المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

الزِّمـــــام

(شرح الآجرُّوميَّة)

لمحمد بن أحمد الخُرَيْشي (ت١٠٠١هـ)

دراسة وتحقيقًا

رسالة مقدّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في الفلسفة في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة

منال بنت مُحَمَّد البطين

الرقم الجامعي (٣٦٢٢١٨٧٦٠)

إشراف الأستاذ الدكتور

مُحَمَّد بن إبراهيم السيف

الأستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها

العام الجامعيّ ١٤٤٢هـ

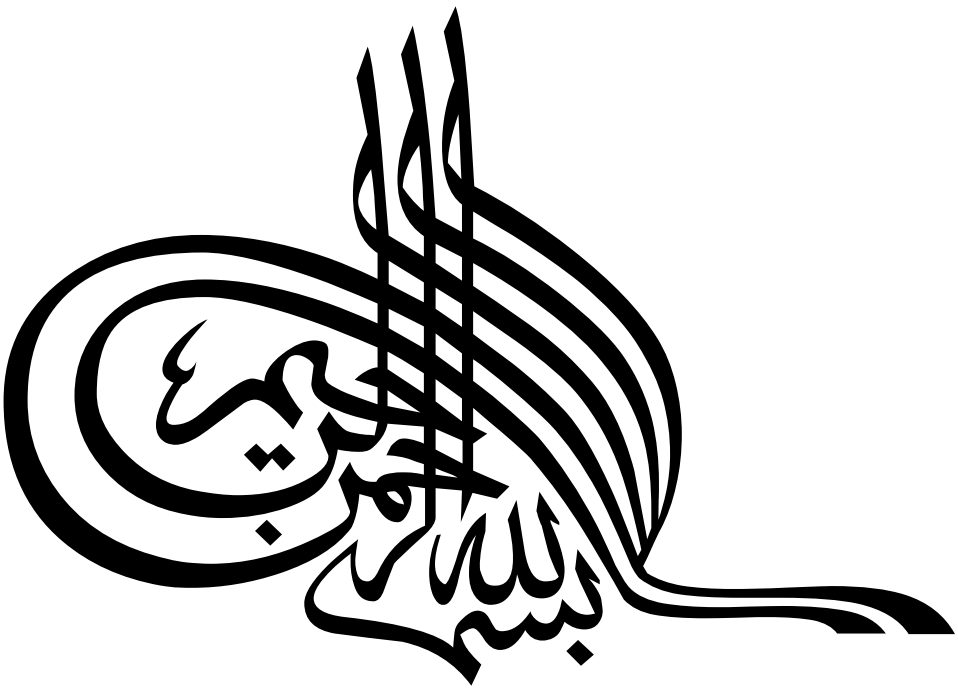
بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدِّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

الزِّمام (شرح الآجُرُّومية) لمحمد بن أحمد الخُرَيْشي (ت١٠٠١هـ)، دراسة وتحقيقاً

Zimam Sharh al-Ajramiyah by Muhammad bin Ahmad al-Khuraishi d.1001 AH as a study and investigation

إعداد الطالبة: منال بنت محمَّد البطين
الرقم الجامعي: (٣٦٢٢١٨٧٦٠)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	أ. د. محمَّد بن إبراهيم السيف	أستاذ	النحو الصرف	
المناقش الخارجي	أ.د. حسين عبد المنعم عبد المجيد بركات	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الداخلي	أ.د. عبدالعزيز القناوي صافي الجيل	أستاذ	النحو والصرف	

في يوم الاثنين: ١٤٤٢/٩/٢١هـ ، الموافق ٢٠٢١/٥/٠٣م

ملخص الرسالة

موضوع هذه الدراسة هو: (الزِّمَام شرح الآجرُّوميّة لمحمد بن أحمد الخُرَيْشي ت١٠٠١هـ دراسةً وتحقيقًا).

للباحثة: منال بنت مُحَمَّد البطين.

وقد قسَّمتُ العمل في هذا الموضوع إلى قسمين، هما: الدراسة، والتحقيق، تسبقهما مقدمة تشتمل على: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة الموضوع.

أمَّا القسم الأول: الدراسة، ففيه خمسة فصول، يسبقها تمهيدٌ قدَّمتُ فيه ترجمةً لابن آجُرُّوم، وتعريفًا بمقدمته الآجرُّوميّة، وذكر شروحها، ثم ترجمتُ للشارح مُحَمَّد الخُرَيْشي.

أمَّا فصول الدراسة، فالفصل الأول كان عن منهج المؤلف في الشرح، تحدَّثتُ فيه عن طريقته في تناول متن المقدمة الآجرُّوميّة، حيث ابتدأ الخُرَيْشي كتابه بمقدمة كشف فيها عن منهجه الذي سيتبعه في شرح الآجرُّوميّة، ثم التزم به، فلم يحدْ عنه ولم يتخلف، وأشرت فيه إلى طريقته الخاصة في المزج بين الإيجاز والتوسع مزجًا متناغمًا؛ وذلك تبعًا للطريقة التي رسمها لنفسه أوَّلًا من البدء بالشرح إيجازًا، ثم الشرح توسُّعًا، ثم أشرت إلى عنايته الواضحة بالتقسيم؛ إذ لا يمكن معرفة الشيء إلا بمعرفة أقسامه -كما يقول-، ثم أشرت إشارةً مختصرةً إلى موقفه من الأصول النحويَّة، ثم تحدَّثتُ عن حدوده ومصطلحاته.

أمَّا الفصل الثاني، فكان عن الأصول النحويَّة عنده، حيث استدلَّ الخُرَيْشي في شرحه بجميع ما استدلَّ به النحويُّون من الأصول النحويَّة.

وتحدَّثتُ في الفصل الثالث عن مصادره في الشرح، سواء أكان من العلماء، أم من الكتب، حيث نقل في شرحه عن عدد كبير من العلماء ومؤلفاتهم في مختلف الفنون والعلوم.

وفي الفصل الرابع تحدَّثتُ عن مواقف الشارح النحويَّة، ابتداءً بموقفه من المدرستين البصريَّة والكوفيَّة، مرورًا بموقفه من المصنِّف ابن آجروم، وانتهاءً بموقفه من شُرَّاح الآجرُّوميّة، ثم ذكرت اتجاهه النحوي.

أمَّا الفصل الخامس، فكان في التقويم، ذكرتُ فيه مزايا الشرح، من التزامه بالمنهج الذي نصَّ عليه في مقدمته، وربطه المحكم بين الأبواب النحويَّة، واحتوائه على بعضٍ من القواعد الكليَّة، والضوابط النحويَّة، وغيرها، ثم ذكرت المآخذ عليه، كالاستطراد، والاضطراب في المنهج، والخطأ في نسبة بعض الأقوال النحويَّة.

أمَّا القسم الثاني: التحقيق، ففيه توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه، ووصف النسخة المعتمدة في التحقيق، ووصف عمل المحقِّق في التحقيق، ونماذج مصوَّرة من المخطوط، ثم النصُّ المحقَّق.

ثم ختمتُ العمل بفهارس تخدمه.

مُقَدِّمَة

الحمد لله خلق الإنسان، علَّمه البيان، وهبه البنان، وفضَّله بالعلم على سائر الحيوان، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمدٍ بن عبد الله، أفصح الخلق لسانًا، وأبلغهم بيانًا، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الكرام الميامين، ومن سار على طريقهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنَّ اللغة العربية اكتسبت أهميتها الأولى بأنَّ الله تعالى شرَّفها وأعلى كعبها فاختارها لغة كتابه الكريم، فكان من ذلك أن جعل هذه اللغة محلَّ عناية العلماء في مختلف الأزمان والأمصار، فانبرى السلف من علمائنا لحمايتها من اللحن والخطأ والتحريف، فصنَّفوا المصنَّفات في سائر العلوم، وكان علم النحو من أهمِّ العلوم التي تُعين على ضبط اللسان.

فخلَّف أسلافنا أنواعًا عدَّة من التآليف بين متون وشروح ومنظومات وغيرها، وتأتي مقدمة ابن آجروم من بين هذه المتون، بل من أشهرها وأكثرها انتشارًا، فأقبل عليها الناس معلِّمين ومتعلِّمين، فتلقَّوها بالشرح، والنظم، والتعليق، والتحشية، والإعراب، فكان علينا -نحن الخلف- أن نخدم هذا التراث تحقيقًا ونشرًا وتيسيرًا؛ فالمقدمة الآجرُّوميّة من أقصر المتون النحويَّة المختصرة، غاية في السهولة والفهم، فحرصت أن تكون رسالتي في أطروحة الدكتوراه في تحقيق شرحٍ من شروحها، فأكرمني الله بالوقوف على شرح مُحَمَّد الخُرَيْشي (الزمام)، فوجدته جديرا بالتحقيق، غزير المادة، يحمل عددًا كبيرًا من أقوال العلماء وآرائهم في مختلف تخصصاتهم.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

أولًا: كوْنه شرحًا لمتن من أكثر المتون النحويَّة انتشارًا وشهرةً في أقطار العالم الإسلامي.

ثانيًا: الطريقة الخاصة التي اتَّبعها الشارح في شرحه، حيث يقول: «فإنِّي أشرح الباب على نحو الشيخ خالد اختصارًا؛ ليُتصوَّر ما فيه من وجه، ثم أشرحه تطويلًا بذكر ما يوضِّح ذلك ويتمِّمه...، وإذن فمن شاء فليفهم في المطالعةِ المختصرَ فقط بابًا بابًا، ومن شاء فليأخذ في فهم المطوَّل كذلك».

ثالثًا: حوى الشرح كثيرًا من القواعد والفوائد والتنبيهات والتقييدات، سواءً أكانت نحويَّة، أم فقهيَّة، أم شرعيَّة.

رابعًا: عنايته بشروح الآجرُّوميّة الأخرى، وكثرة نقله عنها، ومنها ما هو مفقود، كشرح الأنصاري القدسي المتوفى سنة ٩٠١هـ.

خامسًا: العلاقة بين علم النحو وغيره من العلوم، فالشارح استعان بثقافته الواسعة من فقه وأصول وكلام ومنطق وتصوُّف، فجاء شرحه مزيجًا من علوم شتَّى.

أهداف الموضوع:

أولًا: الإسهام في خدمة كتب التراث من خلال تحقيق هذا الشرح وإخراجه للنور.

ثانيًا: التعريف بالشارح الخُرَيْشي، ومحاولة كشف شيءٍ من شخصيته.

ثالثًا: الكشف عن منهج المؤلف، ومدى توظيف ثقافته الواسعة في إثراء شرحه.

رابعًا: بيان مواقفه النحوية ابتداءً بموقفه من مدرستي البصرة والكوفة، وانتهاءً بموقفه من شُرَّاح الآجرُّوميّة، مرورًا بموقفه من ابن آجروم صاحب المقدمة.

خامسًا: الوقوف على المصادر التي اعتمدها الشارح في شرحه، ومعرفة الأصول النحوية التي اتَّكأ عليها.

الدراسات السابقة:

لم أقف -على حدِّ علمي- على خبر يفيد بتحقيق هذا المخطوط.

أمَّا مؤلِّفه الخُرَيْشي، فقد وقفت على دراسة الأستاذ بشير عبد الغني آل بركات في تحقيق كتابه: (نصائح الإمام الخُرَيْشي إلى ولاة أمور المسلمين)، تحدَّث فيها عن الخُرَيْشي محاولًا إبراز شيء من حياته، وقد أفدتُ منها كثيرًا.

أمَّا عن متن المقدمة الآجرُّوميّة، فإنَّ أغلب الشروح التي ظهرت تلتقي مقدمات محقِّقيها مع دراستي في التعريف بابن آجروم ومقدمته، وذكر شروحها، ولعلَّ أكثرهم استقصاءً وأبلغهم توسعًا ما قام به د. سعود الخنين في مقدمة تحقيق شرح اللقاني المتوفى سنة ١٠٤٢هـ، وما قام به الأستاذ مُحَمَّد تبركان في بحثه: (الدليل إلى شروح الآجرُّوميّة ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م)، لذا آثرتُ الإيجاز في ذلك؛ بُعدًا عن الإطالة، واكتفاءً بجهودهم المشكورة.

خطة الموضوع:

قسمتُ العمل في الموضوع إلى قسمين، هما: الدراسة، والتحقيق، تسبقهما هذه المقدمة التي أنا بصددها.

أما القسم الأول: الدراسة، ففيه: التمهيد، وخمسة فصول:

أما التمهيد: فترجمت فيه لابن آجُرُّوم، وقدَّمت تعريفًا بمقدمته الآجرُّوميّة، وذكرت شروحها، ثم ترجمت للشارح مُحَمَّد الخُرَيْشي.

أمَّا فصول الدراسة: فهي على النحو الآتي:

الفصل الأول: منهج الخريشي في الشرح، وفيه خمسة مباحث:

الأول: طريقته في تناول المتن.

الثاني: الإيجاز والتوسُّع.

الثالث: عنايته بالتقسيم

الرابع: موقفه من الأصول النحويَّة.

الخامس: حدوده ومصطلحاته.

الفصل الثاني: الأصول النحويَّة في الشرح، وفيه أربعة مباحث:

الأول: السماع.

الثاني: القياس.

الثالث: الإجماع.

الرابع: الاستصحاب.

الفصل الثالث: مصادر الخريشي في الشرح، وفيه مبحثان:

الأول: العلماء.

الثاني: الكتب.

الفصل الرابع: موقف الخريشي من الخلاف النحوي، ومذهبه، وفيه أربعة مباحث:

الأول: موقفه من المدرستين.

الثاني: موقفه من ابن آجُرُّوم.

الثالث: موقفه من شُراح الآجرُّوميّة.

الرابع: اتجاهه النحوي.

الفصل الخامس: التقويم، وفيه مبحثان:

الأول: المزايا.

الثاني: المآخذ.

أما القسم الثاني: التحقيق، ففيه:

أولًا: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

ثانيًا: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.

ثالثًا: وصف عمل المحقق في التحقيق.

رابعًا: نماذج مصوّرة من المخطوط.

خامسًا: النص المحقق.

وختمت العمل بفهارس تخدمه.

ثم أحمد الله تعالى أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا على ما تفضَّل به وأنعم، وأشكره على ما أعان وذلَّل من صعوبات، وأجاز بي من عقبات لا تخفى على من لامس التحقيق، ولعلِّي أسرد منها ما يلي: أولًا: عدم إعجام السواد الأعظم من حروف المخطوط، ممَّا يتطلب مزيد جهد، وشحذ بصيرة لفكِّ عباراته وإخراجه كما أراده مؤلفه، أو بصورة أقرب، وتتضاعف المشقَّة في قراءة ما هو خارج تخصصي، كالفقه، وأصوله، والمنطق، وعلم الكلام. ثانيًا: اشتمل المخطوط على جزء كبير من الأصول والفقه والمنطق والكلام، ممَّا يتطلب خوضًا في هذه الفنون، ودراسةً لمسائلها التي أوردها الشارح، وتخريجَ الأقوال من مظانِّها. ثالثًا: الاعتماد على نسخة واحدة، ممَّا يتطلب مزيدَ بحث واستقصاء وجهد لحلِّ مشكلاتها، وإزالةِ عويصاتها، ومعالجةِ نصوصها.

ثم أثنِّي بالشكر لوالديَّ الكريمين اللَّذين كان لدعائهما كبير الأثر في حياتي.

ثم أشكر شيخي الفاضل أ. د. مُحَمَّد بن إبراهيم السيف على كريم رعايته، وجميل عنايته، فقد تحمَّل عبء الإشراف على هذه الرسالة، فقرأها حرفًا حرفًا، مصوِّبًا مدقِّقًا؛ فجزاه الله عنِّي خير الجزاء، وبارك في علمه وعمله.

كما أشكر الأستاذين الفاضلين الذين أسهما في تقويم هذه الرسالة وتصويبها، حين تكرَّما بقبول مناقشتها، فجزاهم الله عنّي خير الجزاء، وهما: أ.د. حسين عبدالمنعم بركات أستاذ النحو والصرف في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية. وأ. د. عبدالعزيز صافي الجيل أستاذ النحو والصرف في جامعة القصيم.

كما لا يفوتني أن أشكر من كان لهم كبير الأثر في إكمال دراستي العليا، من تحمَّلوا بُعدي وانشغالي عنهم، زوجي وأولادي، فجزاهم الله عنِّي خير الجزاء.

وأخيرًا أسأل الله تعالى الإخلاص والسداد في القول والعمل، فهذا عملي، وحسبي أنِّي لم أدَّخرْ وسعًا، ولم آلُ جهدًا، فإن وُفِّقتُ، فهذا ما أرجوه، وهو نعمة من الله ومنَّة، وإن لم أوفق، فأستغفر الله من الزلل والخطل، وعزائي أنَّ لله تعالى وحده الكمال.

❁❁❁

القسم الأول

الدراسة

وفيه: تمهيد، وخمسة فصول:

الفصـــل الأول: منهج الخريشي في الشرح.

الفصـــل الثـــاني: الأصول النحويَّة في الشرح.

الفصـــل الثالـــث: مصادر الخريشي في الشرح.

الفصـــل الرابـــع: مواقف الخريشي النحوية.

الفصل الخامس: التقويم.

التمهيد

وفيه:

أولاً: **التعريف بابن آجُرُّوم، ومقدمته الآجرُّوميّة.**

ثانيًا: **شروح الآجرُّوميّة.**

ثالثًا: **مُحَمَّد الخُرَيْشي حياته، وآثاره.**

أولا: التعريف بابن آجُرُّوم، ومقدمته الآجرُّوميّة

١ـ التعريف بابن آجُرُّوم

اسمه ونسبه[١]:

هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن داود الصنهاجي، المغربي، النحوي، المالكي، أبو عبد الله، المعروف بابن آجروم.

وآجرُّوم معناه بلغة البربر: الفقير الصوفي، واختُلِف في ضبطه، فقال السيوطي: «بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشدَّدة»[٢]، وعند الخطيب: بمدِّ الهمزة، وتشديد الرَّاء[٣]، وقال الخُرَيْشي: «والجاري على ألسنتنا ضمُّها -الراء-، وكسر الجيم»[٤].

وجاء في ضبطه -أيضًا- فتح الهمزة، وإسكان الجيم، وضم الراء مخفَّفةً (أجْرُوم)، «وكلٌّ جائز؛ لأنَّ الاسم الأعجمي قد يتعسَّر النطق به، فيُتوسَّع فيه ما لا يُتوسَّع في الاسم العربي»[٥].

---

(١) انظر ترجمته في: أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن، لابن الأحمر، إسماعيل الأنصاري؛ تحقيق: د. مُحَمَّد رضوان الداية، الطبعة الأولى، ص٤١٧ (مؤسسة الرسالة- بيروت ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م)، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، ٨٢/٩ (منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ٢٣٨/١ (المكتبة العصرية-صيدا)، وذيل وفيات الأعيان المسمى (درّة الحجال في أسماء الرّجال)، لابن القاضي؛ تحقيق: د. مُحَمَّد الأحمدي، الطبعة الأولى، ١٠٩/٢ (دار التراث -القاهرة ١٣٩١هـ- ١٩٧١م)، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة؛ تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، ٢٣٥/٣ (مكتبة إرسيكار-إستانبول)، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن سالم مخلوف؛ تحقيق: عبد المجيد خيالي، الطبعة الأولى، ٣١٢/١ (دار الكتب العلمية-لبنان ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)، ومقدمة محقق كتاب الآجرومي (فرائد المعاني في شرح حرز الأماني؛ تحقيق: د. عبد الرحيم نبولسي (رسالة دكتوراه) (جامعة أم القرى ١٤٢٧هـ-١٩٩٧م).

(٢) بغية الوعاة ٢٣٨/١.

(٣) انظر: نُور السَّجِيَّة في حَلِّ ألفاظ الآجرُّوميّة، لشمس الدين مُحَمَّد الخطيب الشربيني؛ تحقيق: الشيخ سيد بن شَلْتُوتٍ الشافعي، الطبعة الثالثة، ص٥١ (دار المنهاج ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م).

(٤) قسم التحقيق ص١٣٦.

(٥) الكواكب الدرية على متممة الآجرُّوميّة، للشيخ مُحَمَّد الأهدل، ويليه منحة الوهاب العلية لعبد الله الشعَبي، الطبعة الحادية عشرة، ٢٥/١ (دار الكتب-بيروت ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).

والصنهاجي نسبة إلى قبيلة من حِمْيَر في المغرب، قال الخُرَيْشي: «بكسر الصاد»[١]، وقال الزَّبيدي: «قال ابن دريد: بضم الصاد، ولا يجوز غيره، وأجاز جماعة الكسر، قال شيخنا: والمعروف عندنا الفتح خاصة في القبيلة، بحيث لا يكادون يعرفون غيره، قوم بالمغرب كثيرون متفرِّعون، وهم من ولد صنهاجة الحميري»[٢].

ولد ابن آجروم بفاس، سنة اثنتين وسبعين وستمئة، وهي السنة التي توفي فيها ابن مالك، حتى قيل: توفي نحوي، وولد نحوي[٣].

❁❁❁

حياته العلمية، ومكانته:

نشأ ابن آجروم في مدينة فاس، وقيل: كان من مؤدبي مدينة فاس[٤].

وكان -رحمه الله- نحويًّا مقرئًا، «وله معلومات من فرائض، وحساب، وأدب بارع، وله مصنفات وأراجيز في القراءات، وغيرها، وهو مقيم بفاس، يفيد أهلها من معلوماته المذكورة، والغالب عليه معرفة النحو، والقراءات»[٥].

قال عنه ابن الأحمر: «كان فقيهًا، متفنِّنًا، أستاذًا، نحويًّا، لغويًّا، مقرئًا، شاعرًا، بصيرًا بالقراءات، ولم يكن في أهل فاس في وقته أعرف منه بالنحو»[٦].

وقال عنه المكودي أيضًا: «مقدمة الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ المحقق المجوِّد فريد دهره ونخبة أهل عصره»[٧].

عُرِف ابن آجروم بالبركة والصلاح، يشهد لذلك عموم نفع المبتدئين بمقدمته، كما وصفه

---

(١) قسم التحقيق ص ١٣٦.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد الزَّبيدي؛ تحقيق: مجموعة من المحققين، ٧٤/٦ (دار الهداية).

(٣) انظر: فرائد المعاني ١٤/١.

(٤) انظر: فرائد المعاني ١٦/١.

(٥) نقلًا عن تذكرة ابن مكتوم، انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٣٨.

(٦) أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن، ص٤١٧.

(٧) شرح المكودي على المقدمة الآجرُّوميّة، لعبد الرحمن المكودي؛ تحقيق: د. عبد الكريم قبول، الطبعة الأولى، ص٢١ (المكتبة العصرية-بيروت ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م).

بذلك بعض شُرّاحها[١]، وكان إمامًا في النحو على مذهب الكوفيين كما قال السيوطي: «استفدنا من مقدمته أنَّه كان على مذهب الكوفيين في النحو؛ لأنَّه عبَّر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال: الأمر مجزوم، وهو ظاهر في أنَّه معرَب، وهو رأيهم، وذكر في الجوازم (كيفما)، والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون، فتفطَّنْ»[٢].

❁❁❁

شيوخه، وتلامذته:

لم تنقل كتب التراجم شيئًا عن شيوخ ابن آجروم، وذكر محقق كتابه (فرائد المعاني) ثلاثة منهم[٣]:

١- الإمام مُحَمَّد ابن القصَّاب: وهو مُحَمَّد بن علي بن عبد الحق، أبو عبد الله الأنصاري الفاسي، مقرئ مصدَّر كامل، توفي في حدود سنة ٦٩٠هـ[٤].

٢- أبو القاسم الضرير: وهو مُحَمَّد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن الطيب، مقرئ ضابط عارف كامل، توفي سنة ٧٠١هـ[٥].

٣- عبد الملك بن موسى أبو مروان: قال عنه د. نبولسي: «لم أعثر له على ترجمة...، ذكره المؤلف -ابن آجروم-، ووسمه بلفظ (شيخنا) في أثناء شرحه»[٦].

وأمَّا ما ذُكر من أنَّ ابن آجروم قد ارتحل إلى المشرق لأداء الحج فالتقى بأبي حيان النحوي المفسر فأجازه بكلِّ ما تصحُّ روايته عنه، فالظاهر أنَّه لا يثبت ذلك، وإنَّما الذي وقعت له

---

(١) منهم: الراعي الغرناطي في المستقل بالمفهومية في حلِّ ألفاظ الآجرُّوميّة، لشمس الدين الراعي؛ تحقيق: أحمد مُحَمَّد جاد الله، الطبعة الأولى، ص١١٠ (دار النوادر-دمشق ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م)، والأنصاري القدسي -كما نقل ذلك عنه الخُرَيْشي-. انظر: قسم التحقيق ص ١٣٧.

(٢) بغية الوعاة ٢٣٨/١.

(٣) انظر: فرائد المعاني ٢١/١.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين ابن الجزري، ٢٠٤/٢ (مكتبة ابن تيمية).

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٧١.

(٦) فرائد المعاني ٢٤/١.

الواقعة ابنه منديل[١].

أما تلامذته، فقد ذكرت كتب التراجم بعضهم، منهم[٢]:

١- ابنه أحمد المعروف بـ(منديل)، وهو أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن داود، كا مقرئا ولغويا وشاعرا وأديبا، من أعجب المقرئين فصاحة، المتوفى سنة ٧٧٢هـ[٣].

٢- مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن إبراهيم، أبو عبد الله، المتوفى سنة ٧١٨هـ.

٣- مُحَمَّد بن علي بن عمر بن يحيى الغساني النحوي، يكنى بأبي عبد الله، ويعرف بابن العربي، توفي سنة ٧٤٨هـ[٤].

٤- عبد الله بن عمر الوانغيلي الضرير، أبو مُحَمَّد، توفي سنة ٧٧٩هـ.

٥- عبد الله بن مُحَمَّد ابن آجروم، أبو مُحَمَّد، وهو الذي ذكر التلمساني -صاحب الدرة- أنَّه تلقَّاها عنه، وكانت الآجرُّوميّة برسمه[٥].

٦- عبد الله بن أحمد بن أبي بكر بن علي، المعروف بابن مسلم القصري.

٧- أبو عبد الله ابن عمر اللخمي.

٨- أحمد بن مُحَمَّد بن شعيب الكرياني، من أهل فاس، يكنى بأبي العباس[٦].

---

(١) انظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا؛ تحقيق: د. عبد الحميد الهرامة، الطبعة الثانية، ص٤٣ (دار الكاتب- طرابلس٢٠٠٠م)، ودرة الحجال ١٧/٣، وتراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ، الطبعة الثانية، ١٣٤/٤ (دار الغرب الإسلامي- بيروت ١٩٩٤م).

(٢) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين ابن الخطيب، الطبعة الأولى،١٣٤/١، ٦٧/٣، ٩٨ (دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٢٤هـ)، وبغية الوعاة ١٨٦/١، ونيل الابتهاج، ص٢٢٣، ٤٤٦، وشجرة النور الزكية ٣٣٩/١، وتراجم المؤلفين التونسيين ١٥٣/١، وفرائد المعاني ٤٠/١.

(٣) انظر ترجمته في: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص٦١٣.

(٤) انظر ترجمته في: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، لوليد بن أحمد الحسين وآخرين، الطبعة الأولى، ٢٢٧٥/٣ (مجلة الحكمة، مانشستر-بريطانيا ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

(٥) الدرة النحوية شرح الآجرُّوميّة، لأبي عبدالله الشريف التلمساني؛ تحقيق: عبدالقادر ياشي (رسالة ماجستير)، ص١٤ (جامعة وهران-الجزائر ٢٠١٠م).

(٦) انظر ترجمته في: الإحاطة في أخبار غرناطة ١٣٤/١.

٩- أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله بن علي بن أبي الفتح بن أبي البركات، أبو العباس[١].

١٠- مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن سعد التّميمي التّسلي الكرسوطي، من أهل فاس، يكنى بأبي عبد الله[٢].

١١- مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الملك الفشتالي الفاسي، قاضي الجماعة بها[٣].

❁❁❁

مصنفاته[٤]:

١- البارع، وهو نظم رجزي يقع في اثنين وعشرين ومئة بيت، وله نسخة في الخزانة الصبيحية بسلا ضمن مجموع برقم (٣٠٦)، كما ذكر د. نبولسي[٥]، ونسخة أخرى ضمن مجموع في مكتبة عبد الله كنون برقم (١٠٥٠٣)، كما ذكر د. الخنين[٦].

٢- التبصرة في نظم التيسير، وهو نظم رجزي نظم فيه التيسير لأبي عمرو الداني.

٣- ألفات الوصل، وهو نظم رجزي نظم فيه ألفات الوصل في الأسماء والأفعال، وله نسخة بقسم الوثائق بالخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع برقم (٢٨٨)، كما ذكر د. نبولسي[٧].

٤- المقدمة الآجرُّوميّة، وقيل بأنَّ أقدم طبعة لها قبل أكثر من أربعمئة سنة، وكان ذلك قبل ١٥٩٠هـ، كما ذكر د. الخنين[٨]، وهو الكتاب الذي شرحه الخُرَيْشي، وسيُفرد في حديث خاص.

٥- روض المنافع في قراءة نافع.

---

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١٣٦/٢.

(٢) انظر ترجمته في: الإحاطة في أخبار غرناطة ٩٨/٣.

(٣) انظر ترجمته في: الإحاطة في أخبار غرناطة ١١٤/٢.

(٤) رتَّبتها تبعًا لترتيب الدكتور عبد الرحيم نبولسي. انظر: فرائد المعاني ٤٤/١.

(٥) فرائد المعاني ٤٤/١.

(٦) انظر: شرح الآجرُّوميّة، لإبراهيم اللقاني؛ تحقيق: د. سعود الخنين (رسالة دكتوراه) الطبعة الأولى، مقدمة المحقق ١٢/١ (جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية ١٤٣٨هـ-١٠١٧م).

(٧) انظر: فرائد المعاني ٥٥/١.

(٨) انظر: شرح الآجرُّوميّة للقاني ٢٠/١.

٦- فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، وهو الكتاب الذي حقَّقه د. نبولسي.

❁❁❁

وفاته[١]:

توفي ابن آجروم -رحمه الله- يوم الأحد عشرين من صفر عام ثلاث وعشرين وسبعمئة، ودُفن من الغد بعد صلاة الظهر داخل باب الجديد من فاس.

❁❁❁

(١) انظر: بغية الوعاة ٢٣٩/١، ودرّة الحجال في أسماء الرّجال ١٠٩/٢، وشجرة النور الزكية ٣١٢/١، وفرائد المعاني ١٥/١.

٢ـ مقدمته الآجرُّوميّة

تُعدُّ المقدمة الآجرُّوميّة سببَ شُهْرةِ ابن آجروم في العالم الإسلامي بوجه عام؛ لأنَّه جعلها متنًا يُحفظ عن ظهر قلب، ومدخلًا للمبتدئين في علم النحو، ومازال حتى الآن يُدرَّس في شتَّى أقطار العالم الإسلامي[١]؛ فهي من أقصر المتون النحوية المختصرة، غاية في السهولة، عُني بها مؤلفها بتعليم المبتدئين الأبواب الأساسية في النحو دون الصرف؛ لثقله عليهم، مع خلوِّها من الشواهد القرآنية والشعرية وغيرها، والاكتفاء بالأمثلة الموجَزة، وعنايتها بالتقسيم بطريقة تحصر الأحكام وتقربها للأفهام، فالملاحظ للمقدمة يُدرك اعتماد ابن آجروم على التبسيط والتيسير؛ من اقتصاره على الأبواب والأقسام الضرورية لمتعلِّم النحو المبتدئ، واختيار العبارات المختصرة السهلة الواضحة التي تُفيد المتعلِّم ولا تُثْقل فكره، كما قال الخُرَيْشي: «اعتمد فيها -أي: ابن آجروم- بيان قاعدتين نافعتين جدًّا في طريق تحصيل علم النحو ثم كلِّ علم:

الأولى: كل علم في معلوم -أي: باب من أبواب العلم- فمنه رُكن ضروري كالخبز والماء للإنسان، ومنه فضلة كما وراء الخبز والماء في معيشة الإنسان، فالأول التعريف والتقسيم، لا في كل باب، بل في باب تكون مسائله متفرِّعة على ذلك بأوضح وجه، فالتعريف والتقسيم وما هو في مقامهما في تأثير توضيح الفروع في ذلك الباب هو أصول كل علم، علم العربية، وغيره.

الثانية: أنَّ مَن يريد تحصيل العلم في باب من أبواب العلم يمسك أقلَّ عبارة للعلماء واضحة سهلة على وجه التقريب للذهن في ذلك الباب، لا على وجه التحرير ابتداءً، ثم ينظر فيما حرَّر العلماء في تلك العبارة من زيادة، أو نقص، أو تبديل عبارة، وهكذا؛ وذلك لأنَّ كثيرًا من الأشياء -أي: الأبواب- التي تُعرف يكون لها أطراف لا يكون تحضر في الأذهان إلا نادرًا، فلا يحتاج التعريف إلى الاعتناء بها إدخالًا وإخراجًا، بل قد يكون في الاعتناء بها تخليط على الذهن، وتبعيد للمُعرَّف عن تصوُّره من التعريف، وهكذا»[٢].

قال المكودي عن المقدمة: «فهي مفتاح علم اللسان، مصباح غريب البيان، وهي وإن

(١) عنوان الإفادة ص٤.

(٢) قسم التحقيق ص ١٣٧.

كانت سهلة المأخذ والعبارة، واضحة المثل والإشارة، تحتاج إلى التنبيه على مقفَلها، وتنقيح إشارتها ومثلها»[١].

وقال الغرناطي: «وهي كتاب مبارك، انتفع بها كثير من الناس، قليل الفصول، صغير الجِرْم، كثير النفع، مبارك إن شاء الله»[٢].

وقال الخطيب: «أحسن مختصر في العربية صُنِّف، وأجمع موضوع على مقدار حجمها أُلِّف»[٣].

وقال صاحب (الدرة): «إذ هي مقدمة مباركة من أجلِّ ما أُلِّف في علم النحو، وهي قريبة المرام، سهلة الحفظ والفهم، كثيرة النفع لمن هو مبتدئ مثلي، وضعها -رحمه الله- برسم ولده أبي مُحَمَّد، فانتفع بها، وانتفع بها جميع من قرأها»[٤].

وقد قسَّم ابن آجروم مقدمته على النحو الآتي:

- الكلام، وذكر أقسامه، وبيان علامة كل قسم.
- الإعراب، وذكر أقسامه، وبيان علامات كل قسم.
- أقسام الأفعال، وأحكامها.
- المرفوعات من الأسماء، وبدأ بها؛ لأنَّها العُمَدُ في الكلام.
- المنصوبات من الأسماء.
- المخفوضات من الأسماء.

❁❁❁

(١) شرحه ص٢١.

(٢) المستقل بالمفهومية ص١١٠.

(٣) نور السجية ص٥٢.

(٤) الدرة النحوية ص١٤.

ثانيًا: شروح الآجرُّوميّة

حظيتْ الآجرُّوميّة باهتمام العلماء على مرِّ العصور منذ تأليفها وحتى وقتنا الحاضر، وإنَّ الناظر في تراجم العلماء يلحظ مدى عنايتهم بها، فَهُم ما بين دارسٍ ومُدرِّسٍ، وشيخٍ ومُتلَقٍّ، وحافظ وحاضر، فكثيرًا ما نجد بين تضاعيف تراجمهم: (واشتغل بالآجرُّوميّة)، (وحضر عليه الآجرُّوميّة)، (فدرس الآجرُّوميّة)، و(تلقَّى عنه الآجرُّوميّة)، (فحفظ الآجرُّوميّة)، وغيرها من العبارات، حتى قيل: «من قرأ الآجرُّوميّة لا يساويه نحو من لم يقرأها»[(١)].

وقد تلقَّى العلماء المقدمة بالشرح، والتحليل، والنظم، والتعليق، والتحشية، والإعراب، فأسفرت تلك الجهود عن كثير من المؤلَّفات التي كان لها أثر واضح في تلقين قواعد اللغة وترسيخ مبادئ العربيَّة.

وقد كثُرت المؤلفات المتصلة بالآجرُّوميّة، ولعلَّ أوسع حصر واستقصاء لها ما قام به الأستاذ مُحَمَّد تبركان، حيث أوصلها إلى ثمانية وثمانين وأربعمئة مُصنَّف،[(٢)] وكذلك ما قام به الدكتور سعود الخنين في مقدمة تحقيقه لشرح اللقاني، يقول: «وقد بلغ ما أحصيتُه ثمانية وسبعين وأربعمئة تصنيفٍ لها علاقة بها، انفردتُ بثمانية ومئتين منها»[(٣)].

وسأكتفي في هذا المقام بذكر بعضٍ منها على سبيل المثال، مبتدئة بالشروح التي صرَّح الخُرَيْشي بالنقل عنها والإفادة منها، وهي على النحو الآتي:

١- الدرَّة النحوية في شرح الآجرُّوميّة، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن علي الإِدْرِيسي الحسني، المعروف بالشريف التلمساني، المتوفى سنة ٧٧١هـ[(٤)]: حقَّقه الأستاذ عبد القادر ياشي (رسالة ماجستير في جامعة وهران بالجزائر عام ٢٠١٠م).

---

(١) قسم التحقيق ص ١٣٧.

(٢) انظر: الدليل إلى شروح الآجرُّوميّة، لمحمد تبركان أبي عبد الله، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

(٣) مقدمة المحقق ص ٢٣.

(٤) انظر ترجمته في: درة الحجال ٢٦٩/٢، والأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي، الطبعة الخامسة، ٣٢٧/٥ (دار العلم للملايين٢٠٠٢م).

٢- شرح الحلّاوي، شمس الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف المقدسي، المتوفى سنة ٨٨٣هـ[١]: حقَّقه مُحَمَّد حسن عثمان في جامعة الأزهر، كما حقَّقه عناية الله بن جمعة البلوشي (رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية عام ١٤١٦هـ).

٣- المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الآجرُّوميّة، للأنصاري الغرناطي، شمس الدين، أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن إسماعيل الراعي الأنصاري الأندلسي، المتوفى سنة ٨٥٣هـ[٢]: حقَّقه أحمد مُحَمَّد جاد الله (رسالة ماجستير في جامعة عمر المختار، كلية الآداب عام ١٤٢٦هـ)، ثم طُبع في دار النوادر.

٤- عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة، وهو شرح ثان للأنصاري الغرناطي: حقَّقه سليمان تاج الدين أحمد (رسالة ماجستير في جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ).

٥- شرح الآجرُّوميّة للأنصاري القدسي، وهو مُحَمَّد بن أبي الصفا إبراهيم بن عبد الرحيم، شمس الدين الخليلي الأنصاري القدسي الشافعي، المتوفى سنة ٩٠١هـ[٣]:

ولم أقف على شرحه مطبوعًا أو مخطوطًا، والذي يظهر لي أنَّه مفقود؛ فالمعنيُّون بحصر شروح الآجرُّوميّة اقتصروا على عدِّه ضمن الشروح دون ذكر مكانه[٤].

٦- شرح المقدمة الآجرُّوميّة، للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين، وكان يعرف بالوقاد، المتوفى سنة ٩٠٥هـ[٥]: حقَّقه الأستاذ عادل عبد المنعم، وطبعته دار الطلائع.

---

(١) انظر ترجمته في: ديوان الإسلام، لشمس الدين أبي المعالي الغزي؛ تحقيق: سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، ١٦٧/٢ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١١هـ -١٩٩٠م)، والأعلام ٥٠/٧، ومعجم المؤلفين ٣١٢/١١.

(٢) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٢٠٣/٩، والأعلام ٤٧/٧.

(٣) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٢٥/١، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة ١٩١٩/٢.

(٤) انظر: شرح الآجرُّوميّة لدى الجزائريين-دراسة في المنهج والمحتوى، لعيسى العزري (رسالة دكتوراه) ص٨ (جامعة وهران-الجزائر ٢٠١٣م)، وشرح الآجرُّوميّة للقاني مقدمة المحقق ٦٤/١، والدليل إلى شروح الآجرُّوميّة ص ٥٩.

(٥) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١٧١/٣، وسلم الوصول ٧٤/٢.

٧- بشرى طلاب العربية بإعراب الآجرُّوميّة، للشيخ خالد الأزهري: حقَّقه الأستاذ عبد الرحمن المعلمي، وطبعته دار ابن حزم.

٨- نحو القلب شرح الآجرُّوميّة، لعلي بن ميمون بن أبي بكر بن يوسف الهاشمي الحسني الإدريسي، أبو الحسن، المتوفى سنة ٩١٧هـ[١]، وطبعته دار كتاب-ناشرون.

٩- مُتممة الآجرُّوميّة في علم العربية، لشمس الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الرعيني المالكي، الشهير بالحطّاب، المتوفى سنة ٩٥٤هـ[٢]: حقَّقه أبو أنس مالك المهذري، وطبعته دار الناشر المتميّز.

١٠- الفواكه الجنيَّة على مُتممة الآجرُّوميّة، لجمال الدين عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، المتوفى سنة ٩٧٢هـ[٣]: حققه خليل إبراهيم، وطبعته دار الكتب العلمية في بيروت.

١١- نور السجية في حلِّ ألفاظ الآجرُّوميّة، لشمس الدين مُحَمَّد بن أحمد الخطيب الشربيني، المتوفى سنة ٩٧٧هـ[٤]: حققه الشيخ سيّد بن شَلْتُوت الشافعي بمساهمة اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي.

١٢- شرح المقدمة الآجرُّوميّة للمكودي، عبد الرحمن بن علي بن صالح، الإمام النحوي، الشيخ أبو زيد المغربي المالكي، ويعرف بالمطرزي، المتوفى سنة ٨٠٧هـ[٥]: حقَّقه: د. عبد الكريم قبول، وطبعته المكتبة العصرية في بيروت.

١٣- شرح مُحَمَّد الصباغ الخزرجي المكناسي، نحوي مشارك في العلوم النقلية والعقلية، المتوفى ٧٥٠هـ[٦].

---

(١) انظر ترجمته في: سلم الوصول ٣٩٨/٢، والأعلام ٢٧/٥.

(٢) انظر ترجمته في: نيل الابتهاج ص٥٩٢، والأعلام ٥٨/٧.

(٣) انظر ترجمته في: سلم الوصول ٢٠٢/٢، والأعلام ٦٩/٤.

(٤) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٧٢/٣، والأعلام ٦/٦.

(٥) انظر ترجمته في: ديوان الإسلام ١٨٧/٤.

(٦) انظر ترجمته في: معجم المؤلفين ١٢٨/١١.

١٤- شرح الآجرُّوميّة لابن أبي الصفا، محمّد بن إبراهيم بن علي المقدسي القاهري الحنفي، كان حيًّا قبل سنة ٨٦١ هـ[١].

١٥- شرح الآجرُّوميّة لابن عون، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد الطيبي الدمشقي الحنفي، المتوفى بها سنة ٩١٦هـ: رحل إلى مصر، وأخذ عن السخاوي، والأمين الأقصرائي، وتلا بالسبع على ابن عمران بالقدس[٢].

١٦- الجوهرة المعنوية على الآجرُّوميّة، لأبي الحسن مُحَمَّد بن علي، أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي المالكي الشاذلي، المتوفى سنة ٩٣٠هـ[٣].

١٧- النخبة العربية في حلِّ ألفاظ الآجرُّوميّة في النحو، لأحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد السلام بن موسى المنوفي الأصل، القاهري، الشافعي، المتوفى سنة ٩٣١هـ[٤].

١٨- الرملِّية في شرح الآجرُّوميّة، لشهاب الدين أحمد الرملي، المتوفى سنة ٩٧٣هـ[٥]: حقَّقه د. علي موسى الشوملي (رسالة ماجستير)، وطبعته دار أمية في الرياض.

١٩- شرح الآجرُّوميّة لشرف الدين يحيى بن قراجا الرهاوي الحنفي، المتوفى في حدود سنة ألف: وكان إمامًا فاضلًا، أحد مشايخ العلامة الشيخ علي المقدسي، وله من التلامذة جماعة كثيرة[٦].

٢٠- شرح الآجرُّوميّة، لإبراهيم بن إبراهيم اللقاني، برهان الدين، المالكي المصري، المتوفى سنة ١٠٤١هـ[٧]: حقَّقه د. سعود الخنين (رسالة دكتوراه)، وطبعته جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية في الرياض.

---

(١) انظر ترجمته في: الموسوعة الميسرة ١٩١٨/٢.

(٢) انظر ترجمته في: سلم الوصول ٥٣/١، والأعلام ٦٦/١.

(٣) انظر ترجمته في: الأعلام ١٠/٥.

(٤) انظر ترجمته في: معجم المؤلفين ١٥٠/٢.

(٥) انظر ترجمته في: الموسوعة الميسرة ١٤٤/١.

(٦) انظر ترجمته في: سلم الوصول ٤٠٨/٣.

(٧) انظر ترجمته في: الموسوعة الميسرة ١٤٤/١.

٢١- الدرة الشنوانية على شرح الآجرُّوميّة، لأبي بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني، المتوفى سنة ١٠١٩هـ[١]: حقَّقه د.عاصم الكيَالي، وطبعته دار كتاب في بيروت.

٢٢- إعراب الآجرُّوميّة، لحسن بن علي الكفراوي، المتوفى سنة ١٢٠٢هـ[٢].

❁❁❁

(١) انظر ترجمته في: الأعلام ٦٢/٢.

(٢) انظر ترجمته في: معجم المؤلفين ٢/١.

ثالثًا: محمد الخُرَيْشي حياته، وآثاره

اسمه ونسبه [١]:

هو شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن سالم القدسي الخُرَيْشي الحنبلي، كان والدُه أحدَ المعماريين في القدس الشريف، وقيل: «بأنَّه أولُ من استقرَّ بالقدس من أبناء عائلة الخُرَيْشي»[٢].

والخُرَيْشي -بضم الخاء المعجمة، والشين المعجمة- مُصَغَّرًا نسبة إلى قرية (خُرَيْش) في جبل نابلس، له من الأبناء اثنان، هما:

١- إسحاق زين الدين، المتوفى سنة ١٠٣٦هـ: قال عنه المحبّيّ: «كان عالمًا، عاملًا، فاضلًا، أخذ عن والده، وأمَّ بالمسجد الأقصى، وكان إليه النِّهاية في علم القراءات العشر، حسن الصَّوت والأداء، لا يُملُّ من سماعه، طارحًا للتَّكلُّف، مشتغلًا دائمًا بالقراءة»[٣]، قال صاحب (تاريخ الحنابلة): «ويظهر أنَّه كان أكبر من أخيه؛ حيث كُنِّي أبوه بأبي إسحاق»[٤].

٢- إسماعيل عماد الدين، المتوفى بعد ١٠٢٢هـ[٥].

❁❁❁

(١) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد بن محب الدين المحبي، ٣٤٠/٣ (دار صادر-بيروت)، وتسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة، ويليه (فائت التسهيل)، لصالح بن عبد العزيز آل عثيمين؛ تحقيق: بكر أبو زيد، الطبعة الأولى، ١٥٣٩/٣ (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، والسحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، لمحمد بن عبد الله بن حميد؛ تحقيق: بكر أبو زيد، وعبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، ٢/ ٨٨٣ (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م)، والنعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل، لمحمد كمال الدين الغزي؛ تحقيق: مُحَمَّد مطيع الحافظ، ونزار أباظة، الطبعة الأولى، ص١٥٩ (دار الفكر-دمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، وتاريخ الحنابلة في بيت المقدس، لبشير عبدالغني بركات، الطبعة الأولى، ٢١٥ (دار النوادر-دمشق ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م).

(٢) تاريخ الحنابلة ص٢١٢.

(٣) خلاصة الأثر ٣٩٤/١.

(٤) ص ٢٢٧.

(٥) انظر: تاريخ الحنابلة ص٢٣٠.

حياته العلمية والعملية[١]:

رحل الخُرَيْشي إلى القاهرة، وأقام بها مدة طويلة، حتَّى برع بشتى من علوم الدين، واشتغل بالجامع الأزهر، وأُجيز من شيوخه المصريين للتدريس والفتوى، ثم عاد إلى القدس، «وأقام بها ملازمًا على الدروس، وكان عالمًا عاملًا...، انتفع به أهلُ القدس انتفاعًا ظاهرًا، وكثيرٌ من أهل نابلس، وخصوصاً في العربية»[٢].

تولى الخُرَيْشي إمامة الحنابلة بالمجمع الذي تحت المدرسة القايتبائية[٣]، كما تولَّى القضاء والفتوى في بيت المقدس، وتولَّى -أيضًا- وظيفة النظر على نصف العقار الموقوف على الحنابلة بحارة الحيادرة عام ٩٦٧هـ، كما عُيِّن في قراءة الجزء الشريف عقيب صلاة الظهر بمسجد قبَّة الصخرة عام ٩٧٠هـ، وعيِّن في وظيفة قراءة القرآن بمسجد قُبَّة الصخرة عام ٩٨٠هـ.

❁❁❁

شيوخه وتلامذته:

لم تذكر كتب التراجم شيئًا عن شيوخه، وقد أشار الخُرَيْشي في شرحه إلى شيء من ذلك بقوله: (شيخنا)، ويمكن بيانهم على النحو الآتي:

١- الشمس التونسي[٤]: ولعلَّه مُحَمَّد بن مُحَمَّد الكومي التونسي، شمس الدين المالكي، الملقب بمغوش، يُنعت بشيخ الإسلام، كان فقيهًا مالكيًّا، أديبًا، من مؤلفاته: أمالٍ على شرح الشاطبية للجعبري، رحل إلى القاهرة في آخر حياته، وتوفي فيها سنة ٩٤٧هـ[٥]، والظاهر أنَّ الخُرَيْشي كان في القاهرة في ذلك التاريخ، فلعلَّه التقى به فأخذ عنه وتتلمذ على يده؛ لأنَّ الخُرَيْشي رحل إلى القاهرة من القدس دون تحديد التاريخ، ثم عاد إلى القدس مرة أخرى دون تحديد التاريخ أيضًا، لكن كما قال الأستاذ بشير: «وقد ورد في سجلَّات المحكمة أنَّ

---

(١) انظر في ذلك: خلاصة الأثر ٣/٣٤٠، وتاريخ الحنابلة ص٢١٦.

(٢) خلاصة الأثر ٣/٣٤٠.

(٣) مدرسة أنشأها الملك قايتباي المحمودي الجركسي سنة ٩٠١هـ في بيت المقدس. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ٢/٨٨٣.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص٢٥١

(٥) انظر ترجمته في: الأعلام ٧/٥٧، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة، ١١/٢٦١ (دار إحياء التراث العربي-بيروت).

خليل بن خليل الكركي ادَّعى على المترجَم -أي: الخُرَيْشي- يُطالبه بثمن بغْلةٍ عام ٩٥٥هـ، فربما كان في زيارة لبيت المقدس وقتئذٍ، أو أنَّه عاد إليها قبل ذلك بقليل واستقرَّ بها» (١).

٢- الشهاب الحنبلي(٢): ولعلَّه شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي، المعروف بابن النجار، قاضي قضاة الحنابلة بالديار المصرية، من مؤلفاته: منتهى الإرادات في جمع المقنع في فقه الحنابلة، توفي سنة ٩٤٩هـ(٣)، فلعلَّ الخُرَيْشي التقى به أثناء مكثه في القاهرة قبل عودته إلى القدس.

٣- الناصر الطبلاوي(٤): وهو محمَّد بن سالم الطبلاوي الشافعي، كان من المتبحِّرين في التفسير، والقراءات، والفقه، والنحو، والحديث، والأصول، والمعاني، والبيان، والحساب، والمنطق، والكلام، والتصوف، من مؤلفاته: بداية القارئ في ختم البخاري، توفي سنة ٩٦٦هـ (٥).

٤- الحجاوي(٦): وهو موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، شرف الدين، أبو النجا، فقيه حنبلي، من مؤلفاته: الإقناع، جمع فيه مذهب الإمام أحمد، توفي سنة ٩٦٨هـ(٧).

---

(١) تاريخ الحنابلة ص٢١٥.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص٣٦٠.

(٣) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ١١٣/٢، وتسهيل السابلة ١٥١٨/٣، والسحب الوابلة ٨٥٤/٢، والنعت الأكمل ص١١٣.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص٢٥٠.

(٥) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين الغزي؛ تحقيق: خليل المنصور، الطبعة الأولى، ٣٢/٢ (دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة؛ تحقيق: محمود الأرناؤوط، ٣٢/٢(مكتبة إرسيكا- إستانبول٢٠١٠م)، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة، ١٣٤/٦ (دار إحياء التراث العربي-بيروت).

(٦) انظر: قسم التحقيق ص٨٠٠.

(٧) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ١٩٢/٣، والأعلام ٣٢٠/٧، ومعجم المؤلفين ٤٣/٣.

٥- أحمد بن قاسم[١]: وهو أحمد بن قاسم الصبَّاغ العبَّادي المصري الشافعي الأزهري، شهاب الدين، من مؤلفاته: حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، وشرح الورقات لإمام الحرمين، توفي سنة ٩٩٢هـ[٢].

٦- ابن غانم المقدسي[٣]: وهو علي بن مُحَمَّد بن خليل بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الحنفي، نزيل القاهرة، المعروف بابن غانم المقدسي، نور الدين، فقيه، لغوي، محدِّث، من مؤلفاته: أوضح رمز في شرح نظم كنز الدقائق في فروع الفقه الحنفي، حاشية على القاموس للفيروز آبادي، توفي سنة ١٠٠٤هـ[٤].

أما تلامذته، فلم تسعفنا كتب التراجم إلا بالقليل، منهم[٥]:

١- مُحَمَّد العلمي: وهو مُحَمَّد بن عمر بن مُحَمَّد، سَعْد الدين ابن تقي الدين، متصوِّف من أهل القدس مولدًا ووفاةً، سكن دمشق زمنًا، وحجَّ وجاور، وعاد إلى القدس، من مؤلفاته: فيض فتح الرحمن في وصايا وحكم، المتوفَّى سنة ١٠٣٨هـ[٦].

٢- محمود بن صلاح الدين بن أبي المكارم الفتياني القدسي، المتوفى سنة ١٠٤٣هـ[٧].

٣- عبد الغفار بن يوسف جمال الدين بن مُحَمَّد شمس الدين بن مُحَمَّد ظهير الدين القدسي الحنفي، المتوفى سنة ١٠٥٧هـ[٨].

❁❁❁

(١) انظر: قسم التحقيق ص٧٤٧.

(٢) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ١١١/٣، والأعلام ١٩٨/١.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص٢٤٦.

(٤) انظر ترجمته في: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٣٧٨/٢، وخلاصة الأثر ١٨٠/٣، والأعلام ١٢/٥، ومعجم المؤلفين ١٥٩/٧.

(٥) انظر: تاريخ الحنابلة ص٢١٦، ومقدمة تحقيق نصائح الإمام الخُرْبشي إلى ولاة أمور المسلمين، لشمس الدين الخُرْبشي؛ تحقيق: بشير عبد الغني، الطبعة الأولى، ص١٦ (دار المقتبس-دمشق ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).

(٦) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٧٨/٤، والأعلام ٣١٧/٦.

(٧) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٣١٨/٤، ومعجم المؤلفين ١٧١/١٢.

(٨) انظر: خلاصة الأثر ٢/ ٤٣٣.

ثقافته:

كان الخُرَيْشي -رحمه الله- «عالمًا، عاملًا، خاشعًا، ناسكًا، متقلِّلًا من الدنيا، قانعًا باليسير، طويل التعبُّد، كثير التهجُّد، ملازمًا على تلاوة القرآن، وتعليم العلم» [(١)]، وكان «أوحد عصره فضلًا ونبلًا، ووحيد دهره في العلوم عقدًا وحلًّا» [(٢)].

وقد تنوعت ثقافته بين الفقه، وأصوله، والمنطق، وعلم الكلام، والتصوُّف، واللغة، والأدب، والنحو، يظهر ذلك في تضاعيف شرحه؛ إذ دَاخَلَهُ بما يتقنه من هذه العلوم، ومع كونه حنبلي المذهب، إلا أنَّه لم يتعصَّب لذلك، بل كان ينقل عن علماء من مختلف المذاهب، وما ذاك إلا دليل على سعة علمه.

ويظهر -أيضًا- من خلال شرحه قدرته على النظم العلمي، من ذلك قوله في الفاعل المضمر: «وإنَّما جاء منه في الاستعمال عن العرب (اثنا عشر)...، ونظمتُها في بيتين:

تَـــــاءٌ وَوَاوٌ، أَلِـــــفٌ وَيَـــــاءُ ۞ نُـــونٌ وَكَـــافٌ، وَتَلِيهَـــا هَـــاءُ

هِيَ الضَّـــمِيرُ عِنْـــدَ أَهْـــلِ الِاعْـــرَابْ ۞ لِلرَّفْعِ، أَوْ نَصْبٌ وَخَفْضٌ يُسْتَطَابْ» [(٣)]

ويقول في الممنوع من الصرف: «ثمَّ قد أوردتها لمن له نشاط إليها على وجه سهل جرَّبنا سهولته، فقلتُ في بيانها مرتَّبةً أحسن ترتيب:

عَلَمِيَّـــةٌ، وَالْوَصْـــفُ، مَـــزْجٌ، عُجْمَـــةٌ ۞ أَنِّـــثْ، وَزِنْ بِالْفِعْـــلِ، وَاعْـــدِلْ زَيْـــدَا

هَـــذِي ثَمَـــانٍ، وَاجْمَعَـــنْ يَـــا طَالِبًـــا ۞ أَعْـــلَى الْجُمُـــوعِ تَكُـــنْ رَئِيسًـــا سَـــيِّدَا» [(٤)]

۞۞۞

(١) خلاصة الأثر ٣/٣٤٠.

(٢) تسهيل السابلة ٣/١٥٣٩.

(٣) قسم التحقيق ص٤١٢.

(٤) قسم التحقيق ص٣٠٨.

محنته

قال المحبي: «وحصل بينه وبين صاحبنا الشيخ مُحَمَّد ابن شيخنا الشمس مُحَمَّد بن أبي اللطف وحشة أدَّت إلى ترك ذلك -أي: الإفتاء-، قيل: سببها أنَّ الخُرَيْشي وقف على حكم العَذبة والتَّلَحِّي واستحباب ذلك، فأرخى له عذبةً ثم تَلَحَّى، وكان له طلبة ومحبون يعتقدونه، فأخذوا بالاقتداء به في ذلك، فكَثُر مُتعاطو ذلك، حتى من أولادِ المشايخ، وصار بعضُ الناس يضحكون منه ومنهم، ويأمرونهم بترك ذلك، وهو يَحْمِلُهم على الملازمةِ وتَرْكِ الالتفات إلى قول المنكرين، فأدَّى ذلك إلى أن أفتى الشيخُ مُحَمَّد المذكور بأنَّ التَّلَحِّي بدعةٌ ويُعزَّر متعاطيه، فتسلَّط السفهاء على الملتحين يؤذونهم ويؤذون الشيخ المذكور الذي أمرهم بذلك، ويقولون: هو مبتدع، وسعوا في منعه من الوعظ، فترك ذلك، وتحمَّل الأذى وصبر، فلم تمض إلا مدة قليلة حتى مات الشيخ اللطفي مَسْكوتًا، فصار الناس يقولون: هذا من بركة الخُرَيْشي وإنكاره على السُّنَة»[(١)].

❁❁❁

آثاره

ذكر الشّيخ سليمان بن علي[(٢)] في خطبة (منسكه) أنَّ الخُرَيْشي سأله بعض تلامذته أن يؤلِّف كتابًا، فقال: التَّأليف في زماننا هذا هو تسويد الورق، والتَّحلِّي بحلية السّرق[(٣)]، غير أنَّ المحبي ذكر في سياق ترجمته لابنه إسحاق أنَّ له مؤلفات كثيرة مشهورة[(٤)]، ولم يذكر شيئًا منها، وجاء في تاريخ الحنابلة شيء من مصنفاته، وهي[(٥)]:

١- نصائح الخُرَيْشي إلى ولاة أمور المسلمين: وحقَّقه بشير بن عبدالغني بركات، وطُبع في دار

---

(١) خلاصة الأثر ٣/٣٤٠.

(٢) هو سليمان بن علي بن مشرف التميمي، عالم الديار النجدية في عصره، وصنف (المنسك) المشهور به، وكان عليه اعتماد الحنابلة في المناسك، وله فتاوى تبلغ مجلدًا ضخمًا، وهو جدُّ الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب، توفي سنة ١٠٧٩هـ. انظر ترجمته في: الأعلام ٣/١٣٠.

(٣) انظر: مصباح السالك في أحكام المناسك، لسليمان بن علي بن مشرف؛ تحقيق: د. سليمان أبا الخيل، الطبعة الأولى، ص٦ (فهرسة الملك فهد الوطنية-الرياض ١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

(٤) انظر: خلاصة الأثر ١/٣٩٤.

(٥) انظر: تاريخ الحنابلة ص٢٢١.

المقتبس بدمشق.

٢- الزمام، شرح الآجرُّوميّة: وهو موضوع الدراسة.

٣- مجموع الخُرَيْشي.

❁❁❁

وفاته[١]:

توفي الخُرَيْشي في بيت المقدس ليلة الأحد الثالث عشر من شهر ربيع الآخر سنة إحدى بعد الألف من الهجرة النبوية.

❁❁❁

(١) انظر: خلاصة الأثر ٣/٣٤٠، وتسهيل السابلة ٣/١٥٣٩، والسحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ٢/ ٨٨٣، وتاريخ الحنابلة ص٢٢٠.

الفصل الأول

منهج الخريشي في الشرح

وفيه خمسة مباحث:

المبحـــث الأول: طريقته في تناول المتن.

المبحــث الثــاني: الإيجاز والتوسع.

المبحــث الثالــث: عنايته بالتقسيم.

المبحــث الرابــع: موقفه من الأصول النحوية.

المبحث الخامس: حدوده ومصطلحاته.

المبحث الأول: طريقته في تناول المتن

بدأ الخُرَيْشي شرحه للآجرُّوميّة بمقدمة جعلها بصورة مقدمتين:

مقدمة في العلم؛ اقتداءً بالنووي -كما يقول-، تحدَّث فيها عن العلم إجمالًا وتفصيلًا، مطيلًا الحديث فيها، متكئًا على ثقافته المنطقية والأصولية، مع مزجها بشيء من التصوّف.

والأخرى مقدمة للكتاب على مذهب الفلاسفة كما يقول: «أنَّه لا بدَّ في ابتداء الكتاب من رؤوس ثمانية: اسم واضع الكتاب، واسم الكتاب، وغرضه من تصنيفه، وصحته، وقدره، وترتيبه، ومرتبته من بين الكتب في القراءة، ومنفعته»، وقد ذكر فيها اسمَهُ واسمَ شرحِهِ، حيث يقول: «وسمَّيته (الزِّمام)؛ لما فيه من ضبط القواعد الأصول لتحصيل علوم الكلام مع تبيينها على أسهل نظام، والنحو أبو العلوم، والأب زمام للأبناء»[١].

ثم ذكر مقصوده من الشرح والأسباب التي دعته إلى تصنيفه، وهي: تحصيل العلم والحفاظ عليه من النفاد عن طريق تقييده والتصنيف فيه، إضافة إلى ما تحويه هذه الآجرُّوميّة من معانٍ ابتدائية يحتاج إليها المبتدئ، ومعانٍ غير ابتدائية «هي نكت وأصول وقواعد في الألفاظ وفي المعاني»[٢] يحتاج إليها المنتهي، فالآجرُّوميّة -كما يقول-: «يحتاج إليها المبتدئ والمنتهي، فهي مصنَّفة لكل منهما»[٣]، لذلك جاء شرحه على صورة شرحين -كما ذكر-: الاختصار على طريقة الشيخ خالد بطريقة تكفي المبتدئ، ثم البسط بذكر تتمات وقواعد وفوائد زوائد يحتاجها المنتهي[٤].

وأشار الخُرَيْشي في مقدمته إلى عنايته بشرحه وأنَّه لم يشرحه كيف اتفق، بل بناه على الأجود والأحسن، مُلمحًا في ذلك إلى قدر شرحه ومرتبته من بين الشروح[٥].

---

(١) قسم التحقيق ص١٣٨.

(٢) قسم التحقيق ص١٣٠.

(٣) قسم التحقيق ص١٣٠.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ١٣١.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص ١٣١.

ثم ذكر الكيفية التي اعتمدها في شرحه، يقول: «جعلته بكيفية تسهِّل فهم العلم ثم حفظ العلم؛ عملًا بقول الخليل: الفهم قبل الحفظ يعين على الحفظ»[(١)]، ثم كشف عن هذه الكيفية بنفَس منطقي فلسفي، و«هي أنَّه على وجه خروج الموجودات من العدم إلى الوجود، وذلك إنَّما تخرج أصلًا، ثم فرعًا، ثم فرعًا، وهكذا، فليكن تصوير العالِم العلمَ للطلبة مرتَّبًا كذلك لا مشوَّشًا»[(٢)]، أي: يُبدأ بالأصل، ثم ما يتفرّعَ منه، وهكذا، وأن تُعرف الذاتُ جزءًا ثم جزءًا، ثم ما يطرأ عليها من الحالات شيئًا فشيئًا إلى آخر الحالات؛ وذلك لأنَّ «الإنسان لا يقدر على إدراك العلم المنتشر بالشيء هجمة واحدة، وإذا أراد ذلك ينفر العقل عنه نفرة واحدة»[(٣)].

وترجم الخُرَيْشي في مقدمته لابن آجروم، وتحدَّث عن مكانة الآجرُّوميّة في الدرس النحوي، مُعرِّجًا على ذكر بركتها، حتى قيل: من قرأ الآجرُّوميّة لا يساويه نحو من لم يقرأها، وبيَّن فيها أنَّ الآجرُّوميّة ليست إلَّا متنًا يُحفظ لقوته يحتاج إلى شرح وبيان، ثم يعيد ليذكِّر بصورة شرحيه، الاختصار أوّلًا ثم البسط والتوسعة.

أما عن منهجه في شرح متن المقدمة، فيمكن بيانه على النحو الآتي:

أولًا: لما كان الخُرَيْشي شارحًا للمقدمة الآجرُّوميّة جاءت تراجم أبوابه وترتيبها تبعًا لابن آجروم، مع تعقيبه على بعض منها بما يوحي بعدم استحسانه لها، من ذلك يقول عن باب (معرفة علامات الإعراب): «والأحسن باب معرفة توزيع علامات الإعراب على أقسام الإعراب...»[(٤)]، ويقول عن باب (الأفعال): «ثمَّ كان المناسب: كتاب المركَّب الإسنادي باب الأفعال، كما قال الفقهاء: كتاب الطَّهارة باب المياه»[(٥)].

ومن ذلك بعد ذكر المفعول لأجله والمفعول معه قال: «قال ابن إياز: تأخيرهما عن الحال فما بعده سوء ترتيب»[(٦)].

---

(١) قسم التحقيق ص١٣١.
(٢) قسم التحقيق ص١٣٢.
(٣) قسم التحقيق ص١٣٣.
(٤) قسم التحقيق ص٢٧٨.
(٥) قسم التحقيق ص٣٣١.
(٦) قسم التحقيق ص٦٠٠.

ومع أنَّ الخُرَيْشي تابع ابن آجرُّوم في بدئه بباب (الكلام)، وفي ترتيب الأبواب النحوية، فلم يقدِّم ولم يؤخِّر، إلا أنَّه عرض سبب ذلك، وهو أنَّ المصنفين في فنٍّ واحد قد يختلفون في البداية، وأنَّ قاعدةَ التقديم والتأخير الاهتمامُ، فالعرب تقدِّم الأهم فالأهم، «والاهتمام تارةً يتبع كثرة الثمرة، وتارةً يتبع كثرة الوقوع، وتارةً يتبع كثرة الفروع...، وهكذا»، ثم يستدرك بأنَّ «الأهمَّ لا يلزم أن يكون أهمَّ دائمًا في كل موضع، بل قد يكون في موضع دون موضع»[(١)].

ثانيًا: التزم الخُرَيْشي في مقدمة غالب الأبواب النحوية ببيان علة مجيئها على هذا الترتيب، من ذلك على سبيل المثال في باب (المنادى) يذكر علة مجيئه بعد باب (لا) بقوله: «ثمَّ إنَّما ذكر الشيخ المنادى بعد (لا)؛ لأنَّ حروف النداء مصدَّرة على المنادى كتصدير (لا) على اسمها»، ثم يذكر علة تأخيره عمَّا سبقه من المنصوبات بقوله: «وإنَّما أخَّره إلى هنا مع أنَّه مفعول به عند النحويين؛ ليعلم الطالب أنَّه يقدم في التعلم من أبواب العلم ما يكثر بين الناس قبل الذي لا يكثر، وكذلك في مسائل الباب إنَّما تهم الطالب بمعرفة ما يكثر منها وجوده بين الناس قبل الذي لا يكثر»[(٢)].

ويقول في باب (المفعول لأجله): «ثمَّ سبب تأخيره إلى هنا قلة استعماله»[(٣)].

ويقول -أيضا: «ثمَّ لَمَّا بيَّن الشيخ أنَّ المبتدأ عارٍ عن العوامل اللَّفظيَّة أراد أن يبين أنَّها قد تطرأ عليه، بل وتطرأ عليه التوابع، فقال: **باب** بيان **العوامل** عملًا وعددًا، **الدّاخلة على المبتدأ** بقسميه، **والخبر** بقسميه»[(٤)].

ثالثًا: في عرض متن المقدمة نلحظ أنَّ الخُرَيْشي اعتمد في الأغلب على طريقة المزج، بنقل عبارات قصيرة ثم التعليق عليها، وهو في هذا إما أن يخرج شرحه مع المتن ممزوجًا مزجًا متناغمًا في سياق مُتَّصل متَّسق كأنَّه لحمة واحدة لمؤلف واحد، وذلك بالفصل بين مفردات المتن بما يُبيِّنُ معناها ويوضحه، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر قوله: «**و(لعلّ)** -بلغاتها- لمعنيين:

(١) قسم التحقيق ص١٣٢.

(٢) قسم التحقيق ص ٧٠٩.

(٣) قسم التحقيق ص ٧٢٢.

(٤) قسم التحقيق ص ٤٥٠.

للترجي في المحبوب، وهو ما فيه لذة، **والتَّوقع** في المكروه، وهو ما فيه ألم»[١]، ويقول في موضع آخر: «قال: **وأمَّا (ظننت) وأخواتها فإنَّها** بعد رفع الفاعل **تنصب المبتدأ والخبر**، لا على أنَّهما اسمًا وخبرًا؛ كما في (كان) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها، بل **على أنَّهما مفعولان** لوجود الفاعل هنا دون هناك»[٢]، ويقول في باب (البدل): «**أو** جُعل **فعل** بدلًا **من فعل** كذلك **تبعه في جميع إعرابه**، حتى في جزمه»[٣].

وإما أن يُعقِّب بعدها بـ (أي) التفسيرية، أو جمل اعتراضية، كقوله: «**وما**، أي: والاسم الظاهر الذي **أضيف**، أي: أخذ به عن انفراده في الدنيا إلى تحيُّزه **إلى واحد منها**، أي: من المعارف الأربعة المتقدمة بأن أضيف إلى ضمير، أو علَم، أو مبهم، أو اسم فيه الألف واللام»[٤].

وفي حديثه عن المضارع يقول: «**والمضارع: ما كان في أوّله إحدى الزّوائد الأربع، يجمعها قولك: "أنيت"**، أي: المضارع إنَّما يُعرف من الماضي...»، ثم يقول: «شرح هذه العبارة مزجًا بكيفيتين: الأولى: **المضارع ما**، أي: حروف أو لفظ، **كان**، أي: وُجِد...، الثّانية: **المضارع ما**، أي: مصدر، أو مشتق، أو ماضٍ، **كان**، أي: جُعل، أو صار...»[٥]

ويقول -أيضًا-: «**و"تفقَّأ** -امتلأ- **بكرٌ شحمًا**" كذلك، **و"طاب** -انبسط ولم ينقبض- **محمّدٌ نفسًا**"»[٦].

وقد يُمهِّد الخُرَيْشي لعبارات المتن بما يميزها عن شرحه، كقوله: «والشَّيخ حصرها، فقال: **وهي: (كانَ)**، واسمها: فعل ماض ناقص...»[٧].

---

(١) قسم التحقيق ص ٤٧٤.

(٢) قسم التحقيق ص٤٧٨.

(٣) قسم التحقيق ص٥٨٢.

(٤) قسم التحقيق ص٥١٥.

(٥) قسم التحقيق ص٣٤٧.

(٦) قسم التحقيق ص٦٦٥.

(٧) قسم التحقيق ص٤٥٣.

وقوله: «قال الشَّيخ: **وما تصرَّف**، أي: تولَّد لفظه»[١].

رابعًا: التزم الخُرَيْشي في شرح جميع الأبواب النحوية بما نصَّ عليه في مقدمته، حيث قال: «وقضى الله تعالى أن جعلته بصورة شرحين...، أمَّا صورة الشرحين فإني أشرح الباب على نحو الشيخ خالد اختصارًا؛ ليتصوّر ما فيه من وجه، ثم أشرحه تطويلًا بذكر ما يوضِّح ذلك ويتمِّمه من قواعد زوائد وهكذا -على ما ستراه-؛ وذلك ليتصوَّر ما فيه بجميع حالاته من جميع الوجوه أو من غالبها وقوعًا بين الناس، وإذن فمن شاء فليفهم في المطالعةِ المختصرَ -فقط- بابًا بابًا، ومن شاء فليأخذ في فهم المطوَّل كذلك»[٢]، فنجده ينهي صورة الشرح الأول المختصر بعبارة: «وهذا يكفي المبتدئ»[٣]، أو «هذا يكفي المبتدئ، يضبطه ولا عليه أن يطالع ما يليه»[٤]، ثم يبدأ صورة شرحه المطول بقوله: «ثم هنا شيء»[٥]، أو «ثم هنا مسائل فوائد زوائد»[٦]، أو «ثم هنا مسائل»[٧]، أو «ثم هنا شيئان»[٨]، أو نحو ذلك من العبارات.

ويقول في باب (الكلام): «هذا شرح هذا بالاختصار، وشرحه بالتطويل الذي إن طالعه الإنسان فبها ونعمت، وإن تركه لم يتوقف فهم هذا المقام عليه»[٩].

خامسًا: قسَّم الخُرَيْشي أبواب النحو إلى قسمين على غير عادة النحويين -فيما وقفتُ عليه-:

القسم الأول: أطلق عليه مقدمة النحو، وجعله في الحالات العامة التي تعمُّ كلَّ كلمات المركب الإسنادي، العمدات والفضلات؛ إذ كلُّ كلمة إمَّا اسم، أو فعل، أو حرف، وهي إمَّا

(١) قسم التحقيق ص٤٥٧.
(٢) قسم التحقيق ص١٣١.
(٣) قسم التحقيق ص٢٥٢، ٢٩٥، ٣٢٠، ٣٦٠.
(٤) قسم التحقيق ص٢٨٧.
(٥) قسم التحقيق ص٢٥٠، ٣٦٣.
(٦) قسم التحقيق ص٣٨١.
(٧) قسم التحقيق ص٢١١، ٣٦٦.
(٨) قسم التحقيق ص٣٢٠، ٣٢١.
(٩) قسم التحقيق ص٢٠٨.

معربة، أو مبنية، «فالحالة العامة لكلِّ أبواب ذلك العلم يقدمون ذكرها»[١].

ويضمُّ هذا القسم: الكلام، والإعراب.

والقسم الآخر: في الحالات الخاصة للكلمات، ويبوّب لها بعد الحالات العامة بابًا بابًا، وجعل هذا القسم صلب النحو، أو أوَّله، كما قال: «وأول النحو باب بيان الأفعال»[٢]، ويقول: «أول علم النحو العلم بالفعل والفاعل...» [٣].

ويضم هذا القسم: باب الأفعال، باب الفاعل...إلى نهاية الآجرُّوميّة.

سادسًا: التزم الخُرَيْشي في أول شرح كلِّ باب من أبواب المقدمة بذكر عدد المسائل في ذلك الباب نقلًا عن الغرناطي، حيث يقول: «وهو فعلٌ حسنٌ، به تُحصر مسائلُ أبواب الآجرُّوميّة عددًا»[٤]، من ذلك قوله على سبيل المثال: «قال الراعي: وفي هذا الباب ثلاث مسائل: حد الفاعل، وحكمه، وحكم الفعل في لحاقه علامة التأنيث والتثنية والجمع، وهكذا»[٥].

سابعًا: نجده كثيرا ما يُذكِّر بالكيفية التي اعتمدها في شرحه من معرفة الأصل أولًا، ثم معرفة الفرع، كقوله في باب (المبتدأ والخبر): «وإيضاح هذا أنَّ العلمَ علمٌ بالأصل، ثم علمٌ بالفرع، فالمبتدأ أصله أنَّه أول منطوق به»[٦].

ثامنًا: يقول الخُرَيْشي في مقدمته: «والفهم متوقف على معرفة الدلالة وأقسامها، ولذلك بدأ بها المناطقة، ويأتي أنَّ تعليم العلم يكون بالتحديد، ثم التقسيم، ثم التعليل، ثم التمثيل»[٧]، فتجد ذلك النهج حاضرًا في كلِّ أبواب شرحه، فهو يبدأ في بيان الباب النحوي بالتعريف، ثم

---

(١) قسم التحقيق ص٣٣٠.

(٢) قسم التحقيق ص٣٣١.

(٣) قسم التحقيق ص٤٠١، ٤٢٧.

(٤) قسم التحقيق ص١٣٨.

(٥) قسم التحقيق ص٤٠١.

(٦) قسم التحقيق ص٤٢٧.

(٧) قسم التحقيق ص١٣٣.

التقسيم، ففي باب (الأفعال) يقول: «**الأفعال** لغةً: اثنان: عاطل، ومثمر...»[١]، هذا تعريف، ثم قال: «**ثلاثة:...، ماض...، ومضارع...، وأمر**»[٢]، هذا تقسيم.

ويقول في باب (المبتدأ والخبر): «باب بيان الجملة الاسمية ببيان أجزائها على العادة المتقدمة في الفاعل ونائب الفاعل من التعريف ثم التقسيم»[٣].

تاسعًا: يُقدِّم الخُرَيْشي بين يدي بعض الأبواب النحوية بقوله: «مقدمة»، من ذلك ما ورد في باب (المفعول لأجله)[٤]، و(المفعول معه)[٥].

عاشرًا: التفصيل بعد الإجمال، فبعد أن يبسط القول في المسألة يختصر في آخرها، من ذلك بعد أن فصَّل القول في (كان) وأخواتها قال: «ف (كان) وأخواتها ثلاثة عشر فعلًا -كما ترى-، ثمانية بلا شرط، وهي: (ليس) وما قبلها، وثلاثة بلا تمام، وهي: (ليس) واثنان بعدها، واثنا عشر بلا زيادة، وهي: ما بعد (كان) إلى آخرها»[٦].

ومن ذلك -أيضًا- بعد أن فصَّل القول في أحكام المستثنى بـ (إلّا) أجمل، فقال: «فتحصَّل أنَّ المستثنى بـ (إلَّا) له ثلاث حالات...»[٧].

الحادي عشر: استخدم الخُرَيْشي طريقة الأسئلة والأجوبة في مواضع كثيرة من شرحه، وهي طريقة سار عليها كثير من المتأخرين، كقوله: «ثم هل يجوز في المؤنَّث الحقيقي عدم علامة التأنيث في الفعل؟»[٨]، وقوله: «ضمير الغائب يختصُّ بأنَّه لا بدَّ له من شيء غائب يعود عليه، فهل يُشترط أن يقع التلفظ به في ذلك اللفظ الذي فيه الضمير، أو لا؟ قالوا: لا، بل يكفي أن يكون معلومًا»[٩].

---

(١) قسم التحقيق ص٣٣١.
(٢) قسم التحقيق ص٣٣٢.
(٣) قسم التحقيق ص٤٢٧.
(٤) انظر: قسم التحقيق ص٧٢٢.
(٥) انظر: قسم التحقيق ص٧٣٢.
(٦) قسم التحقيق ص٤٥٧.
(٧) قسم التحقيق صر٦٨١.
(٨) قسم التحقيق ص٤١١.
(٩) قسم التحقيق ص٤١٥.

الثاني عشر: لم يتخذ الخُرَيْشي منهجًا واحدًا في عرض الخلاف النحوي، فتارةً يعرض الخلاف مستقصيًا الآراء فيه، وينسبه لأصحابه، وتارةً على عادة الحنابلة من إطلاق الخلاف أو ما يسمَّى بالخلاف المطلق، فيكتفي بالإشارة إلى أنَّ في المسألة أقوالًا[١].

الثالث عشر: الربط المحكم بين الأبواب النحوية، يظهر ذلك في كثرة إحالته إلى ما تقدَّم أو إلى ما سيأتي، من ذلك حينما عرض له الظرف في باب (المبتدأ والخبر) قال: «ويأتي بيان هذا على وجه التحقيق والكمال في باب ظرف الزمان وظرف المكان»[٢].

قوله: «وأنَّ (الواو) ذكرت في النحو في أربعة أبواب...»[٣]، وقوله: «(حتى) ذكرت في النواصب، وذكرت في حروف العطف، وذكرت في حروف الجر»[٤].

ومن عنايته بالربط المحكم التزامه بذكر علة مجيء أبواب المقدمة على هذا الترتيب.

الرابع عشر: يرى الخُرَيْشي عدم ضرورة تماثل العبارة في المتماثلات، وأنَّه قد يكون التأسيس خيرًا من التأكيد، حيث يقول: «التأسيس خير من التأكيد، والمغايرة أفيد من المماثلة، ومن ثم يُتفنَّن في العبارات»[٥]، ويقول في موضع آخر: «وإنَّما لم يقل: (على قسمين) كالفاعل؛ إعلامًا بأنَّ تماثل العبارة عن المتماثلات ليس من لوازم كمال ذوي الكمالات»[٦].

ويؤكد على هذا المعنى في قوله: «بوَّب الشيخ للمستثنى، وبيَّنه بأدوات الاستثناء، وبوَّب لاسم (لا) بها لا به، وبيَّنها به، ويأتي أنَّه بوَّب للمنادى، وبيَّنه بأقسامه...، وأفاد بذلك – أيضًا– أنَّ العالم لا يتقيَّد في تعليم المتناسبات بأسلوب واحد؛ نظرًا إلى تناسبها، بل على ما هو الأقرب عنده من العبارات في التَّفهيم»[٧].

---

(١) انظر: قسم التحقيق ص٥٩٠، ٦٨١، ٦٨٧.
(٢) قسم التحقيق ص٤٤٢.
(٣) قسم التحقيق ص٣٧٢.
(٤) قسم التحقيق ص٥٥٠.
(٥) قسم التحقيق ص٣٠٦.
(٦) قسم التحقيق ص٦٠٤.
(٧) قسم التحقيق ص٧٠١.

الخامس عشر: عنايته بالفروق، من ذلك قوله: «والفرق بين المدح والحمد أنَّ الأوَّل ثناء عن ظنٍّ، والثَّاني ثناء عن علم، والفرق بين الذَّمّ واللُّوم أنَّ الذَّمَّ: ذكر قبيح ينشأ عن الدَّمامة –بالمهملة–، وهي حقارة الذَّات، والثَّاني عن خبث الطَّبع، وخبث الطَّبع هو اللؤم –بالضّمّ والهمز–»[(١)]، ومن ذلك ما ذكره من الفرق بين الجلوس والقعود، يقول: «وقيل: الجلوس: ما يكون عن انتصاب، والقعود: ما يعقب اتِّكاءً، أو تمدُّدًا، أو نومًا، وهكذا»[(٢)].

وكذلك في الفرق بين الشبه والمثل[(٣)]، والفرق بين التمني والترجي[(٤)].

السادس عشر: يلمح الخُرَيْشي في أكثر من موضع إلى أنَّ الواضح لا يوضَّح، والمعروف لا يعرَّف، وذلك مصداقًا لما نصَّ عليه في مقدمة الكتاب، حيث قال: «فلا يحتاج التعريف إلى الاعتناء بها إدخالًا وإخراجًا، بل قد يكون في الاعتناء بها تخليط على الذهن، وتبعيد للمعرَّف عن تصوره من التعريف، وهكذا»[(٥)]، ويؤكِّد هذا المعنى في موضع آخر من شرحه بقوله: «والواضح لا يحتاج إلى شرح، وإنَّما يحتاج إلى حفظ»[(٦)]، ومن ذلك قوله: «الدخول معروف، وليس فيه اصطلاح»[(٧)].

ومن ذلك –أيضًا– ما ذكره في حديثه عن (لا) النافية للجنس، فبعد أن ساق مثال ابن آجروم قال: «وهذا ظاهر لا يحتاج إلى بيان»[(٨)].

السابع عشر: إعراب بعض مفردات المتن، من ذلك قوله: «ثم إعراب قوله: **لفظًا أو تقديرًا** يرجع إلى قاعدة أنَّ المصدر المبيِّن للنوع إذا كان معنويًّا لا لفظيًّا هل يُعرب مفعولًا مطلقًا، أو حالًا، أو تمييزًا؟ وذلك لأنَّه من جهة المصدريَّة قابل للمفعول المطلق، ومن جهة

(١) قسم التحقيق ص٤٩٤.
(٢) قسم التحقيق ص٦١١.
(٣) انظر: قسم التحقيق ص٤٧١.
(٤) انظر: قسم التحقيق ص٤٧٤.
(٥) قسم التحقيق ص١٣٧.
(٦) قسم التحقيق ص٣٠٣.
(٧) قسم التحقيق ص٢٢٤.
(٨) قسم التحقيق ص ٧٠٠.

التعدد الناشئ عن الإبهام قابل للحال والتمييز، فإنَّ الحال يبيّن المراد من هيئات متعددة، والتمييز يبيّن المراد من ذوات متعددة، ولا فرق بينهما إلا بأنَّ الحال يلحظ فيه صورة الموضع، والتمييز يلحظ فيه صورة الكائن في الموضع من صور أنواع متعددة، والمفعول المطلق فيه أرجح؛ لأنَّه الأصل»[١].

الثامن عشر: كثيرًا ما يحثُّ الخُرَيْشي على التطبيق، يظهر ذلك بتَكراره للفظة: (وهكذا)، أو (وكذلك).

التاسع عشر: كثيرا ما ينصُّ الخُرَيْشي على الثمرة؛ لأنَّ «البيان لغير ثمرة عبث»[٢]، و«الموجود الذي لا ثمرة له معدوم»[٣] -كما يقول-.

العشرون: استعان الخُرَيْشي في شرحه بثقافته الواسعة، فداخل شرحه بما يعرفه من علوم أخرى، كالفقه وأصوله[٤]، وكالمنطق[٥]، وعلم الكلام[٦].

الحادي والعشرون: جاء شرحه في بعض المواضع تصوُّفا، ويُعدُّ ذلك التزامًا بما نصَّ عليه في مقدمة الكتاب[٧].

الثاني والعشرون: كثيرًا ما يختم الباب النحوي بعبارة تؤذن بانتهاء شرحه، وتوضِّح مناسبة الباب الذي يليه، كقوله: «انتهى باب بيان المركب الإسنادي، ثم بيان ما يُزاد عليه من أوله وله دخل في الإعراب، ثمَّ لَمَّا كان الإعراب تارةً يكون بالأصالة والاستحقاق، وتارةً يكون بالتَّبعيَّة والإلحاق، وهذا موضعه الزِّيادة على المركَّب الإسنادي، انتقل الشيخ إلى بيان ما يُزاد عليه من آخره وله دخل في المرفوعات»[٨].

---

(١) قسم التحقيق ص٢٦٨.

(٢) قسم التحقيق ص٦٢٣.

(٣) قسم التحقيق ص٢٠٥.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص١٩٠.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص١٩٥.

(٦) انظر: قسم التحقيق ص٢١٢.

(٧) انظر: قسم التحقيق ص١٩٥.

(٨) قسم التحقيق ص٤٨٥-٤٨٦.

الثالث والعشرون: يُلْمِحُ الخُرَيْشي ويصرّح في أكثر من موضع إلى دور المتكلم في إحداث الإعراب، وأنَّ العامل ليس مؤثِّرًا حقيقًا، بل هو علامة ودلالة، ففي حديثه عن عامل الرفع في الفعل المضارع قال: «أصحُّها أنَّه التجرُّد، واعتُرِضَ بأنَّ التَّجرُّد عدم، والعدم لا يؤثِّر...، وأُجيب -أيضًا- بأنَّ العدم يصلح لأن يكون هو الرَّافع؛ لأنَّ العوامل -هنا- علامات لا مؤثِّرات»(١).

ويقول في باب (التمييز): «ويمكن المتكلِّم أن يقول: "تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ"، ويعدل عن هذا الإبهام، فيصير المنصوب مرفوعًا، والمرفوع مخفوضًا»(٢).

ويقول في موضع آخر: «وحينئذ يجوز في المتكلم أن يريد العطف، ولا يريد حصول معنى الناسخ من توكيد أو غيره في هذا الاسم المعطوف، فيقطعه عن النصب إلى الرفع؛ إعلامًا بذلك»(٣).

ومن جهة أخرى ينصُّ على العامل ويأخذ به، من ذلك متابعته لابن آجروم في تقسيم الأبواب النحوية تبعًا لأثر العامل النحوي، وتقسيم العوامل -كغيره من النحويين- إلى قسمين: العوامل اللفظية، والعوامل المعنوية(٤)، ويذهب -كغيره من النحويين- إلى أنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي(٥)، ويقرُّ الخُرَيْشي بأنَّ عمل الأفعال بالأصالة(٦)، إلى غير ذلك من المواضع التي أخذ فيها بفكرة العامل.

---

(١) قسم التحقيق ص٣٥١.
(٢) قسم التحقيق ص٦٦٤.
(٣) قسم التحقيق ص٥٥٦.
(٤) انظر: قسم التحقيق ص٤٢٨.
(٥) انظر: قسم التحقيق ص٦٥٨.
(٦) انظر: قسم التحقيق ص٦٦٧.

فخلاصة العامل عنده -كما ذكر د. مُحَمَّد البنّا على لسان سيبويه- أنَّه: «لَمَّا كان من عملنا أن نبيّن الارتباط بين الأجزاء، فقد اصطلحنا على أنَّ الكلمة إذا كانت طالبةً لغيرها، وصحب هذا الطلب تأثير في الكلمة المطلوبة، اصطلحنا على أن نسمِّي هذه الكلمة الطالبة عاملةً، والكلمة المطلوبة معمولةً لها؛ نظراً لوجود العمل مع وجودها وزوالِهِ مع زوالها، فأمَّا في الحقيقة، فالأمر ما عرفت من قبل لا يعدو أن يكون عرفًا لُغويًّا»[1].

❁❁❁

(١) الردّ على النحاة، لابن مضاء القرطبي؛ تحقيق: د. مُحَمَّد البنا، الطبعة الأولى، ص١٥ (دار الاعتصام ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

المبحث الثاني: الإيجاز والتوسع

مزج الخُرَيْشي في شرحه بين الإيجاز والتوسع مزجًا متناغمًا؛ وذلك تبعًا للطريقة التي رسمها لنفسه أولًا من البدء بالشرح إيجازًا، ثم الشرح توسعًا، «لا سيما وقد قال النووي: لا يدخر العالم المدرس عن الطالب شيئًا حتى يبين له الخلافَ ومراتبَه، إلا إن رأى عجزًا»[١].

فالشارح -كما سبق ذكر ذلك- ينهي الشرح الموجز بعبارة: (هذا يكفي المبتدئ)، أو نحوها، ثم يبدأ شرحه توسعًا بعبارة: (ثم هنا فوائد)، (أو تتمات)، (أو شيء)، ونحو ذلك من العبارات.

ويمكن فيما يلي إجمال مظاهر التوسع عنده:

أولًا: التقديم بين يدي الباب النحوي، ففي باب (الإعراب) -مثلًا- قدَّم له بتفسير لفظة (باب)[٢]، وفي مطلع باب (الحال) قال: «اعلم قبل الخوض فيه أنَّ النعت...»[٣]، وكذلك فعل في باب (المفعول لأجله)[٤]، (والمفعول معه)[٥].

ثانيًا: إيراده لكثير من المسائل، أو الأحكام، أو الفوائد، التي وصف بعضها بالزوائد، كقوله: «ثم في كلمات التعريف فوائد لا تتوقَّف معرفة الإعراب عليها، فلا على الطالب إن انتقل عنها إلى أنواع الإعراب»[٦]، وقوله في موضع آخر: «ثم هنا في الفعل والفاعل الظاهر فوائد محرَّرة في التذكير والتأنيث»[٧]، وأيضًا: «ثم هنا مسائل فوائد زوائد، منها معتادات، ومنها شوارد»[٨].

---

(١) قسم التحقيق ص١٥٢.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص٢٤٨.

(٣) قسم التحقيق ص٦٤٩.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص٧٢٢.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص٧٣٢.

(٦) قسم التحقيق ص٢٥٣.

(٧) قسم التحقيق ص٤٠٧.

(٨) قسم التحقيق ص٣٨١.

وقد يذكر فروعًا على الفوائد، فمثلًا في الاسم المعرَّف بأل ذكر ثلاث فوائد، ثم قال: «ثمَّ هنا فروع للفوائد الثَّلاث المذكورة»[١]، وقد يُتبع الفوائدَ النحويةَ بفوائدَ شرعيةٍ؛ كقوله: «ثم وراء هذا فوائد نحوية يتم بها الباب، وفوائد شرعية تتعلق بالمثال»[٢]، وقد يُتبع – كذلك– المسائلَ النحويةَ بمسائلَ فقهيةٍ[٣].

ثالثًا: البسط في الحدود النحوية، وذلك إمَّا في الربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، كما فعل في تفسير الاسم المبهم، وإمَّا في استقصائه الحدود عند أكثر من عالم، كما فعل في حدِّ العطف، وإمَّا في عدم اقتصاره على ذكر الحدِّ عند النحويين، بل يذكر الحدَّ عند غيرهم من أهل الفقه، والمنطق، والكلام، وسيأتي لذلك مزيد إيضاح في مبحث: (حدوده النحوية).

رابعًا: التفسير اللغوي لبعض المفردات، كقوله: «قال ابن إياز: طيب النَّفس أن ينبسط ولا ينقبض، وطيب القلب أن تصفو أخلاقه، وطيب اللِّسان أن يعذب كلامه»[٤]، وقوله: «والسقاء اسم لوعاء الماء...، والنحي: وعاء السمن، ويكون كبيرًا وصغيرًا»[٥].

خامسًا: ذكر اللغات، من ذلك اللغات الواردة في (الكلمة)، يقول: «فيها ثلاث لغات: فتح الأول وكسر الثاني، وهي الأصح، وفتح الأول وسكون الثاني، وهي الأَدْوَن، وكسر الأول وسكون الثاني»[٦]، ويقول في (التوكيد): «التوكيد بالواو، وبالألف، وبالهمز»[٧].

سادسًا: استقصاء النظائر اللفظية، ففي حديثه عن الحروف الناصبة للفعل المضارع قال: «واعلم أنَّ (الفاء) ذكرت في النحو في بابين: باب الأفعال، وهي (فاء) التفريع على شيء

(١) قسم التحقيق ص٥١٣.
(٢) قسم التحقيق ص٧٢٤.
(٣) انظر: قسم التحقيق ص٧٨٠.
(٤) قسم التحقيق ص٦٦٥.
(٥) قسم التحقيق ص٦٧١.
(٦) قسم التحقيق ص٢١٣.
(٧) قسم التحقيق ص٥٦٢.

مخصوص، وهو نفي أو طلب، وفي باب العطف، وهي (فاء) التفريع المطلق، وأنَّ (الواو) ذُكرت في النحو في أربعة أبواب....»[١].

وكقوله ذلك في باب (العطف): «(حتى) ذُكرت في النواصب، وذُكرت في حروف العطف، وذُكرت في حروف الجر، وتقدَّم في النواصب ضبطها في الأبواب الثلاثة»[٢].

سابعًا: عنايته بذكر الفروق، من ذلك ما ذكره في الفرق بين اللحن والتحريف والتصحيف[٣]، وما ذكره في الفرق بين المدح والحمد[٤]، والفرق بين علَم الشخص وعلَم الجنس واسم الجنس[٥].

ثامنًا: إتباع المسائل النحوية في بعض المواضع بأقوال الفقهاء والأصوليين، فمثلًا في حديثه عن العطف قال: «ثم قال ابن السُّبكي: الجمع في المتفقات كالجمع في المختلفات، وهذا مذهب الليث، والشافعي في القديم، وأحمد، ومذهب أبي حنيفة أنَّ الجمع بحرف الجمع ليس كالجمع بلفظ الجمع، وأصل العطف في المفردات لا في الجمل، قال في المنار: وقد تكون (الواو) لعطف الجملة، ولكن عند قوم»[٦].

تاسعًا: ذكر ما يتخرَّج من الفروع الفقهية على الأصول النحوية، من ذلك ما ذكره في باب (الكلام)، ومن ذلك -أيضًا- قوله في باب (الاستثناء): «لو قال إنسان: "لَهُ عَلَيَّ مِئَةٌ إِلَّا دِرْهَم"، فإن نصب كان مُقرًّا للتِّسعة والتسعين، وإن رفع كان مُقرًّا بالمئة؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ "لَهُ عَلَيَّ مِئَةٌ مُغَايِرَةٌ لِدِرْهَمٍ"، هذا إن كان لا يلحن، أو كان يعرف العربيَّة؛ أمَّا إن كان يلحن، فالأصل في (إلا) للإخراج فيُحمل عليه، ولا يلزمه إلا تسعة وتسعون»[٧].

---

(١) قسم التحقيق ص٣٧٢.

(٢) قسم التحقيق ص٥٥٠.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص٢٤٤.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص٤٩٤.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص٤٩٩.

(٦) قسم التحقيق ص٥٢٣.

(٧) قسم التحقيق ص٦٨٩.

ومن ذلك قوله في حديثه عن أدوات الشرط: «قال الطوفي: «و(الفاء) في باب الشرط والجزاء لا يكون ما قبلها إلا سببًا، ولا يكون ما بعدها إلا حكمًا»، ثم قد أوقعوا العتق بـ "إِنْ بِعْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ"، ولم يوقعوا الطلاق بـ "إِنْ خَلَعْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ".

ثم هل الشرط لازم للجواب، أو الجواب لازم للشرط؟ المتبادر أنَّ الجواب لازم، وفي كلام الطوفي أنَّه ملزوم، وجعل ذلك هو السبب في تأخره، فقال: «والملزوم فرع ينوب اللازم فلا يكون إلا بعده، واعتبر ذلك بالمحسوس، فإنَّ السقف إنَّما يوجد بعد وجود الجدار».

قال مالك: إذا علَّق الطلاق بصفة آتية لا محالة وقع في الحال، مثل: "إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَنْتِ طَالِقٌ"، تطلق في الحال»[(١)].

عاشرًا: ذكر ما يتفرَّع على المسائل النحوية من مسائل عقدية، كحديثه عن الخلاف هل الاسم هو المسمَى، أو لا؟[(٢)] وما ذكره في مسألة خلق القرآن[(٣)]، وأيضًا ما ذكره في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[(٤)]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[(٥)].

الحادي عشر: الشرح تصوُّفا في بعض المواضع.

❁❁❁

(١) قسم التحقيق ص٣٨٦.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص٢٣٨.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص٢٣٥.

(٤) سورة الشورى: ١١. وانظر: قسم التحقيق ص٧٧٢.

(٥) سورة الأنعام: ١٠٣. وانظر: قسم التحقيق ص١٩٥.

المبحث الثالث: عنايته بالتقسيم

للخريشي في شرحه عناية واضحة بالتقسيم؛ إذ لا يمكن معرفة الشيء إلا بمعرفة أقسامه، كما يقول في باب (الكلام): «وسبب بيان أقسام الكلام أنَّ المقسَّم لا يتم معرفته بدون معرفة الأقسام»[١]، فمن مظاهر عنايته بالتقسيم ما التزمه في بداية الأبواب النحوية من ذكر عدد المسائل فيها نقلًا عن الغرناطي، كقوله: «وذكر أنَّ في باب الكلام ثلاث مسائل: تعريف الكلام، وبيان أقسامه، وبيان علامات أقسامه» [٢]، ويقول -أيضًا-: «قال الراعي: وفي هذا الباب ثلاث مسائل: حدُّ الفاعل، وحكمه، وحكم الفعل في لحاقه علامة التأنيث والتثنية والجمع وهكذا» [٣].

ومن مظاهر عنايته بالتقسيم -أيضاً- بعد أن يُنهي شرح الباب أو المسألة إيجازًا بقوله: «وهذا يكفي المبتدئ»، ونحوها من العبارات، يبدأ بذكر ما يتمِّم ذلك من مسائل أو أحكام أو فوائد ممَّا يشتمل عليها الباب النحوي، من ذلك بعد أن أنهى حديثه إيجازًا عن (أَنْ) في نواصب الفعل المضارع قال: «ثم وراء ذلك مسائل»[٤]، وكذلك فعل في (لن)، قال: «ثم فيها مسائل»[٥]، وفي (إذن) قال: «ثم وراء ذلك مسائل في كل مسائلها الثَّلاث»[٦]، ومن ضبط الفوائد قوله: «ثم هنا في الفعل والفاعل الظاهر فوائد محرَّرة في التذكير والتأنيث»[٧].

ومن عنايته بالتقسم -أيضًا- تقسيم المسألة التي بين يديه إلى مسائل أو أحكام، ففي حديثه -مثلًا- عن العامل قال: «ثم في العامل مسائل»[٨]، ومن ذلك قوله: «وفي الألف خمس مسائل: هل هي أصلية، أو زائدة؟ هل هي ألف وصل، أو ألف قطع؟ هل هي مقصورة،

---

(١) قسم التحقيق ص ٢٠٨.

(٢) قسم التحقيق ص ١٣٨.

(٣) قسم التحقيق ص ٤٠١.

(٤) قسم التحقيق ص ٣٥٣.

(٥) قسم التحقيق ص ٣٥٥.

(٦) قسم التحقيق ص ٣٥٦.

(٧) قسم التحقيق ص ٤٠٧.

(٨) قسم التحقيق ص ٢٥٩.

أو ممدودة؟ هل تمال، أو لا؟ هل تمنع الصرف، أو لا؟»[١].

وفي حديثه عن علامات الفعل قسَّم (قد) إلى قسمين، قال: «ثم (قد) قسمان: اسمية، وحرفية»[٢]، ثم قسَّم الاسمية إلى قسمين -أيضًا- وفقًا لمعناها، فقال: «والاسمية ثنتان: إحداهما معناها الكفاية، والثانية معناها يكفي»[٣].

وقد يُقسِّم المسألة التي يبحثها إلى أقسام باعتبارات عدَّة، ففي حديثه عن الإعراب قال: «والمعربات قسمان -أيضًا-: قسم يُعرب لفظًا، وقسم يُعرب تقديرًا، وقسمان -أيضًا-: قسم اسم ظاهر، وقسم فعل مضارع، وقسمان -أيضًا-: قسم يُعرب أصالةً في استحقاق الإعراب، وقسم يُعرب تبعًا، وهو التَّوابع الآتية»[٤].

وفي حديثه عن الأفعال قسَّمها باعتبارات عدَّة، فهي في اللغة: «اثنان: عاطل، ومثمر»[٥]، وهي عند الصرفيين: «أربعة: صحيح، ومعتل، ومضاعف، ومهموز»[٦]، وعند النحويين: «بالنَّظر إلى البناء والإعراب عند التَّركيب مع الفاعل **ثلاثة**»[٧].

ومن ذلك -أيضًا- قوله: «الأفعال اثنان: جامد، ومشتق، الأفعال اثنان: لازم، ومتعدٍّ، الأفعال اثنان: مبني للفاعل، ومبني للمفعول، الأفعال اثنان: تامٌّ، وناقص»[٨].

ومن عنايته بالتقسيم أنَّه قد ينفي أن يكون للمسألة التي بين يديه أقسام، فبعد أن أنهى حديثه عن (السين) و(سوف) في علامات الفعل قال: «ولا أقسام لهما»[٩].

❁❁❁

(١) قسم التحقيق ص ٢٦٥.
(٢) قسم التحقيق ص ٢٢٩.
(٣) قسم التحقيق ص ٢٢٩.
(٤) قسم التحقيق ص ٣٢٥.
(٥) قسم التحقيق ص ١٣.
(٦) قسم التحقيق ص ٣٣١.
(٧) قسم التحقيق ص ٣٣١.
(٨) قسم التحقيق ص ٣٣٣.
(٩) قسم التحقيق ص ٢٣١.

المبحث الرابع: موقفه من الأصول النحوية

استدلَّ الخُرَيْشي في شرحه بجميع ما استدلَّ به النحويون من الأصول النحوية، وجاء السماع في مرتبة متقدمة من الأدلة النحوية، فأخذ بسائر أنواع المسموع، فاستدلَّ بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وأقوال العرب الشعرية والنثرية ولغاتها.

وأخذ القياس دليلًا معتبرًا عنده في بحث المسائل النحوية، ثم يأتي الاستصحاب في مرتبة تالية لهما في بحث المسائل النحوية، ليأتي الإجماع في المرتبة الأخيرة عنده.

وسيأتي لذلك مزيدٌ من التفصيل في الفصل الثاني: (الأصول النحوية).

❁❁❁

المبحث الخامس: حدوده ومصطلحاته

أ ـ حدوده

اعتنى الخُرَيْشي كغيره من النحويين بموضوع الحدود، ويمكن إجمال مظاهر هذه العناية فيما يلي:

أولًا: توسَّع في موضوع الحدود، فجعل للمعرَّفات عنده تعريفين: أحدهما لغوي، والآخر اصطلاحي، كقوله: «والمفيد لُغةً: موجود يحصل منه فائدة، والمفيد اصطلاحًا: مركَّب إسنادي يحصل منه للسامع علم جديد يحسن سكوت المتكلم عليه.

والوضع لُغةً: الحطُّ إلى أسفل، واصطلاحًا: التسمية، والتسمية: جعْل لفظٍ دليلًا على معنى، كتسمية الولد عند ولادته»[(١)].

وكذلك فعل في حدِّ المضارع، والأمر، والماضي[(٢)]، وفي حدِّ المبتدأ والخبر[(٣)]، والتوكيد[(٤)]، وفي حدِّ النصب، والمنصوب، والناصب[(٥)]، وفي حدِّ المفعول به[(٦)]، والمصدر[(٧)]، والظرف[(٨)]، والحال[(٩)].

ثانيًا: إيراده أكثر من حدٍّ للمُعرَّف الواحد في أكثر من فنٍّ، كما فعل في حدِّ الفاعل، فقد ذكر حدَّه عند أهل اللغة، وأهل الشرع، والحكماء، والنحويين، يقول: «الفاعل لغةً: من فعل، أي: تحرك، وعند أهل الشرع من أهل السنة: هو الله وحده، وعند الحكماء من أهل الطبع: هو

---

(١) قسم التحقيق ص ١٥٢.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص ٣٣٢.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٤٢٧، ٤٣١

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٥٦٢.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص ٥٩٦.

(٦) انظر: قسم التحقيق ص ٦٠٢.

(٧) انظر: قسم التحقيق ص ٦٠٩.

(٨) انظر: قسم التحقيق ص ٦٢٣.

(٩) انظر: قسم التحقيق ص ٦٥٠.

الطبع، وعند النحويين: هو لفظ له شروط، بيَّن ذلك الشيخ»[١]، ثم ذكر حدَّه عن الآجرومي، مناقشًا له مفردةً مفردةً.

وفي حديثه عن الخبر ذكر حدَّه عند الأصوليين إضافةً إلى معناه اللغوي والنحوي، يقول: «**والخبر** لغةً: الزِّيادة، يقولون: ناقة خَبِرة، أي: زائدة اللَّبن؛ لكثرته منها ، حتَّى أصل (خ ب ر) في لغتهم الزّيادة، وعند الأصوليين: الخبر: كلام ليس بإنشاء، وعند النّحويين...»[٢]، ذاكرًا حدَّ الآجرومي، واقفًا عند مفرداته.

وكذلك فعل في حدِّ الكلام[٣]، وفي حدِّ الفعل[٤]، والظاهر[٥]، والمضمر[٦]، وفي حدِّ السكون[٧].

ثالثًا: إيراده أكثر من حدٍّ للمُعرَّف الواحد في الفنّ نفسه، وذلك باستقصاء الحدود عند أكثر من عالم، كقوله: «قال ابن جرباش: العطف لغةً: الجمع، وقال ابن هشام: العود إلى الشيء، وقال الفاكهي: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وقال الأنصاري: اللَّيُّ، وقال الغرناطي: الحني والميل، قال في (الأزهرية): والعطف اصطلاحاً: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ حروف العطف، زاد ابن المصنف: التسعة، وقال الغرناطي: تشريك الثاني مع الأول في عامله بحرف من حروف تسعة»[٨].

ومن ذلك -أيضًا- ما ذكره في حدِّ البدل لغةً واصطلاحًا، يقول: «قال الغرناطي: البدل لغةً: العِوَضُ والخَلَفُ عن الشيء، والبدل اصطلاحًا: قال في (الألفية): التابع المقصود بالحكم إثباتًا أو نفيًا دون متبوعه بلا واسطة»[٩]، ثم قال: «ثم وقع لهم في تعريف البدل لغةً واصطلاحًا

(١) قسم التحقيق ص ٤٠١.
(٢) قسم التحقيق ص ٤٣١.
(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٢٣٣.
(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٢٢٩.
(٥) انظر: قسم التحقيق ص ٤٠٦.
(٦) انظر: قسم التحقيق ص ٤٠٦.
(٧) انظر: قسم التحقيق ص ٣١٩.
(٨) قسم التحقيق ص ٥٢١.
(٩) قسم التحقيق ص ٥٧٨.

غير ما سبق، قال ابن عقيل: البدل والإبدال لغةً: رفع أحد الشيئين ووضع الآخر مكانه، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾[١]، وسبق أنَّ القلب جعل الأسفل أعلى، وقال الغرناطي: البدل اصطلاحًا: هو التابع على تقدير تكرار العامل، وقال الأنصاري: تابع يكون مقصودًا ومعتمدًا بذلك الحديث بعد التوطئة لذكره بنسبة الحكم إلى ما قبله؛ لإفادة تقوية الحكم وتقريره، فهو كالتوكيد اللفظي»[٢].

وكذلك حشد في الإضافة أكثر من حدٍّ لشُرَّاح الآجرُّوميّة، يقول: «قال: والإضافة لغةً: الإمالة، وقيل: الإسناد. انتهى. وقال الغرناطي: الإضافة والنسب والإسناد في اللغة بمعنى واحد، واصطلاحًا: قال الأنصاري: ضمُّ اسم إلى اسم من غير فاصل لا بقصد الإخبار، ولا بقصد المزج، ولا بقصد التبعيَّة، ضمًّا معنويًّا، ويسمَّى الأول المضاف، والثاني المضاف إليه، ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد. انتهى. وقال الفاكهي: إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين مما قبله، وقال الراعي: إحلال الاسم الثاني من الأول محلَّ تنوينه ليمنعه، أو محلَّ ما يقوم مقام تنوينه ليمنعه -أيضًا-، ويصيران معًا كاسم واحد»[٣].

وكذلك فعل في تفسير الإشمام، فبعد أن ساق أقوال العلماء فيه قال: «قال الطوفي: حكاية الأقوال بمعنى واحد فيها إيضاح العلوم، فعليه ليس ذلك حشوًا ولا تطويلًا»[٤].

رابعًا: في تعريفات المحدودات اصطلاحًا يفرّق الخُرَيْشي بين كونه تعريفًا من جهة المعنى، أو من جهة اللفظ، من ذلك حينما حدَّ الآجرومي الخبر بأنَّه: «الاسم المرفوع المسند إليه»، قال الخُرَيْشي بعد شرح مفرداته: «وهذا من جهة المعنى، وأمَّا من جهة اللفظ فالخبر هو:

..... الجُـــزْءُ المُـــتِمُّ الفَائِـــدَهْ ۞ ..... »[٥].

---

(١) سورة النحل: ١٠١.

(٢) قسم التحقيق ص ٥٧٩.

(٣) قسم التحقيق ص ٧٤٤-٧٤٥.

(٤) قسم التحقيق ص ٤٢٣.

(٥) قسم التحقيق ص ٤٣٢.

وحينما حدَّ الآجرومي المبتدأ بقوله: «هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية»، قال الخُرَيْشي: «وهذا منه نظر إلى حال المبتدأ من جهة اللفظ...، وحينئذٍ فلو نظر إلى حالة المعنى؛ لأنَّ المبتدِئ يدرك المعنى؛ لأنَّ له العقل، لكان أوضحَ وأنفعَ وأبينَ وأجودَ، فكأن يقول: المبتدأ: هو الاسم الذي تثبت له حالة حصلت له من فعل، نحو"زَيْدٌ ضَارِبٌ"، أو تنفي عنه، نحو: "زَيْدٌ مَا هُوَ ضَارِبٌ"، أو "مَا زَيْدٌ ضَارِبٌ" أو يقول: العوامل اللفظية هي فعلُه إذا كان قبله، والنواسخُ، وحروفُ الجر»[١].

وكذلك فعل في حدِّ النكرة يقول: «والشيخ جمع بينهما، فقال: **والنكرة: كلُّ اسم** ظاهر ليس عَلَمًا، ولا ذا ألف ولام، ولا ذا إضافة إلى أحد هذه الثلاثة، أو إلى اسم ضمير، أو إلى اسم مبهم، هذا من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى: كلُّ اسم **شائع** -أي: متفرِّق- **في** أفراد **جنسه**»[٢]، وكذلك فعل في حدِّ الكلام[٣].

خامسًا: يرى -كغيره من النحويين- أنَّ الحدَّ يجب أن يكون جامعًا لكلِّ أجزاء المحدود، مانعًا غيره من الدخول فيه، سالمًا من عوارض النقص، فذهب إلى مناقشةِ الحدود، لا سيما حدود المصنف، والوقوفِ على مفرداتها، وذِكْرِ ما يدخل فيها وما يخرج منها، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها في حدِّ جمع المؤنث ذكر ما يخرج منه؛ حرصًا على كونه مانعًا لأن يدخل فيه ما ليس منه، قال: «وهو اسم يدلُّ على جماعة بسبب زيادة ألف وتاء»، ثم شرع بذكر ما يخرج منه: «فخرج بـ(جماعة) المفردُ، مثل: ﴿مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾[٤]، وبـ(زيادة ألف) "قُضَاة"، و"غُزَاة"؛ فإنَّ الألف فيهما ليست زائدة؛ إذ هي مع أصلين...، وبـ (زيادة التَّاء) "بَيْت وَأَبْيَات"...»[٥].

وكذلك فعل في حدِّ المستثنى، فنقل عن الغرناطي الحدَّ ومحترزاتِه، يقول: «فالمستثنى في اللّغة: المحاشى، أي: المخرج، من قولهم: استثنيت الشَّيء حاشيته، أي: أخرجته تنزيهًا له. وفي

(١) قسم التحقيق ص ٤٢٨.
(٢) قسم التحقيق ص ٥١٧.
(٣) انظر: قسم التحقيق ص ١٥٣.
(٤) سورة التحريم: ١.
(٥) قسم التحقيق ص ٢٨٦.

الاصطلاح: المخرج تحقيقًا أو تقديرًا بـ (إلَّا)، أو ما في معناها...، قال: فقولنا: (المخرج) يشمل سائر المخرجات، وقولنا: (تحقيقًا)؛ لإدخال المستثنى المتصل، و(تقديرًا)؛ لإدخال المنقطع، و(بـ (إلا) وما في معناها)؛ لإخراج نحو قولك: "خَرَجَ الْقَوْمُ وَلَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ"، وما أشبه ذلك»[(١)].

سادسًا: قد يستدرك الخُرَيْشي على حدود المصنف، من ذلك حينما حدَّ الآجرومي الإعراب بأنَّه: «تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا»، ناقش الخُرَيْشي هذا الحدّ بذكر ما يخرج منه؛ حرصًا على كونه مانعًا لأن يدخل فيه ما ليس منه، ثم استدرك عليه بكون هذا الحد ناقصًا غير جامع بقوله: «لكن يأتي أنَّ المضارع مرفوع بالتجرُّد، والتجرُّد ليس عاملًا لفظيًّا ولا تقديريًّا، بل معنويًّا، ثم مثال الإعراب أن ينطق بالكلمة إذا كانت فاعلًا -مثلًا- مرفوعةً، وإذا كانت مفعولًا -مثلًا- منصوبةً، وإذا كانت مضافًا إليها -مثلًا- مخفوضةً، وهكذا، ولا يعرف أنَّ الكلمة تقبل ذلك إلا من فعل العرب فيها ذلك، وكذلك العامل لا يعرف أنَّه عامل لهذا النوع من الإعراب دون ذلك إلا بذلك»[(٢)]، مقترحًا غيره بقوله: «ثم الإعراب بالاختصار هو الحركة الأخيرة، أو السكون الأخير لعاملٍ، ولو عُرِّف الإعراب بأنَّه إيقاع الحركات وفروعها مواقعها لعاملٍ لصحَّ»[(٣)].

سابعًا: وقد يذكر الخُرَيْشي ما يرد على الحدود، مجيبًا عنها بما يدفع التباسها، ففي تعريف المفعول الذي لم يسمَّ فاعله عرَّفه الآجرومي بقوله: «هو الاسم المرفوع الذي لم يُذكر معه فاعله»، فذكر الخُرَيْشي ما يرد على هذا الحد مجيبًا عنها، يقول: «فقوله: (لم يُذكر) تعريف بالعدم، والجواب: سبق أنَّ العدم يعرِّف ويؤثِّر، وأيضًا المبتدأ والخبر لم يذكر معه فاعله، والجواب: أنَّ هنا تقديرًا بعد الاسم، وهو نعته بالمفعول -كما سبق-، ولكن يرد على هذا أنَّ الحدود تصان عن الحذف كما تصان عن المجاز، والجواب: تصان عن الحذف بلا ذكر أصلًا،

(١) قسم التحقيق ص ٦٧٥.

(٢) قسم التحقيق ص ٢٥٢.

(٣) قسم التحقيق ص ٢٥٢.

وهنا قوله قبل ذلك: (باب المفعول) ذكر له»[١].

وفي باب (الفاعل) ذكر تعريفه عند الآجرومي، ثم ما ورد عليه من اعتراضات، ثم أجاب عنها، ليذكر فيما بعد حدًّا آخر له وصفه بالسالم المجزئ، يقول: «ثم التعريف السالم المحرز للفاعل أنَّهم قالوا: اسم أو ما في تأويله، تقدَّم عليه فعل أو ما في تأويله، على جهة قيامه به، أو وقوعه منه»[٢].

ثامنًا: ظهور الرؤية المنطقية في الحدود عند الخُرَيْشي كغيره من النحويين المتأخرين، من ذلك -إضافةً إلى ما سبق ذكره-: يقول في موضع مبيِّنًا الأشياء التي لا يمكن تعريفها، وتسمَّى عند المناطقة باللامعرفات[٣]: «ثم بعد هذا قال العلماء: والتعريف لا يكون إلا لجنس، لا لفرد، ولا لجمع، والجنس موجود ذو أفراد، والفرد شخص لا جنس له، والجمع أفراد لا جنس -وسيأتي؛ إذ كلٌّ لا يدخل في التعريف؛ لأنَّ التعريف لا يكون للمفرد، ولا للجمع، والمفرد لا يصلح للتعريف إلا إذا كان بيِّن الثبوت للأفراد، بيِّن الانتفاء عمَّا عداها، وهذا معنى جامع مانع»[٤].

ومن ظهور الرؤية المنطقية عنده: حينما عرَّف الآجرومي المبتدأ بقوله: «هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية»، اعترض عليه بعبارات يُفْهَمُ منها أنَّ في تعريفه لزوم الدور؛ لأنَّ معرفة المبتدأ تتوقف على معرفة قوا عد النحو، والمبتدئ لا يعرف قواعد النحو[٥].

تاسعًا: إضافة حدود للمعرفات التي لم يحدَّها الآجرومي، كما في المنادى[٦]، والنداء[٧].

❁❁❁

(١) قسم التحقيق ص ٤٢٠.

(٢) قسم التحقيق ص ٤٠٥.

(٣) بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، د. عبد الكريم الأسعد، الطبعة الأولى، ص١٠٤ (دار العلوم-الرياض ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

(٤) قسم التحقيق ص ٢١٨.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص ٤٢٨.

(٦) انظر: قسم التحقيق ص ٧٠٩.

(٧) انظر: قسم التحقيق ص ٧١٣.

ب ـ مصطلحاته:

أمَّا عن مصطلحات الخُرَيْشي التي استعملها في شرحه، فيمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولًا: مزج الخُرَيْشي شرحه بما يعرفه من علوم أخرى، كالفقه، وأصوله، وكالمنطق، والكلام، وغيرها، فحشد فيه جملة من مصطلحات هذه العلوم، من ذلك: الجنس والفصل[١]، والصنف والنوع والجزء[٢]، والكل والكلي والكلي الذاتي[٣]، والماهيَّة والحقيقة[٤]، والهيئة الاجتماعية[٥]، والذات والحالة[٦]، والخاصَّة[٧]، والعرض والجوهر[٨]، والموجبة الكلية والسالبةُ الجزئية[٩]، وسلب العموم وعموم السلب[١٠]، والنفي الجزئي والنفي الكلي[١١]، ودلالة المطابقة والتضمن والالتزام[١٢]، والمنطوق والمفهوم[١٣].

ثانيًا: غلبة النزعة البصرية على مصطلحاته، من ذلك ما يلي:

تابع الخُرَيْشي البصريين في عدم الخلط بين ألقاب حركات الإعراب والبناء، فللإعراب جزم، ونصب، وجرٌّ، ورفع، وللبناء -كما قال-: «سكون، وفتح، وكسر، وضم»[١٤].

وفي الضمير الفاصل بين المبتدأ والخبر، أو بين الخبر والتابع، استعمل مصطلح (ضمير

---

(١) انظر: قسم التحقيق ص، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٨، ٢٤٩.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص٢٠٩، ٢٤٩.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص١٩٥، ٢٠٨.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص٣٢٤، ٥٠٩، ٥٢٧.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص٢٨٥، ٣٢٤.

(٦) انظر: قسم التحقيق ص١٣٣.

(٧) انظر: قسم التحقيق ص ٤٠٣.

(٨) انظر: قسم التحقيق ص٤٤٥.

(٩) انظر: قسم التحقيق ص١٩٥.

(١٠) انظر: قسم التحقيق ص١٩٥.

(١١) انظر: قسم التحقيق ص١٩٥.

(١٢) انظر: قسم التحقيق ص ٢١١، ٢٨٥، ٥٢٥، ٥٣١.

(١٣) انظر: قسم التحقيق ص١٣٣، ١٤٩، ١٨١، ٤٦٩.

(١٤) قسم التحقيق ص ٢٧١.

الفصل)[١] تبعًا للبصريين، وخلافًا للكوفيين الذين اصطلحوا على تسميته بـ (ضمير العماد)، مكتفيًا بالإشارة إلى هذا المصطلح بقوله: «الرابعة: اسمه في مثل هذا الموضع عِماد، أو ضمير فصل»[٢].

وتابعهم -أيضًا- في استعمال مصطلح البدل، ولم يستعمل مصطلحات الكوفيين، واكتفى بالإشارة إليها، قال: «ثم قال الخطيب: التسمية بالبدل تسمية بصرية، قال ابن كيسان: وأهل الكوفة يسمُّونه التكرار، وقال الأخفش: يسمُّونه الترجمة والتبيين»[٣].

واستعمل تبعًا للبصريين مصطلح (لام العاقبة)[٤] الذي يقابل مصطلح (لام الصيرورة) عند الكوفيين.

وفي الضمير الذي لا يعود على متقدم استعمل مصطلح (ضمير الشأن)[٥] تبعًا للبصريين، أما الكوفيون فاصطلحوا على تسميته بـ (الضمير المجهول) دون الإشارة إلى شيء من ذلك.

ثالثًا: استعمال المصطلحات المشهورة عند النحويين، من ذلك: مصطلح (العطف)، وهو المشهور عند النحويين، وأشار إلى مصطلحه الآخر، فقال: «ويُقال للعطف: النسق -بالتسكين، وبالفتح-، فالأول مصدر، والثاني اسم مصدر، ويصدق على العطفين»[٦].

وتابع الخُرَيْشي جمهور النحويين في استعمال مصطلحي (المفعول المطلق) و(المصدر)، وأشار إلى المصطلح المستعمل كثيرًا عند النحويين حينما بوَّب له ابن آجروم بقوله: «باب المصدر»، فقال: «والأكثرون إنَّما يبوِّبون للمفعول المطلق»[٧].

واستعمل -أيضًا- مصطلح (التمييز)، وهو المشهور عند النحويين، ولم يستعمل

---

(١) انظر: قسم التحقيق ص ٤٦٧، ٤٦٩.
(٢) قسم التحقيق ص ١٥٦.
(٣) قسم التحقيق ص ٥٧٨، ٥٧٩
(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٣٦٤.
(٥) انظر: قسم التحقيق ص ٤١٥.
(٦) قسم التحقيق ص ٥٢٢.
(٧) قسم التحقيق ص٦٠٩.

المصطلحات الأخرى، واكتفى بالإشارة إليها[١].

وفي باب (ظرف الزمان وظرف المكان) أشار إلى الاصطلاح المشهور عند النحويين، وإلى اصطلاحه عند الكوفيين، فقال: «تسمية المعربين لهذا المفعول -وهو: الزمان، والمكان- بالظرف أكثر من المفعول فيه، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات، ولا مشاحَّة في الاصطلاح»[٢].

رابعًا: استعمل الخُرَيْشي مصطلح (نائب الفاعل)[٣] تبعًا لابن مالك[٤]، وخلافًا لابن آجروم وجماعة من النحويين، فحينما قال الآجرومي: «والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله»، قال الخُرَيْشي: «ولو قال: (نائب الفاعل) لَقَبِل أن يكون من المنصوبات غير المفعول، أو من المخفوضات»[٥].

خامسًا: استعمل الخُرَيْشي مصطلحي (الخفض) و(الجرّ) على السواء، وأشار إلى أنَّ الأول للكوفيين والآخر للبصريين بقوله: «البصريون يسمُّون هذا النوع من الإعراب الجرَّ، والكوفيون يسمُّونه الخفض»[٦].

واستعمل مصطلح (الفعل اللازم) و(القاصر) و(غير المتعدي) على السواء، وفي المقابل استعمل للفعل الذي يصل إلى المفعول مصطلح (المتعدي) فقط، مع الإشارة إلى هذه المصطلحات بقوله: «ويقال للفعل الذي لا يقع بالمفعول -أي: لا ينصب المفعول- قاصرٌ، ولازمٌ، وغيرُ متعدٍّ، وللذي يصل إلى المفعول متجاوزٌ، ومتعدٍّ»[٧].

---

(١) انظر: قسم التحقيق ص٥٩٩.

(٢) قسم التحقيق ص٦٢١.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص٣٩٨، ٤٢٦، ٤٢٨.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٢٤/٢.

(٥) قسم التحقيق ص٣٩٨.

(٦) قسم التحقيق ص٧٤٣.

(٧) قسم التحقيق ص ٦٠٢.

سادسًا: يُتبع بعض المصلحات بذكر سبب تسميتها، من ذلك ما ساقه في الأفعال الثلاثة، يقول عن مصطلح (الفعل الماضي): «وسُمِّي ماضيًا -أي: نافذًا-؛ لفراغه»[(١)]، ويقول عن مصطلح الفعل المضارع: «وسُمِّي مضارعًا؛ لأنَّ لفظَهُ مشابهٌ للفظِ الاسمِ...، وسُمِّي مُبهمًا؛ نظرًا إلى أنَّ العمل المفهوم منه انبهم بين أنَّه في زمن الحال أو في زمن الاستقبال، ومن هنا قَبِلَ التَّخصيص بأحدهما»[(٢)]، وفي فعل الأمر يقول: «وسُمِّي أمرًا؛ لأنَّ الطَّلب على وجه الاستعلاء أمر»[(٣)].

❁❁❁

(١) قسم التحقيق ص ٣٣٤.

(٢) قسم التحقيق ص ٣٣٤.

(٣) قسم التحقيق ص٣٣٥.

الفصل الثاني

الأصول النحوية

وفيه أربعة مباحث:

المبحـــث الأول: السماع.

المبحــث الثــاني: القياس.

المبحـث الثالـث: الإجماع.

المبحــث الرابــع: الاستصحاب.

المبحث الأول: السماع

استدلَّ الخُرَيْشي -كغيره من النحويين- بجميع أنواع المسموع، فاستدلَّ بالقرآن الكريم وقراءاته، واستدلَّ بالحديث النبوي الشريف، واستدلَّ بكلام العرب شعرا ونثرا.

وقد اعتمد في شرحه على السماع اعتمادًا قويًّا، يظهر ذلك في قبول الحكم النحوي إذا كان هناك ما يؤيده منه، من ذلك ما ذكره في عمل أدوات الاستثناء (خلا)، (عدا)، (حاشا)، يقول: «ثمَّ هذه الأفعال أفعال جامدة، ثمَّ إنَّما صحَّ الاستثناء بها لما سبق أنَّها من الخلوّ والمجاوزة والمباعدة، وإنَّما نَصبت وجرَّت؛ لأنَّ النَّصب من مقتضى معانيها، والجرُّ ثبت بالنقل الصحيح عن العرب كالنَّصب -أيضًا-، فوجب قبولهما»[(١)].

وفي حكم الاسم الواقع بعد (سيما) يعلِّل الخُرَيْشي لجواز رفعه ونصبه وجرِّه بالسماع، يقول: «لأنَّه سُمع، فوجب قبوله»[(٢)].

وفي المفعول معه مثَّل الآجرومي لما هو واقع بعد الفعل والفاعل فقط، قال: «**نحو: "جاءَ الأميرُ والجيشَ"**»، ولم يمثِّل لما هو واقع بعد المبتدأ والخبر، نحو:"كُلُّ رجلٍ وضيعتَه"، فعلَّل الخُرَيْشي تركه التمثيل للثاني بقوله: «ولم يمثِّل الشيخ لذلك، بل للفعل والفاعل فقط؛ لأنَّه المسموع، والباقي إنَّما حكمت به الصناعة»[(٣)].

وفي باب المستثنى لم يمثِّل الآجرومي للنصب بـ (حاشا)، فعلَّل الخُرَيْشي تركه التمثيل بعدم السماع، يقول: «ولم يمثل لـ (حاشا)؛ لأنَّ سيبويه ذكر أنَّه لم يسمع فيها النَّصب»[(٤)].

وفيما يلي وقفة عند كل واحد من أنواع المسموع:

١- القرآن الكريم وقراءاته.

أكثر الخُرَيْشي من الاستشهاد بالآيات القرآنية في شرحه، وهو بذلك قد يعتمد عليها

(١) قسم التحقيق ص ٦٩٤.

(٢) قسم التحقيق ص ٦٩٦.

(٣) قسم التحقيق ص ٧٣٣.

(٤) قسم التحقيق ص ٦٨٢.

اعتمادًا كاملًا في بعض المسائل النحوية، من ذلك: ما ذكره من شروط صاحب الحال إن كان مجرورًا بالإضافة، يقول: «وإن كان مجرورًا بالمضاف فشرطه أن يكون مضافُهُ بعضَهُ حقيقةً أو حكمًا، فالأوَّل كالمثال السَّابق في: ﴿أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ﴾، والثَّاني المنزَّل منزلة البعض لنسبته إليه، كنسبة البعض إليه بلا عمل له فيه، نحو: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[١]، أو بعمل له فيه، مثل: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[٢] فـ "مرجع" منسوب إلى (كم) كنسبة (الملّة) إلى (إبراهيم)؛ لأنَّ رجوع الإنسان هو له كما أنَّ ملَّته له، والملَّة كالبعض، والرُّجوع كالبعض، لكن الرُّجوع مصدر مضاف إلى فاعله، فهو عامل فيه الخفضَ بالإضافة، والرّفعَ بالفاعليَّة»[٣].

ويمثِّل لأقسام الحال المؤكِّدة بالقرآن وحده، يقول: «وتنقسم الحال المؤكِّدة إلى: مؤكدة لعاملها، مثل: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[٤]؛ لأنَّ التبسُّم يتضمَّن الضَّحك، ومؤكِّدة لصاحبها، نحو: ﴿لَّأَمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[٥]؛ لأنَّ من في الأرض يتضمَّن الجميع، ومؤكِّدة لمضمون جملة قبلها، نحو: "زيد أبوك عطوفًا"»[٦].

وقد يستند الخُرَيْشي إلى الآيات القرآنية لردِّ بعض أقوال العلماء، ففي باب التوكيد ذهب بعض النحويين إلى أنَّ التوكيد بـ(أجمع) لرفع التفريق، فقال الخُرَيْشي: «ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٧]؛ إذ الإغواء لا يجتمع كلُّه في وقت واحد، فلا دلالة لـ(أجمع) على الاتِّحاد في الوقت»[٨].

وقد كانت أكثر استشهاداته بالآيات القرآنية على المسائل النحوية، من ذلك:

---

(١) سورة النساء: ١٢٥.

(٢) سورة يونس: ٤.

(٣) قسم التحقيق ص ٦٥٤، ٦٥٥.

(٤) سورة النمل: ١٩.

(٥) سورة يونس: ٩٩.

(٦) قسم التحقيق ص ٦٦١.

(٧) سورة الحِجر: ٣٩.

(٨) قسم التحقيق ص ٥٧٦.

استشهد بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾ [١] على مجيء الحال من الخبر[٢].

واستشهد بقوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[٣] على وقوع الاسم بعد (حاشا) مجرورًا باللَّام[٤].

واستشهد بقوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ﴾ [٥] على أنَّ التَّوكيد اللفظي كما يكون للملفوظ يكون للمقدَّر[٦].

واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ﴾ [٧] على أنَّ الاستثناء المفرَّغ قد يكون مفرَّغًا من الخبر، كما يكون مفرَّغًا من الفاعل والمفعول والمجرور[٨].

واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [٩] على أنَّ (أن) المفتوحة الهمزة إذا خُفِّفت يجب في اسمها الحذف، وأن يكون ضمير شأن[١٠].

واستشهد -أيضًا- بالآيات القرآنية كثيرًا على المعاني اللغوية، وما يطلق عليه حروف المعاني، من ذلك: قوله في معنى البدل لغةً: «قال ابن عقيل: البدل والإبدال لغةً: رفع أحد الشيئين ووضع الآخر مكانه، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ﴾[١١]»[١٢].

ويقول في معنى الجواب: «قال ابن عقيل: أصل الجواب في اللغة: القطع، قال الله تعالى: ﴿جَابُواْ ٱلصَّخۡرَ بِٱلۡوَادِ﴾ [١٣]»[١].

---

(١) سورة البقرة: ٩١.
(٢) انظر: قسم التحقيق ص ٦٥٥.
(٣) سورة يوسف:٣١.
(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٦٨٢.
(٥) سورة البقرة: ٣٥.
(٦) انظر: قسم التحقيق ص ٤٤٣.
(٧) سورة آل عمران:١٤٤.
(٨) انظر: قسم التحقيق ص ٦٩١.
(٩) سورة يونس: ١٠.
(١٠) انظر: قسم التحقيق ص ٧٤١.
(١١) سورة النحل: ١٠١.
(١٢) قسم التحقيق ص ٥٧٩.
(١٣) سورة الفجر: ٩.

واستشهد على معاني (مِنْ) بكثير من الآيات القرآنية؛ يقول: «الخامس: معنى (عن): ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[٢]. السادس: معنى (على): ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾[٣]. السابع: معنى (في): ﴿نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ﴾[٤]»[٥].

وكذلك مثَّل لمعاني (إلى) بالآيات القرآنية؛ يقول: «الثالث: معنى (في): ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٦]، الرابع: معنى (اللام): ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[٧]، الخامس: التبيين، نحو: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾[٨]»[٩].

وغيرهما من حروف المعاني.

أمَّا القراءات القرآنية، فقد استشهد بها -أيضًا- في مواضع من شرحه، دون أن يعزوها إلى أصحابها، عدا واحدة منها[١٠]، بل يكتفي بذكر الوجه النحوي الذي جاءت عليه، وهو في ذلك إمَّا أن يشير إلى كونها قراءة، أو يسوقها من غير إشارة.

فمن الأول: قوله في باب العطف: «ومن هذا الباب -وهو اختلاف وجه الإعراب لشيء واحد- قوله تعالى: ﴿وُجُوهَكُمْ﴾[١١] هو منصوب من وجه، وهو: ﴿فَٱغْسِلُوا۟﴾، ومخفوض من وجه، وهو أنَّ تقديره: (اغسلوا بوجوهكم)، نبَّه على هذا التقدير: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ كما نبَّه: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ -بلا باء- على أنَّ: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ تقدَّر -أيضًا- بلا

=

(١) قسم التحقيق ص ٣٧٠.
(٢) سورة الأنبياء:٩٧.
(٣) سورة الأنبياء:٧٧.
(٤) سورة الجمعة:٩.
(٥) قسم التحقيق ص ٧٥٢.
(٦) سورة النساء: ٨٧.
(٧) سورة النمل: ٣٣.
(٨) سورة يوسف: ٣٣.
(٩) قسم التحقيق ص ٧٥٤.
(١٠) انظر: قسم التحقيق ص٧٥٩.
(١١) الآية: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ سورة المائدة:٦.

باء، فتكون (الرؤوس) منصوبةً تقديرًا، كنصب (الوجوه) لفظًا، و(الوجوه) مخفوضة تقديرًا؛ كخفض (الرؤوس) لفظًا، فقُرِئ: {وأرجلَكم} المغسولة بالنصبِ، وبالجرِّ؛ عطفًا على (الوجوه)؛ لوجود الوجهين السابقين في (الوجوه)، وإن لم يُقْرَأْ فيها بهما، كما لم يُقْرَأْ في (الرؤوس) بالنصب»[١].

ومن الثاني: قوله في حديثه عن مسوِّغات الابتداء بالنكرة: «وجود معنى الأمر، نحو: {وَصِيةٌ لأَزْوَاجِهِم} [٢]»[٣].

❁❁❁

٢- الحديث والأثر:

استشهد الخُرَيْشي بالحديث النبوي في مواضع من شرحه، وبأقوال الصحابة ﷺ[٤]، وقد كانت استشهاداته به إمَّا على مسائل نحوية، أو مسائل لغوية.

فمن الأول: ما ذكره في مسألة حذف اسم (لا)، قال: «ثم حذف اسم (لا) جائز، نحو: "لا عليك"، أي: لا بأس عليك، إلا إذا لم يُذكر الخبر، أو ذُكر ولم يؤذن هو ولا غيره به، نحو: ((لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ))؛ إذ لا يسفر عن المعنى وحيٌ»[٥].

ومنه -أيضًا-: استشهاده بما رواه مالك في (الموطَّأ): صلَّى رسول الله ﷺ قاعدًا، وصلَّى وراءه رجال قيامًا، على مجيء صاحب الحال نكرةً بلا مسوِّغ[٦].

ومن الثاني: استشهد بقوله ﷺ: ((مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْر النَّعَمِ)) على مجيء (الباء) بمعنى البدلية، فمعنى: ما يسرني بها، أي: ما يسرني بدلها.[٧]

---

(١) قسم التحقيق ص ٥٥٨.
(٢) سورة البقرة: ٢٤٠.
(٣) قسم التحقيق ص ٤٣٤.
(٤) انظر: قسم التحقيق ص٤٥٥.
(٥) قسم التحقيق ص ٧٠٨.
(٦) انظر: قسم التحقيق ص٦٦٠.
(٧) انظر: قسم التحقيق ص ٧٦٨.

واستشهد -أيضًا- بقوله ﷺ: ((لا تكن إمّعةً))، على أنَّ (مع) تشعر بالتبعية.[١]

❁❁❁

٣- الشعر.

لم يُكثر الخُرَيْشي في شرحه من الاستشهاد بالشعر، إذ لم تتجاوز الأبيات التي استشهد بها تسعين بيتا، ويمكن إبراز ملامح استشهاداته فيما يلي:

- لم يلتزم الخُرَيْشي منهجًا واحدًا في عرض الشواهد الشعرية، فهو في حين يذكر البيت كامًلا[٢]، وفي حين آخر يأتي بشطر منه[٣]، أو بعض شطر[٤].

- نسب الخُرَيْشي عددًا قليلًا من شواهده الشعرية إلى أصحابها[٥]، وبقي عدد كبير من شواهده دون نسبة، يكتفي بقول: (قول الشاعر)[٦]، أو (بقول القائل)[٧]، ونحو ذلك من العبارات التي يقدِّمها بين يدي الشاهد.

- استشهد الخُرَيْشي بعدد من الشواهد الشعرية التي لا يعُرف قائلها[٨]، ولعله اعتمد في ذلك على ثقة النحويين قبله، يقول البغدادي: «الشاهد الذي جهل قائله إن أنشده ثقةٌ كسيبويه، وابن السرَّاج، والمبرد، ونحوهم، فهو مقبول يُعتمد عليه ولا يَضر جهل قائله، فإنَّ الثقة لو لم يَعلم أنَّه من شِعر من يصح الاستدلال بكلامه لما أنشده»[٩].

- استشهد الخُرَيْشي بشعر شعراء الطبقات الثلاث:

---

(١) انظر: قسم التحقيق ص ٥٢٦.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص ٣٦١، ٣٩٠.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٥٤.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٤٧٧، ٤٩٢.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص ٦٤٨، ٦٩٦، ٧٧١.

(٦) انظر: قسم التحقيق ص ٣٤٢، ٦٤٧، ٧١٢.

(٧) انظر: قسم التحقيق ص ٥٨٦.

(٨) انظر: قسم التحقيق ص ٧١٩، ٧٧٣، ٧٤٠.

(٩) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي؛ تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، ٣١٩/٩ (مكتبة الخانجي-القاهرة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

طبقة الجاهليين: كامرئ القيس[١]، وطرفة بن العبد[٢]، والأعشى[٣]، والأخطل[٤].

وطبقة المخضرمين: كالشمَّاخ بن ضرار الذبياني[٥].

وطبقة الإسلاميين: كجرير[٦]، والفرزدق[٧].

- ذهب الخُرَيْشي مذهب الجمهور في مفهوم الضرورة، فهي: ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، فالشاعر يجوز له في شعره ما لا يجوز له في الكلام[٨]، من ذلك:

قوله في تنوين الاسم المفرد في النداء: «ثم قد سُمع التنوين في الضم لكن في الشعر، قال الشاعر:

سَـــــلامُ اللَّهِ يَـــــا مَطَـــــرٌ عَلَيْهَـــــا ۞ ..... »[٩]

ويقول في باب العطف -نقلًا عن الغرناطي-: «والعطف من التوابع، فلا يجوز أن يتقدّم المعطوف على المعطوف عليه، ولا على العامل، وقد يجوز على المعطوف عليه في الشعر، قال الشاعر:

..... ۞ * عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ *[١٠] »[١١]

- توجيه بعض الشواهد الشعرية المخالفة للقاعدة النحوية، من ذلك قوله في نواصب

(١) انظر: قسم التحقيق ص ٦٩٦.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص ٦٤٨.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٧٧١.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٥٨١.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص ٥٦٩.

(٦) انظر: قسم التحقيق ص ٥٣٦.

(٧) انظر: قسم التحقيق ص ٤٥٢.

(٨) انظر: القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين، للدكتور إبراهيم الحندود، الطبعة الأولى، ص٢٧ (نادي القصيم الأدبي ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

(٩) قسم التحقيق ص ٧١١.

(١٠) انظر: عنوان الإفادة ص١٩٩

(١١) قسم التحقيق ص٥٦١.

الفعل المضارع: «ثم إن سُمِع الرفع بعد (كي)، مثل:

كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ ۞ قَتْلاَكُمُ، وَلَظَى الهَيجَاءِ تَضْطَرِمُ

فـ(كي) اسم مخفف من (كيف)، أي: كيف تجنحون؟»[١].

– كانت أكثر استشهداته بالأبيات الشعرية على المسائل النحوية، وقد يأتي بها على المعاني اللغوية، وقد يأتي بها في سياق شرحه تصوُّفًا، أو للتمثُّل في سياقٍ ما.

فمن الأول: في مسألة مجيء الحال متعددة من متعدد استشهد بقول الشاعر:

عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى ۞ .....

على جعل الحال الأولى (ذات هوى) من (سعاد)، والحال الثانية (مُعنّى) من التاء في (عهدتُ)، وذلك على عكس ترتيب صاحبيهما[٢].

واستشهد بقول الشاعر:

خرجتُ بها أمشي تَجُرُّ وراءَنا ۞ .....

على جعل جملة (أمشي) حالًا من التاء في (خرجتُ)، وجملة (تجرُّ) حالًا من الهاء في (بها)، وذلك على نفس ترتيب صاحبيهما؛ لعدم اللبس[٣].

واستشهد بقول زهير:

بَدَا لي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ۞ ولا سَابِقٍ شيئًا إذَا كَانَ جَائِيا

على حذف حرف الجر وجوبًا في المعطوف على خبر (ليس) الصالح لدخول (الباء)، فـ(سابقٍ) مجرور بالباء المقدَّرة عطفًا على خبر ليس (مدرك)[٤].

ومن الثاني: استشهد بقول متمم بن نويرة:

---

(١) قسم التحقيق ص ٣٦٠.
(٢) انظر: قسم التحقيق ص ٦٥٣.
(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٦٥٤.
(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٧٩٢.

فَلَمَّـــا تَفَرَّقْنـــا كـــأَنِّي ومالِكـــاً ❁ لِطـولِ اجتمـاعٍ لـم نَبِـتْ ليْلَـةً مَعـا

على مجيء اللام في (لِطولِ) بمعنى (مع)[١].

واستشهد بقول أبي كبير الهذلي:

..... ❁ أشـــــهى إِلَيّ مـــــن الرَّحِيـــــق.....

على مجيء (إلى) بمعنى (عند)[٢].

ومن الثالث: في سياق حديثه عن أنَّ الموجود الذي لا ثمرة له معدوم، ساق جملة من الشواهد الشعرية، منها قول الشاعر:

إِذَا لَـمْ يَكُـنْ لِي مِنْـكَ عِـزٌّ وَلَا غِـنًى ❁ وَلَا عِنْـدَمَا يَغْتَـالِنِي الـدَّهْرُ مَوْئِـلُ

فَكُـلُّ التِفَـاتٍ لِي إِلَيْـكَ تَكَـرُّمٌ ❁ وَكُـلُّ سَـلَامٍ لِي عَلَيْـكَ تَفَضُّـلُ [٣]

٤- النثر.

استشهد الخُرَيْشي في شرحه بجملة من حكم العرب وأمثالها، شأنه في ذلك شأن غيره من النحويين، فقد استشهد بقول العرب: "سَرعانَ ذِي إهالةً" على أنَّ تمييز النسبة قد يكون بعد اسم الفعل، فـ "سرعان" اسم فعل بمعنى قرب، و "ذي" اسم إشارة إلى "شاة"، وهو فاعل اسم الفعل، و"إهالة" تمييز منقول عن الفاعل[٤].

واستشهد -أيضًا- بقول العرب: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" على أنَّ النحويين قد يلجئهم شيءٌ -وهو: "خير"- إلى أن يُعربوا فعلًا -وهو: "تسمع"- مبتدأً، «ثم أعملوا حيلتهم، وهي التَّقدير، فقدَّروا أنَّه كان أصله: "أن تسمع"، فحذفت "أن" تحقيقًا، فارتفع الفعل، ثمَّ أخبر عنه»[٥].

---

(١) انظر: قسم التحقيق ص ٧٧٧.
(٢) انظر: قسم التحقيق ص ٧٥٥.
(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٢٠١.
(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٦٦٩.
(٥) قسم التحقيق ص ٤٣٠.

٤- لغات العرب:

- ساق الخُرَيْشي طائفة من لغات العرب، عزا بعضًا منها إلى أصحابها، وترك الأكثر دون عزو.

فمن الأول: قوله: «**و(مَعَ)** بالفتح، ويجوز السكون -أيضًا-، ولكن قبل حركةٍ، ويجوز الكسر -أيضًا-، ولكن قبل سكون، وإنَّما هذا الجواز لهما لغة ربيعة»[(١)].

ومن الثاني: قوله: «وفي المثنى لغة أخرى أنَّه بالألف في الإعرابات الثَّلاث»[(٢)]. وقوله: «ثمَّ في (لعلَّ) اثنتا عشرة لغة»[(٣)].

- لم يخطِّئ الخُرَيْشي أي لغة من لغات العرب التي ذكرها في شرحه، لكنَّه ينصُّ على اللغة الفصيحة من بينها.

من ذلك: ما نقله عن الراعي: «إن أُشرب القولُ معنى الظَّنِّ، ووقعت بعده الجمل الاسميَّة، فللعرب فيه ثلاث لغات: الحكاية مطلقًا...، والإعمال مطلقًا، وهي لغة سُليم...، والإعمال بشروط أربعة...، وهذا هو اللُّغة الفصيحة[(٤)]»[(٥)].

ومن ذلك -أيضًا-: قوله: «**و(هو)**، وفيه أربع لغات: فتح (الواو) مخفَّفة، وهي الأفصح»[(٦)].

❁❁❁

(١) قسم التحقيق ص ٦٤٠. وانظر: ص٧٧٣.

(٢) قسم التحقيق ص ٣٢٨.

(٣) قسم التحقيق ص ٤٦٥.

(٤) عنوان الإفادة ص١٨٠.

(٥) قسم التحقيق ص ٤٨٢.

(٦) قسم التحقيق ص ٤٣٩. وانظر: ص ٤٢٢، ٤٣٨، ٤٨٢.

المبحث الثاني: القياس

أخذ الخُرَيْشي كغيره من النحويين بالقياس، واعتمد عليه في بعض المسائل النحوية التي بحثها في شرحه، وقد ورد مصطلح القياس عنده كثيرًا، واستعمله في أربعة مفاهيم، هي[١]:

- النظر العقلي: كقوله في حدِّ المبتدأ اصطلاحًا: «كان قياس الفاعلِ ونائبِ الفاعل أن يقول: هو الاسم الذي بعده فعله، أو بعده اسم مشتق من فعله ولو تقديرًا»[٢].

ويقول في معنى (ليس): «ومعناها: نفي اتصاف المبتدأ بالخبر في الحال، وكان قياسه أن يكون في الماضي؛ لأنَّها فعل ماض»[٣].

ومن ذلك -أيضًا-: قوله: «وأضافوا الأولى إلى (كي)؛ لأنَّ (اللام) أقسام، و(كي) نصٌّ في الدلالة على العلة، والأولى ظاهرة فيه، وكان قياس إضافتها إلى (كي) أنَّها التي يرافق لفظها لفظها، مثل لام الجحود يرافق لفظها لفظُ الجحود، ولم يكن الأمر كذلك؛ بل لأنَّ معناها معناها، مثل لام الأمر»[٤].

- القاعدة: كقوله: «ولم يقل: (ولا يكون صاحبه إلا معرفة)؛ لأنَّه يكون من النَّكرة، كما يكون من المعرفة، حتَّى إنَّه يكون من المبتدأ بخلاف الحال؛ وذلك لأنَّه لما جاز أن يكون عامله الاسم الجامد، وهو خلاف القياس، جاز أن يكون عامله المبتدأ، وحتَّى إنَّه يكون من المضاف إليه بلا شرط»[٥].

- الأصل: كقوله: «ثم القياس أنَّ الفعل إذا حذف حرف الجر يعود إلى قصوره، فلا يُنْصَبُ الاسمُ به، بل يكون على ما يقتضيه عامل آخر، وهكذا»[٦].

---

(١) انظر هذه المفاهيم في: الاستصحاب في النحو العربي، لتامر عبد الحميد، ٩٩-١٠٠ (رسالة ماجستير-كلية دار العلوم -جامعة القاهرة ١٤٢١هـ-٢٠٠٢م).

(٢) قسم التحقيق ص ٤٢٨.

(٣) قسم التحقيق ص ٤٥٥.

(٤) قسم التحقيق ص ٣٦٣، ٣٦٤

(٥) قسم التحقيق ص ٦٧٤.

(٦) قسم التحقيق ص ٧٩٠.

- عملية القياس التي يُحمل فيها غير المنقول على المنقول: والخُرَيْشي كثيرًا ما يُنَظِّرُ لهذا ويُؤَصِّلُه، من ذلك قوله معقِّبًا على قول الآجرومي: (وما أشبه ذلك): «ثم في ترك سرد الكل والاستغناء عنه بالمشابهة إعلام بأنَّ المشابهة دليل عند أهل العلم على الاشتراك في الحكم؛ إذ حق المتشابهين التساوي في الاستحقاق، ومن ثم اتخذ العلماء القياس دليلًا، خلافًا لأهل الظاهر»[١].

ويقول أيضًا: «الفِعل والفاعل: فِعل مقدَّم، واسم مؤخَّر، مثل: "ضَرَبَ زَيْدٌ"، والمبتدأ والخبر: اسم مقدَّم، وفعل مؤخَّر، مثل: "زَيْدٌ ضَرَبَ"، ويقوم مقام "ضَرَبَ" الأسماءُ المشتقة، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل، ثم يقاس على "ضَرَبَ زَيْدٌ"، و "زَيْدٌ ضَرَبَ" ما أشبهه»[٢].

وفي حديثه عن الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٣] يقول: «وقال بعضهم: لا يقتضي جعلها غير زائدة -أي: أصليَّة- أنَّ هناك مِثْلًا له -سبحانه-؛ لأنَّ مِثل الشيء قد يراد به عينه عند إرادة المبالغة لا شيء آخر غيره يماثله، ومنه قولهم: "مِثْلُكَ لَا يَقُولُ كَذَا"، و"مِثْلِي لَا يَفْعَلُ هَذَا"، أي: أنت الأصل ومثلك فرعك، فإذا ترفَّع الفرع عن شيء فكيف بالأصل؟ فهذا من باب القياس»[٤].

واستعمل الخُرَيْشي في شرحه القياس الأصلي -الاستعمالي-، وهو: «إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت قاعدة عامة»[٥]، كقوله: «ثم لم يمثِّل الشيخ لبدل الفعل من الفعل؛ لما تقدَّم، وأيضًا ليفيد أنَّ القياس باب من أبواب العلم، وهو أنَّ المثل له حكم مثله، وأنَّ النوعين إذا مثَّل لأحدهما يغني عن المثال للآخر، ولو مثَّل لفاتت إفادة

---

(١) قسم التحقيق ص ٤٢٦.

(٢) قسم التحقيق ص ١٤٨.

(٣) سورة الشورى: ١١.

(٤) قسم التحقيق ص ٧٧٢.

(٥) القياس في اللغة العربية، لمحمد الخضر حسين، ص٢٧ (المطبعة السلفية-القاهرة ١٣٥٣هـ)، وانظر: الاستصحاب في النحو العربي ص١٠٠.

هذه القاعدة»[١].

واستعمل القياس العقلي، وهو: «إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه»[٢]، كقوله في عمل (إنَّ) وأخواتها: «وإنَّما عملت هذا العمل؛ تشبيهًا لها بفعلٍ مفعوله مقدَّم لا مؤخَّر؛ إشارةً إلى نزول رتبتها في العمل، ولاسيَّما عن (كان) الموافقة لها في الاختصاص بالجملة الاسمية»[٣].

ومنه -أيضًا- قوله: «وأمَّا في النداء، فللعرب فيها خمس لغات: فتحها، وسكونها كما في غير النداء، وقلبها ألفًا، فتقلب الكسرة التي قبلها فتحه، مثل: ﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾[٤]، وحذفها والاكتفاء عنها بالكسرة كما يحذف التنوين؛ لأنَّها تشبهه في أنَّها على حرف واحد، وأنَّها تقع طرفًا ساكنة، وحذفها وبناء الاسم على الضم؛ تشبيهًا بما حذف منه التنوين في النداء؛ لأنَّها شبيهة به»[٥].

ويقول: «ثم لفظة (ليس) معناها نفي الحال، و(ما) كذلك، و(لا) معناها نفي الماضي والحال والاستقبال، وحينئذ (ليس) أشبهتها (ما) في النفي جنسًا ونوعًا، وأشبهتها (لا) في النفي جنسًا لا نوعًا»[٦].

ويقول أيضًا: «**والحال**، ولو من أحد هذه الأربعة، ونصبه على التشبيه بالمفعول فيه»[٧].

واستعمل -أيضًا- القياسَ على النظير وعلى النقيض[٨]، من أمثلته عنده قوله: «ومن المصادر ما يتفق وزنه ووزن اسم الفاعل، مثل: "دبَّ" إذا كان أصله: "دبَبًا"، بفتح الباءين

(١) قسم التحقيق ص ٥٩٣.

(٢) القياس في اللغة ص٢٧. وانظر: الاستصحاب في النحو العربي ص١٠٠.

(٣) قسم التحقيق ص ٤٥٩.

(٤) سورة يوسف: ٨٤.

(٥) قسم التحقيق ص ٧١٧.

(٦) قسم التحقيق ص ٧٠٨.

(٧) قسم التحقيق ص٥٩٩.

(٨) انظر هذين النوعين في: الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي؛ تقديم وشرح: د. صلاح الدين الهوّاري، الطبعة الأولى، ص٧٧ (المكتبة العصرية-بيروت ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

فمصدر، وإن كان بكسر الباء الأولى فاسم فاعل، نظيره: "حَذَر" بفتح الذال مصدر، وبكسرها اسم فاعل»[١].

وقد يستعمل هذا النوع من القياس على لسان غيره من النحويين، من ذلك قوله: «وحينئذٍ تقع (لا) في الجواب، فجواب الأوَّل: "لَا رَجُلُ فِي الدَّارِ" برفع الرَّجل على أنَّها عاملة عمل (ليس)، وجواب الثَّاني: "لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ" بنصب "رجل" بلا تنوين على أنَّها عاملة عمل (إنَّ) ... ويرد عليه: كيف ذلك و(لا) لنهاية النَّفي، و(إنَّ) لنهاية الإثبات، قال الخطيب: الشَّيء قد يُحمل على نقيضه؛ كما يُحمل على نظيره»[٢].

ومن ذلك -أيضًا- قوله: «وقال الراعي: : ومن العلامة على أنَّ الكلمة اسم كون علامة الاسم دخلت على نظيرتها، مثل: "لَدَى" ما عُرِفَ أنَّها اسم إلا من دخول "مِن" على نظيرتها، وهي: "لَدُن"»[٣].

❁❁❁

(١) قسم التحقيق ص ٦١٥.

(٢) قسم التحقيق ص ٧٠٣، ٧٠٤.

(٣) قسم التحقيق ص ٢١٨.

المبحث الثالث: الإجماع

الإجماع في الاصطلاح هو: «إجماع نحاة البلدين: البصرة، والكوفة»[١]، وقد بيَّن ابن جني حجية الإجماع بقوله: «اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حجَّةً إذا أعطاك خصمك يده ألَّا يخالف المنصوص والمقيس على النصوص، فأمَّا إن لم يُعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعُهم حجَّةً عليه»[٢].

والخُرَيْشي اتخذ الإجماع أصلًا من الأصول النحوية، واحتجَّ به في بعض المسائل التي بحثها في شرحه، وقد سلك في الاستدلال به منهجين، هما:

- النصُّ على اتفاق النحويين: من ذلك قوله في باب (إنّ) وأخواتها: «قال: **وأمَّا (إنَّ) وأخواتها فإنّها تنصب الاسم** اتِّفاقًا»[٣].

ويقول -أيضًا- في الباب نفسه: «ثمَّ قد اتَّفقوا على جواز حذف أخبارها، أي: (إنَّ) وأخواتها»[٤].

ومن ذلك: قوله: «اتفقوا على أنَّ (أل) للتعريف»[٥].

- النصُّ على نفي الخلاف بين النحويين، مثال ذلك: قوله: «(حتى) العاطفة تُدْخِل ما بعدها فيما قبلها وجوبًا بلا خلاف، وجاءها ذلك من كونها للجمع»[٦].

ويقول في حديثه عن حذف مفعولي (ظن) وأخواتها -نقلًا عن ابن هشام-: إنَّه قد يُحذف المفعولان أو أحدهما لدليل، وأنَّ هذا الحذف «جائز لم يَحكِ فيه خلافًا»[٧].

❁❁❁

(١) الاقتراح ص٦٩.

(٢) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، الطبعة الرابعة، ١/١٩٠ (الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(٣) قسم التحقيق ص ٤٥٩.

(٤) قسم التحقيق ص ٤٧٧.

(٥) قسم التحقيق ص ٥٠٩.

(٦) قسم التحقيق ص ٥٥١.

(٧) قسم التحقيق ص ٤٨٥.

المبحث الرابع: الاستصحاب

اتخذ الخُرَيْشي الاستصحاب دليلًا في جملة من المسائل التي بحثها في شرحه، وهو -كما قال الأنباري-: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[١].

ويُعدُّ الاستصحاب من الأدلة المعتبرة عند الخُرَيْشي، فمن تمسَّك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل[٢]، وقد أشار إلى ذلك في حديثه عن فتح (لام الجرّ) مع المضمر، قال: «على أنَّنا نقول هذا على الأصل، وما جاء على الأصل لا يحتاج إلى تعليل»[٣].

وفيما يلي نماذج من شرحه يظهر فيها اعتماده هذا الأصل واستعانته به:

- يرى الخُرَيْشي أنَّ خلاف الأصل لا يُرتكب ما أمكن الأصل، يقول: «وقالوا: ظرف المكان إذا كان غير متصرِّف امتنع رفعُه وجرُّه، وكذلك ظرف الزمان، وكذلك إذا كان لازم الإضافة، وذكر المضاف إليه ولو كان متصرفًا، وإن كان لازم الإضافة، كـ(أمام)، و(خلف)، وقطع عنها، لم يمتنع الرفع، فيجوز النصب والرفع، ولكن عند البصريين؛ لأنَّ لازم الإضافة عندهم ظرف وإن لم يضف، ويقدِّرون المضاف إليه؛ حتى لا يخرج الشيء عن استعماله؛ إذ هو خلاف الأصل، وخلاف الأصل لا يُرتكب ما أمكن الأصل»[٤].

ويؤكِّد على هذا المعنى في حديثه عن نصب المنادى في أحواله الثلاث: النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف، بقوله: «ثم إنَّما كانت منصوبةً لا مضمومة مع وجود سبب البناء فيها؛ لأنَّه عند اجتماع سببين ضدين يُجعل السبب منهما هو الأقوى، وهنا غلب الإعراب؛ لأنَّه الأصل»[٥].

---

(١) الاقتراح ص١١٥.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، الطبعة الأولى، ٢٤٥/١ (المكتبة العصرية ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

(٣) قسم التحقيق ص ٧٧٣.

(٤) قسم التحقيق ص ٦٤٥.

(٥) قسم التحقيق ص ٧١٢.

- يقول الخُرَيْشي في باب الابتداء: «والجملة الاسمية معناها ثبوت حالة لموجود معروف، والأكثر أنَّها مكتسِبة لذلك الموجود من عمل؛ إذ العمل يُكسب الذات صفةً ولو على أقل قدر لها، ولا دلالة لها على غير ذلك من حدوث أو انقطاع، أو زمان أو مكان، أو غير ذلك، والدوام الذي يذكر أنَّها تدل عليه إنَّما هو من جهة استصحاب الحال؛ إذ الأصل في الموجود البقاء حتى يوجد سبب العدم الحادث بعد الوجود؛ إذ كل حادث لا بد له من سبب»[١].

- استدلَّ الخُرَيْشي على أنَّ (مهما) مفردة بالاستصحاب، يقول: «ويضعف بأنَّ الأصل الإفراد، والأصل البساطة، ولا دليل على التركيب»[٢].

- استعان الخُرَيْشي باستصحاب الأصل في بيان علة منع صرف "سحر"، قال: «وحينئذٍ جاء عن العرب كـ"غُدْوَة" و"بُكْرَة" ممنوعًا من الصرف، فتحيَّل له النحويون، وقالوا: للتعريف، والعدل؛ لأنَّ الأصل أنَّ التعريف إنَّما هو في الاسم الظاهر بالعلميَّة، أو بالألف واللام، أو بالإضافة»[٣].

- يقول: «ويجوز أن يخرج النعت بأنَّه موافق لصاحبه في التعريف والتنكير، والحال شرطه أن يكون مخالفًا له في التعريف، فإنَّ صاحب الحال شرطه أن يكون معرفة، والحال شرطه أن يكون نكرة، هذا الأصل»[٤].

- كثيرا ما يُنبِّه الخُرَيْشي في شرحه على الأصل بقوله: « فالأصل التقدير بـ(اللام)»[٥]، و«لأنَّه الأصل»[٦]، «على خلاف الأصل»[٧]، وغير ذلك من العبارات.

---

(١) قسم التحقيق ص ٤١٨.

(٢) قسم التحقيق ص ٣٨٩.

(٣) قسم التحقيق ص ٦٢٨.

(٤) قسم التحقيق ص ٦٥٠.

(٥) قسم التحقيق ص ٧٩٤.

(٦) قسم التحقيق ص ٢٦٨، ٧١٢.

(٧) قسم التحقيق ص ٢٥٨، ٣٢٨، ٣٢٩، ٤٣٣.

- يُلحظ أنَّه ينصُّ على أصل الوضع في كثير من المسائل، فمثلًا في حديثه عن الإعراب قال: «الإعراب من خواصِّ لغة العرب، وسببه التركيب، وشرطه العامل، ويجوز العكس، ومانعه البناء، وله سبعة أصول...»[١]، ثم ذكرها.

وفي حديثه عن الظروف قال: «ثم هنا أصول: الأول: الأصل في الظروف التصرُّف...»[٢].

❁❁❁

(١) قسم التحقيق ص ٢٦٢.

(٢) قسم التحقيق ص ٦٢٩.

الفصل الثالث

مصادر الخريشي في الشرح

وفيه مبحثان:

المبحـــث الأول: العلماء.

المبحــث الثــاني: الكتب.

المبحث الأول: العلماء

نقل الخُرَيْشي في شرحه عن عدد كبير من العلماء ومؤلفاتهم في مختلف الفنون والعلوم، فالخُرَيْشي من علماء القرن العاشر الهجري، وقد سُبِق بقرون ازدهر فيها العلم وكثُر التصنيف، لذا من الصعب الإحاطة بمصادره على وجه التفصيل، ولعلَّ فهرس العلماء والكتب يُغني عن ذلك، ويمكن فيما يأتي الإشارة إلى أبرز ملامح مصادره:

أولًا: أخذ الخُرَيْشي مادته العلمية عن كثير من العلماء على اختلاف مشاربهم، فنقل عن علماء النحو واللغة، وعلماء التفسير، وعلماء الفقه وأصوله، وعلماء المنطق، وأهل الكلام، وأهل التصوف.

ثانيًا: الخُرَيْشي فقيه أصولي حنبلي، لذا جاء في شرحه كثيرٌ من الفقه والأصول، غير أنَّه لم يتعصَّب لمذهبه الحنبلي، فقد أخذ في شرحه عن فقهاء المذاهب الأربعة، فأخذ عن فقهاء الحنفية، كابن نجيم، وصدر الشريعة، وعن فقهاء الشافعية، كالنووي، وابن حجر الهيتمي، والبلقيني، والزركشي، وعن فقهاء المالكية، كخليل، والتتائي، إضافة إلى الحنابلة، كالطوفي، وابن قدامة.

ثالثًا: اعتمد الخُرَيْشي في بناء مادته النحوية على علماء النحو الأوائل والمتأخرين، كالخليل، وسيبويه، والفراء، والربعي، والثمانيني، والزمخشري، وابن الخشاب، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن هشام، وابن عصفور، وابن مالك، وابن إياز، والرضي، وابن أبي الربيع، وملّا جامي، والأزهري، والفاكهي.

رابعًا: أكثر الخُرَيْشي من النقل عن شُرّاح الآجرُّوميّة، كالأنصاري القدسي، والراعي الغرناطي، والخطيب، والحطَّاب، والفاكهي، وخالد الأزهري.

خامسًا: غالبًا ما ينقل الخُرَيْشي عن العلماء بالنصِّ على أسمائهم، وقد ينقل عنهم بالتكنية عنهم، كأن يقول: «قيل»، أو «قال النحويون»، أو «قال النحاة»، أو «قولهم».

❁❁❁

المبحث الثاني: الكتب

أولًا: جمع الخُرَيْشي مادة شرحه من مصادر متنوعة في شتى العلوم والمعارف، فأخذ عن كتب النحو، كالتسهيل، ومغني اللبيب، والأزهرية، وشرحها، وعن كتب التصريف، كتصريف العزّي، وكتب اللغة والمعاجم، كالقاموس، وكتب التفسير، كالكشاف، وكتب الفقه وأصوله، كمختصر الروضة، وكتب البلاغة، كالتلخيص، والمطول، وغيرها من الفنون.

ثانيًا: أكثر الخُرَيْشي من النقل عن كتاب التسهيل، وشروحه، وشذور الذهب، وشروحه، والأزهرية، وشروحها، والقطر، وشروحه.

ثالثًا: نالت ألفية ابن مالك نصيبًا وافرًا من النقل، فقد ضمَّن الخُرَيْشي شرحه كثيرًا من أبياتها.

رابعًا: اعتمد الخُرَيْشي كثيرًا على شروح الآجرُّوميّة في بناء مادته النحوية، كشرح الأنصاري، وشرحي الراعي الغرناطي، وشرح الحطاب، وشرح الأزهري وإعرابه، وشرح الفاكهي.

خامسًا: أخذ الخُرَيْشي كثيرا من مؤلفات الأزهري، سواء فيما يتعلق بالأزهرية، أو شرحها، أو شرح الآجرُّوميّة.

سادسًا: حظيت مؤلفات الفاكهي بعناية من الخُرَيْشي، فأكثر من نقله عنها، فأخذ عن الفواكه الجنية، ومجيب الندا، وشرح الحدود النحوية.

سابعًا: يظهر بأنَّ الخُرَيْشي كانت بين يديه غالب مصادره التي نقل عنها وأفاد منها؛ بدليل نقله المباشر عنها، وطول النقل في بعض المواضع، وكونه بالنص، أو يقرب منه.

ثامنًا: لم يكن الخُرَيْشي في نقله من مصادره على وتيرة واحدة، فمرةً يكثر النقل عن واحد منهم، وأخرى يُقلُّ، ومرةً ينقل بالنص، وأخرى بالمعنى، ومرةً يقرن العالم باسم كتابه، وثانيةً يكتفي باسمه، وثالثةً باسم كتابه، ومرةً يطيل النقل بما يقارب الصفحة أو أكثر، ومرة لا يتجاوز النقل كلمة واحدة.

❁❁❁

الفصل الرابع

مواقف الخريشي النحوية

وفيه أربعة مباحث:

المبحـــث الأول: موقفه من المدرستين.

المبحــث الثــاني: موقفه من ابن آجرُّوم.

المبحــث الثالــث: موقفه من شُرَّاح الآجرُّوميّة.

المبحــث الرابــع: اتجاهه النحوي.

المبحث الأول: موقفه من المدرستين

كان لمدرستي البصرة والكوفة الأثر البالغ في علم النحو؛ لأنَّ «هذا العلم إنَّما نشأ ونما وازدهر فيهما دون غيرهما من سائر الأمصار الإسلامية، فلم يكن بالحجاز ولا بالشام شيء يذكر من النحو واللغة بجانب ما في العراق»(١).

وقد تردَّد ذكر هاتين المدرستين كثيرًا في الكتب النحوية من شتى العصور، من هذه الكتب شرح الآجرُّوميّة (الزِمَام) للخريشي، الذي عرض فيه آراء البصريين والكوفيين على حدٍّ سواء، وتنوعت مواقفه منهما تأييدًا وردًّا.

والخُرَيْشي وإن كان لم يتعصب لمدرسة بعينها، إلا أنَّه يُلحظ من تتبُّع شرحه ميله إلى البصريّين، فقد وافقهم في أكثر المسائل التي بحثها في شرحه، وهو في موافقته لهم إمَّا أن يجزمَ أولًا بمذهب البصريين ثم يُثنِّيَ بمذهب الكوفيين، من ذلك قوله في عمل (إنَّ) وأخواتها: «(**وترفع الخبر**) عكس (كان)، وقال الكوفيون: هو بالرَّفع الأوَّل» (٢).

ويقول -أيضًا- عن فعل الأمر: «قوله: (مجزوم الآخر) يبيّن أنَّ الصَّحيح الآخر يُبنى على السُّكون، وأنَّ المعتل الآخر يُبنى على حذف حرف العلَّة...، ومن ثمَّ قالوا: الأمر مبني على ما يُجزم به مضارعه، وقال الكوفيون: الأمر معرب لا مبني»(٣).

وإمَّا أن ينصَّ صراحةً على اختياره مذهب البصريين، من ذلك قوله: «ثمَّ هل الماضي يتصرَّف منه المصدر -أيضًا-، وهو قول الكوفيين، أو هو يتصرَّف من المصدر، وهو قول البصريين؟ الرَّاجح الثَّاني»(٤).

وقوله في حديثه عن (رُبَّ): «وتُحذف بعد (الواو) كثيرًا، وبعد (الفاء) قليلًا، وبعد (الباء)

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ مُحَمَّد الطنطاوي؛ راجعه: سعيد اللحام، الطبعة الأولى، ص٣٧ (عالم الكتب- بيروت ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

(٢) قسم التحقيق ص ٤٥٩.

(٣) قسم التحقيق ص ٣٤٤.

(٤) قسم التحقيق ص ٤٥٨.

و(بل) أقلّ، ومع التجرد أقلّ...، واختلفوا بعد (الواو) هل العمل لها، أو للواو؟ قولان، الصحيح أنَّه لها»[١].

وفيما يلي سردٌ لبعض المسائل التي وافق فيها البصريين:

- أصالة المصدر على الفعل[٢].
- أن الأفعال ثلاثة: ماض، ومضارع، وأمر[٣].
- أنَّ فعل الأمر مبني على ما يُجزم به مضارعه[٤].
- الضمير في (أنا) و(أنت) (أن) فقط[٥].
- أنَّ ناصب المفعول معه الفعل، أو ما فيه حروفه ومعناه[٦].
- أنَّ (كان) وأخواتها ترفع الاسم[٧].
- القول بأنَّ (إن) وأخواتها عاملة في المبتدأ والخبر[٨].

ومن ترجيحاته لآراء الكوفيين قوله: «ثمَّ الرَّفع لا بدَّ له من رافع، وليس مع المضارع في حالة الرَّفع غيره، فاختلفوا في رافعه على أربعة مذاهب، أصحُّها أنَّه التجرُّد»[٩].

وفي بعض المواضع يكتفي الخُرَيْشي بعرض الخلاف بين المدرستين دون ترجيح، من ذلك قوله: «ولم يصح التوكيد المعنوي للنكرات عند البصريين، وأجازه بعض الكوفيين بشرطين»[١٠].

---

(١) قسم التحقيق ص ٧٦٣.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص ٣٠٨، ٣٣٦.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٣٣٢.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٣٤٥.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص ٤٣٨.

(٦) انظر: قسم التحقيق ص ٦٠٠.

(٧) انظر: قسم التحقيق ص ٤٥١.

(٨) انظر: قسم التحقيق ص ٤٥٩.

(٩) قسم التحقيق ص ٣٥١.

(١٠) قسم التحقيق ص ٥٦٧.

ويقول -أيضًا-: «وقالوا: ظرف المكان إذا كان غير متصرِّف امتنع رفعُه وجرُّه، وكذلك ظرف الزمان، وكذلك إذا كان لازم الإضافة، وذكر المضاف إليه ولو كان متصرِّفًا، وإن كان لازم الإضافة، كـ(أمام)، و(خلف)، وقطع عنها، لم يمتنع الرفع، فيجوز النصب والرفع، ولكن عند البصريين؛ لأنَّ لازم الإضافة عندهم ظرف وإن لم يضف، ويقدِّرون المضاف إليه؛ حتى لا يخرج الشيء عن استعماله؛ إذ هو خلاف الأصل، وخلاف الأصل لا يُرتكب ما أمكن الأصل، ويجب الرفع عند الكوفيين، حتى إن نصب كان على الحال»[١].

وفي المصطلحات النحوية يلاحظ أنَّ الخُرَيْشي استخدم المصطلحات البصرية، كاستخدامه مصطلح (البدل) الذي يقابل مصطلح (الترجمة والتبيين)[٢]، ومصطلح (لام العاقبة) الذي يقابل مصطلح (لام الصيرورة)[٣]، ومصطلح (ما ينصرف وما لا ينصرف) الذي يقابل مصطلح (ما يجري وما لا يجري)[٤].

❁❁❁

(١) قسم التحقيق ص ٦٤٥.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص ٥٧٨.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٣٦٤.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٢٢١، ٣٠٧.

المبحث الثاني: موقفه من ابن آجرُّوم

كان الخُرَيْشي مُجِلًّا لابن آجروم، يظهر ذلك في نعته بالشيخ في كثير من المواضع[١]، إضافةً إلى أنَّ ألفاظه التي تعبِّر عن انتقاداته تحمل طابع الليونة، وقد عرض في شرحه لجميع عبارات المقدمة بالبسط والتحليل، وقد وقف من الآجرومي عدَّة مواقف، يمكن بيانها على النحو الآتي:

أولًا: دفاعه عن الآجرومي:

ويتمثل ذلك إمَّا في افتراض اعتراضات ثم الردِّ عليه، مثال ذلك:

حينما سرد الآجرومي ظروف الزمان أهمل ذكر (أمس)، فقال الخُرَيْشي معقِّبًا على قول المصنف: (وغدا): «وكان يحسن أن يذكر الشيخ هنا (أمس)؛ لأنَّه ضد (غد)؛ إذ هو اليوم السابق يومك»، ثم ردَّ هذا الاعتراض بقوله: «ولعلَّه إنمَّا تركه؛ لاختلاف أحواله»[٢].

وفي أنواع المعارف ذكر الآجرومي أنَّها خمسة، فقال الخُرَيْشي: «وبقيت سادسة، وهي الاسم المضاف إلى المضاف إلى واحد منها»، ثمَّ ردَّ هذا بقوله: «والجواب أنَّ هذا السادس يصدق عليه هذا الخامس؛ إذ المضاف إلى المضاف إلى الشيء مضاف إلى ذلك الشيء بالواسطة»[٣].

ومن ذلك -أيضًا- قال الآجرومي: «المعربات قسمان»، فقال الخُرَيْشي: «ثمَّ هنا شيئان: الأوّل: (المعربات) جمع، و(قسمان) مثنى، وكيف يخبر عن الجمع بالمثنّى؟

والجواب: أنَّ ابن حجر قال[٤]: تَخالُف الشَّيء باعتبارين سائغٌ»[٥].

وإمَّا في نقل اعتراضات النحويين، ثم الردّ عليها، مثال ذلك:

ما ذكره في حدَّ الفاعل، يقول: «ثم هذا ثالث تعريف وقع للمصنِّف، وله تتمات، منشؤها

---

(١) انظر: قسم التحقيق ص ١٣٧، ١٣٩، ١٤١، ١٤٥، ٢١٣.

(٢) قسم التحقيق ص ٦٣٠.

(٣) قسم التحقيق ص ٥١٥.

(٤) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، لابن حجر الهيتمي، ٤٣/١ (المكتبة التجارية الكبرى - مصر ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م).

(٥) قسم التحقيق ص ٣٢٣.

أنَّ العلماء قد واخذوا الشيخ في هذه العبارة منطوقًا -وهو ما يدخل تحت اللفظ-، ومفهومًا -وهو ما يخرج عن اللفظ-، بأمور هي إيرادات واعتراضات»[١]، ثم ذكر هذه الإيرادات متْبعًا كلَّ اعتراض بالإجابة عنه، قال: «فأوردوا على أنَّ الفاعل (هو الاسم) قولَه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[٢]...، والجواب: أنَّه اسم بالتأويل، أي: أو لم يكفهم إنزالنا...، وأوردوا على (المرفوع) أنَّ الفاعل قد يكون منصوبًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[٣]، وقد يكون مخفوضًا، كما في فاعل المصدر، وهكذا، والجواب: أنَّ (كيف) مفعول لـ(فعلنا)، والفاعل إنَّما هو اسم مؤوَّل من ذلك، تأويله: (ونبيِّن لكم فِعْلُنا كيفَ)، و(فعلُنا) مصدر لـ(فعَلنا)- بفتح العين-، والمخفوض مرفوع محلًّا، ثم أوردوا عليه -أيضًا- أنَّ الفاعل لا نريد أن نعرفه إلا لنرفعه نحن، فكيف نعرفه بذلك؟ والجواب: أنَّ الرفع عندنا معاشر النحويين صار علَمًا، أي: علامة على الفاعلية -كما تقدَّم-، فاختصَّت به، والخاصة توجد في التعريف وإن كانت حكمًا؛ لأنَّها حينئذٍ إنَّما هي حكم من عامل يعمل بها في المستقبل، لا من عامل عمل بها في الماضي»[٤].

ثانيًا: استحسانه له:

استحسن الخُرَيْشي عمل المصنف في مواضع من شرحه، ففي ترتيب الآجرومي مادته العلمية من أبواب وأمثلة وغير ذلك على هذا النحو استحسنه الخُرَيْشي فيها، من ذلك:

قوله: «واعلم أنَّ النحويّين منهم مَن بدأ بالكلام، ثمَّ بأجزائه، كالآجرُّوميّة، ومنهم مَن بدأ بأجزاء الكلام، ثم به، كالكافية، والأول أصحُّ»[٥]، إضافة إلى أنَّ كثرة تعليلاته لمجيء أبوابه على هذا الترتيب دليل على هذا الاستحسان.

وقدَّم الآجرومي الظرف على المفعول له، فاستحسن الخُرَيْشي عمله بقوله: «سبب الظرف

(١) قسم التحقيق ص ٤٠٢.

(٢) سورة العنكبوت: ٥١.

(٣) سورة إبراهيم: ٤٥.

(٤) قسم التحقيق ص ٤٠٢، ٤٠٣.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص ١٤٠.

إرادة بيان زمان الفعل أو مكانه لثمرة تريد بها ثمرة الفعل، وهي المفعول له، وإلا فالبيان لغير ثمرة عبث، فتقديمه على المفعول له أولى»[١].

ومن الأمثلة التي تدل على استحسانه -أيضًا- قوله: «فالمقصود من المستثنى ضدُّ المقصود من التَّوكيد، وبهذا يظهر سبب حسن تتابع هذه الأبواب بهذا التَّرتيب دون غيره»[٢].

ويقول في موضع آخر: «وهذا من ألطف ما وقع من المصنف -رحمه الله تعالى- من حسن التصنيف»[٣].

وقد يكون استحسانه له فيما يتعلق بصياغة عباراته، من ذلك:

ما ورد في حديثه عن فعل الأمر، قال: «ثمَّ إنَّما قال: (مجزوم الآخر)، ولم يقل: ساكن الآخر؛ لأنَّ الأمر المعتل، والأمر الذي اتَّصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنَّثة المخاطبة، ليس ساكن الآخر لا لفظًا ولا تقديرًا؛ إذ هو حينئذ ليس مبنيًّا على السكون، بل على حذف حرف العلَّة، أو على حذف النُّون -كما تقدم-، ولا دليل إلى ذلك كذلك إلا قوله: (مجزوم الآخر)؛ لأنَّه قد عُلِم ممَّا سبق أنَّ للجزم علامتين: السُّكون، والحذف، فرحم الله تعالى المصنِّف على هذه الفطنة الدقيقة، أي: الخفيَّة جدًا»[٤].

ومن ذلك -أيضًا-: يقول الآجرومي: «والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع، يجمعها قولك: أنيت»، فقال الخُرَيْشي: «يجمع الزَّوائد -أيضًا- "نأتي"، و"أتين"، و"نأيت"، ثمَّ معنى الأوَّلَين معروف، ومعنى الثَّالث: بدا لي، ومعنى ما ذكره الشَّيخ: أدركت، وهو أولى؛ لما فيه من الفأل الحسن، ومن المناسبة، فالهمزة للواحد، والنُّون لاثنين: الذي معه غيره، والذي يعظِّم نفسه»[٥].

ويقول -أيضًا-: «بوَّب الشَّيخ للمستثنى، وبيَّنه بأدوات الاستثناء، وبوَّب لاسم (لا) بها لا

(١) قسم التحقيق ص ٦٢٣.

(٢) قسم التحقيق ص ٦٨٣.

(٣) قسم التحقيق ص ٥٧٧.

(٤) قسم التحقيق ص ٣٤٥.

(٥) قسم التحقيق ص ٣٤٨.

به، وبيَّنها به، ويأتي أنَّه بوَّب للمنادى، وبيَّنه بأقسامه، وكلُّ ذلك من كثرة حرصه على إيصال العلم إلى المبتدئين بأسهل عبارة وأبلغها في إيقاع المعنى على وجهه في القلب»[(١)].

وفي حديثه عن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله سرد الخُرَيْشي أمثلة الآجرومي موضِّحًا لها، ثم ذكر اعتراضَ الأنصاري على أمثلته بقوله: «قال الأنصاري: وكان المناسب واحدًا للمتكلم، وواحدًا للمخاطب، وواحدًا للغائب»، ثم قال ردًّا على هذا الاعتراض: «والأوجه أن استوفى أقسام ضمير المتكلم، وذكر من المخاطب واحدًا دون الغائب؛ ليُعلم بذلك مراده بقوله: (وما أشبه ذلك)، وحسن استغنائه به عن سرد الكل»[(٢)].

ثالثًا: الاعتراض عليه:

اعترض الخُرَيْشي على المصنف في بعض المواضع من شرحه؛ لأنَّ العالم -كما يقول-: «إذا وقع نظره في موضع نظر العالم، فإمَّا أن يوافقه فيسلِّم، وإمَّا أن يخالفه فيعترض»[(٣)]، وهي مع قلتها تكشف بوضوح أدبه الجمَّ مع الآجرومي، وفيما يلي أمثلة لبعض اعتراضاته:

في حدِّ المبتدأ قال الآجرومي: «هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية»، فاعترض عليه الخُرَيْشي بقوله: «وهذا منه نظر إلى حال المبتدأ من جهة اللفظ، أي: المبتدأ اسم ليس معه كلمة تعمل فيه، وهي حالة عدمية فيها إبهام وخفاء؛ لأنَّها لا علامة عليها إلا من جهة قواعد النحو، فلا يعرف المبتدأ إلا من يعرف قواعد النحو، أعني الكلمة التي لا تعمل، والكلمة التي تعمل، والمبتدئ لا يعرف قواعد النحو، وحينئذٍ فلو نظر إلى حالة المعنى؛ لأنَّ المبتدئ يدرك المعنى، لأنَّ له العقل، لكان أوضحَ وأنفعَ وأبينَ وأجودَ»[(٤)].

وفي ظرف الزمان قال الآجرومي في تعريفه: «هو اسم الزمان المنصوب بتقدير في»، فاعترض عليه بقوله: «قوله: المنصوب بتقدير (في)، يوهم أنَّ النصب بهذا التقدير، وليس كذلك»[(٥)].

وفي تعريف الحال قال الآجرومي: «هو الاسم المنصوب المفسِّر لما انبهم من الهيئات»،

(١) قسم التحقيق ص ٧٠١.

(٢) قسم التحقيق ص ٤٢٦.

(٣) قسم التحقيق ص ٤٠٢.

(٤) قسم التحقيق ص ٤٢٨.

(٥) قسم التحقيق ص ٦٢٤.

فانتقده الخُرَيْشي بقوله: «فلو قال الشَّيخ: لما استبهم، لكان أحسن»[١].

واعترض الخُرَيْشي -أيضًا- على الآجرومي في عدد أنواع المنادى حينما قال: «والمنادى خمسة أنواع...»، فقال الخُرَيْشي: «ولو قال: نوعان: نوع مبني، وهو الأكثر، ونوع منصوب، لاستقام»[٢].

وحينما جعل الآجرومي (ظنَّ) وأخواتها آخر النواسخ قال الخُرَيْشي معلِّلًا ترتيبه على هذا النحو: «ولما لم تُبْقِ للمبتدأ والخبر رفعًا أخَّرها، و-أيضًا- هي النهاية في النَّسخ»، ثم أتبع كلامه بأنَّ الأوجهَ خلافُ ترتيبه بقوله: «ولو قدَّمها نظرًا إلى تمام النَّسخ فيها لكان له وجه، بل لعلَّهُ أوجه»[٣].

وانتقد الخُرَيْشي المصنفَ في إطلاق عبارته وعدم تحريرها حينما قال الآجرومي: «فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع: الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، وكلها ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتخفض بالكسرة، وتجزم بالسكون»، فانتقده الخُرَيْشي بقوله: «ثمَّ هذه العبارة توهم أنَّ الفعل المضارع يُخْفَضُ، وأنَّ الاسم المفرد وما بعده من الأسماء تُجْزَمُ، وليس كذلك، فيستفاد منها أنَّه لا عيب في العبارة إذا تناولت شيئًا يتبيَّن حاله ممَّا قبلها أو ممّاَ بعدها، وهكذا، على أنَّ هذا وأمثاله ممَّا فيه عدم التحرير في العبارة»[٤]، وإن كان قد قدَّم عذرًا في ذلك نقله عن غيره.

❁❁❁

(١) قسم التحقيق ص ٦٥١.

(٢) قسم التحقيق ص ٧٠٩.

(٣) قسم التحقيق ص ٤٥١.

(٤) قسم التحقيق ص ٣٢٦.

المبحث الثالث: موقفه من شُرَّاح الآجرُّوميّة

ذكر الخُرَيْشي في مقدمة شرحه عددًا من شُرَّاح الآجرُّوميّة، أبان فيها عن استعانته بهم، ووجه استفادته منهم، كشرح الراعي الغرناطي، وشرح الأنصاري القدسي، وشرح خالد الأزهري، وشرح العارف بن ميمون، وغيرهم.

فمن نصِّه على وجه الاستفادة منهم قوله: «فإنِّي أشرح الباب على نحو الشيخ خالد اختصارًا؛ ليتصوَّر ما فيه من وجه»[(١)]، وقوله: «وشرحها -أيضًا- العارف بن ميمون تصوُّفًا لا نحوًا، وسماه (نحو القلب)، وقد أفعل ذلك في مواضع قليلة؛ خوفًا من الطول»[(٢)].

ويقول مُصرِّحًا بالنقل عنهم: «ثم ممن شرح الآجرُّوميّة: الأنصاري القدسي، والأنصاري الغرناطي، وحيث أقول: الأنصاري، فالأوّل، والغرناطي، فالثاني»[(٣)].

وقد نقل في شرحه عن غيرهم بين مُقِلٍّ ومُكثر، منهم: الخطيب الشربيني، وصاحب الدرة، وكان في الأغلب يكتفي بمجرد النقل عنهم، والاستفادة منهم، دون تعقُّب لهم، أو مخالفة صريحة، إلا في بعض الإشارات التي سترد لاحقًا.

وفيما يلي بيان لموقف الخُرَيْشي من شراح الآجرُّوميّة، وسأكتفي بذكر أربعة اعتمد عليهم أكثر من اعتماده على غيرهم، مرتَّبين تبعًا لكثرة نقل الشارح عنهم:

أولاً: موقف الخُرَيْشي من الراعي الغرناطي.

يُعدُّ الغرناطي من أكثر شُرَّاح الآجرُّوميّة الذين عوَّل عليهم الخُرَيْشي واعتمدهم في شرحه؛ إذ نقل عنه ما يربو على مئة وثمانين مرةً، جلُّها من شرحه الموسوم بـ (عنوان الإفادة)، والباقي من شرحه الموسوم بـ (المستقل بالمفهومية).

ولم يتخذ الخُرَيْشي في التعبير عنه طريقة واحدة، فمرة يقول: «الراعي»[(٤)]، ومرة يقول:

---

(١) قسم التحقيق ص ١٣١.

(٢) قسم التحقيق ص ١٣٦.

(٣) قسم التحقيق ص ١٣٦.

(٤) قسم التحقيق ص ١٣٨، ١٤٢، ١٤٧، ٢٤١، ٢٥٧.

«الغرناطي»[١]، وثالثة يجمع بينهما بـ(الواو) [٢].

وقد سلك الغرناطي في شرحه منهجًا خاصًّا أشار إليه الخُرَيْشي بقوله: «ثم ممَّن شرحها الراعي، وذكر -أوَّلًا- في أول شرح كل باب منها عددَ المسائل في ذلك الباب، وهو فعلٌ حَسَنٌ، به تُحصر مسائلُ أبواب الآجرُّوميّة عددًا»[٣]، فالتزمه الخُرَيْشي في جميع الأبواب النحوية؛ إذ يبدؤه بذكر عدد المسائل فيه نقلًا عن الغرناطي.

من ذلك قوله: «وذكر أنَّ في باب الكلام ثلاث مسائل: تعريف الكلام، وبيان أقسامه، وبيان علامات أقسامه»[٤].

ويقول أيضًا: «قال الراعي: وفي هذا الباب ثلاث مسائل: حد الفاعل، وحكمه، وحكم الفعل في لحاقه علامة التأنيث والتثنية والجمع، وهكذا»[٥].

وقد نقل الخُرَيْشي عن الغرناطي إضافةً إلى مسائل الأبواب النحوية التي ذكرها في مقدمة كلِّ باب مادَّتَه العلمية في كثير من المواضع، ونقل تفصيلاته، وتحريراته، وزياداته على الآجرُّوميّة، وغير ذلك من أوجه الاستفادة.

فمن الاستعانة بمادته العلمية: قوله: «قال الراعي: واعلم أنَّ الضمائر كلَّها مرفوعها، ومنصوبها، ومخفوضها، تؤكَّد التوكيد المعنوي -أيضًا- كالظاهر، إلا الضمير المتصل، فلا يؤكَّد بالنفس ولا بالعين حتى يؤكَّد بالمنفصل؛ لأنَّه لو قيل: "هند خرجت نفسُها أو عينُها" هكذا بلا فصل لتُوهِّم أنَّها ماتت، أو خرجت عينها الباصرة، فأجرَوا ما لا يلتبس من غير هذا مجرى هذا»[٦].

وقوله: «وقال الغرناطي: اعلم أنَّها تدخل على المبتدأ والخبر؛ لتدلَّ على التَّحقُّق للخبر أو التردُّد فيه، فالخبر مطلوبها، والمبتدأ مطلوب الخبر، فهو مطلوب مطلوبها، فأشبهت بذلك

(١) قسم التحقيق ص ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٧٧.
(٢) قسم التحقيق ص ٧٥٧، ٧٦٢، ٧٨٤.
(٣) قسم التحقيق ص ١٣٨.
(٤) قسم التحقيق ص ١٣٨.
(٥) قسم التحقيق ص ٤٠١.
(٦) قسم التحقيق ص ٥٦٤.

"أعطى"؛ لأنَّ "أعطى" فعل أخذ فاعله، وطلب بعده محلين»[١].

ومِن نَقْل زيادته على الآجرُّوميّة: قوله: «زاد الغرناطي: وبعد القول المشرب معنى الظَّنِّ، وبعد (أما) -بالتخفيف-» [٢].

وقوله: «ولم يذكر -رحمه الله- (قلت) إن أشربت معنى الظَّنِّ، قال الراعي: إن أُشرب القولُ معنى الظَّنِّ، ووقعت بعده الجمل الاسميَّة، فللعرب فيه ثلاث لغات... »[٣].

وقوله: «فقال: فأمَّا الضَّمة فتكون علامةً للرَّفع في أربعة مواضع، وقال الرَّاعي: في ستَّة مواضع، وزاد: اسم الجنس، واسم الجمع»[٤].

ونقل عنه -أيضًا- تحرير المؤنث، قال: «هذا ملخص كلام الغرناطي، وهو في تحقيق المؤنث وتحريره»[٥].

وقد ينقل الخُرَيْشي عنه -أيضًا- المعاني اللغوية، ولغات العرب.

فمن الأول: قوله: «وقال الغرناطي: الشدُّ والتوثيق»[٦]، وقوله: «قال الغرناطي: النَّعت لغةً: هو الوصف»[٧].

ومن الثاني: قوله: «قال الغرناطي: يجوز في لغة قليلة، حكى سيبويه عن العرب: "قَالَ فُلَانُةٌ"»[٨]، وقوله: «قال الراعي: وأمَّا إلحاق الفعل وما جرى مجراه علامة التثنية والجمع، فللعرب فيه لغتان: لغة فصحاء العرب عدم اللحوق، فيقولون: "قَامَ الزَّيْدَانِ، والزَّيْدُونَ"، و"يَقُومُ" -كذلك- ولغة غير الفصحاء: اللحوق، وتسمى لغة "يَتَعَاقَبُونُ"، ولغة "أَكَلُونِي

(١) قسم التحقيق ص ٤٧٨.
(٢) قسم التحقيق ص ٤٦٢.
(٣) قسم التحقيق ص ٤٨٢.
(٤) قسم التحقيق ص ٢٨٢.
(٥) قسم التحقيق ص ٤٠٩.
(٦) قسم التحقيق ص ٥٦٢.
(٧) قسم التحقيق ص ٤٨٦.
(٨) قسم التحقيق ص ٤١١.

الْبَرَاغِيثُ"»[١].

وقوله -أيضًا-: «ثم فيه دليل على أَنَّ الفعل مع الفاعل الظاهر لا يثنَّى إذا كان مثنًّى، ولا يجمع إذا كان جمعًا، ولو كان غير جمع المذكر السالم، وإنَّما كان الفعل كذلك؛ لأنَّ الفاعل كجزء من الفعل، فلا يجتمع تثنيتان ولا جمعان، قال الغرناطي: «وفي هذا لغتان: لغة فصحاء العرب، ولغة غير فصحاء العرب»، وهم طيء، وأزد شنوءة»[٢].

ويتلخَّص موقف الخُرَيْشي من الغرناطي في الثناء عليه، والاستعانة بشرحيه (عنوان الإفادة)، و(المستقل بالمفهومية) -كما سبق ذكره-، والاستناد إلى قوله، يظهر ذلك جليًّا في باب الكلام حينما قال الراعي: «وقد يُطلق -أيضًا- على الكتابة، والإشارة، وحديث النفس، وما يُفهم من حال الشيء»[٣]، قال الخُرَيْشي: «واستعماله في الباقي من طرق العلم، وفي حديث النفس مجاز، لا سيَّما وإطلاقه على ذلك قليل؛ بدليل تعبير الراعي عنه بـ(قد)»[٤].

ولم يخالفه صراحة، ولم يعترض عليه، غير موضعين، فالأول حينما قال الآجرومي في باب الإعراب: «وأقسامه أربعة»، قال الخُرَيْشي معترضًا عليه: «وليس التعبير بالألقاب أولى من هذا»[٥]، فهو في هذا يلمح إلى الغرناطي؛ حيث قال في (المستقل بالمفهومية): «فقوله: وأقسامه، كان الأولى به أن يقول: وألقابه أربعة»[٦].

والآخر أشار فيه إلى أنَّ بيان غيره أحسن، يقول: «هذا ملخَّص كلام الغرناطي، وهو في تحقيق المؤنث وتحريره، وليس فيه بيان حكم تأنيث الفعل وجوبًا ورجحانًا، وترتيبه في (الشذور) أحسن بيان»[٧].

---

(١) قسم التحقيق ص ٤١١.
(٢) قسم التحقيق ص ٤٠٧.
(٣) عنوان الإفادة ص٩٦.
(٤) قسم التحقيق ص ١٤٢.
(٥) قسم التحقيق ص ٢٦٨.
(٦) ص١٣١.
(٧) قسم التحقيق ص ٤٠٩.

ثانيًا: موقف الخُرَيْشي من الأنصاري القدسي.

يُعدُّ شرح الأنصاري من شروح الآجرُّوميّة التي اعتمد عليها الخُرَيْشي اعتمادًا كبيرًا، فقد نقل عنه ما يربو على سبع وتسعين مرة، مستعينًا به في ترجمته لابن آجروم، قال: «قال الأنصاري: كان رجلًا عالمًا صالحًا، وحُكي لي أنَّه صنَّفها تجاه البيت الحرام»(١).

ونقل الخُرَيْشي عن الأنصاري مادته العلمية في كثير من المواضع، وتقريراته، وتحقيقاته، كقوله: «قال الأنصاري: ولا بد أن يكون المنادى من ذوي العلم؛ حتى يصحَّ للخطاب، وأمَّا نداء المنازل وما أشبهها؛ فللتذكير، وأمَّا قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾(٢)؛ فلأنَّ الجمادات في حق الله تعالى من ذوي العلم»(٣).

وقوله في باب الإضافة: «واصطلاحًا: قال الأنصاري: ضم اسم إلى اسم من غير فاصل لا بقصد الإخبار، ولا بقصد المزج، ولا بقصد التبعيَّة ضمًّا معنويًّا، ويسمَّى الأول المضاف، والثاني المضاف إليه، ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد»(٤).

وقوله في باب المفعول معه: «قال الأنصاري: فُهِم من المثالين أنَّ الباب قياسي، وهو الأصح، فلا يتوقف فيه على ما ورد به السماع، ولَمَّا كان قياسيًّا جاءت فيه الأقسام الخمسة المخرجة على القواعد في العطف»(٥).

واستعان به -أيضًا- في المعاني اللغوية، وما يسمَّى بحروف المعاني.

فمن الأول: قوله: «وقال الأنصاري: تصويتك بمن تريد إقباله لتخاطبه»(٦)، وقوله: «وقال الأنصاري: مصدر ميَّزت الشَّيء، إذا بيَّنته وفسَّرته»(٧).

---

(١) قسم التحقيق ص ١٣٧.

(٢) سورة سبأ: ١٠.

(٣) قسم التحقيق ص ٧١٥.

(٤) قسم التحقيق ص ٧٤٤.

(٥) قسم التحقيق ص ٧٣٤.

(٦) قسم التحقيق ص ٧١٣.

(٧) قسم التحقيق ص ٦٦٣.

ومن الآخر: قوله في بيان معاني (من): «قال الأنصاري: ولانتهاء الغاية، نحو: "رَأَيْتُ الهِلَالَ مِنْ دَارِي مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ"، أي: من مكاني إلى خلل السحاب»[١]، وقوله في بيان معاني (عن): «وعبارة الأنصاري: التجاوز: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٢]، أي: تجاوز عنه، أي: انزع عنه»[٣].

ونقل عنه -أيضًا- اعتراضاته على الآجرومي، مع نقل ردوده عليها حينًا، وحينًا يجيب هو عنها، وفي حين ثالث يترك الاعتراض دون تعقيب.

فمن الأول: قوله: «قال الأنصاري: غالب النحاة يترجم هذا الباب بباب الاستثناء، وإنَّما ترجمه الشيخ بباب المستثنى؛ لأنَّه في مقام تعداد المنصوبات»[٤].

ومن الثاني: قوله: «قال الأنصاري: عادتهم أن يترجموا هذا الباب بالنداء، أي يقولوا: باب النداء، لا باب المنادى»[٥]، ثم أجاب عن هذا الاعتراض.

ومن الثالث: قال الآجرومي: «وحروف الاستثناء ثمانية»، فقال الخُرَيْشي: «قال الأنصاري: قوله: (ثمانية) ليس بجيِّد؛ لأنَّه ترك (لا يكون)، و(ليس)»[٦].

ويتلخَّص موقف الخُرَيْشي من الأنصاري في مجرد النقل عنه دون مخالفة صريحة له، غير أنَّه في موضعين انتقده فيهما:

الأول: في حديثه عن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، سرد الخُرَيْشي أمثلة الآجرومي موضِّحًا لها، ثم ذكر اعتراضَ الأنصاري على أمثلته بقوله: «قال الأنصاري: وكان المناسب واحدًا للمتكلم، وواحدًا للمخاطب، وواحدًا للغائب»، ثم قال ردًّا على هذا الاعتراض: «والأوجه أن استوفى أقسام ضمير المتكلم، وذكر من المخاطب واحدًا دون الغائب؛ ليعلم بذلك مراده بقوله:

---

(١) قسم التحقيق ص ٧٥٠.

(٢) سورة يوسف: ٢٩.

(٣) قسم التحقيق ص ٧٥٦.

(٤) قسم التحقيق ص ٦٨٣.

(٥) قسم التحقيق ص ٧٠٩.

(٦) قسم التحقيق ص ٦٧٦.

(وما أشبه ذلك)، وحسن استغنائه به عن سرد الكل»[١].

والموضع الآخر: حينما قال الآجرومي: «المنصوبات خمسة عشر»، ولم يذكر إلا أربعة عشر، قال الخُرَيْشي: «قد تحيَّر الناس في الخامس عشر الذي أشار إليه وتركه، وجعله الأنصاري مفعول (ظن)، ولو جعله المفعول المطلق؛ لأنَّه يشبه المصدر، أو المشبه بالمفعول به، وهو منصوب الصفة المشبَّهة، كان أقرب»[٢].

وقد استحسن رأيه حينما قال: «ثم هنا جمع وفرق، وهو أنَّه لا شك أنَّ ما ذكره الشيخ بعد اليوم والليلة ثمانية ظروف بالمساء، وهي كلها أجزاء من اليوم والليلة، ثم قد منعت العرب التنوين -وهو الصرف- في (غُدْوَة)، و(بُكْرَة)، و(سحر)؛ على ما تقدَّم، فهل يأتي ذلك في الخمسة الأخرى؟

قال الخطيب عند ذكره (عَتَمَة): ويأتي فيها ما في (غُدْوَة) من الأحوال الثلاثة.

قال الأنصاري: و(عَشِيَّةً) إنَّما هي في بعض النسخ، فتكون مثل (عَتَمَة)، وكذلك (ضَحْوَة).

بقيت ثلاثة: (غدًا)، و(صباحًا)، و(مساءً)، قال الأنصاري عند ذكره (صباحًا) و(مساءً): وحكمهما أنَّك إن أردت لهما صباح يومك ومساء ليلتك لزمهما التنكير والظرفية، كقولك وأنت تريد صباح يومك ومساء ليلتك: "أتيتك صباحًا"، و"أزورك مساءً"، وإن أردت بهما غير يومك وليلتك لم يلزمهما ذلك، بل يجوز فيهما التعريف والخروج عن الظرفية. انتهى»[٣].

ثم أتبعه بما يُفهم منه تفضيل كلام الأنصاري على كلام الخطيب، يقول: «وقال ابن القيم ما يوافق كلام الأنصاري هذا، لا كلام الخطيب قبله»[٤].

---

(١) قسم التحقيق ص ٤٢٦.

(٢) قسم التحقيق ص ٥٩٦، ٥٩٧.

(٣) قسم التحقيق ص ٦٣٢، ٦٣٣.

(٤) قسم التحقيق ص ٦٣٣.

ثالثًا: موقف الخُرَيْشي من الفاكهي.

من شروح الآجرُّوميّة التي اعتمدها الخُرَيْشي في شرحه: الفواكهُ الجَنِيَّةُ للفاكهي، كما اعتنى بغيره من مصنفات الفاكهي، كمجيب النِّدا، وشرح الحدود النحوية، فقد نقل عنه ما يربو على مئة وثلاثين مرة، منها خمس وثمانون مرة عن الفواكه الجَنِيَّة.

ويتلخَّص موقف الخُرَيْشي من الفاكهي في النقل عنه، والاستعانة بمادته العلمية من معان لغوية، وحدود نحويَّة، وتعليلات، وتقييدات، إلى غير ذلك، ولم يتعقَّبه، ولم يعترض عليه، إلا في موضع واحد، وهو قوله: «وحينئذ فقول الفاكهي: قد تأتي -أو- بمعنى (الواو)، نحو:

جـــاء الخلافـــة أو كانـــت لـــه قـــدراً ۞ .....

لا يُصار إليه؛ لأنَّ الظاهر فيه أنَّها أتت بمعناها، وهو الشك»[(١)].

وفيما يلي نماذج لنقولاته عنه:

في أنواع الكلمة قال الآجرومي: «وحرف جاء لمعنى»، قال الخُرَيْشي: «وقال الفاكهي: قيَّد الحرف بقوله: (جاء لمعنى)؛ لإخراجه حرف التهجي»[(٢)].

ويقول الخُرَيْشي: «قال الفاكهي: وفي "أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ" شذوذان: إلحاق الفعل العلامة، واستعمال (الواو) فيما لا يعقل»[(٣)].

وفي حديثه عن علة اختصاص الاسم بالخفض قال: «وقال الفاكهي: اختص الخفض بالاسم؛ لأنهم قصدوا أن ينقصوا الفعل المعرَب واحدًا من أنواع الإعراب، فنقصوه الخفض؛ لأنَّ الفعل لا يعمله»[(٤)].

---

(١) قسم التحقيق ص ٥٣٦.

(٢) قسم التحقيق ص ٢٠٧.

(٣) قسم التحقيق ص ٤١٢.

(٤) قسم التحقيق ص ٢٢٠.

وعن علة اختصاص الفعل بالـ(سين) و(سوف) قال الخُرَيْشي: «قال الفاكهي: وإنَّما اختصتا به؛ لأنَّهما وُضعتا لتأخير معنى الفعل»[١].

وعن علة تقديم الآجرومي المفاعيل في باب المنصوبات قال الخُرَيْشي: «قال الفاكهي: بدأ من المنصوبات بالمفاعيل؛ لأنَّها الأصل في النصب، وغيرها محمول عليها، وقدم المفعول به؛ لأنَّه أحوج إلى الإعراب؛ لالتباسه بالفاعل، أو لأنَّه أكثر استعمالًا»[٢].

ونقل عنه تعريف الإشمام، قال: «قال الفاكهي: الإشمام: شَوْبُ الكسرة بشيء من صوت الضمة»[٣].

وفي حديثه عمَّا ينوب المفعول قال: «وشرط المفعول الذي لم يسمَّ فاعله أن يكون مفعولًا به، فإن لم يوجد، فالمجرور، قال الفاكهي: بغير حرف التعليل، وبغير ما يلزم وجهًا واحدًا في الاستعمال، كـ(مُذْ) و(رُبَّ)، والظرفُ والمفعولُ المطلق كالمجرور، قال الفاكهي: وشرطهما أن يكونا متصرِّفين، وأن يُنْصَبا نصبَ المفعولِ به مجازًا أو اتِّساعًا »[٤].

وفي حديثه عن (لام الأمر) قال الخُرَيْشي: «ثم المأمور بها الغائب، ويجوز أن يكون المتكلِّم، أو المخاطب، وقيَّد الفاكهيُّ المخاطبَ بالمجهولِ؛ إذ المعلوم أمره بالصيغة، وهي (اِفعل)»[٥].

رابعًا: موقف الخُرَيْشي من الخطيب.

يعدُّ شرح الخطيب الموسوم بـ(نور السجيّة) من شروح الآجرُّوميّة التي استعان بها الخُرَيْشي في شرحه، فقد ذكر اسمه في ثلاثين موضعًا، جلُّها كانت في المعاني اللغوية التي ذكرها الخطيب في شرحه، ولم يتعقَّبه الخُرَيْشي، ولم يعترض عليه، وفيما يلي نماذج لذلك:

في حديثه عن (أل) قال الخُرَيْشي: «قال الخطيب: ومن أقسامها: الاستفهامية، وتدخل

(١) قسم التحقيق ص ٢٣١.
(٢) قسم التحقيق ص ٦٩٨.
(٣) قسم التحقيق ص ٤٢٢.
(٤) قسم التحقيق ص ٤٢٤.
(٥) قسم التحقيق ص ٣٧٩.

على الفعل الماضي، نحو: "أَلْ فَعَلْتَ ؟"، أي: هل فعلت؟، حكاه قطرب»[١].

وفي باب المنادى قال: «قال الخطيب: النداء -بكسر النون وضمها- لغةً: الدعاء»[٢].

وفي حديثه عن ظروف المكان قال: «فقال: **(وعند)**، قال الخطيب: هو المكان القريب»[٣].

وقال الخُرَيْشي أيضًا: «**(وإِزَاء)** -بكسر أوله، وبالزاي، والمد-...، وقال الخطيب: مقابلك، أي: لفظة "إزاء" بمعنى المقابلة، **(وحِذَاءَ)** -بكسر أوله، وبالذال المعجمة، والمد-...، وقال الخطيب: حذاء بمعنى القرب، **(وتِلْقَاءَ)** -بكسر أوله، وبالمد-، قال الخطيب: بمعنى المقابلة»[٤].

❁❁❁

(١) قسم التحقيق ص ٢٢٤.

(٢) قسم التحقيق ص ٧١٣.

(٣) قسم التحقيق ص ٦٣٩.

(٤) قسم التحقيق ص ٦٤٠، ٦٤١

المبحث الرابع: اتجاهه النحوي

لم يُصرّح الخُرَيْشي بمذهبه النحوي، ولم يلتزم في شرحه مذهبًا نحويًّا معيَّنًا، ولم يتعصَّب لأحد على أحد، إلا أنَّه كان يميل في الغالب إلى البصريّين، يتضح ذلك في أمرين:

- اختياراته وترجيحاته، فقد رجَّح رأي البصريين في أكثر المسائل التي بحثها في شرحه، كما ذُكر في المبحث الأول من هذا الفصل.

- المصطلحات البصرية التي استعملها في شرحه، كالبدل، والجرّ، و(لام العاقبة).

❁❁❁

الفصل الخامس

التقويم

وفيه مبحثان:

المبحـــث الأول: المزايا.

المبحــث الثــاني: المآخذ.

المبحث الأول: المزايا

حظي شرح الخُرَيْشي بمزايا عديدة يمكن إجمالها في الآتي:

١- ذكر منهجه والالتزام به.

لقد ابتدأ الخُرَيْشي كتابه بمقدمة كشف فيها عن منهجه الذي سيتبعه في شرح الآجرُّوميّة، ثم التزم به، فلم يحِدْ عنه، ولم يتخلف، وذلك بجعل شرحه على صورة شرحين: الأول: الشرح بالاختصار، والثاني: بالتطويل بذكر ما يتمِّم الأول ويوضِّحه من فوائد وتتمَّات وزوائد[(١)].

٢- الربط المحكَم.

يظهر ذلك في ذكر مناسبة كلِّ باب لما قبله، وكثرة إحالته إلى ما تقدَّم أو سيأتي، مع جمع المتفرِّقات في موضع واحد، وقد سبق ذكر ذلك في الفصل الأول.

٣- كثرة مصادره وتنوُّعها.

فقد حوى الشرح كثيرًا من المصادر في شتى العلوم والمعارف؛ حيث نقل عن كتب التفسير، وعلوم الحديث، والفقه وأصوله، وعلم الكلام، والمنطق، وكتب التصوف، إضافةً إلى كتب النحو والصرف، واللغة والمعاجم، والأدب، والبلاغة، وغيرها.

٤- سعة علمه واطِّلاعه.

تميَّز الخُرَيْشي بسعة علمه واطِّلاعه على كثير من آراء العلماء في مختلف تخصُّصاتهم، مما أثرى المكتبة النحوية بأقوال علماءٍ فُقدتْ مصنفاتهم، كالأنصاري القدسي شارح الآجرُّوميّة، حيث لم أقف على أقواله عند غيره من شُرّاح الآجرُّوميّة.

ومن مظاهر سعة اطِّلاعُه رجوعه إلى جملة من شروح الآجرُّوميّة، كشرحي الراعي الغرناطي، وشرح الفاكهي، وشرح الأزهرين وغيرهم.

٥- احتواؤه على بعضٍ من القواعد الكليَّة والضوابط النحويَّة.

فالقاعدة: وصف كليٌّ يشمل أنواعًا من أبواب عدَّة، والضابط: وصف يشمل أفرادًا في

(١) انظر: قسم الدراسة ص ٣٧.

مسألة واحدة، كما أشار إلى ذلك بقوله: «**فالذي يُعرب بالحركات** إجمالًا مواضع الضَّمة، وتفصيلًا **أربعة أنواع**، والنَّوع: جماعة من جنس اختصُّوا بصفة تضبطهم، فالضابط: صفة يدخل فيها جمعٌ دون جمع» (١).

فمن القواعد الكلية التي ذكرها الخُرَيْشي في شرحه ما يلي:

- قاعدة الحمل على المعنى: كقوله: «ومن ثم قالوا: واجب على المتكلم أن يتبع اللفظ المعنى في أحواله الخمسة: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، إلى غير ذلك من العِظم، والحقارة، وهكذا، فاللفظ بالحيثيَّة، كما العمل بالنيَّة، والحُكم المنصبُّ على اللفظ إنَّما هو على المعنى، وواجب على السامع أن يُتبع المعنى اللفظ»(٢).

وقوله: «لو تقدَّم على الحال أسماءٌ، فقاعدة جعله لبعضها أو كلها صحَّة المعنى -كما تقدَّم في العطف-»(٣).

- قاعدة أمن اللبس: كقوله في (باب الحال): «وإن كانتا مختلفتين، نحو: "ضاحك" و"راكب"، فالأصل أن تقول: "لقيتُ ضاحكًا عبدَ اللهِ راكبًا"، ولو قلت: "لقيتُ عبدَ اللهِ ضاحكًا راكبًا"، أو بالعكس، فإن كان السَّامع يعلم الواقع جاز، وإلا تعيَّن الأوَّلُ للأوَّلِ، والثَّاني للثَّاني»، ويقول: «وحينئذٍ فإمَّا من متعدِّد، وإمَّا من واحد، فالمتعدِّدة من المتعدِّد تجعل الأوَّل للأخير، والأخيرة للأوَّل، نحو: "لقيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا"، مصعدًا للهاء، ومنحدرًا للتَّاء، وبالعكس، بجعل مصعدًا للتاء، ومنحدرًا للهاء، وهذا مشروط بأمن اللَّبس»(٤).

وقوله: «إنَّ الفعل قد لا يكون للفاعل، بل للمفعول، مثل: "خَرَقَ الثَّوبُ المسمارَ"، فالفاعل "الثوب"، والخرق ليس منه، وإنَّما هو من المفعول، وهو "المسمار"، والجواب: أنَّهم يفعلون ذلك في محل لا يلتبس الفاعل فيه بالمفعول؛ إظهارًا منهم؛ لأنَّ العمدة إنَّما هي على

(١) قسم التحقيق ص ٣٢٥.
(٢) قسم التحقيق ص ١٥٧.
(٣) قسم التحقيق ص ٦٥٢.
(٤) قسم التحقيق ص ٦٥٣.

دلالة العقل، لا على دلالة الحركات الإعرابية، إلا إذا لم يدل العقل إلا بها»[١].

– قاعدة الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل: كقوله: «ثم وجدنا للعلماء قاعدة، وهي إلغاء القليل مع الكثير، بحيث يصير القليل كالمعدوم، وإلغاء المفضول مع الفاضل، فعملنا بهذه القاعدة في جمع المؤنث السالم، وفي وزن الفعل، فالوزن القليل في الاسم جعلناه وزنًا للفعل، فهو وزن الفعل، والوزن الكثير في الاسم والكثير في الفعل بحيث استويا في وزن لكن ذلك الوزن في الفعل أفضل منه في الاسم من جهة أنَّ ذلك الوزن في الفعل فيه زيادة لها معنى في الفعل وليس لها معنى في الاسم، فنجعله وزنًا للفعل لا للاسم؛ ترجيحًا للفاضل على المفضول»[٢]، وقوله أيضًا: «وقاعدة لغة العرب أنَّ الجماعة من الأفراد أو الأجزاء إذا كان لهم حكم وكان متخلِّفًا عن قدر منهم لا يكون إعطاؤه لهم مع الاستثناء ونحوه –كقول الشَّيخ–، وخرج كل ما قلَّ، ولا يدون ذلك؛ نظرًا إلى الأكثر الأغلب، حتَّى كأنَّ غيره عدم»[٣].

وقوله أيضًا: «واعلم أنَّ الفعل كما يكون عاملًا يكون معمولًا أيضًا، بخلاف اسم الفعل، فلا يكون معمولًا أبدًا، ولكن عوامل الأسماء الأصل والأكثر، فلو تردَّدت كلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال [فجعلها] من عوامل الأسماء أولى» [٤].

وقوله أيضًا: «ويجوز في العامل أن يكون معمولًا، ويجوز في العامل التأخير، ويجوز في العامل الحذف، وتقدم أنَّ الحذف بلسان الأصوليين الإضمار، وإضمار الناصب أكثر، والأكثر أغلب، والأغلب يغلب، فيجري عليه العمل، حتى عند الفقهاء وغيرهم من العلماء» [٥].

– قاعدة دلالة اللفظ منوطة بإرادة المتكلم، أو كما يعبِّرُ عنها كثيرًا بـ (إنَّ اللفظ بالحيثية، كما العمل بالنيَّة): من ذلك: قوله: «**فالذي يقدَّر بـ (اللام) نحو: "غُلَامُ زَيْدٍ"**...، ثم كيف يمثِّل بـ"غُلَامُ زَيْدٍ" للإضافة الشاملة للقسمين، فيدخل فيه المقدَّر بـ(من)، ثم يمثِّل به للإضافة

(١) قسم التحقيق ص ٤٠٤.
(٢) قسم التحقيق ص٣١٣.
(٣) قسم التحقيق ص٣٢٦.
(٤) قسم التحقيق ص٢٥٩.
(٥) قسم التحقيق ص٢٥٩.

التي لا يدخل فيها المقدَّر بـ(من)؟ والجواب: إنَّ اللفظ بالحيثيَّة، كما العمل بالنيَّة، فمثَّل به – أولًا– من حيث الإضافة المطلقة، وثانيًا من حيث الإضافة المقيدة، فيكون هذا من الشيخ إعلامًا بهذه القاعدة»[١].

وقوله: «وضابط (حتى) إذا دخلت على اسم أنَّه لا بد أن يكون غاية، أي: طرفًا، أو متَّصلًا بالطرف، أو منزَّلًا منزلة الطرف، ثم إذا كان أقوى الأجزاء، أو أضعفها، أو أشرفها، أو أخسَّها، ولو بقصد المتكلم؛ إذ قد تقدَّم أنَّ دلالة اللفظ منوطةٌ بإرادة المتكلم الجارية على قانون الوضع، فالعطف، وإلا فالجر»[٢].

ويقول في موضع آخر: «قالوا: سبب البدل قصور في اسم أو في فعل عن الوفاء بالمقصود، فيؤتى بلفظٍ أوفى منه بذلك، ولا شك أنَّ دلالة اللفظ منوطةٌ بقصد المتكلم»[٣].

– ومن القواعد الأخرى: قوله: «ثم إنَّما ذكر (ألم) و(ألَمَّا) على قاعدة أنَّ الشيءَ مع غيرِهِ غيرُهُ مع نفسه، وإنَّما ترك ذكر (أولم) و(أولَمَّا) وهكذا على قاعدة أنَّ ما لا يؤثِّر وجوده فوجوده كعدمه» [٤].

ومن الأمثلة على الضوابط النحوية: قوله: «ثم الإضافة إمَّا بمعنى (مِن)، وإمَّا بمعنى (اللام)، والضابط أنَّ المضاف إليه إن كان جنسًا للمضاف فهي بمعنى (مِن)، وإلا فهي بمعنى (اللام)، وهنا المضاف إليه –وهو: الإعراب– ليس جنسًا للباب، فتكون بمعنى (اللام)» [٥].

٦– حِرصه على إفادة الطالب المطالع شرحه، وذلك بحثِّه على التطبيق، يظهر ذلك بتكراره لفظة: (وهكذا)، و(وكذلك)، وغيرها، إضافةً إلى حثِّه على التأمُّل والتفكير بطرح أسئلة وترك الإجابة عنها.

---

(١) قسم التحقيق ص٧٩٥، ٧٩٦

(٢) قسم التحقيق ص٣٦٧.

(٣) قسم التحقيق ص٥٧٨.

(٤) قسم التحقيق ص٣٧٩.

(٥) قسم التحقيق ص٢٥١.

٧- في مقدمة الشرح أشار الخُرَيْشي فيها إشارات لطيفة إلى علم النحو، وذلك ما يسمَّى ببراعة الاستهلال، يقول: «الحمد لله الذي نحا نحو الحكمة في مصنوعاته، ورفع ما أحكمه إظهارًا لآياته، ونصب...»[١].

كذلك فعل في ختام شرحه، فانتقل من مثال الآجرومي الأخير في المقدمة إلى الإشارة بانتهاء شرحه، وهو ما يسمَّى ببراعة الختام، أو حسن الختام، يقول: «**و"خَاتَمُ حَدِيدٍ"**.

والحديد: يحدُّ الناس عن بعضهم البعض.

والحدُّ الشرعيُّ: توقُّف ابن آدم على نهاية مِن جُرأته لا يتجاوزها إلى ملابسة ما حرَّم الله -تعالى-.

وحدُّ الشيء: ختامه، وطرفه الذي ليس بعده شيء من أجزائه، وهذا ختام ما ألهم الله -سبحانه- إيراده»[٢].

❁❁❁

(١) قسم التحقيق ص١٢٩.

(٢) قسم التحقيق ص٨٠١.

المبحث الثاني: المآخذ

كوْن شرح الخُرَيْشي موضوع دراسة يجعله محطَّ نظر وتمحيص، وكعادة العمل البشري لا يخلو من الهفوات والمآخذ التي هي في الحقيقة ملاحظات محلُّ أخذ وردٍّ، إلا في القليل النادر، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١- الاستطراد في بعض المسائل النحويَّة إلى أمورٍ كلاميَّة، أو عقديَّة، أو فقهيَّة، أو أصوليَّة، أو لغويَّة، وغيرها، من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر: قوله: «ثم في القسَم مسائل نحويَّة، وفقهيَّة»[(١)]، وقوله: «ثم هنا فائدة شرعيَّة، وهي...»[(٢)]، وقوله: «ثم الباعث على شرح هذا المقام تصوُّفًا قصدُ تهذيب الطالب من أوَّل اشتغال»[(٣)]، ومنه -أيضًا-: حينما مثَّل الآجرومي للمفعول لأجله بـ"قَصَدْتُكَ اِبْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ"، شرح الخُرَيْشي هذا المثال مستطردًا بذكر فوائد شرعيَّة تتعلَّق به، فقال: «ولم يقل: ابتغاء إحسانك، أو صلاتك، وهكذا؛ إعلامًا بالقاعدة الشرعيَّة، وهي أنَّ الإنسان لا يقصد الإحسان ولا الصدقة من الخلق، ويقصد منهم المعروف...»، ثم قال بعد ذلك: «وأمَّا الفوائد الشرعيَّة، فاعلم أنَّ الإجلال: هو إعظام موجود لموجود على وجه الإحاطة، كتجليل الشعر للمرأة...»[(٤)]، إلى آخر كلامه، مطيلًا الحديث في حدود أربع صفحات.

ومن استطراداته -أيضًا-: ما ورد في باب الكلام من الدخول في مسائل عقديَّة، وكلاميَّة، ومنطقيَّة، وفقهيَّة، وغيرها، فحينما تحدَّث عن معنى (اللفظ) وكونه من طرق العلم الخمسة، وهي: الكتابة، والإشارة، والنُّصُب، والعقد، استطرد في الحديث عن العقد بقوله: «قال ابنُ نصر الله -من أصحابنا-: العقد: حالات الأصابع، وضعتها الهند لحالات العدد، كما وضَع الواضع لها اسمًا، فكل اسم من أسماء العدد وضعوا له حالة من حالات الأصابع تدلُّ عليه، قال: ولنذكر نُبذة من مصطلحهم تدلُّ على جميعه...»[(٥)].

---

(١) قسم التحقيق ص٧٨٠.
(٢) قسم التحقيق ص٤٥٠.
(٣) قسم التحقيق ص ١٩٥.
(٤) قسم التحقيق ص٧٢٤- ٧٢٦.
(٥) قسم التحقيق ص١٦٤.

وقد ينطلق من شرح كلمة فيستطرد بذكر الكلمات التي تتقاطع معها، ففي (باب الكلام) استطرد في الحديث عن (الفائدة) منطلقًا إلى الحديث عن (الهداية)، ثم الحديث عن (الدلالة)، وهكذا ينتقل من كلمة إلى كلمة[١].

وفي باب (معرفة علامات الإعراب) استطرد في الحديث عن كلمة (معرفة)، فذكر معناها عند العلماء، والفرق بينها وبين العلم، والفرق بين العالم والعارف بنَفَسٍ منطقي[٢].

ومن استطراداته لمسائل صرفيَّة: حينما قال ابن آجروم: «**الإعراب: هو تغيير أواخر الكلم**»، قال الخُرَيْشي شارحًا مستطردًا: «ثم الأواخر: جمع آخر، قال ابن المصنف: (فواعل) يُجمع عليه الاسم والصفة، فالاسم منه على (فاعَل) بفتح العين لا بكسرها، سواء كان لمذكَّر، أو لمؤنَّث، والصفة منها ما هو على فاعل -بكسر العين-، ثم شرطه أن يكون لمؤنَّث عاقل، أو لمذكَّر ممَّا لا يعقل، نحو: "صاهل"...»[٣]، إلى آخر كلامه.

ومنه قوله: «**ووجب** -أيضًا- مع وجوب الرَّفع **تكرار (لا)** بفتح التاء، مصدر كرَّ؛ أي: لحق على وجه مخصوص، وهذا الوزن -بفتح التاء- إنَّما يجيء مصدرًا للثلاثي عند قصد المبالغة والتكثير، ومنه: التَّهدار، والتَّلعاب، وهكذا»[٤].

٢- الوهم في نسبة بعض الأقوال والمذاهب إلى قائليها، وهو في ذلك قد يكون تابعا لغيره من النحويين، من ذلك: نسب إلى المبرد جواز إضافة (ذو) إلى الضمير العائد إلى اسم الجنس[٥]، والحقيقة أنَّ المبرد لا يجيز ذلك، يقول في المقتضب: «فإن أخبرت عن (المال) لم يجز في اللفظ؛ لأنَّ قولك: (ذو) لا يضاف إلى المضمر، تقول: "هذا ذو مال"، ولا تقول: "المال هذا ذوه"»[٦].

---

(١) انظر: قسم التحقيق ص١٧٩.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص٢٧٩.

(٣) قسم التحقيق ص٢٥٥.

(٤) قسم التحقيق ص٧٠٠.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص٢٩٤.

(٦) ١٢٠/٣

ومن ذلك – أيضًا–: ما ذكره في متعلَّق المجرور والظرف، قال: «وفي متعلَّقهما حينئذ خلاف: هل هو اسم، أو فعل؟ وهل يجب حذفه، أو لا؟ وهل عند حذفه ينتقل منه الضَّمير إلى المجرور والظرف فيسمَّى مستقَرًّا –بفتح القاف، أي: استقرَّ فيه الضَّمير–، أو يُحذف الضَّمير معه فيسمَّى لغوًا؛ لأنَّه أُلغي عن أنَّه نقل إليه الضَّمير؛ لكون الضَّمير حُذف؟ قال ابن هشام: الأصحُّ الأوَّل[١]، وقال الرَّضي: الأكثرون على الأوَّل في الثَّلاثة»[٢].

وما وقفتُ عليه في شرح الرضي للكافية مخالف لذلك، يقول الرضي: «وأكثرهم على أنَّ المحذوف المتعلَّق به فعل»[٣]، وفي حكم حذف المتعلَّق يقول: «ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلًا...، وقال ابنُ جني بجوازه»[٤]، وفي حكم الضمير إذا حذف المتعلَّق ذكر الرضي المسألة دون أن يحكم على قول منهما بالأكثر[٥].

ونَسَب إلى الجرجاني –تبعًا لغيره من النحويين– القول بأنَّ ناصب المفعول معه (الواو)، والذي وقفتُ عليه أنَّ الجرجاني يذهب إلى أنَّ ناصب المفعول معه ما تقدَّمه من فعل أو شبهه بواسطة (الواو)[٦].

ونَسب –أيضًا– إلى الأخفش جواز زيادة (الفاء) في خبر المبتدأ[٧]، وهو في ذلك تبع لغيره من النحويين، كالرضي، يقول في (شرح الكافية): «والأخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ...، وأنشد:

وقائِلَةٍ: خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهُمْ

وسيبويه يؤوِّل مثله بنحو: "هذه خولان فانكح"»[٨].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١/٢٠٠.

(٢) قسم التحقيق ص٤٤٣.

(٣) شرحه على الكافية ١/٢١٥.

(٤) السابق.

(٥) انظر: شرح على الكافية ١/٢١٦.

(٦) انظر: المقتصد ص٦٥٩. وانظر: قسم التحقيق ص ٧٣٧.

(٧) انظر: قسم التحقيق ص٤٤٨.

(٨) شرح الكافية ١/٢٣٩.

والحقيقة أنَّ مذهب الأخفش لا يختلف عن مذهب سيبويه، حيث يقول بعد ذكر هذا البيت: «كأنَّه قال: "هؤلاءِ خولان"، كما تقول: "الهلالُ فانظرْ إليه"، كأنَّك قلت: "هذا الهلالُ فانظرْ إليه"، فأضمر الاسم»[١].

ومن ذلك: قوله: «ثم اعلم أنَّ الثلاثة –(بل)، و(لا)، و(لكن)– تشترك في اشتراط شيء فيما قبلها، وشيء فيها، وشيء فيما بعدها، ويشترط فيما قبل (بل) و(لكن) أن يكون نفيًا لا إثباتًا، أو نهيًا لا أمرًا، ولا طلَبا آخر من أنواع الطلب، وفي (لكن) ألَّا تقترن بالواو، وفي معطوف الثلاثة أن يكون مفردًا لا مركَّبًا إسناديًّا، فإن فات شرط فالثلاثة حروف ابتداء لا حروف عطف، فلا يتوهَّم أنَّ هذه الشروط شروط للاستعمال، هذا ملخص ما في (الأزهرية)»[٢]، فقول الخُرَيْشي: «ويشترط فيما قبل (بل) و(لكن) أن يكون نفيًا لا إثباتًا، أو نهيًا لا أمرًا» إنَّما هو شرط خاصٌّ فيما قبل (لكن)، أمَّا فيما قبل (بل) يقول الأزهري: «(بل) للإضراب، ويعطف بها بشرطين: إفراد معطوفيها، وأن تُسبق بإيجاب أو أمر»[٣].

ومن الوهم في النسبةِ النسبةُ إلى ابن الحطاب في (المتممة)، وأجده عند الفاكهي في حاشيته عليها (الفواكه الجنية)، من ذلك: قوله: «**و(سوف)**، قال ابن الحطاب: (سوف) أكثر حروفًا، فتكون أكثر تنفيسًا، فالمضارع بعدَها أبعدُ عن الحال منه مع (السين)»[٤]، وهذا النص لم أقف عليه عند ابن الحطّاب في (المتممة)، وإنَّما هو في (الفواكه الجَنِيَّة)[٥].

٣- الغموض في الأسلوب، كقوله: «والمعطوف بـ(بل) أو بـ(لكن) على خبر (ما) الحجازيّة يجب رفعه، ولكن ليس على العطف حتَّى يفسد به كلام الشيخ؛ إذ هو على أنَّه عطف جملة على جملة، لا عطف مفرد على مفرد»[٦]، والمعنى: حتى لا يفسد به كلام الشيخ.

---

(١) معاني القرآن ٨٧/١.

(٢) قسم التحقيق ص٥٤٦.

(٣) انظر: شرح الأزهرية للأزهري ص٣٥-٣٦.

(٤) قسم التحقيق ص٢٣٠.

(٥) انظر: الفواكه الجنية ص١٥.

(٦) قسم التحقيق ص٥٥٨.

وقوله: «واعلم أنَّ التوكيد اللفظي كما يكون في اللفظ الموجود يكون في اللفظ المقدَّر، ومن ثم قالوا: إنَّ (أنت) تكون تأكيدًا لمقدَّر، كما تكون تأكيدًا لملفوظ، وحينئذ فالخبر الذي يجب حذفه إذا لم يُحذف يكون تأكيدًا للمحذوف، لا أنَّه هو الخبر، حتى يكون على خلاف القواعد، وهكذا يُقال في كل واجب الحذف إذا ذُكر، ثم إنَّما يكون الذكر فيما يُهتمُّ به، كالمسألة التي يُقال قبلها: "اعلم"»[١]، أي: حتى لا يكون على خلاف القواعد.

ومن ذلك -أيضا- قوله في مقدمته: «كان يقع حال قراءة أبناء المسلمين الآجرُّوميّة من الألفاظ والمعاني ببركة طهارة قلوبهم الزكية، ما هو من الألفاظ والمعاني الابتدائية وغير الابتدائية للآجرُّوميّة، بل ولغيرها -أيضًا-، كالجواهر المضيئة، وأكثره قواعد ابتدائية، فأحببت أن أقيِّد ذلك حتَّى»[٢]، أي: أقيِّد ذلك أيضًا.

ويقول -أيضًا-: «ومن ثم -أيضًا- جعلت أنا -أيضًا- هذا التقييد بكذا كذا صورة حتَّى، وقضى الله تعالى أن جعلته بصورة شرحين، وجعلت ابتداءه مقدمة؛ اقتداءً بالنووي رحمه الله تعالى» [٣].

فيلحظ استعماله في الموضعين لـ(حتى) بصورة لم أجدها عند غيره -فيما وقفتُ عليه-، فكأنَّ معناها عنده في هذه المواضع: (أيضًا).

❁❁❁

(١) قسم التحقيق ص٥٦٦.

(٢) قسم التحقيق ص١٣٠.

(٣) قسم التحقيق ص١٣١.

القسم الثاني

التحقيق

وفيه:

أولاً: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

ثانيًا: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.

ثالثًا: وصف عمل المحقق في التحقيق.

رابعًا: نماذج مصوّرة من المخطوط.

خامسًا: النص المحقق.

أولاً: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

ممَّا يدل على نسبة هذا الشرح إلى الخُرَيْشي ما يلي:

أولاً: ما جاء على غلاف المخطوط: (شرح الآجرُّوميّة لمحمد الخُرَيْشي، وسمَّاه الزمام)[1].

ثانيًا –وهو من أقوى الأدلة–: ما ذكره الخُرَيْشي في مقدِّمة شرحه، حيث جاء في منتصف الصفحة الأولى من المخطوط: «وبعد، فيقول مُحَمَّد بن الخُرَيْشي المنكسر خاطره لقلَّة العمل والتقوى...، وإني شارح في هذه الأوراق الآجرُّوميّة».

ثالثًا: ورد في المخطوط بعض النقولات لشيوخ المصنف، كالناصر الطبلاوي (ت٩٦٦هـ)، وموسى الحجاوي (ت٩٦٨هـ)، وأحمد بن قاسم العبادي (ت٩٩٢هـ)، وابن غانم المقدسي (ت١٠٠٤هـ).

رابعًا: لم ينقل الخُرَيْشي عن أعلام إلا كانت وفاتهم سابقة لوفاته، وحينما نقل عن شيخه ابن غانم المقدسي –وهو المتوفى بعده سنة ١٠٠٤هـ– قال عنه: «حفظه الله».

خامسًا: ما ذكره الأستاذ بشير بن عبد الغني آل بركات، ففي مقدمة تحقيقه لكتاب الخُرَيْشي (نصائح الامام الخُرَيْشي إلى ولاة أمور المسلمين) ذكر هذا الشرح ضمن مؤلفات المصنف.

وما ذكره –أيضًا– من أنَّ الشيخ خليل الخالدي (ت١٣٦٠هـ) قد دوَّن ما وقع عليه من نفائس المخطوطات، سواء في المكتبة الخالدية، أو خلال رحلاته المباركة في العالم الإسلامي، فذكر منها: «كتاب (زمام العلوم الشرعية شرح الآجرُّوميّة)، لشيخنا الإمام العلامة شمس الملة والدين أبي إسحاق مُحَمَّد بن أحمد الخُرَيْشي الحنبلي، وهو كتاب مفيد جدًّا، مؤلفه كان إمام الحنابلة بالقدس، توفي سنة إحدى وألف، وله تآليفٌ عديدة»، ثم أرفق صورة تحوي كلامه أخذها من مجموعة أوراق محفوظة في مكتبة المسجد الأقصى.

وما ذكره –أيضًا– الأستاذ بشير في كتابه (تاريخ الحنابلة في بيت المقدس)، فقد ترجم

(١) مرفق صورة ذلك مع نماذج من صور المخطوط.

للخريشي، وذكر (الزمام) ضمن مصنفاته.

سادسًا: ذِكْرُ هذا الشرح ضمن شروح الآجرُّوميّة التي أحصاها د. الخنين محقِّق شرح اللقاني.

❁❁❁

ثانيًا: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.

هذا المخطوط مصوَّر محفوظ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية تحت رقم (١٠٥١٤)، وبعنوانين:

الأول: (الدرة السنية على حلِّ ألفاظ الآجرُّوميّة).

والثاني: (شرح المقدمة الآجرُّوميّة الزمام).

والصواب الثاني؛ لأنَّ الشارح نصَّ على ذلك في شرحه بقوله: «وسميته الزِّمام؛ لما فيه من ضبط القواعد الأصول»، إضافةً إلى ما جاء على غلاف المخطوط: (شرح الآجرُّوميّة لمحمد الخُرَيْشي، وسماه الزِّمام)[1]، ويمكن إبراز وصفه على النحو الآتي:

- يتكوَّن المخطوط من ثلاث مئة ورقة تامَّة مقروءة، متوسط أسطر كلِّ صفحة منها ثمانية عشر سطرًا، ومتوسط الكلمات في كل سطر ثلاث عشرة كلمة.

- قدَّم الشارح فيه بمقدمة استهلَّها بذكر الأسباب التي دعته إلى شرح متن الآجرُّوميّة، ثم واصل حديثه متنقلًا في حديث طويل عن تحصيل العلم، وجعله في أبواب سبعة، واستغرق حديثه عن ذلك أربعًا وتسعين صفحةً وأحد عشر سطرًا من الصفحة السادسة والتسعين، وحذفتهُا؛ خوفًا من الإطالة، ولخروجها عن موضوع المخطوط، ثمَّ بدأ الشرح بقوله: «جئنا إلى شرح الآجرُّوميّة»، وانتهى منه في منتصف الصفحة الأولى من الورقة الثالثة والأربعين بعد المئتين، واستطرد بعده بالحديث عن العلم والجهل إلى نهاية المخطوط، وحذفتها -أيضًا-؛ لخروجها عن موضوع المخطوط.

- النسخة تامَّة مقروءة، خالية من الإعجام في غالبها، سليمة من الخرم والطمس، إلا في القليل النادر.

- كُتِبَ المتنُ بمداد أحمر؛ لتمييزه عن الشرح المكتوب بالمداد الأسود.

- ترتيب صفحات المخطوط موثَّق من حيث وجود التعقيبة في أسفل ظهر الورقة للكلمة الأولى في وجه الورقة، إضافةً إلى أنَّ كُلًّا من وجه الورقة وظهرها يحمل رقمًا، عدا ورقة واحدة

(١) مرفق صورة.

أشرتُ إليها في موضعها.

- تحتوي نسخة المخطوط على كثير من اللحق الموضوع في نهايته رمز: (صح)، مع الإشارة إلى موضعه من المتن برمز: (راء) مقلوبة متجهة لليمين إن كان اللحق يمينًا، أو متجهة للشمال إن كان اللحق شمالًا.

❁❁❁

ثالثًا: وصف عمل المحقِّق في التحقيق

اتَّبعت في التحقيق المنهج المتَّبع في تحقيق المخطوطات الذي رسمه لنا علماؤنا الأجلَّاء، وسار عليه الأفاضل قبلي الذين عُنوا بتحقيق النصوص وإخراجها، ويمكن إجمال ذلك في الخطوات الآتية:

١- اعتمدتُ نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية تحت رقم (١٠٥١٤)، وهي النسخة الوحيدة فيما وقفتُ عليه.

٢- اعتمدت الترقيم الموجود على صفحات المخطوط، وميَّزتُ الصفحة عن أختها بوضع خطٍّ مائل، والإشارة إلى رقم الصفحة في الهامش الأيسر.

٣- نسختُ المخطوط وفق الرسم الإملائي الحديث، مع العناية بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

٤- اعتنيتُ بمتن مقدمة ابن آجروم، وقابلته على نسخة تحقيق الأستاذ حايف النبهان، وكتبته بالخط الداكن، وكتبت الشرح بالخط المخفَّف؛ لتمييزه عنه، مع تحقيق الربط بينهما.

٥- أثبتُّ المخطوط كما ورد، ولم أتدخَّل في النصِّ إلا إذا دعا الأمر إلى ذلك، كأن يكون في النص خطأٌ بيِّنٌ، أو سقط مثبَت في غيره من النصوص التي نقل عنها المؤلف، أو يكون السقط يقتضيه السياق، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

٦- أثبتُّ اللحق والحواشي في مكانها، وما لم أتبيَّن مكانه اجتهدتُ في إثباته في موضعه حسب السياق.

٧- كتبتُ الآيات القرآنية بخط المصحف العثماني، وحصرتها بقوسين مزهرين: ﴿ ﴾، وعزوتها بذكر اسم السورة، ورقم الآية، مع إكمال بعضها في الحاشية إن تطلَّب الأمر ذلك.

٨- ضبطتُ القراءات القرآنية بالشكل، وحصرتها بين قوسين: { }، ونسبتُها إلى أصحابها، وخرَّجتها من كتب القراءات، وإن تعذَّر ذلك فمن كُتب التفسير.

٩- ضبطتُ الأحاديث النبوية والآثار بالشكل، وحصرتها بين قوسين مزدوجين: (( ))، وخرّجتُها من كتب السنة بالاعتماد أولًا على كتب الصحاح، فإن تعذَّر بحثتُ في غيرها من كتب الحديث والسير.

١٠- كتبتُ الأبيات الشعرية مضبوطةً بالشكل، مع نسبتها في الحاشية إلى بحورها، وإكمال النَّاقص منها، ونسبتها إلى قائليها، ما لم تكن مجهولة القائل، وبيَّنتُ ذلك في موضعه، وأشرت إلى روايات البيت إن وجدت، وخرَّجتها من ديوان الشاعر إن تيسَّر، وإلّا فمن الكتب المعنيَّة بالشواهد الشعريَّة، مع الإشارة إلى مواضع ورودها في بعض الكتب النحويَّة.

١١- ضبطتُ أمثال العرب وأقوالهم المشهورة بالشكل، وحصرتها بين قوسي تنصيص: « »، وشرحتُ معانيها في الحاشية، وخرَّجتها من مظانِّها.

١٢- اجتهدت -قدر الإمكان- في تخريج أقوال العلماء وآرائهم التي ذكرها الشارح من مصادرها الأولى إن وقفتُ على مؤلفاتهم مطبوعة أو مخطوطة، وإن لم أوفق تتبَّعتُها من كتب العلماء الآخرين، فإن تعذَّر ذلك عليَّ قلت: لم أقف عليه، وإن كانت الأقوال المنقولة بالنص حصرتُها بين قوسي تنصيص: « ».

١٣- بيَّنتُ معاني المفردات الغريبة الواردة في الشرح من مظانِّها، وعلَّقت على بعض عبارات الشارح بما يكشف إبهامها، وأعدتُ الضمائر إلى مرجعها إن بَعُدَتْ عنه.

١٤- حرصتُ على ربط أبواب الشرح بعضه ببعض بالإحالة على الصفحات السابقة أو التالية، خاصَّة في تلك المواضع التي أحال فيها الشارح.

١٥- في ترجمة الأعلام قدَّمتُ ترجمة موجزة في حدود السطرين، اكتفيتُ باسم العالم، ونسبه، وبعضٍ من مؤلفاته، ووفاته، واقتصرتُ على ترجمة غير المشهورين منهم، ولا سيما إن كانوا من غير النحويين واللغويين، وإن تعذَّر عليَّ الوقوف على ترجمته قلت: لم أهتدِ إليه.

١٦- حصرتُ أسماء الكتب التي أوردها الشارح بين قوسين كبيرين: ( ).

١٧- ضبطتُ الأمثلة الواردة في النصِّ بالشكل، وحصرتها بين: " ".

١٨- وضعتُ فهارس فنيَّة تخدم القارئ وتُيسِّر عليه.

❁❁❁

رابعًا: نماذج مصوَّرة من المخطوط

صفحة غلاف المخطوط

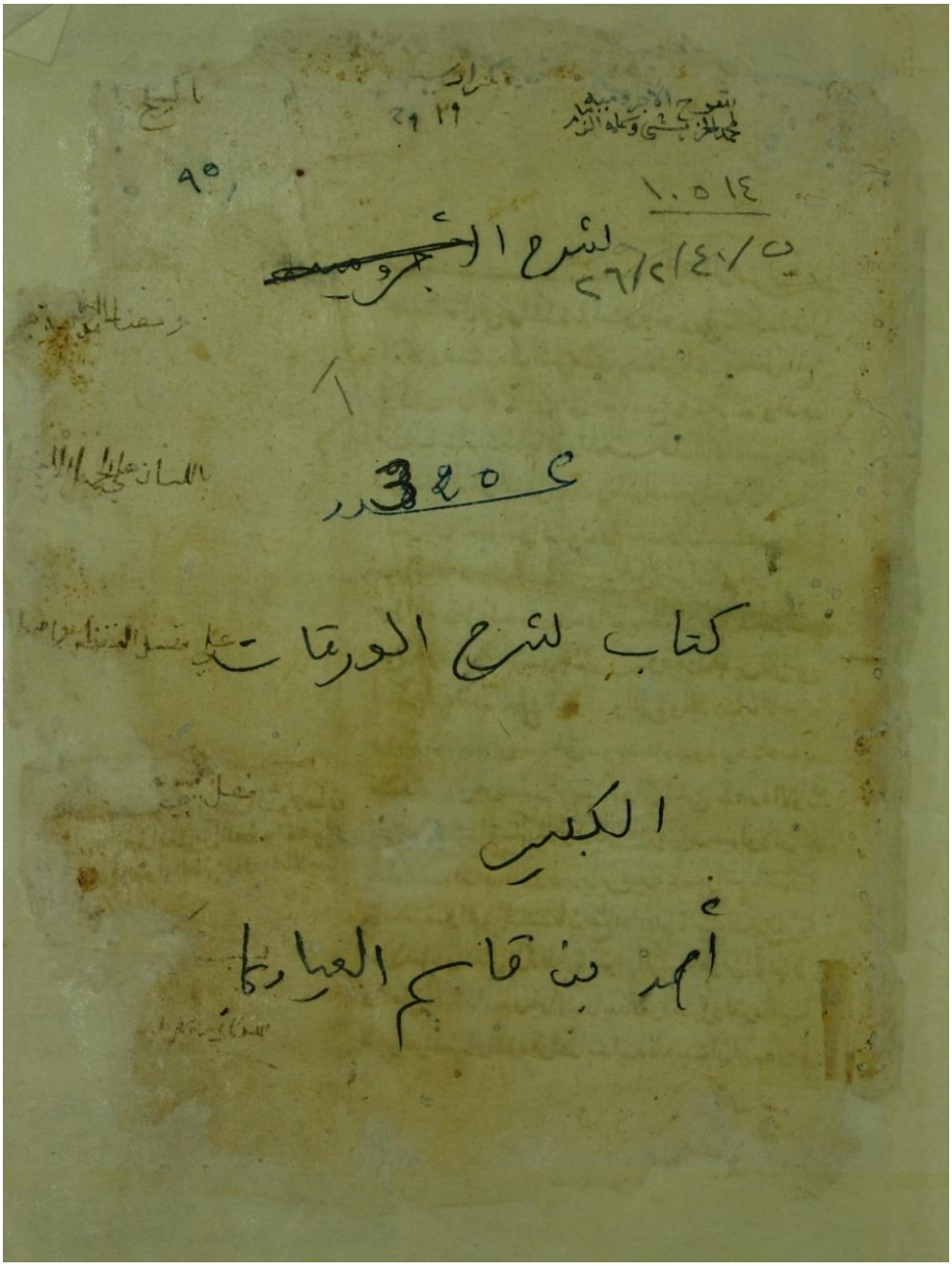

الورقة الأولى من بداية المخطوط

ورقة بداية الشرح

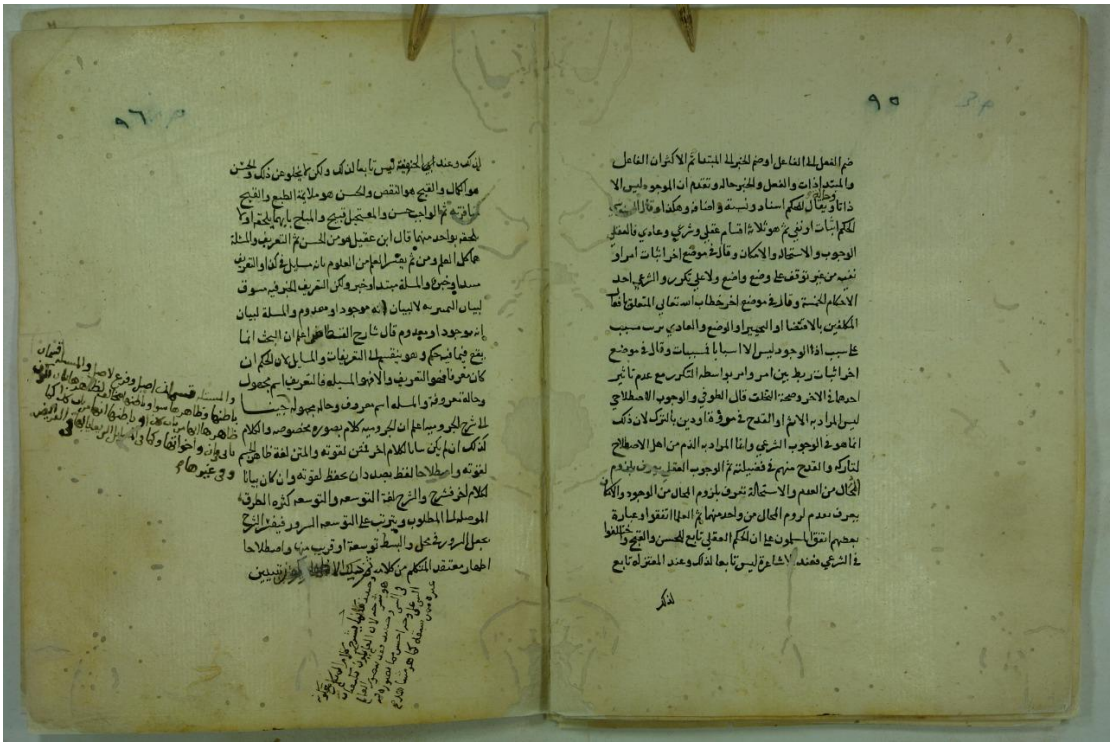

ورقة من المنتصف

ورقة نهاية الشرح

خامسًا:

النصُّ المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله الذي نحا نحو الحكمة في مصنوعاته، ورفع ما أحكمه إظهارًا لآياته، ونصب من ذلك سُبُلَ هدى ورحمة لبريَّاته، وخفض جناح من تكبَّر عن مسنوناته، وجزم من أخذ بالبدع في عباداته، وحذف من أعجب في لذات مناجاته، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إلهٌ هو الفاعل -سبحانه- وما سواه مفعول، وهو -عز وجل- المميِّز بين المعقول والمنقول، وأشهد أنَّ نبينا محمدًا ﷺ عبده ورسوله، نبي هو مبتدأ جُمَلِ السُّمُوَّات، وخبر طرق القنوات، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ملء الأرضين والسماوات، في جميع الظروف والحالات، وبعد:

فيقول مُحَمَّد بن الخُرَيْشي المنكسر خاطره؛ لقلة العمل والتقوى والثمرة والجدوى: إنَّ الأصل العدم، وكلّ حادث لا بد له من سبب، حتى إن وجد حادث ولم يوجد له سبب فلابد لعدم وجود سببه من سبب، وإني شارح في هذه الأوراق (الآجرُّوميّة)؛ لثلاثة أسباب، وأهم مقصودي في هذا الشرح بيان كيفية أخذ العلم من اللفظ والمعنى، ثم كيفية كون العالم من ورثة الأنبياء:

الأول: قال عليٌّ رضي الله عنه: ((لَوْلا أنَّ الكَلامَ يُعَادُ لَنَفِدَ))[(١)] -بالدال المهملة-.

الثاني: قال الوزير ابن هبيرة: تحصيل العلم بالتدريس والتصنيف والعمل[(٢)].

---

(١) انظر: الصناعتين: الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري؛ تحقيق: علي البجاوي، ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ص١٩٦ (المكتبة العنصرية-بيروت ١٤١٩ هـ).

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين السَلامي؛ تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، ١٥٦/٢ (مكتبة العبيكان-الرياض ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م).

والوزير ابن هبيرة هو: أبو المظفر الوزير عون الدين يحيى بن هبيرة بن مُحَمَّد بن هبيرة، اشتغل بالعلم، وجالس الفقهاء والأدباء، وقرأ النحو، واطلع على أيام العرب وأحوال الناس، ولازم الكتابة، توفي سنة ٥٦٠هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان؛ تحقيق: إحسان عباس، ٢٣٠/٦ (دار صادر-بيروت)، ومجمع الآداب في معجم الألقاب، لكمال الدين ابن الفوطي؛ تحقيق: مُحَمَّد الكاظم، الطبعة الأولى، ٢٧٧/٢ (مؤسسة الطباعة والنشر-إيران ١٤١٦هـ)، وسير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي؛ تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، ١٧٢/١٥ (مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

الثالث: كان يقع حال قراءة أبناء المسلمين الآجرُّوميّة من الألفاظ والمعاني ببركة طهارة قلوبهم الزكية، ما هو من الألفاظ والمعاني الابتدائية وغير الابتدائية للآجرُّوميّة -بل ولغيرها أيضًا- كالجواهر المضيئة، وأكثره قواعد ابتدائية، فأحببت أن أقيِّد ذلك حتى./ [١]

ومن جملة هذه المعاني فوائد هي نكتٌ وأصولٌ وقواعدُ في الألفاظ وفي المعاني جرى عليها حسن المصنف في التصنيف، وهي يحتاج المنتهي إلى معرفتها أشدّ من حاجة المبتدئ إلى معرفة ظواهر الآجرُّوميّة؛ التي هي مسائل قليلة نحوية، فالآجرُّوميّة يحتاج إليها المبتدئ والمنتهي، فهي مصنَّفة لكلٍّ منهما.

ثم اعلم أنَّ العقل والشرع، والحكماء والعلماء [ذكروا في العلم، وفي][(١)] طالب العلم ونفسه، [وفي][(٢)] العالم ونفسه، في العلم، وفي ثمرة العلم، وهي تعليم العلم وتصنيف العلم، وحالة العالم في أخذ العلم عنه، وفي مخالطة الناس، وهكذا، بل ذكروا في ذلك كله أصولًا، ومن ثم بدأ النووي في (شرح المهذب) بفصول في طالب العلم، وفي العالم، وفي العلم[(٣)].

وقال ابن المصنِّف عن شرحه: مرصِّعها بشرح[(٤)]. أي: لم أشرحها كيف اتفق، بل حتى

---

(١) ما بين المعقوفتين طمس في المخطوط بمقدار ثلاث كلمات، ولعلّ المثبت أقرب معنى.

(٢) ما بين المعقوفتين لم أتبينه بمقدار كلمة، ولعلّ المثبت أقرب رسما ومعنى.

(٣) ابتدأ النووي كتابه المجموع في شرح المهذب بنسب النبي ﷺ، ثم بنسب الشافعي، ثم بالحديث عن أبي إسحاق الشيرازي صاحب المهذب، ثم أردف بفصول في طلب العلم، أولها: فصل في ما أنشدوه من طلب العلم.
والنووي هو: أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف بن مري النووي، كان إمامًا علَّامةً، من مصنفاته: شرح صحيح البخاري، وشرح صحيح مسلم، وكتاب الأذكار، والروضة، وشرح المهذب، توفي سنة ٦٧٦هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي؛ تحقيق: د. محمود الطناحي د. عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، الطبعة الثانية، ٣٩٥/١ (هجر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٣هـ)، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، لأبي مُحَمَّد الهِجراني؛ تحقيق: مكري، وخالد زواري، الطبعة الأولى، ٣٥٢/٥ (دار المنهاج-جدة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م)، وسلم الوصول ٤٠٣/٣.

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين مُحَمَّد بن مالك؛ تحقيق: مُحَمَّد باسل، الطبعة الأولى، ص٣ (دار الكتب العلمية ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
وابن المصنف هو: أبو عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي، كان إمامًا في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، من مصنفاته: شرح ألفية والده، شرح كافيته، شرح لاميته، توفي سنة ٦٨٦هـ. انظر =

خطرت لي شروح فاخترت منها ما هو عندي كالرصائع في حسنه؛ لبنائه على الأجود في ذلك بتأمل ثم تأمل؛ إذ الإنسان قد يظهر له حسن حكم مثلًا ويكون سواه أحسن ثم أحسن، وهكذا، ومن ثم جاء بغير [الأحسن][(١)]، وهكذا.

ومن ثم -أيضًا- جعلت أنا -أيضًا- هذا التقييد بكذا كذا صورة حتى، وقضى الله -تعالى- أن جعلته بصورة شرحين، وجعلت ابتداءه مقدمة؛ اقتداءً بالنووي -رحمه الله تعالى-.

أما صورة الشرحين، فإني أشرح الباب على نحو الشيخ خالد[(٢)] اختصارًا؛ ليُتَصَوَّر ما فيه من وجه، ثم أشرحه تطويلًا بذكر ما يُوضِّح ذلك ويتممه من قواعد زوائد، وهكذا على ما ستراه؛ وذلك ليُتَصَوَّر ما فيه بجميع حالاته من جميع الوجوه أو من غالبها وقوعًا بين الناس، وإذن فمن شاء فليْفْهَمْ في المطالعةِ المختصرَ فقط بابًا بابًا، ومن شاء فليأخذْ في فَهْمِ المطوَّلِ كذلك.

ثم جعلته بكيفيّة تُسَهِّل فَهْم العلم ثم حِفْظَ العلم؛ عملًا بقولِ الخليل: الفَهْمُ قبل الحفظ يُعِينُ على الحفظ، وقولِ يحيى بن خالد البَرْمَكي لولده: يا بُنَيَّ إنَّ للعلم أرواحًا وأجسامًا، فخذوا أرواحه ودعوا أجسامه، اكتبوا أحسن ما تسمعون، واحفظوا أحسن ما تكتبون، وتحدثوا بأحسن ما تحفظون[(٣)].

= ترجمته في: الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي؛ تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ١٦٥/١ (دار إحياء التراث-بيروت١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)، وبغية الوعاة ٢٢٥/١، والأعلام ٣١/٧.

(١) ما بين المعقوفتين غير واضح في المخطوط بمقدار كلمة، والمثبَت أقرب رسمًا ومعنًى.

(٢) أي: خالد الأزهري؛ إذ شرح الآجرُّوميّة شرحًا مختصَرًا، والشيخ خالد سبقت ترجمته في قسم الدراسة ص٢١.

(٣) انظر: المصون في الأدب، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري؛ تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، ص١١٥ (مطبعة حكومة الكويت ١٩٨٤م)، ووفيات الأعيان ٢٢١/٦، والبداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير؛ تحقيق: علي شيري، الطبعة الأولى، ٢٢١/١٠ (دار إحياء التراث العربي ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).
والبرمكي وهو: أبو الفضل يحيى بن خالد بن برمك، أبو الفضل، وزير هارون الرشيد، ومؤدِّب ولده ومعلِّمه ومربّيه، كان من العقلاء البلغاء، توفي سنة ١٩٠هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢١٩/٦، والبداية والنهاية ٢٢١/١٠، والأعلام ١٤٤/٨.

ثم تلك الكيفية هي أنه على وجه خروج الموجودات من العدم إلى الوجود، وذلك إنما تخرج أصلًا ثم فرعًا ثم فرعًا، وهكذا، فليكن تصويرُ العالِمِ العلمَ للطلبة مُرتَّبًا كذلك لا مُشَوَّشًا.

ومن ثم اختلف المصنفون في البداية، فبدأ البخاري ومسلم بالإيمان[١]، وتبعهما ابن أبي زيد[٢]، وبدأ مالك في (الموطأ) بالأوقات[٣]، وبدأ في (المدونة) بالوضوء[٤]، وفعل ذلك صاحب (الكنز)[٥]، ومنهم من بدأ بالمياه[٦]؛ تقديمًا للوسائل على المقاصد.

قال شارح الوغليسي[٧]: والكلُّ على نهجٍ قويم، وطريق مستقيم.

ثم قاعدةُ التقديم والتأخير الاهتمامُ، والاهتمامُ تارةً يتبع كثرةَ الثمرة، وتارةً يتبعُ كثرةَ الوقوع، وتارةً يتبعُ كثرةَ الفروع، وتارةً يتبعُ كثرةَ السهولة، وتارةً يتبعُ كثرةَ الأصالة، وهكذا، والعرب تقدِّم الأهم فالأهم، ولكن الأهم لا يلزم أن يكون أهم دائمًا في كل موضع، بل قد يكون في موضع

---

(١) بدأ البخاري صحيحه بكتاب بدء الوحي، ثم دخل في كتاب الإيمان، وأول باب منه: قول النبي ﷺ: ((بني الإسلام على خمس)). صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري؛ تحقيق: مُحَمَّد زهير الناصر، الطبعة الأولى، ٦/١، ١٠ (دار طوق النجاة ١٤٢٢هـ).

وبدأ مسلم صحيحه بكتاب الإيمان، وأوله باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامات الساعة. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري؛ تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، ٣٦/١ (دار إحياء التراث العربي-بيروت).

(٢) بدأ كتابه بقوله: «باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات: من ذلك: الإيمان بالقلب...». متن الرسالة، لأبي مُحَمَّد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، ص٥ (دار الفكر).

وابن أبي زيد هو: أبو مُحَمَّد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، المالكي، ويقال له: مالك الصغير، من مؤلفاته: الرسالة، والنوادر والزيادات، توفي سنة ٣٨٦هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٠/١٧. وقلادة النحر ٢٧٢/٣.

(٣) بدأ مالك كتابه (الموطأ) بكتاب وقوت الصلاة. موطأ الإمام مالك، لمالك بن أنس المدني؛ تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، ٣/١ (دار إحياء التراث العربي-بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).

(٤) بدأ مالك في (المدونة) بقوله: «كتاب الوضوء: ما جاء في الوضوء...». المدونة، لمالك بن أنس بن مالك الأصبحي، الطبعة الأولى، ١١٣/١ (دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

(٥) بدأ كتابه بقوله: «كتاب الطَّهارة». كنز الدقائق، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي؛ تحقيق: أ. د. سائد بكداش، الطبعة الأولى، ١٣٩/١ (دار البشائر الإسلامية-دار السراج ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

(٦) منهم: النسائي؛ فإنَّه بدأ في (السنن) بكتاب الطهارة، ثم بعده بكتاب المياه. السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن النسائي؛ تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، الطبعة الأولى، ٧٣/١ (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

(٧) لم أقف عليه.

دون موضع، فيكون المؤخر في موضع هو الأهم في موضع آخر، وجاء على هذا تقديم العرب الفعل على الفاعل تارةً، نحو: "ضَرَبَ زَيْدٌ"، وعكسوه تارةً، نحو: "زَيْدٌ ضَرَبَ"./ [٢]

فليكن أول ما يعرِّفه الشيخُ للطالب أول ما يجيء إليه ثلاثة أمور:

الأول: ضابط تحصيل العلم، وهو ضبط اللفظ، وهو أنَّه اسم أو فعل أو حرف، وضبط المعنى، وهو أنَّه ذاتٌ أو حالة، وكيفيَّة فهم العلم من اللفظ، وذلك بمعرفة المنطوق والمفهوم، وكيفيَّة فهم العلم من المعنى، وذلك بمعرفة الذات والحالة: سبب، أو شرط، أو ركن، أو قرينة لواحد أو أكثر من ذلك، والفهم متوقِّف على معرفة الدلالة وأقسامها، ولذلك بدأ بها المناطقة، ويأتي أنَّ تعليم العلم يكون بالتحديد، ثم التقسيم، ثم التعليل، ثم التمثيل.

الثاني: أنَّ الأصل الجهل، وأنَّ العلم لا يكون إلا بشيء من الموجودات، وأنَّ الموجود من الموجودات لا يزيد على ذات وحالة، وأنه له مبتدأ وله منتهى -سبحان من تنزَّه عن ذلك-، وأنَّ العلم به قسمان: تفصيلًا، وإجمالًا، فالأول: أن تعرف الذات جزءًا ثم جزءًا، أو فردًا ثم فردًا، وتعرف الأقلَّ قبل الأكثر، ثم تعرف الحالة واحدة بعد واحدة حتى لا يبقى شيء من ذلك، فيكمل العلم به مرتَّبًا لا مشوَّشًا. والثاني: أي: العلم الإجمالي بالشيء طريقة حصوله أن يُعْرَفَ من وجهٍ ثم من وجهٍ ثم من وجهٍ، وهكذا، ومن ثم جاء الدين شيئًا فشيئًا، والصيف من الزمان شيئًا فشيئًا، والشتاء كذلك، حتى دخول الحمام يقعد الداخل في الوسطاني ساعة حتى يعرق، ولا يهجم على الحار هجمة واحدة، كذلك الإنسان لا يقدر على إدراك العلم المنتشر بالشيء هجمة واحدة، وإذا أراد ذلك ينفر العقل عنه نفرة واحدة.

الثالث: أنَّ العالم قسمان: ناقص، وكامل، فالناقص: هو الذي لا يعرف إلا تفسير كلمات كتب العلم، والكامل: هو الذي يعرف القواعد التي في اللفظ، والقواعد التي في المعنى، والقواعد في معارضة أحدهما للآخر، ويعرف غير ذلك من مسائل مقدمة العلم.

ثم المدرِّس له فراسة يعرف بها الطريق التي هي لهذا الطالب أولى في طبعه الذي به يدرك العلم من غيرها، فيسلكها له، ولا يتقيَّد في تعليم كل طالب بكيفية واحدة، لا بالكيفية التي ذكر بها له في هذا الشرح، ولا بغيرها، بل بما يرى أنَّه أسرع في الفهم للطالب، وهكذا.

وأمَّا صورة المقدمة، فأذكر مقدمتين: مقدمة للعلم، ومقدمة للكتاب، والمقدمة: شيء إذا قُدِّم يترتب على تقديمه منفعة، ومقدمة العلم: علمٌ يعين على تحصيل العلم، ومقدمة الكتاب: علم يعين على فهم الكتاب....[1] / [٣]

❁❁❁

(١) واصل الشارح كلامه في حديث طويل عن تحصيل العلم، وجعله في سبعة أبواب: باب طالب العلم، باب آلات العلم، باب النظر، باب الدليل، باب طرق العلم، باب الدلالة، باب المعلوم. واستغرق حديثه عن ذلك أربعًا وتسعين صفحة وأحد عشر سطرًا من الصفحة السادسة والتسعين.

جئنا إلى شرح (الآجرُّوميّة):

اعلم أنَّ (الآجرُّوميّة) كلام بصورة مخصوصة، والكلام كذلك إن لم يكن بيانًا لكلام آخر فمتن؛ لقوَّته.

والمتن لُغةً: ظاهر الجسم؛ لقوَّته[١].

واصطلاحًا: لفظ بصدد أن يحفظ؛ لقوَّته.

وإن كان بيانًا لكلام آخَر فشرح.

والشرح لُغةً: التوسعة[٢].

والتوسعة لغةً: كثرة الطرق الموصلة إلى المطلوب، ويترتب على التوسعة المرور، فيفسر الشرح بجعْل المرور في محل، والبسط توسعة أو قريب منها.

واصطلاحًا: إظهار معتقد المتكلِّم من كلامه.

وحينئذ فكأنَّما يشرح كلام المتكلِّم مع كونه هو شرحه؛ لأنَّ العلم يكون بكيفيات في الشيء، وحينئذ فقد يتصوَّر العالم الشيء على وجه أحسنَ ممَّا يُصوِّره فيه غيرُه ممَّن سبَقه، كما هو مشاهَد.

ثم ذلك الإظهار يكون بتبيين / منطوق اللفظ ومفهومه، فيفسَّر الشرح به أيضًا. [٩٦]

وسبب الشرح جواز خمسة أشياء في لسان العرب: الاشتراك، والمجاز، والنقل، والإضمار، والتخصيص، وهي التي تقدَّم أنَّها: هل يمنع من جوازها في الحدِّ وتجوز في المسألة، أو تجوز فيهما؟

قال الخليل بن أحمد: «من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوي والضعيف لفعلْنا؛ إذ مَن قدَر على بلاغة الإيجاز قدَر على بلاغة الإطناب، ولكنَّا نحب أن

---

(١) انظر (متن): العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي؛ تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، ١٣١/٨ (دار ومكتبة الهلال)، وتهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري؛ تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، ٢١٨/١٤ (دار إحياء التراث العربي ٢٠٠١م).

(٢) انظر (شرح): العين ٩٣/٣، وتهذيب اللغة ١٠٧/٤.

يبقَى للعالم بعدَنا مزيةٌ»[١].

قال الجرجاني: الفرق بين التفسير بـ(أي) والتفسير بـ(يعني): أنَّ الأول للبيان، أو التوضيح، وأنَّ الثاني لدفْع السؤال، أو إزالة التوهُّم[٢].

ثم ممن شرح (الآجرُّوميّة): الأنصاري القدسي[٣]، والأنصاري الغرناطي[٤]، وحيث أقول: الأنصاري، فالأول، والغرناطي، فالثاني، وشرحها -أيضًا-: العارف بن ميمون[٥] تصوّفًا لا نحوًا، وسمَّاه (نحو القلب)[٦]، وقد أفعل ذلك في مواضع قليلة؛ خوفًا من الطول.

قال الحلَّاوي: «كان مولد مؤلف الآجرُّوميّة عام اثنتين وسبعين وستمئة، ووفاته سنة ثلاث وعشرين وسبعمئة في صفر، ودفن داخل باب الجديد من فاس»[٧].

واسمه مُحَمَّد، وكنيته أبو عبد الله[٨]، ونسبه ولادة ابن داود إلى صِنْهَاجة -بكسر الصاد-، رجل حِمْيَري، أبو قبيلة بالمغرب، وشهر بابن آجِرُّوم، قال الخطيب: بمدِّ الهمزة، وتشديد الرَّاء[٩]، ولم يذكر حركتها، ولا حركة الجيم، والجاري على ألسنتنا ضمُّها، وكسر الجيم[١٠].

---

(١) انظر قول الخليل في شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش؛ تحقيق: د. إميل يعقوب، الطبعة الأولى،٣٩/١ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

(٢) لم أقف عليه في التعريفات.

والجرجاني هو: السيد علي بن مُحَمَّد بن علي الحسيني الجرجاني، كان إمامًا في جميع العلوم العقلية، عالم بلاد الشرق، من مصنفاته: شرح المفتاح، وحاشية على كشاف الزمخشري، والتعريفات، توفي سنة ٨١٤هـ. انظر ترجمته في: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد الشوكاني، ٤٨٨/١ (دار المعرفة-بيروت)، وبغية الوعاة ١٩٦/٢.

(٣) سبقت ترجمته في قسم الدراسة ص ٢١.

(٤) سبقت ترجمته في قسم الدراسة ص ٢١.

(٥) سبقت ترجمته في قسم الدراسة ص ٢٢.

(٦) الكتاب مطبوع بتحقيق د. عاصم إبراهيم الكيَّالي (كتاب ناشرون ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م).

(٧) انظر قوله في: بغية الوعاة ٢٣٩/١.

والحلاوي سبقت ترجمته في قسم الدراسة ص ٢١.

(٨) انظر: بغية الوعاة ٢٣٨/١، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي العَكري؛ تحقيق: محمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى، ١١٢/٨ (دار ابن كثير- دمشق ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، والأعلام ٣٣/٧.

(٩) انظر: نُور السَّجِيَّة ص٥١.

(١٠) انظر: قسم الدراسة ص ١٢-١٣.

و(آج الروم) من لسان البربر، / ومعناه: الفقير الصوفي[١]، فكأنَّه علم جنس، فيمنع من الصرف؛ للعلمية والعجمة. [٩٧]

قال الأنصاري: كان رجلًا عالمًا صالحًا، وحُكِي لي أنَّه صنَّفها تجاه البيت الحرام.

زاد صاحب (الدرة): برسم ولده [أبي][٢] مُحَمَّد، فانتفع بها، وانتفع بها جميع من قرأها[٣]، حتى قيل: من قرأ الآجرُّوميّة لا يساويه نحو من لم يقرأها.

ولذلك سبب آخر، وهو أنَّ الشيخ -رحمه الله تعالى- اعتمد فيها بيان قاعدتين نافعتين جدًّا في طريقِ تحصيلِ علمِ النحو ثم كلِّ علمٍ:

الأولى: كل علم في معلوم -أي: باب من أبواب العلم-، فمنه رُكن ضروري، كالخبز والماء للإنسان، ومنه فَضْلَة، كما وراء الخبز والماء في معيشة الإنسان، فالأول التعريف والتقسيم لا في كل باب، بل في باب تكون مسائله متفرِّعةً على ذلك بأوضح وجه، فالتعريف والتقسيم وما هو في مقامهما في تأثير توضيح الفروع في ذلك الباب هو أصول كل علم -علم العربية، وغيره-.

الثانية: أنَّ مَن يريد تحصيل العلم في باب من أبواب العلم يُمْسِكُ أقلَّ عبارةٍ للعلماء واضحة سهلة، على وجه التقريب للذهن في ذلك الباب، لا على وجه التحرير ابتداءً، ثم ينظر فيما حرَّر العلماء في تلك العبارة من زيادة، أو نقص، أو تبديل عبارة، وهكذا؛ وذلك لأنَّ كثيرًا من الأشياء -أي: الأبواب- التي تُعرَّفُ يكون [لها][٤] أطراف لا يكون تحضر في الأذهان إلا نادرًا، فلا يحتاج التعريف إلى الاعتناء بها إدخالًا وإخراجًا، بل قد يكون في الاعتناء بها تخليطٌ على الذهن، وتبعيدٌ للمُعرَّف عن تصوُّره من التعريف، وهكذا، وحينئذ فيُمْسِكُ الطالب تعاريف الآجرُّوميّة، ثم يحفظ ما حرَّر العلماء فيها، وهكذا.

---

(١) انظر: بغية الوعاة ٢٣٨/١، وشذرات الذهب ١١٢/٨.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، وهو مثبت في الدرة النحوية للتلمساني.

(٣) الدرة النحوية ص١٤.

وصاحب الدرة سبقت ترجمته في قسم الدراسة ص ٢٠.

(٤) في المخطوط: (له)، والصواب ما أثبتُّه.

[٩٨] ثم هنا في علم النحو شيء آخَر، وهو أنَّ لعلمائه اجتهادًا / في مسائله، كالفقهاء، فيطلب منهم تعليل ذلك؛ إذ قواعد النحو المأخوذة من كلام العرب تقتضي فروعًا في كلام العرب، وإن لم تقع في ألْسنة العرب، وهكذا.

ثم ممن شرحها: الراعي[١]، وذكر أوَّلًا في أوَّلِ شرح كلِّ باب منها عددَ المسائل في ذلك الباب، وهو فعلٌ حسنٌ، به تُحْصَرُ مسائلُ أبواب الآجرُّوميّة عددًا، وذكر أنَّ في باب الكلام ثلاث مسائل: تعريف الكلام، وبيان أقسامه، وبيان علامات أقسامه[٢].

ثم قد ذكرتُ السبب في شرحي إيَّاها، وكيفيته، ثم أرجو أن أكون فيه بحالة ناظم قراءة نافع[٣] في نظمه، قال:

نَظَمْتُـــــــهُ مُحْتَسِـــــــبًا لِلَّهِ ۞ غَـــــيْرَ مُفَـــــاخِرٍ وَلَا مُبَـــــاهِ[٤]

وسميته (الزِّمام)؛ لما فيه من ضبط القواعد الأصول لتحصيل علوم الكلام، مع تبيينها على أسهل نظام، والنحو أبو العلوم، والأب زمامٌ للأبناء عن غير حسن الثناء.

ثم قد عُلم ممَّا تقدَّم في المعلوم أنَّ الموجود ليس إلا ذاتًا وحالات، وأنَّ وجوده ليس إلا بالأركان والشروط، وأنَّ وجوده إمَّا صحيح وإمَّا فاسد، وأنَّ الصحة استجماع الشروط والأركان، وأنَّ الفساد فقْدُ أحدِ الشروط أو أحد الأركان، أو فقْدُ تركيب الشروط والأركان على

---

(١) اعتمد الراعي هذه الطريقة من حصر المسائل في الباب النحوي ابتداءً في كلا الشرحين: (عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة)، و(المسْتَقِل بالمفْهُوميَّة في حَلِّ ألفاظ الآجرُّوميّة) وإن كانت هي أظهر عنده في الأول.
والراعي هو الغرناطي السابق ذكره في قسم التحقيق ص ١٣٦.

(٢) انظر: عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة، لشمس الدين الراعي؛ تحقيق: سليمان تاج الدين أحمد (رسالة ماجستير) ص٩٦ (جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

(٣) نافع هو: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي الكناني، الإمام، حبر القرآن وأحد القُرَّاء العشرة، وإمام القراءة في المدينة النبوية، توفي في المدينة عام ١٦٩هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٦٨/٥، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين القضاعي؛ تحقيق: د. بشار عواد، الطبعة الأولى، ٢٩/ ٢٨١ (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

(٤) من الرجز، لابن بري مُحَمَّد بن علي، انظر: تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للسملالي الشنقيطي، الطبعة الأولى، ص ٥١ (مكتبة التوبة-الرياض ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
وهي أبيات نظمها ابن بري في وصف قراءة نافع، وابن بري هو: علي بن مُحَمَّد بن الحسين، عالم بالقراءات، توفي سنة٧٣٠هـ. انظر ترجمته في: الأعلام ٥/٥.

وجهها الصحيح، والتركيب -كذلك- إمَّا شرط وإما ركن؛ يُؤخذ ذلك من الترتيب في الوضوء والصلاة.

ثم لَمَّا عُلم ذلك -كذلك-، عُلم منه أنَّ العلم بالموجود ليس إلَّا علمًا بذات وحالات حتى تنتهي تلك الحالات، وحينئذ فالذي يُبدأ به في الفن من فنون العلم أن يُعلم أولًا ذات معلومة أركانًا ثم شروطًا، ثم يؤخذ في العلم بالحالات، والعلم بالذات من التعاريف، والعلم بالحالات من المسائل، والمسائل ثلاثة أنواع: مسائل أصول، ومسائل فروع، ومسائل مخالفة الأصول.

وحينئذ فأيُّها يُبدأ به؟ أزيَدُها حاجةً إلى العلم به، ثم قد كفانا العلماء -رحمهم الله- هذا، وترتيبهم أبواب الفن من العلم بابًا بابًا، ثم إثبات الحالات أو نفيها لا بدَّ له من أدلة، والعلم لا بدَّ له من اسم يتميَّز به عن العِلم الآخَر، ولا بد له من ثمرة، وإلا كان عدمه خيرًا من وجوده أو مُستويين؛ إذ من عِلَل وجود الشيء ثمرتُه -كما تقدَّم-.

قال شارح (القسطاس): كل عِلم فأجزاؤه ثلاثة: مبادئ، وموضوع، ومسائل[(١)].

فالمبادئ: هي الأدلة ونحوها، وسمَّى ذلك ابن الحاجب ما يُستمَدُّ منه العلم[(٢)]، / والمبادئ [٩٩]
-أيضًا-: اسم العِلم وتعريفه حتى يتميَّز عن غيره من الفنون العِلمية، والمبادئ -أيضًا-: ثمرته.

هذه ثلاثة لم يبدأ الشيخ في (الآجرُّوميّة) منها إلا ببيان الموضوع، لا بشيء من هذه الثلاثة، وكذلك الفقهاء والأصوليون لم يبدؤوا إلا بالموضوع، مع أنَّ ابن جرباش قال: إنَّ البَدْأة بالمبادئ واجبة[(٣)].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) انظر: مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لجمال الدين ابن الحاجب؛ تحقيق: د. نذير حمادو، الطبعة الأولى، ٢٠١/١ (دار ابن حزم-بيروت ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

(٣) ابن جرباش هو: مُحَمَّد بن جرباش بن عبدالله الحنفي، توفي بعد ٩٧٥هـ، صاحب كتاب (مرقاة الأفكار شرح المنار) ولعله هو الذي اعتمده الخُرَيْشي في النقل عنه، بدليل قوله: «قال ابن جرباش: منهم فخر الإسلام والمصنف -يعني صاحب المنار-؛ لأنَّه الأصل؛ إذ الأصل العدم». انظر قسم التحقيق ص ٥٥٢.
وكتابه: مرقاة الأفكار شرح المنار يحقَّق الآن في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية/ آلاء بنت سعد العرفج (رسالة ماجستير في طور الإعداد).

وتقدَّم أنَّ الطوفي قال: عدم العمل بالواجب الاصطلاحي لا يقدح في دِينٍ، ولا مروءةٍ، ولا يحصل به إثم[١].

وإذن فالامتحان للشخص لِتَعْلَمَ هل هو عالِم أو جاهل، على هذا الترتيب بما بدأ به العلماء، ولو بدأ بما جعلوه آخِرَ الحالات أو آخِر الأبواب لجاز، فلو بدأ في الامتحان كذلك لجاز -أيضًا-.

واعلم أنَّ النحويِّين منهم مَن بدأ بالكلام، ثم بأجزائه، كـ(الآجرُّوميّة)، ومنهم مَن بدأ بأجزاء الكلام، ثم به، كـ (الكافية)[٢]، والأول أصحُّ.

قال شارح (القِسطاس) -أيضًا-: العلوم إما متعلِّقة بالألفاظ، وإما متعلِّقة بالمعاني، أو بهما جميعًا.

الأول: اللغة، والنحو، والصرف، والعروض، وهكذا.

والثاني: المعقولات، كالرياضي، والإلهي، والطبيعي، والطب، والأخلاق، وكل ما لا تعلُّق له بلفظ.

والثالث: كالتفسير، والحديث، وأصول الفقه، وما شابه ذلك.

وهو -كما ترى- يفيد حصر العلم، وحصر المعلوم الذي يريد الناس علمه.

---

(١) انظر: شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي؛ تحقيق: عبد الله التركي، الطبعة الأولى، ٥٧٣/٣ (مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

والطوفي هو: سليمان بن عبد الله الصرصرى نجم الدين البغدادي، فقيه حنبلي، من مؤلفاته: روضة الناظر وجنة النواظر، شرح مختصر الروضة، الإشارات الآلهية والمباحث الأصولية في التفسير، توفى سنة ٧١٦هـ. انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة ٤٠٤/٤، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل الباباني، ٤٠٠/١ (طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول ١٩٥١م/ دار إحياء التراث العربي بيروت-لبنان)، والأعلام ١٢٧/٣.

(٢) انظر: الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، لجمال الدين ابن الحاجب؛ تحقيق: د. صالح الشاعر، ص١١ (مكتبة الآداب-القاهرة).

قال الإمام مالك -ما معناه-: لا عِلم إلا ما رجع إلى كتاب الله وسُنة رسول الله، ولا سبيل إليهما وإلى الرسوخ فيهما إلا بمعرفة اللِّسان العربي[١]، ويأتي.

ومعرفة اللسان العربي بمعرفة الصرف، وهو في صحة ضمِّ الحرف إلى الحرف كلمةً، وبمعرفة النحو، وهو في صحة ضمِّ الكلمة إلى الكلمة كلامًا، وأهم النحو معرفة صحة المركَّب الإسنادي، ثم سبع حالات له هي أحكام النحو، وهي: الإعراب والبناء، والذِّكر والحذف، والتقديم والتأخير، هذه ثلاث، والإظهار والإضمار، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، وهذه ثلاث، والإفراد والتثنية والجمع، وهذه واحدة.

ثم كلام مالك -رحمه الله تعالى- يفيد أنَّ الثاني ليس بعلم، وهو كذلك؛ إذ هو الفلسفة.

فالمدرِّس في النحو وهكذا يبدأ قبل الخوض في أوَّل الكتاب من كتبه بتلاوة: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾[٢]، والمدرِّس في الفقه وهكذا: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾[٣]، ثم يأخذ المدرِّس في النحو في بيان الكلام.

قال الراعي: هنا ثلاث مسائل: بيان الكلام لغةً واصطلاحًا، بيان أقسام الكلام، بيان كلِّ قسم بالحدِّ والعلامة[٤].

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: **الكلام**، أي: الموجود الذي علم النحو في بيان مسائله -أي: حالاته- هو الكلام.

قال في (شرح الأزهرية): الكلام عند اللغويين: القولُ، وما كان مكتفيًا بنفسه -أي: طرق / العلم الخمسة[٥]-، على ما ذكره في (القاموس)[٦]. [١٠٠]

---

(١) انظر قوله في: روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام، لابن الأزرق الأصبحي؛ تحقيق: سعيدة العلمي، الطبعة الأولى، ١/ ٣١١ (مطبوعات كلية الدعوة الإسلامية-طرابلس ١٤٢٩هـ-١٩٩٩م).

(٢) سورة النحل: ٧٨.

(٣) سورة الذاريات: ٥٦.

(٤) انظر: عنوان الإفادة ص٩٦.

(٥) شرح الأزهرية، لخالد الأزهري، ص٢ (المطبعة الكبرى ببولاق-القاهرة).

(٦) انظر: القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادى؛ تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: مُحَمَّد نعيم =

وصحَّحَ الإسنويُّ: إنَّه اللفظ فقط[١].

قال الراعي: ما قل وما كثر، مركَّبًا كان أو غير مركَّب، مفيدًا كان أو غير مفيد[٢].

واستعماله في الباقي من طرق العلم وفي حديث النفس مجاز[٣]، لا سيَّما وإطلاقه على ذلك قليل؛ بدليل تعبير الراعي عنه بـ «قد»[٤]، ثم إنَّما كان مجازًا؛ لأنَّ المجاز عند الأصوليين خيرٌ من الاشتراك[٥].

قال صاحب (الدرَّة): ولأنَّه إنما يُستعمل نيابةً عن اللفظ عند تعذُّره[٦].

ويوافقه مذهب الشافعي لو كتَب الشهادتين لم يصِرْ مسلمًا عنده، ويصير مسلمًا عند الثلاثة، ولو طلَّق بالكتابة لا يقع عنده، ولو نواه[٧].

=

العرقسُوسي، الطبعة الثامنة، (كلم) ١١٥٥/١ (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م).

(١) انظر: الكوكب الدُّري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، لجمال الدين الإسنوي؛ تحقيق: د. مُحَمَّد حسن عواد، الطبعة الأولى، ص ١٩٨ (دار عمار- عمّان ١٤٠٥هـ).

والإسنوي هو: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، فقيه أصولي، من علماء العربية، من مؤلفاته: الأشباه والنظائر، والكوكب الدري، ونهاية السول شرح منهاج الأصول، توفي سنة ٧٧٢هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٩٢/٢، والأعلام ٣٤٤/٣.

(٢) عنوان الإفادة ص٩٦.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق: رجب عثمان مُحَمَّد، الطبعة الأولى، ٨٣١/٢ (مكتبة الخانجي-القاهرة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، والكوكب الدري ص١٩٩

(٤) يقول الراعي في عنوان الإفادة ص٩٦: «وقد يُطلق -أيضًا- على: الكتابة، والإشارة، وحديث النفس، وما يُفهم من حال الشيء».

(٥) انظر: المحصول، لفخر الدين الرازي؛ تحقيق: د. طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، ٣٥٤،٣٥٨/١ (مؤسسة الرسالة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين السبكي؛ تحقيق: علي معوض، عادل أحمد، الطبعة الأولى، ٤١٠/١ (عالم الكتب-بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٩م)، والبحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، الطبعة الأولى، ١٢٩/٣ (دار الكتبي ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

(٦) انظر: الدرة النحوية ص١٧.

(٧) في أحد قوليه، والقول الآخَر يوافق فيه مذهب جمهور الفقهاء من أنَّ الطلاق بالكتابة يقع مع النية. انظر: رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين، الطبعة الثانية، ٢٤٧/٣ (دار الفكر-بيروت ١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير لأحمد الدردير، ١٤٦/٢ (دار الفكر)، والحاوي الكبير، لأبي الحسن الماوردي؛ تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، الطبعة الأولى، ١٦٨/١٠ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

=

ولكن في [(المنهاج)][(١)] أنَّ من كِنايات الطلاق الكتابةَ[(٢)]، قال في شرحه: من ناطق أو أخرس، فيقع بها الطلاق إن نواه؛ لأنَّها طريق في إفهام المراد، فكانت إذا اقترنت بالنية كالعبارة[(٣)].

وقال الثلاثة: يقع وإن لم ينوه.

ولو حلف لا يُكلِّمُ زيدًا لم يحنث بالكتابة إليه، ولا بالإرسال إليه، خلافًا لمالك فقط[(٤)]، ولو طلَّق بالإشارة لم يقع إلا من الأخرس[(٥)]، وقال مالك: يقع[(٦)].

ولو طلَّق في نفسه لم يقع، وفي قولٍ لمالك: يقع[(٧)].

ومن حلَف لا يَتَكَلَّمُ فقرأ القرآن خارج الصلاة لم يحنث، خلافًا لأبي حنيفة[(٨)].

والكلام عند المتكلمين: المعنى القائم بالنفس -وسيأتي شرحه[(٩)]-، ويلزمهم أنَّ مَن تكلَّم

=

(١) في المخطوط: (المنهج)، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) ينظر: منهاج الطالبين وعمدة المتقين في الفقه، لأبي زكريا محيي الدين النووي، ص٢٣١ (دار الفكر ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م).

(٣) ينظر: فتح الوهاب بشرح المنهاج، لزكريا الأنصاري، ٨٩/٢ (دار الفكر ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

(٤) ينظر: الحاوي الكبير ٤٤٦/١٥، والمغني، لموفق الدين ابن قدامة؛ تحقيق: د. عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الثالثة، ٤٦٠/٧ (عالم الكتب، الرياض - السعودية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م)، والكوكب الدري ص١٩٨.

(٥) لأنَّ إشارته تقوم مقام نطق الناطق. ينظر: رد المحتار ٢٤١/٣، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٨٤/٢، والحاوي الكبير ٢٦١/١٠، والمغني لابن قدامة ٤٦٣/٧، والكوكب الدري ص١٩٨.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٨٤/٢.

(٧) لمالك في هذه المسألة قولان: الأول -وهو الأشهر- يوافق فيه مذهب الجمهور من عدم وقوع الطلاق، والثاني: يقع الطلاق إذا نواه في قلبه. ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة، لأبي عمر ابن عبد البر؛ تحقيق: مُحَمَّد المورياتاني، الطبعة الثانية، ٥٧٧/٢ (مكتبة الرياض الحديثة-الرياض١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، والحاوي الكبير ١٥٠/١٠، والمغني لابن قدامة ٣٨٥/٧، والبحر المحيط في أصول الفقه ٣٠٢/٢.

(٨) اتفق الأربعة على عدم الحِنث إن كانت القراءة داخل الصلاة؛ لأنَّ القراءة ليست بكلام لقوله ﷺ: ((إنَّ هذه صلاتنا لا يصلح فيها شيءٌ من كلام الناس))، والخلاف واقع بينهم في قراءة القرآن خارج الصلاة، فذهب الأربعة - خلافًا لأبي حنيفة- إلى أنَّه لا يحنث بقراءة القرآن مطلقًا، وذهب أبو حنيفة إلى أنَّه من قرأ في غير الصلاة حنث؛ لأنَّه متكلِّم. ينظر: الجوهرة النيرة، لأبي بكر علي بن مُحَمَّد الحنفي، الطبعة الأولى، ١٩٨/٢ (المطبعة الخيرية-١٣٢٢هـ)، والتنبيه في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي، ص١٩٧ (عالم الكتب)، والمغني لابن قدامة ٦١٨/٩.

(٩) ينظر: المستصفى، لأبي حامد مُحَمَّد الغزالي؛ تحقيق: مُحَمَّد عبد السلام، الطبعة الأولى، ص٨٠ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، ومفاتيح الغيب-التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي، الطبعة الثالثة، ٣٤/١-٣٥ (دار

=

بالشهادتين في نفسه يصير مسلِمًا.

والكلام عند النحويين تصوُّره يتوقف على تصوُّر أنَّ الفقه في عمل الإنسان، والطب في بدن الإنسان، والنحو في لفظ اللسان، أي: من جهة صحة تركيب الكلمة إلى الكلمة كلامًا، وتركيب الكلام إلى الكلام كلامًا واحدًا، لا من جهة صِحة تركيب الحرف إلى الحرف كلمةً[١]، وهكذا.

وإذ النحو في لفظ الإنسان فالأصل السكوت؛ إذ الإنسان يخرج من بطن أمه ساكتًا، فيستهلّ، والإنسان إذا تلفَّظ فإما أن يتلفَّظ بواحدة، وإما بثنتين، وإما بثلاثة، الواحدة كلمة، والثنتان كلام، والثلاثة كلِم.

ثم إنَّما الثنتان كلام بشرطين: أن تكونَا مفيدتين، وأن تكونَا عربيتينِ.

قال الباقلاني[٢] والغزالي[٣]: ومِن متكلِّم واحد.

ومذهب مالك والشافعي وأحمد: لا يصحُّ الأذان من مُؤَذِّنَيْنِ[٤].

وقال أبو حيَّان: لا يُشترط أن تكونا مفيدتين[٥].

= إحياء التراث-بيروت ١٤٢٠).

(١) لأنَّ هذا من الصرف.

(٢) انظر: التقريب والإرشاد (الصغير)، لأبي بكر مُحَمَّد الباقلاني؛ تحقيق: د. عبد الحميد بن علي، الطبعة الثانية، ١٣٦/١ (مؤسسة الرسالة ١٤١٨هـ -١٩٩٨م).

والباقلاني هو: مُحَمَّد بن الطيب بن مُحَمَّد بن جعفر، أبو بكر، قاض، من كبار علماء الكلام، من مصنفاته: إعجاز القرآن، والتقريب والإرشاد، توفي سنة ٤٠٣هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ٥٩/٢، والأعلام ١٧٦/٦.

(٣) انظر: المستصفى ص٢٣٤.

والغزالي هو: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، أبو حامد الغزّاليّ، حجَّة الإسلام، إمام الفقهاء الشافعية، من مؤلفاته: إحياء علوم الدين، والاقتصاد في الاعتقاد، والمستصفى، وتوفي سنة ٥٠٥هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ١٩١/٦، وهدية العارفين ٧٩/٢، والأعلام ٢٦٦/١١.

(٤) الذي وقفتُ عليه أنَّ مذهبهم يُجيز أن يؤذِّن أكثر من واحدٍ، غير أنَّه يؤذِّن كلُّ واحد بعد الآخر، إلا أن يكون المسجد كبيرًا فيؤذِّن كل واحد في ناحية منه. انظر: الجامع لمسائل المدونة، لأبي بكر الصقلي، الطبعة الأولى، ٢/ ٤٥٧ (دار الفكر ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م)، والمجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي) لأبي زكريا النووي، ١٢٤/٣ (دار الفكر)، والمغني لابن قدامة ٨٩/٢.

(٥) انظر: التذييل ٣٤/١.

والجمهور على اشتراط الاتصال في النطق[١].

ويأتي أنَّ مذهب ابن عباس: يصحُّ الاستثناء إلى سَنة[٢]، ومذهب بعضهم: في المجلس[٣]، وبعضهم: ما لم يأخذ في كلام آخَر، وهكذا[٤].

وقال القرافي: دِيننا مبنيٌّ على المنقول، لا على مناسبات العقول[٥].

ثم النقلُ على أنَّ علم النحو في لفظ الإنسان.

قولُ الشيخ: / **الكلام: هو** بطريق الحصر، أي: هويَّته، أي: شخصه. [١٠١]

اللفظ فقط -لا غيره- من طرق العلم[٦] ولو تقديرًا؛ لأنَّ اللفظ المقدَّر عند النحويِّين كالموجود، وليس المحذوف عندهم كالمقدَّر، لكن قد يُنزل المحذوف منزلةَ المقدَّر.

ثم النقلُ على أنَّه الثنتان لا الواحدة قولُه: **المركب**، أي: من كلمة وكلمة، وهكذا.

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ٢٨٩/٢، ونهاية السول ص٢٠١.

(٢) نقل عن ابن عباس جواز الانفصال في الاستثناء إلى سنة، وقال بعضهم: شهر؛ وذلك لما رُوي عن النبي ﷺ أنَّه قال: «والله لأغزونَّ قريشًا مرتين أو ثلاثًا» ثم قال بعد سنة: «إن شاءَ اللَّه»، ولولا صحة الاستثناء بعد السكوت لما فعله؛ لكونه مقتدًى به، وقد توقَّف كثير من العلماء في إثبات أصل المذهب عنه، وشرعوا في تأويله. انظر في ذلك: البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي الجويني الملقب بإمام الحرمين؛ تحقيق: صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة، الطبعة الأولى، ١٤٠/١ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، والمستصفى ص٢٨٥.

(٣) وذلك لأنَّ الشرع جعل البيِّعيْن بالخيار ما لم يتفرَّقا، وهو قول عطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، وأومأ إليه أحمد. انظر: الحاوي الكبير ٢٨٢/١٥، والمغني لابن قدامة ٤٨٥/١٣، والمجموع شرح المهذب ١٥٠/١٧، وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعلاء الدين الحنفي، ١١٧/٣ (دار الكتاب الإسلامي).

(٤) انظر: المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام الحنبلي؛ تحقيق: د. مُحَمَّد مظهر، ص١١٨ (جامعة الملك عبد العزيز-مكة المكرمة).

(٥) انظر: الذخيرة، لأبي العباس شهاب الدين القرافي؛ تحقيق: مُحَمَّد حجي وآخرين، الطبعة الأولى، ٢/ ٢٩٦ (دار الغرب الإسلامي- بيروت ١٩٩٤م).

والقرافي هو: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين القرافي، من علماء المالكية، من مؤلفاته: الذخيرة، وأنوار البروق في أنواع الفروق، توفي سنة ٦٨٤هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ٩٩/١، والأعلام ٩٤/١، ومعجم المؤلفين ١٥٨/١.

(٦) وهي: الكتابة، والإشارة، والنُّصُب، والعقد.

زاد ابن عُصفور: وجودًا أو تقديرًا[١].

لا المركَّب من حرف إلى حرف؛ لأنَّ ذلك من عِلم الصرف، وهو اللفظ المفرد، وهو الكلمة الواحدة؛ لعدم إفادته؛ إذ المخاطَب يساوي المتكلِّم في العِلم به؛ لأنَّ العلم به حاصل من الوضع، حتى لولا استعمالُه جزءًا من الكلام لَما وقعت فيه مسائل، والكلمة مركَّبة من حروف الهجاء.

ثم قوله: (المركب) يفيد شيئين: الأول: أنَّ الكلمة إذا حكم النحويون عليها في موضع أنَّها كلام؛ لوجود إفادتها إفادة الكلام، يتحيّلون على صحة ذلك بالتقدير، حتى يحصل المركَّب ولو تقديرًا.

ويستفاد من هذا أنَّ الكلام يكفي بعضُه عن كلِّه، ونظير هذا أنَّه يُسمَّى كلُّه لغةً واصطلاحًا باسم [بعضه][٢]، كما يقال للكلام: كلمةٌ.

وهل نكتفي ببعض الكلمة عن كلها، كالكلام؟

الظاهر: نعم، وحينئذ فذِكرُ الصوفية ببعض الجلالة أو ببعض الضمير -كالهمزة من (الله)، والهاء من (هو)- ذكرٌ صحيح لُغةً وشرعًا، لفظًا ومعنًى، أمَّا لفظًا؛ فلِما قلنا، وأمَّا معنًى؛ فلأنَّ الذِّكر حُضورٌ للمسمَّى في القلب[٣].

---

(١) المقرب، لعلي ابن عصفور؛ تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، ٤٥/١ (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م)

وابن عصفور هو: علي بن مؤمن بن مُحَمَّد بن علي، ابن عصفور النحوي، حامل لواء العربية بالأندلس، أخذ عن الشلوبين ولازمه مدة، كان أصبر الناس على المطالعة، فأقبل عليه الطلبة، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو، من مؤلفاته: المقرب في النحو، والممتع في التصريف، وشرح الجمل، توفي سنة ٦٦٩هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٦٥/٢٢، والبلغة ص٢١٨، وبغية الوعاة ٢١٠/٢.

(٢) في المخطوط: (كله)، والصواب ما أثبتُّه؛ لأن المعنى يقتضيه.

(٣) هذا خلاف مذهب أهل السنة والجماعة، يقول ابن تيمة: «وأمَّا الاسم المفرد مظهرًا أو مضمرًا فليس بكلام ولا جملة مفيدة، ولا يتعلَّق به إيمان ولا كفر، ولا أمر ولا نهي، ولم يذكر ذلك أحد من سلف الأمة، ولا شرع ذلك رسول الله ﷺ، ولا يعطي القلب بنفسه معرفة مقيَّدة، ولا حالًا نافعًا، وإنَّما يعطيه تصوُّرًا مطلقًا لا يُحكم عليه بنفي ولا إثبات، فإن لم يقترن من معرفة القلب وحاله ما يفيد بنفسه وإلا لم يكن فيه فائدة، والشريعة إنَّما تشرع من الأذكار ما يفيد بنفسه، لا ما تكون الفائدة حاصلةً بغيره»، ثم شرع بذكر حجج القائلين بذلك مع الردِّ عليها. ينظر: مجموع

والدلالة على ما في القلب وعلى ما في الخارج قسمان: قاليَّة، وحاليَّة[١]، وهكذا.

هذا المقتضى حتى يأتي المانع، وهذا المقتضى مأخوذ من قواعد العلم كما ترى.

والثاني: أنَّ علم النحو في تصحيح ضمِّ الكلمة إلى الكلمة، وهو التركيب، وفي دفْع فساده بالحيلة، وهي أن يُدخلوا قبل الكلمةِ التي لا يصح ضمُّها كلمةً يصح ضمُّها.

والتركيب يتفرع عليه الإعراب، فالنحو في تصحيح الإعراب -أيضًا- ودفع فساده كذلك، والفائدة فرع التركيب والإعراب، فالنحو في تصحيح التركيب والإعراب والفائدة ودفع فسادها كذلك.

والنقل على شرط الإفادة قوله: **المفيد**.

والنقل على شرط أن تكونا عربيَّتيْن قوله: **بالوضع**.

قال الراعي: «معناه بوضْع العرب لذلك اللفظ دليلًا على ذلك المعنى»[٢].

وقال في (الألفية) و(القَطْر): لفظٌ مفيدٌ[٣].

وأبدل في (الشذور) اللفظَ بالقولِ، وزاد: مقصودٌ[٤].

ثم بكلِّ / حال يرجع الكلُّ إلى أنَّ الكلام: حروفٌ مجتمعةٌ تحتها معنًى مفيد، ثم تلك [١٠٢] الحروف المجتمعة التي تحتها معنًى مفيد هي عند النحويّين مركَّب إسنادي، والمركَّب الإسنادي فِعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر.

الفِعل والفاعل: فِعل مقدَّم، واسم مؤخَّر، مثل: "ضَربَ زَيْدٌ"، والمبتدأ والخبر: اسم مقدَّم،

= الفتاوى، لأبي العباس ابن تيمية؛ تحقيق: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم،١٠/٢٢٦-٢٢٧ (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

(١) القاليَّة: هي دلالة اللسان. والحاليَّة: هي دلالة الوجه.

(٢) عنوان الإفادة ص٩٧.

(٣) انظر: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، نظمها أبو عبد الله مُحَمَّد جمال الدين؛ تحقيق: د. سليمان العيوني، الطبعة الأولى، ص٦٩ (مكتبة دار المنهاج- الرياض ١٤٣٢هـ)، وقطر الندى وبل الصدى، لأبي مُحَمَّد جمال الدين بن هشام الأنصاري، الطبعة الأولى، ص٥ (دار العصيمي للنشر والتوزيع).

(٤) انظر: شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي مُحَمَّد جمال الدين بن هشام الأنصاري، الطبعة الأخيرة، ص ٢ (مكتبة مصطفى البابي الحلبي-١٣٥٧هـ-١٩٣٨م).

وفعل مؤخَّر، مثل: "زَيْدٌ ضَرَبَ"، ويقوم مقام "ضَرَبَ" الأسماءُ المشتقة، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل، ثم يقاس على "ضَرَبَ زَيْدٌ"، و "زَيْدٌ ضَرَبَ" ما أشبهه.

وعلم النحو كله في "ضَرَبَ زَيْدٌ"، و "زَيْدٌ ضَرَبَ"، باعتبار ما له من الحالات حتى تفرغ، فهو مطلب النحوي.

قال ابن إياز: الكلام إنَّما هو اسم للعمدة، لا لما معه من الفَضْلة(١).

ثم لكلٍّ من الأربعة تفسير:

فاللفظ لُغةً: الطرح(٢).

واصطلاحًا: هل هو اسم لإخراج الحروف، أو للحروف المخرجة؟ (٣) كما أنَّ الكتاب هل هو في الاصطلاح اسم لجمع المسائل، أو للمسائل المجموعة؟

---

(١) انظر: المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي؛ تحقيق: د. شريف عبد الكريم نجار، الطبعة الأولى، ٢٠/١ (دار عمار-عمَّان ١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

وابن إياز هو: الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي، جمال الدين، أبو مُحَمَّد، نحوي صرفي، من مصنفاته: القواعد في المطارحة، والمحصول شرح فصول ابن معطي، توفي سنة ٦٨١هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ٣١٣/١، والأعلام ٢٣٤/٢، ومعجم المؤلفين ٣١٦/٣.

(٢) انظر: مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس؛ تحقيق: عبد السلام هارون، (لفظ) ٢٥٩/٥ (دار الفكر-١٩٧٩م).

(٣) انظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية، لأحمد بن فارس، الطبعة الأولى، ص٤٧ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، وهو رأي كثير من النحويين، انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي مُحَمَّد عبد الله بن هشام الأنصاري، ١٢/١ (المكتبة العصرية-بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش؛ تحقيق: علي مُحَمَّد وآخرون، الطبعة الأولى، ١٣٧/١ (دار السلام-القاهرة ١٤٢٨هـ)، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، لصلاح بن علي بن أبي قاسم؛ تحقيق: د. مُحَمَّد جمعة حسن، الطبعة الأولى، ٦٥/١ (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية-صنعاء ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، ونور السجية ص٥٦، وشرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، الطبعة الأولى، ١٥/١ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، والفواكه الجَنِيَّة-شرح على متممة الآجرُّوميّة، لجمال الدين الفاكهي؛ تحقيق: خليل إبراهيم، ص١٠ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٩٧١م).

قال ابن يعيش: جماعة حروف، أي: حروف مجتمعة[١].

وقال الشيخ خالد: الصوت المشتمل على بعض الحروف[٢].

ويحسن أن يُقال: صوت تسمعه بأذنك، وفيه حروف[٣].

ويوافق قولُ ابنِ يعيش قولَ الحنفيَّة: إنَّ أقوال الصلاة لا يُشترَط فيها أن يسمع المصلي نفسه، خلافًا للكرخي منهم[٤].

وكيفية فَهم المعنى من اللفظ بالمنطوق والمفهوم[٥]، وإنما يقع التردُّد في معنى اللفظ هل هو كذا أو كذا من جهة الاشتراك والحقيقة، والمجاز والنقل، وهكذا، فلا يدري السامع [فيما إذا][٦] استعمَله المتكلِّم.

والقول: حروف مجتمعة لها معنى[٧]، فاللفظ أعمُّ من القول؛ لأنَّه حروف مجتمعة لها معنى أو ليس لها معنى[٨]، والقول: حروف مجتمعة لها معنى، فهو أخصُّ / من اللفظ؛ إذ الأعمُّ: هو [١٠٣]

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/٧٠.

(٢) شرح المقدمة الآجرُّوميّة، لخالد الأزهري؛ تحقيق: عادل أبو العباس، ص١٤ (دار الطلائع-القاهرة ٢٠١٦م).

(٣) لأنَّ الصوت المسموع لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلَّفة. انظر: الصاحبي ص٤٧.

(٤) للحنفية في هذه المسألة ثلاثة أقوال هي خلاف ما ذكره الشارح هنا، القول الأول: يُشترط في القراءة خروج صوت يصل إلى أذنه، وهو قول الشافعي وغيره. الثاني: واشترط آخرون خروج الصوت من الفم وإن لم يصل إلى أذنه، لكنَّه مسموع في الجملة، حتى لو أدنى أحدٌ صماخه إلى فيه يسمع. الثالث: عدم اشتراط السماع، والاكتفاء بتصحيح الحروف، وهو قول الكرخي. انظر: رد المحتار ١/٥٤٣.

(٥) المنطوق: هو ما دلَّ عليه اللفظ في محلِّ النطق، مثل: تحريم التأفيف في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾.
والمفهوم: هو ما دلَّ اللفظ عليه لا في محل النطق، مثل: تحريم الضرب في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾.
انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لشمس الدين الأصفهاني؛ تحقيق: محمَّد مظهر بقا، الطبعة الأولى، ٢/٤٣٠ (دار المدني-السعودية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

(٦) قوله: (فيما إذا) كذا في المخطوط، والهمزة كأنَّها طُمست، أو أراد المؤلف الضرب عليها، ولعلَّ الصواب: (في ماذا).

(٧) انظر: أوضح المسالك ١/١٤، وتمهيد القواعد ١/١٣٨، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن الأُشْمُوني، الطبعة الأولى، ١/٢٥ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، وشرح الحدود النحوية، لجمال الدين الفاكهي؛ تحقيق: د. محمَّد الطيب، الطبعة الأولى، ص ٥٨ (دار النفائس-بيروت ١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

(٨) اللفظ أعمُّ من القول؛ لصدقه على المستعمَل والمهمَل، بخلاف القول؛ فإنَّه يصدق على المستعمَل فقط. ينظر: تمهيد القواعد ١/١٣٧، وشرح الأشموني ١/٢٥، وشرح الحدود ص ٥٨.

اللفظ الذي يدلُّ على معاني لفظ آخَر، وينفرد عنه بزيادة، والأخص: هو اللفظ الذي يدلُّ على بعض معاني لفظ آخَر، هذا بيان الأعم والأخص المطلَق.

وأمَّا الأعمُّ والأخصُّ من وجه، فلفظان لمعنى، ثم يَزيد كلٌّ منهما فينفرد بمعنى وحدَه فوق ذلك المعنى، فاللفظ والقول كالنبي والرسول، النبي أعم من الرسول، والرسول أخص من النبي[١]، وعلى هذا فقِس.

فالأعم والأخص المطلَق لا بد فيهما أن يتشاركَا في قدْر من المعنى، ثم ينفرد أحدهما بمعانٍ وحده، فإنِ انفرد الأقل -أيضًا- بمعانٍ وحده كما انفرد الأكثر، فالأعم والأخص من وجهٍ، كالحمد والشكر.

ثم وراء هذا ثلاث فوائد:

الأولى: قال الفاكهي: صحَّ الإخراج باللفظ، وإن كان جنسًا، والجنس إنما هو في التعريف للإدخال، لا للإخراج[٢]؛ لأنَّ الجنس إذا كان فصْله أعمَّ منه صحَّ الإخراج به، والمركَّب أعم من اللفظ، فلذا صحَّ الإخراج به، هذا معنى كلامه[٣].

ويصحُّ أن يُقال: الجنس إذا لُوحظ فوقه جنس أعلى منه صحَّ أن يُجعل مخرجًا.

وأيضًا: الجنس إذا كان له منطوق ومفهوم صحَّ أن يُجعل مخرجًا بالمفهوم، كما هو مدخل بالمنطوق.

---

(١) انظر: شرح الطحاوية، لصدر الدين مُحَمَّد بن علاء الحنفي؛ تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبد الله التركي، الطبعة العاشرة، ١/ ١٥٥ (مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

(٢) «لأنَّ لجنس لا يؤتى به للإخراج، فلا يُقال في "الحَيَوَان النَّاطِق": إنَّا أخرجنا بالحيوان ما ليس بالحيوان» تمهيد القواعد ١/١٣٢.

(٣) ذكر ذلك الفاكهي في بيانه لحدِّ الكلمة، حيث يقول في شرح الحدود النحوية ص ٦٦: «حدُّ الكلمة: قول...، وخرج به غيره، كالدوالِّ الأربع...، وصحَّ الإخراج به وإن كان جنسًا؛ لما قالوا: من أنَّ الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم من وجه صح أنَّ يخرج به ما تناوله عموم فصله، والقول مع فصله الذي هو (مفرد) كذلك»، والخُرَيْشي نقله من حدِّ الكلمة إلى حدِّ الكلام.

والفاكهي سبقت ترجمته في قسم الدراسة ص ٢٢.

الثانية: قال الفاكهي -أيضًا-: القول يُطلق على الرأي والاعتقاد بالحقيقة، فهو مشترك[١]، فلا يكون اللفظ جنسًا أبعد من القول.

الثالثة: قال صاحب (الدرة): القول لهم فيه مذهبان: الأول: أنه يقع على المفيد مطلقًا، فيُطلَق على الكلمة، والكلام، والكَلِم، وهذا مذهب ابن مالك[٢].

والثاني -وهو الأكثر-: أنه لا يقع إلا على المفيد فائدة الكلام، فحدُّه حدُّ الكلام، وهذا مذهب الأخفش[٣].

وفي سراج القلوب قال النبي ﷺ: ((إنَّ الله يُحِبُّ الرجلَ الرقيقَ الصوت، ويُبغض المجهارَ))[٤].

ثم المركَّب لغةً: موجودان فأكثر التصق أحدهما بالآخر بصورة مخصوصة.

واعلم أنَّ الشيء إذا حُدَّ إلى جهة الشيء الآخَر، فتارةً يُقال له: مقاربة -بالباء-، وتارةً يُقال له: إلصاق، وتارةً يُقال له: ملابسة، وتارة يُقال له: تعلُّق، وتارةً يُقال له: انتشاب -بالشين المعجمة-، وتارةً يُقال له: انتساب -بالسين المهملة-، ونسبة، وتارةً يُقال له: إسناد، وتارةً يُقال له: حُكم، وتارةً يُقال له: تركيب، وتارةً يُقال له: تأليف، وتارةً يُقال له: مقارنة -بالنون-، وتارةً يُقال له: مصاحبة، وهكذا.

والعِلق -بكسر العين- والعلاقة هما أصلُ التعلُّق؛ إذ العِلق: هو الشيء النفيس الذي لنفاسته تقصد النفوس الانسباك به أو فيه، وهكذا، بخلاف الملابسة.

والمركَّب اصطلاحًا: كلمتان فأكثر.

---

(١) انظر: شرح الحدود النحوية ص٤٩.

(٢) انظر: الألفية ص٦٩. وهو مذهب ابن هشام في أوضح المسالك ١٤/١، والأشموني في شرحه ٢٥/١، والسيوطي في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ٥٨/١ (المكتبة التوفيقية-مصر)، والفاكهي في شرح الحدود ص ٥٨.

(٣) انظر: الدرة النحوية ص١٩.

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، لناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، ٧/ ١٣٦ (دار المعارف-الرياض ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

والمفيد لُغةً: موجود يحصل منه فائدة.

والمفيد اصطلاحًا: مركَّب إسنادي يحصل منه للسامع علم جديد[١]، يحسن سكوت المتكلِّم عليه[٢].

والوضع لُغة: الحطُّ إلى أسفل.

واصطلاحًا: التسمية.

والتسمية: جعْل لفظٍ دليلًا على معنى، كتسمية الولد عند ولادته.

ويجوز أن يُقال: معنى الوضع اصطلاحًا: السلامة من اللَّحن، هكذا يُبيَّن هذا للمبتدئ.

ثم مَن قنع بهذا ينتقل من هذا إلى قوله: (وأقسامه)، ولا يُطالع ما يتوسط بين / هذا وبين أقسامه من الفوائد، ومَن رغِب ولم يقنع يطالع، فإنَّ ثَمَّ فوائد أُخر يحسن إيرادُها إلى الغاية، لا سيما وقد قال النووي: لا يدَّخر العالِم المدرِّسُ عن الطالب شيئًا حتى يبيِّن له الخلاف ومراتبه، إلا إنْ رأى عجزًا[٣]. [١٠٤]

---

(١) زيادة كون الفائدة (جديدة) تبع فيها الشارحُ ابن مالك في شرح التسهيل ١/٧، والكوجوي في شرح قواعد الإعراب؛ تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، الطبعة الأولى، ١/ ١٢-١٣ (دار الفكر المعاصر-بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
يقول السيوطي (همع الهوامع ١/٤٨): «وهل يشترط إفادة المخاطب شيئا يجهله؟ قولان: أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك، فلا يسمَّى نحو: "السَّمَاءُ فَوْقَ الْأَرْضِ"، و"النَّارُ حَارَّةٌ"، و"تَكَلَّمَ رَجُلٌ"، كلامًا. والثاني: لا، وصحَّحه أبو حيان، قال: وإلا كان الشيء الواحد كلامًا وغير كلام إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيًا». وانظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، ١/٣٤ (دار القلم-دمشق، ودار كنوز إشبيليا).

(٢) في هذه المسألة خلاف: هل السكوت من السامع، أو من المتكلم، أو منهما؟ وقد اكتفى الشارح بذكر الراجح لديه، وهو كونه من المتكلِّم؛ «لأنَّ السكوت خلاف التكلُّم، فكما أنَّ التكلُّم صفة للمتكلم كذلك السكوت صفته»، وإلى ذلك ذهب كثير من النحويين. ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لجمال الدين ابن هشام؛ تحقيق: عبد الغني الدقر، ص٣٥ (الشركة المتحدة للتوزيع-سوريا)، وشرح الآجرُّوميّة ص١٤٥، والمقدمة الأزهرية في علم العربية، لخالد الأزهري؛ تحقيق: د. مُحَمَّد السبهين، الطبعة الثانية، ص١٩ (كنوز إشبيليا-الرياض ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م)، والهمع ١/٤٨، ونور السجية ص ٥٦.

(٣) انظر: المجموع شرح المهذب ١/٣١.

وإذ الأمر هكذا، فاعلم أنَّ الكلام له بيان آخَر من جهة اللفظ، ثم من جهة المعنى، قد وقع في كل منهما اختلاف للعلماء، ويُعلم من هذا أنَّ اللَّفظة على الشارح أن يبيِّنها من جهة اللفظ أولًا، ثم من جهة المعنى، إلا أن تكون واضحةً، والواضح هو المنكشف.

فبيانه من جهة اللفظ بأمرين:

الأول -قاله صاحب (الدرة)-: مشتق من الكَلْم، وهو الجرح[١].

قال ابن الربيع: ألا تراه إذا كان حسَنًا أثَّر في النفس سرورًا، وإذا كان قبيحًا أثَّر في النفس تغيُّرًا[٢].

الثاني: قال قوم: الكلام مصدر كَلَّمْتُ، ونظيره: السلام مصدر سَلَّمْتُ[٣].

وقال قوم: كَلَّمْتُ إنَّما مصدره التكليم؛ لأنَّ هذا الفعل إنما مصدره التفعيل، وحينئذ فالكلام والسلام إنَّما هما اسمان لهذين المصدرين لذَينِك الفعلينِ، أي: "كَلَّمْتُ"، و"سَلَّمْتُ"، لا مصدران لهما؛ لأنَّهما ليسا تفعيلًا[٤].

قال في (شرح الشذور)، أو في غيره: الكلام والكلمة جنس بلا خلاف[٥].

---

(١) انظر: الدرة النحوية ص١٨.

(٢) لم أقف عليه من كلام ابن أبي الربيع، وانظر نحوه في: شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/١.
وابن الربيع لعلّه أراد به الإمام النحوي عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن مُحَمَّد، أبو الحسين ابن أبي الربيع الإشبيلي، من مؤلفاته: شرح الإيضاح، وشرح الجمل، توفي سنة ٦٨٨هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٣٨/١٩، وبغية الوعاة ١٢٥/٢، وهدية العارفين ٦٤٩/١.

(٣) ممن قال به: الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي في كتابه البيان في شرح اللمع؛ تحقيق: د. علاء الدين حموية، الطبعة الثانية، ص٣ (دار عمار- عمان ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

(٤) هذا رأي كثير من النحويين. انظر: الخصائص ص٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الطبعة الأولى، ٤٢/١ (دار الفكر-دمشق١٤١٦هـ- -١٩٩٥م)، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١، وشرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي؛ تحقيق: د. إميل يعقوب، الطبعة الأولى، ٣/١ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، والتذييل ٢٣/١، وشرح الأشموني ٢٠٤/٢.

(٥) عبارة ابن هشام: «وأقول: الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يُعتدُّ بقوله». شرح شذور الذهب في مقدمة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري؛ تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، ص ١٧ (دار الفكر).

واختلفوا في الكَلِم[١]، فقال مُلَّا جامي -تبعًا للرَّضي-: جنس اسم جمع[٢].

وقال في (الشذور): جمع كَلِمة[٣].

ثم إذ الكلام والكلمة جنس، فـ"أل" فيهما للجنس، والواحد من الجنس فيه جنس ووحدة، فإذا أريدت الإشارة إليهما جيء بـ"أل" الجنسية، و "التاء" الفوقية[٤].

وبيانه من جهة المعنى: أنَّ الكلام كما له أجزاء له أنواع، وأنواعه اختلفوا فيها هل هي اثنان، أو ثلاثة؟

---

(١) اختلف النحويون في (الكَلِم) على أربعة أقوال: الأول: إنَّه اسم جنس جمعي، وهو: ما يفرَّق بينه وبين مفرده بالتاء غالبًا كـ"تَمْر" و"تَمْرَة"، وهو قول جماعة من النحويين، منهم: ابن يعيش في شرح المفصل ٧١/١، وابن مالك في شرح التسهيل؛ تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. مُحَمَّد بدوي المختون، الطبعة الأولى، ٧/١ (هجر للطباعة والنشر ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م)، وابن هشام في أوضح المسالك ١٣/١، والفاكهي في شرح الحدود النحوية ص٦٣.

الثاني: إنَّه اسم جنس إفرادي، وهو: ما يصدق على القليل والكثير واللفظ واحد، كـ"الْمَاء"، و"العَسَل"، وهو قول الرضي في شرح الكافية ٣/١، وظاهر كلام مُلَّا جامي في الفوائد الضيائية ص٣.

الثالث: إنَّه جمع، وهو ظاهر قول ابن جني في الخصائص ص٦٢، والجرجاني في شرح الجمل في النحو؛ تحقيق: د. خليل عبد القادر، الطبعة العاشرة، ص١٢٧ (دار ابن حزم-بيروت ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

القول الرابع: إنَّه اسم جمع، وهو: ما لا واحد له من لفظه، كـ"قَوْم"، و"رَهْط"، ولم يُنسب هذا القول لأحد. انظر الخلاف بشيء من التفصيل في: تمهيد القواعد ١٣٨/١، وشرح الأشموني ٢٤/١.

(٢) عبارة مُلَّا جامي: «والكلِم -بكسر اللام- جنس لا جمع». الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو، للمولى عبدالرحمن الجامي؛ تحقيق: أحمد عناية، وعلي مصطفى، الطبعة الأولى، ص٣ (دار إحياء التراث العربي-بيروت ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م). وانظر: شرح الكافية للرضي ٢١/١.

ومُلّا جامي هو: عبد الرحمن بن أحمد بن مُحَمَّد، نور الدين الجامي، مفسر، فاضل، صحب مشايخ الصوفية، من مصنفاته: شرح رباعيات اللوائح، ورسالة في الوجود، ورسالة مناسك الحج، والفوائد الضيائية شرح الكافية، توفي سنة٨٩٨هـ. انظر ترجمته في: الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات مُحَمَّد الهندي؛ تحقيق: مُحَمَّد النعساني، الطبعة الأولى، ص٨٦ (مطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر ١٣٢٤هـ)، وهدية العارفين ٥٣٤/١، والأعلام ٢٩٦/٣.

(٣) انظر: شرح الشذور لابن هشام ص١١.

(٤) يقول مُلَّا جامي في الفوائد الضيائية ص٣: «ولا مُنافاة بينهما؛ لجواز اتِّصاف الجنس بالوحدة، والواحد بالجنسيَّة، يُقال: هذا الجنس واحد، وذلك الواحد جنس، ويمكن حملها على العهد الخارجي».

فقيل: اثنان: خبر وطلب[١]، أو خبر وإنشاء[٢].

وقيل: ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء[٣].

ثم / لفظة (هو) ضمير، وفيه مسائل: [١٠٥]

الأولى: شرطه الألف واللام فيما يليه[٤]، حتى تقدَّر فيما يتعذَّر فيه، كالمضارع[٥].

الثانية: فائدته لفظًا: أنَّ ما بعده خبرٌ، لا نعتٌ، أي: فصل الخبر عن النَّعت، ومعنىً: الحصر، أو التوكيد، أي: حصر المبتدأ في الخبر، أو تكرير المبتدأ[٦].

الثالثة: إعرابه الرفع على الابتداء[٧]، أو لا إعراب له[٨]، ثم إنْ أعربناه لم يعمل معه الناسخ

---

(١) ممَّن قال بذلك: ابن مالك في التسهيل ٩/١: «الإسناد: عبارة عن تعليق خبر بمخبَر عنه، أو طلب بمطلوب منه».

(٢) ممَّن قال ذلك: ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٣٢، والسيوطي في الهمع ٥٢/١.

ومن النحويين من قسَّم الكلام إلى: خبر، وغير خبر. انظر: كتاب البيان في شرح اللمع ص١٠٣، والتذييل ٣٢/١.

(٣) ممَّن قال بذلك: الرضي في شرح الكافية ١٨/١، وذُكر غير منسوب في: شرح الشذور لابن هشام ص٣١، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين الجَوجَري؛ تحقيق: نواف الحارثي (رسالة ماجستير)، الطبعة الأولى، ص١٦٦ (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م)، والهمع ٥٣/١.

(٤) يُشترط في الضمير المسمَّى فصلًا أو عمادًا أن يكون ما بعده معرفة، أو كالمعرفة؛ لأنَّ ما قبله يجب -أيضًا- أن يكون معرفةً، لأنَّ في الضمير ضربًا من التأكيد، ولفظه لفظ المعرفة، فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفةً، كما أنَّ التأكيد كذلك، فلو كان ما بعده نكرةً، نحو: "زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ"، لم يقع لَبس في أنَّ "منطلق" خبر لا نعت؛ لأنَّ المعرفة لا توصف بالنكرة. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٣١/٢، والنجم الثاقب ٦٤٩/٢.

وقد ذكر النحويون في كتبهم الشروط التي يجب توافرها في الضمير. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/١، وشرح الكافية للرضي ٦٠/٣.

(٥) خالف الشارح النحويين في أنَّ شرط الذي كالمعرفة أن يكون اسمًا، نحو: "كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو"، فألحق المضارع بالاسم؛ لتشابههما -الفعل المضارع، واسم الفاعل-، وهو في ذلك موافق لما ذهب إليه المازنيُّ. انظر: شرح الكافية للرضي ٦٤/٣.

(٦) انظر: التذييل ٣٠٣/٢، وتمهيد القواعد ٥٧٩/١.

(٧) يقول سيبويه: «وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه،... فمن ذلك بلغنا أنَّ رؤبة كان يقول: "أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ"». الكتاب؛ تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ٣٩٢/٢ (مكتبة الخانجي-القاهرة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

(٨) هذا مذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور النحاة؛ لأنَّ الغرض منه الإعلام بكون الخبر خبرًا لا صفةً، فاشتدَّ شبهه =

في لفظ الخبر؛ لأنَّ الخبر حينئذ جملة[١].

الرابعة: اسمه في مثل هذا الموضع عِماد، أو ضمير فصل[٢].

ثم في (اللَّفظ) مسائل:

الأولى: الأصل عدم اللفظ، والأصل في اللفظ ألَّا يوجد إلا ليُفيد معناه، والأصل في اللفظ ألَّا يحصل معناه إلا به، فإن وُجد لفظ بلا معنى فخلاف الأصل، وإن وُجد معنى بلا لفظ فخلاف الأصل، وقد سبق أنَّ الطلاق بالمعنى بلا لفظ لا يقع، واللفظ غير المعنى، ولكن لكلٍّ منهما اتصال بالآخَر أشد اتصال، حتى يصح أن يُقال: المعنى طبع اللفظ، واللفظ طبع المعنى، وحتى اختلفوا هل الاسم المسمى؟ ويأتي تحقيقه[٣].

=

بالحرف. انظر: الكتاب ٣٩٠/٢، وشرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني؛ تحقيق: سيف العريفي، ٦٨٨/١ (جامعة الإمام الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية-الرياض ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، والإنصاف ٥٨٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/١، والجنى الداني في حروف المعاني، لبدر الدين المرادي؛ تحقيق: د فخر الدين قباوة، والأستاذ مُحَمَّد نديم فاضل، الطبعة الأولى، ص٣٥١ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، والنجم الثاقب ٦٥٠/٢، والهمع ٢٧٥/١.

وذهب الكسائي والفرَّاء وسائر الكوفيين إلى أنَّ له محلًّا من الإعراب -على قولين-: إمَّا محله محل ما بعده، وهو قول الكسائي، وإمَّا محله محل ما قبله، وهو قول الفرَّاء. انظر: الإنصاف ٥٨٠/٢، والجنى الداني ص٣٥١، والنجم الثاقب ٦٥٠/٢، والهمع ٢٧٥/١.

(١) أي: إن أُعرب الضمير مبتدأً على ما حكاه سيبويه عن رؤبة في "أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ"، صار خبر المبتدأ الأول جملةً، فلا يعمل فيها الناسخ حينئذ.

(٢) سمي عمادًا؛ لأنَّه يُعتمد عليه في تأدية المعنى المراد؛ إذ به يتبيَّن أنَّ الثاني خبر لا تابع، وهو من عبارات الكوفيين، وبعضهم يسميه دعامةً؛ لأنَّه يُدعم به الكلام، وسمِّي فصلًا؛ لأنَّه يفصل بين الخبر والنعت، وهو من عبارات البصريين. انظر: معاني القرآن، للفراء؛ تحقيق: أحمد النجاتي وآخرين، الطبعة الأولى، ٥١/١، ١٠٤، ٤٠٩،،٢٤٨ (دار المصرية للتأليف والترجمة-مصر)، ومجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، ٧١/١، والمفصل في صنعة الإعراب، لجار الله الزمخشري؛ تحقيق: د. علي بو ملحم، الطبعة الأولى، ص١٧٢ (مكتبة الهلال-بيروت ١٩٩٣م)، الكافية لابن الحاجب ص٣٣، والإنصاف ٥٨٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل؛ تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، ٣٧٢/١ (دار التراث-القاهرة١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، وتعليق الفرائد تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين الدماميني؛ تحقيق: د. مُحَمَّد المفدى، (رسالة دكتوراه) الطبعة الأولى، ١٢٨/١ (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، والنجم الثاقب ٦٤٨/٢، والهمع ٢٧٥/١.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٢٣٨.

قال ابن القيم: «اللفظ جسد، والمعنى رُوحه»[(١)]، والعِلم جسد والعقل رُوحه، والإسلام جسد والإيمان رُوحه، والعمل جسد والنية رُوحه.

ومن ثم قالوا: واجب على المتكلم أن يُتبع اللفظ المعنى في أحواله الخمسة: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، إلى غير ذلك من العِظَم، والحقارة، وهكذا.

فاللفظ بالحيثية، كما العمل بالنية، والحُكم / المنصبُّ على اللفظ إنَّما هو على المعنى، [١٠٦] وواجب على السامع أن يُتبع المعنى اللفظ.

الثانية: جوَّزوا في اللفظ: المجاز، والنقل، والاشتراك، والتخصيص، والإضمار، حتى من جواز الإضمار جاء قول ابن مالك:

وَمَــا يَــلِي الْمُضَــافَ يَــأْتِي خَلَفًــا ۞ عَنْــهُ فِي الِاعْــرَابِ إِذَا مَــا حُــذِفَا [(٢)]

ولولا الإضمار لَما جاز ذلك.

ومن جواز الإضمار جاء ما حكاه الطوفيُّ عن المعتزلة من جواز أن يُضمر في الكلام ما يُحصِّل معنًى ظاهرًا[(٣)].

ومن جواز الإضمار جاءت حيلة النحاة بالتقدير للتركيب؛ حتى يصحَّ، أو بالتقدير للمعنى؛ حتى يصحَّ، مثل: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[(٤)]،﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[(٥)]، ومن جواز الإضمار جاء الاختصار، ومنه الحذف من موضع لدلالة موضع عليه، قال ابن هشام:

---

(١) بدائع الفوائد، لابن القيم الجوزية؛ تحقيق: علي بن محمّد العمران، الطبعة الأولى، ٧٠/١ (دار عالم الفوائد- مكة المكرمة ١٤٢٥هـ).

(٢) ألفية ابن مالك (البيت ٤١٢) ص١٢٠.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة ٢٧١/١.

(٤) البقرة: ١٨٤. قال أبو حيان: «قراءة الجمهور برفع (عدَّة) على أنَّه مبتدأٌ محذوف الخبر، وقَدَّر قبل، أي: فعليه عدَّة. وبعد، أي: أمثل له، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: فالواجب، أو: فالحكم عدة». البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق: صدقي مُحَمَّد جميل، ١٨٤/٢ (دار الفكر- بيروت١٤٢٠هـ).

(٥) يوسف: ٨٢.

والمعنى: أهل القرية. انظر: معاني الفراء ٦١/١.

والحذف من الثاني لدلالة الأول أوْلى من الحذف من الأوَّل لدلالة الثاني[١].

ثم إنما جازت هذه الخمسة؛ لقيام القرائن؛ إذ لا وحي يُسفر عن المعنى.

قال الطوفي: الكلام مُشْكِل بالقوة[٢]، أي: قابل لأن يوجد مشكلًا، أي: مؤديًا شكلَ معنى بشكلِ معنى آخر، فيقع الخطأ، ومن ثم كانت دلالة اللفظ ظنيَّة، وأول مَن وقع في الخطأ من اللفظ آدم -عليه السلام- في الأكل من الشجرة[٣].

ومن ثم أوَّلُ ما في القرآن من خطابنا لربنا: ﴿ٱهۡدِنَا﴾[٤]، وبعده هو: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[٥]، ولا ينسب للهدى مثل الدعاء.

والشكل هو كيفية الصورة، وقد يكون مشكلًا بالفعل، بأن يكون فيه إشكال موجود، لا قابلية الإشكال.

قال: واللفظ يجب حمله في دلالته على ما كان أصلًا فيه حتى يقوم الدليل الناقل عنه، فيُحمل على حقيقته حتى يقوم دليل المجاز، وعلى الاتحاد حتى يقوم دليل الاشتراك، وعلى الاستقلال بالدلالة حتى يقوم دليل الإضمار، وعلى / التساوي حتى يقوم دليل الزيادة، وعلى [١٠٧] التأسيس حتى يقوم دليل التأكيد، وعلى الترتيب حتى يقوم دليل التقديم والتأخير، وعلى العموم حتى يقوم دليل الخصوص، وعلى الإطلاق حتى يقوم دليل التقييد، وعلى البقاء -أي: الدوام لمعناه، ويعبر عنه بالإحكام بكسر الهمزة- حتى يقوم دليل النسخ أو النقل، وإذن فيُحمل من

(١) انظر: مغني اللبيب لابن هشام؛ تحقيق: مازن المبارك، ومُحَمَّد علي حمد الله، الطبعة السادسة، ص٦١٧ (دار الفكر- دمشق ١٩٨٥م).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة ٦٧٨/٢.

(٣) يقول الجصّاص: «لم يكن أكلهما للشجرة معصيةً كبيرةً، بل كانت صغيرةً من وجهين: أحدهما: أنَّهما نسيا الوعيد وظنَّا أنَّه نَهْي استحباب لا إيجاب...، والثاني: أنَّه أُشير لهما إلى شجرة بعينها وظنَّا المراد العين، وكان المراد الجنس». أحكام القرآن، لأحمد بن علي الجصاص؛ تحقيق: عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، ٣٩/٣ (دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

(٤) الفاتحة: ٦.

(٥) البقرة: ٢.

أهل اللغة على اللغوي، ومن أهل العُرف على العُرفي، ومن أهل الشرع على الشرعي، كل ذلك عمل باستصحاب الحال؛ لأنَّه راجح، والعمل بالراجح متعيِّن(١).

وعند المالكية: مَن نذر صوم شهر له أقل وله أكثر، يُحمل على الأكثر، إلا بالنية.

قال اللخمي: والقياس أن يُحمل على الأقل(٢).

وقال ابن جرباش: اللفظ إذا كان تحته كامل وناقص يُنزل على الكامل؛ لأنَّه موجود من كل وجه، وتقدم أنَّه قال: موجَب اللفظ يقضي على عزيمة اللافظ، بخلاف محتمَل اللفظ، وموجَب اللفظ في النص، ومحتمَل اللفظ في الظاهر.

قال الماوردي والهروي: الإقرار المطلق يُنزل على أضعف السببين، كما ينزل على أقل المقدارين(٣).

ثم هل / تقع(٤) في لفظ واحد؟ [١٠٨]

قال الشيخ خالد: تصرَّف النحاة في اللفظ تصرفين: النقل، والتخصيص(٥).

---

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ٣/١٥٥-١٥٦.

(٢) انظر: التبصرة، لعلي بن مُحَمَّد المعروف باللخمي؛ تحقيق: د. أحمد عبد الكريم نجيب، الطبعة الأولى، ٢/٨٠٢ (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

واللخمي هو: علي بن مُحَمَّد، أبو الحسن، المعروف باللخمي: فقيه مالكي، له معرفة بالأدب والحديث، من مؤلفاته: التبصرة في الفقه المالكي، وفضائل الشام، توفي سنة ٤٧٨هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ١/٦٩٢، والأعلام ٤/٣٢٨.

(٣) انظر: النجم الوهاج في شرح المنهاج، لأبي البقاء الدميري؛ تحقيق: لجنة علمية، الطبعة الأولى، ٥/٥٦٤ (دار المنهاج- جدة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

والماوردي هو: أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، فقيه شافعي، كان من وجوه الفقهاء الشافعية ومن كبارهم، له مصنفات عدة في أصول الفقه وفروعه، من مؤلفاته: الحاوي، أدب الدنيا والدين، توفي سنة ٤٥٠هـ. انظر ترجمته في: طبقات فقهاء الشافعية ٢/٦٣٦، ووفيات الأعيان ٣/٢٨٢، وهدية العارفين ١/٦٨٩.

والهروي هو: أبو سعد مُحَمَّد بن أحمد بن أبي يوسف الهروي، فقيه شافعي، من مصنفاته: شرح أدب القضاء للعبادي وهو المسمى بالإشراف، توفي سنة ٤٨٨هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٥/٣٦٥، والأعلام ٥/٣١٦.

(٤) أي: المجاز، والنقل، والاشتراك، والتخصيص.

(٥) انظر: شرح الأزهرية ص ٣.

قال في حاشية مُلّا جامي: وهل نُقِل من الرَّمْي إلى رمي الحروف ثم نقل إلى الحروف، أو نُقل إلى المرْمِيّ ثم نُقل إلى الحروف، أو نُقل إلى الحروف ابتداءً؟ احتمالات[١]. انتهى.

وتقدم أن الكلام في اللغة اللفظ، وأن اللفظ هو الحروف إذا اجتمع منها شيء، سواء كان لها معنى أو لا معنى لها، ويفسرون اللغة بأنَّها الألفاظ الموضوعة، وظاهر ذلك أنَّ اللفظ في اللغة هو جماعة حروف، لا الطرح، والرمي، وهكذا، اللهم إلا أن يُقال: إطلاق أهل اللغة اللفظ على الحروف المذكورة مجازٌ في اللغة.

ثم تفسير اللغة بالألفاظ إنَّما هو بيان لمعناها في اللغة؛ إذ معناها في الاصطلاح: العلم بمعاني الألفاظ الموضوعة، أو العلم بمسائل في الألفاظ من حيثية مخصوصة، وفي تفسير سورة الرحمن للبغوي كان آدم يتكلم بسبعمئة لغة، أفضلها العربية[٢]، وكان هذا في تفسير: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[٣] أليق، والعربية المنسوبة إلى العرب، وهو نعت للُّغة، وكلٌّ من اللغة والعربية يَصْدُقُ على المفردات والمركَّبات، ومتن اللغة على المفردات؛ لأنَّها أقوى؛ إذ هي بالوضع بالاتفاق -ويأتي-.

الثالثة: اللفظ قسمان: مفرد، ومركب؛ لأنَّ المعنى قسمان: مفرد، ومركب، حتى من جهة أنَّ المعنى قسمان كان العِلْمُ -أيضًا- قسمين: تصوُّرًا، وتصديقًا[٤].

---

(١) انظر: الفوائد الضيائية ١/١٨، وحاشية عبد الغفور على شرح الجامي ص ٧.

(٢) الذي في البغوي وغيره أنَّه كان يتحدث بسبعمئة ألف لغة. انظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن مُحَمَّد الثعلبي؛ تحقيق: أبي مُحَمَّد بن عاشور، تدقيق: نظير الساعدي، الطبعة الأولى، ٩/ ١٧٧ (دار إحياء التراث-بيروت ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي مُحَمَّد الحسين البغوي؛ تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، ٤/٣٣٠ (دار إحياء التراث العربي-بيروت ١٤٢٠هـ).
والبغوي هو: الحسين بن مسعود الفراء الشيخ أبو مُحَمَّد البغوي، الملقب محي السنة، فقيه، محدث، مفسِّر، من مصنفاته: شرح السنة، والمصابيح، والتفسير المسمى معالم التنزيل، توفي سنة ٥١٦هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٧/٧٥، وهدية العارفين ١/٣١٢، والأعلام ٢/٢٥٩.

(٣) البقرة: ٣١.

(٤) الأول: هو علمٌ بمفردٍ مجرد عن الحكم، مثل: علمك بمعنى الإنسان، وسُمِّي تصورًا؛ لحصول صورة الشيء في الذهن. والثاني: هو علمٌ بنسبة، مثل: علمك بأنَّ الإنسان كاتب، وسُمِّي تصديقًا؛ لأنَّ فيه حكمًا يصدق فيه أو يكذب. انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ١/٥٥.

ثم قاعدة معرفة المفرد أنَّ الحروف المجتمعة تؤخذ حرفين حرفين، فما يكون تحته معنى كلمة، وما لا يزاد عليه حتى يصير تحته معنى فيصير كلمة، فالحروف إذا اجتمعت إن فُهم منها معنى واحد فقط فمفرد، وإن فُهم منها معانٍ متعددة فكل حروف منها لمعنى واحد مفرد، وهكذا، وكل حروف منها لمعنيين مركَّب، / وهذه قاعدة معرفة المركب. [١٠٩]

وقاعدة معرفة المركب من المركب -أي أقسام المركب-: أن تُؤخذ الكلمات المجتمعة كلمتين كلمتين، وهكذا، فالحروف المجتمعة قد تكون مفردًا فقط، مثل: "زَيْدٌ"، وقد تكون مركبًا فقط، مثل: "زَيْدٌ ضربَ"، وقد تكون مركبين؛ مثل: "زَيْدٌ ضربَ يَوْمَ الجُمُعَةِ"، وقد تكون ثلاثَ مركباتٍ؛ مثل: "زَيْدٌ ضربَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَقْتَ الظُّهْرِ، أَوْ عِنْدَ الأَمِيرِ، أَوْ ضَرْبًا شَدِيْدًا"، وهكذا، وقد تكون بأكثر من ذلك.

والحاصل أن قاعدة أن النحو في صحة التركيب كما التصريف في صحة الإفراد: أن النحوي والناس اليوم يقولون: المعْرِبُ يَسْبُر الكلمات التي يريد إعرابها -قليلةً أو كثيرةً- كلمتين كلمتين، وليعلم أن الكلمة قد يكون لها تركيب مع التي قبلها وتركيب مع التي بعدها، مثل: "جَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُ عَمْرٍو"، فـ"زَيْد" مع "جَاءَ" مركَّب إسنادي، و"زَيْدٌ" مع "صَاحِبُ" مركَّب تقييدي؛ لأن المتبوع مع التابع مركب تقييدي، و"صَاحِبُ" مع "عَمْرٍو" مركب إضافي، وهكذا.

ثم من المفرد فيه اصطلاحان، قال الأصفهاني: المفرد عند النحويين: هو الكلمة الواحدة، وعند المنطقيين: هو الحروف التي لا يدلُّ جزؤها على جزء معناها[(١)].

فـ "يَضْرِب"، و"ضَارِب"، و"مَضْرُوب"، وهكذا، مفرد عند النحويين؛ لأنَّه كلمة واحدة[(٢)]، مركَّب عند المنطقيين، لا لأنَّه كلمتان؛ بل لأنَّه يدلُّ جزؤه على جزء معناه[(٣)]؛ إذ في "يَضْرِب"

---

(١) انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ١٥١/١.
والأصفهاني هو: محمود بن عبد الرحمن، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني، من مؤلفاته: شرح مختصر ابن الحاجب، وبيان معاني البديع شرح البديع لابن الساعاتي في أصول الفقه، وشرح مطالع الأنوار للأرموي في المنطق، توفي سنة ٧٤٩هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٣٨٣/١٠، والأعلام ١٦٧/٧.

(٢) يقول الفاكهي في شرح الحدود النحوية ص٦٩ -بتصرُّف: «فحدُّ المركَّب: ما يُقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه، والمراد بالأجزاء: ألفاظ مسموعة مرتَّبة، فلا يرد نحو: "يَضْرِبُ"، و"ضَارِبٌ"». وانظر: شرح الكافية للرضي ٢٢/١.

(٣) انظر: معيار العلم في فن المنطق، لأبي حامد الغزالي؛ تحقيق: د. سليمان دنيا، ص٧٧ (دار المعارف-مصر ١٩٦١م).

حروف المضارعة، وهي جزءٌ يدلُّ، وفي "ضَارِب" -وهكذا- صورته، وهي جزءٌ يدلُّ.

وصورة اللفظ غير جوهر اللفظ، فجوهر اللفظ ذات الحروف، وصورة اللفظ كيفية اِلْتِئام الحروف، على ما سبَق أنَّ الصورة كيفية اِلْتِئام الأجزاء، وصورة اللفظ هي صيغتُه، / وجوهر [١١٠] اللفظ هو مادَّة اللفظ، واللفظ له دلالةٌ مادِّيَّة ودلالة صِيغيَّة؛ فـ"ضَارِب" بجوهره -أي: مادته- يدل على الضرب، وبصورته -أي: صيغته- يدلُّ على الضرب والضارب معًا.

ثم قد عُلِم من أنَّ الصورة جزء؛ إذ الجزء أعمُّ من الجزء المرتَّب في السماع، كالحرف بعد الحرف، وغير المرتَّب، كالصورة للحرفين حالة تواليهما؛ إذ لا ترتيبَ هنا بين المادة والصورة[١]، كذا في كلام السيِّد.

والمركَّبُ إذا جُعل عَلمًا مركَّبٌ عند النحويِّين؛ لأنَّه كلمتان، مفردٌ عند المنطقيِّين؛ لأنَّه لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه[٢]، فعلى مذهب النحويين تجيء قاعدةٌ هي: أن منْع الحُكم لعارض لا يمنع الحُكم به دائمًا، كما أنَّ زوال السبب لا يمنع من بقاء المسبَّب؛ كالرَّمَل في الطواف[٣]، وتقدَّم، فسلْبُ الكلمة دلالتَها لعارض لا يمنع اسمَ الكلمة لها عند النحويين، ويُسقط عند المنطقيين.

هذا معنى المفرد في باب الكلام، وله معنى في باب علامات الإعراب، ومعنى في باب المبتدأ، ومعنى في بابَيْ (لا) والمنادَى.

ثم قد دلَّ ما تقدم أنَّ المفرد عند النحويين من الحروف: ما له انفرادٌ في وقت بالذات، والمنطقيون لا يشترطون ذلك، بل ما له انفرادٌ في الدلالة[٤].

---

(١) وذلك لأنَّ «المراد بالتركيب أن تكون هناك أجزاء مرتَّبة مسموعة، هي ألفاظ أو حروف، والهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة، بل الجزآن مسموعان معًا، فلا يلزم التركيب». شرح شذور الذهب للجوجري ص١٤٠.

(٢) انظر: معيار العلم ص٧٧.

(٣) الرَّمَل: هو إسراع المشي مع تقارب الخُطى دون وثْب في الأشواط الثلاثة الأُوَل من الطواف الذي يعقبه سعي، وهو سُنَّة في حق الرجال دون النساء. يقول ابن قدامة في المغني ١/٣٤٠: «فإن قيل: إنَّما رمل النبي ﷺ وأصحابه؛ لإظهار الجلَد للمشركين، ولم يبقَ ذلك المعنى؛ إذ قد نفى الله المشركين، فلمَ قلتم: إنَّ الحكم يبقى بعد زوال علَّته؟ قلنا: إنَّما رَمَل النبي ﷺ وأصحابه، واضطبع في حجَّة الوداع بعد الفتح، فثبت أنَّها سنة ثابتة».

(٤) لأنَّ النحوي ينظر إلى اللفظ، والمنطقي ينظر إلى المعنى.

الرابعة: اللفظ يقال له: لغة، ويقال له: عبارة، مثل: "تلاوة".

واللغة: صورة الحروف في النطق بها.

والعبارة: صورة الدخول من الحروف إلى معناها؛ لأنَّ فيها عبورًا إلى المعنى، كباب الدار، وباب الإعراب، وهكذا، وسُميت الدمعة عَبْرة؛ لأنَّها يُعبَر منها إلى حالة صاحبها، وتنتقل من العين إلى الخدِّ، وتأويل المنام تعبيرًا؛ لأنَّ المعبِّر ينتقل من المنام، وهو تخييلي، إلى تأويله -أي: معناه-، وهو تحقيقي -أي: وجودي في نفْس الأمر لا في الخيال-، والقياس / اعتبارًا؛ لأنَّ [١١١] القياس يَنتقِل من الأصل إلى الفرع.

الخامسة: قال ابن جرباش: اللفظ هنا له جهتا عموم وخصوص.

فبالأولى وقع كالجنس؛ لشموله المستعمَل والمهمَل، والمستعمَل: ما وُضع واستُعمل، نحو: "زَيْدٌ"، والمهمَل: ما لم يوضع، نحو: "صَصْ"، وإن وُضع هذا زال الإهمال.

قال الإمام الرازيُّ: اتفقوا على أن المهمَل المركَّب لم يُوضع[١].

قال: وليس بموجود أيضًا[٢]؛ وذلك لأنَّ الحروف الكثيرة إنَّما يجعلها مفردًا أو مركَّبًا المعنى، ولا معنى هنا، فكلها إنْ وُجدت مفرد، ولذلك جعَل أهلُ المنطق المركَّب مفردًا إذا جُعِل عَلَمًا، ويأتي أنَّهم اختلفوا في المركَّب المستعمَل هل هو موضوع، أو لا؟

وبالثانية[٣] وقع كالفصل؛ لإخراجه ما سواه من الدوالِّ الأربع، التي هي بقية طرق العلم المسماة بالكلام لغةً تسمية حقيقيةً لا مجازيةً عند صاحب (القاموس)[٤].

---

(١) عبارته في المحصول ٢٣٦/١: «اللفظ الدال على لفظ مركب لم يوضع لمعنى، والأشبه أنَّه غير موجود؛ لأنَّ التركيب إنَّما يُصار إليه لغرض الإفادة، فحيث لا إفادة فلا تركيب».

والرازي هو: فخر الدين، مُحَمَّد بن عمر الرازي، الإمام المفسر، من مصنفاته: أسرار التنزيل وانوار التأويل، ومفاتيح الغيب في التفسير، والمحصول، توفى سنة ٦٠٦هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٤٨/٤، وهدية العارفين ١٠٧/٢، والأعلام ٣١٣/٦.

(٢) انظر: المحصول للرازي ٢٣٦/١.

(٣) أي: جهة الخصوص للفظ.

(٤) وهي: الكتابة، والإشارة، والنّصب، والعقد.

قال ابنُ نصر الله[١] -من أصحابنا-: العَقْد حالات الأصابع، وضعتها الهند لحالات العدد، كما وضَع الواضع لها اسمًا، فكل اسم من أسماء العدد وضعوا له حالة من حالات الأصابع تدلُّ عليه.

قال: ولنذكر نُبذة من مصطلحهم تدلُّ على جميعه؛ لتكمل الفائدة -إن شاء الله تعالى-: قالوا: الخِنصر والبِنصر والوُسطى أبدًا للآحاد التسعة، والإبهام والسبابة للعشرات، وإنما تدلُّ -وهي ثلاثة- على التسعة بتبديل حالاتها، بيان ذلك أنَّك إذا أردتَ الواحد ضممتَ طرف الخِنصر إلى أصلها ضمًّا مُحكَمًا، وإذا أردتَ الاثنين ضممتَ البِنصر كذلك معها، وإذا أردتَ الثلاثة ضممتَ الوُسطى كذلك معهما، ثم إنْ أردت / الأربعة أزلتَ الخِنصرَ وجعلت البِنصر [١١٢] والوسطى كذلك، وإن أردتَ الخمسة جعلتَ الوُسطى وحْدَها كذلك دون البِنصر والخِنصر، وإن أردتَ السِّتة جعلتَ البِنصر وحْدَها دون الخِنصر والوسطى، وإنْ أردتَ السبعة طويتَ من الخِنصر خاصَّة العقدةَ السُّفلى خاصَّةً، ومددت سائرها حتى تجعل طرفَها على اللَّحْمة التي في أصل الإبهام، وإنْ أردتَ الثمانية فعلتَ بالبنصر معها مثل ذلك، وإنْ أردتَ التسعة فعلتَ بالوسطى معها مثل ذلك، وإنْ أردتَ العشرةَ جِئتَ إلى الإبهام والسبابة؛ إذ هما أبدًا للعشرات، فجعلت طرف ظُفْر السبابة في باطن طيِّ العقدة العليا من الإبهام، وإنْ أردتَ العشرينَ جعلتَ طرفَ الإبهام بيْن السبَّابة والوسطى، ويكون-أيضًا- بين العقدتين مِن وسط السبابة على ظهر ظفر الإبهام، وإن أردت الثلاثين ضممتَ باطن طرف السبابة إلى باطن طرف الإبهام، وإن أردت الأربعين لويت الإبهام حتى تجعل باطن طرفها على ظهر أصل السبابة، وإنْ أردتَ الخمسين طويتَ الإبهام إلى الكفِّ مما يلي باطنَ أصل السبابة، وإنْ أردت الستِّين تركتَ الإبهام على حالها في الخمسين وضممتَ عليها السبابة ضمًّا مُحكَمًا، وإنْ أردتَ السبعينَ جعلتَ طرف ظُفر الإبهام بين العقدتين من باطن وسط السبَّابة، ولويتَ طرف السبابة عليها، وإن

---

(١) لم أقف عليه.

وابن نصر الله هو: محب الدين، أحمد بن نصر الله بن أحمد بن مُحَمَّد بن عمر البغدادي، الفقيه الحنبلي، تولَّى قضاء الحنابلة بالقاهرة، من مؤلفاته: شرح على تنقيح الزركشي، وحاشية على فروع ابن مفلح، توفي سنة ٨٤٤ هـ. انظر ترجمته في: تسهيل السابلة ١٣٢٩/٣.

أردت الثمانين وضعتَ طرفَ السبابة مما يلي الوسطى على ظهر الإبهام، وإن أردتَ التسعين ضممتَ طرف السبَّابة إلى أصلها ضمًّا مُحكَمًا حتى تنطويَ العقدتان اللتان فيها، / فرغت العشرات. [١١٣]

قال: وتسريح الأصابع علامة المئة، ثم كلُّ ما كان واحدًا من جهة اليمين فهو مئة من جهة اليسار، وكل ما كان عشرة من جهة اليمين فهو ألْف من جهة اليسار. انتهى كلام ابن نصر الله.

والنُّصُب: حالات الموجودات، وهي العلامات، كالعمامة الخضراء على رأس الشريف، والمئذنة للجامع، وهكذا، ومن النصب ما وضعَه الشرع علامةً على الوجود، كالعلل والأسباب، أو على الصحة، كالأركان والشروط، أو على الثواب.

قال الوغليسي: الأجر في التكاليف على قدْر النَّصَب، ثم قال: وكثرة الثواب مُرتَّبة على مراتب الإخلاص، لا على مراتب المشقَّة[١]. انتهى. والأحسن: ثم على مراتب المشقة.

وما يضعه الزوجُ علامة على الطلاق، كدخول الدار، وهكذا، وعبَّر ابن عقيل عن النُّصُب بالحالات.

ثم في (المركَّب) خمس مسائل:

الأولى: طريق تحصيل علم النحو معرفة المركَّب، فمن لم يعرِف ضمَّ هذه الكلمة إلى هذه الكلمة لا يعرِف النحو أصلًا، ولو أفْنى عُمره في الاشتغال فيه، ومِن ثم بدؤوا بالكلام، فكأنهم يقولون: طريق تحصيل هذا العلم معرفة الكلام؛ لتضمُّنِه لمعرفة المركب، وحينئذ فالنظر إلى المركَّب هو عمدةُ النحو، أو عمدةٌ في النحو؛ إذ النحو لمعرفة صحة التركيب وفساده، ولمعرفة صحة الفائدة وفسادها في اللفظ؛ إذ كلٌّ من هذه الثلاثة[٢] إذا لم يصح يُقدَّر له ما به يصح، فلزم

(١) لم أقف عليه في المقدمة الوغليسية على مذهب السادة المالكية.

والوغليسي هو: أبو زيد، عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي، فقيه مالكي، عمدة أهل زمانه وفريد عصره وأوانه، من مصنفاته: المقدمة الشهيرة بالوغليسية، وهي كتاب في التصوف والفقه المالكي والاعتقاد الأشعري، توفي سنة ٧٨٦هـ. انظر ترجمته في: نيل الابتهاج ص ٢٤٨، وشجرة النور الزكية ١/ ٣٤٢

(٢) الظاهر أنَّها اثنتان: صحة التركيب، والفائدة.

=

عندهم أنَّ المقدَّر كالملفوظ، وأنَّ المقدَّر إذا اختلف بأنْ قَبِل التركيب أن يقدَّر كذا أو يقدَّر كذا مختلفُ المعنى، كما في: ((إنَّما الأعْمَالُ بالنِّياتِ))[١]، هل تُقدَّر الصحة، أو يُقدَّر الكمال؟

[١١٤] وقد يتجاذب كلمتين متلاصقتين تركيبان، كالعَلَم / إذا اجتمع معه كنيته ولقبه -مثلًا-، هل يُجعلان مركَّبًا إضافيًّا: الأول مضافًا والثاني مضافًا إليه، أو يجعلان تقييديًّا: الأول معطوفًا عليه والثاني معطوفًا عطف بيان، وهكذا؟ لكن على الإضافة يكونان من إضافة الشيء إلى نفسه.

قال ابن الزركشي[٢]: رأي الأكثرين أن المركَّب على الوجه الضعيف عند النحويِّين ليس كلامًا، واتفقوا على أنه ليس فصيحًا ولا بليغًا، وسبق أن طريق أخْذ العلم من اللفظ ليس إلا المنطوق والمفهوم.

الثانية: النظر إلى مصدر المشتق هو العُمدة والقاعدة في معرفة معناه، ثم في معرفته من أنواع المشتقَّات، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وهكذا، والمركَّب مشتق من التركيب.

قال الطوفي: التركيب لغةً: ضمُّ شيء إلى غيره من جِنسه، أو من غير جنسه[٣].

وفي اصطلاح الحُكماء: ضمُّ مادة إلى مادة؛ ليصيرَا موجودًا واحدًا، وهو الموجود المركَّب ضد البسيط.

---

(١) صحيح البخاري، باب بَدْءِ الوحي(ح١) ٦/١.

(٢) ابن الزركشي هو: مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، بدر الدين، فقيه شافعي، من مؤلفاته: البحر المحيط في الأصول، والبرهان في علوم القرآن، وحُلّي الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، توفي سنة ٧٩٤هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة؛ تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، الطبعة الأولى، ١٦٧/٣ (عالم الكتب- بيروت ١٤٠٧هـ)، وهدية العارفين ٢٧٢/٢، والأعلام ٦٠/٦.

ولعلّ نقولات الشارح منه جاءت عن كتابه (حُلّي الأفراح شرح تلخيص المفتاح) انظر: قسم التحقيق ص ٣٦٨، ٤٦٨، ٥٧٠.

والكتاب قِسْمُهُ الأول من أول الكتاب إلى (باب القصر)، يحقَّقه الآن في الجامعة الإسلامية: أ.فهد بن سالم الغامدي (رسالة دكتوراه)، وقِسْمُهُ الثاني من (باب الإنشاء) إلى نهاية الكتاب، حققه: د. سامي بن صالح الغامدي (رسالة دكتوراه- الجامعة الإسلامية) ولعلّ نقولاته جاءت في القسم الأول من الكتاب.

(٣) شرح مختصر الروضة ١١٥/١.

قال: والتركيب في الاصطلاح: ضمُّ كلمة إلى كلمة من جنسها، أو من غير جنسها[١]، أي: إلصاق كلمة بكلمة.

فليس إلصاق الحرف بالحرف تركيبًا اصطلاحيًّا؛ إذ لا بحثَ فيه في النحو، وهو جمع حرف إلى حرف فأكثر، ليصير ذلك المجموع كلمة، وفي هذا الجمع علم الصرف، ويُشبَّه بالبنيانِ، فيقال: بنية الكلمة، أي: صورة جمع حروفها، وبالصياغةِ، فيقال: صِيغة الكلمة -كذلك-.

قال عبد المكارم: والتأليف جعْل أشياء بحيث يطلق عليها اسمُ الواحد[٢]، ولم يقل: ضم أشياء.

وعبارة ابن الزركشي: جمْع الكلمات بحيث يعرض لها هيئة وحدانية، ويكون لوضع كلٍّ منها مكانه علَّة.

قال ابن حجر: «والتصنيف: جعْل الشيء أصنافًا متميِّزة»[٣].

قال الشيخ سعد الدِّين: والنظم: تأليفُ الكلمات متناسقةَ الدلالات، مترتبةَ المعاني، على ما يقتضيه العقل، لا ضمُّ بعضها إلى بعض كيف اتَّفق[٤].

---

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ١/١١٥.

(٢) لم أقف عليه من كلام عبد المكارم، وانظر: التعريفات، لعلي الجرجاني؛ تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة الأولى، ص٥٠ (دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م)، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الطبعة الأولى، ١/١٨٣ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

وعبد المكارم لم أهتدِ إليه.

(٣) انظر: تحفة المحتاج ١/ ٣٣.

وابن حجر هو: أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي بن حجر الهيتمي، فقيه شافعي، من مؤلفاته: تحفة المحتاج لشرح المنهاج، والفتاوي الهيتمية، وشرح مشكاة المصابيح للتبريزي، توفي سنة ٩٧٤هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ١/١٤٦، ومعجم المؤلفين ٢/١٥٢، والأعلام ١/٢٣٤.

(٤) انظر: مختصر المعاني، لسعد الدين التفتازاني، مع الحاشية لشيخ الهند محمود حسن، ١/١٨ (مكتبة البشرى-باكستان).

وسعد الدين هو: مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والمنطق، من مؤلفاته: شرح العضد، وشرح التلخيص، والتلويح على التنقيح في أصول الفقه، توفي سنة ٧٩١هـ. انظر =

قال ابن الزركشي: نَظْم الحروف: تواليها في النطق، فلو أنَّ / واضع اللغة قال: ربض موضع [١١٥] "ضَرَبَ"، لم يلزم فساد، ونَظْم الكلمات: ترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النَّفْس[١]، فيكون أخصَّ من الأوَّل.

وهذا يُعرِّفك أنَّ إخراج الكلمات إلى الوجود متكيِّف بكيفية إخراج المعاني إلى الوجود، كما تقدَّم في الدلالة، حتى قال القاضي مجير الدِّين: شأن العرب في التركيب تقديمُ الأهمِّ فالأهم[٢].

وقال ابنُ الهُمام: الأصل عدم مخالفة اللفظ محلّه إلا لموجِب، قال هذا في الرد على مَن يقول: ((كَلِمَتَانِ خِفِيْفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ))[٣] إلى آخِره ليس المبتدأَ، و((سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ)) الخبرَ، بل الأمرُ بالعكس[٤].

قال ابن الزركشي: الترتيب: جعْل الأشياء المتعدِّدة من حيثُ [...][٥] بعضها إلى بعض بالنسبة إلى التقديم والتأخير، بحيث يعرض لها هيئة وحدانية[٦].

=

ترجمته في: بغية الوعاة ٢/٢٨٥، وهدية العارفين ٢/٤٢٩، والأعلام ٧/٢١٩.

(١) لم أقف عليه من كلام الزركشي، ووقفت عليه بنصه عند عبد القاهر الجرجاني في: دلائل الإعجاز؛ تحقيق: محمود شاكر، الطبعة الثالثة، ص٤٩ (دار المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

(٢) انظر: فتح الرحمن في تفسير القرآن، لمجير الدين بن مُحَمَّد العليمي؛ تحقيق: نور الدين طالب، الطبعة الأولى، ١/٤٤ (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

والقاضي مجير الدين هو: عبد الرحمن بن مُحَمَّد العليمي، قاضٍ وفقيه حنبلي، من مؤلفاته: المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، وفتح الرحمن في تفسير القرآن، وتصحيح الخلاف المطلق في المقنع، توفي سنة ٩٢٧هـ. انظر ترجمته في: سلم الوصول ٢/٢٦٣، الأعلام ٣/٣٣١، وتاريخ الحنابلة في بيت المقدس، لبشير بركات، الطبعة الأولى، ص١٥٣ (دار النوادر-دمشق ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م).

(٣) صحيح البخاري، باب فضل التسبيح (ح٦٤٠٦) ٨/٨٦.

(٤) انظر قوله في: عقود الزَّبَرْجَد على مسند الإمام أحمد، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: أحمد تمّام، وسمير حلبي، ٢/ ٤٤٢،٤٤٣ (دار الكتب العلمية-بيروت).

وابن الهُمام هو: مُحَمَّد بن عبد الواحد كمال الدين الحنفي، المعروف بابن الهمام، من مؤلفاته: زاد الفقير في الفروع، وشرح حديث كلمتان خفيفتان، وفتح القدير، توفي سنة ٨٦١هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ٢/٢٠١، والأعلام ٦/٢٥٥.

(٥) مابين المعقوفتين لم أتمكن من قراءته بمقدار كلمة.

(٦) لم أقف عليه من كلام ابن الزركشي، وانظر نحوه في: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، لجلال الدين السيوطي؛ =

وقال ابن عقيل: الترتيب: وضْع الشيء في حقه، أي: في المكان الذي هو أوْلى به[١].

ويُؤخذ منه أن المرتبة موضع الرُّتبة، وأن الرتبة حقُّ الشيء من المكان.

قال: والعكس: تقديم المؤخَّر وتأخير المقدَّم، والقلب: جعْل الأسفل أعلى والأعلى أسفل، ثم كثُر حتى وصل إلى تغيير الصورة إلى الصورة[٢].

ومرجع هذا كله أنَّ الترتيب لا بدَّ منه في التأليف، وأن التأليف والتركيب لا بدَّ منه في التصنيف، وأن التصنيف جمع التعاريف والمسائل في شيء أو أشياء بعضها إلى بعض، ثم الشيء إذا كان في مرتبته يُعين على فهم ما قبله وما بعده، ثم أيّ هذه الكلمات أعمُّ؟

قاعدة للأعم والأخص: أنَّك إذا أخذت كلمة وكلمة انظر إلى المعنى، فإن لم تتواردَا على شيء، فمتباينتان، وإن تواردتَا على شيء، فإن لم تزد إحداهما فيه على الأخرى، فمتحدتان، وإن زادت، فالأعمُّ والأخصُّ، وإن زاد الأخصُّ على الأعمِّ من ناحية أخرى، فالأعمُّ والأخصُّ من وجه، هذا بيان الكلمة مع الكلمة.

وأمَّا بيان المعنى مع المعنى: فإما نقيضان، وإما ضدان، وإما خلافان، وإما مثلان، ومن هنا جاءت دلالة المفهوم، وهي المخرجة؛ / إذ النقيضان والضدان لا يجتمعان في مكان. [١١٦]

قال الطوفي: التركيب أخصُّ من التأليف؛ لأنَّه يُعتبر فيه الاتصالُ، والإلْفان لا يُعتبر بينهما الاتصال[٣].

قال عبد المكارم: ويُعتبر فيه[٤] النسبةُ بالتقديم والتأخير، والتأليف لم يُعتبر فيه ذلك[١].

=

تحقيق: أ.د مُحَمَّد إبراهيم عبادة، الطبعة الأولى، ص١١٧ (مكتبة الآداب-القاهرة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م).

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء ابن عقيل؛ تحقيق: د. عَبد الله التركي، الطبعة الأولى، ١٦٩/١ (مؤسسة الرسالة -بيروت ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩ م).

وابن عقيل هو: علي بن عقيل بن مُحَمَّد بن عقيل أبو الوفاء، فقيه حنبلي، من مؤلفاته: الفصول في الفقه، وكتاب الفنون، والواضح في الأصول، توفي سنة ٥١٣هـ. انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة ٣١٦/١، وهدية العارفين ٦٩٥/١، والأعلام ٣١٣/٤.

(٢) انظر: الواضح في أصول الفقه ١/ ١٩٦.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة ١١٥/١.

(٤) أي: التركيب.

وتقدَّم أنه يعتبر فيه ذلك، فيكون ما تقدَّم على أنهما مترادفان.

قال: ويُستعمل مرادفًا له، قال: وقيل: التأليف أعمّ[٢].

قال ابن حجر: والتصنيف أعمُّ من التأليف؛ لاستدعائه زيادةً، وهي إيقاع الألفة بين الأنواع المتميّزة[٣]. انتهى.

وتقدَّم ما يقتضي أنه أخصُّ منهما[٤].

قال ابن الزركشي: والتأليف أعمُّ من الترتيب.

الثالثة: المركَّب أربعة أقسام: إضافي، ومَزْجي، وتقييدي، وإسنادي، فالأول: كلمتان نزَّل النحويون ثانيتهما مع ما قبلها منزلةَ التنوين مع ما قبله، والثاني: كلمتان نزَّل النحويون ثانيتهما منزلةَ تاء التأنيث مما قبلها، والثالث: كلمتان تقوم مَقامَهما كلمةٌ واحدة، مثل: "حَيَوَانٌ نَاطِقٌ" يقوم مقامه "الإِنْسَانُ"، ومثل: "الَّذِي يَكْتُب" يقوم مقامه: "الْكَاتِب".

وإيضاح هذا: أنَّ الموجب لجعْل اللفظ مركبًا هو تعدُّد المعنى تحته، فإذا أمكن في معنى متعدد أن يُجعل واحدًا سمَّوا مركبه تقييديًّا؛ لتقييده بحالة تعدد المعنى، أو لأنَّ إحدى كلمتيه أو معناها كالقيد.

قال ابن الشِّحْنَة: والقيد: ما يمنع الاختلاط، ويزيل الالتباس[٥].

وقال ابن حجر: «ما جيء به لمنع، أو جمْع، أو بيان واقع»[١].

---

(١) لم أقف عليه من كلام عبد المكارم، وانظر في الفرق بينهما: معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري؛ تحقيق: بيت الله بيات، الطبعة الأولى، ص ١١١ (مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين- قُم ١٤١٢هـ)، والتعريفات ص٥٠.

(٢) انظر: معجم الفروق اللغوية ص ١١١.

(٣) انظر: تحفة المحتاج ١/ ٣٣.

(٤) أي: التأليف أخصّ من التركيب والتصنيف.

(٥) شرح منظومة ابن وهبان، عبد البر بن الشِّحنة (مخطوط) [أ /٣]

وابن الشِّحْنَة هو: عبد البر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، أبو البركات، سريّ الدين، المعروف بابن الشِّحْنَة، فقيه حنفي، من مؤلفاته: غريب القرآن، وتفصيل عقد الفرائد شرح به منظومة ابن وهبان، وزهر الرياض، توفي سنة٩٢١هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ٤٩٨/١، والأعلام ٢٧٣/٣.

والشيخ خالدٌ لم يذكر في (الأزهرية) التقييدي[٢].

ثم إنَّما نزَّلوا الإضافي منزلةَ التنوين؛ لأنَّ الكلمة الثانية فيه مجرورة دائمًا، والتنوين في الكلمة التي هو في آخِرها ساكنٌ دائمًا، وإنَّما / نزلوا المزْجي منزلة التاء؛ لأنَّ الكلمة الثانية فيه إذا لم تكن "وَيْه" عليها الإعراب دائمًا، والتقييدي والإسنادي ليس فيهما تنزيل. [١١٧]

قال في (الأزهرية): والإسنادي: كلمتان أُسندت إحداهما إلى الأخرى[٣]، أي: تَحدَّث المتكلم بإحداهما عن الأخرى.

وأصل الحديث أنه الكلام بحدوث حادث، ثم إيضاح هذا أنَّ الموجودات الأصل فيها الانفراد، ويقع فيها انحيازُ شيء إلى شيء، فتارة في الذهن، وتارة في الخارج، وكيف كان فهو تركيب؛ لأنَّه ضمُّ شيء إلى شيء، ثم تارةً تسميه العلماء إضافة، وذلك في الأكثر إذا كان مملوكًا ومالكًا، مثل: "غُلَامُ زَيْدٍ"، أو مالكًا ومملوكًا، مثل: "رَبّ العَالَمِين"؛ إذ ذلك هو الأصل، ثم تُوسِّع فيهما.

وفي (رؤوس المسائل) لسُلَيْم: مَن حلف لا يركب دابة العبد فركب دابة جعلها السيد برسمه لم يَحنثْ، خلافًا لأبي حنيفة، ومالك، ومَن حلف لا يدخُل دار زيد ثم دخل دارًا يسكُنها زيد بالكِرَى لم يحنث، خلافًا لهما[٤].

وتارةً يسمونه مزجًا، وذلك إذا كانا كلمتيْن لمعنييْن ثم جعلتا كلمةً واحدةً لمعنى واحد، مثل:

---

(١) انظر: تحفة المحتاج ١/ ٤٢.

(٢) انظر: المقدمة الأزهرية ص ٢١.

(٣) انظر: شرح الأزهرية للأزهري ص٧.

(٤) انظر: رؤوس المسائل المختلف فيها، لسليم بن أيوب الرازي (مخطوط) [أ/٢٠] (مصدر المصورة ورقمها: مكتبة الأستاذ الدكتور مُحَمَّد بن تركي التركي، أصل هذه النسخة في مكتبة مُحَمَّد مظهر الفاروقي- المدينة النبوية).
وسُلَيم هو: سليم بن أيوب بن سليم الرازي، أبو الفتح، فقيه شافعي، من مؤلفاته: الإشارة في الفروع، وغريب الحديث، توفي سنة ٤٤٧هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٩٧/٢، والوافي بالوفيات ٢٠٧/١٥، وطبقات الشافعية الكبرى ٣٨٨/٤.

"حَضْرَمَوْت" اسم لبلد، ثم كما يقال لهذا التركيب: مَزْجي يقال له -أيضًا-: إفرادي؛ لِمَا تقدَّم من زوال تعدُّد المعنى مع شدة الانحياز.

وتارةً تقييدًا، وذلك إذا كانا متبوعًا وتابعًا، أو حرف تعريف ومعرَّفًا، أو [نفيًا][(١)] ومنفيًّا، أو جارًّا ومجرورًا، وهكذا.

وتارةً إسنادًا، وذلك في الأكثر عند حدوث عمل أو حالة من عمل، مثل: "زَيْدٌ ضَرَبَ"، و "زَيْدٌ ضَارِبٌ".

وتارةً نسبة، وهي في الأكثر في كلامهم بمعنى الإسناد.

قال الطوفي: الإسناد لغةً: هو إمالة الشيء إلى الشيء على وجه الاتِّكاء عليه[(٢)].

والإضافة لغةً: إمالة الشيء / إلى الشيء[(٣)]. [١١٨]

قال الشيخ سعد الدين: الإسناد والنسبة والحُكم سواء[(٤)].

وتارةً انتماءً، وتارةً ربطًا، وتارةً تعليقًا، وهما بمعنى، أو متقاربان عندهم، والتعليق يذكرونه في تفسير الشرط، ويذكرونه في أفعال القلوب، ويذكرونه في الجارِّ والمجرور، وهكذا.

وتارةً اشتمالًا، وتارةً ملابسةً، وتارةً صُحبةً، وتارةً مقارنةً، وتارةً معيَّةً، وتارةً ضمًّا، وتارةً جمعًا، وتارةً تزويجًا أو انزواجًا، وتارةً كتبًا، وتارةً نكاحًا، وهكذا.

والتركيب الإسنادي للكل غير الأربعة الأولى[(٥)]، بل التقييدي كأنَّه عند مَن لم يذكره من الإسنادي[(٦)]، ولكن في كلامهم أنَّ الإسناد لا يتجاوز الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، كما أنَّ الكلام إنَّما هو اسم للعمدة، لا لما معه من الفَضْلة.

---

(١) في المخطوط: (نفي) والصواب ما أثبته.

(٢) عبارة الطوفي في شرح مختصر الروضة ١/ ١١٥: «وأمَّا الإضافة، فهي في اللغة: الإمالة، قال الجوهري: أضفت الشيء إلى الشيء، أي: أملته. قلت: وبعض المحققين من النحاة يقول: الإضافة: الإسناد، ومنه أضفت ظهري إلى الحائط، أي: أسندته».

(٣) انظر(ضيف) في: مقاييس اللغة ٣/٣٨٠، ولسان العرب، لابن منظور مُحَمَّد بن مكرم؛ تحقيق: اليازجي وجماعة من اللغويين، الطبعة الثالثة، ٩/ ٢١٠ (دار صادر-بيروت ١٤١٤هـ).

(٤) لم أقف عليه بلفظه، ولعلَّه يؤخذ ذلك من قوله: «الحكم يُطلق في العرف على إسناد أمر إلى آخر -أي: نسبته إليه- بالإيجاب أو السلب». شرح التلويح على التوضيح، ١/١٩، ٢٠ (مكتبة صبيح بمصر).

(٥) الأربعة هي: الإضافي، والمزجي، والإفرادي، والتقييدي.

(٦) يقصد: خالد الأزهري في الأزهرية.

قال الشيخ سعد الدين: «والإسناد اصطلاحًا: ضمُّ كلمة إلى كلمة على وجه يفيد أنَّ مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفيٌّ عنه»(١).

قال: والإسناد في الخبر أصل، وفي الإنشاء فرع؛ وذلك لأنَّ الإسناد لا بد أن يسبقه في وجوده الطرفان، والإنشاء يَحْدُث أحد الطرفين به لا قبله، فإنَّما صحَّ فيه الإسناد بتنزيل المعدوم منزلة الموجود(٢).

قال ابن الزركشي: كل محمول -أي: فعل، أو خبر- سواء أكان مشتقًّا أو غير مشتق هو في معنى الفعل؛ من حيث إنَّ المراد به كونه معنى حاصلًا لذات الموضوع.

قال في (شرح الشذور): لا إسناد إلى المفعول إلا إذا ناب عن الفاعل(٣).

الرابعة: أجزاء المركَّب لا يلزم تساويها في الحاجة في وجود المركب إليها وهكذا، ولا في دلالة الاسم الموضوع له عليها، فمن ثم أجزاء الصلاة ركن وغير ركن، وكلمات / الكلام عمدة [١١٩] وفضلة، وأجزاء الشيء ما يعرف به الشيء، ومنها ما لا يعرف به، ثم إذ الكلمات عمدة وفضلة فلا بدَّ من بيان العمدة، ويبيَّن منه أقلها وأكثرها، وقد بيَّنها في (القَطْر)(٤).

وحاصل ذلك: أنَّ أقل المركب تارةً فِعل وفاعل، وتارةً مبتدأ وخبر، وتارةً كان واسمها وخبرها، وتارةً ظنَّ وفاعلها ومفعولاها، وتارةً أعلم وفاعلها ومفاعيلها الثلاثة، وتارةً جملة الشرط وجملة الجواب، ولا عمدة غير هذا.

ويبيَّن منه الفضلة، وهي غير هذا، وأقلها النعت مثلًا، وأكثرها التوابع الخمسة، والمفاعيل، والحال، والتمييز، والمستثنى، هذا من الأفعال والأسماء والحروف محصورة.

ثم من هنا يظهر وجه قول عليّ ﷺ: ((لولا أنَّ الكلامَ يُعاد لنَفِد))(٥)، ويظهر منه -أيضًا- فصل الكلام من الكلام، ووصل الكلام بالكلام، والوقف والابتداء، وأنواع الوقف،

---

(١) مختصر المعاني ٩٢/١.

(٢) انظر: مختصر المعاني ٩٢/١.

(٣) انظر: شرح الشذور لابن هشام ص٢٠٧.

(٤) انظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لجمال الدين ابن هشام؛ تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، ص٦٣-٦٤ (القاهرة ١٣٨٣هـ).

(٥) سبق تخريجه ص١٢٩.

وإعراب الكلام مع الكلام، وهو جعْل الجملة جزء الجملة، أو ليست جزءًا لها، وهو كون الجملة لها محلٌّ من الإعراب، أو لا محلَّ لها، وهكذا. ويظهر من هذا أن المركَّب كما يكون من كلمة وكلمة وهكذا، يكون من كلام وكلام وهكذا، ويظهر -أيضًا- أن المركب من كلمة وكلمة، أو من كلام وكلام، يُشترط فيه الاتصال.

قال الطوفي: يُشترط أن يتصل المستثنى بالمستثنى منه اتصالًا عاديًّا، بحيث لا يُفصل بينهما بسكوت يمكن التكلم فيه، أو بكلام أجنبي(١).

قال: وكذا سائر التوابع اللفظية من خبر المبتدأ، والحال، والتمييز، وجواب الشرط، وهكذا(٢). انتهى.

قال في (المقنع): وإن تراخى القَبول عن الإيجاب صحَّ / ما داما في المجلس ولم يتشاغلَا بما يقطعه(٣). [١٢٠]

وهو يفيد اشتراط الاتصال في المركَّبين اللذين كالمركب الواحد، كالإيجاب والقَبول في البيع.

الخامسة: تأليف الكلمات منه الصحيح ومنه الفاسد، كذلك تأليف الموجود من أجزائه منه الصحيح ومنه الفاسد، وتأليف الناس مع بعضهم البعض منه الصحيح ومنه الفاسد، قال النبيُّ ﷺ: ((ليس للرجل عن أخيه غِنًى، مثل اليدين لا يُستغنَى بإحداهما عن الأخرى)) (٤). وقال النبيُّ ﷺ: ((هِجْرانُ الأَخْمقِ قُرْبانٌ عِندَ اللهِ تعالى))(٥)، وقال النبيُّ ﷺ: ((إذا ظهَر العِلمُ وخُزِن العملُ، تآلفتْ الألْسنُ، وتبَاغضتْ القلوبُ، وتقَطَّعتْ الأَرْحامُ، فعند ذلك لعنَهُم اللهُ

(١) شرح مختصر الروضة ٥٨٩/٢.

(٢) شرح مختصر الروضة ٥٩٠/٢.

(٣) المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لموفق الدين ابن قدامة؛ تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين الخطيب، الطبعة الأولى، ص١٥١ (مكتبة السوادي-جدة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

(٤) ضعَّفه الذهبي في ميزان الاعتدال؛ تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، الطبعة الأولى، ٣/ ٦٢٩ (دار المعرفة-بيروت ١٣٨٢هـ -١٩٦٣م).

(٥) لم أقف عليه من قول النبي ﷺ، وإنَّما هو من قول الحسن البصري. انظر: معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد ابن الأعرابي؛ تحقيق: عبد المحسن الحسيني، الطبعة الأولى، ٥٩٥/٢ (دار ابن الجوزي ١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، والعزلة، لأبي سليمان الخطابي، الطبعة الثانية، ٢٣/١ (المطبعة السلفية ١٣٩٩هـ).

فأصمَّهُم وأعمى أبْصَارَهم)) [١]، وقال النبي ﷺ: ((قَالَ الله لأيوبَ -عليه السلام-: أتدري ما جُرمك إليَّ حتى ابتليتُكَ؟ قال: لا يا ربِّ، قال: لأنَّك دَخَلتْ على فرعونَ فدَاهَنْتَ في كلمتين)) [٢].

ثم عمدة التأليف للناس الأدب، وهو التواضع، والزهد، وهو عدم الانهشاش للمال والجاه؛ للعِلم بحقارتهما؛ إذ هما في عين عليٍّ رضي الله عنه كعراق خنزير في يد مجذوم[٣]، ثم يلزم على الزهد الغنى عن الناس مالًا وجاهًا، وعدم الغَيرة منهم في مالٍ أو في جاهٍ، والغَيرة في ذلك هي الحسدُ، ثم قد جعل الشرع دواءَ الحسد الدعاء باللحوق بالصالحين، أي: من العلماء والعُبَّاد والأغنياء وهكذا، ثم قد جاء في سراج القلوب قال النبيُّ ﷺ: ((حُبُّ العربِ إيمانٌ، وبغضُهم كفرٌ))[٤]، وقال النبي -صلى الله / عليه وسلم-: ((مَن سبَّ العربَ فأولئك هُم المشرِكون)) [٥]، ولو ذُكِر [١٢١] هذا في باب الإعراب لناسب -أيضًا-.

ثم في (المفيد) ثلاث مسائل:

الأولى: المفيد: حروف مجتمعة تحتها معنى لا يُنتظر معها حروف مجتمعة أخرى، نحو: "جَاءَ زَيْدٌ"، بخلاف: "إنْ جَاءَ زَيْدٌ"، فإنه يُنتظر معه وجود لفظ آخر، فالأول يصحُّ الاكتفاء به، لا الثاني؛ إذ هو ينظر معه الجواب للشرط.

وغير المفيد: لفظ يُنتظر معه وجود لفظ آخر، ولا يُطلق عليه أنَّه كلام إلَّا مقيَّدًا، لا بد من ذلك، فيُقال: كلام غير مفيد، أو غير مستعمَل، أو متروك، أو مهمَل، وتقدَّم أن المهمل غير موجود، وفي كلام (المنار) ما يقتضي أنَّ المفيد أقسامه محصورة في الظاهرِ، مثل: "جَاءَ زَيْدٌ"،

---

(١) ضعَّفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١٢/ ١١٤.

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق؛ تحقيق: عمرو العمروي، ٦٠/١٠ (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

(٣) نُسب إليه في ربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشري، الطبعة الأولى، ٧٥/١ (مؤسسة الأعلمي-بيروت ١٤١٢هـ).
اللغة: (عراق): العراق: العظم بغير لحم، فإن كان عليه لحم فهو عرق. لسان العرب (عرق) ٢٤٤/١٠.
(مجذوم): مقطوع، والأجذم اليد، وهو الذي ذهبت أصابع كفَّيه. لسان العرب (جذم) ٨٧/١٢.

(٤) ضعَّفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ح١١٩١) ٣٣٩/٣.

(٥) قال عنه الألباني: موضوع. سلسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ح٤٦٠١) ١١٥/١٠.

والنصِّ، مثل: "جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ"، والمفسَّر مثل النص، والمحكَم كذلك، وهكذا، وأنَّ أقسام غير المفيد محصورة فيما يُقابل هذه الأربعة، وهي: الخفي، والمشكِل، والمجمَل، والمتشابه(١).

ثم بعد هذا قال صاحب (المنبع): فائدة الكلام هي الحُكم بشيء على شيء(٢).

وحينئذ فالمفيد محكومٌ عليه وحُكم، والذي يحسن السكوتُ عليه محكوم عليه وحُكم، وهو المسألة، أو شيء مجهول وما يُعرِّفه، وهو التعريف، وتقدَّم أن التعريف مسألة -أيضًا-، فالمفيد قسمان: مسألة، وتعريف، ثم المحكوم عليه: الفاعل والمبتدأ، والمحكوم به: الفعل والخبر، فلا يفيد المحكوم عليه والمحكوم به إلَّا الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، فالكلمة الواحدة والمركَّب غير الإسنادي يُقدَّر معه ما يكون به مركَّبًا إسناديًّا.

وقد يُقال: لا يشترط في المفيد أن يعين الفائدة؛ إذ قد تقدم أن الكلام قد يكون مشكلًا بالفعل، وحينئذ فمنه المجمَل عند الأصوليين، وهو لفظ يقبل أن يكون معناه كذا أو كذا على السواء، ولا أن يكون سامعه معيَّنًا لا يتبدل على توالي الأعوام، ثم يتفطَّن من هذا أنَّه لا يُشترط في السامع أن يكون موجودًا خارجًا.

الثانية: تقدم / أن اللفظ من حيثُ الوضعُ إنَّما هو طريق إلى الظن، وأن القرائن -أيضًا- [١٢٢] إنما هي طريق إلى الظن، ولكن قال أبو مُحَمَّد ابن حزم: خبر التواتر يفيد العلم الضروريَّ(٣)؛ إذ لم نعرف نحن أن الخلق قبلنا إلَّا بالتواتر، ولو دخلت داخل الشك في نقل التواتر لوجب أن ندخل الشك في ذلك، ومن بلغ إلى هاهنا فقد فارق المعقول.

الثالثة: المفيد: اسم فاعل مشتق من الإفادة، لا من الفائدة، والإفادة: إعطاء الفائدة.

---

(١) انظر: المنار في أصول الفقه، لحافظ الدين النسفي، ص٢ (مطبعة أحمد كامل ١٣٢٦هـ).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، لأبي مُحَمَّد بن حزم الأندلسي؛ تحقيق: أحمد شاكر، ٦٢/٢ (دار الآفاق الجديدة- بيروت).

وابن حزم هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو مُحَمَّد، عالم الأندلس في عصره، من مؤلفاته: الفصل في الملل والأهواء والنحل، وجمهرة الأنساب، والإحكام في أصول الأحكام، توفي سنة ٤٥٦هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٢٥/٣، وسير أعلام النبلاء ١٨٤/١٨، والأعلام ٢٥٤/٤.

قال في (الصحاح): الفائدة: ما استفدت مِن علم أو مال[١].

وقال ابن حجر -وهو موافق لقول (المنبع)-: فائدة الكلام هي الحُكم بشيء على شيء[٢].

وقال علماء البلاغة: الحُكم أو لازمه[٣].

وقال علماء الأصول: ما كان عِلةً ذهنًا معلولًا خارجًا، كالثمرة من الشجرة[٤].

وقال الشيخ خالد: ما يكون الشيء به أحسن حالًا منه بفقده[٥].

وقال التتائي: المصلحة أو ما يُحدَّد عن غير مآل[٦].

قال: والمصلحة من حيث إنَّها نتيجة تسمَّى فائدةً، ومن حيث إنَّها مطلوبة تسمَّى غرضًا، ومن حيث إنَّها تؤثِّر في الفاعل الإقدام على الفعل تسمَّى علةً[٧].

قال ابن جرباش: حصول الشيء إنْ أُخذ من حيث إنَّه خارج من القوة إلى الفعل فكمال، وإنْ أُخذ من حيث إنه مؤثِّر في غيره نفعًا فخير، ثم الخير إنْ أُخذ من حيث الإذعان له فدِين، وإنْ أُخذ من حيث إنه جُعل سبيلًا مستقيمًا مسلوكًا فشرع.

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل الجوهري؛ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، (فيد) ٥٢١/٢ (دار العلم للملايين-ببيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) مفتاح العلوم، ليوسف السَّكَّاكي؛ تحقيق: نعيم زرزور، الطبعة الثانية، ص١٧٨ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب؛ تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الطبعة الأولى، ص٢٥ (دار الرسالة-بيروت ١٤١٥هـ-١٩٩٦م).

(٦) انظر: جواهر الدرر في حلِّ ألفاظ المختصر، لأبي عبد الله شمس الدين التتائي؛ تحقيق: نوري حسن المسلاتي، الطبعة الأولى، ١١٢/١ (دار ابن حزم-بيروت ١٤٣٥هـ-٢٠١٦م).

والتتائي هو: مُحَمَّد بن إبراهيم التتائي، أبو عبد الله، شمس الدين، فقيه مالكي، من مؤلفاته: فتح الجليل في شرح مختصر الخليل، وجواهر الدرر في حلِّ ألفاظ المختصر، توفي سنة ٩٤٢هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ٢٣٦/٢، وشجرة النور الزكية ٣٩٣/١، والأعلام ٣٠٢/٥.

(٧) انظر: جواهر الدرر في حلِّ ألفاظ المختصر ١/ ١١٢، ١١٣.

والشرع لُغةً: قال البقِّي: مصدر شرَع، بمعنى استفتح[١].

واصطلاحًا: قال الطوفي: ما جاء به الرسول ﷺ من أصل وفرع[٢].

ثم فسَّر الأصل بالقواعد التي تنبِّه، وفسَّر الفرع بالأحكام السمعيَّة.

قال البقِّي: ويُطلق الشرع اسمًا بمعنى الشارع، / وهو الباري -سبحانه وتعالى-، أو الرسول ﷺ، والشريعة مبالغة الشرع، كالحقيقة مبالغة الحق[٣]. انتهى. [١٢٣]

وقال ابن فِرِشتا[٤]: المصلحة هي الموجود الذي هو موضع لأنْ يحصل به الصلاح، قال: والصلاح هو كون الشيء بأهلية الإثمار للثمرة، والأهلية: تهيُّؤ الشيء لما يراد منه.

ثم كما يسمَّى الحاصل المتجدِّد فائدةً يسمى نصيبًا؛ لأنَّ انتصاب القامة يحصل به، ويُسمَّى حظًّا؛ لأنَّه حظْوةٌ عند النفْس، أو لأنَّها تحظَى عليه.

وقالوا: "فَاظَتْ نَفْسُهُ"[٥] -بظاء مشالة[١]-، مع أنَّ سائر الفيض بضاد ساقطة[٢].

---

(١) لم أهتدِ إليه.

(٢) شرح مختصر الروضة ١/١٣٩.

(٣) لم أهتدِ إليه.

(٤) لم أقف عليه.

وابن فِرِشتا هو: مُحَمَّد بن عبد اللطيف بن عبد العزيز، المعروف بابن الملك، فقيه حنفي، من مؤلفاته: شرح مصابيح السنة للبغوي، توفي سنة ٨٥٤هـ. انظر ترجمته في: الأعلام ٦/١٢٧، ومعجم المؤلفين ٦/١١.

(٥) اختلف اللغويون في فعل النفس، فذهب كثير منهم إلى جواز أن يقال: "فَاظَتْ نَفْسُهُ" بالظاء. انظر: العين (فيظ) ٨/١٧٠، والجراثيم، لأبي مُحَمَّد الدينوري؛ تحقيق: مُحَمَّد الحميدي، ١/٤٤٣ (وزارة الثقافة- دمشق)، والزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري؛ تحقيق: د. حاتم الضامن، الطبعة الأولى، ٢/٣٤٧ (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، وتهذيب اللغة ١٢/٥٧، والصحاح (فيظ) ٣/١١٧٦، والمحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده؛ تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، ١٠/٣٨ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، وصبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي، ٣/٢٣٥ (دار الكتب العلمية-بيروت).

وفرّق الثعالبيُّ بينهما، فقال: «فإذا مات بعلّة قيل: "فاضت" بالضاد، فإذا مات فجأة قيل: "فاظت" بالظاء». فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي؛ تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، ص١٠٥ (إحياء التراث العربي ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م).

وذهب الأصمعيُّ، وأبو عبيدة، وابنُ فارس إلى أنَّه لا يُقال: "فاظت"، ولا "فاضت"، وإنَّما يقال: "فاظ الميت". انظر: إصلاح المنطق، لابن السكيت؛ تحقيق: مُحَمَّد مرعب، الطبعة الأولى، ص٢٠٥ (دار إحياء التراث العربي

و"بَيْظُ النَّمْل" -بالمشالة-، وسائر البيض بالساقطة[٣].

والفؤاد يفرح أشدَّ فرح بالشيء المتجدِّد وهكذا.

ثم الفائدة تتوقَّف على الهداية، والهداية نوع من الدَّلالة، قال الزمخشري: الهداية: هي الدَّلالة الموصلة إلى المطلوب[٤]، وقال الرازي: هي الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب، لا الدلالة الموصلة[٥]، فالمتكلم يَهدي السامع إلى كلامه، وكلامه أهلٌ لأنْ يوصل، فالمتكلم دالٌّ، والدالُّ غير الدليل؛ إذ الدالُّ هو الناصب للدليل، أي: الموجِد أو المقيم للدليل، ثم تفسير الزمخشري تفسير لهداية العمل، وتفسير الرازي تفسير لهداية العلم؛ إذ لا يلزم من العلم العمل.

قال ابن أبي جمرة: «والتوفيق تخصيص بالخير بالقُدرة، لا يُؤثِّر فيه قربُ النسب، ولا قربُ الزمان، ولا قربُ المكان؛ إذ مُضَرُ أقرب إلى النبي ﷺ فمُنعوا وأُبعدوا، وربيعةُ أُعطوا التوفيق فأُسعدوا»[٦].

ثم قد تقدَّم أن الموجود ذات وحالات، وإذ قد تبينت ذات الفائدة أنها علم أو مال فلنبيِّن حالات لها:

=

١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، وتهذيب اللغة ٥٧/١٢، ومجمل اللغة، لابن فارس؛ تحقيق: زهير عبد المحسن، الطبعة الثانية، ٧٠٩/١ (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

(١) هذا اصطلاح في علم الخط، و(الْمُشَالَة) تمييز لها عن (الضاد)، والشولة: هو الخط المنتصب المائل قليلًا على ظهر (الظاء).

(٢) هذا اصطلاح في علم الخط، و(الساقطة): أي التي سقط منها العصا.

(٣) انظر: بدائع البدائه، لعلي بن ظافر الأزدي الخزرجي، ص٨٧ (مصر-١٨٦١م)، وحياة الحيوان الكبرى، لمحمد بن موسى الدميري، الطبعة الثانية، ٤٩٧/٢ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٤هـ).

(٤) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري، الطبعة الثالثة، ٣٥/١ (دار الكتاب العربي-بيروت ١٤٠٧هـ).

(٥) التفسير الكبير ٢٦٦/٢.

(٦) بهجة النفوس وتحليها بما لها وما عليها شرح مختصر صحيح البخاري، لأبي مُحَمَّد ابن أبي جمرة، الطبعة الأولى، ٩٦/١ (مطبعة الصدق الخيرية-مصر ١٣٤٨هـ).

وابن أبي جمرة هو: عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي، أبو مُحَمَّد: من العلماء بالحديث، من مؤلفاته: جمع النهاية -اختصر به صحيح البخاري-، وبهجة النفوس، توفي سنة ٦٩٩هـ تقريبًا. انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية ٢٥٨/١، والأعلام ٨٩/٤، ومعجم المؤلفين ٤٠/٦.

قال ذو القرنين: ثلاث لا ينبغي للعاقل أن يضيِّعهنَّ، بل يحصلهنَّ ويحث عليهنَّ مَن أطاعه: طِبٌّ يذبُّ به عن بدنه، وصَنعةٌ لمعاشه، وعمَلٌ صالح يتزوَّد به لآخرته(١).

وتقدَّمت أبواب الرزق، وطرق العلم، والثمرة لا تحصل إلا من سبب وعلة، فهل الفائدة للثمرة فقط، أو للثمرة وللسبب والعلة؟

كلام التتائي أنها المصلحة يقتضي / أنها لهما؛ إذ كلٌّ منهما يحصل به الاصطلاح والصلاح. [١٢٤]

قال الشيخ سعد الدين: والكسب هو الاستحداث، والاستحداث: طلبُ الحدوث، والحدوث: الوجود بعد العدم(٢).

قال في (شرح الجامع): اللهو: اللعب، وتلهَّيت بالشيء: تشاغلت به وعقلت به عن غيره، وألهاه عن الشيء: أشغله عنه(٣).

قال: وقال بعض المحقِّقين: المِلك -بكسر اللام- هو الغنيُّ مطلقًا في ذاته وصِفاته عن كلِّ ما سواه، ويحتاج إليه كلُّ ما سواه، وقيل: هو ذو الملك -بضم اللام-، والملك -بضم اللام- هو التصرُّف في الأشياء على العموم، أو القدرة على ذلك(٤).

قال ابن الزركشي: الزعم: قولٌ لا يُفهم دليله.

وقال البيضاوي: «الزعم: ادّعاء العلم»(٥).

---

(١) انظر: معدن الجواهر ورياضة الخواطر، لأبي الفتح مُحَمَّد بن علي الكراجكي؛ تحقيق: حسين الموسوي، الطبعة الأولى، ص١١٧ (مكتبة العلّامة المجلسي-قم ١٤٣٠هـ).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) لم أقف عليه، وانظر: (لهي) في تهذيب اللغة ٢٦٦/٦.

(٤) انظر: قوت المغتذي على جامع الترمذي، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: ناصر الغريبي (رسالة دكتوره) ٨٧٦/٢، ٨٧٧ (جامعة أم القرى-مكة المكرمة ١٤٢٤هـ).

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد البيضاوي؛ تحقيق: مُحَمَّد المرعشلي، الطبعة الأولى، ٢١٨/٥ (دار إحياء التراث العربي- بيروت ١٤١٨هـ).

والبيضاوي هو: عبد الله بن عمر بن مُحَمَّد بن علي الشيرازي، ناصر الدين البيضاوي، مفسر علَّامة، من مؤلفاته: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، وطوالع الأنوار، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول، توفي سنة ٦٨٥هـ تقريبًا. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٥٠/٢، وهدية العارفين ٤٦٢/١، والأعلام ١١٠/٤.

وقال القرطبي: الزعم: القول الذي لا يُوثق به[١].

قال ابن دريد: أكثر ما يقع الزعم على الباطل[٢].

قال أبو بكر بن المعتمر: إذا كان العقل تسعةَ أجزاء، احتاج إلى جزء من الجهل ليُقدم على الأمور؛ فإن العاقل أبدًا متخوِّفٌ متوقِّفٌ متوانٍ مترقِّبٌ[٣].

وقال ابن المقفع: إقدام الرجل على ما لا يدري أصواب هو أم خطأ لجَاجٌ، واللَّجاج آفة العقل، وعمله بما يعلم أنه خطأ هوى، والهوى آفة العفاف، وترك العمل بما يعلم أنه صواب تهاون، والتهاون آفة الدين[٤].

---

(١) عبارة القرطبي: «الزعم: هو القول بالظن». انظر: الجامع لأحكام القرآن- تفسير القرطبي، لأبي عبد الله القرطبي؛ تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية، ١٣٥/١٨ (دار الكتب المصرية- القاهرة ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).

والقرطبي هو: مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر، شمس الدين أبو عبد الله القرطبي، من مؤلفاته: التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، وجامع أحكام القرآن، توفي سنة ٦٧١هـ. انظر ترجمته في: سلم الوصول ٦٩/٣، وهدية العارفين ١٩٢/٢.

(٢) جمهرة اللغة، لأبي بكر ابن دريد؛ تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، (زعم) ٨١٦/٢ (دار العلم للملايين- بيروت ١٩٨٧م).

وابن دريد هو: مُحَمَّد بن الحسن بن دريد بن عتاهية، أبو بكر، أديب لغوي، من مؤلفاته: أدب الكاتب، وتقويم اللسان، والجمهرة في اللغة، توفي سنة ٣٢١هـ. انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، ص١٨٣ (دار المعارف)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال القفطي؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل، الطبعة الأولى، ٩٢/٣ (دار الفكر العربي-القاهرة ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م)، ووفيات الأعيان ٣٢٣/٤.

(٣) انظر قوله في: البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي؛ تحقيق: د. وداد القاضي، الطبعة الأولى، ٢٣٧/٤ (دار صادر-بيروت١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، نثر الدر في المحاضرات، لمنصور بن الحسين الرازي؛ تحقيق: خالد محفوط، الطبعة الأولى، ١٢٣/٤ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م).

وابن المعتمر: الذي وقفتُ عليه في كتب التراجم أنَّه أبو سهل، وهو: بشر بن المعتمر الهلالي البغدادي، أبو سهل، فقيه معتزلي مناظِر، له مؤلفات في الاعتزال، توفي سنة ٢١٠ هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٠، والوافي بالوفيات ١٠:٩٦، والأعلام ٥٥/٢.

(٤) انظر قوله في: الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، الطبعة الأولى، ص١٧٤ (المكتبة العنصرية-بيروت ١٤٢٤هـ)، ونثر الدر في المحاضرات، لمنصور بن الحسين الرازي؛ تحقيق: خالد عبد الغني، الطبعة الأولى، ١٢٣/٤ (دار الكتب =

ثم كيفية تحصيل الفائدة من اللفظ تقدَّم أنها بالمنطوق والمفهوم، هذا بالاختصار، وتتمة ذلك بالبسط أن فائدة اللفظ هي المعنى الذي يؤديه اللفظ، وتقدم أنَّ فائدة الكلام هي الحُكم بشيء على شيء، وأنَّ الحُكم بشيء على شيء محصورٌ في الإثبات والنفي، فالمعنى الذي يؤديه اللفظ محصورٌ في إثبات أو نفي، ثم أخذ المعنى من اللفظ تارةً يكون بالطبع الإنشائي فقط، / [١٢٥] وهو للعوام، وهو لا يُوثق به؛ لأنَّ الطبع غير معصوم، وتارةً يكون بالقواعد التي أُقيمت -أي: نصبت- له، وهو للعلماء، فالعالم مَن يأخذ المعنى مِن اللفظ بقواعد أخْذه منه.

ثم هي أربعة: نوع اللفظ المفرد، ونوع اللفظ المركَّب، ونوع الحقيقة والمجاز، ونوع الصريح والكِناية، فإنَّ كلًّا من الحقيقة والمجاز قد يكون صريحًا وقد يكون كناية، وقد يكون كل من هذين نصًّا وقد يكون ظاهرًا، وهكذا.

ثم لَمَّا كان كذلك لم تُغنِ معرفة هذه القواعد عن تفسير المتكلِّم لكلامه، ويؤكِّد ذلك أنَّ للاستعمال دلالةً غير دلالة الوضع، حتى قال الطوفي: «خلاف وضْع اللفظ لا يمتنع أن يدل عليه دليل»[(١)]، كإدخال النساء في جمع الرجال، والمؤنث في ضمير المذكر لقرينة، وهكذا، قال: وهو اتفاق[(٢)].

ومن ثَمَّ لم يصحّ أخْذُ العلم إلا من الشيخ، لا من الكتُب.

ثم الفائدة من اللفظ إمَّا إيمان، كفائدة: "أَنَا مُؤْمِنٌ"، وإما كُفر، كفائدة: "هُوَ كَافِرٌ"، وإما صلاة، كفائدة: "الله أَكْبَرُ"؛ إذ بها يدخُل الإنسان في الصلاة، وإما بيع، كـ: "بِعْتُ"، وإما نكاح، وهكذا، حتى من فائدة اللفظ صيرورة الإنسان فاسقًا، أو مبتدعًا، أو محبًّا، أو مبغضًا، أو عالمًا، وهكذا.

= العلمية-بيروت ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

وابن المقفع هو: عبد الله بن المقفع بن المبارك البغدادي، فارسي الأصل، أديب لغوي، من مؤلفاته: الأدب الصغير، الأدب الكبير، وترجمة كليلة ودمنة من الفارسي إلى العربي، توفي سنة ١٤٢هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٥١/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٠٨/٦، وهدية العارفين ٤٣٨/١.

(١) شرح مختصر الروضة ٥١٦/٢.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة ٥٨٩/٢.

وفائدة اللفظ هي فائدة النظر؛ إذ لا بد من النظر، وتقدم بيانه[١].

ثم لا يغفل عن أنَّ القوة -أي: الملَكة التامَّة- في أخذ المعنى من اللفظ لا بُدَّ منها، وتقدَّم أنَّها تحصل بكثرة المعالجة لأخذ المعنى من اللفظ، ثم إذا حصلت لا يثق الإنسان بها باطنًا ويجعل نظره إليها فقط ثم اعتماده عليها فقط، بل يلتجئ إلى الله تعالى في إصابة الحق من اللفظ في كل مسألة، وكذلك في كل الأسباب، ولا سيَّما عند قوة السبب في حصول المسبَّب، وهو الفائدة من علمٍ أو مالٍ، وتقدَّم أنَّ كون الأسباب تُنتج مسبباتها / هو الرُّشْد، وكونها لا [١٢٦] تُنتج هو السَّفَه، ثم كما الرشد والسفه يتعلقان بالفائدة، وكذلك التمنِّي، والترجِّي، والتوقُّع، ويأتي بيانها.

قال الطوفي: النشاط: خِفَّة في البدن تنشأ عن انشراح الصدر وسرور النفس[٢].

والسرور: لذة في القلب[٣].

واللَّذة: قال ابن سينا: إدراك الملائم[٤].

والشهوة: الميل إلى إدراك الملائم.

والمحبة: الميل إلى الانمزاج بالملائم.

وقال ابن زكريا: «الخَلاص من الألم»[٥].

---

(١) ذكر ذلك في مقدمة العلم تفصيلا. ينظر: المخطوط [ب/٢٩].

(٢) شرح مختصر الروضة ١٩٣/١.

(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب الكفوي؛ تحقيق: عدنان درويش، ومُحَمَّد المصري، ص٥٠٨ (مؤسسة الرسالة- بيروت).

(٤) انظر: القانون في الطب، للحسين بن عبد الله بن سينا؛ تحقيق: مُحَمَّد أمين الضناوي، ١٥١/١. وانظر قوله -أيضًا- في: تشنيف المسامع بجمع الجوامع، لبدر الدين الزركشي؛ تحقيق: د. سيد عبد العزيز، و د. عبد الله ربيع، الطبعة الأولى، ٩١٤/٤ (مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث ١٤١٨ هـ-١٩٩٨م).
وابن سينا هو: أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا البلخي، العلامة الشهير، صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق، من مؤلفاته: القانون في الطب، وتقاسيم الحكمة، والموجز الكبير في المنطق، توفي سنة ٤٢٨هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٥٧/٢، وسير أعلام النبلاء ٥٣١/١٧، والوافي بالوفيات ٢٤٢/١٢.

(٥) غاية الوصول في شرح لبِّ الأصول، لزكريا الأنصاري، ص١٧٢ (دار الكتب العربية الكبرى-مصر).
وابن زكريا هو: القاضي زكريا بن مُحَمَّد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، فقيه شافعي، من مؤلفاته:
=

وقال التفتازانيُّ: إدراك ما هو كمال وخير عند المدرِك، ونيلُه[١].

وقيل لرجل: ما اللذة؟ فقال: اتباع الهوى، وترك الحَياء، فقال له عاقل: هذا لا ينفكُّ عن شيئين: عاجل العار، وآجل النار[٢].

وقال الإمام في (المحصول): الصواب أنها لا تُحدّ؛ لأنَّها من الوجدانيات[٣].

قال: الطَّرَب: خفة تصيب الإنسان؛ لشِدة سرور أو حزن[٤].

قال الطوفي: وقد حرَّفَته العامَّة فخصُّوه بالسرور، كما حرَّفوا المأتم فخصُّوه بالحزن، وكان أصلُه مجمع النساء لسرور أو حزن[٥].

قال سولون: الفرح إنما يَعْرِض إذا نظر إلى محاسن الشيء دون مساوئه، والحزن إنما يعرض إذا نظر إلى مساوئ الشيء دون محاسنه، ونفْس الفاضل إنما تتأمَّل كُلِّيَّةَ الشيءِ، فهي ترتفع عن الفرح والحزن[٦].

وفي (الشفا) أو غيره: كان الرسول ﷺ متواصِلَ الأحزان[٧].

=

شرح مختصر المزني في فروع الفقه الشافعي، وحاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على شرح بدر الدين لألفية ابن مالك سمَّاها الدرر السنية، غاية الوصول إلى لبِّ الأصول، توفي سنة ٩٢٦هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ٣٧٤/١، والأعلام ٤٦/٣، ومعجم المؤلفين ١٨٢/٤.

(١) انظر: شرح المقاصد في علم الكلام، لسعد الدين التفتازاني،١/ ٢٤٤ (دار المعارف النعمانية-باكستان ١٤٠١هـ-١٩٨٢م).

والتفتازاني هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، من أئمة العربية والبيان والمنطق، من مؤلفاته: المطول، والمختصر -اختصر به شرح تلخيص المفتاح-، وحاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، توفي سنة ٧٩٣هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢٨٥/٢، والأعلام ١٢٩/٧.

(٢) انظر: معدن الجواهر ورياضة الخواطر ص١٠٠ .

(٣) عبارة الرازي في المحصول ١٥٨/٥: «والصواب عندي أنَّه لا يجوز تحديدها -أي اللذة والألم-؛ لأنَّه من أظهر ما يجده الحيُّ».

(٤) الصحاح ١٧١/١.

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة ١٩٣/١.

(٦) نقله أبو حيان التوحيدي عن سقراط في: الإمتاع والمؤانسة ص١٨٩.

(٧) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، حاشية الشمني، ١/ ١٤٦ (دار الفكر ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

=

وقال عمر ﷺ: ((اللهمَّ إنَّا لا نستطيعُ إلَّا أنْ نفرَحَ بما زيَّنتَ لنا من الدُّنيا، فارزقنا صرْفَهُ في وجوهِهِ))[١].

ثم في (الوضع) مسائل:

الأولى: قال الطوفي: الوضع جعْل شيء في محلٍّ[٢].

والحصر: إحاطة محلٍّ بشيء.

والتخصيص: تفريد شيء، محلٍّ أو غير محلٍّ الشيء.

والترتيب: وضْع أشياء في محالِّها، والعكس: وضْع المؤخَّر في محل المقدَّم وهكذا.

وهل يحسن أن يُقال: الوضع لغةً: جعْل شيء موضعًا؛ لأنَّ هذا هو الذي يناسب وضْعَ غير اللفظ، كوضع / المد وهكذا -على ما يأتي-؟ [١٢٧]

والوضع اصطلاحًا: قال في (التلخيص): تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه[٣].

وقال ابن جرباش: تخصيص الواضع كلَّ لفظٍ بمعناه.

وقيل: الوضع: القصد، قال الفاكهي: ولا عمل للقلب غير القصد[٤].

فالوضع له تفسيران: تفسير بمعناه، وتفسير بغير معناه، فالأول: التسمية، والثاني: القصد، وهو: توجُّه النفس نحو المطلوب.

= قال الإمام ابن القيم: «وأمَّا حديث هند بن أبي هالة في صفة النبي ﷺ إنَّه كان متواصل الأحزان، فحديث لا يثبت، وفي إسناده من لا يُعرف، وكيف يكون متواصل الأحزان وقد صانه الله عن الحزن على الدنيا وأسبابها، ونهاه عن الحزن على الكفار، وغفر له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر؟ فمن أين يأتيه الحزن؟ بل كان دائم البشر، ضحوك السن، كما في صفته (الضحوك القتال) صلوات الله وسلامه عليه». مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين؛ تحقيق: محمَّد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة الثالثة، ١/ ٥٠٢ (دار الكتاب العربي-بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

(١) أُسند إلى عمر ﷺ في: شرح صحيح البخاري، لابن بطال؛ تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الطبعة الثانية، ١٦١/١٠ (مكتبة الرشد-الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة ٤٧٢/٣.

(٣) التلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني؛ ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوقي؛ ص١٠٠ (دار الفكر العربي).

(٤) لم أقف عليه.

قال في (مختصر الصحاح): القصد: [إتيان][(١)] الشيء[(٢)].

وقال الشيخ خالد في (شرح الآجرُّوميّة): أن يقصد المتكلِّم إفادة السامع[(٣)]، وفي (شرح الأزهرية): الإرادة[(٤)].

وهذا تفسير القصد اصطلاحًا، ويأتي بيان الإرادة في التمنِّي.

الثانية: إنما احتاج اللفظ إلى الوضع؛ ليدلَّ؛ إذ هو لا يدلُّ الدلالة الوضعية إلا بالوضع، والوضع يتوقَّف على القصد، فمن ثمَّ صحَّ أن يفسَّر الوضع هنا بالقصد، وإن كان القصد مشترَطًا في الكلام، والوضع إنما هو مشترَط في الكلمة؛ لأنَّها لا تدل إلا بالوضع اتفاقًا، حتى الكلمات التي صحفتها العامة، مثل: "مَيْشُوم"، و"نَعْلَة" وهكذا، أصل الأول: "مشؤوم"، وأصل الثاني: "لَعْنَة".

وأما الكلام بل المركَّب فاختلف فيه هل يدل بالوضع كالكلمة، أو بالعقل؟

وإنَّما اختلفوا في ذلك؛ لوقوع دلالة الاستعمال في اللفظ كما وقعت فيه دلالة الوضع، ثم بالنظر إلى الوضع وقع الاشتراك، وبالنظر إلى الاستعمال وقع المجاز، والنقل، والتخصيص، والإضمار، ووقع -أيضًا- بالنظر إلى الوضع انقسام الكلمة إلى: اسم، وفعل، وحرف، ثم انقسام / الاسم إلى: المعرفة، والنكرة، وهكذا. [١٢٨]

ثم الوضع قسمان: وضع للفظ، ووضع لغير لفظ، كوضع الله الدِّين، ووضع الناس المقادير، كالتوحيد، والصلاة، والرطل، والمد، والعلامة على رأس الشريف، وهكذا؛ إذ كلٌّ من هذه قد جُعِل موضعًا، أو حُطَّ إلى أسفل؛ بالنظر إلى أنَّ حالة السلامة من الطارئ أعلى من حالة لحوقه.

قال ابن فِرِشتا: الدِّين: وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى الخير

(١) في المخطوط: (إثبات)، والصواب ما أثبتُّه، كما ورد في (مختار الصحاح).

(٢) مختار الصحاح، لأبي عبد الله مُحَمَّد الرازي؛ تحقيق: يوسف الشيخ مُحَمَّد، الطبعة الخامسة، (قصد) ص٢٥٤ (المكتبة العصرية- بيروت ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

(٣) ص١٤.

(٤) ص٥.

بالذات[١].

والوضع قسمان: عربي، وغير عربي، والمراد هنا الأول فيهما.

والتسمية ثلاثة أقسام: لُغويَّة، وعُرفيَّة، وشرعيَّة.

قال ابن الطَّحَّان: والتسمية غير الاسم وغير المسمَّى اتفاقًا[٢]، ويأتي في الاسم: هل الاسم المسمى، أو غيره؟

والوضع غير الاستعمال؛ بدليل النقل، ولأن الوضع تعيين حروفٍ لمعنى، وإن لم ينطق الواضع، والاستعمال التكلم بالحروف.

قال ابن عقيل: إطلاق حروف على معنى، قال: والإطلاق في اللغة: التخلية والإرسال، تقول: أَطلقت القول، إذا خلَّيته وأرسلته[٣]، والمطلَق: ما أُرسل من الحروف على القدر الذي وُضع له، وخُلِّي عن قدر زائد على ذلك، ويأتي في النكرة، ويصحُّ أن يُقال: الاستعمال: تصرُّف العقلاء في اللفظ، نحو التكلم باللفظ المفرد بوزن دون وزن، وبالمركب بصورة دون صورة، والمعلوم من العقلاء ترتيب الأحكام على الأمور المناسبة، فيقرنون الأحكام بالأوصاف المناسبة لها، نحو: "أَكْرِمِ العُلَمَاءَ، وَأَهِنِ الجُهَّالَ"، و"لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ"، فلا يُقبل من الاستعمال إلا ما كان موافقًا للوضع بأن يكون من الأمور الخمسة[٤]، / وموافقًا لتصرُّف [١٢٩] العقلاء، قال الطوفي: لأنَّ الشرع لا يخرج عن تصرف العقلاء[٥].

ومن الخمسة: النقل، والنقل منه التضمينُ، وهو تصيير معنى لفظ في ضمن لفظ آخر، أي: في وسعه.

ومنه -أيضًا- الخلعُ، وهو: إزالة معنى لفظ من تحته، أو إزالة بعضه وإبقاء بعض وهكذا.

ثم مِن اشتراط هذه الموافقة جاء احتمال اللفظ وعدم احتماله، وجاءت مخالفة الظاهر، وهي: إثبات ما ينفيه اللفظ أو نفي ما يثبته اللفظ، والظاهر أقوى الاحتمالين أو الاحتمالات.

قال الشيخ علاء الدين: والاحتمال: قبول اللفظ لمعنى بالنظر إلى الوضع، وإلى تصرف

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أهتدِ إليه.

(٣) انظر: الواضح في أصول الفقه ١/ ٢٥٦.

(٤) وهي: المجاز، والنقل، والاشتراك، والتخصيص، والإضمار.

(٥) شرح مختصر الروضة ٣/٤٢٨.

العقلاء، والحمل: اعتقاد معنى يحتمله اللفظ فيه[١].

وسبَق أنَّ الشرح اصطلاحًا: إظهار معتقَد المتكلِّم من كلامه، ثم تارةً اعتقاد السامع في اللفظ يوافق اعتقاد المتكلم فيه بأن يوافق تصرُّفَه فيه، وتارةً يخالفه.

ثم مع كون الاستعمال غير الوضع يُعرف الوضع بالاستعمال.

قال الطوفي: إسناد الفعل قاعدة تصريفيَّة في معرفة الفرق بين اللفظين من مادة واحدة، مثل: الرجحان والترجيح، ودلالة اللفظ والدلالة باللفظ، فيُفرَّق بينهما برسم يُؤخذ من تلك القاعدة، نقول: "رَجَحَ الدَّلِيلُ"، و"رَجَّحْتُ الدَّلِيلَ"، فالرُّجحان: فِعل الدليل، والترجيح: فعل الناظر في الدليل، ودلالة اللفظ: كونه بحيث يفيد مراد المتكلم، أي: إفادته مراد المتكلم، والدلالة باللفظ: إفادة المتكلم مراده باللفظ، فهي فعل المتكلم[٢].

قال: ولما سها عنها أو أهملها بعض المتأخرين وَهِم في الفرق بين ذلك[٣]، وهكذا.

ثم هنا ثلاثة اختلافات: اختلفوا في الكلمة هل هي موضوعة للمعنى الذهني، أو للمعنى الخارجي،/ أو للمعنى من حيث هو؟ قال أصحابنا: للذهني، وقال ابن مالك: للخارجي، وقال ابن السبكي: للمعنى من حيثُ هو[٤]. [١٣٠]

---

(١) لم أقف عليه.

وعلاء الدين هو: علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الحنبلي، أبو الحسن، فقيه أصول محدث، من مؤلفاته: التحبير في شرح التحرير، والمنهل العذب القرير في مولد الهادي البشير النذير ﷺ. توفي سنة ٨٨٥هـ. انظر ترجمته في: الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، لابن المِبْرَد الحنبلي؛ تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، ٩٩/١ (مكتبة العبيكان-الرياض١٤٢١ هـ-٢٠٠٠م)، ومعجم المؤلفين ١٠٢/٧.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة ٦٧٧/٣.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة ٦٧٧/٣.

(٤) انظر: جمع الجوامع في أصول الفقه، لتاج الدين السبكي؛ تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الثانية، ص٢٥ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

وانظر المسألة في: البحر المحيط في أصول الفقه ٢٣٧/٢-٢٣٨، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لولي الدين أبي زرعة العراقي؛ تحقيق: مُحَمَّد تامر حجازي، الطبعة الأولى، ص١٤٢، ١٤١(دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

وابن السُّبكي هو: عبد الوهاب بن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكى، تاج الدين، فقيه شافعي، من مؤلفاته: جمع الجوامع في الأصول، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، وشرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي،

وقال ابن الهائم: كلمات الأجناس للذهني، وكلمات الأشخاص للخارجي[١].

قال: وثمرة الخلاف في الألف واللام عند عدم القرينة هل تحمل على الجنس، أو على الاستغراق؟

واختلفوا في المركَّب: هل هو موضوع غير وضع كلماته؟ فالأكثر: بلى، ورجَّحه في (جمع الجوامع)[٢]، وابنُ مالك وابنُ الحاجب: لا[٣].

واختلفوا في واضع اللفظ، فقيل: الله تعالى، وقيل: الناس، قيل: آدم، وقيل: غير ذلك[٤].

ونحن اليوم عرَفنا الوضع من الآباء والأمهات إلى آدم، حتى لو عرَفنا من الآباء والأمهات فعلًا ولم نعرِف منهم معنى مصدره أو العكس، عرَفنا ذلك من ذلك.

قال النويري: والجنس يُعرف من أنواعه، لا العكس[٥].

وعلى الأوَّل عرَف آدمُ الوضعَ بوحي، ولو إلهامًا، ولكن قد وقع للعلماء ترديد لشيء من الكلمات بين ملزوم ولازم، ومن ثم تجد الأصوليين يذكرون كلمات اختلف المجتهدون في دلالتها، كالنكرة بعد النفي وبعد الإثبات، وتجد اللغويين يختلفون في تفسير كلمات، وتقدم أنَّ

=

توفي سنة ٧٧١ هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٠٩/١٩، وبغية الوعاة ١٦/١، وهدية العارفين ٦٣٩/١.

(١) لم أقف عليه، وانظر نحوه في: التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين المرداوي؛ تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، وآخرون، الطبعة الأولى، ٣٤٤/١ (مكتبة الرشد-الرياض١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

وابن الهائم هو: أحمد بن مُحَمَّد بن عماد بن على المقدسي، المعروف بابن الهائم، شهاب الدين، فقيه شافعي، من مؤلفاته: البحر العجاج في شرح المنهاج للنووي، والتبيان في تفسير القرآن، والتحفة القدسية منظومة في الفرائض، توفي سنة ٨١٥هـ. انظر ترجمته في: معجم المؤلفين ١٣٧/٢.

(٢) انظر: جمع الجوامع للسبكي ص٦٣.

(٣) انظر المسألة في: البحر المحيط في أصول الفقه ٢٣٣/٢، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، ٣٥/١ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م)، وتشنيف المسامع ٩١٦/٢، والغيث الهامع ص٣٩٥.

(٤) انظر في ذلك: الصاحبي ص١٣، والخصائص ص٧٢، والمحصول للرازي ١٨١/١، والمزهر ١٢/١.

(٥) لم أقف عليه.

والنويري هو: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن على بن أحمد النويري، كمال الدين أبو القاسم، فقيه مالكي، من مؤلفاته: التوضيح على التنقيح للعراقي، تكميل الشرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، شرح المقدمات الكافية في النحو والصرف والعروض والقافية، توفي سنة ٨٥٧هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ١٩٩/٢، وشجرة النور الزكية ٣٤٩/١، والأعلام ٤٧/٧.

الوضع يُعرف بالاستعمال، ولكن عند تمام الملَكَة، ولا سيما في المتقاربين جدًّا، كالتركيب والتأليف، وتقدَّم أنَّ ابن عقيل قال: إذا تقاربت المعاني تداخلت الألفاظ[١].

ثم قد تبيَّن أنَّ الوضعَ لا بدَّ فيه من القصدِ، والاستعمالَ لا بد فيه من القصدِ -أيضًا-، واعلم أنَّ القصد هو الذي عليه المدار شرعًا بقوله ﷺ: ((إنَّما الأعْمَالُ بالنِّياتِ))[٢].

واصطلاحًا للعلماء في تقرير قواعد العلوم وفروعها / في جميع فنون العلم بقولهم: المفيد بالوضع. [١٣١]

فالتوكُّل في الشرع طُلِبَ تحصيلًا للقصد، وأحكام المنادى في البناء والإعراب وغيرهما -كما في المنادى المستغاث- تدور على القصد، وهكذا، إلى غير ذلك.

وأصل التعويل على القصد أنَّ التكليف -وهو التعبُّد- إنَّما هو على العقل، والعقل ليس منه إلا القصد، ثم هل القصد في الاستعمال للَّفظ والمعنى معًا في الحقيقة والمجاز والتصريح والكِناية، أو للَّفظ فقط؛ لأنَّ المعنى متصل باللفظ أشد اتصال، أو للَّفظ فقط في الحقيقة والصريح، ولهما في المجاز والكناية؟

قال في (الخلاصة) للحنفية: لا تجب سجدةُ التلاوة إذا سمِعها من طير أو من نائم، وهو المختار في الطير، وخلاف الصحيح في النائم[٣]. انتهى.

وفي (المختصر) للمالكية: ركنُ الطلاق قصدٌ[٤]، قال شارحه بهرام: «أي إرادة إيقاع الطلاق»[٥].

---

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه ١/ ١٤٤.

(٢) سبق تخريجه ص ١٦٦.

(٣) انظر قول الخلاصة في: فتح القدير، لكمال الدين ابن الهمام، ١٥/٢ (دار الفكر).

(٤) انظر: مختصر العلامة خليل، لخليل بن إسحاق المالكي؛ تحقيق: أحمد جاد، الطبعة الأولى، ص١١٤ (دار الحديث- القاهرة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

(٥) الدرر في شرح المختصر، لبهرام الدميري؛ تحقيق: د. حافظ خير، وأحمد نجيب، الطبعة الأولى، ص١٠٥٦ (دار النوادر-بيروت ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م).

وبهرام هو: تاج الدين بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدميري، فقيه مالكي، من مؤلفاته: شرح مختصر شيخه الشيخ خليل، والشامل في الفقه، توفي سنة ٨٠٢هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ٢٤٤/١، والأعلام ٧٦/٢، ومعجم =

وفي (مسائل) سُلَيْم: لو حلف لا يكلِّم فلانًا فكلَّمه وهو نائم أو سكران، لا يحنث[١].

ولا يعارضه قوله السابق: «الاعتبار في الأيمان بما يتناوله اللفظ، دون المقصود منه»[٢]؛ لأنَّ هذا القصد كقصد الخصوص مع قصد العموم.

وفي (الإقناع) من كتبنا: «وتُعتبَر إرادة لفظ الطلاق لمعناه، فلا طلاق لفقيه يكرِّره، وحاكٍ عن نفسه الطلاق»[٣].

وحينئذٍ فمعنى قولهم: الصريح لا يحتاج إلى نية، أي: إلى نية تعيين شيء من المعاني دون شيء، لا إلى نية المعنى؛ إذ الصلاة لا بدَّ لها من النية، والصلاة المعيَّنة لا بدَّ لها من نية التعيين، وتقدَّم أنَّ شرط الاستعمال أن يكون على قانون الوضع، وحينئذٍ فلا يُستعمل اللفظ في غير معناه إلا في مجاز أو كناية، وإذا وُضِعَ اللفظُ وضعًا غير / وضعه، أو خُصَّ ببعض معناه وليس [١٣٢] غيره، صار وضعًا له، وهو النقل.

قال في (المطول): المجاز: لفظٌ أُريد به مقارِبَ معناه بعلاقة، وإن لم تكن اللزوم، والكِناية: لفظ أُريد به لازم معناه بعلاقة هي اللزوم[٤].

ثم اللفظ الذي يقبل قصدين فأكثر يُحمل على ظاهرهما، قال سُلَيْم: من قال لامرأته: إن دخلت الدار أنت طالق، ظاهره أنه علَّق الطلاق بالشرط، وقال مُحَمَّد: ظاهره أنه أوْقع الطلاق في الحال، فهذا اللفظ يقبل قصدين[٥].

وكذلك لفظ: من حلف لا يسكن هذه الدار شهرًا؛ إذ الشهر فيه يقبل أن يكون مفعولًا به، ومفعولًا فيه، وعلى الأول يكون كُلًّا، فلا يحنث ببعضه، وعلى الثاني يكون كليًّا، فيحنث ببعضه.

= المؤلفين ٣/٨٠.

(١) لم أقف عليه.

(٢) [أ/٢١].

(٣) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لموسى الحجاوي؛ تحقيق: عبد اللطيف السبكي، ٣/٤ (دار المعرفة-بيروت).

(٤) انظر: المطول شرح تلخيص المفتاح، لسعد الدين التفتازاني؛ تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ص٦٣٠ (دار الكتب العلمية-بيروت).

(٥) انظر: رؤوس المسائل [أ/٢٥].

ولو حصَل في القصد اختلافٌ فقول المتكلِّم، إلا أن يذكر أنه قصد ما لا يحتمله اللفظ، وهو ما لا يجري على قانون الوضع، وهو أربعة أمور:

الأول: اختيار حروف دون حروف، قال الفقهاء: لو أبدل الدال بالذال، أو الضاد بالظاء، فعند أحمد يصحُّ في الضاد بالظاء؛ لعسر مخرج الضاد[١]، وعند الشافعي: لا يصح[٢]، وللحنفية هنا أمثلة كثيرة وتفصيل فيها[٣].

ولو قال في النكاح: "جَوَّزْت" -يجعل الجيم موضع الزاي، والزاي موضع الجيم-، فأفتى ابن أبي شريف بأنَّه لا يصحُّ النكاح[٤].

الثاني: اختيار وزن أو تركيب منَعَه الصرفيون أو النحويون.

الثالث: اختيار دلالة لا يقبلها أهل الأصول.

الرابع: اختيار معنى لا يقبله اللفظ، كما في بدل الغلط.

وحُكم المجمل عند الأصوليين الوقف، فإذا لم يُعْلم قصدُ المتكلم من قوةٍ في اللفظ، كقوة المفعول به على المفعول فيه، أو من قربٍ، كَعَوْدِ / الضمير إلى أقرب مذكور وهكذا، أو من قوةٍ [١٣٣] في المعنى، كقوة العرف على اللغة وهكذا، أو من قرينة غير ذلك، كعادة في التركيب وهكذا، تُرِكَ ذلك اللفظ بلا عمل به.

---

(١) انظر: المغني لابن قدامة ٣/ ٣٢.

(٢) انظر: المجموع شرح المهذب ٣٩٢/٣، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين الرملي، ٤٨١/١ (دار الفكر- بيروت ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

(٣) انظر: فتح القدير ٣٢٣/١، والنهر الفائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم الحنفي؛ تحقيق: أحمد عزو عناية، الطبعة الأولى، ١/ ٢٧٤ (دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

(٤) لم أقف عليه.

وابن أبي شريف هو: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف المقدسي، أبو المعالي، كمال الدين، فقيه شافعي، من مؤلفاته: الدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع، والفرائد في حل شرح العقائد، توفي سنة ٩٠٦هـ. انظر ترجمته في: النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لمحي الدين العَيْدَرُوس، الطبعة الأولى، ص٤١ (دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٠٥هـ)، وسلم الوصول ٢٢٧/٣، والأعلام ٥٣/٧.

ثم الذي خرج بـ (الوضع) المهملُ عن الوضع بالكلية، أو عن وضع اللفظ له ولو دلالة طبيعية أو عقلية، ولا يصدق على وضع العجم؛ لأنَّه ما وُضِع؛ لأنَّا إنَّما نتحدث عن شأننا، والذي خرج به -أيضًا- كلامُ العرب إذا لم يجرِ على قانون الوضع.

وخرج بـ (القصد) كلُّ كلام لا يُقصَد.

ثم مَن عبَّر بالقصد فالذي يخرج كلامُ العجم؛ كون المراد قصد العرب، كما في الوضع، على ما تقدَّم، ومن عبَّر بالوضع فالقصد لا بدُّ منه في الوضع وفي الاستعمال، على ما تقدَّم، فهو في ضمنِهِ؛ إذ ركن الشيء بل جزء الشيء في ضمنه -أي: وسعه-، أو لازم له؛ إذ الشرط لازم للمشروط.

ثم الفن مِن العلم إذا كثُرت فيه التصانيف يلزم أن تختلف عبارات العلماء في التعبير عن المسألة من مسائله، فيلزم أنَّ لكل مصنِّف حِكمةً في اختيار العبارة التي أتى بها في المسألة، من كمال، أو حشو -أي: زيادة من نقص-، ومن أخذ كلمة دون كلمة، وتركيب دون تركيب، وهكذا.

قالوا: وهذا التعريف أحسن ما عُرِّف به الكلام.

واعلم أنَّ سبب الكلام إرادة الإنسان إيصال عِلمٍ في نفس الإنسان إلى نفس غيره، وقدَّموه؛ لأنَّه موضوع النحو -أي: محله-، فكلُّ مسألة من مسائل النحو فهو أو جزءٌ منه موضوعها، وبيان الشيء أنفع من بيان جزئه، ولم يُؤخِّره عن تعريفه كما يفعله النووي في أبواب في (المنهاج)[١]؛ لأنَّه الأصل، والتأخير جائز.

وأنا أختارُه[٢] على القول؛ لأن ابن إياز قال: اختلف في القول هل هو مشترك في المفرد والمركب، أو حقيقة ومجاز؟ على قولين[٣].

---

(١) أراد أنَّ النووي أحيانًا يقدِّم الحكم على التعريف، كما فعل -مثلًا- في كتاب المساقاة، فقال: «تصح من جائز التصرف.....، وهي عمل الأرض ببعض ما يخرج منها...». منهاج الطالبين ص١٥٧.

(٢) أي: أختار اللفظ على القول.

(٣) انظر المحصول في شرح الفصول ١/١٦، ١٧.

بل على ثلاثة أقوال: الأول: مشترك في المفرد والمركَّب على حدٍّ سواء، وهو ظاهر مذهب ابن يعيش في شرح المفصل =

وأيضًا إشارة إلى أنَّ علم النحو في تصحيح اللفظ أولًا، وبالذات والمعنى تبعٌ، ولو كان في تصحيح المعنى أولًا وبالذات واللفظ تبعٌ لأختارُ القول؛ لأنَّ الواضع نظر في الوضع للقول إلى المعنى أكثر من نظره إلى اللفظ.

ولم يُسْقِط (اللفظَ) أحدٌ، / ولم يقل: (الملفوظ)؛ لأنَّ الكلام لغةً: اللفظُ، فبَيَّن أنَّ هذا الكلام فيه شروط، وأيضًا اللفظ أخصر وأشهر. [١٣٤]

ولم يُسْقِط (المركَّبَ)؛ لأنَّ ذكر المعلوم بدلالة الالتزام لا ينافي الاختصار، ولو أسقطه لم يُعْلَمْ أنَّ الكلمةَ إذا أفادت ما يَحْسُنُ السكوت عليه يجب أن يقدِّر معها أخرى، ولم يُعْلَمْ أنَّ المقدر في اصطلاح النحويين كالملفوظ.

وعبَّر عنه ابن الحاجب بـ «تضمن»[(١)]، وأسقط (المفيد) على مذهب من لا يشترط في الكلام الإفادة، وهو أبو حيان[(٢)]، والذين اشترطوها لم ينظروا إلى أنَّه يقال: كلام مهمل، بل نظروا إلى أنه لولا الكلام المفيد ما وُجد النحو؛ إذ غير المفيد لا علينا منه إن صحَّ أو فسد.

و(الوضع): إعلامٌ بأنَّ النحو ليس إلا في اللفظ العربي، ولم يقل: (الموضوع)؛ حتى يُبيِّنَ أنَّ الإفادة بالوضع، لا بالعقل، وأيضًا ليفيد أنَّ الوضع منظور إليه في الكلِّ، لا في المفيد فقط.

والباء في (بالوضع) للاستعانة، وهو متعلق بـ(المفيد) على مذهب البصريين في التنازع[(٣)]،

=

١/٧٥. الثاني: استعماله في المفرد، وذهب إلى هذا الرأي ابن معطٍ في: الفصول الخمسون، لابن عبد المعطي؛ تحقيق: محمود الطناحي، ص١٤٩(عيسى البابي الحلبي وشركاه)، وابن مالك في شرح التسهيل ١/٥. والثالث: استعماله في المركَّب خاصة، فهو مرادف للكلام. انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين المرادي؛ تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، ١/٢٦٩ (دار الفكر العربي ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).

(١) يقول ابن الحاجب في الكافية ص١١: «الكلام: ما تضمّن كلمتين بالإسناد».

(٢) انظر: التذييل ١/٣٤.

(٣) وذلك في إعمال الثاني؛ لقربه، وذهب الكوفيون إلى إعمال الأول؛ لسبقه. انظر المسألة في: الإنصاف ١/٧١، والبديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير؛ تحقيق: د. فتحي أحمد، الطبعة الأولى، ١/١١٠ (جامعة أم القرى- مكة المكرمة ١٤٢٠هـ)، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، ص٢٥٢ (دار الغرب الإسلامي١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

وهو يعارض قول ابن هشام: الحذف من الثاني لدلالة الأول أحسن[١]، ويعارض قول فقهائنا: إنَّ المجرور بعد جُمَل يعود إلى الكل[٢]، اللهم إلا أن يُقال: مراد ابن هشام إذا لم يكن عملٌ، ومراد الفُقهاء من جِهة المعنى، لا من جِهة الإعراب.

واعلم أنَّ صحة الكلام صدقه، وصدقه عدم كذبه، وهو إمَّا إثبات وإما نفي، والإثبات إمَّا لكلِّيٍّ -وهو ما له أفراد متماثلة-، وإمَّا لجزئي -وهو الفرد الواحد-، وكذب الإثبات للكلي بتخلُّف الثبوت في فرد، وهو قول المناطقة: نقيضُ الموجبة الكلية السالبةُ الجزئية، وكذبُ الموجبة الجزئية السالبةُ الجزئية[٣]؛ إذ المفرد إنما كذب الإثبات له النفي عنه، وهكذا، والكلام هو أحد الأدلة، فإذا صدق صحَّ كونه دليلًا، وإذا كذب بطل كونه دليلًا، وكذلك الكلام هو معرِّف، فإذا صدق صحَّ كونه معرفًا، وإذا كذب بطل كونه معرفًا.

والكلام -أيضًا- مسألة، والمسألة دليل المقلِّد، فإذا صدقت صحَّ كونها مسألةً، وإذا كذبت بطَلت، ولكن الأكثر عند / أهل الشرع له حكم الكل، وعندهم النادر لا حُكم له، أو له حُكم، وعلى الأوَّل لا يكذب الإيجاب الكلي إذا كان في أكثر الأفراد لا في كلها، وعلى هذا فقس النفي الكلي، والنفي الجزئي، وغير ذلك. [١٣٥]

وسلْب العموم هو النفي [الجزئي] [٤]، وعموم السَّلْب هو النفي الكُلي، وهو -أيضًا- أن يعمَّ النفيُ أشياءَ متغايرة، كالدنيا والآخرة في قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[٥]، أي: لا في الدنيا ولا في الآخرة، ونفيُ الرؤية عن كلِّ أفراد الأبصار وعن كلِّ أبعاض المبصَر -أي: المرئي- سلبُ العموم[٦].

---

(١) انظر: مغني اللبيب ص٦١٧.

(٢) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين، ١٤١٩/٤، ١٤٢٠ (دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

(٣) انظر: إيضاح المبهم من معاني السلم في علم المنطق، لأحمد الدمنهوري، ص١١ (مطبعة مصطفى البابي الحلبي-مصر ١٣٤٢هـ).

(٤) في المخطوط: (الكلي)، والصواب ما أثبتُّه؛ لأنَّ المعنى يقتضيه.

(٥) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٦) يريد المؤلف بذلك أمرين: الأول: نفي رؤية جميع الأبصار لله -عزّ وجل-، لا نفي أصل الرؤية، فرؤية المؤمنين لله ثابتة =

ويأتي في النفي مسألة أخرى في أول الجوازم؛ لأنَّ الذوات لا تُنفى[١].

ثم الباعث على شرح هذا المقام تصوُّفًا قصدُ تهذيب الطالب من أول اشتغاله، كما سرَدْنا له من أول اشتغاله قواعدَ تحصيل العلم؛ إذ في مناقب الشيخ عزِّ الدين بن عبد السلام: قرأ الفقه على العلامة أبي منصور بن عساكر، وتهذَّب بأخلاقه[٢].

والتهذيب: تخليص الشيء مما لا يجانسه ولا يحسن معه، والإنسان لا يجانس دِينه الذي إنَّما خُلق له إلا العبدية وأنَّه لا يعبأ به، وذلك قمْع النفس بمنعها كلَّ لذة إلا النساء والطِّيب والنظافة.

وأصل التصوُّف من الإحسان، كما نشأ أصولُ الدين من الإيمان، والفقهُ من الإسلام، مع أنَّ سعيد الغزَّال قال: لأن يدخل بيتي شيطان أحب إليَّ من أن يدخل بيتي صوفي[٣]. والشيطان: من يُدخل على الإنسان خفيةً الاحتراقَ بنار البعد، جنيًّا كان أو إنسيًّا، وشأن الصوفي أنَّه إنَّما يُدخل على الإنسان خفيةً أتمَّ الرحمة والبركة فيها؛ لأنَّه تصوَّف -أي: أخذ

=

في القرآن والسنة، والثاني: نفي إبصار جوانب وأطرف المبصَر، والإحاطة به، والله -عزّ وجل- منزَّه عن الغاية والنهاية. انظر: معالم أصول الدين ص٧٧.

(١) انظر قسم التحقيق ص ٣٧٦.

(٢) انظر: العز بن عبد السلام -سلطان العلماء وبائع الملوك، لمحمد الزحيلي، الطبعة الأولى، ص٥٦ (دار القلم-دمشق ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

وعزّ الدين بن عبد السلام هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقيّ، فقيه شافعيّ، وكان ناسكًا ورعًا، من مؤلفاته: التفسير الكبير، والإلمام في أدلة الاحكام. توفي سنة ٦٦٠هـ. انظر ترجمته في: أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي؛ تحقيق: د. علي أبو زيد، وآخرون، الطبعة الأولى، ١٦٢/٣ (دار الفكر المعاصر-بيروت ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، والوافي بالوفيات ٣١٨/١٨، والأعلام ٢١/٤.

وابن عساكر هو: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن الحسن، ابن منصور ابن عساكر الدمشقيّ، فقيه شافعي، من مؤلفاته: كتاب الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين، توفي سنة ٦٢٠هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٣٥/٣، وطبقات الشافعية الكبرى ١٧٧/٨، والأعلام ٣٨٨/٣.

(٣) نُسب القول للأعمش في الأمالي الخميسية، للشجري الجرجاني؛ ترتيب: القاضي محيي الدين العبشمي؛ تحقيق: مُحَمَّد حسن، الطبعة الأولى، ٣٠٧/٢ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

وسعيد الغزّال: لم أهتدِ إليه.

التصوُّف-، والتصوُّف: عبادة الله كأنَّك تراه، فإن لم تكن تراه فإنَّه يراك.

قال أبو سعيد البقَّال[١]: أن تجعل الله قِبلة قلبك، كما الكعبة قبلة وجهك، وقال -أيضًا-: خلق القلوب لتدوم ناظرة إليه.

قالوا: العمل -أي: العبادة- فائدة العمر، وثمرة العلم، والزاد للمعاد، وحاصل الشخص، وشعار الكرام، وحرفة الرجال، وبضاعة الأولياء، وطريق الأقوياء، واختيار أولي الأبصار، فمن فاته فقد خسر مع الخاسرين، وهلك مع الهالكين.

ثم العبادة هي اللفظ، واللفظ: الطرح، / وهذا الطرح طرح أمرين: الأول: طرح همِّ الرزق، والثاني: طرح البطالة بأن يحفظ كل لحظة من عُمُره من أن تمرَّ عليه وهو في غير عبادة، وعبادة الصوفي غالبًا شأن الصلاة والذِّكر، قال رسول الله ﷺ: ((ما جاءك من هذا المال فخُذْه، وما لا فلا تُتبعه نفْسَك))[٢]. [١٣٦]

قال ابن أبي حمزة: أفتى مَن نوَّر اللهُ قلبه: إنَّ الفقير المتوجِّه -أي: الذي لا يفتر عن العبادة لحظةً- يحرُم عليه الكسب، أي: له ولعِياله[٣].

قال أرباب القلوب: من تحركت همته وهو صائم إلى التصرف لتدبير ما يُفطر عليه، كُتبت عليه خطيئة[٤].

وهذا خرْق للعادة؛ إذ العادة: الرزق لا يأتي إلا من أبوابه، وخرق العادة كرامة للأولياء، معجزة لنبيهم ﷺ؛ لأنَّها دالةٌ على صحة دِينه.

وقال سهل بن عبد الله التُّستري: أعرف إلى الجنة طريقًا مختصرًا، لا تأخذ من أحد شيئًا،

---

(١) أبو سعيد البقال هو: سعيد بن المرزبان أبو سعيد البقال، من أتباع التابعين. انظر ترجمته في: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني؛ تحقيق: د. عاصم القريوتي، الطبعة الأولى، ص٥٤ (مكتبة المنار-عمان ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

(٢) صحيح البخاري، باب رزق الحكام والعاملين عليها (ح٧١٦٣) ٩/ ٦٧.

(٣) انظر القول في: الغيث الهامع ص٨٣٩.
وابن أبي حمزة: لم أهتدِ إليه.

(٤) انظر القول في: إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، ٢٣٤/١ (دار المعرفة-بيروت).

ولا تُعطِ أحدًا شيئًا، ولا تدَّخِر شيئًا[١].

وقوله: لا تأخذ، أي: بقلبك، لا بيدك؛ حتى لا تخالف: «ما جاءك من هذا المال فخذه»، فالواجب على الإنسان المؤمن في هذا الدِّين أن يجعل قلبه آيسًا ممَّا في أيدي الناس.

وقالتْ عائشة ﵂: ((ما رُئي رَسُولُ الله ﷺ فارغًا في أهله قط، حتى إنَّه يكونُ في مِهنةِ أهله، يقُمُّ البيتَ، ويغلي الثوبَ، ويخصِفُ النعلَ، ويطحنُ مع أهلِهِ))[٢]، أو كما قالت، ومعلوم أنَّه كان ينام.

وقال يحيى بن معاذ الرازي: المجاهدة أربعة أقسام: ترك الكلام، وترك الطعام، وترك المنام، وترك الانتقام -أي: الغضب-[٣].

وقال رجل لأبي حامد اللفَّاف: أوصني، فقال: اجعل لدينك غلافًا كغلاف المصحف، قال: وما غلاف الدِّين؟ قال: ترْكُ الكلام إلا ما لا بدَّ منه، وترْك الدُّنيا إلا ما لا بدَّ منه، وترْك مخالطة الناس إلا ما لا بدَّ منه[٤]، واتخاذ العيال في هذا الدِّين أفضلُ من التفرُّغ للعبادة، فلا يدخل / تحت الطرح. [١٣٧]

هذا أصل في التصوُّف، الذي هو العبادة.

الأصل الثاني: المركَّب.

---

(١) نُسب لسري بن المغلس السقطي، انظر: طبقات الصوفية، لمحمد بن الحسين النيسابوري؛ تحقيق: مصطفى عبد القادر، الطبعة الأولى، ص٥٣ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

والتستري هو: هو سهل بن عبد الله بن يونس أبو مُحَمَّد التستري، الصوفي الزاهد، توفي سنة ٢٨٣هـ. انظر ترجمته في: طبقات الصوفية ص١٦٦، وقلادة النحر ٦٢٦/٢، والأعلام ١٤٣/٣.

(٢) صحيح الأدب المفرد، للبخاري؛ تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة، باب ما يعمل الرجل في بيته، (ح٤١٩/٥٣٩) ص١٩٠ (دار البشائر الإسلامية- بيروت ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

(٣) انظر: إحياء علوم الدين ٦٦/٣.

ويحيى الرازي هو: يحيى بن معاذ بن جعفر الرازي، أبو زكريا، واعظ زاهد، توفي سنة ٢٥٨هـ. انظر ترجمته في: طبقات الصوفية ص٩٨، وقلادة النحر ٥٦٣/٢، والأعلام ١٧٢/٨.

(٤) انظر: إحياء علوم الدين ٥٦/٤.

وأبو حامد اللفاف: لم أهتدِ إليه.

أي لا بدَّ في التصوف من أن يكون إيمانًا واحتسابًا، ومعنى إيمانًا: أي تصديقًا لرسول الله ﷺ في أنَّ هذا عبادة جعلها الله تعالى للناس يعبدونه بها، ومعنى احتسابًا: أي اكتفاءً بثواب الله تعالى عليها في الآخرة عن إرادة ثواب أجر عليها في الدنيا، ولا سيّما من الناس.

مَرَّ إبراهيمُ الخوَّاص بإبراهيم بن أدهم وهو عند قوم أضافوه، فقال: يا أبا إسحاق، نِعْمَ الشيءُ هذا إن لم يكن أكلًا بالدِّين[١].

[وكلام][٢] العلماء في الرياء معروف.

بقِي الكلام هل الأفضل أمر فوق الاحتساب، وهو عدم إرادة الثواب، أو إرادة الثواب أفضل؟ صرَّح التتائي بأنَّ إرادة الثواب أفضل[٣].

ثم مِن تمام الاحتسابِ الاحتسابُ في المعيشة في الدنيا، وهو الزهد في الدنيا، فإن لم يكن فالقناعة، والقناعة: الاكتفاء بأقل ما يكفي عادةً من الخشن أو المتوسِّط لا من الناعم للنفْس وللعيال، كان رسول الله ﷺ لا يخرج من التحنُّث، وهو التعبُّد في الغار، إلا لضروراتِ أهلِه[٤]، أي: لا لشهواتهم، فإن لم تكن القناعة فالورع، والورع: ترك الرزق الذي فيه حالة تقتضي أنَّه حرام أو مكروه، وهكذا.

الأصل الثالث: المفيد.

قال رسول الله ﷺ: ((مَن كانت الآخرةُ أكبرَ همِّه جعَل الله غناه في قلبِه، وجمَع له أُمورَه،

---

(١) ما وقفت عليه أنَّه سليمان الخواص وليس إبراهيم الخواص. انظر: الإخلاص والنية، لابن أبي الدنيا؛ تحقيق: إياد خالد الطباع، الطبعة الأولى، ص٤٤ (دار البشائر ١٤١٣هـ)، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ٨/ ٢٧٦ (السعادة-بجوار محافظة مصر ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).

وإبراهيم الخوَّاص هو: إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل، أبو إسحاق الخواص، صوفي، توفي سنة ٢٩١هـ. انظر ترجمته في: طبقات الصوفية ص٢٢٠، والأعلام ١/٢٨.

وإبراهيم بن أدهم هو: إبراهيم بن أدهم بن منصور، أبو إسحاق، زاهد مشهور، توفي سنة ١٦١هـ. انظر ترجمته في: طبقات الصوفية ص٣٥، ووفيات الأعيان ١/٣١، والأعلام ١/٣١.

(٢) ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط بقدر كلمة، ولعلّ المثبت أقرب معنى.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) انظر: بهجة المجالس ص٩.

وما أقبل عبدٌ بقلبه إلى الله إلا جعَل الله قلوبَ المؤمنين تغدو إليه بالودِّ والرحمة))[١].

وقال علي ﷺ: ((لو أنَّ السمواتِ والأرضَ كانتَا على عبد رَتقًا، ثم اتَّقَى الله لجعَل له منها مخرجًا))[٢].

وقال -أيضًا: ((كان العلماء والحكماء والأتقياء يتكاتبون بثلاث ليس معهن رابعة: من أحسن سريرتَه أحسن الله علانيته، ومن أحسن ما بيْنه وبيْن الله كفاه الله ما بينه / وبين الناس، ومن كانت الآخرةُ همَّه كفاه الله همَّه من الدنيا))[٣]. [١٣٨]

وقال داود الطائي: ما أخرج الله عبدًا من ذلِّ المعصية إلى عزِّ الطاعة إلا آنسَه بلا أنيس، وأغناه بلا مال، وأعزَّه بلا عشير[٤].

وقوله: ما أخرج الله: هو على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾[٥].

ثم قد قيل: تقوَى المؤمن أنفعُ للمؤمنين من دُعائه لهم.

قال ابن أبي جمرة: أعمال البر لها نجاح وبرهان؛ إذ بأهلها يَرزق اللهُ العبادَ ويرحمهم، ويقصم الجبابرة ويَدثُرهم[٦].

وقال ابن الجوزي: بالمقبلين بالخِدمة على الله تنبت الأرض، ومن جَرَّاهِم يهطل الغمام، وبهم يُسامَح الخطَّاؤون، ويُدفع عن أهل الإجرام[٧].

---

(١) ضعيف الجامع الصغير وزيادته، لناصر الدين الألباني؛ أشرف على طبعه: زهير الشاويش، (ح٢٤٦٧)، ص٣٦٣ (المكتب الإسلامي)

(٢) أُسند إلى علي ﷺ في: ربيع الأبرار ٢/ ١٦٩.

(٣) أُسند إلي علي ﷺ في: ربيع الأبرار ١٧٣/٢.

(٤) لم أقف عليه منسوبًا إلى الطائي، ووجدته منسوبًا إلى جعفر بن مُحَمَّد في: الآداب الشرعية ١٥٣/١.

ودواد الطائي هو: داود بن نُصَير الطائي الكوفي، أبو سليمان، فقيه زاهد. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٥٩/٢، والأعلام ٣٣٥/٢.

(٥) سورة الضحى: ٧.

(٦) لم أقف عليه.

ودَثَرَ الشيء؛ أي: درس وعفا وانمحى أثره. انظر (دثر): العين ٨/ ١٨، ولسان العرب ٢٧٦/٤.

(٧) انظر: التبصرة، لأبي الفرج بن الجوزي؛ تحقيق: أ.د مصطفى عبد الواحد، الطبعة الأولى، ص٧٢٤ (دار السلام-

قال النبي ﷺ: ((إنَّ الله ليَدفع بالمؤمنِ الصالحِ عن مئةِ أهل بيْت من جِيرانه البلاءَ))[١].

وخرج عيسى بن مريم على الحواريين وعليهم العباء، وعلى وجوههم النور، فقال: ((أبناءَ الآخِرة، ما تنعَّم المتنعِّمون إلا بفضلِ نعيمكم))[٢].

وقال سيِّدي أحمد الرفاعي: أكملُ الرجال حالًا مَن إذا رفع القصة جاءه الجواب[٣].

فيدلُّ على أن مَن لم يأته الجواب فليس بكامل، يُخشى عليه أن يكون تصوُّفه فاسدًا، ولا يُقطع عليه بذلك؛ لأنَّ ذلك إلى الله تعالى؛ إذ هو أمرٌ باطن، ثم قد تقدَّم أنَّ الموجود الذي لا ثمرة له معدوم.

قال الشاعر:

إِذَا لَـمْ يَكُـنْ لِي مِنْـكَ عِـزٌّ وَلَا غِـنًى ۞ وَلَا عِنْـدَمَا يَغْتَـالُنِي الـدَّهْرُ مَوْئِـلُ

فَكُـلُّ التِفَـاتٍ لِي إِلَيْـكَ تَكَـرُّمٌ ۞ وَكُـلُّ سَـلَامٍ لِي عَلَيْـكَ تَفَضُّـلُ [٤]

وقال الآخَر:

إِذَا كُنْـتَ لَا عِلْمًـا لَـدَيْكَ يُفِيـدُنَا ۞ وَلَا أَنْـتَ ذَا دِيـنٍ فَنَرْجُـوكَ لِلـدِّينِ

=

القاهرة ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

(١) ضعيف الجامع الصغير وزيادته، (ح١٦٥١) ص٢٣٩.

(٢) انظر: ربيع الأبرار ١٦٨/٢.

(٣) لم أقف عليه.

وأحمد الرفاعي هو: أحمد بن علي بن يحيى الرفاعيّ الحسيني، أبو العباس، صوفي زاهد، توفي سنة ٥٧٨هـ. انظر ترجمته في: الأعلام ١٧٤/١، ومعجم المؤلفين ٢٥/٢.

(٤) البيتان من الطويل، للكامل أبي الفضل المظفر بن أحمد الطبيب الأصفهاني، المعروف باليزدي. انظر: إخبار العلماء بأخبار الحُكماء، لجمال الدين أبي الحسن القفطي؛ تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، ص٢٤٥ (دار الكتب العلمية-بيروت١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، والدر الفريد وبيت القصيد، لمحمد بن أيدمر المستعصمي؛ تحقيق: د.كامل الجبوري، الطبعة الأولى، ١٤٧/٣ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م).

برواية: إِذَا لَمْ يَكُنْ لِي مِنْكَ جَاهٌ وَلَا غِنًى**وَلَا عِنْدَمَا يَغْتَالنِي الدَّهْرُ مَوْئِلُ

فَكُلُّ سَلَامٍ لِي عَلَيْكَ تَكَرُّمٌ ** وَكُلُّ الْتِفَاتٍ لِي إِلَيْكَ تَفَضُّلُ

اللغة: (موئل): الملجأ، من: وَأَلَ يَئِل وَأْلًا، إذا لجأ. انظر: جمهر اللغة (أوي) ٢٤٧/١.

وَلَا أَنْـــتَ مِمَّـــنْ يُـــرْتَجَى لِكَرِيهَـــةٍ ❁ عَمِلْنَا مِثَالًا مِثْلَ شَخْصِكَ مِنْ طِينِ (١)

حتى قال الآخَر:

إذا أَنْـــتَ لَـــم تَنفَـــع فَضُـــرَّ فَإِنَّمـــا ❁ يُـــرَجَّى الفَـــتى كَيْمَـــا يَضُـــرُّ وَيَنفَـــعُ (٢)

وقال الآخر:

إِنَّ أَخَـــا الهَيْجَـــاءِ مَـــنْ يَسْـــعَى مَعَـــكْ ❁ وَمـــــن يَضُـــــرُّ نَفْسَـــــهُ لينْفَعَـــــكْ

وَمـــــنْ إِذَا رَيْـــبُ / زمَـــانٍ صَـــدَعَكْ ❁ شَـــتَّتَ شَـــمْلَ نَفْسِـــهِ ليَجْمَعَـــكْ (٣) [١٣٩]

وأصله قول الآخَر:

أَخَـــاكَ أَخَـــاكَ إِنَّ مَـــنْ لا أَخَـــا لَـــهُ ❁ كَسَـــاعٍ إِلَى الهَيْجَـــا بَغِـــيْرِ سِـــلاحِ (٤)

---

(١) البيتان من الطويل، لم أقف على البيت الأول، والثاني وقفت عليه منسوباً للصلاح الصفدي، انظر: الكشكول، لبهاء الدين الهمذاني؛ تحقيق: مُحَمَّد عبد الكريم النمري، الطبعة الأولى، ١/ ٢٣٢ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

(٢) البيت من الطويل، لقيس بن الخطيم في ديوانه برواية: (كَيما يَضُرَّ وَيَنفَعَا)؛ تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، ص٢٣٥ (دار صادر-بيروت ١٩٦٧م). قال عنه البغدادي في الخزانة ٤٩٩/٨: «قال العيني: البيت للنابغة الذبياني، وقيل: للنابغة الجعدي، والأصحُّ: أنَّ قائله قيس بن الخَطيم».

(٣) الأبيات من الرجز، لم أقف على قائلها، وهو بلا نسبة في: عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري، ٧/٣ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٨هـ)، وجمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، ٥٨/١ (دار الفكر-بيروت)، والدر الفريد ٤٠١/٤.

(٤) من الطويل، لقيس بن عاصم، وقيل: لمسكين الدارمي. انظر: عيون الأخبار ٤/٢، وحماسة البحتري؛ تحقيق: د. محمَّد إبراهيم حُوَّر، وأحمد مُحَمَّد عبيد، ص٤٧٧ (هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث-أبو ظبي١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، والعقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، الطبعة الأولى، ١٦١/٢ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٠٤هـ)، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي مُحَمَّد البَطَلْيَوسي؛ تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، ١٣٤/١ (دار الكتب المصرية-القاهرة ١٩٩٦م)، والمستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم الزمخشري، ٣٩٢/٢ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٩٨٧م).

وقال أبو سليمان الداراني[١]: لا تصحبْ إلا من تزهو به في دُنياك، أو ينفعك في دِينك، وصُحبة غير هذين حُمقٌ كبير.

وتقدَّم أنَّ الحمق: أن يُدخل على نفْسه عيبًا رآه في غيره، وأصله قول رسول الله ﷺ: ((لا خيرَ في صُحبةِ مَن لا يرَى لك مِثلَ ما يرَى له))[٢].

الأصل الرابع: الوضع.

قال ابن السُّبكي[٣]: العجز والجهل يحطُّ من قدْر الحي، والإنسان ضعيف عاجز جاهل ضال، [فعليه][٤] الدعاء بالقوةِ والإعانةِ والعلمِ والهدايةِ والغنى: اللهم إني ضعيف فقوِّني، وإني عاجز فأعنِّي، وإني جاهل فعلمني، وإني ضالٌّ فاهدني، وإني عائل فأغنني ولا تفتنِّي.

وأدخل المصنف على الوضع (الباء)؛ ليعلم أنَّه أساس التصوف، بل وإفادة الكلام، كأنه يقول: إن [التمست][٥] الكلام وأنت ترى نفسك بالوضع أفاد كلامك، وإلا لم يفد، وإن كان في ضمنه المعاني الكثيرة، بل وأساس الغنى.

قال هلال: قال ملك من الملوك الأعاجم لعلماء مملكته: اختاروا خصلة يُستغنى بها، فقال بعضهم: الرضا، وقال بعضهم: الصبر، وقال بعضهم: القناعة، وأجمَعوا على خصلة واحدة، وهي التواضُع للكبير والصغير[٦].

ثم الوضع: إذلالُ النفس للناس باطنًا، وظاهرًا لله تعالى، قال الإمام علي ﷺ: ((المؤمن أذل

---

(١) لم أقف عيله.

وأبو سليمان الداراني هو: عبد الرحمن بن عطية، ويقال: عبد الرحمن بن أحمد بن عطية، إمام زاهد. انظر ترجمته في: طبقات الصوفية ص٧٤، وسير أعلام النبلاء ١٠/١٨٢.

(٢) سلسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ح٤٧٨٥) ١٠/٣٢٧.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط بمقدار كلمة، والمثبَت أقرب معنًى.

(٥) ما بين المعقوفتين غير واضح في المخطوط بمقدار كلمة، والمثبَت أقرب رسمًا ومعنًى.

(٦) لم أقف عليه، وانظر نحوه في: مفيد العلوم ومبيد الهموم، لأبي بكر الخوارزمي، ص٣٩٤ (المكتبة العصرية-بيروت ١٤١٨هـ). وهلال لم أهتدِ إليه.

شيء نفسًا، أذل من العبد))[١]، إطلاقه يعمُّ الباطن والظاهر.

قال أبو [يزيد][٢]: من كان يظن أنَّ في خلق الله تعالى مَن هو شرٌّ منه فهو متكبِّر[٣].

وفي مناقِب ابن سيرين: كان أشدَّ الناس إزراءً بنفْسِه[٤].

إطلاقه يعمُّ بالقولِ، بأن يقول: أنا ابن فلان الحائك أو الإسكافي إن كان، ولا يتحاشى عن ذلك خوفًا من التهوين في القدر والمنزلة.

قال إبراهيم بن أدهم: مَن ادَّعى الزهدَ ثم تكدَّر مِن ذِكر عيوبه، فاضرب بكسائه وجهَه[٥].

وبالفعلِ، بأن يلبس الثياب الرخيصة الثمن، ولكن يُشترط / أن تكون بزيِّ الصالحين من [١٤٠] تفصيلٍ ونظافةٍ ورائحةٍ طيّبةٍ، لا بزيِّ المشاعليّة، والسيّاس، والسقَّائين[٦]، وأجلافِ الناس، وهكذا.

---

(١) انظر: التذكرة الحمدونية، لمحمد بن الحسن بن حمدون، الطبعة الأولى، ٧٨/١ (دار صادر-بيروت ١٤١٧هـ).

(٢) في المخطوط: (زيد) والصواب ما أثبته كما ورد في: حلية الأولياء ٣٦/١٠، وتاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين الذهبي؛ تحقيق: د. بشار عوّاد، الطبعة الأولى، ١١١/٢٠ (دار الغرب الإسلامي ٢٠٠٣م).

(٣) انظر: حلية الأولياء ١٠/ ٣٦.

(٤) انظر: تاريخ دمشق ٢٠٦/٥٣.

وابن سيرين هو: أبو بكر، مُحَمَّد بن سيرين البصري، تابعي، إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، تفقَّه وروى الحديث، واشتهر بالورع وتعبير الرؤيا، توفي سنة ١١٠هـ. انظر ترجمته: الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله ابن سعد؛ تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤٣/٧ (دار الكتب العلمية-بيروت١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، والأعلام ١٥٤/٦.

(٥) لم أقف عيله.

(٦) المشاعلية: هم الذين يحملون المشاعل توقد بالنار بين أيدي الأمراء ليلًا، وإذا أمر الأمير بشنق أحد أو تسميره أو النداء عليه تولَّوا ذلك. انظر: معيد النعم ومبيد النقم، لتاج الدين السبكي، الطبعة الأولى، ص ١٠٩ (مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).

والسُّيَّاس: جمع سائس، وهو خادم الدوابّ، يقال: ساس الراكبُ الدابَّةَ، أي: أحسن رياضتها وأدبها. انظر: المطلع على ألفاظ المقنع، لشمس الدين البعلي؛ تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، الطبعة الأولى، ص٣٢٩ (مكتبة السوادي للتوزيع١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

والسقَّاؤون: جمع سَقّاء، وهو من حرفته حمل الماء إلى المنازل. انظر: مقاييس اللغة (سقى) ٨٥/٣.

نعم، إذلال النفس للناس للدنيا -أي: لمال أو جاه- حرام، بل قال سهل بن عبد الله: أيُّ فقير آوَى إلى رفق مخلوق فقد أشرَك، وأيُّ فقير استظلَّ بظلِّ مخلوق فقد أشرك.

وتقدَّم أنَّ الشرع حرَّم على القلب الاستشرافَ إلى ما في أيدي الناس؛ وذلك لما فيه من صورة التكذيب لله تعالى في أنَّه غنيٌّ لا يُغني عبيدَه عن غيره وهكذا.

واعلم أنَّ وضع النفس بالرذائل مذموم باطنًا كالبُخل، وسوء الخلق، وسوء الخلق: عدم الصبر، وينشأ عن عدم الصبر الغضبُ، فيُفسَّر به، وظاهرًا كلبس ثياب السقَّائين وهكذا، والجلوس مع الأغنياء والأمراء، ووضع قدْر الغير مذموم؛ وذلك أنَّ دِيننا مبنيٌّ على أن يرى الإنسان نفسه بحالة خروجه من صلب أبيه إلى بطن أمه، ثم بحالة خروجه من بطن أمه، لم يكتسب شيئًا من الفضائل؛ إذ هي لكونها لا تتحقَّق ثمرتها إلا بالسلامة من الألم في الآخرة وحصول النعيم فيها معدومة؛ إذ الموجود الذي لا ثمرة له معدوم، ويرى غيره باكتساب الفضائل، ويأتي التواضُع آخر الكتاب -إن شاء الله تعالى-.

رجعنا إلى المقصود، والمقصود: أنَّ الكلام والحد والضابط والقاعدة والمسألة والقضية والجملة، هو اللفظ المركَّب المفيد بالوضع، قال المحلِّي: ولا يُعرف المؤلَّف إلا بمعرفة ما أُلِّف منه[(١)].

فلذا قال المصنِّف: **وأقسامه**، أي: أجزاء الكلام المادِّيَّة، لا الصُّوريَّة.

ثلاثة، أي: ثلاثة ألفاظ، ولو أراد الكلمات لقال: ثلاث.

وأقسامه الصورية ثنتان أو أكثر، والأجزاء الصورية تارةً كلها أركان، وتارةً منها أركان ومنها غير أركان، ثم الثنتان إنَّما هي من الثلاثة، والثنتان من الثلاثة ست صور: اسمان، فعلان،

---

(١) انظر: شرح الورقات في أصول الفقه، لجلال الدين مُحَمَّد بن أحمد المحلي الشافعي؛ تحقيق: د.حسام الدين عفانة، الطبعة الأولى، ص٦٦ (جامعة القدس ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

والمحلِّي هو: الإمام جلال الدين، أبو عبد الله، مُحَمَّد بن شهاب الدين المحلّي؛ نسبةً للمحلة الكبرى من الغربية، القاهري الشافعي، من مؤلفاته: شرح جمع الجوامع، وشرح الورقات، وشرح قواعد ابن هشام، وشرح التسهيل، توفي سنة ٨٦٤هـ. انظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١/ ٤٤٣ (دار إحياء الكتب العربية ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م)، الأعلام ٥/٣٣٣.

[١٤١] حرفان، اسم وفعل، اسم وحرف، فعل وحرف./

ولم تَستعمل العرب كلامًا من هذه الست إلا المركب الإسنادي، وهو الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، وذلك فعل واسم أو اسمان.

ولئن أريدت الصورية فالتقدير: أقسامه جوازًا، لا وجوبًا.

ثم الثلاثة أعدل المراتب في كمال الوجود؛ لاشتِمالها على المبدأ والوسط والمنتهى، وأيضًا تَقدَّم أنَّ الكلام بالوضع، والواضع لم تقع له أنَّه وضع إلا ثلاثة؛ وذلك لأنَّ الوضع ليس إلا للموجود، والموجود ليس إلا ذاتًا، أو عملًا، أو لا ذاتًا ولا عملًا.

ثم تلك الثلاثة: **اسم**، وهو: لفظ يُنْظر فيه أنه يسمو بمسمَّاه، أي: يرفعه[(١)]، ثم مسماه ذات أو عمَل لم يقترنْ بأحد الأزمنة الثلاثة، فالاسم: لفظ مفرد، أو كلمة تدلُّ على ذات أو عمل لم يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والذات التي يدلُّ عليها اسم الفعل هي حروف فعله، وحروف فِعله تدلُّ على عمل مقترِن بزمان، فاسم الفعل معناه عمَل مقترنٌ بزمان، لكن بالواسطة، أي: بواسطة أنَّه اسم لحروف الفعل.

وهو ثلاثة أقسام: ظاهر، ومُضمَر، ومُبهَم.

وفِعل -بكسر الفاء-، وهو: لفظ يُنْظر فيه إلى معناه؛ إذ معناه فعل -أي: عمل- يؤثِّر، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فالفعل لفظ مفرد، أي: كلمة تدل على عمل مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وأمر، ويأتي في باب الأفعال وأوزانه -أيضًا-.

وحرف، وهو: لفظ يُنْظر فيه إلى معناه؛ إذ معناه حقير المنزلة؛ إذ هو لا ذات ولا عمل، بل حالة لهما، وإلى موضعه في التركيب مع رفيقيه؛ إذ هو طرف فيه، لا مُعَوَّل عليه، ومن ثم يكون في التركيب زائدًا لتحسين التركيب، لا لوجود معناه فيه.

قال ابن قندس: «وطرف الشيء: ما قارب نهايته، قال القاضي: وهذا ممنوع، بل طرف الشيء: ما زاد على نصفه»[(٢)]، فيكون ما قارب نهاية الشيء طرفًا، وما قبل ذلك طرفًا -

(١) هذا على مذهب البصريين، وأمَّا مذهب الكوفيين فالاسم مشتق من السِّمَة، وهي: العلامة. انظر المسألة في: الإنصاف ٦/١، مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري البغدادي؛ تحقيق: مُحَمَّد خير الحلواني، الطبعة الأولى، ص٥٩ (دار الشرق العربي-بيروت ١٤١٢هـ -١٩٩٢م)، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/١.

(٢) كتاب الفروع لمحمد بن مفلح الحنبلي، ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين المرداوي، وحاشية ابن قندس؛ تحقيق: عبد الله التركي، الطبعة الأولى، ٤٣٠/١ (مؤسسة الرسالة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

=

أيضًا-.

-أيضا- [قال][(١)] ابن عقيل: والاسم والفعل يسمَّيان في اللغة حرفًا؛ من حيث إنَّ كلًّا منهما يقع طرفًا / صورةً، وإن كان ليس طرفًا منزلةً، والفعل والحرف يسميان في اللغة اسمًا[(٢)]. [١٤٢]

قال في (حاشية الشفا): الاسم: كلمة وضعتها العرب بإزاء معنى: متى أُطْلِقتْ فُهِمَ منها ذلك المعنى[(٣)].

ثم ذلك الحرف ليس حرف مبنى، وهو الحرف الذي تُبنى منه الكلمة، وهو حرف أولاد الكتاب، وهو قولهم: بَ نصب، بِ خفض، بُ رفع، أبْ جزم، لا قولهم: ألف باء تاء ثاء. وهذه أسماء كما يدلُّ عليه قول الشيخ فيما يأتي: «والباء، والكاف، واللام».

بل حرف معنى، أي: حرف **جاء لمعنى**، وهو الحرف الذي يُبنى منه الكلام.

ثم ذلك المعنى لا ذات ولا عمل، بل ربط بين الاسم والفعل، فالحرف لفظ مفرد، أي: كلمة لا تدل على ذات ولا على عمل، فلا يُبنى منه وحده الكلام.

وهو ثلاثة أقسام: حرف مختصٌّ بالأسماء، وحرف مختصٌّ بالأفعال، وحرف مشترك بين الأسماء والأفعال.

وقال الفاكهي: «قيَّدَ الحرفَ بقوله: (جاء لمعنى)؛ لإخراجه حرفَ التهجِّي»[(٤)].

وقد يُوهم أن الاسم والفعل لا يُقيَّدان بذلك، وهما مقيدان به قطعًا.

ثم (المعنى): قال ابن جرباش: مصدر ميمي هو مدلول اللفظ، جوهرًا كان أو عرَضًا.

وقال التفتازاني: ما يراد من اللفظ، وهو الغرَض المصوغ له الكلام[(٥)].

= وابن قندس هو: تقي الدين أبو بكر أبو الصدق بن إبراهيم بن يوسف بن قندس، فقيه حنبلي، من مؤلفاته: حاشية على الفروع، وحاشية على المحرر، توفي سنة ٨٦١هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ٢٣٧/١، وديوان الإسلام ٥٣/٤.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يلتئم بها السياق.

(٢) انظر: الواضح في أصول الفقه ١٠٩/١.

(٣) لم أقف على حاشية الشفا، ويبدو أنها لم تزل مخطوطة، وصاحبها: أحمد بن مُحَمَّد القسطلاني. ووقفت على قوله هذا في كتابه: المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، ٤٤١/١ (المكتبة التوفيقية-القاهرة).

(٤) الفواكه الجَنِيَّة ص١٢.

(٥) انظر: مختصر المعاني ٦٢/١.

وقال ابن هلال: الصور الحاصلة في العقل، أي: المنتزعة من الموجودات عند مشاهدتها بالحِسِّ، من حيث إنها تُقصَد باللفظ تُسمى معنى، ومن حيث إنها تحصل من اللفظ تُسمى مفهومًا، ومن حيث هي تسمى مدلولًا[1]، ويقال للمعنى: مقام، من حيث إنَّ الناظر في الكلام كأنَّه يقوم فيه، ويقال / لحالاته: حال، من حيث إنها حلَّت به، حتى حالات السامع وحالات المتكلم تدخل في الحال. [١٤٣]

هذا شرح هذا بالاختصار، وشرحه بالتطويل الذي إن طالعه الإنسان فبها ونعمت، وإن تركه لم يتوقف فهم هذا المقام عليه.

فوائد:

الأقسام أنواعٌ لجنس، أو أجزاءٌ لفرد، أو أفرادٌ لجمع.

وأنواع الجِنس يُقال لها: جزئيات، ويقال له: كُلِّي، وأجزاء الفرد يقال لها: أجزاء، ويقال له: كلٌّ بالمعنى الذي له اسم، أي: لفظه يدل عليه قسمان: كليٌّ وكلٌّ، فالكليُّ هو الجنس، والكلُّ هو الفرد، والكلي يطلق اسمه على الواحد من أقسامه، والكلُّ لا يُطلق اسمه على الواحد من أقسامه، والكلي إذا أضفت إليه قدرًا منه فالإضافة بمعنى "مِنْ"؛ نحو: "خَاتَمُ حَدِيدٍ"، والكل إذا أضفت إليه ذلك فالإضافة بمعنى "اللَّام"؛ نحو: "يَدُ زَيْدٍ".

والفعل والحرف معناهما كلِّي ذاتي، والاسم منه كلي ومنه كلٌّ، والشيء الذي يُقسم يقال له: مقسَّم، وسبب بيان أقسام الكلام أن المقسَّم لا يتم معرفته بدون معرفة الأقسام؛ لما سبق من قول المحلِّي.

وقال ابن جرباش: المقسَّم عين أقسامه، والأقسام عين مقسَّمها بالضرورة، فلا تتم معرفة أحدهما بدون معرفة الآخر بالضرورة، ومعنى هذا أنَّ فهم العلم إنَّما هو من الكلام، ولا يحصل

---

(١) الإصباح على مراح الأرواح، لمحمد ابن هلال، (مخطوط) [أ/١٠].

وابن هلال هو: مُحَمَّد بن على بن هلال الحلبي شمس الدين، النحوي، من مؤلفاته: الإصباح شرح المراح، والتطريف في شرح التصريف، توفي سنة ٩٣٣هـ. انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٦٨/١، وهدية العارفين ٢٣٢/٢.

ذلك منه إلا بمعرفة أقسامه.

والمقسَّم مورد القسمة والتقسيم، قال الطوفي: وشرطه أن يصدق على الأقسام[١].

وسيأتي أنَّ السهروردي يقول: إنَّ الجزء ليس فيه ماهية الشيء بتمامه، فالجزء ليس قسمًا، وهو قول الشيخ خالد[٢] معبرًا عنها بالأقسام مجازًا، ويأتي قول الغرناطي: إنَّ القسم يكون بمعنى النوع، وبمعنى الجزء.

والقسمة: جعل واحد متعدِّدًا، أي: آحادًا، والتقسيم: تصيير الشيء مقسومًا، وذلك هو القسمة، وذلك على وجه القوة والمبالغة، والقِسم بعض أخرج بقِسم، والقسيم قِسم يعادل قسمًا آخر، أي: بعضًا آخر أُخرج بقِسم، قال الغرناطي: «يكون بمعنى النوع، وبمعنى الجزء»[٣].

وقال الأنصاري: هو اصطلاحًا أخصّ تحت أعمّ.

ولا شك أنَّ النوع تحت الجنس، والجزء تحت الكل، قال ابن حجر: والجزء لغةً: بعض الشيء الفرد[٤]، وإذا أطلق أحد من العلماء على كتاب أنه جزء فذلك مجاز، والنوع بعض / الشيء الجنس. [١٤٤]

قال السهروردي في (التلويحات)[٥]: الفرق بين الأجزاء والجزئيات أنَّ الأجزاء لا توجد فيها ماهيَّة الشيء بتمامه، والجزئيات يوجد فيها ماهية الشيء بتمامه.

ثم القسمة تارةً تكون لواحدٍ، كقسمة القيراط، وتارةً تكون لبعض واحدٍ، كقسمة نصف القيراط، وعُشْره، وهكذا، وتارةً تكون لبعض بعضٍ، كقسمة ثلث عشر القيراط، وهكذا، وتارةً

---

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ٣٥٥/١.

(٢) يقول في شرح الآجرُّوميّة ص١٧: «فقال -ابن آجروم-: (وأقسامه) أي: أجزاء الكلام».

(٣) عنوان الإفادة ص٧٩.

(٤) انظر: تحفة المحتاج ٥٨/١.

(٥) لم أقف عليه.

والسهروردي هو: شهاب الدين يحيى بن حبش بن أميرك، عالم منطقي، من مؤلفاته: هياكل النور، التلويحات، الأسماء الإدريسية، توفي سنة ٥٨٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠٧/٢١، وطبقات الشافعيين، لابن كثير؛ تحقيق: أحمد عمر هاشم، مُحَمَّد زينهم، ص٧٣٤ (مكتبة الثقافة الدينية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

تكون لأكثر من واحد، كقسمة الأربعة وعشرين قيراطًا، فتُنزل منزلة الواحد إن تماثلت، كالقراريط، والدنانير، كمئة دينار، وإلا قسم كل واحد وحده، كالدار، والسيف، والدابة، وهكذا.

ثم هنا مسائل:

الأولى: لو لم يقل: (المركب) لكان الأحسن أن يقول: (باب الكلمة)، كما فعل في (الألفية)[١]، الكلمة قول مفرَد، وهي على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف...إلى آخره.

ثم لو قال: (وأقسامه: اسم، وفعل، وحرف) لأغناه عن الثلاثة، وحينئذ فإنَّما نصَّ عليه[٢]؛ إعلامًا بقواعد:

الأولى: أنَّ أهل اللسان قالوا: الكلام البليغ ما صُدِّر بإيهام متلوًّا بإفهام؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾، وهذا مجمل، ثم قال: ﴿أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ﴾[٣]، هذا تفسيره.

الثانية: أن الوغيلسي قال[٤]: المناسب في الوصايا بالاختصار؛ لأنَّ بذلك تتلقاها القلوب بالقبول، وتستقر فيها؛ لقلَّتها، كما أنَّها إذا سمعتْ كلامًا مجملًا تشوَّفتْ إلى معرفته؛ لأنَّها تنفر من أن تجهل شيئًا، فإذا أعقبه تفسيره كان ذلك أوقع في النفس.

الثالثة: أنَّ خيرَ العلم الحاصرُ، وخيرَ العلماء القاهرُ، والعلم الحاصر هو الاطلاع على الشيء وعلى جميع أقسامه واستعمالاته وأحكامه، وهكذا؛ لأنَّه يؤمَن معه الجهل بقدر منه، ومختصر أقسام الإعراب، وعلامات الإعراب، وأقسام "إنَّ" في النواصب، وأقسام "كان" في النواسخ، وكل ما وقفنا له على ضبط، وقد ضبط ابن هشام كلمات في معانٍ لا تتعداها[٥].

والعالِم القاهر: هو الذي حصلت له المَلَكة، فهو يقهر المعلوم بها؛ كما الوالي يقهر من يلي عليه بالملك.

---

(١) يشير إلى قول ابن مالك في الألفية (البيت ٨) ص٦٩: «كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ**وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ»

(٢) أي على قول: (ثلاثة).

(٣) سورة سبأ: ٤٦.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) يشير إلى عمل ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب).

ثم دليل الحصر في الثلاثة قيل: استقرائي[١].

وقيل: عقلي؛ لأنَّ الموجود ليس إلا شخصًا، أو عملًا لشخص، أو لا شخصًا ولا عملًا لشخص؛ كالهيئة الحاصلة من انحياز موجود، وهكذا[٢].

الثانية: عادة الاسم ليس أن ينتفي إذا انتفى جزء من أجزائه، وألَّا يكون اسمه اسمًا للجزء من أجزائه؛ إذ لو كان لدلَّ عليه بالمطابقة، وهو إنَّما يدلُّ عليه بالتضمُّن، وخالف العادة الأولى الكلامُ؛ فإنَّه إذا نقص الفعل والحرف لا ينتفي الكلام، وخالفها -أيضًا- الإيمانُ؛ فإنَّه عند الأئمة الثلاثة: التصديق والإقرار والعمل، وإذا انتفى العملُ -غير الصلاة عند أحمد- لا ينتفي / الإيمانُ، وعند أبي حنيفة: الإيمان: التصديق والإقرار[٣]. [١٤٥]

وخالف القاعدة الثانية عادة الاسم أن يكون وضعه للمذكَّر المفرد، ثم يُزاد عليه لبقية أقسام المسمى علامات، وعادة المسمى ستة أقسام: مذكر مفرد، مذكر مثنى، مذكر جمع، مؤنث مفرد، مؤنث مثنى، مؤنث جمع، وعادة الاسم ما سبق، لا أنَّه يوضع لكل قسم اسم غير اسم الآخَر.

ثم العالَم -بفتح اللام-: اسم لما سوى الله تعالى، وينطلق -أيضًا- على الأجناس واحدًا واحدًا، وبالنظر إلى هذا جمع[٤].

ثم لأجل أنَّ الكلام لا ينتفي لانتفاء الفعل والحرف جاء أمران:

الأول: أنَّ الكلام يصح من كلمتين، فوجب سبر الثلاثة كلمتين كلمتين، فوجدوها ست صور: اسمين، فعلين، حرفين، اسمًا وفعلًا، اسمًا وحرفًا، فعلًا وحرفًا، ووجدوا العرب لم يستعملوا منها للإفادة إلا صورتين: الاسمين، والاسم والفعل.

---

(١) انظر: شرح القطر لابن هشام ص١٢.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي؛ تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة الخامسة، ص٤٢ (دار النفائس-بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣٣٠/٧.

(٤) انظر: التعريفات ص١٤٥، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٢١٤/٢، ٢١٥.

قال الشيخ خالد: يُشترط أن يكون الفعل حديثًا، وألّا يكون الاسم مع الفعل مبهمًا[١].

الثاني: إذ الكلام يصح من كلمتين كيف يستقيم قول الشيخ: (وأقسامه ثلاثة)؟

فسبق أنَّه يستقيم بأن يقدر له جوازًا لا وجوبًا، أو صلاحته لا اشتراطًا، وقدر له الشيخ خالد لفظ (مجموع) لا (جميع) بين المضاف -وهو (أقسام)- والمضاف إليه -وهو (الهاء)[٢]-؛ وإنما قدر (المجموع)؛ لأنَّه اسم مفعول من الجمع، والاثنان فيهما جمع لأحدهما مع الآخر، ولم يقدر (الجميع)؛ لأنَّه صيغة مبالغة، وجمع الاثنين من الثلاثة لا مبالغة فيه، وإنما المبالغة بلوغ كل أفرادها.

الثالثة: قال الشيخ خالد: العناد بين الثلاثة حقيقي يمنع الجمع والخلوّ[٣].

وإيضاحه: أنَّ العناد هو تخالف الموجودين في العند، وهو المكان، ثم هو قسمان: حقيقي، ومجازي، فالأول هو تعاند النقيضين، وتعاند الضدين، والثاني هو تعاند الخلافين، وتعاند المثلين، وأصل هذا أنَّ الموجود أربعة أقسام: ضد، ونقيض، ومثل، وخلاف، فالضدان: موجودان لا يجتمعان ويرتفعان، / والنقيضان: موجودان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والخلافان: [١٤٦] موجدان يجتمعان ولا يذهب التغاير، كالسمن والعسل، والمثلان: يجتمعان ويذهب التغاير، كالسَّمْنِ والسَّمْنِ وهكذا.

وعناد هذه الثلاثة من قبيل عناد النقيضين؛ إذ ليس للعرب كلمة هي اسم وفعل وحرف، ولا كلمة ليست اسمًا ولا فعلًا ولا حرفًا.

وقال الفرَّاء: "كِلَا" ليست واحدًا من الثلاثة، بل بين الاسم والفعل[٤]، ولم يُسَمِّهَا.

---

(١) انظر: شرح الأزهرية ص٤،٥.

(٢) يقول في شرح الآجرُّوميّة ص١٧: «فقال: (وأقسامه)، أي: أجزاء الكلام من جهة تركيب من مجموعها لا من جميعها».

(٣) انظر: شرح الأزهرية ص٦.

(٤) نُسب إليه ذلك في: طبقات النحويين واللغويين ص١٣٣، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق الشاطبي؛ تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرون، الطبعة الأولى، ١/٤٠ (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى-مكة المكرمة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

وقال أبو جعفر بن صابر: اسم الفعل ليس واحدًا من الثلاثة، وسمَّاه خالفةً، وقال: وأقسامه أربعة: اسم، وفعل، وحرف، وخالفة[١].

وأُجيبَ بأنَّ اسمَ الفعلِ اسمٌ[٢]، وأنَّه لا خصوصية لاسم الفعل؛ إذ اسم المصدر واسم الصفة واسم الجمع كذلك، وأصل هذا أنّ الاسم إذا دلَّ على معنى الفعل ودخلت عليه علامات الاسم قالوا: اسم فعل، وإذا دلَّ على معنى المصدر ولم يكن على قانونه عندهم قالوا: اسم مصدر.

الرابعة: الكلمة تعمُّ الثلاثة؛ إذ كلٌّ من الثلاثة لفظ، وكلٌّ من الثلاثة مفرد، وكلٌّ من الثلاثة كلمة.

ثم الكلمة فيها خمسُ مسائل:

الأولى: فيها ثلاث لغات: فتح الأول وكسر الثاني -وهي الأصح-، وفتح الأول وسكون الثاني -وهي الأَذْوَن-، وكسر الأول وسكون الثاني[٣]، وهذه الثلاثة حتى ولو أسقطت التاء لتصير كلمًا، مثل إسقاط التاء من ثمرة لتصير ثمرًا، ثم هي في كل اسم أو فعل ثلاثي سُمع مفتوحَ الأول وساكن الثاني، بل إن كان الثاني حرف حلق جاز مع كسر الأول كسر الثاني -أيضًا- كما مع فتح الأول.

الثانية: الكلمة: قول مفرد.

الثالثة: أقسامها: اسم، وفعل، وحرف.

واعلم أن الشيخ في (الأزهرية) جعل هذه الثلاثة أقسامًا للَّفظ المفرد[٤]، والشيخ في (شرح

---

(١) نُسب إليه ذلك في: التذييل ٢٣/١، والهمع ١٠٤/٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمَّد الصبان الشافعي، الطبعة الأولى، ٢٦/١ (دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

وأبو جعفر بن صابر هو: أحمد بن محمَّد بن صابر القيسي، أبو جعفر المالقي، توفي سنة ٦٦٢هـ. انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٠/١٥.

(٢) انظر: الهمع ١٠٤/٣.

(٣) انظر: العين ٣٧٨/٥ (كلم)، ومعاني القرآن للفراء ١٣٧/٢، والصحاح ٢٠٢٣/٥ (كلم).

(٤) يقول الأزهري ص٢١: «ثم اللفظ قسمان: مفرد، ومركب، والمفرد ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف».

القطر) جعلها أقسامًا للكلمة[١]، والشيخ في (الألفية) جعلها أقسامًا للكلم[٢]، والشيخ هنا جعلها أقسامًا للكلام.

ثم لكونها هكذا سببان:

السبب الأول: الوجود؛ وذلك / لأنَّ الموجود إما ذات، وإما عمل، وإما لا ذات ولا عمل. [١٤٧]

والسبب الثاني: قاعدتان في الصناعة:

الأولى: الكلمة إن أُسندت وأُسند إليها فالاسم، وإن أُسندت ولم يُسند إليها فالفعل، وإن لم تُسند ولم يُسند إليها فالحرف.

والثانية: الكلمة إن استقلت بالمفهومية ولم تدل على زمان فالاسم، وإن استقلَّت بالمفهومية ودلَّت على زمان فالفعل، وإن لم تستقل بالمفهومية فالحرف.

الرابعة: النِّسبة بيْن الكلمة والكلام والكلم والقول هي أنَّ الكلمة لُغةً تُطلق على الكلام، وهل تطلق اصطلاحًا عليه -أيضًا-؟ الظاهر: نعم؛ لأنَّ ابن مالك أطلق ذلك[٣]، والنسبة بين الكلم والكلام بالعموم والخصوص من وجه، والقولُ يعمُّ الثلاثةَ.

الخامسة: للكلمة سبعة معانٍ: ماديٌّ، وصيغيٌّ، [ووصفيٌّ][٤]، وسباقيٌّ -بالموحَّدة-، وسياقيٌّ -بالمثنَّاة-، وصنيعيٌّ، ولازميٌّ.

فالأول: ما قُصد من حروف الكلمة الدلالةُ عليه.

والثاني: ما قصد من صورة الكلمة الدلالة عليه.

والثالث: ما قصد من وصف الكلمة بالفاعلية أو المفعولية وهكذا الدلالة عليه.

والرابع: ما سبق من مدلولات الكلمة، ومدلولات الكلمة أنواع مسماها وحالاته، ولو بمعونة سَبْق الكلمات بعضها بعضًا.

---

(١) يقول ابن هشام ص١٢: «لما ذكرت حدَّ الكلمة بيَّنتُ أنها جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف».

(٢) يقول ابن مالك (البيت ٨) ص٦٩: «.... واسْمٌ وفعلٌ ثُمَّ حرفٌ الْكَلِمْ».

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٣.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، وما أثبتُّه مأخوذ من قوله: «والثالث: ما قصد من وصف الكلمة بالفاعلية أو المفعولية وهكذا الدلالة عليه».

والخامس: ما قُصد منها بمعونة عادة العقلاء في إيراد الكلمة.

والسادس: ما قصد منها بمعونة كيفية تركيب الكلمات مع بعضها البعض، فإنَّ الناس اعتادوا أنَّ كلَّ وجه من وجوه الشيء يوردون فيه الكلام على صورة مخصوصة.

والسابع: ما يلزم معناها ذهنًا أو خارجًا، وهذا يكون في الستة السابقة، وهو دلالة الالتزام.

[١٤٨] وقال ابن جرباش: السباق -بالموحَّدة- يُطلق في الغالب على القرينة / اللفظية السابقة، مثل: "إِنْ كُنْتَ رَجُلًا فَافْعَلْ فِي مَالِي مَا شِئْتَ".

والسياق -بالتحتيَّة- على اللاحقة، مثل: "طَلِّقْ اِمْرَأَتِي إِنْ كُنْتَ رَجُلًا"، فاللفظ السابق قد يُفسِّر اللاحق، واللاحق قد يُفسِّر السابق.

ومن ثمَّ اعتُبِر في التصنيف حسن الترتيب مع التحرير، والتهذيب، والتنقيح -وهو: وقوع اللفظ على عين المعنى، لا على ما قرب منه-.

ثم لا يُعتمد من الكلمة على معنى اعتمادًا بلا احتمال حتى يُعلم حالها في الأمور الخمسة المتقدمة، وهي: المجاز، والنقل، والاشتراك، والتخصيص، والإضمار، وإن كان الأصل عدمها.

ثم في الاسم خمس قواعد:

الأولى: له إذا كان ثلاثيًّا اثنا عشر وزنًا؛ وذلك أنَّ الحرف الأول له ثلاث حركات، والثاني له ذلك والسكون، وأربعة في ثلاثة باثني عشر.

الثانية: الاسم ينقسم في كل باب في النحو بما يليق به، فينقسم إلى اسم وصفة، فالاسم: اسم دلَّ على ذات لم يُلاحظ فيها صفة، كـ"رَجُل"، و"فَرَس"، والصفة: اسم دلَّ على ذات لوحظ فيها صفة، كـ"أَحْمَر"، وينقسم الاسم إلى: جامد، ومشتق منه، ومشتق، فالأول كـ"رَجُل"، والثاني: كالمصدر، والثالث: الاسم المشتق.

الثالثة: كل اسم فله عشرة أحوال: خمسة لفظية، وخمسة معنوية، وهي العشرة في باب النعت، وتأتي.

الرابعة: كل اسم مع اسم فلا بدَّ من ارتباط بينه وبينه، ثم إن كان على وجه تبعية الثاني للأول فتابع، وإن كان على وجه إضافة الأول للثاني فإضافة، وإن كان على وجه الإسناد

فجملة، ثم الذي على وجه التبعية يجب أن يتبع في الخمسة اللفظية -وتأتي في باب النعت-، ويقال لهذا الارتباط معيَّة، وتعلُّق، ونسبة، وهكذا.

الخامسة: من القصد ألَّا يقصد هذا الارتباط، فيُقال له: قطْع، وإضراب، وابتداء، واستئناف، وهكذا.

وفي الاسم قواعد أُخر تأتي في الاسم المبهَم وفي غيره.

ثم أقسام التصوف: / العبادية، والعبودية، والعبدية. [١٤٩]

فالعبادية: فِعْلُ ما يرضي الربَّ.

والعبودية: الرضى بما فَعَل الربُّ.

والعبدية: المسْكَنة والذِّلَّة، ولو بلغت في العلم إلى أتمّ الملكات، وفي الولاية إلى أعلى الكرامات، والاستغفار جعله الله تعالى من خلوّ القلب من النظر إلى العبدية، ومن ثم قال: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾[١]؛ إذ ذلك المدرار إنما أُعدَّ لمن فيه العبدية ولم يخلُ منها، أو خلا منها واستغفر، أي: عاد إليها، والعبدية يعين على حصولها أن تعبد الله كأنك تراه، ونبَّه سبحانه بقوله: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾[٢] على حق ذلك.

ثم من عناية الله تعالى الخفية ضبط ألسنة العرب في تخصيص كُلٍّ من الثلاثة بعلامات، **فالاسم**، ولو مصدرًا، أو صفة، أو اسم فعل، وهكذا.

يُعرَف، أي: يدرك إدراكًا عُرفيًّا، وهو إدراك الشيء عادةً، ولو من وجهٍ، حتى ظاهرًا، وإن لم يكن باطنًا[٣]، قال الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾[٤]، والإدراك يترتب عليه التمييز، ثم ذلك الإدراك إنَّما هو لمضمونه، وهو ما في ضمنه -أي: وسْعه- من المعنى، وذلك المعنى ذات أو عمل لم يقترن بزمان، فحيث وُجد هذا المعنى فاللفظ اسم، وإن لم يَقبل ذلك

(١) سورة نوح: ١٠-١١.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٣) انظر: معجم الفروق اللغوية ص٥٠٢.

(٤) سورة البقرة: ١٤٦.

اللفظ العلامات، ونظير هذا أنَّ الله تعالى قال عن فرعون: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا﴾[١]، مع أنَّه لم يُرِهِ آيات مُحَمَّد ﷺ وهكذا؛ إشارةً إلى أنَّه أراد الأصل الذي ترجع إليه كل الآيات: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[٢]، ومن ثمَّ جاء الشرع بأن يُرِيَ النبيُّ الأُمَّةَ الحكمَ في فرد ويترك البيانَ في غيره من مسائل ذلك الباب؛ إعلامًا بأنَّكم تمشون الحكم فيما يظهر لكم أنَّه موضعه، ولا يكون ذلك بدعة وهكذا؛ تسهيلًا عليكم.

وعبارة ابن مالك: يُمَيَّز[٣]، ولو مقدَّرًا.

ثم ذلك التمييز لفظًا ومعنى، مثل: "زَيْدًا".

أو معنى لا لفظًا، مثل: "هُوَ"، و"أَنْتَ"، و"أَنَا".

أو لفظًا لا معنى؛ مثل: "صَه"؛ فإنَّ معناه معنى الفعل، ولفظه لفظ الاسم.

أو يميّز جنسًا لا أنواعًا فضلًا عن أفراد وهكذا.

بالخفض ولو مُقدَّرًا، أي: في محلِّ جملةٍ، فيكون أصل تلك الجملة أن يكون مكانها اسم، لا فعل، ولا حرف.

وهو لغةً: حطُّ متعالٍ إلى أسفل[٤].

واصطلاحًا على مذهب (الآجرُّوميّة): تغيير في الآخِر، علامته الكسرة أو نائبها.

وعلى مذهب (الأزهرية): هو الكسرة أو نائبها[٥].

وهذا يكفي المبتدئ، ثم هنا أشياء:

سبَق أنَّ اللفظ جماعة حروف، والحروف المجتمعة إن كانت أكثرَ من سبعة فلا سبيل إلى أنها كلمة؛ لأن الاسم أزيد ما يكون على سبعة، والفعل أزيد ما يكون على ستة، وحينئذٍ

---

(١) سورة طه: ٥٦.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٥.

(٣) يقول في الألفية (البيت١٠) ص٧٠: «بِالجَرِّ والتَّنْوِينِ والنِّدَا وَأَلْ**وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ».

(٤) انظر (خفض): تهذيب اللغة ٧/ ٥٤، والصحاح ٣/ ١٠٧٥.

(٥) انظر: شرح الأزهرية للأزهري ص ٥.

فالطريق إلى معرفة الكلمة أن تأخذ حرفين فإن انفردا بمعنى فإذا حصل أخذت في إدخال ما ذكره الشيخ من العلامات اللفظية، وأورد منها للاسم هنا أربعة؛ كما اقتصر النبي ﷺ من علامات المنافق على أربع[١].

والإخبار عن الكلمة -وهو / الحديث عنها-، والتثنية، والجمعِ، والتصغير، يُعرف بكل واحد منها -أيضًا- أنَّ الكلمة اسم. [١٥٠]

قال ابن هشام: أنفع العلامات للاسم الحديث عنه[٢]، والحديث: كلام حادث بعلم حادث.

وقال الراعي: ومن العلامة على أنَّ الكلمة اسم كون علامة الاسم دخلت على نظيرتها، مثل: "لَدَى" ما عُرِفَ أنَّها اسم إلا من دخول "مِن" على نظيرتها، وهي: "لَدُن"[٣].

ثم لم يقل الشيخ: (فللاسم أربع علامات)، بل قال: (فالاسم يعرف)؛ إعلامًا بأنَّ تمييز الثلاثة من بعضها البعض فيه دقة وصعوبة، حتى لم تغنِ هذه العلامات في بعض الكلمات، فوقع فيها اختلاف، كما في (شرح القطر)[٤].

ثم بعد هذا قال العلماء: والتعريف لا يكون إلا لجنس، لا لفرد ولا لجمع، والجنس: موجود ذو أفراد، والفرد: شخص لا جنس له، والجمع: أفراد لا جنس-وسيأتي-؛ إذ (كُلّ) لا يدخل في التعريف؛ لأنَّ التعريف لا يكون للمفرد ولا للجمع[٥]، والمفرد لا يصلح للتعريف إلا إذا كان بيِّن الثبوت للأفراد، بيِّن الانتفاء عمَّا عداها، وهذا معنى جامع مانع.

والتعريف إما بصفة في كل الأفراد لا في غيرها، كتعريف الشيخ للكلام، أو بعلامة في كل الأفراد لا في غيرها، كتعريف الشيخ لكل واحد من أقسام الكلام.

---

(١) صحيح البخاري، باب إثم من عاهد وغدر، (ح٣١٧٨) ٤/ ١٠٢.

(٢) انظر: شرح القطر ص١٢.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص١٠١.

(٤) انظر: مجيب النِّدا في شرح قطر الندا، لجمال الدين الفاكهي؛ تحقيق: د. مؤمن عمر، الطبعة الأولى، ص٥٧ (الدار العثمانية-عمَّان ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

(٥) انظر نحوه في: الدرر السنية-حاشية على شرح الخلاصة، لزكريا الأنصاري؛ تحقيق: د. وليد الحسين (رسالة دكتوراه)، الطبعة الأولى، ١/٤٨٧ (دار ابن حزم-بيروت ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

والعلامة: أداة علمٍ، والأَمارة: أداة أمرٍ، والأمر: موجود ذو علُوٍّ -أي: رفعة-، سواء كان طلبًا أو حالة -أي: شأنًا-.

ويصحُّ أن يقال: العلامة: موجود يقارن موجودًا آخر، سواء كان جزاءً منه، كتكبيرات الانتقالات، أو خارجًا عنه، كالأذان، والأول علامة ضمنية، والثاني علامة خارجية.

قال ابن جرباش: العلامة في اللغة: الإشارة، كالنَّصْب على المخاضة.

وقال في (المنار): «العلامة -أي: اصطلاحًا-: ما يعرف الوجود»[١]، ولا يكون علةً، ولا شرطًا، ويأتي أنَّ العلامة: ما يدلُّ على شيء، أي: ما له دلالة على شيء، والعلة: ما يعرف الوجود، وينشأ عنه الوجود، والشرط: ما يتوقف عليه إنشاء العلة للوجود.

ثم يُؤخذ من جعلهم التكبيرات والأذان / علامةً أنَّ العلامة لا يبطل كونها علامة أنَّها تفقد [١٥١] مما هي علامة له في بعض الأفراد؛ إذ تكبيرات الانتقالات والأذان تفقد ولا تصير بذلك ليست علامة.

قال الطوفي: الفرق بين العلامة والعلة أنَّ العلامة مُعرِّف لا مناسِب، والعلة مناسب، والعلامة لا يُشترط فيها الوجود عند الوجود[٢]، أي: لا يشترط وجود ما هي علامة عليه عند وجودها، كالغيم علامة على المطر، وإن تخلف عنه، ولا وجودها عند وجود ما هي علامة عليه؛ إذ قد يوجد المطر بلا غيم.

وحينئذٍ فالاسم المضمَر المتصل منه ما لا يدخله خفضٌ، وهو: التاء، والواو، والألف، والمنفصل كله لا يدخله الخفضُ، فيُعرف أنَّه اسم بعلامة أخرى، أو بأنَّ الخفض علامة على المعنى الاسمي لأنَّه الرُّوح واللفظ جسد، يحقِّق هذا أنَّهم استدلوا على اسمية "لدى" بدخول حرف الجر على "لدن"، على أنَّه سبق أنَّ النويري قال: الجنس لا يُعرف منه أنواعه.

وهذه العلامات تعريف للجنس، أو بأنَّ المضمر كناية، فما للمكنى عنه هو الكناية، على أنَّه سيأتي في التنوين قول الشيخ خالد: «غالبًا فيهن»، فإذا كانت العلامة توجَد في الغالب صحَّ أنها علامة.

---

(١) المنار في أصول الفقه ص٢٨.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة ٣/٣١٤-٣١٥.

قال بهرام: والنادر هل له حُكم الغالب، أو له حُكم بما يستحقُّه حاله؟ اختلفوا في ذلك[١]، والأكثرون: له حُكم الغالب، ومن ثمَّ تسمعهم يقولون: النادر لا حكم له، ولكن لا بد في العلامة من ألَّا توجد في الغير، فإن وُجدت قُدِّر صاحبها بينها وبين ذلك الغير؛ إذ هذا هو القاعدة فيما يخرج من الأمثال عن قواعد النحو، ثم الأصل في التعريف وفي العلامة ألَّا يبقى معها اشتباه ينشأ عنه اختلاف، وقد بقي هنا؛ بدليل أنَّ النحويين اختلفوا في كلمات هل هي أسماء، أو حروف؟ وهكذا.

قال الأنصاري: وجه اختصاص / الخفض بالاسم أنَّ كل مخفوض مخبَر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم. [١٥٢]

وقال الفاكهي: اختصَّ الخفض بالاسم؛ لأنَّهم قصدوا أن يُنقصوا الفعل المعرب واحدًا من أنواع الإعراب، فنقصوه الخفض[٢]؛ لأن الفعل لا يعمله؛ إذ الفعل عمل مع تقييده بزمان وجوده، وذلك لا ينسب إليه؛ لأنَّه منسوب إلى غيره، وإن كان يصح أن يُنسب إليه، فالعرب لم تستعمل النسبة إليه؛ إذ قد تقدم أنَّ الرازي قال: صدق الملازمة بين الشيئين وصحتها لا تتوقف على وقوع أحدهما، ولا صحة وقوعه.

والتنوين، قال ابن القيم: التنوين لغةً: تزييد الكلمة نونًا لمعنى في اللفظ، لا لمعنى في المعنى[٣].

قال في (الأزهرية): والتنوين اصطلاحًا: «نون ساكنة تَلحق الآخِر، تثبُت وصلًا غالبًا فيهنَّ»[٤].

وهو أربعة أقسام: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العِوَض، وزاد بعضهم ستة[٥]: الترنُّم[١]، والغالي[٢]، والحكاية[٣]، والزيادة[٤]، والهمز[٥]، والاضطرار[٦].

---

(١) لم أقف عليه لبهرام، وانظر ذلك في: أنوار البروق في أنواء الفروق، لأبي العباس القرافي، ١٠٤/٤ (عالم الكتب).

(٢) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٣.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) شرح الأزهرية للأزهري ص ٥.

(٥) يقول الفاكهي في مجيب النِّدا ص١٨: «وقد أنهى ابن الخباز في شرح الجزولية أقسام التنوين إلى عشرة»، وانظر: مغني

ثم تنوين التمكين هو: اللاحق للاسم المعرب السالم من عِلل منْع الصرف، علامةً على كمال الاسم، كالبياض والحمرة في وجه المسمَّى دليلين على العافية، حتى ولو كان ملازمًا للإضافة، ويكون كذلك إذا تمكَّن الاسم في باب الاسمية بأن يكون كما تنزَّه عن مشابهة الحرف تنزَّه -أيضًا- عن مشابهة الفعل، والأصل في الاسم التمكُّن، والأصل في التنوين أنَّه للتمكين.

وتنوين التنكير هو: اللاحق للاسم المبني السالم من لزوم الإضافة إذا نُكِّر؛ إذ الاسم المبني معرفة، فإذا نُوِّن صار نكرةً، فإذا قلت: "سِيبَوَيْه" -بلا تنوين- فهو شيخ النحو، وإذا قلت: "سِيبَوَيْهٍ" -بالتنوين- فهو شخص سُمِّي بهذا الاسم، وهكذا قال الخطيب(٧)، ويقع قياسًا، وسماعًا، فالأول في العَلَم المختوم بـ "وَيْه"، والثاني في اسم الفعل.

وتنوين المقابلة هو: اللاحق لجمع المؤنث السالم، قال في (الأزهرية): «لأنَّه في مقابلة النون في "زَيْدين"، و"مُسْلِمين"، في كونه علامةً لتمام الاسم؛ كما أنَّ النون قائمةٌ مقامَ التنوين الذي في الواحد من ذلك، قاله الرضيُّ(٨)»(٩).

وإنما نسَبَه إلى الرضي؛ لأنَّ الاسم الذي لا ينصرف لو جُمع هذا الجمع يكون فيه النون، ولا تنوين في الواحد منه، نحو: "أَحْمَد" و"أَحْمَدُون"، و"آخر" و "آخرُون"، وهكذا.

= اللبيب ص٤٤٩.

(١) هو اللاحق للرويِّ المطلق؛ عوضًا عن مدة الإطلاق. انظر: الجنى الداني ص١٤٥، ومغني اللبيب ص٤٤٧.

(٢) هو اللاحق للرويِّ المقيَّد، أي: الذي ليس ألفًا ولا واوًا ولا ياءً، زاده الأخفش والعَروضيون، وأنكره الزجاج والسيرافي. انظر: شرح التسهيل ١٣/١، والجنى الداني ص١٤٧، ومغني اللبيب ص٤٤٨.

(٣) مثل: أن تسمي رجلًا بـ(عاقلةٍ لبيبةٍ)، فإنه لا يغير لفظه؛ لكونه محكيًّا. مغني اللبيب ص٤٤٩، وشرح التصريح ٣١/١.

(٤) هو اللاحق لـ(هؤلاء)؛ قصدًا للتكثير: (هؤلاءٍ قومك)، ويسمى تنوين الشذوذ. انظر: حاشية الصبان ٥٠/١.

(٥) ويُسمّى تنوين المناسبة، كما في قراءة بعضهم: (سلاسلًا). انظر: حاشية الصبان ٥٠/١.

(٦) كقول الشاعر: *سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا* فـ(مطرٌ) مبني للنداء، ونوَّنه الشاعر؛ للضرورة، وكتنوين ما لا ينصرف. انظر: الجنى الداني ص١٤٩، والمقاصد النحوية ١٧٤/١، وحاشية الصبان ٥٠/١.

(٧) انظر: نور السجية ص٦٣.

(٨) انظر: شرح الكافية ٤١/١.

(٩) شرح الأزهرية للأزهري ص ٥.

ولم يجعلوه تنوين تمكين؛ لأنَّ الجمع حقه أن يكون حالته حالة مفرده، / ومفرد جمع المؤنث [١٥٣]
السالم قد يكون لم يتمكن؛ لوجود شبه الفعل فيه، ك "زَيْنَبَات" جمع "زَيْنَب"(١)، وإنما لم يتركوه(٢)؛ لأنَّهم قصدوا أنَّه مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

وتنوين العِوَض هو: اللاحق للاسم المبني الملازِم للإضافة إلى الجمل، أو للاسم الذي لا ينصرف إذا كان منقوصًا.

وعبارة (الدرة): لكل اسم فيه مانع صرف، وآخره ياء قبلها كسرة(٣).

فالأول عوض عن جملة، مثل: "يَوْمَئِذٍ".

والثاني عوض عن حرف، مثل: "جَوَارٍ"، و"غَوَاشٍ".

قال الفاكهي: والغالب الأول(٤).

وقال بعضهم: صيغة منتهى الجموع إذا كانتْ معتلَّةً وحُذف آخِرُها تكون منصرفةً، ويكون التنوين فيها تنوينَ تمكين، لا تنوين عِوض(٥).

ثم في التنوين نكت:

الأولى: يصحُّ أن يُختصر تعريفه، فيُقال: نون ساكنة لا تُكتب، وإنَّما لم تُكتب؛ حتى تُعرفَ أنَّها ليست من جوهر الكلمة، كما أنَّ الخفض ليس من جوهرها -أيضًا-؛ لِما تقدم أنَّها ليست لمعنى في المعنى بل لمعنى في اللفظ، وإنَّما كُتِبتْ في النصب؛ لأنَّها تُبدَلُ فيه ألفًا، فكتبوها إشارةً إلى الوقوف، كما كتبوا التاء بصورة الهاء إشارةَ الوقوف، والرفع هو الطرف الأشرف،

---

(١) أي: "زَيْنَب" أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين لمنع الصرف، هما: الأولى: التأنيث، وهي فرع التذكير، والأخرى: العَلَمية، وهي فرع التنكير.

(٢) أي: لم يتركوه بلا تنوين.

(٣) الدرة النحوية ص٢٤-٢٥.

(٤) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٣.

(٥) ذهب الأخفش إلى نحو هذا القول في معانيه، يقول: «فإنَّما انكسر قوله: "غَوَاشٍ"؛ لأنَّ هذه الشين في موضع عين "فواعل"، فهي مكسورة، وأما موضع اللام منه فالياء، والياء والواو إذا كانت بعد كسرة، وهما في موضع تحرك برفع أو جر صارتا ياءً ساكنة في الرفع والجر، ونصبا في النصب، فلما صارتا ياءً ساكنة وأدخلت عليها التنوين -وهو ساكن- ذهبت الياء؛ لاجتماع الساكنين». معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش؛ تحقيق: د. هدى قراعة، الطبعة الأولى، ٣٢٥/١ (مكتبة الخانجي- القاهرة ١٤١١هـ-١٩٩٠م). وانظر: الجنى الداني ص١٤٥، ومغني اللبيب ص٤٤٦، وشرح الأشموني ١٤٨/٣، وشرح التصريح ٢٥/١.

والخفض هو الطرف الأسفل، والنصب وسطٌ، والوسط هو العدل، والألف أعدل الحروف نطقًا وصورة.

الثانية: إنما كُسِرتْ (إذ) معه؛ لتسفُّلها بلحوقه، حيث فاتها أصلها، وهو ذكر الجملة تلوها، وكسر "جَوَارٍ" و"غَوَاشٍ"؛ لأنَّه أصلهما؛ لأجل الياء[١]، وتنوين "قَاضٍ" ليس تنوين عوض؛ لعدم المانع من جعله للتمكين.

قال الشيخ خالد: وكذلك تنوين "كُلّ"، و"بَعْض"[٢].

وقال الفاكهي: هو تنوين عِوض، وكذلك تنوين "أَيّ"؛ إذ التنوين في هذه عوض عن مضافها إذا حذف[٣]. انتهى.

وحينئذ فتنوين "قَبْل"، و"بَعْد"، وأخواتهما، وهكذا، هو من تنوين العوض، حتى لو قلنا: تنوين "كُلّ" و"بَعْض" ليس من تنوين العوض؛ لأنَّ هذه الكلمات لها حالة بناء قد تمنع تنوين التمكين.

والحذف في "جَوارٍ" و"غَوَاشٍ" اعتباطي، وهو الحذف لغير دليل[٤].

---

(١) في تنوين "جَوَارٍ"، و"غَوَاشٍ" خلاف، فذهب سيبويه إلى أنَّه تنوين عوض عن الياء المحذوفة، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء، ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنَّه تنوين صرف؛ لأنَّ الياء لما حذفت تخفيفًا زالت صيغة مفاعل، وبقي اللفظ كجناح، فانصرف. انظر المسألة في: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٨٠، وشرح الأشموني ٣/١٤٧.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/٢٦.

(٣) انظر: مجيب النِّدا ص١٧.

(٤) أي: حُذِفت الياء منهما اعتباطًا، والذي يظهر خلاف ذلك، فالحذف جاء لعلة، قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٧٩: «فيه مذهبان: أحدهما: قول الخليل وسيبويه: إنَّه لما كان جمعًا، والجمع أثقل من الواحد، وهو الجمع الذي ينتهي إليه الكثرة على ما تقدم، نحو: "أَكَالِب"...، وكان آخره ياء مكسورًا ما قبلها، وكانت الضمة والكسرة مقدرتين فيهما، وهما مستثقلتان، وذلك مما يزيده ثقلًا، فحذفوا الياء حذفًا تخفيفًا... وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنَّ التنوين في "جَوَارٍ"، و"غَوَاشٍ"، ونحوه، بدل من الحركة الملقاة عن الياء في الرفع والجر؛ لثقلهما، ولما دخل التنوين، عوضًا على ما ذكرنا، حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، سكونها، وسكون التنوين بعدها»، ويقول ابن مالك: «لما كانت ياء المنقوص المنصرف قد تحذف تخفيفًا، ويُكتفى بالكسرة التي قبلها، وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل، التزموا فيه من الحذف ما كان جائزًا في الأدنى؛ ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر». شرح الكافية الشافية، لجمال الدين ابن مالك؛ تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، ٣/١٤٢٥ (جامعة أم القرى مركز البحث العلمي- مكة =

الثالثة: قال الخطيب: الأقسام الأربعة الأولى مختصة بالاسم[١]؛ لأنَّها لحكم لا تكون إلا في الاسم.

قال ابن المصنف: تنوين الترنُّم والغالي مخصوص بالشِّعر[٢]، / فالأول في الشِّعر الذي آخِره [١٥٤] ألف إذا أُبدلت تنوينًا، والثاني في الشِّعر الذي آخِره سكون في حرف صحيح ساكن إذا حُرِّك حتى يُزادَ فيه تنوين.

الرابعة: الخفض لفظًا صوت، والتنوين صوت، وليس الخفض كلمة قطعًا، والتنوين كلمة؛ حرف لمعنى لا لمبنى، وذلك المعنى سلامة الاسم من علة البناء، ومن علة منع الصرف.

ودخول الألف واللام ولو اسمًا موصولًا، بل أو زائدة، وإنما عبَّر هنا بالدخول؛ ليخرج: ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾[٣].

الدخول معروف، وليس فيه اصطلاح.

والألف واللام هي (أل)، قال الفاكهي: والتعبير بـ(أل) أولى[٤].

وقد يقال: إنَّما عَدل الشيخ عن ذلك؛ إعلامًا بأنَّ الهمزة ألف، ولئلَّا يُتوهَّم المد في الهمزة، فيُظَن أنها (آل) -وهم: الأتباع-.

قال الخطيب: ومن أقسامها: الاستفهامية، وتدخل على الفعل الماضي، نحو: "أَلْ فَعَلْتَ؟"، أي: هل فعلت؟، حكاه قطرب[٥].

= المكرمة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م). وانظر: شرح الأشموني ١٤٧/٣.

(١) انظر: نور السجية ص٦٥.

(٢) عبارته في شرح الألفية ص٩: «وهذه الأنواع كلها -إلا تنوين الترنم، والغالي- مختصة بالأسماء».

(٣) سورة التكاثر: ١.

(٤) انظر: مجيب النِّدا ص١٥.

(٥) نور السجيَّة ص٦٦.

وقطرب هو: مُحَمَّد بن المستنير بن أحمد أبو على المعروف بقطرب، نحوي بصري، من مؤلفاته: خلق الانسان، وخلق الفرس، المثلثات في اللغة، توفى سنة ٢٠٦هـ. انظر ترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري؛ تحقيق: إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، ص٧٦ (مكتبة المنار-الأردن ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، ووفيات الأعيان ٣١٢/٤، وهدية العارفين ٩/٢.

وهذه لا تضرُّ في كونها علامة؛ لأنَّها نادرة، ولو دخلت عليه، وهي لغير الاستفهامية.

قال في (الضوء)[١]: والذي شجَّع على ذلك دخولها على الأسماء المشتقة، فلمَّا استعملوها كذلك استعملوها في الفعل نادرًا، أو ضرورةً، وإنَّما اختص دخولها بالاسم؛ لأنَّها في الأصل للتعريف، والأفعال والحروف إنَّما تدل على معانٍ لا يُتصور فيها التعريف. انتهى.

ويأتي أنَّ إبدالها ميمًا لُغةٌ حِمْيرية[٢].

وحروف الخفض، وهي ما سيبينه الشيخ.

ثم هل هي معطوفة على الدخول، أو على الألف واللام؟ فعلى الأول المعرِّف دخولها، وعلى الثاني هي.

وإنَّما لم يَستغنِ (بالخفض) عنها[٣] كما في (الألفية)[٤]؛ لأنَّها أبين من الخفض؛ إذ هي كلمات، وذاك ليس كلمة، وليفيد أنَّها في قاعدة النحو إذا دخلت على غير اسم يجعل إنَّما دخلت على اسم، ويُقدّر.

قال الفاكهي: «وإنَّما اختصت؛ لأنَّها وُضعت لتجرَّ معاني الأفعال التي لا تتعدى»[٥]، فلذا لا بدّ لها من متعلق لفظًا أو تقديرًا.

ثم الحِكمة في الترتيب: أنَّ الإعراب أهمُّ هذا العلم، والخفض منه، والتنوين يُقارنه.

ثم لَمَّا / لم تُعرف من المكتب[٦] قال: [١٥٥]

وهي: "مِنْ"، نحو: "مِنْ زِيْدٍ"، و"مِنِّي"، و"مِنَّا"، و"مِنْكَ"، و"مِنْهُ"، و"مِنْ هَذَا".

وإنَّما بدأ بها؛ لأنَّها للابتداء، أو لكثرة الاستعمال، وإلا لبدأ بما هو على حرف واحد؛ لأنَّه أقلُّ، والأقلُّ مقدَّم؛ لأنَّ فيه عدمَ ما في الأكثر، والعدم الأصل، وتدخلها نون الوقاية مع الياء

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص٥٠٥.

(٣) أي: لم يقل ابن آجروم: «فالاسم يُعرف...وبالخفض» بدلًا من قوله: «فالاسم يُعرف...وحروف الخفض».

(٤) وذلك في قوله (البيت ١٠) ص٧٠: (بالجَرِّ والتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ **وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ).

(٥) الفواكه الجَنِيَّة ص١٤.

(٦) المكتب: مكان التعليم. انظر: المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي، (كتب) ص٤٠٠.

كما ترى.

و **"إِلَى"** كذلك، ولا تدخلها نون الوقاية، وتُبدل ألفها ياءً مع الضمير؛ لأنَّ الضمائر تَردُّ الأشياء إلى أصولها، فهو إشارة إلى انقلابها عنها؛ إذ الألف مع حرفين لا تكون إلا منقلبة عن واو أو ياء.

و**"عَنْ"** مثل: "مِنْ"[١]، قال في (الألفية):

..... وَاضْـــطِرَارًا خَفَّفَـــا ۞ "مِنِّي"، وَ"عَنِّي" بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا [٢]

و**"عَلَى"** مثل: "إِلَى" [٣].

و**"فِي"** كذلك[٤].

و**"رُبَّ"**، ولا تدخل على مضمَر، إلا على ضمير الغائب، ولا على ظاهر معرفة -ويأتي-.

و**"الباء"**، وهي أحد ما هو على حرف واحد، وقدَّمها؛ لأنَّها للسببية، والسبب عمدة في الوجود.

و**"الكاف"**، وهي للتشبيه، وهو: إلحاق موجود بموجود في صفة، فلذا عقَّبها للباء.

و**"اللام"** للتعليل، والتعليل: ذكر العلة، والعلة: المرض، والمرض: الضعف.

وحروف القَسَم، وهي خافضة، وخفضُها يدلُّ على أنَّها من حروف الخفض، ولولا ذلك لأمكن عطفها على (بالخفض).

قال الخطيب: وسُميت حروف القَسم؛ لاستعمالها للقَسم بإدخالها على المقسَم به[٥].

والقَسَم -بفتح السين-: سؤالٌ بعظيم، والقسامة: قسم على سبيل التَّكرار، والسؤال: طلب الأدنى من الأعلى، وهو قسمان: سؤال بلا قسَم، وسؤال بقسَم، فالأول كقول السائل: "أَعْطِنِي"، والثاني كقوله: "بِاللهِ أَعْطِنِي"، "وَاللهِ أَعْطِنِي"، وهكذا.

---

(١) أي: مثلها في دخول نون الوقاية مع الياء.

(٢) البيت (٧٠) تمامه: (فِي البَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا ** "مِنِّي" وَ"عَنِّي" بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا) ص٧٩.

(٣) مثلها في عدم دخول نون الوقاية، وإبدال ألفها ياءً مع الضمير.

(٤) أي: مثلها في عدم دخول نون الوقاية.

(٥) انظر: نور السجية ص٧٠.

فالقسَم طلب مقرون بذِكر عظيم، كما الأمر طلب مقرون باستعلاء؛ وحكمة ذلك أنَّ مقاواة الغالب نقص في العقل، واسم / الغالب كهو، ومن خالف الاسم فكأنَّما خالف [١٥٦] المسمَّى، فلا يَجسُر على مخالفته، وسُمِّي هذا السؤال قسمًا؛ لأنَّ فيه تمييزًا للمعظَّم، والقسمة تمييز لكل قسم عن غيره، ثم السؤال لفظه لفظ الأمر، ولفظ الأمر: "اِفْعَلْ"، ولفظ القسم إنَّما هو لفظ آخر، وهو: "أُقْسِمُ عَلَيْكَ بِاللهِ اِفْعَلْ"، أو "أَقْسَمْتُ بِاللهِ لَأَفْعَلَنَّ"، وهكذا.

وهي –أي: حروف القسم– خمسة: **"الواو"، و"الباء"، و"التاء"**، ثلاثة مشهورة، قال الخطيب عن الثانية: بالموحَّدة، وعن الثالثة: بالمثنَّاة فوق[(١)].

و"اللَّام" و"على" اثنان غير مشهورين.

وكلام الأنصاري يقتضي أنَّ الشيخ إنَّما ذكر هنا حرفين فقط: الأول، والثالث، فإنَّه قال: استغنى الشيخ عن ذكر "الباء" بتقدمها، ونبَّه عليها بصيغة الجمع.

قال ابن فِرِشتا[(٢)]: "الباء" الأصل، و"واو القسم" بدل من "الباء"، و"تاؤه" بدل من "الواو"، كوكيل الوكيل، والبدل قد يكون له بدل.

ثم إنَّما كانت "الباء" الأصل؛ لأنَّ الأصل في تعدِّي الفعل إلى الاسم أن يكون بحرف الجر، ثم إنَّما نابت "الواو" عنها؛ لأنَّها للجمع، فتُشْعِرُ بأنَّ ما بعدها مجموعٌ إلى شيءٍ قبلها، فكأنَّها تُشْعِر بقِسْمَيْن، و"الباء" كذلك؛ لأنَّها تُشْعِر بالتَّكرار، لكن لا على وجه الجمع.

وأوضح من هذا: إنَّما كانت "الباء" الأصل؛ لأنَّها للإلصاق، فكأنَّ المقسِم ألْصق نفْسَه بالعظيم الذي أقسَم به؛ حتى يُعظَّمَ لأجله، فيمتنع حينئذٍ نفسه وغيره عن غير مراده.

و"الواو" للجمع، والجمع في الإلصاق، فـ"الواو" تقارب "الباء" [(٣)]، و"التاء" تخلف "الواو" في البنية للكلمة؛ لقبول الطبع لها موضعها، مثل: "وِجَاه"، يقال فيه: "تِجَاه".

وإنما قدَّم الواو؛ لأنَّها للجمع، والجمع هنا أليق من الإلصاق؛ لأنَّه هنا تقديرًا لا حقيقة،

---

(١) انظر: نور السجية ص٧٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) «لأنَّها أشبهتها من جهة أنَّهما من مخرج واحد، وهو الشفتان، ولأنَّ (الباء) تفيد الإلصاق، و(الواو) تفيد الجمع، وهو نوع من الإلصاق». الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين العلائي؛ تحقيق: حسن الشاعر، الطبعة الأولى، ص٢٤٠ (دار البشير–عمان ١٤١٠هـ –١٩٩٠م).

ولأنَّها أكثر استعمالًا.

[١٥٧] ثم حروف جواب القسَم سبعة: أربعة / في الإيجاب، وثلاثة في النفي.

فالأولى: "اللَّام"، و"قَد"، و"إنَّ" المكسورة ولو مخففة، وعند الكوفيين: و"بَل".

والثانية: "لَا"، و"مَا"، و"إنْ".

وحينئذ فجواب القسَم إذا كان مثبتًا بلا حرفه، كمن قال: "وَاللهِ أَصُومُ"، يُقدَّر معه حرف النفي، فيكون التقدير هنا: "لَا أَصُومُ"، حتى إن صام قائل هذا حنث؛ وصرَّح به الحنفية[1]، هذا صورة القَسَم وجوابه.

ثم تولَّدت مسائل فروع:

الأولى: إسقاط متعلَّق "الواو" و"التاء" -المثنَّاة- واجب، ومع "الباء" جائز.

الثانية: إسقاط حروف القسم -أيضًا- جائز، مع أنَّ حروف الخفض لا تعمل ساقطة، لكن جاز هنا؛ لكثرة الاستعمال.

الثالثة: لو عُدِلَ عن الجرِّ إلى النصب أو الرفع مع حروف القسم، ومع إسقاطها، أو اقتصر على فعل القسم فقط، وهو: أقسمت، وحلفت، وآليت، وشهدت، ومضارع ذلك، ومصدره، صحَّ عندي إن نوى.

وفي (رؤوس المسائل) لسُلَيم: من قال: أقسمت، أو أقسم، لأفعلنَّ، أو لا أفعل، قال أبو حنيفة: يكون حالفًا، نوى به اليمين أو لم ينوِ، وقال مالك: إن نوى به اليمين، وقال الشافعي: لا يكون حالفًا، وإن نوى به اليمين، ومن قال: "أُقْسِمُ بِاللهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا"، وقال: أردت به: "سَأُقْسِمُ"، ولم أُرِد اليمين، قال أبو حنيفة: لا يُقبل منه ذلك، وتجب الكفارة إن حنث، وقال الشافعي: يُقبل، ومن قال لغيره: "أُقْسِمُ عَلَيْكَ بِاللهِ"، و"أَسْأَلُكَ بِاللهِ لَتَفْعَلَنَّ"، وأراد بها اليمين، وحنث فيها، فعليه الكفارة، وقال أحمد: على المحلوف عليه، ومن قال لامرأته: "إِذَا حَلَفْتُ بِطَلَاقِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ"، ثم قال لها: "إِذِا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ"، لم يحنث بذلك، وقال أبو حنيفة: يحنث، ومن قال: "عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ لَا أَفْعَلُ"، لم يكن حالفًا، إلا أن ينويه، خلافًا

(١) انظر: الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤٣٨/٢.

لأبي حنيفة، ومالك، ومن قال: "لَعَمْرُ اللهِ لَا أَفْعَلُ"، كان حالفًا[١]. انتهى.

الرابعة: "سَأَلْتُكِ بِاللهِ" قسَمٌ عند الفقهاء، ولكن بالنية؛ لأنَّه غير موضوع للقسم، / و"أُقْسِمُ بِكَ -أي: باسمك، أو بكتابك، وهكذا- عَلَيْكَ يَا رَبّ"، أو "أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَبُّ"، أو "سَأَلْتُكَ بِكَ" وهكذا، توسُّلٌ إلى الله تعالى وسؤالٌ لا إلجاء، فيكون جائزًا ولو كان قسَمًا، و"عَلَيَّ الطَّلَاقُ وَالعِتَاقُ" يمينٌ عند الكلِّ[٢]، والقياس أنَّه لا يكون يمينًا؛ لأنّ الطلاق والعتاق كغيرهما من المخلوقات، ولا قسَم إلا بالله أو بصفة من صِفاته؛ إذ لا عظيم إلا هو -سبحانه وتعالى-، أو يُقاس على "عليَّ عَهْدُ اللهِ"، فلا يكون يمينًا إلا بالنية. [١٥٨]

والفعل في اللغة: عمل[٣]، وقيل: عمل مؤثِّر، والحكماء أخذوا بذلك، فالفعل عندهم: تأثير الشيء في غيره، والانفعال عندهم: تأثُّر الشيء بغيره[٤]، ثم هم يقابلون الفعل بالقوة، وهي عندهم: الأهلية للفعل، أو للانفعال.

والفعل عند النحْويين: لفظ **يُعْرَفُ** كما يعرف الاسم بأربع علامات:

بـ"قَدْ"، وهي معروفة بشخصها، فالذي يبيّن بالتحديد ما لا يُعرف شخصه، وهو ما ليس اسمه شخصه.

ثم "قَدْ" قسمان: اسمية، وحرفية.

والاسمية ثنتان: إحداهما معناها: الكفاية، والثانية معناها: يكفي -المشتق من الكفاية-، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ الأولى ليست اسم فعل، ولا تلزم فيه "نون الوقاية" لأجل "يا النفس" عند إلحاقها بها، ومحلُّ "الياء" معها جرٌّ بالإضافة، وهي معرَبة عند الكوفيين[٥]، والاسمُ بعدها في نحو: "قَد زَيدٍ دِرْهَمٌ"، أو "قَدِي دِرْهَمٌ"، وهكذا، خبرٌ.

والثانية اسم فعل، وتلزم فيها "نون الوقاية"، ومحلُّ "الياء" معها النصبُ، وهي مبنية عند

---

(١) انظر: [ب/١٨]،[أ/١٩].

(٢) انظر في ذلك: مجموع الفتاوى ١/٢٠٦، ٣٥/ ٣٠٣.

(٣) انظر: مجمل اللغة، باب الفاء والعين ١/٧٢٣.

(٤) انظر: غاية الوصول في شرح لبِّ الأصول ص١٧٠.

(٥) انظر: تمهيد القواعد ٩/٤٤٦٧.

الطائفتين، والاسمُ بعدها فاعلُ اسمِ الفعل.

والحرفية لها [خمسة][(١)] معانٍ: التقريب، والتقليل، والتحقيق، والتوقع، والتكثير.

فالتقريب / للماضي، لا للمضارع، والتقليل للمضارع، لا للماضي، والتحقيق للماضي، [١٥٩]
قيل: وللمضارع[(٢)]، والتوقع للمضارع، والراجح: وللماضي -أيضًا-[(٣)]، والتكثير للمضارع، وفي ذلك في الجملة كلام كثير.

قال الفاكهي: والحكمة في اختصاصها أنَّ هذه المعاني لا تُتصوَّر في غير الأفعال؛ إذ كلٌّ منها لا يليق إلا بالعمل المقيَّد بالزمان، ولا تدخل "قَدْ" على الأمر أصلًا[(٤)].

و"**السين**"، وشخصها معروف من اسمها، وإن كان اسمها ليس شخصًا؛ إذ شخصها "س" بالحركات الثلاث، ومن ثمَّ تدخل عليها "الألف واللام"، ومعناها: التنفيس، والتنفيس: الإخراج من الضيق إلى السعة، والضيق هنا في الزمن؛ إذ زمن الحال ضيِّق.

قال ابن حجر: وزَعْمُ (الكشاف) أن هذه "السين" تفيد القطع -أيضًا- بوقوع المضارع في زمن الاستقبال[(٥)] باطلٌ، وطَأَ به لمذهبه الفاسد من وجوب الجزاء على الله -تعالى-، فتوجيه

---

(١) في المخطوط (خمس)، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) يقول ابن مالك في شرح التسهيل ٢٩/١: «وتكون -قد- حينئذ للتحقيق والتوكيد، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَ﴾[الأنعام:٣٣]». وانظر: التذييل ١٠٨/١، والجنى الداني ص٢٥٩، ومغني اللبيب ص٢٣١-٢٣٢، والمساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل؛ تحقيق: د. محمد كامل، الطبعة الأولى، ١٦/١ (دار الفكر-دمشق١٤٠٠هـ)، والهمع ٥٩٦/٢.

(٣) يقول ابن يعيش في شرح المفصل ٩٢٥/٥: «وفيها معنى التوقع، يعني لا يقال: "قد فعل" إلا لمن ينتظر الفعل أو يسأل عنه، ولذلك قال سيبويه: وأما "قد" فجواب "هل فعل"؛ لأنَّ السائل ينتظر الجواب، وقال -أيضًا-: وأما "قد" فجواب لقوله: "لما يفعل"، فتقول: "قد فعل"...، وقول الخليل: (هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر)، يريد أنَّ الإنسان إذا سأل عن فعل أو علم أنَّه متوقع أن يخبر به». وانظر: الكتاب ٢٢٣/٤، والمفصل ص٤٣٣، والجنى الداني ص٢٥٥-٢٥٦، ومغني اللبيب ص٢٢٨، والمساعد ٢٠٩/٣.

(٤) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٤.

(٥) وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾[التوبة:٧١]، يقول (الكشاف ٢٨٩/٢): «سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد». وكذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[البقرة:١٣٧] ١٩٦/١.

بعض المحققين له غفلة عن هذه الدسيسة الاعتزالية[١].

و"سوف"، قال ابن الحطاب: "سَوْفَ" أكثر حروفًا، فتكون أكثر تنفيسًا، فالمضارع بعدَها أبعدُ عن الحال منه مع "السين" [٢].

ويقال فيهما عند الإعراب: "السين" حرف تنفيس، و"سوف" حرف تنفيس، و"السين" تُعرب، و"سوف" تُحكى.

قال الأنصاري: ولا يجمع بينهما على الفعل.

قال الفاكهي: وإنما اختصتا به؛ لأنَّهما وضعتا لتأخير معنى الفعل[٣].

ولا أقسام لهما.

وتاء التأنيث الساكنة، قال الفاكهي: وهي مختصة بالماضي، كـ "قَامَتْ"، و"شَرِبَتْ"؛ لتدل على أنوثة فاعله[٤]، لا على أنوثته، والأنوثة: طبع ينشأ عنه في الحيوان فرج مخصوص.

ووجوب إلحاقها به وجوازه ومنعه في باب الفاعل[٥].

ثم يرد على هذا شيئان:

الأول: أنَّ لنا أربعة أفعال لا تدخلها "التاء"، وهي: أفعال التعجب، وأفعال الاستثناء، و"حَبَّذَا"، و"كَفَى" إذا جُرّ فاعلها بـ "الباء"، والجواب أنَّ عدم دخولها لعدم سببه، وهو أنَّها لا يكون فاعلها مؤنثًا أبدًا.

الثاني: "التاء" تدخل على "رُبَّ"، و"ثُمَّ"، و"لا" مفتوحة وساكنة، والجواب أنَّ سكونها / للوقف، ولئن كانت ساكنة لغير الوقف فهو قليل لا يضر في هذا؛ لأنَّ القواعد باعتبار الأكثر. [١٦٠]

وجواب آخر، وهو أنَّ هذه "التاء الساكنة" في الثلاثة لتأنيث اللفظ، لا لتأنيث الفاعل،

---

(١) انظر: تحفة المحتاج ١/ ٤٣.

(٢) لم أقف عليه عند ابن الحطّاب في المتممة، وهو في الفواكه الجَنِيَّة ص١٥.

(٣) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٥.

(٤) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٥.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص٤٠٧.

ولكن هذا الجواب يقتضي أنَّه كان حق العبارة أن يقولوا: وتأنيث الفاعل الساكنة، ونحو هذا.

والحرف ما، أي: لفظ مفرد، **لا يصلُح** -بضم اللام-: لا يحلُّ في النطق أن يكون **معه** - أي: صحبته- **دليل الاسم**، وهو علاماته، **ولا دليل الفعل**.

فعلامته نُفرته من علامات الأسماء، ومن علامات الأفعال، والحرف العلامة عُرف أنَّه حرف بأنَّه لا يدخل على نفسه، أو عُرف بالاعتبار، قال الإمام أبو منصور: وهو تمثيل الشيء بالشيء، وإجراء حكمه عليه(١).

قال ابن الخباز: وأرى أنَّ الحرف لا يحتاج إلى حدٍّ؛ لأنَّه كلم محصور، ثلاث وسبعون كلمة(٢).

ثم هنا نكت:

الأولى: مع كون الأمر في الثلاثة هكذا قد اختُلِف في كلمات من الاسم، وفي كلمات من الفعل، وفي كلمات من الحرف، وفي (شرح القطر) قدر منها(٣).

قال ابن الخشاب: المحتمِل من الكلم يُحمل على الاسم؛ لأصالته(٤).

الثانية: قاعدة ما في التعاريف أن تُفسّر بنوع المعرَّف، وهنا نوع المعرَّف القِسم من أقسام الكلام، وكل قِسم منها لفظ، ولك أن تقول: موجود؛ لأنَّه جنس الأجناس؛ إذ كل جنس

---

(١) لم أقف عليه من كلام أبي منصور، وانظر معنى الاعتبار في: البحر المحيط في أصول الفقه ٢٩/٧.

(٢) لم أقف عليه من كلام ابن الخباز، وجاء في الجنى الداني ص٢٠: «قال بعض النحويين: لا يحتاج في الحقيقة إلى حدِّ الحرف؛ لأنَّه كلم محصورة، وليس كما قال، بل هو مما لابدَّ منه، ولا يُستغنى عنه؛ ليُرجع عند الإشكال إليه، ويُحكم عند الاختلاف بحرفيَّة ما صدق الحد عليه».
وابن الخباز هو: أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور شمس الدين أبو عبد الله ابن الخباز، النحوي الضرير، من مؤلفاته: توجيه اللمع، والفريدة شرح القصيدة، توفي سنة ٦٣٩هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٢٣/٦، وبغية الوعاة ٣٠٤/١، وهدية العارفين ٩٥/١.

(٣) انظر: مجيب النِّدا ص٥٧.

(٤) انظر: المرتجل، أبي مُحَمَّد ابن الخشاب؛ تحقيق: علي حيدر، ص٢٥ (دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).
وابن الخشاب هو: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر ابن الخشاب أبو مُحَمَّد النحوي، من مؤلفاته: شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة، والمرتجل في شرح الجمل للزجاجي، توفي سنة ٥٦٧هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٠٢/٣، والوافي بالوفيات ١١/١٧، وبغية الوعاة ٢٩/٢.

موجود، وعلى قاعدة أخذ الجنس القريب دون البعيد في الحدِّ تُفسَّر بالنوع المبحوث فيه المقصود خصوصه بالبيان.

الثالثة: قال الرضي: العدم المخصوص يصحُّ أن يكون علامة لشيء بخصوصه، والعدم المخصوص هو عدم الشيء المعيّن(١).

وقال ابن الحاجب: النفي يكفي فيه عدم دليل الثبوت(٢).

ومِن ثمَّ لم يوجب الأئمة الثلاثة على مَن وطئ في الحيض كفَّارة؛ لعدم الدليل(٣)، وأوجبها أحمد؛ لوجوده عنده(٤).

الرابعة: إنما لم يقل(٥): (يُعرف)؛ إشارةً إلى ما ذكره ابن الخباز، أو إلى مخالفة طريقته في الوضع والاستعمال لهما، وإلى حطِّ رتبته، أو لغير ذلك.

ثم هذا عِلم الكلام، وعلم أجزائه / عند النحْويين. [١٦١]

وفيه علم آخر عند المتكلمين، وعند أهل الحكمة العقلية والشرعية، أما عند المتكلمين فتقدَّم أنَّ الكلام لغةً اللفظُ، ولما كان كذلك اختلفوا هل هو حقيقة في اللفظ فقط، أو في المعنى فقط، أو فيهما على الانفراد، أو فيهما على المعيَّة؟

فعلى الأول والثاني يكون حقيقةً ومجازًا، وعلى الثالث يكون مشتركًا، وعلى الرابع يكون متَّحِدًا، ومذهبُ السلفِ والفقهاءِ الرابعُ(٦).

ثم بيان أقوال المتكلمين، أما الأول: فلم أره لأحد.

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ١٩٩/١.

(٢) انظر: مختصر منتهى السؤل والأمل ص١٢٣٥.

(٣) انظر: البناية شرح الهداية، لبدر الدين العيني، الطبعة الأولى، ٦٤٦/١ (دار الكتب العلمية-بيروت١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م)، والمنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان القرطبي الباجي، الطبعة الأولى، ١٧٧/١ (مطبعة السعادة- بجوار محافظة مصر١٣٣٢هـ)، والحاوي الكبير ٩/ ٣١٥.

(٤) انظر: المغني لابن قدامة ٤١٧/١.

(٥) أي: ابن آجروم في حديثه عن الحرف.

(٦) انظر المسألة في: شرح مختصر الروضة ١٢/٢، ومجموع الفتاوى ٥٣/٦، والفتاوى الكبرى، لابن تيمية، الطبعة الأولى،٤٥/٥ (دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).

وأما الثاني: فهو لابن كُلَّاب[١]، قال ابن عمران: وهو الحق[٢].

قال الطوفي: الكلام النفسي لا تثبته الحنابلة[٣]، يعني أنَّ الله تعالى لم يتكلم بالمعنى دون اللفظ.

وأما الثالث: ونقل الإمامُ عن المحققين أنَّه مشترك بينهما[٤].

وأما الرابع: فهو لأصحابنا، وتقدم أنَّه مذهب السلف والفقهاء.

ولكن قال ابن اللحام منّا: «الكلامُ ونحوه كالقولِ والكلمةِ، إطلاقه عندنا على الحروف المسموعة حقيقة، وعلى مدلول ذلك مجاز»[٥].

قال الإمام في (المحصول) و(المنتخب): وهو الصحيح[٦].

وقال الأشعري: هو حقيقة عقلية في المعنى فقط في كلام الله -تعالى-، وحقيقة شرعية فيهما فيه[٧].

ثم جعلوا هذا مهادًا لكلام الله -تعالى-، قال الأيكي[٨]: للأشاعرة والمعتزلة والحنابلة

---

(١) انظر: الفتاوى الكبرى ٥/٤٥.

وابن كُلَّاب هو: عبد الله بن سعيد بن كلاب الفقيه أبو مُحَمَّد البصري، أحد أئمة المتكلمين، من مؤلفاته: خلق الأفعال، والرد على المعتزلة، توفي سنة ٢٤٥هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٧/١٠٤، وطبقات الشافعية الكبرى ٢/٢٩٩، والأعلام ٤/٩٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة ٢/٩.

(٤) انظر: المحصول للرازي ص١٧٧.

(٥) القواعد والفوائد الأصولية، لابن اللحام؛ تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، ص٢١١ (المكتبة العصرية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

وابن اللحام هو: علاء الدين أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن عباس البعلي الدمشقي الحنبلي، من مؤلفاته: القواعد والفوائد الأصولية، توفي سنة ٨٠٣هـ. انظر ترجمته في: الجوهر المنضد ١/٨١، والأعلام ٥/٧.

(٦) انظر: المحصول للرازي ١/ ١٧٨.

(٧) انظر قوله في: تشنيف المسامع ٤/ ٦٩٢.

(٨) لم أقف على قوله.

والأيكي هو: مُحَمَّد بن أبي بكر بن مُحَمَّد الفارسي، الشافعي، المعروف بالأيكي، شمس الدين أبو عبد الله، فقيه أصولي،

وغيرهم فضول في الكلام تركُها من حسن الإسلام؛ إذ النص فيه مطلق بلا تكييف كسائر الصفات، فالأولى تقريره على إطلاقه.

ثم تلك الفضول أنَّ المتكلمين اختلفوا هل تكلم الله بالمعنى لا باللفظ والمعنى، أو بهما؟[١]

مذهبُ الأشعري وأتباعه -وهم الأشاعرة- الأَوَّلُ، ومذهبُ الحنابلة الثاني، ومع هذا قال العراقي في (شرح جمع الجوامع): الأشعري لا يُسوِّغ إطلاق الحدوث والخلق على العبارات الدالَّة على المعنى القائم بالذات / المقدَّسة، وإن كان حقيقة عقلية؛ لمنافاته الحقيقة الشرعية[٢]. [١٦٢]

جمع بذلك بين الأدلة، قال: وأما قولنا: القراءة مخلوقة، فلا منع منه؛ لزوال الإشكال، وامتنع العلماء -أيضًا- من الأول، حتى بدَّعوا القائل: (لَفْظِي بِالقرآنِ مخلوقٌ)، كحسين الكرابيسي[٣]؛ سدًّا للباب[٤].

ثم في (جامع الفصولين) للحنفية: من قال بخلق القرآن والإيمان كَفَر[٥].

وفي التتائي عن مالك: سأله رجل عمَّن يقول: القرآن مخلوق، فقال: هو كافر، وأمَر بقتله.

قال التتائي: هذا من مالك على وجه الزجر والتغليظ[٦].

= صوفي منطقي، من مؤلفاته: شرح منطق مختصر ابن الحاجب. توفي سنة ٦٩٧هـ. انظر ترجمته في: أعيان العصر ٣٥١/٤، ومعجم المؤلفين ١١٨/٩.

(١) انظر المسألة في: مجموع الفتاوى ١١٧/١٢، وشرح الطحاوية ١٧٣/١.

(٢) انظر: الغيث الهامع ص٧٤٨.

والعراقي هو: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ، أبو زرعة وليّ الدين، ابن العراقي، قاضي الديار المصرية. من مؤلفاته: أخبار المدلسين، والغيث الهامع. توفي سنة ٨٢٦هـ. انظر ترجمته في: ديوان الإسلام ٣٧٨/٢، والأعلام ١٤٨/١.

(٣) حسين الكرابيسي هو: أبو علي الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي البغدادي؛ فقيه شافعي، وله تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه، وكان متكلمًا عارفًا بالحديث. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٣٢/٢، والوافي بالوفيات ٢٦٧/١٢، وطبقات الشافعية الكبرى ١١٧/٢.

(٤) انظر: الغيث الهامع ص٧٤٥.

(٥) لم أقف عليه، وجامع الفصولَين لابن قاضي سماونة ت٨٢٣هـ.

وانظر القول في: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم، وفي آخره: تكملة البحر الرائق للطوري، وحاشية ابن عابدين، الطبعة الثانية، ١٣٤/٥ (دار الكتاب الإسلامي).

(٦) لم أقف عليه من كلام التتائي، وانظر: شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة، للتنوخي؛ تحقيق: أحمد المزيدي، الطبعة الأولى، ١/ ٣٣ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

وفي (شرح الجامع الصغير) للعلقمي: أول من أفتى بتكفير وقتل من قال بخلق القرآن الشافعي[١].

وفي (شرح المهذَّب) للنووي: مَن يقول بخلق القرآن مبتدِع، وهل يكفر؟ اختلف أصحابنا في تكفيره، والصواب تبعًا للقفَّال وكثيرين عدمُ تكفيره[٢].

وقال الإمام أحمد: كنت أقول: مَن قال بخلق القرآن لا يكفر، ثم نظرت فإذا القرآن مِن عِلم الله، ومَن زعم أنَّ عِلم الله مخلوقٌ فهو كافرٌ[٣].

والمعتزلة يقولون: القرآن بلفظه ومعناه حادثٌ مخلوق[٤].

والحنابلة يقولون: بلفظه ومعناه قديمٌ غير مخلوق[٥].

والأشاعرة: لفظه حادث ومخلوق، ومعناه قديم، ولكن لا يُسوِّغون إطلاق الخلق والحدوث عليه؛ لما تقدم[٦].

ثم اختلف الأشاعرة في كيفية إنزال القرآن وهو معنى في النفس[٧]، فقيل: نسكت عن

---

(١) لم أقف عليه.

والعلقمي هو: شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن علي العلقمي، فقيه شافعي، من مؤلفاته: الكوكب المنير شرح الجامع الصغير، قبس النيرين على تفسير الجلالين، توفي سنة ٩٦٩هـ. انظر ترجمته في: سلم الوصول ٣/ ٢٩٧، والأعلام للزركلي ٦/ ١٩٥

(٢) انظر: المجموع شرح المهذب ٤/٢٥٤.

(٣) انظر قوله في: الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن أبي موسى الأشعري؛ تحقيق: د. فوقية حسين، الطبعة الأولى، ص٨٩ (دار الأنصار-القاهرة ١٣٩٧هـ)، وشرح مذاهب أهل السنة، لأبي حفص ابن شاهين؛ تحقيق: عادل بن مُحَمَّد، الطبعة الأولى، ص٣١ (مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

(٤) انظر قولهم في: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، لعبد القاهر الأسفراييني، الطبعة الثانية، ص٩٤ (دار الآفاق الجديدة-بيروت ١٩٧٧م).

(٥) يقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٢/٣٧: «ومذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم، ما دلَّ عليه الكتاب والسنة، وهو الذي يوافق الأدلة العقلية الصريحة: أنَّ القرآن كلام الله منزَّلٌ غير مخلوق».

(٦) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد الغزالي الطوسي؛ تحقيق: عبد الله الخليلي، الطبعة الأولى، ص٧٢-٧٣ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م)، وغاية المرام في علم الكلام، لأبي الحسن الآمدي؛ تحقيق: حسن عبد اللطيف، ص٨٠ وما بعدها (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-القاهرة).

(٧) انظر: البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل، الطبعة الأولى، ١/٢٢٩ (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م)، والإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي؛

تفسير الإنزال وتصويره، وقيل: نقش الحروف في اللوح المحفوظ[١]، وقيل: نقش المعنى في روع إسرافيل أو جبرائيل[٢]، ثم هذا خلاف الأصل المعقول في تفسير الإنزال، وخلاف الأصل -أيضًا- في العلم بما في النفس من غير بيان له بلفظ وهكذا.

وقالت الحنابلة: نسكت عن تفسير كيفية تلفُّظ الله بكلامه[٣].

قال الطوفي: أذعنت العقول أنَّ ما يجري له -تعالى- من الحقوق / لا يلزم فيه شرعًا أن [١٦٣] يكون على ما تقتضيه العقول؛ لأنَّ من شؤونه -سبحانه- ما يعجز العقل عن إدراكه؛ لكونه ليس مما طبع عليه العقل[٤].

وإن كان لهم قاعدتان: إنَّ العقل لا يثبت به إلا معقول، كما لا يثبت بالسمع إلا مسموع وهكذا، وإنَّ ما يثبت بالعقل لا يجوز أن يُعتقد فيه ما ليس بمعقول، والله تعالى قادر على إيصال المعنى بلا لفظ، وعلى اللفظ بلا خلقٍ ولا لسانٍ ولا ترتيبِ حروفٍ وهكذا، فالأشاعرة رأوا نسبة الأول إلى الله دون الثاني، والحنابلة بالعكس.

قال الشيخ سعد الدين: «والبيان هو المنطق الفصيح»[٥].

فهل لله بيان كما له علم؟ قال سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾[٦] ويأتي، هذا قول المتكلمين في الكلام.

وأما قولهم في أقسام الكلام فتقدَّم أنَّ الاسم لغةً يشمل: الاسم، والفعل، والحرف، وحينئذٍ فهل الاسم اسم للفظ هذه الثلاثة، أو لمعناها، فيكون حقيقةً ومجازًا، أو لهما على الانفراد، فيكون حقيقةً مشتركًا، أو لهما معًا، فيكون حقيقة واحدة لهما، لا متعددة لهما منفردين؟

= مُحَمَّد أبو الفضل، ١٥٦/١ (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).

(١) انظر: التفسير الكبير ١٩٥/١٤.

(٢) انظر: غاية المرام في علم الكلام ص١١١.

(٣) انظر: التسعينية، لتقي الدين ابن تيمية؛ تحقيق: د. مُحَمَّد العجلان، الطبعة الأولى، ٦١١/٢ (مكتبة المعارف الرياض١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة ٤٠٥/١.

(٥) مختصر المعاني ص١٤.

(٦) سورة الرحمن: ١-٤.

فهنا ثلاث مراتب لفظ "ا س م"، واللفظ الذي تحته من اسم، كالزاي والياء والدال من: "زَيْد"، أو من فعل، كالضاد والراء والباء من: "ضَرَبَ"، أو من حرف، كالهاء واللام من: "هَلْ"، والمعنى الذي تحت الاسم، كذات زيد مثلًا، وذات الضرب، وذات الاستفهام.

فهل لفظ "زَيْد" وهكذا هو ذاته وهكذا؟

اختبطت أقوال العلماء اصطلاحًا في ذلك، وإنما اختبطت؛ لأنَّ العقل قاطع بتغاير الثلاثة، واللغة -أيضًا- جارية على تغايرها، فجرت المعتزلة على ذلك، فمذهبهم أنَّ الاسم غير المسمى(١).

قال يونس بن عبد الأعلى: سمعت الشافعي يقول: إذا / رأيت الرجل يقول: الاسم غير المسمى، فاشهد عليه بالزندقة(٢). [١٦٤]

ومذهب أهل السُّنة أنَّ الاسم المسمَّى(٣)، قال الإمام فخر الدين في تفسيره: الخوض في هذه المسألة يجري مجرى العبَث(٤)، وقال ابن الطحَّان: هذه المسألة طويلة الذيل صعبة النيل(٥).

وإيضاح هذه المسألة: أنَّ الاسم هنا مُؤوَّل بالصفة للذات، وأنَّ المسمى هنا مُؤوَّل بالذات، فالصفة غير الذات عند المعتزلة، وعين الذات عند أهل السُّنة، وإنما ذهب أهل السنة إلى ذلك؛ لأنَّ غير الله -تعالى- مخلوق وحادث، فلو كانت صفته -سبحانه- غير ذاته لكانت مخلوقة وحادثة، وإنما ذهب أهل الاعتزال إلى ذلك؛ لأنَّ القديم وغير المخلوق واحد؛ إذ الإله لا يجوز أن يكون إلا واحدًا، فلو كانت الصفات غير مخلوقة وقديمة لتعددت القدماء، وهو باطل، هذا أصل هذه المسألة وأصل الخلاف فيها، وقيل في تصوير الاسم عين المسمى تأويلات أخر؛ إذ

---

(١) انظر مذهبهم في: الغيث الهامع ص٧٩٦.

(٢) انظر قوله في: تشنيف المسامع ٨٦٥/٤.

وابن عبد الأعلى هو: يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة، أبو موسى الصدفي، فقيه، صحب الشافعيّ وأخذ عنه، توفي سنة ٢٦٤هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ١٧٠/٢، والأعلام ٢٦١/٨.

(٣) انظر الكلام في الاسم والمسمى: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥/ ١٩، ومجموع الفتاوى ٢٠١/٦-٢٠٦.

(٤) انظر: التفسير الكبير ١٠٥/١.

(٥) لم أقف عليه.

شأن المخالف للظاهر التأويل، وشأن التأويل تعدد الأقاويل فيه، ولكن في كلام البساطي[١] أنَّ الكرَّاميَّة[٢] هم القائلون بأنَّ الصفة غير الذات، وأنَّ المعتزلة يقولون: الصفة الذات، وأنَّ الأشاعرة فصلوا بين صفات وصفات؛ أي: بين أسماء وأسماء، فقالوا عن نحو: "مَوْجُود" و"ذَات" و"قَدِيم" إنَّها عين الذات، وعن نحو: "خَالِق" و"رَازِق" من كل صفة فعل إنَّه غير الذات، مثل: "عَالِم" و"قَادِر"، وكل الصفات الذاتية إنَّها لا عين الذات ولا غير الذات، قال: وهذا تحقيق ما قاله الأشعري في مسألة الاسم هل هو المسمى، أو غيره؟ وما نقل عنه غير هذا فخبط. انتهى.

وقال العراقي: المعتزلة لما أحدثوا القول بخلق / القرآن وبخلق أسماء الله تعالى قالوا: إنَّ الاسم **[١٦٥]** غير المسمى، كما فعلوا في الصفات، حيث نفوها، وقالوا: الصفة غير الذات؛ تعلقًا بأنَّ الصفة غير الموصوف، فلو كان له -سبحانه- صفات لزم تعدد القديم، فترتب على قولهم أنَّ الله -تعالى- ليس إلهًا؛ لأنَّ الألوهية صفة، وأنَّه -سبحانه تعالى- ليس له اسم ولا صفة، ومن ثمَّ قال الشافعي ما تقدَّم[٣].

وأمَّا علم الكلام عند أهل الحِكمة، فقال عيسى -عليه السلام- : ((مَن كَانَ نطقُهُ في غيرِ ذِكْرِ اللهِ فَقدْ لَغَا، ومَنْ كَانَ صمتُهُ في غيرِ تفكُّرٍ فقد لَهَا، ومَنْ كَانَ نظرُه في غيرِ اِعْتِبارٍ فقد سَهَا))[٤]. وتقدَّم أنَّ من غِلاف الدِّين تركُ الكلام إلا ما لا بدَّ منه.

---

(١) لم أقف على قوله.

والبساطي هو: شمس الدين، أبو عبد الله، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان البساطي، فقيه مالكي، من مؤلفاته: شفاء الغليل في مختصر الشيخ خليل، توفي سنة ٨٤٢ هـ. انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية ٣٤٧/١، والأعلام ٣٣٢/٥.

(٢) الكرَّاميَّة هي: فرقة كلامية تنتسب إلى الإسلام، تُنسب إلى صاحبها الأول مُحَمَّد بن كرام الذي، نشأ في سجستان، وتوفي في بيت المقدس سنة ٢٥٦هـ، ويُعد قوله في الإيمان أشهر أقواله البدعية، حيث زعمت الكرامية أنَّ الإيمان هو القول باللسان دون المعرفة بالقلب، فمن نطق بلسانه ولم يعترف بقلبه فهو مؤمن. انظر: الملل والنحل، لأبي الفتح مُحَمَّد الشهرستاني، ١٠٨/١ (مؤسسة الحلبي)، والإيمان الأوسط، لابن تيمية؛ دراسة وتحقيق: د. علي الزهراني (أطروحة دكتوراه) ص٤٣٩ (دار ابن الجوزي ١٤٢٣هـ).

(٣) انظر: الغيث الهامع ص٧٩٧.

(٤) انظر: ربيع الأبرار ٢/ ١٧٢.

قال الحسن: ((خيرُ الكلامِ ما قَلَّ ودَلَّ، ولم يَطُلْ فيُمَلَّ))[١].

قال عمر: ((وإِيَّاكُمْ وَذِكْرَ النَّاسِ؛ فَإِنَّهُ دَاءٌ))[٢].

ثم قد تقدَّم أنَّ تعليم العلم بالتحديد، ثم بالتقسيم، ثم التعليل، ثم التمثيل، فكان من حق ذلك أن يُذكر بعد بيان الاسم بيانُ المقصور والمدود، ثم التثنيةُ، ثم جمعُ التصحيح، ثم جمعُ التكسير، ثم الإعرابُ، ولكن لما كان الإعرابُ أهمَّ أحكام النحو أسرعوا به من بين أحكام النحو التي هي الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والإظهار والإضمار، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير.

ثم إنَّما كان الإعراب أهمَّ؛ لأنَّه سببُ النحو، قيل: إنَّ أبا الأسود الدؤلي -وهو من التابعين- سمع قارئًا يقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[٣] بخفض "رسوله"، فذهب إلى أمير المؤمنين عليّ ﷺ، وأخبره بذلك، فقال: ذلك من مخالطةِ العجم، وكثرةِ المولَّدين منهم فينا، أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف، الاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أوجد معنى في غيره، / والفاعل مرفوع، وما سواه فرع عليه، والمفعول [١٦٦] منصوب، وما سواه فرع عليه، والمضاف إليه مجرور، وما سواه فرع عليه، انحُ هذا[٤].

ثم استنبط العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون كتبًا كثيرة؛ تيسيرًا لمن بعدهم -شكَر الله سعيَهم-، ثم هذا يفيد أمرين:

الأول: إنَّ أبا الأسود تابعيٌّ، وإنَّه أوَّل مَن صنَّف في النحو.

---

(١) الحسن بن علي ﷺ، نُسِب إليه في: الحاوي الكبير ١/١١.

(٢) أُسند إليه في: جمع الجوامع المعروف بـ (الجامع الكبير)، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: مختار الهائج وآخرون، الطبعة الثانية، ١٤/٧٨٤ (الأزهر الشريف-القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

(٣) سورة التوبة: ٣.

(٤) انظر: نزهة الألباء ص١٨، ومعجم الأدباء، لشهاب الدين الحموي؛ تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، ٤/١٤٦٧ (دار الغرب الإسلامي-بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

الثاني: إنَّ النحو بدعةٌ، قال النووي: «البدعة: ما عُمِل على غير مثال»[١].

وقال ابن عبد السلام: «ما لم يُعهد في عصر رسول الله ﷺ»[٢].

ثم هي فيها الأحكام الخمسة، فمنها واجبة، كتعلُّم النحو.

قال الإمام مالك: «لو صرت من الفَهم في غاية، ومن العلم في نهاية، فإنَّ ذلك يرجع إلى أصلين: كتاب الله العزيز، وسنة رسول الله ﷺ، ولا سبيل إليهما وإلى الرسوخ فيهما إلا بمعرفة اللسان العربي، فلو كان الرجل عالِمًا بسائر العلوم وجاهلًا به لكان كالساري وليس له ضياء»[٣].

وحينئذٍ فهل هو واجب وجوب عين، أو على الكفاية؟ قالوا: على الكفاية.

قال الراعي: ومن الحقِّ الواجبِ والمهمِّ اللازم للمؤمن أن يُقدِّم في تعلمه اللسان العربي[٤].

و(الآجرُّوميّة) مُترجمة عن المهمِّ من أبواب العربية.

ثم هل اللحنُ ممَّن يَقدِرُ على تجنُّبه حرامٌ، أو مكروهٌ؟

الظاهر أنَّه مكروه، إلا في القرآن والحديث فحرام، حتى على مَن لا يعرِف النحو، قال عبد الملك بن مروان: اللحن في الكلام أقبحُ من آثار الجُدَري في الوجه[٥].

وعن حمَّاد بن سَلَمة: مثَل الذي يطلب الحديث ولا يعلم النحوَ مثَل حمار عليه مخلاة[٦] لا شعيرَ فيها[٧]، وكان ابن عُمر يضرب ولدَه على اللحن[١].

---

(١) المجموع شرح المهذب ٥١٩/٤.

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لعز الدين بن عبد السلام؛ تحقيق: طه عبد الرؤوف، ٢٠٤/٢ (مكتبة الكليات الأزهرية-القاهرة ١٤١٤هـ-١٩٩١م).

(٣) انظر قوله في: روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام ٣١١/١.

(٤) انظر: المستقل بالمفهومية ص ١٠٩.

(٥) القول منسوب لعبدالله بن المبارك في: بهجة المجَالس وأُنس المجالس، لابن عبد البر؛ تحقيق: محمَّد الخولي، ٦٥/١ (دار الكتب العلمية-بيروت)، وإلى عبدالملك بن مرون في: الآداب الشرعية والمنح المرعية، لمحمد بن مفلح، ١٢٩/٢ (عالم الكتب).

(٦) المخلاة: ما يوضع فيه الشعير. انظر: القاموس المحيط (خلا) ١٢٨١/١.

(٧) انظر قوله في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر الخطيب البغدادي؛ تحقيق: د. محمود الطحان، =

هذا، وقال النَّسائيُّ صاحب (السُّنن): لا يُعاب اللحن على المحدِّثين؛ قد كان سفيان ومالك بن أنس وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهم من المحدِّثين / يلحنون[٢]. [١٦٧]

وقال: ثلاثة من عجائب الدنيا: عربي لا يُعرب كلمة، وهو أبو ثور[٣]، وعجمي لا يلحن في كلمة، وهو أبو مُحَمَّد الزعفراني[٤]، وصغير إذا قال صدَّقه الكبارُ، وهو أحمد بن حنبل[٥].

ثم هل الردُّ على مَن يلحن في القرآن أو في الحديث واجب؟

نقل عن أبي سعيد[٦] الزَّنْجَانِي أنَّه كان لا يرد على أحد شيئًا، ولو قُرئ بين يديه الكفر[٧].

ثم استحباب الإعراب يقتضي أنَّ الناقل لكلام ملحون يُعربه، لا سيَّما والنبي ﷺ لا يلحن.

قال ابن الأثير: «اللحن: الميل عن جهة الاستقامة، يقال: لحن في كلامه، إذا مال عن

=

٢٦/٢ (مكتبة المعارف-الرياض).

وحمّاد بن سلمة هو: حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، مفتي البصرة، وأحد رجال الحديث، ومن النحاة، توفي سنة ١٦٧. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٤٤/٧، والأعلام ٢٧٢/٢.

(١) انظر: بهجة المجالس ٦٤/١.

(٢) انظر قوله في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٨٧/١.

(٣) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، أبو ثور الكلبي، الفقيه البغدادي، صاحب الشافعي رضي الله عنه، توفي سنة ٢٤٠هـ تقريبًا. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٦/١، والوافي بالوفيات ٢٦٦/٥.

(٤) هو الحسن بن مُحَمَّد بن الصباح البزار الزعفرانيّ البغدادي، فقيه، كان راويًا للإمام الشافعيّ، يقال: لم يكن في وقته أفصح منه، ولا أبصر في اللغة، توفي سنة ٢٥٩هـ. انظر ترجمته في: الثقات، لمحمد بن حبان، الطبعة الأولى، ١٧٧/٨ (دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م)، والأعلام ٢١٢/٢.

(٥) نُسب هذا القول إلى الشافعي، انظر: مناقب الإمام أحمد، لجمال الدين الجوزي؛ تحقيق: د. عبد الله التركي، الطبعة الثانية، ص١٤٤ (دار هجر ١٤٠٩هـ).

(٦) كذا في المخطوط، وما وقفت عليه من مراجع أنَّه (أبو القاسم).

(٧) انظر: الآداب الشرعية ٢/ ١٣٨.

والزَّنْجَانِي هو: أبو القاسم، سعد بن علي بن مُحَمَّد بن علي بن الحسين، شيخ الحرم، وأحد أئمة الأثر، توفي سنة ٤٧١هـ. انظر ترجمته في: طبقات علماء الحديث، لأبي عبد الله الدمشقي الصالحي؛ تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، ٣٦٧/٣ (مؤسسة الرسالة -بيروت ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م)، وسير أعلام النبلاء ٣٨٥/١٨، والوافي بالوفيات ١١٣/١٥.

صحيح المنطق»[١] انتهى.

وصحيح المنطق هو الإعراب، فتفسيره حينئذٍ هذا موافق لتفسير الجوهري له بقوله: «هو الخطأ في الإعراب»[٢].

ويأتي أنَّ الإعراب هو: الإتيان بكلمات العرب بكيفية إتيانهم بها، لا الإعراب عند النحْويين الذي هو: الحركات وما ناب عنها لعامل، ولا ضمُّ ذلك لغير عامل -وهو البناء-، فالإعراب عندهم نوع من الإعراب، لا كله، فمن ثمَّ اتَّجه قول البيضاوي: حذف ألف "الله" لحن[٣]، وقول الفقهاء عن ضم "راء" ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [٤] وكسر "نون" ﴿نَسۡتَعِينُ﴾ [٥] وهكذا: إنَّه لحنٌ لا يخلّ المعنى، وعن كسر "كاف" ﴿إِيَّاكَ﴾ [٦] وفتح "همزة" ﴿ٱهۡدِنَا﴾ [٧] وضم "تاء" ﴿أَنۡعَمۡتَ﴾ [٨]: إنَّه لحنٌ يخلّ المعنى[٩].

قال ابن نصر الله: «وأما اللحَن -بفتح الحاء- فهو بمعنى الفطنة، وماضيه لحِن -بكسرها-

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير؛ تحقيق: طاهر الزاوى، ومحمود الطناحي، ٢٤١/٤ (المكتبة العلمية-بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

وابن الأثير هو: المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الكريم، مجد الدين، أبو السعادات، عالم أديب، من مؤلفاته: النهاية في غريب الحديث، وجامع الأصول في أحاديث الرسول، توفي سنة ٦٠٦هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٨٨/٢١، وبغية الوعاة ٢٧٤/٢.

(٢) الصحاح (لحن) ٢١٩٣/٦.

والجوهري هو: أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، إمام في علم اللغة والأدب، من مؤلفاته: تاج اللغة وصحاح العربية، وكتاب المقدمة في النحو، توفي سنة ٣٩٣هـ. انظر ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٥٢، ومعجم الأدباء ٦٥٦/٢.

(٣) انظر: أنوار التنزيل ٢٦/١.

(٤) سورة الفاتحة:١.

(٥) سورة الفاتحة:٥.

(٦) سورة الفاتحة:٥.

(٧) سورة الفاتحة:٦.

(٨) سورة الفاتحة:٧.

(٩) انظر: التعليقة، للقاضي حسين المروروذي؛ تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، ١٠٢٧/٢ (مكتبة نزار مصطفى الباز-مكة المكرمة).

، وحينئذٍ فقول النبي ﷺ: ((ألحنُ بحجتِهِ من بعض))[١]، أي: أفطن»[٢].

وأمَّا لحن الخطاب فيجوز أن يكونَ مِن هذا، أي: مِن يفطن به الخطاب من غير جهة منطوقه ومفهومه-، ويجوز أن يكون من ذاك، أي: ما مال عن طريقه عادة خِطاب العرب في الإفادة إلى ما هو فوقها وأزيد منها في الإفادة من وجوه خفية فيه لا يفهمها السامع؛ لعدم كونها عادةً فيه.

وعبارة الشيخ زكريا: اللحن: الخطأ في الإعراب، والتحريف: الخطأ في الحروف في الشكل، والتصحيف: الخطأ فيها في النقط[٣].

وفي (شرح المصباح): التحريف: تغيير اللفظ دون المعنى، والتصحيف: التغيير للَّفظ والمعنى، / أي: سواء كان التغيير للشكل أو للنقط[٤]. [١٦٨]

ثم هل للنحو منفعة في غير اللفظ؟

قال عمر رضي الله عنه: ((تعلَّموا العرَبِيَّةَ؛ فإنَّها تُثَبِّتُ العقلَ، وتَزِيدُ في المروءة))[٥]، وتقدَّم أنَّ المروءة: هيجان سبب الجمال[٦].

وقال ابن شُبْرُمَةَ: إذا سرَّك أن يَصْغُرَ في عينك مَن كان فيها كبيرًا، وتَعْظُمَ أنت في عين مَن كنت في عينه صغيرًا، فتعلَّم العربيةَ[٧].

وقال الشعبي: مثل من يتعلم الحديث ولا يتعلم العربية كمثل بُرْنُس[٨] لا رأس له[١].

---

(١) صحيح البخاري، باب موعظة الإمام للخصوم، (ح٧١٦٨) ٩/ ٦٩.

(٢) لم أقف عليه من كلام ابن نصر الله، والنص بتمامه موجود في الصحاح (لحن) ٦/٢١٩٤.

(٣) انظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لزكريا الأنصاري؛ تحقيق: عبد اللطيف هميم، وماهر الفحل، الطبعة الأولى، ٢/٧٨ (دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م).

(٤) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس الحموي، ١/٣٣٤ (المكتبة العلمية-بيروت).

(٥) أُسند إليه في: الجامع الكبير ١٤/٧٥٣.

(٦) وذلك في مقدمته، يقول: «قال عالم: المروءة هيجان سبب الجمال الكَسْبي النافي للشَّيْن الكسبي».

(٧) انظر قوله في: بهجة المجَالس ١/٦٦، والآداب الشرعية ٢/١٢٩.

وابن شُبْرُمَةَ هو: عبد الله بن شبرمة الضبي، فقيه العراق، أبو شبرمة، قاضي الكوفة، توفي سنة ٤٤هـ. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٣٧، وسير أعلام النبلاء ٦/٣٤٧، والوافي بالوفيات ١٧/١٠٩.

(٨) «البرنس: قلنسوة طويلة، وكان النُّسَّاك يلبسونها في صدر الإسلام» الصحاح (برنس) ٣/٩٠٨.

وتقدَّم أنَّ الطوفي قال: مباحث العربية عقلية، ينفتح الذهن، وتقوى بها النفس على إدراك التصورات والتصديقات، حتى يصير لها ذلك الإدراك ملَكَة[٢].

وقال ابن الوردي:

وَبَعْـــدُ فَالْجَاهِـــلُ بِـــالنَّحْوِ احْتُقِـــرْ ۞ إِذْ كُـــلُّ عِلْـــمٍ فَإِلَيْـــهِ يَفْتَقِـــرْ [٣]

قال الحسن: ((المروءة شيئان: ارتكاب الرجل ما يَزينه، واجتنابه ما يَشينه))[٤].

وقالوا: النحو يُجسِّر على النطق، ويُدني من السلطان[٥].

ولكن هنا شيئان: الأول: قال في (زهر الربيع): كان علماء بني إسرائيل يسترون عن أولادهم من العلوم علمين: عِلم الطب، وعلم النجوم؛ لحاجة الملوك إليهما، فينقص دِينهم بصحبة الملوك[٦].

وتقدَّم أنَّ ذا القرنين جعَل الطب من الثلاثة التي يجب على العاقل أن يحث عليهن نفسه ومن أطاعه.

الثاني: إنَّما كان النحو يدني من السلطان ويُجسِّر على النطق؛ لأنَّهم قالوا: مَن أحب أن يجد

=

(١) القول منسوب لشعبة. انظر: بهجة المجالس ٦٦/١، والجامع لأخلاق الراوي ٢٦/٢، ومقدمة ابن الصلاح، لعثمان ابن الصلاح؛ تحقيق: نور الدين عتر، ص٢١٨ (دار الفكر المعاصر-بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م). والآداب الشرعية ١٢٩/٢.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة ٣٩/٣.

(٣) البيت من التحفة الوردية، وهي منظومة في النحو والصرف، لأبي حفص ابن الوردي؛ تحقيق: أحمد سالم الشنقيطي، الطبعة الأولى، ص ٣ (مكتبة الشنقيطي للخدمات العلمية والبحثية-مكة المكرمة ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م).

وابن الوردي هو: عمر بن مظفَّر بن عمر ب مُحَمَّد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي، شاعر أديب مؤرخ، من مؤلفاته: تاريخ ابن الوردي، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة -نثر فيه ألفية ابن مالك في النحو-، واللامية، توفي سنة ٧٤٩هـ. انظر ترجمته في: أعيان العصر ٦٧٥/٣، والأعلام ٦٧/٥.

(٤) لم أقف عليه من كلام الحسن، وانظر نحوه في: المروءة، لأبي بكر المرزبان المتوفى؛ تحقيق: مُحَمَّد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى، ص١١١ (دار ابن حزم- بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

(٥) انظر نحوه في: بهجة المجالس ٦٦/١.

(٦) انظر: ربيع الأبرار ١/ ١٠٢.

في نفسه الكبرَ فليتعلم النحو[١].

وقال حكيم: ثلاثة لا يخلونَ من التيه: الحاذق بالنحو، وناقد الدنانير، وراكب الفرس الجواد.

وقال سهل بن هارون[٢]: ثلاثة لا بدَّ للعاقل من الإعجاب بها: صوته، وشعره، وابنه.

وهل التيه الكبر والعجب، أو الفرح، / أو السرور؟ [١٦٩]

قالوا: وامتنع عن السلاطين؛ إجلالَ علم، وغنى نفس، من النحويّين: الخليل بن أحمد، وبكر المازني[٣].

وكتب بعض المريدين إلى مَن اعتقد على أقواله بالإعراب ولُهِيَ بذلك عن الاستعداد ليوم المآب في رسالة منه إليه ما لفظه: أيها المعرِب في أقواله، اللاحن في أفعاله، ما لي أراك هكذا تائهًا متكبرًا معجَبًا؟! أكل هذا لأنَّك رفعت ونصبت وخفضت وجزمت؟! ألَا رفعتَ إلى الله جميعَ الحاجات، وألَا نصبتَ بين عينيك ذِكرَ الممات، وألَا خفضتَ صوتَك عن المنكرات، وألَا جزمتَ نفسك عن الشهوات! أمَا علمت أنَّه لا يُقال للعبد يوم العتاد: لِمَ لَمْ تكن فصيحًا معرِبًا؟ وإنما يقال له: لِمَ كنتَ خاطئًا مذنبًا؟ والفصاحة عند الله تعالى فصاحةُ إيمان لا فصاحةُ اللسان... إلى آخِر كلامه[٤].

قال شيخنا علي بن غانم المقدسيّ -حفظه الله تعالى-[٥]: علم العربية الباحث عن أحوال اللفظ صِحةً وفسادًا اثنا عشر عِلمًا؛ لأنَّه إما أن يبحث عن حال جوهر اللفظ ومادته فلُغة،

---

(١) انظر: بهجة المجالس ٦٦/١.

(٢) هو سهل بن هارون بن راهبون، أبو عمرو الدستميساني، كاتب بليغ، حكيم، من واضعي القصص، فارسي الأصل، اتصل بخدمة هارون الرشيد، وارتفعت مكانته عنده، توفي سنة ٢١٥هـ. انظر ترجمته في: فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر؛ تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، ٨٤/٢ (دار صادر—بيروت ١٩٧٤م)، والأعلام ١٤٣/٣.

(٣) انظر: عمدة الكُتَّاب، لأبي جعفر النَّحاس؛ تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الطبعة الأولى، ص٥١ (دار ابن حزم ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

(٤) انظر: غرر الخصائص الواضحة، وعرر النقائض الفاضحة، لأبي إسحق برهان الدين المعروف بالوطواط؛ تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، ص٢٦٤ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

(٥) سبقت ترجمته في قسم الدراسة ص٢٨.

أو عن أصله وفرعه فاشتقاق، أو عن هيئته فتصريف، أو عن حال آخِره إعرابًا وبناءً فنحو، أو عن مطابقته لمقتضى الحال [فمعانٍ][1]، أو عن اختلافه في التعبير به عن معنى واحد وضوحًا وخفاءً فبيان، أو عن محسِّناته فبديع، أو عن وزنه فعَروض، أو عن آخِر الموزون فقافية، أو عن كيفية النَّظم وترتيبه ففَرْض الشِّعر، أو عن كيفية ترتيب المنثور فإنشاء، أو عن كيفية إيراده في الكِتابة فعِلم الخط.

❁❁❁

(١) في المخطوط: (فمعاني)، والصواب ما أثبتُّه.

باب بيان الإعراب

الباب له أصل، وهو الكتاب، وله فرع، وهو الفصل، وللفصل فرع، وهي المسألة.

قال النووي: «الكتاب في اصطلاح المصنفين كالجنس الجامع لأبوابٍ، تلك الأبواب أنواعه»(١). انتهى.

والكتاب لغةً: الجمع لأي شيء كان(٢).

واصطلاحًا: الجمع للمسائل العلمية.

ويفسَّر -أيضًا- في الاصطلاح: بالمسائل العلمية في جنسٍ، حتى ولو كان لا أنواع له.

وقد ينظر بعض أهل الاصطلاح إلى مطلق الجمع للمسائل، فيترجم به موضع الباب.

والباب قال الغرناطي: «هو المدخل إلى كل شيء، ويكون حسيًّا، ويكون معنويًّا، فالحسي هو الذي يباشَر بالأقدام، والمعنوي هو الذي يحاوَل بالأذهان»(٣). انتهى.

والمدخل: فرجة يُتوصل بها من خارج إلى داخل، ومن داخل / إلى خارج(٤)، والفرجة: اتساع بين جانبين(٥). [١٧٠]

قال في (الدرة): «وأصل "بَاب": "بَوَب"، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، وإنَّما كان أصله "بَوَب" دون "بَيَب"؛ لأنَّ منه كلمات فيها الواو لا الياء، قالوا: "أبواب" دون "أبياب"»(٦)، وهكذا.

والباب اصطلاحًا: قال ابن الحطَّاب: مسائل مشتركة في حكم(٧)، أي: في حكم نوع من جنس، حتى وإن كان لا فصل فيه، والفصل: مسائل في حكم حالات شخص، أو

---

(١) المجموع شرح المهذب ١/٧٧.

(٢) انظر: الصحاح (كتب) ١/٢٠٨.

(٣) عنوان الإفادة ص١٠٤.

(٤) في الصحاح (دخل) ٤/١٦٩٦: «المدخَلُ -بالفتح-: الدُخولُ، وموضعُ الدُخولِ أيضاً».

(٥) جاء في الصحاح (فرج) ١/٣٣٤: «والفُرْجَةُ -بالضم-: فُرجَةُ الحائط وما أشبهه، يقال: بينهما فُرْجَةٌ، أي: انفراج».

(٦) الدرة النحوية ص٣٦.

(٧) انظر: مواهب الجليل في مختصر خليل، لشمس الدين الحطاب، الطبعة الثالثة، ١/٤٣ (دار الفكر ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

كالشخص، وهكذا، وأقلها مسألتان، والمسألة: ما احتوى على كلمتين فأكثر، والكلمة: ما تركب من حرفين فأكثر، والحرف: ما تولَّد عن استلال هواء واصتكاك أجرام[١]. انتهى.

والباب -أيضًا- لغةً: النوع والطريق، ويرادف النوعَ القسمُ، والصنفُ، والضربُ، والفنُ، والأُسلُوبُ -بضم الهمزة واللام-، وعند المنطقيين: الصنف: نوع النوع.

والإعراب -بكسر الهمزة-، والأعراب -بفتح الهمزة-: سكان البوادي من ولد إسماعيل عليه السلام.

قال في حاشية (الشفا): والعرب: جيل من الناس بيِّنو العُروبة -بالضم-، وهم أصل الأمصار، والنسبة إليهم: "عربي"، والأعراب منهم: سكان البوادي[٢].

قال التتائي: والنسبة إليهم: أعرابي، قال: وهو ساكن البادية عربيًّا كان أو عجميًّا[٣].

وإنما قال "جيل"؛ لأنَّ في كون أبي العرب إسماعيل خلاف، وقد ورد: أول من فتق لسانه بالعربية إسماعيل[٤]، وهو ابن أربع عشرة سنة، وورد -أيضًا-: مرَّت به رفقة من جُرْهُم، فتعلَّم العربية منهم[٥].

وإنما امتنع سيبويه من جعله جمع عرب[٦]؛ لأنَّ العرب يعمُّ البادين والحاضرين، والأعراب يخص البادين، بل كلام حاشية (الشفا) يقتضي أنَّه لا يعمُّ / الحاضرين، بل يخص أهل الأمصار. [١٧١]

والأروام: أولاد روم بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم خليل الرحمن.

---

(١) وهي مخارج الحروف.

(٢) انظر: الشفا-حاشية الشمني ٢/١.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) انظر: المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم؛ تحقيق: مصطفى عبد القادر، الطبعة الأولى، (باب ذكر إسماعيل بن إبراهيم/حديث ابن عباس) ٦٠٢/٢ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١١هـ-١٩٩٠م).

(٥) انظر: دلائل النبوة، لأبي بكر البيهقي، الطبعة الأولى، ٤٩/٢ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٠٥هـ).
وجُرْهُم: «حيٌّ من اليَمَن، نزلوا مكّة، وتزوَّج فيهم إسماعيل». العين (جرهم) ١١٧/٤.

(٦) انظر: الكتاب ٣٧٩/٣.

والإسرائيليون: أولاد إسرائيل بن إسحاق بن إبراهيم -عليهم السلام-، وإسرائيل: هو يعقوب -عليه السلام-، وفي (قصص الأنبياء) للكسائي أنَّ موسى -عليه السلام- خرج من مصر ببني إسرائيل وهم ستمئة ألف، الكلُّ من ولد يعقوب، وكان ذلك الخروج لما أراد الله -عزَّ وجلَّ-إغراق فرعون(١).

ثم هنا شيء، وهو أنَّ شيخنا الناصر الطبلاوي -رحمه الله تعالى- قال(٢): الناس في التراجم: متقدمون يقولون: هذا كتاب أو باب الإعراب، أو فصل، ومتوسطون يحذفون (هذا)، ومتأخرون يقولون: الإعراب، وهكذا، وكلٌّ من الثلاثة عمل على أصل، فالمتقدمون اعتمدوا أنَّ المركب الإضافي إنَّما يستعمل جزءًا من المركب الإسنادي؛ لأنَّ المركب الإسنادي هو الذي يفيد، فأتوا به، والمتوسطون اعتمدوا أنَّ المركب الإسنادي إذا كان مبتدأ وخبرًا يجوز في النحو حذف كل من جزئيه، والمتأخرون اعتمدوا أنَّ المركب الإضافي يجوز فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

ثم يُعلم من هذا ما قاله في (الدرة): إنَّ إعرابه(٣): «خبر مبتدأ مضمر»(٤)، والتقدير: هذا باب الإعراب.

---

(١) انظر: قصص الأنبياء، لمحمد بن عبدالله الكسائي؛ تصحيح: إسحاق بن ساؤول، ٢١٨/٢ (مطبعة بريل-ليدن ١٩٣٣م).

والكسائي لم تقطع كتب التراجم باسمه ونسبه وكنتيته، فقيل: اسمه: مُحَمَّد: وقيل: علي، بن عبدالله، وقيل: الحسن، أو عبد الملك الكسائي، يُكنّى بأبي بكر، وقيل: بأبي الحسن، وغيره، كوفي مُقرئ، عاش في الفترة ما بين ٢٥٠هـ و ٣٥٠هـ. انظر ترجمته في مقدمة محقق كتابه (المبتدأ في قصص الأنبياء) بندر الزايدي (رسالة ماجستير/غير مطبوعة-جامعة أم القرى ١٤٢٨هـ).

(٢) لم أقف عليه.

والناصر الطبلاوي سبقت ترجمته في قسم الدراسة ص ٢٧.

(٣) أي: إعراب (باب) في قول ابن آجروم: «باب الإعراب».

(٤) الدرة النحوية ص٣٧.

ثم الإضافة إما بمعنى "مِن"، وإما بمعنى "اللَّام"، والضابط أنَّ المضاف إليه إن كان جنسًا للمضاف فهي بمعنى "مِن"، وإلا فهي بمعنى "اللَّام"، وهنا المضاف إليه -وهو: الإعراب- ليس جنسًا للباب، فتكون بمعنى "اللام".

ثم الإعراب فيه ست مسائل: حقيقته، وأنواعه، وتوزيع أنواعه على أنواع الكلمة، وأصوله، وعلاماته، ومواضعه.

فحقيقته وأنواعه وتوزيعه وأصوله في هذا الباب، وعلاماته ومواضعه في الباب بعده.

فحقيقة **الإعراب** لغةً: قال صاحب (الدرة): التغيير لأي شيء كان، والتبيين، والتحسين، والانتقال، والعرفان، قال: تقول العرب: الخيل أعربت، إذا انتقلت في مرعاها، والرجل أعرب، إذا عرف / الخيل العتاق، وهكذا[١]. [١٧٢]

واصطلاحًا: نوعان: عامٌّ لعلوم العربية، ويقال في تعريفه: الإتيان بطريقة العرب في كلامهم، فالنحو إعراب، والبلاغة إعراب، وهكذا.

وخاصٌّ متعارف، وهو هذا، ثم هذا قسمان: قسم من المتكلِّم، وقسم من السامع.

ويقال في تعريف هذا: تنزيل الجزئيات تحت القواعد الكلية، كذا سمعته من شيخنا الشمس التونسي -رحمه الله تعالى-[٢].

والأول **هو** بلسان العرب الفصحاء، أو بلسان من يحذو حذوهم.

تغيير أواخر الكلم عن حالات الوضع، ولو إلى مثلها، بأن يؤتى بالرفع في مواضع الرفع السبعة مثلًا، وأن يؤتى بالنصب في مواضع النصب الخمسة عشر، وأن يؤتى بالخفض في مواضع الخفض الثلاثة، وهكذا، تغييرًا؛ **لاختلاف العوامل**، ولو المعنوية، أو المقدرة، **الداخلة عليها**، أي: على الكلم، **لفظًا**، أي: تغييرًا لفظًا، **أو تقديرًا**، أي: أو تغييرًا تقديرًا.

ثم كلٌّ منهما يحتاج إلى تفسيرين: تفسير لنفسه، وتفسير لموضعه، فتفسير نفسه لفظًا أنَّه تغيير يُسمع بالأذن، وتفسير موضعه أنَّه في الصحيح وفيما يشبه الصحيح، والصحيح في الاسم

(١) انظر: الدرة النحوية ص٣٧.

(٢) الشمس التونسي سبقت ترجمته في قسم الدراسة ص ٢٦.

الظاهر وفي الفعل المضارع، وما يشبه الصحيح في الاسم الظاهر فقط، نحو: "دَلْو"، و"ظَبْي".

وتفسير [نفسه][(١)] تقديرًا: أنَّه تغيير لا يُسمع بالأذن، وتفسير موضعه: أنَّه في المعتلِّ، وفيما يشبه المعتل، والمعتل في الاسم الظاهر وفي الفعل المضارع، والذي يشبه المعتل في الاسم الظاهر فقط، نحو: "غُلَامِي".

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هذا يحتمل ما ذكرناه، وهو أن يريد الشيخ به تغييرًا لفظًا؛ أي: يُسمع بالأذن، وتغييرًا تقديرًا، أي: لا يُسمع بالأذن، ويحتمل أن يريد به دخولًا لفظًا، أي: من جهة اللفظ، أو دخولًا تقديرًا، أي: من جهة التقدير، لكن يأتي أنَّ المضارع مرفوع بالتجرُّد، والتجرُّد ليس عاملًا لفظيًّا، ولا تقديريًّا، بل معنويًّا.

ثم مثال / الإعراب: أن ينطق بالكلمة إذا كانت فاعلًا -مثلًا- مرفوعةً، وإذا كانت مفعولًا [١٧٣] -مثلًا- منصوبةً، وإذا كانت مضافًا إليها -مثلًا- مخفوضةً، وهكذا، ولا يُعرف أنَّ الكلمة تقبل ذلك إلا من فعل العرب فيها ذلك، وكذلك العامل لا يُعرف أنَّه عامل لهذا النوع من الإعراب دون ذلك إلا بذلك.

ثم إن جعلنا هذا التعريف تعريفًا -أيضًا- للإعراب من السامع، يكون تقديره: تغييرًا من المتكلم وتغييرًا من السامع.

ثم الإعراب بالاختصار: هو الحركة الأخيرة، أو السكون الأخير لعاملٍ، ولو عُرِّف الإعراب بأنَّه إيقاع الحركات وفروعها مواقعها لعاملٍ، لصحَّ.

ثم ضد التغيير: اللزوم، وهو أن ينطق بالكلمة على حالتها الوضعية مع العوامل، وهذا هو البناء، ولا يحتاج هذا إلى عامل.

فالبناء لغةً: قال الفاكهي: «وضع شيء على شيء على صفة يُراد بها الثبوت والدوام، واصطلاحًا: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، ذلك اللزوم لغير عامل»[(٢)].

---

(١) في المخطوط: (نفس)، والصواب ما أثبتّ.

(٢) مجيب النِّدا ص٢٤.

قال الشيخ ولي الدين[١]: وأصل البناء في المحسوسات دون المعاني، واستعماله في المعاني من المجاز الاستعدادي، وكالبناء الاستعلاء.

قال الطوفي: «حقيقة الاستعلاء لا تصحُّ إلا في الأجسام»[٢].

ثم في كلمات التعريف فوائد لا تتوقف معرفة الإعراب عليها، فلا على الطالب إن انتقل عنها إلى أنواع الإعراب.

قال ابن جرباش: التغيير تصيير الشيء غيرًا، والغير موجود يمكن حصوله بدون مغايرة، وهو أربعة أقسام: نقيض، وضد، ومثل، وخلاف، فالنقيض: ما يُبطل وجوده وجود آخر، وعدمه عدمه، والضد: ما يُبطل وجود آخر، ولا يُبطل عدمه عدمه، والمثل: ما ذاته ذات شيء آخر، والخلاف: ما ذاته غير ذات شيء آخر، ولا يُبطلها لا وجود ولا عدم.

قال أبو مُحَمَّد ابن حزم: حد الغير بأنَّه ما يمكن انفراده عن الآخر مخطئ؛ لأنَّه يلزم / ألّا [١٧٤] تكون الجواهر غير الأعراض؛ لأنَّه لا يجوز البتة أن يوجد أحدهما دون الآخر، حتى ولا يتوهم ذلك، ولا يمكن أن يتشكل وجود ذلك، ويلزمه أنَّ الخلق ليس غير الخالق؛ لأنَّه لا يجوز البتة أن يوجد الخلق دون الخالق تعالى[٣]. انتهى.

وإنَّما أخذ التغيير دون التحسين والتبيين -مثلًا-؛ لأنَّه أنسب للعوامل؛ إذ هي مغيّرة، وتغييرها أظهر، وأيضًا الإعراب يُثبَت ويُنفى، والحُسْن لا يحسن أن يُنفى عن شيء من لغة العرب.

ثم لا يوجد من تعريف الإعراب معرفة المعرَب من غير المعرب؛ لأنَّا لا ندري من ذلك الاسم الذي نغيره بالعوامل من الاسم الذي لا نغيره بها، ويمكن أن يعرض في الذهن اسم لا معرب ولا مبني.

---

(١) لم أقف على قوله، ولم أهتدِ إلى ترجمته.

(٢) شرح مختصر الروضة ١/١١٢.

(٣) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/١٠٦.

ثم الأواخر جمع آخِر، قال ابن المصنف: فواعل يجمع عليه الاسم والصفة، فالاسم منه على فاعَل -بفتح العين لا بكسرها-، سواء كان لمذكر أو لمؤنث، والصفة منها ما هو على فاعل -بكسر العين-، ثم شرطه أن يكون لمؤنث عاقل، أو لمذكر مما لا يعقل، نحو: "صَاهِل"، و"نَاعِق"، وإن كان الوصف لمذكر عاقل لم يُجمع على فواعل إلا شذوذًا[١]، وظاهر كلام ابن مالك[٢] أنَّه لا يُجمع عليه مفعول، مثل: "مَرْفُوع"، و"مَنْصُوب".

و"الآخِر" قال في (شرح الجامع الكبير)[٣]: فرد لاحق لم يتعقبه مثله، وهو منصرف إذا كان نكرة، وكذا إذا كان معرفة؛ لأنَّ وزنه "فاعِل"، والهمزة فيه أصلية، بخلاف آخَر -بفتح الخاء-، وهو موجود بعد مثله، فإنَّ وزنه "أفعل"، فلا ينصرف إذا كان نكرة، ثم هو ضد الأول.

قال في (شرح الشاطبية): "أَوَّل" لا يخلو من أنَّه "أَفْعَل"، أو "فَوعَل"، / أو "فَعَّل"[٤]، لا [١٧٥] يجوز أن يكون "فَوْعَلًا"، ولا "فَعْلًا"؛ لأنَّك تقول: هذا أول من هذا، فيتصل به (من) كما يتصل بـ "أفعل" الذي للتفضيل، وذلك لا يكون إلا في مثال "أفعل"، وإذا كان كذلك ثبت أنَّ الهمزة فيه زائدة، وأنَّ وزنه "أَفْعَل".

ثم هو تارةً اسمًا وتارةً صفة، والاسم: ما يدل على ذات من غير إشعار بمعنى فيها، والصفة: ما يدل على ذات مُشعِر بمعنى فيها، والاسم تارةً يقابَل بالفعل، وتارةً يقابَل بالاسم المشتق، وتارةً بالاسم المشتق منه، وإن كان كلٌّ من المشتق والمشتق منه اسمًا، فيقال: اسم أو فعل، أو اسم أو صفة، أو اسم أو مصدر، وهكذا.

فإذا كان "أول" اسمًا ينوَّن، فيقال: "مَا تَرَكْتُ لَهُ أَوَّلًا وَلَا آخِرًا"، كما تقول: "لَا قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا"؛ لأنَّه حينئذٍ لا يكون فيه إلا سبب واحد من موانع الصرف، وهو وزن الفعل، وإذا كان

---

(١) انظر: شرحه على الألفية ص٥٥٥.

(٢) يقول في الألفية (البيتان ٨٢٠، ٨٢١) ص١٦٧:

(فَوَاعِلٌ) لِفَوْعَلٍ، وَفَاعَلِ**وَفَاعِلاَءَ، مَعَ نَحْوِ (كَاهِلِ
وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَهْ) **وَشَذَّ فِي (الْفَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ

(٣) لم أقف عليه.

(٤) انظر: كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، لإبراهيم الجعبري؛ تحقيق: أحمد اليزيدي، ١/٤٠ (وزارة الأوقاف-المغرب ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

وصفًا لم ينوَّن في نحو قولك: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَوَّلَ مِنْكَ"؛ لأنَّ فيه الوصف ووزن الفعل، وهو ههنا اسم، ونصبه على الظرف، كأنَّه قال: "بَدَأْتُ أَوَّلًا"، بمنزلة: "فَعَلْتُ قَبْلًا". انتهى.

وقال في (شرح الجامع)[1]: الاسم لفرد سابق لم يسبقه مثله، وإن سميت رجلًا بـ "أوَّل"، أو جعلته صفة، لم تصرفه؛ لأنَّ وزنه "أفعل" على القول الصحيح، وإن اختلف في تقديره، وقيل: وزنه "فوعل"، والواحد: اسم للأول -أيضًا-، والأوسط: اسم لفرد بين عددين متساويين، ووزنه "أفعل" بلا خلاف، فلا ينصرف في المعرفة -أيضًا-.

ثم مفهومه أنَّ تغيير الأوائل والأواسط ليس بإعراب، مع أنَّ همزة "إنّ" تُفتح لأجل العوامل، والعَلَم المركب تركيب إضافة إعرابه على الكلمة الأولى، فهو في وسطه، ومفهومه -أيضًا- أنَّ تغيير الآخر الواحد / ليس بإعراب، وهو إعراب، وتغيير الأوائل والأواسط اسمه عندهم [١٧٦] تصريف، وإعلال تارةً، وتكسير تارةً.

والكَلِم أقسام، أقسام الكلمة: اسم ظاهر، اسم مضمر، اسم مبهم، فعل ماضٍ، فعل مضارع، فعل أمر، حرف مختص بالأسماء، حرف مختص بالأفعال، حرف مشترك بين الأسماء والأفعال.

ثم الإعراب فيها إنَّما هو بالقوة، وإمَّا بالفعل، وإنَّما هو في الاسم الظاهر، وفي الفعل المضارع، ثم إنَّما هو في الاسم الظاهر بشرط ألّا يشبه الحرف، لا في اللفظ ولا في المعنى ولا في الاستعمال، وإنَّما هو في الفعل المضارع بشرط ألّا تتصل به نون النسوة، وألّا تباشره نون التوكيد حتى ولا تقديرًا.

والمنع لإعرابه إنَّما هو في اللفظ لا في المحل، كما في الاسم الظاهر إذا أشبه الحرف، ونون النسوة لا تكون إلا مباشِرة، ونون التوكيد تكون مباشرة في غير الأفعال الخمسة، وغير مباشرة إذا لم تكن، أو كانت في الأفعال الخمسة حتى ولو كانت متصلة بآخر الفعل منها، فإنَّها حينئذٍ تكون غير مباشرة تقديرًا.

---

(١) لم أقف عليه.

واعلم أنَّ في الفعل المضارع مع نون النسوة مذهبين: معرب، ومبني[١]، وفيه مع نون التوكيد ثلاثة مذاهب: معرب بشرط، ومعرب بلا شرط، مبني بلا شرط[٢].

ومذهب الربعي[٣] أنَّ الأفعال تُبنى على الضم والكسر، وأنَّ المضارع في قولك: "القَومُ يَضْرِبُنَّ"، و"إِنَّكِ يَا هِنْدُ لَتَضْرِبِنَّ"، مبني على الكسر والضم.

ثم لو قال: (الكلمة)[٤] لأوهم أنَّ (التاء) لها دخل في تأهيل الكلمة للإعراب.

ولو قال: (الكلام) لأوهم أنَّ الفائدة لها دخل، على أنَّ ابن الربيع قال: الكلام[٥].

ولو قال: (في أواخر المركب) فكذلك[٦].

ثم إنَّما عمّم / (الكلم) ولم يقل: (الاسم الظاهر، والفعل المضارع)؛ لفائدتين: [١٧٧]

الأولى: إفادة أنَّ كلَّ كلمة هي في الأصل أهل للإعراب، وإنَّما فات لمانع عَرض.

والثانية: إفادة أنَّ ما يتخلف حقه من حكم أو غيره لا يسلب -أيضًا- أن نذكر أنَّ ذلك الحق له، وتقدَّم أنَّ الكلمة إذا رُكِّبت فصارت جزء كلمة -كما في العَلَم المركَّب- لا يسلبها أنَّها كلمة، أو هذا عام أريد به الخصوص، وهكذا، أو الألف واللام للعهد.

والاختلاف أصله إرادة نفي مع إرادة إثبات وعكسه، أي: اجتماع إرادتين مختلفتين، أو تغاير شيئين في الأثر.

---

(١) ذهب جمهور النحويين إلى بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة، وذهب ابن درستويه والسهيلي إلى أنَّه معرب بإعراب مقدَّر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي. انظر: شرح الأشموني ٤٦/١.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٤٦/١.

(٣) لم أقف عليه، وانظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٤/١.

والربعي هو: على بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي أبو الحسن، أديب نحوي، من مؤلفاته: البديع في النحو، وشرح مختصر الجرمي، وشرح البلغة، توفى سنة ٤٢٠هـ. انظر ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٤٩، ومعجم الأدباء ١٨٢٨/٤، وهدية العارفين ٦٨٦/١.

(٤) أي ابن آجروم في قوله: «الإعراب هو: تغيير أواخر الكلم».

(٥) لم أقف عليه.

(٦) أي: لأوهم أنَّ التركيب له دخل في تأهيل الكلمة للإعراب.

وقال الشيخ خالد: «التعاقب»[١]، وهو زوال عامل ومجيء عامل.

وفي التنازع لو أعملت الأول ثم أعملت الثاني لوجد الإعراب بلا زوال، واختلاف العاملين تغايرهما في أثر الحركة الأخيرة، أو السكون الأخير.

قال ابن عقيل: واعلم أنَّ الاختلاف على ضربين: ما يرجع إلى الذوات، وما يرجع إلى المذاهب، فالأول الاختلاف في الأجناس؛ إذ كل جنس فهو مخالف لغيره من الأجناس. والثاني: عدم الاجتماع في الرأي والمذاهب، والمعتبر في الاتفاق أن يسدَّ أحدُ شيئين مسدَّ الآخر، وفي الاختلاف ألّا يسدَّ[٢].

قال الشيخ سيف الدين[٣]: وشرط المتخالفَين أن يتواردا بالنفي والإثبات على موضع واحد.

قال ابن جرباش: والنفي أو الإثبات لا لدليل خلافٌ لا اختلاف.

والعوامل لغةً: الأشياء التي تعمل، قال الراعي: «العوامل في اللغة: جمع عامل، والعامل في اللغة: اسم فاعل من عمل يعمل عملًا، والعمل: المهنة والفعل»[٤].

والعوامل اصطلاحًا: هي الكلمات الأُوَل، أو معانٍ فيها.

على أنَّها لم تُعرف إلا بالنص من علماء هذا الفن عليها.

والعامل اصطلاحًا: لفظ أو معنى به يوجد وجودًا صحيحًا لا فاسدًا ولا باطلًا معنى، يُحْدِثُ / هذا المعنى في لفظ آخر معنى آخر، يقتضي فيه أن يُعرب بالرفع، أو النصب، أو [١٧٨] الخفض، أو الجزم.

وعبارة الفاكهي: «العامل: ما أثَّر في آخر الكلمة من اسم، أو فعل، أو حرف»[٥].

---

(١) انظر: شرحه على الآجرُّوميّة ص٢٤.

(٢) انظر: الواضح في أصول الفقه ١٩٨/١.

(٣) لم أهتدِ إليه.

(٤) عنوان الإفادة ص١٥٤.

(٥) مجيب النِّدا ص٢٣.

وعبارة الشيخ خالد: «العامل: ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب» [١].

(ما) أي: لفظ، أو معنى.

(به) أي: بذلك اللفظ أو المعنى.

(يتقوَّم) أي: يوجد مستقيمًا، أي: يصح المعنى.

(المقتضي للإعراب) وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة، أي: العامل هو الذي يجلب الفاعلية الصحيحة، والمفعولية الصحيحة، والإضافة الصحيحة.

وأوضح من هذا كله أنَّ العوامل هي: الأفعال، والأسماء التي تشبه الأفعال، والحروف المختصة بالأسماء أو الأفعال، والمعاني التي أقيمت لذلك، وهي: التجرد، والابتداء.

وعقد في (الشذور) بابًا لعمل الفعل، ثم أبوابًا لعمل ما يعمل عمل الفعل[٢]، وترك في (القطرِ) الأولَ[٣].

ثم إنما كان الأصلُ في العمل للفعل؛ لأنَّه لا يحدث من الموجود إلا فعل، فلا يُنسب إليه إلا الفعل؛ إذ لا يُنسب إلى الشيء إلا ما هو منه، ونسبة غير فعل الشيء إليه على خلاف الأصل، ومن ثمَّ عملها الخفض.

ثم الفعل لا يَعمل إلا فيما يدل عليه لفظه، كمصدرِهِ، وفاعلِهِ، وهكذا، وتابعِ كلٍّ من ذلك، ودلالته على مصدره أقوى، ثم على الفاعل، ثم على المفعول.

ثم لما كان الأصل في العمل للفعل عَمِلَ بلا شرطٍ، وأما الأسماء التي تعمل عمل الفعل وهي: اسم الفعل، ومصدر الفعل، والأسماء المشتقة من الفعل، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، فلا يعمل عمل الفعل، وهو: رفع الفاعل ونائب الفاعل، ونصب المفعول أو الشبيه بالمفعول، إلا بشروط، ومنها ما يعمل مع الرفعِ والنصبِ الجرَّ -أيضًا- بجهة الاسمية التي فيه، وإن كان الفعل / لا يعمل الجر، وهذا مُحرَّرٌ في (شرح [١٧٩]

(١) شرحه للآجرُّوميّة ص٢٤.

(٢) انظر: شذور الذهب ص٢٤، ٢٦.

(٣) أي: لم يعقد بابًا لعمل الفعل، وإنما عقد - فقط- بابًا لما يعمل عمل الفعل. انظر: قطر الندى ص٢٠.

القطر) على أسهل وجه[١].

واعلم أنَّ الفعل كما يكون عاملًا يكون معمولًا -أيضًا-، بخلاف اسم الفعل، فلا يكون معمولًا أبدًا، ولكن عوامل الأسماء الأصل والأكثر، فلو تردَّدَت كلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال، [فجَعْلُها][٢] من عوامل الأسماء أولى.

ثم في العامل مسائل: قال الفاكهي: «الأصل في العامل أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، والأصل في العامل تَخَالُفه مع المعمول في النوع، فإن كانا من نوع واحد، فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول، ثم العامل لا يؤثِّر أثرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد، ولا يمتنع أن يكون له معمولات»[٣].

ويجوز في العامل أن يكون معمولًا، ويجوز في العامل التأخير، ويجوز في العامل الحذف، وتقدم أنَّ الحذف بلسان الأصوليين الإضمار، وإضمار الناصب أكثر، والأكثر أغلب، والأغلب يغلب، فيجري عليه العمل، حتى عند الفقهاء وغيرهم من العلماء.

قال الشيخ خالد: الصفة لا تتقدم على الموصوف، فمعمولها أولى بالمنع، والخبر يتقدَّم على المبتدأ، ومع ذلك معمول الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ، ولا يُفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، ولا بين المبتدأ وخبره، ولا بين الموصوف والصفة[٤].

وخرج بـ(اختلاف العوامل) تغييرُ الأواخر لاختلاف اللغة، أو للاختيار، أو للقواعد التصريفية، وهكذا.

و(الداخلة) أي: المستطرقة[٥] من باب التركيب عليها بالعمل فيها، والدخول: الاستطراق من فرجة، فتضمّ إليها بلصوق، أو بفصل.

---

(١) انظر: شرح القطر لابن هشام ص٢٠٦ وما بعدها.

(٢) طمس في المخطوط بمقدار كلمة، والمثبَت أقرب رسمًا ومعنى.

(٣) مجيب النِّدا ص٢٣.

(٤) انظر: إعراب الألفية المسماة بتمرين الطلاب في صناعة الإعراب، لخالد الأزهري، وبهامشه شرح الشيخ خالد موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، راجعه: عزيز إيغزيز، ص١٢، ١٣(المكتبة العصرية -بيروت ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

(٥) جاء في المطلع على ألفاظ المقنع ص٣٠١: «الاستطراقُ: استفعالٌ من الطريق، أي: يجعله طريقًا له».

والضمير في (عليها) الأصل فيه أن يرجع إلى الأواخر؛ لأنَّ الحديث هنا عنها.

قال في (الألفية):

وَمَــا يَــلِي الْمُضَــافَ يَــأْتِي خَلَفًــا ۞ عَنْــهُ فِي الِاعْــرَابِ إِذَا مَــا حُــذِفَا [١]

فهل يجوز أن يأتي خلفًا عنه في عود ضميره عليه إذا ما حُذف، أو إذا ما وجد؟

الأظهر: يجوز إذا ما حُذف مطلقًا، ويجوز إذا ما وُجد، إذا كان المضاف من لوازم المضاف إليه كآخره، وغيره من أجزائه، / أو من غير أجزائه. [١٨٠]

ويأتي الضابط في عود الضمير في باب الفاعل إن شاء الله تعالى[٢].

وخرج بـ(الداخلة) المتقدمةُ عليها والمتأخرةُ عنها من غير أن يكون بينهما انشعاب يقتضي العمل[٣]؛ إذ قد تقدم أنَّ الفعل لا يعمل إلا فيما يدلُّ عليه لفظه، والحرف لا يعمل إلا فيما يختصُّ به، وهكذا.

وقال في (الدرة): «قوله: (الداخلة عليها) يحترز به عن المحكي، كقولك لمن قال: "جَاءَ زَيْدٌ": "مَنْ زَيْدٌ؟"، ولمن قال: "رَأَيْتُ زَيْدًا": "مَنْ زَيْدًا؟"، ولمن قال: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ": "مَنْ زَيْدٍ؟"، ألا ترى أنَّ الحرف الأخير من "زَيْد" قد اختلف في كلام السائل من غير اختلاف عامل، وإنَّما العامل في كلام المسؤول»[٤].

ثم اعلم أنَّ للإعراب الثاني -وهو الإعراب من السامع- قاعدتين أُخذتا من الداخلة عليها:

الأولى: قاعدة معرفة الكلمة من الكلمة حتى يُعرف أنَّها اسم، أو فعل، أو حرف، عند كثرة الحروف، وتقدم أنَّها أخذ الحروف حرفين حرفين؛ لينظر هل يدلان على معنى وحده؟ وإلا زيد حتى يدل على معنى وحده، فتكون كلمة، ويعرف أنَّها اسم، أو فعل، أو حرف[٥].

---

(١) ص١٢٠ (البيت ٤١٣).

(٢) انظر: قسم التحقيق ص ٤١٥.

(٣) أي: من غير أن يكون بين العامل المتقدم أو المتأخر والمعمول جامع يقتضي العمل.

والانشعاب من الأضداد، جاء في الصحاح (شعب) ١٥٦/١: «شعَّبت الشيء: فرَّقته، وشعَّبته: جمعته، وهو من الأضداد».

(٤) الدرة النحوية ص٣٨.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص ١٦١.

والثانية: قاعدة معرفة المركب من المركب حتى يعرف الإعراب، وذلك عند كثرة الكلمات، فتؤخذ الكلمات كلمتين كلمتين؛ لينظر هل تدلان على إسناد، أو إضافة، أو مزج، أو تقييد، أو لا على ذا ولا على ذا؛ لتقدم، أو تأخر، أو حذف، وهكذا، أو قد يكون كلمة مركبة مع التي قبلها مركبة -أيضًا- ذمع التي بعدها؟

ثم قوله: (لفظًا) أي: تغييرًا يُسمع بالأذن.

و(تقديرًا) أي: تغييرًا لا يُسمع بالأذن.

والتغيير إنَّما سُمع بعلامته، وإنَّما لا يُسمع بعدمها.

واعلم أنَّ النحاة لهم ثلاث حيل: تقدير، وإلحاق، وحمل، فالتقدير إذا وُجد الحكم / ولم يوجد سببه، أو وُجد سببه ولم يوجد، والإلحاق إذا وُجد الحكم ولم يوجد شرطه ولا يمكن تغييره، كالملحق بالمثنى والجمع، والحمل إذا وُجد الحكم في ضد محله، كعمل لا النافية للجنس. [١٨١]

ثم الشيخ أراد أنَّ الإعراب قسمان، كما أنَّ اللفظ -سواء كان كلمة أو كلامًا- قسمان: لفظي، وتقديري، زاد في (شرح الديباجة): ومحلي[١]، وتركه الشيخ؛ لأنَّ المحلَّ الذي يستحق الإعراب إنَّما تستحقه كلمته، ولو كانت كلمته لم يكن الإعراب إلا في آخرها لفظًا أو تقديرًا، ولما كانت الكلمة المبنية إذا دخلت في هذا المحل آخرها لا يقبل الإعراب، ولو قُدِّر فيه لالتبست بالمعرَب التقديري، قالوا: إعرابها في محلها، أي: في موضعها، وربما يقولون أو بعض منهم: في جملتها، والأمر سهل.

ثم هل الإعراب التقديري عند الحكماء في اصطلاحهم اعتباري، أو خيالي، أو وهمي؟

قال التفتازاني: الاعتباري موجود لا تحقُّق له إلا بحسب اعتبار العقل[٢].

والاعتبار تقدم أنَّه من العبور، وهو الدخول، وتقدَّم بيان الدخول، وتقدم أنَّ الاعتبار تمثيل الشيء بالشيء، وإجراء حكمه عليه[٣].

---

(١) شرح إعراب ديباجة المصباح، ليعقوب البروسوي، مخطوط [ب/٩٠].

(٢) انظر: شرح المقاصد ٤٤٧/١.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص٢٣٢.

قال: والخيالي موجود لا تحقُّق له، وإنما ركبته المتخيّلة من أمور تدرك بالحواس الظاهرة، والمتخيِّلة: قوة من طريقتها اختراع أشياء لا حقيقة لها، وإن اختُرعت من أشياء تدرك بالحواس فذلك المخترَع خيالي، وإن اختُرعت من عند نفسها فذلك المخترَع وهمي، فالوهمي ما اخترعته المتخيِّلة من عند نفسها(١).

ثم قبل بيان موضع (لفظًا) وموضع (تقديرًا) هنا مقدمة: قالوا: الإعراب من خواصِّ لغة العرب، وسببه التركيب، وشرطه العامل، ويجوز العكس، ومانعه البناء، وله سبعة أصول: / [١٨٢] الأصل في الإعراب أنَّه بالحركة، لا بالحرف.

والأصل في الإعراب أن يكون الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض، والسكون للجزم.

والأصل في الإعراب أن يكون الواو للرفع، والألف للنصب، والياء للخفض، والنون للجزم(٢).

والأصل في الإعراب أن يكون في الآخر.

والأصل في الإعراب أن يكون لفظًا لا تقديرًا.

والأصل في الإعراب أنَّه عند التزاحم يُجعل الطارئ في المحل.

والأصل في الإعراب أنَّه في الآخر فقط، لا في شيء آخر مع الآخر.

ثم موضع الإعراب لفظًا ثلاثة: الاسم الظاهر الصحيح، والاسم الظاهر المشبِه للصحيح، والفعل المضارع الصحيح.

وموضع الإعراب تقديرًا: الاسم الظاهر المعتل، والاسم الظاهر المشبِه للمعتل، والفعل المضارع المعتل، والفعل المضارع الذي باشرته من الأفعال الخمسة النون لفظًا لا تقديرًا، وهو: "تَفْعَلُون" و"يَفْعَلُون" و"تَفْعَلِين" إذا أُكِّد بالنون في حالة الرفع فقط، و"يَفْعَلُون" و"تَفْعَلُون" إذا أُكِّد بالنون وكان معتلًّا بالواو، يكون واوه محذوفة لأجل واو "يَفْعَلُون " و"تَفْعَلُون"، فيكون

(١) انظر: شرح المقاصد ٣/٣٤٩.

(٢) أي: حذفها علامة للجزم.

النون فيه غير مباشرة، مع أنَّ إعرابه حينئذٍ تقديري.

هذا هو المتداول بين الناس اليوم، ويُزاد عليه عشرة: المحكي، والموقوف عليه، والمنقول إليه، والمخلص من التقاء الساكنين، والموافق للقافية، والأفعال الخمسة إذا أُكِّدت بالنون وباشرت لفظًا لا تقديرًا، والأسماء الخمسة إذا أضيفت إلى ظاهر ساكن الأول، نحو: "أَبُو الْبَشَرِ"، و"أَبُو اِبْنِكَ"، والتثنية كذلك، لكن في حالة الرفع فقط، نحو: "كِتَابَا الرَّجُلِ" و"كِتَابَا اِبْنِكَ"، وجمع المذكر السالم كذلك، نحو: "صَالِحُو الْقَوْمِ" و"صَالِحُو اِبْنِكَ" في الحالات الثلاث، وجمع المذكر السالم إذا أضيف لياء / المتكلم في حالة الرفع. [١٨٣]

والإعراب التقديري محلًّا في ثلاثة: في الأسماء المبنية، وفي الأفعال المبنية، وفي الجمل، وهي: الكلام إذا حلَّ محلَّ كلمة فرُكِّبَ معها كتركيب كلمة مع كلمة.

ثم الحرف الصحيح هو: ما عدا الألف والياء والواو من حروف الهجاء، والحرف المعتل: هذه الثلاثة، وليست منها هنا الهمزة، إلا إذا قُلِبَتْ إلى واحدٍ منها، ولا يُقدَّر الإعرابُ في حروف العلة إلا بشرط أن تكون تلي حركةً من جنسها، وإلَّا كانت تشبه الصحيح، وذلك إذا كان ما قبلها ساكن، مثل: "دَلْو"، و"ظَبْي"، ولا يكون قبل الألف ساكنٌ أبدًا، فالاسم المشبه للصحيح هو: المعتل الذي قبل حرف علته سكون.

ثم الألف تُقدَّر فيها في الاسم الحركاتُ الثلاثُ، وفي الفعل الحركتان -الضمةُ، والفتحةُ-؛ إذ لا كسرة في الأفعال.

والاسم المشبه للمعتل هو: المضاف لياء المتكلم، مثل: "غُلَامِي"، وتُقدَّر فيه الحركاتُ الثلاثُ كالألف، ومن ثم قال ابن هشام: علة التقدير في الألف وفي المضاف إلى ياء المتكلم التعذّرُ[1]، والناس اليوم إنَّما يقولون في المضاف لياء المتكلم: إنَّ علة التقدير فيه اشتغال المحلِّ بحركة المناسبة.

---

(١) ذهب ابن هشام إلى أنَّ علة التقدير في الألف التعذُّر. انظر: شرح القطر ص٥٦، وشرح شذور الذهب ص٨٤.
وأما علَّة التقدير في المضاف لياء المتكلم فالذي وقفت عليه خلاف ذلك، فقد ذهب إلى أنَّ علة التقدير فيه اشتغال المحلِّ بالحركة المناسبة للياء. انظر: شرح القطر ص٥٦، وشرح شذور الذهب ص٨٣.

ويُعلَمُ مما تقدَّم أنَّ المضاف لياء المتكلم إذا كان تثنيةً أو جمعَ مذكر سالمًا لا يُقدَّرُ إعرابه في حالتي النصب والجر، بل في حالة الرفع فقط في جمع المذكر السالم فقط، وعليه فعلَّة التقديرِ في المحكي حركةُ الحكاية، وفي المنقول إليه حركةُ النقل، وهكذا.

ثم الألف تارةً تكون موجودة، وتارةً تكون محذوفة؛ لالتقاء الساكنين، وذلك عند وجود التنوين في الاسم الذي هي فيه.

والياء تُقدَّر فيها في الاسم الضمةُ والكسرةُ، وتظهر فيها الفتحةُ، وسُمِع في المثل: «أَعْطِ القَوْسَ بَارِيْهَا» [(١)] بالسكون، وسُمِعَ غيرُه -أيضًا-، والياء تكون فيه موجودة، / ومحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، وعِلَّةُ التقدير الاستثقالُ. [١٨٤]

والواو المضموم ما قبلها لا تقع في الاسم.

والياء تُقدَّر فيها في الفعل الضمةُ فقط؛ إذ لا كسرة في الفعل، وتظهر فيها الفتحةُ؛ لخفتها، والواو في الفعل كالياء فيه، ويأتي أنَّ الفعل المعتلَّ بالألف أو بالياء أو بالواو جزمه بحذف الثلاثة، فإعرابه في حالة الجزم لفظيًّا لا تقديريًّا.

ثم الاسم المعتلُّ بالألف سمَّاه النحويون المقصور، والاسم المعتلُّ بالياء سمَّوه المنقوص، قال ابن المصنف: «اعلم أنَّ الاسم المعرب على ضربين: صحيح، ومعتلّ، والمعتلّ على ضربين: مقصور، ومنقوص، فالمقصور: اسم معرب آخره ألف لازمة»[(٢)]، احتراز من ألف تكون في نوع

---

(١) قيل: أول من قال هذ المثل الحطيئة، أي رُدّ الأمر إلى العالم الحاذق به.

وأُنشد من البسيط: (يَا بَارِيَ الْقَوْسِ بَرْيًا لَيْسَ يُحْكِمُهُ * لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا).

انظر: الأمثال، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم؛ تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى، ص٢٠٤ (دار المأمون للتراث ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠م)، والفاخر، للمفضل بن سلمة؛ تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الطبعة الأولى، ص٣٠٤ (دار إحياء الكتب العربية ١٣٨٠هـ)، وجمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، ٧٦/١ (دار الفكر-بيروت)، ومجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني؛ تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد،١٩/٢ (دار المعرفة-بيروت)

ورواية سكون ياء (باريها) وردت في: المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، الطبعة الثانية، ٢٤٧/١ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٩٨٧م)، والمفصل ص٥٣٦، وجاء في شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي؛ تحقيق: مُحَمَّد نور الحسن، وآخرون ٤١١/٤ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م) أنَّ إسكان الياء شاذّ، والقياس الفتح؛ لأنَّ (باريها) مفعول ثانٍ لـ(أعط). وانظر: الخزانة ٣٥٠/٨.

(٢) شرحه على الألفية ص٣٠.

من أنواع الإعراب وتزول في نوع[١].

قال: ولا تخلو الألف من كل مقصور أن تكون أصلية أو زائدة، والأصلية من المقصور: ما لم يسبقها أكثر من أصلين، والزائدة: ما يسبقها أكثر من أصلين، والزائدة إمّا للتأنيث إن مُنِعَتْ الصرف، ولها أوزان مضبوطة في (الألفية)، وإمّا للتكثير، وإمّا للإلحاق[٢].

وفي الألف خمس مسائل: هل هي أصلية، أو زائدة؟ هل هي ألف وصل، أو ألف قطع؟ هل هي مقصورة، أو ممدودة؟ هل تُمال، أو لا؟ هل تُمنع الصرف، أو لا؟

وفي (الألفية) بابٌ لمعرفة المقصور من الممدود، كما فيها بابٌ لمعرفة ألف التأنيث من غيرها[٣].

قال: «والاسم المنقوص: اسمٌ معربٌ آخره ياء لازمة تلي كسرة»[٤]، سواء كان مفردًا، أو جمع تكسيرًا على صيغة منتهى الجموع، كـ"الْجَوَارِي"، و"الدَّوَاعِي".

«واحترزتُ باللزوم من نحو: "الزَّيْدِين" -بكسر الدال-، ومن نحو: "أخِيك"، وبقولي: تلي كسرة من نحو: "ظبْي"، فإنَّه معدود من باب الصحيح»[٥]، وتقدَّم أنَّه يشبه الصحيح، وهو / على ما في (الأزهرية)[٦]. [١٨٥]

ثم اعلم أنَّ حروف العلة إضافتها إلى العلة إضافة محلٍّ إلى ما حلَّ فيه، لا إضافة جالب إلى ما جلبه، كإضافة السبب إلى مسبّبه، وتقدم أنَّ الإضافة دليل السببية، وتقدم بيان العلَّة، وضدها الصحة، وتقدم بيانها -أيضًا-، وحروف العلة حروف اللين -أيضًا-، وحروف المد -أيضًا-، وتقدم بيان المقصور من الممدود.

---

(١) وذلك في ألف المثنى في حالة الرفع.

(٢) انظر: شرحه على الألفية ص٥٣٧.

(٣) انظر: الألفية ص١٦١، ١٦٢.

(٤) شرحه على الألفية ص٣١.

(٥) شرحه على الألفية ص٣١.

(٦) انظر: المقدمة الأزهرية ص٢٢.

ثم كما للنون الساكنة والتنوين عند القُرَّاءِ أحكامٌ خمسة[١]، لحروف العلة عند النحويين والصرفيين أحكامٌ خمسة:

الأول: الأصل في حرف العلة السكون؛ لأنَّها أصوات تنشأ من تطويل الفتحة، أو الضمة، أو الكسرة، والتطويل مُتعِب، وما بعد التعب إلا السكون، فهي كالمريض، والمرض: شيء يخلقه الله -تعالى- يمنع الحركة، والموت: شيء يخلقه الله -تعالى- يمنع الحركة والحس، والحركة: الأخذ في إحدى الجهات، والحسُّ: إدراك الحواسِّ، وأيضًا هي من الحركة، فكيف تكون لها حركة إلا لعارض قوي.

قال ابن المصنف: الهمزة حرف مهتوت[٢]، فلها تخفيف بقلبٍ تارةً إلى حرف علة جنس حركة ما قبلها ولو ساكنة، وبتسهيلٍ تارةً، وهو تليينها إلى حرف العلة المجانس لحركة ما قبلها، وتُحذف تارةً كحروف العلة[٣].

الثاني: حرف العلة إذا تحرَّك وسكن ما قبله تُنقل حركته إلى الساكن قبله[٤]، إلَّا إذا كان الساكن قبله حرف علة غيره، فيُقلب إليه، ويُدغَم فيه، وهو قولهم: إذا اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون قُلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياء في الياء[٥]، وإلَّا إذا كان هو [طرفًا][٦] والساكن قبله، كـ "دَلْو"، و"ظَبْي"[٧].

الثالث: حرف العلة إذا تحرَّك وتحرَّك ما قبله، فإن كان فتحًا قبل الواو قُلبت ألفًا[٨]، وإن كان كسرًا قبل واو أو ضمًّا قبل ياء قُلبت إليه، أو / قُلب إليها[٩]، وهو قولهم: تحركت الواو [١٨٦]

(١) وهي: الإظهار، والإدغام، والإخفاء، والإقلاب، وهي عنده خمسة؛ ربما لأنَّه عدّ الإدغام اثنين: بغنَّة، وغير غنَّة.

(٢) انظر: شرحه على الألفية ص٥٩٩.

(٣) انظر تخفيف الهمزة في: الشافية ص٨٦.

(٤) نحو قولهم: "يقُول"، و"يَبِيع" أصلهما: "يَقْوُل"، "يَبْيِع".

(٥) نحو قولهم في تصغير "أَسْوَد": "أُسَيِّد"، وأصلها: "أَسَيْوِد".

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) أي: إذا كان حرف العلة طرفًا لا تُنقل حركته إلى الساكن قبله.

(٨) نحو: "قَال"، أصلها: "قَوَل".

(٩) مثال الأول: "مِيْزان"، أصلها: "مِوْزان"، ومثال الثاني: اسم الفاعل من "أَيْقَن": "مُوقِن"، أصله: "مُيْقِن".

والياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، وهكذا، وهكذا يصير لو سكن حرف العلة وتحرَّك ما قبله.

الرابع: حرف العلة إذا سكن وسكن ما قبله أو ما بعده حُذف، وهو قولهم: إذا اجتمع ساكنان وأحدهما حرف علة يُحذف حرف العلة.

الخامس: حرف العلة إذا وقع طرفًا يُحذف، والحذف له كالموت للمريض(١).

فإن تخلَّف شيءٌ عن هذه القواعد فهو على خلاف الأصل، والأصول قد تُخالَف، كما في أصول الإعراب.

قال ابن السبكي: قد اطَّرد أنَّ الهمزة إذا انفتحت وانكسر ما قبلها تُقلب ياءً(٢).

قلنا: جائزًا، نحو: "مِايَة"(٣).

وقال عن الهمزة في "قارئ" في قول ابن المعتز:

فَكَـــأَنَّ الـــبَرْقَ مُصْـــحَفَ قَـــارِ ۞ ..... (٤)

وقعت الهمزة في الآخر الذي هو محلُّ التخفيف، ففُعل به ما فُعل بـ"قَاضٍ" في الرفع والجر(٥).

---

(١) وذلك عند الجزم..

(٢) لم أقف عليه من كلام ابن السبكي، وانظر نحوه في: شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش؛ تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، ص٢٤٤ (المكتبة العربية-حلب ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).

وابن السُّبكي هو: بهاء الدين، أحمد بن علي بن عبدالكافي، من مؤلفاته: عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح. توفي سنة ٧٦٣هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٣٤٢/١، والأعلام ١٧٦/١.

(٣) "مِئة" انفتحت الهمزة بعد كسر، فجاز قلبها ياءً "مِيَة".

(٤) صدر بيت من المديد، عجزه: "فَانْطِبَاقًا مَرَّةً وَانْفِتَاحَا"، لعبد الله بن المعتز، قاله في المعتدِّ بالله. وهو في: أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم، لأبي بكر مُحَمَّد الصولي، ص١٢٣ (مطبعة الصاوي ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م)، وأسرار البلاغة، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني؛ تحقيق: محمود مُحَمَّد شاكر، ص١٥٣ (مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة)، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي؛ تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، ٦١/٢ (المكتبة العصرية-بيروت ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

(٥) انظر: عروس الأفراح ٦١/٢.

قال في (المغني) ما حاصله: إنَّ الحذف قسمان: اعتباطًا، أي: لا لعلَّةٍ، وذا علَّة[١].

فالأول: كـ"يَدٍ"، لا ينزل منزلة الموجود، كما في الترخيم في لغة من لا ينتظر[٢].

والثاني: كـ"قَاضٍ"، ينزل منزلة الموجود، كما في لغة من ينتظر[٣].

ثم إعراب قوله: (لفظًا أو تقديرًا) يرجع إلى قاعدة أنَّ المصدر المبيّن للنوع إذا كان معنويًّا لا لفظيًّا هل يُعرب مفعولًا مطلقًا، أو حالًا، أو تمييزًا؟ وذلك لأنَّه من جهة المصدريَّة قابل للمفعول المطلق، ومن جهة التعدُّد الناشئ عن الإبهام قابل للحال، والتمييز؛ فإنَّ الحال يبيّن المراد من هيئات متعددة، والتمييز يبيّن المراد من ذوات متعددة، ولا فرق بينهما إلا بأنَّ الحال يُلحظ فيه صورة الموضع، والتمييز يُلحظ فيه صورة الكائن في الموضع من صور أنواع متعددة، والمفعول المطلق فيه أرجح؛ لأنَّه الأصل.

تمَّ بيان حقيقة الإعراب، وما له تعلق بها من الفوائد، وعادة الشيخ في (الآجرُّوميّة) في كل باب ذكر الحقيقة والأقسام فقط، وقد يذكر للأقسام علامات، وقد يذكر بعض أحكام، وتقدَّم أنَّ الإعراب فيه أربع / مسائل: [١٨٧]

حقيقته: تغيير أواخر الكلم.

وأقسامه، أي: الإعراب، أو التغيير.

وليس التعبير بالألقاب[٤] أولى من هذا، ولا هذا أليق بـ(الأزهرية) القائلة بأنَّ الإعراب

---

(١) انظر: مغني اللبيب ص٣٦.

(٢) الترخيم: هو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. انظر: اللمحة في شرح الملحة، لمحمد ابن الصائغ؛ تحقيق: إبراهيم الصاعدي، الطبعة الأولى، ٦٣١/٢ (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

ولغةُ من لا ينتظر هي: ألَّا ينوي المحذوف، فيبنى على الضمِّ؛ لما عَرض له من النّداء، فتقول في "حَارِث": "يا حَارُ". انظر: اللمحة ٦٣٧/٢.

(٣) وهي: أن ينوى المحذوف، فيبقى آخره بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سُكون، فتقول في "حَارِث": "يا حَارِ أَقْبِل". انظر: اللمحة ٦٣٣/٢.

(٤) عبر بالألقاب طائفة من النحويين، منهم: أبو موسى الجزولي في المقدمة الجزولية في النحو؛ تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب، ص٢٨ (مطبعة أم القرى)، والعكبري في اللباب ٥٥/١، وأحمد ابن الخباز في توجيه اللمع؛ تحقيق: د.فايز

لفظي[١]، خلافًا لمن زعم ذلك[٢].

وأقسام الكلام المتقدمة أجزاءٌ، وهذه أنواع[٣].

أربعة فقط بلا خلاف؛ لأنَّها وفَّت بالحاجة، والأصل العدم، والقلّةُ أقرب إليه، ولأنَّ الوجود لا لثمرةٍ عبثٌ، ومن ثم لا تُكثَّر الأقسامُ للشيء، ولا سيما أنَّ سبب الأقسام إنَّما هو اختلاف الأحكام، ومن ثم -أيضًا- يقولون: المجاز خير من الاشتراك، وهكذا.

ثم إنَّما وفت الأربعة هنا بالحاجة؛ لأنَّ الموجود إما ذات، وإما عمل، والذات إما فاعل، وإما مفعول، وإما منسوبة إلى ذات أخرى لا على وجه الخبرية بالفاعلية أو المفعولية، مثل: "غُلَامُ زَيْد"، والعمل قد يُنفى، وقد يُعلَّقُ وجودُهُ أو انتفاؤُهُ على عملٍ آخر.

ثم الأربعة: **رفع**، أي: تغيير رفع للفاعل.

وعبارة ابن الحاجب: «فالرفع عَلم الفاعليَّة»[٤].

= دِياب، الطبعة الأولى، ص١٥٧ (دار السلام-القاهرة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، وابن يعيش في شرح المفصل ١٩٧/١، وابن الصائغ في اللمحة ١٤٩/١، وأبو حيان في التذييل ٢٤٥/٣، والراعي في عنوان الإفادة ص١٠٦.

(١) يقول في الأزهرية ص٢٤: «الإعراب: تغيير آخر الاسم والفعل المضارع...»، فالإعراب عنده معنوي، خلافًا لما ذكره الشارح، وفي شرح الأزهرية ذَكَر حدّين للإعراب: الأول على القول بأنَّه لفظي، والآخر على القول بأنَّه معنوي، وتوقَّف دون ترجيح.

(٢) للنحويين في الإعراب اصطلاحًا مذهبان: أحدهما أنَّه لفظي، فهو: الحركات اللاحقة آخر المعربات، وهو اختيار ابن خروف، انظر: الارتشاف ٨٨٣/٢، وأبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي؛ تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ص١١ (كلية الآداب-جامعة الرياض ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م)، وابن الحاجب في الكافية ص١١، وابن مالك، ونسبه إلى المحققين في شرح التسهيل٣٣/١، وصحَّحه المرادي في توضيح المقاصد ٢٩٦/١، واختاره الأشموني في شرحه ٤١/١، والسيوطي في الهمع ٥٩/١، ونسبه إلى الجمهور.

والآخر أنَّه معنوي، فهو تغيير في آخر الكلمة، والحركات علامات عليه، وهو ظاهر قول سيبويه، ومتأخري المغاربة، واختاره أبو حيان في التذييل ٢١/١، وانظر المسألة في: الارتشاف ٨٨٣/٢، وتوضيح المقاصد ٢٩٦/١، وشرح الأشموني ٤١/١.

(٣) يرى الشارح أنَّ التعبير بالأنواع أولى؛ تبعًا لابن مالك في شرح التسهيل ٣٧/١، وابن عقيل يقول (المساعد ٢٢/١): «وقوله: وأنواع الإعراب، أحسن من قول غيره: ألقاب الإعراب؛ لأنَّ من حقِّ اللقب أن يصدق على ما لُقِّب به، وهذا ليس كذلك؛ إذ لا يُقال: الإعراب رفع، ولا الإعراب نصب، فلا تكون هذه ألقابًا له».

(٤) الكافية ص١١.

قال مُلَّا جامي: «حقيقةً أو حكمًا» [١].

قال في (شرح الشذور): ويعمله كلُّ فعل[٢]، بمعنى أنَّه لا يقصر عنه فعل، لا لمعنى أنَّ كل رفع عمله فعل يعمله الفعل الآخر، ولا لمعنى أنَّه لا يعمله إلا الفعل.

ونصب، أي: وتغيير نصب.

قال ابن الحاجب: «والنصب عَلم المفعوليَّة»[٣].

قال مُلَّا جامي: «حقيقةً أو حكمًا» [٤].

قال في (شرح الشذور): ولا يعمله كلُّ فعل[٥]، بل من الأفعال ما لا يعمله أصلًا، ومنها ما يعمله في شيء خاص.

وخفض، وعبارة البصريين: (وجرّ).

قال ابن الحاجب: «والخفض عَلم الإضافة»[٦].

قال مُلَّا جامي: حقيقةً أو حكمًا[٧]، وزاد هنا: ولما كانت الإضافة مصدرًا لم تحتج إلى الياء المصدرية[٨].

قال في (شرح / الشذور): ولا يعمله الفعل أصلًا[٩]. [١٨٨]

وجزم، أي: وتغيير جزم.

والرفع لغةً: إعلاء شيء عن الأرض مثلًا، كالعود يُرفع عن الأرض.

---

(١) الفوائد الضيائية ١/٦٨.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص٤٥٧.

(٣) الكافية ص١١.

(٤) الفوائد الضيائية ١/٢٢٣.

(٥) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص٤٥٧.

(٦) الكافية ص١١.

(٧) انظر: الفوائد الضيائية ١/٤٤٠.

(٨) انظر: الفوائد الضيائية ١/٦٨.

(٩) لم أقف عليه.

والنصب: إقامة شيء في الأرض، أو على الأرض، كالعود يُغرز في الأرض واقفًا.

والخفض: إنزال شيء إلى الأرض، كالعود يُنزل من اليد إلى الأرض.

والجزم: قطع شيء من الأرض، كالعود يُقطع من الأرض[١].

والرفع اصطلاحًا: تغييرٌ علامته الضمة أو نائبها، وهكذا في البواقي.

وقال الغرناطي: الرفع لغةً: إعلاء مستفل، واصطلاحًا: «وجود الضمة أو ما جرى مجراها في آخر الكلمة بعامل الرفع»[٢]، وكذا قال في النصب[٣]، والخفض[٤].

والجزم في اصطلاح أهل الشرع: هجم القلب بشيء في محل تردد، ومنه قول الأصوليين: الطلب الجازم، وقول الفقهاء: جَزَم به فلان، وهجم القلب يلزمه قطع القلب بما هجم عليه.

ثم الرفع هو الأصل، كما أنَّ الاسم في أقسام الكلام هو الأصل، وكما أنَّ تنوين التمكين في أقسام التنوين هو الأصل.

ثم ضد الإعراب البناء، وضد أقسام الإعراب أقسام البناء، وأصل البناء السكون، وترتيب أقسام البناء: سكون، وفتح، وكسر، وضم.

قال ابن الحطَّاب: ما بُني على حركة يُسأل عنه من وجهين: لمَ بني على حركة؟ ولمَ كانت الحركة كذا؟[٥]

قال الراعي: والمعرَب من الكلام صنفان: الأسماء المتمكِّنة، والأفعال المضارعة السالمة من إحدى النونات الثلاث، والمبني من الكلام ثلاثة أصناف: الحروف كلها، والبناء أصل فيها، والأفعال كلها إلا الفعل المضارع السالم من إحدى النونات المذكورات، والأسماء غير المتمكِّنة كلها، وهي التي أشبهت الحرف[٦].

---

(١) انظر: جمهرة اللغة ٤٧٢/١ (جزم)، ولسان العرب ٧/٢ (جزم).

(٢) عنوان الإفادة ص١٠٨، والمستقلّ بالمفهومية ص١٣٧. وقد أورد فيهما التعريف الاصطلاحي فقط، ولم أقف على تعريفه لغةً.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص١١٠.

(٤) انظر: عنوان الإفادة ص١١٢.

(٥) هذا النص للفاكهي في الفواكه الجنية ص٢٤.

(٦) انظر: عنوان الإفادة ص١٠٦، ١٠٧.

وحينئذٍ **فللأسماء** وجوبًا وجوب صحة لا وجوب إثم إلَّا إن حُرِّم شرعًا، ثم إنما كان وجوبًا؛ لأنَّ الإخلال بما للشيء نقص لشأنه، ونقص الموجود / عن حق وجوده ممتنع عقلًا، وعلى هذا كل ما للشيخ من نحو هذه العبارة. [١٨٩]

أي: يجب للأسماء من ذلك التغيير بأقسامه:

الرفع، قال مُلَّا جامي: للفاعل حقيقةً أو حكمًا(١)، ويأتي أنَّ أبواب مرفوعات الأسماء سبعة.

والنصب، قال مُلَّا جامي: للمفعول حقيقةً أو حكمًا(٢)، ويأتي أنَّ منصوبات الأسماء خمسة عشر.

والخفض، قال مُلَّا جامي: للمضاف إليه حقيقةً أو حكمًا(٣)، ويأتي أن مخفوضات الأسماء ثلاثة.

واعلم أنَّه ليس كل اسم يقبل الثلاثة؛ إذ منها ما يقبل الرفع والنصب فقط، مثل: "كَيْفَ"، ولا يقبل الرفع إلا على الخبرية، ومنها ما يقبل النصب فقط، مثل الظرف الذي لا يستعمل إلا ظرفًا، ومنها ما يقبل الجرّ فقط، مثل الاسم الذي لا يُستعمل إلا مجرورًا، والضمير المنفصل لا يقبل الجر.

ولا جزم فيها من حيث كونها أسماء، لا من حيث كونها جزء الجملة، وإنَّما لم يكن فيها؛ لأنَّ أصل وضعه للنفي، أو للتعليق، وأصل وضع الاسم للذوات، والذوات لا تُنفى، ولا تُعلَّق، ولا يُعلَّق عليها، وأيضًا هو بالجوازم، والجوازم ليس من شأن الأسماء.

واعلم أنَّ هذه الثلاثة في الاسم تارةً تكون بالأصالة، وتارةً تكون بالتبعية، فالأول إذا حصلت للاسم أوَّلًا، والثاني إذا حصلت للاسم منسحبة إليه من اسم قبله، كما في التوابع،

---

(١) انظر: الفوائد الضيائية ٦٨/١.

(٢) انظر: الفوائد الضيائية ٢٢٣/١.

(٣) انظر: الفوائد الضيائية ٤٤٠/١.

وهي: النعت وإخوته، ويأتي هذا في ثلاثةِ الفعلِ[١] -أيضًا-، ومن هنا جاءت التوابع الخمسة: النعت وما يليه.

وللأفعال من ذلك التغيير:

الرفع في حالة واحدة، وهي حالة التجرُّد من الناصب والجازم، ويأتي بيان الرافع فيها.

والنصب بدخول الناصب.

والجزم بدخول الجازم، والأصل في الجزم أنَّه للتعليق.

قال في (الدرة): والمراد الأسماء المعرَبة، والأفعال المعرَبة، وحذف الصفة جائز، قال الله تعالى: ﴿ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[٢]، أي: البيِّن؛ إذ هو لم يأتِ قط إلا بالحق، وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[٣]، أي: الناجين؛ لأنَّ ابن نوح معلوم أنَّه من أهله، وقال النبي ﷺ: ((لا صَلَاةَ لِجَارِ المسْجِدِ إلَّا في المسْجِدِ))[٤]، أي: لا صلاة كاملة أجرًا وثوابًا[٥].

ثم إنَّما كانت لها هذه الثلاثة؛ لكونها لها حالات ثلاث عقلية، وحالات ثلاث صناعية، فالعقلية أنَّ الأفعال ثلاثة: واجب، وممكِن، ومستحيل / -أي: منتفٍ-، فالأصل أنَّ الواجب [١٩٠] له الرفع، والممكن له النصب، والمنتفي له الجزم، ومعلوم أنَّ الأصول قد تخالَف.

والصناعية أنَّ الأفعال ثلاثة: فعل واقع موقع الاسم، وفعل في تأويل الاسم، ولا واحد منهما، فالأول له الرفع، نحو: "هَلْ تضْرِبُ"، والثاني له النصب، نحو: "أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ"، والثالث له الجزم، نحو: "لَمْ يَقُمْ".

ولا خفض فيها؛ لأنَّ الخفض للمنحاز إليه غيره، ولا ينحاز إلى العمل المقيد بالزمان منفردًا عن فاعله، وهل ينحاز إليه مع فاعله؟

---

(١) أي: الرفع، والنصب، والجزم.

(٢) سورة البقرة: ٧١.

(٣) سورة هود: ٤٦.

(٤) ضعَّفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ح١٨٣.

(٥) انظر: الدرة النحوية ص٤٠-٤١.

قالوا: إنَّ الجمل الفعلية تضاف إليها أشياء مخصوصة؛ للضرورة.

ونقصت الأفعالُ من البناء الكسرَ، والضمَّ، وذهب الربعيُّ إلى أنَّها تُبنى عليهما أيضًا.

ويأتي في باب الأفعال كيفيةُ بيان الأفعال، وكيفيةُ إعرابها، ومذهبُ البصريين أنَّ الإعراب في الأفعال على خلاف الأصل.

وأفهمَ سكوتُه عن الحروف أنَّ الحروف لا إعراب لها.

ثم قد تقدَّم أنَّ الإعراب فيه خمس مسائل: حقيقته، وأنواعه، وتوزيع أنواعه على أنواع الكلمة، وعلاماته، ومواضعه.

وفي المعرِب -بكسر الراء- خمس مسائل:

الأولى: المعرِب يطلق على المتكلِّم، وعلى السامع المنزِّل لكلمات الكلام تحت مسائل النحو، ومسائل النحو هي قواعد الإعراب؛ إذ كل باب فهو لإعراب كلمة، وفيه قاعدة إعراب تلك الكلمة، ولكن وراءَ هذِهِ القواعدِ قواعدُ أخر عامةٌ لكل باب، فهذه هي التي قواعد الإعراب على التمام.

الثانية: لا يَقدر المعرِبُ على الإعراب، ولا يمكن المعرِب أن يعربَ حتى يعرف أشخاص الاسم، والفعل، والحرف، وأشخاص المرفوعات، والمنصوبات، والمخفوضات، والمجزومات، وكتب النحو إنَّما فيها أوصافها، وهي أمور كلية لا شخصية، والشخصية إنما تُعْرَفُ من أفواه المشايخ المرة بعد المرة حتى تحصل الملكة، فالإعراب من المعرِب يتوقف على حصول المَلَكة، والمَلَكة تحصل بكثرة المعاناة للسماع من المشايخ، والنظر في الكلمات من جهة الاسمية، / والفعلية، [١٩١] والحرفية، ثم النظر في تركيبها من جهة التركيب الإضافي، والمزجي، والتقييدي، والإسنادي، وهكذا، وقد تقدمت قاعدة معرفة الكلمة، وهي أخذ الحروف حرفين حرفين، وقاعدة معرفة الكلام، وهي أخذ الكلمات كلمتين كلمتين[1].

الثالثة: لا يستقيم الإعراب من المعرِب حتى يعرف أشخاص معاني الكلمة، وأشخاص معاني الكلام، وإنما يعرف ذلك من الآباء والأمهات في الكلام العرفي، ومن العلماء غير المصنّفين والمصنّفين في الكلام العلمي.

---

(١) انظر: قسم التحقيق ص ١٦١، ٢٦٠.

الرابعة: قد يقع للمعرِب مع وجود الملكة تردُّدُ نظره في مرفوع من مرفوعات الأسماء، أو في منصوب من منصوباتها، أو في مخفوض من مخفوضاتها، وهكذا، هل هو من باب كذا، أو من باب كذا؟ بل وقد يقع للمعرب الغلط، سأل المازنيُّ بين يدي الخليفة -مع أنه كان يمتنع عن السلاطين- ابنَ السِّكِّيت عن وزن (نكتل)، فقال: نفعل، فقال المازنيُّ: نفتعِل، وبيَّنَ وجه ذلك(١).

واعلم أنَّه لا يحفظ من الشكِّ ولا من الغلطِ مزيدُ الملَكةِ، بل مزيد الطاعة، وأهمها الالتجاء إلى الله في العصمة والتسديد: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ﴾(٢)، قال عمر بن الخطاب ﷺ: ((اِقْتربُوا من أَفْواهِ المطيعِينَ، واِسْمعوا منهُم ما يقولون؛ فإنَّهم تتجلَّى لهم أُمورٌ صَادِقَةٌ))(٣).

والمطيع قسمان: بارٌّ، ومقرَّبٌ، فالبارُّ المؤدِّي للواجبات، المجتنِب للمحرَّمات، والمقرَّب المؤدي للواجبات والمستحبات حسب الإمكان، المجتنِب للمحرمات والمكروهات.

واعلم أنَّ طالب العلم محتاج أشد الحاجة -كالحاجة إلى الخبز والماء- إلى ثلاثة أشياء:

الأول: أن يسوقه الله -تعالى- إلى الصواب، وأن يجعله ناظرًا إلى ذلك، لا مكتفيًا بما عنده من مزيد العلم على أقرانه.

الثاني: أن ينصره الله -تعالى- ويُنفِذ صوابه، بأن يوقع في قلوب الناس قبوله.

الثالث: أن يحفظه الله من / التكبر والعُجب عند إصابة الحق ونفاذ الكلام؛ إذ هما الفتنة، وإن كان حينئذٍ ناظرًا في الباطن والظاهر نفسه بالجهل والمسكنة والذل، فذلك هو العبديَّة الكاملة. [١٩٢]

---

(١) انظر الرواية في: عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس؛ تحقيق: بسام الجابي، الطبعة الأولى، ص٥٢ (دار ابن حزم-الجفان والجابي للطباعة والنشر ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

وابن السِّكِّيت هو: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت، أديب لغوي، من مؤلفاته: إصلاح المنطق، وسرقات الشعراء وما اتفقوا عليه، توفي سنة ٢٤٤هـ. انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص٢٠٢، ونزهة الألباء ص١٣٨، وبغية الوعاة ٢٤٩/٢.

(٢) سورة الرحمن: ١-٢.

(٣) أسند إليه في: مجموع الفتاوى ٤٧٣/١٠، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية؛ تحقيق: مُحَمَّد عبد السلام، الطبعة الأولى، ١٩٨/٤ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١١هـ-١٩٩١م)

الخامسة: للمعرِب ألفاظ محرَّرة في الإعراب اللفظي والتقديري، ففي اللفظي يقول: فعل ماضٍ، فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة، أو النون، ثم يقول: فاعل، والفاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، أو الألف؛ لأنَّه مثنى، أو الواو؛ لأنَّه اسم من الأسماء الخمسة، أو لأنَّه جمع مذكر سالم، وهكذا.

وفي التقديري: فعل مضارع إلى آخره، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذُّر، أو في الياء أو في الواو منع من ظهورها الاستثقال.

وهكذا في الاسم، لكن فيه حذف الألف وحذف الياء؛ للتنوين، فتقول في الألف والياء: المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، و[في][1] (غلامي) وأمثاله فتقول فيه: منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسَبة، أو اشتغال المحل بسكون الوقف -مثلًا-، وهكذا.

ويُغني عن استقصاء هذا الأمر هنا تلقِّيه من أفواه المشايخ المحقِّقين المحرِّرين، لا مطلق المشايخ المقرِّبين لمسائل النحو من غير تحرير.

ثم هنا قواعد للإعراب عامة:

الأولى: العلم بالمعلوم: أوله العلم بسبب حدوثه إن كان حادثًا؛ إذ كل حادث لابد له من سبب، ثانيه معرفة شروطه، ثالثه معرفة أركانه، رابعه معرفة صورته، خامسه معرفة ثمرته، سادسه معرفة حالاته.

الثانية: سبب الإعراب إحداث كلمة في كلمة معنى، أي: تداوُل المعاني على الكلمة.

الثالثة: شرطُ الإعرابِ التركيبُ؛ لما تقدم أنَّ سبب الإعراب إحداث كلمة في كلمة معنى، ولا إحداث إلا بالتركيب، فالكلمة المفردة لا إعراب لها إلا بالتقدير معها، كقولهم في: "مُقَدِّمَة": هذه مقدمة، وهكذا.

الرابعة: ركن الإعراب التغيير؛ وذلك أنَّ القاعدة في المادة إن كانت واحدة فالشيء بسيط، وأركانها أجزاؤها التي لا يُستغنى عنها، وإن كانت متعددة فالشيء مركب، وأركانه مواده كلها إلا ما يستغنى عنه منها.

---

(١) في المخطوط: (وفيه)، والصواب ما أثبتُّه.

الخامسة: لا يمكن الإعراب إلا بعد معرفة شخص التركيب، ولا يُعرف شخص التركيب إلا بعد معرفة وضع مفرداته لغةً، وعرفًا، وشرعًا، ثم معرفة صورة تركيبها.

السادسة: لا يمكن الإعراب إلا بعد فهم اللفظ، وفهم المعنى.

السابعة: لا إعراب إلا بعد صحة التركيب بجريه على قواعد الصرف والنحو، فإن كان فاسدًا فلا إعراب، اللهم إلا ببيان الفساد.

الثامنة: لا إعراب لمركب إلا بعد إفراز المبتدأ والخبر من بين كلماته، أو إفراز الفعل والفاعل، ولا سيما إن كان الفعل من الأفعال المتعدية إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهكذا.

❁❁❁

ثم لما كانت أقسامُ الكلام (علاماتها) قليلةَ المسائل أوردها عند ذكرها، ولما كانت أقسامُ الإعراب (علاماتها) كثيرةَ المسائل قال:

باب معرفة علامات

قال الشيخ خالد: «أقسام»[١].

الإعراب، مع أن النويري قال: الجنس لا تُعرف أنواعه منه.

والأحسن: باب معرفة توزيع علامات الإعراب على أقسام الإعراب، وتوزيع معرفة مواضع الإعراب على علامات الإعراب.

قال الغرناطي: «هذا الباب من بقية الباب السابق»[٢].

قال آخر: هذا الباب أُسُّ العربية[٣].

ومن ثم أدخل الشيخ فيه (معرفة)؛ إذ اصطلاحهم أنَّ الباب المهم يقولون بعده: معرفة، والمسألة / المهمة يقولون قبلها: اِعلم. [١٩٣]

قال الراعي: «وفيه أربع مسائل: الرفع وعلاماته، والنصب وعلاماته، والخفض وعلاماته، والجزم وعلاماته»[٤].

ثم الباب تقدَّم[٥].

والمعرفة، قيل: العلم[٦]، وقيل: علم يسبقه جهل[٧]، وقيل: علم يتبعه عمل.

---

(١) شرح المقدمة الآجرُّوميّة ص٢٧.

(٢) عنوان الإفادة ص١٠٨.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) عنوان الإفادة ص١٠٨.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص ٢٤٩.

(٦) انظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي الفاروقي التهانوي؛ تحقيق: د. علي دحروج؛ نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الطبعة الأولى، ١٥٨٣/٢ (مكتبة لبنان ناشرون-بيروت ١٩٩٦م).

(٧) انظر: التعريفات ص٢٢١، والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لزكريا الأنصاري؛ تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة الأولى، ص٦٦ (دار الفكر المعاصر-بيروت ١٤١١هـ).

والأحسن: علم يسبقه جهل، ويتبعه عمل.

وقيل: إدراك الجزئيات، وقيل: ملَكة يقتدر بها على إدراك جزئية[١].

وقال ابن الزركشي: إدراك يستدعي تأملًا وتدققًا.

وتختص بالجزئيات ولو وجهًا حتى يصحَّ أن يقال -أيضًا-: المعرفة: إدراك الشيء من وجه لا شركة فيه، والعلم: إدراك الشيء من وجه فيه شركة، والعارف: من أدرك الأشياء كلها، أو في فنٍّ منها، أو في فرد من الوجوه الجزئية الخفية ما لا يدركه غيره، ومن هنا قال الله تعالى: ﴿يَعۡرِفُونَهُۥ﴾[٢]، ولم يقل: يعلمونه، والعارف يُدرك في صلاته من وجوه حسن العبادة ما لا يدركه غيره، ((اللهمَّ أعِنَّا على ذِكْرِكَ، وشُكْرِكَ، وحُسْنَ عِبَادَتِكَ))[٣].

وصرَّح القاضي أبو بكر في كتابيه (التقريب والإرشاد): بأنَّ المعرفة لا تستدعي تقدُّم جهل[٤].

وفي المعرفة والعلم خلاف غير ذلك كثير[٥]، فالمعرفة: تصوُّر الجزئي لا الكلي، فالذي يعرف القواعد عالِم، والذي يعرف القواعد ويعرف جزئيات كل قاعدة لا يجهل ولا يشك ولا يلتبس عليه جزئي قاعدة بجزئي قاعدة عالِم عارف، وإنَّما سُمي إدراك الجزء معرفةً وإدراك الكلي علمًا؛ لأنَّ كلِّيَّة الشيء تعتمد باطنه، وجزئية الشيء تعتمد ظاهره، والظاهر أعلى، والمعرفة من عرف الديك، ومعرفة الدابة، وذلك أعلى.

ثم لَمَّا لمْ تَتَمَشَّ المعرفة إلى إدراك الكلي قصرت، ولم تتمشَّ، أي: تتعدَّ إلى مفعولين.

---

(١) انظر: الحدود الأنيقة ص٦٦.

(٢) سورة البقرة: ١٤٦.

(٣) مسند الإمام أحمد ابن حنبل، لأبي عبد الله أحمد ابن حنبل؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، الطبعة الأولى، (ح٢٢١١٩) ٤٣٠/٣٦ (مؤسسة الرسالة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).

(٤) انظر: التقريب والإرشاد (الصغير)، القاضي أبي بكر الباقلاني؛ تحقيق: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، الطبعة الثانية، ١٧٧/١ (مؤسسة الرسالة ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م)

(٥) انظر: معجم الفروق اللغوية ص٥٠٠، وجامع العلوم في اصطلاحات ١٩٩/٣، وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٥٨٣/٢.

ثم الظاهر والباطن للشيء متقاربان فيه، فمن ثم تُطلق المعرفة موضع العلم، والعلم موضع المعرفة، حتى تُوهم أنهما واحد، قال صاحب (المنبع): / العُرف: ما استقرّ في النّفوس من قضايا [١٩٤] العقول، وتلقته الطّباع السّليمة بالقبول[١]، فالمعقول إن استقرّ في النّفوس فعُرْف، وإلّا فلا، والمعروف كالمعقول.

قال ابن أبي جمرة: المعروف: ما تلقته الطّباع السّليمة بالقبول[٢].

والعلامة: ما تدلّ على الشّيء، أي: شيء يدل على شيء، وهو يشمل السّببَ، والعلّةَ، والشّرطَ، والجزءَ ركنًا أو غير ركن، والمرافقَ، وهو المقارن دائمًا، أو في الأكثر، أو في الأقل، وهكذا.

وكان يقع في الدّرس أنّ العلامة مقارن يرافق ولا يفارق، ثمّ اطّلعت على أنَّ الطوفي قال: إنَّ الغيم علامة على المطر، وقد لا يكون معه مطر، وهكذا[٣].

ثمّ علامات الإعراب تسع: الضّمة، والفتحة، والكسرة، والسّكون، والواو، والألف، والياء، والنّون، والحذف، ذهب بعضهم إلى أنّها أربع فقط، وهي الأولى[٤].

وعلى كلِّ مذهب فالعلامات أصول وفروع، الأصول اتّفقوا على أربعة، والفروع خمسة، وفي (شرح القطر) سبعة، بزيادة الفتحة عن الكسرة، والعكس[٥]، وفي النّويري عشرة، بزيادة الألف عن الرّفع، وبزيادة الياء عن النّصب، وبزيادة الحذف عن النّصب[٦].

وفي الحركة أربع مسائل: هي بالوضع، وهي صوت كلّ حرف، وهي مع الحرف، وهي أصل حروف العلّة.

---

(١) لم أقف عليه، وانظر نحوه في: التعريفات ص١٤٩، والحدود الأنيقة ص٧٢.

(٢) لم أقف عليه من كلام أبي جمرة، وانظر نحوه في: التعريفات ص١٤٩، والحدود الأنيقة ص٧٢.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة ٣/٣٢٥.

(٤) هذا مذهب كثير من النحويين. انظر: الكتاب ١/٢٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري؛ تحقيق: د. يحيى مراد، ١/٣١.

(٥) أي: نيابة الفتحة عن الكسرة في جرّ الممنوع من الصرف، ونيابة الكسرة عن الفتحة في نصب جمع المؤنث السالم. انظر: شرح القطر لابن هشام ص٤٥٦.

(٦) انظر: شرح المقدمات الكافية ص١٩٨.

ومواضع الإعراب عشرة: اسم مفرد منصرف، اسم مفرد غير منصرف، اسم من الأسماء الخمسة، مثنّى، جمع مذكّر سالم، جمع مؤنّث سالم، جمع تكسير، فعل مضارع صحيح الآخر، فعل مضارع معتل الآخر، فعل مضارع اتّصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنَّثة المخاطبة.

للرفع الّذي هو أشرف أنواع الإعراب، ويكون في: الأسماء، والأفعال.

قال الشّارح: من حيث هو[١]، قال الطوفي: أي: من جهة هو كذا [٢]، فإن كان كذا الذّات قيل: من حيث هو، أي: من حيث ذاته، لا من حيث مكان له، أو زمان، أو حالة، وهكذا، وتقدّم أنّ (هو) أصله الدّلالة على الهُويّة، وهي الشّخصيّة.

علامة واحدة عند أولاد الكتاب، وعند أولاد النّحو **أربع / علامات**، هنّ أشرف علامات الإعراب: **[١٩٥]**

الضّمة، وهي لغةً: أنثى الضّم؛ أي: الجمع.

واصطلاحًا: صوت -أي: حركة فوقيّة- ينضم إلى الآخر، وينضمّ الفم عند النّطق بها.

وهي أمّ علامات الرّفع، ومشتركة بين الأسماء والأفعال، وظاهرة ومقدَّرة.

والواو بنتها[٣]، وهي: حرف يحصل من تطويل صوت الضّمة وإن لم يكن قبله ضمّة، وهي مختّصة بالأسماء.

والألف أخت الواو، والأليق بها من الياء المستفِلة، وهي: حرف ينشأ من تطويل صوت الفتحة، وهي مختصّة بالأسماء.

والنّون الأليق بالبنت، وأخت البنت؛ للين صوتها قريبًا من لون صوتيهما، وهي: صوت من مخرج مخصوص، وهي مختّصة بالأفعال.

---

(١) شرح مختصر الروضة ١/١١٧.

(٢) شرح مختصر الروضة ١/١١٧.

(٣) الظاهر من مذهب الشارح أنَّ الحركة عنده أصلٌ للحرف، خلافا لمذهب الجمهور. انظر: الإيضاح في علل النحو ص١٢٣، واللباب ١/٦١-٦٤.

ثمّ هذه العلامات هي للرّفع في الذّهن، وأمّا في اللّفظ في اللّسان، فإذا كان للرّفع الضّمة لا تكون الواو، ولا الألف، ولا النّون له، وهكذا، ومذهب سيبويه: لا علامة هنا إلّا الأولى[١]، وكذا فيما يأتي.

ولما لم تجتمع هذه العلامات في موضع وُزِّعت مواضع الإعراب عليها، وقد أخذ الشّيخ في بيان ذلك معبِّرًا بـ(الفاء) الّتي تدل على التّفريع، فقال:

فأمّا الضّمة، فتكون علامة للرّفع في أربعة مواضع.

وقال الرّاعي: في ستّة مواضع، وزاد: اسم الجنس، واسم الجمع[٢].

قال: «واسم الجنس: هو ما يفرَّق بينه وبين واحده بالتاء، نحو: "عِنَب"، و"تَمْر"، و"زَيْتُون"، و"نَخْل"، وما أشبه ذلك، واسم الجمع: هو ما ليس له مفرد من لفظه، نحو: "قَوْم"، و"رَهْط"، و"نَاس"، و"نَفَر"، وما أشبه ذلك»[٣].

ثمّ أكثر النّاس لا يذكر بيان مواضع العلامات الأصول؛ اكتفاءً بذكر مواضع العلامات الفروع، ثمّ على الطّالب حيث أخذت الضّمةُ هذه الأربعة -وهي وما هي علامة له الأشرف- أن ينظر هل الباقي يأخذها فقط، أو يزيد، أو ينقص، أو يبدل؟/ [١٩٦]

في الاسم المفرد الَّذي هو أوَّل المواضع العشرة، وهو اثنان منها: اسم مفرد منصرف، اسم مفرد غير منصرف، وتقدَّم بيان اللّفظ المفرد[٤].

---

(١) يذهب سيبويه إلى أنَّ الضمة وحدها هي علامة الرفع، فإن لم تظهر قُدِّرت، وأنَّ هذه الأحرف (الواو، والألف، والنون) حروف إعراب بمنزلة (الدال) من (زيد)، يقول (الكتاب ٢٠/١): «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب، والجرّ، والرفع، والجزم، والفتح، والضمّ، والكسر، والوقف، وهذه المجاري الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرُّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمُّ، والجزم والوقف»، يقول المبرد (المقتضب ١٥٣/٢): «فأما سيبويه فيزعم أنَّ الألف حرف الإعراب». المقتضب، لمحمد بن يزيد المبرد؛ تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة، ١٥٣/٢ (عالم الكتب-بيروت). ويقول الأعلم (النكت ٣١/١): «واعلم أنَّ الألف والياء في التثنية، والياء والواو في الجمع، عند أكثر شارحي كتاب سيبويه من حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد، والألف من قفا».

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص١٠٨.

(٣) عنوان الإفادة ص١٠٨.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ١٤٦.

ثمّ الاسم المفرد: اسم يدلّ على واحد، وأُلحق به في أنَّه اسم مفرد اسم يدلُّ على اثنين ولم يُجعل مثنًّى، كـ"زَوْج"، واسم يدلُّ على جماعة ولم يُجعل جمعًا كـ"قَوْم".

ثمّ أصل الفرديّة الكون في مكان بلا ملاصق.

والموجود أحوال خمسة: الذُّكوريَّة، والأنوثيَّة، ثمَّ الإفراد، والتَّثنية، والجمع.

ولا شرط للاسم المفرد في وضعه وجعله اسمًا مفردًا، ولا في إعطائه الضّمة.

وجمع التّكسير، وهو: اسم يدلُّ على جماعة بسبب تغيير مفرده.

والجموع ثلاثة: جمع مذكَّر سالم، وجمع مؤنَّث سالم، وجمع تكسير.

وقال الأبهري[١]: خمسة: هذه الثلاثة، وجمعٌ بإسقاط التاء من المفرد، نحو: "نَخْل وَنَخْلَة"، وهكذا، وجمعٌ على غير لفظ [واحده][٢]، نحو: "قَوْم وَنِسَاء"، واحده: "رَجُل وَامْرَأَة"، وهكذا.

ثمّ جمع التَّكسير يصدق على جمع المذكَّر السّالم، وعلى جمع المؤنَّث السَّالم ، ولكن لَمَّا خُصَّا بعلامة خُصَّا باسم.

ثمَّ تغيير مفرده ستَّة أقسام: تغيير بالشَّكل، تغيير بالزِّيادة، تغيير بالنَّقص، تغيير بالشَّكل والزِّيادة، تغيير بالشَّكل والنَّقص، تغيير بالشَّكل والزِّيادة والنَّقص.

ولهم أربعة أسماء مفردة تكون جمع تكسير بلا تغيير، وهي: "فُلْكٌ"، و"هِجان[٣]"، و"دِلاص[٤]"، و"شِمال[٥]"، فتغييرها تقديري؛ لأنَّ التقدير حيلتهم.

وهنا نكتة، وهي قاعدة نافعة، وهي أنَّ التَّقدير حيث كان حيلتهم، ومعتبرًا عندهم، ومعمولًا به، ومعوَّلًا عليه، فهل يجوز أن يُقَدَّر للاسمِ الّذي ليس له مسمّى إلَّا واحدٌ مفرداتٌ،

---

(١) لم أقف على قوله، ولم أهتدِ إلى ترجمته.

(٢) في المخطوط: (واحد)، والصواب ما أثبتُّه.

(٣) الهجان من الإبل: البيض، ويقال للمفرد، وللجمع من الإبل. الصحاح (هجن) ٦/٢٢١٦.

(٤) الدِّلاص: اللَيِّن البراق، يقال: درع دِلاص، ودروع دِلاص. الصحاح (دلص) ٣/١٠٤٠.

(٥) الشِّمال: خلاف اليمين. الصحاح (شمل) ٥/١٧٤٠.

ويعبّر عن مسمّاه ذلك الواحد بجمع، أو للمثنى كذلك؟

الظّاهر: نعم، ويشهد لذلك جعلهم (النُّون) الَّتي هي للمتكلِّم الَّذي معه غيره للمتكلِّم المعظِّم لنفسه، وحينئذ فيُنزل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ﴾[٢]، ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾[٣].

أو يُجعل لهذين قاعدة أخرى غير هذه، وهي أنَّ المفرد أو المثنى إذا كان له حالتان، حالة لا تنضم إليه مفردات، وحالة تنضم إليه ولو في آخر أمره، فإن انضمَّ إليه أو كان [...][٤] يقولون بقوله، أو يفعلون بفعله، عُبِّر عنه بالجمع؛ بالنَّظر إلى ذلك.

ويأتي أنَّ المفرد إمَّا شخصي، وإمّا كلِّي، والكلِّي: إمَّا متواطِئ، وإمَّا مشكِّك، فالمتواطئ لا يُجمع، والمشكك يجمع؛ إعلامًا بأنَّ الأوَّل[٥] مفرداته كالواحد، بل قال التتائي: قد يعبَّر عن الجمع بالواحد[٦]، كقوله تعالى: ﴿وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾[٧]، والثَّاني[٨] مفرداته ليست كالواحد؛ لتفاوتها في وجه التّسمية، وهكذا.

ثمّ شرط جمع التّكسير قبول المفرد له، فلا يُجمع ما امتنعت العرب من جمعه، مثل: "جُنُب"، وأن يكون الجمع على وزن مخصوص.

وشرط إعرابه بالحركة ألّا يكون من الجمعين السَّالمين، ولا من الملحق بهما.

ثمّ في جمع التّكسير مسائل:

الأولى: يجوز أن يُجمع، إلّا إذا كان على صيغة منتهى الجموع، وأن يتعدَّد بأن يكون لمفرد

---

(١) سورة آل عمران: ١٧٣.

(٢) سورة الحج: ١٩.

(٣) سورة الحجرات: ٩.

(٤) ما بين المعقوفتين غير واضح في المخطوط بمقدار كلمة.

(٥) وهو المتواطئ.

(٦) انظر: جواهر الدرر ١/١٧٤.

(٧) سورة القمر: ٤٥.

(٨) وهو المشكِّك.

جمعان فأكثر؛ لأنَّ تغيير الصُّورة يتعدَّد، وسلامة الصُّورة لا تتعدَّد.

الثّانية: هو أكثر الجموع؛ إذ يجوز في كلّ اسم وصفة، أي: في الجامد والمشتق، إلّا ما استثني، حتَّى للعرب أسماء وصفات لم يجمعوها إلّا جمع تكسير، ومع ذلك للعرب أسماء لم يجمعوها جمع تكسير، مثل أسماء الأجناس، مثل: "مَاءٍ"، ومثل المصادر، / حتّى فرّقوا بين المرَّة [١٩٧] منها وغيرها بـ(التَّاء)، وكذلك أسماء الثِّمار، وأسماء الحبوب، وأسماء المائعات؛ إذ هي للقليل كالنُّقطة، وللكثير كالقنطار.

وللعرب صفات لم يجمعوها، مثل: "فَعِيل"، وهكذا.

الثّالثة: اختلفوا هل التّثنيّة والجمع بالوضع، أو بالعقل؟ وهل الدلالة لها على الأفراد بالمطابقة، أو التَّضمُّن؟ وإذا دخلت على الجمع (أل) هل يصير إنَّما يدلُّ على الواحد؟ وهل دلالته حينئذ على الواحد حقيقةً، أو مجازًا؟

الرابعة: هو يدلُّ على الإفراد، وعلى الهيئة الاجتماعيَّة، ونفي الإفراد هو عموم السَّلب، ونفي الهيئة الاجتماعية هو سلب العموم، وتقدَّم أنَّ مقابلة الجمع بالجمع تارةً تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد، وتارةً لا تقتضي، فليس قاعدة ناشئة عن دلالة وضعيّة، ولا عقليّة، ولا طبعيّة.

الخامسة: الجمع لغةً: ضم أكثر من واحد إلى واحد.

واصطلاحًا: اسم يدلُّ على جماعة على وزن مخصوص، فإن دلَّ على جماعة بلا ذلك الوزن المخصوص فاسم الجمع.

والتّكسير لغةً: إزالة التئام الأجزاء، والتئام الأجزاء تقدَّم أنَّه الصُّورة.

ويقال: التّكسير لغةً: التَّغيير.

واصطلاحًا: تغيير اللَّفظ عن الدّلالة على واحد إلى الدّلالة على جماعة بوزن مخصوص.

وضدُّ التَّكسير السَّلامة، والسَّلامة لغةً: بقاء التئام الأجزاء.

واصطلاحًا: بقاء الحروف على ترتيبها، وحركاتها، وسكناتها.

وجمع المؤنَّث السّالم هو من التَّكسير[١]، وهو: اسم يدلُّ على جماعة بسبب زيادة ألف وتاء.

وتحقيقه ببيان مفهومه، ثمّ بيان شروطه، أمَّا مفهومه فخرج بـ(جماعة) المفردُ، مثل: ﴿مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾[٢].

وبـ(زيادة ألف) "قُضَاة"، و"غُزَاة"؛ فإنَّ الألف فيهما ليست زائدة؛ إذ هي مع أصلين.

قال في (الألفية):

..... أَلِـــفٌ أَكْـــثَرَ مِـــنْ أَصْـــلَيْنِ ۞ صَـــاحَبَ زَائِـــدٌ بِغَـــيْرِ مَـــيْنِ [٣]

أي: بغير كذب.

وأصلهما: / "قُضَيَةٌ"، و"غُزَوَةٌ". [١٩٨]

وبـ(زيادة التّاء) "بَيْت وَأَبْيَات"، و"وَقْت وَأَوْقَات"، و"مَيِّت وَأَمْوَات".

وأما شروطه، فقال في (الأزهريّة): إن كان المؤنث علمًا فلا شرط له، وإن كان صفةً وله مذكَّر فشرطه أن يكون مذكَّره بجمع الواو والنون، وإن لم يكن له مذكَّر فشرطه أن يكون هو بالتاء، كـ"حَائِضَة"، لا كـ"حَائِض"[٤].

والتّحقيق أنَّ شروطه خمسة:

أن يكون مفرده مؤنَّثًا ولو تنزيلًا، وألَّا يُستغنى بتكسيره، وإن كان صفة لا مذكّر لها كـ"حَائِض"، و"طَامِث" أن تكون بالتاء، وذلك إذا قصد بها الحدوث، وإن كان صفةً لها مذكّر أن تكون بالتَّاء، وألَّا تُستعمل تلك التاء في المذكَّر أيضًا، كأنَّه استغنى عن هذين بقوله: أن

---

(١) لعله أراد بذلك الإشارة إلى جمعٍ لم يسلَم مفرده من التغيير، نحو: "سَجْدة"، جمعها: "سَجَدات"، يقول: «لا يحتاج أن يعدل عن هذا الاسم له إلى الجمع بـ(الألف والتّاء)؛ لأنَّ هذا الاسم له بالنّظر إلى ما هو الأصل فيه، وهو التَّأنيث والسَّلامة». قسم التحقيق ص ٢٩٠. وانظر: شرح الكافية للرضي ٤٦٦/٣.

(٢) سورة التحريم: ١.

(٣) (البيت ٩٣٠) ص١٧٨.

(٤) انظر: شرح الأزهرية للأزهري ص١٢.

يكون مذكَّره بالواو والنُّون[١].

ولكن على ما هنا يُشترط في العَلَمِ أن يكون مؤنَّثًا، وألَّا يُستغنى بتكسيره عن جمعه جمع مؤنَّث سالمًا.

هذا يكفي المبتدئ، يضبطه ولا عليه أن يطالع ما يليه.

فدخل في الشَّرط الأوَّل أسماءُ الذُّكور إذا سمِّي بها مؤنَّث، وما نُزِّل من أسماء الذُّكور ومن صفاتهم منزلة المؤنَّث، قال الرّضي: لا ينزل إلا اسم ما لا يعقل، أو صفات ما [لا][٢] يعقل[٣].

قال الثمانيني: إنَّما جمعوا من مذكَّر ما لا يعقل بـ(الألف والتّاء) أسماءً معدودةً تُحفظ ولا يُقاس عليها[٤].

وقال الأبهري: كل اسم لا يُعرف له جمع فجائز أن تجمعه بـ(الألف والتاء)، نحو: "اِخْتِلَاف"، و"سُرَادِق[٥]"، و"حَمَّام[٦]".

وتصغير الاسم يجعله من قبيل الصِّفة.

وخرج بالشَّرط الثَّاني اسمُ المؤنّث استغني بتكسيره، كـ"أَمَةٍ" و"شَاة"، استغنى بـ"إِمَاء" و"شِيَاه" عن جمعهما.

وخرج بالخامس اسمٌ فيه التّاء، واستُعملتْ في المذكَّر أيضًا؛ كـ"رَبْعَة"، و"عَلَّامَة"، ونحوه. والرَّبعة هو: المربوع القامة[٧].

---

(١) يقصد قول الأزهري في شرح الأزهرية السابق.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والمعنى يقتضيه.

(٣) انظر: شرح الكافية ٤٥٧/٣-٤٥٨.

(٤) انظر: شرح اللمع، لأبي القاسم الثمانيني؛ تحقيق: د. فتحي علي حسانين، الطبعة الأولى، ٣١٧/١ (دار الحرم للتراث-القاهرة ٢٠١٠م).

(٥) السُّرادِق: مَا أَحَاطَ بِالْبِنَاءِ، وَالْجَمْعُ: سُرادِقات. لسان العرب (سردق) ١٥٧/١٠.

(٦) لم أقف عليه، وانظر في ذلك: شرح الكافية للرضي ٤٥٧/٣.

(٧) «الرَّبْع: الرجلُ المَتَوَسِّطُ القامةِ بَين الطُّولِ والقِصَر، كالمَرْبوعِ، والرَّبْعَة». تاج العروس (ربع) ٢١/ ٢٤.

وخرج بالثّالث صفةٌ لا مذكّر لها ولم يُقصد بها الحدوث، كـ"حَائِض"، و"طَامِث"، إذا لم يُقصد بها حدوث الحيض والطَّمث، وهو كون المرأة في حالة نزول ذلك، لا في أهليته.

وخرج بالرّابع ما تأنيثه من الصّفات بالصيغة؛ كـ"فَعِيل"، والّذي كـ"فَعِيل" هو: "فَعُول"، و"مِفْعَل"، و"مِفْعَال"، و"مِفْعِيل"، وشرط "فَعِيل" أن يكون بمعنى "مَفْعُول"، لا بمعنى "فَاعِل".

وما تأنيثه منها بالألف المقصورة، وهو مؤنّث "فَعْلَان" الّذي مؤنّثه "فَعْلَى"، والّذي مؤنّثه / "فَعْلَانَة" هو: "حَبْلَان" للكبير البطن[(١)]، و"دَخْنَان" للكثير الدُّخان، و"سَخْنَان" مِن السُّخونة، و"سُفْيَان": الرّجل الطّويل، و"ضَحْيان" من يوم ضاحٍ[(٢)]، و"ضَوْجَان": شديد الجلب[(٣)]، و"عَلَّان": كثير النسيان[(٤)]، و"قُشْوَان": قليل اللّحم[(٥)]، أي: كثير قلّة اللّحم، و"مَصَّان": الرّجل اللئيم[(٦)]، أي: كثير اللّأمة، و"مَوْتَان": ضعيف الفؤاد، أي: كثير ضعف الفؤاد، و"نَدْمَان": النّديم، و"نَصْرَان": النّصراني؛ أي: كثير المنادمة، وكثير النصر، و"رَحْمَان": كثير الرّحمة. [١٩٩]

وما تأنيثه منها بالألف الممدودة، وهو مؤنّث "أفْعَل" الّذي مؤنّثه "فَعْلَاء" لا "أفعلة". وتعرف "فَعْلَى" من "فَعْلَان" بالمذكّر، وبأوزان معروفة.

وبيَّن الرّضيُّ جمعَ المؤنّث السّالم بكيفيّةٍ غير هذه، فذكر أنَّ الاسم المؤنَّث أربعة أضرب: ثلاثة أضرب لا شرط لها، وضرب له شرط واحد، وهو ألّا يُستغنى بتكسيره[(٧)].

هذا تحقيق المؤنّث، وتقدم تحقيق الجمع، بقي تحقيق السّالم، وقد بيَّنه ابن المصنّف في (شرح الألفية) في بيان الكيفيّة، فقال: الاسم تُحذف منه (التّاء) إذا أُريد جمعه بـ(الألف والتّاء)، ثمّ إن

---

(١) رَجُلٌ حَبْلانُ، وامرأَة حَبْلى: مُمْتَلِئَانِ مِنَ الشَّرَابِ، والحُبَال: انْتِفَاخُ الْبَطْنِ. لسان العرب (حبل) ١٣٩/١١.

(٢) «رجل ضَحْيانُ متضح مستضحٍ مضطحٍ: إذا أَضْحَى، ويوم ضحيان: أَي طَلْقٌ، لا غيم فيه». تهذيب اللغة (ضحا) ١٠١/٥.

(٣) «الضَّوجانُ من الدَّوابّ والإبل: كلُّ يابسِ الصُّلبِ». العين (ضوج) ٦/ ٤٤.
والجلب: اليبس. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (جلب) ٤٣٧/٧.

(٤) العلّان: الجاهل، وامرأة علّانة: جاهلة. انظر (علل): تهذيب اللغة ٨٠/١، ولسان العرب ٤٧٢/١١.

(٥) القُشْوان: الرجُلُ القليلُ اللَّحْمِ. القاموس المحيط (قشن) ص١٢٢٥.

(٦) رجل مصَّان: إذا كان يرضع الغنم من لؤمه. الصحاح (مصص) ١٠٥٦/٣.

(٧) لم أقف عليه في شرح الكافية.

كان قبل التّاء همزة بعد الألف زائدة وجب فيها التّصحيح إن كانت أصلًا غير بدل[١]. إلى آخر كلامه، تركته؛ لطوله.

ثمّ في جمع المؤنّث السّالم مسائل:

الأولى: لا يحتاج أن يعدل عن هذا الاسم له إلى الجمع بـ(الألف / والتّاء)؛ لأنَّ هذا [٢٠٠] الاسم[٢] له بالنَّظر إلى ما هو الأصل فيه، وهو التّأنيث، والسّلامة.

الثّانية: هو جمع قلّة عندهم.

الثّالثة: يوقف عليه بـ(التاء) لا بـ(الهاء).

والفعل المضارع، أي: المشابه للاسم في اللّفظ وزنًا، وفي المعنى احتمالًا، **الّذي لم يتّصل بآخره شيء**.

الفعل المضارع: كلمة تدلّ على عمل لم يفرغ، وتأتي عبارتهم في باب الأفعال.

والفعل المضارع الّذي لم يتّصل بآخره شيء هو الّذي آخره آخر ماضيه من غير زيادة اتّصال شيء به.

والشّيء هنا ستّة: ثلاثة يمنعه الضمة إلى النُّون، وهي: ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، وثلاثة يمنعه الضّمة إلى البناء على السّكون، وهي: نون النِّسوة، ولا تكون إلّا مباشرة لفظًا وتقديرًا، أو إلى البناء على الفتحة، وهي: نون التّوكيد الخفيفة، ونون التّوكيد الثّقيلة، إذا باشرت لفظًا وتقديرًا، وذلك إذا كان من / غير الأفعال الخمسة، وبُني على الفتحة كـ"خَمْسَةَ [٢٠١] عَشَرَ".

ثمّ هل له إعراب حينئذ في المحل؟ الظاهر: نعم.

فرغت مواضع الضّمة الأربعة، وهي بالتّفصيل ستّة؛ لأنَّ الأوَّل -وهو: الاسم المفرد- اثنان: اسم مفرد منصرف، واسم مفرد غير منصرف، والأخير -وهو: الفعل المضارع المذكور- اثنان: فعل مضارع صحيح الآخر، فعل مضارع معتل الآخر، الصَّحيحُ الضَّمَّةُ ظاهرة فيه،

---

(١) انظر: ص٥٤٥.

(٢) أي: جمع المؤنث السالم.

والمعتلُّ الضّمةُ مقدّرة فيه؛ للتَّعذُّر، أو للاستثقال.

وأمّا الواو بنت الضّمة، **فتكون علامة للرّفع في موضعين**، نصف ما أخذته الأم، ويحتاجان إلى علّتين: لِمَ خرجا عن الضّمة؟ ولِمَ إلى الواو دون غيرها؟

ثمّ فسّرهما الشّيخ، فقال: **في جمع المذكّر السّالم**، وهو: اسم يدلّ على جماعة بسبب زيادة واو ونون، أو ياء ونون، والنّون مفتوحة، وإن أضيف حُذفَت.

وشرطه -أي: شرط مفرده- ثمانية: أن يكون معرَبًا، مفردًا، متعدِّدًا، متماثلًا، مذكَّرًا، عاقلًا، علَمًا، أو صفةً خاليةً من تاء التّأنيث في مذكّرها وبتاء التّأنيث في مؤنّثها، لا يُستغنى بجمع غيره عن جمعه.

ثمّ لهم أربعة عشر اسمًا لم يوجد فيه الشُّروط أُلحق بجمع المذكّر السالم.

ثم العلَّة تعذُّرُ الضّمة، ولياقة الواو؛ لأنّها البنت، وثقلها يحمله الجمع، وهي موجودة، والموجود أليق من المقدَّر.

هذا يكفي المبتدئ.

ثمّ في جمع المذكّر السالم مسائل نحوية، ثمّ مسائل أصولية.

قال ابن المصنّف في (شرح الألفية): إذا جُمع المقصور هذا الجمع حُذف آخره، ثمّ البصريون لا يجوّزون الضّم[(١)]، والكوفيون يجوّزونه بشرط أن تكون الألف زائدة[(٢)].

---

(١) انظر: الكتاب ٣٩٠/٣، والمقتضب ٢٥٩/١، والأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج؛ تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ٤١٨/٢ (مؤسسة الرسالة-بيروت)، والإيضاح في علل النحو ص١٢٥، وشرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي؛ تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، ١٤٥/٤ (دار الكتب العلمية-بيروت ٢٠٠٨م)، وشرح المقدمة المحسبة، لطاهر ابن بابشاذ؛ تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، ١٣٤/١ (المطبعة العصرية-الكويت ١٩٧٧م)، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٤/٣، والكافية ص٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٥/١، والكُنّاش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل شاهنشاه؛ تحقيق: د. رياض الخوام، ٣١٧/١ (المكتبة العصرية- بيروت ٢٠٠٠م) ٣١٧/١، والارتشاف ٥٧٩/٢.

(٢) انظر مذهب الكوفيين في: شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/١، والكُنّاش ٣١٧/١، وتمهيد القواعد ٣٨٥/١، والهمع ١٦٩/١.

وإذا جُمع المنقوص هذا الجمع حُذف آخره -أيضًا-، وضُمَّ عند الكلّ[١].

وأمّا الممدود فإن كانت همزته أصلية غير منقلبة وجب إبقاؤها، وإن كانت أصليةً بدلًا جاز إبقاؤها وجاز قلبها واوًا، وإن كانت زائدةً للتأنيث وجب قلبها واوًا، وإن كانت زائدة للإلحاق جاز فيها الأمران[٢].

والمسائل الأصولية ثلاث:

الأولى: هل يجوز في أفراده أن تكون بعضها حقيقةً وبعضها مجازًا؟ مذهب الشّافعي وأحمد: يُستعمل اللّفظ في حقيقته ومجازه[٣].

وننتقل من هذا إلى مسألتين:

التضمين عند النّحويين: أن يُشرَّب فعل معنى فعل آخر، فهل يجوز أن يُستعمل في حقّ بعض أفراد الجمع بحقيقته، وفي حقّ بعض آخر بمجازه؟ الظّاهر: نعم.

وهل يجوز في ضمير الاسم / المشترك أو الّذي له مجاز أن يرجع إلى معنى غير المعنى [٢٠٢] المستعمل فيه ذلك الاسم؟ قال التّفتازاني[٤]: يجوز في المشترك، فيجوز في المجاز.

الثّانية: أجمع النّحويون على أنَّ جمع المذّكر السّالم لا يتناول النّساء.

واختلف الأصوليون هل يتناولهنَّ إذا كان صفةً؟

ذهبت الشّافعية[٥]، وجمع من الحنيفة[٦]، وأبو الخطاب منّا إلى عدم التّناول[٧]، قال الطّوفي:

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/١، وتمهيد القواعد ٣٨٥/١، وهمع ١٦٩/١.

(٢) انظر: شرحه ص٥٤٤-٥٤٥.

(٣) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٣٩٩/٢.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة ٥١٥/٢.

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة ٥١٥/٢.

(٧) انظر: التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب الكَلْوَذَاني؛ تحقيق: مفيد أبو عمشة، ومحمّد بن علي، الطبعة الأولى، ٢٩٧/١ (مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).

وأبو الخطاب هو: محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكَلْوَذَاني، فقيه حنبلي، من مؤلفاته: التمهيد في الأصول، والتهذيب في الفرائض، وكتاب العبادات، توفى سنة ٥١٠ هـ. انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة ٢٧٠/١، وسير أعلام النبلاء ٣٤٨/١٩، وهدية العارفين ٦/٢.

وهو الحق[١].

قال: واتّفقوا على التّناول لقرينة، ومن القرينة لزوم العِيّ في عرف اللّغة لو أُفْرِدْنَ، كأن يُقال: "يَا عِبَادِي وَإِمَائِي الَّذِينَ آمَنُوا واللَّاتِي آمَنَّ"، فلذلك حكمنا بدخولهنَّ بوضع اللغة[٢].

الثّالثة: الأصحُّ أنَّ دلالة الجمع متعدِّدةٌ مطابقة بتعدُّد الأفراد.

جئنا إلى قوله: **وفي الأسماء الخمسة**، أي: الواو علامة للرّفع في الأسماء الخمسة من الاسم المفرد.

ثمّ لَمَّا لمْ تُعرف بضابط -بخلاف الأفعال الخمسة- فسَّرها بالتعيين، فقال:

وهي: "**أبوك**": مَن وَلَدَكَ، فطبعه يحثُّه على تربيتك، ثمَّ برَّك، فبِرَّه، والتّربية: إعطاء الشَّيء ما يصلحه، ولو جاهًا.

والبِرُّ -بكسر الباء-: ما يتّسع به الصَّدر من الخير[٣].

والخير: ما يقع عليه الاختيار؛ لملاءمته للطّبع.

و"**أخُوكَ**": مَن وَلَدَهُ من وَلَدَكَ، فشاركَكَ في مادة وجودك، فطبعه يحثُّه على إعانتك في مادة بقائك.

والأخ عند الصُّوفيَّة: هو المعين على مادة البقاء في الآخرة.

وعند أهل الدّنيا: هو المعين على تحصيل الدُّنيا.

ثمّ إن صَدَقَ الأخُ في الإعانة فهو الصَّديق، قيل: لمعاوية: أيُّهما أحبُّ إليك أخوك، أو صديقك؟ قال: صديقي إذا كان أخًا[٤].

وقيل له: أتحبُّ أن تُهدى إليك عيوبُك؟ قال: أمّا من صديق ناصح فنعم، وأمّا من عدوٍّ

---

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ٥١٦/٢.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة ٥٢٢/٢.

(٣) انظر: لسان العرب (برر) ٥٢/٤.

(٤) لم أقف عليه من كلام معاوية، ووقفت عليه منسوبًا إلى عبد الحميد الكاتب، وغيره. انظر: العقد الفريد ١٦٤/٢، ونثر الدر١١٨/٤، وأدب الدنيا والدين، لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد الماوردي، ص١٥٢(دار مكتبة الحياة ١٩٨٦م)، وبهجة المجالس ٦٨٩/١.

شامت فلا[١].

وقال مكحول الشّامي: من نظَّف ثوبه قلَّ همُّه، ومن طاب ريحُه زاد عقلُه، ومن كَثُر صديقُه اشتدَّ أزرُه[٢].

وقال حكيم: لا يكون الصَّديق صديقًا حتّى يحفظك في سبعة أشياء: قلبك، وعلتك، ونَكبتك، وغَيبتك، وأهلك، وولدك، وبعدَ وفاتك[٣].

قال الشّافعي:

صَحِبْتُ بَنِي الدُّنْيَا فَلَمْ أرَ مِنْهُمُ ۞ سِوَى غَادِرٍ، والغَدْرُ مِلْءُ إِهَابِهِ

فَجَرَّدْتُ مِنْ كَنْزِ القَنَاعَةِ مُرْهفًا ۞ قَطَعتُ رَجَائِي مِنْهُمُ بِذُبابِهِ

فَلا ذا يَرَاني واقِفًا في طَرِيقِهِ ۞ وَلا ذا يَرَاني قاعِدًا عِندَ بابِهِ [٤]

وقال الآخر:

---

(١) لم أقف عليه من كلام معاوية. انظر: نثر الدر ٤/١١١، في أدب الدنيا والدين ص٢٤١.

(٢) انظر: صيد الخاطر، لأبي الفرج الجوزي؛ تحقيق: حسن المساحي سويدان، الطبعة الأولى، ص١٩٣ (دار القلم-دمشق ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

ومكحول الشامي هو: مكحول بن أبي مُسْلِم شهراب بن شاذل، أبو عبد الله، فقيه الشام في عصره، من حفاظ الحديث، توفي سنة ١١٢هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٥/١٥٥، والأعلام ٢/٢٨٤.

(٣) الذي وقفت عليه: (حتى يحفظك في ثلاثة: نكبتك، وغيبتك، ووفاتك). انظر: بهجة المجالس ض/١٤٧، وربيع الأبرار ١/٣٥٥، والمستطرف في كل فن مستظرف، لشهاب الدين الأبشيهي، الطبعة الأولى، ص١٣٤ (عالم الكتب-بيروت ١٤١٩هـ).

(٤) الأبيات من الطويل، في ديوانه المسمى (الجوهر النفيس في شعر الإمام مُحَمَّد بن إدريس)، تعليق: مُحَمَّد إبراهيم سليم، ص٢٠-٢١ (مكتبة ابن سينا-القاهرة).

رواية الديوان: بلوتُ بني الدنيا فلمْ أرَ فيهمُ ** سِوى من غَدا والبُخل مِلءُ إهابِه

فجرّدتُ من غِمْدِ القناعةِ صَارِمًا ** قطعتُ رجائي منهم بِذُبابِه

اللغة: (إهابه): «قالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: الْإِهَابُ: الْجِلْدُ قَبْلَ أَنْ يُدْبَغَ». مقاييس اللغة (أهب) ١/ ١٤٩

أَخِي حَسِـــبْتُكَ إيَّـــاهُ وَقَـــدْ مُلِئَـــتْ ۞ أَرْجَـاءُ صَـدْرِكَ بِالأَضْـغَانِ والإِحَـنِ [١]

والعدو: هو الّذي إذا رآك في نعمة بهت، وإذا رآك في نقمة شمت./ [٢٠٣]

و"**حموكِ**" -بكسر الكاف-: هو أبو بعلك -أي: زوجك- يا امرأة، أو قريبٌ له[٢].

والخَتَن: أبو الزّوجة[٣]، والصِّهر: يعمُّهما[٤].

و"**فُوكَ**": مدخل طعامك، ومخرج كلامك.

وفي (الكافية)[٥]: كان أصله أن يقال: فوهكَ، ويقال له: فمك -أيضًا-، وهذا ليس من الأسماء الخمسة؛ لأنَّه ليس معتلًا.

و"**ذو مالٍ**": صاحبُ مالٍ.

وإنَّما لم يكن (وذوك)؛ لأنَّه لا يُضاف إلّا إلى اسم ظاهر اسم جنس؛ لأنَّه وُضع للتَّوصُّل إلى جعل اسم الجنس الجامد نعتًا.

وهل يُضاف إلى علم الجنس، وإلى الضّمير العائد إلى اسم الجنس؛ لوجود الجنسيَّة؟ أجازه المبرد[٦]، سُمِع: "لا يَعْرِفُ الفَضْلَ إلّا ذَوُوهُ"[٧].

---

(١) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وورد غير منسوب في: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٥، وشرح ابن الناظم ص٤١، والتذييل ٢/٢٣٩، وأوضح المسالك ١/١١٢، وتعليق الفرائد ٢/٩٩.

اللغة: (الإحن): «الإِحْنَةُ: الحِقْدُ في الصَّدْر». العين (أحن) ٣/ ٣٠٥.

(٢) انظر (حمو): العين ٣/٣١١، وجمهرة اللغة ١/٥٧٣.

(٣) انظر (ختن): تهذيب اللغة ٧/١٣٢، والصحاح ٥/٢١٠٧.

(٤) انظر: (صهر): تهذيب اللغة ٦/٦٨، والصحاح ٢/٧١٧.

(٥) لم أقف عليه في كافية ابن الحاجب، ولا في الكافية لابن مالك، وجاء في اللباب (١/٨٨): «وأمَّا (فوك) فأصله (فوه)، فحذفت الهاء؛ اعتباطًا، وأُبدل من الواو ميم»

(٦) ما وقفتُ عليه خلاف ذلك، يقول في المقتضب ٣/١٢٠: «فإن أخبرت عن (المال) لم يجز في اللفظ؛ لأنَّ قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمر، تقول: هذا ذو مال، ولا تقول: المال هذا ذوه».

(٧) لم أقف عليه في كتب النحو، والشاهد المتداول فيها قول الشاعر: (إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه). انظر: الارتشاف ٤/١٩١٧، وعمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، لابن هطيل اليمني؛ تحقيق: د. شريف النجار، الطبعة الأولى، ص٦٧ (دار عمار-الأردن ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م)، والهمع ٢/٥١٥.

والشاهد فيه: إضافة (ذو) إلى الضّمير العائد إلى اسم الجنس.

وقال غيره: شاذٌّ لا يُقاس عليه[١].

قال ابن حجر: وهو يقتضي تعظيم مُضافه، بخلاف "صَاحِب"، قال -تعالى- في مدح يونس: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾[٢]، وفي النّهي عن اتّباعه: ﴿كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾[٣].

والصّاحب: هو المقارن للذّات، أو للخلُق من أخلاق الذّات.

قال ابن عقيل عن إمامه أحمد: صاحبنا[٤].

والرَّفيق: من يحصل لك منه رفق، وتقدّم أنَّ أبا سليمان الدّاراني قال: لا تصحب إلّا من ترتفق له في دنياك، أو ينفعك في دينك، وصحبة غير هذين حمق كبير.

والمال: ما يُمال إليه بالطّبع الإنساني من الموجودات؛ لإعداده عادةً للقوت والوقاية، ومن ثمَّ لا يقال للحبة من الحبوب، ولا للزوجة، وهكذا: مالٌ.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمّ في الأسماء الخمسة خمس مسائل:

الأولى: شرطها أن تكون مُفردة، مُكبَّرة، مضافة ولغير ياء المتكلّم، وغير ياء المتكلّم: الكاف، والهاء، والنّون، والاسم الظّاهر.

الثانية: لها ثلاث استعمالات: الإطلاق، والإضافة لياء المتكلّم، والإضافة لغير ياء المتكلّم.

و(ذو) لا تستعمل مطلقة، و(فوك) إذا أُطلق وجبت الميم.

الثالثة: كلّها ثلاثيّة، وكلّها معتلة اللام، إلا الرّابع فمعتل العين، ولامه هاء[٥]، وإلا الخامس فمعتل العين واللام[٦]، ورجّح النّحويون أنَّهما -أيضًا- بكسر العين، بخلاف الثلاثة الأُوَل، فرجّحوا أنَّها بفتح العين[٧]، وقيل: بالفتح في الكل[٨]، وقيل: بالكسر في الكل[١]،/ وكلّها [٢٠٤]

(١) انظر: الارتشاف ١٩١٧/٤، وعمدة ذوي الهمم ص٦٧، والهمع ٥١٥/٢.

(٢) سورة الأنبياء: ٨٧.

(٣) سورة القلم: ٤٨. انظر: تحفة المحتاج ٣٦/١.

(٤) انظر على سبيل المثال: الواضح في أصول الفقه ١٤٩/١، ٢٢٨، ٢٩٣.

(٥) وهو: فوك، وأصله: فوه.

(٦) وهو: ذو، وأصله: ذوو.

(٧) انظر: شرح الملوكي في التصريف ص٣٩٣.

(٨) انظر: المحصول لابن إياز ١٥٣/١.

واويّة، أي: حرف علّتها واو.

وفصَّل ذلك في (الكافية) فقال: الثّلاثة الأولى واويّة منقوصة، والرّابع واوي أجوف، والخامس واوي لفيف مقرون بالواوين[٢].

وقال ابن إيَازٍ: عينه واو، ولامه ياء[٣]، قال: «لأنَّ ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه واو ولامه واو، والحمل على الأكثر قاعدة عندهم من قواعدهم»[٤].

ثمّ قد يجيز النّحويون في تصريفها؛ لأنَّها خالفت نظائرها ممّا علّته كعلّتها، فأُعلَّت بالحذف تارةً -وهو: النّقص-، وبالقلب تارةً -وهو: القصر-، وبعدمهما تارةً -وهو: التّمام-، وأُعربت بالحروف.

الرابعة: جاء في الثّلاثة الأُوَل ثلاث لغات: الإتمام[٥]، والنّقص[٦]، والقصر[٧]، وجاء في الاثنين[٨]: الإتمام، والقصر.

ثمّ القصر في الثّلاثة خير من النّقص؛ إذ هو ليس القياس؛ لأنَّه لم يستعمل في "جَاءَ فَتَاكَ"، مع أنَّ النّقص في (هنوك) خير من القصر، ولما كان (هنوك) هكذا لم يذكره الشّيخ؛ حتّى تكون الأسماء ستّة؛ إذ الإتمام لم يُسمع فيه إلّا قليلًا، وسُمع فيه -أيضًا- القصر كثيرًا[٩].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أقف عليه في كافية ابن الحاجب، ولا في الكافية الشافية لابن مالك.

(٣) عبارته في المحصول ص١٥٦: «وأصل (ذُو): ذَوَي».

(٤) المحصول ص١٥٧.

(٥) الإتمام: وهو الإعراب بالحروف.

(٦) النقص: أن تحذف لامه، ويعرب بالحركات الظّاهرة على العين، نحو: "هذا أبٌ"، و"رأيتُ أبًا"، و"مررتُ بأبٍ". انظر: شرح ابن عقيل ٤٩/١.

(٧) القصر: التزام الألف مطلَقًا، وجعل الإعراب بالحركات المقدّرة على الألف، نحو: "هذا أَبَاهُ"، و"رأيت أباهُ"، و"مررتُ بأباهُ". انظر: توضيح المقاصد ٣١٨/١.

(٨) وهما: فوك، وذو.

(٩) يقول ابن مالك في شرح التسهيل ٤٤/١: «وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا (الهن) من هذه الأسماء، فيوهم ذلك مساواته لهنَّ في الاستعمال، وليس كذلك...، ومن العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، وهو قليل، فمن لم ينبِّه على قلته فليس بمصيب، وإن حظي من الفضائل بأوفر نصيب»، ويقول الفاكهي في مجيب النِّدا ص٧٦: «ولقلتها ولكونها غير مشهورة، لم يطَّلع عليها الفرَّاء، ولا الزجاجي، فادّعيا أنَّ المعرَب بالحروف خمسة لا ستة».

ومعناه شيء لا يُعرف، أو كأنَّه لِخِسَّته وللحياء من تسميته لا يُعرف[١].

ومؤنّثه: (هناه) -بإبدال الواو هاءً-، كما في (عَلُه) -بفتح العين، وضم اللام-؛ إذ أصله: (عُلْو) -بضم العين، وسكون اللام-[٢].

الخامسة: مثنى (ذُو) في الرّفع: (ذَوَا مالٍ)، وفي النّصب والجرّ: (ذَوَي مالٍ) -بفتح الواو-، وجمعه في الرّفع: (ذَوُوا مالٍ) -بواوَين، الأولى مضمومة-، وفي النّصب والجرّ: (ذَوِي مالٍ) -بكسر الواو-.

ويخرج عن معنى صاحب إلى أن يكون اسم إشارة، فيلزم الألف، واسم الإشارة مبني، فيلزم البناء لا الإعراب، ويخرج -أيضًا- عن ذلك إلى أن يكون اسمًا موصولًا، فيلزم الواو، والاسم الموصول مبني، فيلزم البناء[٣].

ثمّ إذا كان بمعنى صاحب يكون بعده اسم جنس مفرد -كما تقدّم-، وإذا كان اسمَ إشارة قد لا يكون بعده اسم، وقد يكون كما هو شأن اسم الإشارة، وإذا كان اسمًا موصولًا يلزم أن يتلفظ بعده بجملة هي صلة.

وجاء في مؤنّث (ذو) في المعاني الثّلاثة: (ذات)، وهي معربة بالحركات لا بالحروف.

وأسماء الله تعالى توقيفيّة، ولم يُسمع منها: (ذو علم)، وكأنّه -والله سبحانه وتعالى أعلم- حتّى لا يدخل في: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[٤].

وأمّا الألف أخت / الواو، **فتكون علامة للرّفع** في موضِع واحد، **في تثنية الأسماء خاصّة.** [٢٠٥]

التّثنية لغةً: ضمّ واحد إلى واحد[٥]

ونحوًا: النُّطق بالاسم المفرد مثنّى.

---

(١) انظر: لسان العرب (هنا) ٣٦٦/١٥.

(٢) انظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني؛ تحقيق: أ.د. علي فاخر، أ.د. أحمد السوداني، د. عبد العزيز فاخر، الطبعة الأول، ٢٠٦٣/٤ (دار السلام -القاهرة ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م).

(٣) وهي (ذو) الطائية.

(٤) سورة يوسف:٧٦.

(٥) ثنى الشيء ثنيًا: ردَّ بعضه على بعض، وقد تثنى، وانثنى. لسان العرب (ثني) ١١٥/١٤.

والمثنّى: اسم يدلّ على اثنين بسبب زيادة ألف ونون، أو ياء ونون.

وشروط التّثنية خمسة: الإعراب، والإفراد، والتعدد، والتماثل، وألّا يُستغنى بتثنية غيره عن تثنيته.

قال الفاكهي: «(سواءٌ) لا يثنّى؛ استغنوا بتثنية (سِيّ) عن تثنيته»[١].

وأُلْحِقَ بالمثنّى أربعةُ ألفاظٍ[٢].

ثمّ في التّثنية مسائل: إنما قال: «في التثنية»[٣]؛ ليفيد أنَّها مصدر أُطلق اصطلاحًا على الاسم المثنّى بالتّثنية، لا بالعطف، كما الجمع مصدر أطلقوه اصطلاحًا على الاسم المجموع بالجمع، لا بالعطف، وأيضًا ليَخرُجَ المثنّى بالعطف، نحو: "جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو"، والمثنّى بالوضع، نحو: "زَوْج"، و"شَفْع"، ويدخل "ذا"، و"الّذي" و"القمران"؛ فإنّ الأوَّلَين تثنيتهما سماع لا مثنّى[٤]؛ إذ هما مبنيَّان لا معربان، والثّالث تثنيته تغليب، و(القلمُ أحدُ اللِّسانين) شاذٌّ[٥] لم يكثر استعماله حتّى يجعلوه تغليبًا.

قال النّووي: التّغليب يقع في شيئين مختلفَي اللّفظ يغلب أحدهما على الآخر؛ لخفة، أو شرف، أو شهرة، أو غير ذلك[٦].

وإنّما قال: (خاصة) [٧] موضع قوله: (في موضع واحد)، ثمّ هو حال من ضميره الألف،

---

(١) لم أقف عليه عند الفاكهي فيما وقفتُ عليه من مصنفاته، والنصُّ بتمامه في كتاب الحدود في علم النحو، لأحمد البجائي الأُبّذي؛ تحقيق: نجاة حسن نولي، ص٤٦٢ (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- العدد ١١٢- ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

(٢) وهي: كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان.

(٣) يعني ابن آجروم في قوله: «وأمّا الألف فتكون علامة للرّفع في تثنية...».

(٤) المثنى منهما: ذان، وتان، واللذان، واللتان؛ إذ هي «ليست مثناة حقيقةً على الأصح عند جمهور البصريين». شرح التصريح ٦٥/١.

(٥) انظر: شرح التصريح ٦٥/١.

(٦) عبارة النووي التي وقفت عليها في المجموع شرح المهذب ٣٩٦/٩: «وقولها: (الأسودان) هو من باب التغليب، وتسمية الشيئين باسم أحدهما، كالأبوين».

(٧) يعني ابن آجروم في قوله: «في تثنية الأسماء خاصّة».

أي: خاصة الألف بالتّثنية، وقال الشّيخ خالد: «حال من التّثنية»[١]، والتّثنية إنّما هي مخصوصة لا خاصة.

الثّانية: كيفية التّثنية.

قال ابن المصنّف: الاسم المعرب صحيح، ومقصور، ومنقوص، وممدود.

فالصّحيح والمنقوص إذا ثُنِّي لحقته العلامة من غير تغيير.

والمقصور إذا ثُنِّي يجب تغيير ألفه، إمّا بقلبها ياءً، وذلك إن كانت رابعةً فصاعدًا بلا شرط، وإن كانت ثالثةً فبشرط ألّا تكون منقلبةً عن واو، وإمَّا بقلبها واوًا، وذلك إذا كانت ثالثةً، ولم تكن منقلبةً عن ياء، والمجهول أصلها إن أُميلت قُلبت ياءً، وإن لمْ تُمَل قُلبت واوًا.

والممدود إذا ثُنِّي قلبت همزته واوًا إن كانت للتأنيث، وأُبقيت إن كانت أصليَّةً غير بدل، وجاز فيها الوجهان إن كانت بدلًا من أصل، أو كانت للإلحاق[٢].

الثّالثة: قال / الثمانيني: الجمع والتّثنية إنَّما هو زيادة شيء على شيء من جنسه، وهو إذا **[٢٠٦]** كان من نوعه شملهما اسم واحد، والجنس لا يُعرف له آخر ولا نِهاية، فلم تصحّ عليه زيادة، فلم يجُز جمعه، ولا تثنيته، والنَّوع لما كان له آخر يُعرف صحّت الزّيادة عليه، فجاز جَمعه، وتثنيته[٣].

قال: واللّفظ الواحد قد يُعبَّر به عن الجنس، وقد يعبَّر به عن النَّوع، فإذا عُبِّر به عن الجنس لم يجز جمعه، ولا تثنيته؛ والسّبب في ذلك أنّ الجنس لما لمْ تُعرف له نهاية ولا آخر لم تصحّ عليه زيادة[٤].

الرّابعة: لو سُمّي بالجمع أو المثنّى فهل يبقى على حاله؟

---

(١) بشرى طلاب العربية بإعراب الآجرُّوميّة، لخالد الأزهري؛ تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، الطبعة الأولى، ص٢٩ (دار ابن حزم-بيروت ١٤٢٤هـ-٢٠٠٦م).

(٢) انظر: شرحه على الألفية ص٥٤٣.

(٣) انظر: شرح اللمع ٢٧٨/١.

(٤) انظر: شرح اللمع ٢٧٨/١.

صرّح في (شرح القطر) في الجمع أنَّه يبقى على إعرابه بالواو رفعًا، وبالياء جرًّا ونصبًا[١]، فالمثنّى كذلك.

وأمّا النّون -وهي العلامة الرابعة-، **فتكون علامة للرفع** -وهي آخر علاماته- **في الفعل المضارع**، وتقدّم أنَّه إذا لم يتّصل بآخره شيء يُرفع بالضّمة، ويُرفع بالنون **إذا اتّصل به ضمير تثنية**، وهو الألف في غائبة، نحو: "يَفْعَلَان" -بالياء التّحتيّة-، وفي مخاطبة، نحو: "تَفْعَلان" -بالتاء، **أو ضمير جمع**، وهو الواو -كذلك-، **أو ضمير المؤنّثة المخاطبة**، وهو الياء.

والمؤنثة المتكلّمة لا يُزاد على الفعل لها في آخره ضمير، والفعل لها أوله الهمزة أو النّون، والمؤنّثة الغائبة لا يُزاد لها -أيضًا-، والفعل لها أوّله التّاء.

ولم يقل هنا: (خاصة) مع أنَّ الموضع واحد كالتّثنية؛ لوجهين:

الأوّل: أنَّ الدَّاعي هناك إلى ذكر (خاصّة)؛ ليكون نصفًا للاثنين اللذين هما نصف الأربعة، وتصوُّر هذا هكذا يُعين المبتدئ على الضّبط بعد الفهم، وهنا لا مقابلة حتّى يؤتى بما يقابلها.

والثّاني: إفادة أنَّ مثل هذه المراعاة ليست واجبة، بل جائزة، كما كان -صلّى الله عليه وسلّم- يفعل الشّيء؛ لبيان الجواز.

ثمّ هذا الّذي يُرفع بالنون هو الأفعال الخمسة.

والحاصل من علامات الرّفع الأربعة أنَّ مرفوعات الأسماء السَّبعة الآتية لا يكون واحد منها إلّا واحدًا من هذه الأسماء السِّتة المذكورة، ومرفوعات الأفعال لا يكون واحدًا منها إلّا الفعل المضارع، وليس لنا مرفوع يكون بعلامتين إلّا الفعل المضارع.

هذا يكفي المبتدئ.

ثمّ / قد اقتضى كلامه ستَّ مسائل، وقبلها شيء: [٢٠٧]

قال الشّيخ خالد في (الإعراب): «(إذا)[٢] ظرف للمستقبل، ثم يُحتمل هنا أن تكون مجرَّدةً من معنى الشّرط، فتتعلّق بـ(تكون)، إذا قلنا بجواز التّعلق بالأفعال النّاقصة، وإلا فتتعلّق بعلامة،

(١) انظر: شرح القطر لابن هشام ص٦٩.

(٢) وذلك في قول ابن آجروم: «وأمَّا النون فتكون علامةً للرفع في الفعل المضارع إذا اتَّصل به».

ويحتمل أن تكون مضمَّنةً معنى الشّرط، فتكون خافضةً لشرطها، منصوبةً بجوابها على الأصح، وجوابها على هذا محذوف؛ لدلالة ما قبلها عليه»[١]. انتهى.

الأولى: أن نفتّش الفعل المضارع هل هذه الضمائر تتّصل بكل واحد منه، أو ببعض منه دون بعض؟ فوجدناها لا تتّصل بما أوّله الهمزة، ولا بما أوّله النّون، بل بما أوّله الياء أو التّاء، ومن ثمّ كان الفعلُ المضارعُ مع هذه الضّمائر أفعالًا خمسةً فقط.

الثّانية: أنَّ الفعلَ المضارع إذا اتّصل به ضميرُ نسوة -وإن كان ضمير جمع-، أو اتّصل به غيرُ ضمير -أي: نون توكيد خفيفة، أو ثقيلة-، لا يُرفع بالنُّون، وتقدَّم أنَّه لا يُرفع بالضّمة -أيضًا-، فلا إعراب له، لا لفظًا، ولا تقديرًا، ولا محلًّا، حتّى مع دخول النّاصب، أو الجازم.

الثّالثة: أنَّ هذه الثّلاثةَ ضمائرٌ، حتّى في لغة: (أكلوني البراغيث)[٢]، وهي أن يتأخّر ما تعود عليه، نحو: "يَضْرِبَانِ الزَّيْدَان"، والرّاجح أنَّها حينئذ علامات للتّثنية وهكذا، لا ضمائر[٣].

الرّابعة: أنَّ الفصل بهذه الثّلاثة بين الفعل وعلامة الإعراب لا يمنع كون الإعراب في الآخر؛ لأنَّها فاعل، والفاعل عندهم مع الفعل كالجزء منه -أي: كشيء واحد-، بخلاف المفعول.

الخامسة: لا تتّصل مع هذه الضّمائر بالفعل نونُ النّسوة، وتتّصل به معها نونُ التوكيد الثّقيلة.

وحينئذ فعموم كلامه أنَّه مرفوع وعلامة رفعه النّون، ولكن هل تبقى، أو تُحذف لتوالي النونات وتُقدَّر؟ قالوا: تُحذف؛ لتوالي الأمثال، وتُقدَّر.

فيُعلم أنَّ الإعراب للتقديري تارةً بحركة، وتارةً بحرف، وهو في الأفعال الخمسة إذا أُكِّدت بالنون.

السّادسة: قد سُمِعَ مع أحد هذه الضّمائر -أي: في أحد الأفعال الخمسة- تركُ النّون في حالة الرّفع في الحديث الشّريف: ((كاد الخَيِّران يهلِكا))[٤] -بكسر اللّام؛ على الأشهر-.

---

(١) إعراب الآجرُّوميّة ص٣٠.

(٢) تنسب هذه اللغة إلى طيء، وقيل: إلى أزد شنوءة. انظر: الارتشاف ٢/٧٣٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/١٩، والأصول ١/٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩٦، والارتشاف ٢/٧٣٩.

(٤) حديث مقطوع. تاريخ دمشق لابن عساكر ٩/١٩٢.

=

قال الكرماني: علامة الرّفع حينئذ ضمة مقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة المناسبة[١].

وكلام الشّيخ يقتضي أنَّها النُّون مقدَّرةً.

وقال السفاقسي: كأنَّه نصب بتقدير (أَن)[٢]./ [٢٠٨]

ثمّ بعد بيان علامات الرّفع وتوزيعها على المواضع العشرة، وتعريف كلّ واحد من المواضع العشرة، وذكر شروطه إن كان له شروط، والتنبيه على أنَّ المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات والمجزومات الآتية في الآجرُّوميّة لا يكون واحد منها إلّا واحدًا من هذه العشرة.

قال الشّيخ: **وللنّصب** في المواضع العشرة علامةٌ واحدة عند أولاد الكتاب، وهي الفتحة، وفي النّحو **خمس علامات**.

النّصب لغةً: إقامة الشّيء منتصِبًا؛ لغرض[٣].

واصطلاحًا، قال الغرناطي: «وجود الفتحة، أو ما أُجري مجرى الفتحة، في آخر الكلمة بعامل النّصب»[٤].

= وفي صحيح البخاري: (أن يهلِكا)، باب: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ (ح٤٨٤٥) ١٣٧/٦، وليس فيه شاهد.

(١) عبارته التي وقفتُ عليها في موضع شرحه للحديث: «وحذف النون بلا جازم وناصب لغةٌ»، وهي العبارة التي شُطبت في المخطوط. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لشمس الدين الكرماني، الطبعة الثانية، ١٠١/١٨ (دار إحياء التراث العربي-بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

والكرماني هو: مُحَمَّد بن يوسف بن على بن مُحَمَّد بن سعيد الكرماني، شمس الدين أبو عبد الله، من مؤلفاته: حاشية على تفسير البيضاوي، وشرح المواقف في الكلام، والكواكب الدراري، توفى سنة ٧٨٦هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعي لابن شهبة ١٨٠/٣، وبغية الوعاة ٢٧٦/١، وهدية العارفين ١٧٢/٢.

(٢) انظر قوله في مصابيح الجامع، لبدر الدين الدماميني؛ تحقيق: نور الدين طالب، الطبعة الأولى، ٤٠٤/٨ (دار النوادر-سوريا ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

والسفاقسي هو: عبد الواحد بن التين السفاقسى المغربي، من مؤلفته: شرح الجامع الصحيح للبخاري، توفي سنة ٦١١هـ. انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية ٢٤٢/١، وهدية العارفين ٦٣٥/١.

(٣) انظر: لسان العرب (نصب) ٧٦٠/١.

(٤) عنوان الإفادة ص١١٠.

وأوّل علاماته **الفتحة**: وهي لغةً: أنثى الفتح، وهو إحداث فرجة يأتي منها الفرَج[١].

واصطلاحًا: حركة فوقيّة تَفتح الفم، أي: صوت يحصل في الحرف من فتح الفم به.

وهل يُقال: تفتح الحرف؟

والألف: وهي علامة للرّفع -أيضًا-، لكن في موضع خاص.

والكسرة: وهي صوت سفلي، والتّسفُّل كسر، فكأنَّ الحنك ينكسر إذا تسفَّل للنُّطق بها.

والياء: وهي صوت يتعمّد مخرجًا خاصًا يُعرف بالوجدان.

وحذف النّون: قال ابن حجر: إسقاطها[٢].

قال ابن نصر الله: الحذف -بحاءٍ مهملة، وذال معجمة- في اللّغة: الإسقاط.

قال الجّوهري: «حذف الشّيء: إسقاطه»[٣]، ثمّ قال: «يُقال: حذفت من شَعْري، ومن ذَنَبِ الدّابة...، وحذفت رأسه بالسّيف، أي: أخذت منه قطعة»[٤].

وهذا يقتضي أنَّه إسقاطٌ ناشئٌ عن أخذٍ وقطعٍ، فالقطع سبب الإسقاط، فيصحّ أن يُفسَّر الحذف بالقطع.

والحذف في الشّرع: قال ابن نصر الله: ترك الصّوت، أو تخفيفه، في موضع مخصوص.

فالرّفع له حركة، وثلاثة أحرف، والنّصب له حركتان، وحرفان، وحذف حرف.

هذا يكفي المبتدئ.

وفي علامات النّصب مسألة هي أنَّ الإعطاء إمَّا بالابتداء، وإمّا بالمقايسة، وكلٌّ منهما إمّا بالاستحقاق، وإمّا بالإلحاق، فإعطاء الضّمة مواضعها بالابتداء، وإعطاء الفتحة بالمقايسة، وإعطاء المثنى وهكذا بالاستحقاق، وإعطاء الملحق به وبالجمع وهكذا بالإلحاق.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (فتح) ٤/٢٦٠.

(٢) يعني بذلك أنَّ ابن حجر العسقلاني عبَّر عن الحذف بالإسقاط، ولم أجد ذلك التعبير فيما وقفت عليه من مصنفاته، وإنَّما وقفت على تعبيره عن الحذف بالحذف. انظر: فتح الباري ٢/٢٠٥، ٢٣٣، ١١/١٢٢.
ولم أجد -أيضًا- فيما وقفت عليه من مصنفات ابن حجر الهيتمي أنَّه عبَّر عن الحذف بالإسقاط.

(٣) الصحاح (حذف) ٤/١٣٤١.

(٤) السابق.

فأمّا الفتحة، وهي أم علامات النّصب، ومشتركة بين الأسماء والأفعال، وظاهرة ومقدّرة، لكن لا تقدَّر إلّا في الألف، لا في الواو والياء، وتقع في مواضع الضّمة إلّا جمع المؤنّث / السّالم [٢٠٩] فللكسرة، ولولاه لما كانت[١] علامةً للنّصب.

فتكون علامةً للنصب -وهي أوّل علاماته- **في ثلاثة مواضع** هي من مواضع الضّمة لا غيرها، وحينئذ فهي -غير جمع المؤنّث السّالم- **في الاسم المفرد، وجمع التّكسير، وفي الفعل المضارع،** لا كالضمة بلا ضميمة شيء إليه[٢]، بل **إذا دخل عليه ناصب** يأتي بيانه، **ولم يتّصل بآخره شيء،** كالضّمة لا تكون علامة فيه إلّا كذلك، والواضح لا يحتاج إلى شرح، وإنَّما يحتاج إلى حفظ.

وأمّا الألف، وأخذها الضّمّ من حيث كونها أخت الواو، وأخذها النّصب من حيث كونها بنت الفتحة، لكن الفتحة تكون في الأسماء والأفعال، وهذه تخصّ الأسماء، ولا كلّ الأسماء، بل نوع واحد في الرّفع، فتكون في التّثنية، ونوع واحد في النّصب، **فتكون علامة للنّصب في الأسماء الخمسة،** وصورتها فيها **نحو: "رَأَيْتُ أَخَاكَ وَأَبَاكَ"، وما أشبه ذلك** من بقيّتها، ولا يشبه ذلك غيره.

ولما أُخذت -لضعفها؛ بكونها معتلّة عن أخذ الضّمة- بنت الضّمة في الرّفع، أُخذت بنت الفتحة في النّصب.

وأمّا الكسرة، وليست أُمًّا هنا، ولا مشتركة، ولا مقدّرة، ولا تعمّ الأسماء، **فتكون علامة للنّصب** -ثالثةَ علاماتِه- **في جمع المؤنّث السّالم.**

قصدوا به كسره في حالة نصبه لغرض؛ حتّى لا يشْرُفَ بالحركات كلّها على جمع المذكّر السّالم[٣]، فجعلوه كالمفرد المخفوض، وكالجمع المكسر -كذلك-.

---

(١) أي: الكسرة.

(٢) أي: أنَّ الفتحة ليست كالضمة تكون علامةً للنصب بلا شيء -أي: عامل-، فالضمة تكون علامة لرفع الفعل المضارع إذا تجرَّد عن الناصب والجازم.

(٣) أي: جعلوا علامةَ نصبِهِ علامةَ جرِّهِ؛ حتى لا تكون علاماته أكثر من علامات جمع المذكر السالم وهو -جمع المؤنث- فرعه.

وأيضًا سيأتي أنَّ جمع المذكّر السّالم علامةُ نصبِهِ علامةُ جرّهِ، فأجروه مجراه؛ ليلحق الفرع بأصله(١).

ثمّ جاء فيه النّصبُ بالفتحةِ، فسُمع: "سَمِعْتُ لُغَاتَهم" -بالفتح-(٢).

واللّغة: اسم معتل (اللّام)؛ إذ أصلها: (لغو)، أو (لغي)، حذفت (الواو)، أو (الياء)، وعُوّض عنها (التاء)، كـ"سَنَة".

ثمّ فيه مسألتان:

الأولى: أُلْحِقَ بجمع المؤنّث السّالم لفظتان فقط: أولات، نحو: ﴿أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾(٣)، وأَذْرِعات: موضع بالغَور شرقي بيت المقدس(٤).

الثّانية: لو سُمِّي شخص بجمع مؤنث سالم جاز أن يجري حينئذ مجرى المفرد، وأن يبقى بالتّنوين، وبلا تنوين، بالحفض بالكسرة فيهما، وبالخفض بالفتحة بلا تنوين(٥)./ [٢١٠]

وأما الياء، وهي مختصة بالأسماء، ولا تعمها، بل تختص بنوعين فقط منها.

فتكون علامة للنصب نيابةً عن الفتحة، أو عن أمها(٦) **في التثنيةِ**، وتقدَّمت.

والجمعِ، تقدَّم ثلاثة جموع: جمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، وجمع المذكر السالم، فما هو لهذا منها هو جمع المذكر السالم؛ لأنَّه لم يُجمع بالحروف إلا هو، فلا يقبل (الياء) من الجموع إلا

---

(١) أي: أجروا جمع المؤنث السالم مجرى جمع المذكر السالم، فجعلوا علامةَ نصبِهِ علامةَ جرّهِ.

(٢) نُسب إلى الكوفيين القول بجواز نصب ما جُمِع بألف وتاء بالفتح، وخصّه بعض النحويين في الناقص فقط. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٤٢/٢، والارتشاف ٨٤٢/٢، وأوضح المسالك ٨٧/١، والمساعد ٥٦/١.

(٣) سورة الطلاق: ٦.

(٤) «أَذْرِعات -بالفتح، ثم السكون، وكسر الراء، وعين مهملة، وألف وتاء-: كأنه جمع أذرعة، جمع ذراع جمع قلة، وهو بلد في أطراف الشام، يجاور أرض البلقاء وعمّان، ينُسب اليه الخمر». معجم البلدان، لياقوت الحموي، الطبعة الثانية، ١٣٠/١ (دار صادر-بيروت ١٩٩٥م).

(٥) سيأتي الحديث انظر: قسم التحقيق ص ٣٠٧.

(٦) أراد بقوله: «أمها» أن يوضح به العلاقة بين الياء والفتحة في حالة النصب، وقد تقدم قوله: «الفتحة أمُّ علامات النصب».

هو.

وأيضا عُلِمَ أنَّ نصبَ جمع التكسير بالفتحة، ونصبَ جمع المؤنث السالم بالكسرة، ويأتي أنَّ (الياء) في الخفض لهذين[١]، وللأسماء الخمسة، وجاء نصب التثنية وخفضها بالألف[٢]، وحينئذ فهل هي العلامة في الرفع والنصب والخفض، أو ترجع إلى الضمة؛ لأنَّها الأصل، كما تقدم في الأفعال الخمسة إذا تركت النون في الرفع؟

وأما حذف النون فمختص بالأفعال، ولا يعمُّها، بل يختص بنوع واحد منها.

فيكون علامة للنصب، وهو آخر علاماته، **في الأفعال التي رفعها بثبات النون**.

المعنى الذي عناه الشيخ هنا بهذه العبارة واضح مما سبق، لكن يحتاج إلى ثلاثة أشياء:

الأول: لمَ عدل إلى هذه؟[٣] ولمَ أتى بـ(ثبات)؟ وما الحكمة في جعل الحذف علامة؟

والجواب عن الأول: أنَّ التأسيس خير من التأكيد، والمغايرة أفيد من المماثلة، ومن ثم يُتفنَّن في العبارات، وأيضا لفائدة، وهي أنَّ الشيء إذا اكتسب حالة يجوز أن يُسمى بها، كتسمية علي ﷺ بأبي تراب.

وعن الثاني: لَمَّا كان الحذف هنا هو العلامة، ناسب أن يجعل في العبارة عن الرفع ضده، وهو الثبوت، قال أبو عثمان المغربي[٤]: لا يعرف الشيء من لا يعرف ضده.

وعن الثالث: أنَّ أصل حذف (النون) إنَّما هو علامة على عدم الرفع، ولما كان عدم الرفع لا يخلو عن النصب أو الجزم جعلوه علامةً عليهما؛ تعليلًا للإحداث مهما أمكن.

---

(١) أي: للتثنية، وجمع المذكر السالم.

(٢) وذلك في لغة بني الحارث بن كعب، وبطون من ربيعة، فإنَّهم يجعلون المثنى بالألف في أوجه الإعراب الثلاث. انظر: معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، ومعاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج؛ تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، ٣٦٢/٣ (عالم الكتب- بيروت ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م)، والكشاف ٣/ ٧٢، والإنصاف ٣١/١، وشرح الكافية الشافية ١٨٨/١.

(٣) أي: لِمَ لَمْ يقل ابن آجروم: (في الفعل المضارع الذي اتصل بآخره شيء) -كما فعل في الرفع، بدلا من قوله: «فتكون علامة للنصب في الأفعال التي رفعها بثبات النون»؟

(٤) لم أقف على قوله، ولم أهتدِ إلى ترجمته.

ثم قد استوفت / علاماتُ النصب المواضعَ العشرة، كعلامات الرفع. [٢١١]

قال الشيخ: **وللخفض،** وسبق أنَّه لا يكون في الأفعال، بل في أقسام الاسم الظاهرة السبعة، **ثلاث علامات** كفت السبعة:

الكسرة في ثلاثة، **والياء** في ثلاثة، **والفتحة** في واحد.

فأما الكسرة، وهي الأصل، وتكون ظاهرة ومقدرة، **فتكون علامةً للخفض،** وهي أول علاماته، **في ثلاثة مواضعَ** من مواضع الضمة والفتحة، وهي غير المضارع، لكن الأوَّلَين منها مقيدان بالانصراف؛ إذ هما إذا مُنعا من الصرف علامةُ خفضهما الفتحة.

قال: **في الاسم المفرد المنصرف:** وهو اسم يدل على واحد، وليس فيه علميَّة، ولا وصف، أو فيه علَم فقط، أو وصف فقط.

وهو ثلاثة أقسام: جامد نكرة، مثل: "رَجُل"، اسم جامد علم، مثل: "زَيْد"، اسم مشتق، مثل: "ضَارِب".

فالأول ليس فيه علة أصلًا، والثاني فيه العلميَّة، ولا تكفي وحدها، وسيأتي بيان رفاقتها، والثالث فيه الوصف، ولا يكفي وحده، ويأتي بيان رفاقته.

والمنصرف الذي فيه الصرف هو التنوين، وهو يدل على أنَّ الاسم انْصُرِفَ به عن العلة إلى السلامة، فكان في درجة الكمال، أي: كاملًا في الاسمية.

وجمع التكسير المنصرف: وهو اسم يدل على جماعة بسبب تغيير مفرده، وليس على صيغة (مفاعل)، ولا (مفاعيل)، ويأتي بيانها، وبيان شرطها.

وجمع المؤنث السالم: وهو اسم يدلُّ على جماعة بسبب زيادة ألف وتاء.

ولم يقل: المنصرف؛ لوجهين: الأول: أنَّ جمع المؤنث السالم لا يُمنع من الصرف إلا إذا سُمِّي به، وإذا سُمِّي به صار اسمًا مفردًا لا جمع مؤنث سالمًا.

الثاني: أنَّه إذا سُمِّي به لا يتحتم فيه منع الصرف، بل يجوز فيه الصرف ومنع الصرف، ولكن فيه إذا صُرف خصوصية لسبب في غيره من الأسماء، وهي أنَّه إذا خُفض بالكسرة يجوز أن تكون الكسرة بلا تنوين، فالضمة والفتحة كذلك.

وأما الياء، بنت الكسرة، **فتكون علامةً للخفض،** وهي ثاني علاماته، **في ثلاثة مواضع،**

قدْر مواضع أمها، والواو بنت الضمة نقصت عنها، والألف بنت الفتحة نقصت عنها.

في الأسماء الخمسة، والتثنية[١]، **والجمع**/، وتقدَّم أنَّ (الياء) علامة للنَّصب في التَّثنية والجمع فقط. [٢١٢]

وأمّا الفتحة، وهي آخر علامات الخفض، **فتكون علامةً للخفض**، ظاهرةً ومقدَّرةً، **في الاسم الّذي لا ينصرف**، وهو اسم فيه علَّتان من علل تسع، أو علَّة تقوم مقام العلَّتين، وذلك هو الاسم المفرد غير المنصرف، وجمع التّكسير غير المنصرف.

واعلم أنَّ الاسم الَّذي لا ينصرف صعب الإدراك إلى الغاية؛ وذلك لبُعد إدراك العلل، وإدراك شروطها، ولا سيَّما مع ترقِّيها إلى قرب الكثرة عند النُّحاة؛ فإنَّها تسع، والكثرة عندهم عشرة فما فوقها.

فهذا يكفي المبتدئ هنا.

ثمّ قد أوردتها لمن له نشاط إليها على وجه سهل جرَّبنا سهولته، فقلتُ في بيانها مرتَّبة أحسن ترتيب:

عَلَمِيَّـــةٌ، وَالْوَصْـــفُ، مَـــزْجٌ، عُجْمَـــةٌ ۞ أَنِّـــثْ، وَزِنْ بِالْفِعْـــلِ، وَاعْـــدِلْ زَيْـــدَا

هَـــذِي ثَمَـــانٍ، وَاجْمَعَـــنْ يَـــا طَالِبًـــا ۞ أَعْـــلَى الْجُمُـــوعِ تَكُـــنْ رَئِيسًـــا سَـــيِّدَا [٢]

ثمّ فيها ست مسائل:

الأولى: سبب منع الصّرف أنَّ الفعل لفظه فرع، ومعناه فرع.

فلفظه فرع؛ لأنَّه مشتق من المصدر عند البصريين، والكوفيون يقولون: المصدر مشتق منه[٣]، فقالوا: لفظه فرع؛ لأنَّه محتاج إلى الفاعل.

وقال البصريون والكوفيون: معناه فرع؛ لأنَّه مركَّب، أي: شيئان، وهما: الحدث، والزّمان.

---

(١) في نسخة النبهان: (وفي التثنية)، بزيادة (في).

(٢) من الرجز.

(٣) سيأتي الحديث عن المسألة، انظر: قسم التحقيق ص ٣٣٥.

والمعنى المركَّب فرع من المعنى البسيط.

والفعل ما فيه تنوين ولا فيه خفض، فإذا كان اسمٌ فيه فرعيةٌ في اللَّفظ وفرعيَّةٌ في المعنى منعوه التنوين، ومنعوه الخفض، وسمَّوه لا ينصرف.

قال ابن الحطّاب: فلو كانت العلتان من جهة اللّفظ فقط، نحو: الجمع والتَّصغير في: "أُجَيْمَال"، أو من جهة المعنى فقط، نحو: التأنيث والوصف في: "حَائِض"، فمصروف[١]. انتهى.

ويأتي أنَّه لا علة معنويَّة إلا العلَمية والوصف فقط، ولا يجتمعان.

ثم من هنا يُعْلَم لِمَ احتاج منعُ الصّرف إلى علتين، ولمْ يحتج منعُ الإعراب إلى البناء إلى شبهين؟

الثَّانية: العلَمية فرع التنكير، والصفة فرع الذَّات، ويُقال للصِّفة: الوصف -وتَقدَّم-، والتّركيب فرع / الإفراد، والعُجمة فرع العربية، والتأنيث فرع التّذكير، ووزن الفعل فرع وزن [٢١٣] الاسم، والعدل فرع الاستقامة[٢]، والزّيادة فرع المساواة، والجمع فرع الإفراد.

الثّالثة: العملَيةُ ولو للجنس -صرَّح به في (التّوضيح)[٣]- والوصفيَّةُ رأسان على بقيَّة العلل، وهما معنويَّتان لا لفظيَّتان، ولا تجتمعان.

فإذا كان في الاسم علّتان من هذه التّسع مُنع من الصّرف، والعلّتان: العلَمية ورفيقة لها، أو الوصفية ورفيقة لها.

فرفيق العلمية ثلاثة: التّركيب المزجي، والعُجمة، والتّأنيث، ورفيق الوصف ثلاثة: وزن الفعل، والعدل، وزيادة الألف والنّون.

ثمّ العلَمية تطمع على الوصف وتأخذ رفاقته -أيضًا-، ولكن لا على وجه أخذ الوصف لها، بل على وجه آخر، وذلك أنَّ وزن الفعل مع الوصف خاص بوزن آخر وهكذا، وزيادة

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) كذا في المخطوط، والأولى: فرع المعدول عنه.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١/١٣٧.

الألف والنّون معه[١] خاصة بفتح الأوّل، والعدل معه[٢] خاص بالحقيقي، والعدل مع العلَم خاص بالتّقديري.

فرفاقة العلم ستّة، ورفاقة الوصف ثلاثة، فالعلَمية: كون الاسم علَمًا، والوصف: كون الاسم مشتقًّا؛ إذ الصّفة عند النّحويين اسم مشتق، والاسم المشتق تقدَّم أنَّه أربعة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، واسم التَّفضيل.

ثمّ العلميَّة لا شرط لها، والوصف شرطه ثلاثة:

الأول: الأصالة، فما هو اسم بالوضع ثمّ جُعل وصفًا بالاستعمال يصرفونه، وما هو وصف بالوضع ثمّ جُعل اسمًا في الاستعمال لا ينصرف عندهم.

الثّاني: كون الاسم المشتق على (أفعل)، أو على (فَعلان) -بالفتح فقط-، لا على (فاعل)، ولا على (مفعول)، ولا على (فِعلان) -بالكسر-، ولا على (فُعلان) -بالضّم-، وهكذا.

الثّالث: كون (أفعل)، و(فَعلان) مؤنّثه بالألف، لا بالتّاء، ولا بالمعنى.

الرّابعة[٣]: في تفسير رفاقة العلَم، وبيان شرط ما له منها شرط، أول رفاقة العلم هو أوّل الرفاقة في نظمي السابق، وهو المزج، أي: التّركيب المزجي، لا التّركيب الإضافي، ولا التّركيب الإسنادي.

وشرط المزجي شيئان:

ألّا يكون آخره (وَيْه)، وعبارة بعضهم: ألّا يكون آخره صوتًا.

وألّا يكون من تركيب العدد، ولا من تركيب الظّرف، ولا من تركيب الحال، بأن يمزج ظرفين، أو حالين.

---

(١) أي: مع الوصف.

(٢) أي: مع الوصف.

(٣) أي: المسألة الرابعة من المسائل الستة في علل منع الصرف.

قال الفاكهي: «"بَعْل" اسم صنم، و"بَكْ" اسم صاحبه، ثمّ جُعِلا اسمًا واحدًا للبلدة»[١]، / قال: «و"حَضْرَمَوْت" علَم لقطر باليمن»[٢]. [٢١٤]

وقال ابن الحطاب[٣]: لبلد، وسكن فيه عين الماضي؛ تخفيفًا، وإلا فالماضي المفتوح العين لا يجوز تسكينها، بخلاف المكسور العين، ويأتي.

ثم يؤخذ من هذا، ومن قولهم: المركبُ المزجيُّ كلمتُهُ الثانيةُ منزَلةً منزلةَ تاء التأنيث مما قبلها، أنَّ المركبَ الإسناديَّ إذا جُعِل علمًا بأن جُعِل حينئذ مركبًا مزجيًّا مُنع من الصرف، وإلا نُطق به على الحكاية.

و"مَعْدِي كَرِب" ياؤه ساكنة، وكافه مفتوحة، وراؤه مكسورة.

قال النووي: «ويجوز صرفه، ومنعه الصرف، وجهان مشهوران لأهل العربية»[٤].

ثم العُجمة: كون الاسم أعجميًّا، أي: من وضع العَجَم.

قال الفاكهي: «العجم: غير العربِ: الفرسُ، والرومُ، والهندُ، والإفرنجُ، وغير ذلك»[٥].

وللعُجمة شرطان: العلَمية، والزيادة على الثلاثة، وهل يقوم هنا تحرُّك وسط الثلاثة مقام الزيادة؟

واخْتُلِف في شيئين على الشرطين، واخْتُلِف على الشرط الأول في اسمِ جنسٍ عند العجم كـ"قَالُون" اسم للجَيِّد عندهم[٦]، أخذته العرب ولم تتصرَّف فيه إلا بجعله علمًا، فذهب سيبويه

---

(١) الفواكه الجَنِيَّة ص٦٣.

وبعلبك: اسم أرض بالشام. انظر: العين ٣٠٩/٢، وانظر: تهذيب اللغة ١٩٧/٣.

(٢) الفواكه الجَنِيَّة ص٦٤.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) المجموع شرح المهذب ٤١١/١.

(٥) الفواكه الجَنِيَّة ص٦٤.

(٦) وهي لفظة رومية. انظر: الفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم الزمخشري؛ تحقيق: علي البجاوي، ومُحَمَّد أبو الفضل، الطبعة الثانية، ٢٢٢/٣ (دار المعرفة–لبنان)، ومسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لشهاب الدين العدوي، الطبعة الأولى، ٢٥٧/٥ (المجمع الثقافي– أبو ظبي١٤٢٣هـ).

إلى صرفه[١]، وذهب غيره إلى منعه[٢].

واخْتُلِف على الشرط الثاني في الثلاثي المتحرِّك الوسط، فذهب سيبويه إلى صرفه[٣]، وذهب ابن الحاجب إلى منعه[٤].

ثم العُجمة تُعْرَفُ بأربعة أشياء:

الأول: اجتماع حروف في الكلمة لا تجتمع في لغة العرب، كـ(الجيم) لا تجتمع مع (القاف)، كـ"مَنْجَنِيق"[٥]، ولا مع (الصاد)، كـ"صَوْلَجَان" [٦]، ولا مع (الكاف)، كـ"سُكُرُّجَة"[٧]، و(الراء) لا تقع بعد (النون) أول كلمة، كـ"نَرْجِس"، و(الزاي) لا تقع بعد (الدال)، كـ"مُهَنْدِز".

الثاني: خلوُّ الرباعي والخماسي من حروف الذَّلاقة الستة، يجمعها: (مُرْ بِنَفْلٍ)، والذَّلْق: الطرف[٨]، وهذه الستة تخرج من طرف اللسان والشفة.

الثالث: خروج الكلمة عن أبنية العرب للأسماء، كـ"إِسْمَاعِيل".

الرابع: نقل الأئمة.

قالوا: وتُعرف العجمة بغير ذلك.

ثم التأنيث كون الاسم دالًّا على مؤنث، ودلالة الاسم على المؤنث بثلاثة أشياء: إما بـ(التاء)، وإما بالمعنى، وإما بـ(الألف).

---

(١) ظاهر كلام سيبويه اشتراط كون الاسم علَمًا في لغة العجم. انظر: الكتاب ٢٣٤/٣. ووافقه: ابن الحاجب في الكافية ص١٣، وابن الناظم في شرح الألفية ص٤٦٣، وابن هشام في شرح القطر ص٣١٣، وابن الصائغ في اللمحة ٧٦٧/٢، وابن عقيل في شرح الألفية ٣٣٢/٣.

(٢) نُسب إلى الجمهور عدم اشتراط كون الاسم علَمًا في لغة العجم، بل الواجب ألَّا يُستعمل في كلام العرب أوّلًا مع العلَمية. انظر: الرضي في شرح الكافية ١٢٣/١، والارتشاف ٨٧٥/٢، والهمع ١١٨/١.

(٣) نسب إليه ذلك الرضيُّ في شرح الكافية، ووافقه ١٢٤/١.

(٤) انظر: الكافية ص١٣.

(٥) المنجنيق: التي تُرمى بها الحجارة، معرَّبة من الفارسية. الصحاح (منجنيق) ١٤٥٥/٤.

(٦) الصولجان -بفتح اللام-: المِحْجَن، فارسي معرَّب. الصحاح (صلج) ٣٢٥/١.

(٧) سُكُرُّجة: إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأُدَم، وهي فارسية. لسان العرب (سكرج) ٢٩٩/٢.

(٨) في الصحاح (ذلق) ١٤٧٩/٤: «ذَولق اللسان: طرفه».

والتأنيث بـ(التاء) قد يكون لمذكَّر، كـ"طَلْحَة"، وكذلك بـ(الألف)، كـ"زَكَرِيَّا"، والتأنيث بالمعنى لا يكون لمذكَّر.

ثم التأنيث بـ(التاء) وبالمعنى هو رفيق العلمية، والتأنيث بـ(الألف) مقصورةً أو ممدودةً يأتي أنَّه يَمنع وحده.

ثم التأنيث بـ(التاء) لا شرط له، حتى ولا أنوثة معناه، أي: مسماه.

والتأنيث بالمعنى شرطه واحد من أربعة: الزيادة على الثلاثة، أو تحرك الوسط، أو / العُجمة، أو النقل من المذكر إلى المؤنث. [٢١٥]

ثم اعلم أنَّ شروط المؤنث تخالف الشروط؛ وذلك أنَّ مشروطها -وهو: منع الصرف- لا يُفقد إذا فقدت؛ إذ الثلاثي الساكن الوسط وليس أعجميًّا ولا منقولًا كـ"هِنْد"، يجوز فيه الوجهان، ولو حُذف منه حرف كـ"يد" علما، وتقدم أنَّ جمع المؤنث السالم إذا جُعل علَما يجوز فيه الوجهان؛ لوجود العلمية والتأنيث، وتقدم أنَّ العجمي الساكن الوسط مصروف لا ممنوع الصرف، ولا يجوز فيه الوجهان، وأسماء المدن والقرى وهكذا يجوز فيها الوجهان؛ نظرًا إلى البقعة، ففيها العلمية والتأنيث، أو إلى المكان، ففيها العلمية فقط.

قال حسن شلبي في (حاشية المطول): اللفظ الوصف إذا صار بغلبة الاستعمال اسمًا بعدما كان وصفًا، كانت اسميته فرعًا لوصفيته، فيشبه المؤنَّث؛ إذ هو فرع المذكَّر، فتُجعل (التاء) علامةَ الفرعية والنقل[1]، وحينئذ فـ(التاء) في المقدمة، والمعرفة، والحقيقة، والقصيدة، وأمثالها، على وجهين: إمَّا للتأنيث بالتقدير، أي بتقدير موصوف مؤنث، وإمَّا للنقل من الوصفية إلى الاسمية.

الخامسة: في تفسير رفاقة الوصف، وشروطها: أولها: وزن الفعل، وهو هيئة مقدرة لأن

---

(١) لم أقف عليه، وانظر نحوه في: الشرح الكبير على الورقات، لابن قاسم العبادي؛ تحقيق: مُحَمَّد حسن إسماعيل، ص١٣٣ (دار الكتب العلمية-بيروت).

وحسن شلبي هو: حسن بن مُحَمَّد شاه بن مُحَمَّد شمس الدين بن حمزة الفَنَاري، من علماء الدولة العثمانية، من مؤلفاته: حاشية على شرح المطول للتفتازاني، وحاشية على شرح المواقف للشريف الجرجاني، توفي سنة٨٨٦هـ. انظر ترجمته في: سلم الوصول ٣٩/٢، والأعلام ٢١٦/٢.

يكون لفظ الفعل عليها، وإيضاح وزن الفعل أنَّ مفهوم هذه الإضافة أنَّه لا يكون وزنًا للاسم أصلًا، ونظيره: "غُلَامُ زَيْد"، لا يكون غلامًا لعمرو، حتى إنْ كان غلامًا لعمرو يُقال: "غُلَامُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو"، ونظيره -أيضًا- جمع المؤنث، لا يكون جمعًا للمذكَّر أصلًا.

ثم وجدنا للعلماء قاعدة، وهي إلغاء القليل مع الكثير، بحيث يصير القليل كالمعدوم، وإلغاء المفضول مع الفاضل، فعملنا بهذه القاعدة في جمع المؤنث السالم، وفي وزن الفعل، فالوزن القليل في الاسم جعلناه وزنًا للفعل، فهو وزن الفعل، والوزن الكثير في الاسم والكثير في الفعل بحيث استويا في وزن، ولكن ذلك الوزن في الفعل أفضل منه في الاسم من جهة أنَّ ذلك الوزن في الفعل فيه زيادة لها معنى في الفعل وليس لها معنى في الاسم، فنجعله وزنًا للفعل لا للاسم؛ ترجيحًا للفاضل على المفضول.

فوزن الفعل ثلاثة[١] أقسام: وزن لا يكون للاسم أصلًا، ووزن يكون أولى بالفعل.

والخاص بالفعل ثلاثة من أوزان الماضي: الأول: الثلاثي المضعَّف، والثاني: الثلاثي المبني للمفعول، والثالث: الماضي المبدوء بهمزة الوصل.

ثم هذا الخاص بالفعل لا يكون اسمًا إلا منقولًا من الفعل؛ كـ"شَمَّر" علم فرس[٢]، أو منقولًا من العجمية إلى العربية كـ"بَقَّم" -بتشديد القاف- لصبغ[٣].

والوزن الأولى بالفعل شيئان: الأول: (اِفعل) -بكسر العين، وفتحها، وضمها-، فإن هذا الوزن أولى بفعل الأمر؛ لكثرته فيه، فـ"إِثْمِد"[٤] لا ينصرف إن كان علمًا؛ لأنَّه بوزن "اِضْرِب"، و"إِصْبَع" بوزن "اِذْهَب"، و"أُبْلُم" -وهو: سعف المقل[٥]- بوزن "اُكْتُب".

والثاني: (أَفعل)، أو (نفعل)، أو (يفعل)، أو (تفعل)، أي: اسم مبدوء بحرف زائد من

---

(١) قال: (ثلاثة)، ولم يذكر إلا اثنين، والثالث: المشترك بين الاسم والفعل على التساوي، مثل: "ضَرَب"، وفي الاسم منه: "حجر"، فإنه منصرف، معرفةً كان أو نكرةً؛ لأنَّه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٧٢/١.

(٢) لسان العرب (شمر) ٤٢٩/٤.

(٣) «البقّم: شجرة، وهو صبغ يصبغ به» العين (بقم) ١٨٢/٥.

(٤) الإثمد: حجر الكحل. العين (ثمد) ٢٠/٨.

(٥) الصحاح (بلم) ١٨٧٤/٥.

أحرف المضارعة، مكسور العين في الحالِ، مثل: "نَرْجِس"، أو في الأصلِ، مثل: "يَزِيْد" إذا أصله "يِزْيِد"، مثل: "يَضْرِب"، أو مفتوح العين، مثل: "أَحْمَد"، أو مضموم العين، مثل: "تَشْكُر".

فـ"تغْلِب" عَلَمًا لا ينصرف؛ لأنَّ أوله (التاء) -المثناة- زائدة، و"ثعْلَب" عَلَمًا ينصرف؛ لأنَّ أوله (الثاء) -المثلثة-، وليست من أحرف المضارعة، وليست زائدة.

وزيادة أحرف المضارعة في أول اسم لا تكون مانعةً إلا إذا كان الاسم على وزن من أوزان المضارع، وأوزان المضارع مستوفاة في (تصريف العزّي)[١]، وحروف المضارعة تدلُّ على معنى في الفعل، ولا تدلُّ على معنى في الاسم، فلذا هي أولى بالفعل.

ثم / العدل: خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى بلا تفاوت في المعنى، أي: **[٢١٦]** تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي.

ثمّ هو قسمان: قسم مع العلَم، ويقال له: العدل التقديري.

وقسم مع الوصف، ويقال له: العدل التحقيقي.

فالأوّل: لم يقع إلّا في شيئين:

الأوّل: الأعلام الّتي على وزن (فُعَل) -بضمّ الفاء وفتح العين[٢]-، والمحفوظ منه: "بُلَع"[٣]، و"ثُعَل"[٤]، و"جُشَم"[٥]، و"جُمَح"[٦]، و"جُحَا"، و"زُفَر"، و"زُحَل"[٧]، و"دُلَف"[٨]،

---

(١) العزّي هو: عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني، صاحب التصريف المشهور بتصريف العزّي، توفي سنة ٦٥٥هـ تقريبًا. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١٢٢/٢.

(٢) كلُّها معدولة عن (فاعل) إلا (ثُعَل) فإنه معدول عن (أَفْعَل). انظر: الهمع ١٠٣/١.

(٣) البلع منزل للقمر. القاموس المحيط (بلع) ٧٠٥/١.

(٤) «الثُعَل: زوائد في الأسنان، واختلاف في منبتها، يركب بعضها بعضًا». الصحاح (ثعل) ١٦٤٦/٤.

(٥) و«جشِمت الأمر -بالكسر- جشمًا وتجشمته، إذا تكلَّفته على مشقة». الصحاح (جشم) ١٨٨٨/٥.

(٦) «جمح الفرس بصاحبه جماحًا، إذا جرى به جريًا غالبًا، وكل شيء إذا مضى لوجهه على أمر فقد جمح به». تهذيب اللغة (جمح) ١٠٠/٤.

(٧) «زُحَل: نجم من الخنس». الصحاح (زحل) ١٧١٦/٤.

(٨) الدُلف: معدول عن دالف، «والدالف: السهم يصيب ما دون الغرض، ثم ينبو عن موضعه». الصحاح (دلف) ١٣٦٠/٤.

و"قُثَم"[١]، و"عُصَم"[٢]، و"هُبَل"[٣].

والثّاني: في الأعلام الّتي للمؤنّث وعلى وزن (فَعَال) -بفتح الفاء-، والمحفوظ منه: "حَذَام"[٤]، و"رَقَاش"[٥]، و"قَطَام"[٦]، و"سَفَار"[٧]، و"وَبَار"[٨].

ثمّ العدل التقديري إنّما أخذوه؛ لأنَّهم سمعوا أسماء غير منصرفة، لم يجدوا فيها إلّا العلمية بدون رفيق من رفاقتها معها، فقدَّروا فيها العدل؛ حِفْظًا لقاعدتهم.

وثمرة هذا أنَّا إن سمعنا اسمًا مصروفًا وفيه ما يشبه أوزان العدل، أو العدل مع العلمية، لا ننكر ذلك، وحينئذ نقول: هذا غير معدول.

وإن سمعنا اسمًا غير منصرف وفيه مع العلمية العدل، أو ما يشبه العدل وعلّة أخرى، نجعل المانع له من الصّرف العلمية، وتلك العلّة الأخرى، لا العدل.

والثّاني، أي العدل التّحقيقي: وهو العدل مع الوصف، لم يقع -أيضًا- إلّا في شيئين:

الأوّل: "أُخَر" -بضم الهمزة، وفتح الخاء-.

قال ابن عصفور: و"سَحَر" -بفتح السين والحاء المهملتين- إذا أريد به سحر معيّن: كالنكرة المقصودة، والعدل هنا عن الألف واللّام[٩].

قال ابن الحطاب: وإن سميت بـ"أُخَر" صرفت؛ لزوال معنى الصّفة عنه[١٠].

---

(١) «قثم: اسم رجل معدول عن قاثم، وهو المعطي». الصحاح (قثم) ٥/٢٠٠٥.

(٢) «العصمة: المنع، يقال: عصمه الطعام، أي منعه من الجوع». الصحاح (عصم) ٥/١٩٨٦.

(٣) «الهبل: مصدر قولك: هبلته أمه، أي ثكلته، والإهبال: الإثكال». الصحاح (هبل) ٥/١٨٤٦.

(٤) حَذَام: معدولة عن حاذمة، «حذمت الشيء حذمًا: قطعته، وسيف حذيم، والحذم: المشي الخفيف، والحذمة: المرأة القصيرة». الصحاح (حذم) ٥/١٨٩٥.

(٥) رَقَاش: معدولة عن راقشة، «والترقيش: النم والقت، ورقش كلامه: زوَّره وزخرفه». الصحاح (رقش) ٣/١٠٠٧.

(٦) «قطمه يقطمه: عضَّه، أو تناوله بأطراف أسنانه فذاقه» القاموس المحيط (قطم) ١/١١٥١.

(٧) «السفر: قطع المسافة، والجمع الأسفار، والسفر -أيضًا-: بياض النهار...، وسَفَار: اسم بئر». الصحاح (سفر) ٢/٦٨٥.

(٨) الوبار: أرض كانت لعاد. الصحاح (وبر) ٢/٨٤١.

(٩) لم أقف عليه من كلام ابن عصفور، وانظر: مجيب الندا ص٥٦٧.

(١٠) لم أقف عليه من كلام ابن الحطّاب، وجاء في تمهيد القواعد ٨/٤٠٣٧،٤٠٣٨: «في (أخر) و(مثنى) وأخواتها المعدولة خلاف بعد التسمية بها: مذهب سيبويه منع الصرف، وذهب جماعة إلى أنَّها مصروفة».

ولكن قد يقال: هي صفة أصلية، والعبرة بها، ولا يقال: تقوم العلميةُ مقامَ الصّفة؛ لأنَّه تقدم أنَّ العدل لا يمنع مع العلمية، إلّا فيما سُمع غير مصروف وليس فيه إلّا العلمية.

ساقطة من الترقيم

وقال ابن عصفور: إن أردت سحرًا من الأسحار صرفت./

والثّاني: (فُعال) و(مَفعَل) -بضم أول الأوّل، وفتح أوّل الثاني وثالثه- إذا تلّفظت به من لفظ واحد، أو اثنين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو عشرة، لا ممّا بين ذلك -إلّا عند الكوفيين[١]-، تقول: "جَاءَ القَوْمُ أُحَادَ، أو مَوْحَد"؛ أي: جاؤوا واحدًا واحدًا، فعدلوا عن التكرار إلى هذا الوزن، ثمّ قد عُلم من تقديره: "واحِدًا واحِدًا" أنّه حال.

ثمّ الزّيادة، قال ملّا جامي: معنى الزّيادة كون الاسم له حالة في الخلوِّ عن الزائد[٢].

والزّيادة المانعة من الصّرف زيادة الألف والنون، وزيادتهما: الإتيان بهما غير أصليين.

قال الخطابي[٣]: وعلامة زيادتهما أن يكون معهما أكثر من حرفين.

قال ابنه[٤]: لو أبدلت النّون بلام بقي منع الصّرف.

ثم لا تكون زيادة الألف والنون إلّا في وزن (فعلان).

ثمّ الزّيادة مع العلمية لا شرط لها، ولا يلزم فيها فتح الفاء، وقد تخفى، نحو: "تَبَّان"، و"حَسَّان"، و"سَمَّان"، و"طَحَّان" أعلامًا، فإنها محتملة، فإن أريد "تَبَّان" من التبن[٥]،

---

(١) في الأعداد المعدولة خلاف، هل يقاس عليها، أم يقتصر فيها على السماع؟ على ثلاثة مذاهب: الأول: مذهب البصريين عدم القياس، الثاني: مذهب الكوفيين والزجاج جواز القياس، الثالث: يقاس على ما سمع من (فُعال)؛ لكثرته، دون (مَفْعَل)؛ لقلته. انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٤٨/٣، واللمحة ٧٤٥/٢، وتوضيح المقاصد ١١٩٧/٣، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي؛ تحقيق: د. أحمد الخرّاط، ٥٦٢/٣ (دار القلم- دمشق)، والهمع ٩٩/١.

(٢) انظر: الفوائد الضيائية ٤٢٣/٢.

(٣) لم أقف على كلام الخطابي، ولم أهتدِ إلى ترجمته.

(٤) لم أقف على كلامه، ولم أهتدِ إلى ترجمته.

(٥) «التِّبن: عصيفة الزرع من البر ونحوه، معروف...، والتَّبن -بالفتح-: مصدر تبن الدابة يتبنها تبنًا، علفها التِّبن، ورجل تبَّان: يبيع التبن». لسان لعرب (تبن) ٧١/١٣.

و"حَسَّان" من الحُسن، و"سَمَّان" من السمن، و"طحَّان" من الطّحن [١]، صُرِفَتْ؛ لأنَّ النّون حينئذ أصلية، وإن أريد من التّبّ، وهو: الخسران[٢]، والحسّ، وهو: الإدراك بالحاسة، والسُّمّ، وهو: لعاب الحية وهكذا، والطحّ، وهو: الهلاك[٣]، مُنِعَتْ.

و"شَيْطَان" من الشَّيط لا يُصرف، ومن الشَّطَن يُصرف[٤]، وهكذا.

ولا تلحق التاء (فعلان) علمًا، ولذلك لم يشترطوا عدم التاء فيه، وإذا لم يكن علمًا تلحقه، نحو: "سَعْدَان وسَعْدَانَة" لنَبْت[٥]، و"مَرْجَان ومَرْجَانَة" لمعدن أو جوهر[٦]، وهكذا.

والزّيادة مع الوصف شرطها فتح الفاء، وعدم لحوق التاء في المؤنّث.

وقيل: أن يكون مؤنّثه على (فعلى)، وأصالة الصّفة؛ فـ"نَدْمَان" من الندم على ما فات لا ينصرف؛ لأنّ مؤنّثه (فعلى)، ومن المنادمة ينصرف[٧]؛ لأنَّ مؤنّثه (فعلانة).

السادسة: العلّة الّتي تقوم مقام العلّتين ثنتان: صيغة منتهى الجموع، وألف التّأنيث.

وصيغة منتهى الجموع ثنتان: مفاعل، ومفاعيل.

ساقطة من الترقيم

وألف التأنيث ثنتان: مقصورة، وممدودة./

قال ملّا جامي: وضابط صيغة منتهى الجموع أن يكون أوّلها مفتوحًا، وثالثها ألفًا، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن[٨]، حتّى ولو كانت هذه الصّيغة معتلّةً حُذف حرف علّتها وعُوِّض عنه التّنوين، مثل: "جَوارٍ"، و"غَوَاش".

---

(١) الطحَّان: هو الذي يطحن الطحين. انظر: تهذيب اللغة (طحن) ٢٢٤/٤.

(٢) انظر: تهذيب اللغة (تبّ) ١٨٢/١٤.

(٣) انظر: تهذيب اللغة (طوح) ١٢٠/٥.

(٤) جاء في تهذيب اللغة ٢١٤/١١: «قال الليث: الشيطان فيعال من شَطَن، أي بَعُد...، وقال غيره: الشيطان: فعلان، من شاط يشيط، إذا هلك واحترق».

(٥) انظر: تهذيب اللغة (سعد) ٤٥/٢.

(٦) انظر: تهذيب اللغة (مرجن) ١٧٥/١١.

(٧) الندمان: هو «النديم الذي يرافقك ويشاربك، ويقال في الندم: ندمان». لسان العرب (ندم) ٥٧٣/١٢.

(٨) انظر: الفوائد الضيائية ١٦٦/١.

وشرطها: عدم التاء، وعدم الياء، فـ"فَرْزَانَة"[١] ينصرف، و"مَدَايِنِي" ينصرف.

ولو سُمّي بصيغة منتهى الجموع بقيت لا تنصرف، كـ"حَضَاجِر" جمع، ثمّ جعلوه علمًا للضبع[٢]، ولو جمعت جمع مؤنّث سالمًا فكذلك، كـ"صَوَاجِب" يُجمع على "صَاجِبَات".

ثمّ قالوا: إنَّما لم تحتج هاتان العلّتان إلى علمية أو [وصف][٣]؛ لأنَّ الصِّيغة قويَّة لا تُجمع جمع تكسير، والألف قويّة.

جئنا إلى بيان علامات الجزم، قال الشّيخ -رحمه الله تعالى-: **وللجزم**، وتقدّم أنَّه لا يكون إعرابًا إلّا للأفعال[٤]، وهي أقسام الفعل المضارع، فهو في ثلاثة مواضع فقط.

قال الغرناطي: «الجزم: وجود السّكون، أو ما أجري مجرى السّكون، في آخر الفعل المضارع، بعامل الجزم»[٥].

وله عند أولاد الكتاب علامة واحده وهي الجزمة، وعند أولاد النّحو **(علامتان)** حسب الحاجة، والثنتان لا تكفي الثلاثة، فجُعلت الثانية ثنتين؛ لأنَّها الَّتي قبلت ذلك.

السّكون، والحذف.

والسكون لغةً واصطلاحًا: عدم الحركة، أو قطع الحركة، فهو ضدّ الحركة، أو نقيض الحركة[٦].

والحركة عند النّحويين: صوت مخصوص ينشأ عنه فتح الفم، أو تسفُّله، أو ضمُّه، حالةَ النّطق.

والسُّكون عند الحكماء: الحصول في حيِّز زمانين، فإنَّ الإنسان إذا تحرَّك خرج في زمان

---

(١) فرزانة: اسم معرّب، جمع فرزان، وهو الشطرنج. انظر: تهذيب اللغة (فرز) ١٣/١٣٢.

(٢) «الحضجر: العظيم البطن الواسعة...، وحضاجر: اسم للذكر والأنثى من الضباع، سميت بذلك؛ لسعة بطنها وعظمه». لسان العرب (حضجر) ٤/٢٠٢.

(٣) في المخطوط: (ووصف)، بزيادة (واو).

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٢٧٢.

(٥) عنوان الإفادة ص١١٣.

(٦) انظر: التعريفات ص١٢٠.

آخر إلى حيِّز -أي: مكان- آخر[١].

والسّكون عند أهل الشّرع: السّكينة، وهي الثِّقَل عن الحركة إلّا عند أمر يتحقق بتمام الرويَّة -وهي: كمال التأمّل حسنه-، وضدّ السّكينة: الرّعونة[٢]./ [٢١٧]

والحذف لغةً: القطع[٣].

واصطلاحًا: في النّصب حذف النّون، وفي الجزم حذفان: حذف حرف العلّة من الفعل المضارع المعتل الآخر، وحذف النّون من الفعل المضارع الّذي اتّصل به... إلى آخره.

فأمّا السّكون، وهو الأصل، **فيكون علامة للجزم** المختص بالفعل **في الفعل المضارع**، لا في أنواعه الثّلاثة، بل في **الصّحيح الآخر**، أي: الّذي آخره باء، أو تاء،... إلى آخر حروف الهجاء، غير الألف، والياء، والواو، فهو الّذي آخره من حروف الهجاء غير حروف العلّة.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمّ هنا شيئان:

الأوّل: لمْ يقل: إذا لم يتّصل بآخره شيء؛ اختصارًا، والاختصار: الحذف لدليل، وتقدم أنَّ الحذف من الثّاني لدلالة الأوّل أحسن من الحذف من الأوّل لدلالة الثّاني[٤].

الثّاني: نقص من مواضع الضّمة ثلاثة؛ لأنَّ الجزم لا يكون في الأسماء.

وأمّا الحذف، قال الغرناطي: وهو على قسمين: حذف حرف العلّة، وحذف النّون[٥].

فيكون علامةً للجزم في موضعين من الفعل المضارع: **في الفعل المضارع المعتلِّ** الحرف **الآخر**، وهو الفعل المضارع الّذي آخره من حروف الهجاء حرف علة.

ثمّ علامة حذف الألف فتحة قصيرة، وهكذا.

وهذا يكفي المبتدئ.

---

(١) انظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١٠٦/١.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٨٥/٢.

(٣) انظر: المخصص، لأبي الحسن ابن سيده؛ تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى، ٢٤/٤ (دار إحياء التراث العربي-بيروت ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م).

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ١٥٨.

(٥) انظر: عنوان الإفادة ص١١٤.

ثم هنا شيئان:

الأوّل: الهمزة إذا قُلبت إلى حرف العلّة جرى عليها هذا الحكم، وكلام الشّيخ يصدق عليها حينئذٍ.

وقوله: المعتلّ الآخر، يؤذِن أنَّ الحذف هنا هو حذف حرف العلّة.

الثّاني: من العرب من لا يحذف حرف العلّة للجازم(١)، وحينئذ فهل علامة الجزم السّكون كما في الصّحيح، أو هذا السّكون سابق على الجازم فلا يكون لأجله، فتكون العلامة حذف الحركة المقدّرة في الرّفع والنّصب في الألف، والظاهرة في النصب في الياء والواو؟(٢)

قال: **وفي الأفعال الّتي رفعها بثبات النّون،** وهي الأفعال الخمسة، وهي الفعل المضارع إذا اتّصل به... إلى آخره.

وقوله: بثبات النّون؛ إشارةً إلى أنَّ الحذف هنا هو حذف النّون، وعلامته فتحة طويلة، وهكذا.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمّ هنا شيئان:

الأوّل: سبق / أنَّ الأفعال الخمسة قد تُحذف النّون منها في حالة الرّفع(٣)، وسبق أنَّ من العرب من يبُقي حرف العلَّة(٤)، فهل منهم من يُبقي النّون؟ **[٢١٨]**

الثّاني: لم يقل: الّتي نصبها؛ لأنَّ الرّفع هو الأوّل، ولئلَّا يُتوهم أنَّ الجزم محمول على

---

(١) وهي لغة بعض العرب، يُجْرُونَ المعتلَّ مجرى الصّحيح في جميع أحواله، من ذلك قول قيس بن زهير من الوافر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي**بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ.

قال الزجاجي (الإيضاح ص١٠٤): «وهي لغة للعرب مشهورة متفق على حكايتها»، وأشار إليها ابن مالك في التسهيل بقوله: «وربما قدر جزم الياء في السعة» وانظر: شرح التسهيل ٥٥/١، والتذييل ٢٠٨/١، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢١٢/١، والهمع ٢٠٥/١.

(٢) انظر الخلاف في: الإيضاح في علل النحو ص١٠٤، والتذييل ٢٠٧/١، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢١٢/١، والهمع ٢٠٦/١.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص٣٠١.

(٤) أي: يبقي حرف العلة في حالة الجزم. انظر: قسم التحقيق ص ٣٢٠.

النّصب، مع أنَّ الأمر بالعكس[١].

ثمّ لما ترتّب على بيان علامة الإعراب انقسام لمواضع الإعراب قال: **فصل**.

سبب هذا الفصل أنَّ الشّيخ لما قال: للرّفع أربع علامات، نظرنا في هذه العلامات فوجدناها حركاتٍ وحروفًا، فلزم أنَّ العلامات حروف وحركات، ثمَّ لزم من كون العلامات حروفًا وحركاتٍ أنَّ المعربات شيء منها معرب بالحركات، وشيء منها معرب بالحروف، فأراد الشّيخ أن يبيّن علامات الإعراب ومواضع الإعراب من هذا الوجه.

ثمّ يظهر من كلام المصنّف -أيضًا- أنَّ مواضع الحركات هي مواضع الضّمة، ومواضع الحروف غيرها.

ثمّ بعد هذا قال ابن نجيم: «الفصل لغةً: فرق ما بين الشّيئين، وفي الاصطلاح: طائفة من المسائل تغيَّرت أحكامها بالنّسبة إلى ما قبلها، غير مترجمة بالكتاب، ولا الباب»[٢].

وسبق أن ابن الحطاب قال: مسائل مشتركة في حكم.

وهذا يكفي المبتدئ.

وقال الشّعبي: أعلمُ النّاسِ أعلمُهُم باختلاف النّاس[٣].

والتّحقيق: تصيير الشّيء حقًّا، وذلك بشيئين:

الأوّل: بإقامة دليله.

والثّاني: باستيفاء حالاته، حتّى حالات أقسامه وأطرافه، وهي فروعه وفروع أقسامه.

وحينئذ فهنا أربع مسائل:

الأولى: الشّيء الّذي يُخْرِجُه اللهُ -تعالى- من العدم إلى الوجود إذا كان جملةَ أجزاءٍ متّصلةٍ

---

(١) يقول المرادي (توضيح المقاصد ٣٤٦/١): «*وَحَذْفُها لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ* أي: وحذف النون علامة للجزم والنصب...، وبدأ بالجزم؛ لأنَّ النصب محمول على الجزم في علامته؛ فإنَّ الجزم أحق بالحذف، فحُمل النصب عليه».

(٢) البحر الرائق ٣٢٢/١.

وابن نجيم هو: زين الدين بن إبراهيم بن مُحَمَّد، الشهير بابن نجيم، فقيه حنفي، من مؤلفاته: الأشباه والنظائر، والبحر الرائق في شرح كنز الدقائق، توفي سنة ٩٧٠ هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ٣٧٨/١، والأعلام ٦٤/٣.

(٣) لم أقف عليه من كلام الشعبي، وإنما وقفت عليه منسوبًا للإمام أبي حنيفة. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٥٨/٦، ٣٦٤.

ببعضها البعض، كأجزاء بني آدم -مثلًا-، حتّى حبات القمح الكثير -مثلًا-، إذا أبعد منها بعض عن بعض، فذلك يقال له: فصل، وحجز، وتمييز، وقسم، وقطع، وإبانه، وإن يَكثر يقال له: تفصيل، وتبيين، وهكذا.

قال ابن الهمام: البيْن: انقطاع الشّيء عمّا يلابسه أو يداخله، والتبيين: تفعيل منه(١).

وقال ابن السّبكي: البيان: مصدر بان إذا ظهر، أو مصدر أبان إذا أَظهر(٢)، ولو بقطع لشيء من شيء، بعد حذف زوائده، وأصله: إبيان، أو اسم مصدر له إن لم يُقدَّر حذف زوائده.

الثّانية: الفصل عند المناطقة: اسم لما به الفصل، ولا لكل ما به الفصل، بل لمعنى في أفراد من جنس، ليس ذلك المعنى في غيرها من أفراده(٣)، كالطهورية في الماء، هي في الماء الطّهور، لا في الماء الطّاهر، ولا في الماء النّجس.

والفصل عند القضاة: منع أحد الخصمين عن الآخر، وهكذا(٤).

الثّالثة: إذا اختلطت أشياء -ولو معان- ببعضها البعض، متجانسةً أو غير متجانسة، فاختلاط الأشياء اسمه: جَمْلٌ، ومنه المجْمَل عند الأصوليين.

والمجمل لغةً: أفراد مختلطة(٥).

ثمّ إزالة الاختلاط اسمه تفصيل، وتحرير، وتهذيب، وتبيين، وهكذا.

الرّابعة: الضّمة لا تنوب عن أصل، / ولا ينوب عنها أصل، وكذلك السّكون، بخلاف الفتحة والكسرة فيهما، ولا ينوب عن الضّمة من الفروع ثنتان: الياء، والحذف، ولا ينوب عن [٢١٩]

(١) لم أقف عليه من كلام ابن الهمام، وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين الحدادي، ص٩٠.

(٢) انظر نحوه في: الإبهاج شرح المنهاج ٣٢٢/١.

(٣) انظر: دستور العلماء =جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الطبعة الأولى، ٢٣/٣ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

(٤) الفصل عند القضاة: «فصل الخصومات، وقطع المنازعات». لسان الحكام في معرفة الأحكام، للسان الدين ابن الشِّحْنَة، الطبعة الثانية، ص٢١٨ (البابي الحلبي-القاهرة ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م).

(٥) انظر: التعريفات ص٢٠٤، ومعجم مقاليد العلوم ص٤٠، والتوقيف على مهمات التعاريف ص١٢٩.

الفتحة ثنتان: الواو، والنّون، وهكذا، وهذا يترتّب على ما تقدّم ويُعرف منه، ولم ينبِّه عليه الشّيخ، والتّنبيه: بحث لاحق يُفهم من كلام سابق، أي: إيقاظ لمعنى في كلام سابق غفل عنه، وإنَّما نبَّه على انقسام المواضع، فلو قال بدل (الفصل): تنبيه، لصحَّ.

ثمّ بيَّن ما قصده فقال: **المعربات**، وهي مواضع الإعراب العشرة المتقدّمة، **قسمان** حسب الواقع لا حسب العقل.

هذا للمبتدئ.

ثمّ هنا شيئان:

الأوّل: (المعربات) جمع، و(قسمان) مثنى، وكيف يُخبر عن الجمع بالمثنّى؟

والجواب: أنَّ ابن حجر قال: «تَخالُف الشّيء باعتبارين سائغٌ»[١].

ومعناه أنَّ الضّدين لا يجتمعان، ويجتمعان باعتبارين -أي: بجهتين- في المثنى الواحد، مثل: المعربات، هو جمع باعتبار ذوات مواضع الإعراب، وهو مثنّى باعتبار علامات الإعراب؛ إذ هي لا تزيد على حركات وحروف.

وحينئذ فالمفرد أو المثنى قد يكون جمعًا من وجه، كما هو مفرد أو مثنى من وجه، كما الجمع كذلك؛ إذ هذا تَخالُف باعتبارين.

ولو وُجد معرب بالحركات والحروف لقال: ثلاثة أقسام.

ثمّ قد لا يتنبه للاعتبارين فلا يفصل هذا من هذا فيستشكل كما هنا، أو يوقع في التّناقض أو في الحكم بالخطأ، مثاله: لو قال إنسان عن سلطان هذا الزّمان -مثلا-: عادل، وقال آخر: ليس بعادل، فإن كان قاصدًا للعدل ويقع من أحد نوابه أو من كلّهم غير العدل، فهذان اعتباران تخالَف السّلطان بهما، فلا خطأ في واحد منهما والحالة هذه، وهذا باب مهم لا ينبغي أن يُغفل عنه، ويأتي منه شيء في المبتدأ والخبر[٢].

ثمّ إنَّما جاء جواز تخالف الشّيء الواحد باعتبارين من شرطهم للتّناقض الاتّحاد في ثمانية أشياء: الزّمان، والمكان، والآلة، والقوة، والفعل، والحالة، والعلّة، والكثرة، وهكذا.

---

(١) تحفة المحتاج ١/٤٣.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص ٤٣٥.

الثّاني: (المعربات) جمع، ويَرد عليه ما أُورِد على ابن الحاجب في قوله: «المياه أقسام»، أنَّه كان ينبغي: الماء أقسام، باسم الجنس(١).

والجواب: أنَّه تقدّم أنَّ الأقسام أنواعٌ لجنس، أو أصنافٌ لنوع، أو أفرادٌ لجمع، وحينئذ فإذا أريد صب التّقسيم على الماهيّة، فالتّقسيم للجنس، فيؤتى باسم الجنس، وإذا أريد صب التّقسيم على الأشخاص، فالتّقسيم للأفراد، فيؤتى بالجمع، ثمّ صب التّقسيم على الأفراد تارةً على الهيئة الاجتماعية، وتارةً على كلّ فرد، وهنا على الهيئة الاجتماعية؛ إذ ليس كل فرد من المعربات معربًا بالحركات، ومعربًا بالحروف.

ثمّ القسمان: **قسم يعرب** إثباتًا ونفيًا **بالحركات**، وهو الأصل.

قال الشّارح: أو بالسّكون(٢).

ولا يُحتاج إليه؛ لوجهين: الأوّل: أنَّه معلوم ممّا تقدّم أنَّ مواضعَ الحركات مواضعُ السّكون، وإن لم تكن كلها. والثّاني: أنَّه لم يقل: لا يعرب إلّا بالحركات، فلا يمنع أن يكون يُعرب معها بغيرها ممّا ليس بحروف.

وقسم يُعرب إثباتًا ونفيًا **بالحروف**، وهو خلاف الأصل.

قال الشّارح: أو بالحذف(٣).

وفيه ما تقدّم(٤)؛ لأنَّ مواضعَهُ مواضعُ الحروف، وإن لم تكن كلّها، على أنَّه سبق أنَّ لنا قولًا قولًا إنَّ الجزم ليس بإعراب(٥).

أو أنّه سيقول: ويجزم بالسّكون، ولم يقل معه: أو بالحذف معًا. [...](٦)

---

(١) انظر: التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، لضياء الدين الجندي المالكي؛ تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، الطبعة الأولى، ٣/١ (مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص١١٤.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص١١٤.

(٤) وهو عدم الحاجة إليه، كما في رده لقوله: (وبالسكون).

(٥) لعله أراد بذلك قول الآجرومي في فعل الأمر: «والأمر مجزوم الآخر أبدًا» حيث يقول الخُرَيْشي: «قوله: (مجزوم الآخر) يبين أن الصحيح الآخر يبنى على السكون...» انظر: قسم التحقيق: ٣٤٤.

(٦) ما بين المعقوفتين غلب عليه الطمس، لم أتبينه، بمقدار أربع كلمات.

والمعربات قسمان -أيضًا-: قسم يعرب لفظًا، وقسم يعرب تقديرًا.

وقسمان -أيضًا-: قسم اسم ظاهر، وقسم فعل مضارع.

وقسمان -أيضًا-: قسم يعرب أصالةً في استحقاق الإعراب، وقسم يعرب تبعًا، وهو التّوابع الآتية.

فالّذي يعرب بالحركات إجمالًا مواضعُ الضّمة، وتفصيلًا **أربعة أنواع**.

والنّوع: جماعة من جنس اختّصوا بصفة تضبطهم، فالضابط: صفة يدخل فيها جمع دون جمع،/ ثمّ هذه الأنواع الأربعة: [٢٢٠]

الاسم المفرد بقسميه، **وجمع التّكسير** بقسميه، **وجمعُ المؤنّث السّالمُ** -بضمّ الميم-، حتّى ولو سُمِّي به، **والفعل المضارع الّذي لم يتّصل بآخره شيء**، حتّى المعتل الآخر.

ثمّ بيّن كيفية إعراب هذه الأربعة بالحركات، فقال: **وكلّها**: يحتمل كلَّ واحد منها، ويحتمل جملتَها لا كلّ واحد منها.

وقاعدة لغة العرب أنَّ الجماعة من الأفراد والأجزاء إذا كان لهم حكم وكان متخلِّفًا عن قدر منهم، لا يكون إعطاؤه لهم مع الاستثناء ونحوه، كقول الشّيخ، وخرج كل ما قلّ، ولا يُدون ذلك؛ نظرًا إلى الأكثر الأغلب، حتّى كأن غيره عدم.

وكلام الشّارح يفيد أنَّ الجماعة حينئذ تفسَّر بالمجموع، وأنَّ الحكم على الجماعة إذا كان للكل من غير تخلُّفٍ عن شيء منها تفسَّر بالجميع.

والظّاهر أنَّ هذا ليس أمرًا لغويًّا؛ أي: بالوضع العربي، بل هو اصطلاح عقلي، وهكذا.

تُرفع بالضّمة، ويقال في العبارة المحررة: وعلامة رفعه ضّمة ظاهرة، أو مقدّرة.

وتُنصب بالفتحة، كذلك[١].

وتُخفض بالكسرة، كذلك[٢].

وتُجزم بالسّكون، ولا يكون مقدَّرًا.

---

(١) أي: يقال في العبارة المحررة ما قيل في الضمة: وعلامة نصبه فتحة ظاهرة، أو مقدّرة.

(٢) أي: يقال في العبارة المحررة ما قيل في الضمة: وعلامة خفضه كسرة ظاهرة، أو مقدّرة.

ثمّ هذه العبارة توهم أنَّ الفعل المضارع يُخفض، وأنَّ الاسم المفرد وما بعده من الأسماء تُجزم، وليس كذلك، فيستفاد منها أنَّه لا عيب في العبارة إذا تناولت شيئًا يتبيّن حاله ممّا قبلها، أو ممّا بعدها، وهكذا.

على أنَّ هذا وأمثاله ممّا فيه عدم التحرير في العبارة، قال الأنصاري: إنَّما هو مبالغة منه في النّصح في تعليم المبتدئين، وإعلام لمن بعده بأنَّ التعليم يكون باللّفظ الأقرب إلى الفهم منه، وإن كان فيه خلل، وإعلام -أيضًا- بأنَّ الأكثر هو المنظور إليه، وهو الّذي العبرة به، والقليل مغمور فيه، وإن كان القليل نادرًا؛ فالنادر لا حكم له، إلى غير ذلك من المقاصد له -رحمه الله تعالى، ونفعنا ببركاته-.

ثمّ بيّن الشّيخ أنَّ هذه الكليّةَ كليّةُ جملةٍ لا كليّةُ أفرادٍ، فقال: **وخرج عن ذلك** الكل، وهو الأصل، **ثلاثة أشياء** في حالة واحدة، وإذا ضممت هذه الثّلاثة إلى الأربعة الّتي تعرب بالحروف كان الخارج عن الأصل في الإعراب سبعة.

ومن ثمّ قال في (شرح القطر): وخرج عن ذلك سبعة أبواب[1].

وهذه الثّلاثة:

جمعُ المؤنّث السّالمُ -بضم الميم- إنَّما **ينصب بالكسرة**، كما يخفض بها.

والاسم الّذي لا ينصرف إنَّما **يخفض بالفتحة**، كما ينصب بها ظاهرةً ومقدَّرةً.

والفعل المضارع المعتل الآخر إنّما **يجزم بحذف آخره**.

ثمّ الخارج عن الأصل له علّتان: لمَ خرج؟ ولمَ خرج إلى كذا؟

هذا يكفي المبتدئ.

ثمّ هذا الصنيع، وهو إتيانه بهذه العبارة، وهي قوله: (وكلّها)، ثمّ يُتبعها بقوله: (وخرج)، حكمته الإشارة إلى أنَّ النحو كالقواعد الفقهية، عند الشّك يُعمل بالأصل.

والّذي يعرب بالحروف، وهو خلاف الأصل، **أربعة أنواع**، هي الّتي تُرفع بأخوات الضّمة:

---

(١) انظر: شرح القطر لابن هشام ص٦٥.

[٢٢١] **التّثنيةُ**، قال الفاكهي: / «المثنّى»[١].

وجمعُ المذكّر السّالمُ -بضم الميم-.

والأسماء الخمسة، وسبق لها ذكر[٢].

والأفعال الخمسة، ولم يسبق لها بهذا الاسم ذكر، وأيضًا ليست معيَّنةً في صور من حروف معيَّنة مخصوصة كالأسماء الخمسة، بل هي صور معينة من أيِّ حروف كانت، فلذا صوَّرها هنا في قدْرٍ من الصّور مشترك بين الحروف، فقال:

وهي: يفعلان -بالياء التّحتيّة-، **وتفعلان** -بالتّاء الفوقيّة-، **ويفعلون** -بالتّحتية-، **وتفعلون** -بالفوقيّة-، **وتفعلين** -بالفوقيّة-.

ثمّ المعرب بالحروف كان أصله أنَّ الرَّفع بالواو، والنَّصب بالألف، والخفض بالياء، والجزم بالنون، ولم يجئ كذلك، فبيَّن الشّيخ كيف جاء، فقال:

فأمّا التثنية فترُفع بالألف، وكان الأصل أن ترفع بالواو، ولكن الواو ثقيلة على المثنى.

وفي المثنى لغة أخرى أنَّه بالألف في الإعرابات الثّلاث[٣]، قال النويري: «وهي لغة فاشية، قال بعضهم: نطق بها [ثلاث عشرة][٤] قبيلة»[٥].

وتُنصب بالياء، وكان الأصل أن تنصب بالألف، ولكن أخذها الرّفع.

وتُخفض بالياء على الأصل.

وأمّا جمعُ المذكّرِ السّالمُ -بضمّ الميم- **فيُرفع بالواو** على الأصل.

ويُنصب بالياء على خلاف الأصل، ولو نُصب بالألف على الأصل لساوى الجمعُ الّذي هو فرع الإفراد الأسماءَ الخمسةَ الّتي هي من المفرد.

---

(١) مجيب النِّدا ص٧٨.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص ٢٩٢.

(٣) سبق ذكر ذلك، انظر: قسم التحقيق ص ٣٠٧.

(٤) في المخطوط: (ثلاثة عشر)، والصواب ما أثبتُّه.

(٥) شرح المقدمات الكافية ص٢٠٦.

ويُخفض بالياء على الأصل.

ويُعرف الجمع من المثنى حينئذ بكسر النّون في التثنية؛ لالتقاء الساكنين.

وفيه لغة أخرى أنه يكون بالياء دائمًا، ويُرفع بالضّمة في النّون، ويُنصب بالفتحة، ويُخفض بالكسرة مع التّنوين في الثّلاثة(١).

وقوم يجعلون العَلَمَ بالواو دائمًا(٢)، ثمّ منهم من يفعل في النّون كما فعلت تلك اللّغة مع الياء(٣)، ومنهم من يفتحها معها دائمًا(٤).

وأمّا الأسماء الخمسة فجَرَتْ على الأصل، **فتُرفع بالواو**؛ لأنَّها وجدت ولاقت للرفع؛ لأنَّ له الضّمة، وهي بنت الضّمة.

وتُنصب بالألف كذلك(٥).

وتُخفض بالياء كذلك.

وإنّما لم يبدأ بها؛ لضعفها في باب الإعراب بالحروف؛ لأنَّها لإفرادها بعيدةٌ عن الإعراب بالحروف أبعد من التثنية والجمع عن ذلك.

ثمّ ما بعد الأسماء إلا الأفعال، فقال: **وأمّا الأفعال الخمسة**، وعلامتها تاء فوقيّة، أو ياء تحتيّة في أوّلها، ثمّ ألف، أو واو، أو ياء، في آخرها، **فتُرفع بالنون** على خلاف الأصل؛ لأنَّ الألف والواو والياء في آخرها ضمائر، فهي كلمات مستقلة، فلا تكون علامات للإعراب، فلم

---

(١) من العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم دائمًا، ومنهم من يخصه في الشعر، وخصّه بعضهم بالملحقات وما سُمِّي به. انظر: المقتضب ٣٣٢/٣، ٣٧/٤، وشرح السيرافي ٩١/٢، والمفصل ص٢٣٦، والبديع ٩٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٨/٣، وشرح التسهيل ٨٦/١، والتذييل ٢٧٩/١.

(٢) يقول ابن يعيش في شرح المفصل ٢٢٨/٣: «وأجاز أبو العباس المبرّد التزامَ الواو، فيكون مثلَ: "رَيْتُونٍ"»، وجعل ابن مالك ذلك قليلًا، والحمل عليه ضعيف، يقول في شرح التسهيل ٨٦/١: «وأما التزام الواو وجعل الإعراب في النون فقليل، والحمل عليه ضعيف».

(٣) أي: يعرب بالحركات في الحالات الإعرابية الثلاثة مع التنوين. انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٦/١.

(٤) ذكر ذلك السيرافي، وأنَّه ثابت في كلام العرب وأشعارها بالرواية الصحيحة. انظر: شرحه على الكتاب ٩٢/٢.

(٥) أي: مثل ما قيل عن الواو، فالألف لاقت للنصب؛ لأنَّ له الفتحة، والألف بنتها.

تبقَ إلّا النّون؛ للينها في مخرجها، كلين حروف العلّة في مخرجها.

ولما رفعت بالنّون لم يبق شيء من الحروف يليق لأن يكون علامة في النّصب والجزم، فجعلوهما بحذفها.

فمن ثمّ قال الشّيخ: **وتُنصب** إذا دخل ناصب، **وتُجزم** إذا دخل جازم، **بحذفها** على خلاف الأصل، وهو ضعيف، والأفعال ضعيفة، ولاسيما مع المثنَّى، والجمع، والمؤنَّثة.

والحاصل: أنَّ الأصل في الإعراب بالحركات أن تكون الضّمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض، والسّكون للجزم، وخرج عن ذلك ثلاثة، وتقدَّمت.

والأصل في الإعراب بالحروف أن تكون الواو للرفع، والألف للنّصب، والياء للخفض، والنون للجزم، وجاء على هذا الأصل واحد، وهو الأسماء الخمسة، وخرج عنه ثلاثة: واحد في الكلِّ، وهو الأفعال الخمسة، وواحد في واحد فقط، وهو جمع المذكّر السّالم، وواحد في اثنين، وهو المثنّى./ [٢٢٢]

هذا آخر مقدّمة النّحو، وإيضاح هذا فرع معرفة قاعدة العلماء في التصنيف في ترتيب أبواب العلم من العلوم تقديمًا وتأخيرًا، وهي أنَّ الأصل العدم، والموجود لا يزيد على ذات وحالة، ثمّ حالات الموجود قسمان: عامّة في كلّ موجود مثلًا، وخاصّة بموجود دون موجود، فالعامّة مثل: الوجود، والحصول، والثبوت، والاستقرار، والوقوع، والكون، وهكذا، والخاصة مثل: الذّكورة، والأنوثة، وهكذا، فالحالة العامّة لكل أبواب ذلك العلم يقدّمون ذكرها، كالإعراب والبناء في علم النّحو؛ فإنَّهما يعمَّان كلَّ كلماتِ المركّب الإسنادي العمداتِ والفضلاتِ، إذ كلُّ كلمة فيه فإما معربة وإمّا مبنيّة، وحالات الكلمات الخاصات، وهي ما في كلّ كلمة من المسائل الّتي تكون فيها، إذا وقعت تلك الكلمة في المركّب الإسنادي عمدة، أو فضلة، يبوّبون لها بعد الحالات العامة بابًا بابًا، كباب الفعل وهو باب الأفعال، ثم باب الفاعل، ثمّ باب المبتدأ، إلى آخر الآجرُّوميّة.

❁❁❁

وأوّل النّحو **باب** بيان **الأفعال**، وإنّما كان هذا أوّله؛ لأنَّ النّحو في: "ضَرَبَ زَيْدٌ" في تصويره، وتسمية كلمتيه، ثمّ فيما يطرأ عليها من الحالات شيئًا فشيئًا إلى آخر الحالات، وهكذا، وأوّل الحالات تأخير الفعل "زَيْدٌ ضَرَبَ"، وهو: المبتدأ والخبر.

ثمّ كان المناسب: كتاب المركّب الإسنادي باب الأفعال، كما قال الفقهاء: كتاب الطّهارة باب المياه.

والمركّب الإسنادي تقدّم بيانه، ومن فضائله أنَّه آلة بيان كلّ مسألة من أيّ علمٍ كانت، ومَن جَهِلَه ظهر جهلُه للعلماء؛ لأنَّه لا يبرز شيئًا من علومه إلّا به، ولكون العلماء في صدد إبراز علومهم، يُسمى العلماءُ الكبارُ المبرِّزين -بكسر الراء-.

ثمّ البيان هنا للأفعال، بيان لقوله: وللأفعال من ذلك الرّفع، ولولاه لقال: باب الفعل، الفعل: كلمة تدلّ على عمل مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو ثلاثة أقسام، إلى آخره.

وهي جمع (فعل) جمع تكسير، جمع قلّة.

و(أَفْعَال): جمع لكل اسم مفرد ثلاثي ليس أوّله مفتوحًا، و(أَفْعُل): للّذي أوّله مفتوح.

ثمّ المبيَّن هنا في الأفعال: عددها، وصورها، وبناؤها، وإعرابها.

الأفعال لغةً: اثنان: عاطل، ومثمر، والعاطل: اللهو، واللّعب، وهكذا، والمثمر: ما له مال أو علم يترتب عليه.

والأفعال اصطلاحًا عند الصّرفيين أربعة: صحيح، ومعتل، ومضاعَف، ومهموز.

وعند النّحويين بالنّظر إلى البناء والإعراب عند التّركيب مع الفاعل **ثلاثة** [1]، ولا تعسر معرفتها، وإنّما كانت ثلاثة؛ لأنَّ الفعل الماضي مفتوح الآخر، والأمر ساكن الآخر، والمضارع مرفوع.

ولو قال: الأفعال ماضٍ، إلى آخره، لبيَّن الأفعال، وحينئذ فإنَّما نصَّ على عددها؛ نصًّا

[٢٢٣]

(١) أي: بالنظر إلى الصيغ لا بالنظر إلى الزمان، وهو مذهب جمهور البصريين. انظر: الكتاب ١٢/١، والمقتضب ٢/٢، والأصول ٥١/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠٨/٤، وشرح التسهيل ١٥/١، والنجم الثاقب ٩٠٥/٢.

على ضعف مذهب الكوفيين أنَّها اثنان[١]، أو إشارةً إلى / مغايرة اصطلاح الصَّرفيين، واللُّغويين[٢]، والمتكلِّمين، والصُّوفيين، وهكذا.

ماضٍ، وهو لغةً: النافذ، يُقال: مضى الأمر، أي: نفذ، ومنه قول القاضي: أمضيته، أي: نفَّذته، وقيل: الماضي لغةً: الذّاهب[٣].

ولا يتكلّم به وحده، وقدّمه؛ لتقدُّم زمنه.

ثم لفظ (ماضٍ) مثل لفظ (قاضٍ)، أصله (ماضيٌ)، الضّمة على الياء ثقيلة فأزيلت، فسكنت الياء، والتّنوين ساكن، والتقى ساكنان وأحدهما حرف علّة، فحُذف حرف العلّة، فالتصق التّنوين بالضاد كما ترى.

ومضارع -بالرّفع-، وبعضهم يقول: ومبهم[٤].

والمضارع لغةً: المشابِه[٥].

والمبهم لغةً: الواقع بين أشياء لا يُعرف منها، فأُبْهِم، أي: أُغلق عليه بذلك الوقوع، فلا

---

(١) ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنَّ الأفعال قسمان: ماضٍ، ومضارع؛ وذلك لأنَّ الأمر عندهم مقتطع من المضارع، حذفت (لام) الأمر تخفيفًا، ثم حروف المضارعة، فإن كان ما بعدها متحركًا أبقيته على حركته، وإن كان ساكنًا أدخلت عليه همزة الوصل؛ لامتناع النطق بالساكن. انظر: معاني القرآن للفراء ١٥٦/١، و٤٦٩، والإنصاف ٥٢٤/٢، والتذييل ٦٧/١، ومغني اللبيب ص٣٠٠، وشرح مختصر تصريف العزّي، لسعد الدين التفتازاني؛ تحقيق: د. العال سالم مكرم، الطبعة الثامنة، ص ٦٩ (المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٧هـ-١٩٩٧م)، وشرح التصريح ٣٨/١. ووافقهم ابن هشام في أحد قوليه. انظر: مغني اللبيب ص٣٠٠.
وفي مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، لمهدي المخزومي، الطبعة الثانية، ص٢٣٧ (مطبعة مصطفى البابي الحلبي-مصر ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م): الأفعال عند الكوفيين ثلاثة: المضارع، والماضي، والدائم، نحو: "قَاعِد"، و"كَاتِب".

(٢) «إذ اللغوية وموادها لا يحيط بها إلا الله تعالى». شرح الآجرُّوميّة للقاني ٣١٧/١.

(٣) انظر (مضى): الصحاح ٢٤٩٣/٦، والمحكم والمحيط الأعظم ٢٣٩/٨.

(٤) سُمّي مبهمًا؛ لأنَّه مشترك بين الحال والاستقبال. انظر: التخمير-شرح المفصل، لصدر الأفاضل الخوارزمي؛ تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، ٢١٢/٣ (دار العرب الإسلامي-بيروت ١٩٩٠م)، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٠/٤، وشرح شذور الذهب للجوجري ٣١٤/١.

(٥) انظر (ضرع): الصحاح ١٢٤٩/٣، ومجمل اللغة ٥٧٦/١.

يدرك لفظًا أو معنى[١].

ويتكلم به وحده، وثنّى به؛ لأنَّ زمنه يلي زمن الماضي.

وأمر، وهو لغةً: كلمة تدلّ على طلب عمل يشرع فيه بعد الحرف الأخير منها.

ويتكلّم به وحده، وأخَّره؛ لأنَّ زمنه متأخر، ولأنَّه إنشاء، وهما خبر.

ثمّ الثّلاثة اصطلاحًا: **نحو قولك**: "**ضَرَبَ**" للماضي، و"**يَضْرِبُ**" للمضارع، و"**اضْرِبْ**" بهمزة الوصل للأمر، وهذا بيان للثّلاثة اصطلاحًا بالمثال لا بالتّعريف.

والمثال: جزء يُذكر لإيضاح القواعد؛ لأنَّه صورة ليعمل الطالب على شكلها، والبدعة: عمل على غير مثال سابق.

والتّعريف: مركَّب إسنادي يبيِّن مجهولًا بأجزاء من أجزاء ذاته، أو بصفات من صفات ذاته، وهكذا.

وإنّما عرَّفه بالمثال لا بالعلامة ولا بالتعريف؛ لأنَّ أفعال الاستثناء ولفظ (تبارك) لا تلحقه (تاء) التّأنيث؛ لأنَّهم التزموا تذكير فاعلها، و(نعم) و(بئس) لا تلحقهما (تاء) الفاعل.

إذا تَصَوَّرَ المبتدئُ هذا هكذا، وهو أنَّ الأفعال ثلاثة، وأنَّها ماض ومضارع وأمر، وأنها يُحَقِّقُ صورةَ كلّ واحدٍ منها ويُمَيِّزُها عن بعضِها البعض المثالُ، زدناهُ فوائدَ فيها جملةً، ثمّ في كلِّ واحدٍ منها ما يخصُّه:

الأولى: الأفعال اثنان: جامد، ومشتق.

الأفعال اثنان: لازم، ومتعد.

الأفعال اثنان: مبني للفاعل، ومبني للمفعول.

الأفعال اثنان: تام، وناقص.

الثانية: كلّ من الثلاثة له مثال، وله تعريف، وله علامات، وله حالات.

فالفعل الماضي: كلمة تدلّ على عمل فرغ، أو ما هو من الصفة منزَّل منزلة ذلك، نحو:

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (بهم) ٦/١٧٨-١٧٩.

"حَسُنَ زَيْدٌ"، وعلامته: (التاء) المتحرِّكة، وهي (تاء) الفاعل، والسّاكنة، وهي (تاء) التّأنيث.

وسُمِّي ماضيًا -أي: نافذًا-؛ لفراغه.

والفعل المضارع: كلمة تدلّ على عمل لم يفرغ، بل أنت فيه، أو ستفعله[١]، وعلامته: (سوف)، أو (السّين)، أو (لم)، ولكن (لم) تُغَيِّرُ صورةَ المعتلِّ، مثل: [...][٢].

وسُمِّي مضارعًا؛ لأنَّ لفظَهُ مشابهٌ للفظِ الاسمِ المشتقِ من مادته في حركاته وسكناته[٣]، وللاسمِ في اعتوار المعاني عليه[٤]، وفي دخول لام الابتداء[٥]، وفي الإبهام والتّخصيص[٦]./ [٢٢٤]

وسُمِّي مُبهمًا؛ نظرًا إلى أنَّ العمل المفهوم منه انبهم بين أنَّه في زمن الحال أو في زمن الاستقبال، ومن هنا قَبِلَ التّخصيص بأحدهما.

وفعل الأمر: كلمة تدلّ على طلب عمل، لا على عمل مجرد عن طلب، وعلامته واحدة،

---

(١) أي: إنَّ صيغة المضارع مشتركة بين زمن الحال والاستقبال، فأمَّا زمن الاستقبال فلا خلاف فيه، وأمَّا زمن الحال ففيه خلاف بين النحويين على مذهبين: الأول: مذهب جمهور النحويين إثبات فعل الحال. انظر: الكتاب ١٢/١، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١٩٤/١، وأسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، الطبعة الأولى، ص٣٥ (دار الأرقم بن أبي الأرقم ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٠/٤، وشرح جمل الزجاجي، لعلي ابن عصفور؛ تحقيق: د. صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، ١٢٧/١ (عالم الكتب-بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٩م)، والتذييل ٨٤/١، وتمهيد القواعد ١٧٠/١.

والثاني: مذهب الزجاج والزجاجي إنكار فعل الحال، ففعل الحال عندهم هو في الحقيقة مستقبل؛ لأنَّه يَخْرُجُ أجزاء، فما خرج صار في حيّز المضي، وما لم يخرج فهو مستقبل. انظر: الإيضاح في علل النحو ص ٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/١، والتذييل ٨١/١.

(٢) ما بين المعقوفتين طمس لم أتبينه بمقدار ثلاث كلمات.

(٣) أي: إنَّه يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكناته. انظر: أسرار العربية ص٣٥.

(٤) أي «أنَّه يقع في مواقع الأسماء، ويؤدي معانيها، نحو قولك: "زَيْدٌ يَضْرِبُ"، كما تقول: "زَيْدٌ ضَارِبٌ"، وتقول في الصفة: "هَذا رَجُلٌ يَضْرِبُ"، كما تقول: "هَذا رَجُلٌ ضَارِبٌ"، فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم، والمعنى فيهما واحد» شرح المفصل لابن يعيش ٢١١/٤.

(٥) كقولك: "إِنَّ زَيْدًا لَيَقُوم"، كما تقول: "إِنَّ زَيْدًا لَقَائِم"؛ إذ الأصل في (لام) الابتداء أن تدخل على الاسم. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١١/٤.

(٦) إذا قلنا: "زَيْدٌ يَقُوم" فالفعل مبهم بين الحال والاستقبال، كما أنَّنا إذا قلنا: "رَأَيْتُ رَجُلًا" فالاسم جنس مبهم، ثم نُدْخِل على الفعل ما يخصصه لأحد الزمانين، فنقول: "سَيَقُومُ"، فيصير مستقبلًا، كما أنَّنا نُدْخِل على الاسم ما يخصِّصه فنقول: "الرَّجُل"، فيصير لواحد بعينه. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١٠/٤.

هي اجتماع شيئين فيه: الطلب، و(ياء) التأنيث -التحتيّة- الساكنة، فما لا طلب فيه ممّا هو بصورة ما فيه طلب نحو: "أَحْسِنْ بِزَيْدٍ" تعجُّب لا أمر، وما فيه طلب ولا يقبل (الياء)، وهو اسم الفعل، والمصدر، والحرف إذا استعمل في الطّلب ليس أمرًا، وما فيه (الياء) وليس فيه طلب نحو الخامس من الأفعال الخمسة[١] ليس أمرًا.

وسُمِّي أمرًا؛ لأنَّ الطَّلب على وجه الاستعلاء أمر[٢].

الثّالثة: الثلاثة مشتقة من المصدر، مثل: "الضَّرْب"؛ فإنَّه مصدر؛ إذ المصدر اسم عمل، و"الضَّرْبُ" اسم عمل[٣].

قال الزّمخشري: أصل "الضَّرْب" وقْع شيء على آخر[٤].

وفي (رؤوس المسائل) لسُليم: إذا حلف أن يضربه فرفع يده بالآلة وجعلها عليه، برّ في يمينه، وإن لم يؤلمه، خلافًا لمالك، وإذا حلف ألّا يضرب زوجته فخنقها أو نتف شعرها، لم يحنث، خلافًا لأبي حنيفة[٥].

فإن فتحت أوّل "الضّرب" وثانيه وثالثه صار فعلًا ماضيًا، ثمّ إذا زدت على الماضي حرفًا من أحرف المضارعة صار مضارعًا، ثم إن أزلت من المضارع حرف المضارعة، وجعلت موضعه همزة وصل إن احتجت إليها، صار أمرًا، وهكذا.

ثمّ لما كانت الثلاثة مشتقة من المصدر -كما ترى- قالوا: الأصل في الفعل أن يدلّ على الحدوث، وينشأ عن الحدوث الثّبوت، ولدلالته على الحدوث نصب المفعول إذا كان متعديًا.

والاسم المشتق الّذي لا يدلّ على الحدوث بل الثّبوت، وهو الصفة المشبهة، واسم التفضيل

---

(١) يقصد به الفعل المضارع الذي اتصلت به ياء المخاطبة، نحو: "تَفْعَلِين".

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١٢٨/٤.

(٣) هذا مذهب البصريين، فالمصدر عندهم هو أصل المشتقات، وأنَّ الفعل مشتق منه. انظر: الكتاب ١٢/١، والإيضاح في علل النحو ص٥٦، وشرح السيرافي ٣٩/١، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الفعل أصل، والمصدر مشتق منه. انظر المسألة في: الإيضاح في علل النحو ص٥٦، والإنصاف ٢٣٥/١، والتبيين ١٤٣/١.

(٤) عبارة الزمخشري في المفصل ص١٤٤: «"الضرب" مثلًا، فإنَّه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسمّاة ضربًا».

(٥) انظر: [أ/٢٤].

لا ينصب المفعول.

والفرق بين اشتقاق الأفعال، واشتقاق الأسماء، أنَّ الأفعال اشتُقت لتفيد اقتران الزّمان بالعمل الحادث، ومن ثم كانت تفيد التجدد والحدوث، والأسماء اشتقت لتفيد اقتران الذّات بالعمل الحادث تارةً، والثابت تارةً، ومن ثمّ قالوا: ليست موضوعة للماضي، ولا للحال، ولا للاستقبال(١).

وقالوا: الماضي ماض بالوضع، والمضارع حاضر بالوضع، والأمر مستقبل بالوضع(٢)، وقيل: بالعقل، وقالوا: المصدر موضوع للعمل فقط.

ثمّ الّذي يدلّ الفعل عليه من الحدوث لا قدر له معيّن، بل يكفي منه القليل والكثير، كالمصدر، ولما كانت الثّلاثة مشتقة من المصدر كان هو العمدة في معرفة الواحد منها، حتّى ما لم يُعرف له مصدر منها اختلفوا فيه، مع أنَّهم جعلوا لكلٍّ منها مثالًا، وتعريفًا، وعلامات، فلم تغن شيئًا في منع الاختلاف -كما تقدّم-.

والذي اختلفوا فيه من الماضي أربعة: "نِعْمَ"، و"بِئْسَ"، و"عَسَى"، و"لَيْسَ".

قيل: الأولان اسمان(٣).

---

(١) أي: إنَّ الأسماء المشتقة تدل على الحدث وزمن غير متعيّن. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٤/٤.

(٢) انظر: المقدمة الجزولية ص٣٣.

(٣) انظر القول غير منسوب لأحد في: علل النحو، لأبي الحسن ابن الوراق؛ تحقيق: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، الطبعة الأولى، ص٢٩٢ (مكتبة الرشد-الرياض ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، ومختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لأبي الفتح ابن جني؛ تحقيق: د. حسين بو عباس، الطبعة الأولى، ص٢١٣ (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات-الرياض ١٤٣٢هـ-٢٠١٠م).

ونَقَلَ أبو حيان عن ابنِ عصفور نفي الخلاف في فعليتهما، وإنَّما الخلاف واقع بعد إسنادهما إلى الفاعل. انظر: التذييل ٧٤/١٠.

وما نُقل عن الفراء من القول باسميتهما بدليل دخول حرف الجرّ عليهما، فإنَّ ذلك على معنى الحكاية، كما قال ابن عصفور في المقرب ٦٥/١: «وقول بعضهم-أيضًا-: "نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْر"، فهو عند الفراء من قبيل ما جُعِلَ من الجمل اسمًا محكيًّا»، فالفراء يذهب مذهب البصريين إلى القول بفعليتهما، يقول في معانيه ٢٦٧/١: «ويجوز "نِعْمَتِ الْمَنْزِلُ دَارُك"، وتؤنّث فعل المنزل لما كان وصفًا للدار، وكذلك تقول: "نِعْمَ الدَّارُ مَنْزِلُك"، وتذكّر فعل الدار؛ إذ كانت وصفًا للمنزل». وانظر: معاني الفراء ١٤١/٢، والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب =

وقيل: الثانيان حرفان(١).

والّذي اختلفوا فيه من فعل الأمر ثلاثة: "هَلُمَّ"، أي: أَحضِر، و"هاتِ"-بكسر التّاء-، أي: ناوِل، و"تَعالَ"-بفتح اللّام-، أي: أَقْبِل.

فالأوّل اسم فعل عند الحجازيين، فعل عند التّميميين(٢)، والثّانيان قيل: إنَّهما اسما فعل أمر، لا فعلا أمر(٣)./ [٢٢٥]

الرابعة: قال ابن الزّركشي: الطّلب: سعي في الحصول، وحصول الحاصل ممتنع.

وقال ابن عقيل: لا يصح الأمر بمستحيل، مثل: "كُنْ سَاكِنًا مُتَحَرِّكًا"، ولا بموجود، مثل

=

الإنصاف، لمحمد خير الحلواني، ص٢٢٦ (دار القلم العربي-حلب).

(١) وذلك لجمودهما وعدم تصرفهما، فأما "عسى" فالقول بحرفيتها نُسب إلى سيبويه في شرح السيرافي ١٣٨/٣، وانظر: الكتاب ٣٧٣/٢. وإلى ابن السراج وثعلب في: شرح الشذور لابن هشام ٢٦/١، والهمع ٤٦/١.

والصحيح أنَّ ابن السراج يرى فعليتها، يقول في الأصول ١٢٤/٢: «فأما قولهم: "عَساك"، فالكاف منصوبة؛ لأنَّك تقول: "عَسانِي"، فـ"عَساكَ" مثل: "رَماكَ"، و"عَسانِي" مثل: "رَمانِي"».

وأما (ليس) فالقول بحرفيتها هو مذهب بعض الكوفيين. انظر: البيان في شرح اللمع ص ١٤٣، والنجم الثاقب ١٠٣٣/٢، ومذهب الفارسي في المسائل الحلبيات؛ تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، ص٢١٠ (دار القلم دمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)

ونُسب إلى ابن شقير في: مغني اللبيب ص٣٨٧، والهمع ٤٦/١.

ونُسب إلى ابن السراج في: أسرار العربية ص٨٢، ومغني اللبيب ص٣٨٧، والهمع ٤٦/١. والصحيح أنَّه يرى فعليتها، يقول ٨٢/١: «فأما "ليس" فالدليل على أنَّها فعل، وإن كانت لا تتصرف تصرّف الفعل، قولك: "لَسْتُ"، كما تقول: "ضَرَبْتُ"».

(٢) يقول ابن جني في الخصائص ٣٨/٣: «وأهل الحجاز يدعونها "هَلُمَّ" في كل حال على لفظ واحد...، وأما التميميون فيجرونها مجرى (لم) ويغيرونها بقدر المخاطب...، وأعلى اللغتين الحجازية، وبها نزل القرآن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾».

(٣) ذهب كثير من النحويين إلى أنَّ "هَاتِ" و"تَعالَ" فعلا أمر غير متصرفين؛ لوجوب اتصال ضمائر الرفع البارزة بهما، فتقول: "هاتي، وتَعالي"، و"هاتِيا، وتَعالِيا"، و"هاتوا، وتَعالَوا"، و"هاتين، وتَعالَين". انظر: العين ٣٠/٤ (هتى)، ٢٤٧/٢، والكتاب ٢٤١/١، والمقتضب ٢٠٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٨٩/٣، وشرح القطر ص٣٢، وتمهيد القواعد ٣٨٨٩/٨، وشرح شذور الذهب للجوجري ١٥٦/١، وشرح الأشموني ١٠١/٣.

وذهب الزمخشري إلى أنَّهما اسما فعل أمر. انظر: المفصل ص ١٩٢. وتابعه ابن يعيش في شرحه ٩/٣.

أن يقال للقائم: "قُمْ"[١].

وحينئذ فمن يأمر بما هو حاصل يطلب أن يحصَّل الحاصل بصورة أخرى، أو في مكان آخر، أو لشخص آخر، وهكذا، أو ينظر إلى أنَّ العَرَضَ لا يبقى زمانين، فقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾[٢] معناه: يا أيّها الّذين آمَنوا عند أنفسهم آمِنوا عندي.

ثمّ الطّلب من الغير تارةً باسم الفعل" مثل: "نَزالِ"، أي: اِنْزِل.

وتارةً بالمصدر، مثل:

..... ۞ صَبْرًا بَنِي عَبْدِ الدَّارِ [٣]

أي: اصبروا.

وتارة: بالحرف، مثل: اللام وحدها، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[٤]، أو بزيادة ألف، مثل: "لَا يُنْفِق"، أو كاف عليهما، مثل: "كَلَّا"، أو هاء، مثل: "هَلَّا"، وهكذا.

والأوضح أنَّ الطّلب جذب نفساني، والإرادة ميل نفساني، والجذب النفساني يؤثّر أو يثير السعي في الحصول، وهكذا.

ثمّ المعتزلة لا يشترطون في الأمر الاستعلاء، وظاهر كلام النّحويين أنَّهم على مذهبهم، ومن يشترطه يقول: الطّلب إن كان من الأعلى إلى الأدنى فأمر، وإن كان من المساوي للمساوي فالتماس، وإن كان من الأدنى للأعلى فدعاء[٥]، ونظيرُ هذا الإحسانُ إن كان من الأعلى فصدقة، وإن كان من المساوي فهبة، وإن كان من الأدنى فهدية.

ثمّ اعلم أنَّ فعل الأمر تكلَّم فيه ثلاث طوائف من العلماء: النّحويين من جهة بنائه على

---

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه ٦/٣.

(٢) النساء: ١٣٦.

(٣) عجز بيت من المنسرح، تتمته: (وَقَالَ لي بِاسْتِعْبَارِ)، لهند بنت عتبة. وبنو عبد الدار من فروع قريش، وهو في: العقد الفريد ٣١٦/٦، ومفتاح العلوم ص٥٥٢، وتوضيح المقاصد ٢٩٤/١، وشرح التصريح ٤٠/١.

(٤) الطلاق: ٧.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٩/٤، وشرح الكافية للرضي ١٢٨/٤.

ماذا؟ والصّرفيين من جهة صورته، والأصوليين من جهة دلالته مطابقةً، أو تضمُّنًا، أو التزامًا؛ وذلك أنَّهم ذكروا سبعة أشياء اختلفوا فيه هل يقتضيها، أو لا؟

الأوّل: هل يقتضي الأمر الوجوب؟ الثّاني: الفور، الثالث: التّكرار، الرّابع: النّهي عن الضّد، الخامس: الإجزاء عند سلامة العمل من الخلل، السّادس: القضاء، السّابع: النبي أو الأُمة في الأمر لواحد منهما[١].

ثمّ إن دلّ على ذلك، أو على ما يدلّ عليه منه، فهل تلك الدّلالة لغويَّة، أو شرعيَّة؟

ثمّ هل هي مطابقة، أو تضمن، أو التزام؟

وتقدّم أنّهم اختلفوا في الدّلالة الالتزاميَّة هل هي لفظيَّة، أو عقليَّة؟

الخامسة: قال الكرماني: «الحال: هو الزّمان الموجود»[٢]، وعمل الفعل المضارع يكون في الزمان الموجود، واعترض بأنَّ الحال لا يتحقَّق؛ وذلك لأنَّ العمل متى نظرنا إلى الجزء الَّذي انقضى منه كان ماضيًا، وإن نظرنا إلى الجزء الَّذي لم يأت منه كان مستقبلًا[٣]، وإن نظرنا إلى الجزء الَّذي يحاذي النظر فسريع التقضِّي؛ إذ لا يستقر، فلا يتخلَّص الحال، ولا يتحصَّل.

والجواب: أنَّ الأجزاء الملاحظة للتَّسمية باسم واحد حكمُ الماضي منها والمستقبل حكمُ الحال، حتَّى يفرغ منها كلّها.

ثمَّ المضارع في المستقبل كَثُرَ استعماله، ولما / كَثُرَ صار المستقبل من الزَّمان شريكَ الحال من الزَّمان في كثرة الاستعمال، فصار المضارع مشتركًا[٤]، ومن نظر من العلماء إلى أنَّ هذه الكثرة [٢٢٦]

(١) انظر في ذلك: روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لموفق الدين ابن قدامة، الطبعة الثانية، ٥٥٢/١-٥٨٦ (مؤسسة الريّان ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، والإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن الآمدي؛ تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، ١٥٥/٢- ١٧٥/٢ (المكتب الإسلامي بيروت- دمشق).

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل، لأبي القاسم برهان الدين الكرماني، ١٤٠٠/٢(دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة، مؤسسة علوم القرآن -بيروت).

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ص٨٧.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٣٣٤.

لم تُبلغه إلى أن يكون شريكًا جعل المضارع فيه مجازًا لا مشتركًا[١]، وهو الحق؛ لأنَّ الأصل عدم البلوغ، وهو المتحقِّق.

ثمّ المستقبل، ويقال: الاستقبال، هو الزَّمان الَّذي يحدث بعد الفراغ من الحرف الأخير من الكلمة الَّتي هي فعل، وعمل الأمر لا يقع إلَّا فيه.

ثمَّ نحو الشَّيء كلُّ موجود مثله، وهذا أوَّل مثال وقع للمصنِّف، والمثال من أنواع التّعليم للعلم، فحالاته -أي: كيفيَّاته- معتبرة في الممثل.

ومن ثمَّ قالوا في الاعتذار عن ذكر شروط الأسماء الخمسة: إنَّه نطق بها كذلك، ولكن يقولون: المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين.

وإذا عُرف ذلك فهذا المثال إنَّما المعتبر فيه من حالاته المعنى، وآخر اللّفظ، لا أوّل اللّفظ، ولا وسط اللّفظ؛ إذ من الماضي مكسور الأوّل وساكن الوسط، مثل: "نِعْم"، و"بِئْس"، مع أنَّ سكون الثّاني مُخرجٌ عن أوزان الفعل، واغتفر هنا؛ لأنَّ أصل هذين الفعلين فتح الأوّل وكسر الثّاني، والكلمة الثُّلاثية الَّتي تسمع هكذا يجوز فيها سكون الثَّاني -أيضًا-، وكسر الأوَّل، مع فتحة.

ثمّ لما بيّن بالمثال صور الأفعال فرَّع على ذلك بناءها وإعرابها، فقال: **فالماضي**، وهو الأصل، **مفتوح الآخر أبدًا**، زاد الفاكهي: لفظًا، أو معنى[٢]، ويأتي أيضًا.

واعلم أنَّ الأصل في الأفعال البناء.

قال الغرناطي: «حكم الماضي البناء، ولا سؤال فيه؛ لأنَّ البناء أصل في الأفعال، وهو مبني على الفتح، وفيه سؤالان: لمَ بني على حركة مع أنَّ أصل البناء السكون؟ ولمَ كانت فتحةً لا كسرةً ولا ضمَّةً؟»[٣].

هذا يكفي المبتدئ.

---

(١) أي: في المستقبل؛ بدليل أنَّه لا يصرف إليه إلا بقرينة، ونُسب هذا القول إلى الفارسي في: النجم الثاقب ٢/٩١٠، وقوّاه الرضي في شرح الكافية ٤/١٢، واختاره السيوطي في: الهمع ١/٣٦.

(٢) انظر: مجيب الندا ص٣٦.

(٣) عنوان الإفادة ص١١٧.

وتحقيق الماضي أنَّه إمَّا ماض بالوضع، وإمَّا ماضٍ بالقلب، فالثَّاني المضارع إذا دخلت عليه (لَمْ)، وهكذا، والأوّل هو الماضي الّذي علامته (التاء)، وهو هذا ولو صار مستقبلاً بالقلب، وذلك إذا دخلت عليه (إن) الشَّرطية، وهكذا.

وهو أوَّل المشتقات من المصدر، وأقلُّه الثّلاثي.

قال في (تصريف العِزي): ولا يكون أوّله، أو أوّل متحرك منه إلا مفتوحًا[١]. وتقدّم أنَّ "نِعْمَ" و"بِئْسَ" مكسور الأوّل.

وثانيه إمّا مفتوح، وإمّا مكسور، وإمّا مضموم،/ ولزم ذلك أنَّه إذا كان (ياءً) أو (واوًا) أن [٢٢٧] تنقلب (ألفًا)؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وحينئذ فمن أين يُعلم أنَّها (ياء)، أو (واو)؟ يُعلم من المصدر[٢].

وتقدّم أنَّ سكون الثّاني يُخرج الكلمة عن أوزان الفعل، إلا إذا نشأ عن كسرة، كما في: "نِعْمَ"، و"بِئْسَ".

وثالثه مفتوح، مع أنَّ الأصل في البناء السّكون.

قال الغرناطي: بُنِي على حركة؛ للمزيَّة له على فعل الأمر؛ لوقوعه موقع معربات الأفعال[٣].

وقال في (الأزهرية): لأنَّه أشبه الاسم في وقوعه صفةً، وصلةً، وخبرًا، وحالًا[٤].

وقال ابن الحطاب: لأنَّه أشبه المضارع في ذلك، وزاد: وفي وقوعه شرطًا[٥].

قال الغرناطي: وكانت فتحة للخفَّة[٦].

---

(١) انظر: تصريف العزّي، لعز الدين الزنجاني؛ عني به: أنور الشيخي، الطبعة الثالثة، ص٨٢ (دار المنهاج-بيروت ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م).

(٢) لكونه أصلًا، والفعل فرع مشتق منه على مذهب البصريين، وانظر: قسم التحقيق ص ٣٣٧.

(٣) عبارته بزيادة: وقوعه موقع معربات الأسماء. انظر: عنوان الإفادة ص١١٧، والمستقل بالمفهومية ص١٥٦.

(٤) انظر: شرح الأزهرية ص٨.

(٥) أي وقوعه في الشرط والجزاء كوقوع المضارع، نحو: "إِنْ ضَرَبَ ضَرَبْتُ"، كما تقول في المضارع: "إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ". انظر: البيان في شرح اللمع ص ٤١٣.

(٦) انظر: عنوان الإفادة ص١١٧، والمستقل بالمفهومية ص١٥٦.

ثم يَرِدُ على قوله: (مفتوح الآخر) ثلاثةُ أشياء:

الأوّل: أنَّه قد يعرض له السّكون تارةً سماعًا، نحو قول الشّاعر:

إِنَّمـــــا شِـــــعْرِيَ شَـــــهْدٌ ❁ قَـــــدْ خُلِـــــطْ بِـــــالجُلْجُلانِ [١]

وقول الآخر:

فَلَمَّـــا تَبَـــيَّنْ غـــب أمْـــرِي وَأَمْـــرُه ❁ ..... [٢]

وتارةً لانقلاب (لامه) (ألفًا)، نحو: "رَمَى"، و"غَزَا"[٣].

وتارةً لاتّصال ضمير الرّفع المتحرّك به وهو (التّاء) و(النّون) بلا ألف أو بألف[٤]، لا ضمير الرّفع السّاكن وهو (الألف) و(الواو)، ولا ضمير النّصب المتحرّك وهو (الكاف) و(الهاء)، ولا ضمير النّصب السّاكن وهو (الياء).

وحينئذ فهل هو مبني على السّكون؛ لأنَّه الأصل؟ أو على الفتح مقدَّرًا؛ لسكون المناسبة؟[٥]

---

(١) البيت من مجزوء الرمل، لوضّاح اليمني، برواية: "إنما شعري قند ** قد خلط بالجلجلان"، وهو في: ضرائر الشعر، لابن عصفور؛ تحقيق: السيد إبراهيم مُحَمَّد، الطبعة الأولى، ص٨٧ (دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٠م)، والارتشاف ٢٤٠٥/٥، والمقاصد الشافية ١٢٤/١، والمعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، ١٨٣/٨ (دار الكتب العلمية١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

الشاهد: (خُلِطْ)، بُني الفعل الماضي على السكون؛ تخفيفًا.

اللغة: الجلجلان: السمسم. انظر (جلجل): تهذيب اللغة ٢٦٣/١٠، ولسان العرب ١٢٢/١١.

(٢) صدر بيت من الطويل، تتمته: " وَوَلَّتْ بِأَعْجَازِ الْأُمُورِ صُدُورُ"، نسب لنهشل بن حَرّي، وهو في: الخصائص ٧٥/١، وضرائر الشعر ص٨٨، والارتشاف ٢٤٠٥/٥.

الشاهد: (تبيّنْ)، بُني الفعل الماضي على السكون؛ تخفيفًا.

اللغة: (غِبّ): غب كل شيء عاقبته. انظر: الصحاح (غبب) ١٩٠/١.

(٣) إذ الأصل: "رَمَيَ، وغَزَوَ"، تحركت (الواو)، و(الياء) وانفتح ما قبلهما، فقلبتا (ألفًا). انظر: شرح التصريف، لأبي القاسم الثمانيني؛ تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، الطبعة الأولى، ص٤٣٧ (مكتبة الرشد-الرياض ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

(٤) بلا ألف: يقصد بها نون النسوة، نحو: "ضَرَبْنَ"، وبألف: يقصد بها ناء الدالة على الفاعلين، نحو: "ضَرَبْنَا".

(٥) ليس السكون فيه للمناسبة، وإنما بني على السكون؛ لاستثقال توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة. انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص ٢٥، وعنوان الإفادة ص١١٧.

قال الفاكهي والغرناطي: على السّكون[١].

قال ابن الدهان: كان الفتح لشبهه، فلمّا اتّصل به الضّمير عاد إلى أصله[٢].

وكلام الشيخ يقتضي أنَّه على الفتح مقدَّرًا، وكأنَّه لإرادته ذلك زاد: (أبدا).

الثاني: أنَّه قد يعرض له الضم، وذلك إذا اتّصلت به (الواو)، وكان صحيح الآخر، لا معتل الآخر، مثل: "رَمَى"، و"غَزَا"، اللّهم إلّا إن نظرنا إلى الحرف المحذوف[٣].

وحينئذ فهل هو مبني على الفتح مقدَّرًا؟

قولهم: إنَّ الفعل نقص من أنواع البناء الكسرُ والضّمُّ[٤]، يقتضي أنَّه كذلك[٥].

ولكن قال الفاكهي عن قول (القطر): (فيضمّ): «إنها ضمة بناءٍ»[٦].

الثّالث: قال الغرناطي: إذا اتّصل به ضمير الرّفع السّاكن بُني على حذف (النّون)، نحو: "ضَرَبا"، و"ضَرَبوا"[٧].

---

(١) انظر: الفواكه الجنية ص٢٥، وعنوان الإفادة ص١١٧.

(٢) لم أقف عليه.

وابن الدهان هو: سعيد بن المبارك بن علي ابن الدهان، أبو مُحَمَّد، عالم باللغة والأدب، من مؤلفاته: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسيّ، والغرة في شرح اللمع لابن جني، والفصول في العربية، توفي سنة ٥٦٩هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٥٦/١، وبغية الوعاة ٥٨٧/١، وهدية العارفين ٣٩١/١.

(٣) لأن أصلهما: "رمَيُوا، وغزَوُوا"، فتحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما، فقلبتا ألفًا، ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين.

(٤) الفعل لا يبنى على الكسر اتفاقًا، وفي البناء على الضم خلافٌ، فذهب أكثر النحويين إلى أنَّ الفعل الماضي إذا اتصلت به (واو الجماعة) يبنى على الفتح مقدَّرًا. انظر: علل النحو ص١٤٨، والمقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني؛ تحقيق: د. كاظم المرجان، ١٤٥/١ (دار الرشيد للنشر- العراق ١٩٨٢م)، والفصول لابن الدهان ص٤، وأسرار العربية ص ٢٦٦، وأوضح المسالك ٦١/١، والمقدمة الأزهرية ص٢٤، والهمع ٨٠/١، ومجيب النِّدا ص٣٩.

وذهب بعضهم إلى أنَّ الفعل الماضي يبنى على الضم إذا اتصلت به (واو الجماعة). انظر: توضيح المقاصد ٣٠٤/١، ٣٠٥، ومجيب النِّدا ص٣٩.

(٥) أي: إنه مبني على الفتح مقدرًا.

(٦) مجيب النِّدا ص٣٩.

(٧) وهذا الرأي من الآراء التي انفرد بها الراعي، على حدّ قول محقق شرحه (المستقل بالمفهومية ص١٥٧) وانظر: عنوان الإفادة ص١١٧.

والحق أنَّه مبني على الفتح في حالة سكونه، وفي حالة ضمّه؛ لأنَّهم علَّلوا بناءه على حركة بكونه يشابه المضارع، ويشابه الاسم، وهذه العلَّة موجودة فيه في الحالتين المذكورتين(١).

ثمّ إنّما قال: (مفتوح) (٢) دون يفتح؛ إشارةً إلى قاعدة، وهي أنَّ الأحكام النَّحويَّة إنَّما هي أشياء وجدت في لسان من سبق، لا أنَّها أُنشئت، ومن ثمَّ يصلح الحكم منها أن يكون معرفًا، دون الحكم في الفقه، وهكذا.

وإنّما قال: (أبدا) (٣)؛ إما للإعلام بأنَّه شأن المبنيات، وإمَّا للإعلام ببناء السّاكن منه والمضموم على الفتح تقديرًا.

والأمر مجزوم الآخر أبدًا(٤).

هذا ضبط آخر المضارع، وقبل بيانه نبيّن ضبط أوّله، فاعلم أنَّ الأمر يُقتطع من المضارع، وطريق اقتطاعه منه أن يُحذف حرف المضارعة، ثمَّ ينظر فيما يليه، فإن كان متحرِّكًا فلا كلام، وإن كان ساكنًا أُتي بهمزة الوصل محرَّكة / بالكسر، إلا إذا كان ما بعد السّاكن مضمومًا، نحو: **[٢٢٨]** "اُدْخُل"، فبالضّم، أو كان المضارع -مضارع الماضي- المزيد فيه الهمزة، نحو: "أَكْرَمَ يُكْرِمُ"، فبالفتح، نحو: "أَكْرِمْ" -بفتح الهمزة-؛ لأنَّها ليست همزة الوصل، بل همزة "أَكْرَمَ" زالت في المضارع؛ للثِّقل، وعادت في الأمر(٥).

هذا ضبط أوّله، وضبط آخره أنَّ قوله: (مجزوم الآخر) يبيّن أنَّ الصَّحيح الآخر يبنى على السّكون، وأنَّ المعتل الآخر يبنى على حذف حرف العلَّة، وأنَّ الَّذي اتّصل به يبنى على حذف

---

(١) هذا مذهب بعض النحويين، منهم: الفارسي في الإيضاح ص١٥، وابن جني في اللمع ص١٨٣، وابن الوراق في علل النحو ص١٤٧، وابن الدهان في الفصول ص٤، وابن الأنباري في أسرار العربية ص٢٦٦، وابن هشام في أوضح المسالك ١/٣٥. وانظر: مجيب النِّدا ص ٣٩.

(٢) أي: ابن آجروم في قوله: «فالماضي مفتوح».

(٣) أي: ابن آجروم في قوله: «فالماضي مفتوح الآخر أبدًا».

(٤) في نسخة النبهان: (والأمر مجزوم أبدًا)، بدون (الآخر).

(٥) انظر: المفصل ص ٣٣٩، وشرح مختصر تصريف العزّي للتفتازاني ص ٦٩، والتخمير ٣/٢٥٧.

النّون[١]، وأنَّ علامة المعتل فتحة قصيرة، وهكذا، وأنَّ علامة الّذي اتّصل به فتحة طويلة، وهكذا[٢]، ومن ثمَّ قالوا: الأمر مبني على ما يُجزم به مضارعه[٣].

وقال الكوفيون: الأمر معرب لا مبني[٤].

ثمَّ إنَّما قال: (مجزوم الآخر) ولم يقل: ساكن الآخر؛ لأنَّ الأمر المعتل، والأمر الّذي اتّصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنّثة المخاطبة، ليس ساكن الآخر، لا لفظًا ولا تقديرًا؛ إذ هو حينئذ ليس مبنيًّا على السّكون، بل على حذف حرف العلّة، أو على حذف النّون- كما تقدم-، ولا يشير إلى ذلك كذلك إلا قوله: (مجزوم الآخر)؛ لأنَّه قد عُلِم ممّا سبق أنَّ للجزم علامتين: السّكون، والحذف، فرحم الله -تعالى- المصنّف على هذه الفطنة الدّقيقة، أي: الخفيَّة جدًا.

ثمّ هنا أربع مسائل:

الأولى: يعلم من اقتطاع الأمر من المضارع أنَّ الأمر من المضارع الصّحيح الآخر المدغم يجوز في آخره الفتح، والكسر، والضّم[٥]، لكن الضم إنَّما يجوز إذا كان ما قبل المدغم مضمومًا؛

---

(١) يعني: الأفعال الخمسة.

(٢) يقرر الشارح أنَّ الآجروميَّ يوافق البصريين في أنَّ فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، وقال بذلك اللقاني في شرحه للآجرُّوميّة، يقول (٣٣٥/١): «والقرينةُ على هذا جزمُه أولًا بمذهب البصريين، حيث قال: الأفعال الثلاثة». وجعل الراعي ذلك محتملًا، يقول (المستقل في المفهومية ص١٥٨): «ويمكن أن يتأوَّل على الشيخ بأنَّه أراد بقوله: مجزوم أبدًا، أنَّه مبني على ما يُجزم به مضارعه».

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣٦/١، والمستقل بالمفهومية ص١٥٨.

(٤) ذهب البصريون إلى أنَّ فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف، وذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الأمر معرب مجزوم؛ إذ أصل (اِفْعلْ): (لِتَفْعلْ)، ولما كان أمر المخاطب كثير الجريان على لسانهم، حذفوا لام الطلب مع حرف المضارعة؛ تخفيفًا، ووافقهم ابن هشام في أحد قوليه، يقول بعد أن ذكر مذهبهم في مغني اللبيب ص٣٠٠: «وبقولهم أقول؛ لأنَّ الأمر معنى، فحقه أن يؤدَّى بالحرف، ولأنَّه أخو النهي، ولم يدل عليه إلا بالحرف...، وأنك تقول: "أُغْزُ، واخْشَ، وارْمِ، واضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبِي" كما تقول في الجزم، ولأنَّ البناء لم يعهد كونه بالحذف». انظر: معاني القرآن للفراء ١٥٦/١، و٤٦٩، والمفصل ص٣٣٩، والمقتصد ١٣٢/١، والتخمير ٢٦٠/٣، شرح تصريف العزي للتفتازاني ص ٦٩، والإنصاف ٥٢٤/٢ وما بعدها، واللباب ١٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩٤/٣، وأوضح المسالك ٣٦/١، ومجيب النِّدا ص٤٣-٤٤، وشرح التصريح ٣٨/١.

(٥) هذا إذا لم يلقَ المضاعف ساكنًا بعده، ولم يتصل به ضميره، فالفتح للتخفيف، والكسر على الأصل في تحريك الساكن، والضم للاتباع، وإن لقي ساكنا غير ضميره، نحو: "رُدّ القَوْم"، فالأكثر على أنَّه يكسر، وإن اتصل به ضميره وجب مع الألف الفتح، نحو: "رُدَّا"، ومع الواو الضم، نحو: "رُدُّوا"، ومع الياء الكسر، نحو: "رُدِّي"، وإن

إذ هو إنّما جاز إتباعًا[(١)]، وقد أكثرت العرب من الإتباع؛ لمحبّتها الملاءمة، حتّى صار الإتباع كأنّه أصل يقاس عليه، حتّى أزالت لأجله حركات الإعراب.

الثانية: يعلم من قاعدة اقتطاع الأمر من المضارع، ومن قاعدة أنَّ الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها، أنَّ الفعل المعتل إذا اتصّلت به (نون النّسوة) لا يُحذف حرف العلّة، بل يُؤتى به ويُسكن حينئذ؛ على قاعدة اتّصال (نون النّسوة) بالمضارع، تقول: "النِّسْوَةُ يَخْشَيْنَ اللهَ"، و"يَغْزُوْنَ الكُفَّارَ".

الثّالثة: ذهب الرّبعي إلى أنَّ الّذي اتّصل به ليس مبنيًّا على حذف النّون، بل على الفتحة الطويلة، والضّمة الطويلة، والكسرة الطّويلة، فـ"قُومَا"، و"قُومُوا" و"قُومِي"، مبنية عنده على الفتح، والضّم، والكسر، حتّى المضارع في قولك: "القَوْمُ يَضْرِبُنَّ"، و"إِنَّكِ يَا هِنْدُ لَتَضْرِبِنَّ"، مبني عنده على الضّم، والكسر، وتقدّم، ورُدَّ بأنَّ هذه الحركات عارضة، فلم يُعتدَّ بها.

الرّابعة: الأمر له ذكر عند النّحويين -كما ترى-، وله ذكر عند الأصوليين، ولا يتمّ وضوحه وتحققه عند الفريقين إلا بمعرفة سبع مسائل: الطّلب، والوجوب، والصّيغة، واستعمالها، والقهر، وتخصيص الطّلب بالصيغة، وتخصيص الصّيغة بالطّلب.

فالطّلب: هو جذب الشّيء من العدم إلى الوجود، والوجوب: هو لزوم إخراج الشيء من العدم إلى الوجود، وهذا -هكذا- للإيضاح، والصيغة: حروف مجتمعة بوزن (اِفْعَلْ)، واستعمالها: هو النّطق بها من القاهر، ومن المساوي، ومن الأدنى، والقهر: هو الغَلَبة، ويصحّ أن يقال: هو القبضة للشيء حسًّا، أو حكمًا، وتخصيص الطلب بالصيغة: ألّا يكون لغيرها من الألفاظ، وتخصيص الصيغة بالطّلب: ألّا يكون لغيره من المعاني، وإذا عرفت هذا، فهل الأمر اسم للطّلب، أو للصيغة؟

= اتصل بها بعدها ألف وجب الفتح، نحو: "رُدَّها"، وإن كانت الهاء مضمومة للواحد المذكر فإنَّه يضم، نحو: "رُدُّهُ". انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٦١/٢، والمناهج الكافية في شرح الشافية، لزكريا الأنصاري؛ تحقيق: د. رزان خدّام، الطبعة الأولى، ص٣٢٢ (سلسلة إصدارات الحكمة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

(١) نحو: (رُدّ)، أما إذا كانت عين مضارعه مفتوحة، نحو: "عَضّ"، أو مكسورة، نحو: "فِرّ"، فلا يجوز ضمه؛ لتعذّر الإتباع. انظر: المناهج الكافية في شرح الشافية ص٣٢٢.

كلام النّحويين والأصوليين يقتضي الثاني، ويزيد الأصوليون: ليست من القاهر.

ثم هي ليست من غير القاهر للوجوب قطعًا، ومنه لها ثلاث استعمالات بكثرة متساوية أو كالمتساوية: الوجوب، والنّدب، والإباحة.

وهل هو في الثّلاثة حقيقة، أو في واحد وهو الأوّل؟ مذهب الأئمّة الأربعة الثّاني.

ثمّ أكثر الأصوليين أنَّ الأمر نهي، وعند الأئمّة الأربعة معنى لا لفظًا؛ لأنَّ الضِّدين لا يجتمعان، وأنَّ امتثاله يحصل بأقلّ قدر له، وأنَّ امتثاله على الفور.

ومذهب أحمد يقتضي التَّكرار.

والمضارع: ما كان في أوّله إحدى الزّوائد الأربع، يجمعها قولك: "أنيتُ".

أي: المضارع إنّما يُعرف من الماضي، كما يأتي أنَّ الخبر إنَّما يُعرف من المبتدأ، وحينئذ فكل حروف ليس أوّلها واحدًا من هذه، فليست بمضارع، والّتي أوّلها منها إن كانت غير زائدة، مثل: "يَرْنَأْتُ الشَّعْر" أي: خضبته باليرنأ، وهو الحنَّاء[1]، و"نَرْجَسْتُ الدّواءَ"، أي: جعلت فيه نرجِسًا -بكسر الجيم-، فليست بمضارع -أيضًا-، وإن كانت زائدة، وتقبل أن يزاد عليها -أيضًا- إحدى الزّوائد، مثل: "تَعَلَّمَ"، فليست بمضارع.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمّ هنا نكت:

النكتة الأولى: شرح هذه العبارة مزجًا بكيفيتين:

الأولى: (المضارع ما)، أي: حروف أو لفظ، (كان)، أي: وُجِد (في أوّله)، أي: له أوّل وجد فيه قبله (إحدى الزّوائد الأربع) / على ذلك اللّفظ، حتّى ولو كان ذلك اللّفظ أوّله إحدى الزّوائد الأربع. [٢٢٩]

الثّانية: (المضارع ما)، أي: مصدر، أو مشتق، أو ماضٍ، (كان)، أي: جُعل، أو صار، (في أوله)،أي: فيما يليه أوله (إحدى الزّوائد الأربع)؛ ليكون مبدوءًا بها، ويُعرف بها حينئذ أنَّه مضارع، أي: المضارع لا بدّ في معرفة صورته من نظرين: الأوّل: إلى أوّله، والثّاني: إلى فعل

(١) انظر: الصحاح (يرنأ) ١/٨٥.

ماض يكون هو بزيادة عليه.

ثمّ هل مثل: "يَرْنَأ"، و"نَرْجَسَ"، و"تَعَلَّمَ"، و"يَسَّرَ"، يقتضي كلام الشّيخ أنَّها أفعال مضارعة، وليس هي كذلك؟

والجواب: أنَّ في كلام الشّيخ ما يُخرجها، وهو أن تُجعل (الألف واللام) للعهد، أي: الزّوائد الدّالة على الحال والاستقبال، أو الزّوائد الّتي لا تقبل أن يُزاد عليها، أو الزّوائد الّتي لا يترجّح معها الماضي؛ بقرينة بيانه للماضي سابقًا.

قال الغرناطي: أي المضارع يتميّز بثلاث علامات: (السين)، و(لم)، و(أوله)[1].

ثم أوله هو أن يكون مفتتَحًا بأحد حروف (أَنَيْتُ)، ولا يكون المعنى معها على المضيِّ، وتكون تتعاقب عليه باختلاف المسند إليه.

النّكتة الثّانية: الأوّل: هو الجزءُ الذي لا جزء قبله، والحرفُ الذي لا حرف قبله.

من حروف الماضي -مثلًا- لا تكون فيه إحدى الزّوائد، بل تكون قبله؛ إذ الحرف لا يكون في الحرف، اللّهم إلا بالإدغام، وليس مرادًا هنا.

والجواب: أنَّ الأوّل يُطلق على الخلاء الذي قبل الأوَّل، إما حقيقة؛ لأنَّه قبل ذلك الأوّل، فالشيء له أوّلان: أول عَدِّيٌّ، وهو هذا، وأوّل وُجُودِيٌّ، وهو أول أجزائه.

وإمّا مجازًا؛ من باب إطلاق اسم الشّيء على مجاوره القريب منه؛ لقربه.

الثّالثة[2]: إنَّما كانت هذه الزّوائد في الأوَّل؛ لأنَّ القاعدة أنَّ الزّيادة بإزاء المعنى، والفاعل للفعل المضارع يُراد تصوُّره قبل تصوُّر الفعل، والفاعل للفعل الماضي يُراد تصوُّره بعده.

النُّكتَة الرَّابعة: يجمع الزَّوائد -أيضًا-: (نأتي)، و(أتين)، و(نأيت)، ثمّ معنى الأولين

---

(١) استدرك الغرناطي على الآجرومي ثلاثَ علاماتٍ للفعل بأقسامه الثلاث، لتكون علامات الفعل المضارع عنده أربع علامات، هي: السين، وسوف، والتاء الفاعلة، وحرف من حروف (أنيت)، ولم يعد (لم) من علامات الفعل. انظر: المستقل بالمفهومية ص ١٢٠-١٢١.

(٢) أي: النكتة الثالثة.

معروف، ومعنى الثّالث: بدا لي، ومعنى ما ذكره الشّيخ: أدركت، وهو أولى؛ لما فيه من الفأل الحسن[١]، ومن المناسبة[٢]، فـ(الهمزة) للواحد، و(النّون) لاثنين: الّذي معه غيره، والّذي يعظِّم نفسه.

قال في (غريب القرآن): مذهب العرب أنَّ الرئيس منهم إذا أخبر عن نفسه قال: "فَعَلْنَا ونَفْعَلُ"؛ لعلمه أنَّ أتباعه يفعلون كفعله، ثمَّ كثر الاستعمال حتَّى صار الرَّجل من السُّوق يقول كذلك، والأصل ما ذكرته لك[٣].

و(الياء) لأربعة: للغائب، والغائبَينِ، / والغائبِينَ، والغائبات، و(التّاء) لثمانية: للمخاطب **[٢٣٠]** بأنواعه السّتة، وللغائبة، والغائبتَينِ.

ثمّ همزة المضارع همزة قطع دائمًا، وهمزة الأمر همزة وصل دائمًا، إلّا إذا كان ماضيه رباعيًّا، مثل: "أَكْرَمَ"، وهمزة الماضي تارةً همزة قطع، مثل: ﴿أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾[٤]، وتارةً همزة وصل، مثل: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾[٥]، أصله: تثاقلتم، أُدغمت التاء المثنَّاة في المثلَّثة، فسكن، ولا يبتدئ بساكن، فأُتي بهمزة الوصل[٦].

وهذا هو ضابط سببها، وهو سكون أوّل الكلمة وضعًا، أو لعلّة صرفيّة، فالأوّل مثل: "اِسْم"، ولام التّعريف، بخلاف همزة (أو)؛ لوضع واوها على الفتح، والثّاني مثل: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾، وهكذا.

---

(١) بإدراك الطالب بغيته من متن الآجرُّوميّة، «لما في الذي ذكر من التفاؤل؛ فإن (أنيتُ) بمعنى: أدركتُ، ولما في (نأيتُ) من التشاؤم؛ فإنَّه بمعنى: بعدتُ». حاشية الشيخ مُحَمَّد أبو النجا على شرح الأزهري على الآجرُّوميّة؛ تحقيق: محمود نصّار، الطبعة الأولى، ص٤٠ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

(٢) يقول الغرناطي (المستقل بالمفهومية ص ١٥٩): «وأما المناسبة، فليكون كل واحد من هذه الأحرف ضعف ما قبله».

(٣) انظر: غريب القرآن، لمحمد السجستاني؛ تحقيق: مُحَمَّد أديب جمران، الطبعة الأولى، ص٣٨١ (دار قتيبة- سوريا ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

(٤) سورة الصافات: ١٤٠.

(٥) سورة التوبة: ٣٨.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٥٨/١.

ثمّ أوّل المضارع مفتوح إن كان ماضيه أقلَّ من أربعةٍ، أو أكثر، ومضموم إن كان أربعةً[١]، كالأمر، همزة الوصل في أوله مكسورة، إلّا إن كان ثالثه مضمومًا، فمضمومة[٢]، أو كان ماضيه أربعة، فهمزته همزة قطع مفتوحة[٣].

وآخرُهُ بيَّن الشّيخ أنَّه معرب، وأنَّه بأي إعراب، فقال: **وهو مرفوع أبدًا**، على ما تقدّم من أنَّ رفع المضارع ليس إلا بالضّمة، أو النّون ظاهرةً، أو مقدَّرةً، بشرط ألّا تتّصل به نون النّسوة[٤]، وألّا تباشره نون التّوكيد[٥].

وهذا يكفي.

---

(١) يقول الأنباري (أسرار العربية ص٢٠١): «فإن قيل: فلمَ فتحوا حرف المضارعة في الثلاثي، وضمّوه من الرباعي؟ قيل: لأنَّ الثلاثي أكثر من الرباعي، والفتحة أخف من الضمة، فأعطوا الأكثر الأخفّ، والأقل الأثقل؛ ليعادلوا بينهما، فإن قيل: فالخماسي والسداسي أقل من الرباعي، فهلّا وجب ضمه؟ قيل: إنَّما وجب فتحه؛ لوجهين: أحدهما: أنَّ النقل من الثلاثي أكثر من الرباعي، فلمَّا وجب الحمل على أحدهما، كان الحمل على الأكثر أولى...،
والثاني: أنَّ الخماسي والسداسي ثقيلان؛ لكثرة حروفهما...، فأعطوهما أخفَّ الحركات، وهو الفتح».

(٢) نحو: "أُدحُلْ"؛ لأنَّ الخروج من كسر إلى ضم مستثقَل. أسرار العربية ص٢٠١.

(٣) نحو: "أَكْرَمَ"، الأمر منه: "أَكْرِمْ".

(٤) هذا مذهب أكثر النحويين؛ وذلك لأنَّ الفعل لما لحقته النون تعارض فيه شبهان، شبه بالاسم من حيث الإبهام والتخصيص، وشبه بالماضي المتصل بها، فرُدّ إلى أصله، وحُمل على الماضي، فبُني. انظر: الكتاب ٢٠/١، والمفصل ص٣٢١، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٠٣/١، واللباب ٢٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٥/٤، وشرح الكافية للرضي ١٦/٤، والتذييل ١٢٩/١، وشرح ابن عقيل ٣٩/١، والمقاصد الشافية ١١٠/١، والمستقل بالمفهومية ص١٦١.
ونُسب إلى ابن درستويه في: التذييل ١٢٩/١، وتوضيح المقاصد ٣٠٦/١ القول بأنَّه معرب، وإن اتصلت به نون النسوة؛ لوجود سبب الإعراب فيه، وهو شبهه بالاسم، وإنما تغيَّر إعرابه؛ لشغل محله بالتسكين لأجل النون اللاحقة، وهو قول السهيلي في نتائج الفكر في النحو، الطبعة الأولى، ص٨٦ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٢هـ-١٩٩٢م). وانظر: المقاصد الشافية ١١٠/١.

(٥) هذا القول هو المشهور، والذي عليه أكثر النحويين. انظر: شرح المفصل لا بن يعيش ٢١٦/٤، وشرح الكافية للرضي ١٤/٤، والتذييل ١٥٧/١.
ونُسب إلى الأخفش القول بالبناء مطلقًا، سواء باشرته النون أم لا، ونُسب إلى بعض النحويين القول بالإعراب مطلقًا. انظر: شرح الكافية للرضي ١٥/٤، والتذييل ١٢٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٩/١.

ثم من هذا يُعلم أنَّه المراد بالأفعال في قوله السّابق: (وللأفعال من ذلك الرّفع).

قال الغرناطي: ويُسأل لِمَ أُعرب؟ ولِمَ كان إعرابه الرّفع؟[١]

قال: أعرب؛ لشبهه بالاسم في العموم والخصوص، وكان إعرابه الرّفع؛ لوقوعه موقع الاسم في الصّفة، والحال، والخبر[٢].

ثمّ الرّفع لا بدّ له من رافع، وليس مع المضارع في حالة الرّفع غيره، فاختلفوا في رافعه على أربعة مذاهب[٣]، أصحُّها أنَّه التجرُّد، واعتُرِضَ بأنَّ التَّجرُّد عدم، والعدم لا يؤثِّر.

وأجاب ابن المصنّف بأنَّ التَّجرد يلزمه الاستعمال، والاستعمال وجودي [٤].

وأُجيب -أيضًا- بأنَّ العدم يصلح لأن يكون هو الرَّافع؛ لأنَّ العوامل هنا علامات لا مؤثّرات[٥].

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص١١٨، والمستقل بالمفهومية ص ١٦٠-١٦١.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص١١٨، والمستقل بالمفهومية ص ١٦٠-١٦١.

(٣) اختلف النحويون في رافع الفعل المضارع على أربعة مذاهب: الأول: صحّحه الشارح، وهو أنَّ الرافع للفعل المضارع التجرد من الناصب والجازم، واختاره ابن مالك، ونسبه لحذّاق الكوفيين، يقول (شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣): «وبه أقول؛ لسلامته من النقض»، وصحَّحه ابن هشام، ونسبه إلى الفراء في: شرح القطر ص٧٩، وصحَّحه نور الدين السنهوري في شرح الآجرُّوميّة؛ تحقيق: د. مُحَمَّد خليل، الطبعة الثالثة، ٢٠٠/١ (دار السلام-القاهرة ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م).

الثاني: وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين، وانتُقض بارتفاعه في نحو: "هَلّا يَقُوم"؛ لأنَّ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض. انظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٤٦/١، والمفصل ص٣٢٣، والإنصاف ٥٥١/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢١٩/٤،

الثالث: نُسب إلى الكسائي القول بأنَّ رافعَ الفعل المضارع حروفُ المضارعة، ورُدّ بأنَّ جزء الشيء لا يعمل فيه، كما أنَّ حروف المضارعة توجد في الفعل وهو منصوب بالناصب، ومجزوم بالجازم. انظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٤٧/١، والإنصاف ٥٥١/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٥/١، وشرح القطر لابن هشام ص٧٩، وعمدة ذوي الهمم ص٣٨٨.

الرابع: نُسب إلى ثعلب القول بأنَّ رافعَ الفعل المضارع مشابهته للاسم، ورُدَّ بأنَّ المشابهة معدومة مع الجازم والناصب. انظر: شرح القطر لابن هشام ص٧٩، وشرح الآجرُّوميّة للسنهوري ص٢٠٠.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٤٧٤.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ١٩٩/١.

=

قال الرّضي: علل النّحو ليس مؤثّرات كالعلل العقلية، ولا معرِّفات كالعلل الشّرعية، بل مناسبات(١)، على أنَّ الشّرع جعل الصّوم جُنَّة، وهو عدم؛ إذ هو عدم الأكل والشّرب وهكذا.

ثم أبديّة الرّفع إنَّما هي **حتّى يدخل عليه ناصب أو جازم**.

ولو تكثّر المضارع المرفوع أنواعًا، والمضارع المنصوب كذلك، والمضارع المجزوم كذلك، لتتبَّعها النّحاة، كما تتبعوا أمر مرفوعات الأسماء، ومنصوبات الأسماء، ومخفوضات الأسماء، ولَمَّا لم تتكثّر استوفوها في هذا الباب، فالتّجرد واحد.

والنّواصب حقيقةً ومجازًا عند البصريين(٢)، وحقيقةً عند الكوفيين(٣)، ووجوبًا وجوازًا(٤)، **عشرة**، ويأتي عدد الجوازم.

ثمّ / هذه العشْرة أربعة متّفق عليها، وهي الأربعة الأولى من هذه العشرة(٥)، وستّة مختلف فيها، وهي ما تليها. [٢٣١]

فالبصريون يقولون: ليست بنواصب، وإن كان الفعل بعدها لا يكون إلّا منصوبًا، ثمّ هي حروف جر، وحروف عطف، فالبصريون رأوا عدم خروجها عن ذلك إلى أن تكون نواصب، وتحيَّلوا على ذلك بتقدير (أن).

ثمّ العشرة منها ما لا يحتاج إلى مركّب إسنادي قبله، وهو (لن)، والباقي يحتاج.

ثمّ أخذ يصرّح بالعشرة، فقال: **وهي**، أي: النّواصب، أو العشرة؛ لأنَّ الخبر عين المبتدأ،

=

(١) عبارة الرضي في شرح الكافية ١٩٩/١: «وأجيب بأنَّ العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة، لا مؤثرات».

(٢) انظر: الكتاب ٥/٣-٧، ١٦/٣، ٢٨/٣، والمقتضب ٦/٢، والإيضاح للفارسي ص٣٠٩، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٢٧/١، والمفصل ص٣٢٥، ٧، والبيان في شرح اللمع ص ٤٢٦، وتوجيه اللمع ص٣٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٤/٤، وشرح التسهيل ٧/٤.

(٣) هذا مذهبهم إجمالًا، وفي بعض النواصب خلاف. انظر: الإنصاف ٤٥٢/٢، ٤٥٤، ٤٦٩، ٤٥٨، ٤٨٩. وسيأتي لذلك مزيد إيضاح في موضع حديثه عن النواصب.

(٤) قوله: «ووجوبًا وجوازًا» لم أتبين مقصده منها، ولعله أراد كون (أن) الناصبة قد تُضمر وجوبًا وجوازًا على مذهب البصريين.

(٥) وهي: أن، ولن، وإذن، وكي.

لكن تلك العين في المبتدأ بلا حالة لها، وفي الخبر بحالة لها.

(أَنْ) -بفتح الهمزة وسكون النّون-، وفيها ثلاث مسائل: اسمها، ومعناها، وشرط عملها.

اسمها: حرف مصدري ونصب.

ومعناها: تخليص المضارع من الحال إلى الاستقبال، ولكن هذا لا يختص بها؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تعمل في الحال، فالأَولى أن يقال: معناها التعليل[١]؛ لأنَّ الأصوليين ذكروها فيما يدّل على العلّة ظاهرًا، كـ(اللام)، لا صريحًا، كـ(كي)، وتعليلها بالثّمرة لا بالسّبب، فيصحّ أن يُقال: معناها: الغرض، والغرض يُرجى ويطمع فيه، فيصح أن يُقال: معناها: الرجاء، والطّمع.

قال التتائي: والرّجاء هو الطّمع[٢].

وشرط عملها ألّا يتقدّمها علم[٣].

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمّ وراء ذلك مسائل:

الأولى: (أن) ثلاثة أقسام: مفسِّرة[٤]، وزائدة، ومصدرية.

فالمفسِّرة: هي الّتي بعد ما يُفسَّر، ولا تفسِّر إلّا اللّفظ، وما هو من قبيله، مثل: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢٥ أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾[٥].

وهل يصحّ في المفسِّرة أن تُجعل -أيضًا- مصدرية، فتنصب؟

قال في (المغني): إذا ولي (أَنْ) الصّالحة للتّفسير مضارع بعد (لا)، نحو: "أَشَرْتُ إِلَيْهِ أَلَّا تَفْعَل"، جاز أن تُجعل (لا) نافية، وأن تُجعل ناهية، فإن جُعلت (أَنْ) مصدريّة كان بعد جَعْلِ (لا) نافية

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر، لتاج الدين السبكي، الطبعة الأولى، ٢٠٣/٢ (دار الكتب العلمية ١٤١١هـ- ١٩٩١م).

(٢) لم أقف عليه في جواهر الدرر.

(٣) أي: لفظ دالّ على اليقين، وإن لم يكن بلفظ العلم، نحو: "تَحَقَّقَ"، و"تَيَقَّنَ"، و"رَأَى"، فإن تقدَّمها عَلَم فهي المخففة من الثقيلة. انظر: مجيب النِّدا ص١١٩.

(٤) نُقل عن الكوفيين إنكار التفسيرية. انظر: مغني اللبيب ص٤٧، والمساعد ١١٢/٣، والهمع ٤٠٨/٢.

(٥) سورة هود: ٢٥-٢٦.

منصوبًا لا مرفوعًا، كما لو جُعلت مفسِّرة، فإن فُقدت (لا) امتنع الجزم، وجاز الرَّفع والنّصب[١].

والزّائدة: هي التي بعد (لمّا) الرّابطة[٢]، وبين قسم و(لو)[٣]، مثل: ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[٤]، "أُقْسِمُ أَنْ لَوْ يَأْتِينِي كَلَّمْتُه".

والمصدرية: ما عداهما.

الثّانية: إذا لم يتقدّم على المصدريّة علم، ولا ما هو من قبيل العلم -كالظّن-، / وجب [٢٣٢] النَّصب، وقد تُهمل، وإن تقدمها ظنّ -وهكذا- لم يجب النّصب، ولم يمتنع[٥].

وإن تقدّمها علم وجب ثلاثة أشياء: رفع الفعل، وفصله عنها بنفي، أو تنفيس، أو (قد)، أو (لو)، وأن تكون مخفَّفة من الثّقيلة؛ إذ الثّقيلة مصدريّة -أيضًا-؛ لأنَّها تنسبك مع خبرها بمصدر، كالخفيفة، ولكن ليس معناها الرّجاء، وإنَّما معناها التّحقق؛ لأنَّها للتأكيد، وتكون المخفَّفة بعد غير العلم، نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٦].

الثّالثة: تعمل ظاهرةً ومقدَّرةً، ولا تعمل مقدَّرة إلا بعد السِّتة[٧].

ثم قد جزم بها بعض العرب[٨]، كقول الشّاعر:

..... ۞ تَعَالَوْا إِلى أَنْ يَأْتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ[٩]

---

(١) انظر: مغني اللبيب ص٥٠.

(٢) هي (لمّا) التوقيتية. انظر: مغني اللبيب ص٥٠.

(٣) ذكر ابن هشام في مغني اللبيب (ص٥١) موضعين آخرين لزيادة (أَنْ) إضافة إلى ما ذكره الشارح، وهما: الأول: أن تقع بين الكاف ومخفوضها، نحو: "كَأَنْ ظَبْيَة تَعْطُو إِلى وَارِقِ السَّلَمْ"، والآخر: أن تقع بعد (إذا)، نحو: "فأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذا أَنْ كَأَنَّهُ".

(٤) سورة يوسف: ٩٦.

(٥) أي: يجوز وجهان: الرفع، والنصب.

(٦) سورة يونس: ١٠.

(٧) أي: الستة الباقية من حروف النصب.

(٨) حُكِي عن بعض الكوفيين، وأبي عبيدة، ونُقل عن اللحياني، أنَّها لغة بني صُباح من ضبّة. انظر: معني اللبيب ص٤٥، والجنى الداني ص٢٢٦، وتمهيد القواعد ٤١٣٦/٨، والهمع ٣٦٣/٢.

(٩) عجز بيت من الطويل، لامرئ القيس، في ديوانه ص٣٨٩، برواية: "تعالوا إلى أن يأتيَ الصيدُ نَحْطِبِ"، ولا شاهد فيه. وقد خَطَّأَ الفارسي الرواية الأولى يقول: «وأنشد الفراء هذا البيت...، وإنشاد الفراء خطأ فاحش؛ لأنَّه جزم بـ(أن)». المسائل البصريات؛ تحقيق: د. مُحَمَّد الشاطر أحمد مُحَمَّد أحمد، الطبعة الأولى، ٢٥٩/١ (مطبعة المدني١٤٠٥هـ-

كما نصبت بعض العرب بـ(ما)، وعليه: ((كَمَا تكونوا يُولَّى عَليكُم))[١].

ورفع بها بعض العرب[٢].

و(لَنْ)، وفيها ثلاث مسائل:

اسمها: حرف نفي ونصب.

ومعناها: نفي المضارع.

ولا شرط لعملها.

هذا للمبتدئ.

ثمّ فيها مسائل:

الأولى: هي حرف بسيط، أي: هكذا وُضعت، مثل: (أَنْ)[٣].

وقيل: مركب أصله (لَأن)[٤].

وقيل: أصلها (لا)[٥].

الثّانية: لا تقتضي تأبيد النّفي[٦]، ولا تأكيده[١]، ولا تنتقل عنه إلى أن يكون معناها

=

١٩٨٥م)

ووجّهَ ابنُ عصفور روايةَ الفراء، يقول (ضرائر الشعر ص٩١): «هكذا رواه الفراء، ووجهه أنَّه سكَّن الياء من (يأتنا)؛ تخفيفًا، ثم حذفها؛ اجتزاءً بالكسرة عنها».

والبيت في: مغني اللبيب ص٤٥، والجنى الداني ص٢٢٦، وتمهيد القواعد ٤١٣٦/٨، وشرح الآجرُّوميّة للقاني ٣٦٤/١.

(١) انظر: ضعيف الجامع الصغير ص٦٢١.

(٢) أي: بـ(أن). انظر: الهمع ٣٦٣/٢.

(٣) هذا مذهب جمهور النحويين. انظر: الكتاب ٥/٣، وعلل النحو ص١٩٢، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ص٢٣١، ومغني اللبيب ص٣٧٣، وشرح الآجرُّوميّة للسنهوري ص٢٠٥، ومجيب النِّدا ص١١١.

(٤) فحُذفت الهمزة؛ تخفيفًا. وهو قول الخليل. انظر: العين ٣٥٠/٨.

(٥) فأُبدلت ألفها نوناً، ونُسب هذا القول إلى الفراء في: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٦/٤، وشرح الكافية للرضي ٣٦/٤، والنجم الثاقب ٩٢٨/٢.

(٦) وهو قول الزمخشري. جاء في الكشاف ٧٣٠/٢/١: «ومعناه: فلن يهتدوا، فلا يكون منهم اهتداء البتة، كأنَّه محال

=

الدّعاء[٢].

الثّالثة: رفاقة (لَنْ) في النّفي من الحروف أربعة: (لَمْ)، و(لا)، و(ما)، و(إِنْ) -بكسر الهمزة وسكون النّون-.

فـ(لم) يُنفى بها الماضي بلفظ المستقبل، و(إِنْ) يُنفى الماضي بلفظه غالبًا، و(ما) يُنفى بها الماضي والحال، و(لا) يُنفى بها المستقبَل مع القسَم، و(لَن) يُنفى بها المستقبل مع غير القسَم.

و(إِذَنْ)، وفيها ثلاث مسائل:

اسمها: حرف جواب وجزاء.

ومعناها: المجاوبة مع الجزاء.

وشرط عملها ثلاثة: تصديرها، واستقبال الفعل بعدها، واتّصاله بها، إلَّا بالقسم.

قال ابن نصر الله: والرّفع جائز معها مع استيفاء شروطها في لُغية، كما تقدَّم في (أن).

هذا للمبتدئ.

ثمّ وراء ذلك مسائل في كل مسائلها الثّلاث:

الأولى: اختلفوا في (إذن) هل هو حرف، أو اسم؟

= منهم؛ لشدة تصميمهم أبدًا مدة التكليف كلها». وانظر: ١٧١/٣.

(١) خلافًا للخليل في العين ٣٥٠/٨، وللزمخشري في الكشاف ١٥٤/٢، ١٧١/٣، والأنموذج في النحو، للزمخشري؛ تحقيق: سامي المنصور، الطبعة الأولى، ص٣٢ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، ووافقه أبو حيان في البحر المحيط، يقول ص١٧٤: «كان الأقرب من هذه الأقوال قول الزمخشري، من أنَّ فيها توكيدًا وتشديدًا»، وللشريف عمر الكوفي في شرح اللمع ص٤٢٦، وللخباز في توجيه اللمع ص٣٥٨، وللرضي في شرح الكافية ٣٦/٤.

(٢) خلافًا للفرَّاء يقول في معانيه ٣٠٤/٢: «وفي قراءة عبدالله: (فلا تجعلني ظهيرًا)، فقد تكون (لن أكون) على هذا المعنى دعاءً من موسى».

ونَقل ابنُ السراج عن قوم القولَ بجواز الدعاء بـ(لن) في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرا﴾[القصص:١٧]، ووافقهم في أنَّه «قد تجيء أخبار يُقصد بها الدعاء، إذا دلّت الحال على ذلك»، وإن كان الدعاء بـ(لن) غير معروف. الأصول ١٧١/٢.

وخلافًا لابنِ عصفور فيما نقله عنه ابنُ هشام في مغني اللبيب ص٣٧٤، ووافقه في أحد قوليه، والسيوطيُّ في الهمع، واختاره ٣٦٧/٢.

قال في (المغني): قال الجمهور: حرف[١]، وقيل: اسم[٢]، هو (إذا)، والأصل: "إِذَا جِئْتَنِي أُكْرِمُكَ"، ثمَّ حُذفت الجملة، وعوّض عنها التّنوين، والنّاصب (أنْ) مضمرة، لا (إذن).

والصّحيح أنَّها حرف.

ثمّ اختلفوا عليه هل هي بسيطة، أو مركّبة من (إذ) و(أن)؟[٣] والصّحيح أنَّها بسيطة.

ثمّ اختلفوا عليه هل هي الناصبة، أو (أن) مضمرة؟[٤] والصّحيح أنَّها النّاصبة.

هذا تحرير لفظها.

الثّانية: اختلفوا في معناها، فقال سيبويه: الجواب، وهو: مقابلة الكلام بالكلام، والجزاء[٥]، وهو: نفع يقابل معروفًا، أي: جميلًا من الأخلاق.

وقال الفارسي: قد تكون للجواب فقط[٦]، مثل: "أَظُنُّكَ صَادِقًا"[٧].

وسيأتي أنَّ معناها عند الطوفي التقييد بزمن أو حال.

الثّالثة: اختلفوا في استعمالها هل تختص بالمضارع، أو تدخل -أيضًا- على الماضي هكذا؟

---

(١) انظر: المقتضب ٦/٢، والأصول ١٤٧/٢، والإيضاح للفارسي ص٣٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٤٠/٣.

(٢) نُسب هذا القول إلى بعض الكوفيين. انظر: توضيح المقاصد ١٢٤٠/٣، ومجيب النِّدا ص١١٤، وهو ظاهر مذهب الرضي في شرح الكافية ٣٧/٤، ٤١.

(٣) ذهب أكثر النحويين إلى القول بأنَّ (إذن) حرف بسيط غير مركب، وذهب إلى القول بتركيبها الخليلُ في أحد قوليه. انظر: توضيح المقاصد ١٢٤٠/٣، والهمع ٣٧٤/٢، ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل. انظر: ٢٠/٤.

(٤) ذهب أكثر النحويين إلى القول بأنَّ (إذن) ناصبة للمضارع بنفسها؛ لأنَّها تقلبه إلى الاستقبال. انظر: الكتاب ١٢/٣، وشرح التسهيل ٢٠/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٤٠/٣، والمستقل بالمفهومية ص١٦٧، والهمع ٣٧٤/٢.
ونقل الزجاجُ عن الخليل ووافقه في القول بأنَّ الناصب (أن) مضمرة بعدها. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٢.
وانظر قول الخليل في الكتاب ١٦/٣، ونُسب إلى الفارسي في توضيح المقاصد ١٢٤٠/٣، والهمع ٣٧٤/٢.
والصحيح خلاف ذلك، يقول الفارسي في الإيضاح ص٣١٠: «وما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تُضمر: (إذن) ».

(٥) الكتاب ٢٣٤/٤.

(٦) انظر: الإيضاح ص٣١١.

(٧) انظر: مغني اللبيب ص٣٠.

الصّحيح أنَّها لا تختص، ولذلك كثرت شروطها؛ إذ الأصل أنَّ ما لا يختص لا يعمل.

/وفي كلام الطوفي أنَّها مختّصة؛ فإنَّه قال: وليست (إذن) الّتي فيها تنوين العوض بـ (إذن) الناصبة؛ لأمرين: [٢٣٣]

الأوّل: أنَّها مركَّبة من (إذ) الّتي هي ظرف زمان ماض، ومن جملة بعدها حُذفت تخفيفًا وأُبدل منها التّنوين، والناصبة بسيطة -كما تقدّم-.

والثّاني: أنَّها لا تختص بالمضارع، بل تدخل عليه، وعلى الماضي، وعلى الجملة الاسمية[١].

قال: على أنِّي أقول: لولا قول النّحويين: لا يعمل إلّا ما يختصّ، لقلت: إنَّ (إذن) في الموضعين واحدة، وإنَّ معناها تقييد ما بعدها بزمن أو حال[٢]. انتهى.

ثمّ على استعمالها في الجواب لا بد من بيان ما هي جوابه؛ إذ الجواب بـ(الفاء) و(الواو) الآتي بيَّنوا ما هو جوابه[٣]، وهنا قال في (المغني): «الأكثر أن تكون جوابًا لـ (أن) أو (لو) ظاهرتين، أو مقدَّرتين»[٤].

ثمّ هي في الجواب تتقدَّم، أي: تتصدَّر على أجزائه كلِّها، وتتوسَّط بينها، وتتأخَّر عنها، وقد يتقدَّم عليها ما ليس منه.

قال ابن نصر الله: ولو طرأ عليها عدم التّصدير لم يضرّ، كما في الحديث الشّريف: ((فقال رجل: إذن نُكْثِر))[٥].

فلو تقدّمت عليها (الفاء) أو (الواو) جاز فيها الإعمال والإهمال عند جماعة من البّصريين[٦].

---

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ٣٤٧/١.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة ٣٤٧/١.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٣٦٩.

(٤) مغني اللبيب ص٣٠.

(٥) مسند الشاميين، لأبي القاسم الطبراني؛ تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الأولى، (ح١٨٢) ١١٨/١ (مؤسسة الرسالة- بيروت١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م).

(٦) منهم: سيبويه ١٣/٣، والمبرد في المقتضب ١١/٢، وابن السراج في الأصول ١٤٩/٢، وابن يعيش في شرح المفصل =

ثمّ من مسائل استعمالها اتّصال المضارع بها -كما تقدّم-.

واتَّفقوا على تحمّل الفصل بالقسم[١]، وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء أيضًا[٢]، وابن عصفور بالظرف[٣]، والكسائي وهشام بمعمول الفعل[٤]، ولو غيره.

الرابعة: اختلف النّحويون في كتابتها، قال في (المغني): فالجمهور على كتابتها بالألف دائمًا، وجرت في المصاحف على ذلك.

وقال الفرَّاء: إنّما تكتب بالألف إن عملت، وإلّا فبالنون[٥]، وتبعه ابن خروف[٦].

وقال المبرد والمازني: تُكتب بالنّون دائمًا[٧]؛ للفرق بينها وبين (إذا) في الجوازم[٨].

وينبغي أن يكون هذا هو الصّحيح، وإن كان الصّحيح فيها أنَّه يوقف عليها بالألف، والكتابة تابعة للوقف؛ لأنَّ محلّ تبعيتها للوقف ما لم يوقع في لبس كما هنا[٩].

= ٢٢٧/٤، وابن مالك في شرح التسهيل ٢١/٤، وابن عصفور في المقرب ٢٦١/١.

(١) لأنه زائد جيء به للتأكيد. انظر: الكتاب ١٢/٣-١٣، والمقتضب ١١/٢، والأصول ١٤٩/٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص٣٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٤، والجنى الداني ص٣٦٢، وتمهيد القواعد ٤١٥٤/٥.

(٢) وكذلك أجاز الفصل بالدعاء. انظر: شرحه على الجمل ص٣٧٢.

وابن بابشاذ هو: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، المصري الجوهري، أبو الحسن، من مؤلفاته: المقدمة المحسبة، وشرح الجمل للزجاجي وشرح الأصول لابن السراج، توفي سنة ٤٦٩هـ. انظر ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٦٣، والوافي بالوفيات ٢٢٤/١٦، وهدية العارفين ٤٢٩/١.

(٣) انظر: المقرب ٢٦٢/١.

(٤) انظر: الارتشاف ١٦٥٤/٤، والجنى الداني ص٣٦٣، وتمهيد القواعد ٤١٥٦/٥.

(٥) نُقل عن الفرَّاء في عمدة الكتاب خلاف ذلك، يقول ص١٦٤: «وقال الفرَّاء: ينبغي لمن نصب الفعل المستقبل بـ(إذن) أن يكتبها بالنون، فإذا توسطت الكلام وكانت لغوًا كُتبت بالألف». وفي توضيح المقاصد ١٤٧٢/٣: «فإن أُلغيت كُتبت بالألف؛ لضعفها، وإن أُعملت كُتبت بالنون؛ لقوَّتها، قاله الفرَّاء».

(٦) نُسب إلى ابن خروف في: مغني اللبيب ص٣١، وحاشية الصبان ٤٢٦/٣.

(٧) نُقل عن المبرد أنَّه يقول: وأشتهي أن أكوي يد من يكتبها بالألف، فهي عنده مثل (لن). انظر: عمدة الكتاب ص١٦٤.

(٨) نُسب إليهما في: مغني اللبيب ص٣١، وحاشية الصبان ٤٢٦/٣.

(٩) اللبس بينها وبين (إذا) في الجوازم.

وقيل: يوقف عليها بالنُّون، كنون (أن)، و(لن)[١].

و(كي)، وفيها ثلاث مسائل:

اسمها: حرف مصدري ونصب تارةً، وحرف تعليل وجرٍّ تارةً.

ومعناها: تعليل ما قبلها بما بعدها، وفي (شرح القطر): تعليل ما قبلها بما بعدها[٢].

وشرط عملها: أن تكون (اللام) قبلها لفظًا، أو تقديرًا، وألّا تكون (أن) بعدها.

وحينئذ إن لم تكن (اللام) قبلها لفظًا فهل الفعل مرفوع، أو منصوب؟

قالوا: هو منصوب ولا بدّ دائمًا، ولكن إن قُدِّرت (اللام) قبل (كي) يكون منصوبًا بـ(كي)، وإن لم تُقدَّر (اللام) قبل (كي) يكون منصوبًا بـ(أن) مضمرة بعد (كي)[٣].

ثمّ هل هي مضمرة وجوبًا، أو جوازًا؟

مقتضى كون (أن) قد توجد بعدها أن تكون مضمرةً جوازًا[٤].

وصرَّح شيخنا الشّهاب الحنبلي[٥] -رحمه الله تعالى- أنَّها تُضمر بعد (كي) وجوبًا، بخلاف (لام) كي -كما يأتي-.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمّ هنا شيء، وهو أنَّه إذا كانت (اللام) تكون قبلها، و(أن) تكون بعدها، يخرج من ذلك / خمسُ صور: [٢٣٤]

الأولى: ألّا تكون قبلها (اللام)، ولا بعدها (أن)، فهنا النصب لـ(كي) إن قُدِّرت (اللام) قبلها، والأرجح ألّا تُقدَّر[٦].

---

(١) نُسب إلى المازني والمبرد. انظر: الجنى الداني ص ٣٥٦.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٦/٤.

(٤) خلافًا للبصريين. انظر: شرح التسهيل ١٦/٤، ومغني اللبيب ص٢٤٢.

(٥) انظر ترجمته في قسم الدراسة ص ٢٧.

(٦) فإذا لم تقدّر، فـ(كي) تعليلية جارّة، نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾.

الثانية: قبلها (اللام)، وبعدها (أن)، فالنصب هنا بـ(أن) مع أنَّ (كي) مصدرية[١].

قال الفاكهي: ويجوز أن تكون -أيضًا- جارَّة[٢]، وهو أرجح[٣].

واستشكل بأنَّ الحرف المصدري لا يدخل على مثله، وحرف الجر لا يدخل على مثله، وأجيب بأنَّه سُمِعَ، فوجب قبوله، وخُرّج على التأكيد أو البدل[٤].

وقال ابن المصنف: حرف الجر لا يباشر مثله إلا في ضرورة قليلة[٥].

الثالثة: أن تكون قبلها (اللام)، ولا بعدها (أن)، فالنصب هنا لها بلا شك[٦].

الرابعة: ألّا تكون (اللام) قبلها، وبعدها (أن)، فالنصب هنا لـ(أن) بلا شك[٧].

الخامسة: أن تكون (اللام) بعدها، فالنصب بـ(أن) مضمرة بعد (اللام)، و(كي) حرف جرٍّ باشر مثله[٨].

ثم إن سُمِع الرفع بعد (كي)، مثل:

كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ ۞ قَتْلاكُمُ، وَلَظَى الهَيجَاءِ تَضْطَرِمُ[٩]

---

(١) نحو: "جِئْتُ لِكَيْ أَنْ أُكْرِمَكَ".

(٢) انظر: مجيب النِّدا ص١١٣.

(٣) لأنَّ «توكيد الجار بمثله ثابت بيقين، وتوكيد ناصب للفعل مشكوك فيه، فالحمل على المتيقن أولى». شرح التسهيل ١٨/٤.

(٤) في المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يرون جواز إظهار (أن) بعد (لكي)؛ مستدلين بالنقل والقياس، والبصريون لا يرون جواز ذلك. انظر المسألة في: الإنصاف ٥٧٩/٢.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم ص ٤٧٥.

(٦) نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾.

(٧) نحو: "كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا"، يقول ابن هشام في مغني اللبيب ص٢٤٢: «ولا تظهر (أن) بعد (كي) إلا في الضرورة».

(٨) نحو: "كَادُوا بنَصْرِ تَمِيمٍ كَيْ لِيَلْحَقَهُمْ".

(٩) من البسيط، لم يُعرف قائله، قال عنه البغدادي (الخزانة ١٠٧/٧): «وقائل البيت الثاني مجهول»، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل ١٩/٤، والجنى الداني ص٣٦٥، والهمع ٢١٨/٢.

اللغة: (تجنحون): تميلون. الصحاح (جنح) ٣٦٠/١.

=

فـ(كي): اسم مخفف من (كيف)، أي: كيف تجنحون.

وحينئذ فـ(كي) قسمان: قسم حرف، وهي الأُولى، وقسم اسم مقتطع من (كيف) كاقتطاع (السين) من (سوف)، وهي الثانية التي يرتفع بعدها الفعل.

ثم قال الهندي: قال الأستاذ: عملت (لن) و(كي) و(إذن)؛ لمشابهة (أن) المصدرية في إفادة الاستقبال، وعملت (أنْ)؛ لمشابهتها (أنَّ) -بالتشديد- مادَّةً وصورةً ومصدريَّةً، وهي تعمل؛ لمشابهتها الفعل[(١)].

و(لام كي)، وفيها ثلاث مسائل:

اسمها: لام كي[(٢)].

ومعناها: التعليل.

ولا شرط لعملها.

ثم هي أول النواصب المختلف فيها، والبصريون على أنَّ الناصب (أن) مضمرة بعدها وجوبًا، إلا (لام كي)[(٣)] -ولو كانت للعاقبة-، وإلَّا (واو المعية)[(١)].

=

(ثئرت): قُتلت. الصحاح (ثأر) ٦٠٣/٢.

(تضطرم): تشتعل. القاموس المحيط ص١١٣١.

(١) انظر: شرح الكافية، لشهاب الدين بن شمس الدين الهندي، مخطوطات جامعة الرياض، [ب/٩٩] [أ/١٠٠].
والهندي هو: أحمد بن أبي القاسم عمر، شهاب الدين الدولة آبادى الهندي، من مؤلفاته: البحر المواج والسراج الوهاج في تفسير القران، وشرح الكافية لابن الحاجب في النحو، توفى سنة ٨٤٨ هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ١٢٧/١، والأعلام ١٨٧/١.

(٢) سميت لام كي؛ لأنَّها تفيد ما تفيده (كي) من التعليل. انظر: الجنى الداني ص١١٥.

(٣) مذهب البصريين أنَّ الفعل بعد (لام كي) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا، ومذهب أكثر الكوفيين على أنَّ الناصب (اللام) نفسها من غير تقدير (أن)، وذهب ثعلب إلى أنَّها الناصبة؛ لقيامها مقام (أنَّ)، ونُقل عن ابن كيسان والسيرافي جواز كون الناصب (أن)، وجواز كونه (كي). انظر: اللامات، لأبي القاسم الزجاجي؛ تحقيق: د.مازن المبارك، الطبعة الثانية، ص٦٦ (دار الفكر- دمشق ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، والمفصل ص٣٢٥، ونتائج الفكر في النحو ص١٠٧، والإنصاف ٥٧٥/٢، وتوجيه اللمع ص٣٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٢/٤، والكافية ص٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢، والجنى الداني ص١١٥، والارتشاف ١٦٥٩/٤، ومغني اللبيب ص٢٧٧، والهمع ٤٠٢/٢.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا مسائل:

ضابط (لام كي) أنَّ اللام ثلاثة أقسام: لام الابتداء، ولام كي، ولام الأمر.

فلام الابتداء: لام مفتوحة تدخل على الماضي، مثل: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ﴾[٢]، وعلى المضارع، مثل: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾[٣]، ولا تعمل فيهما شيئًا، وتسمى لام التأكيد دائمًا بلا شرط؛ لأنَّها وُضعت للتأكيد مثل (أنّ) -المشدَّدة- الآتية الداخلة على المبتدأ والخبر للتأكيد، لكن هذه لا تختصُّ بالجملة الاسمية، بل تدخل على الفعلية، ولذلك لم تعمل، وتسمى حينئذ الموطِّئة للقسَم، وإن دخلت على الاسمية، فإن كانت مع (إنَّ) المذكورة آنفًا سميت المزحلقة[٤] -بالقاف والفاء[٥]-، ولها شروط، وتأتي.

و(لام كي): لام مكسورة تدخل على الفعل المضارع.

و(لام الأمر): لام مكسورة تدخل على الفعل المضارع.

والفرق بينهما معنًى: أنَّ الأولى يُطلب بها تعليل الفعل، أو التعليل بالفعل، والثانية يُطلب بها وقوع الفعل، أو إيقاع الفعل.

ولفظًا: أنَّ الأولى الفعل بعدها منصوب بـ(أن)؛ إشارةً إلى أنَّه اسم / بالتأويل، وأنَّ حرف الجر إنَّما دخل على اسم، والثانية الفعل بعدها مجزوم، وأيضًا الأولى تحتاج إلى مركَّب إسنادي قبلها، والثانية لا تحتاج. [٢٣٥]

وأضافوا الأولى إلى (كي)؛ لأنَّ (اللام) أقسام، و(كي) نصٌّ في الدلالة على العلة، والأولى ظاهرة فيه، وكان قياس إضافتها إلى (كي) أنَّها التي يرافق لفظها لفظها، مثل (لام الجحود)

=

(١) ينتصب الفعل بعد (واو المعية) على مذهب البصريين بـ(أن) مضمرة جوازًا. انظر: المفصل ص٣٢٥، ونتائج الفكر في النحو ص١٠٧، والكافية ص٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢.

(٢) سورة البقرة: ٢٠.

(٣) سورة النحل: ١٢٤.

(٤) «لأنَّهم زحلقوها في باب (إنَّ) عن صدر الجملة؛ كراهيةَ ابتداء الكلام بمؤكِّدَين». مغني اللبيب ص٣٠٠.

(٥) في العين (زحلف) ٣٣٣/٣: «التزحلف والتزحلق والتزحلك واحد»، وفي الصحاح للجوهري (زحلف) ١٣٦٨/٤: «قال الأصمعي: الزحلوفة: آثار تَزَلُّجِ الصبيانِ من فوق التَلّ إلى أسفله، وهي لغةُ أهل العالية، وتميم تقوله بالقاف».

يرافق لفظها لفظ الجحود، ولم يكن الأمر كذلك، بل لأنَّ معناها معناها، مثل (لام الأمر).

وتسمَّى (لام العاقبة)[١]، بشرط أن تنعكس العلة، بأن يكون الفعل بعدها ضد القصد، بأن يكون علة مبغوضة بدل علة محبوبة، فلام العاقبة هي التي تدخل على علة مبغوضة بدل علة محبوبة، مثل: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[٢].

وحينئذٍ فالعالم القادر القاهر الذي لا يعرض له أن يقع خلاف قصده لا تستعمل في شأنه -سبحانه-.

وتسمى (لامُ الأمر) (لامَ الدعاء)، بشرط أن يكون من الأدنى للأعلى.

وضابط الواو أنَّها واو عطف للمعيَّة[٣]، تدخل على الفعل المضارع؛ لتعطفه على مصدر قبله، مثل:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ۞ .....[٤]

---

(١) هذه تسمية البصريين، وعند الكوفيين تُسمى (لام الصيرورة). انظر: اللامات ص١١٩.

(٢) سورة القصص: ٨.

فالمعنى أنَّهم لم يلتقطوه ليعاديهم، ولكن العاقبة والمآل كانت لهم عدوًّا وحزنًا. انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٧٧/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢٨٠/٢، واللامات ص١٢٠، ورسالة منازل الحروف، لأبي الحسن الرماني؛ تحقيق: إبراهيم السامرائي، ص٢٢ (دار الفكر-عمان)، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٩/٤، والدر المصون ٤٣/١.

ولم يُثبت بعض البصريين هذا المعنى، يقول الزمخشري (الكشاف ٣٩٤/٣): «اللام في (ليكون) هي لام كي التي معناها التعليل...، ولكن معنى التعليل وارد فيها على طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنَّهم لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزنًا، ولكن المحبة والتبنِّي». وانظر: التفسير الكبير ٥٨٠/٢٤، والبحر المحيط ٤٠٣/٣، ومغني اللبيب ص٢٨٢.

(٣) وهي (الواو) التي ينتصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة جوازًا، وذلك في قوله الشارح قسم التحقيق ص٣٦٤ «(ولام كي)...، ثم هي أول النواصب المختلَف فيها، والبصريون على أنَّ الناصب (أن) مضمرة بعدها وجوبًا، إلا (لام كي)...، وإلَّا (واو المعية) ».

(٤) صدر بيت من الوافر، تتمته "أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ"، لميسون بنت بحدل، وهو في: الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والأصول ١٥٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٧/٤، وشرح الجمل لابن عصفور١٤١/٢، والخزانة ٥٧٤/٨، والمستقل بالمفهومية ص١٦٦، وشرح الآجرُّوميّة للسنهوري ص٢٠٨، ومتممة الآجرُّوميّة ص٢٣٢.

بنصب "تقرَّ" بـ(أن) مضمرة جوازًا؛ ليصحَّ عطفه على "لُبْسُ".

فـ(لام كي) و(لام العاقبة): لام مكسورة يُطلب بها تعليل الفعل، ولام العاقبة هي لام كي.

و**(لام الجحود)**، واسمها: لام الجحود.

ومعناها: نفي العلة، أي: تعليل ما كان شأنه الوجود، فأبطل.

وشرطها: أن يكون قبلها (ما كان)، أو (لم يكن).

وهذا يكفي المبتدئ.

قال الفاكهي: «فلام الجحود هي المسبوقة بكونٍ منفيٍّ ماضٍ، لفظًا ومعنى، أو ماضٍ معنًى فقط»[(١)]، وهي لام كي إذا تقدَّم عليها (ما كان) أو (لم يكن).

والجَحْد لغة: الإنكار لما [تعرفه][(٢)]، لا مطلق الإنكار.

والجحود أشد النفي، والكوْن وجود الشيء، ولا يُنفى الكون إلا بلفظ (ما كان)، أو (لم يكن)، فـ "مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَقْرَأَ" أصله: أي: إثباته، كان، أي: وُجد زيد ليقرأ عندما يتأهَّل، أي: سوف يقرأ، بلا (أن)، فألزموا نفيه إضمار (أن)؛ ليطابقه صورةً، فنَصبتْ (لامُ الجحود) بـ(أن) مضمرة بعدها وجوبًا[(٣)]، لا جوازًا، مثل (لام كي)، وإن كانت هي -لام كي- كـ(لام العاقبة)، أي كما أنَّ (لام العاقبة) (لام كي)./ [٢٣٦]

و**(حتَّى)**، واسمها: حرف غاية، وجر تارة، وحرف عطف تارة، وحرف ابتداء تارة.

ومعناها: الغاية غالبًا، وقد تكون للتعليل.

والفعل بعدها له إعرابان: الرفع، والنصب، وله معنيان: الحال، والاستقبال، الرفع للحال، والنصب للاستقبال.

قال في (شرح القطر): وشرط الرفع ثلاثة: كون الفعل للحال، وكونه مسببًا عمّا قبلها،

---

(١) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٠٩.

(٢) في المخطوط: (لا تعرفه)، وما أثبتُّه هو الصواب. انظر: الفروق اللغوية للعسكري ص٤٦، وشرح الآجرُّوميّة للقاني ٣٣٨/١.

(٣) هذا مذهب البصريين، والكوفيون يرون أنَّ الناصب هي اللام نفسها. انظر المسألة في: الإنصاف ٥٩٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٤، والارتشاف ١٦٥٦/٤، والهمع ٣٧٧/٢.

وكون ما قبلها تامًّا، أي كالكلام التام قبل الحال وقبل المسمى، وهو ما يحسن السكوت عليه.

وشرط النصب كون الفعل مستقبَلًا، أو مؤوَّلا بالمستقبَل، لا حالًا، ولا مؤوَّلًا بالحال، والمستقبل: هو ما لا يكون فاعله دَخَلَ فيه، والمؤوَّل بالمستقبل: هو ما كان فاعله دخل فيه، لم يفرغ منه، أو فرغ، ونزَّله المتكلم كأنَّه لم يدخل فيه[١].

فإذا قلت لرفاقتك مثلًا: "جَاءَ زَيْدٌ حَتَّى يَأْكُلَ"، فإن كان التلفظ بهذا لهم قبل ما يجيء الأكل، فالنَّصب[٢]، وإن كان التلفظ والأكل حينئذٍ، فالرَّفع[٣]، وإن كان والأكل قد فرغ، فالرَّفع[٤]، فإن نزَّلت الحال أو الماضي منزلة الاستقبال، جاز النصب.

وهل ينزَّل المستقبل منزلة الحال أو الماضي فيجوز الرفع -أيضًا-؟

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم ضابط (حتى) لفظًا ومعنى: أنَّها ذُكرت في ثلاثة أبواب: في النواصب، وفي حروف العطف، وفي حروف الجر.

ففي النواصب هذا حالها لفظًا، والنصب بعدها بـ(أن) مضمرة وجوبًا[٥]؛ لأنَّها إذا ارتفع الفعل بعدها لا تكون (أن) حينئذٍ، فأوجبوا إضمارها إذا انتصب؛ ليطَّرد نظامها، وحيث (أن) هنا مقدرة مع الفعل، فالفعل في تأويل اسم مفرد مجرور بـ(حتى)، فـ(حتى) في النواصب هي (حتى) في حروف الجر.

ثم معناها مع النصب: التعليل إن صلحت (كي) موضعها[٦]، والغاية إن صلحت (إلى)[٧]، وهما إن صلحا، مثل: ﴿ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ ﴾[٨]، ومعناها مع الرفع: التعليل

---

(١) انظر: شرح القطر لابن هشام ص٩٠-٩١.

(٢) لأنه مستقبل، فالأكل لم يحصل بعد.

(٣) لأنه حال، والنصب يخلّصه للاستقبال، فتنافيا.

(٤) لأنه ماض، والنصب يخلّصه للاستقبال، فتنافيا.

(٥) هذا مذهب البصريين؛ لأنَّها حرف غير مختص، فتدخل على الفعل والاسم، ومذهب الكوفيين أنَّ (حتى) هي الناصبة بنفسها من غير تقدير (أن)؛ لقيامها مقام (أن). انظر المسألة في: الإنصاف ٥٩٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٣/٤

(٦) نحو: "أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ".

(٧) نحو: "لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ".

(٨) سورة الحجرات: ٩.

فقط.

قال الفاكهي: «لأنَّه لما بطل الاتصال اللفظي وجب الاتصال المعنوي[١]؛ لتتحقق الغاية التي هي معناها غالبًا»[٢].

ولا يحصل الاتصال المعنوي -أي: لا يتحقق- إلا إذا كان ما قبلها سببًا لما بعدها، فإن تعذرت السببية وجب النصب وإن كان الفعل حالًا، ويؤوَّل حينئذٍ بالمستقبل.

هذا تحقيق حال (حتى) لفظًا ومعنى إذا دخلت على فعل مضارع.

بقي إذا دخلت على / فعل ماض، مثل: ﴿حَتَّىٰ جَآءَ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾[٣]، فهي هنا ابتدائية، مثل (ما) إذا دخلت على مضارع مرفوع، ولو كان معناها التعليل؛ لتتحقق الغاية. [٢٣٧]

بقي حال (حتى) لفظًا ومعنى إذا دخلت على اسم، وتقدم أنَّها إذا انتصب المضارع بعدها هي داخلة على اسم، ودخولها على الاسم عقدوا له (باب العطف)، و(باب الجر).

وضابط (حتى) إذا دخلت على اسم، أنَّه لا بد أن يكون غاية، أي: طرفًا، أو متَّصلًا بالطرف، أو منزَّلًا منزلة الطرف، ثم إذا كان أقوى الأجزاء[٤]، أو أضعفها[٥]، أو أشرفها، أو أخسَّها -ولو بقصد المتكلم؛ إذ قد تقدَّم أنَّ دلالة اللفظ منوطة بإرادة المتكلم الجارية على قانون الوضع-، فالعطف، وإلّا فالجر[٦].

ويجوز العدول عن العطف وعن الجر إلى الرفع على الابتداء، ويقدَّر الخبر[٧]، وإن كان

---

(١) أي أنّ «السبب متصل بالمسبَّب معنى؛ حتى يكون جبرانًا لما فات من الاتصال اللفظي» بسبب الاستئناف. شرح الكافية للرضي ٤/٦٠.

(٢) الفواكه الجَنِيَّة ص٢١٠.

(٣) سورة الحديد: ١٤.

(٤) نحو: "مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ".

(٥) نحو: "قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةُ".

(٦) يقول المرادي (الجنى الداني ص٥٤٩): «العاطفة يلزم أن يكون ما بعدها غايةً لما قبلها، في زيادة، أو نقص، وأما الجارَّة ففيها تفصيل...».

(٧) نحو: "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسُهَا"، وتقدير الخبر: مأكول. انظر: الغُرَّة في شرح اللمع، لسعيد ابن الدهان؛ تحقيق: د. فريد الزامل، الطبعة الأولى، ٢/٦٦٣ (دار التدمرية-الرياض ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

الاسم الذي بعدها له خبر تعيَّن الرفع على الابتداء[١]، و(حتى) في حالة العدول المذكور وفي حالة وجود الخبر للاسم الذي بعدها ابتدائيَّةٌ، كحالة دخولها على الماضي، وعلى المضارع المرفوع.

ثم لكلٍّ من الجارة والعاطفة والابتدائية توضيحٌ وشروطٌ تأتي في باب العطف[٢].

هذا وقال أبو حنيفة: معنى (حتى) مع الغاية: القطع، والرفع[٣].

ثم فرّع بعضهم على هذا شيئًا هو الخلاف في هدم الطلاق بالزَّوج الحادث، فعند أبي حنيفة نكاح الزوج الحادث يقطع آثار العقد الأول، ويرفع حكمه، فتعود الزوجة إن عادت إلى الأول بطلاق كامل[٤].

هذا وقال القزويني في (الإيضاح): «ولا بد في (حتى) من التدريج»[٥].

قال ابن الزركشي: سواء كانت حرف عطف، أو حرف جر، أو حرف ابتداء.

قال التفتازاني: التدريج ترتيب الأجزاء في الذهن من الأضعف إلى الأقوى، أو من الأقوى إلى الأضعف[٦]، وهكذا.

ثم بعد هذا هل ينسحب الحكم الواقع على الأجزاء على الاسم الذي بعد (حتى) -ولو اسمًا- بالتأويل، أو منزَّلًا منزلة الطرف، أو متَّصلًا بالطرف، فيشمله الحكم، ويدخل فيه؟

قال في (المغني): زعم القرافي أنَّه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد (حتى)، وليس كما

---

(١) نحو قول الشاعر: "حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ"، لبقاء "أشكل" بغير رافع. انظر: الغُرَّة ٢/٦٦٥.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص ٥٥٣.

(٣) انظر: القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٧.

(٤) انظر: فتح القدير ٤/١٨٣.

(٥) ٢/٤٧.

والقزويني هو: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني، من مؤلفاته: تلخيص المفتاح، والإيضاح في شرح التلخيص، توفي سنة ٧٣٩هـ. انظر ترجمته في: سلم الوصول ٣/١٧١، وهدية العارفين ٢/١٥٠، والأعلام ٦/١٩٢.

(٦) انظر: المطول ص٢٤٧.

ذكر، بل الخلاف مشهور، ولكنَّه في الخافضة لا العاطفة[١].

هذا الكلام على حروف الجر التي يتنصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) على مذهب البصريين، وبها على مذهب الكوفيين.

ثم يليه الكلام على حروف العطف، فقال: **والجواب**، أي: والفعل المضارع، أو والجوابية التي في الفعل المضارع المقترن بـ **(الفاء)** و**(الواو)** العاطفتين، واسمه / هكذا. [٢٣٨]

ولكن إنَّما يقول المعرِب: بعد (فاء) جواب التمني -مثلًا-، وهكذا.

ومعناه: وقوع المضارع مسبَّبًا عن تمنٍّ -مثلًا-، وهكذا، وشرطه: كونه جوابًا لتَمَنٍّ، وهكذا، أي تقدُّم تمنٍّ أو واحد من رفاقته عليه، يجمعها:

تَمَــنٍّ، تَــرَجٍّ، أَمْــرٌ، اَوْ نَــهْيٌ، اَوْ دُعَــا ۞ وعَـرْضٌ، وَتَحْضِـيضٌ، وَمُسْـتَفْهِمٌ، نَـفْيُ [٢]

مثاله: "يَضْرِبُ" يقبل أن يركَّب مع كلٍّ من التسعة، فتركيبه مع التمنِّي: "لَيْتَ زَيْدًا غَضْبَانُ فَيَضْرِبَ"، أَزِلْ (ليت)، واجعل مكانها (لعلَّ)، ثم أزل (لعلَّ)، واجعل مكانها: "أَغَضِبَ زَيْدٌ فَيَضْرِبَ؟"، أو "لا تُغْضِبْ زَيْدًا فَيَضْرِبَ"، فالفعل المنصوب بعد الأمر متولِّدٌ من امتثاله، والفعل المنصوب بعد النهي متولِّدٌ من مخالفته.

وإن كان القائلُ: "أَغْضِبْ زَيدًا فَيَضْرِبَ؟" أدنى، فهو دعاء.

أزل (لا) من مثال النهي، ثم اجعل موضعها (أَلَا) فيصير عرضًا، أزل (أَلَا) واجعل مكانها (هلَّا) يصِر تحضيضًا، أزل (هلَّا) واجعل مكانها استفهامًا بأيِّ أداة من أدوات الاستفهام يصِر استفهامًا، مثل: "أَبْصَرْتَ زَيْدًا فَيَغْضَبَ؟"، أَزِل الاستفهام واجعل مكانه نفيًا: "مَا تَضْرِبْ زَيْدًا فَيَغْضَبَ"، وهكذا.

ولو قيل: "قَدِمَ زَيْدٌ"، أو "زَيْدٌ قَادِمٌ فَيُضْرَبُ" فالرفع؛ لأنَّ هذين خبر، لا طلب، ولا نفي، بخلاف التسعة، فإنَّها ترجع إلى أنَّها طلب، أو نفي.

---

(١) انظر: مغني اللبيب ص١٦٨.

(٢) من الطويل.

هذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا ثلاث[١] مسائل:

الأولى: شرح الجواب أنَّه كلام يترتب على كلام.

قال ابن عقيل: «أصل الجواب في اللغة: القطع[٢]، قال الله تعالى: ﴿جَابُواْ ٱلصَّخۡرَ بِٱلۡوَادِ﴾[٣]، ويقولون: فلان يجوب في البلاد، أي: يقطعها»[٤].

وفي الجواب قطع بمعناه، أو قطع لجهل السائل، أو السامع، أو لحَيْرَته، أو شكِّه، وهكذا.

ثم أصل الجواب السؤال، قالوا: «متى ارتفعت المعرفة ساغت المسألة»[٥]، ولا تسل عن كل ما جهلت، ولا تخبِر بكل ما علمت، والشرع يوجب السؤال عن كيفية العبادة الواجبة.

وقال مالك: «من أجاب في كل ما سئل عنه فهو مجنون»[٦].

والسؤال، والاستخبار، والاستعلام، والاستفهام، نظائر.

ثم أدوات السؤال عشر: الهمزة، وهل، وأَمْ، وأي، وأين، وما، ومَن، ومتى، وكيف، وكم.

وتدخل على (ما) لامُ الجرِّ التعليلية، وهو قولهم: "لِمَ؟".

وتدخل على (أين) (من) الجارَّةُ، وهو من قولهم: "مِن أَيْنَ؟".

وإن أُستفهم بـ(أنّى) فهي ترجع إلى معنى: / من أين؟ أو إلى معنى: كيف؟ [٢٣٩]

ثم صورة الجواب بقدر صورة السؤال، فهل أتاك زيد؟ جوابه: نعم، أو: لا.

فإن زاد فقال: هل أتاك زيد، أم لا؟ لم يكن جوابه كالأول، بل: أتاني، أو: لا، وهكذا.

الثانية: شرح هذا الجواب، وهو جواب الطلب والنفي، وهما هذه التسعة، أنَّ الأصل العدم، ثم أجرى الله العادة في الوجود أنَّه سبب فمسبَّب، فإذا كان السببُ والمسبَّبُ فعلين، نحو:

---

(١) قال هنا: «ثلاث»، وذكر أربع مسائل.

(٢) انظر: تهذيب اللغة (جوب) ١٤٩/١١.

(٣) سورة الفجر: ٩.

(٤) الواضح في أصول الفقه ٣٠٠/١.

(٥) الواضح في أصول الفقه ٣١٤/١.

(٦) لم أقف عليه في المدونة، ووجدته منسوبًا لابن عباس في الجامع لمسائل المدونة ١١٠/٢٤.

"يَقْدُمُ زَيْدٌ فَيُكْرَمُ"، فالجواب هو المسبَّب.

فهل يُرفع، أو يُنصب، أو يُجزم؟ يُرفع تارةً، ويُنصب تارةً، ويُجزم تارةً.

يُرفع بعد الكلام الخبري المثبت، لا الإنشائي، ولا المنفي.

ويُرفع -أيضًا- بعد الكلام الإنشائي، إذا كان طلبًا باسم الفعل[١]، أو بالمصدر.

ويُرفع -أيضًا- إذا كان بعد نفي انتقض، أو ترتَّب عليه ثبوت، لا نفي.

ويُنصب بعد الطلب والنفي بالشرطين المذكورين لهما[٢].

ويُجزم في موضع ينصب إن سقطت (الفاء)؛ لأنَّ الجزمَ القطعُ، فكأنَّه حينئذ قطع الانفصال بينهما، فصار السبب والمسبَّب أخوين كشيء واحد؛ إذ قد زال الترتُّبُ الذي تشير إليه (الفاء)، والمعيَّةُ التي تشير إليها (الواو)، والاستقبالُ الذي تشير إليه (أن) المضمرة وجوبًا، ثم الجزم بـ(إن) مقدَّرةٍ على الصحيح.

[الثالثة][٣]: (الواو) مثل (الفاء)، بشرط أن تكون للمعيَّة، لا للقبليَّة، ولا للبعديَّة[٤]، ولا للسكوت عن بيان ذلك[٥].

قال أبو حيان: «لا أحفظ النصب جاء مع (الواو) في الرجاء، والدعاء، والعرض، والتحضيض، ولا ينبغي أن يُقدَم على ذلك إلا بسماع»[٦].

[الرابعة][٧]: ألحقوا بالاستفهام الشرط، وذلك إذا عطفتْ (الفاء) أو (الواو) فعلًا مضارعا على جواب الشرط[٨]، قال ابن المصنف: «إذا [جاء][١] بعد جواب الشرط المجرد مضارعٌ

---

(١) خلافًا للكسائي، فهو يجريه مجرى صريح الأمر، ووافقه ابن جني، فجوّز النصب باسم الفعل إذا كان مشتقًّا، نحو: "نَزَالِ". انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٦٤.

(٢) الشرطان هما: الأول: أن يكون قبلهما تمنٍّ، أو واحد من رفاقه، والآخر: أن تكون (الفاء) للسببية، و(الواو) للمعية.

(٣) في المخطوط: (الثانية)، والصواب ما أثبتُّ.

(٤) أي: يكون ما قبلها مصاحبًا لما بعدها مجموعيْن في زمن واحد. انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٧٦.

(٥) يقصد بها الاستئنافية.

(٦) الارتشاف ٤/١٦٨٠.

(٧) في المخطوط: (الثانية)، والصواب ما أثبتُّ.

(٨) نحو: "إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ وَأُحْسِن إِلَيْكَ". انظر: الكتاب ٣/٩٢، وشرحه للسيرافي ٣/٢٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٥.

مقرونٌ بـ(الفاء) أو (الواو)، جاز جزمُه عطفًا على الجواب، ورفعُه على الاستئناف، ونصبُه على إضمار (أن)» [٢]؛ لأنَّ ما بعد حرف الشرط غير متحقق الوقوع، فأشبه الاستفهام.

ولو جُعل العطف على فعل الشرط فكذلك، إلا الرفع[٣].

وألحق الكوفيون بالإنشاء الخبرَ، فأجازوا النصب بعد الخبر -أيضًا-، روى أبو علي أنَّ الكوفيين يقولون: "إِنَّمَا هُوَ ضَرْبَةٌ مِنَ الْأَسَدِ فَيُحَطِّمَكَ" -بالنصب[٤]-.

ثم النصب ليس واجبًا هنا؛ لأنَّه إنَّما يُجعل عند قصد السببية، فإن عدل عنها إلى العطف، وهو اجتماع السبب والمسبَّب بلا نظر إلى التفرُّع والتسبُّب، أو إلى القطع وهو جعل المسبَّب غير ناشئ عن سببه وغير مجتمع به، جاز الرفع.

ثم هو -أي: النصب- مع جوازه إنَّما هو بـ(أن) مضمرة وجوبًا؛ لأنَّ (أن) للغرض، والغرض مرجوٌّ لا محقَّق، والجواب محقَّق، فلا يصلح لأن يُجعل ناصبًا للمرجوِّ[٥].

واعلم أنَّ (الفاء) ذُكرت في النحو في بابين: باب الأفعال، وهي (فاء) التفريع على شيء مخصوص، وهو نفي أو طلب، وفي باب العطف، وهي (فاء) التفريع المطلق.

وأنَّ (الواو) ذُكرت في النحو في أربعة أبواب: في باب الأفعال، وهي (واو المعية)، وفي باب المبتدأ، وهي (واو [...][٦])، وباب العطف، وهي (واو الجمع المطلق)، وفي باب المفعول، وهي

---

(١) بياض في المخطوط بقدر كلمة.

(٢) شرح الألفية ص٥٠٠.

(٣) يقول السيرافي في شرح الكتاب (٢٩١/٣): «"إنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أُحَدِّثْكَ" الوجه في "تُحَدِّثْنِي" الجزم؛ عطفًا على "تَأْتِنِي"، وقد أجاز الخليل نصبه على وجهٍ ليس بالمختار».

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢. وانظر رأيهم في: شرح الكافية الشافية ١٥٥٥/٣، والمساعد ١٠٢/٣، وهو ظاهر مذهب ابن مالك في شرح التسهيل ٤٤/٤.

(٥) هذا مذهب البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ الفعل بعد (الواو) و(الفاء) منصوب على الخلاف؛ لأنَّها عطفت ما بعدها على غير شكله، وذهب بعضُهم الآخر والجرميُّ من البصريين إلى أنَّ هذه الأحرف هي الناصبة للفعل بعدها. انظر المسألة في: الإنصاف ٤٥٢/٢، ٤٥٤، واللباب ٤٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٣/٤، الارتشاف ١٦٦٨/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٥٤/٢.

(٦) طمس في المخطوط بمقدار كلمة.

(واو [...][1]).

و(أو)، وهي الناصب العاشر، وفيها ثلاث مسائل:

اسمها: حرف عطف.

ومعناها: الشكُّ. / [٢٤٠]

وشرطها: أن يرجع معناها إلى معنى (إلى)، وهو الغاية، أو إلى معنى (إلّا)، وهو الاستثناء.

فإذا كان ما قبل (أو) ينقضي شيئًا فشيئًا، مثل: "لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي"؛ إذ اللزوم ينقضي شيئًا فشيئًا، فـ(أو) للشك في وقوع اللزوم، أو في وقوع العطية، ومع ذلك مرجعه أنَّه يلزمه إلى أنَّه يعطيه.

وإذا كان ما قبل (أو) ينقضي دفعة واحدة في زمن واحد، مثل: "لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ"، فـ(أو) للشك في قتل الكافر، وفي إسلامه، ويرجع المعنى إلى أنَّه يقتل الكافر في كل حالة من حالات الكافر، إلا أن يُسلم.

ثم النصب بعد (أو) بـ(أن) مضمرة وجوبًا؛ لأنَّها لو أُظهرت لتُوُهِّمَ أن المقامَ مقامُ رجاء وطمع[2].

فحروف العطف (أن) مضمرةٌ معها وجوبًا، وحروف الجرّ اثنان منها وجوبًا، [وهما][3]: (كي)، و(حتى)، والثالث -وهو (اللام)- نصفه، وهو: (لام الجحود) (أن) مضمرةٌ بعدها وجوبًا، و(لام كي) (أن) مضمرةٌ بعدها جوازًا.

هذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا شيء، وهو أنَّ (الفاء) و(الواو) فيهما أهليَّةٌ للعطف، وفيهما أهلية للجواب، ومن

---

(١) طمس في المخطوط بمقدار كلمة.

(٢) هذا مذهب البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ الفعل بعد (أو) منصوب على الخلاف؛ لأنَّها عطفت ما بعدها على غير شكله، وذهب بعضُهم الآخر والجرميُّ من البصريين إلى أنَّ (أو) هي الناصبة للفعل بعدها. انظر المسألة في: اللباب ٤٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٣/٤، والارتشاف ١٦٦٨/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٤٧/٢، ١٢٤٨.

(٣) في المخطوط: (وهي)، والصواب ما أثبتُّه.

المواضع ما يصلح لهما، فيجوزان، مثل: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾[١]، يقبل أن يكون معطوفًا على: ﴿أَبْلُغُ﴾[٢]، فيُرفع، وأن يكون جوابًا للترجِّي في (لعلَّ)، فيُنصب، وهكذا[٣].

وشيء آخر، وهو أن هذه الثلاثة من حروف العطف، ويترتب على ذلك شيئان:

الأول: أنَّها قد يكون النصب بها بالعطف لا بالجواب، فلا تكون (أو) بمعنى (إلّا) مثلًا، حتى إنَّ العطف قد يكون على مقدَّر، مثل: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾[٤] ليست هنا (أو) بمعنى (إلى)، ولا بمعنى (إلا)، فكيف انتصب (يتوب) بعدها؟

هذا التباس، وإيضاحه أنَّه منصوب بالعطف على مقدَّر، تقديره -والله أعلم-: فينصرهم أو يتوب عليهم[٥].

الثاني: أن العطف قد يكون بدون تقدير (أن)، كالمثال المذكور، وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾، وقد يكون العطف بتقدير (أن)، لا لأجل الجواب، ولا لأجل أنَّ (أو) بمعنى (إلى)، أو بمعنى (إلّا)، بل لأجل باعث آخر هو قاعدة أخرى، وهو أنَّ العطف للفعل على الاسم لا يصح، فإذا سُمِع تحيَّلوا عليه بتقدير (أن)، حتى يكون الفعل اسمًا[٦]، ومنه:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ۞ ..... [٧]

فجاءت هذه المسألة في النواصب من هذه القاعدة.

قال: **والجوازم ثمانية عشر**.

---

(١) سورة غافر: ٣٧.

(٢) سورة غافر: ٣٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٩/٣، والكشاف ١٦٧/٤.

(٤) سورة آل عمران: ١٢٨.

(٥) ذكر الفرَّاء والزجَّاج في تخريج نصب ﴿يَتُوبَ﴾ وجهين: أحدهما: العطف على قوله: ﴿لِيَقْطَعَ﴾، والآخر: أن (أو) بمنزلة حتى، أو (إلّا أن). انظر: معاني القرآن للفراء ص٢٣٤، ومعاني القرآن للزجاج ٤٦٨/١.

(٦) بأن يؤوَّل الفعل مع (أن) بمصدر.

(٧) سبق تخريجه قسم التحقيق ص ٣٦٤.

/ قال الغرناطي: «وفي الحقيقة أربعة: (لم)، و(لام الأمر)، و(لا) في النهي، و(إن)»[(١)]؛ إذ غير (إن) بتقديرها. [٢٤١]

وهل يصح أنَّها ثلاثة فقط: نفي، وطلب، وشرط؟

ثم لكل واحد منها مثال، وفيه مسائل، ولم يزد الشيخ على سردها؛ لُيعرَف شخص كل منها، فقال: **وهي: (لم)**

لو قدَّم (لام) الأمر؛ نظرًا إلى أنَّ (لم) بزيادة (ميم) عليها، و(لا) بزيادة (ألف) عليها، لكان له وجه.

وابن مالك اختار في (التسهيل) أنَّ الجواب للشرط مجزوم بالشرط، لا بالجازم[(٢)]، فكلها على هذا إنما تَجزم فعلًا واحدًا.

وقيل: الشرط والجواب تجازما لا بالجازم[(٣)].

ثم فيها ثلاث مسائل: اسمها، ومعناها، وشرط عملها.

اسمها: حرف نفي وجزم.

ومعناها: نفي المضارع، وقال الشيخ خالد: وقلبه ماضيًا[(٤)]، ويرد عليه أنَّه لا يكون مع النفيِ في المضِيّ النفيُ -أيضًا- في الحال والاستقبال، مع أنَّه قد يكون، كما يأتي في الفرق بينها وبين (لَمَّا).

ولا شرط لعملها.

وهذا يكفي المبتدئ.

---

(١) المستقل بالمفهومية ص١٦٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٧٩/٤.

(٣) اختلف النحويُّون في عامل الجزم في جواب الشرط، فذهب الكوفيون إلى أنَّ جواب الشرط مجزوم على الجوار، واختلف البصريون، فذهب أكثرهم إلى أنَّ العامل حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أنَّ الحرف والشرط كلاهما جَزَم الجواب، وذهب آخرون إلى أنَّ حرف الشرط جَزَم الشرط، والشرط جَزَم الجواب. انظر المسألة في: الإنصاف ٤٩٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٥/٤، والارتشاف ١٨٧٧/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٧٨/٣.

(٤) انظر: شرح المقدمة الآجرُّوميّة ص٤٠.

ثم هنا مسألة:

اعلم أنَّ علماء العقل يقولون: الذوات لا تُنفى[١].

وعلماء الشرع يقولون: الأحكام لا تتعلق بالذوات[٢].

وأبو الفتح ابن جني يقول: الذوات لا تُضرب بها الأمثال[٣].

وسبق أنَّ المنفي كليٌّ وجزئيٌّ، والكليُّ: هو الأفراد المتماثلة، والجزئيُّ: هو الفرد، وسبق أيضًا أنَّ الموجود ليس إلا ذاتًا، وحالةً[٤]، فحينئذٍ النفي إذا توجَّه إلى الذوات لا يكون مُنصبًّا عليها، وإنَّما يكون منصبًّا على حالة لها حصلت لها من فعل فعلته، أو من فعل فعله بها غيرها، ومن ثمَّ يقول الفقهاء: الأحكام إذا تعلَّقت بالذوات إنَّما هي متعلقة بفعل يتصل بها، فـ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[٥] أي: نكاح أمهاتكم[٦]، على قول (الألفية):

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا ۞ .....

ثم قد تقدَّم في النفي مسألةٌ من جهة كَذِبِه بماذا يكون؟[٧] وهذه مسألة من جهة منفيِّهِ ماذا يكون؟

وبقي مسألةٌ هي أنَّ الفعل إذا انتفى فتارةً يكون لانتفاء سببه، وتارةً يكون لوجود مانعه، وحينئذٍ [فالمفعول له] [٨] إذا كان علَّة للنفي لا للثبوت، فإن كان علَّةً هي المسبَّب، فهي منتفية بانتفاء الفعل، وإن كان علَّةً هي المانع، فهي مثبَتة بانتفاء الفعل، ومنه: "لَمْ أُبَالِغْ فِي احْتِصَارِ

(١) انظر: متن القصيدة النونية، لابن قيم الجوزية، الطبعة الثانية، ص٢٣٤ (مكتبة ابن تيمية–القاهرة ١٤١٧هـ).

(٢) انظر: حاشية الشرواني في تحفة المحتاج ٢٤١/٥.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ١٣٨.

(٥) سورة النساء: ٢٣.

(٦) انظر: الواضح في أصول الفقه ٤٤٣/٢.

(٧) انظر قسم التحقيق ص ١٩٥.

(٨) في المخطوط: (فالمفعول معه)، وما أثبتُّه الصواب؛ لأنَّ المعنى يقتضي ذلك.

لَفْظِهِ؛ تَسْهِيلًا لِفَهْمِهِ".

و(لَمَّا)، هي (لم) زيدت عليها (ما)؛ لقطع مجاوزة النفي عن زمن التكلُّم، أو قطع عدم امتداده إليه.

وقال الغرناطي: «هي (لم) زيدت عليها (ما)»[١]؛ ليزداد النفي.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا مسألتان:

الأولى: قال ابن الحطاب، أو الفاكهي[٢]: الفرق بينهما لفظًا ومعنًى واستعمالًا من سبعة أوجه، أما لفظًا، فقد ظهر، وهو الوجه الأول، وأما معنًى، فالوجه الثاني أنَّ (لم) أخفُّ / نفيًا، **[٢٤٢]** ثم خفة النفي فُسِّرت بشيئين:

الأول: أنَّ (لم) نفي (فَعَل)، و(لما) نفي (قد فَعَل).

الثاني: أنَّ نفي (لم) لا يلزم فيه أن يتصل بالحال، و(لما) يلزم فيه أن يتصل بالحال.

الثالث[٣]: أنَّ نفي (لم) لا يُشعر بالثبوت بعد الحال؛ لأنَّه قد يستمر دائمًا، ونفي (لما) يُشعر بالثبوت بعد الحال.

وأما استعمالًا، فالوجه الرابع: قال ابن الزركشي: (لم) يجوز اقترانها بـ(فاء) التعقيب؛ لعدم لزوم امتداد نفيها، و(لما) لا يجوز، تقول: "قُمْتُ فَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ"، ولا يجوز: "قُمْتُ فَلَمَّا يَقُمْ زَيْدٌ".

الخامس: قال الفاكهي: «(لم) تصاحبها أداة الشرط، نحو: (إن لم)، و(لو لم)»[٤] بخلاف (لما).

السادس: (لم) لا يُحذف منفيُّها، و(لما) يُحذف، و(لم) يجوز رفع ما بعدها في لغةٍ، ونصبه

---

(١) المستقل ص١٧٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الوجه الثالث من أوجه الفروق السبعة بين (لم) و(لما).

(٤) مجيب النِّدا ص١٤٣.

في لغةٍ، وحمَله ابن مالك على حذف نون التوكيد[١]، وتقدم أنَّه يجوز في لغةٍ الرفعُ والجزمُ بعد (أن) المصدريَّة.

السابع: قال في (شرح القطر): وأمَّا (لما) فإنَّها في العربية على ثلاثة أقسام[٢].

وقال في (شرح الديباجة): على أربعة أقسام[٣].

نافية، ورابطة، وإيجابية، فالنافية بمعنى(لم)، والرابطة بمعنى (حين)، والإيجابية بمعنى (إلا)، والرابعة فعل ماض للمثنَّى، نحو: "لَمَّا يُلِمَّان"، أي: جُمعا على وجهٍ مخصوص.

و(ألم)، و(أَلَمَّا)، هما (لم) و(لما) بزيادة الهمزة، والهمزة لا مدخل لها في العمل، وإن كان لها دخل في المعنى، وبيان ذلك على وجه الإيضاح أنَّ (لم) و(لما) للنفي، والنفي ضده الثبوت، فإذا قلت: "لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ" كنت عالِمًا بالنفي، فإذا قلت: "أَلَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ؟" كنت جاهلًا بالنفي تريد علمَه أو علم ضدِّه ممن يعلم ذلك، فإن قال لك: (نعم)، أعلَمَك بالنفي، وإن قال لك: (بلى) أعلمك بضده، وهو الثبوت، هذه قاعدة العرب في هذا الموضع، وإن سوَّوا بين (نعم) و(بلى) في غيره.

ثم إنَّما ذكرهما الشيخ؛ تعريضًا بمعرفة كيف يقول المعرِب فيهما إذ يُعرِب، فيقول: (ألم) حرف تقرير وجزم، و(ألما) حرف تقرير وجزم.

والتقرير في علم الحديث: إقراره ﷺ فاعلًا على ما فعل، فهو تقرير على الفعل، والتقرير في كل العلوم: تصيير العلم بالمسألة فأكثر قارًّا في نفس الغير، لا مُزَلزَلًا، وهكذا، والتقرير في علم النحو: محبَّة أن يقرَّ المخاطب بالفعل، لا بنفي الفعل.

ثم قد تدخل على (لم) و(لما) واو العطف أو فاء العطف، إذا قصد جمع النفي إلى شيء ولو مفرَّعًا، لا على وجه التفريع أو على وجه التفريع، ثم تدخل الهمزة للاستفهام عن الجمع بلا

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٤/٦٦: «وقد تُلغى (لم)؛ حملًا على (لا) النافية، فيُرفع الفعل بعدها، ذكر ذلك جماعة».

(٢) شرح القطر لابن هشام ص٦١.

(٣) لم أقف عليه.

تفريع أو بالتفريع هل وجد، أو لا؟ فيقول المعرِب: الهمزة: للتقرير، والواو أو الفاء: للعطف، و(لم) أو (لما): حرف نفي وجزم، وهكذا.

ثم إنَّما ذكر (ألم) و(ألما)؛ على قاعدة أنَّ الشيءَ مع غيرِهِ غيرُهُ مع نفسه، وإنَّما ترك ذكر (أولم) و(أولما) وهكذا؛ على قاعدة أنَّ ما لا يؤثِّر / وجوده فوجوده كعدمه. [٢٤٣]

و(لام) الأمر والدعاء، ويُحترز بها عن لام العلة والسبب -تقدَّم بيانها-.

وهذا يكفي المبتدئ.

قال النووي: «ويجوز في لامات الأمر إن تقدمتها (فاء) أو (واو) ثلاثة أوجه: كسرها، وإسكانها، وفتحها، والفتح غريب»(١).

ثم المأمورُ بها الغائبُ، ويجوز أن يكون المتكلم، أو المخاطَب، وقيَّد الفاكهيُّ المخاطبَ بالمجهول(٢)؛ إذ المعلوم أمره بالصيغة، وهي (اِفعل).

وأضيفت(٣) إلى الأمرِ -وهو الصيغة-؛ لأنَّها خلفها، أو إلى الأمر الذي هو الطلب مطلقًا، أو من الأعلى بقرينة.

والدعاءِ، وإن لم يشترط الأعلى.

فالأمر يُضَمُّ إلى الطلب فيه قَصْدُ المنع من المخالفة، والدعاء يُضَمُّ إلى الطلب فيه التخضُّعُ والتذلُّلُ والتملُّقُ، والسؤال هو الطلب من الأعلى بلا هذا الضم.

ولم يقل الشيخ: والالتماس؛ لأنَّ الالتماس كأنَّه لا يُتَصَوَّرُ عنده(٤)؛ نظرًا إلى قول الثوري: «ما وضعت يدي في قصعة رجل إلا وجدت في نفسي الذلَّ له»(٥).

وتعمل مقدَّرةً في ضرورة الشعر(٦).

---

(١) المجموع شرح المهذب ٢/٤١٥.

(٢) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص٢١٤.

(٣) أي: (اللام) في قول ابن آجروم: «لام الأمر».

(٤) لأنَّ الالتماس يكون الطلب فيه من المساوي لنظيره، ففيه ذلٌّ للنفس.

(٥) انظر قوله: حلية الأولياء ٧/٥٩.

(٦) اختلف النحويون في عمل (اللام) مضمرةً على ثلاثة أقوال: الأول -وهو الذي اختاره الشارح-: جواز الحذف في =

و(لا) في النهي والدعاء، يُحترز به عن (لا) التي نذكرها في النفي للجنس؛ فإنَّها تنصب النكرة مثل (إنّ)، وعن (لا) النافية للوحدة؛ فإنَّها ترفع النكرة مثل (ليس)، وعن (لا) الزائدة؛ فإنَّها لا تعمل شيئًا.

يعني أنَّ (لام) الأمر والدعاء لطلب الفعل، و(لا) في النهي والدعاء لطلب ترك الفعل، لكن عبارة (الشذور): وتُستعار (لا) للدعاء وتَجْزِم[1]، تدل على أنَّها ليست حقيقةً فيه، بل مجازًا.

وكلٌّ منهما يجزم الفعل المضارع كـ(لم)، و(لما).

ثم (لام الأمر) لام مكسورة لطلب الفعل، و(لا) في النهي والدعاء لام مفتوحة فتحةً طويلةً يتولَّد منها ألف لطلب ترك الفعل، و(لام) كي لام مكسورة لتعليل الفعل، و(لام الابتداء) لام مفتوحة فتحةً قصيرةً لتأكيد الفعل، و(لام النفي) لام مفتوحة فتحةً طويلةً يتولَّد منها ألف لنفي الفعل، والفعل المضارع بعدها مرفوع، وبعد (لام النهي) مجزوم.

ومن جهة المعنى: (لام النفي) بيان لعدم، و(لام النهي) حثٌّ وإزعاج على عدم، ومن ثم يصلح بعد الأولى: "صَدَقْتَ"، أو "كَذَبْتَ"، ولا يصلح بعد الثانية.

والعمدة الأصلية هي القرائن الموجودة في اللفظ، وهو الكلام، أو في المعنى، وهو المقام، قال الطوفي: القرائن في المخاطبات كالألفاظ، بل أبلغ في الإفهام.

قالوا: ولا يكون النهي إلا عمّا يُتوقع وجوده، ولا يكون الأمر والنهي إلا للمخاطب.

وأتى هنا بـ(في)[2]؛ ليجلوَ اللفظ، وخرج بالنهي والدعاءِ النفيُ.

= الشعر، وهو رأي سيبويه (الكتاب ٨/٣)، والزجاجي (اللامات ص٩٦)، والزمخشري (المفصل ص٤٥١)، وابن يعيش (شرح المفصل ٢٥٣/٤)، وابن مالك (شرح التسهيل ٥٩/٤)، وابن هشام (مغني اللبيب ص٢٩٧)، وصححه السيوطي في الهمع ٥٣٩/٢.

الثاني: لا يجوز مطلقًا، ولا في الشعر، وهو رأي المبرّد (المقتضب ١٣٢/٢، ١٣١).

الثالث: جواز حذفها مطلقًا، حتى في الاختيار بعد قول أمر، وهو رأي الكسائي، كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ﴾[إبراهيم: ٣١]، أي: ليقيموا. انظر رأيه في: شرح التسهيل ٦٠/٤، والهمع ٥٤٠/٢.

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٧٢.

(٢) أي: في قول ابن آجروم: «و(لا) في النهي».

[٢٤٤] ثم كل هذه / الجوازم التي تقدمت لا تكون إلا حروفًا، ولا تكون إلا جازمةً، ولا تجزم إلا ظاهرةً، ولا تجزم إلا فعلًا واحدًا.

ثم أخذ في ذكر ما يجزم فعلين، فقال:

و(إِنْ)، وهي بكسر الهمزة وسكون النون، وهي أول ما يجزم فعلين، وتقدم اختيار ابن مالك[١].

واسمها: حرف شرط جازم.

ومعناها: الشرط، وإن سبب التعليق، وإن سبب الربط.

ولا شرط لعملها.

ثم الشرط: توقيف وجود فعل معدوم على وجود فعل معدوم.

ثم الفعلان ماضيان، أو مضارعان، لا أمران، ماض ومضارع، ماض وأمر، ماض وجملة اسمية، مضارع وجملة اسمية، وهكذا.

ويقول المعرِب: إن: حرف شرط جازم، قام: فعل ماض في محل جزم على أنَّه فعل الشرط.

زيد: فاعل.

قام: فعل ماض في محل جزم في جواب الشرط.

عمرو: فاعل، إلى آخره.

ويقول في المضارع هكذا، ولكن لا يقول: في محل جزم، وإنَّما يقول: مجزوم على أنَّه فعل الشرط، وعلامة جزمه، إلى آخر، وهكذا.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا مسائل فوائد زوائد، منها معتادات، ومنها شوارد، وكلها خمس:

الأولى: ألفاظ النحاة فروع لألفاظ العرب السابقة قبل وجود علم النحو، وكذلك ألفاظ كل علم، حتى ألفاظ العرف والشرع.

---

(١) وهو «أنَّ الجواب للشرط مجزوم بالشرط، لا بالجازم». انظر: قسم التحقيق ص٣٧٧.

وحينئذٍ فقال الطوفي: «الشَّرْط -بالسكون-: العلامة»[١].

وقال ابن حجر: العلامة: الشرَط -بالفتح-[٢].

واصطلاحًا للفقهاء: قال ابن حجر: «تعليق أمر مستقبل بمثله»[٣].

قال البلقيني: «والتعليق: ترتُّب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد بـ(إن)، أو إحدى أخواتها»[٤].

وقال الشيخ زكريا: «الشرط لغةً: إلزام الشيء والتزامه»[٥].

واصطلاحًا للنحاة: هو الفعل الماضي أو المضارع المعدوم الغيبي الذي جُعل سببًا لوجود فعل معدوم.

قال العلقمي[٦]: والشُّرطي: أحد نخبة السلطان الذين يُقدِّمهم على سائر الجند.

ويقال في جمعه: شُرَط السلطان[٧]، / والجِلْواز: أحد أصحاب السلطان من النخبة وغيرهم[٨]. [٢٤٥]

---

(١) شرح مختصر الروضة ١/٤٣٠.

(٢) انظر: تحفة المحتاج ٢/١٠٨.

(٣) تحفة المحتاج ٢/١٠٨.

(٤) الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام، لسراج الدين البلقيني؛ تحقيق: د. مُحَمَّد يحيى بلال، الطبعة الأولى، ص٣٢٠ (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-قطر ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م).

والبلقيني هو: عمر بن رسلان بن نصير بن شهاب، سراج الدين أبو حفص البلقينى، فقيه شافعي، من مؤلفاته: التدريب، وتصحيح المنهاج للنووي، والفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام، توفي سنة ٨٠٥هـ. انظر ترجمته في: سلم الوصول ٢/٤١٤، وهدية العارفين ١/٧٩٢.

(٥) الحدود الأنيقة ص٧١.

(٦) العلقمي هو: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن علي الشافعي شمس الدين، تلميذ الجلال السيوطي، من مؤلفاته: الكوكب المنير في شرح الجامع الصغير للسيوطي، وملتقى البحرين في الجمع بين كلام الشيخين، توفي سنة ٩٦١هـ تقريبًا. انظر ترجمته في: هدية العارفين ٢/٢٤٤، والأعلام ٦/١٩٥.

(٧) انظر: العين (شرط) ٦/٢٣٥.

(٨) انظر: المخصص ١/٣٢٢.

ثم إيضاح الشرط أنَّ الفعل المعدوم إذا كان عند وجوده يوجد فعل آخر، فتارةً يكون سببًا له ولو بجعل المتكلم، وتارةً لا، وتارةً يلزم عند وجوده الوجود، وتارةً لا يلزم، وهكذا.

وقد سبق أنَّ الأسماء بالحيثية، كما الأعمال بالنية.

فمن حيث أنَّ الفعل إذا كان عند وجوده يوجد الفعل الآخر، هو علامة، ومن حيث النشوء عنه سبب، ومن حيث التوقف عليه شرط، ومن حيث أنَّه يلزم عند وجوده وجود الآخر إلزام، وهكذا.

ثم إيضاح التعليق أنَّه لغةً: إناطة شيء بشيء[١]، كالقُفَّةِ[٢] بالمسمار الذي تُعلَّق فيه في الحائط مثلًا.

وفي اصطلاح النحاة: إناطة فعل بفعل، وهكذا.

وهو قلبيٌّ كالتمنِّي، فجُعلت له أداة.

والتعليق عندهم -أيضًا-: إناطة الجار والمجرور أو الظرف بمشتق، وهكذا، وإناطة التوابع الخمسة بالمتبوعات.

ولما كان في تعليق القُفَّةِ بالمسمار إزاحة لها عن الأرض سَمَّوا إزاحة أفعال القلوب عن العمل لفظًا في المفعولين تعليقًا.

وإذ قد عُلم أنَّ أصل التعليق الإناطة، فأين وُجدت بأيِّ معنى كانت يُستعمل فيها التعليق، ومنه العلق للصبي الجميل الذي لجماله تتعلَّق القلوب به، وكذا كل نفيس تتعلَّق القلوب به[٣]، والربط: تعويق شيء بشيء، والقيد كذلك، أو ما يُعوَّق به الشيء.

قال الطوفي: القيد لغةً: ما يمنع الحيوان من الحركة الطبيعية التي ينتشر بها بين جنسه[٤].

واصطلاحًا: هو الصفة المانعة للاسم من الشيوع، كالقيد المانع للحيوان من الشيوع بالحركة

---

(١) جمهرة اللغة (علق) ٢/٩٤٠.

(٢) القُفَّة: كهيئة القَرْع، تُتخذ من خوص. العين (قُفّ) ٥/٢٨.

(٣) مقاييس اللغة (علق) ٤/١٢٨.

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة ٢/٦٣٣

في جنسه.

فالمطلَق: هو الاسم الذي لم يقيَّد عن الشيوع في جميع مسمَّياته بصفة، وضده المقيَّد.

والإطلاق والتقييد للألفاظ مستعاران من الأشخاص.

وقال ابن الشحنة: القيد: ما يمنع الاختلاط ويزيل الالتباس(١).

وقال ابن حجر: «ما جيء به لمنعٍ، أو جمعٍ، أو بيانِ واقع»(٢).

واختلفوا هل يُرادفه الشرط؟ فقيل: مآلهما لشيء واحد، وقيل: القيد أعمُّ؛ لأنَّ من أقسامه ما جيء به لبيان الواقع، ورجَّح بعضهم / الأول(٣). [٢٤٦]

الثانية: قال الفاكهي: «(إن) حرف موضوع لمجرد تعليق الجواب على الشرط»(٤).

ثم هي توجب إبهامًا في حال الشرط والجواب، وحال الفاعل، وهكذا، وتوجب -أيضًا- تلازمًا مطلقًا عامًّا بين ثبوت وثبوت، وبين نفي ونفي، وبين ثبوت ونفي، وبين نفي وثبوت(٥). ومن ثم يقولون: هي للشك، و(إذا) للتحقُّق(٦).

ويقولون: إنّها أمُّ الباب المستولية عليه، ومعنى استيلائها أنَّ غيرها من أدوات الشرط لا يعمل إلا لتضمُّنه معناها، بيانه أنَّك إذا قلت: "مَتَى تَقُمْ أَقُمْ" معناه: إن تقم وقتَ كذا أقم، وإذا قلت: "أَيْنَ [تَكُنْ](٧) أَكُنْ" معناه: إن تكن في مكان كذا من سوق، أو مسجد، إلى غير ذلك، وهكذا.

ثم من أحكامها في النحو أنَّها حرف، وغيرها من أدوات الشرط اسم.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) تحفة المحتاج ١/٤٢.

(٣) انظر: تحفة المحتاج ١/٥٩.

(٤) الفواكه الجَنِيَّة ص٢١٥.

(٥) أمثلة ذلك -على الترتيب-: "إِنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ"، "إِنْ لَمْ تَخْرُجْ لَمْ أَخْرُجْ"، "إِنْ خَرَجْتَ لَمْ أَخْرُجْ"، "إِنْ لَمْ تَخْرُجْ خَرَجْتُ".

(٦) انظر: المقتضب ٢/٥٦، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٧٥

(٧) في المخطوط: (أكون).

وقال ابن مالك: (إذ ما) حرف -أيضًا-[١].

ومن أحكامها أنَّها تعمل مقدَّرةً في مواضع مخصوصة، هي مواضع سقوط (الفاء) أو(الواو) من الجواب بـ(الفاء) و(الواو) المتقدِّم.

ومن أحكامها أنَّ لها أربعة معانٍ: شرطية، ونافية، ومخفَّفة من الثقيلة، وزائدة.

ثم (إن) إذا اجتمعت مع (ما)، فإن كانت (ما) قبلها فهي زائدة، وإن كانت هي قبل (ما) فـ(ما) هي الزائدة، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[٢].

ومن أحكامها: قال الغرناطي: لا يقع بعد (إن) وأخواتها إلا الفعل، ويكون بعدها ظاهرًا، ومقدَّرًا[٣]، ولا يكون بعد أخواتها إلا ظاهرًا، إلا (إذا)، فيكون بعدها مقدَّرًا -أيضًا-، وقيل[٤]: الاسم بعد (إذا) مبتدأ[٥].

ومن أحكامها: الفرق بينها وبين غيرها من (لما)، و(لو)، و(لولا)، مع أنَّها كلها روابط، فهي تفيد فوق الربط التلازم -كما تقدم-، و(لما) تفيد فوق الربط إفادة وجودهما ومضيّهما، و(لو) تفيد إفادة امتناعهما، و(لولا) تفيد امتناع الثاني لوجود الأول، بحيث إنَّ الأول سبب لامتناعه، لا لوجوده.

وتقدم أنَّ (أن) المصدرية معناها الغرض، وهذه معناها التعليق.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٦٦/٤.

والقول بحرفيتها مذهب سيبويه، فهي عنده بمنزلة (إن) الشرطية (الكتاب ٥٦/٣)، والمبرد في المقتضب ٣٦/٢، وابن هشام في شرح شذور الذهب ص٤٣٢.

(٢) سورة الأنفال: ٥٨.

(٣) أي بعد (إن)، كأن «يقول لك القائل: "أَتَزُورُ زَيْدًا وَهُوَ يَشْتِمُكَ؟"، فتقول: "أَزُورُهُ وَإِنْ"، تريد: "أَزُورُهُ وَإِنْ شَتَمَنِي"» توجيه اللمع ص٣٧٢.

(٤) نسبه ابنُ جني إلى الأخفش في الخصائص، ووافقه ١٠٦/١، وابنُ مالك في شرح التسهيل، ووافقه، يقول (٢١٣/٢): «وأجاز -الأخفش- مع ذلك جعل المرفوع بعد (إذا) مبتدأً، وبقوله أقول؛ لأنَّ طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إن)، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه، كهمزة الاستفهام، فكما لا تلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا تلزم بعد (إذا) ».

(٥) انظر: عنوان الإفادة ص١٢٧.

الثالثة: قال في (الشذور): «ولا يكون -فعل الشرط- ماضيَ المعنى»[١].

فأدوات الشرط تقلب الماضي إلى الاستقبال، وتقدَّم أنَّ (لم) تقلب الاستقبال إلى الماضي.

قال ابن القيم: إن كان فعل الشرط في حيّز (كان)، جاز أن يكون ماضي المعنى، / مثل: ((وإِنْ كُنْتِ أَلْمَمْتِ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي الله))[٢]. [٢٤٧]

قال صاحب (الشذور): «ولا جامدًا، ولا طلبًا، ولا إنشاءً، ولا مقرونًا بـ(قد)، ولا بتنفيس، ولا بنافٍ، إلا (لم)، و(لا)» [٣].

الرابعة: قال الطوفي: الجواب لا يكون في باب الشرط والجزاء في وضع اللغة إلا متأخرًا عن الشرط تحقيقًا، أو تقديرًا، فالأول نحو: "إِنْ كُنْتَ مُؤْمِنًا فَاتَّقِ الله"، والثاني نحو: "اتَّقِ الله إِنْ كُنْتَ مُؤْمِنًا" [٤].

وحينئذٍ فمن أحكام الجواب أنَّه يجوز تقدُّمه، كما يجوز تقدُّم الخبر على المبتدأ.

قال ابن عقيل: (الفاء) موضوعة للترتيب بلا مهلة، فإنَّما تدخل في الجزاء؛ لتدلَّ على تعجيل الجزاء[٥].

وقال ابن حجر: قال الجمهور: الشرط والجزاء يتقارنان في الزمان[٦].

قال الطوفي: «و(الفاء) في باب الشرط والجزاء لا يكون ما قبلها إلا سببًا، ولا يكون ما بعدها إلا حكمًا»[٧].

ثم قد أوقعوا العتق بـ"إِنْ بِعْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ"، ولم يوقعوا الطلاق بـ"إِنْ خَلَعْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ".

ثم هل الشرط لازم للجواب، أو الجواب لازم للشرط؟

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٤٣٢.

(٢) انظر: بدائع الفوائد ٤٥/١. والحديث في: صحيح البخاري، ح٤٩٦٠، باب: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾، ٧٦/٦.

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٤٣٢.

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة ٣٦٧/٣.

(٥) انظر: الواضح في أصول الفقه ٣١١/٣.

(٦) انظر: تحفة المحتاج ٤٦/١.

(٧) انظر: شرح مختصر الروضة ٣٦٧/٣.

المتبادر أنَّ الجواب لازم، وفي كلام الطوفي أنَّه ملزوم، وجعل ذلك هو السبب في تأخره، فقال: «والملزوم فرع ينوب اللازم، فلا يكون إلا بعده، واعتُبر ذلك بالمحسوس؛ فإنَّ السقف إنَّما يوجد بعد وجود الجدار» (١).

قال مالك: إذا علَّق الطلاق بصفة آتية لا محالة وقع في الحال، مثل: "إِذَا طَلَعَت الشَّمْسُ فَأَنْتِ طَالِقٌ" تطلق في الحال(٢).

ومن أحكام الجواب أنَّه لا تجوز فيه (الفاء) إلا الأمر، والجملة الاسمية، فإن وُجدت في غيرهما جُعل ذلك الغير جملة اسمية بالتقدير(٣).

ثم قد تقدم أنَّ ما بعد (الفاء) هنا لا يكون إلا مسبَّبًا حكمًا.

قالوا: والأمر والجملة الاسمية ليسا المسبَّب في الحقيقة، وإنما هو ماضٍ أو مضارعٌ مقدَّر، ففي قول القائل: "إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَقُمْ"، أو "فَزَيْدٌ قَائِمٌ"، تقديره: إن قام زيد وُجد أو يوجد سبب القيام فَقُم، أو فزيد قائم، ومن ثم وجبت فيهما (الفاء)؛ لتدل على المقدَّر.

قال ابن إياز: (الفاء) فيها العطف، والإتباع، أي: [...](٤)، والتعقيب(٥)، فإذا وقعت في الجزاء خلع العطف وبقي الإتباع، كـ(الواو) في باب المفعول معه، يخلع العطف ويبقى الجمع بالنصِّ على المقارنة.

ويجوز في الجملة الاسمية أن تقوم (إذا) مقام (الفاء)، فإن تقدَّم الأمر / أو الجملة الاسمية لم يُحتج إلى (الفاء). [٢٤٨]

فإن دخلت (الواو) على الشرط عند تقدم الجزاء عليه، نحو: "أَنْتِ طَالِقٌ وَإِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ"، فهي لعطف الشرط على مقدَّر، أي: إن لم تدخلي الدار، وإن دخلت الدار.

---

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ٣٦٨/٣.

(٢) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد الحفيد، ١٠٠/٣ (دار الحديث-القاهرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

(٣) أي: إن دخلت على فعل، يكون ذلك الفعل خبرًا لمبتدأ محذوف؛ لأنَّ الفعل يكون جزاءً بدون (الفاء). انظر: توجيه اللمع ص٣٧٧.

(٤) ما بين المعقوفتين غلب عليه الطمس بمقدار كلمة، لم أتمكن من قراءتها.

(٥) انظر: قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز البغدادي؛ تحقيق: د. يس أبو الهجياء وآخرون، ص٢٢٨ (دار الأمل-إربد ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

ومن أحكام الجواب أنَّه إذا كان مضارعًا والشرط ماضيًا، فتقديمه عليه صورة رديئة، ورفعه معه جائز؛ نظرًا إلى عدم ظهور الجزم في الماضي[١].

الرابعة: اسم الشرط والجزاء بلغة أهل الجدل: المقدَّم، والتالي[٢].

الخامسة: الفقهاء لهم شرط البيع، والشرط في البيع، وهكذا، والفرق بينهما أنَّ الأول ما اشترطه الشرع لصحة البيع، والثاني ما اشترطه الإنسان لوقوع البيع منه، وهو غير تعليق البيع على شرط؛ فإنَّ هذا لا يصحُّ بلا تفصيل.

و(ما) اسمها: اسم شرط جازم، لا حرف شرط جازم كـ(إن).

ومعناها: الشرط، كـ(إن).

ولا شرط لعملها، كـ(إن).

وإنَّما جُعلت اسمًا؛ لأنَّها واقعة على الحدث على وجه الإبهامِ والعمومِ، والربطُ تبعٌ، و(إن) واقعة على الربطِ، والحدثُ أو غيرُه تبعٌ، ولما كانت للإبهامِ والتعميمِ أخذت أزيَدَ أخذٍ إلى جانب الموجود الذي لا يعقل؛ لأنَّ أشرفه البهيم.

و(مَن) كذلك[٣]، وإنما جعلت اسمًا؛ لأنَّها واقعة على ذي الحدث، وأُخِذَ بها إلى جانب من يعقل أزيَد.

ثم (كل) تدخل [عليها][٤]، فتفيد التكرار، ولكن المازني نظر فيها حينئذ إلى جانب الزمان أزيَد من النظر إلى جانب الحدث؛ لأنَّ العادة أنَّ الأحداث تتفاوت بتجدُّده إيجادًا وعدمًا.

ثم السبب في دخولها[٥] هو إرادة التعميم في الشرط، فإذا قال: "إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ"، فلا تعميم فيه، فيعدل عنه إن أراد التعميم ويقول: "كُلَّمَا قَامَ زَيْدٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ"، وانتصاب

---

(١) أي: في الشرط، فلمّا لم تعمل (إن) في الشرط لم تعمل في الجزاء؛ إذ الشرط أقوى من الجواب. انظر: توجيه اللمع ص٣٧٧، وشرح الكافية للرضي ١١٥/٤، ووجَّهَ سيبويه الرفعَ إمَّا على تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفًا، وإمَّا على تقدير حذف الفاء قبل الفعل. انظر: الكتاب ٦٦/٣-٦٨.

(٢) انظر: معيار العلم ص١١٠.

(٣) أي: في الثلاث المسائل الواردة لـ (ما)، وهي: اسمها: اسم شرط جازم، ومعناها: الشرط، ولا شرط لعملها.

(٤) في المخطوط: (عليهما)، والصواب ما أثبته؛ لأنّ (كل) لا تدخل إلّا على (ما).

(٥) أي: (كل).

(كلَّما) على الظرف.

ثم (كل) بدون (ما) تعمُّ الأعيان قصدًا، والأفعال تبعًا، و(كلَّما) تعمُّ الأفعال قصدًا، والأعيان تبعًا.

و(مهما) كذلك[١]، وهي واقعة على الحدث بالنظر إلى حالاته، و(ما) واقعة عليه بالنظر إلى أجناسه، كالحال، فإنَّه مبين للحالة.

ولما كانت الحالات للحدث منها ما يستعمل فيه الحرف، توهَّم بعضهم أنَّ (مهما) حرف، والصحيح أنَّها اسم؛ لأنَّ الحالات التي يُدلُّ عليها بالأسماء أكثر من الحالات التي يُدلُّ عليها بالحروف.

ثم في (مهما) ثلاث مسائل:

الأولى: قيل: إنَّها حرف[٢].

الثانية: قيل: إنَّها / مركَّبة، والأصل (ما) الشرطية، ثم زادوا عليها (ما)، كما سيأتي أنَّها تزاد على (أين)، و(حيث)، وهكذا، فقلبوا ألفها الأولى هاءً، فصارت (مهما)[٣]. [٢٤٩]

ويضعف بأنَّ الأصل الإفراد، فالأصل البساطة، ولا دليل على التركيب.

الثالثة: ألفها للتأنيث، فإذا سمِّي بها لا تنصرف[٤].

قال الشاعر:

وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ۞ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[٥]

---

(١) أي: في الثلاث المسائل الواردة لـ (ما)، وهي: اسمها: اسم شرط جازم، ومعناها: الشرط، ولا شرط لعملها.

(٢) نُسب القول بحرفيَّة (مهما) إلى السهيلي في: مغني اللبيب ص٤٣٥، والارتشاف ١٨٦٣/٤، وذهب جمهور النحويين إلى أنَّ (مهما) اسم. انظر: المرتجل ص٢٧٥، واللباب ٥٤/٢، وشرح التسهيل ٦٨/٤، وأوضح المسالك ١٨٦/٤، والارتشاف ١٨٦٣/٤.

(٣) هذا مذهب الخليل. انظر: العين ٣٥٨/٣ (مه)، والكتاب ٥٩/٣-٦٠. وقال سيبويه (٦٠/٣): «وقد يجوز أن يكون (مه) كـ(إذ) ضُمَّ إليها (ما) ».

(٤) هذا على القول بأنَّ (مهما) بسيطة، ووزنها: (فَعْلى)، وقيل: الألف للإلحاق. انظر: الارتشاف ١٨٦٣/٤.

(٥) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه، شرح الأستاذ علي فاعور، الطبعة الأولى، ص١١١ (دار الكتب =

وقال الآخر:

وإنَّــكَ مَهْمــا تُعْــطِ بَطْنَــكَ سُــؤْلَهُ ۞ وفَرْجَــكَ نَــالَا مُنْــتَهَى الــذَّمِّ أجْمَعَــا [١]

و(إذما)، قال ابن مالك: وحرف (إذما) كـ(إن)، وباقي الأدوات أسماء[٢].

وقال ابن هشام في (شرح القطر): واسمٌ (إذما) في الأصح[٣].

واختاره الفاكهي[٤]، وغيرُه[٥].

ثم هي في الثلاث مسائل كذلك[٦]، قال الشاعر:

وَإنَّــكَ إذْمَــا تَــأْتِ مَــا أنْــتَ آمِــرٌ ۞ بِــهِ تُلْــفِ مَــنْ إيَّــاهُ تَــأْمُرُ آتِيَــا [٧]

ثم (إذ) بدون (ما) لا تكون شرطًا، كـ(حيث) بدون (ما)، و(كيف) بدون (ما).

و(أيٌّ) كذلك[٨].

قال في (القواعد): وتأتي على خمسة أوجه: شرطية، واستفهامية، وموصولة، وهذه الثلاثة

= العلمية-بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

وهو في: اللمحة ٨٧٠/٢، وشرح القطر لابن هشام ص٥٧، والهمع ٤٦٤/٢.

(١) من الطويل، لحاتم الطائي، في ديوانه، ص٦٨ (دار صادر-بيروت ١٤٠١هـ-١٩٨١م).

وهو في: البيان والتبيين، لأبي عثمان ابن الجاحظ، ٢٠٤/٣ (دار ومكتبة الهلال-بيروت ١٤٢٣هـ)، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٩/٤، ومغني اللبيب ص٤٣٧، والخزانة ٢٧/٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٦٦/٤. وذهب ابن السراج في الأصول ١٥٩/٢ إلى أنَّ (إذما) اسم.

(٣) ذكر ابن هشام المسألة في شرح القطر (ص٥٦) مجرَّدةً من ذكر اختياره، وفي أوضح المسالك (١٨٥/٤) صحَّح كون (إذما) حرفًا.

(٤) يذهب الفاكهي في مجيب النِّدا إلى أنَّ (إذما) حرف. انظر: ص١٥٠.

(٥) كابن يعيش في شرح المفصل ٢٧٣/٤، وابن الصائغ في اللمحة ٨٦٧/٢، والأزهري في المقدمة الأزهرية ص٦٥، والحطَّاب في متممة الآجرُّوميّة ص٢٤٨.

(٦) أي في الثلاث المسائل الواردة لـ (ما)، وهي: اسمها: اسم شرط جازم، ومعناها: الشرط، ولا شرط لعملها.

(٧) من الطويل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح ابن الناظم ص٤٩٥، واللمحة ٨٧٩/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩/٤، والمقاصد النحوية ١٩١٤/٤، والمستقل بالمفهومية ص١٧٤.

(٨) أي في الثلاث المسائل الواردة لـ (ما)، وهي: اسمها: اسم شرط جازم، ومعناها: الشرط، ولا شرط لعملها.

تكون لـ(مَن) -أيضًا-، وتنفرد (من) بأنَّها تكون -أيضًا- نكرةً موصوفةَ، وتنفرد (أي) بأنَّها تكون -أيضًا- صفةً دالَّةً على الكمال[١]، [وَ][٢] وُصْلةً لنداء ما فيه (أل)[٣].

ثم هي معربة لا مبنية، وهي لمن لا يعقل إن أضيفت إليه، ولمن يعقل إن أضيفت إليه، وتُزاد عليها (ما).

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا شيئان:

الأول: لو لم تكن (أيّ) للربط، بأن لم تطلب فعلين أحدهما شرط والآخر جواب، لم تكن شرطية، نحو: "يُعْجِبُنِي أَيُّ الرِّجَالِ صَامَ"، بل موصولة.

الثاني: هل يفرَّق في المعنى بين (أيّ) إذا كانت فاعلًا، وبينها إذا كانت مفعولًا؟

قال مُحَمَّد بن الحسن: لو قال رجل لرجل آخر: "أَيُّ عَبِيدِي ضَرَبَكَ فَهُوَ حُرٌّ"، وأَيَّ عَبِيدِي ضَرَبْتَهُ فَهُوَ حُرٌّ"، فضرَبه الكلُّ، وضرب هو الكلَّ، ففي الأولى يعتقُ الكلُّ؛ لأنَّ الفاعل كالجزء من الفعل، فيصير عامًّا إذا كان الفعل عامًّا، وفي الثانية لا يعتقُ إلا واحدٌ؛ لأنَّ المفعول ليس كالجزء من الفعل، فلا يصير عامًّا إذا كان الفعل عامًّا[٤].

قلنا: أولًا: هذا يحكم أنَّ الفاعل كالجزء، وأنَّ المفعول ليس كالجزء.

وثانيًا: أنَّ العموم هنا لـ(أيّ)، لا للفعل.

وحينئذٍ فيعتقُ الكلُّ في الصورتين، وهو مذهبنا[٥].

---

(١) يقول الشجري في الأمالي ٣/٤٥: «أن تكون (أي) نعتًا للنَّكرة يُراد بها الممدوح، كقولك: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ"».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يلتئم بها السياق.

(٣) انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص١٢٨،١٢٧.

(٤) انظر: كشف الأسرار ٢/٢٢.

والإمام مُحَمَّد هو: مُحَمَّد بن الحسن الشيباني، أبو عبد الله، فقيه أصولي حنفي، من مؤلفاته: المبسوط، والحجة على أهل المدينة. توفي سنة ١٨٩هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/١٨٤، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ص١٦٣.

(٥) انظر: المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد، لمجد الدين أبي البركات ابن تيمية، الطبعة الثانية، ٢/٦٤ (مكتبة المعارف-الرياض ١٤١٤هـ-١٩٨٤م).

و(متى) كذلك[١]، قال الفاكهي: «موضوعه للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّن معنى الشرط»[٢].

و(أيَّان) كذلك[٣]، قال الفاكهي: «هي ك(متى)» [٤]، و(متى) / ك(إذما). [٢٥٠]

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا شيء، قال الطوفي: «أصلها (أيُّ أوانٍ)، ثم رُكِّبت الكلمتان بعد الحذف؛ تخفيفًا، على وجه أنَّهما كلمة واحدة، كما قالوا: "أَيْش" في: "أَيّ شَيْءٍ"، ونظائر ذلك كثيرة، وجعل الشيخ أبو مُحَمَّد (أيّان) للمكان، وهو سهوٌ؛ لأنَّ الأدوات يُعرف معناها بجوابها»[٥]. انتهى.

واعلم أنَّ الفعل تحته حدث، وزمان، وله فاعل، ثم قد يكون له مفعول، وله أيضًا مكان، وعند التعليق عليه تارةً يغلب النظر في التعليق إلى ذاته من غير نظر إلى حالاتها، ولا إلى غير ذلك، فله (إن)، وتارةً يغلب النظر إلى إبهام ذاته بين أفرادها، وله (ما)، وتارةً إلى عموم الفاعل أو المفعول من العقلاء، وله (مَن)، وتارةً إلى العموم على وجه التحقيق والتنصيص، وله (أي)، وتارةً إلى عموم الزمان على وجه أنَّه علَّة أو كالعلَّة، وله (إذ ما)، وتارةً إلى عموم الزمان على وجه أنَّه لا يعوق معه عائق، وله (متى)، وتارةً إلى عموم الزمان على وجه استحضار كل أفراده، وله (أيان)، وهكذا، هذا على حسب ما يؤديه إلى الفهم جوهر هذه الأدوات واستعمالها في مواقعها –والعلم عند الله سبحانه–، وبيان هذا هكذا إنَّما موضعه علم المعاني؛ لأنَّه لبيان دقائق العربية وأسرارها.

ثم أخذ الشيخ يذكر ما يغلب فيه النظر إلى المكان، وهو ثلاثة أسماء، ثم إلى الحالة، وهو واحد، فقال:

---

(١) أي: في الثلاث المسائل الواردة لـ (ما)، وهي: اسمها: اسم شرط جازم، ومعناها: الشرط، ولا شرط لعملها.

(٢) الفواكه الجَنِيَّة ص٢١٦.

(٣) أي: في الثلاث المسائل الواردة لـ (ما)، وهي: اسمها: اسم شرط جازم، ومعناها: الشرط، ولا شرط لعملها.

(٤) الفواكه الجَنِيَّة ص٢١٦.

(٥) شرح مختصر الروضة ٤٧١/٢.

و(أين) كذلك، أي: فيها الثلاث مسائل[١]، ثم قال الفاكهي: «اسم موضوع للمكان، ثم ضُمِّن معنى الشرط»[٢].

و(أنّى) كذلك[٣]، قال الفاكهي: «هو ك(أين)» [٤]. انتهى.

وقد يقال: فيه خصوصية، وهو أنَّه يشير مع تعميم المكان إلى تعميم حالات المكان بأي حالة كان.

و(حيثما) كذلك[٥]، قال الفاكهي: «هي ك(أين)» [٦].

وقد يُقال: فيه خصوصية، وهو أنَّه يشير إلى أنَّ المكان جهة، ولفظة (ما) تشير إلى الأخذ بها[٧] إلى جهة التعليق والتعميم، وهكذا، والجهة: الخلاء عن اليمين، أو الشمال، إلى غير ذلك، والجهة / تحتها وفوقها المكانُ. [٢٥١]

ثم في (حيثما) خصوصية أخرى، وهي أنَّها تُشعر بأنَّ الجهة كالعلَّة تناسب الجواب، وتُشعر أنَّ هناك رضى أيضًا، وهكذا.

قال في (الشذور): اسم الشرط (حيثما) [٨]، لا (حيث) بدون (ما)؛ لأنَّ اسم الشرط لا يُبنى على الضم، ولا على الكسر، والضم في (حيثما) حشو، وهي مبنية على السكون.

ويأتي في باب الظرف أنَّ في (حيث) تسع لغات، وأنها ظرف مكان، وأجاز الأخفش[٩] استعمالها ظرف زمان، وأنَّها قد تُجرَّد عن الظرفية بالكليَّة، وأنَّها قد تتصل بها (ما)، وتصير

---

(١) وهي: اسمها: اسم شرط جازم، ومعناها: الشرط، ولا شرط لعملها.

(٢) الفواكه الجَنِيَّة ص٢١٧.

(٣) أي: في الثلاث المسائل الواردة لـ (ما)، وهي: اسمها: اسم شرط جازم، ومعناها: الشرط، ولا شرط لعملها.

(٤) الفواكه الجَنِيَّة ص٢١٧.

(٥) أي في الثلاث المسائل الواردة لـ (ما)، وهي: اسمها: اسم شرط جازم، ومعناها: الشرط، ولا شرط لعملها.

(٦) الفواكه الجَنِيَّة ص٢١٨.

(٧) أي: بـ(حيث).

(٨) انظر: شذور الذهب ص٢٣.

(٩) نُسب إليه ذلك في: البديع ٤٣/١، والارتشاف ١٤٥٠/٣.

حينئذ للمجازاة.

و(كيفما) -بفتح الفاء- كذلك[١]، قال الفاكهي: الجزم بها شاذٌّ[٢].

قال الحطاب: لم نقف لها على شاهد في كلام العرب، ولكن أثبته الكوفيون، فالجزم بها مذهبٌ كوفيٌّ[٣]، وضعَّفه الفاكهي.

قال أبو البقاء: «(كيف) لا تكون إلا خبرًا، أو ظرفًا، أو حالًا، على اختلاف في ذلك»[٤].

و(إذا) -بالفتح، لا بالسكون، ولا بالفتح الذي لا يتولَّد منه ألف، ولا بالفتح الذي يتولَّد عنه تنوين-، أي: لفظة (إذا) من الجوازم، وهي ختامها، وإنَّما هي من الجوازم **في الشعر**[٥]، لا في النثر.

قال الفاكهي: «وهو شاذٌّ -أيضًا-»[٦]، وقال الحطَّاب: ضرورة[٧].

قال الجعبري: النثر: التبديد، وضده النظم، وهو: الجمع على وجه مخصوص، والنظام: الخيط الذي يُنظم فيه.

والشعر لغةً: العلم، واصطلاحًا: هو الكلام إذا كان موزونًا مقفّى، واشترط الحكماء التخييل[٨]، ثم هو أنواع: قصيد، ورَجَز، وهكذا.

---

(١) أي: في الثلاث المسائل الواردة لـ (ما)، وهي: اسمها: اسم شرط جازم، ومعناها: الشرط، ولا شرط لعملها.

(٢) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص٢٢٠.

(٣) انظر: متممة الآجرُّوميّة ص٢٥١، وانظر مذهب الكوفيين في الجزم بـ(كيف) في: شرح التسهيل ٧١/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٧٧/٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، ٧٧٣/٢ (عيسى البابي الحلبي وشركاه).
وأبو البقاء هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغدادي، أبو البقاء، عالم بالأدب واللغة، من مؤلفاته: شرح ديوان المتنبي، واللباب في علل البناء والإعراب، وإعراب الحديث، والتبيين، توفي سنة ٦١٦هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٧٣/١٧، وبغية الوعاة ٨٣/٢.

(٥) في نسخة النبهان: (في الشعر خاصة)، بزيادة: (خاصة).

(٦) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٢٠.

(٧) انظر: متممة الآجرُّوميّة ص٢٥١.

(٨) انظر: كنز المعاني ٣٩/١. ومفاتيح العلوم، لأبي عبدالله الخوارزمي؛تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية، ص١٧٨ =

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا مسائل، شيء منها في (إذا)، وشيء منها في كل الجوازم:

الأولى: (إن) تُقارن الشك في وقوع شرطها، و(إذا) تقارن التحقق، وهما متنافيان، فمن ثم لم تكن جازمة، وأيضًا تفيد الزمان، ولأجله كانت اسمًا، دون (أن)، و(لو)، وهكذا.

قال الفقهاء: لو قال إنسان: "إِنْ لَمْ أَدْخُل الدَّارَ فَعَبْدِي حُرٌّ"، فلم يدخل على الفور، لم يعتق، بل يمتد إلى موت أحدهما، ولو أبدل (إن) بـ(إذا) فلم يدخل على الفور، عتق؛ لتعيُّن الوقت فيها.

ثم لما كانت (إن) للشك، وكانت (إذا) للتحقُّق، / ولم تكن جازمة لأجل ذلك، فـ(لو) تدل على التحقق، ولكن تحقق الانتفاء، لا تحقق الوقوع، و(لولا) تفيد تحقق الانتفاء في الجواب، وتحقق الوجود في الشرط، فلذلك كانتا أداتي شرط غير جازمتين، كـ(إذا). [٢٥٢]

الثانية: هل يُسمى الشرط استثناءً؟ ثم هل يُسمى يمينًا؟

قال البلقيني[(١)]: الشرط قد يكون نازلًا منزلة الاستثناء، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾[(٢)]، أي: لأمه الثلث إلا أن يكون له إخوة، ومن ثم سمَّوا لفظ (إن شاء الله) في اليمين استثناءً.

وقال شارح (الجامع) من الحنفية: الشرط والجزاء إذا كانا على وجه الدعاء إلى فعل، أو الزجر عن فعل، يمينٌ بغير الله -تعالى-، واليمين بغير الله تعالى هل هي يمين حقيقية، أو مجازًا؟ قال: حقيقةً، وقيل: مجازًا.

= (دار الكتاب العربي).

والجعبري هو: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ، أبو إسحاق، عالم بالقراءات، فقيه شافعي، من مؤلفاته: شرح منظومة له في القراءات، وشرح الشاطبية المسمى كنز المعاني شرح حرز الأماني، توفي سنة ٧٣٢هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٨/٩، والأعلام ٥٥/١.

(١) لم أقف على قول البلقيني، والذي وقفت عليه قريبٌ منه، وهو أنَّه لو قال: "بِعْتُكَ الدَّارَ عَلَى أَنَّ لَكَ نِصْفَهَا"، صَحَّ، وكان استثناءً، كما لو قال: "إِلَّا نِصْفَهَا"، والشرط كالاستثناء. انظر: الأشباه والنظائر للسبكي ١/ ١٨١.

(٢) سورة النساء: ١١.

ثم الشرط في الشرع لا يصح في أبواب، كالبيع، والنكاح، والولاية، اللهمَّ إلا لضرورة في الولاية، ويصح في أبواب، كالطلاق، والعِتَاق.

الثالثة: قال في (المغني): «اسم الشرط إذا كان مبتدأً، فهل خبره فعل الشرط وحده، أو الجواب، أو هما؟

الصحيح الأول، ولا يضر في ذلك توقف الفائدة على الجواب؛ لأنَّ ذلك التوقف من حيث التعليق، لا من حيث الخبرية»[1]. انتهى.

واسم الشرط يكون مبتدأً إذا كان فاعلًا مقدَّمًا، مثل: "مَنْ قَامَ فَأَكْرِمْهُ"، أو مفعولًا من باب الاشتغال، مثل: "مَنْ ضَرَبْته فَأَهِنْهُ"، وهكذا.

وباب الاشتغال هو مفعول تقدَّمَ، وجُعل ضميره موضعه، مثل: "ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا"، إن قُدِّم "عمرو" وأُتي بضميره، فأوصل بالفعل بأن قيل: "عَمْرٌو ضَرَبَهُ زَيْدٌ"، صار من باب الاشتغال.

تمَّت الجوازم، وبها تمَّ إعراب الأفعال: مرفوعاتها، ومنصوباتها، ومجزوماتها، وما بقي إلا إعراب الأسماء: مرفوعاتها، ومنصوباتها، ومخفوضاتها.

❁❁❁

(١) انظر: مغني اللبيب ص٦٠٨.

باب بيان **مرفوعات الأسماء** بالعدِّ، ويتلوه / بيانها بالحدِّ، وهو التعريف بابًا بابًا، أي: واحدًا واحدًا. [٢٥٣]

ثم ليس هذا الباب مذكورًا في (الألفية)، ولا في (شرح القطر)، وهكذا، وسبب ذكره أمران:

الأول: إعلام المبتدئ بما أمامه؛ لتحصل طمأنينة قلبه بالمحضَّر له.

الثاني: الإعلام بأنَّ كلَّ مرفوع ليس من هذه فرفعُه باطل.

قال مُلَّا جامي: «المرفوعات جمع المرفوع، لا المرفوعة»[١].

فورد عليه أنَّ جمع المؤنث السالم هل يكون للمذكر؟

فقال: «لأنَّ موصوفَ المرفوعِ الاسمُ، وهو مذكَّر لا يعقل، وصفة المذكر الذي لا يعقل تُجمع هذا الجمع باطِّراد، كـ ﴿ٱلصَّٰٓفِنَٰتُ﴾[٢]»[٣].

المرفوعات من الأسماء التي عقد هذا الباب لها:

سبعة حسب الحاجة، وإنما عدَّها؛ إعلامًا بأنَّها لا تدخل تحت وجه واحد يضبطها، إذا وجده السامع أو الناظر في اسمٍ في تركيب يعرف بذلك الوجه أنَّ هذا الاسمَ مرفوعٌ، بل إنَّما تُعرف بوجوه مختلفة متعددة، فحَصَرها -رحمه الله تعالى-.

ثم قد حاول ابنُ الحاجب تحصيلَ ضابطٍ، فقال: «المرفوع: ما اشتمل على علَم الفاعلية، وهو الرفع»[٤].

وهذا لا يقتضي أنَّنا إذا وقفنا على اسم لا ندري هل فيه علَم الفاعلية، أو علَم المفعولية، وهكذا، أن نعرف أنَّه فيه علَم الفاعلية وأنَّه مرفوع، وهكذا في المنصوب، وفي المجرور.

ثم وأصلُها واحد، وهو الفاعل، فإن قُدِّم فهو المبتدأ[٥]، وإن حُذِف وأُقِيم المفعولُ موضعَه

---

(١) الفوائد الضيائية ص٥.

(٢) سورة ص: ٣١.

(٣) الفوائد الضيائية ص٥.

(٤) الكافية ص١٤.

(٥) هذا مذهب البصريين، أمَّا الكوفيون فأجازوا تقديم الفاعل على رافعه؛ استدلالًا بقول الزَّباء: "مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا =

فهو نائب الفاعل، وهكذا.

وهي: الفاعل، ويجوز في فاعل المصدر الجرُّ، وفي فاعل الصفةِ المشبهة واسمِ التفضيل النصبُ، والجرُّ.

والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، ولو قال: (نائب الفاعل) لَقَبِل أن يكون من المنصوبات غير المفعول، أو من المخفوضات.

قال أبو حيان: «ولفظ نائب الفاعل لابن مالك[١]، ولم أرها لغيره»[٢].

قال ابن هشام: وهو أولى؛ لأنَّك إذا قلت: "أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا" بالبناء للمفعول، فـ"دينار" مفعول لم يُسمَّ فاعله، وهو منصوب لا مرفوع[٣].

ثم رافعه الفعلُ، كالفاعل.

والمبتدأ، ويجوز نصبه في (باب الاشتغال)، ولكن يخرج عن كونه مبتدأً، ثم رافعه الابتداءُ.

وخبره، وعند الكوفيين إذا كان الخبر ظرفًا فهو منصوب لا مرفوع، وناصبه الخلاف.

ثم رافع الخبرِ المبتدأُ، وإن كان جامدًا؛ لأنَّ أصل العمل أن يكون للطلب، والخبر طالب للمبتدأ طلبًا لازمًا من حيث كونه حالةً له إنَّما المطلوب بيانُها.

وقد يُنْسخُ الخبرُ، والمبتدأُ.

واسم (كان) وأخواتها، وهو فاعل -أيضًا-، حتى إنَّه يجوز أن يُسمى بذلك.

ورافعه (كان) وأخواتها، وبه يُعلم أنَّه غير الرفع بالابتداء، ثم هذا جاء من دخول (كان)

=

وَئِيدَا"، «فـ"مشيُها" رُوي مرفوعًا، ولا يجوز أن يكون مبتدأً؛ إذ لا خبر له في اللفظ إلا "وئيدًا"، وهو منصوب على الحال، فوجب أن يكون فاعلاً بـ"وئيدًا" مقدَّماً عليه، وهو عند البصريين ضرورة». الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين-دراسة على ألفية ابن مالك، د. إبراهيم الحندود، ص٤٤٤ (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٢١هـ-٢٠٠١م). انظر المسألة في: التذييل ١٧٧/٦، ومغني اللبيب ص٧٥٨، وأوضح المسالك ٨٠/٢، والمقاصد الشافية ٥٤٦/٢.

(١) انظر: شرح التسهيل ١٢٤/٢.

(٢) التذييل ٢٢٥/٦.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص٢٠٧.

وأخواتها على المبتدأ والخبر.

وخبر (إنَّ) وأخواتها، ورافعه (إنَّ) وأخواتها.

والتابع، ولو فعلًا وفاعلًا، **للمرفوع**، ولو كذلك[١]، ورافعه رافع المتبوع؛ لأنَّه مكمِّلٌ له، منزَّلٌ منه منزلة الجزء.

ولو قال: والتابع لواحد منها، لجاز.

وهو، أي: التابع، ولا يصحُّ أن يعود إلى المرفوع، فيُعلم منه أنَّ الضمير يرجع إلى النواصب وهكذا فيما تقدَّم، لا إلى العشرة.

أربعة أشياء / حسب الحاجة، وأيضا التابع مكمِّل، والمكمِّل إما غير، وإما عين، فالغير: [٢٥٤] النعت، والعطف، والعين: التوكيد، والبدل، والأصل في التكملة أنَّها بالغير.

النعت بقسميه، **والعطف** بقسميه، **والتوكيد** بقسميه، **والبدل** بأقسامه.

ثم إنَّما نصَّ عليها؛ توطئةً للتبويب لها الآتي.

وسبب الحاجة إلى النعت احتمالُ الفاعل وهكذا مسمَّيَيْن فأكثر، وسبب العطف وقوعُ التعدد في الفعل وهكذا، وسبب التوكيد احتمالُ الفاعل حذفًا أو خصوصًا، وسبب البدل النصُّ على المجاز أو الحقيقة وهكذا.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا أشياء:

الأول: عوامل الرفع في الأسماء سبعة: الفعل مبنيًّا للفاعل أو مبنيًّا للمفعول، والاسم المشتق من الفعل، والاسم المشتق منه الفعل، والاسم للفعل، والابتداء، والمبتدأ، و(إنّ) وأخواتها.

الثاني: المضمومات من الأسماء على ما في (الشذور) قسمان: قسم يطَّرد فيه الضم، وقسم سُمع ولا يطَّرد، فالذي اطَّرد فيه الضم أربعة، والذي اطَّرد فيه الضم أو نائبه واحد، وكل منهما

---

(١) أي: ولو كان فعلًا وفاعلًا.

في (الشذور) وشرحه[١]، والذي سُمِعَ فيه البناء على الضم بلا اطِّراد سبعة، مذكورة -أيضًا- في (شرح الشذور)[٢].

الثالث: عوامل الرفع تقدمت، ولا يقولون: عوامل البناء، بل يقولون: أسباب البناء.

قالوا: أسباب البناء على الضم ستة:

الأول: كون الاسم له حالة إعراب وحالة بناء، وأخذ الإعراب الحركتين، ولم يبقَ إلا الضم، وهذا وُجد في الغايات، وهي: (قبل)، و(بعد)[٣].

الثاني: التشبيه بالغايات[٤].

الثالث: كون الضم حركةَ الأصل.

الرابع: كون الضم في الكلمة كالواو في نظيرتها.

الخامس: كون الضم في الكلمة مثله في نظيرتها.

السادس: الإتباع.

ثم اختلف أهل العلم في علل البناء، وهي أسبابه، هل هي مجوِّزة، أم موجِبة؟

فذهب عبد القاهر ومن تبعه إلى الأول[٥]، وذهب الأكثر إلى الثاني[٦]./ [٢٥٥]

ثم أول المرفوعات الفاعل، فقال:

باب بيان لفظ **الفاعل** لفعل من الأفعال الثلاثة، من جهة الإعراب أولًا، ثم من جهة التركيب ثانيًا.

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ١٣٢-١٤٣.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص١٤٩.

(٣) وذلك أنَّهما في حالة الإضافة يحرَّكان بالفتح والكسر، نحو: "جِئْتُ قَبْلَكَ، ومِنْ قَبْلِكَ"، فبُنِيَتا على الضم؛ لتكتمل لهما الحركات. انظر: اللباب ٨٣/٢، وأسرار العربية ص٣٨.

(٤) انظر: اللباب ٨٠/٢.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١٣١/١.

(٦) انظر المسألة في: المحصول لابن إياز ٢٣٨/١، ٢٣٩.

والشيخ لم يُبيِّنْ هنا إلا الصورةَ والأقسامَ فقط؛ تسهيلًا على المبتدئ، لا الحالاتِ للفاعل، من التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والحذف والذكر، وهكذا.

والشيخ استمر على ذلك في كل (الآجرُّوميّة)، وهذا الترك للذكر يسمى الاقتصار؛ إذ الاقتصار هو الحذف لغير دليل، والاختصار هو الحذف لدليل، ومن ثم يسمى الاختصار التكلُّمَ بلفظ يسير تحته معنى كبير، ولكن قالوا: الاختصار إما للفظ موجود، كمن يختصر كتابًا إلى أقلِّه من لفظه، وإما من لفظ مقدَّر، كمن يختصر مختَصرًا من غير نظر إلى كتاب معيَّن وهكذا.

واعلم أنَّ أوَّلَ علمِ النحو العلمُ بالفعل والفاعل، الفعل تقدَّم بيانه، وهذا الفاعل.

قال الراعي: «وفي هذا الباب ثلاث مسائل: حد الفاعل، وحكمه، وحكم الفعل في لحاقه علامة التأنيث، والتثنية، والجمع، وهكذا»[(١)].

الفاعل لغةً: مِن فَعَل، أي: تَحَرَّكَ.

وعند أهل الشرع من أهل السنة: هو الله وحده.

وعند الحكماء من أهل الطَّبع: هو الطَّبع[(٢)].

وعند النحويِّين: هو لفظ له شروط، بيَّن ذلك الشيخ، فقال:

هو في لسان العرب، وفي لسان من يحذو حذوهم: اسمٌ قَبْلَه ولو بِبُعْدٍ فعلٌ هو فَعَلَه.

فإذا سبرت كلامًا، أي: كلمات قالهنّ غيرُك، أو قلتهنَّ أنت، كلمتين كلمتين إلى آخرهن، فطريق معرفة الفاعل منهنَّ أنَّه **الاسمُ** السابقُ بيانُه بعلاماتِ الاسم، لا الفعلِ والحرفِ.

ثم إنَّما هو **المرفوع**، لا المنصوب والمخفوض، والمرفوعات كلها اسمٌ مرفوع، كالمبتدأ، وهكذا، فهذا هو **المذكور**، ولو طرأ عليه الحذف، **قبلَه**، ولو بِبُعْدٍ، **فعلُهُ**، وهو: الكلمة التي تدل على عملٍ هو عَمِلَه، سواء كانت ماضيًا، أو أمرًا، أو مضارعًا.

---

(١) عنوان الإفادة ص١٢٩.

(٢) انظر: الواضح في أصول الفقه ١/١٧٩-١٨١.

أي: الفاعل: اسم قبله فعلٌ هو فَعَلَهُ، ولا يَعْرِفُ هذا إلا من له ملكةٌ حصلتْ له من رؤيةِ الفاعل إذا أراه الشيخ إياه في الكلام مرَّةً، ثم مرَّةً، ثم مرَّةً، وهكذا.

ثم لا تحصل الملكة في المعرفة لقواعد العلم، كهذه القاعدة وما بعدها إلى آخر (الآجرُّوميّة) في الألفاظ، وكقواعد الفقهاء في أعمال الناس، إلا لمن له عقلٌ وذهنٌ وذكاءٌ يُدرك بها دقائق الجزئيات -وهي الأمثلة، وهكذا-، فينزلها تحت الكليات.

و[لا][1] يخفى أنَّه لا بدَّ في معرفة الفاعل من معرفةِ الاسم، والفعل، والحرف، ثم معرفةِ الرفع، والنصب، والخفض، ثم معرفةِ الماضي، والمضارع، والأمر، ولذا قدَّم الشيخُ ذلك كلَّه./ [٢٥٦] هذا يكفي المبتدئ.

ثم هذا ثالث تعريف وقع للمصنِّف، وله تتمات، منشؤها أنَّ العلماء قد واخذوا الشيخ في هذه العبارة منطوقًا، وهو: ما يدخل تحت اللفظ، ومفهومًا، وهو: ما يخرج عن اللفظ، بأمور هي إيرادات، واعتراضات؛ إذ العالِمُ إذا وقع نظرُه في موضعِ نظرِ العالِمِ، فإمَّا أن يوافقه فيُسَلِّم، وإمَّا أن يخالفه فيعترض.

فأوردوا على أنَّ الفاعل (هو الاسم)[2] قولَه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[3]، وقولَه تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[4].

والجواب: أنَّه اسم بالتأويل، أي: أوَلَمْ يكفهم إنزالُنا، وألَمْ يأنِ للذين آمنوا خشوعُ قلوبهم.

وقال الشاعر:

وَمَـــا رَاعَـــنِي إلَّا يَسِـــيرُ بِشُـــرْطَةٍ ۞ .....

ففاعل (راعَني): (يسيرُ)، وهو فعل مضارع.

وأجابوا: بأنَّ المضارع يقبل أن يُتحيَّل على أنَّه اسمٌ بتقدير (أن) المصدرية قبله، فالتقدير

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) اعترضه بذلك التلمساني في شرحه ص٧٨، وألمح إليه الراعي في عنوان الإفادة، وأجاب عنه ص ١٣٠.

(٣) سورة العنكبوت: ٥١.

(٤) سورة الحديد: ١٦.

هنا: إلَّا أن يسير بشرطة.

..... ۞ وعَهْـدِي بِـهِ قَيْنًـا يَفُـشُّ بِكِـيرِ [١]

والمعرِبون يقولون عن الفعل: نصبته (لن)، وعن الفاعل -مثلًا-: رَفَعه (ضَرَبَ).

والجواب: أنَّ (لن)، و(ضَرَبَ) حينئذٍ اسمان؛ لأنَّهما محدَّثٌ عنهما، ومن علامة الاسم الحديث عنه، و-أيضًا- هما والحالة هذه اسمان لهذين الشخصين من اللفظ، أي: من الحروف وهكذا.

وأوْردوا على (المرفوع) أنَّ الفاعل قد يكون منصوبًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [٢].

وقد يكون مخفوضًا، كما في فاعل المصدر وهكذا[٣].

والجواب: أنَّ (كيف) مفعول لـ(فعلنا)، والفاعل إنَّما هو اسم مؤوَّل من ذلك، تأويله: (ونبين لكم فِعْلُنا كيفَ)، و(فعلُنا) مصدر لـ(فعَلنا) -بفتح العين-.

والمخفوض مرفوع محلًّا.

ثم أوردوا عليه -أيضًا- أنَّ الفاعل لا نريد أن نعْرفه إلا لنرفعه نحن، فكيف نعرِّفه بذلك؟[٤]

والجواب: أنَّ الرفع عندنا معاشر النحويين صار علَمًا، أي: علامةً على الفاعلية -كما تقدَّم-، فاختصت به، والخاصة توجد في التعريف وإن كانت حكمًا؛ لأنَّها حينئذٍ إنَّما هي

[٢٥٧]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وتمامه مع سابقه : "وما راعَنِي إلَّا يَسِيرُ بشُرْطَةٍ** وعَهْدِي به قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ"، لم أقف على قائله، وورد غير منسوب في: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣، وشرح التسهيل ٥٠/٤، وشرح ابن الناظم ص٤٩٠، والتذييل ٣٦٤/٤، والمقاصد النحوية ١٨٨٤/٤، وخزانة الأدب ٣٦٤/٥، والمعجم المفصل ٥٧٥/٣.
اللغة: (راعَني): أفزعَني. انظر: لسان العرب (روع) ١٣٥/٨.
(قينًا): القيْن: الحدَّاد. انظر (قين): الصحاح ٢١٨٥/٦، ولسان العرب ٣٥٠/١٣.
(الكير): جلد غليظ ينفخ فيه الحدّادُ النارَ. انظر: لسان العرب (كير) ١٥٧/٥.

(٢) سورة إبراهيم: ٤٥.

(٣) ألمح إلى هذا الاعتراض الراعي في عنوان الإفادة، وأجاب عنه ص ١٣٠.

(٤) اعترضه بذلك البجائي في شرحه ص٦٤، والسنهوري يقول في شرحه ص٢٣٣: «ولم نذكر الرفع في تعريف الفاعل كما فعل المصنف؛ لأنَّ الرفع حكم، والتعريفات تُصان عن الأحكام»، والفاكهي في الفواكه الجَنِيَّة ص١٠٠، وألمح إليه الخطيب، واعتذر له، يقول (نور السجية ص١٣٣): «ثم إنَّ المصنف عرّفه ببعض خواصه؛ تقريبًا على المبتدئ».

حكم من عامل يعمل بها في المستقبل، لا من عامل / عمِل بها في الماضي.

وأيضًا لَمَّا وصف الشيخ أسماءً بأنَّها مرفوعات، حَسُنَ منه في تمييز بعضٍ منها عن بعض أخذُ المشترَك بينها -وهو: الرفع- في تعريف كُلٍّ منها، لا سيما وفيه إخراج المنصوبات والمخفوضات، وفيه أنَّه حكم سبق وجودُه من غيرنا، فصار علامةً لنا نعمل في المستقبل مثلها، ولما كان الرفع مشترَكًا لم يدفع ذكرُه في الباب السابق حسنَ أخذه في التعريف في كل باب يأتي؛ إذ هو ما ذُكِرَ هناك إلا ليوجد في كل باب من المرفوعات.

وأشار الراعي إلى أنَّ المذكور معناه هنا المسنَد، ثم فسَّر المسنَد بالمخبَر عنه بفعل، أو المتحدَّث عنه بفعل(١).

وأوردوا على (المذكور) أنَّ الفعل يجوز ألّا يُذكر، بأن يكون محذوفًا.

وأجيب: بأنَّ الحذف إنَّما يكون بعد الوجود، كالنَّفي إنَّما يكون بعد الثبوت.

وعلى (الفعل) شيئين:

الأول: أنَّ الفعل قد لا يكون للفاعل، بل للمفعول، مثل: "خَرَقَ الثَّوْبُ المسْمَارَ"، فالفاعل (الثوب)، والخرق ليس منه، وإنَّما هو من المفعول، وهو (المسمار).

والجواب: أنَّهم يفعلون ذلك في محلٍّ لا يلتبس الفاعلُ فيه بالمفعول إظهارًا منهم؛ لأنَّ العمدة إنَّما هي على دلالة العقل، لا على دلالة الحركات الإعرابية، إلا إذا لم يدلّ العقل إلا بها(٢).

الثاني: أنَّ الراعي قال: «يجري مجرى الفعل في رفع الفاعل سبعةُ أشياء: اسم الفعل، واسم الفاعل، والصفة المشبَّهة، وأمثلة المبالغة، والمصدر، والظرف والمجرور إذا اعْتَمدا، وأفعل التفضيل»(٣)، ففاعلُ هذه اسمٌ ليس قبله فعله، واسمُ (كان) اسمٌ قبله فعله.

والجواب: أنَّ هذه الأشياء نابت عن الفعل الاصطلاحي؛ لأنَّها من الأمور التي تقاربه،

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص١٣٠.

(٢) أي: بالحركات الإعرابية.

(٣) عنوان الإفادة ص١٣٠.

والمعاني إذا تقاربت تداخلت الألفاظ، أو أنَّ المرادَ بالفعل العملُ اللغوي، وفي هذه الأشياء العمل اللغوي.

واسم (كان) قد عُدَّ مع الفاعل في المرفوعات، فعُلم أنَّه عندهم شيء آخر، وإن كان من نوع الفاعل.

على أنَّ الأوجَه أن يقال: البيان للعلم يقع بالنظر إلى الأصل تارةً، وبالنظر إلى الأغلب تارةً، وبالنظر إلى الاستحقاق لا إلى الإلحاق تارةً، وهكذا، والتعريف هنا وقع بالنظر إلى ذلك، أي: إلى الأصل، وإلى الأغلب، وإلى الاستحقاق، وهكذا.

وهذا تجري عليه تعاريف العلماء، / وإن أباه اصطلاح المناطقة، وإنَّما جرت عليه تعاريف العلماء؛ لأنَّه أَزْيَدُ قربًا إلى النفس، فتهتم به أزيد اهتمام، فيقع فيها أشدَّ وقوع. [٢٥٨]

ثم التعريف السالم المجزء للفاعل أنَّهم قالوا: اسم أو ما في تأويله، تقدَّم عليه فعل أو ما في تأويله، على جهة قيامه به أو وقوعه منه(١).

ثم قد علمت من أنَّ سببَ الأقسامِ اختلافُ الأحكامِ، أنَّ الشيء الكلي وهو الشيء الذي له أفراد إذا كانت أفراده لا تختلف في الحكم، بأن يكون حكمُ كل منها هو حكم الفرد الآخر، لا تقسيم، وإلا قُسِّم(٢).

والفاعل يختلف فيه حكم الظاهر والمضمر من جهتين: من جهة ظهور الإعراب وخفائه، ومن جهة تأنيث الفعل لتأنيث الفاعل، وتثنيته وجمعه لتثنيته وجمعه، وهكذا، فلذا قال: **وهو** من حيث ظهور الرفع وخفائه وهكذا **على قسمين** فقط:

ظاهرٌ، والظاهر لغةً: الجليُّ الواضح(٣).

---

(١) هذا الحدّ قريب من حدّ التلمساني، يقول (الدرة النحوية ص٧٨): «والحدّ الصحيح أن يُقال: الفاعل: كل اسم أو ما هو في تقديره، أُسند إليه فعل أو ما جرى مجراه، مقدماً عليه على طريقة (فَعَل)، أو (فَاعل) »، وقال الراعي في حدّه (عنوان الإفادة ص١٢٩): «الفاعل: هو الاسم أو ما هو في تأويله، المرفوع حقيقةً أو حكمًا، المسند إليه فعل أو جارٍ مجراه، مقدَّم عليه، تام، على طريقة (فَعَلَ)، أو (فَاعل) ».

(٢) أي: وإن اختلفت أحكام أفراده قُسِّم.

(٣) انظر: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ص٨٠.

واصطلاحًا: اسم لا يدل على متكلِّم، ولا على مخاطَب، ولا على غائب، ولا يصلح لكل جنس.

والظاهر عند الأصوليين: لفظ له معنيان فأكثر، هو في أحدهما أظهر[١].

واللفظ يكون له معنيان إذا صحَّ استعماله في شيئين وهكذا، مثل: "ضَرَبَ زَيْدٌ" يصحُّ في "زيد" أن يكون مستعملًا في هذا التركيب من غير تقدير مضاف، ويصحُّ أن يكون مستعملًا فيه بتقدير مضاف؛ لما تقدَّم من قول ابن مالك:

وَمَـــا يَـــلِي الْمُضَـــافَ يَـــأْتِي خَلَفًـــا ۞ عَنْـــــــهُ.....

ومُضمَرٌ، والمضمر لغةً: المستتِر في البطن[٢].

واصطلاحًا: «اسم يدل على متكلِّم، أو مخاطَب، أو غائب»[٣].

وسُمِّي مضمرًا؛ لاستتار الاسم الظاهر في بطنه، أو لأنَّ اسميَّته خفيَّة، فكأنَّها في البطن كالنيَّة.

والمضمر عند الأصوليين: اللفظ المقدَّر؛ ليصدق الكلام.

وفاعلُ (نِعم) و(بئس) الظاهرُ يجب فيه الألف واللام، أو فيما يضاف هو إليه، وفاعلُ (نعم) و(بئس) المضمرُ يجب فيه ثلاثة أشياء: أن يكون مفردًا، وأن يكون مستتِرًا، وأن يكون مفسَّرًا بنكرةٍ ولو كانت النكرة مثنَّى أو جمعًا، مثال ذلك: "نِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَان"، و"نِعْمَ رِجَالًا الزَّيْدُون"، فـ"رجلين" و"رجالًا" تفسير لهذا المفرد المستتر وجوبًا في: (نِعم)، وهكذا.

فالظاهر غير محصور في عدد، والأصل فيه أن يُحصر في ستة؛ نظرًا إلى الوجود؛ إذ الموجود ليس إلا مذكَّرًا، ومؤنَّثًا، ثم كلٌّ منهما ثلاثة: مفرد، مثنى، جمع.

غير أنَّ الجمع تعدَّد إلى: جمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم، وجمع تكسير، والمفرد تعدَّد إلى: اسم مفرد من غير الأسماء الخمسة، وإلى اسم مفرد من الأسماء الخمسة، فمن ثمَّ قال في

---

(١) انظر: روضة الناظر ١/٥٠٨.

(٢) انظر: القاموس المحيط ص٤٢٩.

(٣) التعريفات ص٢١٧.

بيان الظاهر:

نحو قولك -يا طالب العلم-: **"قَامَ زَيْدٌ"**: "قام": فعل ماض، و"زيد": فاعل ظاهر مفرد.

و**"يَقُومُ زَيْدٌ"**: "يقوم": فعل مضارع، و"زيد": فاعل ظاهر مفرد.

و**"قَامَ الزَّيْدَانِ"** "الزيدان": فاعل ظاهر مثنَّى مذكر./ [٢٥٩]

و**"يَقُومُ الزَّيْدَانِ"** كذلك، والفعل مضارع.

و**"قَامَ الزَّيْدُونَ"**: الفعل ماض، و"الزيدون": جمع مذكر سالم.

و**"يَقُومُ الزَّيْدُونَ"** كذلك، والفعل مضارع.

و**"قَامَ أَخُوكَ"**: "أخوك": من الأسماء الخمسة.

و**"يَقُومُ أَخُوكَ"** كذلك.

ثم في هذا المثال دليل على أنَّ فعل الأمر لا يكون فاعله اسمًا ظاهرًا أبدًا، حتى فاعله الضمير المفرد إذا أبرز لا يجعلونه فاعله، وإنَّما يجعلونه تأكيدًا له، مثل: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾. وعلى أنَّ الفعل المضارع المبدوء بـ(الهمزة) أو (النون) أو (التاء) للمخاطب لا يكون فاعله الاسم الظاهر أبدًا -أيضًا-.

ثم فيه دليل على أنَّ الفعل مع الفاعل الظاهر لا يُثنَّى إذا كان مثنَّى، ولا يُجمع إذا كان جمعًا، ولو كان غير جمع المذكر السالم، وإنَّما كان الفعل كذلك؛ لأنَّ الفاعل كجزء من الفعل، فلا تجتمع تثنيتان ولا جمعان، قال الغرناطي: وفي هذا لغتان: لغة فصحاء العرب، ولغة غير فصحاء العرب[١]، وهم طيئ، وأَزْد شَنُوءَة[٢].

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا في الفعل والفاعل الظاهر فوائد محرَّرة في التذكير والتأنيث، مبنيَّة على كون الموجود بعد العدم انقسم إلى مذكر ومؤنث، وشاهدنا أنَّ المذكر من الحيوان له آلة يُعْرَفُ بها، والمؤنث

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص١٣٦.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٧٣٩.

له آلة يُعْرَفُ بها، ثم رأينا العرب جعلت اسم المذكر بلا زيادةِ علامةٍ للتأنيث، واسم المؤنث بعلامة للتأنيث، ثم رأيناهم جعلوا تلك العلامة (التاء) أو (الألف) في الاسم الظاهر، و(الواو) جعلوها ضميرًا للجمع المذكر من العقلاء، و(النون) جعلوها ضميرًا للجمع المؤنث من العقلاء ومن غير العقلاء، هذا أَصَّلُوهُ هكذا، وأتبعوا ذلك أنَّ الفعل إذا كان فاعله مذكَّرًا يُذكِّرونه لأجله تبعًا له، وإذا كان فاعله مؤنَّثًا يؤنثونه تبعًا له، ثم رأيناهم يخرجون عن الأصول.

قال الراعي: من الحيوان ما لم يقصد العرب فيه التفرقة بين المذكر والمؤنث، فمنه ما أنَّثته كله المذكر والمؤنث، كـ"نَمْلَة"، و"نَحْلَة"، و"حَمَامَة"، و"إِوَزَّة"؛ إما لقصد التمييز، أو لعدم الاعتناء به، ومنه ما ذكَّرته كله، كـ"فَرَس"، ومع ذلك جعلت فعله معه بالتأنيث، كالأول الذي أنَّثته كله بالتذكير(١).

وقال الغرناطي: اسم الجنس يُذكَّر ويؤنَّث، فيجوز في فعله -تقدَّم أو تأخر- الوجهان، تقول: "طَابَ الثَّمَرُ"، و"طَابَتِ الثَّمَرُ"، و"الثَّمَرُ طَابَ"، و"الثَّمَرُ طَابَتْ".

والوجهان في جمع التكسير -أيضًا-، ولو لمذكر عاقل، أو لمؤنث عاقل، لكن إذا تقدَّم الفعل تقول: "قَامَت الرِّجَالُ"، و"ذَهَبَ الهُنُودُ"، وهكذا(٢)./ [٢٦٠]

قال: «وأمَّا اسم الجمع فموقوف على السماع، وأمَّا التثنية وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فتبع لمفردها في التذكير والتأنيث»(٣).

ثم تفرَّع على تجويز العرب في اسم الجنس التذكيرَ والتأنيثَ أنَّ من المؤنث ما لا فرْج له، فسمَّاه النحاة مجازيَّ التأنيث، وترتَّب على ذلك أنَّ كل ما سُمع من العرب تأنيثه وليس بمؤنث له فرْج، يُقال له في اصطلاح النحاة: مجازي التأنيث، وللذي له فرْج: حقيقي التأنيث.

ثم الذي سُمع منهم فيه التأنيث وليس له فرْج قسمان: قسم سُمع فيه التذكير -أيضًا-، كاسم الجنس، وهكذا، وقسم لم يُسمع منهم فيه إلا التأنيث فقط، فهذا هو الذي يقال فيه

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص١٣٣.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص١٣٤.

(٣) عنوان الإفادة ص١٣٤.

مجازي التأنيث، إذا كان فاعله ضميرًا تلزم (التاء) في فعله، مثل: "الشَّمْسُ طَلَعَتْ".

ثم ترتَّب على أنَّ اسم الجنس يذكَّر ويؤنَّث أنَّ (التاء) في اسم الجنس لا تفيد التأنيث الحقيقي، حتى ولا في الجنس الذي له مؤنَّث حقيقي، لا سيَّما وجرت عادة العرب -أيضًا- أنَّهم يفرِّقون في اسم الجنس بين الكثرة والوحدة بـ(التاء)، فيقولون: "تَمْر، وتَمْرَة"، و"نَمْل ونَمْلَة"، و"نَخْل ونَخْلَة"، وهكذا، فلا تدل (التاء) في "نملة" في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[1] على أنَّها أنثى، فلا يعلم ذلك إلا الله -سبحانه وتعالى-، لا سيَّما والعرب قد أنَّثت ألفاظًا من المذكَّر الحقيقي، كـ"فَرَس".

هذا ملخص كلام الغرناطي[2]، وهو في تحقيق المؤنَّث وتحريره، وليس فيه بيان حكم تأنيث الفعل وجوبًا ورجحانًا، وقد بيَّنه في (الشذور) أحسن بيان، فقال: الحكم الرابع: أنَّ عاملهما - أي: الفاعل، ونائب الفاعل- يؤنَّث إذا كانا مؤنَّثين وجوبًا، وراجحًا، ومرجوحًا.

فالواجب في مسألتين:

إذا كان المؤنث ضميرا متصلًا، نحو: "هِنْدٌ قَامَتْ"، و"الشَّمْسُ طَلَعَتْ"، لا فرق بين حقيقيِّ التأنيث ومجازيِّه.

وإذا كان المؤنث ظاهرًا حقيقيَّ التأنيث متصلًا بالفعل، مفردًا، أو مثنّى، أو جمعًا بالألف والتاء، لا جمع تكسير، وهكذا.

والراجح في مسألتين:

في حقيقي التأنيث المنفصل بغير (إلا)، نحو: "قَامَت اليَوْمَ هِنْدُ".

وفي مجازي التأنيث المتصل، نحو: "طَلَعَت الشَّمْسُ".

والمرجوح في مسألة واحدة:

في المفصول بـ(إلا)، كقولك: "مَا قَامَ إلَّا هِنْدُ"[3].

---

(١) سورة النمل: ١٨.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص١٣٢.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢١٩-١٢٦.

قال: ومن المجازي التأنيث في الاسم جمع التكسير، ولو لحقيقيِّ التأنيث، واسم الجمع كذلك، وكذلك اسم الجنس، وكذلك فاعل (نِعم) و(بئس)، نحو: "نِعْمَ المرْأَةُ هِنْدُ"، و"بِئْسَت المرْأةُ حَمَّالَة الحَطَبِ"، فالتأنيث وجهه ظاهر، والتذكير وجهه أنَّ المراد بـ"المرأة" الجنس، لا واحدة معيَّنة، والفرْج إنَّما هو للواحدة المعيَّنة، لا للجنس، كما ليس هو للجمع، ولا لاسم الجمع(١).

وهكذا انتهى ملخَّصًا.

وفيه شيئان:

الأول: أنَّه جعل المرجوح في واحدة، وهو في ثنتين، الثانية المجازي التأنيث المنفصل.

والثاني: أنَّ ما جعله مرجوحًا هنا في (الشذور) جعله في (شرح القطر) ممنوعًا(٢)، ثم معلوم أنَّ الضرورة يُخالَف لأجلها الواجب، والراجح والمرجوح، وهكذا.

ثم بعد هذا هنا شيئان:

الأول: أنَّ النحويين جعلوا أوَّل الفعل المضارع في التذكير والتأنيث كآخر الفعل الماضي، فقالوا: حكم أول المضارع كآخر الماضي(٣).

الثاني: إنَّما فرَّقوا بين حقيقي التأنيث ومجازي التأنيث في باب الفاعل، ولو للأسماء التي لها فاعل.

أما باب الإشارة، وباب النعت، وباب الضمير، وهكذا، فيلزم في المؤنَّث التأنيث مطلقًا، لكنَّ التأنيث علامته (التاء)، وعلامته (النون)، وعلامته (الهاء).

فـ(التاء) جعلوها للمفردة المؤنثة، إن كانت تعقل أو لا تعقل، مثل: "هند خَرَجَتْ"، و(النون) جعلوها للجماعة المؤنَّثات العاقلات، مثل: "الهِنْدَاتُ خَرَجْنَ"، و(الهاء) / جعلوها لهما، مثل: "هِنْدُ أَكْرَمْتُهَا"، و"الهِنْدَاتُ أَكْرَمْتُهَا". [٢٦١]

(١) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٢٥.

(٢) انظر: شرح القطر لابن هشام ص٢٠٧.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص١٣٥.

قال الغرناطي: هذا في الأفصح، ويجوز: "الهِنْدَاتُ خَرَجَتْ"، ويجوز قليلًا: الزُّيُودُ خَرَجَتْ"[١].

قال: والأفصح: "الزُّيُودُ خَرَجُوا"، و"الهِنْدَاتُ خَرَجْنَ"[٢].

والأفصح فيما لا يعقل إذا كان جمع كثرة (الهاء)، وإذا كان جمع قلة (النون)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ... مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ... فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾[٣].

وتقول: "الجُذُوعُ انْكَسَرْنَ"، و"الأَجْذَاعُ انْكَسَرَتْ"، الأول جمع كثرة مما لا يعقل، والثاني جمع قلة منه، ولا يجوز: "الجُذُوعُ انْكَسَرَ".

ثم هل يجوز في المؤنث الحقيقي عدم علامة التأنيث في الفعل؟

قال الغرناطي: «يجوز في لغة قليلة، حكى سيبويه عن العرب: "قَالَ فُلَانَةٌ"[٤]»[٥]، فأجاز بعضهم: "قَامَ هند".

قال الراعي: وأمَّا إلحاق الفعل وما جرى مجراه علامة التثنية والجمع، فللعرب فيه لغتان:

لغة فصحاء العرب: عدم اللحوق، فيقولون: "قَامَ الزَّيْدَانِ، والزَّيْدُونَ"، و"يَقُومُ" -كذلك- ولغة غير الفصحاء: اللحوق، وتسمى لغة "يَتَعَاقَبُونُ"، ولغة "أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ"[٦].

قال: فإن قيل: لِمَ لحقت الفعل علامة التأنيث وهو فرع التذكير؛ إذ حواء من آدم، ولم تلحقه علامة التثنية والجمع مع أنَّهما فرع الإفراد؛ إذ الإفراد هو الأول؟

---

(١) عنوان الإفادة ص١٣٤، وعبارته: «وأمَّا ضمير الجمع فإن كان لمؤنث عاقل فهو (النون) في الأفصح، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ﴾، ويجوز: "الهِنْدَاتُ خَرَجَتْ"، وإن كان لمذكر عاقل فهو (الواو)، ويجوز قليلًا: "الزُّيُودُ خَرَجَتْ"».

(٢) عنوان الإفادة ص١٣٤

(٣) سورة التوبة: ٣٦.

(٤) انظر: الكتاب ٣٢/٢.

(٥) عنوان الإفادة ص١٣٤.

(٦) انظر: عنوان الإفادة ص١٣٦.

فالجواب: أنَّ الفرق بينهما أنَّ المؤنث يلتبس بالمذكر؛ لأنَّ كثيرًا من المؤنث لا علامة فيه، والمثنى والجمع ذو علامة فلا يلتبس.

وجواب آخر: أنَّ المؤنث لا قدرة على الانفكاك عنه، والمثنى والمجموع يُقدَر فيهما على الرجوع إلى الأصل، وهو العطف، فيحصل الانفكاك عنهما[١].

قال الفاكهي: «وفي "أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ" شذوذان: إلحاق الفعل العلامة، واستعمال (الواو) فيما لا يعقل»[٢].

والمضمر حقه أن يكون أربعة وعشرين؛ لأنَّ الذكر أربعة: مفرد، مثنى، جمع سالم، جمع مكسر، وللأنثى كذلك، وهذه الثمانية للمتكلم، ثم للمخاطب، ثم للغائب، أو حقه أن يكون ثمانية عشر.

وإنَّما جاء منه في الاستعمال عن العرب **اثنا عشر**، ولا يزيد الضمير المتصل في ذلك كله على أنَّه سبعة ألفاظ: (التاء)، و(الواو)، و(الألف)، و(الياء)، و(النون)، و(الكاف)، و(الهاء)، ونظمتُها في بيتين:

تَـــــاءٌ وَوَاوٌ، أَلِـــــفٌ وَيَـــــاءُ ۞ نُـــونٌ وَكَـــافٌ، وَتَلِيهَـــا هَـــاءُ

هِيَ الضَّـــمِيرُ عِنْـــدَ أَهْـــلِ الِاعْـــرَابْ لِلرَّفْـعِ، أَوْ نَصْـبٌ وَخَفْـضٌ يُسْـتَطَابْ [٣]

نحو قولك في أولها -وهو: المتكلم المفرد-: **"ضَرَبْتُ"** -بضم التاء-.

وإعرابه: (ضربْت): فعل ماض وفاعل، حدُّ الفعل إلى التاء، و(التاء) فاعل، والفاعل مرفوع، ورفع هذا في محله؛ لأنَّه ضمير، والضمائر لا يظهر فيها إعراب، وهكذا فيما بقي.

وبقي منه خمسة، هي: المثنى، والجمع للمذكر، والمفرد المؤنث، والمثنى، والجمع للمؤنث.

فلم يسمع منه إلا ما عطفه، فقال: **و"ضَرَبْنَا"**، فتكون "ضربْتُ" الأول للمفرد المذكر، وللمفردة المؤنثة، وتكون "ضَرَبْنَا" للأربعة الباقية.

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص١٣٦.

(٢) الفواكه الجَنِيَّة ص١٠٣.

(٣) من الرجز.

قال القاضي مجير الدين: «مذهب العرب أنَّ الرئيس يُخبر عن نفسه بضمير الجمع»[(١)].

حتى -أيضًا- يجوز أن يكون خبره جمعًا، وعليه قوله تعالى: ﴿شَٰهِدِينَ﴾ خبرًا عن: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ﴾[(٢)].

ثم أخذ في ثانيها -وهو: المخاطب-، فقال:

"**وضَرَبْتَ**" -بفتح التاء-: للمخاطب المفرد المذكر.

"**وضَرَبْتِ**" -بكسر التاء-: للمخاطبة.

"**وضَرَبْتُما**": للمثنى منهما.

"**وضَرَبْتُم**": للجمع المذكر المخاطب.

"**وضَرَبْتُنَّ**": للجمع الإناث المخاطبات.

ولو سرد ثلاثةَ المذكرِ، وهي: المفرد ثم المثنى ثم الجمع، ثم ثلاثةَ المؤنثِ كذلك، لاستقام.

/ ثم أخذ في بيان الثالث، فقال: [٢٦٢]

"**وضَرَبَ**": للمفرد المذكر الغائب، وضميره متصل مستتر جوازًا.

"**وضَرَبَتْ**" -بسكون التاء-: للمفردة الغائبة، وضميرها متصل مستتر جوازًا، وإنَّما كان متصلًا؛ لأنَّه الأصل في الضمير المتأخر؛ إذ المتصل ضمير متأخر لا يتقدم.

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ ۞ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ[(٣)]

وكلُّ ضميرِ الماضي المفردِ الغائبِ مستترٌ جوازًا، إلا أفعال الاستثناء، و(أفعل) في التعجب.

"**وضَرَبَا**" -بالفتحة الطويلة-: للمثنى الغائب المذكر.

وإطلاق الشيخ إياه واكتفاؤه في المثنى الغائب به يدل على أنَّه للمذكر وللمؤنث، ومع ذلك يجوز في المؤنَّث: "وضَرَبَتَا".

---

(١) فتح الرحمن ٨٣/١.

(٢) سورة الأنبياء: ٧٨.

(٣) ألفية ابن مالك (البيت٦٣) ص٧٨.

قال: **"وضَرَبُوا"** -بالضمة الطويلة-: للجمع المذكر الغائب، ولو كان فيهم بعض إناث، يغلب المذكر على المؤنث.

ثم (الواو) إنَّما هي للغائبين العقلاء، وجمع المذكر السالم لا يكون إلا للعقلاء، وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير يكون للعقلاء ولغير العقلاء، فجمع المؤنث السالم يأتي، وجمع التكسير إن كان للعقلاء أو لغير العقلاء يجوز له في الذكور موضع (الواو) (التاء) أو (النون)، تقول: "الجُذُوعُ انْكَسَرَتْ وانْكَسَرْنَ"، و"الزُّيُودُ خَرَجَتْ"، والقرينة سبق أنَّها تؤثِّر في تغيير الوضع، فيُستعمل ضمير الجمع في الواحد، والعكس، ومن ثم صحّ الاحتجاج بقوله ﷺ: ((حتَّى تَرَوْه))[1] على وجوب الصوم برؤية الواحد، وهكذا.

قال: **"وضَرَبْنَ"** -بالنون-: لجمع المؤنث الغائبات، وأصلها لمن يعقل في الأفصح، وتجوز لمن لا يعقل، وإن كان جمع تكسير للذكور غير العقلاء على ما تقدم، ويجوز موضعها (التاء) لهما، وإن كان الأفصح أنَّ (التاء) للمفرد المؤنث فقط، فيجوز: "الهِنْدَاتُ خَرَجَتْ"، كما يجوز "الجُذُوعُ انْكَسَرَتْ"، و"الزُّيُودُ خَرَجَتْ"، وهكذا.

والأفصح في جمع التكسير إن كان للقلة -مثل: "الأَجْذَاع"- النون، فتقول: "الأَجْذَاعُ انْكَسَرْنَ" على الأفصح، ويجوز: "انْكَسَرَتْ".

ثم إنَّما جواز هذا ناشئ عن جواز النظر إلى الحيثية الذي منه صحّ قول ابن حجر السابق: تَخالُف الشيء الواحد باعتبارين سائغ، ويأتي لهذا تتمة.

ثم لا / يجوز إسقاط الضمير من موضعه؛ لأنَّ الفاعل لا يجوز حذفه، بخلاف المبتدأ، فلا **[٢٦٣]** يجوز: "الجُذُوعُ" ولا "الأَجْذَاعُ انْكَسَرَ" بغير علامة التأنيث.

هذا يكفي المبتدئ في باب الفاعل ظاهرًا وضميرًا.

ثم هنا فوائد:

الأولى: الضمير يحتاج إلى علة واحدة إن سكن، وهي لِمَ كان على هذا الحرف دون غيره؟

---

(١) صحيح البخاري، باب قول النبي ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الهِلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا» (ح١٩٠٧) ٢٧/٣.

وإن تحرَّك يحتاج إلى ثلاث، أو إلى ثنتين، لِمَ كان على هذا الحرف؟ ولِمَ حُرِّك بهذه الحركة؟

الثانية: ظاهر كلام الشيخ أنَّ الفاعل المضمر لا يوجد إلا هكذا، مع أنَّه يوجد مضمرًا منفصلًا، وكأنَّ الشيخ إنَّما تركه؛ إشارةً إلى أنَّه كان حقُّه ألّا يوجد؛ لأنَّ الضميرَ المنفصلَ ضميرٌ متقدمٌ لا يتأخر، تقدُّمه هو الذي أوجب له الفصل؛ لأنَّه لو تأخر لاتَّصل، ولكن لما كان الإنسان قد يحتاج في الكلام إلى الحصر في الضمير، والحصر بأداة الحصر النَّاصّةِ عليه، وهي (إلَّا) و(إنّما) لا يمكن مع التقدم، أخَّروه، فانفصل؛ لأنَّه أنصُّ على الحصر.

ثم هو لا يزيد على الاثني عشر بزيادة (إيا) حتى يعتمد ذلك عليها.

ثم كان المضمر في الماضي ينبِّه على المضمر في المضارع؛ لأنَّه فرعُه، كما نبّه بالمتصل على المنفصل؛ لأنَّه فرعه، ويُعلم فعل الأمر من المضارع؛ لأنَّه فرعه، وهكذا.

الثالثة: ضمير الغائب يختص بأنَّه لا بدَّ له من شيء غائب يعود عليه، فهل يُشترط أن يقع التلفظ به في ذلك اللفظ الذي فيه الضمير، أو لا؟

قالوا: لا، بل يكفي أن يكون معلومًا، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[1].

ثم إن وقع التلفظ به فالأصل أن يعود الضمير على متقدِّم، فإن عاد على متأخر، فإن كان فاعلًا شرع، وإن كان مفعولًا شذَّ.

فالتقدُّم ثلاثة: لفظًا ورتبةً، لفظًا لا رتبةً، رتبةً لا لفظًا.

وجوَّزوا في ضمير الشأن[2] أن يعود على متأخر لفظًا ورتبةً، وكذلك الضمير في أربعة أبواب أُخر: باب (نِعم) و(بئس)، وباب ما جرى مجراهما، وباب الإعمال -وهو باب التنازع-، وباب (رُبّ)، وغير هذه الخمسة أبواب من أبواب العربية كلها لا يعود فيها إلا على ما قبله.

---

(١) سورة القدر: ١.

وانظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص١٧٥.

(٢) هذا مصطلح البصريين، أمَّا الكوفيون فأطلقوا عليه: (الضمير المجهول). انظر: الأصول في النحو ١٨٩/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤٨/١، والمفصل ص١٧٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٣٤/٢، وشرح التسهيل ١٦٣/١، ومدرسة الكوفة ص٣١١.

ثم لا بدّ من المطابقة في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، ولكن المطابقة تارةً تكون للَّفظ، وتارةً تكون للمعنى، وإذا كانت للمعنى وكان [كليًّا متوافقًا][(١)]، أي: كليًّا متواطئًا، أي: متساويًا [في المعنى][(٢)]، جاز جعله مفردًا في الضمير كما يجوز في الظاهر، وإن كان كليًّا مشكّكًا، أي: متفاوتًا في المعنى، جاز عود الضمير عليه جمعًا، كما يجوز نعته بالجمع وبالمفرد، مثل: ﴿رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ﴾[(٣)]، وهكذا، ويأتي.

وتارةً تكون المطابقة بالحيثيَّة -كما سبق-، ولكن قد تكون ظاهرةً، وقد تكون خفيَّةً، ومن ثم جاء مرة: ﴿ٱهْبِطَا﴾[(٤)]، ومرة: ﴿ٱهْبِطُواْ﴾[(٥)]، وجاء: ﴿أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾[(٦)]، وإنَّما مرجعه: مؤمن ومؤمنة[(٧)]، وجاء: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ﴾، ثم جاء: ﴿فِيهِنَّ﴾[(٨)]، وهكذا.

الرابعة: الفعل والفاعل جملة فعلية، وسيأتي أنَّ المبتدأ والخبر جملة اسمية.

واختلف النحويون هل الجملة أعمّ من الكلام؛ لأنَّها لا يُشترط فيها الإفادة، أو يُشترط فيها فمترادفان؟ قولان[(٩)].

ثم لما كان الفعل منه فعل الأمر، قسَّموا الكلام إلى خبر وطلب، ولما كان المبتدأ والخبر يطرأ

---

(١) ما بين المعقوفتين طمس في المخطوط بمقدار كلمتين، والمثبت أقرب معنى.

(٢) ما بين المعقوفتين طمس في المخطوط بمقدار كلمتين، والمثبت أقرب معنى.

(٣) سورة الرحمن: ٧٦.

(٤) سورة طه: ١٢٣. وذلك في: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾ قَالَ ٱهْبِطَا﴾.

(٥) سورة البقرة: ٣٦. وذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ﴾.

(٦) في المخطوط: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ سورة القصص: ٦٨. وليست المقصودة، إذا مرجع الضمير هنا الخلق -والله أعلم.

(٧) سورة الأحزاب: ٣٦.

(٨) سورة الرحمن: ٥٠، و٦٥ في قوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ والمرجع واحد: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾.

(٩) القول الأول: ذهب جماعة من النحويين إلى أنَّ الجملة والكلام مترادفان؛ إذ يُشترط فيهما الإفادة، منهم: الفارسي في المسائل العسكريات ٦٣/١، وابن جني في الخصائص ١٨/١، والزمخشري في المفصل ص٢٣، وابن الحاجب في شرح المفصل ٦٢/١، والعكبري في التبيين ص١١٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٢/١.

القول الثاني: ذهب بعض النحويين إلى أنَّ الجملة أعم من الكلام؛ إذ لا يُشترط فيها الإفادة، منهم: ابن مالك في شرح التسهيل ٥/١، والرضي في شرح الكافية ٣١/١، وابن هشام في مغني اللبيب ص٤٩٠.

عليهما التمنِّي والترجِّي -وهكذا- قسَّموا الكلام -أيضًا- إلى خبر وإنشاء.

ثم منهم من أدخل الطلب في الإنشاء، وهم الجمهور[١]، وحينئذٍ فالفرق بين الخبر والإنشاء أنَّ الخبر لمعناه وجود ولو في الحال أو في الاستقبال بلا توقُّف على لفظه، فيمكن أن يُعلم / [٢٦٤] بدون لفظه، ومن ثم كانت علامة الخبر أنَّه كلام يقبل التصديق أو التكذيب، والإنشاء لا وجود لمعناه إلا من لفظه، فلا يُعلم إلا منه؛ لأنَّه هو الذي أنشئ -أي: أُوجِد- به، ومن ثم لا يقبل التصديق ولا التكذيب.

ثم ترتَّب على ذلك أنَّ بعض الكلام الخبري جعل لا يحصل معناه إلا بلفظه، وبعضه يحصل معناه بدون لفظه، ويترتَّب عليه معنى آخر لا يحصل إلا من لفظه، فالتبس على العلماء هذان الكلامان هل هما خبر، أو إنشاء؟

فالأول مثل: صيغ العقود: "بِعْتُ"، و"اِشْتَرَيْتُ"، وهكذا، فقال الحنفية: خبر، وقال غيرهم: إنشاء[٢].

والثاني مثل: البسملة، والحمدلة، فقال الأكثر: خبر، وقال بعضهم: إنشاء[٣]؛ لأنَّ فيهما معنيين، أحدهما يُعلم بدونهما، والثاني لا يُعلم إلا منهما.

والحق أنَّ هذا عارض تابع، فلا يُغيَّر الوضع لأجله، بخلاف صيغ العقود، فإنَّ المعنى الإخباري فيها ليس هو المنظور إليه منها، ولا المعوَّل عليه فيها، فكان الحق أنَّها إنشاء، حتى قال لي الشيخ مُحَمَّد بن عبد الله شيخ الحنفية[٤]: إنَّه الذي عليه الفتوى عند الحنفية.

الخامسة: الجملة الفعلية معناها في الأصل حدوثُ عملٍ، ولو على أقلِّ قدرٍ منه، فيصدق بذلك، وحدوثُ زمانٍ فيه ذلك العمل، وحدوثُ انقطاعٍ لذلك العمل ولذلك الزمان.

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص٤٠.

(٢) انظر: الفروق للقرافي ٢٧/١، والغيث الهامع ص٤٥٤.

(٣) انظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن مُحَمَّد العطار، ٣/١ (دار الكتب العلمية).

(٤) هو: مُحَمَّد بن عبد الله بن أحمد الغزي التُّمرتاشي، شيخ الحنفية في عصره، توفي في غزة عام ١٠٠٤هـ، من مؤلفاته: تنوير الأبصار وشرحه المسمى بالمنح ومعين المفتي. انظر ترجمته في: ديوان الإسلام ٢٤/٢، والأعلام ٢٣٩/٦.

والجملة الاسمية معناها ثبوتُ حالةٍ لموجود معروف، والأكثر أنَّها مكتسِبة لذلك الموجود من عمل؛ إذ العمل يُكسِب الذات صفة، ولو على أقل قدر لها، ولا دلالة لها على غير ذلك من حدوث، أو انقطاع، أو زمان، أو مكان، أو غير ذلك، والدوام الذي يُذكر أنَّها تدل عليه إنَّما هو من جهة استصحاب الحال؛ إذ الأصل في الموجود البقاء حتى يوجد سبب العدم الحادث بعد الوجود؛ إذ كل حادث لا بد له من سبب.

ثم اعلم أنَّ كيفية معنى الجملتين يُعرف من أسماء كلمتيهما إن لم يكن فيهما غير الكلمتين، أو كلماتهما إن زاد، / وأنَّ علم النحو يُعين على تحصيله إتقان هاتين الجملتين أولًا، ثم إتقان [٢٦٥] البناء عليهما شيئًا فشيئا حتى تنتهي الكلمات التي تزُاد عليهما.

وهاتان الكلمتان هما عند النحويين المراد بالعمدة، وما زاد هو المراد بالفَضْلة، وإن كان لا يصح المعنى بدونه؛ إذ صحة اللفظ هي الجاري عليها تعب النحويين، وأمَّا القراء فينظرون في الوقف والابتداء إلى اللفظ والمعنى معًا، فالوقف على العمدة عندهم إذا لم يكن معه فضلة، أو على نهاية الفضلة إن كانت، تامٌّ، والوقف على العمدة دون الفضلة أو مع بعض الفضلة دون بعض والمعنى يصح بدون ذلك، كافٍ، والوقف على بعض العمدة أو على بعض الفضلة أو على العمدة كلها في عدم صحة المعنى في هذين الاثنين، قبيحٌ، وهكذا.

❁❁❁

باب بيان لفظ **المفعول** به من المفاعيل الخمسة **الذي لم يُسمَّ فاعله**

وإنما بيَّن الشيخ هنا الحقيقةَ وبعضَ الأحكام للفعل، ثم الأقسامَ، ثم المثالَ.

وقال الراعي: «في هذا الباب خمس مسائل: حدّه، وشروطه، وأسباب حذف الفاعل»[١]، وهكذا.

أي: المفعول قسمان: قسم يُسمَّى فاعله، ويأتي أول المنصوبات، وهو الأصل، وقسم لا يُسمَّى فاعله، وهو الفرع.

وهو لغةً: مُسَمَّى مخصوص.

واصطلاحًا: **الاسم** المفعول، **المرفوع** كالفاعل، وليس بفاعل، وإنما هو المفعول **الذي** قبله فعل ماض، أو مضارع، أو قبله اسم مفعول، **لم يُذكر** -لغرض من أغراضٍ اثني عشر- **معه** حتى ولا بعده **فاعلُه**؛ إذ لو ذُكِرَ لانتصب هذا المفعول، وانتفت هذه المسألة.

ولك أن تقول: هو اسم قبله فعل على صيغة (فُعِلَ)، أو على صيغة (يُفعَل)، وهكذا.

وراعى هذا -أيضًا- الشيخ في تعريفه، فقال:

فإن كان الفعل الذي قبله **ماضيًا** بأيّ وزنٍ كان، ولو ناقصًا، أو معتلًّا، أو مدغَمًا، أو مزيدًا، **ضُمَّ** لفظًا، أو تقديرًا، بلا إشمام، أو بإشمام[٢]، **أوَّلُه** فقط، أو أوله وثانيه إن كان أوله (تاء)، مثل: "تُعُلِّمَ"، أو أوله وثالثة إن كان أوله (همزة الوصل)، مثل: "اُنْطُلِقَ".

وكُسِرَ لفظًا، أو تقديرًا، **ما قبل آخرِه**.

والثلاثي المكسور العين يُزَالُ / كسرُه، ويُؤْتَى له بكسرٍ آخر[٣]. [٢٦٦]

وإن كان الفعل **مضارعًا ضُمَّ أوله** كذلك، **وفُتح** كذلك **ما قبل آخره**، ولا يكون ضمُّ الأول هنا تقديرًا، بخلاف الماضي.

---

(١) عنوان الإفادة ص١٣٨.

(٢) الإشمام: «تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت، وذلك بأن تضم شفتيك بالحرف بعد الإسكان، وتدع بينها بعض الانفراج؛ ليخرج منه النفَس، فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنَّا أردنا بضمهما الحركة، فهو شيء يختص العين دون الأذن». شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٩/٥.

(٣) نحو: "شَرِبَ"، فعند البناء للمفعول يقال فيه: "شُرِبَ"، فكسرة الراء في الأول غيرها في الثاني.

فهذا كأنَّ الشيخ جعله تعريفًا آخر، أو تتميمًا لتعريف المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله.

والحاصل أنَّه له ثلاث علامات: أنَّه اسم قبله فعل، وأنَّه مفعول لا فاعل، وأنَّ الفعل ليس على أصل الأفعال، بل محوَّل إلى ضمِّ الأول وكسر ما قبل الآخر، أو إلى ضمِّ الأول وفتح ما قبل الآخر.

هذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا تحقيق وتحرير فيهما، قال في (الشذور): «ونائب الفاعل أحسن من المفعول الذي لم يسمَّ فاعله؛ لوجهين»[(١)]، وذكرهما.

وسُئِل من قِبَل سائل: لِمَ لَمْ يبق على نصبه، ويُجعل الرفع في محله؟

ويُجاب: إنَّما لم يبقَ؛ حتى يصير ظاهرًا وباطنًا[(٢)]، عمدةً لا فضلةً.

ثم قوله: (لم يُذكر) تعريف بالعدم.

والجواب: سبق أنَّ العدم يعرِّف ويؤثِّر[(٣)].

وأيضًا المبتدأ والخبر لم يُذكر معه فاعله.

والجواب: أنَّ هنا تقديرًا بعد الاسم، وهو نعته بالمفعول -كما سبق-، ولكن يرِد على هذا أنَّ الحدود تصان عن الحذف، كما تصان عن المجاز.

والجواب: تصان عن الحذف بلا ذكر أصلًا، وهنا قوله قبل ذلك: (باب المفعول) ذكْرٌ له.

ثم قال الغرناطي: أسباب حذف الفاعل: جهل المتكلم، أو عدم غرضه، أو علم المخاطب، أو إبهامه عليه، أو حقارة الفاعل، أو جلالته، أو الخوف منه، أو عليه، أو الإيجاز، أو التفعيل، أو التوافق، أو التقارب[(٤)].

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٠٧.

(٢) أي: ضميرًا مقدَّرًا.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٣٥١.

(٤) انظر: عنوان الإفادة ص١٣٩.

أوّل هذه الأربعة[١]: الاختصار، والثاني: إقامة الوزن، والثالث: اتفاق الرويّ أو السجع، والرابع: تقارب الأسجاع بعضها من بعض.

ثم من أمثله هذا: قولهم: "إِذَا طَلَعَ السُّعُودُ أَوْرَقَ الْعُودُ وَكُرِهَ فِي الشَّمْسِ الْقُعُودُ"، وقولهم: "نَزَلَ الْمَطَرُ وَعُدِمَ الْكَدَرُ".

ثم إنَّما قال: (لم يذكر) ولم يقل: حذف؛ إعلام بأنَّ الفاعل المحذوف ليس منْويًّا، أي: مقدَّرًا، والمبتدأ المحذوف منْويٌّ؛ أي: مقدَّر.

ثم مقتضى عدم نفيه أنَّ هذا التركيب أصل، وهو مذهب المبرّد، وأيَّده عنده -أيضًا-، أنَّ في اللغة أفعالًا كثيرة لم يُسمع فيها البناء للفاعل[٢].

ومقتضى أنَّ / المفعول ناب عن الفاعل، وأنَّ المفعول لا يكون بلا فاعل، أنَّ هذا التركيب [٢٦٧]

---

(١) أي: الأربعة الأخيرة، وهو: (الإيجاز).

(٢) يقول (المقتضب ٨٠/٤): «فأمَّا ما كان ماضيًا، فنحو: "ضَرَبَ يَا فَتَى، وَذَهَبَ، وانْطَلَق، وحُمد، ومَكَثَ"»، فإنَّه مثَّل للمبني للمفعول بأمثلة خاصة كما فعل ذلك بالمبني للفاعل، وممن نسبه إلى المبرد: أبو حيان في التذييل ٢٧٦/٦، والأشموني في شرحه ٤٧/٤.

وهو ظاهر مذهب سيبويه، فقد مثَّل للمبني للمفعول بأمثلة خاصة، كما مثَّل بأمثلة خاصة للمبني للفاعل، يقول ١٢/١: «وأما بناء ما مضى فـ"ذَهَبَ، وسَمِعَ، وحُمد، ومَكَثَ"»، وممن نسبه إلى سيبويه: ابن مالك في إيجاز التعريف في علم التصريف؛ تحقيق: مُحَمَّد المهدي عبد الحي، الطبعة الأولى، ص٧٩ (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، والمرادي ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)، والمرادي في توضيح المقاصد ١٥١٨/٣، والشاطبي في المقاصد الشافية ووافقه ٢٧٦/٨.

وهو ظاهر مذهب المازني في المنصف لابن جني- شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني-، لأبي الفتح ابن جني الموصلي، الطبعة الأولى، ١٧/١ (دار إحياء التراث القديم ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م)، ونسبه إليه المرادي في توضيح المقاصد ١٥١٨/٣، والأشموني في شرحه ٤٧/٤.

وإلى هذا ذهب ابنُ مالك في أحد قوليه. انظر: الألفية ص١٧٧ (البيت ٩٢٠)، وإيجاز التعريف في علم التصريف ص٧٩.

ونُسب إلى ابنِ الطراوة والكوفيين في: التذييل ٢٧٦/٦، وشرح الأشموني ٤٧/٤، مستدلين بأنه قد جاء أفعال في اللغة مبنية للمفعول ولم تُبنَ للفاعل، نحو: (نُفِست المرأةُ) و(سُقِط في يده).

فرع، وهو مذهب الخليل[١]، ووافقه الأكثر[٢]، وإتيان الشيخ بـ(فاء) التفريع[٣] يدلُّ على أنَّه مع الخليل.

وأمَّا في الثاني، وهو قوله: (فإن كان الفعل ماضيًا ضُمَّ أوله) إلى آخره.

فاعلم أنَّ الماضي الصحيح العين بلا إدغام ليس فيه كلام، وأما الماضي المعتلُّ العين بـ(الواو)، مثل: "قَالَ"، أو بـ(الياء)، مثل: "بَاعَ"، فللعرب فيه ثلاث لغات:

كسر الأول، وسكون الثاني، مثل: "قِيلَ"، و"بِيعَ"، وهي الفصيحة المشهورة.

خلط كسرة الأول بشيء من الضمة، وهو إشمام الأول، وسكون الثاني، وهي تليها في الفصاحة.

ضم الأول، وسكون الثاني.

قال الفاكهي: فإن حصل لبس بالأولى اجتُنِبت وتعيَّنت الثالثة، مثل: "بعتُ"، و"خفتُ"، مبنيًّا للفاعل بكسر الأول، ومبنيًّا للمفعول بضم الأول، ثم قال ابن مالك: وجوبًا[٤]، وقال غيره: جوازًا[٥]، وحينئذٍ فالفارق القرائن، كما في: "تُضَارّ"[٦].

قال الفاكهي: الإشمام: شَوْبُ الكسرة بشيء من صوت الضمة[٧].

وقال الحطاب: «خلط الكسرة»[١].

---

(١) لم أقف على مذهب الخليل، ولا على من نسبه إليه من النحويين.

(٢) منهم: الزمخشري في المفصل ص٣٤٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٣٠٩/٤، وابن مالك في أحد قوليه، حيث يقول (شرح الكافية الشافية ٥٧٧/٢): «وبقاء الصَّوغ الأصلي يُخرج النائب عن الفاعل»، وابن عصفور في شرح الجمل ٥٥١/١.

ونُسب إلى جمهور البصريين في: التذييل ٢٧٦/٦، والمقاصد الشافية ٢٧٦/٨، وشرح الأشموني ٤٧/٤.

(٣) وذلك في قول ابن آجروم: «فإن كان الفعل ماضيًا ضُمَّ أوله وكسر ما قبل آخره...».

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٣١/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٣٤٣/٤، والتذييل ٢٧٣/٦، والمقاصد الشافية ٢٤/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٤٣٩/١.

(٦) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٠٩.

«فـ"تُضَارّ" يحتمل أن يكون مبنيًّا للفاعل، وأن يكون مبنيًّا للمفعول، ومع ذلك أُدغم، فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورةً، وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحةً». شرح التصريح على التوضيح ٤٣٩/١.

(٧) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٠٩.

وقال الغرناطي: «أن تنطق بحركةٍ بين الضم والكسر، وبعدها حرف بين الواو والياء، بقدر ما يكون في الضمة من الكسر، يكون في الواو من الياء»[٢]، وبالعكس.

قال الطوفي: حكاية الأقوال بمعنى واحد فيها إيضاح العلوم[٣].

فعليه ليس ذلك حشوًا ولا تطويلًا.

وهذا إشمام الحركة، وللقراء: إشمامُ السكون، وإشمامُ الحرف.

ثم أصل إشمام الحركة أنَّ الحركةَ على حرف العلة ثقيلةٌ، وأيضًا حرف العلة يعسر عليه أن يُحرَّك بحركة تضاده، حتى أو يتحرك ما قبله كذلك[٤]؛ لأنَّه من طول حركة ما قبله.

ثم المدغم فيه هذه اللغاتُ الثلاثُ كما في المعتل، لكن الفصيح / فيه الضم، ثم الإشمام، ثم الكسر. [٢٦٨]

فلا يُعْتَرَضُ على الشيخ بأنَّ المعتل والمدغم لم يوجد فيهما ما ذكرت من الضم والكسر، أو من الضم والفتح؛ لأنَّ الجواب أنَّه موجود في الأصل، وإنَّما طرأت قاعدة تصريفية، أو أنَّه موجود تقديرًا إن لم يكن لفظًا[٥].

ثم بعد هذا قال الفاكهي: شرط الفعل الذي يُبنى للمفعول أن يكون متعدِّيًا، وجاء بناء اللازم للمفعول قليلًا، أجاز سيبويه أن يُقال لمن ينتظر القعود مثلًا: "قَدْ قُعِدَ"[٦].

---

(١) متممة الآجرُّوميّة ص١٠٥.

(٢) عنوان الإفادة ص١٤١.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة ٣٠٧/٣.

(٤) أي: يحرَّك ما قبل حرف العلة بحركة تضاده.

(٥) فالمدغم نحو: "رَدَّ"، إذا بُني لما لم يُسمَّ فاعله، في المضارع تقول فيه: "يُرَدُّ"، أصله: "يُرْدَدُ"، نقلت فتحة (الدال) إلى الساكن قبلها، ثم سكن المِثل الأول، فأُدْغِم المثلان، والمعتل مثل: "قَالَ"، تقول فيه عند بنائه في المضارع لما لم يُسمَّ فاعله: "يُقَالُ"، أصله: "يُقْوَلُ"، نقلت فتحة (الواو) إلى الساكن قبلها، فسكنت الواو بعد فتح، فقلبت ألفًا؛ لأنَّه ثقل، فقلب. انظر: شرح التصريف، لأبي القاسم الثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، الطبعة الأولى، ص٤٤٩-٤٥٤ (مكتبة الرشد ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

(٦) لم أقف عليه في الكتاب، وجاء في شرح التسهيل ١٢٧/٢: «قال ابن خروف: لا يُجيز أحد من النحويين ردّ الفعل إلى ما لم يُسمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكد، لا يجيز أحد "قُعِدَ"، و"ضُحِكَ"، من غير شيء يكون بعد هذا الفعل، ثم ادّعاؤه -يعني الزَّجَّاجي- أنَّه مذهب سيبويه فاسد؛ لأنَّ سيبويه لا يُجيز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب، والذي أجاز سيبويه لا يمنعه بَشَر، وهو إضمار المصدر المقصود، مثل أن يُقال لمتوقَّع القعود: "قَدْ قُعِدَ"».

وأن يكون متصرِّفًا، وأن يكون تامًّا، والكوفيون لا يشترطون التمام، وألَّا يكون أمرًا[١].

وشرط المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله أن يكون مفعولًا به، فإن لم يوجد فالمجرور.

قال الفاكهي: بغير حرف التعليل، وبغير ما يلزم وجهًا واحدًا في الاستعمال، كـ"مُذْ"، و"رُبَّ"[٢].

والظرفُ والمفعولُ المطلق كالمجرور، قال الفاكهي: وشرطهما أن يكونا متصرفين، وأن يُنْصَبا نصبَ المفعولِ به مجازًا أو اتِّساعًا[٣].

ثم هل النيابة للمجرور دون الجارِّ، أو لهما؟

قال الأكثرون: للمجرور[٤].

وقال ابن مالك: لهما[٥].

وشرط الأربعة الفائدة الجديدة؛ لما تقدم أنَّ شرط الكلام الفائدة، فلا يُقال من المفعول به: "ضُرِبَ شَيْءٌ"، ولا من المفعول فيه: "جُلِسَ مَكَانٌ"، ولا من المفعول المطلق: "ضُرِبَ ضَرْبٌ"، ويقال: "ضَرْبَةٌ"، أو "الضَّرْبُ الْفُلَانِيُّ".

ثم إن تعدد المفعول به -كما في الفعل الذي يتعدَّى لأكثر من واحد- ففيما الأصل المبتدأ والخبر -كباب (ظَنَّ)-: الأولُ متعيّنٌ، وفي غيره -كباب (أَعْطَى): الأولُ أَوْلى.

ويتفرع من هذا أنه لو وُجِدَ عند فقد المفعول به الثلاثةُ، قالوا: هي متساوية[٦]، وقال الفاكهي: «يتعيَّن ما عناية المتكلم بذكره منها أشد؛ إذ قد نُقل عن سيبويه مثل هذا، حتى وإن وجد الأول»[٧].

---

(١) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص ١٠٩، ١١٠.

(٢) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١١١.

(٣) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١١١.

(٤) منهم: المبرد في المقتضب ٥٢/٤، وابن السراج في الأصول ٧٩/١، وابن هشام في أوضح المسالك ١٢١/٢، والفاكهي في الفواكه الجَنِيَّة ص١١١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٢٦/٢.

(٦) انظر: المفصل ص٣٤٣، وشرح الكافية للرضي ١٩٥/١.

(٧) الفواكه الجَنِيَّة ص١١١.

ثم كما أفهم سكوت الشيخ عن فعل الأمر أنَّه لا دخل له في هذا الباب، أفهم سكوته عن غير المفعول من المنصوبات أنَّ الحال، والتمييز، والمستثنى، وخبر (كان)، وهكذا، لا تنوب، بل قالوا: ولا المفعول لأجله، ولا المفعول معه[١].

قال: **وهو**، أي: المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، لا الفعل الذي يُضم أوله، وإن كان أقرب؛ لما تقدَّم أنه كالحديث عن الأول؛ لأنَّه تمام التعريف له./ [٢٦٩]

على قسمين -لم يؤدِّ اختلاف حكمه لأزيد من ذلك-: **ظاهر، ومضمر**، كالفاعل.

فالظاهر صورته **نحو**: **قولك** -يا طالب العلم-: "**ضُرِبَ** -بضم الضاد المعجمة، وكسر الراء- **زَيْدٌ**" بالرفع.

و"**يُضرَبُ** -بضم الياء التحتية، وفتح الراء- **زَيْدٌ**" بالرفع.

ولما كان الرباعي مضموم الأول مع الفاعل ذكر منه مثالًا؛ إعلامًا بأنَّ العلامة فيه على البناء للمفعول فتح ما قبل الآخر فقط، أو إعلامًا بأنَّ تلك الضمة تزول وتخلفها مثلها، كما تقدَّم في الكسر.

فقال: و"**أُكْرِمَ عَمْرٌو**"، و"**يُكْرَمُ عَمْرٌو**".

قال أهل اللغة: الإكرام: هو التعظيم لأمر الحق، والشفقة على الخلق، والكرامة اسم من ذلك[٢]، وقال ابن نصر الله: الإكرام: الإعزاز[٣].

والمضمر[٤] كما في الفاعل، ما عدا البناء للفاعل فيؤتى في الفعل الماضي بالضم والكسر، ولا يحتاج إلى سرد الاثني عشر.

ومن ثم قال: "**ضُرِبْتُ**" وأصله: "ضَرَبَنِي ضَارِبٌ"، أُبدلت الياء التحتيَّة بالتاء الفوقيَّة.

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣١٠/٤، وشرح الكافية لابن الحاجب ١٩٢/١.

(٢) انظر: العين (كرم) ٣٦٨/٥.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في نسخة النبهان: (والمضمر اثنا عشر، نحو قولك:).

وإعرابه: (ضُرِبْتُ): فعل ماض، ونائب فاعل، حدُّ الفعل إلى (التاء)، و(التاء) نائب فاعل، ونائب الفاعل مرفوع، ورفع هذا في محله؛ لأنَّه ضمير، والضمائر لا يظهر فيها إعراب، وهكذا.

"وضُرِبْنَا" أصله:"ضَرَبَنَا زَيْدٌ"، أو "ضَرَبُونَا".

"وضُرِبْتَ"[١] -بفتح التاء- للمخاطب.

قال بعد هذه الثلاثة: **وما أشبه ذلك**[٢].

قال الأنصاري: وكان المناسب واحدًا للمتكلم، وواحدًا للمخاطب، وواحدًا للغائب. انتهى.

والأوجه أنَّه استوفى أقسام ضمير المتكلم، وذكر من المخاطب واحدًا دون الغائب؛ ليعلم بذلك مراده بقوله: (وما أشبه ذلك)، وحسن استغنائه به عن سرد الكلِّ.

ثم في ترك سرد الكلِّ والاستغناء عنه بالمشابهة إعلام بأنَّ المشابهة دليل عند أهل العلم على الاشتراك في الحكم؛ إذ حق المتشابهين التساوي في الاستحقاق، ومن ثم اتخذ العلماء القياس دليلًا، خلافًا لأهل الظاهر.

ثم المشابهة هنا في اللفظ في الكيفية المبنية للمفعول من ضم الأول، إلى آخره، كأنَّه يقول[٣]: فابنِ بقية أمثلة المضمر التي في الفاعل مثل بنائي لك هذه الثلاثة في قولك.

وهذا أول موضع أورد فيه هذا اللفظ[٤]، وهو للإعلام بأنَّ علم النحو إنَّما أوجدوه؛ لردِّ الكلام العربي إلى الدخول تحت مسائله، وتقدَّم أنَّ شبه الاسم للحرف إمَّا في اللفظ، وإمَّا في المعنى، وإمَّا في الاستعمال، والمشابهة هنا هي المشابهة في الدخول تحت قاعدة الباب وهكذا، وإذا أرادوا غير ذلك مما هو أزيد منه نصُّوا عليه، كما فعلوا في الحرف.

❁❁❁

(١) في نسخة النبهان: ("ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وضُرِبْتَ، وضُرِبْتِ، وضُرِبْتُمَا، وضُرِبْتُم، وضُرِبْتُنَّ، وضُرِبَ، وضُرِبَتْ، وضُرِبَا، وضُرِبُوا، وضُرِبْنَ").

(٢) (وما أشبه ذلك) ليست في نسخة النبهان.

(٣) أي: ابن آجروم.

(٤) أي: (وما أشبه ذلك).

ثم انتقل إلى المبتدأ والخبر، وهو الجملة الاسمية، فقال:

باب بيان لفظي **المبتدأ والخبر** من جهة الإعراب أولًا، ثم من جهة صحة التركيب ثانيًا

أي: باب بيان الجملة الاسمية ببيان أجزائها، على العادة المتقدمة في الفاعل، ونائب الفاعل، / من التعريف، ثم التقسيم. [٢٧٠]

فأول علم النحو العلم بالفعل والفاعل، ثم العلم بالفعل ونائب الفاعل، ثم العلم بالمبتدأ والخبر، ولما كان الخبر أصله فعل تأخَّر عن الفاعل، فهو فرعه، أخّر هذا الباب، ولما كان الخبر لا يخلو عنه المبتدأ، وأيضًا كثر فيه استعمال المشتق من الفعل موضع الفعل، والاسم مع الاسم كأنَّهما جسد واحد، بوّب لهما بابًا واحدًا، أو أخَّر هذا الباب؛ لأنهما يُنْصَبَان، والنصب علَم المفعول.

قال ابن إياز: وقعت للمبتدأ والخبر الأحوال الممكنة(١).

يعني يُرْفَعَان، ويُرْفَعُ الأول ويُنْصَبُ الثاني، والعكس، ويُنْصَبَان، وهذا الباب لبيان رفعهما.

قال الراعي: «والمبتدأ فيه خمس مسائل»(٢)، والخبر كذلك(٣).

قال الشيخ: **المبتدأ**: لغةً: هو الشيء الذي ابتدأته.

و يجوز اسم علامته مركَّبة من شيئين، كعلامة فعل الأمر تجرُّدِه من كلمةٍ تعمل فيه قبله أو معه أو بعده، مع كونه لا بد من أن تكون معه كلمة فأكثر، وكونه معه إسناد إما منه إلى غيره، وإما من غيره إليه.

وإيضاح هذا أنَّ العلمَ علمٌ بالأصل، ثم علمٌ بالفرع، فالمبتدأ أصله أنَّه أول منطوق به، ثم نزَّلوه إذا وقع في الأثناء -أي: الوسط- أو في الانتهاء -أي: الآخر- منزلةَ وقوعه في الابتداء في حالةٍ مضبوطة عندهم، وهي إذا لم تكن معه كلمة تعمل فيه.

---

(١) انظر: المحصول ١/٥٥٦.

(٢) عنوان الإفادة ص١٤٤.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص١٤٨.

والمبتدأ اصطلاحًا: كان قياس الفاعلِ ونائبِ الفاعل أن يقول: هو الاسم الذي بعده فعله، أو بعده اسم مشتق من فعله ولو تقديرًا، ولكن لما كان الاسم الذي بعده ذلك[١] تارةً لا يكون مبتدأً، وذلك عند دخول ناسخ عليه، عَدَل عن ذلك، وقال: **هو الاسم**، ولو مشتقًّا، أو مؤوَّلًا بالاسم، **المرفوع**، كالفاعل، ونائب الفاعل، **العاري**، أي: المجرد، ولو بين كلمات، **عن** الكلمات **العوامل**، كالجسم العاري عن الثياب، **اللفظية**.

زاد في (شرح القطر): «للإسناد»[٢]، أي: للإسناد إليه تارةً، ولإسناده هو تارةً؛ إذ هو قد يُسند إلى فاعله، أو نائب فاعله، فالإسناد إليه إذا كان اسمًا جامدًا، وإسناده إذا كان اسمًا مشتقًّا بشرطٍ، وهو أن يتقدَّمه نفي أو استفهام.

وأما العوامل المعنوية فلا يشترط فيه أن يكون عاريًا عنها.

وهذا منه نظر إلى حال المبتدأ من جهة اللفظ؛ أي: المبتدأ اسم ليس معه كلمة تعمل فيه، وهي حالة عدمية فيها إبهام وخفاء؛ لأنَّها لا علامة عليها إلا من جهة قواعد النحو، فلا يَعرف المبتدأ إلا من يعرف قواعد النحو، أعني الكلمة التي لا تعمل، والكلمة التي تعمل، والمبتدئ لا يعرف قواعد النحو.

وحينئذٍ فلو نظر إلى حالة المعنى؛ لأنَّ المبتدئ يدرك المعنى؛ لأنَّ له العقل، لكان أوضحَ، وأنفعَ، وأبينَ، وأجودَ.

فكأن يقول: المبتدأ هو الاسم / الذي تثبت له حالة حصلت له من فعل، نحو: "زَيْدٌ ضَارِبٌ"، أو تنفي عنه، نحو: "زَيْدٌ مَا هُوَ ضَارِبٌ"، أو "مَا زَيْدٌ ضَارِبٌ". [٢٧١]

أو يقول: العوامل اللفظية هي فعلُه إذا كان قبله، والنواسخُ، وحروفُ الجر.

وقد يذكر ذلك الشيخُ المدرِّسُ للمبتدئ.

ولم يقل: (المجرد)؛ لأنَّهم ردُّوا على من قال ذلك بأنَّ المبتدأ ما كان معه عواملٌ فَجُرِّدَ عنها، وهكذا.

---

(١) أي: الفعل، أو الاسم المشتق منه الفعل.

(٢) شرح القطر لابن هشام ص١٣٨.

هذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا تتمَّات وفوائد:

فالفعل لا يكون مبتدأً أبدًا، فالحرف أولى، وكذلك الجملة، قال الراعي: «إلا أن تصير – هذه الثلاثة– أسماء لمدلولاتها، نحو قول النحويين: (مِن) حرف جر، و(قام) فعل ماض، فـ(من) و(قام) في هذين المثالين مبتدآن، وما بعدهما خبر، وكذلك ما أشبههما، وكذلك الجملة، نحو قوله ﷺ: ((الحمدُ للهِ تملأُ الميزانَ)) [(١)]، فـ(الحمدُ للهِ) جملة وقعت موقع المفرد، وهي هنا مبتدأ، و(تملأُ الميزانَ) خبره»[(٢)].

والحرف والفعل لا يكون مبتدأً إلا إن أُوِّلا باسم، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[(٣)].

الاسم والحرف لا يكون مبتدأً إلا إن لم يعمل الحرف، مثل: "هَلْ زَيْدٌ؟".

اسم الفعل لا يكون مبتدأً؛ لأنَّه لا يعمل فيه الابتداء؛ لأنَّ أسماء الأفعال تعمل ولا يُعْمَل فيها.

الاسم وحده مثل: "زَيْدٌ" لا يكون مبتدأً؛ لأنَّ المبتدأ أوَّلٌ لِشيء، ذلك الشيء حالة –كما تقدَّم–؛ ومن ثم بُوِّب للمبتدأ والخبر معًا –كما تقدَّم–.

الاسم إذا كان قبله فعله لا يكون مبتدأً، وتقدَّم.

الاسم المشتق مع مرفوعه لا يكون مبتدأً، إلا إن خالف مرفوعه في التثنية أو الجمع، بأن كان مفردًا ومرفوعه مثنى، مثل: "ضَارِبٌ الزَّيْدَانِ"، أو مفردًا ومرفوعه جمعًا، مثل: "ضَارِبٌ الزَّيْدُونَ"، وكان مع ذلك معتمِدًا على نفي، أو استفهام.

واختار أبو حيان في مثل: "أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟" أن يكون الأول مبتدأً، وما بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر[(٤)].

---

(١) صحيح مسلم، باب فضل الوضوء (ح٢٢٣) ٢٠٣/١

(٢) عنوان الإفادة ص١٤٣.

(٣) سورة البقرة: ١٨٤.

(٤) انظر: التذييل ٢٧٠/٣.

واختار ابنُ الحاجب أن يكون الأول خبرًا، وما بعده هو المبتدأ[١].

الاسم إذا كان منصوبًا لا يكون مبتدأً، ويصلح مثل: "زَيْدًا ضَرَبْتُ؟" أن يكون مبتدأً إن أوصل الفعل بضمير، فقيل: "زَيْدًا ضَرَبْتُهُ"، فيجوز في "زيدًا" حينئذٍ أن يُرفع على أنه مبتدأ، وهو باب الاشتغال.

الاسم إذا كان مخفوضًا لا يكون مبتدأً.

ثم قد يُلجئهم شيءٌ إلى أن يُعربوا فعلًا مبتدأً، مثل: "تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"[٢]، فألجأهم لفظة "خير" إلى أن جعلوا "تسمع" -وهو فعل مضارع- مبتدأً، ثم أعملوا حيلتهم، / وهي التّقدير، فقدّروا أنّه كان أصله: "أَنْ تَسْمَعَ"، فحُذفت (أن)؛ تخفيفًا، فارتفع الفعل، ثمّ أُخبر عنه؛ نظرًا إلى وجود (أن) قبل أن تُحذف. [٢٧٢]

وقد يُلجئهم شيء إلى أن يُعربوا مخفوضًا مبتدأً، مثل: "بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ"، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٣]، ألجأهم "درهم" وتنكيره إلى أن جعلوا "بحسبك" مبتدأً، ثمّ أعملوا حيلتهم، وهي تنزيل الموجود منزلة المعدوم، فقالوا: (الباء) زائدة، وألجأهم ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ -وهو الاستثناء- [على][٤] أن قدَّروا لـ ﴿إِلَٰهٍ﴾ خبرًا محذوفًا تقديره: "وَمَا مِنْ إِلهٍ مَوْجُودٍ"، فلزمهم أنَّ (إِلَهٍ) مبتدأ، وهو مجرور، فأعملوا حيلتهم، وقالوا: (من) زائدة، مثل (الباء) في "بحسبك".

والاسم الّذي قبله مبتدأ لا يمنعه ذلك من أن يكون مبتدأً، ومن ثمّ قالوا: يتوالى مبتدآن فأكثر قبل الخبر، كما قالوا: يتوالى خبران بعد مبتدأ.

هذا بيان المبتدأ.

وأمّا الابتداء، فهو: الاهتمام بالاسم، وجعلُه أولًا لثانٍ، واختاره بعض المغاربة[٥].

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ص١٧٩.

(٢) يُضرب من خبره خيرٌ من مرآه. انظر: مجمع الأمثال ١/١٢٩.

(٣) سورة آل عمران: ٦٢.

(٤) هكذا وردت في المخطوط، ولعل الصواب: "إلى".

(٥) منهم: أحمد البجائي في تعليقة سنية على حلِّ ألفاظ الآجرُّوميّة؛ تحقيق: عبدالقادر السعدي، (رسالة علمية) ص٧٠. وانظر: المحصول لابن إياز ١/٥٥٩.

=

وقيل: إتيانك بالاسم على الصّفة المذكورة في حدِّ المبتدأ، واختاره الغرناطي[١].

وقيل: التَّجرُّد عن العوامل، واختاره الفاكهي[٢].

وقيل: هو شيئان: العُرُوُّ، والإسناد[٣].

العُرُوّ: هو الحالة السَّابقة[٤].

والإسناد: هو إمالة الشّيء إلى الشّيء على وجه الاتِّكاء عليه.

ثمّ بعد بيان المبتدأ، ثمّ الابتداء، هنا مقدِّمة لبيان الخبر، وهي أنَّه سبق أنَّ الأصل العدم، وأنَّ الموجود الحادث بعد العدم لا يزيد على ذاتٍ وحالةٍ، وحينئذ فلتعلم أنَّ العرب استعملت الحال ثلاث استعمالات: الأوَّل: خبر، الثَّاني: حال، والثَّالث: نعت.

والشيخ هنا يبيّن الخبر، ويأتي باب النعت، ثم باب الحال.

قال: **والخبر**: لغةً: الزِّيادة، يقولون: ناقة خَبِرة، أي: زائدة اللّبن؛ لكثرته منها[٥]، حتّى أصل (خ ب ر) في لغتهم: الزّيادة.

وعند الأصوليين: الخبر: كلام ليس بإنشاء[٦].

= وممن قال به من غير علماء المغرب: ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٣٤٥/٢، والأشموني في شرحه لألفية ابن مالك ١٨٣/١.

(١) انظر: عنوان الإفادة ص١٤٤. وذهب إلى هذا القول: الدماميني في تعليق الفرائد ١٧/٣.

(٢) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١١٣.

ممن ذهب إلى هذا القول: ابن هشام في أوضح المسالك ١٩٣/١، والأزهري في شرح التصريح على التوضيح ١٩٥/١.

(٣) وهو ظاهر مذهب الفارسي في الإيضاح ص٢٩، والزمخشري في المفصل ص٤٣، وابن معطي في الفصول ص١٩٨. وذهب إلى هذا القول: ابن أبي الربيع في البسيط في شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: د. عياد الثبيتي، الطبعة الأولى، ٥٣٥/١ (دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).

(٤) أي: التجرُّد عن العوامل.

(٥) انظر (خبر): جمهرة اللغة ٢٨٨/١، ولسان العرب ٢٢٧/٤.

(٦) انظر: روضة الناظر ٢٨٧/١.

وعند النّحويين: **هو الاسم**، ولو جامدًا، أو فعلًا وفاعلًا، أو مبتدأً وخبرًا مؤوَّلَيْن باسم، وهكذا، **المرفوع**، كالمبتدأ، ولو تقديرًا في الآخر، أو في المحل، **المسند**، أي: المنسوب بشدّة تَوَجّهٍ **إليه**، أي: إلى المبتدأ؛ ليفيد ما لا يفيده المبتدأ، فالخبر هو: ما تحصل به الفائدة، والفائدة: علم جديد، وهذا من جهة المعنى.

وأما من جهة اللفظ، فالخبر هو:

..... الجُـــــزْءُ المُـــــتِمُّ الفَائِـــــدَهْ ❁ ..... [1]

ويوضِّح أنَّ الفائدة إنَّما هي الخبر لا المبتدأ أنَّ المبتدأ معرفة -أي: معروف-، والمعلوم عند السامع سبق أنَّه لا يكون مفيدًا.

ويصح أن يفسَّر المسنَد إليه بالمتحدَّث به عنه، أو المخبَر به عنه؛ إذ الموجود لا يزيد على ذاتٍ وحالة، الذات المبتدأ، والحالة إن عُبِّر عنها بفعل وقُدِّم عليها، فالفعل والفاعل، وإن أُخِّر عنها، فالمبتدأ والخبر، [وإن][2] عُبِّر عنها[3] باسم، فهو [الخبر قُدِّم][4] أو أُخِّر.

أي: الخبر لفظ يدلُّ على حالة لشيء من الموجودات، فيُجعل ذلك الشّيء مبتدأً، وتُجعل تلك الحالة خبرًا يُسنَد، أي: / يتحدث به عن المبتدأ، فالخبر إنَّما يُعرف من بين الكلمات بأنَّه [٢٧٣] لفظ يدلُّ على حالة، وأنَّ تلك الحالة لمبتدأ، لا لفاعل، ولا لمنعوت، ولا لصاحب حال.

فالحالة تارةً تكون فعلًا، وتارةً تكون خبرًا، وتارةً تكون نعتًا، وتارةً تكون حالًا، فإن قصد بيانها -أي: إفادتها-، فخبرٌ، وإن قصد بيان غيرها بها، فنعتٌ، وإن قصد تقييد غيرها بها، فحالٌ.

واللّفظُ الّذي يدلّ على الحالةِ الفعلُ، أو الاسمُ المشتق، وقد سبق.

---

(١) جزء من صدر البيت (١١٨) تمامه: (وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ ** كَاللهُ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَهْ) الألفية ص٨٦.

(٢) ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط بقدر كلمة، والمثبت يقتضيه المعنى.

(٣) أي: عن الحالة.

(٤) ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط بقدر كلمتين، والمثبت يقتضيه المعنى.

فالسّامع يعلم صورة المبتدأ، ويعلم صورة الخبر، ولا يعلم أنَّ الخبر حصل للمبتدأ أو ما حصل، فالمتكلِّم يبيّن ذلك.

قال ابن الزّركشي: المبتدأ والخبر: وجود صورة لصورة، بحيث تصدق إحداهما على الأخرى.

قال الشّيخ خالد: الخبرُ محطُّ الفائدة(١).

وهو بحسب الاستقراء قسمان: مفيد وحده، ومفيد مع غيره، مثل فعل الشّرط، هو خبر عن اسم الشّرط إذا كان مبتدأً، مع أنَّه لا يفيد إلَّا مع الجواب.

ولكن لا بدَّ أن يكون مستقلًّا بالخبرية، فما لا يستقل، نحو: "هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ"، خبر واحد وإن تعدَّد صورةً؛ لأنَّ المعنى: "هذا مُزٌّ"، ولهذا يمتنع فيه الفصل.

والخبر محكوم به، والمبتدأ محكوم عليه، والحكم ضمُّ الخبر إلى المبتدأ إثباتًا أو نفيًا، وكثيرًا ما يُراد بالحكمِ المحكومُ به.

ثمّ شرط المبتدأ أن يكون معرفةً، أو نكرةً كالمعرفة، وتكون النّكرة كالمعرفة إذا كانت تفيد، بأن يَحْسُن سكوت المتكلِّم عند الإخبار عنها، وذلك إذا كان الإخبار عنها مستهجَنًا، أو كانت هي لا تتفاوت في الأحكام؛ إذ سبب الأقسام اختلاف الأحكام.

قال ابن القيّم: وقد تحيَّرَ النُّحاةُ في ضبط النَّكرة الَّتي كالمعرفة، والضَّابط لها ما بيَّنتُه لك، لا ما أطال به النُّحاة(٢).

وقال الراعي: لا يُحكم على الشَّيء إلّا بعد معرفته، فالمجهول لا يُحكم عليه بشيء.

وقد يكون المبتدأُ نكرةً على خلاف الأصل، وذلك بشرط حصول الفائدة، هذا هو الضابط في هذا الباب، إلا أنَّ النحويين تتبَّعوا مواضع حصول الفائدة، فوجدوها كثيرة، فأذكرُ

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١٩٨/١.

(٢) يقول ابن القيم في بدائع الفوائد ١٤٨/١: «وهذه طريقة إمام النحو سيبويه، فإنَّه في كتابه لم يجعل للابتداء بها – النكرة– ضابطًا، ولا حصره بعدد، بل جعل مناط الصحة الفائدة، وهذا هو الحق الذي لا يثبت عند النظر سواه، وكل من تكلَّف ضابطًا فإنَّه تَرِدُ عليه ألفاظٌ خارجة عنه، فإمَّا أن يتمحّل لردها إلى ذلك الضابط، وإمَّا أن يُفردها بضوابط أخرى، حتى آل الأمر ببعض النحاة إلى أن جعل في الباب ثلاثين ضابطًا».

منها المؤكَّدَةَ، وهي ثلاثة عشر:

تقدُّم النَّفي.

تقدم الاستفهام.

تقدم الخبر، وهو ظرف، أو مجرور.

إضافة المبتدأ إلى النَّكرة.

وصف المبتدأ.

العطف على المبتدأ، أو عطف المبتدأ، مثل: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ (١) فـ"طاعة" مبتدأ، و"قول معروف" مبتدأ، والخبر محذوف، أي: "أَمْثَلُ".

عموم المبتدأ، مثل: "تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ".

وجود معنى التّعجّب في المبتدأ، نحو (ما) التَّعجُّبيَّة في مذهب سيبويه(٢).

وجود معنى التنويع في النَّكرة، نحو: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾(٣).

وجود معنى الدُّعاء، نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾(٤).

وجود معنى الأمر، نحو:{وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ} (٥).

وجود معنى الشَّرط.

وجود التَّصغير.

وتركت غير هذه لقلَّة وجودها في الكلام(٦). انتهى مختصرًا.

---

(١) سورة مُحَمَّد: ٢١.

(٢) انظر: الكتاب ٧٣/١، وشرحه للسيرافي ٣٥٤/١.

(٣) سورة الشورى: ٧.

(٤) سورة الأنعام: ٥٤.

(٥) سورة البقرة: ٢٤٠، والرفع قراءة ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، والكسائي، وقرأ الباقون بالنصب. انظر: السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد؛ شوقي ضيف، الطبعة الثانية، ص١٨٤ (دار المعارف-مصر ١٤٠٠هـ)

(٦) انظر: عنوان الإفادة ص١٤٤-١٤٦.

وشرط الخبر ثلاثة: أن يكون لفظه غير لفظ المبتدأ، الثّاني: أن يكون هو المبتدأ، الثّالث: ألّا يزيد عليه، ولا ينقص عنه.

ولا يُغفل عن أنَّ هذه الشّروط فيهما إنَّما هي عند الفائدة، وأمَّا إذا لم يكن فائدة، فالتَّركيب فاسد، وستأتي مواضع من عدم الفائدة عند الإخبار بالمجرور والظرف.

ثمّ قد ورد على الأوّل قولهم: "شِعْرِي شِعْرِي"، فأوَّلوه بلفظٍ آخر مغاير، أي: "شِعْرِي مَشْهُورٌ"، أو "شِعْرِي لَا يَتَغَيَّرُ"، وهكذا.

وورد على الثّاني قولهم: "أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ"، و"دَارِي مِنْكَ فَرْسَخَانِ"، وهكذا، فقدَّروا "أبو حنيفة" بمعنى: الزّهد مع العلم، أي: " أَبُو يُوسُفَ عَالِمٌ زَاهِدٌ مِثْلُ أَبِي حَنِيفَةَ"، وقدَّروا "داري"، أي: "بُعْدَ دَارِي فَرْسَخَانِ"، وهكذا.

وورد على الثّالث: "الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ"، فإنَّ الحيوان أعمُّ، فجوَّزوه، ولم يجوّزوا الأنقص، مثل: "الْإِعْرَابُ الرَّفْعُ"، وهكذا.

وقال الراعي: شروط الخبر ثلاثة: أن يكون ممّا يصحّ الإخبار به عن المبتدأ، وأن يكون نفس المبتدأ في المعنى، وأن يُفيد ما لا يفيده المبتدأ(١).

ثم قوله: (ما لا يفيده المبتدأ) هو مثل قول الفقهاء: الماء المقيَّد: هو ما فيه وصف لا يُفيده اسم الماء(٢).

ثمّ قد عُلم من أنَّ الخبر حالة، والحال حالة، والنعت حالة، وأنَّ الخبر هو المبتدأ، أنَّه يُشترط / في الخبر المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع، والتّذكير والتأنيث، لا في الرَّفع والنَّصب والخفض، والتعريف والتنكير. [٢٧٤]

قال الراعي(٣): وإذا كان المبتدأ جمع ما لا يعقل، يجوز أن يُخبر عنه بما يُخبر به عن الواحدة المؤنَّثة، نحو قولك: "الْحُمُرُ مُسْتَنْفِرَةٌ"، و"الْهِبَاتُ وَافِرَةٌ"، ويجري مجرى الخبر في هذا الحالُ، والنَّعتُ، ويأتي في النّعت.

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص١٤٩.

(٢) انظر: الفروق للقرافي ١٤٥/٢.

(٣) لم أقف عليه فيما وقفتُ عليه من مؤلفاته.

وجوَّزوا مثل: "زَيْدٌ وَعَمْرٌو كَاتِبٌ"، وأنَّه من باب الحذف من الثَّاني؛ لدلالة الأوّل.

وجوَّزوا مثل: "الزُّيُودُ عَدْلٌ"، و"فَرْضُ الْوُضُوءِ سِتَّةٌ"، إذا كان الخبر أو المبتدأ مصدرًا أفراده متماثلة، لا متنوِّعة.

قال الرّضي: ولا يجب توافقهما في التّذكير والتّأنيث، إلّا إذا كان الخبر صفةً مشتقَّةً[1]، أو في حكمها، أي: في تأويلها، كالمنسوب.

أمَّا الجوامد، نحو: "زَيْدٌ نَسَمَةٌ عَجِيبَةٌ"، و"هَذِهِ الدَّارُ مَكَانٌ طَيِّبٌ"، ولو استعملت الجوامد بمعنى المشتق، مثل: "الْكَلِمَةُ لَفْظٌ"، روعي فيها الجمود.

ولو اجتمع المذكّر والمؤنّث، مثل: "هِنْدٌ وَزَيْدٌ"، غلب المذكّر، فيُقال: "قَائِمَانِ"، لا "قَائِمَتَانِ".

ثمّ أورد الشّيخ مثالًا جزئيًّا يوضّح به تعريف المبتدأ وتعريف الخبر، فقال: **نحو قولك: "زَيْدٌ قَائِمٌ"**، فـ "زيد" مرفوع بالابتداء، و "قائم" مرفوع بالمبتدأ.

و"الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ" كذلك.

و"الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ".

ونبَّه بالثّلاثة على أنَّ كلَّ موجود محدث فله هذه الحالات الثّلاثة: الإفراد، والتّثنية، والجمع، والمطابقة معتبرة فيها -كما تقدّم-.

فمن ثمَّ قال -أيضًا-: **وما أشبه ذلك**[2]، في الحاجة إلى المطابقة فيه من التَّذكير والتأنيث، وهكذا.

ويشبه ذلك -أيضًا: "الزَّيْدَانِ قَائِمٌ وَقَاعِدٌ"، و"زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِمَانِ"، وهكذا؛ إذ التّثنية والجمع أصلهما العطف.

واعلم أنَّ الخبر في هذه الأمثلة اسم مشتق -كما ترى-، والاسم المشتق فيه ثلاث مسائل:

الأولى: هو كالفعل له فاعل فقط إن كان مشتقًّا من لازم، وفاعل ومفعول إن كان من

---

(١) انظر: شرح الكافية ٣/١٤٠.

(٢) (وما أشبه ذلك): ليست في نسخة النبهان.

[متعدٍّ] [(١)].

الثّانية: هو حال لمتقدِّم، فيجوز أن يكون فاعلُهُ ضميرًا يعود على المتقدِّم، كهذه الأمثلة، ويكون خبرًا حقيقيًّا، ويجوز أن يكون فاعله ظاهرًا فيه [رابطًا][(٢)]، نحو: "زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ"، فيكون سببيًّا.

الثّالثة: يجوز أن ينوَّن، وأن يُضاف إمَّا إلى فاعله، أو إلى مفعوله -كما سيأتي في الإضافة.

ثم له ثلاث مواضع يُستعمل فيها: خبرٌ -كما هنا-، وحالٌ، ونعتٌ، وهكذا.

ثمّ لفظة (نحو) لا تغني عن (وما أشبه ذلك)؛ لأنَّ (النّحو) قد يُفهم أنَّه لا بدَّ من التَّماثل ولا يكفي التَّقارب، أو يُفهم منه التَّماثل في الذَّات لا في الصّفات، ولم يقل في الفاعل: (وما أشبه ذلك)؛ إشارةً إلى أنَّ إدراك الفاعل يحصل بمثال واحد، بخلاف المبتدأ والخبر، فيحتاج إلى تكرار الأمثلة، وهكذا.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمّ من المبتدأ ما ليس له خبر، فهو لا يشبه ذلك، قال في (القطر): «ويُغني عن الخبر مرفوعُ وصفٍ / معتمدٍ على استفهام أو نفي»[(٣)] مثل: "أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟" وتقدّم، ويغني عن الخبر حالٌ [٢٧٥] -أيضًا-، مثل: "أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا"، وهكذا، فالخبر لازم للمبتدأ، إلَّا إذا قام شيء مقامه.

ثمّ لما كان الخبر تعريفه لا يوضِّحه عنده إلَّا بالمبتدأ، احتاج إلى مخالفة عادته في أن يولي كلَّ تعرف بالتَّقسيم، فأخَّر التَّقسيمين عن التَّعريفين، فقال: **والمبتدأ قسمان: ظاهر، ومضمر.**

وفي (الكافية) و(الشذور): اسم له خبر، وصفة لها مرفوع سدَّ مسدَّ الخبر[(٤)].

قال مُلّا جَامِي: وما جرى مجرى الصّفة كالاسم المنسوب -مثل: "قُرَشِيّ"[(٥)]، وهكذا-

---

(١) في المخطوط: (متعدي)، والصواب ما أثبته.

(٢) ما بين المعقوفتين غير واضحة في المخطوط بمقدار كلمة، والمثبَت أقرب رسمًا ومعنى، أي: رابطًا بين المبتدأ وجملة الخبر.

(٣) قطر الندى ص١٠.

(٤) انظر: الكافية لابن الحاجب ص١٥. وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٣٠.

(٥) انظر: الفوائد الضيائية ص٧٥.

مثل الصّفة في هذا.

فالظَّاهر ما تقدَّم ذكره.

والمضمر اثنا عشر، وهي: "أَنَا"، وفيه أربع لغات[١]:

حذف الألف وصلًا، وهي الأفصح.

إثباتها وصلًا كالوقف.

حذفها وصلًا ووقفًا، وسكون النُّون، فتصير بصورة (أن) المصدرية، فتقول: "أَنْ فَعَلْتُ"، أي: أنا فعلت.

إشباع فتحة الهمزة لتصير مدًّا، كما تُشبع فتحة "صه" فتصير "صَاه"، فتقول: "آنَا فَعَلْتُ"، وهذه أغربها.

ثمّ قد يوقف على (أنا) بـ(الهاء)، فيقال: "أَنَهْ".

ثمّ قد عُلم من الحذف أنَّ الضمير هو (أن) فقط[٢].

و"نحن"، وقد يقفون عليه بنقل الضَّمة إلى السَّاكن قبلها، كما يقفون على "بَكْر" وهو في حالة الخفض بكسر (الكاف)؛ للتَّخلُّص من التقاء السَّاكنين.

و"أَنْتَ" -بفتح التّاء- والضّمير (أن)، و(التّاء): حرف للخطاب[٣].

و"أَنْتِ" -بكسر التّاء-: كذلك[١].

---

(١) انظر هذه اللغات في: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٤/٢-٣٠٦.

(٢) هذا مذهب البصريين، يقول سيبويه (الكتاب ٢٢٨/٤): «وما جاء من الأسماء غير المتمكِّنة على حرفين... (أنا)، وهي علامة المضمر»، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (أنا) هي الضمير كله. انظر المسألة في: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٤/٢، وشرح الكافية للرضي ١٩/٣، والارتشاف ٩٢٧/٢، وشرح الأشموني ٩٠/١، وشرح التصريح على التوضيح ١٠٣/١.

(٣) هذا مذهب البصريين، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (أنت) بكمالها هي الضمير، ونسبه بعض النحويين إلى الفراء فقط، وذهب ابن كيسان إلى أنَّ (التاء) هي الضمير فقط، وهي التي في (فعلت)، فلمَّا أرادوا فصلها أتوا بـ(أن) دعامةً تقوِّيها. انظر المسألة في: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٢١/٣، والجنى الداني ص٥٨، ومغني اللبيب ص٤١، وشرح التصريح على التوضيح ١٠٤/١.

و"أَنْتُمَا"، و"أَنْتُمْ"، و"أَنْتُنَّ": كذلك.

و"هو"، وفيه أربع لغات[٢]:

فتح (الواو) مخفَّفةً، وهي الأفصح.

فتحها مشدَّدةً.

سكونها.

حذفها، وهذه في الضرورة[٣].

ويجوز في (الهاء) لغة ثانية، وهي الإسكان، ولكن لا مطلقًا، بل مع ثلاثة أحرف (لام الابتداء)، و(واو العطف)، و(فاء العطف)، ويندر ذلك مع (ثمّ) من حروف العطف؛ لكونها على حرفين، وما جاز ذلك إلّا لأنَّ لفظ "عَضُد" -بضم الضَّاد- يجوز فيه إسكان الضَّاد[٤].

قال الكوفيون: والضَّمير هنا (الهاء) فقط[٥].

مع أنَّهم قالوا في (أنا): إنَّ الضَّميرَ كلُّه./ [٢٧٦]

و"هِيَ" كذلك[٦]؛ لأنَّ لفظ "كَتِف" يجوز فيه إسكان التَّاء المكسورة[٧].

و"هُمَا"، و"هُمْ"، و"هُنَّ".

---

(١) أي: أنَّ الضمير "أن"، و"التاء": حرف خطاب.

(٢) انظر بعض هذه اللغات في: شرح المفصل لابن يعيش ٣١٠/٢.

(٣) وذلك نحو قول الشاعر: (فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ **لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلاطِ نَجِيبُ)، فقد حذف الشاعر (الواو) من (هو)؛ ضرورةً، وأصل الكلام: فبينا هو. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٨/١.

(٤) وذلك لأنَّ الحرف الذي قبل (هو) لَمَّا كان على حرف واحد لا يقوم بنفسه، صار بمنزلة جزء منه، فشُبِّه بـ "عَضُد". شرح المفصل لابن يعيش ٣١٠/٢.

(٥) فالواو والياء للإشباع عندهم، أما البصريون فذهبوا إلى أنَّ (هو) و(هي) بكمالها هي الضمير. انظر المسألة في: علل النحو ص٤١٢، والإنصاف ٦٧٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٢١/٣، والارتشاف ٩٢٨/٢، وتعليق الفرائد ٧١/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٩٧/١.

(٦) أي: في اللغات الجائزة لـ(هو)، وانظر هذه اللغات في: شرح المفصل لابن يعيش ٣١٠/٢.

(٧) وذلك «لأنَّ الحرف الذي قبلها -هي-، لما كان على حرف واحد لا يقوم بنفسه، صار بمنزلة جزء منه، فشُبِّه بـ "كَتِف"». شرح المفصل لابن يعيش ٣١٠/٢.

ويجوز في ضمير المخاطب أن يُستعمل في موضع ضمير المتكلِّم، ويسمَّى في علم البيان التَّجريد[١]، وفي ضمير الغائب أن يُستعمل موضع ضمير المخاطَب، ويسمَّى الالتفات[٢].

قال: **نحو قولك: "أَنَا قَائِمٌ"، و"نَحْنُ قَائِمُونَ"، وما أشبه ذلك.**

ثمّ قد أفاد كلامُ الشَّيخ أنَّ هذه الضَّمائر مبتدآت، وأنَّها منفصلة، وأنَّها مرفوعة.

وقد جوَّزوا فيها أن تكون أخبارًا في نحو قولك: "أَخُوكَ أَنَا"، وما أشبه ذلك.

ولم يجوِّزوا فيها أن تكون متَّصلةً بهذا اللَّفظ أبدًا، بل تبدل بمتصل، كما يأتي في (كان) وأخواتها، وبقية النّواسخ.

وجوَّزوا فيها أن تكون موكِّدة لمنصوب، مثل: "رَأَيْتُهُ هُوَ"، ولمخفوض، مثل: "مَرَرْتُ بِهِ هُوَ"، وهكذا.

والخبر من حيث لفظه **قسمان: مفرد،** وهو في هذا الباب غير شَبَهِ المركَّب الإسنادي، وغير المركَّب الإسنادي.

وغير مفرد، وهو شَبَهُ المركَّب الإسنادي، والمركَّب الإسنادي.

وقال بعض النُّحاة: ثلاثة أقسام: مفرد، وجملة، ولا مفرد ولا جملة[٣].

وجعل ابن معطي هذا[٤] جملةً، وجعل الجملةَ خمسةَ أشياء: المجرور، والظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره، والشرط مع جوابه[٥].

---

(١) التجريد لغةً: من قولهم: جرَّد السيف من غمده، إذا نزعه عنه. انظر: أساس البلاغة، لجار الله الزمخشري؛ تحقيق: مُحَمَّد باسل، الطبعة الأولى، (جرد) ١٣١/١ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

واصطلاحًا: «إخلاص الخطاب لغيرك، وأنت تريد به نفسك، لا المخاطب نفسه». المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين ابن الأثير، تحقيق: الحوفي، وبدوي طبانة، ١٢٨/٢ (دار نهضة مصر للطباعة-القاهرة).

(٢) الالتفات لغةً: مأخوذ من الصرف عنه، ولفته: لواه على غير وجهه. انظر: لسان العرب (لفت) ٨٤/٢.

واصطلاحًا: نقل الكلام من صيغة إلى أخرى، كالانتقال من خطاب الغائب إلى حاضر. انظر: المثل السائر ١٣٥/٢.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٤٧٤/١.

(٤) أي: القسم الثالث، وهو ما ليس مفردًا ولا جملةً.

(٥) انظر: الفصول الخمسون ص١٩٩.

وابن معطي هو: يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين، عالم بالعربية والأدب، من

فالمفرد نحو قولك: "زَيْدٌ قَائِمٌ".

قال الغرناطي: المفرد قسمان: جامد، نحو: "زَيْدٌ أَخُوكَ"، وما أشبه ذلك، والمشتق: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبهة، واسم التَّفضيل(١).

قال: فالجامد يطابِق المبتدأ، ولا ضمير فيه، والمشتق يطابِق المبتدأ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ، ولا بدَّ منه(٢).

قال: ولا يبرز إلَّا إذا كان مفردًا، ورفعته الصِّفة الجارية على غير من هي له، كالنعت السببي، والحال، وهكذا(٣).

قال ابن الطَّحان(٤): الصِّفة المشبهة لا تُصاغ / إلا من لازم، إمَّا وضعًا، وإمَّا قصدًا، فاسم [٢٧٧] الفاعل من المتعدِّي، واسم المفعول من المتعدِّي، إذا قصد بهما الثُّبوت جَرَيَا مجرى الصّفة المشبّهة. انتهى.

وغير المفرد أربعة أشياء:

ومن عبَّر عن الاثنين الأخيرين(٥) بالجملة، كالحطَّاب، قال: ثلاثة أشياء(٦).

المجرور(٧)، ولم يقل المخفوض؛ لأنَّه يعمُّ المضاف، وهذا غلب في عرفهم على المجرور بالحرف، لا بالمضاف.

= مؤلفاته: الدرة الألفية في علم العربية، والفصول الخمسون، توفي سنة ٦٢٨هـ. انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، وإنباه الرواة ٤٤/٤.

(١) انظر: عنوان الإفادة ص١٥٠.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص١٥٠.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص١٥٠.

(٤) لم أقف عليه من كلام ابن الطحان، وانظر نحوه في: شرح التصريح على التوضيح ٤٨/٢.

(٥) أي: الجملة الفعلية والاسمية.

(٦) انظر: متممة الآجرُّوميّة ص١١٣-١١٤

(٧) في نسخة النبهان: (والجار والمجرور).

والظَّرف، وهو قد غلب في عرفهم على المنصوب؛ إذ المرفوع من المرفوعات، والمخفوض من المخفوضات، والظَّرف إذا وقع خبرًا لا يُجعل من المرفوعات فيُرفع، بل يبقى منصوبًا، إلَّا إذا أريدَ به غير الظَّرفية، كالنَّظر إلى مجرَّد ذاته من غير نظر إلى أنَّه وعاء لشيء، وهكذا.

ويأتي بيان هذا على وجه التَّحقيق والكمال في باب ظرف الزمان وظرف المكان، ولكن هنا شيء، وهو ما لو كان المبتدأ أحدَ ما يتعلَّق به المجرور والظَّرف، مثل: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[١]، لم يصحَّ أن يُجعل متعلقًا به إلا في موضع يصحُّ فيه أن يكون الخبر محذوفًا، فإنَّه حينئذ يصحُّ ألَّا يُجعل متعلّقًا به، فيكون خبرًا، وأن يكون متعلّقًا به ويكون الخبر محذوفًا، وعلى عدم تعلُّقه به صحَّ البناء في: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[٢]، وإلّا فهو شبيه بالمضاف، حقُّه النَّصب بالتنوين.

والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره.

قال: **نحو**[٣]: "**زَيْدٌ فِي الدَّارِ**" للمجرور.

و"**زَيْدٌ عِنْدَكَ**" للظرف.

و"**زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ**" للفعل والفاعل، أو "ضُرِبَ أَبُوهُ" للفعل ونائب الفاعل.

و"**زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ**" للمبتدأ وخبره.

وهذا يكفي المبتدئ.

ولو اقتصر مصنِّفٌ على هذا من أوَّل الآجرُّوميّة إلى هنا، ولم يذكر بقيَّة المرفوعات، ولا المنصوبات، ولا المخفوضات، مقتصرًا على تصوير المركَّب الإسنادي دون ما وراء ذلك؛ إذ قد تقدَّم أنَّه ليس فيه إسناد، ولا اسم الكلام شامل له، لأمكن[٤].

---

(١) سورة الفاتحة: ٢.

(٢) سورة هود: ٤٣.

(٣) في نسخة النبهان بزيادة: (قولك).

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ١٤٧.

=

ثمّ هنا فوائد محرَّرة مختصرة.

قال النَّحويون: المجرور والظَّرف يُستعملان في أربعة مواضع: صلةً، وخبرًا، وحالًا، وصفةً[١].

وفي متعلَّقهما حينئذ خلاف: هل هو اسم، أو فعل[٢]؟ وهل يجب حذفه، أو لا[٣]؟

وهل عند حذفه ينتقل منه الضَّمير إلى المجرور والظرف[٤]، فيسمَّى مستقَرًّا -بفتح القاف-، أي: استقرَّ فيه الضَّمير، أو يُحذف الضَّمير معه[٥] فيسمَّى لغوًا؛ لأنَّه أُلغي / عن أنَّه نُقل إليه الضَّمير؛ لكون الضَّمير حذف؟ [٢٧٨]

قال ابن هشام: الأصحُّ الأوَّل[٦].

وقال الرَّضي: الأكثرون على الأوَّل في الثَّلاثة[٧].

وسيجيء في باب التَّوكيد أنَّه قسمان: لفظي، ومعنوي، وأنَّ التَّوكيد اللفظي كما يكون للملفوظ يكون للمقدَّر، مثل: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ﴾[٨]، وحينئذٍ فقوله تعالى: ﴿مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[١]

=

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢١٥/١.

(٢) ذهب جمهور البصريين إلى القول بأنَّ المحذوف المتعلق به اسم. انظر: المقتضب ١٠٢/٣، والأصول ٦٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦٤/٢، واللمع ص٢٨، وشرح القطر ص١٢٠.
ونُسب القول بأنَّ المحذوف المتعلق به فعل إلى الأكثر في: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٢/١، وشرح الكافية للرضي ٢١٥/١، وشرح الآجرُّوميّة للسنهوري ص٢٥٨، ونُسب إلى الأخفش والفارسي والزمخشري في: شرح القطر ص١٢٠.

(٣) نُسب إلى الجمهور القول بوجوب حذف المتعلَّق، وإلى ابن جني القول بجواز حذفه. انظر: شرح الكافية للرضي ٢١٥/١.

(٤) نُسب هذا القول إلى الفارسي في شرح الكافية للرضي ٢١٦/١. وقال به ابنُ يعيش في شرح المفصل ٢٣٢/١، وابنُ هشام في أوضح المسالك ٢٠٠/١، والسنهوريُّ في شرح الآجرُّوميّة ص٢٥٨.

(٥) نُسب هذا القول إلى السيرافي في شرح الكافية للرضي ٢١٦/١.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٢٠٠/١.

(٧) ما وقفتُ عليه في شرح الرضي للكافية مخالف لما ذكره الشارح، يقول الرضي ٢١٥/١: «وأكثرهم على أنَّ المحذوف المتعلَّق به فعل»، وفي حكم حذف المتعلَّق يقول ٢١٥/١: «ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلًا...، وقال ابنُ جني بجوازه»، وفي حكم الضمير إذا حُذف المتلعق ذكر الرضي المسألة دون أن يحكم على قول منهما بالأكثر ٢١٦/١.

(٨) سورة البقرة: ٣٥.

من هذا الباب.

قال السَّيد: «إنَّما سمِّي مستقرًّا؛ لأنَّه استقرَّ فيه معنى عامله»[٢].

ثمّ هل يختص عامله في هذه الأربعة بأن يكون كونًا عامًّا، أي وصفًا لكلِّ شيء؟

قال الفاضل اليمني: النَّحويون إنَّما يقدِّرون في الظُّروف المستقرة فعلًا عامًّا إذا لم توجد قرينة الخصوص، فإن وجدت فلا بدَّ من تقدير الخصوص؛ لأنَّه أكثر فائدة[٣]. انتهى.

قال السّيد: ولا يُخرجها ذلك عن كونها ظروفًا مستقرةً؛ إذ معنى ذلك الفعل الخاص استقرَّ فيها، ولا يمنع الخاص من جواز تقدير العام؛ إذ معنى الخاص في العام قطعًا، على أنَّ النَّحويين إنَّما يقدِّرون العام؛ لانضباطه من حيث عمومه[٤].

والفعل العام خمسة: الوجود، والحصول، والاستقرار، والثُّبوت، والكون؛ لأنَّ هذه الخمسة قائمة بكلِّ موجود.

ثمَّ الكون هو من (كان) التَّامة لا النَّاقصة؛ لأنَّ التَّامة هي التي معناها الوجود والثّبوت وهكذا، والنَّاقصة إنَّما معناها الاتِّصاف في الزَّمن الماضي بالخبر.

ولكن إذ جاز أن يكون متعلَّقهما كونًا خاصًّا، هل يجري فيه وجوب الحذف، كالكون العام، أو يكون الحذف لا على سبيل الوجوب بل على سبيل الجواز؟ الظَّاهر الثَّاني.

واعلم أنَّه لا يلزم في كلٍّ من المجرور والظَّرف عند وقوعه في أحد المواضع الأربعة[٥] أن يكون

=

(١) سورة النمل: ٤٠.

(٢) الحاشية على الكشاف للزمخشري، للسيد الجرجاني؛ تحقيق: د. رشيد أعرضي، ص١٣٩ (دار الكتب العلمية- بيروت).

(٣) انظر قوله في: حاشية الجرجاني على الكشاف ص١٣٩.

والفاضل اليمني هو: يحيى بن القاسم بن عمرو العلوي، المعروف بالفاضل اليمني، مفسر أديب من شافعية اليمن، من مؤلفاته: تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف، وشرح اللباب للأسفراييني في النحو، توفي بعد ٧٥٠هـ. انظر ترجمته في: الأعلام ١٦٣/٨.

(٤) انظر: حاشيته على الكشاف ص١٣٩.

(٥) المواضع الأربعة هي: الصلة، والخبر، والحال، والصفة.

مفيدًا، كما أنَّه لا يلزم في كلِّ فعل وفاعل، ولا في كلِّ فعل ونائب فاعل، ولا في كلِّ مبتدأ وخبر، أن يكون مفيدًا.

وحينئذ فإن كان مفيدًا كان التَّركيب صحيحًا، وإلا فليس بصحيح، فلا يجوز: "زَيْدٌ بِكَ"، ولا "زَيْدٌ أَمْس"، كما لم يجز: "حَبَّ ذَا"، ولا "ضُرِبَ ضَرْبٌ"، ولا "طُلُوعُ الشَّمْسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ"، وهكذا.

ومن ثمَّ قالوا: لا يُخبر بظرف الزَّمان عن الجثَّة -أي: الجوهر-؛ لأنَّه مستمر في كلّ زمان، فلا فائدة في الإخبار عنه بالزّمان، بل عن العرض، وتارةً يقولون: عن المعنى[1]، فإن سمع قُدِّرَ معنى مضاف إلى الجثة حذف، مثل: "الْهِلَالُ اللَّيْلَةَ"، أي: "طُلُوعُ الْهِلَالِ اللَّيْلَةَ".

وشرط العرض عدم الاستمرار، وإلّا كان / كالجثَّة، كما تقدّم في: "طُلُوعُ الشَّمْسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ". [٢٧٩]

وهذا المقام من فروع اشتراط الفائدة في الكلام.

ويأتي أنَّ الاختصار -وهو: الحذف لدليل- جائز في العمدة، وفي الفضلة، والاقتصار -وهو: الحذف لغير دليل- جائز في الفضلة، لا في العمدة.

ثمّ في الفعل مع فاعله، وفي المبتدأ مع خبره، ثلاث مسائل:

الأولى: إذا وقعا خبرًا، فلا بدّ من رابط، والرَّابط -قال الغرناطي- حينئذ: الضّمير، كما هنا.

وتكرار المبتدأ، مثل: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[2].

والإشارة، مثل: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[3].

والعموم، مثل: "زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ"[4].

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٢٠.

(٢) سورة الحاقة: ١-٢.

(٣) سورة الأعراف: ٢٦.

(٤) عنوان الإفادة ص١٥١.

وكونه إيّاه، مثل: "ذِكْرِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ"، و"نُطْقِي حَسْبِيَ اللهُ"، وهكذا.

الثّانية: الخبر جزء من الكلام الذي هو المبتدأ والخبر، وحيث وقع الفعلُ والفاعلُ، والمبتدأُ والخبرُ، خبرًا عن المبتدأ، لزم أنَّهما يكونان جزءًا من الكلام تارةً، كما يكونان كلامًا تارةً، فيكون للكلام إعراب هو إعراب الكلمة.

ثمّ هو تارةً مبتدأ، مثل قوله ﷺ: ((وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ))[1]، وتارةً خبر، كما هنا.

ثمّ هو إذا كان مبتدأً لا يُقال له: جملة صغرى، ولا كبرى، وإذا كان خبرًا يُقال له: جملة صغرى، والجملة الكبرى: هي المبتدأ الذي خبره جملة لا مفرد، والمبتدأ الذي خبره مفرد لا صغرى ولا كبرى.

وتارةً يكون مفعولًا، كما يكون مبتدأً، أو خبرًا، وهكذا، وحينئذ فله محل من الإعراب.

الثَّالثة: قالوا: الجمل التي لها محل من الإعراب سبع:

واحدة في محلِّ الرَّفع، وهي الواقعة خبرًا.

و[ثلاث][2] في محل النَّصب: وهي الواقعة حالًا، والواقعة مفعولًا للقول، والواقعة مفعولًا لفعل قلبي وعلّق عنها.

وواحدة في محلِّ خفض، وهي الواقعة مضافًا إليها، كجملة شرط (إذا)، وهكذا.

وواحدة في محل جزم، وهي جملة جواب الشَّرط من جواب (إن)، ومن جواب غيرها، ولكن لا كلها، بل التي تقترن بـ(الفاء)، أو بـ(إذا)، وتقدَّم أنَّها (إذا) الفجائية لا الشّرطية.

وجواب الشَّرط الَّذي لم يقترن بذلك ليس الجزم للجواب كله، بل للفعل وحده، كما المحل في جملة الصِّلة ليس لها، بل للموصول وحده، وهكذا.

وواحدة ليس لها إعراب معيَّن من أنواع الإعراب، وهي والواقعة تابعًا من أحد التَّوابع لما له إعراب في لفظه، أو في محلّه.

---

(١) صحيح مسلم، باب فضل الوضوء (ح٢٢٣) ١/٢٠٣.

(٢) في المخطوط: (ثلاثة)، والصواب ما أثبته.

ولا محل لغير ذلك، والأصل في الكلام ألَّا يكون له إعراب؛ لأنَّ الإعراب إنَّما هو لأقسامه.

ثمَّ في المجرور، والظَّرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره، مسألة، / قالوا: الكلام معناه نكرة لا معرفة؛ وذلك لأنَّ المعرفة عند النَّحويين ليس مجهولًا يُجعل معروفًا كما عند المناطقة، بل هو موجود من الموجودات سبق للمخاطب اطِّلاع عليه، وعلم به، بسبب من الأسباب. [٢٨٠]

وإذ الكلام نكرة فإذا كان صفةً في شيء فإن جُعل خبرًا عن ذلك الشَّيء فقد تقدَّم، وإن لم يُجعل خبرًا، فإن كان ذلك الشَّيء نكرةً كان الكلام صفةً -أي: نعتًا- له؛ للتَّوافق في التنكير، وإن كان ذلك الشَّيء معرفةً كان النَّعت حالًا؛ للتخالف في التَّعريف والتَّنكير؛ إذ هذا قاعدة الصِّفة مع الموصوف، وإن كان ذلك الشَّيء فيه تعريف من وجهٍ وتنكير من وجهٍ كان الكلام حينئذ حالًا من وجهٍ ونعتًا من وجهٍ، وهكذا.

ثمّ في الفعل مع فاعله مسألة:

وهي أنَّه يجوز أن يكون طلبيًّا، أو قَسَمِيًّا، خلافًا لابن السرَّاج[١]، فالأوَّل مثل: "أَمَّا زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ"، والثَّاني مثل: "زَيْدٌ وَاللهِ لَأَضْرِبَنَّهُ".

فلا يلزم تقدير القول ليتحوَّلا عن الطَّلب والقسم إلى الكلام الخبري، خلافًا لابن السرَّاج، ويجوز أن يكون الفعل مع نائب فاعله كما يكون مع فاعله.

ثمّ في المبتدأ مع خبره مسألة:

وهي أنَّ الأسماء إذا توالت وراء بعضها البعض، فتارةً يكون ما بعد الأوّل مبتدأً كالأوَّل حتَّى يأتي الخبر، كما في هذا المثال[٢].

وتارةً يكون الأوَّل منعوتًا، والثَّاني نعتًا، وهكذا، حتَّى يأتي الخبر، نحو: "زَيْدٌ أَخُوكَ قَائِمٌ".

وتارةً يكون الأوَّل فقط مبتدأً، وما بعده خبر فقط، مثل: "الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ".

وتارةً خبرين، مثل: "زَيْدٌ شَاعِرٌ كَاتِبٌ".

---

(١) انظر: الأصول ١/٧٢.

(٢) وهو: "زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ".

وأصل تعدُّد الخبر أنَّ الموجود ذاتٌ وحالةٌ، والحالة إذا تعدَّدت وأُريدَ بيان تعدُّدها فلا بدَّ له من طريق، وطريقه تعدُّد الخبر.

بقيت مسألة مهمَّة، وهي أنَّ الخبر نجده قد يقترن بـ(الفاء)، كجواب الشّرط، فما ضابط موضع (الفاء)؟

قالوا: ضابطه ثلاثة:

الأوّل: جواب الشّرط إذا وقع خبرًا وكانت (الفاء) فيه.

وقلنا: إنَّ الخبر لاسم الشَّرط إذا كان مبتدأً هو الجواب.

الثّاني: خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرَة موصوفةً متضمِّنةً معنى الشَّرط.

الثّالث: خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ اسمًا موصولًا متضمِّنًا معنى الشّرط.

ثمَّ الأوَّل يكون متضمِّنًا / معنى الشَّرط إذا كانت الصِّفةُ للنكرة المبتدأ جملةً فعليَّةً، أو شبهَ [٢٨١] جملةٍ، وهو المجرور والظّرف[١]، ويكون الثَّاني متضمِّنًا معنى الشَّرط إذا كان الموصول مبتدأً وكانت الصِّلة كذلك[٢].

فإن وُجدت (الفاء) في غير ذلك فهو لحن، إلَّا عند الأخفش[٣]، فإنَّه يجيز ذلك على زيادة (الفاء).

---

(١) نحو: "كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينَا فَلَهُ دِرْهَمَانِ"، و"كُلُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ فَلَهُ دِرْهَمَانِ".

(٢) نحو: "الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمَانِ".

(٣) الظاهر من مذهبه خلاف ذلك، يقول في معانيه ٨٦/١: «ليس في قوله: (فاقطعوا)، و(فاجلدوا)، خبر مبتدأ؛ لأنَّ خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، فلو قلت: "عَبْدُ اللهِ فَيَنْطَلِقُ" لم يحسُن»، ولعلَّ من نسب إليه هذا القول استند إلى المثال الذي نقله الأخفش في معانيه عن قوم من العرب، يقول ١٣٢/١: «وزعموا أنَّهم يقولون: "أَخُوكَ فَوُجِدَ"، "بَلْ أَخُوكَ فَجُهِدَ"، يريدون: "أَخُوكَ وُجِدَ"، و"بَلْ أَخُوكَ جُهِدَ"، فيزيدون (الفاء) ».

وقد نسب إليه هذا القولَ الرضيُّ، يقول في شرح الكافية ٢٣٩/١: «والأخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ...، وأنشد: *وقائِلَةٍ: خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ*، وسيبويه يؤوِّل مثله بنحو: "هَذِهِ خَوْلانُ فَانْكِحْ"»، وإذا رجعنا إلى معاني الأخفش نجد أنَّ مذهبه لا يختلف عن مذهب سيبويه، حيث يقول بعد ذكر هذا البيت ٨٧/١: «كأنَّه قال: "هَؤُلَاءِ خَوْلَانُ"، كما تقول: "الْهِلَالُ فَانْظُرْ إِلَيْهِ"، كأنك قلت: "هَذَا الْهِلَالُ فَانْظُرْ إِلَيْهِ"، فأضمر الاسم».

ثمَّ الأصوليون إنَّما تكلَّموا على المركَّب الإسنادي من حيث الدّلالة، لا من حيث صحَّة التَّركيب.

وحينئذ فقد تقدَّم بيان معنى الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، في باب الفاعل، ونزيد هنا أنَّ المبتدأ والخبر لا دلالة لهما على أكثر من تعيين المبتدأ للحالة ، وثبوت الحالة أو نفيها له، وذلك من جهة أنَّ الحالةَ أصلُ الاسمِ الموضوعِ لها الاسمُ المشتق، والاسم المشتق وضعوه لذاتٍ مبهمةٍ وحالةٍ معيَّنةٍ، فلا يدلُّ المبتدأ والخبر على تخصيص المبتدأ بالخبر، ولا على شمول الخبر لكل أفراد المبتدأ أو لقدرٍ منها، ولا على أنَّ المبتدأ ليس له حالة غير الخبر أو له، ولا على أنَّ المتكلِّم هو الذي أوجد الخبر للمبتدأ أو غيره، ولا على أنَّ وجود الخبر للمبتدأ بالأصالة أو بالفرعيَّة، ولا على أنَّه بطريق اللُّزوم أو بطريق الانفكاك، ولا على قِدَمٍ أو تجدُّدٍ، ولا على دوام أو انقطاع، وهكذا.

❁❁❁

ثمَّ لَمَّا بيَّن الشَّيخ أنَّ المبتدأ عارٍ عن العوامل اللَّفظيَّة أراد أن يبيّن أنَّها قد تطرأ عليه، بل وتطرأ عليه التوابع، فقال:

باب بيان **العوامل** عملًا وعددًا، **الدَّاخلة على المبتدأ** بقسميه، **والخبر** بقسميه، لا بيان كلِّ العوامل.

ثمَّ هذه العوامل تسمَّى نواسخ، قال الغرناطي: «النَّسخ في اللُّغة: إبطال الشيء، وإقامة غيره مقامه»[(١)].

وفي الاصطلاح: إبطال رفع الابتداء والمبتدأ، وهكذا، وإبطال التَّسمية بالمبتدأ والخبر، وهكذا.

فالنَّاسخ: كلُّ لفظ يزيل رفع المبتدأ والخبر، واسمهما، ويأتي تعريف التَّابع.

ثمّ في المبتدأ والخبر يجوز الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، وكون المبتدأ جامدًا ومشتقًّا، وكون الخبر مفردًا وغير مفرد، فهل انسحب النَّسخ على هذا -أيضًا-؟ يُحرر ذلك ويُراعى ويُطلب.

ثم هنا فائدة شرعية، وهي أنَّ أصول الدِّين، وهي صفات الله، وصفات كتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشرِّه، لا تُنسخ؛ لأنَّ النَّسخ إبطالٌ، فما لا يُتصوَّر إبطاله لا يُنسخ، وكُتُبُ الله صفاتُها أنها كلامُ اللهِ، ولا يبطل أنَّها كلام الله وإن أبطل اللهُ تعالى بعضَ ما فيها، ومن هنا تسمع العلماء يقولون: الأنبياء كلُّهم متَّفقون في أصول الدِّين، وفي غيرها وقع نسخُ شريعة بعض الأنبياء لشريعة بعض.

وهي بالنَّظر إلى ما تأتي به من الإعراب الجديد **ثلاثة أشياء** فقط.

قال الغرناطي: بل ستة: أفعال المقاربة، والحروف المشبَّهات بـ(ليس)، و(أَعَلَم) وأخواتها[(٢)].

(كَانَ) وأخواتها في الفعلية والعمل لا في المعنى، كقول الزّمخشري: «الحمد والمدح أخوان»[(٣)]، أي: في الحروف./ **[٢٨٢]**

---

(١) عنوان الإفادة ص١٥٤، وانظر: لسان العرب (نسخ) ٦١/٣.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص١٥٤، وقد ذكرها الغرناطي دون نصٍّ منه على العدد.

(٣) الكشاف ٨/١.

و (كان) هي الرَّأس، قال سيبويه[١]: (كان) أصل الأفعال؛ لأنَّها تُذكر مع كلِّ فعل يراد بيان مضيِّه، تقول: "كَانَ قَامَ زَيْدٌ".

و(إنَّ) -بكسر الهمزة، وفتح النُّون مشدَّدة- **وأخواتها** في الحرفيَّة والعمل، وكانت هي الرَّأس؛ لأنَّها أكثر استعمالًا؛ لكونها أرشق لفظًا، ولا تخرج المؤكّد عن كونه جملة.

و(ظننت) -بالظاء المشالة، لا بالضَّاد المعجمة- **وأخواتها** في أنَّها أفعال قلب، لا في الفعلية والعمل؛ إذ (أعطى) وأخواتها كذلك.

وكانت هي الرَّأس؛ لأنَّها أكثر استعمالًا، وأنصُّ على الرُّجحان، فضلًا عن كونها أظهر فيه.

ولما لم تُبْقِ للمبتدأ والخبر رفعًا أخَّرها، و-أيضًا- هي النهاية في النَّسخ، ولو قدَّمها نظرًا إلى تمام النَّسخ فيها لكان له وجه، بل لعلَّهُ أَوْجَه.

ثمَّ إنَّما جَمَعَ النَّواسخ في باب؛ لأنَّه أقوى لنفس المبتدئ إذا عَلِمَتْ قلَّةَ العوامل، وأدعى إلى حفظه تغايُر عملها، وهكذا.

ثمّ أخذ في ذكر الحكم قبل التَّصوُّر؛ لأنَّه أدعى إلى حثِّ النَّفس على التَّصوُّر، وإنَّما الممتنع وجود الحكم قبل التَّصوُّر.

فقال: **فأمَّا (كان) وأخواتها فإنَّها ترفع الاسم، وتنصب الخبر**؛ إعلامًا بأنَّ الخبر هو مطلوبها، والمبتدأ إنَّما جاء؛ لأنَّه مطلوب الخبر.

ولرفع الاسم قُدِّمت.

ثمَّ تَرَتَّبَ على ذلك أنَّ المبتدأ إنَّما يُقال له حينئذ: الاسم، لا المبتدأ، ويقال له -أيضًا: فاعل[٢]؛ لأنَّها أفعال، ولكن هل هو حقيقة، أو مجاز؟[٣] أو رفعها غير رفع الابتداء؟

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) يقول سيبويه (الكتاب ١/٤٥): «هذا باب الفعل الذي يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد»، ويقول المبرد (المقتضب ٤/٨٦): «وهذه أفعال صحيحة كـ"ضَرَبَ"، لكن أفردنا لها بابًا واحدًا إذا كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد»، ويقول ابن مالك (التسهيل ١/٣٣٧): «الشائع في عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر، وعبَّر عنهما سيبويه باسم الفاعل واسم المفعول...، فأيّ التعبيرين استعمل النحوي أصاب، ولكن الاستعمال الأشهر أولى».

(٣) يقول الجرجاني في شرح الإيضاح ص٣٩٨: «ونصبت الخبر على التشبيه بالمفعول...، وليس بمنزلة المفعول على الحقيقة». وانظر: الفواكه الجَنِيَّة ١٢٣.

وإذا كان المبتدأ مضمَرًا إنّما يؤتى به متصلًا بها، فيبدل المنفصل بمرادفه من المتّصل.

ويجوز أن يدخل على (كان) حرفُ جرّ، فإن جرَّ الاسمَ حينئذ، مثل:

..... ۞ عَـــلَى كَـــانَ الْمُسَـــوَّمَةِ العِـــرَابِ [١]

فـ(كان) زائدة.

وإن وقع الخبر مجرورًا، مثل:

..... ۞ وَجِـــيرَانٍ لَنَـــا كَـــانُوا كِـــرَامِ [٢]

فكذلك.

ولا يُزاد غير (كان).

والكوفيون لا يقولون: ترفع الاسم[٣].

ثمّ لما كان الخبر واجبًا للمبتدأ وجب لهذه الأفعال وجود منصوب، وألّا تكتفي بالمرفوع، مع أنَّ شأن الأفعال الاكتفاء بالمرفوع، فسمَّوها ناقصة؛ لعدم اكتفائها بالمرفوع كبقيَّة الأفعال.

وقال أكثر البصريين: إنَّما سميت ناقصة؛ لأنَّها نقصت الدلالة على الحدث؛ إذ هي لا تدلُّ إلّا على الزَّمان فقط، وشأن الفعل أنَّه يدلُّ على الزَّمان والحدث[٤].

---

(١) عجز بيت من الوافر، صدره: (سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى)، لم أقف على قائله، وورد بلا نسبة في: شرح الكتاب للسيرافي ٤٧٩/٢، واللمع ص٣٩، والمفصل ص٣٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤٦/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/١ برواية: (عَلَى كَانَ الْمُطَهَّمَةِ الصِّلَابِ)، والارتشاف ١١٨٧/٣، وعنوان الإفادة ص١٦٠، والهمع ٤٣٨/١، وخزانة الأدب ٢٠٧/٩.

اللغة: (المسوَّمة): السَّوْمة العلامة، والخيل المسومة هي المعلَّمة. انظر: الصحاح (سوم) ١٩٥٥/٥.

(٢) عجز بيت من الوافر صدره (فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمِي)، للفرزدق يمدح هشام بن عبدالملك، في ديوانه، شرح وضبط: علي فاعور، الطبعة الأولى، ص٥٩٧ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م). وهو في: الكتاب ١٥٣/٢، والمقتضب ١١٦/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٧٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/١، والتذييل ٢١٩/٤، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/١، وعنوان الإفادة ص١٦٠.

(٣) لأنَّ الاسم عندهم لم يتغيَّر عمَّا كان عليه، فهو مرفوع بالابتداء. انظر مذهبهم في: البيان في شرح اللمع ص١٣٩، وتوضيح المقاصد ٤٩٢/١، وشرح شذور الذهب للجوجري ٣٦٣/١، والهمع ٤٠٨/١.

(٤) منهم: ابن جني في اللمع ص٣٦، والجرجاني في شرح الإيضاح ص٣٩٨، والأنباري في أسرار العربية ص٨٥، وابن =

وعدلوا عن تسمية مرفوعها بالفاعل ومنصوبها بالمفعول؛ لأنَّ الأوَّل قاصر عن الفاعل من جهة أنَّه ليس على رسم الفاعل يتمُّ الكلام به، والثَّاني قاصر عن المفعول من جهة / أنَّه ليس [٢٨٣] على رسم المفعول فضلةً يتم الكلام بدونه كما هو شأن المفاعيل، ولأنَّ المفعول لا يلزم فيه أن يماثل الفاعل في التَّثنية والجمع وهكذا، وهذا يلزم ذلك فيه، وتجوز التَّسمية مجازًا.

قال الغرناطي: وجميع ما يصحّ أن يكون خبرًا للمبتدأ يكون خبرًا لهذه الأفعال، إلّا الفعل والفاعل، الطلبي والقسمي، وهكذا[(١)].

أي: يشترط في خبرها إذا كان جملةً أن تكون خبريةً، فلا يقال: "أَصْبَحَ زَيْدٌ اِضْرِبْهُ"، ولا "كَانَ زَيْدٌ هَلْ قَامَ؟".

وإن أُضْمرَ في (كان) -وهكذا- ضميرُ الشأن تحوَّل الخبر إلى الجملة الخبريَّة، فيصحُّ بذلك.

ثمّ قال الرّضي: «الظَّاهر أنَّها غير محصورة»[(٢)].

والشَّيخ حصرها، فقال: **وهي: (كانَ)**، واسمها: فعل ماض ناقص، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر في الزّمن الماضي، وتارةً معنى (صار)، ولها وهي بهذين المعنيين اسمٌ وخبرٌ، ولا شرط لعملها.

وتُستعمل -أيضًا- زائدة، وهي التي لا معنى لها بل محض التّوكيد، ولا اسم لها ولا خبر، ولا عمل، وتُستعمل -أيضًا- تامَّة، قال الأنصاري: وهي التي معناها: ثبت أو وقع.

وقال الحطاب: «حَصَل»[(٣)]، ولها اسم، ولا خبر لها.

و(أمسى)، واسمها: فعل ماض ناقص، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر في المساء، وتارةً

= الخباز في توجيه اللمع ص١٣٥.

ونقل ابنُ عصفور هذا المذهب عن بعض النحويين، وخالفه. انظر: شرح الجمل ٣٩٢/١، وكذلك ابنُ في مالك في شرح التسهيل، وأبطله بأوجه عشر. انظر: شرح التسهيل ٣٣٨/١.

(١) انظر: عنوان الإفادة ص١٥٨.

(٢) شرح الكافية ١٧٩/٤.

(٣) متممة الآجرُّوميّة ص١٢٥.

معنى (صار)، ولا شرط لعملها.

وتُستعمل تامَّة لا زائدة، ومعناها حينئذ: دخول المساء على المبتدأ، لا اتصاف المبتدأ بالخبر في المساء، قال الأنصاري: وهو ما بين زوال الشمس وغروبها.

والأصيل: ما بعد العصر إلى الغروب(١).

والعَشيُّ والعشيّة: «ما بين صلاة المغرب إلى العتَمَة»(٢)، والعِشاء مثل العشيّ، وهو بكسر الأوّل والمد.

وقال الأزهري: «العشي: ما بين زوال الشَّمس إلى غروبها»(٣).

وقال قوم: العشاء: من زوال الشَّمس إلى طلوع الفجر(٤).

و(أصبح) كذلك، والصَّباح: ضدُّ المساء، فهو ما بين طلوع الشَّمس وزوالها، وأصل الصُّبح الضِّياء الصَّريح الحسن، ثمَّ خُصَّ بالفجر، والمصباح: السِّراج (٥).

و(أضحى) كذلك، والضَّحوة: ما بعد طلوع الشَّمس، والضُّحى -بالضّم والقصر، والتّذكير والتأنيث-: ما بعد الضَّحوة، والضحا -بالفتح والمد، والتذكير فقط-: ما بعد الضُّحى إلى الزَّوال، فهو ارتفاع النَّهار الأعلى(٦)./ [٢٨٤]

و(ظلَّ) -بالظّاء المشالة-، واسمها وشرطها كذلك، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر نهارًا، وقد تُستعمل بمعنى (صار)، فلا تتقيَّد بالنَّهار، مثل: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾(٧).

---

(١) انظر: الصحاح (أصل) ١٦٢٣/٤.

(٢) الصحاح (عشا) ٢٤٢٦/٦.

(٣) تهذيب اللغة (عشا) ٣٨/٣.

(٤) انظر: الصحاح (عشا) ٢٤٢٦/٦.

(٥) انظر: الصحاح (صبح) ٣٨٠/١.

(٦) انظر: الصحاح (ضحا) ٢٤٠٦/٦.

(٧) سورة النحل: ٥٨.

قال في (القطر): «وتختص الخمسة الأُوَل بمرادفة (صار)» [١] أيضًا.

وقد تُستعمل تامَّة، فتكون بمعنى: "دَامَ الظِّلُّ"، مثل: "ظَلَّ الْيَوْمُ"، أي: دام ظلُّه.

و(باتَ): ضدُّ "ظلَّ"، والتَّامة معناها: استقرَّ ليلًا نزولًا، وهكذا.

قالوا: "بَاتَ بِالقَوْمِ"، أي: نزل بهم ليلًا.

وقال عمر ﷺ: ((أمَّا رسولُ الله ﷺ فقد بَاتَ بمنى))[٢]، أي: عرَّس بها.

و(صار)، واسمها وشرطها كذلك، ومعناها: تحوُّل المبتدأ من صفةٍ إلى أخرى، والتامَّة معناها: انتقل، نحو: "صَارَ الْأَمْرُ إِلَيْكَ"، أي: انتقل وتحوَّل.

وقد تأتي بمعنى رجع، نحو: ﴿إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [٣]، أي: ترجع.

قال الغرناطي: «وما في معنى (صار) نحو: غدا، وراح، وما أشبه ذلك»[٤] كذلك.

و(لَيْسَ)، واسمها وشرطها كذلك، وبها انتهى ما لا شرط له، ومعناها: نفي اتصاف المبتدأ بالخبر في الحال، وكان قياسه أن يكون في الماضي؛ لأنَّها فعل ماض.

فما لا شرط له ثمانية، وكلُّه أصلي لا أصلي وزائد، إلا (كان)، وكلُّه ناقص وتام، إلّا (ليس).

و(مَازَالَ)، واسمها كذلك، ومعناها: قال الأنصاري: ما تنحّى[٥]، فهو ملازمة الخبر للمبتدأ واستمراره به.

---

(١) قطر الندى ص١٠.

(٢) الحديث هو من رواية ابن عمر –رضي الله عنهما– فيما وقفت عليه من كتب السنة. انظر: السنن الكبير، لأبي بكر البيهقي؛ تحقيق: د. عبد الله التركي، الطبعة الأولى، (ح٩٧٧٥) ١٨٨/١٠ (مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م).

(٣) سورة الشورى: ٥٣.

(٤) عنوان الإفادة ص١٥٥.

(٥) « "زال" بمعنى: "تنحَّى"، ألفُه منقلبة عن واو مفتوحة، ومضارع هذه: يزول ». العُدّة في إعراب العُمدَة، لبدر الدين أبي مُحَمَّد ابن فرحون المدني؛ تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، الطبعة الأولى، ٤١٦/٣ (دار الإمام البخاري–الدوحة)

وشرط عملها: النّفي، أو النّهي، أو الدّعاء، قبلها، لفظًا أو تقديرًا، وأن تكون التي مضارعها (يزال)، لا التي مضارعها (يزيل)، ولا التي مضارعها (يزول).

إذ الأُولى من باب (عَلِم)، ومعناها: ما تنحّى -كما تقدم-.

والثّانية: من باب (ضَرَب)، ومعناها: ماز، أي: فصل، ومصدرها (الزَّيل).

والثّالثة: من باب (نَصَر)، ومعناها: ذهب، ومصدرها (الزّوال).

ثمّ الأولى إن كانت ماضية فالنفي بـ(ما)، كما لفظ به المؤلفُ، وإن كانت مضارعة فالنَّفي بـ(ما)، أو(لا)، أو (لن)، أو (لم)، والنَّهي والدُّعاء / بـ(لا). [٢٨٥]

و(ما فَتِئَ)، و(مَا انْفَكَّ)، و(مَا بَرِحَ)، واسمها ومعناها وشرط عملها كذلك، ولكن هذه الأربعة لا يُستعمل منها تامًّا إلا الأخيرين، ومعنى (انفكَّ) حينئذ: انفصل، لا استمر الذي هو معناها ناقصة، ومعنى (برح): ذهب، لا استمر كذلك.

و(ما دام)، واسمها كذلك، ومعناها: قال الأنصاري: بقي واستمر، أي: الاتِّصاف المستمر.

وشرط عملها وجود (ما) قبلها، وأن يتقدَّمها ما يقع في الظُّروف، وشرط (ما) أن تكون مصدريَّةً ظرفيَّةً بأن يصحَّ تقديرها بمصدر وهو: (دوام)، وبظرف معه -أيضًا- وهو: (مدَّة)، ويكون ذكر الظَّرف قبل ذكر المصدر.

فلو فُقدت (ما)، وَوَلِي مرفوعَها منصوبٌ، فحالٌ، نحو: "دَامَ زَيْدٌ صَحِيحًا"، ولو فُقد العاملُ قبلها وقبل اسمها: "مَا دَامَ زَيْدٌ مُقِيمًا"، فتركيب فاسد، ولو كانت (ما) مصدرية فقط، نحو: "تُعْجِبُنِي مَا دُمْتَ صَحِيحًا"، فالمنصوب حال، كما لو فقدت (ما)، ولا توجد الظَّرفيَّة بدون المصدريَّة.

والتَّامة معناها: قال الفاكهي: «بقي»[1]، وشرطها: الشَّرط المذكور.

---

(١) مجيب النِّدا ص٢٥٣.

ثمّ القاعدة للعلماء أنَّ المشروط لا يمكن أن يوجد بدون الشَّرط، فالشَّرط لازم له، فهو ملزوم، والشَّرط لازم، والشَّرط يوجد ولا يوجد المشروط، إلا أن يكون المشروط واجبًا لا يوجد الشَّرط إلا لأجله وقت وجوده، وهكذا.

فـ(كان) وأخواتها ثلاثة عشر فعلًا -كما ترى-، ثمانية بلا شرط، وهي (ليس) وما قبلها، وثلاثة بلا تمام، وهي (ليس) واثنان بعدها، واثنا عشر بلا زيادة، وهي ما بعد (كان) إلى آخرها.

ثمّ لما كان ما تصرَّف منها مثلها، قال الشّيخ: **وما تصرَّف**، أي: تولَّد لفظه **منها**، بأن لاقت حروفُه حروفَها، وإن كانت بغير هيئتها.

قالوا: [(ليس)][(١)] لا يتصرف منها شيء باتِّفاق[(٢)]، و(دام) عند أكثر المتأخرين.[(٣)]

وما بينهما[(٤)] لا أمر منه، ولا مصدر له، قال / الأنصاري: وله مضارع لا غير، بخلاف غيره، فإنَّ له مضارعًا وأمرًا. [٢٨٦]

نحو: **(كان)**، **و(يكون)**، **و(كن)**، ويأتي في خبر (كان) في المنصوبات أنّ (كان) تحذف في مواضع، وأنَّ كون مضارعها يُحذف كذلك[(٥)].

و(أَصبَحَ)، **و(يُصْبِح)**، **و(أَصْبِحْ)**: بقطع الهمزة؛ لأنَّ ماضيه رباعي.

ولم يقل: وما أشبه ذلك؛ حتّى لا يوهم أنَّ هذا التَّصرف يقع في كلِّ واحد منها.

---

(١) في المخطوط: (دام)، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) انظر: الكتاب ٦٤/١، والمقتضب ٨٧/٤، والأصول ٨٢/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٩٧/١، وعلل النحو ص٢٤٥، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٥٠/٢، والمفصل ص٥٢٧، وتوجيه اللمع ص١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦٧/٤، وشرح التسهيل ٣٤٣/١، والتذييل ١٤٧/٤، وتوضيح المقاصد ٤٩٤/١، وأوضح المسالك ٢٣٣/١.

(٣) منهم: ابن الخباز في توجيه اللمع ص١٣٥، وابن مالك في شرح التسهيل ٣٤٣/١، والمرادي في توضيح المقاصد ٤٩٤/١، وابن عقيل في المساعد ٢٥٥/١، ناظر الجيش في تمهيد القواعد ١٠٩٣/٣، ونُسب إلى الفراء والمتأخرين في: التذييل ١٤٧/٤، وأوضح المسالك ٢٣٣/١، وتعليق الفرائد ١٨٤/٣، والهمع ٤٢١/١.

(٤) وهي: (مازال، وما فتئ، وما انفك، وما برح).

(٥) انظر: قسم التحقيق ص ٧٤٠.

وذكر (كان) و(أصبح) فقط؛ لأنَّهما أرشق.

ثمَّ قد يوهم اقتصاره على المضارع والأمر أنَّ اسم الفاعل لا يعمل هذا العمل وهكذا، وذكروا أنَّه يعمل، والمصدر يعمل -أيضًا-، وأمَّا بقيَّة المتصرّفات فلا، إلا اسم المفعول.

ثمَّ هذا منه يفيد أنَّها أفعال.

وقال الزجاجي: حروف[١].

وقال الفارسي[٢]، وابن شقير[٣]: أفعال، إلا (ليس) فقط، فحرف.

ويفيد أنَّ المتصرِّفات تتصرَّف من الماضي، ثمَّ هل الماضي يتصرَّف منه المصدر -أيضًا-، وهو قول الكوفيين، أو هو يتصرَّف من المصدر، وهو قول البصريين؟ الرَّاجح الثاني.

وإن كان المصدرُ في الإعلالِ فرعَ الماضي، **تقول** -إذا عملت بهذا العلم في المبتدأ والخبر-، ويكون قولك مثالًا لك يوضِّح لك ما تقدَّم: **"كَانَ زَيْدٌ قَائمًا"**، و"كُنْتُ قَائمًا".

وتقول في إعرابه: (كُنْتُ): فعل ماض ناقص، واسمه، حدُّ الفعل إلى (التّاء)، و(التّاء): الاسم، والاسم مرفوع، ورفع هذا في محلّه؛ لأنَّه ضمير، والضَّمائر لا يظهر فيها إعراب.

و"لَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا"، أي: ذاهبًا من بلد إلى بلد.

والشَّخصُ: سوادُ الإنسانِ وغيرِهِ تراه من بُعْد، وشَخَصَ بصرُهُ من باب (خَضَعَ) فهو شاخص إذا فتح عينيه وجعل لا يَطرُف[٤]، والسَّفر: الخروج إلى قرية أخرى ولو قريبة، لا الخروج إلى أرض من أرض قريبة ولو بعيدة.

و"لَسْت شَاخِصًا"، **وما أشبه ذلك**.

---

(١) انظر: حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم الزجاجي؛ تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، ص٦، ٧ (مؤسسة الرسالة-بيروت١٩٨٤م).

(٢) انظر: المسائل الحلبيات ص٢٢٤.

(٣) انظر قوله في: الارتشاف ١١٤٦/٣. ابن شقير هو: أحمد بن الحسن الشقيري أبو بكر، ألف مختصرا في النحو. توفي سنة ٣١٧هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٠٢/١.

(٤) انظر: الصحاح (شخص) ١٠٤٢/٣.

ولم يمثِّل للمبتدأ المضمَر؛ إشارةً إلى أنَّه على سَنَنِ الفاعل المضمَر في التركيب؛ لأنَّها أفعال، وإن خالفت في العمل على / خلاف الأصل. [٢٨٧]

قال في (شرح الشذور): «حذف الخبر في باب (كان) يضعُف جدًّا»[١].

ثمَّ المناسب باب (إنّ) وأخواتها.

قال: **وأمَّا (إنّ) وأخواتها فإنَّها تنصب الاسم** اتِّفاقًا، وتبدله بضمير نصب متَّصل يرادفه، وهو: (الياء)، و(النّون)، و(الكاف)، و(الهاء)، ويؤتى جوازًا قبل (الياء) بـ (نون الوقاية).

وترفع الخبر، عكس (كان).

وقال الكوفيون: هو بالرَّفع الأوَّل[٢].

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ هنا فوائد:

الأولى: (إنَّ) وأخواتها حروف.

الثّانية: الأصل في الحرف ألَّا يعمل؛ لأنَّ العمل إنَّما هو لما يُكْسِب الذات صفةً، ولما له دلالة على المعمول واستلزام له، وهو الفعل.

وإنَّما عملت هذه الأحرف؛ لاختصاصها بالجملة الاسميَّة، لا لتأكيدها، وإن كان التأكيد يُكْسِبُ الذَّات صفةً، ولذا لم تعمل (لام) التأكيد؛ لأنَّها لا تختصُّ بالجملة الاسمية.

وإنَّما عملت هذا العمل؛ تشبيهًا لها بفعلٍ مفعوله مقدَّم لا مؤخَّر؛ إشارةً إلى نزول رتبتها في العمل، ولاسيَّما عن (كان) الموافقة لها في الاختصاص بالجملة الاسمية.

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص١٣٨.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الأحرف تعمل في المبتدأ النصب فقط، أمَّا الخبر فمرفوع بالرفع الأول، أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّ هذه الأحرف تعمل في الجزئين معا، فهي تنصب الاسم، وترفع الخبر. انظر المسألة في: الأصول ٢٣٠/١، والإنصاف ١٧٦/١، واللباب ٢١٠/١، ومغني اللبيب ص٦١٧، وتمهيد القواعد ١٢٩٨/٣، ومجيب النِّدا ص٢٧٣.

ثمّ هنا أشياء:

الأوّل: اللغز المشهور:

إِنَّ هِنْـــــدُ الْمَلِيحَـــــةُ الْحَسْـــــنَاءَ ۞ .....[(١)]

فإنَّه يقال: كيف رُفِعَ اسم (إن) وصفته الأولى؟

والجواب: (إنَّ): الهمزة فعل أمر، والنّون للتّوكيد، وأصلها (إيْنّ) بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة، ونون مشدَّدة للتوكيد، حذفت (الياء)؛ لالتقاء السَّاكنين.

و(هند): منادى بحذف حرف النِّداء.

و(المليحة): نعته على اللَّفظ.

و(الحسناء) -بالنّصب-: نعت على المحل[(٢)].

الثاني: قول بعضهم: "إِنَّ قَائِمٌ" -بالرّفع-.

والجواب: أنَّ أصل هذا: "إِنْ -النافية، بالتَّخفيف- أَنَا قَائِمٌ"، فحُذفت همزة "أنا"؛ اعتباطًا -بالعين المهملة-، أي: لا لعلّة، ثمَّ أدُغمت نون (إنْ) في نونها، ثمَّ حُذفت ألفها في الوصل، وهذا على إهمالها عن عمل (ما) الحجازيَّة.

وسُمِعَ: "إِنَّ قَائِمًا"، على الإعمال[(٣)].

---

(١) من الرَّجز، تتمته: إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةُ الْحَسْنَاءَ *** وَأَيَ مَنْ أَضْمرتْ لخِلٍّ وفَاءَ، لم أقف على قائله، قال عنه ابن الشجري في الأمالي ٣٩/٢: «وهذا البيت والذي قبله من الأبيات المصنوعة لرياضة المبتدئين»، وهو عنده برواية (إنَّ هِنْدُ الْكَرِيمَةُ الْحَسْنَاءَ)، وورد بلا نسبة في: سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: د.مُحَمَّد الدالي، الطبعة الثانية، ٤٩٤/١ (دار صادر ١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة في الإعراب، لعلي الربعي، تحقيق: د.حاتم الضامن، الطبعة الثانية، ص١٦ (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، ومغني اللبيب ص٢٧.

اللغة: (إنَّ): الأمر المؤكد من (وأى)، أي وعد. انظر: سفر السعادة ٤٩٤/١.

(٢) نقله عن مغني اللبيب مع تصرف يسير ص٢٧.

(٣) نقله عن مغني اللبيب مع تصرف يسير ٣٦.

وفي التذييل ٢٧٨/٤: «حكى ذلك الكسائي عن أهل العالية، وأنَّه سمعهم يقولون ذلك، وسمع أعرابيًّا يقول: "إنَّ =

وفي لغة بعض العرب: تنصب الجزأين[١]، وعقيل يجرُّون الاسم بـ(لعلّ)[٢].

ويجوز في المعطوف على اسم (إنَّ) الرَّفع[٣].

الثّالثة: يطرأ على (إنَّ) التَّخفيف، وتُزاد عليها (ما)، ويؤتى معها -أيضًا- بـ(اللّام)؛ ليزداد التّأكيد.

وهي: (إنَّ) -بكسر الهمزة، وفتح النّون مشددة- في تسعة مواضع:

أول النُّطق، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[٤]، ولو قبله نطق آخر، نحو: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[٥]. وأوَّل الصِّلة، وأوَّل الخبر عن اسم عين، وأوَّل الجملة المعلَّق عنها العامل، وأوَّل الحال، وأوَّل جواب القسم، وأوَّل الجملة المضاف إليها ما لا يضاف إلَّا إلى جملة، وهو: (إذ) و(إذا) و(حيث)، وأوَّل الصفة، وأوَّل ما بعد القول.

= قَائِمًا"، فأنكرها عليه، وظنَّ الكسائي أنَّها (إنَّ) المشددة وقعت على "قائم"، قال: فاستثبتُّه، فإذا هو يريد: "إِنْ أَنَا قَائِمًا"، فترك الهمز، ثم أدخل النون في النون» فعملت هنا (إنْ) المخففة عمل (ما) الحجازية، وهذا مذهب الكسائي وأكثر الكوفيين والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك، وصحَّحه أبو حيان، ونُسب منع إعمالها إلى الفرَّاء، واختلف النقل عن سيبويه. انظر: المقتضب ٣٦٢/٢، وشرح التسهيل ٣٧٥/١، والتذييل ٢٧٧/٤، والجنى الداني ص٢٠٩، ومغني اللبيب ص٣٥، وتمهيد القواعد ١٢١٤/٣، والهمع ٤٥٣/١.

(١) نُقل ذلك عن بعض أصحاب الفراء، أو الكوفيين، وعند الجمهور: لا يجوز إعمال (إنَّ) النصب في الجزأين، وتأوَّلوا ما أوهم ذلك. انظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٩/٤، وشرح التسهيل ٩/٢، والتذييل ٢٧/٥، وتوضيح المقاصد ٥٢٣/١، والجنى الداني ص٣٩٤.

(٢) لعلّ المؤلف -رحمه الله- أراد بأنَّ نصب الجزأين بـ(إنَّ) شاذٌّ كشذوذ جرِّ عقيل بـ(لعلَّ).

(٣) اختلف النحويون في حكم المعطوف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، فذهب الكوفيون إلى إلى أنَّه يجوز العطف بالرفع على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر، ثم اختلفوا، فالكسائي يجوز عنده ذلك مطلقًا، ظهر في المعطوف الإعراب أو لا، وعند الفرَّاء لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنَّ)، نحو: "إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ"، أما البصريون فذهبوا إلى عدم جواز الرفع، فليس للمعطوف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر إلا النَّصب. انظر: الكتاب ١٥٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣١٠/١، ٣١١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٨٤/٢، والإنصاف ١٥١/١، والتبيين ص٣٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤١/٤، وشرح الكافية للرضي ٣٧٠/٤.

(٤) سورة القدر: ١.

(٥) سورة يونس: ٦٥.

قال الغرناطي: وأوَّل الجملة بعد (حتَّى) الابتدائية، وبعد (كلَّا) الزجرية، وبعد (أَلَا) / الاستفتاحيَّة[١]. [٢٨٨]

و (أَنَّ) -بفتح الهمزة، وفتح النُّون مشدَّدةً- في ثمانية مواضع:

إذا وقعت فاعلًا، أو نائب فاعل، أو مبتدأً، أو خبرًا عن اسم معنى، أو مفعولًا لغير القول، أو مجرورًا، أو مضافًا إليها غير ما لا يضاف إلا إلى الجمل، أو تابعةً لواحدة من هذه المواضع السَّبع.

ويجوز الكسر والفتح بعد نحو: "أَوَّلُ قَوْلِي"، وبعد (الفاء) الجزائيَّة، و(إذا) الفجائيَّة.

زاد الغرناطي: و«بعد القول المشرَب معنى الظَّنِّ، وبعد (أمَا) بالتخفيف»[٢].

وجوَّزهما بعض النُّحاة في جواب القسم المتقدِّم[٣].

ثمَّ هذا يفيد أنَّ موضع الكسر عند عدم قبول التأويل بالمصدر للخبر مع الاسم، وموضع الفتح عند تعيُّن التأويل بالمصدر؛ لعدم كون الموضع موضعَ جملة، بل موضع مفرد، وجواز الوجهين عند كون الموضع موضعًا للجملة وموضعًا للمفرد.

و(كأنَّ) -بالهمزة مفتوحةً، والنُّون مفتوحةً مشدَّدةً، وهي في مذهب الجمهور مركَّبة من (كاف) التشبيه، و(إنَّ) المكسورة الهمزة المفتوحة لأجل الكاف التي هي من حروف الجر، فصارتا كلمةً واحدةً[٤].

و(لكنَّ)[٥] -بالتَّشديد، وهي غير المخفَّفة العاطفة، وإن كان معناهما الاستدراك؛ لأنَّ هذا الفرق بالنَّظر إلى الاستعمال الذي هو موضع نظر النَّحوي، لا إلى المعنى الذي هو موضع نظر اللُّغوي.

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص١٦٨.

(٢) عنوان الإفادة ص١٦٨-١٦٩

(٣) انظر: أوضح المسالك ١/٣٣٠.

(٤) انظر: الكتاب ٣/١٥١، والأصول ٢/٢٢٠، والمفصل ص٣٩٨، والمرتجل ص١٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٦٤، ومجيب النِّدا ص٢٧٠.

(٥) في نسخة النبهان: (ولكنَّ، وكأنَّ) بتقديم (لكنَّ) على (كأنَّ).

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ هذه الأربع المشدَّدات النُّون تُخفَّف، فيجوز حينئذٍ بطلان عمل الأولى[١]، قال في (التّوضيح): وهو الأكثر[٢]، وإن أبطلت وجبت اللَّام معها، ولا تليها، بل يُفصل بينها وبينها.

ويمتنع البطلان في الثانية والثالثة، ولكن حينئذ [..][٣] اسم الثانية[٤] يجب حذفه، وأن يكون ضمير شأن، والخاص فيها أنَّها إذا شُدِّدت تكون ناسخةً ولا بدَّ، وإن خُفِّفت فإن دخلت على جملة اسميَّة فكذلك، وإن دخلت على فعل مضارع وقبلها عِلمٌ أو ظنٌّ فكذلك – أيضًا، وإلا كانت مصدريَّةً إن لم تكن مفسِّرةً ولا زائدةً.

وذكر اسم الثالثة[٥] قليل، ويجوز فيها أن تجعل الكاف حرف جرَّ، و(أن) زائدة، ويُجرُّ الاسم حينئذ بعدها، وقد رُوي:

..... ❁ كَـــأَنْ ظَبْيَـــةٍ..... [٦]

بتخفيف (كأنْ)، وجرِّ (ظبيةٍ).

ويجب في خبر الثانية إن كان فعلًا ليس جامدًا ولا متصرِّفًا دعاء، بأن كان متصرِّفًا ليس دعاء، أن يُفصل عنها بأحد أربعة: نفي، أو (قد)، أو تنفيس، أو (لو).

---

(١) وهي: (إنَّ).

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٥٢/١.

(٣) ما بين المعقوفتين طمس في المخطوط بمقدار كلمة.

(٤) وهي (أنَّ).

(٥) وهي: (كأنَّ).

(٦) جزء بيت من الطويل، تتمته (وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ** كَأَنْ ظَبْيَةَ تَعْطُو إِلى وَارِقِ السَّلَمْ)، قال عنه البغدادي في الخزانة ٤١٣/١٠: «وهذا البيت اختُلف في قائله...، ووجدته لعلباء بن أرقم اليشكري»، ونُسب لابن صريم اليشكري في: الكتاب١٣٤/٢، والأصول ٢٤٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦٧/٤، والمساعد ٣٣٣/١.
وهو بلا نسبة في: حروف المعاني والصفات ص٢٩، والمفصل ص٣٩٩، واللباب ٢٢٢/١، والتسهيل ٤٦/٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٣٦٧، وعنوان الإفادة ص١٧٢.
وتُروى (ظبيةٌ): بالرَّفع على حذف الاسم، أي: كأنَّها ظبيةٌ، وبالنَّصب على حذف الخبر، أي: كأن ظبيةً عاطيةٌ، وبالجر –وهي الرواية التي ذكرها الشارح– على زيادة (أن).

وفي خبر الثالثة فصله بأحد الأوليين فقط[١]، حتَّى ولا كل نفي، بل بـ(لم) فقط من حروف النّفي فقط؛ لأنَّ اسمهما ليس مذكورًا حتَّى يُغني عن هذا الفصل.

ويجب البطلان في الرَّابعة[٢]، فشرطها في كونها ناسخةً التشديد، ويأتي أنَّ شرطها في كونها عاطفةً ثلاثة: أن يسبقها نفي أو نهي، وألَّا تقترن بالواو، وأن يكون ما بعدها مفردًا، وحينئذ فإذا فُقد شرطُ نسخها وشرطُ عطفها تكون ابتدائيَّةً -فهي ثلاثة أقسام: ناسخة، وعاطفة، وابتدائيَّة- ابتدائيةً لا ناسخةً ولا عاطفةً، [ويجوز حينئذ[٣] دخول الواو عليها][٤]؛ / للفرق بينها وبين (لكن) العاطفة. [٢٨٩]

و(**ليتَ**) بالفتح.

و(**لعلَّ**) بالفتح والتّشديد.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ في (لعلَّ) اثنتا عشرة لغةً[٥]: (علَّ) بحذف لامها الأولى، و(رعنَّ) براء مكان اللَّام الأولى، ونون مكان اللَّام الأخيرة، و(رغنَّ) بذلك، وبغين معجمة مكان العين المهملة، هذه ثلاث لغات.

ثمّ (لغنَّ) بغين معجمة مكان العين، وبنون مكان اللّام الأخيرة، ثمّ (غنَّ) بحذف اللَّام الأولى حينئذ، وهاتان لغتان.

ثمّ (لأنَّ) بالهمزة مكان العين، وبالنُّون مكان اللَّام الأخيرة، و(أنَّ) بحذف اللَّام الأولى حينئذ، وهاتان لغتان.

---

(١) وهما: النفي، وقد.

(٢) وهي: (لكنّ).

(٣) أي: إذا كانت ابتدائية.

(٤) ما بين المعقوفتين ضَرَبَ عليه الشارح -رحمه الله-، ولعلَّه سهو منه؛ لأنَّ العبارة التالية للمضروب عليها لا تستقيم إلا بها.

(٥) انظر بعض هذه اللغات في: التسهيل ٤٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٩٣/٤، والجنى الداني ص٥٨٢، وعمدة ذوي الهمم ص١٩٩.

و(لعنَّ) بالنُّون المشدَّدة مكان اللَّام الأخيرة، مع فتح العين، وكسرها، وهاتان لغتان.

ويمدُّ في اللُّغتين، ويقصر في اللُّغتين، فهذه أربع[١].

ثمَّ قال في (الألفية):

وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ ۞ إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ [٢]

أي: في (ليت) فقط، فيجوز فيها حينئذ الإعمال والإهمال، وعند الإعمال تسمَّى الزَّائدة، وعند الإهمال حتَّى في غير (ليت) تسمَّى الكافَّة[٣]، وعند الإدخال على الجملة الفعلية تسمَّى المهيّئة[٤].

ويجوز -أيضًا- مع الأولى[٥] فقط الإتيان باللَّام، ويلزم الإتيان بها مع الإهمال؛ لأجل وجود اتِّصال (ما)، أو لأجل التخفيف -كما يأتي-.

قال في (الألفية):

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا ۞ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا [٦]

ولكن لا تليها، فسمَّوها الْمُزَحْلَقَة -بالقاف أو بالفاء، وهذه التَّسمية تؤذن بأنَّ موضعها كان موضع (أنَّ)؛ لأنَّها للتأكيد، والتأكيد موضعه الصَّدر، فاستقبحوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فأخَّروها.

فشرطها إن وقعت في الاسم تأخيره، وفي الخبر كذلك، وأن يكون مثبتًا، وإن كان فعلًا

---

(١) لم أقف على من ذكر هذه اللغات الأربعة، ولعلَّ الشارح -رحمه الله- يقصد المدَّ والقصرَ بعد حذف (النون)، يقول الرضي في شرح الكافية٤/٣٩٤: «و(لعاء) بالمدّ»، وفي مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب-المعروف بحاشية السيد-، للسيد العلامة مُحَمَّد بن عز الدين، تحقيق: عبدالله حمود الشمام، الطبعة الأولى، ص٦٧٦ (مكتبة التراث الإسلامي-صعدة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) يقول: «ولعا -العين المهملة-».

(٢) ص٩٥ (البيت ١٨٧).

(٣) «لكفِّها ما اقترن بها من عمل». مجيب النِّدا ص٢٧٥.

(٤) يقول المرادي (الجنى الداني ص٣٣٥): «والتحقيق أنَّ المهيِّئة نوع من أنواع الكافَّة، فكلُّ مهيِّئة كافَّة، ولا ينعكس».

(٥) وهي: (إنَّ).

(٦) ص٩٥ (البيت١٩١).

ماضيًا أن يقترن بـ(قد)[١].

وفي معمول الخبر أن يكون مقدَّمًا على الخبر، ومؤخَّرًا عن (إنَّ)[٢].

ولا شرط لها في ضمير الفصل.

وتقدَّم في (لام كي) أن هذه اللَّام هي لام الابتداء، وأنَّها تدخل -أيضًا- على الجملة الفعليَّة فتكون جوابًا لقسَم محذوف، / ومن ثمَّ سُميت الموطِّئة للقسَم، فشرط الجملة الفعليَّة أن [٢٩٠] تكون خبريَّةً، وأن تصلح لجواب القسم.

تقول -إن عملت بما علمت-: **"إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ"**، و"إِنَّنِي قَائِمٌ"، و"إِنِّي قَائِمٌ".

وإعرابه: (إن): حرف توكيد ونصب.

و(إنني): حرف توكيد ونصب، و(نون) وقاية، واسمه.

و(إنّي): حرف توكيد ونصب، واسمه، وهكذا.

و"لَيْتَ -أو لَيْتَمَا- **عَمْرًا شَاخِصٌ"**، و"لَيْتَنِي قَائِمٌ"، و"لَيْتِي" بدون نون الوقاية نادر، و(لعلَّ) بالعكس، والباقي بالخيار.

وما أشبه ذلك، أي: وتقول ما أشبه ذلك القول.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمّ هنا شيء، وهو أنَّ المثال يفيد وجوب التَّرتيب.

قالوا: وإنَّما لم يجز تقديم اسمها عليها؛ لأنَّها حروف صدر، وأنَّها غير متصرِّفة فلا تتصرَّف في معمولاتها، ولأجل هذا امتنع -أيضًا- تقديم الخبر حتّى على الاسم، ولأمرٍ آخر وهو بقاء تقدُّم المنصوب، واستُثني شيئان: الأول: الخبر إذا كان مجرورًا أو ظرفًا يجوز تقدُّمه على الاسم؛ لأنَّهما اتسع فيهما، والثَّاني: معمول الخبر يجوز تقدُّمه عليه فقط.

---

(١) يقول ابن هشام (أوضح المسالك ٣٣٦/١): «وأجاز الجمهور: "إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ"؛ لِشَبَهِ الماضي المقرون بـ(قد) بالمضارع؛ لقرب زمانه من الحال».

(٢) نحو: "إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ".

ثمَّ لما كان اتِّحاد عملها قد يوهم اتِّحاد معانيها بيَّنه وأخَّره عن أن يقرن كلّ واحدة منها بذكر معناها تلوها، كما فعل في (القطر)[١]؛ حتى يفيد أنَّ بيان المعنى إنَّما هو من علم اللُّغة، فلا يتخلَّل بين النَّحو، بل يُفرد وحده.

فقال: **ومعنى (إنّ) و(أنّ) –**ولو خُفِّفا– **للتّوكيد**.

قالوا: والألف والنّون في مثل: "رَبَّانِيّ"، و"رَوْحَانِيّ"، و"قُدْسَانِيّ" للتوكيد، أي: لتوكيد النَّسب، ومنه: "ظَهْرَانِيّ".

قال بعض المحقِّقين: معنى (إنَّ) وأخواتها في أخبارها[٢].

والتّوكيد لغةً: التقوية[٣].

والتقوية: زيادة إثبات المثبَت ونفي المنفي، والزِّيادة تحصل بتكرار اللَّفظ تارةً، وبغيره تارةً، فالتي بالأول التأكيد اللَّفظي، والتي بالثاني تأكيد (إنَّ)، و(أنَّ)، وهكذا.

والتَّوكيد اصطلاحًا هنا: تقوية نسبة الخبر إثباتًا أو نفيًا للمبتدأ.

وهذا يكفي المبتدئ.

قال ابن الزّركشي في (شرح التلخيص): البليغُ إذا عرف أنَّ المعنى ثابت مقرَّر إمَّا في نفس الأمر، أو في أكثر النُّفوس، خُيِّر في التّوكيد، فيقول في حاتم: "حَاتِمٌ جَوَادٌ"، وإن شاء قال: "إِنَّهُ الْجَوَادُ"، و"إِنَّهُ هُوَ الْجَوَادُ".

وإذا عرف أنَّ المعنى غير ثابت، كما في: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[٤]، وجب التأكيد، أو رجح.

ثمّ قال: (إنَّ) موضوعةٌ لتحقيق مضمون الجملة، و(اللام) موضوعة لتأكيد مضمون الجملة.

قال القاضي التنوخي في (الأقصى القريب)[١]: وللتأكيد ألفاظٌ أُخَر: الأربعةُ الآتيةُ، و(أمَّا)

---

(١) أي: أنَّ ابن هشام في قطر الندى قرن كلَّ ناسخ بمعناه. انظر: ص١١.

(٢) انظر: التسهيل ص٦١.

(٣) انظر: تهذيب اللغة (وكد) ١٠/١٨٠.

(٤) سورة طه: ٦٨.

بالفتح والتَّشديد، و(ألا) الاستفتاحيَّة، و(قد) التي للتَّحقيق، و(السِّين) التي للتنفيس.

هذا توكيد الإسناد، وهو الحكم، والحكم هو مضمون الكلام الخبري.

وتوكيد الإسناد تارةً يكون لسبب من / المتكلِّم، وهو إرادته دفع توهُّم المجاز في كلامه، أو [٢٩١] ادِّعاؤه أنَّه من صميم القلب، وتارةً يكون لسببٍ من المخاطَب، وهو شكُّه أو إنكاره، ولو شائبة منهما.

ثمَّ للتَّوكيد قسم آخر، وهو توكيد طرف من طرفي الإسناد، فلتأكيد المسند إليه -وهو المبتدأ- ضمير الفصل، نحو: "زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ"، والتَّأكيد الآتي، نحو: "زَيْدٌ نَفْسُهُ قَائِمٌ"، ولتأكيد المسنَد -وهو الخبر-، نحو: "زَيْدٌ ضَرُوبٌ"، وهكذا. وقال بعضهم[٢]: (أنَّ) -المفتوحة- لتأكيد المسند إليه.

ثمّ إذا دخلت (ما) عليهما بيَّنَّا عند ذكر الشّيخ العملَ حكمَها، أي: تأثيرها فيه، وهنا عند ذكر المعنى نبيّن حكمها فيه: اختلفوا في إحداثها الحصر[٣]، ومذهبنا إحداثه فيهما، ثمَّ اختلفوا هل هو بالمنطوق، أو بالمفهوم؟[٤] ومذهبنا: بالمنطوق، ثمَّ اختلفوا هل الحصر هو التّخصيص؟[٥] ومذهبنا: هو.

ثمَّ إيضاح الحصر والتَّخصيص، قال مُحَمَّد بن جماعة[٦]: الحصر: جعل شيء في محلّ محيط.

---

(١) لم أقف عليه.

والقاضي التنوخي هو: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عمرو، أبو عبد الله زين الدين التنوخي، أديب، من مؤلفاته: الأقصى القريب في علم البيان. توفي سنة ٧٤٨هـ. انظر ترجمته في: الأعلام ٣٥/٧.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) انظر المسألة في: الجنى الداني ص٤١٦، ومغني اللبيب ص٥٩، والكوكب الدري ص٣٥٩، والبحر المحيط في أصول الفقه ٢٣٦/٣، والهمع ٥٢١/١.

(٤) يقول الزركشي في البحر المحيط ٢٣٦/٣: «فهل هو بالمنطوق يعني أنَّها وُضعت للإثبات والنفي معًا، أي: لإثبات المذكور ونفي ما عداه، أو للإثبات خاصَّةً وللنفي بطريق المفهوم»، وانظر: الكوكب الدري ص٣٥٩.

(٥) انظر المسألة في: البحر المحيط ١٩٢/٥، والهمع ٨/٣.

(٦) لم أقف عليه.

ومُحَمَّد بن جماعة هو: مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن مُحَمَّد، أبو عبد الله المعروف ابن جماعة، عالم بالأصول والجدل =

ثمَّ هل الكلُّ محصور في أجزائه، أو أجزاؤه محصورة فيه؟ كلامه يقتضي الثاني.

وقال الزَّركشي الشَّافعي: الحصر: إعطاءُ الحكم للشَّيء والتَّعرُّضُ لنفيه عمَّا عداه، والاختصاص: الافتراد، وهو إعطاء الحكم للشَّيء والسُّكوت عمَّا عداه(١).

قال: «فالحصر قضيَّتان، والاختصاص قضيَّة واحدة»(٢). انتهى.

وقال الطوفي: معنى الحصر في الجملة الاسميَّة أنَّ المبتدأ لا يكون متَّصفًا إلا بالخبر، وفي الجملة الفعليَّة أنَّ الفعل لا يتَّصف به إلا الفاعل(٣).

قال: «ولا يقع بعد (إنَّما) إلا جملة خبريَّة، إمَّا اسميَّة، نحو: ((إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ))(٤)، وإمَّا فعليَّة، نحو: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾ (٥)»(٦).

قال الشَّيخ: **و(كأنَّ)** ولو مخفَّفة **للتّشبيه**، وهو تمثيل شيء بشيء في ذاتٍ أو حالةٍ، لا على وجه التَّحقيق أو الكمال، بل على وجه الظَّن أو شوب نقص، وهكذا.

وقال ابن عقيل: «إلحاق الشَّيء بنظيره في الصُّورة، أو المعنى، أو هما»(٧).

قال: «ولا يكون إلا عن قوة شعر الشَّاعر، وفقه الفقيه»(٨).

إذ هو يعتمد على الاطِّلاع / على حقيقة الشبيهين، وذلك بالقريحة الصَّافية والذَّوق **[٢٩٢]** الصائب، والإصابة بالذَّوق الصائب هي الحذق في الأطباء، والتفقُّه في العلماء.

وهذا يكفي المبتدئ.

= واللغة والبيان، من مؤلفاته: الكوكب الوقاد في شرح الاعتقاد، وحاشية على شرح الجاربر دي للشافية. توفي سنة ٨١٩هـ. انظر ترجمته في: الأعلام ٥٦/٦.

(١) انظر: البحر المحيط ١٩٣/٥.

(٢) البحر المحيط ١٩٣/٥.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة ٧٤٠/٢.

(٤) صحيح البخاري، باب البيع والشراء مع النساء، (ح٢١٥٦) ٣/ ٧١.

(٥) سورة آل عمران: ١٧٨.

(٦) شرح مختصر الروضة ٧٤٠/٢

(٧) الواضح في أصول الفقه ١٠٧/١.

(٨) الواضح في أصول الفقه ١٠٧/١.

ثمَّ من هذه المادة خمسة ألفاظ: الشُّبهة، والمشابهة، والشَّبه، والشَّبيه، والشِّبه -بكسر الشّين[١].

فالشُّبهة تقدَّم أنَّها: ما يُخيَّل للناظر أنَّه حجَّة وليس بحجَّة. والمشابهة: وجود الشَّبَه من جانبين. والشَّبَه -بفتحتين: وجود الشَّيء على صورة الشيء أو بحالةٍ له. والشبيه: الكثير الشَّبَه. والشِّبْه -بكسرٍ فسكون: المشارك لغيره في صفة.

ثمَّ قال الطوفي: ظاهر كلام أهل اللُّغةِ والأصولِ الفرقُ بين الشَّبَه والْمِثْل، والمشابهة والمماثلة، فشَبه الشَّيء وشبيهه: ما كان بينه وبينه قدر من الأوصاف، ومِثْل الشَّيء ومثيله: ما ساواه في ذاته وصفاته، والنَّظير يعمُّهما[٢].

والمثال تقدَّم أنَّه: جزء يُذكر لإيضاح القواعد. والْمَثَل -بفتحتين-: قولٌ من الأقوال سائرٌ في النَّاس يُراد به إيضاح كُنْهِ الشَّيء. واللَّبس -بفتح فسكون-: أخذُ شيءٍ صورةَ لباس شيء وهكذا، ولا يكون إلا باطلًا، فهو الشَّبه الباطل، كالشُّبهة، فإنَّها الشَّبه الباطل.

والزعم: قول يغلب فيه البطلان، فهو ناشئ عن اللَّبس والشُّبهة، وهكذا.

ثمَّ تارةً تقع المشابهة والشُّبهة في الخياليَّات، وتارةً في الوهميَّات، وتقدَّم أنَّ الخيالي: ما مادته محسوسة، أي: تُدرك بالحسّ، والوهمي: ما مادته معقولة، أي: لا تُدرك إلا بالعقل.

قال ابن السُّبكي: «اعلم أنَّ الكوفيين، والزجاجي، وابن السّيد[٣]، وابن الطراوة[٤]، ذهبوا إلى أنَّ (كأنَّ) إنَّما تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسمًا جامدًا، فإن كان اسمًا مشتقًّا فتكون للشَّك، بمنزلة توهَّمت وظننت»[٥].

---

(١) انظر: الصحاح (شبه) ٦/٢٢٣٦.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة ٣/٤٢٤.

(٣) ابن السيد هو: عبد الله بن مُحَمَّد، أبو مُحَمَّد، البَطَلْيَوْسِي، من مؤلفاته: الحلل في شرح أبيات الجمل. توفي سنة ٥٢١. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/١٤١، ووفيات الأعيان ٣/٩٦، والأعلام ٤/١٢٣.

(٤) ابن الطراوة هو: سليمان بن مُحَمَّد بن عبد الله المالقي، أبو الحسن، أديب من كتاب الرسائل، له آراء في النّحو تفرّد بها من مؤلفاته: الترشيح في النحو. توفي سنة ٥٢٨هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/١١٣، والأعلام ٣/١٣٢.

(٥) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٢/٧٣.

ثمّ إذا كانت للتشبيه فهي فيه أبلغ من الكاف.

قال الأنصاري: وتكون للتوكيد، وهو يوافق قول التنوخي المتقدّم.

قال: وتكون على رأيٍ -أيضًا- للتَّحقيق[١].

قال ابن السُّبكي: «ولا يتغيَّر معناها بدخول (ما) أو(لا)»[٢]. انتهى.

و(لكنّ) ولو مخفَّفة **للاستدراك**[٣]. قال ابن المصنّف: تعقيب الكلام برفع ما يُتوهّم ثبوته [من][٤] إثبات أو نفي[٥].

إيضاحه أنَّ الشيء ذات وحالة، لا يزيد على ذلك، وتقدَّم، والحالة قد تكون عادتها أن تستتبع حالة أخرى، فإن لم تستتبعها في العادة جاء الاستدراك، فلذلك كان الاستدراك تعقيب الكلام [برفع ما][٦] يُتوهَّم عادةً ثبوته أو نفيه./ [٢٩٣]

وهذا يكفي المبتدئ.

واعلم أنَّ التَّوهُّم في (لكنَّ) وفي (إلَّا) في المستثنى المنقطع من العادة، وحينئذ فـ(لكنَّ) و(إلا) تُخْرِجَان ما العادة استتباعه، و(حتَّى) تُدْخِلُ ما العادة خروجه إثباتًا أو نفيًا.

ثمَّ أصل الاستدراك أنَّه لغةً: طلب الدّراك، والدّراك: اللُّحوق للشَّيء على وجه الإحاطة به، والْمَدَارك: الطُّرق الموصلة إلى الإدراك، والإدراك -أيضًا-: اللحوق[٧]. والاستدراك اصطلاحًا: لحوق الكلام -أي: معناه- عند الإحاطة به كلِّه بإخراج ما ليس منه، وهكذا.

---

(١) هذا رأي الزجاجي في كتابه حروف المعاني والصفات ص٦٧، والسيرافي في شرح الكتاب ٤٨١/٢، ونُسب -أيضًا- إلى الكوفيين، أمَّا جمهورُ النحويين فلا يخرجونها عن التشبيه، وتأوَّلوا ما ورد من شواهد. انظر: شرح التسهيل ٧/٢، والتذييل ١٣/٥، والجنى الداني ص٥٧١، ومغني اللبيب ص٢٥٣، وتمهيد القواعد ١٢٩٣/٣، والهمع ٤٨٦/١.

(٢) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٧٨/٢.

(٣) في نسخة النبهان: (و(لكنَّ) للاستدراك، و(كأنَّ) للتشبيه) بتقديم (لكنَّ) على (كأنَّ).

(٤) مابين المعقوفتين بياض في المخطوط بقدر كلمة، ولعلّ المثبت أقرب معنى.

(٥) انظر: شرحه على الألفية ص١١٦.

(٦) مابين المعقوفتين بياض في المخطوط بقدر كلمتين، والمثبَت أقرب معنى.

(٧) الصحاح (درك) ١٥٨٢/٤.

و(ليت) للتّمني، قال ابن المصنّف: «طلب ما لا طمع في وقوعه»[١]، أي: طلب المستحيل، أو الممكن البعيد التَّحصيل، أو طلب الأمر البعيد الحصول.

قال الشّيخ زكريا: أي: أو ما فيه عُسْرٌ ولا بدَّ منه، وإلا لورد: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾[٢]؛ إذ الموت واقع لا محالة[٣].

وهذا يكفي المبتدئ.

واعلم أنَّ العلماء اختلفت عباراتهم في التَّمني، فالمشهور ما تقدَّم.

وقال العلقمي: التَّمني: تشهِّي حصول الأمر المرغوب فيه[٤].

وقال ابن حجر العسقلاني: «التَّمني: إرادةٌ تتعلَّق بالمستقبل»[٥]. انتهى.

وهو يفيد أنَّ التَّمني، والتَّشهي، والطمع، والطَّلب، وهكذا، إرادة.

قال ابن نصر الله[٦]: الإرادة إن كانت كاملةً فالرَّغبة، وإن كانت قويَّةً فالأمل، وهو إمَّا [تمنٍ، وإمَّا ترجٍ][٧]، وإمَّا توقُّع.

والباعث على التَّمني تصوُّر الفائدة، كما تقدَّم أنَّ الله -تعالى- إذا أراد إحداث شيء أقام صورته تجاه النَّفس أو الروح.

قال في (المصباح): «التَّمني مأخوذ من المنا، وهو القدر؛ لأنَّ صاحبه يُقَدِّر حصوله»[٨]. انتهى.

وهل يقال أنَّه من المنى، وهو الصب، وهو يكون بمقدار؟

---

(١) شرحه على الألفية ص١١٦.

(٢) سورة آل عمران: ١٤٣.

(٣) الدرر السنية ٣٥٨/١.

(٤) لم أقف عليه من كلام العلقمي، ووقفتُ عليه بنصِّه في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٦٧/٤.

(٥) فتح الباري ٢١٧/١٣.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) ما بين المعقوفتين في المخطوط: (تمني، وإما ترجي).

(٨) المصباح المنير ص٥٨٢.

قال العلقمي: وحكمه المدح والطَّلب إن كان خيرًا، والذَّم والتَّمني إن كان شرًّا، ومنه الحسد(١).

ثمَّ في التَّمني كلام -أيضًا- يأتي في التَّرجي.

و(لعلَّ) -بلغاتها- لمعنيَيْن: **للتَّرجي** في المحبوب، وهو ما فيه لذة،/ **والتَّوقع** في المكروه، وهو ما فيه ألم. **[٢٩٤]**

والتَّرجِّي: طلب الأمر القريب الحصول، والتَّوقُّع: حذر الأمر القريب الحصول.

وقال في (شرح القطر): «التَّرجي: طلب الأمر المحبوب المستقرَب حصوله»(٢).

أي: والتَّوقع: طلب امتناع الأمر المكروه المستقرَب حصوله، بالإخبار عنه بـ(لعلَّ) المفيدة أنَّه قرُب وقوعه حتَّى صار كأنَّه كالواقع.

قال ابن حجر العسقلاني: واستعمالُ الرجاء في الخوف وغيره مما لا يَصدق عليه تعريفه مجازٌ(٣).

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ وراء ذلك تحقيقٌ، وتحريرٌ، وهكذا، بأمور:

الأمر الأول: الفرق بين التَّمني والتَّرجي لا يتبيَّن إلا بتصوُّر شيء، ذلك الشيء مقدمة للفرق، وهو أنَّ الأصل العدم، ثمَّ الخارج إلى الوجود إمَّا واجب الوجود، وإمَّا مستحيل الوجود، وإمَّا جائز الوجود، وجائز الوجود لوجوده سبب لا يوجد عادة بدونه إلا نادرًا، ومن أسبابه ما يكون قريب التَّرتُّب عليه، ومن أسبابه ما يكون بعيد الترتب عليه وهكذا.

فكلمة (ليت) ليست للواجب(٤)، مثل: مجيء غد، ولا لما هو كالواجب، وهو القريب

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) شرح القطر لابن هشام ص١٤٩.

(٣) لم أقف عليه من كلام ابن حجر العسقلاني، ووقفت على نحوه عند ابن حجر الهيتمي، يقول: «و(أرجو): من الرجاء، ضد اليأس، فهو تجويز وقوع محبوب على قرب، واستعماله في غيره -كما في: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، أي: لا تخافون عظمته- مجاز يحتاج لقرينة». تحفة المحتاج ١/ ٥٧.

(٤) أي: الواجب الوقوع.

الوجود، ولو في اعتقاد المتكلِّم، بل للمستحيل، أو ما هو كالمستحيل، وهو المستحيل عادةً، كوجود الشَّيء مع عدم الإتيان بسببه، أو مع السَّبب الضَّعيف، وهكذا.

ويُقال له: المُنْيَة، بوزن: غُرْفَة، وجمعه: مُنى، مثل: "غُرَف" جمع: "غُرْفَة"(١).

ويُقال له -أيضًا-: الأُمنيَّة، وجمعها: أمانيّ(٢).

وكلمة (لعلَّ) ليست للمستحيل، ولا للجائز البعيد الحصول، بل للجائز المحبوب القريب الحصول.

قال زرُّوق(٣): الرَّجاء: طمع مع عمل السَّبب، وإلا فأُمنية.

الأمر الثَّاني: لما كان التَّمني يكون في المستحيل، والممكن الذي كالمستحيل لبعد حصوله بأي وجه كان، قيل: إنَّ بين التَّمني والتَّرجي عمومًا وخصوصًا، فالتَّمني في المستحيل والممكن، والتَّرجي في الممكن فقط(٤).

وقيل: بينهما التباين، فالتَّمني في المستحيل فقط، ومنه الفائت، وخصَّه بعضهم به، والتَّرجي في الممكن، ومنه القريب الحصول، وخصَّه بعضهم به(٥).

وقيل: تباينهما أنَّ التَّمني يصحبه الكسل، فلا يسلك صاحبه طريق الجِد، والرَّجاء يصحبه النَّشاط، فيسلك صاحبه طريق الجد، ولا سيَّما في الطَّاعات(٦).

الأمر الثَّالث: لفظ الرَّجاء هل هو بالقصر، أو بالمد؟

ومعناه هل هو طلب، وهو صريح العبارة المتقدِّمة في تعريفه، أو لا؟

قال العلقمي: الرَّجاء -بالمدِّ: تعليق القلب بمحبوب من جلب نفع، أو دفع ضرر سيحصل [٢٩٥]

(١) انظر: العين (منى) ٣٩٠/٨.

(٢) المصباح المنير (منى) ص٥٨٢.

(٣) لم أقف عليه. وزروق هو: أحمد بن أحمد الفاسي، أبو العباس، فقيه محدث صوفي، له شرح مختصر خليل. توفي سنة٨٩٩ هـ. انظر ترجمته في: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢٢٦/١، والأعلام ٩١/١.

(٤) انظر: الكُنّاش في فني النحو والصرف ١٠١/٢، وشرح ابن عقيل ٣٤٦/١، والمقاصد الشافية ٨٣/٦.

(٥) انظر: نهاية الوصول في دراية الأصول، لصفي الدين الهندي، تحقيق: د.صالح اليوسف، ود. سعد السويح، الطبعة الأولى، ١٤٨/١ (المكتبة التجارية- مكة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

(٦) انظر: نهاية الوصول ١٤٨/١.

في / المستقبل[١].

وقال في (المطول): الرَّجاء ليس بطلب[٢]، وهو نوع من الظَّن، وضدُّ اليأس.

وكأنَّ ابن حجر العسقلاني راعاه؛ إذ قال: الرَّجاء: تجويز وقوع محبوب على قرب[٣].

وكذلك ابن نصر الله؛ إذ قال[٤]: الرَّجاء: رؤية النَّفس رجحان حصول الشيء المحبوب.

الأمر الرَّابع: الأمل يصدق على التَّمني، والتَّرجي، وكذلك الطمع.

ثمَّ أوَّل وقت التَّمني والتَّرجي وقت يبلغ الإنسان، قال العلقمي[٥]: وأنت إذا تأمَّلت الإنسان وجدته لا يخلو عن أمل.

وقطع العلائق: هو قطع تعلُّق القلب بمسؤول غير الله -تعالى.

ثمَّ الرَّجاء في الغير إن كان منه بأن رجاك في نفسه، كأن قال لك: تعاهدني لعليّ أنفعك، وجب عليه ذلك إن كان هو الخالق -سبحانه-؛ لأنَّه ليس من صفته الغرور، ولا الغدر، والغرور: تفويت الإعطاء، والغدر: تفويت السَّلامة، ولا سيَّما مع المعاهدة.

الأمر الخامس: قد تكون (لعلَّ) للتَّعليل، نحو: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾[٦]، أو للتشبيه، نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾[٧]، وقال ابن عبَّاس: كأنَّكم[٨].

ثمَّ هنا شيء، وهو أنَّ معنى (لعلَّ) -وهو: الرَّجاء والتوقُّع- هو الذي جاء في دين الإسلام

---

(١) لم أقف عليه من كلام العلقمي، ووقفت عليه بنصه في: إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري، لشهاب الدين القسطلاني، الطبعة السابعة، ٢٦٨/٩ (المطبعة الكبرى الأميرية-مصر ١٣٢٣هـ).

(٢) انظر: المطول ص ٤٠٨.

(٣) وقفتُ على هذه العبارة بنصها عند ابن حجر الهيتمي. انظر: تحفة المحتاج ١/ ٥٧. أما عبارة ابن حجر العسقلاني التي وقفتُ عليها (فتح الباري ٣٨٥/١٣): «بل يعدل إلى ظن وقوع الوعد، وهو جانب الرجاء».

(٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) سورة طه: ٤٤.

(٧) سورة الشعراء: ١٢٩.

(٨) انظر قول ابن عباس في: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، ٣٧٦/١٩ (دار التربية والتراث-مكة المكرمة)، والبحر المحيط ١٧٨/٨.

أنَّه حال المؤمن، كمن في حبس يتوقَّع أنَّ هذا الوقت يأتيه المشاعلي يقتله، أو بُكْرَة، أو عَشِيَّة، ويرجو أن تقع له شفاعة أو رحمة، وهكذا.

ومن ثمَّ قال الشّاعر:

..... وَلَا تَـــــزَلْ ذَاكِـــــرَ الْمَـــــوْ ❁ تِ..... [١]

وقال الآخر:

لَا طِيـــــبَ لِلْعَـــــيْشِ..... ❁ ..... [٢]

وجاء القرآن بهذا، قال الله -تعالى-: ﴿وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾[٣]، أي: ولو بشِّروا بالجنَّة.

وقال العارفون:

وَحُـــزْنِي مَـــا يَعْقُـــوبُ بَـــثَّ أَقَلَّـــهُ ❁ وَكُـــلُّ بَـــلَا أَيُّـــوبَ بَعْـــضُ بَلِيَّـــتِي [٤]

أي: حزن الموت، وبلاء الموت، ليس حزن يعقوب على يوسف بقدره، ولا كل بلاء أيُّوب بالجُذام كالبلاء به.

ومن هذا ينشأ للعالم الذي تُعظِّمه النَّاس غاية العِظَم أنه لا يرى نفسه بذلك، بل يرى نفسه بالحزن والبلاء، وإذا أثنى عليه أحد يقول: أستغفر الله؛ أي: إنَّ هذا ذنب عظيم منّي إنْ رأيتُ نفسي كما تُعَظَّم، أو كما يُثْنى عليها، وهكذا، والله الموفِّق -سبحانه.

---

(١) جزء بيت من الخفيف، تتمته: (صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ ** تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ)، لم أقف على قائله، وورد بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/١، وشرح ابن الناظم ص٩٤، واللمحة ٥٧٠/٢، وشرح القطر ص١٢٨، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/١.

(٢) جزء بيت من البسيط، تتمته: (لاَ طِيبَ لِلْعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً ** لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ والْهَرَمِ)، لم أقف على قائله، وورد بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/١، وشرح ابن الناظم ص٩٦، والتذييل ١٧١/٤، والمساعد ٢٦١/١، والهمع ٤٢٨/١.

(٣) سورة المؤمنون: ٦٠.

(٤) من الطويل، نُسب لابن الفارض في خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي؛ تحقيق: عصام شقيو، ٤٨٨/١ (دار ومكتبة الهلال-بيروت ٢٠٠٤م).

ثمَّ قد اتَّفقوا على جواز حذف أخبارها، أي: (إنَّ) وأخواتها، وأمَّا أسماؤها، فقال ابن عصفور: يجوز -أيضًا- حتى في فصيح الكلام(١).

وقال صاحب (الكتاب): لا يجوز إلَّا في ضرورة الشِّعر، أو إذا كان ضمير شأن(٢).

ثمَّ المناسب باب (ظنَّ) وأخواتها.

قال: **وأمَّا (ظننت) وأخواتها، فإنَّها** بعد رفع الفاعل **تَنصب المبتدأ والخبر**، لا على أنَّهما [اسم وخبر] (٣) كما في (كان) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها، بل **على أنَّهما مفعولان**(٤)؛ لوجود الفاعل هنا دون هناك.

والفرَّاء يقول: الثَّاني منصوب على التشبيه بالحال(٥).

ثمَّ يُعلم ممَّا سبق في (إنَّ) أنَّ المبتدأ المضمر يُبدل هنا بالمتَّصل المرادف له، وأنَّ نون الوقاية تلزم هنا مع الياء.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ هنا فوائد، قال الراعي: «يتعلَّق بها أربع مسائل: عددها، وعملها، وإلغاؤها أو تعليقها، والاختصار فيها أو الاقتصار»(٦).

وقال الغرناطي: «اعلم أنَّها تدخل على المبتدأ والخبر؛ لتدلَّ على التَّحقُّق للخبر، أو التردُّد فيه، فالخبر مطلوبها، والمبتدأ مطلوب الخبر، فهو مطلوب مطلوبها، فأشبهت بذلك (أعطى)؛ لأنَّ (أعطى) فعل أخذ فاعله، وطلب بعده محلَّين»(٧).

ولا / يلزم في الفاعل أن يكون ضميرًا، كما لفظ به الشَّيخ. [٢٩٦]

---

(١) انظر: شرح الجمل ١/٤٥٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢/١٣٤، ٣٥٧، وشرحه للسيرافي ١/٣٤٨.

(٣) ما بين المعقوفتين في المخطوط: (اسمًا وخبرًا).

(٤) في نسخة النبهان: (مفعولان لها)، بزيادة: (لها).

(٥) انظر رأي الفراء في: التذييل ٦/٦، وتمهيد القواعد ٣/١٠٦٩، والهمع ١/٥٧٤.

(٦) عنوان الإفادة ص١٧٢.

(٧) عنوان الإفادة ص١٧٣.

قال: ولو دخلت على ناسخ لم تنصبهما لفظًا؛ لأنَّها لم تدخل على المبتدأ والخبر، فهو يقع موقع المفعولين، نحو: ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُم ﴾[١].

وقال الرَّاعي: «ويقع موقع المفعولين في هذا الباب كثيرًا (أنَّ) و(أَنْ)، نحو قوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم﴾[٢]، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا﴾[٣] »[٤].

ثمَّ قول الشيخ: (مفعولان) أشار به إلى أنَّ لهما حكم المفعول، ولكن المفعول إذا تقدَّم لا يلغي تقدُّمه العاملَ، وهنا يلغيه جوازًا.

قال الغرناطي: الإلغاء: هو إبطال العمل في اللَّفظ والمعنى لغير مُبطِل لفظي[٥].

وله شرطان: ألَّا يتقدَّم العامل، وألَّا يؤكَّد بمصدره.

ثم النَّصب أقوى مع التَّوسط، وقال ابن هشام: يستويان[٦].

والرَّفع أقوى مع التأخر.

قال الرَّاعي: والتَّعليق: إبطال عمل العامل في اللَّفظ لموجب لفظي دون المعنى[٧]، ويأتي.

وهي عشرة هنا، وفي (الأزهرية) السَّبعة الأُوَل[٨].

وقال الغرناطي: «سبعة عشر، وربَّما زادت»[٩].

قال أبو عبيدة[١٠]: ويضبطها أن يُقال: كلُّ ما يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما، فهو

---

(١) سورة البقرة: ٤٦.

(٢) سورة البقرة: ٤٦.

(٣) سورة المائدة: ٧١.

(٤) عنوان الإفادة ص١٧٧.

(٥) انظر: عنوان الإفادة ص١٧٨. وعبارته: «لغير موجب لفظي».

(٦) نقله ابن هشام في أوضح المسالك، ولم ينسبه، وظاهر مذهبه أنَّه يرى أنَّ الإعمال مع التوسط أرجح. انظر: ٥٦/٢.

(٧) انظر: عنوان الإفادة ص١٧٨.

(٨) انظر: المقدمة الأزهرية ص٤٢-٤٣.

(٩) عنوان الإفادة ص١٧٢.

(١٠) لم أقف عليه.

من هذا الفصل.

(**ظننت**)، و(**حسبت**)، و(**خِلْتُ**)، و(**زعمت**)، وهذه الأربعة لإفادة أنَّ الخبر للمبتدأ في اعتقاد المتكلِّم بطريق الرُّجحان لا التَّحقق، سواء كان مثبتًا أو منفيًّا.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ هنا ثلاث فوائد:

الأولى: لَمَّا كان منشأ الرجحان تارةً يكون في الدَّليل، وتارةً يكون في القدر الكافي من الدَّلالة، وتارةً يكون في الطَّبع، وتارةً يكون في عدم الاعتداد بذلك الرَّاجحِ، جاءت في اللُّغة هذه الأربعة هكذا.

الثَّانية: قال القرطبي: الزَّعم: القول الذي لا يوثَق به[١].

وقال ابن دريد: «أكثر ما يقع الزَّعم على الباطل»[٢].

وقال الأنصاري: الزعم: قول يقترن به اعتقاد، صحَّ أو لم يصحَّ.

وقال البهاء السبكي: «قولٌ لم يقم الدَّليل على صحته، وإن كان صحيحًا في نفس الأمر»[٣].

وقال الفاكهي: «الزَّعم: قول يطلَق على الحقِّ وعلى الباطل، وأكثر ما يُقال فيما يُشَكُّ / فيه»[٤]. [٢٩٧]

الثَّالثة: إن دخلت الأربعة على غير المبتدأ والخبر كانت (ظنَّ) بمعنى اتَّهم، و(حسب) بمعنى صار أحسب، أي: أشقر أبيض[٥]، و(خال) بمعنى تكبَّر، أو عرج عرجًا مخصوصًا[٦]، و(زعم)

---

(١) انظر: قسم التحقيق ص١٨٠.

(٢) جمهرة اللغة (زعم) ٨١٦/٢.

(٣) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٥١٢/١.

(٤) مجيب النِّدا ص٣٠٦.

(٥) جاء في الصحاح (حسب) ١١١/١: «الأحسب من الإبل: هو الذي فيه بياض وحمرة...، والأحسب من الناس: الذي في شعر رأسه شقرة».

(٦) انظر: تهذيب اللغة (خال) ٢٢٩/٧.

بمعنى كفل، أو سَمِنَ، أو هَزُلَ[١].

و(رأيت)، و(عَمِلْت)، و(وجدت)، و(اتخذت)، و(جعلت)، و(سمعت)، وهذه السِّتة لإفادة العلم، الأوَّل من جهة الرؤية القلبية، وإن كانت عن رؤية بصرية، والثاني عن علامة كاملة تفيد إدراك الظَّاهر والباطن، والثَّالث عن الوجدان، والرابع عن الاتِّخاذ، وهو حيازة الشَّيء باطنًا أو ظاهرًا، والخامس عن اتِّخاذ الشَّيء كذلك، حتى ولو كان الشَّيء المجعول عرضًا في شيء آخر، والسَّادس عن سمعٍ بالأذن أو بالقلب، وهكذا.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ هنا ثلاث فوائد.

الأولى: قال الغرناطي: أمَّا (رأى)، فتكون بصريَّةً، ومصدرها: الرؤية، ولا تتعدَّى إلا إلى مفعول واحد، وتكون حلميَّةً، ومصدرها: الرؤيا، وهي كالقلبيَّة، لا كالبصريَّة، وتتعدَّى إلى مفعولين[٢].

وتكون قلبيَّةً، وهي المرادة هنا، ومصدرها: الرأي، والرؤية -أيضًا-.

قال: وأمَّا (علم)، فتكون بمعنى العرفان، فتتعدّى إلى واحد فقط، ومنه: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[٣]، وتكون بمعنى: لم يجهل، أي: نقيض: جهل، وهي المقصودة هنا، ومنها قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾[٤].

ولو كانت (وجد) بمعنى استغنى، أو أصاب، أو حزن، أو حقد، لم تكن من هذا الباب.

الثانية: قال الغرناطي-أيضًا-: «غير الماضي من هذه الأفعال يعمل عمل الماضي»[٥].

---

(١) جاء في تهذيب اللغة (زعم) ٢/٩٣: « الزعوم من الغنم: التي لا يُدرى أَبِهَا شحم أم لا...، والزَّعوم: القليلة الشحم، وهي الكثيرة الشحم». وفيه -أيضا- ٢/٩٤: « زعم يزعم زعامةً، إذا كفل».

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص١٧٣.

(٣) سورة الأنفال: ٦٠.

(٤) سورة الممتحنة: ١٠.

انظر: عنوان الإفادة ص ١٧٤.

(٥) عنوان الإفادة ص١٧٣.

قال الرَّاعي: «إن كان قد استُعمل منه مضارع، أو أمر، أو غير ذلك ممَّا يتصرَّف منها، إلا (هب)، و(تعلم)، فلا تعمل هذا العمل ممَّا تصرف منهما إلَّا الأمر خاصَّة، و(رأى) لا تعمل هذا العمل ممَّا تصرف منها إلَّا المضارع مبنيًّا للمفعول خاصَّة»[١].

ثمَّ هذا الباب إنَّما هو لأفعال القلوب، لا لأفعال الحواسِّ الخمس؛ إذ أفعال الحواسِّ الخمس إذا دخلت على المبتدأ والخبر ينتقل المبتدأُ إلى المفعولِ، والخبرُ إلى الحالِ، تقول في: "زَيْدٌ قَائِمٌ": "ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا"، فـ(زيد): مفعول (ضرب)، و(قائمًا): حال، ولو [قلت: القائم][٢]، كان نعتًا.

والسَّمع من أفعال الحواس [...][٣]، قال الأنصاري: وقد أغرب المؤلِّف -رحمه الله تعالى- في ذكر (سمعت) من هذا الباب، وهو تابع في ذلك لأبي علي الفارسي[٤].

ثمَّ هي إنَّما تكون منه إذا / دخلت على ما لا يُسمع بالأذن، ويُسمع بالقلب، فليس منها، نحو: "سَمِعْتُ الْقُرآنَ"، ولا تقول: "سَمِعْتُ زَيْدًا يَخْرُجُ". [٢٩٨]

ومذهب الجمهور أنَّها لا تنصب إلا مفعولاً واحدًا إن دخلت على ما يُسمع بالأذن أو بالقلب، وعند وجود منصوب ثانٍ معها يُعرب حالًا إن كان بعد معرفة، وصفةً إن كان بعد نكرة[٥].

ولم يذكر -رحمه الله- (قلت) إذ أُشْرِبَت معنى الظَّنِّ، قال الراعي: إن أُشرِب القولُ معنى الظَّنِّ ووقعت بعده الجمل الاسميَّة، فللعرب فيه ثلاث لغات: الحكاية مطلقًا، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ﴾[٦] إلى قوله: ﴿ٱلْيَقِينُ﴾[٧].

والإعمال مطلقًا، وهي لغة سُليم، فيقولون: "قُلْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا".

---

(١) عنوان الإفادة ص١٧٣.

(٢) ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط بمقدار كلمتين.

(٣) ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط بمقدار كلمتين، والمعنى: (والسمع من أفعال الحواس، فلا تتعدى إلَّا إلى مفعول واحد).

(٤) انظر: الإيضاح ص١٧٠.

(٥) انظر المسألة في التذييل ٤٦/٦.

(٦) سورة المدثر: ٤٣.

(٧) سورة المدثر: ٤٧.

والإعمال بشروط أربعة: أن يكون الفعل فعلًا مضارعًا، وأن يكون أوَّله من حروف (أنيت) (تاء) الخطاب، وأن يتقدَّمه استفهام، وألَّا يُفصل الاستفهام عنه، إلا أن يكون الفاصل ظرفًا، أو مجرورًا، أو معمولًا للقول، وهذا هو اللُّغة الفصيحة(١).

وإن لم يُشرَب القولُ معنى الظَّنِّ ووقعت بعده الجملة، فلا عمل له، وحكمها الحكاية، كالآية المتقدمة، وإن وقع بعده مفرد يتضمَّن الجملة، فلا يكون إلا منصوبًا، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱلْحَقَّ﴾(٢)، ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾(٣)، وقولك: "قَالَ زَيْدٌ الْبَاطِلَ"؛ لأنَّ هذه الثَّلاثة تتضمَّن الجملة، وما أشبه ذلك.

الثَّالثة: لهم من أفعال القلوب غير هذه -كما تقدَّم-، حتى منها ما لا يتعدَّى إلَّا بما تتعدَّى به الأفعال القاصرة، كـ(فكَّر)، و(تفكَّر)، فلا يتعدَّى إلا بحرف الجرِّ، ومنها ما يتعدَّى لواحد، كـ(فَهِمَ)، و(عَرَفَ)، وهكذا.

ولهم من غير أفعال القلوب ما ينصب مفعولين يتعدَّى إليهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ويُسمَّى باب (كسا)، سمَّاه ابن مالك بذلك(٤).

تقول: "ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا"، و"خِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا"، وما أشبه ذلك.

وتقول في إعراب ذلك:

(ظَنَنْتُ): فعل ماض من أفعال القلوب، وفاعل، حدُّ الفعل إلى (التاء)، و(التاء) فاعل، والفاعل مرفوع، ورفع هذا في محلِّه؛ لأنَّه ضمير، والضَّمائر لا يظهر فيها إعراب.

(زيدًا): مفعول أوَّل.

و(قائمًا): مفعول ثانٍ، والمفعول منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، وهكذا.

وتقول في إعراب (ظننتُنيك): فعل ماضٍ من أفعال القلوب، وفاعل، ونون وقاية، ومفعول أول، ومفعول ثانٍ، وهكذا.

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص١٨٠.

(٢) سورة سبأ: ٢٣.

(٣) سورة آل عمران: ٧٥.

(٤) وذلك في قوله: «وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ** بَابِ (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ» ص١٠٢ (البيت ٢٥٢).

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ هنا مسألتان:

الأولى: قد تدخل أفعال القلوب على مبتدأ وخبر فيها معلّق، والمعلّق ستَّة أشياء: (ما) النَّافية، و(لا) النَّافية، و(إن) النَّافية، و(لام) الابتداء، و(لام) القسم، والاستفهام بحرف الاستفهام، أو كون أحد الاسمين اسم استفهام: المبتدأ أو الخبر.

زاد في (شرح القطر): أو دخل الاستفهام في كلمات الجملة، ولو فضلةً، مثل: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [١]، فـ(أيَّ): مفعول (ينقلبون) الذي هو المفعول الثّاني لـ(يعلم)، وعُلِّق (يعلم) عن العمل[٢].

قال ابن المصنف: والتَّعليق: ترك إعمال الفعل؛ لفصل ما له صدر الكلام بينه وبين معموليه، والإلغاء: ترك إعمال الفعل؛ لضعفه بالتَّوسُّط، أو التَّأخُّر[٣].

ثمَّ المغاربة لا يعدُّون (لا) النَّافية في المعلّقات[٤]، وعلى عدِّها لم يشترط بعضهم لها شرطًا، والأكثرون يشترطون لها ولـ (إنْ)[٥] أن يكونا في جواب "أُقْسِمُ"، وإلَّا لم يُعلّقا.

وأصل التَّعليق: الرَّفع لما لا يرتفع عن المكان إلا بشيء، ويستعمله النَّاس في اجتماع إثبات ونفي -كما هنا-، فإنَّ هذه الأفعال إذا علِّقت فهي عاملة لا عاملة، عاملة في المحلِّ، لا عاملة في اللَّفظ.

والمرأة إذا عُلِّقت مُزوَّجة بالعقد لا مزوَّجة بالبيات عندها، والقُفَّة[٦] إذا علِّقت ساقطة على المسمار الذي معلقه، ساقطة على ما تحتها من المكان، وهكذا.

الثَّانية: إذا كان المبتدأ والخبر / ضميرين، تقدَّم أنَّ المبتدأ إذا كان ضميرًا يتَّصل بالناسخ إذا [٢٩٩]

---

(١) سورة الشعراء: ٢٢٧.

(٢) انظر: شرح القطر لابن هشام ص١٧٧.

(٣) انظر: شرحه على الألفية ص١٤٦.

(٤) انظر: التذييل ٨٥/٦، وتوضيح المقاصد ٥٦٢/١، والمساعد ٣٦٨/١.

(٥) أي: (إن) النافية.

(٦) «القفة: الزبيل، والقفة: كَهَيئَةِ الْقرعَة تُتَّخذ من خوص». المحكم (قفف) ١٣٧/٦.

دخل عليه، فهل يتَّصل به -أيضًا- الخبر ولا بدَّ، أو يجوز الفصل والوصل، فتقول: "ظَنَنْتُنيكَ وَظَنَنْتُنِي إِيَّاكَ"؟

قال في (شرح القطر): الفصل أرجح[١].

ثمَّ هنا مسألة أخرى، وهي أنَّه تقدَّم أنَّه وقع في لغة العرب الإضمار، وهو الحذف، قال الرّاعي: المسألة الرَّابعة هنا في بيان الاختصار -بالخاء-، والاقتصار -بالقاف-:

فالاختصار: الحذف لدليل، وهو جائز في كل شيء عمدةً كان أو فضلةً، والاقتصار: الحذف لغير دليل، ويجوز في الفضلة لا في العمدة، ومفعولا هذا الباب من العمدة لا من الفضلة، فلا يجوز الحذف فيهما لغير دليل[٢].

وقال في (شرح الشّذور): الحذف هنا فيه مسألتان:

الأولى: حذفهما أو أحدهما لدليل.

والثّانية: حذفهما أو أحدهما لغير دليل[٣].

فالأوّل جائز، ولم يُحكَ فيه خلافًا، مع أنَّه لم يقع في كلام العرب إلا قليلًا.

قال ابن المصنف: الحذف لدليل في المفعولين وفي أحدهما لم يجوِّزه الجمهور، وذكر لذلك علَّة، وردَّها[٤].

والثَّاني: اختلفوا في جوازه في المفعولين، والأصحُّ جوازه، وأجمعوا على منعه في أحدهما.

وقال ابن المصنّف: «لو لم يدلَّ على المحذوف دليلٌ لم يجز حذفه باتِّفاق؛ لعدم الفائدة حينئذٍ»[٥]. انتهى.

انتهى بيان المركَّب الإسنادي، ثمَّ بيان ما يُزاد عليه من أوَّله وله دخل في الإعراب.

---

(١) انظر: شرح القطر لابن هشام ص٩٦.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص١٧٩.

(٣) انظر: شرح الشذور لابن هشام ٤٨٥.

(٤) انظر: شرحه على الألفية ص١٥١، ونسبه لأكثر النحويين.

(٥) انظر: شرحه على الألفية ص١٥٢.

ثمَّ لما كان الإعراب تارةً يكون بالأصالة والاستحقاق، وتارةً يكون بالتَّبعيَّة والإلحاق، وهذا موضعه الزِّيادة على المركَّب الإسنادي، انتقل الشَّيخ إلى بيان ما يُزاد عليه من آخره وله دخل في المرفوعات، فقال:

[**باب** بيان **النعت**

قال الراعي: «في هذا الباب خمس مسائل: الأولى: معناه»[١].

قال الغرناطي: «النَّعت لغةً: هو الوصف»[٢].

قال ابن المصنف: واصطلاحًا: هو التَّابع المشتقُّ بالفعل أو القوَّة، الموضِّح متبوعه أو المخصِّص له.

وعطف البيان: هو التَّابع الجامد الموضِّح متبوعه أو المخصِّص له، غير مقصود بالحكم، أي: النسبة، وقد ينضمّ إلى ذلك مدحٌ، أو ذمٌّ، أو ترحُّمٌ، أو توكيدٌ، وهكذا.

قال الشّيخ خالد: «والنَّعت قسمان: حقيقي، وسببي»[٣].

فالحقيقي: ما كان صفةً في متبوعه، والسَّببي: ما كان صفةً في أحدٍ من قرائب متبوعه، كأبيه، وأخيه، وهكذا، وأصله من قول (الألفية):

وَمَـــا يَـــلِي الْمُضَـــافَ يَـــأْتِي خَلَفَـــا ۞ .....

فإذا قلت: "جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ أَبُوهُ"، فأصله: "جَاءَ أَبُو زَيْدٍ الْعَاقِلُ"، ثم حُذف المضاف، وهو: "أبو"، وأقيم "زيد" خلفًا عنه، ثم قد أُتِيَ به بعد النعت مضافًا إلى الضمير -كما ترى-.

ثم المتبوع إذا كان من الأسماء له عشرة أحوال، خمسة في الاسم، قال الغرناطي[٤]: ستَّة أقسام: مذكر، مؤنَّث، كل منهما ثلاثة: مفرد، مثنى، جمع.

ثمَّ خمسة في المسمَّى: وهو الذات مثلًا.

---

(١) عنوان الإفادة ص١٨١.

(٢) عنوان الإفادة ص١٨١.

(٣) شرح الأزهرية ص٢٩.

(٤) لم أقف عليه.

فالأولى: الرَّفع، والنَّصب، والخفض، والتَّعريف، والتنكير.

والثانية: الإفراد، والتّثنية، والجمع، والتذكير، والتّأنيث.

وهذا يكفي المبتدئ قبل بيان كلام الشَّيخ في هذا الباب، ثمَّ هنا فوائد زوائد:

اعلم أنَّ هذا من الاختصار، وهو: الحذف لدليل؛ لأنَّ هذا كان حقُّه (باب تابع المرفوع: باب النَّعت).

ثمَّ التَّابع لغةً: شيء يقفو أشياء في طريق، أو صفة، أو حكم، وهكذا، كالآل للرئيس يتبعونه في النَّسب، أو الدِّين، أو النُّصرة، أو في الثَّلاثة، وهكذا.

والتَّابع في النحو: «هو الذي لم يمسَّه الإعراب إلا على سبيل التَّبع لغيره»[١].

وقال ابن المصنّف: «هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدِّد»[٢]، أي: هو لفظ مع لفظ -ولو مركَّبين- يُعرب بإعرابه الحاصل والمتجدِّد، لا بإعراب لنفسه، والمنادى المضموم تابعه المضموم مشارِك له في بنائه لا في إعرابه.

ثمَّ إنَّما يتبع اللَّفظُ اللَّفظَ في إعرابه إذا كان تكملةً له، وكان ينزل منه منزلة الجزء من الكلِّ.

ثمَّ الزَّمخشري بدأ بالتَّوكيد[٣]؛ لأنَّه أشدُّ اتِّصالًا؛ لأنَّه عين.

ثمَّ سبب النَّعت: وقوع الاشتراك في التَّسمية وضعًا أو استعمالًا.

قال الغرناطي بعد أن قال: «النعت لغةً: هو الوصف»: «يُقال: نَعَتَه يَنْعَتُه نَعْتًا، إذا وصفه، والنَّعت -أيضًا-:] [٤] / هو ما يُنعت به، والجمع: نعوت»[٥]. [٣٠٠]

قال: «ولا يكسر على غيره»[٦].

---

(١) الحدّ بنصه في المفصّل ص١٤٣.

(٢) شرحه على الألفية ص٣٥٠.

(٣) انظر: المفصل ص١٤٣.

(٤) مابين المعقوفتين فيه تقديم وتأخير واضطراب، اجتهدت في إعادة ترتيبه وكتابته.

(٥) عنوان الإفادة ص١٨١.

(٦) عنوان الإفادة ص١٨١.

وفي كلامه هذا أنَّ النَّعت ذكر الصِّفة، وذكر الصِّفة الوصف، وأنَّ النَّعت -أيضًا- نفس الصِّفة، وهي: المعنى القائم بالذَّات الذي يذكر، فعلى هذا لا فرق بين النَّعت والوصف والصِّفة[١].

قال الأنصاري: اصطلاحهم أنَّ النَّعت والوصف والصِّفة بمعنى واحد.

وفرَّق بعضٌ بين النَّعت وبينهما[٢] بأنَّ النَّعت: هيئة من خِلْقة، كـ"طَوِيل"، و"قَصِير"، لا تتغيّر، والوصف والصِّفة: هيئة من فعلٍ تتغير، كـ"قَائِم"، و"قَاعِد"، أو تعمُّ ما يتغيَّر وما لا يتغيَّر[٣].

فالصِّفة أربعة أنواع:

خِلْقةٌ، نحو: "طَوِيل"، و"قَصِير"، و"أَبْيَض"، و"أَسْوَد".

وفعلٌ علاجيًّا كان، ويُسمَّى آليًّا؛ لأنَّه بآلة، ولو عضوًا من البدن، نحو: "قَائِم"، و"قَاعِد"، أو نفسانيًّا، نحو: "أَحْمَق"، و"سَقِيم"، و"شَرِيف"، و"وَضِيع"، و"مُكْرَم"، و"مُهَان".

وحرفةٌ، نحو: "بَزَّار"، و"عَطَّار"، و"كَاتِب".

ونسبٌ إلى أب أو بلد، نحو: "قُرَشِيّ"، و"بَغْدَادِيّ".

ثم كلام صاحب (المنبع) يقتضي أنَّ الوصف والصِّفة بمعنى، قال: الوصف والصِّفة مصدران، كالوعد والعِدَة[٤].

قال في (الألفية):

(فَـا) أَمْـرٍ أَوْ مُضَـارِعٍ مِـنْ كَـ(وَعَدْ) ۞ احْـذِفْ وَفِي كَـ(عِدَةٍ) ذَاكَ اطَّـرَدْ [٥]

---

(١) ذكر ذلك أبو هلال العسكري في الفروق اللغوية، واستحسنه، يقول ص٣٠: «ثم قد تتداخل الصفة والنعت، فيقع كل واحد منهما موضع الآخر؛ لتقارب معنييهما، ويجوز أن يُقال: الصفة لغةٌ، والنعت لغةٌ أخرى، ولا فرق بينهما في المعنى». وانظر: اللباب ص٤٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٢/٢، والكناش ٢٢٤/١، والفواكه الجَنِيَّة ص٢٢٠.

(٢) أي: الوصف والصفة.

(٣) انظر: الفروق اللغوية ص٣٠، وتوجيه اللمع ص٢٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٢/٢.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) ص١٨٧ (البيت ٩٨٨).

والذي كـ(عِدَة): الوصف والصِّفة، والوعظ والعظة، والوزن والزِّنة، وهكذا.

وفي علم الكلام أنَّ عند الأشعرية هما مترادفان يقعان على قول الرَّجل: "زَيْدٌ عَالِمٌ"، وعلى العلم القائم به.

وعند غيرهم من المتكلِّمين بينهما فرق، وهو أنَّ الأوَّل للأوَّل، والثَّاني للثَّاني(١).

وفرَّق بعضٌ بأنَّ الوصف: الأمارة بالنَّظر إلى قيامها بالموصوف، والصفة: الأمارة اللازمة لذات الشيء من غير نظر إلى قيامها بالموصوف(٢).

قال(٣): والأمارة: الحالة التي يعرى منها المشارك في الاسم اشتراكًا جنسيًّا، مثل: "رَجُل"، أو اشتراكًا عارضيًّا، مثل: "زَيْد" علَمًا لفلان، ثمَّ فلان، ثمَّ فلان، وهكذا من الأعلام المشتركة.

ثمَّ بالنَّظر إلى هذا، ومع تعريف ابن المصنّف للنَّعت، فالموضِّح: هو النَّعت لمعرفة، والمخصِّص: هو النعت لنكرة؛ لأنَّ الأول يزُيل اللبس، والثاني يُقلِّل الشركة.

ولم ينظر الزمخشري إلى هذا، فقال: النَّعت: الاسم الدَّالُّ على بعض أحوال الذَّات(٤).

وقال الغرناطي: «الاسم أو ما في تأويله، المشتق أو ما في تقديره، / الجاري على ما قبله؛ لإفادة وصف فيه، أو فيما هو من سببه»(٥). [٣٠١]

ثمَّ شرط المنعوت ألَّا يكون ضميرًا، ثمَّ إن كان مثنّى أو جمعًا بالعطف، فله أربعة شروط أخر: اتفاق المعطوف عليه والمعطوف في العامل، اتفاقهما في الإعراب، اتفاقهما في التَّعريف والتَّنكير، ألَّا يكونا مبهَمين -ولو بالتَّثنية- إذا كان النَّعت بالعطف، نحو: "مَرَرْتُ بِهَذَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ"، ولا أحدهما مبهمًا، نحو: "قَامَ زَيْدٌ وَهَذَا الْفَاضِلَانِ"؛ لأنِّ اسم الإشارة لا يُفصل بينه وبين نعته، ولا يُنعت بمشتق.

---

(١) أي قولنا: "زَيْدٌ عَالِمٌ" وصف لزيد لا صفة له، وعلمه القائم به صفته لا وصفه. انظر: الكليات ص٥٤٦، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٠٧٨/٢.

(٢) انظر: مقاييس اللغة ١١٥/٦، والحدود الأنيقة ٧٢.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) انظر: المفصل ص١٤٩.

(٥) عنوان الإفادة ص١٨١.

وشروط النَّعت أربعة: أن يكون هو المنعوت معنًى لا لفظًا، وألَّا يفوق المتبوع، وألَّا يتقدَّم عليه، وأن يكون مشتقًّا أو مؤوَّلًا بالمشتقِّ.

والمشتقُّ أربعة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، واسم التَّفضيل.

والمؤوَّل بالمشتقِّ أربعة: المصدر، والجملة، والاسم المبهَم، والاسم المنسوب إليه ولو بغير (ياء) النسب، نحو: "تَمَّار" منسوب إلى التَّمر.

قال الفاكهي: المصدر عند البصريّين ليس مشتقًّا ولا مؤوَّلًا بالمشتقِّ، بل هو على حذف مضاف يقدَّر، ويجب تذكيره وإفراده(١)، قال: وهو مع ذلك سماعيٌّ قليل(٢).

وقال الحطَّاب: المصدر حكم، والجملة حكم، وشرط المنعوت بها أن يكون نكرةً، وشرطها أن تكون خبريَّةً(٣).

قال ابن جرباش: (الذي) وما ضاهاه من الموصولات صفات وُضعت في الأصل وُصلةً لجَعْل الجُمل صفاتٍ للمعارف، أي: من حيث إرادة الوصف -أيضًا-، بما فيها من الحكم، والاسم المشتقُّ ليس فيه حكم.

وقال ابن الزَّركشي: وشرط الصِّفة أن تكون متحقِّقة في نفسها، ثمَّ معلومة التَّحقق -أيضًا- للموصوف عند المتكلِّم والسَّامع(٤).

أمَّا الأوَّل؛ فلأنَّ ما لا يكون ثابتًا -كالإنشاء- يمتنع جعله وصفًا وخبرًا، وأمَّا الثَّاني؛ فلأنَّ ما لا يُعرف ثبوته للشَّيء يمتنع تمييزه به.

ولكن الخبر لا يُشترط فيه أن يعرف السَّامع ثبوته للمخبر عنه، بخلاف النَّعت؛ لأنَّ النَّعت للتَّمييز.

---

(١) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص٢٢٢.

(٢) عبارة الفاكهي في الفواكه الجَنِيَّة خلاف ما ذكره الشارح، يقول ص٢٢٢: «وكذلك المصدر يُنعت به كثيرًا، ولكنَّه مع ذلك سماعي».

(٣) انظر: متممة الآجرُّوميّة ص٢٥٤.

(٤) انظر: البحر المحيط ٦/٨٦.

النَّعت بقسميه: لفظ دالٌّ على بعض حالات الشَّيء، **تابع للمنعوت**، وهو صاحب الصِّفة ولو محذوفًا في الخمسة الأولى فقط، **في رفعه**، ولو ضمًّا، مُنَزَّلًا منزلة الرفع من جهة كونه ليس دائمًا في كلِّ الحالات، كضمِّ المنادى المفرد، فالبناء العارض يتبع فيه، بخلاف الأصلي، ك "سَيبَوَيْه"، **ونصبه** كذلك، **وخفضه** ولو محلًّا، **وتعريفه** وإن اختلفت جهة التَّعريف، **وتنكيره**، ولا يختلف سبب التّنكير.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ هنا مسائل:

الأولى: النَّعت له تعريف، وله حكم، هل الشَّيخ ذكر حكمه عند النَّحويين؟ وهل يوجد تعريفه عندهم من لفظ الشيخ في بيان حكمه؟ الظَّاهر: نعم.

فيُقال: النَّعت اسم يدلُّ على صفة في موصوف، يوجد هذا من قوله: النَّعت والمنعوت، فإنَّ النَّعت: اسم الصِّفة، والمنعوت: الاسم الموصوف.

ثمَّ شرط النَّعت أن يكون مشتقًّا وهكذا.

ثمَّ لو كان الرَّفع والنَّصب والخفض في منعوت واحد من أوجُه، أو كان إعراب لفظه غير إعراب محلِّه، أو كان / المنعوت اثنين، مرفوعًا ومنصوبًا، نحو: "ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الظَّرِيفَانِ"، **[٣٠٢]** جاز أن يتبع في كلٍّ من ذلك، واتِّباع السابق أرجح، كرجحان التَّذكير على التَّأنيث في مثل: "قَامَ زَيْدٌ وَهِنْدُ الظَّرِيفَانِ"، دون: "الظَّرِيفَتَانِ".

الثَّانية: النَّعت الحقيقي لا السَّببي يجب أن يتبع في خمسة أخرى: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتَّذكير، والتَّأنيث.

والنَّعت السَّببي لا يجب أن يتبع فيها، فإن تبع فلا كلام، وإن لم يتبع فلا بأس.

ثمَّ التَّبعيَّة في هذه الخمسة قد جاء تخلُّف شيءٍ منها في شيءٍ، قال الغرناطي: «إذا كان الجمعُ جمعَ ما لا يعقل، يجوز أن يُنعت بما تُنعت به الواحدة المؤنَّثة؛ قال الله تعالى: ﴿حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾[1].

(١) سورة المدثر: ٥٠.

وقال ابن مالك:

..... بِهِبَـاتٍ وِافِـرَهْ ۞ .....[1]»[2]

ثمَّ هذا أفصح إن كان الجمع لا يعقل، وكان جمع كثرة، فإن كان جمع قلّة، فالأفصح الجمع، كما في جمع من يعقل مطلقًا، والأحسن أن يُجعل لهذا قاعدة، وهي أنَّ الموجود المتعدِّد، وهو الذي يعبِّر أهل المنطق عنه بالكلِّيّ، إمَّا متساوٍ في الذات، وهو الذي يعبِّر عنه أهل المنطق بالمتواطئ، أو مختلف، وهو الذي يعبِّرون عنه بالمشكِّك، فإن تساوى عُبِّر عنه بالمفرد؛ إشارةً إلى أنَّ التَّساوي جعله كالموجود الفرد، وإن اختلف عُبِّر عنه بالجمع؛ إشارةً إلى أنَّ الاختلاف لم يجعل فيه جهةً وحده، حتّى إن اختلف في صفة وتساوى في صفة عُبِّر عنه بالجمع والمفرد، مثل: ﴿رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ﴾[3]، وهكذا.

وإذا كان النَّعتُ اسمَ تفضيل بعده لفظة (من)، وجب إفراده مع التَّثنية والجمع، وجاء تخلُّف التَّذكير إذا كان النعتُ لا يذكَّر، وذلك لفظ: "رَبْعَة"، ولفظ: "هُمَزَة"[4]، وجاء تخلُّف التَّأنيث إذا كان لفظُ النَّعت اسمَ فاعل على وزن (فعول)، أو كان النَّعتُ اسمَ مفعول على وزن (فعيل)[5].

[الثَّالثة][6]: النَّعت السَّببي لا بدّ أن يبيَّن حكمه مع الاسم الذي بعده، فاعلم أنَّه اسم

---

(١) جزء بيت تتمته: (وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ***لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَهْ)، ص٦٨ (البيت ٧).
الشاهد فيه: مجيء (وافرة) نعتاً مفردًا لـ (هبات)، وهو جمع ما لا يعقل.

(٢) عنوان الإفادة ص١٨٣.

(٣) سورة الرحمن: ٧٦.
جاء في الدر المصون ١٨٦/١٠: «ونُعت هنا -رَفْرَف- بـ(خُضْر)؛ لأنَّ اسم الجنس يُنعت بالجمع، كقوله: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾، وبالمفرد».

(٤) جاء في الصحاح (همز) ٩٠٢/٣: «الهامِزُ والهَمَّازُ: العيَّابُ، والهُمَزَةُ مثله، يقال: رجلٌ هُمَزَةٌ، وامرأةٌ هُمَزَةٌ -أيضًا-».

(٥) الأول: نحو: "صَبُور"، و"شَكُور"، والثاني: نحو: "خَضِيب"، و"كَحِيل". انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٠/٣، ٣٧٥.

(٦) في المخطوط: (الثانية).

مشتقٌّ، والاسم المشتقُّ حاله أمران:

الأوَّل: إنَّ له فاعلًا إن كان اسمَ فاعل، كما للفعل، وله نائب عن الفاعل إن كان اسمَ مفعول، كما للفعل المبني للمفعول.

الثَّاني: إنَّ الاسم المشتقَّ يكون كالفعل مفردًا مع المفرد، ومع المثنّى، ومع الجمع قبله أو بعده، ولكن جمعه جمع تكسير مع جمع التَّكسير الذي بعده أفصح.

ثمَّ هل يجوز جعل النَّعت السَّببي نعتًا حقيقيًّا؟

فالجواب: أنَّ النَّعت السَّببي إذا كان اسمَ مفعول أو صفةً مشبَّهة يجوز فيه ذلك، بأن يُجعل مع ما بعده مركَّبًا إضافيًّا؛ لأنَّ الاسم المشتقَّ يُضاف إلى مرفوعه، بعد أن كان مركَّبًا إسناديًّا، بأن يحوَّل عن إسناده إلى الظَّاهر بعده، ويُجعل مسندًا إلى ضمير المنعوت، ثمَّ يجعل الظَّاهر مخفوضًا بإضافته إليه، أو بأن يُجعل ما بعده منصوبًا / على التشبيه بالمفعول به، بعد أن كان [٣٠٣] مرفوعًا على الفاعليَّة، أو على النِّيابة عن الفاعل.

[الرابعة][(١)]: قال ابن الزَّركشي: الصِّفات التي للمدح قد تجري على الشَّيء بلا توسُّط عاطف، وبتوسُّطه، وفائدة توسُّطه الإعلام بأنَّ كلًّا من الصِّفات تامٌّ مستقلٌّ لا يحتاج إلى غيره، وليس شيء منها أقوى من شيء، وأنَّ المنعوتَ جامعٌ لها على سبيل التَّعاقب، أو التَّدريج إن كان العاطف معناه ذلك.

[الخامسة][(٢)]: النعت إذا تقدَّم، فإن كان نعتَ نكرةٍ صار حالًا، وإن كان نعتَ معرفةٍ صار هو معمولَ العامل، وصار المنعوتُ بدلًا، وإن كان النَّعتُ أعرفَ كان بدلًا -أيضًا- لا نعتًا.

[السادسة][(٣)]: لهم خمسة ألفاظ لا تكون منعوتًا: الفعل، واسم الفعل، والحرف، والاسم المضمَر، والاسم المشتقُّ.

---

(١) في المخطوط: (الثالثة).

(٢) في المخطوط: (الرابعة).

(٣) في المخطوط: (الرابعة).

ولهم سبعة ألفاظ لا تكون نعتًا: الأربعة الأُوَل[١]، والجامد، والعلَم المبهَم إذا لم يؤوَّل بالمشتقِّ، واستثنوا من الجامدِ الجامدَ الذي فيه (الألف واللّام)، فإنَّه لا يكون نعتًا لاسم الإشارة إلا هو، حتّى إن وقع نعتُ اسم الإشارة بالمشتقّ قُدِّر قبله جامد فيه (الألف واللام)، وإنَّما اختصَّ بالجامد؛ لأنَّ إبهامه في الأجناس لا في الصِّفات، ثمَّ لمزيد إبهامه اشتدَّت حاجته إليه، فلزم أن يكون هو وإيَّاه كجسد واحد، فلا يُفصل بينه وبينه بفاصل، ولو حرف عطف، كما لا يُفصل بين أبعاض رجل وهكذا.

[السابعة][٢]: قال الغرناطي: النَّعتُ بالنَّظر إلى جواز القطع ثلاثةُ أقسام: قسم لا يجوز قطعه وهو نعت التَّوكيد، أي: النَّعت الذي فائدته التّوكيد.

وقسم يجوز قطعه إلى الرَّفع أو النَّصب، وإظهار الرافع أو الناصب؛ بناءً على جواز حذف كلٍّ من المنعوت والنَّعت إذا عُلِمَ.

وقسم يجوز قطعه، ولا يجوز إظهار الرَّافع والنَّاصب، وهو نعوت المدح، أو الذَّمِّ، أو التَّرحُّم[٣]، والقطع في المدح والذَّمِّ أحسن؛ لما فيه من عدم تنزيل الصِّفة من الموصوف منزلة الجزء؛ / إشارةً إلى استغناء المنعوت عن البيان. [٣٠٤]

والفرق بين المدح والحمد[٤] أنَّ الأوَّل ثناء عن ظنٍّ، والثَّاني ثناء عن علْم، والفرق بين الذمِّ واللَّوم[٥] أنَّ الذَّمَّ ذِكْر قبيحٍ ينشأ عن الدَّمامة -بالمهملة-، وهي حقارة الذَّات، والثَّاني عن خُبْث الطَّبع، وخبث الطَّبع هو اللؤم -بالضَّمِّ والهمز-.

تقول -إذا أتبعت النَّعت ولم تقطعه-: "**قَامَ** -أي: انتصب على قدميه- **زَيْدٌ الْعَاقِلُ**"، فـ "العاقلُ" نعت لـ "زيدٌ"، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمَّةٌ ظاهرة في آخره.

وإن قطعت قلت: "العاقلَ" بالنَّصب.

---

(١) وهي: الفعل، واسم الفعل، والحرف، والاسم المضمَر.

(٢) في المخطوط: (الخامسة).

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص١٨٦.

(٤) انظر الفرق بينهما في: الفروق اللغوية ص٥٠.

(٥) انظر الفرق بينهما في: الفروق اللغوية ص٥٢.

و"**رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ**"، فـ "العاقل" نعت لـ "زيدًا"، ونعت المنصوب منصوب، وهكذا، ولا يجوز القطع إلى الخفض.

و"**مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ**" كذلك، ويجوز القطع.

وإن نكَّرت "العاقل" وهكذا انتصب حالًا.

ثمَّ إنَّما لم يقل هنا وفي بقية التوابع: (وما أشبه ذلك)؛ لفائدتين:

الأولى: أنَّ الشَّيءَ الذي يُعلم حكمه من غيره ذكرُ حكمه معيب؛ لأنَّه عبث؛ إذ هو تحصيل الحاصل، وقدُ علم ممَّا سبق أنَّه يريد في كلِّ مثال أنَّ ما يشبهه مثله.

الثَّانية: قال الأنصاري: من الأمثلة أو من الأحكام في الكلام أو في أجزاء الكلام، وهي الكلمة في الباب من أبواب النحو ما لم يقع مثله في كلام العرب، وإنَّما تحكم به الصناعة، فإسقاطه ليس إخلالًا ولا نقصًا، فلا يكون معيبًا، بل قد يكون حسنًا إن كان فيه التخفيف عن ذهن المبتدئ، وعدم التبديد عليه.

ثمَّ من النحويين من ينظر إلى أنَّ المبتدأ لَمَّا أوجبوا فيه ألَّا يكون إلا معرفةً ترتَّب على ذلك احتياجهم قبل بابه إلى تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة.

والشَّيخ إنَّما نظر إلى أنَّه لَمَّا قال: (وتعريفه وتنكيره)، لزم بيان المعرفة والنَّكرة، فقال:

والمعرفة خمسة أشياء.

وقال بعضهم: ستَّة[1].

وقال بعضهم: سبعة، بزيادة: الموصول، والنكرة المقصودة[2].

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمّ قبل بيانها اعرفْ مقدمة، وهي شيئان:

---

(١) بزيادة الموصول. منهم: ابن مالك في ألفيته ص٧٧، والمرادي في توضيح المقاصد ٣٥٧/١، وابن هشام في شرح شذور الذهب ص١٧٤، وفي شرح القطر ص٩٤، وابن عقيل في شرح الألفية ٨٧/١، والفاكهي في مجيب النِّدا ص١٦١.

(٢) منهم: ابن مالك في شرح التسهيل ١١٦/١، وفي شرح الكافية الشافية ٢٢٢/١، وابن الناظم في شرحه ص٣٣، وابن الصائغ في اللمحة ١١٩/١، وابن هشام في أوضح المسالك ٩٩/١.

الأول: إنما قدَّم الشَّيخ المعرفة لأنَّها الأصل بالنَّظر إلى الوضع؛ إذ الأصل أنَّ اللفظ للبيان لا للإبهام، ومن قدَّم النكرة نظر إلى أنَّها الأصل، بالنَّظر إلى حالة الإنسان، وهي عدم العلم(١).

الثَّاني: قال أهل اللغة: المعرفة: نقيض الجهالة، وضدُّ النكرة، أي وجود الإدراك للشَّيء والأُنس به، لا عدم الإدراك له، ولا النفور منه(٢).

وقال الأدباء: المعرفة: ما يعرفه مخاطبك، والنكرة: ما لا يعرفه(٣).

وذلك أنَّ المعرفة والنَّكرة بالنَّظر إلى الوضع لا بالنَّظر إلى الاستعمال، والوضع بالنَّظر إلى الموجودات، والموجودات أجناس، والأجناس أفراد متماثلة، فالواضع إن وضع الاسم للفرد على سبيل التَّعيين له بجوهر اللَّفظ، أو بضميمةٍ إليه معنويَّة أو لفظيَّة، فالمعرفة، وإن وضع الاسم للجنس بحيث يصدق على الفرد بعد الفرد، فالنّكرة، ولا تكون المعرفةُ معرفةً / إلا إذا كان [٣٠٥] المخاطَب يعرفها؛ فإنَّ الواضع شَرَطَ في استعمالها ذلك.

قال ابن الحاجب في (الإيضاح): إنَّ "زَيْدًا" موضوع لمعهود بين المتكلِّم والمخاطَب، وأجمعوا على أنَّ الصِّلة يجب أن تكون معلومة الانتساب للسامع وهكذا...، إلى "غُلَامِ زَيْدٍ"(٤).

وقال ابن معطي: «ما خصَّ واحدًا دون الآخر»(٥).

وقال الأكثر: ما يعيِّن المسمَّى(٦).

على أنَّ بعضهم قال: «من تعرَّض لحدِّ المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك

---

(١) ممن قدّم النكرة: ابن جني في اللمع ص٩٨، وابن مالك في ألفيته ص٧٦، وتبعه شُرَّاح الألفية، كابنِ هشام ٩٨/١، وابنِ عقيل ٨٦/١، والفاكهيُّ في مجيب النِّدا ص١٦٠.

(٢) انظر: المخصص ٢٥٧/١، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري؛ تحقيق: د حسين العمري وآخرون، الطبعة الأولى، ٤٤٦٥/٧ (دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر-دمشق١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، والكليات ص٦١٢.

(٣) انظر: الحاشية على الكشاف للجرجاني ص١٨١.

(٤) انظر: ٩٨/١، ٩٩.

(٥) الفصول الخمسون ص٢٢٥.

(٦) قال ابن الحاجب (الكافية ص٣٧): «ما وُضع لشيء بعينه»، وقال الفاكهي (مجيب النِّدا ص١٦١): «وهي - المعرفة-: ما وُضع ليُستعمل في معيَّن».

عليه»[١].

قال شارح (الجامع) من الحنفية[٢]: المعرفة لا تدخل تحت النكرة؛ لأنَّهما ضدَّان؛ فإنَّ المعرَّف معلوم، والمنكَر لا.

ثم المعرفة عند النحويين آلة للتعريف؛ إذ هي لفظ يحصل منه التعريف، لكن تعريف المعروف عند السامع، لا تعريف المجهول عنده، والمعرفة أنثى مَعْرِف، على وزن (مِسْجِد)، فكأنَّها أنثى موضع العرفان.

قال الطُّوفي: «التَّعريف: تصيير الشَّيء معروفًا»[٣].

قال شارح (الجامع الكبير)[٤]: التَّعريف قد يكون كاملًا، وقد يكون ناقصًا، فالكامل: ما يقطع الشَّركة، والنَّاقص: ما لا يقطعها، والكامل علامته أنَّه لا استفهام معه، أي: لا سؤال معه؛ لأنَّ السُّؤال إنَّما يكون عند الجهل ولو لجزء من الشَّيء، والناقص: ما يقبل أن يُستفهم معه، فكأنَّ التَّعريف الكامل هو التوضيح، والناقص هو التَّخصيص.

قال ابن الزركشي: وشرط الوصف المعرِّف أن يكون مختصًّا لا مشتركًا إذ هو حينئذ عام، وأن يكون لازمًا لا مفارقًا.

وتقدَّمت شروط المعرِّف في أوَّل الكتاب[٥].

ثمّ الخمسة: **الاسم المضمَر**: وهو اسم يدلُّ على مسمّى، ويصف تكلُّمه أو خطابه أو غيبته، والسَّبب الذي جعله معرفةً قرينةٌ مع جوهر الحروف معنويَّةٌ، هي التكلم والخطاب والغيبة، وهي أزيد تعيينًا؛ لأنَّها لا شركة فيها، ولا تقبل الشَّركة ولا تنفكُّ حينئذٍ.

قال ابن الزركشي: المضمَرات لا تنكَّر كما تنكَّر الأعلام؛ لأنَّ سبب تعريفها حسِّي لا

---

(١) شرح التسهيل ١/١١٥.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) شرح مختصر الروضة ١/١١٤.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) وهي كما ذكرها في مقدمة الكتاب: كونه غيرًا لفظًا، وكونه سابقًا في المعرفة لا في الوجود، وكونه متساويًا، وكونه معروفًا لا مجهولاً، وكونه معروفًا من غير المعرَّف وإلا لزم الدور. انظر: المخطوط [٨٩].

ينفكُّ، وسبب تعريف الأعلام وضعي.

قال الفاكهي: وأعرَفُ أصناف الضَّمير: المتكلِّم، ثمَّ المخاطَب، ثمَّ الغائب[١]، وإطلاقه على البارز توسُّع[٢].

وقدَّمه[٣]؛ لأنَّه أعرَفُ المعارف الخمسة.

نحو: (أنا)، و(أنت).

والجلالة أعرف من ضميرها؛ / لأنَّها لا يقع فيها السَّبب الذي تأخَّرت به الأعلام عن الضَّمائر؛ لأنَّها لا يقع فيها الاشتراك الاتِّفاقي؛ إذ لا تُستعمل في غير واحد بوجه، وبهذا يُعرف بطلان القول إنَّ لفظ الجلالة كلِّي؛ لأنَّه موضوع للمستحقِّ للعبادة، أو للواجب لذاته، وكلٌّ منهما كلِّي، وكونه انحصر في الخارج في فرد لدليل دلَّ على ذلك لا يمنع كليَّته، قال ابن الزّركشي: وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ لفظ (الله) علَم حقيقي على الأصحِّ، والكلِّي إنَّما هو (الإله). [٣٠٦]

ثمَّ الشَّيخ لم يُمثِّل للغائب؛ وكأنَّه لأنَّه قيل: إنَّه نكرة[٤]، مع أنَّ صاحب (التّلخيص) ذكر أنَّ ضمير المخاطب قد يُستعمل شائعًا، قال ابن الزّركشي: هو في القرآن كثير، نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[٥]، ومع ذلك لم يجعلوه نكرةً[٦].

ولم يُخِلَّ به الشَّيخ؛ لأنَّ سبب التَّعريف -وهو الخطاب- لم ينفكَّ عليه.

---

(١) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص٧٧-٧٨.

(٢) يعني الفاكهي في قوله: «عُلِم ممَّا مرَّ أنَّ الضمائر البارزة...». الفواكه الجَنِيَّة ص٧٨.

(٣) يعني ابن آجروم.

(٤) جاء في تعليق الفرائد ٩/٢: «وقال بعض النحاة: إنَّ ضمير النكرة نكرة؛ لأنَّه لا يدلُّ على خاصٍّ بعينه، قال ابن قاسم: والصحيح أنَّه معرفة؛ لأنَّه يخصِّصه من حيث هو مذكور، قلت: إنَّما يتم هذا إذا كان المنكَّر المعود إليه مخصوصًا قبلُ بحكم، نحو: "جَاءَنِي رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُهُ"، أمَّا إذا لم يختصَّ بشيء قبله، نحو: "رُبَّ رَجُلًا"...، فينبغي أن يكون نكرةً».

(٥) سورة السجدة: ١٢.

(٦) انظر نحوه في: البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل، الطبعة الأولى، ٢١٩/٢ (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م).

قال: **والاسم** الظَّاهر **العَلَم**: وهو اسم يدلُّ على مسمّى ويُشخِّصه.

وعبارتهم: والعلم لغةً: ما يُنصب على الطَّريق ليستدلَّ به عليها[١].

ونحوًا: اسم ظاهر يُعيِّن بجوهره -أي: حروفه فقط- شخصَ مسمَّاه بلا قرينة.

وقال في (القطر): اسم عُلِّق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه[٢].

وقوله: علق؛ أي: وُضع، من التَّعاليق التي من خرز ونحوه توضع على رؤوس الصبيان.

فالاسم إذا سُمِّي به الصَّبي فالتَّسمية له وضع للاسم عليه، أي: تعليق لذلك الاسم عليه، كالخرزة، ونحوها.

نحو: "زَيْد"، و"مَكَّة".

والتَّعيين: جعل الشَّيء كأنَّه يُشاهَد بالعين.

والشَّخص: هو الكيفيَّة التي خلق عليها الشَّيء ولا شركة فيها، ككيفيّة وجه زيدٍ -مثلاً-، من قَدْر عين، وأنف، ومَبسم، وبياض، وهكذا.

ولا يمنع من تحقُّق الشَّخصيَّة كون العقل ينتزع منها صورةً يجعلها في القوَّة الخياليَّة وهكذا.

ثمَّ اعلم أنَّ علَم الشَّخص، وعلَم الجنس، واسم الجنس، تحتاج إلى فرق:

فعلَم الشَّخص: اسم يدلُّ بجوهره على فرد معيَّن، ولا يقدر معه فقد غيره.

وعلَم الجنس: اسم يدلُّ بجوهره على فرد معيَّن، ويقدر معه فقد غيره من جنسه.

واسم الجنس: اسم يدلُّ على فرد مشترك لا على معيَّن، أو اسم يعين ماهيَّةً لا فردًا.

وفرق آخر بين علَم الشَّخص وعلَم الجنس: وهو أنَّ علَم الشَّخص يدلُّ على فرد معيَّن شخصًا، وعلَم الجنس يدلُّ على فرد معيَّن ذهنًا.

وفرق آخر بين علَم الشَّخص وعلَم الجنس من جهة الاستعمال لا من جهة الدَّلالة: وهو

[٣٠٧]

(١) العين (علم) ١٥٣/٢.

(٢) انظر: شرح القطر ص٩٦.

أنَّ علَم الشَّخص يُستعمل في حاضر وفي غائب، وعلَم الجنس لا / يُستعمل في غائب، وأيضًا علَم الشَّخص لا يُستعمل بإزاء صاحب الحقيقة، وعلَم الجنس يُستعمل، وهذا الاستعمال هو الذي شارك به اسم الجنس حتَّى احتاج إلى فرق، هذا الفرق من جهة الدَّلالة، ثمَّ من جهة الاستعمال.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ للعلماء فرق آخر من جهة الواضع والوضع، محصّله: أنَّ الموجود الذي تتبعه أفراد متماثلة هو قدر مشترك بين كثيرين، ثم القدر المشترك بين كثيرين هو الذي عند العلماء يعنونه بالجنس، وبالكلّي، وبالحقيقة، وبالماهيَّة في هذا الباب -أعني باب المعرفة والنَّكرة.

فتسميتهم إيَّاه بالجنس من حيث التَّماثل في الأفراد، أوتماثل الأفراد فيه، وبالكلّي من حيث إحاطته بالأفراد من حيث وجوده في كلٍّ منها، وبالحقيقة من حيث إنَّه هو الذي به يحقَّق كلٌّ منها؛ أي: وجوده، وبالماهيَّة من حيث إنَّ السُّؤال بـ(ما) الاستفهامية إنَّما هو عنه؛ ليُدرَك فيُتصوَّر من بين الأجناس أو في أفراده، وهكذا، وهو أيضًا المادَّة؛ لأنَّه الذي به يمدُّ كلُّ واحد من الأفراد حتَّى يقوم، أي: يوجد قائمًا أو مستقيمًا، فهو قوام كلِّ فرد من أفراده، وهكذا، ثمَّ هو الذي وضع الواضع له علم الجنس و(ال) الجنسيَّة، حتى إنَّ المتكلِّم تارةً يُشير إليه على وجه العلميَّة -أي: الشَّخص-، وتارةً يُشير إليه على وجه إحضاره في الذِّهن، أو لغير ذلك على ما يُفيده ما أسرده لك من كلام الفضلاء من العلماء.

قال بعض فضلاء المغاربة[1]: الحقيقة، وهي المعنى الذي يتصوَّره الذِّهن في جرم الأفراد المتماثلة، أي: وهو القدر المشترك بين كثيرين، هي بدون حضورها في الذِّهن مطلقة عامَّة، وإذا أُحضرت في الذِّهن صارت مقيَّدة خاصَّة بالذِّهن.

وحينئذٍ نقول: اللَّفظُ الموضوع للحقيقة لا باعتبار قيد معها أصلاً اسمُ الجنس، واللَّفظُ الموضوع لها باعتبار حضورها الذِّهني الذي هو تَشَخُّص ما مع قطع النَّظر عن أفرادها علَمُ الجنس، ونظيره المعرَّف بلام الجنس.

قال: واللَّفظ الموضوع للحقيقة باعتبار أفرادها صيغ العموم، ونظيرها المعرَّف بلام

(١) لم أقف عليه.

الاستغراق، والموضوع لها باعتبار وحدة غير معيَّنة النَّكرة، ونظيره المعرَّف بلام العهد الذِّهني، وباعتبار وحدة معيَّنة العلَم الشَّخصي، ونظيره المعرَّف بلام العهد الخارجي. انتهى.

واختصر هذا الفرق السيوطي، فقال: اللَّفظ الموضوع إن كان الموضوع له معيَّنًا في الخارج فعلَم الشَّخص كـ "زَيْد"، وإن كان معيَّنًا في الذِّهن فعلَم الجنس كـ "أُسَامَة"(١).

ولكن هذا قد يُشعر بأنَّ علَمَ الجنس الموضوع هو له فردٌ من أفراد الحقيقة معيَّن في الذِّهن لا في الخارج، والأوَّل صريح في أنَّ علَم الجنس إنَّما هو موضوع للحقيقة المعيَّنة في الذِّهن، لا للفرد منها المعيَّن في الذِّهن.

ثمَّ يصحُّ أن يُفرَّق بين علَم الجنس واسم الجنس بفرق آخر: وهو أنَّ علَم الجنس موضوع للحقيقة، واسم الجنس موضوع للحقيقة، واشترط الواضع في علَم الجنس ألَّا يُستعمل إلا في صورة فرديَّة، كالضَّمير، وكعلَم الشَّخص، واسم الجنس لم يشترط فيه ذلك.

فهذه ثلاثة فروق.

ثمَّ بعد هذا قال ابن حجر: أسماء العلوم من حَيِّز علَم الشَّخص، وأسماء الكتب من حَيِّز علَم الجنس، / خلافًا لمن زعم أنَّها من حيِّز علَم الشَّخص، وألَّف فيه ما يحتاج ردُّه إلى بسط(٢). [٣٠٨]
انتهى.

بقي هنا شيء، وهو أنَّ الأسماء المبنيَّة في كلامهم أنَّها معرفة، وأنَّها لا يجعلها نكرة إلا التنوين، ولهذا سموا تنوينها تنوين تنكير، لمن -أي المعارف- هي لا يمكن فيها أن تكون إلا من العلَم، أو من الاسم المبهم، والظَّاهر أنَّها من العلَم، وأنَّها من علَم الجنس، والله أعلم.

ثمَّ العَلَم قد يطرأ عليه أن يشتهر بمعنًى من المعاني، فينزَّل حينئذٍ بمنزلة اسم الجنس الدَّال على ذلك المعنى، ونظيره أن يطرأ على ما هو وصف في الأصل الغلبة في شخص مثلًا، فتجعله علَمًا بالغلبة، حتَّى ولو كان ذلك الطَّارئ الوضع، فإنَّ العلَم منه مرتَجَل ومنه منقول.

ثمَّ العَلَم من جهة المعنى انقسم إلى عَلَم شخص، وعَلَم جنس.

---

(١) انظر: الهمع ١/٢٨١.

(٢) انظر: تحفة المحتاج ١/٣٥.

ومن جهة اللَّفظ انقسم إلى عَلَم اسم، وإلى عَلَم كُنية، وإلى عَلَم لقب.

فالأول عَلَم لم يصدَّر بـ "أب" أو "أم"، ولا أشعر بمدح أو ذمّ، والثَّاني: عَلَم صدِّر بـ"أب" أو "أم"، والثَّالث عَلَم أشعر بمدح أو ذمّ.

فلو أشعرتْ الكنيةُ بمدح أو ذمّ ففي كلام النَّووي في (الأذكار) أنَّها لقب، فإنَّه قال: لقب عليّ ﷺ أبو تراب، وكنيته أبو الحسن(١).

ثمَّ لو اجتمعت هذه على فاعل أو مفعول -مثلاً-، فأيّها يُبدأ به في الذِّكر؟

قال في (التَّوضيح): لا ترتيب بين الاسم والكنية، ولا بين الكنية واللَّقب، وإنَّما التَّرتيب بين الاسم واللَّقب(٢).

على أنَّ بعضهم لم يجعل بينهما ترتيبًا -أيضًا-(٣).

ثمَّ هذا بالنَّظر إلى النُّطق عند الاجتماع، وأمَّا بالنَّظر إلى الإعراب، فالتَّركيب الإضافي، أو التّركيب التَّقييدي(٤).

قال: **والاسم المبهم**: وهو اسم الإشارة، والاسم الموصول.

وهذا يكفي المبتدئ.

---

(١) انظر: الأذكار، لأبي زكريا النووي؛ تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ص٢٩٣ (دار الفكر-بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

(٢) عبارة ابن هشام في أوضح المسالك ١٣٤/١: «ويؤخَّر اللقب عن الاسم، كـ "زَيْدٌ زَيْنُ الْعَابِدِين"، وربما يقدَّم، كقوله: "أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عمرٍو، وَجَدِّي"، ولا ترتيب بين الكنية وغيرها».

(٣) جاء في الهمع ٢٨٣/١: «فإذا كان -اللَّقب- مع الاسم، فالغالب أن يتأخَّر...، وندر قوله: "بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا"».

(٤) هذا على مذهب جمهور البصريين؛ فلم يجيزوا في الجمع بين الاسم واللقب إذا كانا مفردين إلا الإضافة؛ وذلك لأنَّهم لو «جمعوا بين الاسم واللقب مفردين، لا على سبيل الإضافة، لخرجوا عن منهاج استعمالهم، ولم يكن له نظير، فأضافوا العلَم إلى اللقب؛ ليجروا على عادتهم في ذلك، ويكون له نظير في كلامهم، نحو: "عَبْد اللهِ"، وشبهه». شرح المفصل لابن يعيش ١٨٠/١.

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين فيه الإتباع والقطع بالرفع والنصب. انظر: شرح ابن الناظم ص٤٨، والارتشاف ٩٦٥/٢، وأوضح المسالك ١٣٧/١، وشرح ابن عقيل ١٢٣/١، وتمهيد القواعد ٦٠٣/٢، وشرح الأشموني ١١٢/١.

ثمَّ الإبهام لغةً: الغلق للباب مثلًا، وإذا انغلق الباب خفي ما وراءه[١].

واصطلاحًا: جعل اسم يصلح لكلِّ جنسه.

فالاسم المبهم: هو المغلَق على مسمَّاه، كالباب المغلق على ما وراءه، فلا يُفهم منه بنفسه مسمّى؛ لكونه لا يميِّز جنسًا من جنس، فضلًا عن فرد من فرد، لكون الواضع لم يضعه للتَّمييز، بل للإشارة إلى حاضر مطلقًا، أو للصِّلة بجملة، أو ما هو بمنزلتها.

ثمَّ هو قسمان: اسم إشارة، واسم موصول، فاسم الإشارة: اسم يدلُّ على مسمّى ويشير إليه، والموصول: اسم يدلُّ على مسمّى ويفتقر إلى صلة.

والاسم المبهم غير المسمَّى المبهم، وهو مسمَّى أسماء المقادير: الوزن، والكيل، والعدّ، والذَّرع -وتأتي في التَّمييز-، وإن جعلنا اسم المسمى المبهم مبهمًا -أيضًا- لزم من عبارة الشَّيخ هذه أنَّه معرفة، اللهمَّ إلا أن يُقال: أخرجه بقوله: (نحو: هذه...)[٢]، إلى آخره.

الاسم المبهم جاء وضعه كغيره بالنَّظر إلى حالات الموجود السِّتِّ، وهي: التَّذكير، والتَّأنيث، والإفراد، والتَّثنية، والجمع.

والأصل في الاسم أن يكون للذكر المفرد، ثمَّ يُجعل للدَّلالة على التَّأنيث زيادةُ علامة له تكون في الاسم المذكَّر، وللتثنية والجمع علامة لهما، وقد يُخالف ذلك فيجعل للتَّأنيث لفظًا برأسه، وكذلك للتثنية والجمع.

ثمَّ الاسم الموصول مادته عشرة ألفاظ: الذي، والتي، والأولى، واللائي، هذه أربعة، ومن، وما، وذوا، وذا، وأي، وأل، وهذه ستة.

ثم قال في (التوضيح): الاسم الموصول إما نصّ، وإما مشترك[٣]، فالنصُّ الأربعةُ الأُوَلُ، والمشتركُ الستةُ الأخيرةُ.

نحو: (هذا)، و(هذه)، و(هؤلاء) بالمدِّ عند الحجازيين، والقصر عند التميميين، قال في

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (بهم) ٦/١٧٨.

(٢) وذلك في قول ابن آجروم -الآتي-: «نحو: هذا، وهذه، وهؤلاء».

(٣) انظر: أوضح المسالك ١/١٤٤.

(التوضيح): وقلَّ مجيئه لغير العقلاء[١].

وهذا يكفي المبتدئ.

قال الأنصاري: وأَبْعَدَ بعض الشُّرَّاح عن الصَّواب؛ حيث قال: المراد بالمبهم اسم الإشارة[٢]، وكأنَّ الذي أوقعه في ذلك المثال، وغفل عن أنَّه لا يلزم من التَّمثيل الحصر، وأنَّه إنَّما لم يمثَّل للموصول؛ دفعًا لتوهُّم أنَّهما يتفاوتان في جهة الإبهام تبعًا لتفاوتهما في اللَّفظ والتَّعريف.

ثمَّ الفرق / بين "الذين آمنوا"، و"المؤمنون" أنَّ الأوَّل يؤتى به عند إرادة النَّظر إلى حدوث [٣٠٩] الوصف في زمن معيَّن، لا إلى ذات الوصف، والثَّاني بالعكس.

قال ابن هلال في (شرح المراح): الألف واللام إنَّما تكون بمعنى (الذي) إذا كان مدخولها اسمًا مشتقًّا بمعنى الحدوث؛ لأنَّهم قالوا: هذه الصِّلة فعل في صورة الاسم، فلا بدَّ من معنى الحدوث، وأمَّا الوصف إذا كان بمعنى الثُّبوت والدَّوام، كما في "المؤمن"، و"الكافر"، فهو حرف تعريف على الأصحِّ[٣]. انتهى بأكثر لفظه.

ويتحصل أنَّ (الذي) تدلُّ صلته على الحدوثِ وزمنِ الحدوث، إن كانت فعليَّةً، و(أل) تدل صلتها على الحدوث لا على زمن الحدوث، وإن كانت الصِّلة لها لا حدوث فيها، بل ثبوت، انسلخت الموصوليَّة من (أل) حينئذٍ وكانت حرفًا للتَّعريف.

ثمَّ في اسم الإشارة ثلاث مسائل:

الأولى: اسم الإشارة (ذا)، و(الهاء) زائدة فيه من أوله؛ للتنبيه، وتُزاد فيه (الكاف) من آخره عند البعد، وقد يُجمع معها (اللّام) -أيضًا-، ولكن (اللّام) لا تكون مع (الهاء)، ولا في التَّثنية، ولا في الجمع إذا مُدَّ.

الثانية: تبدل (الذَّال) -المعجمة- في المؤنَّث بـ(التاء) -الفوقية المثنَّاة، ومنه: (تلك)،

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١/١٤٠.

(٢) منهم: الأزهري ص٦٤، والخطيب في نور السجية ص١٨٢.

(٣) انظر: الإصباح شرح المراح [أ/٤].

وتُكسر (الذال) أو (التاء) بكسرة طويلة بلا (هاء) بعدها، ثمَّ بـ(الهاء) كذلك، هذه أربع.

قال في (التَّوضيح): «للمفرد المؤنَّث عشرة، وهي: ذي، وتي، وذهي، وتهي، وذهِ، وتهِ - بالاختلاس-، أي: بقصر الحركة بلا تطويلها، وذِهْ، وتِهْ -بالإسكان-، وذات، وتا»[(١)].

الثَّالثة: تقدَّم أنَّ أحوال الموجود التذكير والتأنيث، ثمَّ الإفراد والتثنية والجمع، ويتعدَّد الاسم المبهم بالنَّظر إلى ذلك.

قال: **والاسم** الظاهر **الذي فيه** -ولو مثنّى أو جمعًا- **الألف واللام**، أي: (أل)، ولو مبدلة (ميمًا)[(٢)]، والألف ألف وصل، وقطعها في الوصل لحن.

والاسم الذي فيه الألف واللام اسم يدلُّ على مسمّى، ويفتقر إلى الألف واللام.

نحو: "الرَّجُل"، و"الرَّجُلَة"، **و"الغُلَام"**، و"الغُلَامَة".

وهي في (الشذور) محصورة في: عهديَّة، وجنسيَّة، قال: والعهديَّة قسمان: عِلميَّة، وذِكريَّة، والجنسيَّة قسمان: حقيقيَّة، واستغراقيَّة، والاستغراقيَّة قسمان: استغراقيَّة أفراد، واستغراقيَّة صفات أفراد[(٣)].

فالعهديَّة: هي التي يُراد بها فرد من الجنس؛ لكونه لا يوجد لفرد منه غيره، هذا هو الأصل في العهديَّة، أو لتنزيل غيره منزلة المعدوم، إمَّا مع التعيين له، وهو العهد الذِّكري، وإمَّا مع عدم التعيين له، وهو العهد الخارجي.

والحقيقيَّة: هي التي يُراد بها صاحب الحقيقة، وصاحب الحقيقة هو مادة الأفراد.

والاستغراقيَّة: هي التي يُراد بها الأفراد، ذواتها، أو صفاتها؛ لوجود الحكم فيها، أو لصلاحيتها كلها له مع عدم تخلُّفه عن شيء منها، اللهم إلا نادرًا، وهكذا.

ثم كأنَّ الرَّجل سُمِّي رجلًا؛ لأنَّه يبتدئ أموره من تلقاء نفسه، لا تبعًا لغيره، كالعلَم المرتَجل.

---

(١) أوضح المسالك ١/١٣٩.

(٢) وذلك في لغة حمير. انظر: الجنى الداني ص٢٠٧، وشرح القطر ص١١٤.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص١٩٤-١٩٥.

والعِلمية: هو ما لم يسبق لمصحوب (أل) ذكرٌ، ولم يكن مشاهدًا حالة الخطاب، بل يكون معلوما عند المخاطب.

والذِّكرية: ما تقدم ذكره لفظًا فأعيد مصحوبًا بـ(أل). انظر: المساعد ١/١٩٦-١٩٧.

وكأنَّ الغلام سُمِّي غلامًا؛ لمزيد الغلمة -أي: الشَّهوة-، أو لأنَّه في غلمته تبع لغيره.

وقيل: الألف واللام ثلاثة أقسام: عهديَّة، وجنسيَّة، واستغراقيَّة[1].

فإن كان تعريفها لشخص فعهديَّة، وإن كان تعريفها لحقيقةٍ ذات أفراد فجنسيَّة، وإن كان تعريفها لأفراد فاستغراقيَّة.

وهذا هو الأوجَه، بل الصَّواب؛ لأنَّ هذا الاختلاف فرع لتفسير الجنس، ويأتي أنَّ ابن عقيل يفسِّر الجنس بالأفراد المتماثلة، وعليه جرى القول الأول، وأنّ حنفيًّا فسَّره بالتَّماثل، وإنِّي فسَّرته بقدر مشترك بين كثيرين، وعليه جرى القول الثاني، وهو الموافق لتفسير الحقيقة الآتي، فهو الصّواب.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ هنا ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى: مقدِّمة توضح أقسام الألف واللام: اعلم أنَّ الموجود معنى وجُرم، وأنَّ الجُرم: قالب للمعنى لم يوجد إلا ليكون فيه ذلك المعنى، وأنَّ العلماء يقولون / للمعنى: الحقيقة، [٣١٠] والماهيَّة، والجنس، والكلِّي، وللجُرم: الفرد، والشخص، والجزئي.

وتُطلق الحقيقة -أيضًا- على الجرم، إمَّا مجازًا من إطلاق اسم الحال على المحل، وإمَّا حقيقةً على سبيل الاشتراك؛ لوجود التَّحقق في الجرم -أيضًا- كالمعنى.

فالحقيقة قسمان: حقيقة لكلِّي، وحقيقة لكلٍّ، فالحقيقة للكلِّي: هو المعنى بالنظر إلى أنَّه كلٌّ في هذا الفرد، وفي هذا الفرد، وفي هذا الفرد، إلى آخر الأفراد، لا يختصُّ به واحد دون آخر، فالكلِّي موجود يوجد في كلِّ شيء، والجزئي موجود يوجد في جزء شيء، والحقيقة للفرد: هو المعنى الذي في جرمه يخصُّه، أو هو جرمه.

ثمَّ هنا مقدمة أخرى: وهي أنَّ المسمَّى الأصل فيه أنَّه موجود، والموجود ذاتٌ وحالة، مفردًا تارةً، ومثنّى تارةً، وجمعًا تارةً، في أفراد موجودة أو مقدَّرة، فبالنَّظر إلى ذلك الموجود من غير نظر

(١) انظر: الجنى الداني ص١٩٣.

إلى قدر آخر وراء ذلك زائد عليه هو ماهيَّةٌ، وحقيقةٌ، ومطلقٌ، وبالنَّظر إلى ذلك الموجود مع قدر آخر ذلك القدر هو التَّماثل جنسٌ، وبالنَّظر إلى قدر آخر ذلك القدر هو التَّعدُّد كلِّيٌّ، وبالنَّظر إلى قدر آخر ذلك القدر حالة مقيَّدٌ، وبالنّظر إلى قدر آخر ذلك القدر هو الشُّيوع مع جهالة المخاطَب له نكرةٌ.

ثمَّ هنا مقدِّمة أخرى، وهي أنَّ الأصل في الإنسان عدم العلم، وإذا حاول أن يعلم شيئًا فذلك أن يعرفه من خمس جهات: أوَّلًا: جهة وجوده أو عدمه. ثانيًا: جهة مادَّته. ثالثًا: جهة صورته. رابعًا: جهة ثمرته. خامسًا: جهة حالاته إلى الفناء -سبحان من لا يفنى.

وحينئذ فإذا أُسْنِدَ إلى شيء حكمٌ، فإن كان لا يصدق من جهة وجوده يُجعل من جهة مادَّته، وهكذا إلى آخر حالاته، ومن هنا جاء انقسام الألف واللّام، وأنَّ الكلام يكون صحيحًا وصدقًا من وجه وفاسدًا وكذبًا من وجه، وأنَّ الألفاظ والأحكام بالحيثيَّة، كما العمل بالنِّيَّة، وتقدّم.

الفائدة الثَّانية: هنا أقوال للعلماء بالنَّظر إلى المقدِّمة الأولى والثَّانية.

قال البيضاوي: «لكلِّ شيء حقيقة»[(١)].

وإيضاح هذا بما سبق، وملخصه: أنَّ الشَّيء موجود من الموجودات، والموجود سرٌّ باطن، وهو طبعه الخاصُّ به المشترَك في كلِّ أفراده، كالذُّكورية والبلوغ في الرَّجل، وشخصٌ ظاهر، أي: قالب ظهر لذلك الطَّبع، وهو ما يحلُّ فيه ويقوم بذلك الطَّبع من الأبدان، أي: الأجساد، كبدن الرَّجل لطبعه الذكور من الذُّكوريَّة والبلوغ، فالحقيقة عندهم هو الطَّبع القائم بالأبدان، وقد يُطلق على الأبدان، من إطلاق اسم الحال على المحلِّ.

فمن ثمَّ قال ابن حجر: الحقيقة: ما به الشَّيء هو هو[(٢)]، وما به الشَّيء هو هو أركانه، وأركانه: مادَّته وصورته، فحقيقة الجنس: ما به الجنس هو هو، وحقيقة الفرد: ما به الفرد هو

---

(١) طوالع الأنظار من مطالع الأنظار، لناصر الدين البيضاوي؛ تحقيق: عباس سليمان، الطبعة الأولى، ص٨٣ (دار الجيل-بيروت، المكتبة الأزهرية-القاهرة ١٤١١هـ-١٩٩١م).

(٢) انظر: تحفة المحتاج ٣٦/١.

هو، وحقيقة الشَّخص: ما به الشَّخص هو هو، وهكذا.

قال ابن الزَّركشي: الحقيقة والماهيَّة والجنس واحد، وتعريف هذا يُسمَّى تعريف هذا.

وقال ابن عقيل من أصحابنا: الجنس: هو الجملة / المتَّفقة الأجزاء[١]. [٣١١]

وقال أصولي آخر من الحنفيَّة: الجنس: هو التَّماثل[٢].

ويصحُّ أن يُقال: الجنس: قدر مشترك بين كثيرين.

ثم في (شرح التَّجريد)[٣]: المجانسة: الاتِّحاد في الجنس، أي: أخذ كلِّ واحد من موجودين فأكثر جنس الآخر.

والمماثلة: الاتِّحاد في النَّوع، والمشاكلة: الاتِّحاد في خاصَّة، والمشابهة: الاتِّحاد في الكيف، والمساواة: الاتِّحاد في الكمِّ، والمطابقة: الاتِّحاد في الأطراف والأواخر للشيء، والمناسبة: الاتِّحاد في الأوصاف، والموازنة: الاتِّحاد في وضع الأجزاء. انتهى ملخَّصًا.

ثمَّ وراء هذا أحكام، قال السيوطي[٤]: الماهيَّة لا تنفكُّ عن الوَحدة؛ إذ لا وجود للماهية بأقلِّ من واحد.

وقال ابن الزَّركشي: الحقيقة من حيث هي هي لا وَحدة ولا كثرة، وهي صالحة للتَّوحُّد وللتَّكثُّر؛ لتحقُّقها في الوجود مع أحدهما؛ إذ لا ينفك في الوجود عن أحدهما.

قال: فاسم الجنس إنَّما يدلُّ على الحقيقة الصَّالحة أن تصدق مع الوَحدة أو الكثرة، فإذا أريد أحدهما على التَّعيين نُصبت عليه علامة تخصصه به؛ كالتَّنوين في إرادة الوَحدة، ولام الاستغراق في إرادة الكثرة.

---

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه ١/١٧٢.

(٢) انظر: تقويم الأدلة في أصول الفقه، لأبي زيد عبد الله الحنفي؛ تحقيق: خليل محيي الدين، الطبعة الأولى، ص٣١٥ (دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لم أقف عليه.

وقال البيضاوي: اللَّفظُ الدَّالُّ على الحقيقةِ: المطلقُ، وبوَحدةٍ غير معيَّنة: النكرةُ[١].

قال السّيوطي[٢]: اللَّفظُ في المطلقِ والنَّكرةِ واحدٌ، فمن حيث الدَّلالة بلا قيد الوَحدةِ: المطلقُ، واسمُ الجنس، وبقيد الوَحدة الشائعة: النَّكرةُ.

قال البيضاوي: وبقيد الوَحدةِ المعيَّنةِ: المعرفةُ، وبقيد وَحداتٍ محصورةٍ: العددُ، وبقيد وَحداتٍ غيرِ محصورةٍ: العامُّ[٣].

قال ابن فِرِشتا[٤]: فإن قيل: المطلق هو الدَّالُّ على الماهيَّة من غير قيد، والنَّكرة فيها قيد الشيوع، والمطلق هو الدَّالُّ على الماهيَّة من غير دلالة على الوَحدة والكثرة، والنَّكرة دالَّة على الوَحدة فلا تكون مطلقة.

قلنا: لا فرق بين المطلق والنَّكرة في اصطلاح الأصوليين؛ إذ قد مثَّلوا في كتبهم المطلق بالنَّكرة؛ لما تقدَّم أنَّ الماهيَّة لا تنفكُّ عن الوَحدة.

الثَّالثة: اتَّفقوا على أنَّ (أل) للتَّعريف، ثمَّ اختلفوا هل هو من الهمزة، أو من اللَّام، أو منهما؟

فقال المبرد: من الهمزة[٥].

وقال سيبويه: من اللّام[٦].

وقال الخليل: منهما[٧].

ثمَّ هل هذا النَّقل هكذا متَّفق عليه، أو مختلف فيه؟

---

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول، لناصر الدين البيضاوي؛ تحقيق: د. شعبان مُحَمَّد، الطبعة الأولى، ص١٢١ (دار ابن حزم-بيروت ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) منهاج الوصول ص١٢١.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) نُسب إلى المبرد في: شرح الكافية للرضي ٣٢٣/٣، وشرح التصريح على التوضيح ١٧٩/١.

(٦) الظاهر من مذهب سيبويه موافقته لما ذهب إليه الخليل من كون (أل) كلّها حرف تعريف. انظر: الكتاب ٣٢٤/٣.

(٧) انظر رأيه في: الكتاب ٣٢٤/٣.

الجواب: أنَّه عن المبرد متفق عليه، وأمَّا عن سيبويه والخليل فمختلف فيه.

قال في (شرح القطر): «المشهور بين النَّحويين أنَّ المعرِّف اللام وحدها عند سيبويه، و(أل) عند الخليل»[١].

ونقل ابنُ عصفور الأوَّلَ عن النَّحويين إلَّا ابن كيسان، فيكون سيبويه والخليل عليه، والثَّانيَ عن ابن كيسان[٢]، ونَقلَ الثَّانيَ بعضُهُم عن الأخفش[٣].

ثمَّ ابنُ مالك وافق ابنَ عصفور على الأوَّلِ الذي فيه أنَّه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أنَّ المعرِّف (أل)، ولكن قال: بينهما خلاف آخر، هو أنَّ الهمزة هل هي زائدة، أو أصليَّة؟[٤]

فقال سيبويه: الأوَّل، وقال / الخليل: الثَّاني[٥]. [٣١٢]

فيتلخَّص أنَّ في المسألة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّ المعرِّف (أل)، والألف أصل.

والثَّاني: أنَّ المعرِّف (أل)، والألف زائدة.

والثَّالث: أنَّ المعرِّف اللَّام وحدها.

ثمَّ بعد هذا قال التَّفتازاني[٦]: العهد لغةً: اللقى والإدراك.

وقال ابن عصفور[٧]: العهد اصطلاحًا: تقدُّم المعرفة.

واصطلحوا على أنَّ تقدُّم المعرفة في الجنس كلِّه لا يسمُّونه عهدًا.

---

(١) شرح القطر لابن هشام ص١١٢.

(٢) لم أقف عليه.

وابن كيسان هو: أبو الحسن مُحَمَّد بن أحمد بن كيسان النحوي،أخذ عن أبي العباس المبرد، وكان يعرف مذهب البصريين والكوفيين، وقيل: كان له مؤلفات كثيرة، منها: المهذب في النحو، وشرح الطوال، توفي سنة ٢٩٩هـ. انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص١٥٣، ونزهة الألباء ص١٧٨، والوافي بالوفيات ٢٤/٢.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١٧٩/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٥٣/١.

(٥) انظر: الكتاب ٣٢٤/٣.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) لم أقف عليه.

قال: و(أل) الجنسيَّة: هي التي تُحْدِثُ في الاسمِ -نحو: "دِينَار"- الجنسَ، والعهديَّة: ما عيَّنت في ضمن الجنس معهودًا من الجنس غير شائع، أو شائعًا، والاستغراقيَّة: ما عيَّنت أفراد الجنس كلَّها.

وإيضاح هذا بثلاث قواعد:

الأولى: أنَّ الجنس يتضمَّن ثلاثة أشياء: الحقيقة، وبعض الأفراد شائعًا وغير شائع، وكلَّ الأفراد على طريق البدل أو على طريق الاجتماع.

الثَّانية: دلالة اللَّفظ جَعَلَها الواضعُ في مثل هذه الأشياء التي تتضمَّن هكذا منوطةً بإرادة المتكلِّم.

الثَّالثة: اللَّفظ بعد العِلْمِ بمعناه يكون ذهن السَّامع خاليًا من أن يريد المتكلِّم به الجنس، أو يريد به الفرد، أو يريد به الأفراد، فإذا أدخل عليه (أل) فقد أحدث فيه الجنس، أو أحدث فيه العهد، أو أحدث فيه الاستغراق.

قال ابن الزَّركشي: اللَّفظ الموضوع الكلِّي، نحو: "أَسَد"، إن لم يقصد به تعريف المعنى، نحو: "أَسَد"، فهو اسم الجنس، وإن قصد به تعريف المعنى بجوهر اللفظ فعلم الجنس، كـ"أُسَامَة"، أو بالألف واللَّام.

فتعريف الجنس هذا إن أريد باللَّفظ الكليِّ الحقيقةُ، وإن أريد بالألف واللام في اللَّفظ الكلِّي غير نفس الحقيقة بل ما يصدق عليه من الأفراد، / فإمَّا بعضُها بعضٌ خارجيٌّ معيَّنٌ، [٣١٣] وهو العهدُ الخارجي، ونظيره علَم الشَّخص، كـ"زَيْد"، وإمَّا بعضٌ غيرُ معيَّنٍ ذهنيٍّ، وهو العهد الذِّهني، ونظيره النَّكرة، كـ"رَجُل".

فالمعهود قسمان: خارجي، وذهني، فالخارجي: هو الذي تسبق فيه معرفة، والذِّهني: هو الذي لم تسبق فيه معرفة، ومن ثمَّ قالوا: الخارجي بمنزلة علَم الشَّخص، والذِّهني بمنزلة النَّكرة.

وإن أريد بالألف واللام في اللَّفظ الكلِّي كلُّ الأفرادِ فهو الاستغراق[1]. انتهى.

---

(١) انظر: البحر المحيط ٢/٢٩٣.

وهو على وفق ما تقدَّم في العَلَم عن بعض فضلاء المغاربة.

قال الشَّيخ سعد الدِّين: اللام التي لتعريف العهد الذِّهني والتي للاستغراق هي لام الحقيقة، وإنَّما يحمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة[١]. انتهى.

قال السَّكَّاكي: تعريف الحقيقة باللام مشكل جدًا؛ لأنَّه إن أريد به الإشارة إليها، فاسم الجنس موضوع لذلك، وإن أريد به الإشارة إلى حضورها في الذِّهن، فتعريف العهد ليس شيئًا غير القصد إلى الحاضر في الذِّهن[٢].

الفائدة الثَّالثة: مقتضى إطلاق النَّحويين أنَّها حقيقة في أقسامها الثَّلاثة، فتكون مشتركًا.

وعند الأصوليين: الحقيقة والمجاز خير من الاشتراك.

وحينئذ ففي أيِّ الأقسام الثَّلاثة حقيقة؟

مذهب الحنفيَّة والمالكيَّة: في العهد، ومذهبنا: في الجنس، ومذهب الشَّافعي: في الاستغراق، يُعرف ذلك من كلامهم في مسألة (أنتِ الطلاق)[٣].

وكلام الأصوليِّين يقتضي أنَّها حقيقة في الاستغراق، مجاز في غيره، وكلام الشَّيخ سعد الدِّين -السَّابق- يقتضي أنَّها حقيقة في الحقيقة فقط، مجاز في العهد وفي الاستغراق.

ثمَّ هنا فروع للفوائد الثَّلاث المذكورة:

قال ابن عقيل: «الاسم المفرد إذا عُرِّف بالألف واللام، كـ"الرَّجُل"، و"الْمَرْأَة"، و"الْمُسْلِم"، و"الْمُشْرِك"، اختلف فيه أهل الجدل، فمنهم من جعله من ألفاظ العموم، ومنهم من

---

(١) انظر: شرح التلويح على التوضيح ٩٨/١.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ص٢١٤.

والسَّكَّاكي هو: يوسف بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن علي السَّكَّاكي، أبو يعقوب، عالم بالعربية والأدب، من مؤلفاته: مفتاح العلوم، ورسالة في علم المناظرة، توفي سنة ٦٢٦هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٣٦٤/٢، وهدية العارفين ٥٥٣/٢، والأعلام ٢٢٢/٨.

(٣) انظر في ذلك: المغني ٣٥٧/١٠، والمقنع ص٣٣٩، والمجموع شرح المهذب ١٢/١٧، وفتح القدير ١٠/٤، والدر المختار ٢٤٩/٣.

أخرجه»[١].

قال ابن جرباش: (أل) في الجمع تُلغي الجمعيَّة، وتجعله في قوَّة المفرد.

وقال ابن حجر: الأصحُّ أنَّ الجمع المعرَّف باللام للعموم ما لم يتحقَّق عهد[٢].

ثمَّ هل العموم عموم أفراد، كعموم المفرد، أو عموم جموع؟ أكثر العلماء على الأول[٣]، وجمع من المحققين على الثاني[٤].

ثمَّ على قول ابن جرباش إنَّ الألف واللام في الجمع تلغي الجمعيَّة هي إذا دخلت على العلَم جعلوها زائدةً لا تُلغي العلميَّة.

وحينئذٍ / فـ(التاء) التي للوحدة، مثل: "الْكَلِمَة"، هل تلغيها (أل) كما تلغي الجمعيَّة، أو لا، كالعلَميَّة؟ كلام بعض من تكلَّم على (الكافية) يقتضي أنَّ (التاء) تلغي الجنسيَّة[٥]. [٣١٤]

وتقدَّم أنَّ الحقيقة تكون تارةً مع الوحدَة، وتارةً مع الكثرة، وهو يقتضي ألّا تنافي بين الجنس وبين الوَحدة، وهو التحقيق.

ثمَّ في (التلخيص) و(شرحه) أنَّ تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقًا، أي: قصرًا مطابقًا للواقع، نحو: "زَيْدٌ الْأَمِير" إذا لم يكن أمير سواه، أو مبالغةً، نحو: "عَمْرٌو الشُّجَاع"، أي: الكامل في الشجاعة.

ثم لو جُعل المعرَّف بلام الجنس مبتدأً فكذلك لا تفاوت بينهما، سواء جُعلت (أل) للجنس، أو جُعلت للاستغراق ضرورةً؛ إذ المحمول متَّحد بالموضوع في الوجود، ثم هذا يفيد أنَّ

---

(١) الواضح في أصول الفقه ١٤/٢.

(٢) انظر: تحفة المحتاج ٣٧/١.

(٣) انظر: شرح التلويح على التوضيح ٩٨/١.

(٤) انظر: الإبهاج شرح المنهاج ١٢٥٥/٤.

(٥) جاء في شرح الرضي على الكافية ٢٤/١: «فإن قيل: إنَّ التاء في لفظ "الكَلِمَة" للوَحدة...، واللام فيه للجنس، فيتناقضان؛ لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة، فالجواب: أنَّ اللام في مثله ليس للجنس، ولا للعهد».

تعريف الجنس يفيد الاختصاص وإن عرى الخبر عن (لام) الاختصاص[١]. انتهى.

وفي كلام السيِّد ما يخالفه، قال أبو موسى الجزولي: «ويَعرِض في الجنسيَّة الحضورُ»[٢].

ثم قد ذكر النحويون أنَّ (أل) التي للحضور تكون في أربعة مواضع:

بعد (إذا) الفجائيَّة، نحو: "خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ".

وبعد اسم الإشارة، نحو: "مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ".

وبعد (أيُّها) في النداء، نحو: "يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ".

وفي نحو: (الآن)، و(الساعة)، وكل اسم يدل على زمان حاضر.

قالوا: وما عدا هذه الأربعة لا تكون (أل) فيه للحضور إلا لدليل[٣]. انتهى.

ثم قوله في (أل):«الجنسيَّة»[٤]، تخرج به (أل) الزائدة، و(أل) الموصولة، و(أل) الزائدة: هي التي تدخل على اسم معرفة، أو على اسم نكرة يقبل التَّعريف، كالحال، والتمييز، و(أل) الموصولة: هي الداخلة على اسم مشتق لم تغلب عليه الاسميَّة، وهي اسم لا حرف، بخلاف الجنسية والزائدة، فإنَّهما حرف، ولا عمل لـ(أل) عند النحويين.

قال في (شرح الشذور): ولها موضعان لا يخلوان منها، وموضعان لا توجد فيهما، أما الأوَّلان، فأولهما: فاعل (نِعْم) و(بِئْس)، ووجودها فيما أضيف إليه فاعل (نِعْم) و(بِئْس) يغني عن وجودها فيه، مثل: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[٥]،﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾[٦].

وثانيهما: نعت اسم الإشارة، ونعت (أيُّها) في النداء، نحو: ﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ﴾[٧]، وإن

---

(١) انظر: التلخيص ص١٢١.

(٢) المقدمة الجزولية ص٦٦.

وأبو موسى الجزولي هو: عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى، كان إماما في العربية، من مؤلفاته: شرح أصول ابن السراج، والمقدمة المشهورة. توفي سنة ٦٠٧هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٧٨/٢، ووفيات الأعيان ٤٨٨/٣.

(٣) انظر: التذييل ٢٣٤/٣، وتمهيد القواعد ٨٢٦/٢، والهمع ٣١٠/١.

(٤) يعني الجزولي في قوله: «ويَعرِض في الجنسيَّة الحضورُ».

(٥) سورة النحل:٣٠.

(٦) سورة الجمعة:٥.

(٧) سورة المائدة:٤١.

كانت (أيّها) قد تُنعت -أيضًا- باسم الإشارة[١].

قال: وأمَّا الموضعان اللذان يجب فيهما حذفها، فأولهما: النداء، إلا في موضعين: نداء اسم الله تعالى، مثل: "يَا اللهُ"، بالوصل في الهمزة والقطع، والجملة المسمَّى بها، مثل: "الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ"، لو سمَّيت به شخصًا ثم ناديته، فإنَّك تقول حينئذ: "يَا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ".

وثانيهما: الإضافة [٢]، ويأتي بيانها في مخفوضات الأسماء وما يُستثنى منها، وهو أربع صور[٣]، [...][٤] ومن النداء مرتين.

ثم بعد الاسم الظاهر الذي فيه الألف واللام قال: **وما**، أي: والاسم الظاهر الذي **أضيف**، أي: أخذ به عن انفراده في الدنيا إلى تحيُّزه، **إلى واحد منها**[٥]، أي: من المعارف الأربعة المتقدمة، بأن أضيف إلى ضمير، أو علَم، أو مبهَم، أو اسم فيه الألف واللام.

وهو: اسم يدل على مسمى، ويفتقر إلى مضاف إليه معرفة من الخمس.

وبقيت / سادسة، وهي الاسم المضاف إلى المضاف إلى واحد منها. **[٣١٥]**

والجواب أنَّ هذا السادس يصدق عليه هذا الخامس؛ إذ المضاف إلى المضاف إلى الشيء مضاف إلى ذلك الشيء بالواسطة.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا فوائد:

الأولى: الإضافة لغةً: هي النسبة مطلقاً[٦].

والإضافة نحوًا: هي النسبة على وجه مخصوص.

---

(١) انظر: شرح الشذور لابن هشام ص١٩٥_١٩٨.

(٢) انظر: السابق.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٧٤٨.

(٤) ما بين المعقوفتين طمس في المخطوط بمقدار كلمتين.

(٥) في نسخة النبهان: (وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة).

(٦) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٩١/١.

ثم إنَّما كان المراد هنا بما أضيف اسم؛ لأنَّ المضاف قسمان: مضاف هو اسم، ومضاف مسمّى، فالأول هو المسمَّى عندهم بالمركَّب الإضافي، وهو الذي يتعرَّف بالإضافة، وهي النسبة، وأيضًا إنَّما كلامه في الأسماء، والثاني هو المسمَّى عندهم بالمنسوب؛ كـ"قُدْسِيّ"، و"شَامِيّ"، وهكذا، وهو الذي تركت العرب ذكر اسمه، وعوَّضوا عنه في آخر المنسوب إليه (ياءً)، وجعلوا الإعراب عليها.

الثانية: المضاف إلى واحد منها: إما جامد، وإما مشتق.

فالجامد لا يكون معرفةً إلا إذا لم يتوغَّل في الإبهام، مثل: "غَيْر"، و"سِوَى"، و"مِثْل"، وهكذا.

والمشتق لا يكون معرفةً إلا إذا كان للمُضِيّ، لا للحال، ولا للاستقبال.

الثالثة: الصحيح أنَّ المضاف إلى الضمير في رتبة العلَم لا في رتبة الضمير؛ وإنَّما كان كذلك لأنَّ المضاف إلى الضمير يكون نعتًا للعلَم، نحو: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ"، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت؛ لأنَّه جزؤه؛ إذ الصفة جزء الموصوف.

الرابعة: المعارف ثلاثة أقسام: ما لا يُنعت ولا يُنعت به، وهو الضمير، وما يُنعت ولا يُنعت به، وهو العلَم، وما يُنعت ويُنعت به، وهو الباقي.

قال الراعي: ودرجات المعارف ثلاثة أقسام:

الأولى: درجة العلَم، والمضاف إلى الضمير، والمضاف إلى العلَم.

الثانية: درجة المبهَم، والمضاف إلى المبهَم.

الثالثة: درجة الذي فيه الألف واللام، والموصول، وما أضيف إلى واحد منهما.

وثمرة ذلك أنَّه لا يجوز أن يُنعت اسم من الدرجة الثانية باسم من الدرجة الأولى، ولا اسم من الثالثة باسم من الثانية، فإن جاء ما يوهم ذلك أُعرِب بدلًا، نحو: "مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ هَذَا"، وما أشبه ذلك[1].

ثم إذ المعرفة هذه الخمسة فغيرها نكرة، قال ابن المصنف: «النكرة هي الأصل؛ لاندراج كل

(١) انظر: عنوان الإفادة ص١٨٤-١٨٥.

معرفة تحت نكرة، من غير عكس»[١].

وينبغي أن يُقال: هي الأصل عقلًا، أمَّا وضعًا فالأصل المعرفة، ولعلَّ الشيخ قدَّم المعرفة لذلك، وحينئذ فعند الشك يُجعلُ الاسمُ معرفةً لا نكرةً.

والنَّكرة وقع لها في كلام النحويين تعريفان:

مع أنَّها محصورة في ثلاثة أنواع عُرفت مما تقدَّم: اسم ظاهر ليس علَمًا، اسم ظاهر ليس فيه الألف واللام، اسم ظاهر ليس مضافًا إلى معرفة.

الأول: أنَّها اسم شائع في جنسه[٢].

والثاني: أنَّها اسم لا يختصُّ به واحد دون آخر، وهو لأبي الفتح بن جنّي[٣].

والشيخ جمع بينهما، فقال: **والنَّكرة: كل اسم** ظاهر ليس علمًا، ولا ذا ألف ولام، ولا ذا إضافة إلى أحد هذه الثلاثة، أو إلى اسم ضمير، أو إلى اسم مبهم، هذا من جهة اللفظ.

ومن جهة المعنى: كل اسم **شائع**، أي: متفرِّق **في** أفراد **جنسه**.

ولم يقل: في أفراده؛ إشارةً إلى أنَّ النكرة لا يلزم فيها أن يكون لها أفراد في الخارج.

قال أصولي: الجنس: هو التماثل.

وقال ابن عقيل: هو الجملة المتَّفقة الأجزاء[٤].

وقال الثمانيني: كثرة لا تُعرف كمِّيتها ولا انتهاء آخرها[٥].

واسمها **لا يختص به** منهما **واحد دون آخر**.

والشائع مشترَك، وحينئذ فالاشتراك اثنان: اشتراك لفظيٌّ، واشتراك معنويٌّ، فاللفظيُّ:

---

(١) شرحه على الألفية ص٣٣.

(٢) انظر: اللمحة ١١٩/١، والارتشاف ٩٠٧/٢، وشرح القطر لابن هشام ص٩٣، وعنوان الإفادة ص١٨٤.

(٣) انظر: اللمع ص٩٨.

(٤) انظر: الواضح في أصول الفقه ١٧٢/١.

(٥) انظر: شرح اللمع ٢٧٨/١.

المشترَك بين متغايريْن مادَّةً، والمعنويُّ: بين متغايرين مرتبةً، كالأفراد المتفاوتة، أو خاصَّةً، كالأنواع المتعدِّدة.

والاسم الموصول شائع، والاسم الذي فيه الألف واللام شائع، وهكذا.

ولَمَّا كان كذلك قال: / **وتقريبه**، أي: تقريب الاسم النكرة، لا تحديده الذي لا يخرج عنه منه شيء، وقال الفاكهي: تقريب حد النكرة إلى التَّصور في الذهن[١]. [٣١٦]

أن يُقال: النكرة: **كل ما** -أي: كل اسم- **صلح** -بفتح اللام، أو ضمها- **دخول الألف واللام عليه**.

قال في (الألفية):

نَكِـــــرَةٌ قَابِـــــلُ (أَلْ) مُـــــؤَثِّرَا ❁ أَوْ وَاقِـــعٌ مَوْقِـــعَ مَـــا قَـــدْ ذُكِـــرَا

وَغَـــــيْرُهُ مَعْرِفَـــــةٌ..... .....[٢]

يريد أنَّ النكرة شيئان لا خمسة أشياء:

الأول: اسم يقبل (أل) المؤثِّرة.

والثاني: اسم يقع موقع ما يقبل (أل) المذكورة.

قال ابن المصنف: وهو نحو: "ذُو مَالٍ"، فإنَّه بمعنى (صاحب)، وهو لا يقبلها، و(صاحب) يقبلها[٣].

والأول: **نحو**: **"الرَّجُل"، و"الفَرَس"**.

وخرج به نحو: "الحَسَن"، و"اليَزِيد"، من كل معرفة قبل دخول الألف واللام.

وضمَّ إلى "الرَّجُلِ" "الغُلَامَ"، ثمَّ "الفَرَسَ"، وهو حيوان يفرس عليه العدو؛ إشارةً أنَّ كمال

---

(١) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص٦٩.

(٢) (البيتان ٥٢-٥٣)، تتمة البيت الثاني: وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ؛ كَ(هُمْ، وَذِي***وَهِنْدَ، وَابْنِي، وَالْغُلَامِ، وَالَّذِي) ص٧٦-٧٧

(٣) انظر: شرحه على الألفية ص٣٣.

الرجل بالغلام تارةً، وبالفرس تارةً، فالأوَّل كمال الرئيس السخيّ، والثَّاني كمال الرئيس الشجاع، وديننا مبني عليهما، لا على إرادة الرئاسة بهما؛ لأنَّ الله تعالى إنَّما بنى هذا الدين على تعبُّدِنا بإرادة تحقير النفس في المعيشة، لا إرادة رفعتها فيها على غيرها.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا تتمَّات:

الأولى: من صيغ المبالغة وزن (فَعِل)، مثل: "حَذِر"، وحينئذ فمؤنَّثه: "حَذِرَة"، فـ"نَكِرَة" مؤنَّث: "نَكِر"، بمعنى منكور، أي: منفور منه، والنُّكر: النفور.

الثانية: إنَّما يؤتى بـ(كل) في التعريف إذا أريد به تحصيل تصوُّر المجهول المعرَّف على وجه الإحاطة بأفراده، كالاستغراق.

قال الشيخ زكريا عن قول ابن المصنف في الظرف: (هو كل اسم زمان أو مكان): «إنَّه لحظ في التعريف كونه ضابطًا، فأدخل فيه لفظة (كل)، وإلَّا فهي لا تدخل في التعريف؛ لأنَّه للماهيَّة لا للأفراد»[١]، أي: للجمع بأقسامه الثلاثة: جمع المذكر السالم، وهكذا.

الثالثة: الشيوع: التعرُّف على وجه الخفاء في أجزاء أو أفراد على وجه السريان فيها.

قالت الحنفية: شيوع النكرة شيوع عموم في موضع النفي، وشيوع خصوص في موضع الإثبات[٢].

وقال الشافعي: شيوع عموم فيهما[٣].

الرابعة: قال ابن الزركشي: الاختصاص: الافتراد، والتخصيص: التفريد بشيء ذي بال[٤].

الخامسة: التقريب لغةً: إدناء شيء من شيء مع بقاء مسافة قليلة بينهما[٥].

واصطلاحاً للجدليّين: / سَوْق الدليل على وفق المدعي[١]. [٣١٧]

---

(١) الدرر السنية ١/٤٨٧.

(٢) انظر: تقويم الأدلة ص١١٤.

(٣) انظر: تحفة المحتاج ١/٤٩٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ٥/١٩٣.

(٥) انظر: تهذيب اللغة (قرب) ٩/١١٠.

وينبغي أن يكون هذا هو التطبيق لا التقريب، اللهم إلا أن يُراد باعتبار الظاهر لا باعتبار الحقيقة، أي: ما في نفس الأمر.

والتَّقريب عند الفقهاء: إعطاء ناقص حكم كامل، يقولون في القلَّتين: تقريبًا، أو تحديدًا.

وهذا الاصطلاح هو مراد الشيخ، وذلك أنَّ من المعارف ما هو معرفة من وجه نكرة من وجه، مثل: المعرَّف بالألف واللام الجنسيَّة، ومثل: عَلَم الجنس، وهكذا، ومن النكرة ما هو معرفة من وجه، مثل: النكرة المقصودة، ومثل: "شَمْس"، و"قَمَر"، مما لا أفراد منه إلا واحد، وهكذا، قال الأنصاري: وللنكرة علامات أخر: منها: (رُبَّ)، ومنها: (كُلّ)، ومنها: (كَمْ).

واختار الشيخ (أل)؛ لضدِّيَّتها لها، ولأنَّها تُميِّز الاسم من الفعل والحرف، فأُخِذَتْ -أيضًا- في تمييز النكرة منه من المعرفة، ولأنَّها أكثر دخولًا، والحروف كلّها نكرات، والأفعال كلّها نكرات، والجمل كلّها نكرات.

ثم قد تبيَّن أنَّ النكرة الجامدة تُنعت ولا يُنعت بها، إلا (كَمْ) فإنَّها -ولو خبرية- لا تُنعت ولا يُنعت بها، والنكرة المشتقة لا تُنعت؛ لما تقدَّم أنَّ المشتقَّ لا يُنعت، ويُنعت بها.

❁❁❁

(١) انظر: التعريفات ص٦٤، والكليات ص٣١٣.

باب بيان **العطف**

كأنَّ الشيخ إنَّما يراعي في ترتيب الأبواب كثرةَ الاستعمالِ، لا التقاربَ بين المعاني.

قال الراعي: «في هذا الباب خمس مسائل: الأولى: معناه، والثانية: عدد حروفه»[١].

وإنَّما بيَّن في هذا الباب حروف العطف وتأثيرها، ولم يبيِّن معانيها، كما بيَّن في (إنَّ) وأخواتها.

قال ابن جرباش: العطف لغةً: الجمع[٢].

وقال ابن هشام: العَوْد إلى الشيء[٣].

وقال الفاكهي: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه[٤].

وقال الأنصاري: اللَّيُّ.

وقال الغرناطي: الحنْي، والميْل[٥].

قال في (الأزهرية): والعطف اصطلاحًا: «هو التَّابع المتوسِّط بينه وبين متبوعه أحدُ حروف العطف»[٦]، زاد ابن المصنف: «التسعة»[٧].

وخرجت (أي)، فما بعدها تفسير لا عطف.

وقال الغرناطي: «تشريك الثاني مع الأول في عامله بحرف من حروف تسعة»[٨]، فجعل العطف مصدرًا هو التشريك، لا لفظًا هو التابع.

وهذا يكفي المبتدئ.

---

(١) عنوان الإفادة ص١٩١.

(٢) انظر: تهذيب اللغة (عطف) ١٠٦/٢.

(٣) انظر: شرح القطر ص٢٩٧.

(٤) انظر: متممة الآجرُّوميّة ص٢٢٧.

(٥) عنوان الإفادة ص١٩١.

(٦) المقدمة الأزهرية ص٥٠.

(٧) شرحه على الألفية ص٣٧٠.

(٨) عنوان الإفادة ص١٩٢.

ثم هنا فوائد:

سبب العطف إرادة الجمع لمتعدِّد، حتى لو أريد ترك النظر إليه لا يؤتى بالعطف، قال ابن القيم: ولا سيَّما وفيه قبح، بأن تعدَّى الحكم إلى غير المذكور من أمثاله، والعطف يسد ذلك، ومن ثم جاء الحديث: ((تصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ))[١]، وهكذا.

والتعدد في الفعل، أو في الفاعل، أو في المبتدأ، وهكذا.

ثم الفعل عند تعدُّده لا يجيء فيه -ولو متفق اللفظ- إلا العطف؛ لأنَّ الفعل لا يُثنَّى، ولا يُجمع، وأمَّا الفاعل وهكذا، فإن اتفق اللفظ فالتثنية أو الجمع، وإلا فالعطف.

وهل يوجب العطف التساوي في المقدار وهكذا؟

الظاهر لا؛ إذ قد تُجمع المتفاوتات.

ويقال للعطف: النَّسق، بالتسكين وبالفتح، فالأول مصدر، والثاني اسم مصدر، ويصدق على العطفين.

والاصطلاح / خصَّه بالعطف بالحرف؛ نظرًا إلى التوافق في الإعراب، وخصَّ العطف الآخر [٣١٨] بالبيان؛ نظراً إلى التوافق في المعنى، وأضافوا العطف إليهما؛ للتمييز، ولإخراج هذا عن هذا.

قال الفاكهي: ثم العطف إمَّا على اللَّفظ، وإمَّا على المحلِّ، وإمَّا على التوهُّم[٢].

وشرط الأول: إمكان توجُّه العامل إلى المعطوف.

وشرط الثاني ثلاثة: كون الموضع بحق الأصالة، ووجود المجوِّز لذلك، وظهور المحلِّ في الفصيح.

---

(١) انظر: بدائع الفوائد ١/٢١٠.

والحديث في: صحيح مسلم، باب: (الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، أو كلمة طيبة، وأنَّها حجاب من النار) (ح١٠١٧) ٢/٧٠٤.

(٢) انظر: مجيب النِّدا ص٥٢٢.

وشرط الثالث: صحة دخول ذلك العامل المتوهَّم هناك، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك.

وإنَّما أولاه[١] للنَّعت؛ لأنَّه يكون في المنعوت تارةً، نحو: "جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو الظَّرِيفَانِ"، وإلا فلو ذُكر اسم وله نعت وعطف وتوكيد، يقدَّم النَّعت، ثمَّ التوكيد، ثمَّ العطف؛ لأنَّ شرط العطف لاتمكن التبعيَّة بغيره -كما يأتي، وعلى هذا يقدَّم عطف البيان والبدل على التوكيد؛ إذ هما عين المتبوع، اللهمَّ إلا أن يُقال: البدل أقسام.

ثم قال ابن السُّبكي: الجمع في المتَّفقات كالجمع في المختلفات[٢].

وهذا مذهب الليث، والشافعي في القديم، وأحمد، ومذهب أبي حنيفة أنَّ الجمع بحرف الجمع ليس كالجمع بلفظ الجمع، وأصل العطف في المفردات لا في الجمل[٣].

قال في (المنار): وقد تكون (الواو) لعطف الجملة[٤]، ولكن عند قوم؛ إذ قد اختلف في هذه هل هي للابتداء والاستئناف، وتسمَّى (واو) ذلك، أو هي للعطف، وتسمَّى (واو) العطف؟

والحق أنَّها للعطف، ولكن هو فيها للتشريك في الوجود والحصول لا في الحكم، ولا يصار للتشريك في الحصول عند افتقار الثاني إلى الأول.

وقال فيه -أيضًا-: وقد تكون (الواو) للحال، ولا عطف فيه[٥]، فتكون مجازًا؛ لاستعمالها في غير ما وضعت له من العطف؛ وذلك أنَّها استعيرت لربط الجملة الحالية بما قبلها بجامع مطلق الجمع؛ إذ هو متحقق بين الحال وصاحبها، كما بين المتعاطفيْن.

وهل يقع العطف في النعت؟

قال ابن الحاجب في (أماليه): «إنَّ مثل: "جَاءَنِي زَيْدٌ العَالِمُ وَالعَاقِلُ" ليس بعطف على التحقيق، وإنَّما هو باق على ما كان عليه في الوصفية، وإنَّما حسَّن دخولَ العاطف نوعُ شبه

(١) أي: باب العطف.

(٢) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج ٨٧٢/٣.

(٣) انظر: كشف الأسرار ٢/ ١١٧.

(٤) انظر: ص٩.

(٥) انظر: المنار في أصول الفقه ص٩.

بالمعطوف؛ لما بينهما من التغاير»[١].

قال الفاكهي: «وإطلاق العاطف عليه مجاز»[٢].

فشرط العاطف ألَّا تمكن التبعية بغيره، إذ لو أمكنت بالنَّعت -مثلًا- كانت به، ولو كان حرف العطف موجودًا، ويكون العاطف لإفادة المغايرة، ولو في اللفظ فقط، كعطف التفسير.

[٣١٩] / **وحروف العطف**، أي: التشريك بين لفظ ولفظ في الإعراب، **عشرة**[٣] حسب ما سمع: أربعة للجمع، وقال القزويني: للتفصيل[٤]، وثلاثة للشك، وثلاثة للرد عن الخطأ إلى الصواب.

ثم فيها خصلتان: لا يجوز فيها الزيادة، خلافًا للأخفش[٥]، ولا يجوز فيها الإضمار.

واختلفوا في تعيينها، فقال: **وهي**:

(**الواو**): أمُّ حروف العطف، واسمها: حرف عطف، ومعناها: الجمع، وهو ثلاثة أقسام: سَبْق ما قبلها لما بعدها في الوجود، مقاربة ما بعدها لما قبلها في الوجود، تأخُّر ما بعدها عمَّا قبلها في الوجود.

---

(١) ٦٠٩/٢.

(٢) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٢٩.

(٣) هذا مذهب أكثر النحويين، منهم: المبرد في المقتضب ١٢/١، وابن السراج في أصوله ٥٥/٢، وابن جني في اللمع ص٩١، وابن بابشاذ في شرح مقدمته ٢٥٨/١، والزمخشري في المفصل ص٤٠٣، وابن الخباز في توجيه اللمع ص٢٨٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٥/٥، وابن الحاجب في كافيته ص٣٠.

وقيل: تسعة، بإسقاط (إمَّا)، وهو مذهب الفارسي في الإيضاح ص٢٨٥، وابن مالك في ألفيته ص١٣٦، وابن الناظم في شرح الألفية ص٣٧٠، والمرادي في توضيح المقاصد ٩٩٤/٢، والأزهري في شرح الأجرُّوميّة ص٦٦، والأزهرية ص٥٠، والفاكهي في مجيب النِّدا ص٥٢٣، والغرناطي في عنوان الإفادة ص١٩٢.

وقيل: ثمانية، بإسقاط (حتَّى، وإمَّا)، وهو مذهب ابن مالك في شرح التسهيل ٣٤٣/٣.

وحُكِي عن ابن درستويه أنَّها ثلاثة فقط، وهي: (الواو، الفاء، ثم). انظر: توجيه اللمع ص٢٨٣، وشرح المفصل ٥/٥.

(٤) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٤٧/٢.

(٥) انظر: معاني القرآ للأخفش ١٣٢/١، ٤٩٦/٢. وجاء في شرح التسهيل ٣٥٦/٣: «وقال الأخفش في (المسائل الصغرى): تقول: "كُنَّا وَمَنْ يَأْتِنَا نَأْتِهِ"، يجعلون الواو زائدة في باب (كان)، ولا تحسن زيادة هذه الواو في غير باب (كان)، يعني أنَّه لا تطَّرد زيادتها إلا في باب (كان) ».

والمراد وجود الشيء الذي اجتمعا فيه من ضرب أو غيره، لا وجود أنفسهما.

ثم مذهب الأربعة: هي حقيقة في المعيَّة، يُعْرَفُ ذلك من مذهبهم في "أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ"، فتموت بين الثاني والأول، فعلى المعيَّة لا يقع واحد منهما، إلا إن حمل هذا اللفظ على المجاز بقرينة العرف والعادة وهكذا.

و(**الفاء**)، واسمها: حرف عطف، ومعناها: الجمع بترتيب وسرعة.

و(**ثُمَّ**)، واسمها: حرف عطف، ومعناها: الجمع بترتيب ومهلة، مع الإشعار بالتخلُّص من الأول والاستقلال عنه.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم في (الواو) مسائل:

إنَّما كانت أُمَّ حروف العطف؛ لأنَّها مُطْلَقَةٌ وغيرها مقيَّد -كما رأيت-؛ إذ هي تدل على الجمع فقط، وتسكت عمَّا وراء ذلك، وغيرها يدل عليه مع زيادة، ومن ثمَّ تدخل في مواضع لا تدخل فيها غيرها.

قال الفاكهي: «وقد ذكروا لها أحدًا وعشرين حكماً تختصُّ بها، فعليك بالمطوَّلات»[(١)].

ومع ذلك لا تخرج عن الجمع وإن خرجت عن العطف -كما تقدَّم في الحال، والجمل، وهكذا-.

قال الغرناطي: ومن ذلك اختصاصها بجواز عطفها معمولًا قد حُذف عامله، نحو: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾[(٢)]، أي: وحفظناها حفظًا[(٣)].

والفرق بين (الواو) و(الباء): أنَّ (الواو) تدل من حيث كونها للجمع على الجمع بالمطابقة، و(الباء) من حيث كونها للإلصاق تدل عليه بالالتزام، حتى من ثم كانت تكون -أيضًا- تارةً

(١) مجيب النِّدا ص٥٢٤.

(٢) سورة الصافات:٧.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص١٩٣.

للمصاحبة، وتارةً للملابسة، وتارةً للاستعانة.

وبين (الواو) و(مع): أنَّ (مع) تُشعر بالتبعية، وفي الحديث: ((لا تَكُنْ إمّعة))[١].

ثم قد قال في (التلخيص): معناها: التفصيل[٢].

وقال النحاة والأصوليون: معناها: الجمع[٣].

ثم قد تقدَّم أنَّه غير مقيَّد بسرعة، ولا بمهلة، ولا إرادة التنبيه على ذلك، تسمعهم يقولون: لمطلق الجمع[٤]، وعبارة (المنار): «لمطلق العطف»[٥]، وقد عرفت أنَّ العطف هو الجمع؛ إذ سببه كما تقدَّم النظر إليه، ومرَّة يقولون: للجمع المطلق[٦].

وحينئذ فهل بينهما فرق، أو متَّحدان؟

اعلم أنَّ الحقَّ أنَّهما بينهما فرق من وجه، وليس بينهما فرق من وجه، وحينئذ الفرق بينهما منوط بإرادة المتكلِّم، فإن أراد بهما موضع استعمال الجمع اللفظي، وهو وجود الجمع المعنوي، وهو الضم بكثرة، فلا فرق بينهما، وإن أراد بمطلق الجمع وجود الجمع المعنوي، وبالجمع المطلق الجمع اللفظي الذي سكت فيه عن المقاربة والقبلية والبعدية، دون الذي صرَّح فيه بأحدها، فبينهما فرق، وإن أراد بالجمع المطلق الذي نطلقه هنا وهنا وهنا، أي: على السكوت وعلى المقاربة لكل واحد من الثلاثة، فلا فرق بينهما -أيضًا.

---

(١) سنن الترمذي، باب: (ما جاء في الإحسان والعفو)، (ح٢٠٠٧) ٣٦٤/٤.

(٢) انظر: ص٧٢.

(٣) انظر في النحو: شرح الألفية لابن الناظم ص٣٧١، وأوضح المسالك ٣١٩/٣، ومغني اللبيب ص٤٦٤.
وفي الأصول: البحر المحيط في أصول الفقه ٢٠٣/٣.

(٤) ممن قال ذلك: ابن الناظم في شرح الألفية ص٣٧١، وابن هشام في أوضح المسالك ٣١٩/٣، ومغني اللبيب ص٤٦٤، وابن عقيل في شرح الألفية ٢٢٦/٣، والأزهري في شرح الأجرُّوميّة ص٦٦، والأزهرية ص٥٠، والسيوطي في الهمع ١٨٥/٣، والحطاب في متممة الآجرُّوميّة ص٢٢٦، والفاكهي في مجيب النِّدا ص٥٢٣.

(٥) ص٩.

(٦) ممن قال ذلك: الزمخشري في المفصل ص٤٠٣، وابن الخباز في توجيه اللمع ص٢٨٤، وابن يعيش في شرح المفصل ٦/٥، وابن الحاجب في الإيضاح ٢٠٤/٢، والغرناطي في عنوان الإفادة ص١٩٣.

ثم هذا لا يتبيَّن إلا بالنظر إلى أصلين:

الأصل الأول: قاعدة عند الأصوليين، وهي معرفة الإطلاق والمطلق، فالإطلاق عندهم: هو استعمال الاسم في مسمَّاه، سواء كان مسمَّاه يسمَّى عندهم المقيَّد، أو يسمَّى عندهم المطلق، والمقيَّد عندهم: هو اللفظ الموضوع للماهيَّة؛ أي: الموجود بقيد فيها من حالة لها زائدة على ما دخل تحت اسمها، والمطلق: هو الموضوع للماهيَّة لا بقيد زائد عليها، والماهيَّة: ما وضع الواضع اللفظ له من الموجودات مفردًا أو تثنيةً أو جمعًا، وهكذا[1].

الأصل الثاني: قاعدة عند النحويين، / وهي أمران: [٣٢٠]

الأول: إنَّ الشيء والصفة من صفاته الأصل أن يركَّب معها تركيب المنعوت مع النعت، وهو تركيب تقييدي، مثل: "جَاءَ زَيْدٌ العَالِمُ"، ويجوز أن يركَّب معها تركيب إضافة، بأن تضاف الصفة إلى الموصوف، فيقال: "جَاءَ عِلْمُ زَيْدٍ"، ولكن يلزم من مجيء "عِلْمِ زَيْدٍ" مجيء "زَيْدٍ".

الثاني: إنَّ لفظَ مطلق له معنيان: موضع الإطلاق، ونفس الإطلاق، والإطلاق -أيضًا- له معنيان: نفس الإطلاق، وموضع الإطلاق.

والمطلق إذا قُدِّم صار لموضع الإطلاق، وإذا أُخِّر صار لترك النعت لموضع، وهكذا.

وبهذا يُعلم الفرقُ بين قولهم: (الواو) لمطلق الجمع، وقولهم: (الواو) للجمع المطلق، فهي في العبارة الأولى للإطلاق المضاف إلى الجمع، وفي الثانية للجمع المنعوت بالإطلاق، وبينهما فرق وضعًا.

يبقى علينا هل الاستعمال جرى على الوضع، وهو الفرق، أو استعملهما بمعنى واحد؟ فإن استعملهما بمعنى واحد فلا فرق بينهما، وحينئذ فيكونان لا فرق بينهما استعمالًا، وبينهما فرق وضعًا.

يبقى -أيضاً- علينا ما هو مطلق الجمع؟

إن قلنا: هو الموضع الذي يوجد فيه الجمع على أي وجه وجد الجمع، غير مقيَّد بمقاربة أو بقبلية أو ببعدية، أو مقيَّد بواحد من ذلك، كانا بينهما فرق، وهذا هو الأصل في دلالة هذا التركيب.

---

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه ٢٥٦/١، والبحر المحيط في أصول الفقه ٥/٥

وإن قلنا: إنَّه ليس الموضع بل هو نفس الجمع بأي وجه كان، فكذلك.

وإن قلنا: هو الجمع بحالة الإطلاق، كانا لا فرق بينهما.

والجمع المطلق: هو الذي يُسكت فيه عند النطق به عن زيادة على لفظه من نعت أو حال، وهكذا.

وإن قلنا: هو الذي يتكلم به في كل موضع وجد معناه كان لا فرق بينهما -أيضًا-.

وإن قلنا: هو الذي ليس بمقيَّد، كان خاصًّا بجمع دون جمع، وكان بينه وبين مطلق الجمع بمعنى موضع الجمع فرق، وعلى هذا فقس: "مُطْلَق الْمَاءِ"، و"الْمَاء الْمُطْلَق"، وهكذا.

واعلم أنَّ هذا لا يتم وضوحه وزوال إشكاله -أي: التباسه- إلا بمعرفة قاعدة أخرى هي سبب الالتباس، وهي أنَّ الموجود مع الموجود، واللفظ مع اللفظ، قد يتشاركان ولا يفترقان، وهنا يكون هذا أخد إلباس هذا دائمًا.

وتارةً يتشاركان ويفترقان من وجه آخر، ولا يتفطَّن لذلك الوجه، أو يكون خفيًّا، أو بعيدًا، وهكذا، فيتوهَّم أن لا فرق في اللباس بينهما، فيعطى هذا معنى هذا دائمًا، ويقال: هما بمعنى واحد، وحينئذ يكون المعنى قد التبس، أي: أشكل.

وتارةً يتشاركان في وجه، ويفترقان في وجه، ويتفطَّن لذلك، فيقع التفصيل، وبالتفصيل هكذا يزولُ الإجمالُ، ويحصلُ التحقيقُ، وهو إدراك الحق، وتُعلَمُ مواقعُ نظر العلماء، وأنَّ اختلاف مواقع نظرهم هو سبب اختلاف أقوالهم.

واعلم أنَّه لا يُقْدَرُ على التفصيل إلا بحصول تمام الذهن، ثم تمام الْمَلَكَة، والذهن لا عادة له يحصل لها، والملكة أجرى الله -تعالى- العادة أنَّها تحصل بكثرة الممارسة، والممارسة: هي النظر في الشيء المرة بعد المرة مرات كثيرة، فيتحقق عند ذلك الإحاطة به./ [٣٢١]

ثم في (الفاء) مسائل:

(الفاء) للجمع، والترتيب، والتعقيب.

الجمع -قال الحكماء-: حصول جوهرين في حيّزيْن بحيث لا يتخلَّلهما ثالث، والفرق: حصول جوهرين في حيّزيْن بحيث يتخلَّلهما ثالث[١].

والنحويون يقولون هنا في هذا الباب: الجمع: التشريك، والترتيب: تقديم المقدَّم وتأخير المؤخَّر، والتعقيب: قال ابن اللحام: أخذ الثاني بعقب الأول، فهنا كأنَّ الثاني المعطوف بـ(الفاء) لتسبُّبه وتفرُّعه عن الأول كان له عقبًا، وكأنَّه أخذ بعقبه[٢].

قال ابن هشام في (شرح القطر): «و(للفاء) معنى آخر، وهو التسبُّب، وذلك غالب في عطف الجُمل»[٣].

فظاهره أنَّ (الفاء) في عطف المفردات الغالب أنَّها لا تكون للتسبُّب بل للجمع، وفي عطف الجمل الغالب أنَّها للتسبُّب وقد تكون للجمع، والحق أنَّها للتسبُّب فيهما، وأنَّ الجمع الذي تفيده والتعقيب الذي تفيده معه ناشئان عن التسبُّب، والتسبُّب: هو التولُّد حقيقةً أو فرضًا وتقديرًا.

ثم هنا في السبب والمسبَّب فروع:

قال الطوفي: «السبب: ما يثبت الحكم عقبه»[٤].

وأنواع السبب: التولُّد، والتأثير، والاستناد، والدَّلالة، وهكذا.

فهذه أوجه استفادة الثاني من الأول.

ثم تارةً يكون السبب سببًا للوجود، وهذا يلزم فيه تأخير الثاني عن الأول، وتارةً يكون السبب سببا للذكر، أي: الوجود في اللسان، لا في الخارج، وهو العَيَان المشاهَد بالعين، وهذا يجوز فيه أن يكون الثاني مقدَّمًا على الأول، ومنه قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾[٥].

---

(١) انظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، لفخر الدين الرازي؛ تحقيق: طه عبدالرؤوف، ص٩٦ (مكتبة الكليات الأزهرية).

(٢) انظر: القواعد والفوائد الأصولية ص١٨٧.

(٣) ص٣٠٣.

(٤) شرح مختصر الروضة ٣٦٢/٣.

(٥) سورة الأعراف: ٤.

ثم الأصل في السبب الوجودي أن يشرع ترتُّب مسبَّبه عليه، ومن الأسباب ما يتوقَّف مسبَّبه على شيء آخر، وذلك لا يبطل سببيته، وبالنَّظر إلى الأول قال ابن عقيل: دخلت (الفاء) في الشرط والجزاء؛ لتدل على تعجيل الجزاء، وإنَّما كان الجزاء معجَّلًا؛ لأنَّه إن كان على إساءة كان التعجيل أوزع عنها، وإن كان على حَسَنَةٍ كان التعجيل أدعى إليها[١].

قال: وقد يكون الجزاء جواب الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[٢]، وليست في هذا الموضع للتعقيب[٣]. انتهى.

وبالنظر إلى الثاني قال الإمام فخر الدين: التعقيب بحسب الإمكان عادةً[٤].

ثم قد يكون السبب هنا عدمًا، مثل تقدُّم الإقراء فالأفقه، أي: إنَّ عدم الإقراء سبب لأخذ الأفقه إمامًا، وهكذا.

ثم بعد هذا قال الطوفي: (الفاء) تدل على أنَّ / ما بعدها مسبَّب عمَّا قبلها في عرف اللغة[٥]. [٣٢٢]

قال الأنصاري: وتقع دالَّة على تسبب المعطوف عن المعطوف عليه.

وقال الفاكهي: «وتقتضي السببية كثيرًا إن كان المعطوف جملةً»[٦]، أي: جملة الجزاء لا مفردًا.

ثم دلالتها على السببية من دلالة الإيماء، ودلالتها على التعقيب من دلالة النص، ولكن إذا كان ما قبلها لا يكون مناسبًا أن يكون سببًا لما بعدها، اختلفوا فيها هل هي للسببيَّة -أيضًا-

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه ١/١١٥-١١٦.
(٢) سورة البقرة:١١٧.
(٣) الواضح في أصول الفقه ١/١١٦.
(٤) انظر: المحصول ١/٣٧٣.
(٥) انظر: شرح مختصر الروضة ٣/٣٦٢.
(٦) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٣١.

أو لا؟ الصَّحيح أنَّها لها -أيضًا-.

ودلالة النص دلالة المطابقة، ودلالة الإيماء دلالة الالتزام، أو ودلالة التضمُّن -أيضًا-.

وإن استعملت (الواو) موضع (الفاء)، فهو بقطع النظر عن التفرُّع، وإن استعملت (ثم) في موضعها ولا سيما في موضع فيه تأخر المسبب عادة، فهو بالنظر إلى المهلة، وقطع النظر عن التفرُّع.

قال الغرناطي: «وتختص (الواو) و(الفاء) بحذفهما مع معطوفهما، مثال الأولى: ﴿أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[١]، أي: ولم تعبدني، ومثال الثانية: ﴿فَأَرۡسِلُونِ ۝٤٥ ... أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾[٢]، أي: فأرسلوني، فقلت»[٣].

وفي (ثمَّ) مسائل:

(ثمَّ) للجمع، والترتيب، والمهلة.

قال ابن عقيل: «هي موجبة للترتيب، لكن بمهلةٍ وفَصْلٍ»[٤].

ثم قال الكوفيون والأخفش: إنَّ الجمع فيها قد يتخلَّف[٥].

وقال الفراء وقطرب: لا تدل على الترتيب بالكلية[٦].

وقيل: تتخلف فيها المهلة، فتُستعمل ك(الفاء)[٧].

ثم الترتيب قسمان:

ترتيب في الزمان، وهو الأصل، نحو: "قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرو"، إذا كان بعده، قال سيبويه: إذا

---

(١) سورة الشعراء:٢٢.

(٢) سورة يوسف: ٤٥-٤٦.

(٣) عنوان الإفادة ص١٩٤.

(٤) الواضح في أصول الفقه ١/١١٦.

(٥) نُسب إليهم في مغني اللبيب ص١٥٨.

(٦) نُسب إليهما وإلى الأخفش في: الجنى الداني ص٤٢٧، والمساعد ٢/٤٤٩،

(٧) نُسب إلى الفراء في: مغني اللبيب ص١٦٠.

قلت: "جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو"، فمجيئان، تريد أنَّ الثاني لم يقع إلا بعد فراغ الأول بمهلة[١].

وترتيب في المنزلة، قال صاحب (المفتاح): (ثمَّ) للترتيب زمانًا، أو مرتبةً[٢].

والمهلة كذلك زمانًا أو مرتبةً.

وعليه يخرج ما لا ترتيب فيه زمانًا، أو لا مهلة فيه زمانًا، بل يتقدَّم، مثل: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟﴾[٣]، فإنَّ منزلة أمر الملائكة بالسجود أعلى، حتى كان بينها وبين ما قبلها ترتيبًا ومهلةً زائدةً إلى الغاية.

أو يعلو ويعقب، مثل: "جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ".

وهل استعمالهما في الترتيب والمهلة منزلةً لا زمانًا حقيقة أو مجاز؟ المجاز خير من الاشتراك.

قال ابن اللَّحام: يجوز إبدال ثائها فاءً، / ويجوز لحوق آخرها (تاء) التأنيث، تارةً ساكنة، وتارةً متحركة، ولا تلحق الفعل إلا ساكنةً[٤]. [٣٢٣]

قال ابن عقيل: ولفظه بعد للتَّرتيب بغير مهلة وبمهلة[٥].

قال الرضي: «ولا تكون (ثمَّ) إلا عاطفةً»[٦].

ثم أخذ الشيخ فيما للشك، فقال:

و(أَوْ)، واسمها: حرف عطف، ومعناها: أحد الشيئين أو الأشياء.

و(أَمْ)، واسمها: حرف عطف، ومعناها: الاستفهام، والإضراب تارةً.

وهي قسمان: متصلة، ومنقطعة، فالمتصلة: هي التي يُستفهم بها وبما قبلها عن تصوُّر عين من ثنتين أو من أكثر، والمنقطعة: هي التي يُضرب بها، أي: يُعدل بها عن الكلام الذي قبلها،

---

(١) يقول سيبويه (الكتاب ٤٣٨/١): «ومن ذلك: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ثُمَّ امْرَأَةٍ"، فالمرور ههنا مروران».

(٢) انظر: مفتاح العلوم ص١٢٢.

(٣) سورة الأعراف:١١.

(٤) انظر: القواعد والفوائد الأصولية ص١٨٩.

(٥) انظر:الواضح في أصول الفقه ١١٦/١.

(٦) شرح الكافية ٤١٣/٤.

كما يُضرب بـ(بَلْ)، حتى ولو اشتمل على استفهام -أيضًا، أو كان معادلًا لاستفهام، فإذا سألت عن الوجود أو العدم، فقلت: "أَزَيْدٌ قَامَ أَمْ لَا؟"، فمنقطعة، وإذا سألت عن عين الموجود، وقلت: "أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو؟"، فمتصلة، ويقبلهما مثال واحد بالقصد.

و(**إِمَّا**) -بكسر الهمزة، وتشديد الميم-، قال الفاكهي: «المسبوقة بمثلها»[(١)].

واسمها: حرف عطف، ومعناها: أحد الشيئين أو الأشياء من أول الكلام.

والأولى ليست بحرف عطف بالاتفاق، والثانية -وهي هذه- قيل: حرف عطف لما بعدها على ما قبلها، و(الواو) التي قبلها إنَّما عطفتها هي على (إمَّا) الأولى[(٢)]، وقيل: إنَّها حرف تفصيل كالأولى، والعطف إنَّما هو بـ(الواو)[(٣)].

قال الراعي: «والصحيح أنَّها ليست من حروف العطف»[(٤)].

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم في (أو) مسائل:

(أو) للشك، وذكر ابن جرباش ما محصّله: أنَّ الشك هل هو معنى يصلح أن يوضع له؟ فالأكثر على الوضع له.

قال: والحق المنع، وهو كقول ابن عقيل: الشك لا يصلح أن يكون مذهبًا[(٥)].

وحينئذ فـ(أو) ليس معناها الشك، وإنَّما معناها في المفردات وجود الحكم لأحد المفردين -

---

(١) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٣٣.

(٢) هذا مذهب أكثر النحويين، منهم: المبرد في المقتضب ١٢/١، وابن السراج في أصوله ٥٥/٢، وابن جني في اللمع ص٩١، وابن بابشاذ في شرح مقدمته ٢٥٨/١، والزمخشري في المفصل ص٤٠٣، وابن الخباز في توجيه اللمع ص٢٨٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٥/٥، وابن الحاجب في كافيته ص٣٠.

(٣) هذا مذهب الفارسي في الإيضاح ص٢٨٥، وابن مالك في ألفيته ص١٣٦، وابن الناظم في شرح الألفية ص٣٧٠، والمرادي في توضيح المقاصد ٩٩٤/٢، والأزهري في شرح الأجرُّوميّة ص٦٦، والأزهرية ص٥٠، والفاكهي في مجيب النِّدا ص٥٢٣، والغرناطي في عنوان الإفادة ص١٩٢.

ونُسب إلى يونس بن حبيب، والفارسي، وابن كيسان في: الجنى الداني ص٥٢٩، ومغني اللبيب ص٨٤.

(٤) المستقل بالمفهومية ص٢٥٤.

(٥) انظر: الواضح في أصول الفقه ٣١/١.

مثلًا، وفي الجمل وجود مضمون إحدى الجملتين، وهكذا.

والشك وغيره مما يذكرونه من التقسيم وهكذا ليس معنًى لها بالوضع، وإنَّما يستفاد من خصوصية المحل. انتهى بمعناه.

والتفريع اليوم إنَّما هو على مذهب الأكثر.

ثم الشك ينشأ عن الجهل، والجهل: عدم الإدراك.

قال الأنصاري: الشك: هو تردد النفس بين أمرين لا مزيَّة لأحدهما على الآخر، سواء كانا فعلين، أو فاعلين، أو مبتدأين، أو خبرين إثباتًا أو نفيًا، فإذا علم إنسان أنَّ الضَّرب فَعَلَه زيدٌ وعمرٌو، أتى بـ(الواو)، وإن علم أنَّ أحدهما فعله ولا يعلم عينه، أتى بـ(أوْ)، ولكن إن كان مخبِرًا، فإن كان مستفهِمًا أتى بـ(أَمْ) بعد (الهمزة)، لا بـ(أو)، وإن كان لم يعلم هل قام زيد أو لم يقم؟ واستفهم عن ذلك، أتى بـ(أو) بعد (الهمزة)، وهذا هو الاستفهام عن الوجود، وإن أتى بـ(أم) فيه كانت / منقطعة. [٣٢٤]

ثم (أو) لها منطوق ولها مفهوم، فمنطوقها مسماها، وهو ستة معانٍ: الشك، والإبهام، والإضراب، والتقسيم، والإباحة، والتخيير.

ويأتي أنَّ الإضراب يكون -أيضًا- بـ(أم) المنقطعة، بل هو الذي جعل (أم) منقطعةً -أيضًا، وأنَّه -أيضًا- يكون بـ(بل)، ويُطْلَب حينئذ وجه كونه كذلك.

ومفهومها معنيان: الأول: منع الجمع، والثاني: منع الخُلُوّ.

وإيضاحه أنك إذا قلت: "جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو" فُهم منه الخلوُّ عن مجيء واحد منهما، وفُهم منه -أيضًا- منع الجمع عن المجيئين، فإن هذا الجيآن لم يجتمعا فيه.

وقد تكون لمنع الجمع فقط، مثل: "تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا".

وقد تكون لمنع الخلوِّ فقط، مثل: "جَالِسِ الْحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِين".

ويُزاد على هذا شيء آخر يتعلَّق به -أيضًا-، وهو أنَّ (أو) تدل على العناد، والعناد: تخالُف شيئين في العند، والعند: المكان.

ثم العناد قسمان: حقيقي، ومجازي، فالأول عناد النقيضين، والثاني عناد الضدين؛ وذلك

لأنَّ النقيضين يتعاندان في الإثبات فلا يجتمعان، وفي النفي فلا يرتفعان، وأنَّ الضدين يتعاندان في الإثبات فلا يجتمعان، ولا يتعاندان في النفي فيرتفعان، فيتفقان فيه.

الأربعة الأُوَل من الستة[١] في الخبر، والاثنان الأخيران[٢] منها في الإنشاء، فالشك عند جهل المتكلم، والإبهام عند جهل السامع، والإضراب عند نقل المتكلم الكلام إلى شيء آخر على وجه أنَّه كان يشك فيه، والتقسيم عند ترديد شيء بين أنواع له على وجه أنَّها لا تجتمع في فرد، وعلى وجه أنَّ الفرد منها يشك فيه هل هو من هذا، أو من هذا؟ وهكذا، والإباحة عند أمر المتكلم السامع بأحد شيئين لا يدري المتكلم أيهما يأتي به، ولو أتى بهما السامع لم يمنعه من ذلك، والتخيير كذلك، ولكن لو أتى بهما السامع منعه المتكلم من ذلك، وغير الأمر من أنواع الطلب المتقدمة في النواصب كالأمر، من العرض، والتحضيض، والتمني، وهكذا.

ثم بهذا يتبيَّن لك أنَّ الشك الذي هي له تارةً يكون ليس معه علم أصلًا، وهو الذي جعلوها فيه للشك، وتارةً يكون معه علمٌ من وجهٍ لا من كل الوجوه، فيجتمع الشك والعلم، وهذا في معاني (أو) غير الشك الذي هو الأول.

ثم هنا فروع [لشيئين] [٣] عن كون (أو) للشك، وعن كونها لها ستة معان:

الفرع الأول: التقسيم يجوز فيه استعمال (الواو) موضع (أو)؛ نظراً إلى الاجتماع في الدخول تحت الشيء الذي قُسِّم، وإن كان كل قسم منها لا يجتمع مع الآخر في فرد، وبالنظر إلى هذا استعملت (أو) فيه.

قال الطوفي: التنويع كشف وتحقيق من وجه، فمن ثمَّ يقع في التعاريف؛ لأنَّه لا ينافيها[٤].

الثاني: قال التتائي: التخيير لا يكون إلَّا في المتساويات[٥].

قال الطوفي: والإباحة والتخيير قسم واحد، وما ذكروه من جواز الجمع ومن عدم جوازه،

---

(١) وهي معاني (أو) الستة السابق ذكرها، والأربعة الأولى منها هي: الشك، والإبهام، والإضراب، والتقسيم.

(٢) هما: الإباحة، والتخيير.

(٣) ما بين المعقوفتين في المخطوط: (شيئان).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة ١/٢٥٣.

(٥) انظر: جواهر الدرر ٢/٤٦٠.

فذلك من قرينة شرعية أو عرفية وهكذا، لا من الوضع[١]، كما أنَّ التخيير إذا كان بين أقل وأكثر، يكون الأقل واجبًا والأكثر مستحبًّا، والروايات الواردة (ما قلَّ وما كثر) كذلك.

على أنَّ ما ذكروه -أعني أهل اللغة أيضًا- من أنَّ (أو) جاءت على غير بابها من اقتضائها أحد الشيئين أو الأشياء، فذلك إمَّا وهم ممن قاله أو تسامح؛ إذ الأصل حمل ألفاظ الكتاب والسنَّة على مقتضياتها / الظاهرة المشهورة في عرف اللغة، ما لم يمنع مانع قاطع أو راجح، فلا يُتسارع إلى تحريفها بأدنى احتمال[٢]. [٣٢٥]

وحينئذ فقول الفاكهي: «قد تأتي -أو- بمعنى (الواو)، نحو:

جَـــاءَ الْخِلَافَـــةَ أَوْ كَانَـــتْ لَـــهُ قَـــدَرًا ۞ .....[٣]»[٤]

لا يُصار إليه؛ لأنَّ الظاهر فيه أنَّها أتت بمعناها، وهو الشك، أي: أنا والناس في شكٍّ هل حصلت الخلافة لهذا بسعي منه؛ لأهليَّته للسَّعي النافع في تحصيلها، أو بقدر الله تعالى؟[٥]

---

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ٢٨٥/١.

(٢) لعلّه أراد ماجاء في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[الصافات:١٤٧]، جاء في خزانة الأدب ٦٩/١١: «واختلفوا...، فقال بعض الكوفيين: بمعنى الواو، وقال آخرون منهم: المعنى: بل يزيدون، وهذا القول ليس بشيء عند البصريين، وللبصريين في (أو) هذه ثلاثة أقوال: أحدها: قول سيبويه: إنَّها للتخيير، والقول الثاني عن البصريين: إنَّها لأحد الأمرين على الإبهام، والثالث لابن جني: وهو إنَّها للشك».

(٣) صدر بيت من البسيط، لجرير في ديوانه، (دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) ص٢١١، برواية: " نَالَ الْخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا **كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ"، ولا شاهد فيه. وجاء في (الهمع ٣/ ٢٠٦): «قال ابن هشام: الذي رأيته في ديوان جرير: (إذ كانت)، وقال أبو حيان: إنَّها الرواية المشهورة».

وهو في: شرح الكتاب للسيرافي ٤٣٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٢/٣، وشرح ابن الناظم ص٣٧٩، واللمحة ٦٩٥/٢.

(٤) مجيب النِّدا ص٥٣١.

(٥) ذهب كثير من النحويين إلى أنَّ (أو) في البيت السابق جاءت بمعنى (الواو)، منهم: السيرافي في شرح الكتاب ٤٣٢/٣، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٢٢٢/٣، وابن الناظم في شرحه ص٣٧٩، وابن الصائغ في اللمحة ٦٩٥/٢، والمرادي في الجنى الداني ص٢٣٠، وابن عقيل في شرح الألفية ٢٣٣/٣.

ونُسب إلى أبي حيان القول بأنَّ (أو) فيه للتشكيك، جاء في شرح أبيات مغني اللبيب ٢٦/٢: «قال أبو حيان: أجيب بأنَّ (أو) فيه للشك، كأنَّه قال: نال الخلافة لما رآها؛ لاستحقاقه لها، أو قُدِّرت له من غير إرادة لها ولا =

الثالث: (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء إنَّما هو في الخبر المثبَت، وفي الطلب، أمَّا في النفي والنهي فالكل ممنوع؛ لأنَّ النكرة في سياق النفي تعمُّ، فالنفي نحو: "مَا جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو"، والنهي نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ (١).

المعنى في الأول: كان الشك هل يجيء زيد، أو عمرو؟

وفي الثَّاني: هم صنفان لا يدري الناظر في حال الرجل منهم هل هو من هذا الصنف، أو من هذا الصنف؟ فلا تطع لا هذا ولا هذا.

ثم (أو) لا تقع موضع (أَمْ) المتَّصلة، [والفرق بين (أو) و(أم) بالموضع، وذلك أنَّ (أو) موضعها غير موضع (أم)، وموضع (أم) اثنان: موضع تَحْسُن فيه (أي)، مثل: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (٢)، وموضع بعد كلام ليس باستفهام، ثم توليه بـ(أم) كلامًا تشك فيه، كقولك: "إِنَّهَا لَإِبِل"، ثم تشك بعد أن تُمضي كلامك، فتقول: "أَمْ شَاء"، وفي القرآن: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ (٣)، بعد: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (٤)، ولكن الشك لا يكون من الله تعالى؛ لأنَّه عالم بكل شيء، فالاستفهام بـ(أم) في الآية ليس استفهام شاكٍّ، بل استفهام توبيخ وإنكار وهكذا.

وكل ما كان بعد هذين الموضعين فإنَّما يُستعمل فيه (أو)] (٥).

قال الفاكهي: ولا يعطف بـ(أو) بعد همزة التسوية إن وجدت، فإن لم توجد جاز، وعليه قول الفقهاء: (سواء كان كذا أو كذا) (٦).

ثمَّ (أم) فيها مسائل:

= طلب؛ اعتناءً من الله تعالى به».

(١) سورة الإنسان: ٢٥.

(٢) سورة البقرة: ٦.

(٣) سورة السجدة: ٣.

(٤) سورة السجدة: ١، ٢.

(٥) ما بين المعقوفتين لحق لم أتبيَّن مكانه، اجتهدت في إثباته في موضعه.

(٦) انظر: مجيب النِّدا ص٥٣١.

هي ضد (أو)؛ لأنَّ (أو) وضعت لتبيين الشك، و(أم) وضعت لإزالة الشك بالسؤال لمن ليس عنده شك بل علم، والشك تارةً في الفعل مع العلم بالفاعل، وتارةً في الفاعل مع العلم بالفعل، وهكذا في المبتدأ والخبر، وإذا كان في الفعل -مثلًا-، فتارةً في عينه من فعلين فأكثر، وتارةً في وجوده أو لم يوجد، وهكذا.

و(أم) قسمان: متَّصلة اتَّصلَ السؤال بها بالسؤال بما قبلها، ومنقطعة انقطع معها النظر إلى ما قبلها وانفردت عنه، فصارت استفهاما عمَّا بعدها منفردًا عمَّا قبلها، وحينئذ فهو استفهام عن وجوده أو لم يوجد، وقطع النظر عن الأول إضراب، فمن ثم تسمعهم يقولون: (أم) المنقطعة معناها الإضراب.

قال الراعي: «(أم) المنقطعة معناها الإضراب عن الأول، والاستفهام عن الثاني»[(١)].

وضابط الأولى أنَّها المسؤول بها عن العين أو المعنى من شيئين فأكثر، وضابط الثانية أنَّها المسؤول بها عن الوجود والعدم، ولو على وجه الشك في العين الموجدة من شيئين فأكثر، أو على وجه الإضراب.

قال الفاكهي: (أم) المتصلة معناها طلب التعيين؛ إذ هي موضوعة لذلك، و(أم) المنقطعة معناها الإضراب بـ(بل)، وإن كانت قد تتضمن معه استفهامًا ولو إنكاريًّا[(٢)].

ثم هنا فروع:

الأول: تمنع المتصلة وجود استفهام بعد (أم)، وتمنع المنقطعة وجود (سواء) أو ما في معناها قبل (الهمزة)، ولا تقع (أو) موقع (أم) المتصلة، وتقع موضع (أم) المنقطعة من جهة أنَّهما للتردد والوجود أو العدم من شيئين فأكثر، وتمنع المتصلة الكلام الخبري، ولكن لا على كلام ابن القيم[(٣)].

قال الغرناطي: «(أم) العاطفة هي المتصلة لا المنقطعة، ولا تكون (أم) متصلةً إلَّا بأربعة شروط: أن تتقدمها الهمزة لا (هل)، وأن تكون الهمزة للتعيين لا بمعنى (هل)، وأن تقدَّر الجملة

(١) عنوان الإفادة ص١٩٦.
(٢) انظر: مجيب النِّدا ص٥٣٢-٥٣٣.
(٣) انظر: بدائع الفوائد ١/٣٥٨.

التي هي فيها بلفظة (أي)، وألَّا يتكرَّر ما عُلم»[(١)]، أي: إذا عُلم الفعل وجُهل الفاعل فالفعل حينئذ هو ما عُلم، وهكذا.

ثم مع وجود الشروط يجوز أن تُجعل منقطعةً، / كـ(حتى) العاطفة، يجوز فيها مع وجود شروط العطف أن تُجعل ابتدائيةً. [٣٢٦]

قال الراعي: «إذا اجتمعت الشروط أمكن فيها الاتصال والانقطاع، وإذا نقص منها شيء تعيَّن الانقطاع، ولا تكون عاطفةً، وتقدَّر بـ(بل) و(الهمزة)، لا بـ(أي)، وتقع بعد كل جملة، خبرية كانت أو استفهامية، إذا كان فيها الإضراب عن الأول والسؤال عن الثاني»[(٢)].

وقال ابن عصفور: إذا قلت: "أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو؟"، احتمل أن تكون متصلةً، وأن تكون منفصلةً[(٣)]، أي: (أم) المتصلة لا يخصُّها مثال، ولا (أم) المنقطعة لا يخصُّها مثال؛ إذ كل مثال فيه (أم) يقبل أن يكون السؤال -أي: الاستفهام- فيه عن العين، ويقبل أن يكون السؤال فيه عن الوجود أو العدم؛ إذ هو فيه عين، وفيه موجود لها، فهي تقبل أن يُسأل عنها من أعيانٍ، والموجود لها يقبل أن يُسأل عنه من جهة الوجود أو العدم.

والمثال الذي ليس فيه (أم)، مثل: "أَزَيْدٌ قَامَ؟"، السؤال فيه عن الوجود فقط.

ثم (أم) المنقطعة تكون للاستفهام عن الوجود لا عن العين تارةً، وتكون للإضراب تارةً، وموضع الاستفهام إذا عادلت (الهمزة) أو (هل)، وموضع الإضراب إذا عادلت ذلك، ودخلت على استفهام، مثل: "أَمْ هَلْ"، أو لم تعادل استفهامًا وابتُدئ بها، مثل: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[(٤)].

قال الراعي: «"هَلْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو؟"، أضربت عن الأول، واستفهمت عن الثاني، فكأنَّك قلت: "هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ بَلْ أَقَامَ عَمْرٌو؟"، وما أشبه ذلك»[(٥)].

والحاصل أنَّ (أم) لها استعمالان:

---

(١) عنوان الإفادة ص١٩٥.

(٢) عنوان الإفادة ص١٩٥-١٩٦.

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٢٤٠.

(٤) سورة السجدة: ٣.

(٥) عنوان الإفادة ص١٩٦.

الأول: شِقٌّ ثانٍ للاستفهام بـ(الهمزة)، أو بـ(هل).

الثاني: ابتداء جملة أخرى، مثل: قوله -تعالى- في السجدة: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾.

ففي الاستعمال الأول إن نظر المتكلم إلى الاستفهامين حتى كأنَّهما واحد فالمتصلةُ، ومن ثم قالوا: إنَّهما بمعنى (أي)، وإن قطع النظر عن الأول حتى كأنَّ الثاني استفهام وحده، وحينئذ لا يكون استفهامًا عن التعيين، بل عن الوجود أو لم يوجد، فالمنقطعةُ، ثم قطع النظر المذكور هو مرادهم بالإضراب.

ثم إن لم يُرد المتكلم عند قطع النظر المذكور استفهامًا حينئذ بـ(أم) بل إثباتًا أو نفيًا لما هو تلوها، كانت (أم) للإضراب المحض، مثل إضراب (أو) في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾[1].

ثم (هل) للاستفهام عن الوجود، و(الهمزة) للاستفهام عن الوجود، و(هل) للاستفهام عن التعيين، و(الهمزة) للسؤال عن التعيين.

قال الرضي: لا تُستعمل (هل) قبل (أم) المتصلة إلا شذوذًا[2].

وقال ابن مالك: «و(هل) قد تقع موقع (الهمزة) المستفهَم بها عن التعيين، فتكون (أم) بعدها متصلةً غير منقطعة»[3]، والمنقطعة أكثر استعمالًا من المتصلة، وليست عاطفةً أبدًا.

وتقدَّم أنَّ الغرناطي قال: شرط (أم) المتصلة أن تكون بعد (الهمزة).

وكلام ابن مالك هذا يدل على أنَّها تقع بعد (هل) -أيضًا- إذا كانت (هل) بمعنى (الهمزة) التي للتعيين، وقد علمت معنى التعيين.

وابن القيم يمنع استعمال المنقطعة في الكلام الخبري، ويجعلها كالمتصلة لا تقع إلا بعد استفهام، وإن كان استفهامًا بـ(هل) وبـ(الهمزة) التي للتصديق، لا التي للتصوُّر، وإذا لم يجده

---

(١) سورة الصافات:١٤٧.

(٢) انظر: شرحه على الكافية ص٤٣٢.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين ابن مالك؛ تحقيق: د. طه محسن، الطبعة الأولى، ص٢٦٥ (مكتبة ابن تيمية ١٤٠٥هـ).

قبلها يقدِّره بحسب ما يليق[١].

الثاني[٢]: (الهمزة) و(أم) المتصلة لا تُجاب بـ(نعم)، ولا بـ(لا)، وإنما تُجاب بالتعيين.

الثالث: أصل التعيين -أي: سبب إرادته- تفاوت الثمرة، فلو تساوت دخلت لفظة (سواء)، مثل: "سَوَاءٌ أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو"، ولا تكون (أم) حينئذ إلا متصلةً، ومثل (سواء): (ليت شعري)، و(لا أدري)[٣]، / وهكذا. [٣٢٧]

الرابع: قال ابن عقيل: (الهمزة) لا تتوقف على كلامٍ يسبقها، بل يُبتدأ بها في الكلام، نحو: "أَزَيْدٌ قَامَ؟"، و(أم) لا تُستعمل إلا بعد كلامٍ يسبقها، وتقدم أنَّها إذا كانت للإضراب قد تُستعمل بدون استفهام[٤].

الخامس: قال ابن عقيل: ألفاظ الاستفهام تُسَمَّى ألفاظَ الاستخبار؛ لكونها لطلب الخبر المزيل للجهل، وألفاظَ المباحثات؛ لكونها للبحث المزيل لذلك[٥].

وهي تسعة في الأصل: (الهمزة)، و(أم)، و(مَن)، و(ما)، و(كيف)، و(كم)، و(أَيُّ)، و(أين)، و(متى).

ثم (هل) معناها تقدَّم، و(الهمزة) و(أم) معناهما تقدَّم، وكذلك استعمالهما.

قال: واعلم أنَّ (مَن) لها ثلاثة مواضع: الاستفهام، والخبر، والجزاء، نحو: "مَنْ كَلَّمَكَ؟"، ولا يحسن في جوابه "ثَوْرٌ"، أو"حِمَارٌ"؛ لأنَّ (مَنْ) لما يعقل، ونحو: "جَاءَنِي مَنْ أَحْبَبْتُ"، ونحو: "مَنْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ"[٦].

قال: و(مِن) -بكسر الميم- الحرفيَّة الجارَّة لها -أيضاً- ثلاثة مواضع: ابتداء الغاية نقيض (إلى)، والتبعيض، وزائدة.

---

(١) انظر: بدائع الفوائد ٣٥٨/١.

(٢) أي: الفرع الثاني.

(٣) أي: إنَّ همزة التسوية كما تقع بعد (سواء) تقع بعد (لا أدري)، و(ليت شعري)، ونحوهن. انظر: الكتاب ١٧١/٣، والجنى الداني ص٣٢، وتوضيح المقاصد ١٠٠٦/٢، ومغني اللبيب ص٢٤.

(٤) انظر: الواضح في أصول الفقه ١٥٣/١.

(٥) انظر: الواضح في أصول الفقه ١٥٢/١، ٢٩٨.

(٦) انظر: الواضح في أصول الفقه ١١٠/١.

و(مَا) لها أربعة مواضع: الاستفهام، والاستبهام، والنفي، والتعجُّب، قال بعض أهل اللغة: إنَّها خاصة بما لا يعقل، وقال بعضهم: هي لهما؛ لأنَّها تُجاب لهما، إذا قيل: "مَا عِنْدَكَ؟"، صلح أن تقول: "فَرَس"، وصلح أن تقول: "رَجُل"[1].

و(كيف) لها موضع واحد، وهو السؤال عن الحال والصورة.

و(كم) كذلك؛ / لأنَّها سؤال عن العِدَّة. [٣٢٨]

و(متى) كذلك؛ لأنَّها بحث عن الزمان.

و(أين) كذلك؛ لأنَّها سؤال عن المكان.

و(أي) كذلك؛ لأنَّها بحث عمَّا يليها من عاقل، أو غير عاقل، أو ظرف، أو عدد، أو حالة، وهكذا.

ثم مدار ألفاظ الاستفهام على (ما)، كما مدار ألفاظ الشرط على (إنْ)، والدليل على ذلك دخولها موضع كلٍّ من ألفاظ الاستفهام، فموضع "مَنْ عِنْدَكَ؟": "مَا عِنْدَكَ؟"، وموضع "كَيْفَ أَنْتَ؟": "مَا حَالُكَ؟"، وموضع "كَمْ مَالُكَ؟": "مَا عِدَّتُهُ؟"، وموضع "أَيّ؟": "مَا هُوَ؟"، أو "مَا عَيْنُهُ، أو ذَاتُهُ، أو شَخْصُهُ؟"، وموضع "أَيْنَ؟": "مَا مَكَانُهُ؟"، وموضع "مَتَى؟": "مَا زَمَانُهُ؟"، وهكذا.

وإنَّما كانت (ما) كذلك؛ لأنَّها للبحث عن الماهيَّة، والماهيَّة: هي المعنى المنسوب إلى (ما هي؟) من حيث إنَّ ذلك المعنى يُستخرج بيانه بذلك اللفظ.

ثم (إمّا) فيها مسائل:

الأولى: الفرق بين (أَمَّا) -بفتح الهمزة والتشديد- و(إمَّا) -بكسر الهمزة والتشديد-، أنَّ الأولى معناها التفصيل لشيئين أو أشياء عن أن يكونا بحكم واحد، أي: بحالة واحدة، بل كلٌّ مفصول عن الآخر بحالة تخصُّه، وأما الثانية فمعناها الشك في حالة هل هي لهذا أو لهذا؟ وهكذا.

---

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه ١/١١١-١١٢.

الثانية: الأصل أنَّ الثانية لا تُستعمل إلا متعدِّدة، وأقلُّها اثنتان.

قال الفاكهي: «وقد يُستغنى عن الأولى، كقوله:

سَـــقَتْهُ الرَّوَاعِـــدُ مِـــن صَـــيِّفٍ ۞ وَإِنْ مِـــنْ خَرِيـــفٍ فَلَـــنْ يُعْـــدَمَا [١]

وقد تجعل (أو) موضع الثانية وواوها، نحو: "قَامَ إمَّا زَيدٌ أو عَمْرو"، وقد تجعل (إلّا) موضعها مع إبقاء واوها؛ كقوله:

فَإِمَّـــا أَنْ تَكُـــونَ أَخِي بِصَـــدْقٍ ۞ فَـــأَعْرِفُ مِنْـــكَ غَـــثِّي مِـــنْ سَـــمِيْنِي

وَإِلَّا فَـــــاطَّرِحْنِي وَاتَّخِـــــذْنِي ۞ عَـــدُوًّا أَتَّقِيْـــكَ وَتَتَّقِيْـــنِي [٢]»[٣]

الثالثة: قيل: إنَّها حرف تفصيل، كالمفتوحة الهمزة، وعليه فالفرق أنَّ المفتوحة فيها مع التفصيل معنى آخر، هو الشرط، بدليل أنَّهم يقولون: إنَّها في موضع (مهما).

قال في (الألفيَّة):

(أَمَّـــا) كَـــ(مَهْمَا يَـــكُ مِـــنْ شَيْءٍ).... ۞ ..... [٤]

[٣٢٩]

---

(١) من المتقارب، للنمر بن تولب، في ديوانه، تحقيق: مُحَمَّد الطريفي، الطبعة الأولى، ص١١٩ (دار صادر-بيروت ٢٠٠٠م). وهو في: الكتاب ٢٦٧/١، والخصائص ٤٤٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٥، وشرح التسهيل ٣٦٧/٣.

الشاهد: الاستغناء عن (إمَّا) الأولى، والتقدير: (إمَّا من صيف).

(٢) من الوافر، للمثقّب العبدي، في ديوانه، تحقيق: حسن الصيرفي، ص٢١١-٢١٢ (معهد المخطوطات العربية ١٣٩١هـ-١٩٧١م). وهو في: شرح التسهيل ٤٦٢/٢، وشرح ابن الناظم ص٣٨١، واللمحة ٦٩٦/٢، والجنى الداني ص٥٣٨.

الشاهد: (وإلا فاطَّرحني)، حيث جعل (إلا) -التي أصلها (إن) الشرطية المدغمة بـ(لا) النافية- موضع (إمَّا) الثانية، مع إبقاء واوها.

اللغة: (غثِّي من سميني): أي أعرف بك الرديء من الجيِّد، والغثُّ: الرديء من كل شيء، ورجل غثٌّ: رديء، وغثت الشاة: هزلت. لسان العرب (غثث) ١٧١/٢.

(٣) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص٢٣٤.

(٤) صدر البيت (٧١٢)، تمامه: (أَمَّا) كـ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ)، وَ(فَا) *** لِتِلْوِ تِلْوِها وُجُوبًا أُلِفَا. ص١٥٥.

ثم أخذ الشيخ في الثلاثة التي للرد من / الخطأ، فقال:

و(بَلْ)، واسمها: حرف عطف، ومعناها: الإضراب، وهو الأخذ في ضرب آخر، أي: نوع آخر من المعنى.

و(لَا)، واسمها: حرف عطف، ومعناها: الرد على من اعتقد الحكم لمعطوفها.

و(لَكِنْ)، واسمها: حرف عطف، ومعناها: الاستدراك.

ثم اعلم أنَّ الثلاثة تشترك في اشتراط شيء فيما قبلها، وشيء فيها، وشيء فيما بعدها، ويُشترط فيما قبل (بل) و(لكن) أن يكون نفيًا لا إثباتًا، أو نهيًا لا أمرًا ولا طلبًا آخر من أنواع الطلب، وفي (لكن) ألَّا تقترن بالواو، وفي معطوف الثلاثة أن يكون مفردًا لا مركَّبًا إسناديًّا، فإن فات شرط، فالثلاثة حروف ابتداء لا حروف عطف، فلا يُتوهَّم أنَّ هذه الشروط شروط للاستعمال، هذا ملخص ما في (الأزهريَّة)[1].

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم في (بل) مسألتان:

الأولى: هل تقتضي إبطال ما قبلها، أو لا تقتضيه، أو تقتضيه في شيء دون شيء؟

قال الأنصاري: معناها الإضراب.

وقال الحطاب: «غالبًا»[2].

وكأنه احترز به عمَّا قاله ابن جرباش، قال: الإضراب بـ(بل) إنَّما يصح إذا كان الصدر محتملًا للرجوع عنه، فإن لم يكن كانت للجمع والعطف، ولا يكون محتملًا إذا كان إنشاءً، بل إقرارًا، وعندي الإقرار كالإنشاء.

---

(١) انظر: شرح الأزهرية للأزهري ص٣٥-٣٦.

وقول الخُرَيْشي: «ويُشترط فيما قبل (بل) و(لكن) أن يكون نفيًا لا إثباتًا، أو نهيًا لا أمرًا»، إنَّما هو شرط خاص فيما قبل (لكن)، أمَّا فيما قبل (بل) يقول الأزهري ص٣٦: «(بل) للإضراب، ويُعطف بها بشرطين: إفراد معطوفيها، وأن تُسبق بإيجابٍ أو أمر».

(٢) متممة الآجرُّوميّة ص٢٧٠.

ثم الإضراب: هو الترك لشيء والأخذ في غيره، ثم هو ثلاثة أقسام:

قسم ترك للأول ليفيد أنه باطل.

وقسم ليفيد أنَّ التكلُّم به كالباطل؛ لأنَّ غيرَه أحقُّ منه بالتكلُّم به.

وقسم ليفيد صحة الأول.

ومذهب الأربعة أنَّها حقيقة في الأول، مجاز في الثاني، أي: في الانتقال بلا إبطال، والإبطال في النفي إبطال لنفي مقدَّر؛ إذ قد فُهم من النفي عن الأول النفي عن الثاني -أيضًا، فأبطل بـ(بل)، فظن بعضهم -كابن مالك- أنَّها لتصحيح النفي والنهي[١]، وظن بعضهم -كالمبرد- أنَّها تسحب هذا النفي الذي صحَّحته إلى ما بعدها -أيضًا، فجعله منفيًّا -أيضًا[٢]، كما تسحب الإثبات إليه، وإن كان لا مع[٣] تصحيحه -أي: الإثبات، بل مع إبطاله وهو الحقيقة، أو إبطال التكلم وهو المجاز، وهكذا.

وبتقرير آخر هل الترك تامٌّ لكونه باطلًا، أو الترك له لعدم تحقُّق العلم به من غير إبطال له ولا تصحيح، أو عدم الإبطال والتصحيح إنَّما هو في الإثبات والأمر، وأمَّا في النفي والنهي فيقتضي صحتهما؟ الحق: الثاني، ومذهب ابن مالك الثالث[٤].

قال في (المنار) و(شرحه): معنى (بل) إثبات الحكم إثباتًا كان أو نفيًا لمدلول ما بعدها، والإعراض عن الحكم لمدلول ما قبلها على سبيل التدارك، كأنَّ الإخبار بما قبلها ممَّا لا ينبغي أن يقع، لا للغلط والنسيان كما ذهب إليه البعض، بل لأنَّه غير متعرض لإثباته أو نفيه، كالمسكوت عنه، إلا إن ضُمَّت إليه لفظة (لا)، نحو: "جَاءَ زَيْدٌ لَا بَلْ عَمْرٌو"، فإنَّه حينئذ يصير نصًّا في نفي الأول[٥].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٦٨.

(٢) نُسب إلى المبرد في: شرح التسهيل ٣/٣٦٨، مغني اللبيب ص١٥٢، والفواكه الجَنِيَّة ص٢٣٤.

(٣) كذا في المخطوط.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٦٨.

(٥) انظر: المنار في أصول الفقه ص١٠، وشرحه، لابن المِلك، وبهامشه شرح ابن العيني، ص١٣٩ (منشورات مُحَمَّد علي بيضون/دار الكتب العلمية-بيروت).

واعتمد الفاكهيُّ مذهبَ ابن مالك، فقال: «معنى (بل) بعد الإيجاب أو الأمر، نحو: "قام" وهكذا، أو "قم" وهكذا، صرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف، وتصييره كالمسكوت عنه، حتى كأنَّه لم يَجْرِ عليه حكم، لا بالقيام ولا بعدمه.

ومعنى (بل) بعد النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها، وإثبات نقيضه لما بعدها»[١].

واعْتُمِدَ هذا في (الشذور) -أيضاً-، فابنُ هشام وافقَ ابنَ مالك، فمعنى "مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو" نفي القيام عن "زيد"، وإثبات القيام لـ"عمرو"[٢]، وأجاز المبرد أن تكون (بل) لنفي / [٣٣٠] القيام عمَّا بعد (بل) -أيضًا-، وعلى قوله يجوز فيه النصب -أيضًا- على جعل (ما) حجازيَّة.

قال الفاكهي: «واستعمال العرب على خلاف قوله»[٣].

الثانية[٤]: شرط (بل) إفراد معطوفها، وأن تُسبق بإيجاب، أو أمر، أو نفي، أو نهي.

قال الفاكهي: لا بتمنٍّ، ولا ترجٍّ، وهكذا[٥].

قال ابن المصنف: «وإن كان المعطوف بها جملةً فهي للتنبيه على انتهاء غرضٍ واستئناف غيره« [٦].

وأما (بَلَى)، فقال في (القواعد): «حرف موضوع لإيجاب الكلام المنفي« [٧].

قال في الشرح: وتختص بالنفي، وتفيد إبطاله، ولو مقترنًا باستفهام، أيِّ استفهام كان، ولو تقريريًّا[٨].

فيُقال فيها: حرف جواب موضوع لدفع النفي، وإثبات الإيجاب.

---

(١) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٣٤.

(٢) انظر: شرح الشذور لابن هشام ص٥٨١.

(٣) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٣٤.

(٤) من المسائل الواردة في (بل).

(٥) لم أقف عليه فيما وقفتُ عليه من مصنفاته.

(٦) شرحه على الألفية ص٣٨٣.

(٧) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص٩٤.

(٨) انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص٩٤.

ثم في (لا) مسألتان:

الأولى: وقع للعلماء في معناها ثلاث عبارات:

إنَّه الرد على من اعتقد الحكم لمعطوفها، فهي تنفي عن الثاني ما أوجب للأول[١].

أو إنَّه إخراج المعطوف مما دخل فيه المعطوف عليه[٢].

أو إنَّه نفي الحكم عمَّا بعدها، وقصره على المعطوف عليه، وهذه عبارة الحطاب[٣]، وأخذها من ابن المصنف[٤].

ثم القصر إن كان المعطوف عليه متعدِّدًا، مثل: "جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو"، فقصر إفراد إذا قلت في ردِّه: "جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو"، وإن كان المعطوف عليه واحدًا، مثل: "جَاءَ زَيْدٌ"، فقصر قلب إذا قلت في ردِّه: "جَاءَ عَمْرٌو لَا زَيْدٌ".

قال الفاكهي: وقصر (بل) و(لكن) قصر قلبٍ لا غير[٥].

الثانية: شرط (لا) أن تُسبق بإيجاب، أو أمر، أو نداء، نحو: "يَا ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِّي".

قال الزجاج: وأن يكون الإيجاب غير فعل ماض[٦].

قال الفاكهي: ويردُّه قولهم في تفسير قول العرب: "جَدُّكَ لَا كَدُّكَ"[٧]: إنَّ تفسيره: نفعك جدُّك لا كدُّك[٨].

---

(١) انظر: قطر الندى ص٢٣، ومجيب النِّدا ص٥٣٤.

(٢) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ص٢٣٣.

(٣) انظر: متممة الآجرُّوميّة ص٢٧٠.

(٤) انظر: شرحه على الألفية ص٣٨٣.

(٥) انظر: مجيب النِّدا ص٥٣٥.

(٦) انظر قوله في: المساعد ٤٦٧/٢.

(٧) أي: إنَّما تنتفع بالجدِّ لا بالكدِّ. الأمثال، للقاسم بن سلّام، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى، ص١٩٣ (دار المأمون للتراث ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م). وانظر: جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، ٣٠٢/١ (دار الفكر-بيروت).

(٨) انظر: مجيب النِّدا ص٥٣٥.

قال أبو حيَّان: وألَّا يصدق الأول عليه، بأن لا يكون بعضًا منه، عكس (حتى)، فلا يقال: "قَامَ رَجُلٌ لَا زَيْدٌ"؛ لصدق الرَّجل على "زيد" [١]، ولا "يَبْلَى النَّاسُ لَا الْأَنْبِيَاءُ"؛ لصدق الناس على الأنبياء، فإن قيل هذا، كانت (لا) حينئذ بمعنى (غير)، لا حرف عطف، ولو أُعرب ما بعدها حينئذ بإعراب ما قبلها.

قال المحلى في (شرح المنهاج)[٢]: لأنَّه يكون من ظهور إعرابها هي فيه، وتجرُّدها عن عاطف، فعند اقترانها به، مثل: "جَاءَ زَيْدٌ لَا بَلْ عَمْرٌو"، العاطف هو لا هي، فـ(بل) في هذا المثال هي العاطفة، و(لا) ردٌّ لما قبلها غير عاطفة.

ثم في (لكن) مسائل:

الأولى: قال في (المنار) و(شرحه): معناها: الاستدراك والتدارك[٣].

قال ابن جرباش: وهو رفع التوهم الناشئ عن الكلام السابق.

وقال النووي: «قال أهل العربية: لفظة (لكن) للاستدراك، تُثبت للثاني ما نفته عن الأول»[٤].

قال الغرناطي: / «ضد (لا)»[٥]. [٣٣١]

الثانية: شرط (لكن):

أن تُسبق بنفي، أو نهي[٦].

وإفراد معطوفها، وقال أبو علي: لا يُشترط إفراد معطوفها[٧].

---

(١) انظر: الارتشاف ١٩٩٧/٤.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) انظر: المنار في أصول الفقه ص١٠، وشرحه لابن الملك ص١٣٩، ١٤٠.

(٤) المجموع ص٤٧٩.

(٥) عنوان الإفادة ص١٩٧.

(٦) هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون العطف بها بعد الإيجاب، فتقول: "قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو". انظر الخلاف في: الإنصاف ٣٩٦/٢، واللباب ٤٢٧/١.

(٧) انظر: الإيضاح ص٢٩٠. وإلى ذلك ذهب الجرجاني في شرح الجمل ص٢٨٦.

وعدم اقترانها بالواو.

قال ابن المصنف: وتدخل (الواو) على (لكن) فتعرى عن العطف؛ لامتناع دخول العاطف على العاطف، ويجب حينئذ جعل ما بعدها جملةً؛ إذ العطف صار للواو لا لها، ولو بقي مفردًا لخالف ما قبلها؛ لأنَّها للمخالفة، و(الواو) للموافقة في النفي والإثبات في المفردات لا في الجمل.

ولم يمثِّل سيبويه العطف بها إلا مع (الواو)[١]، وزعم ابن خروف أنَّ المعطوف بـ(لكن) لم يُستعمل إلا مع (الواو)[٢]، حتى ذكر بعضهم أنَّ يونس[٣] لذلك لا يراها عاطفة[٤].

ثم قال النووي: «يُعطف بها في النفي مفردًا على مفرد، تُثبت للثاني ما نفته عن الأول، فإن دخلت على جملة، مثل: "قَامَ زَيْدٌ"، احتيج بعدها إلى جملة، فتقول: "لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ"»[٥].

قال ابن جرباش: إن عُطف بها مفرد وجب أن يكون ما قبلها بعد النفي، وإن عُطف بها جملة لم يجب ذلك، بل يجب اختلاف الجملتين، فإن كانت الأولى مثبَتةً وجب أن تكون الأخرى منفيَّةً وبالعكس، وكأنَّه من هذا قال أبو علي: لا يُشترط إفراد معطوفها.

والفرق بين (لكن) و(بل) أنَّ (لكن) ليست للإعراض عن الأول، فيكون الكلام معها إخبارين؛ إذ الحكمان معها متحقِّقان: أحدهما نفيٌ ثابت بدليله لا بها، والثاني إيجاب ثابت بها، و(بل) للإعراض، فلا يكون الكلام بالعطف بها إلا إخبارًا واحدًا.

فتحصَّل أنَّ (لكن) إن دخلت على مفرد فعاطفة بشرطه، وإن دخلت على جملة اسمية فناسخة بشرطه، وإن دخلت على جملة فعليَّة فابتدائيَّة، وإن دخلت على مفرد ولم يستوف شروط العطف وجب جعله جملةً وجعلها ابتدائيَّةً، وإن دخلت على جملة اسمية لم يستوف

---

(١) ما وقفتُ عليه في الكتاب خلاف ذلك، فسيبويه مثَّل لها بدون الواو. انظر: الكتاب ٤٣٥/١.

(٢) انظر مذهبه في: شرح الكافية الشافية ١٢١٣/٣، والهمع ٢١٧/٣.

(٣) انظر مذهبه في: شرح الجمل للجرجاني ص٢٨٧، وشرح الكافية للرضي ٤٤٨/٤، والارتشاف ١٩٧٥/٤، والجنى الداني ص٥٨٨، ومغني اللبيب ص٣٨٦، والمساعد ٤٤١/٢.

(٤) انظر: شرحه على الألفية ص٣٨٢.

(٥) المجموع ص٤٧٩.

شروط النسخ وجب جعلها ابتدائيَّةً، وهي في الكل حرف استدراك.

الثالثة: قصر (لكن) قصر قلب فقط، كقصر (بل)، لا قصر قلب وإفراد، كقصر (لا)، وتقدَّم.

وتقدم أنَّ يونس لا يرى (لكن) من حروف العطف، على ما ذكره بعضهم.

قال الشيخ: **و(حتى) في بعض المواضع**، واسمها: حرف عطف، ومعناها: الجمع والغاية.

قال في (القطر): «لا للترتيب»[١].

ولكن الجمع بها ليس كالجمع بـ(الواو)؛ إذ ذاك يقتضي المغايرة، وهذه ما بعدها بعضٌ مما قبلها، والغاية بها ليست كالغاية بـ(إلى) لذلك -أيضًا-، وإنَّما قال: (في بعض المواضع)، أي: عند كون البعض المذكور بعدها طرفًا أعلى، أو / طرفًا أسفل، وهكذا. [٣٣٢]

قال الفاكهي: وإذا عُطف بها على مجرور فالأحسن إعادة الجارّ؛ فرقًا بينها وبين الجارَّة[٢].

وأكثر النحويين يذكر(حتَّى) رابعةً بعد (ثم)[٣]، وكأنَّ الشيخَ أخَّرها؛ لأجل إرادته تقييدها بقوله: (في بعض المواضع)، ومن أين يُعْلَمُ أنَّه قيدٌ فيها فقط، لِمَ لا يكون قيدًا في الكل؟

ولكن يُجاب بأنَّه لا يصحُّ في المعنى؛ إذ لا يتقيَّد غيرها بموضع دون موضع.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم في (حتَّى) مسائل:

الأولى: (حتَّى) ذُكرت في النواصب، وذُكرت في حروف العطف، وذُكرت في حروف الجر، وتقدَّم في النواصب ضبطها في الأبواب الثلاثة[٤].

ونزيد هنا بأنَّ ابن جرباش قال: (حتى) وُضعت لأن تدل على أنَّ ما بعدها نهايةٌ وحدٌّ ينقطع به ما قبلها.

---

(١) ص٢٣.

(٢) مجيب النِّدا ص٥٢٩.

(٣) منهم: الزمخشري في المفصل ص٤٠٤، وابن مالك في التسهيل ص١٧٤، وابن هشام في قطر الندى ص٢٣.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٣٦٦.

ثم الغاية هي الآخِر، والآخِر: هو الجزء الأخير في الوجود، قال الحدادي الحنفي: «اعلم أنَّ الغايات أربع غايات: غاية مكان، وغاية زمان، وغاية عدد، وغاية فعل، فغاية المكان: "مِنْ هَذَا الْحَائِطِ إِلَى هَذَا الْحَائِطِ"، وغاية الزمان: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾[1]، وكلاهما لا يدخلان في الغاية، وغاية العدد: "لَهُ مِنِّي دِرْهَمٌ إِلَى عَشَرَةٍ"، و"أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى ثَلَاثٍ"، وهي لا تدخل عند أبي حنيفة وزُفَر، وغيرهما تدخل، وغاية الفعل: "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا"، وهذه الغاية إن نصبتَ (السين) دَخَلَتْ، وتكون (حتى) بمعنى (الواو) عاطفةً، وإن خفضتها لم تدخل، وتكون بمعنى (إلى)»[2]. انتهى.

ويجوز أن يُقال: الآخِر تارةً يكون هو الطرف الأخير في الحلقة، كقدم الإنسان -مثلًا-، وتارةً يكون في الثمرة، كالمعلول مع العلَّة، وتارةً في وصول عمل إليه، مثل: "دَخَلْتُ الْمَدِينَةَ حَتَّى دَارَ فَلَانٍ"، وتارةً في العِظَم والحقارة، بحيث تتوهَّم العقول أنَّ الفعل لا يصل إليها عادةً، وإن كان قد وصل أوّلًا.

ولا تخرج الغاية في هذه الأربعة عن كونها جزءًا من فرد، أو فردًا من جمع، أو نوعًا من جنس، أو شيئًا آخر منزلًا واحدًا من هذه الثلاثة حكمًا لا حقيقة، أي: في حكم النحاة لا في الوجود؛ إذ قد سبق أنَّ من قواعدهم أنَّ المعدوم ينزَّل منزلة الموجود، وبالعكس.

ولما كانت (حتى) للغاية ترتَّب على ذلك أمران:

الأول: أنَّها للجمع، كـ(الواو)، وأنَّها ليست جامعة لغيرٍ كـ(الواو)، بل لمثلٍ؛ لكونه غايةً.

والثاني: أنَّها للانتهاء، كـ(إلى)، وأنَّها ليست انتهاءً للفراغ، مثل: "قُمْتُ اللَّيْلَةَ إِلَى ثُلُثِهَا"، بل للانتهاء في العِظَم والحقارة، فيجوز: "قُمْتُ اللَّيْلَةَ حَتَّى الصَّبَاحَ"، ولا يجوز: "حَتَّى ثُلُثَهَا، حَتَّى نِصْفَهَا"، وهكذا.

الثانية: (حتى) العاطفة تُدْخِل ما بعدها فيما قبلها وجوبًا بلا خلاف، وجاءها ذلك من كونها للجمع.

و(حتَّى) الجارة فيها ثلاثة مذاهب:

---

(١) سور البقرة:١٨٧.

(٢) الجوهرة النيرة ١/٤.

مذهب الجمهور: عدم الدخول، كـ(إلى)[١]، قال ابن جرباش: منهم فخر الإسلام، والمصنف -يعني صاحب المنار-؛ لأنَّه الأصل؛ / إذ الأصل العدم. [٣٣٣]

ومذهب عامَّة المتأخِّرين الدخول، منهم: عبد القاهر[٢]، والزمخشري[٣]؛ نظراً إلى الغرض؛ إذ الغرض من تعدِّي الفعل بـ(حتى) تدريجه في الذي تعدَّى إليه بها شيئًا فشيئًا لا يبقى منه شيء، وهذا يقتضي الدخول؛ إذ لا يتحقَّق بدونه.

وذهب من النظر إلى هذا الفراء[٤]، والسيرافي[٥] إلى دخول الجزء دون الملاقي[٦].

واختلف العلماء -أيضًا- في (حتى) العاطفة هل هي مثل (الواو) لا تفيد مع الجمع الترتيب، أو مثل (الفاء) تفيده معه؟ وعلى أنَّها تفيده: هل هي للترتيب بسرعة، كـ(الفاء)، أو بمهلة، كـ(ثم)؟[٧]

قال الرضي: «أرى أنَّها لا مهلة فيها»[٨].

وقال الجزولي: فيها مهلة، ولكن أقل من مهلة (ثم)[٩].

الثالثة: أنكر الكوفيون أنَّ (حتى) عاطفة[١٠]؛ لأنَّ العطف بها في كلام العرب قليل جدًّا،

---

(١) انظر: البحر المحيط ٢٢٤/٣.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٨٤١/٢.

(٣) انظر: المفصل ص٣٨٠.

(٤) انظر: معاني القرآن ١٣٧/١.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) أي: إن كان ما بعدها جزءًا مما قبلها دخل، نحو: "ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ"، وإن لا فلا، نحو: "نِمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاح".

(٧) انظر: البحر المحيط ٢٢٥/٣، ومجيب النداء ص٥٢٨.

(٨) شرحه على الكافية ٤١٩/٤.

(٩) انظر قوله في: شرح الكافية للرضي ٤١٩/٤.

(١٠) ممن نسبه إلى الكوفيين: أبو حيان في الارتشاف ١٩٧٨/٤، والمرادي في الجنى الداني ص٥٤٧، وابن هشام في أوضح المسالك ٣٢٨/٣، ومغني اللبيب ص١٧٣، وابن عقيل في المساعد ٤٥٤/٢، والفاكهي في مجيب النِّدا ص٥٢٩.

والظاهر من مذهب الفراء أنَّه يرى العطف بها، يقول (معاني الفراء١/١٧٣): «أن يكون ما قبل (حتى) من الأسماء =

ومن ثم قال الشيخ: (في بعض المواضع).

وحينئذ فالأصل فيها إنَّما هو الجرُّ، وجعلوها في حالة نصب المضارع بعدها منه، ولَمَّا كان العطف بينه وبين الجرِّ مناسبة من جهة أنَّ الجرَّ بها إنَّما هو للغاية، والغاية فيها اتصال منها بما قبلها، وهو ما هي غاية له وتوقُّف منها عليه، والعطف يتصل فيه المعطوف بالمعطوف عليه ويتوقف عليه، جعلوها -أيضًا- عاطفة، ولَمَّا كان الفعل قد يرتفع بعدها؛ إذ غاية الشيء قد يعرض عارض يوجب الإعراض عنها، بل وإلغاء غايتيها، جروا على ذلك؛ إشارةً لذلك، فصار لـ(حتى) ثلاث استعمالات:

الجر، وذكروه في بابين: باب النواصب، وباب المخفوضات.

والعطف، وذكروه في باب العطف.

والابتداء، وذكروه في الجر، وفي العطف تبعًا.

ثم لكلٍّ من الاستعمالات الثلاث شروط، قالوا: شروط الجارَّة ثلاثة:

أن يكون ما قبلها جمعًا / أو في معنى الجمع، وأن يكون ما بعدها من جنسه، وأن يكون أقلَّ منه. [٣٣٤]

قال الحطّاب: وشرط العطف ثلاثة: أن يكون بعضًا من المعطوف عليه، غايةً في العِظَم أو الحقارة، وأن يكون مفردًا، وأن يكون اسمًا ظاهرًا[(١)]، فلا يُقال: "قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا".

قال الفاكهي: «كما أنَّ هذا شرط مجرورها»[(٢)].

ولكن قوله[(٣)]: اسمًا مفردًا، يرد عليه قولهم: "مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ"، فإنَّ الأنبياء جمعٌ، فيُترك هذا الشرط، اللهم إلا أن يُراد به المفرد الذي يقابل المركَّب الإسنادي.

= عددًا يكثر، ثُمَّ يأتي بعد ذلك الاسم الواحد، أو القليل من الأسماء، فإذا كان كذلك، فانظر إلى ما بعد (حَتَّى)، فإن كانت الأسماء التي بعدها قد وقع عليها من الخفض والرفع والنصب ما قد وقع على ما قبل (حَتَّى)، ففيها وجهان: الخفض، والإتباع لما قبل (حتى) ».

(١) ذكر الحطاب الشروط باستثناء كونه مفردًا. انظر: متممة الآجرُّوميّة ص٢٦٧.

(٢) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٣١.

(٣) يعني: الحطاب في قوله السابق: «وشرط العطف ثلاثة...».

وشرط الابتدائيَّة ثلاثة:

أن يكون ما بعدها مركَّبًا إسناديًّا.

وأن تكون فائدته الغاية في التعظيم والتحقير.

وأن يكون الفعلُ إن كان المركَّبُ الإسنادي جملةً فعليَّةً يلاقي آخر جزء من الفعل قبلها، مثل: "جَلَسْتُ حَتَّى أُكَلِّمَكَ"، يتصل أول جزء من الكلام بآخر جزء من الجلوس.

وإن كان المركَّبُ الإسنادي جملةً اسميَّةً يكون الخبرُ فيها من جنس الفعل المتقدِّم، مثل: "رَكِبَ الْقَوْمُ حَتَّى الْأَمِيرُ رَاكِبٌ"، ولو قيل: "ضَاحِكٌ" لم يجز، ولو تُرك ذكر: "راكب" ولم يُقدَّر كانت (حتَّى) عاطفة.

ثم إن أمكن في مثالٍ وجود شروط الثلاثة جاز الجرُّ، والعطف، والابتداء، مثل: "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا"، وكلام الحطَّاب يقتضي أنَّه جائز في كل مثال[١].

ثم حيث عُيِّنتْ حروفُ العطف وانتهتْ، **فإن عَطَفْتَ**، وهو أوقع في النفس من الإسناد إلى الغائب، أو إلى مجهول؛ لأنَّ التعليم بالخطاب أثبت[٢]، والعمل يدعو إلى ازدياد العلم، وفي ازدياد العلم إرغام العِدى، ولا سيما الشيطان.

ثم إنَّما أتى بـ(إن)؛ إشارةً إلى ما تقدَّم في (أو) في النواصب من أنَّها حرف عطف، ومع هذا عُطف بها على مرفوع في: "لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي"، وهكذا، ولم يُرفع، بل نُصب بإضمار (أن)[٣]؛ نظرًا إلى عطف آخر.

بها، أي: بحروف العطف واحداً بعد واحد، **على مرفوع** ولو صورة، كالمضموم في النداء، أو **محلًّا**، أو منصوبًا، أو مخفوضًا، من وجه آخر، أو فعلًا، **رفعتَ**، ولو بغير العلامة الأولى، والرفع عند العطف واجب، وعند القطع عن الإتباع فيه لا عطف، ولذا -أيضًا- عبَّر بـ(إن)؛ إذ هي للشك.

---

(١) انظر: متممة الآجرُّوميّة ص٢٦٧.

(٢) وذلك في قول ابن آجروم: «عطفتَ»، فإنَّه أسند الفعل إلى ضمير المخاطب (تَ).

(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٣٧٣.

أو على منصوب -كذلك-، حتى ولو كان المرفوع المتقدم، **نصبت** -كذلك-.

أو على مخفوض -كذلك- **خفضت** / -كذلك-. [٣٣٥]

أو على مجزوم -كذلك-، ولا يكون إلا فعلًا، **جزمت** -كذلك-.

وفيه دلالة على أنَّ العطف يكون في الفعل وإن لم يكن فيه النعت.

تقول -إن عطفت-: **"قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو"**، ولو قلت: "وَقَامَ عَمْرٌو" لجاز، وكان من عطف الجملة، أو قلت: "قَامَ وَذَهَبَ زَيْدٌ" فكذلك.

و"قُمْتُ وَزَيْدٌ" لا يجوز؛ لأنَّ العطف على الضمير المرفوع ولو للغائب لا يجوز، إلا إن فصل معطوفه بشيء عنه.

و"رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا"، أو "رَأَيْتُنِي وَعَمْرًا".

و"مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو"، أو "بِي وَعَمْرٍو"، وهكذا.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا فوائد مرتبة على ترتيب كلامه من قوله: (فإن عطفت...) إلى الختام:

الأولى: لا شك أنَّ كُلًّا من الرفع والنصب والخفض والجزم قد يتعدَّد عامله، بأن يجوز الرفع من وجهين فأكثر، وهكذا في النصب وفيما بعده، ويكون المرفوع واحدًا أو يتعدَّد المرفوع، ويكون الرافع واحدًا أو متعدِّدًا، وهكذا في الآخر، وحينئذ فالاسم في باب (إنَّ) وأخواتها منصوب، وهو -أيضًا- مرفوع من وجه أو أكثر.

وإيضاحه: أنَّ الأحرف الستة من حيث رفع الاسم بعدها مع نصبه ثلاثة أقسام:

(إنَّ، ولكنَّ) قسم.

(وكأنَّ، وليت، ولعلَّ) قسم.

و(أنَّ) -المفتوحة الهمزة- قسم.

فالاسم المذكور بعد الاسم والخبر إن نُصِبَ عطفًا على الاسم في الكل فلا كلام ولا تفصيل، وإن رُفِعَ جاءت الأقسام الثلاثة؛ وذلك أنَّ القسمَ الأولَ يقبلُ الرفعُ فيه أن يكون من ثلاثة أوجه:

الأول: أن يُقدَّر للمعطوف خبرٌ محذوفٌ من الثاني؛ لدلالة الأول عليه، ويكون العطف من عطف الجمل، لا من عطف المفردات.

الثاني: أن يُجعل معطوفًا على الضمير في الخبر، إن كان يتحمَّلُ الضميرَ، بأن يكون مشتقًّا وهكذا، وهذا الوجه فيه العطف على الضمير المرفوع بلا فاصل، وهو غير جائز، أو ضعيف في النظم(١).

الثالث: أن يكون معطوفًا على موضع اسم (إنَّ)، / على توهُّم سقوطها، كالعطف بالنَّصب على خبر (ليس) المجرور، على توهُّم سقوط الجارِّ. [٣٣٦]

قالوا: يرد على هذا أنَّ الناسخَ نسخ الموضع، بخلاف خبر (ليس) المجرور.

هذه عبارتهم في هذا الوجه، وأصحُّ منها أن يُقال: لا شك أنَّ الحرف من هذه الأحرف إنَّما يؤتى به ليثبت معناه في المبتدأ والخبر، وحينئذ يجوز في المتكلم أن يريد العطف، ولا يريد حصول معنى الناسخ، من توكيد أو غيره في هذا الاسم المعطوف، فيقطعه عن النصب إلى الرفع؛ إعلامًا بذلك، ويكون العطف على حالة المبتدأ قبل وجود الناسخ؛ إرادةً لثبوت هذه الحالة للمعطوف، لا حالة المبتدأ بحالة التأكيد -مثلًا-، بل بلا تأكيد، وهكذا.

قالوا: والقسم الثاني لا يقبل الرفع فيه إلا على الوجه الثاني فقط، وهو العطف على الضمير؛ لأنَّ الوجه الأول لا يكون إلا بتوهُّم الإسقاط، والإسقاطُ في (كأنَّ) و(ليت) و(لعلَّ) ممتنع؛ لأنَّه يُخِلُّ بالمعنى، وقد علمت أنَّه على ما سبق بيانه أنَّه لا يُخِلُّ، بل هو المراد.

والوجه الثالث -وهو تقدير خبر- ممتنع؛ لأنَّ خبر هذه الأحرف الثلاثة غير واجب، والخبر المحذوف واجب، ولا يدل غيرُ الواجب على الواجب، كذا رأيته هكذا.

والقسم الثالث، وهو (أَنَّ) -المفتوحة- ملحَقة في هذا الرفع للمعطوف بالمكسورة، إن صلحت المكسورةُ في مكانها، وإلا فبالثلاثة -أعني: (كأنَّ) و(ليت) و(لعلَّ).

---

(١) وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المرفوع بلا فاصل. انظر المسألة في: الإنصاف ٣٨٨/٢، وشرح المفصل ٢٨١/٢، والمقاصد الشافية ١٥٣/٥، وشرح التصريح على التوضيح ١٨١/٢.

قال الغرناطي: ويمتنع: "إنَّ زَيْدًا وَعَمْرٌو قَائِمَانِ"؛ لأنَّ العامل حينئذ في الخبر (إنَّ)، والمبتدأ، ولا يعمل عاملان عملًا واحدًا في معمول واحد، ولو قلت: "إنَّ زَيْدًا وَعَمْرٌو قَائِمٌ" جاز؛ لأنَّ إفراد الخبر يدل على أنَّه لأحدهما، وخبر الآخر محذوف(١).

الثانية: لا شك أنَّ العامل الواحد قد وُجد أنَّه يكون له مرفوع ومنصوب، أو مرفوع ومنصوبين، أو ثلاثة، مثل: "ظَنَّ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا"، فيجوز أن يُعطف عليه: "وَمُحَمَّدٌ خَالِدًا مُسَافِرًا"، المرفوع على المرفوع، والمنصوب على المنصوب الأول، والمنصوب الثاني وهكذا./ [٣٣٧]

الثالثة: قال الراعي: اعلم أنَّه يجوز تعدُّد المعطوفات وإن كثرت، بشرط أن يكون العامل واحدًا، فتقول: "ظَنَّ زَيْدٌ عَمْرًا مُقِيمًا، وَمُحَمَّدٌ خَالِدًا مُسَافِرًا"، فالمرفوع على المرفوع، والمنصوب على المنصوب: الأول على الأول، والثاني على الثاني، هذا إذا كان العامل واحدًا.

فإن كان العامل أكثر فهي مسألة العطف على معمولَي عاملَيْن فأكثر، وهي مختلَف فيها، مذهب سيبويه المنع(٢)، ومذهب الأخفش الجواز(٣)، ولكن في بعض المسائل(٤).

وحينئذ لو اجتمع مرفوع ومجرور -مثلًا- لعاملين، مثل: "إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ"، فلا يجوز أن يُعطف على المنصوب بالنصب، وعلى المجرور بالجر بأن يقال: "وَخَالِدًا السُّوقِ"، بنصبِ "خالد" بالعطف على اسم (إنَّ)، وبجرِّ "السوق" بالعطف على مجرور (في)؛ لأنَّه العطف على معمولَي عاملين فأكثر، ثم وجه المنع هو الفصل بين المعطوف الثاني وحرف العطف بالمعطوف الأول.

الرابعة: لو تقدَّم مرفوع ومنصوب ومخفوض وعُطف عليها معطوف واحد، جازت فيه

---

(١) لم أقف عليه فيما وقفتُ عليه من مصنَّفاته. وانظر نحوه في: شرح الرضي على الكافية ٣٧٠/٤.

(٢) نقل ذلك عنه: ابن السراج في الأصول ٧١/٢، والسيرافي في شرح الكتاب ٣٣٨/١، ومغني اللبيب ص٦٣٢.

(٣) نُقل عن الأخفش جواز العطف على معمولَي عاملين فأكثر مطلقًا. انظر: المقتضب ١٩٥/٤، واللباب ٤٣٣/١، وشرح التسهيل ٣٧٨/٣، ومغني اللبيب ص٦٣٢.

(٤) انظر: عنوان الإفادة ص١٩٨-١٩٩.

الثلاثة، مثل: ﴿لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي﴾[١]، (أملك) فاعله مرفوع، و(نفسي) مفعوله منصوب، و(الياء) في (نفسي) مخفوض، و(أخي) بعد الثلاثة، فيجوز فيه الثلاثة.

ولو تقدَّم واحدٌ مرفوعٌ من وجه مخفوضٌ من وجه، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ﴾[٢]، (من آمن) وهو مرفوع خبر (لكنَّ)، وناب عن مضاف تقديره: (برُّ من آمن)، فهو من جهة النيابة مخفوض، فيجوز في معطوفه الرفع والخفض، فعُطف عليه: ﴿وَٱلۡمُوفُونَ﴾ بالرفع، و﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ بالجرّ.

ومن هذا الباب -وهو اختلاف وجه الإعراب لشيء واحد- قوله تعالى: ﴿وُجُوهَكُمۡ﴾[٣] هو منصوب من وجه، وهو: ﴿فَٱغۡسِلُواْ﴾، ومخفوض من وجه، وهو أنَّ تقديره: (اغسلوا بوجوهكم)، نبَّه على هذا التقدير: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ كما نبَّهَ: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾- بلا باء- على أنَّ: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ تقدَّر -أيضًا- بلا باء، فتكون (الرؤوس) منصوبةً تقديرًا، كنصب (الوجوه) لفظًا، و(الوجوه) مخفوضة تقديرًا؛ كخفض (الرؤوس) لفظًا، فقُرِئ: {وأرجلَكم} المغسولة بالنصبِ، وبالجرِّ؛ عطفًا على (الوجوه)[٤]؛ لوجود الوجهين السابقين في (الوجوه)، وإن لم يُقْرَأْ فيها بهما، كما لم يُقْرَأْ في (الرؤوس) بالنصب.

ولكن قالوا: يمتنع في المستثنى بـ(إلا) أن تُقدَّر (إلا) بمنزلة (غير)، ويجرَّ المعطوف عليه، وأجازه بعضهم.

والمعطوف بـ(بل) أو بـ(لكن) على خبر (ما) الحجازيَّة يجب رفعه، ولكن ليس على العطف

[٣٣٨]

---

(١) سورة المائدة:٢٥.

(٢) الآية: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ... وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾. سورة البقرة:١٧٧.

(٣) الآية: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ سورة المائدة:٦.

(٤) النصب قراءة الأعشى عن أبي بكر، ونافع، وابن عامر، وعاصم في رواية حفص، والكسائي، ويعقوب.
والخفض قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، وخلف. انظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، الطبعة الثانية، ٢١٤/٣ (دار المأمون للتراث-دمشق، بيروت ١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، والمبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر النيسابوريّ؛ تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، ص١٨٣ (مجمع اللغة العربية-دمشق ١٩٨١م).

حتى يفسد[١] به كلام الشيخ؛ / إذ هو على أنَّه عطف جملة على جملة، لا عطف مفرد على مفرد.

وفي (الشذور): إذا عُطف بـ(الواو) أو(الفاء) فعلٌ بعد الشرط والجزاء، جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، وإذا وقع بينهما جاز فيه وجهان: الجزم، والنصب[٢].

ثمَّ لا بد من صحة المعنى، ومن ثمَّ لَمَّا لم يصح المعنى بعطف: ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ على الضمير في: ﴿بَرِيٓءٌ﴾[٣]، وهو خبر (إنَّ)، لم يُجعل معطوفًا عليه، مع أنَّه تقدم أنَّ الضمير في خبر (إنَّ) أحد الوجوه التي يُنظر إليها[٤].

الخامسة: ليس في مثاله عطفُ ضمير، ولا عطفُ فعل.

قالوا: المضمر المتصل لا يُعطف، ويُعطف عليه، ولكن إذا كان مرفوعًا بشرط الفصل.

واختلفوا إذا كان مخفوضًا، قال الفاكهي: «لا يجب إعادة الخافض عند إرادة العطف على الضمير المجرور، كما قال ابنُ مالك[٥]، وجماعةٌ[٦]، خلافًا للجمهور[١]»[٢].

---

(١) هكذا وردت في المخطوط، والمعنى: حتى لا يفسد.

(٢) انظر: شرح الشذور لابن هشام ص٤٥٣.

(٣) الآية: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ سورة التوبة: ٣.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص٥٥٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣، وشرح الكاية الشافية ٦٩٣/٢.

(٦) منهم: أبو حيان في البحر المحيط ٣٨٧/٢، وابن هشام في أوضحِ المسالك ٣٥٣/٣، وشرحِ الشذور ص٥٨، والأشموني في شرحه على الألفية ٣٩٤/٢. وقد نسب بعضُ النحويين إلى الكوفيين، والأخفش، القولَ بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ. انظر: الإنصاف ٢٩٠/١، واللباب ٤٣٤/١، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣. وليس الأمر كذلك، يقول الفراء في معانيه ٢٥٢/١-٢٥٣: «قال: حدثني شُريك بن عبد الله، عن الأعمش، عن إبراهيم، أنَّه خفض (الأرحام)، قال: هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأنَّ العرب لا تردُّ مخفوضًا على مخفوضٍ وقد كُنِّي عنه، وقد قال الشاعر في جوازه: نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سيُوفَنا *** وَمَا بَينَهَا وَالكعْبِ غوطٌ نَفَانِفُ وإنما يجوز هذا في الشعر؛ لضيقه». وانظر: ٨٦/٢-٨٧.

ويقول الأخفش في معانيه ٢٤٣/١: «قال الله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ -منصوبةً-، أي: اتقوا الأرحام، وقال بعضهم: {والأرحامِ} -جرّ-، والأول أحسن؛ لأنَّك لا تُجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور».

فالظاهر من مذهبهما أنَّهما لا يُجيزان ذلك على إطلاقه، إنَّما يجوز عندهما في الضرورة لا في الاختيار، كما هو مذهب سيبويه ٣٨٢/٢، وللاستزادة في هذه المسألة انظر: الخلاف النحوي للحلواني ص٢٥٧.

قال: «والعطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فاصل ضعيفٌ»[٣].

والمنفصل يُعطف ويُعطف عليه، ولو بلفظ ضمير رفع على لفظ ضمير نصب أو خفض، وبالعكس.

قال الأنصاري: العطف في الأفعال مشروط بالاتحاد في الزمان، فلا يُعطف ماض على مستقبل، ولا العكس، فإن اختلفا في اللفظ دون الزمان جاز، كقوله تعالى: ﴿وَيَجۡعَل لَّكَ﴾ عطفًا على: ﴿جَعَلَ﴾[٤].

وقال الفاكهي: يجوز عطفُ الفعل على الاسم الذي يشبه الفعل وبالعكس، ويجوز -أيضًا- عطفُ الجملة الفعلية على الاسمية وبالعكس[٥].

قال ابن الزركشي: على الأصح[٦].

ويجوز -أيضًا- عند الصفّار[٧] وجماعة عطفُ الإنشاء على الخبر، والخبر على الإنشاء[٨].

قال الأنصاري: ولا يجوز عطف جملة على مفرد، ولا العكس، إلا أن يكون أحدهما في تأويل الآخر، كقوله تعالى: ﴿وَأَقۡرَضُواْ﴾ على ﴿ٱلۡمُصَّدِّقِينَ﴾[٩]، وكقوله: ﴿وَمُخۡرِجُ﴾ على

=

(١) انظر: الكتاب ٣٨٢/٢، ومعاني القرآن للفراء /٢٥٢-٢٥٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٣/١، والكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، ٣٠/٣ (دار الفكر العربي-القاهرة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

(٢) مجيب النِّدا ص٥٣٧-٥٣٨.

(٣) مجيب النِّدا ص٥٣٧.

(٤) الآية: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا﴾ سورة الفرقان: ١٠.
فعُطِف الفعل المضارع (يجعل) على محل الماضي (جعل)؛ لاتحاد زمانهما وهو المستقبل؛ فالشرط يدلُّ على الاستقبال.

(٥) انظر: مجيب النِّدا ص ٥٣٧.

(٦) انظر: البرهان في علوم القرآن ١٠٩/٤.

(٧) الصفّار هو: أبو القاسم، قاسم بن علي بن مُحَمَّد البَطَلْيوسي، صاحب ابن عصفور والشلوبينين شرح كتاب سيبويه شرحًا حسنًا. انظر ترجمته في: البلغة ١٧٣، ١٧٤، بغية الوعاة ٢٥٦/٢، كشف الظنون ١٤٢٨/٢.

(٨) انظر: مغني اللبيب ص٦٢٧، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني؛ تحقيق: د. علي مُحَمَّد فاخر، وآخرون، الطبعة الأولى، ٢٥٩/١ (دار السلام-القاهرة ١٤٣١هـ-٢٠١٠م)، وشرح الأشموني على الألفية ٤٠٦/٢.

(٩) الآية: ﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ﴾ سورة الحديد: ١٨.
والتأويل: إن الذين تصدقوا...وأقرضوا. انظر: توجيه اللمع ص٥١٢.

﴿يُخْرِجُ﴾[١]

قال: وفي كلامه إفادة أنَّ ما يُشترط في النَّعت لا يُشترط في العطف، من الموافقة في الخمسة أو في العشرة، وإفادة أنَّ عامل المعطوف هو عامل المعطوف عليه، لا حرف العطف، ولا مقدَّر.

قال الغرناطي: والعطف من التوابع، فلا يجوز أن يتقدَّم المعطوفُ على المعطوف عليه، ولا على العامل، وقد يجوز على المعطوف عليه في الشعر، قال الشاعر:

..... ۞ عَلَيْـــكِ وَرَحْمَـــةُ اللهِ السَّـــلَامُ [٢][٣]

۞۞۞

(١) الآية: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ سورة الأنعام: ٩٥.
عُطف (مخرج) على (يخرج)؛ لأنّ (مخرج) بمعنى الفعل (يخرج). انظر: شرح التصريح ١٨٥/٢.

(٢) عجز بيت من الوافر، صدره: (أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ)، للأحوص الأنصاري في ديوانه، تحقيق: عادل سليمان جمال، الطبعة الثانية، ص٢٣٩ (الهامش) (مكتبة الخانجي-القاهرة ١٤١١هـ-١٩٩٠م). وهو في: الأصول ٢٢٦/٢، والخصائص ٣٨٨/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة، لمحمد بن جعفر القيرواني؛ تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، ص٣٢٨ (دار العروبة-الكويت)، ومغني اللبيب ص٤٦٧، والخزانة ١٩٣/٢.
الشاهد: تقدّم المعطوف (ورحمة) على المعطوف عليه (السلام)؛ ضرورةً.
اللغة: (ذات عرق): مهلُّ أهل العراق، وهو الحدُّ بين نجد وتهامة، وقيل: عرقٌ جبل بطريق مكة. معجم البلدان ١٠٨/٤.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص١٩٩.

باب بيان التوكيد

قال الراعي: «في هذا الباب خمس مسائل: الأولى في معناه»[١].

قال الأنصاري: التوكيد لغةً: الإحكام -بكسر الهمزة-.

وقال الغرناطي: «الشدُّ والتوثيق»[٢].

وسبق أنَّه التَّقوية.

ثمَّ كلٌّ من ذلك يحصل بالتكرير، / فيصحُّ أن يُقال: التوكيد لغَةً: التكرير، وضد التأكيد التأسيس، والتأسيس التجديد. [٣٣٩]

والتوكيد اصطلاحًا: قال الشيخ خالد: «التابعُ الرافعُ احتمالَ تقديرِ إضافةٍ إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم» [٣]، أي: سببُ وقوع التوكيد الاصطلاحي في لغة العرب وقوعُ الإضمار والمجاز في لغة العرب، فمن ذلك قال ابن مالك:

وَمَـــا يَـــلِي الْمُضَـــافَ يَـــأْتِي خَلَفَـــا ۞ .....

فصار كلُّ فاعل يحتمل أن يكون كأن مضافًا إليه حُذِفَ المضافُ، وكذلك كل مبتدأ، وهكذا.

والتوكيد اصطلاحًا قسمان: لفظي، ومعنوي.

وهذا إنَّما هو تعريف المعنوي.

والتوكيد اللفظي: إعادة لفظٍ بنفسه، أو بمرادفه.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا تتمات:

الأولى: التوكيد بالواو، وبالألف، وبالهمز، ثم الواو والهمز أصليَّان ليس أحدهما بدلًا من رفيقه؛ وذلك لأنَّه لم يُستعمل أحدهما أغلب حتى يجعل أصلًا، ثم الواو أفصح، بل قال

---

(١) عنوان الإفادة ص٢٠٠.

(٢) عنوان الإفادة ص٢٠٠.

(٣) المقدمة الأزهرية ص٤٧.

الغرناطي: «الهمز لغة»[١]، والألف بدل من الهمز؛ لأنَّه يسهل إليها.

الثانية: التوكيد اللفظي منسوب إلى اللفظ، وسببُ التوكيد اللفظي جوازُ الغلطِ والنسيان من المتكلم، وعدم الإصغاء والاعتناء من السامع، فيُعادُ لفظُ الفعل، أو لفظُ الفاعل، أو لفظُ المبتدأ، أو لفظُ الخبر، وهكذا.

قال الحطَّاب: «التوكيد اللفظي: هو إعادة اللفظ الأول بعينه»[٢].

وقال الأنصاري: تكرار اللفظ الأول بعينه، أو بمرادفه.

ويكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمل.

وقال الفاكهي: «تقويه الأول بعينه، أو بموافق له معنىً، نحو: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾[٣]؛ لأنَّ معنى الفجاج والسبل واحد. قال الدماميني: أو زنةً[٤]، تحصل بها التقويةُ وتزيينُ اللفظ، وإن لم يكن للموافق زنةً في حال الإفراد معنًى، نحو: "حَسَنٌ بَسَنٌ"، و"شَيْطَانٌ نَيْطَانٌ"»[٥].

وقال الغرناطي: «تمكين المعنى في نفس السامع»[٦].

قال: «والضمير المتصل مرفوعًا كان، أو منصوبًا، أو مخفوضًا، لا يؤكَّد التوكيد اللفظي بتكرار اللفظ بعينه، وإنَّما يؤكَّد بالمرفوع المنفصل»[٧].

وقال ابن الزركشي: الضمير المتصل يؤكَّد بالمتصل، نحو: "إِنَّكَ إِنَّكَ"، وبالمنفصل، نحو: "إِنَّكَ أَنْتَ"، والضمير المنفصل يؤكَّد بالمنفصل.

وقال ابن إياز: المضمر إذا أَكَّدَ مثلَه يكون بضمير الرفع للضمير المرفوع، وللضمير

---

(١) عنوان الإفادة ص٢٠٠.

(٢) متممة الآجرُّوميّة ص٢٧١.

(٣) سورة الأنبياء:٣١.

(٤) الدماميني هو: مُحَمَّد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، نحوي أديب، من مؤلفاته: شرح تسهيل الفوائد، وتحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب. توفي ٨٢٧هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٦٦/١.

(٥) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٣٦.

(٦) عنوان الإفادة ص٢٠٠.

(٧) عنوان الإفادة ص٢٠٠.

المنصوب، وللضمير المخفوض[١].

[٣٤٠] أرادوا الفرق / بين التأكيد والبدل، فإذا قالوا: "رَأَيْتُكَ أَنْتَ"، و"مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ"، كان تأكيدًا، ومحلُّ (أنت) فيهما نصبٌ في الأول، وجرٌّ في الثاني، وإذا قالوا: "رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ" كان بدلًا.

قال الراعي: واعلم أنَّ الضمائر كلَّها، مرفوعها، ومنصوبها، ومخفوضها، تؤكَّد التوكيد المعنوي -أيضًا- كالظاهر، إلا الضمير المتصل[٢]، فلا يؤكَّد بالنفس ولا بالعين حتى يؤكَّد بالمنفصل؛ لأنَّه لو قيل: "هِنْدٌ خَرَجَتْ نَفْسُهَا، أَوْ عَيْنُهَا" هكذا بلا فصل لتُوهِّم أنَّها ماتت، أو خرجت عينها الباصرة، فأجروا ما لا يلتبس من غير هذا مجرى هذا[٣].

قال: والمضمَر لا يؤكِّدُ المظهرَ؛ لأنَّه أخفى منه، وإن كان أعرفَ منه، لا تقول: "جَاءَ زَيْدٌ هُوَ"، والمظهَرُ لا يؤكِّد المضمرَ التأكيدَ اللفظي، بل التأكيد المعنوي.

ثم قد يقع اللبس في اسم هل هو تأكيدٌ لفظيٌّ، أو لا، مثل: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[٤]، و﴿صَفًّا صَفًّا﴾[٥]؟ وفي (القطر): «ليس منه»[٦].

وفي (الشذور): منه[٧].

قال الفاكهي: «وعليه كثير من النُّحاة»[٨].

قال: «وعلى الأول هو حال»[٩]، كـ﴿رَغَدًا﴾ في: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾[١]، على قول

---

(١) لم أقف عليه فيما وقفتُ عليه من مصنفاته.

(٢) عبارة الراعي: «الضمير المرفوع المتصل».

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص٢٠٣.

(٤) سورة الفجر:٢١.

(٥) سورة الفجر:٢٢.

(٦) ص٢٢.

(٧) انظر: ص٣٠.

(٨) مجيب النِّدا ص٥٠٨.

(٩) مجيب النِّدا ص٥٠٨.

من يقول: إنَّه ليس مفعولًا مطلقًا[٢].

قال: ويجيء في الأفعال خالية من الفاعل، نحو:

..... ❁ أَتَــاكَ أَتَــاكَ اللَّاحِقُــونَ..... [٣]

ومع الفاعل، نحو:

..... ❁ ..... اِحْــــبِسِ اِحْــــبِسِ [٤]

قال: «ويُشترط في تأكيد الحرف غير الجوابي ألَّا يُعاد إلا مع ما اتَّصل به، كما في الضمير المتصل، نحو: "إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا"، وما ورد بخلاف ذلك فشاذٌّ»[٥].

قال: والأكثر في الجملة أن تقترن بالعاطف، نحو: "ضَرَبْتُ زَيْدًا وَضَرَبْتُ زَيْدًا"، ويجب تركه إذا كان مقصودك أنَّه لم يقع منك الضرب له إلا مرَّةً واحدةً، وخفت أن يوهم التَّعدُّد[٦].

وقُيِّدَ العاطفُ في (الارتشاف) بـ(ثمَّ)[٧]، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[٨].

---

(١) سورة البقرة:٣٥.

(٢) نُسب هذا القول إلى سيبويه، يقول أبو حيان (البحر المحيط ٢٥٥/١): «وما جاء من هذا النوع جعله -سيبويه- منصوبًا على الحال من الضمير العائد على المصدر الدَّالِّ عليه الفعل»، ويقول السمين الحلبي (الدر المصون ٢٨١/١): «وقد تقدم أنَّ مذهب سيبويه في هذا ونحوه أن ينتصب حالًا». وانظر: الكتاب ٢٢٨/١، وشرح القطر ص٢٢٦، وذهب إلى ذلك -أيضًا- ابن هشام في شرح القطر ص٢٢٦، ومغني اللبيب ص٨٥٥.

(٣) جزء بيت من الطويل، تتمته مع ما يليه: (فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي*** أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقونَ احْبِسِ احْبِسِ)، لم أقف على قائله، قال عنه البغدادي في الخزانة ١٥٩/٥: «وهذا البيت مع شهرته لم يُعلم له قائل ولا تتمة، والله أعلم».

وهو بلا نسبة في: الخصائص ١٠٥/٣، وتوجيه اللمع ص٢٦٧، وشرح التسهيل ٣٠٢/٣، وشرح ابن الناظم ص١٨٤، وشرح القطر لابن هشام ص٢٨٩.

الشاهد: توكيد الفعل وحده في: (أتاك أتاك).

(٤) الشاهد: توكيد الفعل مع فاعله. انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص٢٣٦.

(٥) مجيب النِّدا ص٥٠٧

(٦) انظر: مجيب النِّدا ص٥٠٧

(٧) انظر: ١٩٥٩/٤.

(٨) سورة النبإ: ٤، ٥.

ومن غير الاقتران بالعاطف: "اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ".

واعلم أنَّ التوكيد اللفظي كما يكون في اللفظ الموجود يكون في اللفظ المقدَّر، ومن ثمَّ قالوا: إنَّ (أنت) تكون تأكيدًا لمقدَّر، كما تكون تأكيدًا لملفوظ، وحينئذ فالخبر الذي يجب حذفه إذا لم يُحذف يكون تأكيدًا للمحذوف، لا أنَّه هو الخبر، حتى يكون على خلاف القواعد[١]، وهكذا يُقال في كل واجب الحذف إذا ذُكر، ثم إنَّما يكون الذِّكر فيما يُهْتمُّ به، كالمسألة التي يقال قبلها: (اعلم).

قال الأنصاري: والمؤلف -رحمه الله تعالى- لم يتعرَّض للتوكيد اللفظي؛ وكأنَّه لعدم الأحكام فيه.

الثالثة: سببُ التوكيدِ المعنوي جوازُ الحذف، ولا سيما للمضاف، وجوازُ التخصيص، وإن كان الظاهر عدم كلٍّ من ذلك، ومن ثمَّ عرَّفَه ابن مالك في (شرح الكافية) بأنَّه تابعٌ يُقصد به كون المتبوع على ظاهره[٢].

وقال الغرناطي: «تمكين المعنى في نفس السامع بإثبات الحقيقة، ورفع المجاز»[٣].

قال الراعي: «ومعنى هذا أنَّ التوكيد لم يُفد أكثر مما أفاده الأول، وإنَّما جيء به؛ ليمكِّن المعنى في نفس السامع، مع إثبات الفعل لحقيقة المؤكد»[٤]، وهكذا.

فعلى هذا التوكيدُ مصدر باق على مصدريَّته لم ينقلوه إلى التابع، وعلى تعريف ابن مالك نقلوه.

قال الشيخ: **التوكيد**.

قال الفاكهي: «أي المؤَكِّد -بكسر الكاف-»[٥]، المعنوي، بقرينة قوله: (ويكون) إلى آخره، فإن هذا الكون خاصٌّ بالمعنوي، وإن كانت التبعيَّة في الرفع وهكذا لا تختصُّ به.

---

(١) هكذا وردت في المخطوط، والمعنى: حتى لا يكون.

(٢) انظر: ٣/١١٦٩.

(٣) عنوان الإفادة ص٢٠٠.

(٤) عنوان الإفادة ص٢٠٠.

(٥) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٣٩.

[٣٤١] **تابع للمؤكَّد** -بفتح الكاف- **في رفعِهِ** إن كان مرفوعًا / ولو من وجه وهكذا -كما تقدم في النعت-،**ونصبِهِ** -كذلك-، **وخفضِهِ** -كذلك-، ولا مدخل للجزم هنا؛ إذ التوكيد المعنوي ألفاظه كلُّها أسماء.

وتعريفه، ولو بالعلمية الجنسية.

ولم يصح التوكيد المعنوي للنكرات عند البصريين، وأجازه بعض الكوفيين[١] بشرطين: أن يكون المؤكَّد له مقدار، كـ(يوم وليلة)، لا زمن وهكذا، وأن يكون المؤكِّد لفظ (كلّ) وهكذا من ألفاظ الإحاطة، لا لفظ (النفس، والعين)، واختاره ابن مالك[٢]، وصحَّحه ابن هشام[٣].

وسكت عن الخمسة الثانية هنا[٤]، كما سكت عنها في النعت والعطف، على أنَّ ألفاظ التوكيد متضمِّنة للمعتبر فيها منها، وفي موضعه منها.

قال الفاكهي: ولا يجوز في التوكيد القطع، وإن جاز في النعت[٥] والعطف، فلا يُرفع بإضمار مبتدأ، ولا يُنصب بتقدير فعل، ولكن إذا أمكن فيه إعرابٌ آخر بغير القطع، بالنظر إلى لفظ آخر معه، يجوز، كما يأتي في (كل).

قال: وهو قسمان: قسم لإثبات الحقيقة، وهو ما يرفع احتمال الإضافة إلى المتبوع، وقسم لإثبات العموم والشمول والإحاطة، وهو ما يرفع توهُّم إرادة الخصوص بالعموم[٦].

قال الغرناطي: والأول يؤكَّد به ما يتبعّض، وما لا يتبعَّض.

---

(١) ذهب البصريون إلَّا الأخفش إلى عدم جواز توكيد النكرة مطلقًا، وأجازه بعض الكوفيين والأخفش بشرط الإفادة. انظر المسألة في: الإنصاف ٣٦٩/٢، واللباب ص٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٧/٢، وشرح التسهيل ٢٩٦/٣، وتمهيد القواعد ٣٢٩٨/٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٩٦/٣.

(٣) صحَّحه في أوضح المسالك، يقول٢٩٨/٣: «وإذا لم يُفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وهو الصحيح».

(٤) أي: سكتَ عنها ابنُ آجروم، والخمسة هي: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمعة.

(٥) انظر: مجيب النِّدا ص٥١٤.

(٦) انظر: عنوان الإفادة ص٢٠١.

والثاني لا يؤكَّد به إلا ما يتبعَّض، وهو ما يصحُّ تجزئته[١]؛ ليُلحظ فيه عموم.

قال الحطاب: بنفسه بأن كان متعدِّدًا أفرادًا؛ كـ"جَاءَ الْقَوْمُ، أَوْ زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَبَكْرٌ كُلُّهُمْ"، أو بعامله، نحو: "أَكَلْتُ الرَّغِيفَ، أَوِ اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ"، لا "جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ"؛ إذ لا [...][٢] حتى يرفع؛ لأنَّه لا يقبل الفعل أن يجيء بعضه[٣].

ويكون التوكيد المعنوي مطلقًا **بألفاظ معلومة**، أي: محصورة عِلمًا، وفي كل منها مسائل محصورة -أيضًا- عِلمًا، هي عِلم هذا الباب.

ثم أول علمها أنَّ الفاكهي قال: «كلُّها معارف بإضافتها لضمير المؤكد، وما لم يضف منها فهو معرفة، بنيَّة الإضافة، أو بالعلَميَّة الجنسيَّة»[٤]، وتُحفظ ولا يُقاس عليها ألفاظ أخر.

قال الغرناطي: «و(كل) و(أجمع) وتوابع (أجمع) جاءت في الجمع على طريقة الجمع، وليست بجموع؛ لأنَّ من شرط الجمع التنكير، وعلَمية هذه الألفاظ جنسية، فلا يصح تنكيرها، وهذه الألفاظ ممنوعات الصرف؛ للتعريف والعدل»[٥].

ثم لو تَرَكَ (بألفاظٍ معلومةٍ)، وقال: (ويكون بالنفس والعين إلى آخره) لاستقام وكان أخصر، ولكن لينبِّه على الضبط لها والحصر، كما سبق له مثل ذلك كثيرًا، ثم هذا كقول الحنفية في الصلاة: (أقوال وأفعال معلومة)، أي: عند أهل العلم، يُتَّبعون فيها، لا يُعدل عنها إلى غيرها بالعقل،/ قال القرافي: ديننا مبني على المنقول، لا على ما شاءت العقول[٦]. [٣٤٢]

ثاني علمها أنَّ الشيخ قال: **وهي**:

قال الأنصاري: سبعة.

وعبَّر عنها الشيخ بخمسة، ولم يقل: (خمسة)، كما لم يعدَّ ألفاظ العوامل الداخلة على المبتدأ

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٠١.

(٢) طمس في المخطوط بمقدار كلمتين، والمعنى: لا يجوز نسبة المجيء إلى جزئه دون بعضه الآخر، فهو لا يتجزأ بذاته ولا بعامله.

(٣) لم أقف عليها في المتممة، وانظر نحوه في: الفواكه الجنية ص٢٣٨.

(٤) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٣٩.

(٥) انظر: عنوان الإفادة ص٢٠٢-٢٠٣.

(٦) انظر: الذخيرة ٢/٢٩٦.

والخبر، على أنَّها في الحقيقة -أي: في نفس الأمر- اثنان فقط:

(**النفس**) أولهما، و(**العين**) بمعناها، فلا تُعَدُّ.

و(**كل**) ثانيهما، و(**أجمع**)، **وتوابع** (**أجمع**)[(١)] بمعناه، وهي: (أكتع)، و(أبتع)، و(أبصع).

ثم من العرب من يقول:

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضّهَا بَقَضِيضِهَا ۞ .....[(٢)]

بالإتباع، ومنهم من ينصب (قضًّا)، فجعل النحويون الإتباعَ على التأكيد، والنصبَ على الحال وإن كان معرفة؛ لأنَّه في معنى (جميعًا).

ثم هو من قولهم: "قَضَّ الْعِقَابُ"، أي: وقع على صيد[(٣)].

ثم (النفس) و(العين) لإزالة الاحتمال الأول، وهو احتمال تقدير إضافةٍ إلى المتبوع، (وكل) و(أجمع) وتوابع (أجمع) لإزالة الاحتمال الثاني، وهو احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

وسبب إرادة الخصوص مع أنَّه يوهم الكل به أمران:

الأول: أنَّه ثبت عند الحكماء أنَّ الشيء لا يصح وجوده إلا بأربع علل: المادة، والصورة، والفاعل، والثمرة، فإذا فُقدت الثمرة -مثلًا- نزل الموجود منزلةَ المعدوم، فلا يعتدُّ به في صدق الكلام.

الثاني: ثبت عند الحكماء أنَّ الشيء قد تحصل ثمرته من غيره فيعتدُّ به عنه في صدق الكلام مع تخلُّفه، كما لم يعتدَّ بالأول في عدم صدق الكلام مع تخلُّفه.

---

(١) في نسخة النبهان بزيادة: (وهي: (أكتع)، و(أبتع)، و(أبصع)).

(٢) صدر بيبت من الطويل، وعجزه: (تُمَسِّحُ حَولِي بالبَقِيعِ سِبَالَها)، للشمَّاخ بن ضرار الذبياني في ديوانه، تحقيق: صلاح الدين الهادي، ص٢٩٠ (دار المعارف-مصر). رواية الديوان: (وجاءت سليم قضّها بقضيضها).
وهو في: الكتاب ٣٧٤/١، والأصول ١٦٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٦١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٦٥/٥.
اللغة: (قضَّها بقضيضها): أي بأجمعهم. انظر: الصحاح (قضض) ١١٠٣/٣.

(٣) انظر: الصحاح (قضض) ١١٠٣/٣.

ثم هل التوكيد بكلٍّ من ذلك يزيل، أو يضعف؟ صرَّح ابن مالك في (التسهيل) أنَّ (النفس) و(العين) تزيل[١]، وقال أبو الحسن ابن عصفور: يضعف[٢].

قال ابن الزركشي: قال شيخنا ابن هشام: وهو الظاهر[٣].

وقال إمام الحرمين في (البرهان): التأكيد لا يرفع احتمال الخصوص[٤].

قال ابن الزركشي: فقولهم: إنَّه يرفعه فيه نظر، ألا ترى إلى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾[٥] كيف استثنى منه، وفي الحديث ((فأَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ))[٦].

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم فيها مسائل:

(النفس) عند النحويين: ما يدخل تحت الاسم حقيقةً لا مجازًا[٧].

وقال الفاكهي: «(النفس) هي الجملة، و(العين) مستعارة لها»[٨].

فـ(العين) -أيضًا- هي الجملة.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٨٩.

(٢) الذي وقفت عليه خلاف ما ذكره الشارح، يقول في شرح الجمل ١/٢٧٠: «وفائدة التأكيد بـ(النفس) رفع ما يحتمله المخبَر عنه من ألَّا يكون صاحب حقيقة...، وفائدة التوكيد بـ(كلّ) وما في معناها رفع ما كان يحتمله اللفظ من إرادة البعضية به»، ونحوه في المقرّب ١/٢٣٨.

(٣) انظر نحوه في: البحر المحيط ٢/٣٧٤.

(٤) انظر: ١/١١٢.

وإمام الحرمين هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن مُحَمَّد الجُوَيْني، أبو المعالي، فقيه شافعي، من مؤلفاته: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، والبرهان في أصول الفقه. توفي سنة ٤٧٨هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/١٦٧، والوافي بالوفيات ١٩/١١٦، والأعلام ٤/١٦٠.

(٥) سورة الحِجر: ٣٠.

(٦) انظر: البحر المحيط ٢/٣٧٤.

والحديث في: صحيح مسلم، بَابُ تحريم الصيد للمُحرِمِ (ح١١٩٦) ٢/٨٥٣.

(٧) انظر: المحصول لابن إياز ٢/٨٧١.

(٨) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٣٧.

وعند غير النحويين في (النفس) خلاف: قيل: الروح[١]، وقيل: الدم[٢]، وقيل: الأخلاق السيئة[٣]، وقيل: ريح مظلمة حارة[٤]، إلى غير ذلك.

قال أبو الحسن: والأول أصح[٥].

و(العين) لا خلاف أنَّها العضو المعروف، وتُطلق -أيضًا- على المرئي، وتُطلق -أيضًا- في موضعٍ على الرائي، وهو: الطليعة الذي يرصد للجيش حدوث ما يريدون أن يجيشوا / عليه[٦]. [٣٤٣]

والإطلاق بعد الإطلاق إمَّا حقيقة، وإمَّا مجاز، والمجاز القول به خير من الاشتراك؛ لأنَّ الاشتراك يترتَّب عليه الإبهام، وهو الإجمال، أي: الاختلاط؛ إذ لا يدري أي الحقيقتين هو الذي أراده هذا المتكلم.

ثم استعمال (النفس) و(العين) في التأكيد إنَّما يكون بإضافتهما إلى ضمير المؤكَّد؛ ليرتبطا به، ويكون الضمير مطابقًا للمؤكَّد في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع.

ثم لو أريد بـ(النفس) أو (العين) معناها عند غير النحويين كانت بدل بعض، ولو نكِّرت بأن قيل: "جَاءَ زَيْدٌ نَفْسًا أَوْ عَيْنًا" كانت تمييزًا.

وأما لفظهما، فيُفرد مع المفرد وجوبًا، ويُجمع وجوبًا على (أفعُل) -بضم العين- مع الجمع، ويُفرد ويُثنَّى ويُجمع مع المثنَّى، والأفصح الجمع، ثم التثنية، ثم الإفراد.

ولا يجب الجمع بين (النفس) و(العين)، بل من شاء أكَّدَ بـ(النفس) وحدها وهكذا، وإن جمع بينهما تكون (العين) مؤخَّرة.

---

(١) يقال: خرجت نفس فلان، أي: روحه. انظر: تهذيب اللغة (نفس) ٨/١٣، والصحاح (نفس) ٩٨٤/٣.

(٢) يقال: سالت نفسه، أي: دمه. انظر: تهذيب اللغة (نفس) ٨/١٣، والصحاح (نفس) ٩٨٤/٣.

(٣) انظر: كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ٨٧٧/١.

(٤) السابق.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) انظر: تهذيب اللغة (عين) ١٢٩/٣، ١٣٠.

قال الفاكهي: ويجوز جرهما بـ(باء) زائدة[١]، نحو: "جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِعَيْنِهِ".

ولا يؤَكَّد بهما الضمير المتصل المرفوع حتى يفصل بتأكيده بالمنفصل؛ لأنَّه لو قيل: "خَرَجَتْ نَفْسُهَا" احتمل أنَّ المراد: "خرجت روحها"، ولكن قد يُقال: هذا يدفعه أن يقال: "بنفسها"، فلِمَ عيَّنتم الضمير المنفصل؟

وإنَّما اختيرت (النفس) و(العين) للتأكيد؛ لأنَّ (النفس) عليها مدار الباطن، فهي قطبه، و(العين) عليها مدار صلاح الظاهر، فهي قطبه.

ثم (كلٌّ) من (الإكليل)، فمعناه: الإحاطة؛ لأنَّ الإكليل: ما يحيط بالرأس[٢].

قال ابن عقيل: (كلٌّ) كلمةٌ معناها الجملة التامة، سواء كانت جملة بالعطف، أو بالجمع، والجنس معناه الجملة المتفقة، فهي[٣] أعم العموم على اختلاف طبقاته، تقول: "كُلُّ النَّاسِ"، ثم تقول: "كُلُّ بَنِي هَاشِمٍ"، وهكذا. ونظير (كُلّ) (جميع)، ونقيض (كُلّ) (بعض)، ومعنى (بعض) قدر اقتُصَّ عن الجملة، فكل جزء يُنسب إلى الجملة -ولو العشر- فهو بعض[٤].

ثم في (كُلّ) ثلاث مسائل:

الأولى: قال الأنصاري: لا يؤَكَّد به المثنَّى؛ لأنَّ (كلا) و(كلتا) [لفظة] [٥] (الكاف، واللام) فيهما هما لفظه، وهما مثنَّيان معنى، فأغنيا عنه.

ثم هما إنَّما يؤكد بهما بشرط، قال الفاكهي: إن صحَّ حلول المفرد محل المثنَّى؛ إذ المثنَّى حينئذ يقبل التخصيص، فلا يُقال: "مَاتَ زَيْدٌ وَعَاشَ عَمْرٌو"، ولا "اِخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا"، كما لا يقال: "جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ" عند أحد من النحويين، ولكن أسقط الجمهور هذا الشرط في المثنَّى محتجين بأنَّ التوكيد قد يأتي للتقوية، لا لرفع الاحتمال[٦].

---

(١) انظر: مجيب النِّدا ص٥١٠.

(٢) «قال الليث: الإكليل: شبه عصابة مزيَّنة بالجواهر». تهذيب اللغة (كل) ٣٣٢/٩.

(٣) أي: كلمة (كلّ).

(٤) انظر: الواضح في أصول الفقه ٢٠٨/١-٢٠٩، ١٩٨.

(٥) ما بين المعقوفتين طمس بمقدار كلمة، ولعلّ المثبت قريب المعنى.

(٦) انظر: مجيب النِّدا ص ٥١١.

والمثنى بالعطف، مثل: "جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو"، كالمثنَّى بالتثنية، نحو: "جَاءَ الزَّيْدَانِ".

الثانية: اعلم أنَّ النحاة أجمعوا على أنَّ لفظة (كُل) تقع لغير التأكيد، قال صاحب (التلخيص): كلمة (كُلّ) تارةً تقع تأكيدًا، / وتارةً تقع تأسيسًا، كما إذا أضيفت إلى نكرة، نحو: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[1]. [٣٤٤]

قال ابن الزّركشي: مقتضى قوله: إلى نكرة، أنَّها إذا أضيفت إلى معرفة، مثل: "كُلُّ زَيْدٍ"، و"كُلُّ الرَّجُلِ، أو الرِّجَالِ"، وهكذا، لا تكون للعموم، وليس كذلك، بل هي للعموم مطلقًا. انتهى.

قال ابن عقيل: إذا قلت: "كُلُّ الْقِيَامِ فِي الدَّارِ لَهُمْ دِرْهَمٌ"، و"كُلُّ قَائِمٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ"، كان الدرهم الأول بين القيام كلِّهم، وفي الباقي بعدَّة القيام[2]. انتهى.

ونصَّ ابن السراج في (الأصول): إنَّها لا تدخل على المفرد المعرَّف بالألف واللام إذا أريد بكُلٍّ منهما العموم[3]، ومن هنا كثر دخولها على المضمر، وقلَّ على ما فيه الألف واللام.

قال ابن عقيل -أيضًا-: «فأمَّا العموم والاستغراق والاشتمال والإحاطة، فلا تُستعمل استعمال (كلّ)، وإن كان فيها معناه»[4].

الثالثة: (كلٌّ) قد تُعرب غير تأكيد في مثال تصلح فيه أن تُعرب فيه مع لفظ بعدها، نحو: "إِنَّ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ فِي الدَّارِ" فلك أن تجعل (كلهم) تأكيدًا، فتنصبه، ولك أن تجعله مبتدأً و"في الدار" خبره، وهما خبر (إنَّ)، فترفعه، وهكذا.

بقيت مسألة، وهي أنَّه قد يُحكم على شيء متجزّئ أبعاضًا أو أفرادًا بحكم، يكون ذلك

---

(١) سورة المؤمنون: ٥٣.

انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٢/٤٥.

(٢) انظر: الواضح في أصول الفقه ١/٢٠٩.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢/٢٢.

(٤) الواضح في أصول الفقه ١/٢٠٨.

الحكم يثبت لبعضٍ من الأجزاء بالنسبة إلى شيء، وللكلِّ بالنسبة إلى شيء آخر فيه في ذلك الشيء، أنَّه يجعل له بدل بعض من كل، وأنَّه يجعل له توكيد بـ(كلّ)، وهكذا، ومن أمثلة هذا: قول (الكنز): «وتُنْزَحُ البِئْرُ بِوُقُوعِ نَجِسٍ»[(١)]، إلى آخره.

ثمَّ (أجمع) اسم تفضيل من الجمع، والجمع: ضمُّ شيء إلى شيء فأكثر، وحينئذٍ فمعنى (أجمع): الشُّمول.

ثم في (أجمع) مسائل:

الأولى: أحكام (كلّ) جارية في (أجمع)، فلا يؤكَّد بـ(أجمع) إلا ما يؤكَّد بـ(كلّ)، ولكن (أجمع) يُستعمل موضعه في المؤنث (جمعاء)، ويُجمع جمع مذكر سالما، و(كلّ) لا يُجمع أصلا، و(جمعاء) لا تُجمع إلا جمع تكسير على (جُمع).

و(أجمع) لا يثنَّى، فلا يُقال: "جَاءَنِي قَوْمُ زَيْدٍ وَقَوْمُ عَمْرٍو أَجْمَعُونَانِ"، ولا "أَجْمَعَانَانِ"، بل (أجمعون)، و(كلٌّ) لا يثنَّى -أيضًا-.

و(أجمع) لا يُستعمل إلا تأكيدًا، و(كلٌّ) يُستعمل غير تأكيد -أيضًا-.

قال الأنصاري: (أجمع) لا يُفرد عن (كلّ) إلا قليلًا، بخلاف (العين) عن (النفس).

قال الفاكهي: إنَّما هو قليل بالنسبة إلى التوكيد مع (كلّ)، أمَّا في نفسه فكثير لا قليل[(٢)].

قال في (المغني): وعند اجتماعهما لا يتقدم (أجمع) على (كلّ)[(٣)]، كما لا يتقدم (العين) على (النفس).

الثانية: (أجمع)، ظاهر كلام الشيخ من عطفه له على (كل) أنَّه أصلٌ وحده برأسه في التوكيد، ليس من توابع (كلّ)، وإلا لقال الشيخ: و(كل)، وتابعه -وهو (أجمع)-، وتوابع

---

(١) كنز الدقائق ص١٤٢. والمعنى: أي نجس وقع في البئر يوجب نزحها، أي: نزح مائها كلّه. ونزحَ البئرَ: أفرغه من مائه.

(٢) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص٢٣٩.

(٣) انظر: ص٦٦٣.

(أجمع)، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّه إنَّما هو معرفة بالعلَمية الجنسية، وما قبله بالإضافة.

الثالثة: هل (جميع) مثل (أجمع)، تُضمّ إلى (كلّ)؟

أضافها إليها الحطاب، وأضاف -أيضًا- معها إليها لفظة (عامَّة)، فقال: «و(كلّ)، و(أجمع)، و(جميع)، و(عامَّة)» [١].

ومن لم يضفهما -كالشَّيخ هنا- يجعلهما إنَّما يُستعملان حالًا لا توكيدًا، حتَّى من المثنَّى، فيقول: "جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو جَمِيعًا"، و"جَاءَ القَوْمُ جَمِيعًا"، أو "عَامَّةً"، لا "جميعهما"، ولا "جميعهم"، ولا "عامّتهم".

ثمَّ توابع (أجمع)، قال الأنصاري: (أكتع)، و(أبصع)، و(أبتع).

معنى الأوَّل: أتمَّ اجتماع، ومعنى الثَّاني: أزيد اجتماع، من قولهم: "بَصَعَ العَرَقُ"، إذا سال فاجتمع[٢]، ومعنى الثَّالث: أشدّ اجتماع،/ ويجب الجمع بينها وترتيبها على هذا النمط. [٣٤٥]

قال الغرناطي: «وأما (أكتع)، فلا يُستعمل إلا تابعًا لـ(أجمع)، و(أبصع) لا يُستعمل إلا تابعًا لـ(أكتع)، و(أبتع) لا يُستعمل إلا تابعًا لـ(أكتع)»[٣].

وقد سُمع الاقتصار على واحد منها مع (أجمع).

وأجاز ابن كيسان ترك ترتيبها[٤].

قال الأنصاري: وأشعر قوله: (توابع أجمع)، أنَّها لا يؤكَّد بها مفردة عنه، بخلاف (أجمع)، فإنه يُفرَد عن (كلّ)، كما (العين) تُفرد عن (النَّفس).

وبعضهم يُفردها عنه، فهي عنده ليست توابع له[٥].

---

(١) عبارة الحطّاب: «و(كل)، و(جميع)، و(عامة) ». متممة الآجرُّوميّة ص٢٧٣.

(٢) انظر: تهذيب اللغة (بصع) ٣٣/٢.

(٣) عنوان الإفادة ص٢٠٢.

(٤) وهو مذهب الكوفيين -أيضًا-، ومذهب الجمهور عدم جواز تقديم (أكتع) على (أجمع). انظر: المفصل ص١٤٨، وشرحه لابن يعيش ٢٣١/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣، والارتشاف ١٩٥٢/٤، والمحصول لابن إياز ٨٧٣/٢، وتوضيح المقاصد ٩٧٤/٢.

(٥) نُسب إلى الكوفيين وابن كيسان جواز الاستغناء بـ(أكتع) وأخواته عن (أجمع)؛ استدلالًا بقول الراجز:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا *** تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

=

قال الفاكهي: وإفرادها عنه -إن جاز- ضعيف؛ لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعيَّة حينئذٍ(١).

بل قيل: لا معنى لها إذن، ولا يجوز تقديمها عليه؛ لأنَّ تأخيرها أدلُّ على الجمعيَّة.

قال الأنصاري: فلو اجتمعت ألفاظ التَّوكيد أُتي بها على ترتيب المصنِّف، فيُقال: "سَارَ الجَيْشُ نَفْسُهُ عَيْنُهُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ"، والجميع حينئذٍ توكيد للمؤكَّد السَّابق، كالصِّفات المتتالية، وقيل: كلٌّ منها تأكيد لما قبله(٢).

ثمَّ هي بمعنى واحد، فلا يُعطف بعضها على بعض؛ لأنَّ الشَّيء لا يُعطف على نفسه، والصِّفات يجوز ألَّا تتعاطف، ويجوز أن تتعاطف.

ثمَّ هل التَّوكيد بـ(أجمع) بعد (كلّ) توكيد بالمرادف؛ تقويةً للتوكيد بـ(كلّ)، أو توكيد بالمفارق؟ الأصحُّ: أنَّه توكيد بالمرادف(٣).

وقيل: (كلّ) لرفع التَّخصيص، و(أجمع) لرفع التفريق(٤).

ورُدّ بقوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(٥)؛ إذ الإغواء لا يجتمع كلُّه في وقت واحد، فلا دلالة لـ(أجمع) على الاتِّحاد في الوقت.

= وقال به: ابن مالك في شرح التسهيل ٢٩٥/٣، وابن الناظم في شرحه ص٣٦٠، ومذهب الجمهور المنع. انظر: الارتشاف ١٩٥٢/٤، توضيح المقاصد ٩٧٤/٢، والمساعد ٩٠/٢، والهمع ١٦٧/٣.

(١) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص٢٣٩.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٩٥/٢.

(٣) وهو قول جمهور النحويين. انظر: معاني القرآن للأخفش ١٥٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٩/٣، والانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد؛ تحقيق: د. زهير عبد المحسن، الطبعة الأولى، ص١٠٧ (مؤسسة الرسالة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م)، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/٣، وتوضيح المقاصد ٩٧٣/٢، وأوضح المسالك ٢٩٧/٣، وشرح الشذور لابن هشام ص٥٥٤، ومجيب النِّدا ص٥١٣.

(٤) نُسِبَ إلى الفراء في شرح التسهيل ٣٠١/٣، وإلى المبرد في معاني القرآن للزجاج ١٧٩/٣، والانتصارِ لسيبويه على المبرد ص١٠٧، وإلى الزجاجي في توجيه اللمع ص٢٧١. وممن قال ذلك: الوراق في علل النحو ص٢٥٩، والزمخشري في الكشاف ١٠٥/٤، وابن الخباز في توجيه اللمع ص٢٧١.

(٥) سورة ص: ٨٢.

قال الراعي: «(أجمع) وتوابعه معارف بالعلَمية الجنسية»[١].

قال: والعلَمية الجنسية لا يجوز تنكيرها، وهذه الألفاظ ممنوعات الصرف؛ للعلَمية والعدل[٢]. انتهى ملخَّصًا.

تقول في كيفيّة التّوكيد المعنوي بقسميه:

"جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ" في القسم الأول، وفيه التَّبعيَّة في الرَّفع.

و"رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ" في القسم الثَّاني، وفيه التَّبعيَّة في النَّصب.

و"مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ" في القسم الثَّاني، / -أيضًا-، وفيه التبعيَّة في الخفض. **[٣٤٦]**

وأتى به -أيضًا-؛ إشارةً إلى أنَّ (أجمع) أصل برأسه ليس من توابع (كلّ)، فوزَّع -رحمه الله- الرفع والنصب والخفض في المثال على ألفاظ التوكيد الأصول -كما ترى-، وهذا من ألطف ما وقع من المصنِّف -رحمه الله تعالى- من حسن التصنيف، الذي أراد -رحمه الله- أن يجعل (الآجرُّوميّة) به فيها -أيضًا- نفع للمنتهيين في العلم كما للمبتدئين؛ ليتعلَّموا كيفيَّة جعل الألفاظ قوالب للمعاني، بتنزيلها على القواعد التي نُصبت وأُعدَّت لجعل الألفاظ قوالب للمعاني، وهي قواعد كثيرة.

❁❁❁

(١) عنوان الإفادة ص٢٠١.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٠٢-٢٠٣.

باب بيان **البدل**

قال الراعي: «في هذا الباب ستُّ مسائل: الأولى: في معناه»[١].

قال الغرناطي: «البدل لغةً: العِوَضُ والخَلَفُ عن الشيء»[٢].

والبدل اصطلاحًا: قال في (الألفية): التابع المقصود بالحكم إثباتًا أو نفيًا دون متبوعه بلا واسطة[٣].

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا أمور وقعت للنحويين:

قالوا: سبب البدل قصور في اسم أو في فعل عن الوفاء بالمقصود، فيؤتى بلفظ أوفى منه بذلك[٤]، ولا شك أنَّ دلالة اللفظ منوطة بقصد المتكلم، وأنَّ بعض الموجودات له اسمان فأكثر، مثل: "قَمْح"، و"بُرّ"، في أسماء الأجناس، ومثل: العلَم الاسم، والعلَم الكنية، والعلَم اللقب، في أسماء الأشخاص، وهكذا.

وأمَّا النَّعت والتَّوكيد فمعيَّن عند القصور، وهذا كما أنَّ الناس إما أن يعيِّنوا الشيء في أمورهم، وإمَّا أن / يأتوا ببدله، وأمَّا العطف فتشريك. [٣٤٧]

ثم قال الخطيب: التسمية بالبدل تسمية بَصْرِيَّة[٥].

قال ابن كيسان: وأهل الكوفة يسمونه التَّكرار[٦].

---

(١) عنوان الإفادة ص٢٠٤.

(٢) عنوان الإفادة ص٢٠٤. وانظر: لسان العرب (بدل) ٤٨/١١.

(٣) هذا معنى قوله: (التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ *** وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلَا) البيت رقم (٥٦٥) ص١٣٨.

(٤) قال الثمانيني في شرح اللمع ٥٤٠/١: «وإنَّما وقع البدل في الكلام؛ لأنَّ فيه إيضاحًا للمبدَل، ورفع لبس...، وفي البدل رفع للمجاز، وإبطال للتوسُّع الذي كان يجوز أن يدخل في المبدَل».

(٥) انظر: نور السجية ص٢٠٣.

(٦) انظر قوله في: توضيح المقاصد ١٠٣٦/٢، والمساعد ٤٢٧/٢، وشرح الأشموني ٣/٣.
وانظر: معاني القرآن للفراء ٧/١، ٦٥، ٢٠٧، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص٣١٠، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، للمختار أحمد ديره، الطبعة الأولى، ص٢٢٣ (دار قتيبة-بيروت ١٤١١هـ-١٩٩١م).

وقال الأخفش: يسمونه الترجمة، والتبيين[١].

ثم من التسمية يؤخذ شيئان: أنَّ البدل واجب الحلول محلَّ الأول، وأنَّه لا يكون واجب الذِّكر.

واختلفوا في الشيء الأول، فذهب جماعة إلى أنَّ البدل ليس حالًّا محلَّ الأول[٢]، وذهب المبرد إلى الثاني[٣]، وثمرة هذا الخلاف أنَّ عامل البدل ليس عامل المبدَل، أو عامله[٤].

قال الغرناطي: العامل في البدل ليس العامل في المتبوع، بخلاف سائر التوابع، فالبدل على تقدير تكرار العامل، وفي تقدير جملة أخرى[٥].

ثم وقع لهم في تعريف البدل لغةً واصطلاحًا غير ما سبق، قال ابن عقيل: «البدل والإبدال لغةً: رفع أحد الشيئين ووضع الآخر مكانه، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾[٦]»[١]، وسبق أنَّ القلبَ جَعْلُ الأسفل أعلى.

---

(١) انظر قوله في: توضيح المقاصد ١٠٣٦/٢، والمساعد ٤٢٧/٢، وشرح الأشموني ٣/٣.
وانظر: معاني القرآن للفراء ١٦٨/١، ١٥٩/٢، ١٥٤/٣، ومجالس ثعلب ص٥، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص٣١٠، ودراسة في النحو الكوفي ص٢٢٣.

(٢) ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أنَّ المبدَل منه لا يُنوى به الطرح، وذهب المازني فيما نقله عنه المبرد إلى أنَّه في نية الطرح. انظر: المقتضب ٣٩٩/٤، وشرح المقدمة المحسبة ٤٢٣/٢.

(٣) نُسِب إلى المبرد القولَ بأنَّ المبدَل منه في نية الطرح، والصحيح خلافه، يقول المبرد في المقتضب ٣٩٩/٤: «وكان سيبويه يختار: "مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ"؛ لأنَّ البدل إنَّما هو من الاسم، لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها، وكان المازني يختار النصب، ويقول: إذا أبدلتُ من الشيء فقد اطَّرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجودًا، والقياس عندي قول سيبويه؛ لأنَّ الكلام إنَّما يُراد لمعناه، والمعنى الصحيح أنَّ البدل والمبدَل منه موجودان معًا لم يوضعا على أن يسقط أحدهما، إلا في بدل الغلط».

(٤) ذهب جماعة من النحويين –منهم: الأخفش، والفارسي، والأنباري، وابن الخباز– إلى أنَّ العامل في البدل ليس العامل في المبدَل منه، وذهب سيبويه، والمبرد، والسيرافي وغيرهم، إلى أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدَل منه. انظر: شرح اللمع للثمانيني ٥٤٠/١، والبيان في شرح اللمع ص٢٨٨، وأسرار العربية ص١٥٨، وتوجيه اللمع ص٢٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٠/٣.

(٥) انظر: عنوان الإفادة ص٢٠٤.

(٦) سورة النحل: ١٠١.

وقال الغرناطي: «البدل اصطلاحًا: هو التابع على تقدير تكرار العامل»[٢].

وقال الأنصاري: تابع يكون مقصودًا ومعتمدًا بذلك الحديث بعد التوطئة لذكره بنسبة الحكم إلى ما قبله؛ لإفادة تقوية الحكم وتقريره، فهو كالتوكيد اللفظي.

ولكن قال القزويني: إنَّ سبب الإتيان بالبدل زيادة التقرير[٣]، لا التقرير.

قال الفاكهي: وظاهر التعريف أنَّ المبدَل منه إنَّما ذُكِرَ مقدمةً وتوطئةً لسامعه[٤].

وإن كان الحكم منسوبًا إليه في الصورة والظاهر فهو في نية القطع، وإرادة القطع عن [البدل][٥] قصدًا وإن لم يكن [...][٦]، ثم قال النحويون: هو [في نية][٧] تكرار العامل[٨].

وقال القراء: إنَّ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾[٩] أوّلُ آية، وهو بدل.

وقال البيضاوي في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥۖ﴾[١٠]: إنَّ ﴿خَلَقَهُۥۖ﴾ على النعت تخصيص بمتصل؛ لأنَّ النعت منزَّل منزلة الجزء، وعلى البدل تخصيص بمنفصل؛ لأنَّه في نية تكرار العامل[١١].

وتقدم قول سيبويه: فمروران[١٢].

---

(١) الواضح في أصول الفقه ١٩٧/١.

(٢) عنوان الإفادة ص٢٠٤.

(٣) انظر: التلخيص ص٧٢.

(٤) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص٢٤٠.

(٥) طمس في المخطوط بمقدار كلمة، ولعل المثبت قريب المعنى.

(٦) طمس في المخطوط بمقدار ثلاث كلمات.

(٧) طمس في المخطوط بمقدار كلمتين، والمثبَت يقتضيه المعنى.

(٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٩/٣، ومجيب الندا ص٥٣٩.

(٩) سورة الفاتحة: ٧، فهي بدل مما قبلها في قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾.

(١٠) سورة السجدة: ٧.

(١١) انظر: أنوار التنزيل ٢٢٠/٤.

(١٢) انظر: قسم التحقيق ص٥٣٢.

ثم التعريف يدلُّ على أنَّ النعت والتوكيد بقسميهما يجوز أن يُعرب كلٌّ منهما بدلًا، إذا جُعل هو المقصود بالحكم؛ لأنَّهم لم يشترطوا فيه ألَّا يكون نعتًا وهكذا، وإنَّما اشترطوا القصد، والقصد أمر قلبي لا يُطَّلَعُ عليه، ولعلهم إنَّما بوَّبوا له آخرًا لذلك./ [٣٤٨]

فالنَّعت ثان يصف الأول، والعطف ثان لا يفيد في الأول شيئًا، والتوكيد ثان يقرِّر الأول، أي: يمكِّنه في موضعه، إمَّا بلفظه، وإما بمعناه، والبدل ثان يفسِّر الأول، ويُقدَّر في موضعه.

ثم قد يُنظر في البدل إلى الأول في غير الحكم كنكتة لفظية، مثل قول الشاعر:

إِنَّ السُّـــيُوفَ غُـــدُوُّهَا وَرَوَاحُهَـــا ۞ تَرَكَـتْ هَـوَازِنَ مِثْـلَ قَـرْنِ الْأَعْضَـبِ [(١)]

ولو نظر إلى البدل، وهو: (غدوُّها ورواحها)، لقال: (تركا)، كما أنَّه لو نظر إلى الحُسن، يُقال: "أَعْجَبَنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا"، ويأتي أنَّ هذا من باب بدل الاشتمال.

ثم لما وجدوا أنَّه قد يُقصد باسم جامد أن يُجعل صفة، وأنَّه حينئذٍ لا يقُصد بالحكم، وجموده يمنعه من أن يكون نعتًا، وعدم قصده بالحكم يمنعه أن يكون بدلًا، جعلوا تابعًا خامسًا، وسموه عطف البيان.

والشيخ نظر إلى أنَّه إن قُصِدَ به الصفة يُجعل نعتًا ويؤوَّل بالمشتق، وإن قُصد بالحكم يُجعل بدلًا، فلا حاجة إلى خامس.

ثم حيث للبدل سبب فهم يتكلمون به، فنقول: **إذا أُبْدِلَ**، أي: جُعل **اسم** بدلًا **من اسم** بأي حالة من [حالات][(٢)] الاسم كانا؛ إذ المطلق يعمُّ الحالات، حتى الأزمنة والأمكنة.

وحالات الاسم: الإظهار، والإضمار، والإبهام، والجمود والاشتقاق، حتى العشرة المذكورة في النعت وغيرها، حتى على ما تقدَّم، ولو كان الاسم نعتًا، أو توكيدًا، أو عطف بيان، لكن

---

(١) البيت من الكامل، للأخطل في ديوانه، شرح مهدي مُحَمَّد ناصر الدين، الطبعة الثانية، ص٤٤ (دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

وهو في: الكامل ١٥/٣، وتوجيه اللمع ص٢٨٠، وشرح التسهيل ٣٣٩/٣، والمساعد ٤٣٧/٢، وتمهيد القواعد ٣٤١١/٧.

اللغة: (الأعضب): المقطوع، أو المكسور قرنه. تهذيب اللغة (عضب) ٣٠٧/١.

(٢) في المخطوط: "حالة"، والصواب ما أثبتُّه.

قال أبو حيان عند جعل الزمخشري: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾[١] بدلًا[٢]: إنَّ ﴿غَيْرِ﴾ أصل وضعه الوصف، والبدل بالوصف ضعيف[٣].

وحينئذ فقولك: "جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ" إن قصد المتكلم أنَّ الجيآن من "زيد" يكون العاقل نعتًا، وإن قصد أنَّ الجيآن من "العاقل" يكون "العاقل" بدلًا، إلا إن قلنا: التوابع غير النعت كلها جامدة، وهو ما اعتمده في (شرح القطر)[٤]، وكأنَّه جرى على هذا الذي ذكره أبو حيَّان.

ثم على جوازه يجوز في نعت المعرفة بالنكرة، كـ: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾[٥]، وفي نعت النكرة بالمعرفة، كـ: ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا﴾[٦]، أن يُجعل بدلًا، وعلى ما في (شرح القطر) تؤوَّل النكرةُ بالمعرفة، أو المعرفة بالنكرة، وهكذا[٧]، كما في النكرة المقصودة بالنداء.

أو جُعل **فعل** بدلًا **من فعل** كذلك، **تبعه في جميع إعرابه**، حتى في جزمه.

وأتى (بجميع)؛ ليكون نصًّا وصريحًا في ذلك.

ولا يجب أن يتبعه في غير ذلك من الحالات، فالبدل: اسم أو فعل جُعِل خلفًا من اسم أو فعل في القصد بالحكم، وهذا تعريف الشيخ له على ما يؤخذ من عبارته هذه.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم تفصيل هذا المطلق المجمل أنَّ / منطوق هذه العبارة أنَّ الاسم المظهر يُبْدَل من الاسمِ **[٣٤٩]** المظهر، ولو مؤنَّثًا من مذكَّر، أو مثنًّى أو جمعًا من مفرد، وبالعكس فيهما، أو نكرةً من معرفة،

---

(١) سورة الفاتحة: ٧.

(٢) انظر: الكشاف ١/١٦.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/٥٢.

(٤) انظر: شرح القطر لابن هشام ص٢٨٤.

(٥) سورة غافر: ٣. أي: إنّ قوله تعالى: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ نكرة، وهي بدلٌ من لفظ الجلالة في الآية السابقة: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ﴾.

(٦) سورة الهُمَزة: ٢. إي: إنَّ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا﴾ معرفة، وهي بدلّ من النكرة قبلها: ﴿هُمَزَةٍ﴾.

(٧) انظر: شرح القطر لابن هشام ص٢٨٦

أو من الاسمِ المضمر ولو لحاضر، أي: لمتكلم أو مخاطب.

ولكن قالوا: لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلَّا إن وصفت النكرة.

وقال ابن الحاجب في (الكافية): «إذا أبدلت النكرة من المعرفة فالنعت»[١].

فظاهره واجب، والأكثر حسن[٢].

ثم لا يُشترط في حسنه أو وجوبه أنَّه إنَّما يكون عند كون البدل عين المبدل منه لفظًا؛ كقوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾[٣]، وعند الكوفيين يُشترط[٤].

وأما إبدال المظهر من المضمر، فالمضمر الغائب يُبْدَل منه الاسمُ الظاهر بلا تفصيل إجماعًا، والمضمر الحاضر يُبْدَل منه الظاهرُ بدلَ البعض وبدلَ الاشتمال كذلك، وأمَّا بدل الكل وبدل الغلط فلا، إلا عند أبي الحسن الأخفش، فيبدل منه فيهما -أيضًا[٥]-.

---

(١) ص٣١.

(٢) نُقل عن البغداديين والكوفيين وجوب وصف النكرة إذا أُبدلت من المعرفة. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/١، والارتشاف ١٩٦٢/٤، والهمع ١٨١/٣.

ووافقهم في ذلك: العكبري في اللباب ص٤١٢، وابنُ الحاجب في الكافية ٣١، والرضيُّ في شرحه على الكافية ٤٠٥/٢ وبيَّن أنَّ ذلك ليس على الإطلاق، بل في بدل الكل من الكل.

وذهب جماعة من النحوين إلى أنَّه يحسن وصف النكرة إذا أُبدلت من المعرفة، منهم: الزمخشري في المفصل ص١٥٨، وابن الخباز في توجيه اللمع ص٢٧٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٢٢٦/٢، وابن هطيل في عمدة ذوي الهمم ص٤٨٨.

(٣) سورة العلق: ١٥-١٦.

(٤) وكذلك البغداديين. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/١، وشرح التسهيل ٣٣١/٣.

(٥) اختلف النحويون في إبدال المظهر من المضمر المخاطب، فذهب سيبويه إلى منعه. انظر: الكتاب ٧٦/٢.

وذهب كثير من النحويين إلى منعه في بدل الكل من الكل فقط. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١، والمحصول ٩٠٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٠٦/٢، وعمدة ذوي الهمم ص٤٨٩.

وذهب الأخفش إلى جواز ذلك مطلقًا، يقول في معانيه ٣٩٣/١: «وقال: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾، فنصب لام ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾؛ لأنَّ معنى ﴿كَتَبَ﴾ كأنَّه قال: (والله ليجمعنكم)، ثم أبدل، فقال: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾»، أي: إنَّ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ عنده بدلٌ من الكاف والميم، وهو ضمير المخاطبين في قوله تعالى: ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾، وهو بدل كلٍّ من كلٍّ، ونسب السيوطي هذا القول إلى الأخفش والكوفيين. انظر: الهمع ١٨١/٣.

=

وقال الفاكهي: ضمير الحاضر لا يُبْدَل منه ظاهرٌ بدلَ كلٍّ إلا إذا أفاد الإحاطة، نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[1].

ثم منطوقها -أيضًا- أنَّ الاسم المضمر يُبدل من الاسم المظهر، ولم يفصِّلوا في هذا، وسبق أنَّ النكرة تُبدل من المعرفة، وبالعكس، على ما تقدَّم من التقرير، وأنَّ المثنى والجمع يُبدل من المفرد، وبالعكس، كإبدال المؤنث من المذكر، وبالعكس، هذا المنطوق.

ومفهوم هذه العبارة أنَّه لا يُبدل فعل من اسم، ولا العكس، ولكن قالوا: تُبدل الجملةُ من المفردِ بالتأويل، ومن الجملةِ، فظاهره فعليَّة من اسميَّة، وبالعكس.

ومفهومها -أيضًا- أنَّه لا يُبدل حرف من حرف، وقال ابن إياز: يجيء البدل في الحرف[2].

وحينئذٍ فإنَّما خُصَّ الاسمُ والفعلُ؛ لقوله: (في إعرابه)؛ إذ لا إعراب في الحرف.

وإنَّما احتاج إلى الإعراب؛ ليبيّن التبعية في الجزم؛ إذ النعت والتوكيد لا جزم فيهما.

ومفهومها -أيضًا- أنَّه لا يجب أن يتبعه في بنائه، حتى ولا في ضمٍّ، أو فتحٍ، أو كسرٍ، أو سكونٍ.

ثم قال الشيخ: / **وهو أربعة**[3] **أقسام** -حسب الحاجة-:. [٣٥٠]

بدل الشيء من الشيء، وهو: لفظٌ بعد لفظٍ معناه معناه بكماله، أي: هو ما إذا كان الثاني هو الأول.

وبدل البعض من الكل، وهو: ما إذا كان الثاني بعضًا من الأوّل، أي: هو لفظٌ بعد لفظٍ

=

وهناك من ذهب إلى جواز ذلك بشرط أن يُفيد البدل معنى الإحاطة. انظر: الهمع ١٨٠/٣، والفواكه الجَنِيَّة ص٢٤٥، وجعل ابن مالك ذلك كثيرًا لا شرطًا، يقول في شرح التسهيل ٣٣٤/٣: «وإبدال الظاهر الدالِّ على الإحاطة من ضمير الحاضر كثير...، فلو لم يكن في البدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على قلةٍ ولم يمتنع».

(١) سورة المائدة: ١١٤. وانظر: الفواكه الجَنِيَّة ص٢٤٥.

(٢) انظر: المحصول ٩٠٠/٢.

(٣) في نسخة النبهان: (على أربعة)، بزيادة: (على).

معناه بعض معناه.

وبدل الاشتمال، وهو: لفظٌ بعد لفظٍ معناه بينه وبين معنى الأول عُلقة، ولك أن تقول: ملابسة، ولك أن تقول: اشتباك، ولك أن تقول: شبكة، ببنوَّةٍ، أو قرابةٍ غيرها، أو غير ذلك من مجاورةٍ، ومِلكٍ، وهكذا.

وبدل الغلط، وهو: لفظٌ بعد لفظٍ معناه غير معنى الأول، ولا عُلقة بينهما تربطه به.

والبعضيَّة في بدل البعض في الثاني لا في الأول، والاشتمال في بدل الاشتمال، والغلط في بدل الغلط في الأول لا في الثاني -كما سيجيء-.

نحو[1]: **"قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ"** في بدل الشيء من الشيء، ومنه البدل من النوعين والقسمين وهكذا، فلا يُتوهَّم أنَّه من بدل البعض من الكل.

و"أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ" في بدل البعض، ومنه أبعاض الإنسان، ولكن التي تختص بموضع منه، وما لا يختص بموضع، كشجاعتِهِ، وجبانِهِ، وطولِهِ، وهكذا، بدلُ اشتمال.

و"نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ" في بدل الاشتمال، وليس الاشتمال من الثاني على الأول، كبدل البعض، البعضيَّة فيه من الثاني للأول.

و"رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ" في بدل الغلط، وليس الغلط في الثاني، كما ليس الاشتمال من الثاني، بل في الأول، وهو: "زيد".

وهذا أنَّك **أردت أن تقول**: "رَأَيْتُ **الْفَرَسَ**"، فلم يوافق لسانُك إرادتَك، **فَغَلِطْتَ**، أي: سبقك لسانُك إلى غير الفرس، وهو "زيد"، **فَأَبْدَلْتَ**، أي: جعلت **"زيدًا"** بدلًا **منه**، غلطًا لا قصدًا منك إلى: "زيد"، فلما وقع ذلك كذلك، فِقت لغلطك فأبطلته، فقلت لأجل إبطاله: "الفرس" تلو "زيدًا" بدلًا من / "زيد". **[٣٥١]**

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم في التقسيم وفي كل الأقسام بعده فوائد، قال ابن إياز عن التقسيم: «هذا تقسيم

---

(١) في نسخة النبهان بزيادة: (قولك).

النحويين، والقسمة العقلية تقتضي أكثر من ذلك»[١].

ومن ثم قال الفاكهي: ذكر بعض النحاة قسمًا خامسًا، وهو بدل كلٍّ من بعض[٢]، واحتجَّ له بقول القائل:

رَحِـــمَ اللهُ أَعْظُمًـــا دَفَنُوهَـــا ۞ بِسِجِسْـــتَانَ طَلْحَـــةَ الطَّلَحَـــاتِ [٣]

إذ (أعظُمًا) بعض (طلحة)، وقد أبدل منها (طلحة)، فـ(طلحة) بدل كل من بعض.

وأجيب بأنَّه يمكن أن يُجعل من بدل الشيء[٤]، فلا تكثر الأقسام، كما سبق في الخالفة، وهي اسم الفعل أدخلوها في الاسم؛ حتى لا تكثر الأقسام.

وكيفية إدخال هذا أن يُقدَّر قبل (طلحة) بعد (سجستان) لفظة (أعظم)، فتكون هي التي بدل من (أعظُمًا)، أو يجعل (طلحة) ليس اسمًا لجملته، بل اسمًا للأعظم، من باب تسمية البعض باسم الكلِّ مجازًا، أو يُجعل (أعظُمًا) ليس اسمًا للأعظم، بل لـ(طلحة)، من باب تسمية الكلِّ باسم البعض مجازًا.

ثم من القسمة العقلية بدل البعض من البعض، وهكذا قال ابن مالك عن بدل الشيء: البدل المطابق[٥]، وله -أيضًا- اسم آخر، وهو بدل الكلِّ من الكلِّ.

---

(١) المحصول ٢/٩٠٤.

(٢) أثبته السيوطي في الهمع، يقول ٣/١٧٩: «والمختارُ -خلافًا للجمهور- إثباتُ بدل الكلِّ من البعض؛ لوروده في الفصيح».

(٣) البيت من الخفيف، لعبيد الله بن قيس الرقيات، في ديوانه، تحقيق: د. مُحَمَّد يوسف نجم، ص٢٠ (دار صادر-بيروت).
رواية الديوان: (نضَّر اللهُ أعظمًا دفنوها *** بسجستان طلحة الطلحات).
وهو في: المقتضب ٢/١٨٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/١٤٤، وشرح المقدمة المحسبة ص١٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧١، والهمع ٣/١٧٩.
اللغة: (سجستان): هي منطقة تاريخية تقع معظمها في أفغانستان، وأجزاء منها في إيران. انظر: تاريخ الخلفاء الراشدين الفتوحات والإنجازات السياسية، د مُحَمَّد سهيل، الطبعة الأولى، ص٢٣٠ (دار النفائس ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

(٤) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص٢٤٣.

(٥) يقول: (شرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٦): «ذكر المطابقة أولى؛ لأنَّها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدَل منه في =

ولكن أسماء الله -تعالى- لا يحسن أن يُقال فيها بدل كلٍّ من كلٍّ؛ لأنَّ الكلَّ إنَّما يُطلق على ذي أجزاء -كما تقدَّم في التوكيد-، وهو ممتنع في حقه -تعالى-.

قال ابن حجر: أكثر أئمتنا أنَّ الشيء لغةً: ما يصحُّ أن يُعْلَم ويُخبر عنه، وأكثر الاستعمال في القرآن وغيره على هذا، فالشيء لغةً حقيقةٌ في الموجود، ومجازٌ في المعدوم، هذا ما عليه البيضاوي، وآخرون(١).

ثم لم يختلف الأشاعرة والمعتزلة في جواز إطلاق الشيء على الموجود، قال النووي: ولا في أنَّ المحال لا يسمى شيئًا، وإنَّما النزاع بينهم في المعدوم الذي ليس مُحالًا، هل له شيئية، وهو الثبوت في الخارج، أو لا؟ فعند الأشاعرة: لا، وعند المعتزلة: نعم(٢)./ [٣٥٢]

قال الفاكهي: يجب في بدل الشيء مع المطابقة في الإعراب أن يُطابق في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، ما لم يمنع مانع من شيء من ذلك(٣)، ككون أحدهما مصدرًا، أو اسم تفضيل، فإنَّه لا يُثنَّى ولا يُجمع، ولا يجب أن يكون فيه رابط يربطه بالمبدَل منه؛ إذ هما متَّحدان.

قال الأنصاري: كما أنَّ الجملة الخبرية إذا كانت نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط.

قال الأصوليون: بدل الشيء قد يكون بيانًا للمجمل، إذا كان المبدَل منه مشتركًا.

قال الغرناطي: يُشترط في بدل البعض شرطان: أن يصحَّ إسناد الفعل للكل، لو سكت عن البعض ولو بضرب من المجاز، نحو: "قُطِعَ زَيْدٌ يَدُهُ"، و"ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرُهُ".

وفي كلام غيره لا يجوز: "قُطِعَ زَيْدٌ رَأْسُهُ"؛ لأنَّه لا يُقال في مثل هذا: "قُطِعَ زَيْدٌ"؛ لأنَّهم أخذوا له: "قُتِلَ زَيْدٌ".

وأن يكون فيه ضمير يربطه بالكل ولو مقدَّرًا، ويجوز حذف هذا الضمير، نحو: "خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ" -بالفتح من غير تنوين-؛ لأنَّه لا ينصرف؛ إذ هو هنا من يومٍ بعينه، أي:

= المعنى، بخلاف العبارة الأخرى، فإنَّما لا تصدق إلَّا على ذي أجزاء».

(١) انظر: تحفة المحتاج ١/٥٨.

(٢) انظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ٣/١٧٠ (دار الكتب العلمية-بيروت).

(٣) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص٢٤٤.

سَحَره[١].

وجعل ابن مالك ذلك كثيرًا لا شرطًا[٢].

ولا يجب في هذا المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

قال الغرناطي: «ولا يكون في الصفات والأفعال»[٣]، بخلاف بدل الشيء.

قال الفاكهي: «ويكون البعض نصفًا وأكثر، خلافًا لمن زعم[٤] أنَّه لا يكون إلا فيما دون النصف»[٥]، ثم قال: ومذهب الجمهور منع إدخال (أل) على (كل)، و(بعض)؛ لملازمتهما الإضافة، وهي لا تجامع الألف واللام[٦]، وأجازه أبو علي والأخفش[٧]، وطوَّل أبو علي ذيل البحث فيه[٨].

ولو قال: (وبدل البعض من الشيء) [٩]، لناسب ما قبله، وكأنَّه عدل عنه؛ إشارةً إلى تبيين المراد لهم بالشيء هناك.

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٠٦.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٢٧٩/٣.

(٣) عنوان الإفادة ص٢٠٦.

(٤) وهو قول الكسائي وهشام من الكوفيين. انظر: التذييل ٣١٩/٨، وتوضيح المقاصد ٦٨٧/٢، والمساعد ٤٣٣/٢، وتمهيد القواعد ٣٤٠٥/٧، وشرح التصريح ١٩٢/٢.

(٥) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٤١. بزيادة: (أو مساويًا).

(٦) قال الأزهري (تهذيب اللغة ٣١١/١): «قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع: (العلم كثير، ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل)، فأنكره أشدَّ الإنكار، وقال: الألف واللام لا تدخلان في (بعض) و(كل)؛ لأنَّهما معرفة بغير ألف ولام...، قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: (الكل) ولا (البعض)، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما؛ لقلة علمهما بهذا النحو، فاجتنبْ ذلك؛ فإنَّه ليس من كلام العرب»، وذكر أبو العلاء المعري في رسالة الغفران ص١٥١ أنَّ إدخال الألف واللام عليهما مكروه.

وباستقراء سريع لمصنفات اللغويين والنحويين الأوائل نجد أنَّهم أدخلوا الألف واللام عليهما. انظر: الكتاب ٥١/١، ٨٢/٢، والأم للشافعي ٤٧/١-٣١٥، ٢٥٤/٢، ٦١/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤/١، ٤٦٨/٢، والحيوان ١٣٥/١-١٤١، والمقتضب ٤٤/١، ٢٤٣/٣، والأصول ٢٩٢/١، وتهذيب اللغة ٣١٠/١، والصحاح ٢٧/١.

(٧) نُسب إليهما ذلك في: أمالي ابن الشجري ٢٣٤/١.

(٨) انظر: مجيب النِّدا ص٥٤١.

(٩) أي: ابن آجروم في قوله: «وبدل البعض من الكل».

ثم الذي يبيِّنه البعض هنا هو ضد ما يبيِّنه الكل في التوكيد، مع أنَّ كُلًّا من البابين تبيين للظاهر، غير أنَّ التوكيد تفسير، والبدل تطويل.

وهل يكون بدل البعض في النوع من الجنس، نحو: "عِنْدِي حَيَوَانٌ إِنْسَانٌ"؟ الظاهر: يكون، وتقدم أنَّه يجوز أن يُعرَب -أيضًا- حالًا إن نُصِب(١).

قال الأنصاري: بدل الاشتمال: أن يكون البدلُ مع كونه غيرًا لا على وجه البعضية دالًّا على معنى في المبدل منه، أو مستلزِمًا لمعنى فيه.

قال الغرناطي: «أكثر ما يكون بالمصدر»(٢).

[٣٥٣] قال النحويون: وشرط / صحته إشعار الأول به ولو على بُعد، بحيث يحرِّك النفس إلى التشوُّف منه إليه، ويكون لو لم يذُكر لجرَّ الأولُ العقلَ إليه، ولَحَسُن الكلام ولم يقبح، ومن هنا سُمِّي بدل اشتمال؛ لاشتمال معنى الكلام عليه، ومن ثم جعلوا نحو: "أَعْجَبَنِي زَيْدٌ أَخُوهُ" ليس بدل اشتمال، بل بدل إضراب؛ إذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه، ومنعوا نحو: "أَسْرَجْتُ زَيْدًا فَرَسَهُ"؛ لأنَّه وإن فُهِم معناه لو لم يذكر من لفظ "أسرجت" لا يحسن استعماله، حتى إن سمع يُحمل على بدل الغلط(٣).

قال الفاكهي: «وأمَّا نحو: "رَأَيْتُ دَرَجَةَ الْأَسَدِ بُرْجَهُ" فهو داخل في بدل الاشتمال؛ لأنَّ البرج عبارة عن مجموع الدرجات، وكذا: "نَظَرْتُ إِلَى الْقَمَرِ فَلَكِهِ"، فإنَّ الفَلك مُلابس القمر بغير الكليَّة»(٤) والبعضيَّة؛ إذ الذي يلابس بالكليَّة بدل كلٍّ، والذي يلابس بالبعضيَّة بدل بعض.

وشرطه -أيضًا- الضمير، قال الحطّاب: «ولا بدُّ من اتصاله بضمير مذكور، أو مقدَّر»(٥).

قال ابن مالك: كثيرًا لا شرطًا(١)، كبدل البعض.

---

(١) لم يتقدم، بل سيأتي ذكره. انظر: قسم التحقيق ص ٦١٨.

(٢) عنوان الإفادة ص٢٠٧.

(٣) انظر: شرح المقدمة المحسبة ٤٢٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٠٢/٢، وتوضيح المقاصد ١٠٣٧/٢.

(٤) الفواكه الجَنِيَّة ص٢٤٣.

(٥) متممة الآجرُّوميّة ص٢٧٩.

ثم هل الاشتمال من الثاني على الأول، أو من الأول على الثاني، أو من هذا تارةً، ومن هذا تارةً، أو من كلٍّ منهما على الآخر؟

أقوال[٢]، الأصحُّ الرابع[٣]؛ لأنَّ الاشتمال عند النحويين هو العلاقة عند الأصوليين، حتى إنَّها مجاز وحقيقة اجتمعا على مسمًّى واحد، ولكن يُعلم من الشرط الأول[٤] أنَّه ليس كل علاقة هنا تكفي.

قال الأنصاري: بدل الغلط أن يكون البدلُ مع كونه غيرًا غيرَ دالٍّ على معنًى في المبدَل منه، ولا مستلزمٍ لمعنى فيه؛ وذلك لأنَّ المتكلم إنَّما يقصد ذكر الثاني، أي: البدل، فيقع منه ذكر الأول، أي: المبدل منه، فيتدارك هذا الذكر بذكر ما هو قصده بعده، ومن ثم لا يُشترط فيه الضمير، ولا غيره، أي: لا شرط له.

وهذا القسم إنَّما ذكره النحويون؛ لتوفية القسمة؛ إذ هو خطأ، ومن ثم يصان القرآن عنه، حتى والكلام الفصيح، حتى هو عند النحويين غير مقيس عليه -أيضًا-. انتهى.

ثم الحطَّاب سمَّاه بدل المباين، وقسَّمه إلى ثلاثة أقسام: بدل الغلط، / وبدل النسيان، وبدل الإضراب[٥]، وإنَّما عدل إلى هذه التسمية؛ لتصدق على هذه الأقسام. [٣٥٤]

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٢٧٩/٣.

(٢) اختلف النحويون في المشتمل في بدل الاشتمال على مذاهب: فقيل: هو الأول، وهو مذهب الفارسي في الإيضاح ص٢٨٥، والرماني في أحد قوليه، وخطاب الماردي، وصحَّحه ابن مالك في شرح التسهيل ٣٨٨/٣. وقيل: الثاني، وهو ظاهر مذهب الفارسي في الإيضاح ص٢٨٥، وابن يعيش في شرح المفصل ٢٦٢/٢. وقيل: المعنى، وهو مذهب المبرد في المقتضب ٢٩٧/٤، والسيرافي، وابن جني، والرماني في أحد قوليه. انظر: شرحه على الكتاب ص٤٤٨.
وانظر المسألة في: الارتشاف ١٩٦٨/٤، وتوضيح المقاصد ١٠٣٨/٢، والمساعد ٤٣٦/٢، وشرح الأشموني ٦/٣، وشرح التصريح على التوضيح ١٩٣/٢، والهمع ١٧٧/٣.

(٣) يقول أبو حيان (الارتشاف ١٩٦٨/٤): «المعنى المسنَد إلى المبدَل منه مسنَد إلى البدل، فيكون إسناده إلى الأوَّل مجازًا، إلى الثاني حقيقةً؛ إذ المسلوب في الحقيقة هو الثوب لا الرجل، والمعجب هو العلم لا زيد».

(٤) وهو إشعار الأول به ولو على بُعد.

(٥) انظر: متممة الآجرُّوميّة ص٢٨٠.

والفاكهي بيَّن الفرق بالقصد بالقلب، فقال: الأول: لم يقصد القلب فيه المتبوع أصلًا، وإنَّما قصده اللسان لسبقه إليه. والثاني: قصده القلب، ثم تبيَّن له فساد القصد لنسيانه الثاني حتى قصد الأول. والثالث: قصدهما، ولم يتبيَّن له فساد القصد، بل عنَّ له قصر القصد على الثاني فقط(١).

يوضِّحه أنَّ الغرناطي قال: «هو أن تنطق بالشيء، ثم يبدو لك أن تنتقل عنه»(٢).

ثم هنا فروع:

الأول: كثير من النحويين لا يفرِّق بين الغلط والنسيان، مع أنَّه سبق أنَّ الغلط متعلَّقه اللسان، والنسيان متعلَّقه الجنان، أي: موضعه(٣).

الثاني: سمَّى النحويون الثالثَ(٤) بدل البَداء -بالموحَّدة من تحت، وبالدال المهملة(٥)-.

قال الغرناطي: وبالقصر والمد، وذلك أنَّ المتكلم قد يُخبِر بشيء، ثم يبدو له أن يُخبِر بشيء آخر أعلى، أو أدنى، أو مساوٍ، من غير إبطال للأول(٦).

الثالث: سبق أنَّ هذا البدلَ الرابعَ بأقسامه لا يقع في فصيح الكلام، بل أنكر بعضُهُم الأوَّلَ(٧) مطلقًا ونفاه، وادَّعى أنَّه يطلبه فلم يجده، وأنَّه يطلبه -أيضًا- ممن لقيه فلم يعرفه(٨)،

---

(١) انظر: الفواكه الجنة ص٢٤٢.

(٢) عنوان الإفادة ص٢٠٧.

(٣) منهم: ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٦/٢، وابن عقيل في شرح الألفية ٢٥٠/٣، وابن الناظم في شرح الألفية ص٣٩٦، وابن الصائغ في اللمحة ٧١٦/٢. وانظر: أوضح المسالك ٣٦٧/٣.

(٤) وهو بدل الإضراب.

(٥) منهم: ابن الخباز في توجيه اللمع ص٢٨١، وابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٧/٣، وابن الناظم في شرحه ص٣٩٥، وأبو حيان في الارتشاف ١٩٦٩/٤، والتذييل ٢٧١/٨، والمرادي في توضيح المقاصد ١٠٤٠/٢، وابن عقيل في المساعد ٥٧٥/١.

(٦) انظر: عنوان الإفادة ص٢٠٧.

(٧) وهو بدل الغلط.

(٨) نُسب هذا القول -أي إنكار بدل الغلط مطلقًا- إلى المبرد في الارتشاف ١٩٧٠/٤، وتوضيح المقاصد ١٠٤٠/٢، والذي وقفت عليه خلاف ذلك، فالمبرد ينكر وجوده في القرآن والشعر فقط، يقول في المقتضب ٢٨/١: «وللبدل موضع آخر، وهو الذي يُقال له: بدل الغلط، وذلك قولك: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ"، أراد أن يقول: "مررت بحمار"، =

وأنكره بعضُهم في النَّثر، وادَّعى وجوده في الشِّعر[١]، وعكس آخرٌ، وعلَّل بأنَّ الشِّعر إنَّما يقع عن فكر، بل وتَرَوٍّ[٢]، وأنكر بعضُهُم الثالثَ[٣]، وادَّعى أنَّ ما استدلوا به على ثبوته محمول على إضمار (بل)[٤].

الرابع: الفصيح في بدل الغلط النطق بـ(بل) فيه في الأقسام الثلاثة، فيكون من باب العطف لا من باب البدل[٥].

الخامس: الغلط في الأوَّل بالاتفاق، والبعض في الثاني بالاتفاق، والاشتمال فيه خلاف تقدَّم.

قال ابن يعيش: لو قال: "زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي فَاطِمَةَ وَهِيَ عَائِشَةُ"، فإن حُمل على البدل لم يصحَّ النكاح؛ لأنَّ الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث، وإن حُمل على عطف البيان صحَّ؛ لأنَّ الغلط في البيان لا في المبيَّن[٦]. انتهى.

وبدل الغلط هنا لو ذكر "عائشة" بعد ذكره "فاطمة" بدون (بل).

ثم في البدل وفي الأمثلة مسائل:

قالوا: يجوز في البدل أن يتعدَّد كالنعت، ويجوز في البدل القطع كالنعت، ويحسن القطع مع

=

فإمَّا أن يكون غلط في قوله: "مررت برجل"، فتدارك فوضع الذي جاء به وهو يريده في موضعه، أو يكون كأنَّه نسي فذكر، فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر». وانظر: ٢/٦٣، ٤/٤٠٠.

ونُسب إلى خطاب الماردي في الارتشاف ٤/١٩٧٠ يقول أبو حيان: «زعم أبو العباس، وخطاب الماردي، أنَّ بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب، لا نثرها ولا نظمها، قال خطاب: وقد عُنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده، فطالبت غيري به فلم يعرفه».

(١) منهم ابن السيد؛ كما ذكر ذلك أبو حيان في الارتشاف ٤/١٩٧٠، والمرادي في توضيح المقاصد ٢/١٠٤٠، والأشموني في شرحه ٣/٦، والسيوطي في الهمع ٣/١٧٨.

(٢) منهم: ابن جني في اللمع ص٨٩، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/٢٦٢، وابن الصائغ في اللمحة ٢/٧١٧.

(٣) وهو بدل الإضراب.

(٤) منهم: أبو علي الفارسي في الإيضاح ص٢٨٤، والعكبري في اللباب ص٤١٤.

(٥) يقول العكبري (اللباب ٤١٤): «وحق بدل الغلط أن يُستعمل بـ(بل)؛ لأنَّها موضوعة للإضراب عن الأوَّل، ولكن جاز حذفها؛ لوضوح معناها».

(٦) انظر: شرح المفصل ٢/٢٧٥.

الفصل بين المبدَل منه والبدل، مثل قوله تعالى: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾[١]، فـ "النّارُ" بالرفع قطع عن البدلية من "شرّ"؛ للفصل بينه / وبينه بقوله: "ذلكم"، حتى ولو لم يجز القطع في البدل يصح في بعض أمثلة بدل البعض من الكل، وفي بعض أمثلة بدل الاشتمال، أن يُعرب البدل مبتدأً، ويقدَّر بعده ما يمكن أن يكون خبرًا له، تقول في بدل البعض: "بِعْتُ الطَّعَامَ بَعْضَهُ مَكِيلًا وَبَعْضَهُ مَوْزُونًا"، بالنصب في "بعضه" على البدليَّة، وفي "مكيلًا" على الحال، ولو رفعتهما على المبتدأ والخبر جاز، وأصل هذا أنَّ العرب تقول: "خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا"، بالنصب في "يديها" على البدل، وفي "أطول" على الحال، ولو رفعوهما على المبتدأ والخبر جاز. [٣٥٥]

ثم لم يمثِّل الشيخ لبدل الفعل من الفعل؛ لما تقدَّم، وأيضًا ليفيد أنَّ القياس باب من أبواب العلم، وهو أنَّ المثِل له حكم مثله، وأنَّ النوعين إذا مُثِّل لأحدهما يُغني عن المثال للآخر، ولو مثَّل لفاتت إفادة هذه القاعدة.

ثم الفرق بين مثال بدل الشيء من الشيء، ومثال التوكيد اللفظي، القصد، فإن قصد جعل الحكم للأولِ، والثاني تقوية له، فالتوكيد، وإن قصد جعل الحكم للثاني، والأول تمهيدًا له، فالبدل، وقال في (التلخيص): إن قصد زيادة التقرير فالبدل[٢].

والفرق بين مثال بدل البعض والاستثناء أنَّ هذا أنصُّ؛ لكونه من المنطوق، والفرق بين بدل الاشتمال والتمييز كذلك، وكذلك الفرق بين بدل الغلط والعطف بـ(بل).

ثم لم يقل: (وما أشبه ذلك)؛ لأنَّ من أمثلة بدل الشيء ما حكمت قواعد الصناعة بعدم بدليته، مثل:

..... الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ ۞ ..... [٣]

---

(١) سورة الحج: ٧٢.

(٢) انظر: ص٧٢.

(٣) جزء بيت من الوافر، تتمته: أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ *** عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا، للمرار الأسدي، وهو في: الكتاب ١/ ١٨٢، والأصول ١/ ١٣٥، والمفصل ص١٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٧٣، وشرح التسهيل ٣ / ٣٢٧.

الشاهد فيه: مجيء "بشر" عطف بيان على "البكري" لا بدلًا منه؛ لأنَّه لو جعل بدلًا -والبدل في حكم تكرير =

ومثل: "يَا أَخَانَا زَيْدًا"، بخفض "بِشْرٍ"، ونصب "زَيْد"، وهكذا، على أنَّه يجوز أن يُدَّعى في كل مثال تكون فيه قاعدة من قواعد الصناعة حاكمة تمنع بدليَّته أنَّه يمكن أن يُستخرج فيه قاعدة تجوّز البدليَّة، أو يُستخرج من تلك القاعدة جواب، إلى غير ذلك مما يقتضي الاستغناء عن عطف البيان تبويبًا، وإن لم يُستغنَ عنه حكمًا، كما [...][1].

❁❁❁

=العامل- لكان "التارك" داخلًا على "بشر"، وذلك غير جائز؛ لأنَّ الصفة إذا كانت بـ(أل) لا تضاف إلا إلى ما فيه (أل)، أو ما أضيف إلى ما فيه (أل).

(١) ما بين المعقوفتين طمس في المخطوط بمقدار ثلاث كلمات.

ثم انتقل الشيخ إلى منصوبات الأسماء، فقال:/ [٣٥٦]

باب بيان **منصوبات الأسماء** عددًا وأسماءً، لا تعريفًا وأقسامًا

سبب المنصوبات وقوع الفعل على مفعول، وأصل المنصوبات المفاعيل الخمسة:

الأول: لما وقع به الفعل.

والثاني: لكيفيَّة وقوع الفعل.

والثالث: لما وقع فيه الفعل.

والرابع: لما وقع لسببه الفعل، وهو علَّته وثمرته.

والخامس: لما وقع معه الفعل.

وأخَّر الشيخ الأخيرين عن الثلاثة الأُوَل؛ لحكمةٍ تأتي عند ذكرهما.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا فوائد:

الأولى: للفعل اتصالان: اتصال بمن يُحْدثه، ثم اتصال بمن يَحدث عليه وما في معناه، وهو بقية المفاعيل، ثم ترتَّب على هذا أربعة ترتُّبات: أنَّ له دلالات، وأنَّ معه اسمًا أو اسمين فأكثر، وأنَّ له عملين: الرفع والنصب، لا الخفض والجزم، وأنَّه لا عمل له إلا فيما له دلالة عليه.

الثانية: للفعل مدلولان بالمطابقة، وهما: الحدث، والزمان، ومدلولان بالالتزام، وهما: الفاعل، والمفعول بأنواعه الخمسة، وهكذا.

والمصدر له مدلول بالمطابقة، وهو: الحدث فقط، وثلاثة بالالتزام، وهي: الزمان، والفاعل، والمفعول.

والأسماء المشتقة لها مدلولان بالمطابقة، وهما: الحدث، والذات، فاعلة تارةً، ومفعولة تارةً، ومدلول بالالتزام، وهو: الزمان.

الثالثة: الفعل حقه التصدُّر، كأدوات التأكيد، وأدوات الاستفهام، وأدوات النفي.

ثم اعلم أنَّ اسم الفاعل إنَّما يُضاف إلى مفعوله إن أضيف، وإن نُوِّن فلا، وأنَّ اسم المفعول

إنَّما يضاف إلى فاعله، وإن نُوِّن فلا، وأنَّ المصدر تارةً إلى فاعله، وتارةً إلى مفعوله، و(منصوبات) هنا: اسم مفعول لم يُضف إلى فاعله؛ لأنَّ الأسماء هنا ليس المراد أنَّها ناصبة لهذه المنصوبات، بل المراد / بإضافتها إليها أنَّها منها، أي: باب المنصوبات من الأسماء، فهو من [٣٥٧] باب إضافة: "قَمِيصِ قُطْنٍ"، و"خَاتَمِ فِضَّةٍ"، وهكذا.

والنصب في اللغة: الوضع، يقال: نَصَبَهُ يَنْصِبُهُ نَصْبًا، إذا وضعه، والمنصب: مكان النصب.

والمنصوب لغةً: من اتصل به نصب على جهة المفعولية أي شيء كان[١].

واصطلاحًا: قال ابن الحاجب: «اسم اشتمل على عَلَم المفعولية»[٢]، أي: علامة المفعولية، وإن لم يكن مفعولًا، وهي الفتحة، وما ينوب عنها في الاسم.

والأحسن: اسم اشتمل على علامة النصب في الأسماء.

والناصب لغةً: ما جلب النصب لغةً.

والناصب اصطلاحًا: ما جلب النصب اصطلاحًا، ولا يختصُّ بالفعل، على ما ستراه، ولكن لا بد أن يكون يُشْبه الفعل وهكذا.

المنصوبات، قال الفاكهي: «من الأسماء»[٣] **خمسة عشر** نوعًا حسب الحاجة.

وتقدم أنَّها بحسب اختلاف العلامات سبعة؛ إذ ليس من مواضع الإعراب العشرة منصوب من الأسماء إلا سبعة، وحينئذٍ فهذه السبعة تكون في كل باب من هذه الأبواب الخمسة عشر.

قال الأنصاري: ولم يذكر إلا أربعة عشر.

وقد تحيَّر الناس في الخامس عشر الذي أشار إليه وتركه[٤]، وجعله الأنصاري مفعول (ظنَّ)،

---

(١) انظر (نصب): تهذيب اللغة ١٤٧/١٢، ولسان العرب ٧٥٨/١.

(٢) الكافية ص١٨.

(٣) الفواكه الجَنِيَّة ص١٦٠.

(٤) يقول المكودي في شرح الآجرُّوميّة ص٦١: «ذكر في الترجمة أنَّ المنصوبات خمسة عشر، ثم لما ذكرها في الأبواب ذكر أربعة عشر، وهو مثبت في أصل المؤلف، وأظنُّه غلطًا، ويمكن أن يكون الخامس عشر الذي تركه خبر (ما) الحجازية». ويقول الراعي في المستقل بالمفهومية ص٢٧٩: «وذكر أنَّها خمسة عشر، ثم إنَّه لما عدَّها عدَّها أربعة عشر، إن كان عدَّ التابع في واحد، وهو الظاهر، وإن عددنا التابع أربعة، فهي سبعة عشر، وعلى كل تقدير فليست =

ولو جعله المفعول المطلق؛ لأنَّه يشبه المصدر، أو المشبَّه بالمفعول به، وهو منصوب الصفة المشبَّهة، كان أقرب، وتركه؛ لصعوبة تصوُّره على المبتدئ؛ إذ الصفة المشبَّهة صعبة التصوُّر -أيضًا-، فيجتمع صعب مع صعب.

ثم كلٌّ من هذه الخمسة عشر له اسم اصطلاحي لا يسميه المعرِب إذ يُعرب إلا به، وهو يُشعر بمعناه المراد منه في تركيب الكلام.

وهي، أي المنصوبات:

المفعول به، ولو لاسم فعل، أو مصدر، أو اسم فاعل، ويجوز جرُّ مفعولِ المصدر إن أضيف هو إليه، وكذلك اسم الفاعل، وتركُ إضافتِهِمَا وإضافتُهُما جائزةٌ، ففي مفعولِ المصدر واسم الفاعل يجوز النصبُ على ترك الإضافة، والخفضُ على الإضافة، لكن الإضافة في اسم الفاعل / شرطها إذا كان فيه الألف واللام أن يكون المفعول كذلك -على ما يأتي بيانه-. [٣٥٨]

ثم المفعول بين المعرِبين إنَّما يريدون به عند الإطلاق المفعول به لا المطلق.

واعلم أنَّ المفعول به في ثلاثة مباحث:

الأول: نصبه.

والثاني: تقديمه وتأخيره على الفاعل لا على الفعل، أو عليه وعلى الفعل.

والثالث: تقديمه، وجواز العدول حينئذ عن النصب إلى الرفع، وهو باب الاشتغال.

والمصدر، ويجري عليه المفعول المطلق -أيضًا-، قال الفاكهي: لعدم تقييده بـ(الباء)، أو بـ(في)، وهكذا[1].

وظرف الزمان، أي: المفعول فيه.

وظرف المكان كذلك.

وهذا يكفي المبتدئ.

= خمسة عشر...»، إلى آخر كلامه، ونحوه في عنوان الإفادة ص٢٠٨. وانظر: شرح الآجرُّوميّة للقاني ١٢٠٤/٢.

(١) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٦٨.

ثم كان المتبادر أن يذكر بعد هذه الثلاثةِ مفاعيل المفعولين الآخرين.

قال الفاكهي: «بدأ من المنصوبات بالمفاعيل؛ لأنَّها الأصل في النصب، وغيرها محمول عليها، وقدَّم المفعول به؛ لأنَّه أحوج إلى الإعراب؛ لالتباسه بالفاعل، أو لأنَّه أكثر استعمالًا»[١]، وثنَّى بالمصدر؛ لأنَّه أقرب منه إلى الفعل، ولذا بدأ به الزمخشري[٢]، وثلَّث وربَّع بالظرفيْن.

قال العبدي[٣]: لأنَّ اللازم لكل فعل إنَّما هو ثلاثة فقط: المصدر، والزمان، والمكان، فكأنَّهما أخَّرهما؛ إشارةً إلى ذلك.

ثم لا يضر في عدِّ الظرف من المنصوبات أنَّ منه مبنيًّا، ومنه غير منصرف، وهو الذي لا علة فيه للبناء، وفيه علة منع الصرف، فلا يُلتفت إلى قول من يقول: إنَّ الفعل إذا ملأ الظرف كان الظرفُ مفعولًا به.

والحاصل أنَّ المفعول به: اسم وقع عليه الفعل، والمفعول المطلق: اسم تضمَّنه الفعل، والمفعول فيه: اسم وقع فيه الفعل، والمفعول لأجله: اسم هو ثمرة الفعل، والمفعول معه: اسم قارن الفعل.

ثم الناسخ الشامل للثلاثة[٤] تعريفه تقدَّم، والتابع الشامل للأربعة أو الخمسة[٥] تعريفه تقدَّم، والمفعول الشامل للخمسة[٦] يصح أن يُقال في تعريفه: اسم تَعَلَّقَ به الفعل تَعَلُّقَ الوقوعِ عليه، أو نحوه.

---

(١) الفواكه الجَنِيَّة ص١٦١.

(٢) انظر: المفصل ص٥٥.

(٣) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن بقية العبدي النحوي؛ كان فاضلًا ماهرًا، شرح كتاب الإيضاح في النحو لأبي علي الفارسي، توفي في سنة ٤٠٦ هـ. انظر ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٤٧، ووفيات الأعيان ١٠١/١، والبلغة ص٧١.

(٤) وهي: خبر (كان) وأخواتها، واسم (إنَّ) وأخواتها، ومفعولا (ظننتُ) وأخواتها.

(٥) وهي: النعت، والعطف بنوعيه، والتوكيد، والبدل.

(٦) وهي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه.

وقد عرَّفه الجزولي، فقال: «المفعول: ما تضمَّنه الفعل من الحدث، أو التزمه من الزمان، أو المكان، أو استدعاه من محل، وباعث، ومصاحب»[١].

وأراد بالحدثِ المفعولَ المطلق، وبالزمانِ والمكانِ المفعولَ فيه، وبالمحلِّ المفعولَ به، وبالباعثِ المفعولَ له، وبالمصاحِبِ المفعولَ معه.

قال الأنصاري: وليس في المفعولات ما يمتنع من التعريف، ومنعه الجرمي في المفعول لأجله[٢].

والحال، ولو من أحد هذه الأربعة، ونصبُه على التشبيه بالمفعول فيه، فلذا ذكره بعده، وناصبُه عامل صاحبه.

والتمييز، ويقال له: التبيين[٣]، والتفسير[٤].

ونصبُه على التشبيه بالمفعول به، حتى لولا مزاحمة ما سبقه له لمناسبة فيها لذُكر يليه، وناصبه المميَّز، وهو اسم المقدار، أو الفعل، فالأول يَنصب تمييز الذوات، والثاني يَنصب تمييز النسبة.

والمستثنى -كذلك-، ويقال له: الثُّنْيا[٥]، كما يقال للمثنَّى: تثنية، ويُنصب على التشبيه بالمفعول معه، ولولا مناسبته للتمييز بكونه فيه تفسير للذوات لأُخِّر عنده، وناصبه أداة الاستثناء.

واسم (لا)، وإنَّما يكون منصوبًا إذا كانت مشبَّهةً بـ(إنَّ) الناسخة، لا بـ(ليس)، ونصبُه على التشبيه بالمفعول / به، و(لا) بعض (إلا). **[٣٥٩]**

---

(١) المقدمة الجزولية ص٥.

(٢) خلافًا للجمهور. انظر: اللباب ٢٧٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥٣/١، وشرح ابن عقيل ١٨٨/٢.

(٣) ممن استعمل هذا المصطلح: المبرد في المقتضب ٣٢/٣.

(٤) ممن استعمل هذا المصطلح: سيبويه في الكتاب ١٧٧/٢، والفراء في معانيه ٧٩/١، ٣٠٨/٢، والأخفش في معانيه ٤٢٩/٢.

(٥) انظر: معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي؛ تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، ٦٤/٤ (مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر-القاهرة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

والمُنادَى -بفتح الدال المهملة-، وإنَّما يكون منصوبًا لفظًا في حالة دون حالة، ونصبُه على أنَّه مفعول به، وإنَّما ذُكِر بعد اسم (لا) من جهة أن كُلًّا منهما اسمٌ بعد حرفٍ يتصدَّر، وناصبه فعلٌ مقدَّرٌ حلَّتْ (ياء) موضعه.

وقيل: إنَّما قَدَّمَ الحال على التمييز والمستثنى؛ لأنَّه من باب النعت، وهما من باب التوكيد، الأول من باب (النفس)، والثاني من باب (كُلّ).

وإنَّما أَخَّرَ المنادى عن اسم (لا)؛ لأنَّ أحرف النداء متعدِّدة، والمتعدِّد فرع المتَّحد، وإنَّما تلاه به؛ للبناء فيهما والنصب -أيضًا-، وإنَّما جَعَلَهما هنا؛ ردًّا على من يجعل اسم (لا) من باب (إنَّ) وأخواتها، والمنادى من المفعول.

قال: **والمفعول من أجله،** أي: له، ويُقال ذلك -أيضًا-، وكأنَّه ذكره بعد المنادى؛ ليفيد أنَّه يجوز أن يتلوه، نحو: "يَا رَبِّ ابْتِغَاءَ رِضَاكَ"، أي: ناديتك ابتغاءَ رضاك، أو الرزق، وهكذا.

والمفعول معه، ونصبُهما على تمام الكلام؛ لأنَّهما من المفاعيل، وكالتمييز، والاستثناء.

قال أبو الحسن: ناصب المفعول معه المعنى، لا الفعل، ولا (الواو)[(١)].

والحقُّ أنَّ ناصب التمييز والاستثناء ما تقدَّم، وأنَّ ناصب المفعول لأجله عامل فاعله، وأنَّ ناصب المفعول معه الفعل، أو ما فيه حروفه ومعناه[(٢)]، وهكذا.

قال ابن إياز: تأخيرهما عن الحال فما بعده سوء ترتيب[(٣)].

وخبر (كَانَ) وأخواتها، ويُقال له: المفعول.

---

(١) نُسب إليه -أبو الحسن الأخفش- ذلك في: الإنصاف ١/٢٠٠، واللباب ص٢٨٠، والتبيين ص٣٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤٠، وشرح التسهيل ٢/٢٥٠، والارتشاف ٣/١٤٨٣.

(٢) اختلف النحويون في ناصب المفعول معه، فذهب الجمهور إلى أنَّ ناصبه ما تقدَّمه من فعل أو شبهه. انظر: الكتاب ١/٢٩٧، والأصول ١/٢٠٩، والإيضاح ص١٩٣، واللمع ص٦١، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٠، والمقتصد ص٦٥٩، ونتائج الفكر ص٦٣. وذهب الكوفيون إلى أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف، ونُسب إلى الأخفش القول بأنَّ ناصب المفعول معه المعنى، ونُسب إلى الزَّجَّاج القول بأنَّ المفعول معه منصوب بتقدير عامل. انظر المسألة في: الإنصاف ١/٢٠٠، واللباب ص٢٨٠، والتبيين ص٣٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤٠، وشرح التسهيل ٢/٢٥٠، والارتشاف ٣/١٤٨٣.

(٣) انظر: المحصول ١/٤٢٠.

واسم (إنَّ) وأخواتها، ونصبُهما على التشبيه بالمفعول به.

والتابع للمنصوب من كلٍّ من الخمسة عشر، والتابع آخر، **وهو أربعة أشياء** -وسبقت حكمته-: **النعتُ، والعطفُ، والتوكيدُ، والبدلُ** -وسبق تبيانه-، والنَّصب على التبعيَّة، والناصب / ناصب المتبوع، إلا البدل فمقدَّر. [٣٦٠]

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم النصب هنا واجب، وتقدَّم معنى الواجب الاصطلاحي.

ويجوز أن يكون الترتيب هكذا؛ لكثرة الاستعمال، فيرتبها المتكلم إذا جمع بينها كذلك، كذا حكمت الصناعة، وإن لم يقع لها اجتماع في كلام العرب.

قال الأصمعي: ما سمعت خبر (ما) الحجازية في شيء من أشعار العرب[١]، وإن سُمع فمذهب الكوفيين أنَّه بنزع الخافض[٢]، وهو من المفعول به.

ومعنى نزع الخافض إزالة جارٍّ، فينتصب المجرور، ولا يرتفع، وإن كان الرفع الأصل.

وخبر (كاد) وأخواتها يمكن إعرابه بدلًا.

ثم المفتوحات من الأسماء مضبوطة في (الشذور)[٣]، وأسباب البناء على الفتح مضبوطة في المرادي على (الألفية)[٤].

❁❁❁

(١) انظر قوله في: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٨/١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٢/١.

(٣) انظر: ص٥.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٣٠٨/١.

باب بيان **المفعول به**

أي: الذي المفعول -وهو الفعل- فُعل به[١]، أي: أُوصل به.

قال الشيخ خالد: (أل) في المفعول اسم موصول عائده (الهاء) من (به)[٢].

ثمَّ بيانه بالتعريف، ثمَّ بالتقسيم.

وهو لغةً: المفعول عقلًا، قال الراعي: أي: المعمول[٣].

وهو ما يُخرجه موجد من العدم إلى الوجود، ولا يخرج الموجد من المخلوقين من العدم إلى الوجود إلا الفعل، على أنَّه في الصورة لا في نفس الأمر عند أهل السنة.

وهو اصطلاحًا: **الاسم**، ولو بالتأويل، **المنصوب**، ولو محلًّا، أو بالكسرة، **الذي يقعُ**، أي: يتصل على أي وجه كان، **به** لا منه **الفعل** اللغوي، وهو الحدث، أي: العمل، أو النحوي، وهو اللفظة التي تدل على الحدث والزمان، سواء كانت بلفظ الماضي، أو بلفظ المضارع، أو بلفظ الأمر، أو بلفظ ما هو بمعناه، وهو: اسم الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول إذا كان اسم المفعول من فعل يتعدَّى لأكثر من واحد، وأمثلة المبالغة، والمصدر.

ويقال للفعل الذي لا يقع بالمفعول -أي: لا ينصب المفعول-: قاصرٌ، ولازمٌ، وغيرُ متعدٍّ، وللذي يصل إلى المفعول: متجاوزٌ، ومتعدٍّ.

وتقدم أنَّ للفعل اتصالين: اتصال بالفاعل، واتصال بالمفعول، عرَّفَ الشيخُ الفاعل بأنَّه: الذي قبله فعله، فلم يبيِّن صورة اتصاله به، وهنا بيَّن ذلك بقوله: وقع به، ويأتي له مزيد إيضاح -أيضًا-.

ثم المثال الذي يوضح ذلك، **نحو قولك**[٤]: **"ضَرَبْتُ زَيْدًا"**، **و "رَكِبْتُ الْفَرَسَ"**، الأول لما لم يخلق له المفعول، والثاني لما خلق له المفعول، والفعل المنفي عن المفعول واقع بالمفعول المنفي عنه في / الذهن، أو في اللسان، لا في الوجود. [٣٦١]

---

(١) كذا وردتْ في المخطوط، ولعلّه أراد: المفعول الذي فُعل به الفعل.

(٢) انظر: شرحه على الآجرُّوميّة ص٧٣.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في نسخة النبهان: (نحو: ضربت..)، بدون: (قولك).

وهذا يكفي المبتدئ.

ويزيده وضوحًا أنَّ الفاكهي قال: ليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسِّي، كما في المثالين، بل تعلُّق الفعل من الفاعل بالمفعول، بحيث لا يصحُّ في العقل إلا باتصاله به، سواء تعلق به بطريق الإثبات، كالمثالين، أو بطريق النفي، نحو: "مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا"، و"لَا تَضْرِبْ زَيْدًا"[١].

قال: فسقط ما قيل إنَّ تعريفه للمفعول به غير جامع؛ لخروج ذلك منه[٢].

وحينئذٍ فإنَّما قال: (به)، دون (عليه)[٣]؛ لثلاث فوائد:

الأولى: بيان هذا، وهو نفس المراد هنا وعينه، وذلك أنَّ الموجود إذا ماسَسَ الموجود فله حالات: أن يكون على وجه العلوِّ والسُّفل، أو على وجه الإحاطة، أو على وجه الاتصال كيف كان، وهذه الحالة تسمى التعلق، والالتصاق، والملابسة، والاتصال، وهكذا، وللوجه الأول (على)، وللثاني (في)، وللثالث (الباء)، وبهذا يتأيَّد -أيضًا- ما تقدَّم في العطف في: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾[٤]، أنَّ كل مفعول به فهو في المعنى مجرور بـ(باء) الملابسة.

الثانية: إدخال النفي والنهي، وإدخال نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٥]؛ إذ السموات نشأت من الخلق ولم تسبقه، ولو قال: (عليه)، لاقتضى أنَّه لا بد من السبق.

الثالثة: لتوافقَ قولهم: مفعول به؛ إذ لم يقولوا: مفعول عليه.

ثم للفعل المتعدي إلى المفعول أحكام، وللمفعول أحكام، والمثال لم يشتمل من ذلك إلا على ذكر الفعل والمفعول الظاهر، لا المضمر، ونصب المفعول، وتأخيره.

قالوا: ذكر الفعل ثلاثة أضرب: واجب، وممتنع، وجائز.

وأصل ذلك أنَّ اللفظ إنَّما هو لإفادة المعنى، فإذا لم يُسْتَفد المعنى إلا منه وجب، وإذا

---

(١) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٦١، ومجيب الندا ص٣٦٢.

(٢) انظر: مجيب الندا ص٣٦٢.

(٣) أي: ابن آجروم في قوله في تعريف المفعول به: «الذي يقع به».

(٤) سورة المائدة: ٦.

(٥) سورة العنكبوت: ٤٤.

استُفيد من غيره قطعًا امتنع؛ لامتناع الجمع بين العوض والمعوَّض، إلا أن يحسُن التأكيد فيجوز، أو لم يُستفد قطعًا فكذلك.

وقالوا -أيضًا: يجوز رفعُ المفعول إذا قَطَعَ العقلُ بأنَّه هو المفعول، كما في "خَرَقَ الثَّوْبُ الْمِسْمَارَ"(١)، وتوسُّطُه، وتقدُّمُه، وقد يجبان، وقد يمتنعان.

وقال: **وهو قسمان: ظاهرٌ، ومضمرٌ**، كالفاعل أول المرفوعات.

وهذا يكفي المبتدئ.

وإنَّما لم يقل: (على قسمين) كالفاعل؛ إعلامًا بأنَّ تماثل العبارة عن المتماثلات ليس من لوازم كمال ذوي الكمالات،/ ومن ثمَّ لم يعرِّف التوابع كما عرَّف المتبوعات، بل أتى في كلٍّ منها بعبارة، ولا سيما وهي قد يؤخذ منها التعريف، مع أنَّ كلًّا منها أوقع في النفس في موضعها، أي: أدعى إلى تصوُّر المعنى أحسن تصور، أي: فهمه أحسن فهم. [٣٦٢]

فالظاهر: ما تقدَّم ذِكرُهُ، قال الأنصاري: وهو المثالان اللذان مثَّل بهما المصنف، وما أشبههما، من مثنى، وجمع لـ "زَيْد"، وهو مذكَّر مفرد، و "للفَرَس"، وهي مؤنَّث مفرد، والجمع ثلاثة: مذكر سالم، ومؤنث سالم، ومذكر ومؤنث مكسَّر، أي: جمع تكسير.

والمضمر هنا **قسمان: متَّصِل، ومنفصل**، بخلافه في باب الفاعل، فإنَّه متصل فقط، وفي باب المبتدأ، فإنَّه منفصل فقط؛ وسبب ذلك أنَّ سبب الانفصال غالبًا هو التقدُّم، وضمير الفاعل إذا تقدَّم يصير مبتدأً، ومن ثم صار بينهم أنَّ الفاعل لا يتقدَّم، بخلاف المفعول، فإنَّه إذا تقدَّم يبقى مفعولًا، ومع التقدم لا يمكن إلا الانفصال.

فالمتصل بالحدِّ -أي التعريف-: ضمير تأخَّر ولم يتقدَّم.

وبالعدِّ هنا أربعة: الياء، والنون، والكاف، والهاء.

وبالمثالِ **اثنا عشر**، تفصيلها: اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٦١٢/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١٤٧/٢، وجعله الشاطبي كثيرًا في الشعر (المقاصد الشافية ٥٤٢/٢): «جاز في الشعر كثيرًا أن يُنصب الفاعل، ويُرفع المفعول». وانظر: شرح الألفية للأشموني ٤٢٥/١، والهمع ٦/٢.

وأصل ما تقدَّم في أول الكتاب، وهو أنَّ المسمى ستةُ أقسام: ذكر مفرد، ذكر مثنى، ذكر جمع، مؤنث مفرد، مؤنث مثنى، مؤنث جمع[١]، يقتضي أن يكون للمتكلم ستة ضمائر، وكذلك للمخاطب، وكذلك للغائب، ولم يقع الضمير من العرب في الوجود كذلك، بل إنَّما وقع على ما صورته **نحو قولِكَ: "ضَرَبَنِي"**

وإعرابه: (ضربني): فعل ماضٍ، ونونُ وقاية، ومفعول، حدُّ الفعل إلى (النون)، و(النون) نون الوقاية، و(الياء) مفعول، والمفعول منصوب، ونصب هذا في محله؛ لأنَّه ضمير، والضمائر لا يظهر فيها إعراب، وهكذا.

و"ضَرَبَنَا" -بفتح الباء- على أصل الماضي؛ لأنَّ المفعول ليس كجزء، فلا يشتد اتصاله، فاغتفروا / [معه][٢] توالي أربع متحركات؛ لأنَّه ليس هو وما هو معه ككلمة واحدة. [٣٦٣]

ثم هذا المثال يُستعمل في أربعة: مثنَّى وجمع للمذكر، ومثنى وجمع للمؤنث، والمفرد من المذكر، والمؤنث إذا نزل نفسه منزلة الجمع، كذلك.

هذان للمتكلم.

و"ضَرَبَكَ" -بفتح الكاف- للمذكر المفرد المخاطب، وبعضهم يذكر بعده مثنَّاه وجمعه، والشيخ إنَّما ذكر بعده المؤنَّثة المفردة المخاطبة، فقال: **و"ضَرَبَكِ"** -بكسر الكاف-.

ثم ذكر بعدها المثنَّى لهما، ثم الجمع للمذكر، ثم الجمع للمؤنث، فقال:

و"ضَرَبَكُما" -بضم الكاف.

و"ضَرَبَكُم" -كذلك.

و"ضَرَبَكُنَّ"- كذلك.

وهذه الخمسة للمخاطب.

ثم أخذ في ضمير الغائب على ذلك الترتيب والعدد، فقال:

---

(١) انظر: قسم التحقيق ص٢١١.

(٢) في المخطوط: (فاغتفروا معه)، وفيه تكرار لـ(فاغتفروا) الواردة في نهاية الصفحة السابقة.

و"**ضَرَبَهُ**" للذكر المفرد الغائب.

و"**ضَرَبَهَا**" للأنثى المفردة الغائبة.

و"**ضَرَبَهُمَا**" لمثناهما.

و"**ضَرَبَهُمْ**" للذكور الغائبين.

و"**ضَرَبَهُنَّ**" للإناث الغائبات.

والجماعة من الذكور والإناث لهم ضمير الذكور، ولو كانت الإناث أكثر.

والمنفصل بالحدِّ: ضميرٌ تقدَّم ولم يتأخَّر، ويتأخَّر بعد (إلَّا).

وبالعدِّ: الياء، والنون، والكاف، والهاء المتقدمة في المتصل، ولكن هنا تعتمد على لفظة (إيَّا)، ثم قال الأكثر: (إيَّا) هي الضمير، وصحَّحوه[1].

والمنفصل بالمثال **اثنا عشر** -أيضًا-.

فالجملة أربعة وعشرون منصوبة، وسبقت أربعة وعشرون مرفوعة، ويأتي في المخفوضات اثنا عشر متصلة؛ لأنَّها لا يكون معها انفصال؛ إذ لا يتقدَّم الضمير عليها، ولا يُفصل بينها وبينه بـ(إلا)، فالجملة ستون، وواحد في الأفعال الخمسة.

قال الأنصاري: وإنَّما لم يذكر الشيخ ضمائر الخفض؛ استغناءً عنها بضمائر النصب؛ فإنَّ لفظهما واحد.

ثم هذه الاثنا عشر **نحو قولك**: "**إِيَّايَ**" -بكسر الهمزة، وتشديد الياء الأولى، وفتح الياء الأخيرة.

و"**إيَّانا**"، و"**إيَّاكَ**" -بفتح الكاف، و"**إيَّاكِ**" -بكسرها، و"**إيِّاكُما**" -بضم الكاف،

---

(١) هذا قول البصريين. انظر: الكتاب ٣٥٥/٢، والأصول ١١٧/٢، وشرح المقدمة المحسبة ١٥٢/١، وشرح التسهيل ١٤٤/١، والتذييل ٢٠٤/٢. وذهب بعض الكوفيين وابن كَيْسَانَ إلى أنَّ الكاف والهاء والياء من (إيَّاك)، و(إيَّاه)، و(إياي)، هي الضمائر المنصوبة، وأنَّ (إيَّا) عماد، وذهب بعضهم الآخر إلى أنَّ (إياك) بكماله هو الضمير. انظر المسألة في: شرح المقدمة المحسبة ١٥٣/١، والإنصاف ٥٧٠/٢، واللباب ٤٨٠/١.

و"إيَّاكُم" –كذلك، **و"إيَّاكُنَّ"** / –كذلك، **و"إيَّاهُ"، و"إيَّاهَا"، و"إيَّاهُمَا"، و"إيَّاهُمْ"، و"إيَّاهُنَّ"**. [٣٦٤]

ويقال في إعراب كلٍّ واحدٍ منها: ضمير منفصل مفعول مقدَّم، والمفعول منصوب، ونصب هذا في محله؛ لأنَّه ضمير، والضمائر لا يظهر فيها إعراب.

ثم اعلم أنَّ أصل الضمائر أن تكون من حروف العلة؛ لأنَّها هي المعدَّة للأخذ للمعاني العارضة لأنَّها أخفُّ؛ من حيث إنَّها تتولَّد من الحركات، وإنَّما أخذوا (الياء)؛ لأنَّها تُبدل من (الواو)، وإنما أخذوا (النون)؛ لأنَّها تُدغم في حروف العلة، وإنَّما أخذوا (الكاف)؛ لأنَّها أول حروف الكيفية، وإنَّما أخذوا (الهاء)؛ لأنَّها أول حروف الهُويَّة، أي: الشخصية، وهكذا، وإنَّما أخذوا (إيَّا)؛ لأنَّ لفظة (أي) يُستفهم بها عن التعيين.

ثم الحركات محصورة في الضم والفتح والكسر، وعدمها محصور في السكون، فأخذوا من ذلك في كل ضمير ما هو الأنسب، أي: الأليق به، ولو حلاوةً في السمع، أو رعايةً للمنصب أو الحالة، ولو غير منصب، أي: غير مقام عظمةً، وهكذا./ [٣٦٥]

وإن أردت مسائل التأخير، والتوسط، والتقديم، فاعلم أنَّ المفعول يجب تأخرُّه في أربعة مواضع:

إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا، والمفعول كذلك، مثل: "أَكْرَمْتُكَ".

أو ظاهرًا وقد تقدَّم على الفعل ما لا يقع بعده الاسم، ومع ذلك يمنع من تقدُّم شيء عليه، مثل: "هَلْ ضَرَبْتَ زَيْدًا؟".

والثالث: إذا خيف اللَّبس، نحو: "أَكْرَمَ مُوسَى عِيسَى".

والرابع: إذا كان المفعول منحصرًا، مثل: "مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا"، ومثل: "إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا".

قال في (الألفية):

وَمَـــا بِـــ(إِلَّا) أَوْ بِـــ(إِنَّمَا) انْحَصَـــرْ ۞ أَخِّـــرْ، وَقَـــدْ يَسْـــبِقُ إِنْ قَصْـــدٌ ظَهَـــرْ [١]

ويجب توسُّطه في ثلاث مسائل:

---

(١) ص١٠٠ البيت (٢٤٠).

إذا كان الفاعل محصورًا، نحو: "مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ"، و"إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ".

الثانية: إذا كان المفعول ضميرًا، ولم يمنع من الاتصال مانع، والفاعل ليس كذلك، نحو: "أَكْرَمَكَ زَيْدٌ".

الثالثة: إذا كان الفاعل مضافًا إلى ضمير يعود على المفعول، ومع الفعل ما يمنع من تقديم شيء عليه، نحو: "هَلْ ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ؟".

ويجب تقدُّمه في موضع واحد: إذا كان اسمًا صدرًا، أو مضافًا إلى اسم صدر، وهو اسم الاستفهام، أو الشرط.

ثم يمتنع تأخُّره في موضع واحد، وتوسُّطه كذلك، وتقدُّمه كذلك:

فالأول: إذا كان في الفاعل ضميرٌ يعود إلى المفعول، ولم يدخل على الفعل ما يمنع من تقديم شيء عليه، نحو: "ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ"، و"زَيْدًا ضَرَبَهُ غُلَامُهُ".

والثاني: إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا، ولم يدخل على الفعل ما يمنع من تقديم شيء عليه، نحو: "ضَرَبْتُ زَيْدًا"، و "زَيْدًا ضَرَبْتُ".

والثالث: إذا دخل على الفعل ما يمنع من تقدُّم شيء عليه، نحو: "هَلْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا؟"، و"هَلْ ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ؟"، وما أشبه ذلك./ [٣٦٦]

❁❁❁

باب بيان المَصْدَر

تعريفًا، وأقسامًا، ومثالًا، لا أحكامًا، أي: باب بيان حقيقة المصدر، وأنواعه، وصورته، والأكثرون إنَّما يبوِّبون للمفعول المطلق[١].

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم اعلم أنَّ المصدر يتكلم عليه النحويون، ويتكلم عليه الأصوليون، فالنحويون من جهة لفظه، والأصوليون من جهة معناه، ثم جهة لفظه في أربعة أبواب:

الأول: هذا، من جهة كونه معمولًا من المنصوبات.

الثاني: باب الإضافة، من جهة كونه مُضافًا إلى معموله، أو مقطوعًا عن الإضافة إليه إلى رفعه، أو نصبه، وهكذا.

وهذا في بابين: في باب الإضافة، وفي باب إعمال المصدر، على أنَّهم قد لا يذكرونه في باب الإضافة؛ لعدم مخالفته فيه لغيره من الأسماء الجامدة التي تُضاف.

والرابع: باب أوزان المصدر من جهة أبنيته، وهي (فَعْل) بفتح الفاء، وسكون[٢]، أو (فُعُول) بضم الفاء، أو (فُعَال) كذلك، كـ"صُرَاخ"، أو بكسرها، كـ"كِتَاب"، أو بفتحها، كـ"طَهَارَة"، وهكذا.

ثم جهة معناه في بابين:

الأول: هل هو من المطلق، أو لا؟

الثاني: هل يكفي أقلُّ مسمى له، أو لا بدَّ من كمال مسماه وهكذا؟

وهو لغةً: قال الغرناطي: «اسم الصَّدَر -بفتح الدال-، نقيض الورود، من صَدَرَ عنه

---

(١) انظر: الأصول ١/١٥٩، والإيضاح ص١٦٧، واللمع ص٤٨، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠٠، والمفصل ص٥٥، والمقدمة الجزولية ص٢٧٣، وشذور الذهب ص١٥.

(٢) أي: وسكون العين.

صدرًا ومَصْدَرًا، وقيل: الصَّدَر عن كل شيء: الرجوع»[١].

قال الثمانيني: «إذا أنفذوا الإبل إلى الماء سمَّوا الموضع موردًا، وإذا عادت الإبل من ذلك الموضع بعينه سمَّوه مصدرًا»[٢].

قال صاحب النهاية: «العَطَن: مَبْرَك الإبل حول الماء»[٣].

وقال ابن حزم: «ليس كلُّ مَبْرَكٍ عَطَنًا؛ لأنَّ الْعَطَنَ هو الموضع الذي تُناخ فيه عند ورودها الماء فقط، وَالْمَبْرَكُ أعمُّ»[٤].

وقال الشافعي: المعاطن: المواضع التي تُجَرُّ إليها الإبلُ الشاربةُ؛ ليشربَ غيرُها[٥].

واصطلاحًا: **الاسم** الذي يدلُّ على الحدث دون الزمان.

وله علامة لفظية، وهي أنَّه **المنصوب**.

قال في (اللمع): «إذا ذكرت المصدر فَضْلَةً مع فعله فهو منصوب»[٦].

وأيضًا أنَّه **الذي يجيء مجيئًا ثالثًا** قياسًا **في تصريف** -أي: تغيير- **الفعل** الماضي.

وسمَّى سيبويه المصدر بالحدث[٧]، والحدث في لسان / النحويين كالعَرَض في لسان المتكلِّمين. **[٣٦٧]**

نحو: "**ضَرَبَ**" في الأول، وهو الماضي.

"**يَضرِبُ**" في الثاني، وهو المضارع.

---

(١) عنوان الإفادة ص٢١٥. وانظر: لسان العرب (صدر) ٤٤٨/٤.

(٢) شرح اللمع ٤٢٥/١.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٥٨/٣.

(٤) المحلى بالآثار، لابن حزم، ٣٤٤/٢ (دار الفكر-بيروت).

(٥) انظر قول الشافعي في: تهذيب اللغة (عطن) ١٠٤/٢.

(٦) ص٤٨.

(٧) انظر: الكتاب ١٢/١، ٣٤.

"ضَرْبًا" في الثالث، وهو المصدر.

هذا بيان المصدر.

وأما بيان المفعول المطلق، فهو: المصدر وما هو له، كقرابة الإنسان له، وذلك صفته، وآلته، وكلُّه، وبعضه، وما شاكل ذلك.

وهو -أي: المصدر- بالنظر إلى مجيئه ثالثًا **قسمان** حسب ما سُمع:

مصدر **لفظيٌّ**: منسوب إلى اللفظ.

ومعنوي، أي: ومصدر معنوي: منسوب إلى المعنى.

قال الزمخشري: «وقد يُقرن بالفعل غير مصدره ممَّا هو في معناه»(١).

ثم فسَّرهما، فقال: **فإن وافق لفظُهُ**(٢) **فعلَهُ**، بأن كانت حروفُ هذا حروفَ هذا، وإن كان بغير لفظ الفعل، أو(٣) لم تكن الحركاتُ الحركاتِ، ولا الترتيبُ الترتيبَ، **فهو لفظي**.

مثاله لإيضاح الموافقة لفظًا، **نحو**: **"قَتَلْتُهُ قَتْلًا"**، و"أَنَا قَاتِلُهُ قَتْلًا".

وإن وافق لفظهُ **معنى فعله**، بأن كان معناه معناه، وإن لم يدلَّ هذا على الزمان، **دون لفظه**، بأن كانت الحروفُ غيرَ الحروف، **فهو معنويٌّ** فقط، كالتوكيد المعنوي.

قال الأنصاري: والمصدر المعنويُّ يسمَّى مصدرًا مُرادفًا، كما يسمى مصدرًا معنويًّا.

وصورته لإيضاح الموافقة معنى، نحو: **"جَلَسْتُ قُعُودًا"**.

ولما كان هذا قد يُستبعد قال -أيضًا-: **و"قُمْتُ وُقُوفًا"، وما أشبه ذلك**.

وقيل: الجلوس: ما يكون عن انتصاب، والقعود: ما يعقب [اتِّكاءً، أو تمدُّدًا، أو نومًا](٤)، وهكذا(٥).

---

(١) المفصل ص٥٥.

(٢) في نسخة النبهان: (لفظه لفظ)، بزيادة: (لفظ).

(٣) هكذا وردت في المخطوط، ولعلّ الصواب: بأن.

(٤) في المخطوط: (اتِّكاءٍ، أو تمدد، أو نوم)، والصواب ما أثبتُّه.

(٥) انظر الفرق بين القعود والجلوس في: معجم الفروق اللغوية ص١٦٤، والتوقيف على مهمات التعاريف ص١٢٨، =

والأظهر أنَّ قوله: (وما أشبه ذلك)، إشارة إلى اللفظي والمعنوي، لا إلى المعنوي فقط.

وهذا للمبتدئ.

ثم هنا فوائد تتمات لكلماته في هذا الباب شيئًا فشيئًا إلى آخرها:

قوله: (الذي يجيء...، إلى آخره).

قال الأنصاري: إنَّما أتى بذلك على عادتهم في اصطلاحهم في بلادهم في تصريف الفعل.

قال الفاكهي: وقد جرى العرف في بلادنا بذلك، والعقل يُجَوِّز في تصريف "ضَرَبَ" -مثلًا-: "ضَرَبَ، يَضْرِبُ، اِضْرِبْ"[(١)].

ومقصوده المبالغة في نصح المبتدئ، لا التحرير للعبارة -كما سبق له-، ومقصوده -أيضًا- الإعلام بأنَّ الأفهام تابعة للعادات، كما الأحكام تابعة للعادات، وسبق أنَّ البلقيني قال: ينظر المعنى إلى عرف البلد، لا إلى معنى اللفظ عند الفقهاء والنحويين وهكذا[(٢)].

والتفهيم -وهو: التعليم- إنَّما يكون بما تقبله الأفهام.

ثم معناه أنَّ هذا الاسمَ اسمٌ للحدث الجاري على الفعل، وأنَّه مصدرٌ فضلةٌ، مسلَّطٌ / عليه عامل من لفظه، أو من معناه. [٣٦٨]

وبالأوَّل[(٣)] عرَّفه الفاكهي، وزاد: وليس علَمًا[(٤)].

= والكليات ص٧٢٨، وتاج العروس (قعد) ٩/٤٤.

(١) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٧٠.

(٢) يقول سراج الدين البلقيني: «ومن كان عُرفهم أنَّ الطعام هو البرُّ -كأهل الحجاز- حُمل عليه، فلا يحنث أحد إلا بما يفهمه، ويكون ما أطلق لغةً وشرعًا إنَّما يلزمه به حنث بلغة ذلك الإطلاق وفهمه». التدريب في الفقه الشافعي (تدريب المبتدي وتهذيب المنتهي)، لسراج الدين البلقيني؛ تحقيق: أبو يعقوب نشأت، الطبعة الأولى، ٤/٣٠٠ (دار القبلتين-الرياض ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

وقد سبق ذكر ذلك في مقدمة الكتاب التي أطال الخُرَيْشي فيها الحديث عن العلم.

(٣) وهو: الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل.

(٤) ما وقفتُ عليه خلاف ذلك، فقد عرّفه في الفواكه الجَنِيَّة بكلا التعريفين. انظر: ص١٦٩-١٧٠. وفي مجيب النِّدا بالتعريف الثاني، حيث يقول ص٣٨٧: «هو المصدر الفضلة -المستغنَى عنه- المسلَّط عليه عامل من مادة لفظه...، أو عامل من معناه»، وفي شرح الحدود النحوية يقول في تعريفه ص٢١٤: «المصدر الفضلة المسلَّط عليه عامل من لفظه، أو من معناه».

واسم المصدر اسم لمعنى المصدر، ومعنى المصدر يقال له: مصدر -أيضًا-، ولم يُجعل مصدرًا؛ لأنَّه لم يجرِ على الفعل، أي: لم يجئ مجيئًا قياسيًّا، ومن ثمَّ قالوا: اسم المصدر اسم دالٌّ على الحدث، ولم يجئ مجيئًا قياسيًّا.

قال ابن المصنف: «والحدث: هو المعنى المنسوب إلى الفاعل»[(١)]، وإن كان قائمًا بذات الفاعل ليس صادرًا عنه، كما إذا كان صفةً، نحو: "الْحُسْن"، وهكذا.

قال ابن يعيش: ومن المصدر ضربٌ ليس له فعل البتة؛ ومنه: "أُف"، و"تُف"، و"وَيْل"، و"وَيْح"، و"وَيْس"[(٢)].

ويأتي أنَّ من المصدر ضربٌ يتَّحد وزنُه ووزن اسم الفاعل.

وبالثاني[(٣)] عرَّفه ابن هشام[(٤)]، وزاد ابن المصنف: وليس خبرًا[(٥)].

ومعناه -أيضًا- أنَّ المصدر يكون تارةً مع الفعل، وتارةً مع المصدر، نحو: "سَيْرُكَ السَّيْرَ السَّدِيدَ أَعْجَبَنِي"، وتارةً مع اسم الفاعل، نحو: "زَيْدٌ قَائِمٌ قِيَامًا"، أو "قَاعِدٌ قُعُودًا"، وهكذا.

قال ابن المصنف: فخرج المصدرُ الخبر، نحو: "ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أَلِيمٌ"، والمصدرُ المؤَكَّد تأكيدًا لفظيًّا للمصدر الخبر، نحو: "أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ"، والمصدرُ المسوقُ مفعولًا به، نحو: "عَرَفْتُ قِيَامَكَ"[(٦)].

وقال الثمانيني: وشرطه أن يُذكر مع فعله فضلةً، فخرج المصدرُ الذي يُذكر مع غير فعله، فاعلًا كان، أو مفعولًا، نحو: "أَعْجَبَنِي القِيَامُ"، و"شَهِدْتُ القِيَامَ"، وخرج الذي يُذكر مع فعله

---

(١) شرحه على الألفية ص١٩١.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/٢٩٦-٢٩٧.

و(التُّف): وسخ الأظفار، فكان ذلك يُقال عند الشيء يُستقذر، ثم كثر حتى صاروا يستعملونه عند كل ما يتأذَّون به. تهذيب اللغة (تف) ١٤/١٨١.

و(وَيْس): كلمة في موضع رأفة واستملاح؛ كقولك للصبي: ويسه ما أملحه. تهذيب اللغة (ويس) ١٣/٩٨.

(٣) وهو: اسمٌ للحدث الجاري على الفعل، وأنَّه مصدرٌ فضلةٌ مسلَّطٌ عليه عامل من لفظه، أو من معناه.

(٤) انظر: شرح القطر ص٢٢٤.

(٥) انظر: شرحه على الألفية ص١٩٠.

(٦) انظر: شرحه على الألفية ص١٩٠.

وليس فضلةً، بأن يكون فعلُه مسنَدًا إليه على أنَّه نائب الفاعل، نحو: "جُلِسَ الجُلُوسُ"، و"ضُرِبَ الضَّرْبُ"[١].

وجعل ابنُ المصنف هذا من المفعول المطلق الذي رُفع[٢].

ثم بعد هذا قالوا: إن كان مع فعله فشرطُ فعله التمامُ والتصرُّفُ، فلا يجوز: "كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا"، ولا "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِحْسَانًا"؛ لأنَّ هذا من فعل التعجُّب، وهو لا يتصرَّف، وشرطُ الوصفِ الدلالةُ على الحدوث لا الثبوت، فلا يجوز: "زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ حُسْنًا"، ولا "زَيْدٌ أَفْضَلُ فَضَلًا"؛ لأنَّ الصِّفَةَ المشبَّهة واسمَ التفضيل للثبوت لا للحدوث، ولهذا يُستعملان في الحال.

ثم مقتضى كلام الشيخ أنَّ المصدر المعنوي نصبُه بالعامل المذكور معه، لا بعامل من لفظه مقدَّر، والجمهور على الثاني[٣].

قالوا: ومن الأفعال فعل بينه وبين فعل آخر تقارب في المعنى، فاختلفوا في أنَّ كُلًّا من هذين هل يعمل في مصدر الآخر، مثل: "بَغَضْتُهُ كَرَاهِيَةً"، و"شَنَيْتُهُ بُغْضًا"، وهكذا؟

ثم في المصدر خمس مسائل:

الأولى: سُمِّي مصدرًا؛ لأنَّ الفعل والوصف يصدران اشتقاقًا عنه، أي: يرجعان عنه.

وسُمِّي مفعولًا مطلقًا؛ لكونه لما كان هو المعنى الذي تحت الفعل غير الزمان كان إذا ذُكر مع الفعل لا يكون بتقدير شيء بينه وبينه، بخلاف المفعول به وهكذا، حتى الحال، والتمييز.

الثانية: قال الثمانيني: «المصدر جنس الأفعال»[٤]، وتقدَّم أنَّه قال: «الجنس كثرةٌ لا تُعرف

---

(١) انظر: شرح اللمع ١/٤٢٥.

(٢) انظر: شرحه على الألفية ص١٩٠.

(٣) ذهب المازني والمبرد إلى أنَّه منصوب بالفعل الظاهر؛ لأنَّه بمعناه، فتعدَّى إليه، كما لو كان من لفظه، وصحَّحه ابن مالك، وذهب الجمهور إلى أنَّه منصوب بفعل مضمر من لفظه. انظر: الكتاب ١/٣٥٧، وشرحه للسيرافي ٢/٢٤٤، وشرح اللمع للثمانيني ١/٤٣٠، وتوجيه اللمع ص١٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٧٦، والمحصول ١/٤٢٦، وشرح الكافية للرضي ١/٢٧٠، وشرح التسهيل ٢/١٨٢، والتذييل ٧/١٤٣، وتوضيح المقاصد ٢/٦٤٦، وأوضح المسالك ٢/١٨٨، والمساعد ١/٤٦٧، والهمع ٢/٩٨.

(٤) شرح اللمع ١/٤٢٧.

كمِّيَّتها، ولا آخرها»[١].

فمن كونه كثرةً لا يُجمع؛ لأنَّ الجمع إنَّما يجعلونه ليدلَّ على / الكثرة، والجنس دالٌّ على الكثرة. [٣٦٩]

قال ابن نجيم: «اسم المصدر يقع على القليل والكثير»[٢].

قال الثمانيني: من كون المصدر جنسًا يجري مجرى الزيت والتراب، ومن كونه كثرةً لا تُعرف كمِّيَّتها ولا آخرها، لا يجوز [تثنيته، ولا جمعه][٣] -أيضًا[٤]-.

قال الفاكهي: المصدر المؤكّد لا يجوز جمعه ولا تثنيته باتفاق[٥].

والمصدر المبيّن للعدد يجوز باتفاق في ظاهر كلام سيبويه[٦].

والمصدر المبيّن للنوع فيه تفصيل، وهو أنَّ النَّوع إن لم يكن تحته أنواع، أو كانت وكانت غير مختلفة، لم يجز بالاتفاق، وإن كان تحته أنواع مختلفة، اختلفوا فيه، فالشَّلَوْبِين[٧] يقول: لا يجوز، وقيل: يجوز، وهو المشهور، ثمَّ على المنع فهو سماع، وعلى الجواز فهو قياس[٨].

ثم المصدر كما يعبَّر به جنسًا يعبَّر به -أيضًا- نوعًا، والنوع له نهاية بها صحَّ أنَّه نوع، وبها صحَّ أنَّ النوع يتعدَّد، ومن هنا وقع أنَّ المصدر لا يُثنَّى ولا يُجمع، ويثنَّى ويُجمع، فإذا قلت: "ضَرَبْتُ ضَرْبًا"، و"عَلِمْتُ عِلْمًا"، جاز لك أن تريد الجنس، وجاز لك أن تريد نوعًا، وهكذا.

---

(١) شرح اللمع ٤٢٧/١.

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم المصري، الطبعة الثانية، ١٨٤/١ (دار الكتاب الإسلامي).

(٣) ما بين المعقوفتين غير واضح في المخطوط، وهو مثبَت في شرح اللمع للثمانيني ٤٢٨/١.

(٤) شرح اللمع ٤٢٧/١.

(٥) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٦٨.

وانظر: الكافية ص١٨، وشرح الكافية للرضي ٢٦٩/١، وأوضح المسالك ١٨٦/٢، وعنوان الإفادة ص٢١٦، ومجيب النِّدا ص٣٨٩.

(٦) انظر: الارتشاف ١٣٥٨/٣، وأوضح المسالك ١٨٦/٢، وعنوان الإفادة ص٢١٦، ومجيب النِّدا ص٣٨٩.

(٧) هو: عمر بن مُحَمَّد الإشبيلي، أبو علي، من كبار علماء النحو واللغة، من مؤلفاته: القوانين في علم العربية، وشرح المقدمة الجزولية. توفي سنة ٦٤٥هـ. انظر ترجمته في: البلغة ص٢٢١.

(٨) انظر المسألة في: شرح ابن عقيل ١٧٥/٢، والارتشاف ١٣٥٨/٣، وأوضح المسالك ١٨٦/٢، وعنوان الإفادة ص٢١٦، ومجيب النِّدا ص٣٨٩.

الثالثة: من الأنواع التي تحت المصدر ما له اسم يخصُّه، فيُذكر مع الفعل، مثل: "جَلَسْتُ القُرْفُصَاءَ[(١)]"، وهكذا.

ومن المصادر ما يتفق وزنه ووزن اسم الفاعل، مثل: "دَبَّ"، إذا كان أصله "دبَبًا" -بفتح الباءين- فمصدر، وإن كان بكسر الباء الأولى فاسم فاعل، نظيره: "حَذر"، بفتح الذال مصدر، وبكسرها اسم فاعل.

ومن المصادر ما يُقام اسمُ التفضيل مقامه؛ لقاعدة في اسم التفضيل، وهي أنَّه إذا أضيف لا يضاف إلا إلى شيء هو بعضه، لا إلى شيء هو غيره بالكلِّيَّة، لا يُقال: "زَيْدٌ أَعْلَمُ الحَمِيرِ"، ولا "حِمَارُ زَيْدٍ أَفْضَلُ النَّاسِ"، ويُقال: "صُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيَامِ"؛ لأنَّ "أحسن" هنا بعض "الصيام"؛ بدليل "صمت" قبلهما، وبعض المصدر مصدر، فمن ثمَّ قالوا: المضاف إلى المصدر مصدر./ [٣٧٠]

الرابعة: في المثال ثمانية أمور: النصب، والتأخير، والاتصال، وعدم (أل)، وعدم الإضافة، وذكر الفعل، واتحاد معنى الفعل ومعنى المصدر لا تقاربهما، والتأكيد، ويجوز مخالفة الكل.

ثم من مخالفة النصب ما تقدَّم عن ابن المصنف في: "جُلِسَ الجُلُوسُ"، وهكذا.

قال البيضاوي: «وقرئ: {حِطَّةً}، بالنصب على الأصل»[(٢)] أي: أصله النصب، وإنَّما يُعدل عنه لداعٍ، كما هنا، وك"الحَمْدُ للهِ"، وهكذا.

والتأكيد قد يُعدل عنه إلى أن يكون إنَّما فائدته بيان النوع، أو بيان العدد.

وإنَّما كان أصله النصب؛ لأنَّه هو المفعول حقيقةً؛ إذ هو الذي يُخرجه الفاعل من العدم إلى الوجود، ولذا بدأ به الزمخشري.

الخامسة: قال الغرناطي: الأسماء التي تُنصب على المفعول المطلق لدلالتها على المصدر

---

(١) القرفصاء: جلسة المحتبي، وهي أن يقعد على رجليه، ويجمع ركبتيه، ويقبض يديه إلى صدره. لسان العرب (قرفص) ٧٢/٧.

(٢) أنوار التنزيل ٨٢/١. وقراءة النصب رواها قتادة عن الحسن. انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح ابن جني، ٢٦٤/١ (وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

وليست مصدرًا لا تحصى[١]، والظاهر أنَّها تدخل في قوله: (وما أشبه ذلك)، وتقدَّم أنَّ شَبَهَ الاسم للحرف إمَّا في اللفظ، وإمَّا في المعنى، وإمَّا في الاستعمال، وهكذا.

من ذلك: الآلة، واسم عين غيرها، واسم المصدر، ومصدر فعل آخر لكن من لفظ الفعل المذكور، و(كلّ)، و(بعض)، والعدد، مثال الآلة: "سَوْطًا"، أو "عَصًى"، أو "مِقْرَعَةً"[٢].

قال الثمانيني: الإنسان لا يفعل فعل غيره، وإنَّما يفعل مثله، فقولك: "ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا" تقديره: "ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا"، ففيه محذوفان[٣]، وحينئذ فتقدير: "ضَرَبْتُهُ سَوْطًا": "ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا بِسَوْطٍ"، ثم توسِّع في الكلام بحذف المصدر وإقامة الآلة مقامه.

ومثال اسم العين: ﴿نَبَاتًا﴾[٤]، ومثال اسم المصدر: "وُضُوءًا"، أو "غُسْلًا"، ومثال مصدر فعل آخر: ﴿تَبْتِيلًا﴾[٥]، قال الفاكهي: ومنه المرادف لعامله، نحو: "أَحْبَبْتُهُ مِقَةً"، و"شَنَيْتُهُ بُغْضًا"، وهكذا[٦]، وتقدَّم أنَّ هذا هو المصدر المعنوي.

ومثال (كلّ) نحو: ﴿كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[٧]، ومثال (بعض) نحو: ﴿بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾[٨]، ومثال السابع -وهو العدد-: ﴿ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[٩].

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢١٦. عمر بن مُحَمَّد بن عمر بن عبد الله الأَزْدي، أبو علي، الشلوبيني أو الشلوبين: من كبار العلماء بالنحو واللغة. مولده ووفاته بإشبيليّة. من كتبه " القوانين " في علم العربية، ومختصره " التوطئة " و " شرح المقدمة الجزولية " في النحو، كبير

(٢) الْمِقْرَعَة: التي تضرب بها الدابة. تهذيب اللغة (قرع) ١٥٧/١.

(٣) انظر: شرح اللمع ٤٢٩/١.

(٤) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾. سورة نوح: ١٧

فـ "نبات"، وهو اسم عين للشيء النابت من زرع وغيره، جاء نائبًا عن المصدر "إنباتا". انظر: شرح التصريح على التوضيح ٤٩٥/١.

(٥) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ سورة المزمل: ٨.

فمصدر (تبتّل): تبتُّلًا، و(تبتيلًا) مصدر بتَّل. انظر: تهذيب اللغة (بتل) ٢٠٧/١٤.

(٦) انظر: مجيب النِّدا ص٣٩٢.

(٧) سورة النساء: ١٢٩.

(٨) سورة الحاقة: ٤٤.

(٩) سورة النور: ٤.

قال الفاكهي: ومن ذلك -أيضًا- ألفاظٌ أُطلقت على المصدر، فوُضعت موضعه، ونزلت منزلته، نحو: "شَيْء"، و"جَمِيع"، و"نِهَايَة"، و"رِعَايَة"، و"أَتَمّ"، و"يَسِير"، و"نَقِير"، و"فَتِيل"، إلى غير ذلك مما لا يُحصى كثرةً[١].

ومن ذلك -أيضًا- ضمير المصدر، نحو: "الضَّرْبَ ضَرَبْتُهُ"، والإشارة إلى المصدر، نحو: "ضَرَبْتُ زَيْدًا ذَلِكَ الضَّرْبَ"، أو "ذَاكَ"، ومنه -أيضًا- لفظة "نَوْع"، نحو: "ضَرَبْتُهُ نَوْعًا"، أو "أَنْوَاعًا مِنَ الضَّرْبِ"./ [٣٧١]

ومنه نوع المصدر، نحو: "قَعَدَ القُرْفُصَاءَ"، و"رَجَعَ القَهْقَرَى"، و"اِشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ"، ومنه لفظة: (أي)، نحو: "ضَرَبْتُهُ أَيَّ ضَرْبٍ"، و"أَيَّمَا ضَرْبٍ".

قال في (القطر): وليس منه صفته، نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾[٢]، بل هي حال[٣].

وعند ابن مالك هي منه[٤]، وجرى عليه في (التوضيح)[٥]، وهو الحق.

وأصل ذلك أنَّ المصدر يجوز أن يُستعمل بمعنى الاسم المشتق، نحو: "قُمْ قِيَامًا" إذا أردت: "قَائِمًا"، ولكن عيَّنَ سيبويه في أمثلةٍ من المصدرِ المعنويّ الحالَ، نحو: "أَتَى زَيْدٌ مَشْيًا"؛ وذلك لأنَّ العرب التزموا فيه التنكير، فلا يجوز: "أَتَى زَيْدٌ الْمَشْيَ"[٦]، وإلا فقد قال النحويون: لا تجوز الحال إلا في المصدر اللفظي لا المعنوي، مع أنَّ مقتضى جواز استعمال المصدر بمعنى الاسم المشتق الجواز فيهما.

ثم هنا أمران:

---

(١) لم أقف عليه فيما وقفتُ عليه من مصنفاته، وانظر نحوه في عنوان الإفادة ص٢١٦.

(٢) سورة البقرة: ٣٥.

(٣) انظر: المتن ص٢٢٤، وشرحه ص٢٢٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٩٣/٢.

(٥) انظر: أوضح المسالك ١٤٨/٢.

(٦) انظر: الكتاب ٢٣١/١، وهذا مذهب أكثر النحويين، ونُسب إلى الأخفش القول بأنَّ المصادر الواقعة موقع الحال هي معمولات -مفاعيل مطلقة- لحال محذوف، وهو ظاهر مذهب المبرد (المقتضب ٢٣٤/٣، ٢٦٨. ٣١٢/٤) انظر المسألة في: شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢، وشرح التسهيل ٣٢٧/٢، والارتشاف ١٥٧١/٣، والمساعد ١/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٦٧/٥.

الأول: لو أتى إنسان بعد جنس بنوعه منصوبًا، نحو: "عِنْدِي حَيَوَانٌ إِنْسَانًا"، فهل يجوز أن يُعرب حالًا؟ الظاهر الجواز، وإن كان جامدًا يؤوَّل بالمشتقِّ، وتكون هذه قاعدة.

الثاني: نوع المصدر إذا جُعل حالًا، مثل: "أَتَيْتُهُ رَكْضًا"، فهل تَمنع من الحالية فيه الألفُ واللامُ، نحو: "أَتَيْتُ الرَّكْضَ"، و"رَجَعَ الْقَهْقَرَى"[(١)]، أو لا، وتُجعل الألف واللام زائدةً؟ الظاهر: لا تمنع، وتُجعل زائدةً، مثل: "ادْخُلُوا الأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ"[(٢)].

ومن المصدر ما يحتمل أن يكون مفعولًا لأجله، وذلك إذا كان سببًا لفعله، مثل: ((إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا))[(٣)].

هذا بيان المصدر من جهة كونه معمولًا.

وأما بيان عمله، فاعلم أنَّه إمَّا الجرُّ، وإمَّا الجرُّ والرفعُ، أو النصب.

وإيضاحه أنَّ المصدر له فاعل، وقد يكون له مفعول، وذلك إذا كان متعديًا، وحكمه عند النحاة حينئذٍ أنَّه يُضاف إلى أحدهما، ويبقى الآخر على إعرابه من رفع أو نصب، قال في (الألفية):

وبَعْـــدَ جَـــرِّهِ الَّـــذِي أُضِـــيفَ لَـــهْ ۞ كَمِّـــلْ بنَصْـــبٍ أَوْ بِرَفْـــعٍ عَمَلَـــهْ [(٤)]

وحينئذ فهل يجوز في المرفوع أو المنصوب أن يُفصل به بين المصدر وبين ما جرَّه بالإضافة؟ قال في (الألفية):

فَصْـلَ مُضَـافٍ شِـبْهِ فِعْـلٍ مَـا نَصَـبْ ۞ مَفْعُـولًا اوْ ظَرْفًـا أَجِـزْ وَلَـمْ يُعَـبْ [(٥)]

---

(١) القهقرى: التراجع إلى الخلف. تهذيب اللغة (قهر) ٢٥٨/٥.

(٢) هذا مذهب بعض النحويين، ونُسب إلى المبرد والسيرافي القول بأنَّ (أل) في (الأول فالأول) مُعرِّفة لا زائدة. انظر: الارتشاف ١٥٦٤/٣.

(٣) صحيح البخاري باب: صوم رمضان احتسابا من الإيمان، (ح٣٨) ١٦/١.

وانظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، ص١٤٠ (مؤسسة المختار للنشر والتوزيع-القاهرة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

(٤) ص١٢٢ (البيت ٤٢٦).

(٥) ص١٢١ (البيت ٤١٩).

وأما أبنيته، فاعلم أنَّ بيانها أناطه النحويون بأوزان / الفعل الماضي الثلاثي، والرباعي، والخماسي، والسداسي، ولا تزيد على الستة، قال في (الألفية): [٣٧٢]

..... ۞ وَإِنْ يُـزَدْ فيـهِ فَمَـا سِـتًّا عَـدَا [١]

وضبط ذلك في (تصريف العِزّي)، ولكن فصَّله في (الألفية) في أبنية المصادر بأتمَّ من ذلك.

وتقريبه في الفعل الثلاثي أنَّه إما متعدٍّ، وإما لازم، فالمتعدي مصدره على (فعل) بفتح الفاء، أو بكسرها، أو بضمها، أو بالثلاثة، وسكون العين، واللازم مصدره (فَعَل) بفتحتين، كـ"فَرَحَ" بفتح الراء، و(فُعُول)، كـ"قُعُود"، و(فَعيل)، كـ"صَهِيل"، و(فعال) بالفتح، أو الضم، أو الكسر، أو الثلاثة، و(فَعَلان) بفتحتين، وهكذا.

قال الثمانيني: اعلم أنَّ الثلاثي قد صاغوا منه ثلاث صيغ: (فَعْلَة) -بالفتح- اسمًا للمرة الواحدة، و(فِعْلَة) -بالكسر- اسمًا للحالة التي يكون عليها الفاعل، و(فُعْلَة) -بالضم- اسمًا للشيء، فـ"الحسْوَة"[٢] بالفتح: المرة الواحدة من الحسو، وهو الإدخال، وبالكسر: تحريك الشفتين لما يتناوله، وبالضم: الشيء الذي يُحسى، أي: يدخل[٣]، على أنَّهم قد [يريدون][٤] بالضم ما هو من المرة؛ كالعلَم للأشخاص، وهكذا.

قال: فإن كان الفعل زائدًا على الثلاثة كانوا إذا أرادوا المرَّة زادوا (التاء)، أي كما في الثلاثي، وإلا فهو للجنس، فإن كان الاسم فيه (التاء) لغير ذلك، مثل: "إِقَامَة"، و"إِرَادَة"، و"مُقَاتَلَة"، و"دَحْرَجَة"، فهم إذا أردوا المرة / الواحدة بيَّنوها بصفة، فقالوا: "دَحْرَجَةً وَاحِدَةً"، وإلا فهو للجنس[٥]. [٣٧٣]

۞۞۞

(١) عجز البيت (٩٢١) تتمته: (وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا) ص١٧٧.

(٢) انظر: تهذيب اللغة (حسو) ١٠٩/٥.

(٣) انظر: شرح اللمع ٤٢٦/١.

(٤) في المخطوط: "يريدوا"، والصواب ما أثبتُّه.

(٥) انظر: شرح اللمع ٤٢٧/١.

باب بيان **ظرف الزمان وظرف المكان** تعريفًا، وعددًا فيهما

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا خمسة أمور:

الأول: لم يجعلهما الشيخ قسمين للظرف؛ إشارةً إلى أنَّ اجتماعهما في الظرفية ضعيف بالنظر إلى ما هما فيه متباعدان من الذات والحالات، وهذه قاعدة: أنَّ السبب الضعيف مع السبب القوي يُلغى.

الثاني: تسمية المعرِبين لهذا المفعول -وهو: الزمان، والمكان- بالظرف أكثر من المفعول فيه، والكسائي وأصحابه يسمُّون الظروف صفات(١)، ولا مشاحَّة في الاصطلاح.

الثالث: قال الأصمعي: سألني الخليل إذا كان شيءٌ في شيءٍ فما تُسمِّي الشيء الذي فيه؟ قلت: أسمِّيه الوعاء، فبوَّب للظرف(٢).

ثم الزمان، والوقت، والمدة، أسماء بين الناس للَّيالي والأيام، واللَّيالي والأيام تنشأ بإذن الله -تعالى- عن حركة الفلك.

وقال ابن القيم: «الزَّمان: حركة الفلك»(٣).

وقال المازَرِي: الوقت: حركة الفلك بالشمس على أفقنا، وهو النهار، أو تحته، وهو الليل(٤)، وردَّه ابنُ عرفة(٥).

---

(١) نُسب إلى الكسائي في: الأصول ٢٠٤/١، والمحصول ٤٢٨/١، والارتشاف ١٣٨٩/٣. وانظر: مدرسة الكوفة ومنهجها ص٣٠٩، ودراسة في النحو الكوفي ص٢٢٢.

(٢) الرواية في توجيه اللمع ص١٨٥: «قال الأصمعي: أنا نبَّهت الخليل على تسمية هذه الأسماء ظروفًا؛ لأنِّي قلت له: إذا كان الشيء وعاءً لغيره، فما يسمى؟ فقال: ظرفًا»، وفي المحصول ٤٢٨/١: «وقال الأصمعي: سألني الخليل، فقال: إذا كان شيءٌ في شيءٍ، فما تُسمِّي الشيء الذي يكون فيه؟ فقلتُ: أسميه ظرفًا له، فوضع على ذلك باب الظروف».

(٣) بدائع الفوائد ١٠٧/٢.

(٤) انظر: شرح التلقين، لأبي عبد الله المازَرِي؛ تحقيق: سماحة الشيخ محمَّد المختار السّلامي، الطبعة الأولى، ٣٧٦/١ (دار الغرب الإسلامي ٢٠٠٨م).

والمازَرِي هو: مُحَمَّد بن علي المازَرِي، أبو عبد الله، فقيه مالكي، من مؤلفاته: شرح التلقين، والكشف والإنباء. توفي سنة ٥٣٦هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١١٠/٤، والأعلام ٢٧٧/٦.

(٥) قال ابن عرفة: «الوقت عرفًا: كون الشمس أو نظيرها بدائرة أفق معيَّن، أو بدرجة علم قدْر بعُدها منه»، فقال =

وقال التتائي[١]: الزمان: مدة حركة الفلك، والوقت أخص من الزمان؛ لأنَّه زمانٌ جليٌّ يتجلَّى به خفيٌّ لا أيُّ زمان كان؛ مثاله: "جَاءَ زَيْدٌ طُلُوعَ الشَّمْسِ"، فالطلوع وقت؛ لأنَّ المتكلم جعله جليًّا يتجلَّى به خفيٌّ، وهو المجيء من زيد، ولو عكس فقال: "طُلُوعُ الشَّمْسِ عِنْدَ مَجِيءِ زَيْدٍ"، كان المجيء هو الوقت، وهكذا.

وقال القرطبي[٢]: الفرق بين الثلاثة أنَّ الزمان: حركة الفلك المقسومة إلى الماضي والحال والمستقبل، والوقت: الزمان المعروض لأمر آخر، وهو أصل قول التتائي: جليٌّ يقترن به خفيٌّ، والمدَّة: حركة الفلك الممتدة من مبدئها إلى منتهاها.

ثم الزمان يَزْمَن المخلوقات بإذن الله -تعالى-، حتى إنَّ الحيوان لو لم يمرض مات من طول مرور الزمان عليه بإذن الله -تعالى-، قال الشاعر:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ ۞ كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ[٣]

ولأجل ذلك -أيضًا- يُسمى عصرًا؛ لأنَّه يَعْصر الموجود فيولد منه موجودًا آخر، ثم يعصره فيستخرج ما فيه من الماء والهواء والحرارة، حتى لا يفضل إلا التراب، وهو الذي يُسمَّى الرميم، فبان أنَّه يعصره -أيضًا- فييبّسه ثم يُتلفه وهكذا، ومن هنا وَهِم بعض الناس فنسبوا الخلق إلى الطبع، وناس آخرون فنسبوا الخلق إلى الزمان[٤].

=

الشارح: «إنَّما قيَّد المحدود بالعرفي؛ لأنَّه المقصود في كتابه، واحترز به من اللغوي، ولذا ردَّ على المازري - رحمه الله - في حدِّه بأنَّه حركات الأفلاك؛ لأنَّ ذلك لغةً لا عرفًا». شرح حدود ابن عرفة، لأبي عبد الله الرصاع، الطبعة الأولى، ص٤٦ (المكتبة العلمية ١٣٥٠هـ).

وابن عرفة هو: مُحَمَّد بن مُحَمَّد الورغمي التوني المالكي، أبو عبد الله، من مؤلفاته: المختصر الكبير في الفقه، والحدود. توفي سنة ٨٠٣هـ. انظرترجمته في: بغية الوعاة ٢٢٩/١، والأعلام ٤٣/٧.

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البيت من المتقارب، للصَّلَتان العبدي، في ديوانه، تحقيق: شريف علاونة، الطبعة الأولى، ص٨٠ (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

وهو في: الكامل ١٣٥/٣، والعقد الفريد ١٣٧/٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٥٦/٢.

(٤) انظر: الملل والنحل ٧٩/٣.

=

والوقت مأخوذ من التوقيت، وهو التحديد، والمدة مأخوذة من الامتداد.

ثم المكان: بسيط الأرض، وهو المسمَّى بين علماء المعقولات بالخارج؛ لأنَّه خارج عن الذهن مشتق من مكن يمكن إذا ثبت ثبوتًا تامًّا قويًّا، لا من كان يكون إذا وجد.

ثم المكان الذي يصير الناس إليه بكثرة فيجمعهم لطيب مائه واعتدال هوائه -مثلًا-، أو لوجود جميع مآربهم فيه، أو غالبها، يسمَّى مصيرًا من قول الله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾[1].

الخامس: سبب الظرف إرادة بيان زمان الفعل، أو مكانه؛ لثمرةٍ تريد بها ثمرة الفعل، وهي المفعول له، وإلا فالبيان لغير ثمرة عبثٌ، فتقديمه على المفعول له أولى، وعَكَسَ في (الألفية).

ثم الظرف لغةً: الوعاء[2]، قال الأنصاري: والمحلّ -أيضًا-.

والوعاء: ما احتوى على الشيء، والاحتواء: أن يكون الشيء في الشيء[3].

والظرف اصطلاحًا: اسم يدل على زمان أو مكان، رُكِّب مع فعل أو شبهه على معنى فيه، لا على معنى به أو عليه، وهكذا./ [٣٧٤]

فمن ثمَّ قال الشيخ: **ظرفُ الزَّمان** عندنا: **هو اسمُ الزَّمانِ**، لا نفس الزمان؛ إذ ذلك هو الظرف الزماني لغةً، **المنصوبُ** ذلك الاسم كغيره من المنصوبات، لكن هذا **بتقدير** لفظة (**في**)، لا بوجودها، وغيره من المنصوبات ليس كذلك.

وقال الفاكهيُّ: «بتقدير معنى (في)»[4].

فتقدير (في) ركنٌ في كون الظرف من المنصوبات الخمسة عشر، أو شرط.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا فوائد ثلاث:

---

(١) سورة آل عمران: ٢٨.

(٢) انظر (ظرف): تهذيب اللغة ٢٦٨/١٤، والصحاح ١٣٩٨/٤.

(٣) انظر (وعى): تهذيب اللغة ١٦٦/٣، والصحاح ٢٥٢٥/٦.

(٤) الفواكه الجَنِيَّة ص١٧١.

الأولى: اختصت (في)؛ لأنَّها الحرف الموضوع للظرفيَّة، فهي أمُّ جميع الظروف، ولو ظهرت لكان اسم الزمان أو المكان من المجرورات لا من الظروف، ولكن قال الأنصاري: في تسميته حينئذٍ في الاصطلاح ظرفًا خلاف[١].

ولو ضمَّنوا اسم الزمان أو المكان معنى (في) لكان مبنيًّا، ولئن سلمنا التضمُّن فلمْ تُبْنَ الظروفُ لأنَّها كثيرةٌ فيغلب البناء، وهو خلاف الأصل[٢]، كما لم يُبْنَ المثنى والجمع لذلك.

قال ابن جرباش: تقدير (في) دون ذكرها يقتضي أن يكون الظرف معيارًا لما هو ظرف له من الفعل أو شبهه لا يفضل منه عنه شيء، ولو ظهرت لم يكن معيارًا. انتهى.

ويجري على هذا ما تقدَّم فيمن حلف لا يسكن هذه الدار شهرًا، أنَّه هل يحنث بسكنى البعض، أو لا؟ وحينئذ فكذلك قوله تعالى: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾[٣]، هل الإسراء في كله، أو بعضه؟ وهكذا.

الثانية: قوله: (المنصوب بتقدير (في)) يوهم أنَّ النصب بهذا التقدير، وليس كذلك؛ إذ لو كان به لكان منصوبًا بنزع الخافض، والكوفيون هذا مذهبهم في الظروف، والبصريون مذهبهم أنَّه منصوب بالفعل أو شبهه، إذا كان معناه يقع في معناه لا عليه، وهكذا.

الثالثة: ظرفُ الزمان كلُّهُ يقبل تقدير (في)، وظرفُ المكان منه ما لا يقبل تقديرها، وإنَّما يوجب لنفسه ظهورها[٤].

ثم دلالة الفعل على الزمان لم تُغنِ عن ظرف الزمان؛ لأنَّ الفعل إنَّما يدل على زمانٍ مبهم،

---

(١) فالبصريون يسمونها ظروفًا، والفراء يسميها محالًّا؛ والأحداث تحلُّها، والكسائي يسميها صفاتٍ؛ لأنَّها تكون وصفًا للنكرات. انظر: الأصول ٢٠٤/١، والمحصول ٤٢٨/١، والتذييل ٢٥٦/٧، والموفي في النحو الكوفي، للسيد صدر الدين الكنغراوي؛ علَّق عليها: مُحَمَّد البيطار، ص٥٧٧ (مجلة مجمع اللغة العربية-دمشق ٢٠١٠م)، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو ص٣٠٩.

(٢) لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب.

(٣) سورة الإسراء: ١.

(٤) ظرف المكان إن كان مبهمًا، نحو: "فوق"، و"تحت"، قَبِلَ تقدير (في)، وإن كان مختصًّا، نحو: "الدار"، و"المسجد"، فإنَّه لا يكون ظرفًا إلا مقترنًا بـ(في). انظر: المحصول ٤٣٩/١.

وهذا يدل على زمان معيَّن، فالمصدر يصرّح بالحدث من مدلولَي الفعل، وظرف الزمان يصرّح بالزمان من مدلولَي الفعل.

نحو قولك: **"اليَوْمَ"** بالنصب لا بالخفض، على إضافة (نحو) إليه؛ لأنَّ المراد هنا أنَّه مثال لظرف الزمان المنصوب، وهكذا في الباقي، وهو خمسة وعشرون كلمة، اثنتا عشرة في ظرف الزمان، كلٌّ منها يُطلب فيه أن يُعرف من خمسة أوجه: لفظه، ومعناه، إعرابه أو بناؤه، تصرُّفه أو عدم تصرفه، انصرافه أو عدم انصرافه، وهكذا./ [٣٧٥]

واليوم لغةً: من طلوع الشمس إلى غروب الشمس(١).

وشرعًا: من طلوع الفجر(٢).

قال ابن جرباش: ويكون اليوم مجازًا عن الوقت، بعض لليوم أو غير بعض له من نهار أو ليل، إذا تعذَّرت الحقيقة التي هي مقدار انبساط الشمس على وجه الأرض من الطلوع إلى الغروب، وإنَّما تتعذر الحقيقة إذا لم يمتدَّ الفعل فيه كلِّه لذاته أو لعارض.

قال ابن الجبّان(٣): وقد يكون مجازًا عن الوقائع؛ لأنَّ العرب قد تسمِّي به الوقائع.

و"اللَّيْلَةَ" وهي لغةً وشرعًا: من غروب الشمس(٤).

ثم اليوم والليلة ظرفان معربان منصرفان يُنوَّنان، ومتصرِّفان يُستعملان ظرفًا وغير ظرف، قال في (الألفية):

وَمَـــا يُـــرَى ظَرْفًـــا وَغَـــيْرَ ظَـــرْفِ ۞ فَـــذَاكَ ذُو تَصَـــرُّفٍ فِي العُـــرْفِ

وغَـــيرُ ذِي التَّصَـــرُّفِ الَّـــذِي لَـــزِمْ ۞ ظَرْفِيَّـــةً أَوْ شِـــبْهَهَا مِـــنَ الْكَلِـــمْ (٥)

قال الشيخ خالد: وبيان ذلك أنَّ المتكلِّم إذا قصد التحدُّث عن شيء وقع في الزمان

---

(١) لسان العرب (يوم) ٦٤٩/١٢.

(٢) الكليات ص٩٨١.

(٣) ابن الجبّان هو: مُحَمَّد بن علي بن عمر، أبو منصور، عالم لغوي، له شرح فصيح ثعلب. انظر: بغية الوعاة ١٨٥/١.

(٤) لسان العرب (ليل) ٦٠٧/١١.

(٥) البيتان (٣٠٨-٣٠٩) ص١٠٨.

فالزمان ظرف، وإن حدَّث عن الزمان نفسِه لا عن شيء وقع فيه فليس بظرف، بل فاعل، أو مبتدأ، إلى غير ذلك(١).

وهذا يكفي المبتدئ.

قالوا: وإذا وقع "اليَوْمُ" خبرًا عن لفظ "الأَحَدِ"، أو "الْاِثْنَيْنِ"، وهكذا، فليس مفعولًا فيه حينئذٍ إلا عند الفرَّاء وهشام، وإذا وقع خبرًا عن "الْجُمُعَةِ"، و"السَّبْتِ"، مثل: "الجُمُعَةُ الْيَوْمَ"، و"السَّبْتُ الْيَوْمَ"، يجوز(٢).

والفرق أنَّ غيرهما من الأيام لا يُلحظ فيه إلا اليوميَّة، واليوم لا يكون في اليوم، وهما قد يُلحظ فيهما في الأول الاجتماع، وفي الثاني السكون، فلذلك جاز النصب -أيضًا-، ولكن ضعيف؛ لأنَّ اليومية فيهما غلبت على ذلك.

ولا يُتوهَّم أنَّ الألف واللام شرط في الظرفية، بل الإضافة والتجرد كذلك، ويكونان عند التجرد نكرةً، حتى ولو قصد بهما معيَّن، مع أنَّهم قالوا في أربعة "أَمْسِ"، و"سَحَر"، و"غُدْوَة"، و"بُكْرَة": إنَّها إذا قُصد بها معيَّن لا يصح ذلك بها إلا إذا كانت ظرفًا، لا إذا كانت فاعلًا، أو مبتدأً، وهكذا، وتكون حينئذٍ ظرفًا غير متصرِّف، ومعرفةً بالعلميَّة الجنسيَّة لا الشخصيَّة(٣).

ثم في كتب فقهائنا أنَّ الشمس وغيرها من الكواكب تطلع وتزول وتغرب في بلاد المشرق قبل ذلك في بلاد المغرب.

قال: / **و"غُدْوَة"** بضم الغين المعجمة، وبالنصب بتنوين وبلا تنوين، وهي: الزمان بين صلاة الفجر وطلوع الشمس(٤). **[٣٧٦]**

وعن الإمام مُحَمَّد: من حلف ليأتينَّ غُدْوَة لم يحنث إذا أتى بعد طلوع الفجر إلى نصف النهار(٥).

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٥١٩/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٢٣/١، والارتشاف ١١٢٥/٣، والمساعد ٢٤٠/١.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/١، وشرح التسهيل ٢٠٢/٢.

(٤) لسان العرب (غدا) ١١٦/١٥.

(٥) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر الكاساني الحنفي، الطبعة الثانية، ٦٩/٣ (دار الكتب العلمية =

قال الأنصاري: ويُستعمل نكرةً ومعرفةً، وإنَّما يكون معرفةً إذا قصد بها غُدْوَة معيَّنة، غُدْوَة يوم بعينه، وحينئذ جاءت عن العرب غير منوَّنة، وذلك هو منع الصرف.

وقاعدة النحو أنَّه لا يكون إلا لعلتين، فاستخرجوا له علتين، وقالوا: "غُدْوَة" تنوَّن إذا كانت نكرةً، ولا تنوَّن إذا كانت معرفةً؛ لأنَّها حينئذٍ لا تنصرف؛ للعلميَّة الجنسيَّة والتأنيث[١].

وتقع خبرًا، وتُرفع، فهي معرَبة منصرفة تارةً، متصرِّفة دائمًا.

و"بُكْرَة" بضم الباء الموحدة وبالنصب بتنوين وبلا تنوين، وهي: أول النهار لغةً[٢] وشرعًا، هذا لفظهم، وكأنَّها هي الغُدْوَة ، لكن لا يأتي فيها قول مُحَمَّد المذكور؛ لأنَّها أصرح في أوليَّة النهار من "غدوة"، وحينئذٍ فالفرق بينهما النظر إلى الاشتقاق، فـ"الغُدْوَة" بالنظر إلى الغدوِّ، وهو: السير لتحصيل الغداء، والبُكْرَة بالنظر إلى البكر، وهو الأوَّل الأقوى، أو الذي يبادر، قالوا: أصل البُكْرَة المبادرة، إذا بَكَرَ إلى شيء معناه: بادر إليه، ثم هو من باب: دَخَلَ؛ إذ لا يُقال: "بكُر" -بضم الكاف-، ولا "بكِر" -بكسرها-.

قال الأنصاري: وتُستعمل كـ"غُدْوَة" نكرةً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً﴾[٣]، ومعرفةً، نحو: "أَتَيْتُكَ اليَوْمَ وَأَمْسِ بُكْرَةَ".

وظاهر كلام ابن القيم أنَّ أصلهما ألَّا ينوَّنا، قال: «وأمَّا "غُدْوَة"، و"بُكْرَة"، فإنَّهما اسمان علَمان، وعدم التنوين فيهما للتعريف والتأنيث»[٤].

قال: والذي أخرجهما عن باب "ضَحْوَة"، و"عَشِيَّة"، أنَّهما قد بُنيا بناءً لا تكون عليه المصادر ولا النعوت؛ إيذانًا بالعلَمية، وتحقيقًا لمعناها، وإلا ففيهما معنى المصادر، وهو الغُدُوُّ والبُكُورُ"، كما في "ضَحْوَة" و"عَشِيَّة" معنى الضُّحى والعِشاء[٥].

=١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٣، والمقاصد الشافية ٥/٦٦٩، والهمع ١/٢٩٠.

(٢) انظر: لسان العرب (بكر) ٤/٧٦.

(٣) سورة القمر: ٣٨.

(٤) بدائع الفوائد ٢/١٠٢.

(٥) انظر: بدائع الفوائد ٢/١٠٢.

ثم في (شرح الجامع) للحنفية: لو قال: "لَيَأْتِيَنَّ ضَحْوَةً"، فهو من بعد طلوع الشمس من الساعة التي تحلُّ فيها الصلاة إلى نصف النهار؛ لأنَّ هذا وقت صلاة الضحى.

و"سَحَرًا" بالتحريك / والنصب والتنوين، وهو سدس الليل الأخير[١]. [٣٧٧]

وعبارة الأنصاري: آخر الليل.

وعبارة بعضهم: قُبيل الفجر[٢].

وروى [المعلَّى] [٣] عن الإمام مُحَمَّد فيمن حلف لا يكلمه إلى السحر، قال: إذا دخل ثلث الليل الأخير فليكلمه؛ لأنَّ وقت السحر ما قرب من الفجر[٤].

وفي (شرح الجامع): السحور: ما بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر.

قال الأنصاري: ويُستعمل نكرةً إذا أُريدَ به سحر يوم غير معيَّن، نحو: "جِئْتُكَ سَحَرًا"، ومعرفةً إذا أريد به سحر يوم بعينه.

وحينئذٍ جاء عن العرب كـ"غُدْوَة" و"بُكْرَة" ممنوعًا من الصرف، فتحيَّل له النحويون، وقالوا: للتعريف، والعدل[٥]؛ لأنَّ الأصل أنَّ التعريف إنَّما هو في الاسم الظاهر بالعلَميَّة، أو بالألف واللام، أو بالإضافة، لا بالقصد بلا أداة معه ولا وضع وهكذا، فلمَّا جعلوه في "غُدْوَة" و"بُكْرَة" و"سحر" بالقصد؛ لأنَّهم وجدوا العرب لم يصرفوها، تحيَّلوا في "غُدْوَة" و"بُكْرَة"، وقالوا: فيهما علَميَّة جنسيَّة[٦]، وتحيَّلوا في هذا، وقالوا: فيه الألف واللام، وعدل به عنها[٧]، والنكرة

---

(١) انظر (سحر): تهذيب اللغة ١٧١/٤، والكليات ص٥١١.

(٢) انظر: شرح الآجرُّوميّة للأزهري ص٧٧.

(٣) ما بين المعقوفتين في المخطوط (العلاء) والمثبت هو الصواب استنادا على ماورد في بدائع الصنائع..

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٦٩/٣.

والمعلّى هو: المعلى بن منصور الرازيّ، أبو يعلى: من رجال الحديث، المصنفين فيه. ثقة نبيل، من أصحاب أبي يوسف ومُحَمَّد بن الحسن، صاحبي أبي حنيفة. توفي سنة ٢١١هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٣٦٥/١٠.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٢٣/١، والمحصول ٤٣٤/١، والمساعد ٦٣/٣.

(٦) وذلك لأنَّ كل نكرة صارت معرفةً، فلابدَّ فيها إمَّا من العلَمية، وإمَّا من اللام أو الإضافة، وهما تعرَّفا بمجرَّد قصد المتكلم-عنايته-، لا بآلة، ولا علَمية. شرح الكافية للرضي ١٩/٢.

(٧) أي: كأنهم عدلوا (سحر) عن (السحر).

المقصودة في النداء مبنيَّة على الضم، والمبنيُّ ليس بمحل الصَّرف ولا عدم الصَّرف.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا أصول:

الأول: الأصل في الظروف التصرف، وهو أن تُستعمل -أيضًا- مرفوعةً، ومجرورةً، ومنصوبةً على غير الظرفية.

ثم العرب قصرت ألفاظًا من الظروف على الظرفية وخصَّتها بذلك، وذلك إنَّما يؤخذ سماعًا منهم، فمن ذلك: "ذَاتَ يَوْمٍ"، و"ذَاتَ لَيْلَةٍ"، و"ذَاتَ مَرَّةٍ"، و"بَيْنَا"، و"بَيْنَمَا"، و"قَطّ"، و"عِوَض"، و"قَبْل"، و"بَعْد"، ولو دخلت عليهما (مِن) الجارة.

ومن ذلك: (إذْ) -بالسكون- إلا إذا كانت مفعولًا به، مثل: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ﴾[1]، أو أضيف إليها زمان، مثل: "حِينَئِذٍ"، و"يَوْمَئِذٍ"، وهكذا.

ومن ذلك: "سحر"، و"بكر"، و"صَبَاحًا"، و"ضَحْوَةً"، و"ضُحًى"، و"عَشِيَّةً"، و"عِشَاءً"، و"عَتَمَة"، و"مَسَاءً"، كل ذلك إذا كان من يوم بعينه، وكان مجرَّدًا من الألف واللام والإضافة.

وأمَّا "الآن" فظرفيَّته غالبة لا لازمة، قال ابن إياز: «فإن قلت: / فما العلة في ذلك؟ قيل: أحجم أهل هذه الصناعة عن التعليل، واعتمدوا على استعمال العرب»[2]. [٣٧٨]

الثاني: الأصل في الظروف الانصراف، وهو التنوين في حالة النصب -مثلًا-، ولم تخرج عنه، فمنع من الصرف من الظروف التي تتصرف إلا "غُدْوَة" و"بُكْرَة" إذا كانا من يوم بعينه، فليس لنا ما يتصرف ومُنع من الصرف إلا هما، وسبقت الحيلة لهما في منع الصرف، ولم يُمنع من الصرف من الظروف التي لا تتصرَّف إلا "سَحَرَ" بالشرط المذكور سابقًا، فليس لنا ما لا يتصرَّف ولا ينصرف -أيضًا- فيمنع من الصرف -وهو التنوين- إلا هو.

الثالث: الأصل في جميع الظروف أنَّ الظرف منها إذا كان نكرة، أو معرفة بالألف واللام،

---

(١) سورة الأنفال: ٢٦.

(٢) المحصول ١/٤٣٦.

أو بالإضافة، أن يتصرَّف وينصرِف، ولو كان مما لا يتصرَّف، أو مما لا ينصرِف، ثمَّ هنا مثال، وهو إذا قيل: "جِئْتُكَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَحَرَ"، فـ"سَحَرَ" بدل بعض من كل، وهو: "يوم الجمعة"، فيكون مجرورًا، وعلامة جره الفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنَّه اسم لا ينصرف، وعندهم محل الجار والمجرور نصب، والتابع عندهم كما يتبع اللفظ يتبع المحل -أيضًا-، فلك أن تجعله منصوبًا على محل الجار والمجرور، وتكون الفتحة أصليَّةً علامةَ نصب، لا فرعيَّةً علامةَ خفض.

وعند ابن القيم في (بدائع الفوائد): يتعيَّن في سحر يوم الجمعة[١] أنَّه ليس بدلًا، بخلاف "يَوْمِ السَّبْتِ" -مثلًا-، نحو: "كَرِهْتُ يَوْمَ السَّبْتِ سَحَرَ"[٢].

وزاد على هذا أن قال: إنَّ تعريف "سَحَر" بالألف واللام، لا بالإضافة[٣].

و"غَدًا" بالنَّصب والقصر والتنوين، وهو اليوم التالي ليومك، ثمَّ هو معرَب منصرِف متصرِّف، وإذا وقع خبرًا رُفع.

وهذا يكفي المبتدئ.

[٣٧٩] وكان يحسن أن يذكر الشيخ هنا "أمس"؛ لأنَّه ضد / "غَدٍ"؛ إذ هو اليوم السابق يومك، ولعله إنَّما تركه؛ لاختلاف أحواله، قالوا: إنَّه إذا كان بالألف واللام أو بالإضافة معربٌ عند جميع العرب، وإذا كان مجرَّدًا من ذلك فهو عند أهل الحجاز مبنيٌّ على الكسر[٤].

قال في (شرح القطر): إذا قصد به أمس معين من الأيام السابقة فتحيَّل له النحويون بأنَّه بُني لتضمُّنه الألف واللام[٥].

وعند بني تميم إذا كان في موضع رفع، أو خفض بـ(مذ) أو (منذ) فقط، يكون معربًا غير منصرف[٦].

فتحيَّل النحويون له في علتين، وقالوا: للتعريف، والعدل عن الألف واللام؛ لأنَّه في الأصل

---

(١) وذلك في المثال السابق: "جِئْتُكَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَحَرَ".

(٢) انظر: ٢/٩٨، ٩٩.

(٣) انظر: بدائع الفوائد ٢/٩٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٢٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٣٧، والتذييل ٨/١٧.

(٥) انظر: ص٣١٥.

(٦) في مذهب بني تميم أقوال. انظر: التذييل ٨/١٨.

نكرة، فحقه أن يكون تعريفه بالألف واللام، أو الإضافة، فعُدل عن ذلك إلى التعريف بالعلَميَّة الجنسيَّة، والعدل عن الألف واللام والإضافة[١].

و"**عَتَمَةً**" بفتح التاء الأولى ونصب التاء الثانية والتنوين، وهي الثلث الأول من الليل[٢].

و"**عَشِيَّةً**" بالنصب والتنوين، وهي من صلاة المغرب إلى العَتَمَة، وفي هذا الوقت يضعف البصر، فلا يُبصر الإنسان ما أمامه، والناقة العشواء: هي التي لا تُبصر ما أمامها؛ لضعف بصرها، والعَشَاء -بفتح العين-: هو الأكل عشيَّةً؛ إذ تركُه وكثرتُه يُضعف البصر[٣].

وعن مُحَمَّد: من حلف لا يتعشَّى ولا يتغدَّى فأكل لقمة أو لقمتين لا يحنث حتى يأكل أكثر من نصف شبعه[٤].

وفي (شرح الجامع): الغَداء: هو الأكل المترادف الذي يُقصد به الشبع من بعد طلوع الفجر إلى الزوال، والعَشَاء: من الزوال إلى نصف الليل، والسَّحور: من بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر.

و"**صَبَاحًا**" بالنصب والتنوين، قال الشيخ موفق الدين في (المغني): «الفجر: هو البياض المستطير في الأفق»[٥]، أي: المنتشر، والبياض عَرَض، والعَرَض لا بد له من جوهر يتعلق به.

قال: «والصبح: ما جمع بياضًا وحُمرة، ومنه سمي الرجل الذي في لونه بياض وحمرة أَصْبَح»[٦].

قال: «والصبح يدخل وقته بطلوع الفجر الثاني إجماعًا، ويسمَّى الفجرُ الثاني الصادقَ؛ لأنَّه يصدقك عن الصبح»[٧].

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٨/٣، وعنوان الإفادة ص٢٢٠.

(٢) تهذيب اللغة (عتم) ١٧٢/٢.

(٣) تهذيب اللغة (عشي) ٣٥/٣.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٦٩/٣.

(٥) ٣٠/٢.

(٦) السابق.

(٧) السابق.

[٣٨٠] وقال العلقمي في (شرح الجامع الصغير للسيوطي)[١]: / قال العلامة عبد اللطيف موفق الدين البغدادي[٢]: الصباح عند العرب من نصف الليل الأخير إلى الزوال، والمساء من الزوال إلى آخر نصف الليل، فالصباح والمساء ضدان، والشيء يُعرف بضده كما يعرف بنقيضه.

وسبق قول أبي عثمان المغربي: لا يَعرف الشيء من لا يَعرف ضدَّه، أي: لا يعرفه معرفةً تامَّةً.

وقال الأنصاري، والشيخ خالد[٣]، والخطيب[٤]: الصباح: أول النهار.

وقال الإمام مُحَمَّد: ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الأكبر، فإذا ارتفع الضحى الأكبر ذهب وقت الصباح، فلو حلف لا يتصبَّح، أي: لا ينام صبحًا، فنام بعد ما طلعت الشمس في فراشه، يحنث[٥].

هذا كلام العلماء في الصباح، وهو يدل على أنَّ فيه اختلافًا.

قال العلقمي: وعلى هذا تقع الأذكار التي في الصباح والمساء، والتي في اليوم والليلة تقع في اليوم والليلة.

و"**مَسَاءً**" بالنصب، والمد والتنوين.

قال الأنصاري: آخر النهار.

قال الخطيب: «من الظهر إلى غروب الشمس»[٦].

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا جمع وفرق، وهو أنَّه لا شك أنَّ ما ذكره الشيخ بعد اليوم والليلة ثمانية ظروف

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) هو: عبد اللطيف بن يوسف بن مُحَمَّد بن علي بن سعد، العلامة موفق الدين البغدادي، الشافعي النحوي اللغوي، المعروف بابن اللباد. توفي سنة ٦٢٩هـ. انظر ترجمته في: فوات الوفيات ٣٨٥/٢، وبغية الوعاة ١٠٦/٢، والأعلام ٦١/٤.

(٣) انظر: شرحه على الآجرُّوميّة ص٧٧.

(٤) انظر: نور السجية ص٢٢٣.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ٦٩/٣.

(٦) نور السجية ص٢٢٣.

بالمساء، وهي كلها أجزاء من اليوم والليلة، ثم قد منعت العرب التنوين -وهو: الصرف- في "غُدْوَة"، و"بُكْرَة"، و"سَحَر"، على ما تقدَّم، فهل يأتي ذلك في الخمسة الأخرى؟

قال الخطيب-عند ذكره: "عَتَمَة": ويأتي فيها ما في: "غُدْوَة" من الأحوال الثلاثة[١].

قال الأنصاري: و"عَشِيَّةً" إنَّما هي في بعض النسخ، فتكون مثل "عَتَمَة"، وكذلك "ضَحْوَة".

بقيت ثلاثة: "غَدًا" و"صَبَاحًا" و"مَساءً"، قال الأنصاري -عند ذكره: "صباحًا"، و"مساءً"-: وحكمهما أنَّك إن أردت لهما صباح يومك ومساء ليلتك لزمهما التنكير والظرفية، كقولك وأنت تريد صباح يومك ومساء ليلتك: "أَتَيْتُكَ صَبَاحًا"، وأَزُورُكَ مَسَاءً"، وإن أردت / [٣٨١] بهما غير يومك وليلتك لم يلزمهما ذلك، بل يجوز فيهما التعريف والخروج عن الظرفية. انتهى.

فحالهما ضد حال "غُدْوَة"، و"بُكْرَة"، و"سحر"، وهكذا، على مقتضى كلامه هذا.

و"غَدًا" خاص باليوم التالي ليومك، فلا ثمرة فيه للقصد وعدم القصد.

وقال ابن القيم ما يوافق كلام الأنصاري هذا لا كلام الخطيب قبله، قال: وأمَّا "ضَحْوَة"، و"عَشِيَّةً"، و"مساء"، ونحو ذلك، فإنَّها مفارقة لـ"سحر"؛ من حيث جاءت عن العرب منوَّنةً، حتى وإن أريد بها معيَّن، وكأنَّه تغليب لما فيها من معنى الوصف على القصد المذكور؛ لأنَّها مشتقة "العشيَّة" من العشاء، و"ضَحْوَة" من قولك: "لَيْلَةٌ ضَحْيَاء"، و"فَرَسٌ أَضْحَى"، يريد نوعًا حسنًا من البياض، و"الصباح" من الصُّبح، وهو: لون من لونين، أو بين لونين[٢].

و"النهار" من نَهر الدَّم، و"الفجر" من فجر الدم، وهما متفاوتان في القوة والانتشار والتبيين، ثم لما كان النهار أوسع من النهر خُصَّ بالألف المعطية انفتاح الفم واتساع النطق.

و"أَبَدًا" بالنصب والتنوين.

قال الأنصاري: وهو موضوع للزمان المستقبل الذي لا نهاية له، عكس "قَطّ"، فإنَّها اسم لما مضى من الزمان، تقول: "مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ"، و"لَا أَفْعَلُهُ أَبَدًا".

---

(١) انظر: نور السجية ص٢٢٣.

(٢) انظر: بدائع الفوائد ٢/١٠٠.

قال الخطيب: ويُستعمل نكرةً ومضافًا[١].

ولم يقل: وبالألف واللام، والظاهر أنَّه لا يمتنع أن يُقال: "لَا أَفْعَلُهُ الْأَبَدَ".

(وأمَدًا) بالنصب والتنوين.

قال الخطيب: «اسم لزمان مستقبل، ويأتي فيه ما مرَّ في "أَبَدًا"»[٢]. انتهى.

وقال العلقمي: الأمد: الزمان، وقال -أيضًا: وهو المدة من الزمان المستقبل.

ثم هل بين الأبد والأمد فرق؟

قد يقال: يليق أن يكون الفرق بينهما -مع أنَّ كلا منهما للزمان المستقبل- أنَّ الأول باعتبار أنَّ الزمان محل أو سبب للبُدِّ، وهو الانفكاك، والثاني باعتبار أنَّ الزمان محل للمدِّ، وهو الطول.

و"حِينًا" بالنصب والتنوين.

قال الخطيب: وهو اسم لزمان مبهم، ويستعمل نكرةً منوَّنةً، ومضافًا، نحو: "حِينَ طَلَعَتِ الشَّمْسُ"[٣].

ولم يقل هنا -أيضًا-: (وبالألف واللام)، مع أنَّه يُستعمل بها قطعًا، قدَّروا: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٤]: / لات الحين حين مناص، أي: فرار. [٣٨٢]

ثم في كتب في الفقه لو حلف لا أكلِّمه حينًا فأقلُّه ستة أشهر[٥].

ثم كان أتى في الأوَّلَيْن بالألف واللام دون العشرة بعدهما؛ إعلام بجواز التعريف والتنكير في الظروف، ويؤخذ جوازه بالإضافة من جوازه بالألف واللام؛ إذ لا فارق بينهما، وخصَّ الأوَّلَيْن، لأنَّهما الاسمان الكاملان، وأكثر الباقي أبعاض لهما -كما تقدَّم.

---

(١) انظر: نور السجية ص٢٢٣.

(٢) نور السجية ص٢٢٣.

(٣) انظر: نور السجية ص٢٢٣.

(٤) سورة ص: ٣.

(٥) انظر: الفروق للقرافي ٣/٨٥.

وما أشبه من الأسماء في دلالته على الزمان، وكونه بتقدير: (في)، وكونه منصوبًا، **ذلك** المذكور، حتى ولو كانت دلالته على الزمان بالعروض، أي: عارضة لا أصلية.

قال الأنصاري: ذكر اثني عشر اسمًا، وأمرك بالقياس عليها بقوله: (وما أشبه ذلك)، أي: وقِس على هذه الأسماء ما أشبهها في الدلالة على الزمان بالشرط المذكور، وإن لم تكن تشبهها في الإعراب؛ إذ هذه كلها معربة لا مبنية -كما ترى-، ثم الذي يشبه ذلك ودلالته على الزمان بالأصالة ثلاثة أنواع:

الأول: أسماء أبعاضٍ من اليوم والليلة -أيضًا-، نحو: "سَاعَة"، و"لَحْظَة"، و"وَقْت"، و"أَوَان"، وهكذا.

والثاني: أسماء جملة من اليوم والليلة، نحو: "جُمُعَة"، و"أُسْبُوع"، و"شَهْر"، و"حَوْل"، و"عَام"، و"سَنَة"، وهذان النوعان معربَان كالأسماء التي ذكرها الشيخ.

والثالث: أسماء استفهام تارةً وشرط تارةً، أو شرط دائمًا، نحو: "مَتَى" و"أَيَّان" للأول، و"إِذَا" و"إِذْمَا" للثاني.

وأسماء زمان لغير الاستفهام والشرط، نحو: "مُذْ" و"مُنْذُ" في حال كونهما اسمين، و"إِذْ"، و"بَيْنَ"، و"بَيْنَمَا"، و"قَطُّ"، و"عِوَضَ"، و"الْآنَ"، و"أَمْسِ"، و"قَبْلَ"، و"بَعْدَ"، و"دَائِمًا"، وهكذا، وهذا النوع الثالث مبني، ولكن "قبل" و"بعد" وأسماء الجهات وهكذا لها أربعة أحوال مذكورة في (شرح القطر)[1]، وإنَّما هي مبنية في حالة واحدة منها، وهي حذف المضاف إليه ونيَّة معناه.

ثم الذي يشبه ذلك ودلالته على الزمان بالعروض خمسة أنواع:

الأول: عدد الزمان، نحو: / ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[2]. [٣٨٣]

والثاني: صفة الزمان، نحو: "جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ".

والثالث: مضاف إلى الزمان لإفادة كلِّيَّته أو بعضيَّته.

وعبارة الخطيب: «ما قيّدت به كلِّيَّته أو جزئيَّته؛ كـ"سِرْتُ كُلَّ اليَوْمِ"، أو "جَمِيعَ اليَوْمِ"، أو

(١) انظر: شرح القطر لابن هشام ص١٩.

(٢) سورة الحاقة: ٧.

"بَعْضَهُ"»[(١)]، وهكذا.

والرابع: مضاف إليه الزمان ناب عن الزمان، وهذا تارةً مصدر، نحو: "خُفُوقَ النَّجْمِ"، و"حَلْبَ النَّاقَةِ"، و"طَحْنَ مُدٍّ"، أي: وقت خفوق النجم، وهكذا، وتارةً اسم عين، نحو: "لَا أُكَلِّمُهُ القَارِظَيْنِ"، أي: مدَّة غيبة القارظين[(٢)]، وهكذا.

والخامس: ألفاظ مسموعة توسَّعت العرب فيها فنصبتها على تضمين معنى (في)، كقولهم: "أَحَقًّا إِنَّكَ ذَاهِبٌ؟"، أصله: "أفي حق؟"، أجرَوها مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان؛ لأنَّها أخبار عن المصادر دون الجثث.

ثم هنا شيء تفرَّع عمَّا سبق، وهو أنَّ ظرف الزمان منصوب، وهذا الذي تفرع هو أنَّ ظرف الزمان المتصرف لا شك أنَّه أحد المنصوبات الخمسة عشر، فلو كان مع ذلك -أيضًا- من أحد المرفوعات السبعة، أو من أحد المخفوضات الثلاثة، فهل تجوز فيه الإعرابات الثلاثة: الرفع والنصب والجر؟ قالوا: تجوز.

قال الرضي: إذا كان ظرف الزمان نكرةً أو معرفةً، وكان خبرًا عن معنى يستغرق ذلك الزمان أو أكثره، أو لا يستغرق، جاز فيه الرفع، والنصب، والجر بـ(في)، مثل: "الصَّوْمُ يَوْمٌ"، فيجوز أن يُنصب، فيقال: "الصَّوْمُ يَوْمًا"، وأن يُجرَّ بـ(في)، فيقال: "الصَّوْمُ فِي يَوْمٍ".

وللكوفيين في هذا تفصيل من جهة الجواز وعدم الجواز، وللبصريين تفصيل من جهة الغالب من الثلاثة وغير الغالب.

و﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾[(٣)] نزَّل الحجَّ منزلة المستغرق؛ تأكيدًا، أو دعاءً للناس إلى الاستعداد له[(٤)].

---

(١) نور السجية ص٢٢٦.

(٢) القَرَظ: ورق السَّلَم يُدبغ به الأدم. والقارظ: الذي يجمع القرظ. تهذيب اللغة (قرظ) ٩/٧٠.

وأصل المثل: (لَآتِيَنَّكَ حَتَّى يَؤُبَ القارِظَانِ) جاء في مجمع الأمثال (٢/ ٢١٢): «ويقال: هذان القارظان كانا من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا».

(٣) سورة البقرة: ١٩٧.

(٤) انظر: شرحه على الكافية ١/٢٢٠.

وإن كان ظرف الزمان خبرًا عن عين، وكان ذلك الخبر خبرًا عن إرادة تقدير المسافة قربًا وبعدًا، وكان مؤقَّتًا محدودًا، وجب الرفع، نحو: "مَنْزِلُكَ مِنِّي لَيْلَةٌ"، (منِّي) متعلقة بمدلوله الخبر، وهو القرب أو البعد، أي: منزلك ذو مسافة منِّي سُرى ليلة، وهكذا.

وظرف المكان: هو اسم المكان المنصوب، وهو -أي: الاسم- **بتقدير: (في)**.

إيضاح هذا أنَّ وجه الأرض أربعة أقسام[1]:

الأول: المختص من وجه الأرض، وهو المحدود بحدود تشخصة، كما تشخِّص الصورة الإنسان، ولا يتحلحل من بقعة إلى بقعة أخرى؛ إذ شخص زيدٍ -مثلًا- لا ينتقل إلى غيره، بخلاف إنسانيته.

وهذا هو المكانُ الذي له أطرافٌ معيَّنة شخصيَّة؛ / كالدَّار، والمسجد، والمدينة، كمكة، [٣٨٤] وغزة، وهكذا، والإقليم، كالشام، والعراق، وهكذا.

فلا ينتقل شخصُ دارٍ إلى دارٍ أخرى، كما لا ينتقل شخصُ رجلٍ إلى رجلٍ آخر، ولا شخصُ غزَّةَ -مثلًا- إلى القدسِ، وهكذا.

وهذا ليس بظرف، وحكمه حكم سائر الأسماء.

الثاني: المبهَم، وهو المكان من وجه الأرض الذي ليس محدودًا بأطراف تشخِّصه، وإن كان محدودًا بشيء فيه من شخص، نحو: "عِنْدَ زَيْدٍ"، أو عمل فيه، نحو: "فَدَّان"، و"مِيل"، و"فَرْسَخ"، وهكذا، وهذا ضدُّ المختص، وهو ظرف المكان، قال في (الألفية):

..... وَمَـــا ۞ يَقْبَلُـــهُ الْمَكَـــانُ إِلَاّ مُبْهَمَـــا [2]

وملخَّصُ هذا أنَّ بقاعَ الأرض معيَّنةٌ بذواتها، مثل: القدس، والدار، والمسجد، وهكذا، وحينئذ فليس منها مبهَم إلا الجهات الست ونحوها؛ لأنَّها لا مسمَّى لها من الأرض يُعرف لأحد حتى تضاف.

نحو قولك: "**أَمَامَ** زَيْدٍ" بفتح الهمزة، وبالنصب بلا تنوين؛ لأنَّه بتقدير مضاف إليه يليه؛ إذ

---

(١) ذكر قسمين هنا، والثالث والرابع سيأتي ذكرهما في ص ٦٤١.

(٢) جزء من البيت ٣٠٥، تمامه: (وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ** يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَاّ مُبْهَمَا) ص١٠٨.

ما لا يُتصوَّر إلا بغيره هو مضاف إلى ذلك الغير، والأمام: بقعة تقابل الوجه تُؤَم، أي: تُقْصَد.

و"**خَلْفَ**" بسكون اللام، وبالنصب بلا تنوين، وهو: بقعة تقابل القفا تُخلَّف، أي: تُترَك عن أن يُجعل الوجه إليها.

و"**قُدَّامَ**" بالضم، والتشديد، والنصب كذلك، وهو: بقعة يتقدَّم إليها، فهي الأمام السابق.

و"**وَرَاءَ**" بالمد، والنصب كذلك، وهو: الخلف، من حيث إنَّه يتوارى ولو عن الذهن، ومن ثم قد يكون بمعنى "قُدَّام".

و"**فَوْقَ**" بفتح الأول، وسكون الثاني، والنصب كذلك، وهو: كل مكان عالٍ، من: فَاقَ على أقرانه، زاد عليهم في الفوقية بسبب الزيادة في الفضيلة، والفوقان غير التوفيق؛ إذ التوفيق: هو السَّوق إلى ما يوافق الغرض من الأسباب، وذلك هو السبب الذي يترتَّب عليه مسبّبه ولا يتخلَّف عنه، وأصل التوفيق تصيير الشيء يوافق الشيء، أو على وفق الشيء.

و"**تَحْتَ**" قال الأنصاري: نقيض "فوق".

وقال الخطيب: «ضد "فوق"» (١).

وقالا عن "فوق" كذلك(٢)، وهو: كل مكان سافل من: تَحَاتَّ عن الشجرة ورقُها، إذا سقط إلى أسفل.

قال العلقمي: كل ما علا على الشيء / وارتفع عظُم قدره، ومن ثم وصف -سبحانه- [٣٨٥] نفسه بأنَّه في السماء؛ لعظم قدرها، وكل ما سفل عن الشيء انحقر قدره، والله -تعالى- عوَّض عن انحقار القدر عند الناس بسفول شخص نفسه عن أنفس الناس، عِظَمَ القدر عنده -سبحانه وتعالى-، وذلك هو مقصود المؤمن بالغيب، لا الكافر.

قال ابن القيم: وهذه الألفاظ غير خافٍ أنَّها مأخوذة من ألفاظ هي أفعال، فـ"أمام" من: أَمْتُ، و"خلف" من: خَلَفت، و"قدَّام" من: تقدَّمت، و"فوق" من: فُقْت، و"تحت" مصدر في الأصل أُمِيتَ فعلُه، و"قبل" مصدر من: قَبِل، و"بعد" مصدر من: بَعُد، ولما كانت كذلك

(١) نور السجية ص٢٢٤.

(٢) انظر: نور السجية ص٢٢٤.

عمل الفعل فيها بنفسه[١].

بقي من الجهات الست جهتان: "يَمِين"، و"شِمَال"، ويقال: "يَمْنَة"، و"يَسْرَة"، و"يَسَار"، و"ذَات الْيَمِينِ"، و"ذَات الشِّمَالِ"، وهكذا، والأولى: بقعة تلي الجانب الأيمن، والثانية: بقعة تلي الجانب الأيسر.

ثم الجهات لما كانت جهاتٍ كانت لا بدَّ لها من متحيّز، وكانت -أيضًا- لا بدَّ لها من الإضافة إليه وإلا فليست جهات، وجوَّزوا حذفه، وترتَّب على ذلك أن لها أربع حالات: ذِكر المضاف إليه، حذفه ولا نيَّة لفظه ولا نيَّة معناه، حذفه ونيَّة لفظه، حذفه ونيَّة معناه، وهي في هذه الحالة مبنيَّة على الضم لأحد حالات الإعراب، النصب إن لم تكن (مِنْ)، والخفض إن كانت.

ثم تفرَّع عن ذلك أنَّ كلَّ ظرفٍ بل وكلَّ اسمٍ يتوقَّف تصوُّر معناه على غيره يلزم ذكر ذلك الغير معه على تركيب الإضافة، ويجوز حذفه.

وتأتي الأربع حالات بالإعراب والبناء، ثم هي إنَّما تُتصوَّر بالمتحيّز فيها لا بأطرافٍ لها معينة، ومن ثمَّ كانت مبهمةً كالاسم النكرة، لا مختصَّةً كالاسم المعرفة، وكان مثلها كل ما توقَّف تصوُّره من الأمكنة على غيره.

وقد أورده الشيخ -أيضًا، فقال: **و"عِنْدَ"**.

قال الخطيب: «هو المكان القريب»[٢] من مكانٍ استقرَّ فيه موجودٌ من الموجودات، نحو: "جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ"، أي: قريبًا منه في موضع من حواليه.

قال الأنصاري: وعينها يجوز فيها الكسر وهو الأفصح، والفتح، والضم.

قال: وأصلها أن / تُطلق على ما حضرك، وهو ما حولك، واستُعْمِلت في غيره اتساعًا. [٣٨٦]

قال أبو عبيدة[٣]: "عند" قد تكون لما غاب عنك، تقول: "عِنْدِي دَرَاهِمُ"، حتى ولو كانت

---

(١) انظر: بدائع الفوائد ٢/٥٦٢.

(٢) نور السجية ص٢٢٤.

(٣) لم أقف عليه.

غائبة، بخلاف "لَدَيَّ" و"لَدُن"، فإنَّهما يختصان بما كان بحضرتك.

ثم هي ليس لها من الإعراب الرفع بحال، وإنَّما لها النصب، أو الجر بـ(مِنْ) فقط من حروف الجر، وحينئذٍ فقول العامة: "ذَهَبْتُ إِلَى عِنْدِهِ" من لحونهم الفاحشة[١]، والصواب: ذهبت إلى مجلسه، أو إلى مكانه، أو إلى حضرته، وهكذا.

و"مَعَ" بالفتح، ويجوز السكون -أيضًا، ولكن قبل حركةٍ، ويجوز الكسر -أيضًا، ولكن قبل سكون، وإنَّما هذا الجواز لهما لغة ربيعة[٢]، واسميَّتها حينئذٍ باقيةٌ على الأصح[٣].

قال الأنصاري: معناها: المصاحَبة، وهي: الانضمام والاجتماع في مكان مقارنة أو متابعة على الوجه اللائق، فإن أخَّرتها لم تُضفها، وقلت: "جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو مَعًا".

و"إِزَاءَ" بكسر أوله، وبالزَّاي، والمد.

قال الأنصاري: مكانك المقارب من أمامك، أي بقعة كأنَّ زيَّ من فيها زيُّك من جهة المكان.

وقال الخطيب: مقابلك، أي: لفظة "إِزَاءَ" بمعنى المقابلة[٤].

و"حِذَاءَ" بكسر أوله، وبالذَّال المعجمة، والمد.

قال ابن نصر الله[٥]: إزاء الشيء وحذاؤه لم يبيّن الجوهري حقيقتهما، والظاهر أنَّ معناهما واحد، وأنَّه المكان المواجِه للشيء والمقابِل للشيء، قال: ويقال -أيضًا: "جَلَسْتُ بِحِذَايِهِ" -بالياء، ولا يُقال: "بِحِذَاهُ" -بحذفها، قال: وقول الفقهاء: "حَذْوَ" هو بحاء مهملة مفتوحة، وذال

(١) انظر: درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي مُحَمَّد الحريري؛ تحقيق: عرفات مطرجي، الطبعة الأولى، ص٣١ (مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٢٩/٢، ومغني اللبيب ص٤٣٩.

(٣) يقول ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤٢/٢: «وزعم قوم أنَّ الساكن العين حرف، وليس بصحيح؛ لأنَّ المعنى مع الحركة والسكون واحد، فلا سبيل إلى الحرفية، وزعم النَّحَّاس أنَّ النحويين مجمعون على أنَّ الساكن العين حرف، وهذا منه عجب».

(٤) انظر: نور السجية ص٢٢٥.

(٥) لم أقف عليه.

معجمة ساكنة، وواو مفتوحة، وهو منصوبٌ ظرفٌ.

وقال الخطيب: «"حذاء" بمعنى القرب»[١].

و**"تِلْقَاءَ"** بكسر أوله، وبالمد.

قال الخطيب: «بمعنى المقابلة»[٢].

وجعل الأنصاري الثلاثة بمعنى واحد، وهو ما فسَّر به الأولى[٣]، وجعل الخطيب الثانية بمعنى القرب، والثالثة بمعنى الأولى، والأمر سهل، والأحسن أنَّ معنى "تلقاء": بقعة كأنَّ من فيها ملاقٍ لك./ [٣٨٧]

و**"هُنَا"** بضم الهاء، وتخفيف النون، وهو: اسم مكان قريب مع إشارة إليه، فإن أشرت به إلى مكان بعيد فتحت الهاء، أو كسرتها وشدَّدت النون معهما.

و**"ثَمَّ"** بفتح الثاء المثلثة، وهو: اسم مكان بعيد مع إشارة إليه.

وما أشبه ذلك من الأسماء للمكان التي لم تورد هنا، وضابطها: كل اسم معناه بقعة بتقدير (في)، وحالتها مثل حالة ما أُورد من المكان المبهم.

ثم هو القسم الثالث من أقسام وجه الأرض: وهو الاسم الدالُّ على قدر من الأرض حُدَّ بالعرف في العمل فيه لا بأطراف معينة، كـ"الفَرْسَخ"[٤]، و"الميل"[٥]، و"البَرِيد"[٦]، وهكذا.

والقسم الرابع: وهو الاسم المشتق من الفعل لمكانه، نحو: منزل، ومقعد، وهكذا.

وقسمان آخران:

قسمٌ دلالته على المكان المبهَم بالأصالة، وقسمٌ بالعروض.

فالأول: أسماء خمسة وعشرون مفرَّقة في الكتب لم نقع في المطالعة الوقوف على غيرها،

---

(١) نور السجية ص٢٢٥.

(٢) نور السجية ص٢٢٥.

(٣) أي: إزاء، ومعناها عند الأنصاري: مكانك المقارب من أمامك.

(٤) الفرسخ: ثلاثة أميال هاشميَّة، أو اثنا عشر ألف ذراع. القاموس المحيط (فرسخ) ص٢٥٧.

(٥) الميل: قدرُ منتهى مدِّ البصر من الأرض. تهذيب اللغة (ميل) ١٥/ ٢٨٤.

(٦) البريد: اثنا عشر ميلًا. لسان العرب (بريد) ٣/ ٨٦.

شيء منها يشبه واحدًا معيَّنًا مما تقدَّم، وشيء منها يشبه واحدًا مبهَمًا منه.

فيشبه لفظة "أمام" أربعة: "قِبَل" -بكسر القاف وفتح الباء الموحدة، و"قِبْلَة" -بكسر القاف وسكون الباء، و"مُقَابِل"، و"تِجَاه".

ويشبه لفظة "خلف" واحد، وهو: "عَقِب" -بفتح العين وكسر القاف-، وعلى هذا: "عُلُوّ"، و"أَعْلَى"، و"سُفْل"، و"أَسْفَل"، و"جَانِب"، و"نَاحِيَة"، و"حَوْلَك"، و"حَوَالَيْك"، و"لَدَى"، و"لَدُن"، و"دُونَ"، و"أَيْنَ"، و"أَنَّ"، و"سِوَى"، و"سَطْر"، و"نَحْو"، و"جِهَة"، و"حَيْثُ"، و"مَكَان"، و"وَسْط"، ويأتي في الاستثناء الدليل على أنَّ "سِوَى" ظرف.

والثاني: وهو ما دلالته على المكان بالعروض المبهم أربعة أضرب لا خمسة، كما فيما دلالته على الزمان بالعروض، صفة المكان، وعدد المكان، وبعض المكان أو كله، والمضاف إليه المكان إذا ناب مناب المكان عند حذف المكان المضاف، نحو: "جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ"، أي: مكان قرب زيد، ونقص المضاف إلى المكان.

هذا ضبط ظرف المكان المختص والمبهم: المختص الأوَّل، والمبهم الثاني والثالث والرابع، فالثاني هو الذي أورده الشيخ، والثالث المقدَّر بالعرف، والرابع المشتقُّ، وأدخلهما في المبهم بقوله: (وما أشبه ذلك)، ولكن هما يُذكران معه في بيان الأحكام كأنَّهما ليسا منه -كما ستراه-.

ثم هنا تتمات: أحكام، ولغات، وهكذا، فالأحكام خمسة:

الأول: قال الغرناطي: (مِنْ) -بكسر الميم- تدخل على أكثر ظروف المكان معرَبها ومبنيها، ما تصرَّف منها / وما لم يتصرَّف،' ولا تدخل (مِنْ) على "وسط"، و"سوى" إلا في الشعر[1]. [٣٨٨]

قال: والتصرف الأصل، فلا يُسأل عن سببه[2]، ودخول (من) ليس من التصرف؛ لما تقدَّم.

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٢٢.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٢١.

الثاني: كل ظروف المكان لازمة الإضافة، إلا ثلاثة: "هنا"، و"ثَمَّ"، والمقدَّر منها بالعرف، كـ"الميل"، ونحوه.

وكل ما أورده الشيخ من ظروف المكان متصرِّف، إلا خمسة: "قدَّام"، و"وراء"، و"فوق"، و"تحت"، و"عند"، ويضاف إليها من [الخمسة والعشرين] (١): "لدى"، و"لدن"، وهي كـ"عند" في المعنى، والجرِّ بـ(من)، و"حيث"، و"وسْط" -بسكون السين، و"سوى" إذا كان بمعنى: "غير".

فالذي لا يتصرف من ظروف المكان عشرة أسماء.

الثالث: المبني من ظروف المكان خمسة: "لدن"، و"أين"، و"أنَّى"، و"حيث"، و"كيف" على مذهب سيبويه أنَّها ظرف(٢)، كما مذهبه أنَّ "سوى" ظرف(٣)، وأما "قبل"، و"بعد"، وما هو من بابها في البناء على الضمِّ، فإنَّما هو في حالةٍ -كما تقدَّم(٤).

الرابع: يَنصب المبهمَ والمقدَّرَ بالعرفِ كلُّ فعل أو مشتقٍّ من فعل، قاصرًا كان أو متعدِّيًا، ولا يَنصب المشتقَّ إلا فعلُه، أو ما هو مشتقٌّ من فعله، فلا تقول: "ذَهَبْتُ مَرْمَى زَيْدٍ"، ولا "رَمَيْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو"، وهكذا.

ولا يَنصب ما سوى المبهَمِ والمقدَّرِ بالعرف، وأكثرهم يكتفي بالمبهَم عن عدِّ هذا(٥)، والمشتقِّ إلا المتعدِّي، كما لا يتعدَّى إلى "الأَنَاسِيّ" إلا المتعدِّي(٦)، ويجب التصريح معه بـ(في)، فقولهم: "دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ"، و"سَكَنْتُ البَيْتَ"، أو "الشَّامَ"، وغير ذلك مما سُمع، كـ"ذَهَبْتُ

---

(١) في المخطوط: (الخمسة وعشرين)، والصواب ما أثبته.

(٢) يقول (الكتاب ٤/٢٣٣): «كيف: على أي حال؟ وأين: أي مكان؟ ومتى: أي حين؟ وأمَّا حيث فمكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد، وهذه الأسماء تكون ظروفًا».

(٣) يقول (الكتاب ٢/٣٥٠): «وأمَّا "أَتَانِي القَوْمُ سِوَاكَ"، فزعم الخليل -رحمه الله- أنَّ هذا كقولك: "أَتَانِي القَوْمُ مَكَانَكَ"، و"مَا أَتَانِي أَحَدٌ مَكَانَكَ"، إلا أنَّ في "سواك" معنى الاستثناء». وانظر: ١/٤٠٧.

(٤) انظر: قسم التحقيق ص ٤٠٠.

(٥) أي: المقدَّر بالعُرف.

(٦) جاء بالأناسيّ هنا؛ لأنَّ ظروف المكان لها جثث وأسماء تُعرف بها كما تُعرف الأناسيّ. انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٣٠٨.

الشَّامَ"، وإن كان هذا قليلًا، منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به، وقيل: على المفعول فيه؛ حملًا له على المكان المبهم(١)، وصحَّحه محقِّقُ المحقِّقين ابنُ الحاجب(٢).

وعبارة الحطَّاب: منصوب على إسقاط الخافض؛ توسُّعًا(٣)، أي: على التوسُّع بإسقاط الخافض.

وقال بعضهم: على المفعول به في: "دَخَلْتُ"(٤).

ورُدَّ بأنَّ نظيره: "عَبَرْتُ"، ونقيضه: "خَرَجْتُ"، وهما لازمان، فهو كذلك؛ حملًا للنظير على النظير، وللنقيض على النقيض، وبأنَّ مصدره: (فُعُول) -بضم الفاء-، وهو من المصادر اللَّازمة غالبًا(٥)، ولكن قالوا: يجوز في الظرف -ولو زمانًا- إذا كان فعله متعدِّيًا أن يُجعل نصبه على المفعول به؛ اتساعًا(٦).

قالوا: وثمرة ذلك تظهر في الضمير العائد على الظرف، من جهة أنَّ ضمير الظرف لا ينُصب بتقدير (في) كظاهره، بل يتعيَّن معه إظهار (في)، كما يتعيَّن إظهارها مع الظرف المختص، فإن نَصبتَ الظرف على المفعول فيه جَررتَ الضمير بـ(في)، فتقول: / "اليَوْمَ صُمْتُ فِيهِ"، وإن نصبتَه على المفعول به لم تأتِ بها، وتقول: "اليَوْمَ صُمْتُهُ"، ولا تقول: "مَكَانَكُمْ جَلَسْتُمُوهُ"، بل: "جَلَسْتُمْ فِيهِ"؛ وسِرُّ ذلك أنَّ الأصل في جميع الظروف الجرُّ بـ(في) لا النصب بتقديرها، والضمائر ترُدُّ الأشياء إلى أصولها(٧). [٣٨٩]

ثمَّ ناصب الظرف، وهو العامل في الظرف، قال الغرناطي(٨): قد يُحذف إمَّا جوازًا، وذلك

---

(١) وهو ظاهر مذهب سيبويه، والجمهور. انظر: الكتاب ٣٥/١، وشرحه للسيرافي ٢٧١/١، والارتشاف ١٤٣٥/٣.

(٢) انظر: الكافية ص٢٣.

(٣) انظر: متممة الآجرُّوميّة ص١٨٧. وبه قال الفارسي في الإيضاح ص١٨٢، والأنباري في أسرار العربية، ونسبه إلى الأكثرين ص١٠٧، وابن هشام في أوضح المسالك ٢٠٨/٢، والفاكهي في مجيب النِّدا ص٣٩٩.

(٤) نُسب إلى الجرمي في أسرارِ العربية ص١٠٧، وشرحِ الكافية للرضي١٥/٢، وإلى الأخفش في شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١، وإليهما في الارتشاف ١٤٣٥/٣. وبه قال المبرد في المقتضب ٣٣٩/٤.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١، وشرح الكافية للرضي ١٥/٢.

(٦) انظر: التعليقة ٧٤/١، والمفصل ص٨١.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢٤٥/٢.

(٨) لم أقف عليه فيما وقفتُ عليه من مصنفاته.

في جواب السؤال، نحو قولك: "فَرْسَخَيْنِ"، و"يَوْمَيْنِ"، لمن قال لك: "كَمْ سِرْتَ؟"، و"غِبْتَ؟"، وإمَّا وجوبًا، وذلك إذا وقع الظرف في أربعة مواضع: صلةً، أو خبرًا، أو حالًا، أو صفةً.

ثم الأول: مقدَّره ناصب خاص عليه قرينة لفظية.

والثاني: مقدَّره عام في جميع الموجودات عليه قرينة معنوية.

والفرق بين الأول والثاني أنَّ الثاني تجتمع فيه أمور ثلاثة:

الأول: أنَّ المتعلَّق -بفتح اللام- متضمّن فيه.

والثاني: أنَّه -أي: المتعلَّق المتضمّن فيه- من الأفعال العامة.

والثالث: أنَّه مقدَّر لا مذكور.

ثم من كون ناصب الظرف قسمين جوازًا ووجوبًا، صار الظرف قسمين عند النحاة: لغوًا، وهو الأول، ومستقَرًّا -بفتح القاف-، وهو الثاني.

ثم هل يجوز رفع الظرف إذا وقع خبرًا؟

قالوا: يجوز الرفع في ظرف المكان إذا وقع خبرًا عن اسم عين حتى ولو مكانًا، نحو: "أَنْتَ مِنِّي مِكَانُ زَيْدٍ"، و"دَارُكَ مِنِّي قَرِيبٌ"، أو "يَمِينٌ"، أو "شِمَالٌ"، ويجب الرفع فيه حينئذ إذا كان مع كونه خبرًا عن اسم عين من القسم الثاني من المبهَم، وهو المقدَّر بالعُرف، نحو: "أَنْتَ مِنِّي بَرِيدٌ"، و"دَارُكَ مِنِّي فَرْسَخٌ"، ويجوز الجرُّ، نحو: "دَارِي مِنْ خَلْفِ دَارِكَ"[1].

وقالوا: ظرف المكان إذا كان غير متصرِّف امتنع رفعُه وجرُّه، وكذلك ظرف الزمان، وكذلك إذا كان لازم الإضافة، وذكر المضاف إليه ولو كان متصرِّفًا، وإن كان لازم الإضافة، كـ"أَمَامَ"، و"خَلْفَ"، وقطع عنها، لم يمتنع الرفع، فيجوز النصب والرفع، ولكن عند البصريين؛ لأنَّ لازم الإضافة عندهم ظرفٌ وإن لم يُضَف، ويقدِّرون المضاف إليه؛ حتى لا يخرج الشيء عن استعماله؛ إذ هو خلاف الأصل، وخلاف الأصل لا يُرتكب ما أمكن الأصل، ويجب الرفع عند الكوفيين، حتى إن نُصب كان على الحال، فمعنى: "جَلَسْتُ خَلْفًا عِنْدَهُمْ" أي:

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٢/١.

متأخِّرًا[١].

ثم هنا فرعان:

الأول: في موضع وجوب الرفع لو تعدَّد الخبر، جاز النصب -أيضًا-، نحو: "دَارِي خَلْفَ دَارِكَ يَوْمٌ"، أو "يَوْمَانِ"، يجوز: "يَوْمًا"، أو "يَوْمَيْنِ"؛ إذ قد تقدَّم أنَّ الخبر إذا تعدَّد يجوز في الزائد على واحد أن ينُصب على الحال، وهنا إنَّما النصب يجوز على التمييز، تمييز النسبة عند الجمهور[٢].

الثاني: في موضع يجوز الرفع هل هو مرجوح، أو أرجح؟

قالوا: إن كان الخبر معرفةً فالرفع مرجوح، وإن كان نكرةً فالرفع راجح[٣].

ثم الظرف مع الفعل الذي له فاعل ومفعول هو وعاء للثلاثة، وحكمه أنَّه بالنَّظر إلى الفعل متعلِّق به، وبالنظر إلى الفاعل أو المفعول حال منه، حتى إذا لم يوجد الفاعل فيه يكون حالًا من المفعول، وإذا لم يوجد المفعول فيه يكون حالًا من الفاعل، فإذا قلت: "ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا أَمَامَكَ" احتمل ثلاثة معانٍ: أن يكون متعلِّقًا بالفعل، وذلك إذا كان الجميع فيه، وأن يكون حالًا من الفاعل، وأن يكون حالًا من المفعول.

ولو قلت: "ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا فِي الدَّارِ" احتمل أن يكون المجرور متعلِّقًا بالفعل، وأن يكون حالًا من الفاعل، وأن يكون حالًا من المفعول.

ثم لا يُغفل عن أنَّه لا بد من صحَّة المعنى عند التعلُّق للظرف بالعامل، فلو قلت: "ضَرَبَ زَيْدٌ أَمَامَكَ عَمْرًا خَلْفَكَ" لم يجز أن يتعلَّقا بالفعل؛ لتضادِّ المعنى؛ إذ الفعل لا يمكن أن يكون في وقت إيقاعه في مكانين متضادَّيْن، كالخلف والأمام، ومن هنا لم يجعلوا (حيث) في قوله تعالى: {حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِه}[٤] ظرفًا لـ(أعلم)؛ لأنَّه -سبحانه- / لا يكون في مكان أعلم [٣٩٠]

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٣/١، والتذييل ٥٢/٨.

(٢) انظر: الكتاب ٤١٧/١، والأصول ٢٠٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٠٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٢٣/١، والارتشاف ١١٣١/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٠/١.

(٤) سورة الأنعام: ١٢٤.

=

منه في مكان، وإن كان يكون في مكان أعلم ممن فيه غيره -سبحانه-، ويكون بشيء أعلم من غيره به، وهكذا، على أنَّه يتعذَّر -أيضًا- أن يكون مفعولًا به لـ(أعلم)؛ من جهة أنَّ اسم التفضيل إنَّما يدل على الثبوت لا على الحدوث، وحينئذٍ التقدير: الله أعلمُ فيعلم حيث يجعل رسالاته.

الخامس: اختُلف في (قبل) و(بعد) هل هما ظرفا زمان، أو ظرفا مكان؟[١]

قال الغرناطي: ظرفا زمان[٢].

وقال شارح (الديباجة): (بعد) «ظرف مكان»[٣]، واستُعيرت في خُطَب الكتب للزمان.

ولا يلزم الإضافة من ظروف المكان إلا ستة: هما[٤]، و(بين)، و(إذ)، و(إذا)، و(حيث).

وسبق أنَّ ظروفَ المكان كلَّها لازمةُ الإضافة إلا ثلاثة: (هُنا)، و(ثَمَّ)، والمقدَّر بالعرف، كـ"الْبَرِيد"، وبابه[٥].

ثم (حيث) جاءت فيها الحركات الثلاث مع الأحرف الثلاثة، ثم إنَّما هي من ظرف المكان، ولكن أجاز الأخفش فيها استعمالها بمعنى الزمان[٦]؛ كما أجاز بعضهم في (إذا) أن تجيء ظرف مكان[٧].

=(رسالاته) بالجمع قراءة السبعة إلا ابن كثير وحفص فقرأا بالإفراد (رسالته). انظر: البحر المحيط ٦٣٨/٤.

(١) جاء في (اللباب ٢/ ٨١): «وهما ظرفان على حسب ما يضافان إليه، إن أضيفا إلى المكان كانا مكانين، وإن أضيفا إلى الزمان كانا زمانين».

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٢٠.

(٣) شرح إعراب الديباجة، مخطوط [ب/١٨].

وشارح الديباجة هو: يعقوب بن علي البروسوي: فاضل، من مؤلفاته: حاشية على شرح ديباجة المصباح، والتذكرة في الحديث. توفي سنة ٩٣١هـ. انظر ترجمته في: الأعلام ٢٠١/٨.

(٤) أي: قبل، وبعد.

(٥) انظر: قسم التحقيق ص ٦٤٣.

(٦) نُسب إليه ذلك في: اللباب ٧٧/٢، ومغني اللبيب ص١٧٦، وتمهيد القواعد ٢٠٠٤/٤.

(٧) وهو ظاهر مذهب المبرد في المقتضب ٢٧٤/٣، ونسب إليه في شرح التسهيل ٢١٤/٢، والجنى الداني ص٣٧٤. وبه قال السيرافيُّ في شرحه ٧٦/١، وابنُ الوراق في علل النحو ص٢٣٣، وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٥/٣.

وقد تُجرَّد (حيث) عن الظرفيَّة بالكليَّة؛ كقول الشاعر:

إِنَّ حَيْــثُ اسْــتَقَر مَــنْ أَنْــتَ رَاعِيــ ❁ ــــهِ حِــمًى فِيــهِ عِــزَّةٌ وَأَمَــانُ [١]

فـ(حيث) هنا اسم (إنَّ)، وخبرها (حمى)، فـ(حيث) حينئذٍ مبتدأ لا ظرف.

وقال طرفة:

لِلْفَــتَى عَقْــلٌ يَعِــيشُ بِــهِ ❁ حَيْــثُ تَهْــدِي سَــاقَهُ قَدَمُــهْ [٢]

أي: وقت يهدي، وذلك مدة حياته.

قال الخبيصي[٣]: وإذا اتصلت بها (ما) صارت للمجازاة، أي: صارت اسم شرط جازم - كما تقدَّم.

ثم لفظة (وسْط) قال في (النهاية): الوسط بالسكون: اسم لداخل الشيء، وبالتحريك: اسم لعين ما بين طرفي الشيء[٤]، ثم الأول ظرف، والثاني ليس ظرفًا، ولا مبهمًا.

وإيضاح هذا أنَّك إذا نطقتَ بالوسط على ما بين الطرفين، فإن أردت أنَّه مكان سكَّنتَ، وكنتَ قد جعلته ظرفًا، ونصبتَ، وإن أردتَ ذاتَ ما بين الطرفين لا على وجه أنَّه مكان فتحتَ، وكنتَ قد جعلته اسمَ شيءٍ معيَّن من الأشياء التي في الدنيا، وأعربتَ بحسب العوامل،

---

(١) البيت من الخفيف، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل ٢٣٢/٢، والتذييل ٥٥/٨، ومغني اللبيب ص١٧٧، وتمهيد القواعد ٢٠٠٢/٤، وخزانة الأدب ٨/٧.

(٢) البيت من المديد، لطرفة بن العبد، في ديوانه؛ تحقيق: مهدي مُحَمَّد ناصر الدين، الطبعة الثالثة، ص٧٣ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م). وهو في: اللباب ٧٧/٢، وشرح المفصل ١١٥/٣، وشرح التسهيل ٢٣٣/٢، والتذييل ٦٨/٨، وخزانة الأدب ١٩/٧.

(٣) الخبيصي: قال عنه السيوطي في بغية الوعاة ٤٧٥/١: «أبو بكر الخبيصي صاحب شرح الحاجبية -الكافية- المشهورة، وهو ممزوج مختصر متداول بين الناس، سماه الموشح، ولا أعرف من ترجمته زيادة على هذا».

(٤) عبارة ابن الأثير في النهاية ١٨٣/٥: «الوسْط -بالسكون- يقال فيما كان متفرِّق الأجزاء غير متصل، كالنَّاس، والدَّوابِّ، وغير ذلك، فإذا كان متصل الأجزاء -كالدَّار، والرأس- فهو بالفتح، وقيل: كل ما يصلح فيه (بين) فهو بالسكون، وما لا يصلح فيه (بين) فهو بالفتح».

تقول: "جَلَسْتُ وَسْطَ الدَّارِ" -بسكون السين، وعبارتهم: «بتخفيف السين»[١]، و"جَلَسْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ" -بتحريك السين.

❁❁❁

(١) عنوان الإفادة ص٢٢٢.

باب بيان الحال

اعلم قبل الخوض فيه أنَّ النعتَ، وعطفَ البيان، وعطفَ النسق، الأصلُ فيها التبعيَّة، ويجوز العدول عنها إلى النصب دائمًا، وحينئذ يصير النعتُ حالًا، بشرط التنكير دائمًا -أيضًا-، وعطفُ البيان تمييزًا كذلك، وعطفُ النسق مفعولًا معه.

قال ابن إياز: الحال مشتقَّة من التحوُّل[١].

وظاهر كلام النحويين: من الحلول، «وألِفُها على الأول منقلبة عن واو؛ لقولهم في جمعها: أحوال، وفي تصغيرها: حويلة»[٢]، وعلى الثاني زائدة؛ لأنَّها مع أكثر من أصلين؛ إذ (حلَّ) ثلاثي./ [٣٩١]

قال: «ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظًا ومعنًى، يُقال: حال حسن، وحالة حسنة، وحال حسنة، قالوا: والتأنيث أفصح»[٣].

وظاهر صنيع الشيخ من بدأته بالتذكير أنَّ الحالَ الاصطلاحيَّةَ التذكيرُ فيها أفصح.

قال ابن يعيش: الحال مفعول فيه[٤]؛ كما الظرف كذلك؛ إذ هي دالَّة على أنَّ الفعل واقع في تلك الحالة دون غيرها من الحالات؛ كما أنَّ الظرف يدلُّ على أنَّ الفعل واقع في ذلك الزمان أو المكان دون غيره من الأزمنة والأمكنة.

وإيضاح ذلك أنَّ الاسم المشتق له ثلاث استعمالات: خبر، وحال، ونعت، فالخبر عمدة، والحال هيئة في عمدة، والنعت موضِّح أو مخصِّص، فإذا قلت: "زِيْدٌ قَائِمٌ رَاكِبًا" فـ"قَائِمٌ" مشتقٌّ عمدة؛ لأنَّه هو الفائدة، و"رَاكِبًا" مشتقٌّ فضلة؛ لأنَّه هيئة العمدة.

قال ابن حجر: قاعدة الحال أنَّها مقيِّدةٌ لصاحبها، وأنَّها يتناولها الأمر إذا كانت نوعًا من نوع المأمور به، أو من فعل الشخص المأمور، فالأول كـ"حُجَّ مُفْرِدًا"، والثاني كـ"اُدْخُلْ مَكَّةَ مُحْرِمًا"، بخلاف "اِضْرِبْ هِنْدًا جَالِسَةٌ"[٥].

---

(١) انظر: المحصول ١/٤٥٥.

(٢) نور السجية ص٢٢٨.

(٣) نور السجية ص٢٢٨.

(٤) يقول في شرح المفصل ٢/٤: «ولها -الحال- شبه خاصٌّ بالمفعول فيه، وخصوصًا ظرف الزمان».

(٥) انظر: تحفة المحتاج ١/ ٢٤٨.

الحال لغةً: كيفيَّة الإنسان -مثلًا- وما هو عليه من خير أو شر[١].

واصطلاحًا **هو** في الكلام الذي تريد أن تعربه: **الاسم المنصوب**، وكل المنصوبات اسم منصوب، فهذا يتميز بأنَّه الوصف، أي: المشتق، الفضلة، أي: الزائد على التركيب الإسنادي، **المفسِّر**، أي: الكاشف المبيِّنُ الموضِّحُ.

لما انبهم، أي: انغلق عليه غلقٌ، ذلك الغلق كونه فردًا **من الهيئات**، أي: الكيفيات، وهي الصفات اللائقة بالهُويَّة، أي: الشخصية؛ إذ الموجود من الموجودات له حالات متعاقبة، فلا يدري السامع في أيها أوجد الفعل، فيُبيّنه له المتكلم.

وقال في (الأزهرية): «الحال: وصف فضلة، مبيِّن لهيئة صاحبه»[٢].

وحينئذ فهذا التعريف وتعريف المصنف يصدق على النعت، اللهمَّ إلا أن يُقال: تعريف المصنف لا يدخل فيه النعت؛ لأنَّ قوله: (المنصوب) يخرجه، فإنَّ الحال منصوب دائمًا، ولو كان صاحبه مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، والنعت يوافق صاحبه في رفعه ونصبه وخفضه، و(الألفية) أخرج النعت بقوله: بتقدير (في حال)[٣]، و(القطر) أخرجه بقوله: «في جواب كيف»[٤]، ويجوز أن يخرج النعتَ بأنَّه موافق لصاحبه في التعريف والتنكير، والحال شرطه أن يكون مخالفًا له في التعريف؛ فإنَّ صاحب الحال شرطه أن يكون معرفة، والحال شرطه أن يكون نكرةً، هذا الأصل، ثم هذه الفروق بين الحال والنعت من جهة اللفظ والتقدير.

وأما من جهة القصد، فالهيئات صفات، فلِمَ تكون حالًا، ولا تكون خبرًا، ولا نعتًا؟

فالجواب: أنَّها إذا قُصِدَ بها تقييد الفعل بأنَّه فيها، لا الإخبار بها، ولا الإيضاح بها، فهي الحال، وعلامتها التخالف بينها وبين صاحبها بتعريفه وتنكيرها -كما سيجيء-.

وقال في (القطر): «الحال: وصف فضلة في جواب كيف»[٥].

---

(١) انظر: الصحاح (حول) ٤/١٦٨٠.

(٢) ص٥٥.

(٣) وذلك في قوله (البيت٣٣٢): (الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ***مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَـ"فَرْدًا أَذْهَبُ") ص١١١.

(٤) ص١٨.

(٥) ص١٨.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا فوائد:

الأول: قال في (الدر اللقيط): التفسير لغةً: الاستبانة والكشف، ومنه قيل للماء الذي ينظر فيه الطبيب: تَفْسِرَةٌ، أي: تَكْشِفة عن حال المريض(١).

الثاني: الانبهام: الانغلاق.

قال بعضهم: و(انبهم) لم يقع في اللغة(٢)، / فلو قال الشَّيخ: (لما استبهم)، لكان أحسن. [٣٩٢]

الثَّالث: انبهام الصِّفة يحتاج الإنسان إلى إزالته أكثر من احتياجه إلى إزالة انبهام الذَّات؛ لأنَّ الصِّفات تتعلَّق بها الأغراض أكثر، ومن ثمَّ لا يجوز حذف الحال، ويجوز حذف التَّمييز.

ثمَّ قد أفادت التَّرجمة(٣) وقوله: (من الهيئات) أنَّ الحال والهيئة مترادفان، ولكن لا يُسمَّى في الاصطلاح حالًا إلا عند تفسير وانبهام.

ثمَّ مثال الحال **نحو**(٤): **"جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا"**، وهذا مثال للحال المبيِّن لهيئة الفاعل، فـ(راكبًا): حال من (زيد)، والحال منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والنَّاصب للحال عامل صاحبها، وهو في هذا المثال: (جاء).

و**"رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا"**، وهذا مثال الْمُبيِّن لهيئة المفعول.

و**"لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ ضَاحِكًا"**، وهذا مثال للحال بعد الفاعل والمفعول، وتقبل أن تكون من الأوَّل، وهو أبعد، ومن الثَّاني، وهو أقرب، ولو كانت منهما لكانت: "ضاحكيْن"، ولا يضر في ذلك كون الأوَّل فاعلًا والثَّاني مفعولًا.

---

(١) الدر اللقيط من البحر المحيط في مختصر تفسير أبي حيان، لابن مكتوم/ مخطوط [ب/٣].

(٢) يقول الغرناطي نقلًا عن شيخه أبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن سمعت الغرناطي (المستقل بالمفهومية ص٣٠١): «وقول النحاة: (انبهم) في حدِّ التمييز، وفي حدِّ الحال منقود عليه؛ لأنَّ (انبهم) لم يُلفَ في لغة العرب، وصوابه: (استبهم)».

(٣) أي: عنوان الباب في قول ابن آجروم: «باب الحال».

(٤) في نسخة النبهان بزيادة: (قولك).

ثمَّ إنَّما مثَّل الحال من الفاعل والمفعول، قال في (شرح الدِّيباجة): «لأنَّه الأكثر لا الكلّ؛ إذ قد تجيء الحال من المبتدأ، أو الخبر، أو المضاف إليه، لكنَّه قليل لا يكون إلا في كلام المصنِّفين»[١].

قال الشَّيخ: **وما أشبه ذلك** المذكور من الجزئيَّات التي تُعرف من هذه القاعدة، وهي تعريف الحال.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ هنا فوائد:

الأولى: لو تقدَّم على الحال أسماءٌ، فقاعدة جعله لبعضها أو كلها صحَّةُ المعنى؛ كما تقدم في العطف، مثاله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ﴾، هذا اسم، ﴿أَن يَأْكُلَ لَحْمَ﴾ وهذا اسم بعده ﴿أَخِيهِ﴾ وهذا اسم، ﴿مَيْتًا﴾[٢] حال من الأخير فقط؛ لأنَّ الذي يحب ويأكل لا يكون ميتًا، واللحم لا يوصف بالميِّت إلا بواسطة صاحبه، والصاحب هنا مذكور، وهو (أخيه) فلذا جُعل حالًا من (أخيه).

الثانية: قال الزَّمخشري عن المثال الثَّالث: «لك أن تجعله حالًا من أيِّهما شئت»[٣]، قال شارحه ابن يعيش: «هذا فيه تسمُّح؛ لأنَّك إذا جعلت الحال من (التاء) وجب أن تلاصقها»[٤]، فتقول: "لَقِيتُ ضَاحِكًا عَبْدَ اللهِ".

قال: «فإن زِلْتَ [٥] الحال عن صاحبها فلم تُلاصقه لم يجز ذلك، وكان إطلاقه فاسدًا؛ لما فيه من اللَّبس، إلا أن يكون السَّامع يعلمه كما تعلمه»[٦]. انتهى.

---

(١) أي: دون كلام البلغاء. شرح إعراب الديباجة مخطوط [أ/ ٥٧].

(٢) سورة الحُجُرات: ١٢.

(٣) المفصل ص٨٩.

(٤) شرح المفصل ٢/٥.

(٥) جاء في لسان العرب (١١/ ٣١٦): «زِلْتُ الشيءَ من مكانه أَزِيلُه زَيْلًا: لغة في أَزَلْته؛ قاله الجوهري».

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥.

وفي تقديم "ضاحكًا" في هذا المثال تمكين "لَقِيتُ" من أن يتسلَّط عليه، على جعله مفعولًا به له، لا حالًا، ويكون "عبد الله" حينئذٍ بدلًا منه.

قال: ويجوز أن تأتي الحال من الفاعل / والمفعول معًا[١]. [٣٩٣]

وحينئذٍ فإن كانتا متَّفقتين، نحو: "ضَاحِكٌ وَضَاحِكٌ"، فأنت مخيَّر، إن شئت فرَّقت بينهما فقلت: "ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا قَائِمًا"، وإن شئت جمعت بينهما فقلت: "قَائِمَيْنِ".

وإن كانتا مختلفتين، نحو: "ضَاحِكٌ وَرَاكِبٌ"، فالأصل أن تقول: "لَقِيتُ ضَاحِكًا عَبْدَ اللهِ رَاكِبًا"، ولو قلت: "لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ ضَاحِكًا رَاكِبًا"، أو بالعكس، فإن كان السَّامع يعلم الواقع جاز، وإلا تعيَّن الأوَّلُ للأوَّلِ، والثَّاني للثَّاني.

وقال الغرناطي: لا تقول: "ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا بَاكِيَيْنِ"، وتقول: "صَاحَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَاحِكَيْنِ"؛ لأنَّه في معنى: تَصَاحَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو[٢].

وقال الشَّيخ خالد: وقد تأتي الحال متعدِّدة[٣].

وحينئذٍ فإمَّا من متعدِّد وإمَّا من واحد، فالمتعدِّدة من المتعدِّد تجعل الأولى للأخير، والأخيرة للأوَّل، نحو: "لَقِيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا"، "مصعدًا" للهاء، و"منحدرًا" للتَّاء، وبالعكس تجعل "مصعدًا" للتاء، و"منحدرًا" للهاء، وهذا مشروط بأمن اللَّبس.

وشاهد الجعل الأوَّل قول الشّاعر:

عَهِـــدْتُ سُـــعَادَ ذَاتَ هَـــوًى مُعَـــنًّى ۞ .....[٤]

فـ(ذات هوى): حال من (سعاد)، و(مُعنًّى): حال من (التَّاء).

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٢٨.

(٣) انظر: المقدمة الأزهرية ص٥٦.

(٤) صدر بيت من الوافر، عجزه (فَزِدْتُ وَزَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا)، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل ٢/٣٥٠، وشرح ابن الناظم ص٢٤٢، والتذييل ٩/١٣٧، وأوضح المسالك ٢/٢٧٩، والمساعد ٢/٣٦، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٨/٢٨٣.

اللغة: (مُعنًّى): اسم مفعول من عناه الأمر، شقَّ عليه. انظر: القاموس المحيط (عني) ص١٣١٦.

وشاهد الجعل الثَّاني:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا ۞ .....[1]

فـ(أمشي): حال من (التّاء)، و(تجرُّ): حال من (الهاء).

وكلام الغرناطي يقتضي أنَّ هذا الجعل هو المتعيّن، إلا أن يُعْلَمَ أنَّ الواقع في الوجود هو الجعل الأوَّل بطريق من طرق العلم.

والمتعدِّدة من واحد نحو: "جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مُبْتَسِمًا"، لك أن تجعلها مترادفة، ولك أن تجعلها متداخلة، فالأوَّل هو جعل الكلِّ للاسم المذكور، وهو: "زيد"، سُمّيت مترادفة؛ لترادفها، أي: تتابعها.

والثاني هو جعل الأولى له، وجعل الثّانية حالًا من فاعل الأولى المستتر فيها، وهو هنا الضَّمير في: "راكبًا"، سُمّيت متداخلة؛ لدخول صاحب الحال الثَّانية في الحال الأولى.

ثم شرط الحال المتعدِّدة لواحد ألَّا تكون متضادَّة، نحو: "جَاءَ زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا"، إلا إن كانت يُسبك منها واحدة، نحو: "أَكَلْتُ الطَّعَامَ حُلْوًا حَامِضًا"، أي: مُزًّا.

الثَّالثة: الحال من الفاعل ومن المفعول لا شرط فيهما لها، وأمَّا من المجرور فإن كان بالحرف فكذلك، نحو: "مَرَرْتُ / بِهِنْدٍ جَالِسَةً"، بنصب "جالسةً" على الحال، لا بجره على النعت؛ لأنَّه [٣٩٤] نكرة، و"هند" معرفة، وشرط النَّعت التَّوافق في التَّعريف أو التَّنكير، فمن جرَّه لحن، ولو قال: بِهِنْدٍ الْجَالِسَةِ" كان نعتًا.

وإن كان مجرورًا بالمضاف فشرطه أن يكون مضافُهُ بعضه حقيقةً، أو حكمًا، فالأوَّل كالمثال السَّابق في: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ﴾، والثَّاني المنزَّل منزلة البعض لنسبته إليه، كنسبة البعض إليه بلا عمل له فيه، نحو: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[2]، أو بعمل له فيه، مثل: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا

(١) صدر بيت من الطويل، عجزه: (عَلَى أَثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ)، لامرئ القيس، في ديوانه ص١٤. وهو في: شرح التسهيل ٣٥٠/٢، والتذييل ١٣٧/٩، وأوضح المسالك ٢٨٠/٢، والهمع ٣١٦/٢.

(٢) سورة النساء: ١٢٥.

﴾[١]، فـ(مرجع) منسوب إلى (كم)، كنسبة (الملَّة) إلى (إبراهيم)؛ لأنَّ رجوع الإنسان هو له، كما أنَّ ملَّته له، والملَّة كالبعض، والرُّجوع كالبعض، لكن الرُّجوع مصدر مضاف إلى فاعله، فهو عامل فيه الخفض بالإضافة، والرَّفعَ بالفاعليَّة.

والحاصل أنَّ الحال [لا][٢] يكون صاحبُهُ مجرورًا بغير حرف الجرِّ إلَّا بشرط من ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المضاف بعضًا.

الثاني: أن يكون غيرًا، ولكنه ينزَّل منزلة البعض، وإنَّما ينزَّل الغير منزلة البعض إذا كان إذا حذف لا يختلُّ الكلام بحذفه، ولا ينزَّل منزلة البعض بالرأي والاختيار، بل بهذا الضابط.

الثالث: أن يكون غيرًا ليس منزَّلًا منزلة البعض، ولكن يكون مشتقًّا، أو مشتقًّا منه؛ حتى يصحَّ النصب في الحال؛ لأنَّ النصب لا يعمله الاسم الجامد، وإنَّما يعمله الفعل، أو الاسم الذي يشبه الفعل، أو الحرف الذي يشبه الفعل، والاسم الذي يشبه الفعل: المصدر، والأسماء المشتقَّة، والحرف الذي يشبه الفعل: (إنَّ) وأخواتها، وهكذا.

ولا تكون الحال من المبتدأ على الرَّاجح[٣]؛ لأنَّ عامله الابتداء، وهو معنى لا لفظ، فليس له قوَّة على العمل في صاحب الحال وفي الحال، وإن كان له قوَّة على العمل في المنعوت والنَّعت؛ لأنَّهما لا يتخالفان في الإعراب، وحينئذٍ فـ"جَالِسًا" في نحو: "زَيْدٌ فِي الدَّارِ جَالِسًا" ليس حالًا من "زيد" المبتدأ، وإنَّما هو حال من الضَّمير في الخبر؛ لما تقدَّم في الحال المتداخلة.

وتجيء الحال من الخبر، مثل: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[٤].

---

(١) سورة يونس: ٤.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) ذهب كثير من النحويين إلى منع مجيء الحال من المبتدأ، وذهب سيبويه إلى جواز ذلك؛ مستدلًّا بقول الشاعر:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ

انظر: الكتاب ١٢٣/٢، ومغني اللبيب ص٨٦٥، ونور السجية ص٢٢٩، وحاشية الصبان ٧٣/١.

(٤) سورة البقرة: ٩١.

ولا تكون[١] -بالتَّاء الفوقيَّة- **الحال** في كلِّ ذلك **إلا نكرة**.

قال الرّبعي: الحال زيادة في الخبر، والخبر في الأمر العام نكرة؛ لأنَّه أمر مستفاد، فوجب مجيء الحال نكرة؛ لأنَّها مستفادة مع الجملة كما يُستفاد الخبر مع المبتدأ[٢]، ولكن ليس شرط الخبر أن يكون نكرة، ولا النَّعت كذلك.

ثمَّ إنَّما لم يكتفِ الشَّيخ بمعرفة هذا من الأمثلة؛ ليفيد ثلاث فوائد:

الأولى: المثال إنَّما المقصود منه الإيضاح، لا جريه على الأحكام، على أنَّه ولو اشتمل عليها لا يُستفاد منه وجوبها، فضلًا عن اشتراطها.

الثّانية: أنَّ الحال لا تقبل التَّعريف؛ لما سبق في كلام الرّبعي، ولا يُقال: لأنَّها لو عرِّفت لكانت نعتًا؛ لأنَّ الحال تكون من الضَّمير، والنَّعت لا يكون للضَّمير؛ لأنَّ الضَّمير لا يُنعت، حتَّى إن سمعت معرفة -مع أنَّه قليل جدًّا- أوِّلت بنكرة.

الثَّالثة: / إلغاء مذهب من لا يشترط التَّنكير؛ لأنَّه مخالف لمذهب الجمهور[٣]، فشرط **[٣٩٥]** الحال أن تكون نكرة، وشرطها إن كانت مصدرًا أن يكون مصدرًا لفظيًّا أو معنويًّا للعامل في صاحب الحال الكائن هناك، لا أجنبيًّا منه، فلا يُقال: "أَتَانَا زَيْدٌ ضَرْبًا، ولَا ضَحِكًا"، وهكذا؛ لأنَّ وقوع المصدر حالًا سماعٌ لا قياسٌ.

وشرطها إن كانت جملة ألَّا تكون إنشائيَّةً، كالخبر، والنَّعت، وأن يكون فيها رابط، ولكنَّ الرَّابط هنا يجوز أن يكون (الواو)، بخلاف الخبر، ولكن إنَّما يكون (الواو) في الجملة الاسميَّة، حتَّى إنَّ الرَّبط فيها بالضَّمير بدون (الواو) ضعيف، كما أنَّ الفعليَّة التي فعلُها ماضٍ الربط فيها

---

(١) في نسخة النبهان: (ولا يكون).

(٢) انظر قوله في: المحصول ٤٤٤/١.

(٣) أجاز يونس والبغداديون تعريف الحال مطلقًا، نحو: "جَاءَ زَيْدٌ الضَّاحِكَ"؛ قياسًا على الخبر، وعلى ما سُمع، نحو: "ادْخُلُوا الأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ"، وذهب الكوفيون إلى جواز مجيء الحال معرفةً إذا كان فيها معنى الشرط، نحو: "عَبْدُ اللهِ الْمُحْسِنَ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمُسِيءَ"، فـ"المحسن" و"المسيء" حالان، وصحَّ مجيئهما بلفظ المعرفة؛ لتأويلها بالشرط؛ إذ التقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء. انظر: الارتشاف ١٥٦٢/٣، وتوضيح المقاصد ٦٩٧/٢، والمساعد ١١/٢، وشرح الشذور للجوجري ٤٥٦/٢، والهمع ٣٠١/٢، ومجيب النِّدا ص٤٠٧.

بالضَّمير بدون (قد) ممتنعٌ حتَّى إن سُمع بدونها قُدِّرت، كما أنَّ الرَّبط بـ(الواو) في الجملة الفعليَّة التي فعلُها مضارع إن سمع قُدِّر بعدها مبتدأٌ؛ حتَّى تصير جملةً اسميَّةً، فالرَّبط في الفعليَّة التي فعلها مضارع بـ(الواو) ممتنع حتَّى تجعل اسميَّة.

وشرطها إن كانت جامدةً أن تكون مؤوَّلةً بالمشتقِّ.

ثمّ هل وقوعها جامدة كثير، أم قليل؟

قالوا: كثير في مواضع، منها الحال الموطِّئة، وهي الجامدة الموصوفة بمشتقٍّ؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[(١)].

ومنها الدَّالَّة على سِعر، نحو: "بِعْتُ الشَّاءَ شَاةً بِدِرْهَمٍ".

ومنها الدَّالَّة على تشبيه، نحو: "كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا"، أي: مثل أسد.

ومنها الدَّالَّة على ترتيب، مثل: "تَعَلَّمْتُ الحِسَابَ بَابًا بَابًا"، و"ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا"، وهكذا، إلى غير ذلك[(٢)].

ولا تكون[(٣)] الحال -أيضًا- **إلا بعد تمام الكلام**، أي: كما أنَّ الحال لا تكون إلا نكرةً لا تكون -أيضًا- إلا فضلةً، والفضلة ما هو من آخر الكلام مع المركَّب الإسنادي، فقولك: "زَيْدٌ قَائِمٌ" لا يجوز أن تجعل قائمًا هنا حالًا، فإن زدت فقلت: "قَائِمٌ ضَارِبٌ"، جاز حينئذٍ الحال في الأوَّل، أو في الثَّاني، لا فيهما؛ لعدم تمام الكلام حينئذٍ، وجاز أن يبقيا خبريْن.

قال ابن معطي: «وقد تجيء / الحال في كلامٍ غير تامٍّ لكن في حكم التَّامِّ؛ كقولك: "ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا" و"أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا»[(٤)]. [٣٩٦]

فإنَّ هذين المثالين المبتدأ فيهما لا خبر له، وقد سُمع هكذا، فوجب قبوله، والصناعة حاكمة أنَّ المبتدأ لا يكون بلا خبر، فوجب للسَّماع حذفه، ووجب للصِّناعة تقديره، وضابط هذين المثالين مبتدأ مصدر له فاعل أو مفعول، ومبتدأ اسم تفضيل له مضاف إليه، وهكذا.

---

(١) سورة مريم: ١٧.

(٢) انظر هذه المواضع مفصَّلة في: شرح التسهيل ٣٢٤/٢، وشرح ابن الناظم ص٢٢٩، وأوضح المسالك ٢٥٤/٢.

(٣) في نسخة النبهان: (ولا يكون).

(٤) الفصول ص١٨٨.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ هنا فوائد:

لا يُتوهَّم من هذا أنَّ الحال يُشترط فيها أن يصحَّ المعنى بدونها، أي: يصدق الكلام بدونها؛ إذ ﴿لَٰعِبِينَ﴾ حال، و"كَئِيبًا" حال، ولا يصدق الكلام بدونه(١).

ولا أن تكون متأخِّرةً دائمًا؛ لأنَّها يجوز توسُّطها وتقدُّمها.

ولا أنَّها لا يجوز حذف عاملِهَا وصاحبِهَا حتَّى تبقى وحدها؛ لقولهم للمسافر: "رَاشِدًا مَهْدِيًّا وَمُصَاحَبًا مُعَافًا"، وللقادم: "مَأْجُورًا مَبْرُورًا".

قالوا: عامل الحال إمَّا لفظي، وإمَّا معنوي(٢).

فاللَّفظي هو الفعلُ، أو ما تصرَّف الفعلُ منه، كالمصدرِ، أو تصرَّف من الفعلِ، كاسمِ الفاعل، واسمِ المفعول، والصِّفةِ المشبَّهة، واسمِ التَّفضيل، وهكذا.

والمعنوي؛ كاسمِ الإشارة، و(ليت)، و(لعلَّ)، وما أشبه ذلك، والمجرورِ والظَّرفِ إذا اعتمدا.

ثمَّ العامل اللَّفظي يجوز تقديم الحال معه، ومذهب سيبويه منع تقديم الحال إذا كان صاحبُهَا مجرورًا بحرف جرٍّ غير زائد، فلا يجوز:"قَائِمَةً مَرَرْتُ بِهِنْدٍ"، ولا "مَرَرْتُ قَائِمَةً بِهِنْدٍ"(٣).

قالوا: والحال المؤكِّدة لجملة يمتنع تقديمها، ويجب تأخيرها، والعامل المعنوي لا يجوز تقديم الحال معه، فلا تقول: "خَاوِيَةً تِلْكَ بُيُوتُهُمْ"، ولا ما أشبه ذلك(٤).

---

(١) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]، وقول الشاعر: (إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا *** كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ). انظر: مغني اللبيب ص١٠٦، وتمهيد القواعد ٢٣٢٠/٥.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ١٢٤/٢، خلافًا للفارسي، وابن كيسان، وابن مالك، فأجازوا التقديم؛ محتجِّين بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾[سبأ:٢٨]. انظر: شرح التسهيل ٣٣٦/٢، وتوضيح المقاصد ٧٠٥/٢، وأوضح المسالك ٢٦٧/٢.

(٤) لأنَّ العامل المعنوي يضعف عن رتبة العامل اللفظي القوي. انظر: المقتضب ١٧٠/٤، وشرح المقدمة المحسبة ١٦٧/١، واللباب ٢٨٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢.

ثمّ لما كان العامل اللَّفظي في الحال يجب أن يكون فعلًا، أو ما في معناه من المصدرِ والأسماءِ المشتقَّة، وكان العاملُ في المضاف إليه هو المضاف، لزم في المضاف إذا كان المضافُ إليه صاحبَ حال بأن جاءت منه حالٌ أن يكون مصدرًا، أو اسمًا مشتقًّا، أو بعضًا، أو كبعض.

قال الغرناطي: «المضاف إليه لا يكون الحال منه إلا أن / يكون المضاف ممَّا يصحُّ منه أن يعمل في الحال، فتقول: "هَذَا ضَارِبُ هِنْدٍ ضَاحِكَةً"، ولا تقول: "هَذَا غُلَامُ هِنْدٍ ضَاحِكَةً"» [(١)]. [٣٩٧]

والبعضيَّة لما كانت يعبَّر عنها بالمشتقِّ قربت من المشتقِّ قامت مقامه، فمن ثمَّ اشتُرطت، وقال ابن القيِّم: إنَّما اشتُرطت؛ لأنَّ عامل البعض عامل الكلِّ معنًى؛ إذ عِتْقُ البعض يسري إلى الكلِّ[(٢)].

قال الخطيب: يُحذف عامل الحال جوازًا تارةً، ووجوبًا تارةً.

فالأوَّل: إذا دلَّ عليه دليل لفظي، كقولك: "رَاكِبًا" لمن قال لك: "كَيْفَ جِئْتَ؟"، أو دليل حالي، كقولك للقادم من سفر: "مَبْرُورًا مَأْجُورًا".

والثّاني: إذا ضُرب مثلًا؛ كقولك لمن لا يثبت على حال: "أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى؟"[(٣)]، أي: أتتحوَّل؟[(٤)].

ولا يكون صاحبها سواءً كان فاعلاً، أو مفعولاً، أو خبرًا، أو مجرورًا، **إلا معرفةً** من المعارف الخمس حقيقةً، أو حكمًا، ولو من وجه.

فالمعرفةُ حقيقةً المعارفُ الخمس، والمعرفة حكمًا النَّكرة مع مسوِّغٍ من تخصيص، أو تعميم، والتَّخصيصُ للنَّكرة يحصل بنعتها، أو بإضافتها إلى نكرة، أو بتأخيرها، والتَّعميمُ بالاستفهام، أو النَّهي عنها، أو بالنَّفي لها.

---

(١) عنوان الإفادة ص٢٢٦.

(٢) انظر: بدائع الفوائد ٤٩/٢

(٣) «يُضرب لمن يتلوَّن ويختلف كلامهم». زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن نور الدين اليوسي؛ تحقيق: د محمَّد حجي، د محمَّد الأخضر، ٣٢٥/١ (الشركة الجديدة-دار الثقافة، الدار البيضاء).

(٤) انظر: نور السجية ص٢٣٣.

والمعرفة من وجه علَم الجنس والاسم الذي فيه الألف واللام الجنسيَّة.

قال الخطيب: «وقد يقع صاحب الحال نكرةً بلا مسوّغ؛ روى مالك في (الموطَّأ): ((صلَّى رسول الله ﷺ قاعدًا، وصلَّى وراءه رجالٌ قيامًا)) »[(١)].

والشَّيخ يُقدِّر لهذا: "قَائِمِينَ قِيَامًا".

قال الفاكهي[(٢)]: وإذا ثبت مجيء الحال من النَّكرة بلا مسوّغ، فهل يُقاس عليه، أم لا؟

مذهب سيبويه: الجواز[(٣)]، ومذهب الخليل: المنع[(٤)].

ثمَّ إنَّما خصَّ الشَّيخ هذه الثَّلاث مسائل بالذِّكر؛ لأنَّها بها الفرق بين الحال والظَّرف، وبين الحال والنَّعت، وبين الحال والخبر.

وأيضًا لو اجتمع معرفة ونكرة لهما وصف جُعل حالًا لا نعتًا؛ تغليبًا للمعرفة؛ لأنَّها أقوى، نحو: "هَذَا زَيْدٌ وَرَجُلٌ ضَاحِكَيْنِ"، لا "ضاحكان"؛ كما يغلب التَّذكيرُ التَّأنيثَ، والرَّفعُ النَّصبَ.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ الشَّيخ لم يُقسِّم الحال كعادته أنَّه يذكر بعد التَّعريف التَّقسيم؛ لأنَّ أقسام الحال وقعت في لسان النَّحويِّين بتقسيمات./ [٣٩٨]

قالوا: تنقسم الحال في بيانها للهيئة في جواب كيف إلى: مؤسِّسة -وهي الأصل، ومؤكِّدة.

فالمؤسِّسة: ما لا يُستفاد معناها وهو التبيين للهيئة بدون ذكرها؛ لكونها لا يتضمَّنها عاملها، ولا صاحبها، ولا هما.

---

(١) نور السجية ص٢٣٢.

والحديث في: الموطأ، بَابُ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَهُوَ جَالِسٌ، (ح٤٤٧) ١٨٦/٢.

(٢) عبارة الفاكهي في مجيب النِّدا ص٤١٠: «وقد يقع صاحبها نكرةً من غير مسوّغ، ومنه الحديث: ((وصلَّى وراءه رجالٌ قيامًا))، فلا يُقاس عليه عند الخليل ويونس». وفي الفواكه الجَنِيَّة ص١٨١: «وقد يقع صاحب الحال نكرةً بلا مسوّغ"، كقولهم: "عَلَيْهِ مِئَةٌ بِيضًا"، وفي الحديث: ((صَلَّى رسول الله ﷺ قاعدًا، أو صلَّى وراءه رجالٌ قيامًا))، ولا يُقاس عليه».

(٣) انظر: الكتاب ١١٢/٢.

(٤) ما وقفتُ عليه خلاف ذلك، يقول سيبويه ١١٢/٢: «وقد يجوز نصبه على نصب: "هَذَا رَجُلٌ مُنْطَلِقًا"، وهو قول عيسى، وزعم الخليل أنَّ هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالًا ولم يجعله وصفًا».

والمؤكِّدة: ما تضمَّنها واحد من ذلك.

قال الشَّيخ خالد: وتنقسم الحال -أي: المؤسِّسة- بالنَّظر إلى وصفها إلى ثلاثة أقسام:

منتقلة -وهو الأصل-، ولازمة، نحو: "خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا"، و"اليَرْبُوعُ يَدَيْهِ أَقْصَرَ مِنْ رِجْلَيْهِ"، وموطِّئة.

وبالنظر إلى زمانها إلى ثلاثة -أيضًا-: مقارِنة، وماضية -وهي: المحكيَّة-، ومستقبلة -وهي: المقدَّرة-.

وبالنَّظر إلى ذاتها: إلى مشتقَّة، وجامدة.

وقسمة أخرى: إلى متَّحدة، ومتعدِّدة.

والمتعدِّدة إلى: متعدِّدة لمتعدِّد، وإلى متعدِّدة لواحد.

والمتعدِّدة لواحد إلى: مترادفة، وإلى متداخلة.

وتنقسم الحال المؤكِّدة إلى: مؤكِّدة لعاملها، مثل: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[١]؛ لأنَّ التبسُّم يتضمَّن الضَّحك، ومؤكِّدة لصاحبها، نحو: ﴿لَّآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[٢]؛ لأنَّ مَن في الأرض يتضمَّن الجميع، ومؤكِّدة لمضمون جملة قبلها، نحو: "زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا"[٣].

ولم يقل في هذه: (ومؤكِّدة لعاملها، وصاحبها)، بدل قوله: (ومضمون جملة قبلها)؛ لأنَّه لا عامل لها هنا؛ إذ الابتداء والمبتدأ لا يعملان فيها، ومن ثمَّ يقدِّرون لهذه عاملًا وجوبًا، تقديره: (أحقّه)، ونحوه.

ثمَّ لم يذكر الشَّيخ أنَّ الحال يجوز أن تُقطع عن النَّصب إلى الرَّفع، مع أنَّهم قالوا: إذا قلت: "هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا"، يجوز في "منطلقًا" الرَّفع، حكاه يونس وأبو الخطَّاب[٤] عمَّن يوثَق به من

---

(١) سورة النمل: ١٩.

(٢) سورة يونس: ٩٩.

(٣) انظر: المقدمة الأزهرية ص٥٦.

(٤) أبو الخطاب هو: الأخفش الأكبر، عبد الحميد بن عبد المجيد. توفي سنة ١٥٧هـ. انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٤٠/١٠، ومعجم الأدباء ٦/٢٨٥٨.

العرب[١].

وقالوا في الحال المحذوف عاملها جوازًا: إنَّه يجوز في هذا النَّوع من الحال الرَّفعُ بتقدير مبتدأ.

ولم يذكر -أيضًا- أنَّ الحال هل يجوز حذفها؟

مع أنَّهم قالوا: الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف كعاملها، وقد يعرض لها ما يمنع منه، ككونها جوابًا، نحو: "رَاكِبًا"، لمن قال: "كَيْفَ جِئْتَ؟".

أو / مقصودًا حصرها، نحو: "لَمْ يجئ إِلَّا رَاكِبًا". [٣٩٩]

أو منهيًّا عنها، نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[٢].

أو نائبة عن الخبر، نحو: "ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا"[٣].

❁❁❁

(١) انظر: الكتاب ٨٣/٢.

(٢) سورة النساء: ٤٣.

(٣) انظر: مجيب النِّدا ص٤١٢.

باب بيان **التَّمييز**

وبيَّنه الشَّيخ هنا من جهة تعريفه، ثمَّ أمثلته، وهكذا.

والحال فيه احتمال لهيئات متعدِّدة فيعيّن المتكلِّم به أحدها، والتَّمييز فيه احتمال لذوات متعدِّدة تحت اسم واحد، أو لنسب متعدِّدة تحت نسبةٍ واحدة، فيعيّن المتكلِّم به أحدها.

فقولك: "جَاءَنِي رطلٌ" "رطلٌ" فاعل يحتاج إلى تفسير، وقولك: "جَاءَ زَيْدٌ" ضمّ "زيد" إلى "جاء" نسبةٌ تحتاج إلى تفسير، هل هذا الضمُّ لذات زيد إلى "جاء"، أو لغلام زيد -مثلًا- إلى "جاء"، وهكذا.

وتقدَّم أنَّ الاشتراك والمجاز وهكذا وقع في هذه اللُّغة، وحينئذ فسببُ التَّمييز الاشتراكُ في الذَّاتِ، أو في النِّسبةِ، أو المجازُ فيهما، وبوجود الاشتراك أو المجاز في اللَّفظ يضعُف ويقصُر عن أن يوفي بالمراد للمتكلِّم منه.

قال أبو علي: «جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوهًا فتبيّنه بأحدها»[(١)].

التَّمييز لغةً: قال الفاكهي: فصل الشَّيء من غيره، يُقال: مازَ يميزُ ميزًا، ويُقال أيضًا: ميَّز يميّز تمييزًا، إذا فصل شيئًا من شيء[(٢)].

وقال الأنصاري: مصدر ميَّزت الشَّيء، إذا بيَّنته وفسَّرته.

والتَّمييز اصطلاحًا: قال في (القطر): «الحال: وصف فضلة تقع في جواب (كيف؟)، والتمييز: اسم فضلة نكرة جامدة يفسِّر ما انبهم من الذوات»[(٣)].

وقال الشيخ: **هو الاسم المنصوب**، المختصُّ عن المنصوبات كلِّها بأنَّه **المفسِّر لما** -أي: لمسمَّى- **انبهم** تحت اسمه **من الذَّوات** الموجودات في الدُّنيا أو في الآخرة.

فالحال والتَّمييز عرَّفهما الشَّيخ بما يدلَّان عليه، فيفيد أنَّه من المعني لا بعلامة لفظيَّة كالظّرف.

---

(١) الإيضاح ص٢٠٣.

(٢) لم أقف عليه فيما وقفتُ عليه من مصنفاته، ونحو هذا التعريف وجدته في عنوان الإفادة ص٢٣٢. وانظر: تهذيب اللغة (ميز) ١٨٦/١٣.

(٣) ص١٨.

وبيَّن الفرق بينهما بأنَّ الحال يُبيِّن صفةً من صفاتٍ للشَّيء متعدِّدةٍ، والتَّمييز يُبيِّن ذاتًا من ذواتٍ تحت اللَّفظ متعدِّدة.

ثمَّ الذَّات المنبهمة قسمان: قسم جاء من فعل الإضمار، أي: الحذف، وعبَّر عن هذا ابن الحاجب بالذَّات المقدَّرة(١)، وقسم جاء من الاشتراك.

وعلى هذا فالتَّمييز قسم واحد؛ لأنَّه كلَّه مبيِّن للذَّات، وهذا رأي الشَّيخ، وابن الحاجب. ويذهب أكثر النَّحويين أنَّ التَّمييز قسمان: تمييز ذات، وتمييز نسبة(٢)، نشأ تمييز الذات من الاشتراك، ونشأ تمييز النسبة من المجاز الذي في قول (الألفية):

وَمَـــا يَـــلِي الْمُضَـــافَ يَـــأْتِي خَلَفًـــا ۞ عَنْـــــهُ.....

فالاسم المرفوع -مثلًا- للفعل، أو لأحد الأسماء المشتقَّة، إذا كان مضافًا، وأزاله المتكلِّم، وأقام المضاف إليه موضعه، ثم أتى به بعد أن حذفه، فذلك هو تمييز النِّسبة، ويبدؤون ببيان تمييز الذَّات، ثمَّ تمييز النِّسبة، والشَّيخ بيَّن تمييز النِّسبة أوَّلًا؛ تحقيقًا لمذهبه أنَّه تمييز ذات لا تمييز نسبة / بأمثلة ثلاثة؛ لأنَّ الصحيح أنَّ العادة في الحيض إنَّما تثبت بثلاثة؛ إذ تحقُّق الوجود للموجود إنَّما يثبت بشاهدين، وغاية الذُّلِّ للعبد إنَّما تثبت بسجدتين. [٤٠٠]

فقال: **نحو**(٣): **"تَصَبَّبَ -سال- زَيْدٌ عَرَقًا"**

فـ "تَصَبَّبَ" فعل تحته الدَّمع والبصاق وهكذا من المائعات التي في الأبدان، والزَّيت وهكذا من المائعات التي في الأملاك، و"عَرَقًا" ميَّز المراد للمتكلِّم منها، وعلى هذا فافهم بقيَّة الأمثلة وما هو من نوعها.

ويمكن المتكلِّم أن يقول: "تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ"، ويعدل عن هذا الإبهام، فيصير المنصوب مرفوعًا، والمرفوع مخفوضًا -كما ترى-، وهذا كان هو الأصل.

ويمكنه -أيضًا- أن يقول: "تَصَبَّبَ زَيْدٌ"، ولا يأتي بـ"عَرَقًا".

---

(١) انظر: الإيضاح شرح المفصل ٣٤٩/١..

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢٨٧/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ٤٦٤/٢.

(٣) في نسخة النبهان بزيادة: (قولك).

لكنَّه لم يفعل الأوَّل؛ ليكون كلامه بالإجمال أوَّلاً ثمَّ التَّفصيل.

قال ابن أبي جمرة[١]: وهو السنَّة الشريفة؛ لأنَّه أوقع في النَّفس.

ولم يفعل الثَّاني؛ ليدفع عن السَّامع بقاء الإجمال الذي تترتَّب عليه الحيرة في المعنى، ما هو؟ فإنَّه إذا سمع "تَصَبَّبَ زَيْدٌ" يقطع عقله بأنَّ زيدًا يستحيل تصبُّبه؛ إذ هو ليس بمائع، فيلتفت ذهنه إلى مالَهُ من المائعات.

و**"تَفَقَّأَ** -امتلأ- **بَكْرٌ شَحْمًا"** كذلك.

و**"طَابَ** -انبسط ولم ينقبض- **مُحَمَّدٌ نَفْسًا"**.

قال ابن إياز: طيب النَّفس أن ينبسط ولا ينقبض، وطيب القلب أن تصفو أخلاقه، وطيب اللِّسان أن يعذب كلامه[٢].

هذه الثَّلاثة أمثلةٌ من تمييز النِّسبة.

ثمَّ أتى بمثالين من تمييز الذَّات، فقال: و**"اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا"**، وهذا أوَّل تعدُّد للعشرة، ولو أتى بأوَّل العدد المركَّب، وهو: أحد عشر، ثمَّ بهذا، ثمَّ بنهاية التَّعدد للعشرات، وهو قوله: و**"مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً"**، لكانت أمثلة تمييز الذَّات ثلاثة، كأمثلة تمييز النِّسبة، لكنَّه أراد الإعلام بأنَّ هذا في الاستعمال ينقص عن هذاك فيه بالثلث -والله سبحانه أعلم-.

ثمَّ أفاد أنَّ تمييز النِّسبة يكون بعد المشتقَّات من الفعل -أيضًا- كالفعل، فقال:

و**"زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا"**، أي: كرَمُه -وهو: جودة الطَّبع- أزيد من كرمك، لكن في آبائه لا في ذاته، **"وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا"** كذلك.

وإنَّما أتى بمثالين؛ ليفيد أنَّ تفضيل الشيء على الشيء تارةً يكون بتفضيل الذات على الذات، وتارةً يكون بتفضيل جزء من الذات، كالمثال الثاني، وتارةً يكون بتفضيل قريب من الذات، كالمثال الأول، هذه الثلاثةُ أقسامُ المفضَّل.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) انظر: المحصول ١/٤٦٧.

وأمَّا المفضَّل عليه، فتارةً يكون الجنس، مثل: "زَيْدٌ أَكْرَمُ النَّاسِ"، وتارةً يكون النَّوع، مثل: "زَيْدٌ أَكْرَمُ الرِّجَالِ"، وتارةً يكون الفرد، مثل: "زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو".

ثم المفضَّل عليه بأقسامه الثلاثة يجوز تنكيره، ويجوز حذفه، ولا يكون تمييزًا، وأمَّا المفضَّل، فهل يجوز جرُّه؟ يأتي.

وإنَّما أخَّر هذين إلى ما بعد العددين؛ إعلامًا بأنَّهما وإن كانا من باب تمييز النسبة هما من باب المفردات، كعشرين وتسعين، لا من باب الجمل، كالأمثلة الثلاثة الأُوَل؛ وذلك أنَّ الاسم المشتَّق مفردٌ في باب الخبر، فكذا في هذا الباب، و-أيضًا- تحقيقًا لماهيَّة أنَّ التمييزَ كالحالِ شيءٌ لا أقسامَ له.

ولا يكون التَّمييز إلا نكرةً، كالحال، **ولا يكون إلا بعد تمام الكلام**، كالحال -أيضًا-.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثمَّ هنا أمور من أوَّل الباب على التَّرتيب / شيئًا فشيئًا إلى هنا، وهو آخر الباب. [٤٠١]

قال الرَّاعي: «يتعلَّق بهذا الباب خمس مسائل: معناه، وشروطه، وأقسامه، وعامله، وترتيبه»[(١)].

ثمَّ اعلم أنَّ أئمَّة النَّحو أطلقوا التَّمييز على الاسم المميِّز -بكسر الياء- مجازًا، من باب وضع المصدر موضع اسم الفاعل، ومثله: "الطَّلْع"، و"النَّجْم"، للطَّالع، والنَّاجم[(٢)].

والطَّلع: مبدأ ثمر النَّخل[(٣)]، والنَّجم في السَّماء: الكوكب، وفي الأرض: الحشيش[(٤)]، وكلٌّ منهما يخرج من خفاء إلى ظهور.

وفائدة التَّمييز أنَّه يصير به الكلام الظَّاهر أو المجمل نصًّا عند الأصوليين.

---

(١) عنوان الإفادة ص٢٣٢.

(٢) انظر: المحصول ١/٤٦١.

(٣) انظر: تهذيب اللغة (طلع) ٢/١٠٠.

(٤) انظر: تهذيب اللغة (نجم) ١١/٨٨.

قال الرَّاعي: «فقوله: (الاسم) تحرَّز به عن الفعل والحرف والجُمَل، وقوله: (المنصوب) تحرَّزَ به عن المرفوع والمجرور، وقولنا: (المميِّز لما استبهم من الذَّوات) تحرَّزنا به من الحال؛ لأنَّها بيانٌ لما استبهم من الهيئات»(١).

قال: وشروطه خمسة: الإفراد، والتَّنكير، والنَّصب، وأن يكون على معنى (من)، وأن يكون مبيّنًا للذَّوات(٢).

وأقسامه اثنان: منصوب عن تمام الكلام، ومنصوب عن تمام الاسم.

ثمَّ أمثلته الثَّلاثة الأولى في المنصوب عن تمام الاسم، وهي محوَّلة عن الفاعل -كما ترى-، ولو أضيفت إلى الضَّمير لكان الأوَّل بدل اشتمال، والثَّاني بدل بعض، والثَّالث توكيد بالنَّفس، فهي تتمَّة للأبواب السَّابقة، فلذا قدَّمها كالزَّمخشري(٣)، أو لأنَّ عاملها الفعل وما هو من بابه، وهو الأصل في العامل، وجعلها في المحوَّل عن الفاعل؛ لأنَّ الفاعل هو المنظور إليه، ولما يعرض له أوَّلًا في علم النَّحو.

قال الرَّاعي: واختلف هل ينقل المفعول إلى التَّمييز كالفاعل، أو لا؟ أكثر النَّحويِّين لا يجوز(٤)، وأجازه الزَّجَّاج(٥)؛ واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾(٦)، وهذا يمكن أن يكون بدلًا، أو بنزع الخافض(٧).

---

(١) عنوان الإفادة ص٢٣٢.

(٢) إنما ذكر أربعةً فقط، باستثناء الإفراد. انظر: عنوان الإفادة ص٢٣٢.

(٣) انظر: المفصل ص٩٣.

(٤) منهم: الشلوبين، والأبذي، وابن أبي الربيع. انظر: الارتشاف ١٦٢٣/٤، والتذييل ٩/ ٢٤٤، والمساعد ٦٢/٢، وشرح التصريح ٦٢١/١، والهمع ٣٤١/٢.

(٥) لم أقف على قوله في معانيه، ولم أقف على من نسبه إليه من النحويين.
وبه قال: الجزوليُّ في المقدمة الجزولية ص٢٢٢، وابنُ الخباز في توجيه اللمع ص٢٠٨، وابنُ عصفور في شرح الجمل ٢٨٩/٢، وابنُ مالك في شرح التسهيل ٣٨٣/٢، وأكثرُ المتأخرين. انظر: شرح ابن الناظم ص٢٥١، والارتشاف ١٦٢٣/٤، وأوضح المسالك ٣٠٠/٢، والمساعد ٦٢/٢، وشرح التصريح ٦٢١/١، والهمع ٣٤١/٢.

(٦) سورة القمر: ١٢.

(٧) انظر: عنوان الإفادة ص٢٣٥.

ومن هذا القسم -وهو: تمييز النِّسبة-:

التَّمييز في باب (نِعم) و(بئس)، وما جرى مجراهما، وهو (حبَّذا)، وكلُّ فعل يُقصد به المدح أو الذمُّ وهو على وزن (فَعُل) -بضم العين-، ومنه: "سآء"، أصله: "سَيُأَ"، تحرَّكت الياء بالضم، وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، فـ(ما) التي بعد "سآء" تمييز، وقيل: فاعل[1]. [٤٠٢] /

والتمييز في باب التعجُّب كذلك.

ثم الفعل المبني للمفعول كالفعل المبني للفاعل، نحو: "ضُرِبَ زَيْدٌ -بضمِّ الضَّاد- أَبًا"، واسم المفعول كذلك، نحو: "زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبًا"، والصفة المشبَّهة كذلك، نحو: "زَيْدٌ حَسُنٌ وَجْهًا"، كان الأصل: "حسَن" بفتح السين، "وجهُهُ" بالرفع في (الهاء) الأولى، ثم حُوِّل، فأزيلت الإضافة ونُصب الوجه.

واسم التفضيل مثَّل به الشيخ.

واعلم أنَّ حاصلَ ما في (شرح القطر) في اسم التفضيل أنَّا إذا وجدنا مبتدأً خبره اسم تفضيل، وكان ذلك المبتدأُ مضافًا، فلنا حينئذٍ ثلاثُ استعمالات:

الأول: أن نأتي بالمضاف تمييزًا منصوبًا بعد أن نزيله، ونجعل المضافَ إليه مبتدأً عِوَضه.

الثاني: أن نأتي بالمضاف مضافًا إليه اسم التفضيل مع بقائه مبتدأً، فيكون تمييزًا مجرورًا.

الثالث: أن نزيله عن الابتداء، ونجعله تمييزًا، ولكن مع إضافة اسم التفضيل إلى اسم آخر.

مثال الثلاثة: "عِلْمُ زَيْدٍ أَكْثَرُ"[2].

فلك على الاستعمال الأوَّل أن تقول: "زَيْدٌ أَكْثَرُ عِلْمًا".

وعلى الاستعمال الثاني: "عِلْمُ زَيْدٍ أَكْثَرُ عِلْمٍ".

وعلى الاستعمال الثالث: "زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ عِلْمًا".

والظاهر أنَّ هذه الثلاثة تجوز -أيضًا- في المشتقَّات الثلاثة.

ثم من باب اسم التفضيل: "للهِ دَرُّهُ -أي: لبنه الذي ارتضعه- فَارِسًا"، فإنَّ "درّه" ليس اسم تفضيل، ولكنه قصد به أنَّه خير الفرسان.

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٣٤.

(٢) انظر: شرح القطر لابن هشام ص٢٤١.

قال الراعي: و(خير) و(شر) أفعل تفضيل، أصله (أخير) و(أشرر)، نُقِلَت حركة عينه، وهي (الياء) و(الراء الأولى) للساكن قبلها، وهي (فاء) الكلمة، ثم حذفوا الهمزة؛ لكثرة دورانها في كلامهم(١).

ويكون تمييز النسبة بعد اسم الفعل، ومنه قولهم: "سَرَعَانَ ذِي إِهَالَةً"(٢)، فـ"سرعان" اسم فعل بمعنى قرب، و(ذي) اسم إشارة إلى (شاة)، وهو فاعل اسم الفعل، و(إهالة) معناه: إذابة، تمييز منقول عن الفاعل، وكان أصله: "سرعان إهالة ذي"، أي: قربت إذابة هذه الشاة؛ لسيلان مخاطها من أنفها.

ومنه: "وَيْحَ زَيْدٍ رَجُلًا"، و"حَسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا".

ثم تمييز العدد يكون تمييزًا لصريح العدد، ولكناية العدد.

فالصريح: آحاد، وعشرات، ومئات، وألوف، فالآحاد والعشرة والمئة والألف تمييزها مجرور، لا يجوز رفعه، ولا نصبه، وتمييز (أحد عشر) وأخواته، والمتعدِّد من العشرة، وهو (عشرون) وأخواته، منصوب، لا يجوز رفعه، ولا جره، ورُوي في تمييز المتعدد من المئة النصبُ، كقول الشاعر:

إِذَا عَـــاشَ الفَـــتَى مِئتَـــيْنِ عَامًـــا ۞ ..... (٣)

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٣٤.

(٢) مثل من أمثال العرب «يراد به: ما أسرع ما كان هذا الأمر، وأصله أنَّ رجلًا التقط شاة عجفاء، فألقى بين يديها كلأً، فرآها يسيل رغامها، فظنَّ أنَّه وَدَك، فقال: "سرعان ذي إهالة"، والإهالة: الوَدَك، وذي: بمعنى هذه، وقد يقال: "وشكان"، وهو مبني على الفتح، وموضع (ذي) رفع، و(إهالة) تمييز، والمعنى من إهالة». جمهرة الأمثال ٥١٩/١.

الإهالة: «هي الشحم والزيت». تهذيب اللغة (أهل) ٢٢٠/٦.

(٣) صدر بيت من الوافر، عجزه (إِذَا عَاشَ الفَتَى مِئَتَيْنِ عَامًا *** فَقَدْ ذَهَبَ البَشَاشَةُ وَالفَتَاءُ)، نُسب للربيع بن ضبع الفزاري في: الكتاب ٢٠٨/١، والأصول ٣١٢/١، وعلل النحو ص٥١٣، والحماسة البصرية، لأبي الحسن البصري؛ تحقيق: مختار الدين أحمد، ٣٨٠/٢ (عالم الكتب-بيروت)، وشرح التسهيل ٣٩٤/٢، وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٩، ٣٨٠.

ونُسب ليزيد بن ضبة في الكتاب ١٦٢/٢.

وورد بلا نسبة في: المقتضب ١٦٩/٢والمفصل ص٢٩٦، والتبيين ص٤٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٤.

الشاهد فيه قوله: "مئتين عامًا"، حيث أفردَ التمييز "عامًا"، ونصبَه، وكان الوجه حذف نون "مئتين"، وخفض ما بعدها، إلا أنَّها شبهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما تثبت نونه، وينصب ما بعده.

وتمييز الآحاد والعشرة جمعٌ، / وتمييز الباقي مفردٌ، ومُيِّزت (المئة) بالجمع في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[1]. [٤٠٣]

والكناية: (كم) الاستفهامية، و(كم) الخبرية، وتمييز الاستفهامية منصوب، ويجوز جرُّه بشرط أن تُجَرَّ هي -أيضًا[2]-، ثمَّ هل جره بإضافتها إليه[3]، أو بـ(مِن) مقدرة؟[4]

الأصحُّ الثَّاني؛ لأنَّ (كم) بمنزلة العدد المركَّب، وهو لا يعمل الجر في تمييزه.

وتمييز الخبرية مجرور، ولا يجوز نصبه أبدًا.

والفرق بين الاستفهامية والخبرية أنَ الأولى للطلب وللفهم، [و][5] الثانية للإخبار بالكثرة افتخارًا.

ثم كما تميز النسبة في مواضع، كذلك تمييز الذات في مواضع:

أولها: العدد.

والثاني: المقدار، وهو: الكيل، والوزن، والذَّرع، ويعبِّرون عن الذرع بالمساحة، ويجوز في التمييز في هذا الموضع الجرُّ.

والثالث: شبه العدد، وهو (كَأَيِّن)، و(كذا).

---

(١) سورة الكهف: ٢٥.

(٢) في تمييز (كم) الاستفهامية ثلاثة مذاهب: منع الخفض مطلقًا، وهو مذهب بعض النحويين، وإجازته مطلقًا، وهو مذهب الفراء، والزجاج، وابن السراج في الأصول ٣١٧/١، وإجازته بشرط أن يدخل على (كم) حرف الجر، وهو مذهب الخليلِ وسيبويه في الكتاب ١٦٠/٢، وابنِ مالك في شرح التسهيل ٤١٨/٢، وابنِ هشام، ونسبه إلى الجمهور في شرح الشذور ص٣٣١. انظر المسألة في: الارتشاف ٧٧٩/٢، وتوضيح المقاصد ١٣٣٥/٣، والهمع ٣٥١/٢.

(٣) وهو قول الزجاج. انظر مذهبه في: شرح التسهيل ٤١٨/٢، والارتشاف٧٧٩/٢، وتوضيح المقاصد ١٣٣٦/٣، وشرح الشذور لابن هشام ص٣٣٢، والهمع ٣٥١/٢. وإليه ذهب ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٢٤٨٤/٥.

(٤) وهو قول الخليلِ وسيبويه. انظر: الكتاب ١٦٠/٢، والفراءِ. انظر: توضيح المقاصد ١٣٣٦/٣، وتمهيد القواعد ٢٤٨٤/٥، والهمع ٣٥١/٢. وإليه ذهب ابنُ السراج في الأصول٣١٧/١، وابنُ مالك في شرح التسهيل ٤١٨/٢، وابنُ هشام في شرح الشذور ص٣٣٢.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

الرابع: شبه المقدار.

فشبه الكيل نحو: "عِنْدِي سِقَاءٌ مَاءً"، والسِّقاء: اسم لوعاء الماء، و"نَحْيٌ -بفتح النون[١]، وسكون الحاء المهملة، وآخره ياء مثنَّاة تحت- سَمْنًا"، والنَّحْي: وعاء السمن، ويكون كبيرًا وصغيرًا[٢].

وشبه الوزن، نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [٣].

وشبه الذَّرع، نحو: "مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا"، والرَّاحة: الكفُّ[٤].

قال الفاكهي: ومما يحتمل الوزن والذرع قولهم: "عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَبَدًا"[٥]، و"لِي مِثْلُكَ وَلَدًا"، و"عِنْدِي شَبَهُكَ فَارِسًا"، و"رُبَّه رَجُلًا"، وما أشبه ذلك.

وقال الخطيب: لفظ (مثل) في هذا ونحوه شبيه بالمساحة في الدلالة على المقدار من غير ضبط بحدٍّ.

وحُمل عليه نحو: "إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبِلًا"؛ لأنَّهم يحملون (الغير) على (المثل)؛ كما يحملون (المثل) على (المثل)[٦].

ثم قال: ولك في تمييز الاسم المفرد -وهو: تمييز الذَّات- أن تجرَّه بإضافة الاسم إليه، كـ"مَنَوَيْ[٧] عَسَلٍ" إلا إذا كان الاسم عددًا -(أحد عشر)، و(تسعة وتسعين)، وما بينهما-، أو مضافًا، فإن تمييزه واجب النصب، أمَّا العدد؛ فلأنَّه يُضاف إلى غير التمييز، نحو: "عَشْرَيْ زَيْدٍ"، فلو أضيف إلى التمييز / حصل الالتباس، وأمَّا المضاف؛ فلأنَّه مضاف فتمتنع إضافته مرَّة أخرى[٨]. [٤٠٤]

---

(١) الذي وقفت عليه في المعاجم أنَّه بكسر النون. انظر: الصحاح ٦/٢٥٠٤، ولسان العرب ٢٨/٧.

(٢) انظر(نحا): تهذيب اللغة ٥/١٦٤، والصحاح ٦/٢٥٠٤، ولسان العرب ٢٨/٧.

(٣) سورة الزلزلة: ٧.

(٤) انظر: الصحاح (روح) ١/٣٦٨.

(٥) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٨٤.

(٦) انظر: مُغيث النِّدا شرح قطر النَّدى، لشمس الدين الخطيب؛ تحقيق: سيد بن شلتوت الشافعي، ٢/٧١٧ (دار الضياء-الكويت).

(٧) (منوي): مثنَّى الْمَنَا -بفتح الميم، مقصور-: الذي يوزن به. تهذيب اللغة (منا) ١٥/٣٨٠.

(٨) انظر: مغيث النِّدا ٢/٧٢١.

والخامس: ما يصنع من جنس، نحو: "هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا"، وهذا يجوز فيه الجرُّ، ويأتي[١].

واتَّضحت أمور ثلاثة في التَّمييز: تعريفه، وشروطه، وأقسامه.

قال الرَّاعي: وأمَّا العامل فيه، فيقسم بقسميه، فعاملُ تمييزِ الذَّات الاسمُ المبهم، وهو: العدد، والمقدار، وما جرى مجراهما، وإن كانت القاعدة في هذه الصِّناعة أنَّه لا يعملُ إلا الفعلُ، أو الاسمُ المشبه للفعل، ولكن لما شابه الاسمُ الذي لا يشبه الفعلَ -وهو: الجامد- النسبة التي تحت الفعل في احتياجه إلى التمييز، اقتضاه، فعمل فيه؛ لأنَّه صار كأنَّه يُشبه الفعل.

وعاملُ تمييزِ النِّسبة الفعلُ، أو ما جرى مجراه من مشبهٍ للفعل[٢].

قال: وأمَّا ترتيبه، فاعلم أنَّ التَّمييز لا يتقدَّم على عاملِهِ الاسمِ المبهم، أو الآخر عند سيبويه وجمهور النُّحاة[٣]، وأجازه المازني والمبرد على الفعل فقط بشرطٍ -أيضًا-، وهو أن يكون متصرِّفًا[٤].

وحجَّة الأوَّلين أنَّه فاعل في المعنى، والفاعل لا يتقدَّم، و-أيضًا- لم يُسْمع، والحال ليس فاعلًا في المعنى، وسُمِع تقديمه.

وأنكر أبو القاسم الزَّجَّاج[٥] رواية:

..... ۞ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ [٦]

---

(١) انظر: قسم التحقيق ص ٧٩٣.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٣٥.

(٣) فلا يجوز عندهم تقديم التمييز على العامل مطلقا. انظر: الكتاب ٢٠٥/١. والأصول ٢٢٣/١، وعلل النحو ص٣١٣، والتبيين ص٣٩٦، الإنصاف ٦٨٢/٢، وشرح ابن الناظم ص٢٥٣.

(٤) انظر: المقتضب ٣٧/٣، ونُسب إلى الكسائي في: شرح التسهيل ٣٨٩/٢، وشرح ابن الناظم ص٢٥٣، وإلى جماعة من الكوفيين في: الإنصاف ٦٨٢/٢، وتوجيه اللمع ص٢١١، وبه قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٨٩/٢.

(٥) انظر قوله في: الإيضاح ص٢٠٣، وتوجيه اللمع ص٢١١، وشرح المفصل ٤٣/٢.

(٦) عجز بيت من الطويل، صدره: (أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حَبِيبَهَا). للمخبل السعدي، وقيل لأعشى همدان. وهو في: المقتضب ٣٧/٣، والأصول ٢٢٤/١، والإيضاح ص٢٠٣، وعلل النحو ص٣١٣، والمفصل ص٩٤، والتبيين ص٣٩٦، وتوجيه اللمع ص٢١١.

والشاهد فيه: تقديم التمييز (نفسًا) على عامله (تطيب).

وقال: الرِّواية فيه "وَمَا كَانَ نَفْسِي"[١].

ثمَّ الكوفيُّون يجوِّزون أن يكون التَّمييز معرفةً، ويحتجُّون بأنَّه ورد[٢].

قال الفاكهي: إن ورد أُوِّل بنكرة[٣]، وتُحمل آلة التعريف على الزِّيادة[٤]، وإن لم يمكن سمِّي التَّمييز بالمشبَّه بالمفعول به، نحو: "زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجَهَ"، بتنوين "حَسَن"، وهو صفة مشبَّهة، ونصب "الوجه".

قال الخطيب: ولم يقل: (ولا يكون إلا منصوبًا) [٥]؛ لأنَّ التَّمييز يجوز جرُّه بـ(مِن)؛ إذ هو في تقدير (مِن)، كما أنَّ الحال في تقدير (في)، نحو: "رَطْلٌ مِنْ زَيْتٍ"، إلا في تمييز العدد المنصوب، كـ"عِشْرِينَ دِرْهَمًا"، وإلا في المحوَّل عن الفاعل، كـ"طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا"، أو عن المفعول، كـ"غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا" [٦]؛ لأنَّ الفاعل والمفعول -ولو في المعنى- لا يجرَّان، أو عن المبتدأ، نحو: "زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا"، وأصله: "مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ".

وتحقيق حكم اسم التفضيل أنَّه ثلاثة أقسام:

الأول: إذا كان اسم التفضيل وصفًا لما قبله في المعنى، بأن يكون كالنعت الحقيقي، تعيَّن الجر فيما بعده، نحو: "مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ".

الثاني: أن يُضاف اسم التفضيل إلى غير التمييز، فيتعيَّن النَّصب، نحو: "زَيْدٌ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا"؛ لأنَّ الاسم لا يُضاف مرَّتين، ولكن هل يجوز الجرُّ بـ(مِنْ) بأن يُقال: "أَكْرَمُ النَّاسِ مِنْ رَجُلٍ"؟ الظاهر: نعم.

الثالث: أن يكون اسم التفضيل ليس وصفًا لما قبله في المعنى، بأن يكون كالنَّعت السببي، فيجوز النَّصب على التمييز، والجرُّ بالإضافة، مثل: "زَيْدٌ أَكْرَمُ أَبًا"، ويجوز: "أَبٍ"، حتى ولو قلت مع ذلك: "مِنْكَ".

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٣٥-٢٣٦.

(٢) انظر قولهم في: الإنصاف ٢٥٥/١، والارتشاف ١٦٣٣/٤، والمقاصد الشافية ٥٢٦/٣، والهمع ٣٤٤/٢.

(٣) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٨٤.

(٤) انظر: نور السجية ص٢٣٦.

(٥) أي: ابن آجروم.

(٦) عبارة الخطيب في نور السجية ص٢٣٨: «ويجوز جرُّ التمييز بـ(من) إلا في ثلاث مسائل...».

وفي (شرح القطر): أنَّ اسم التفضيل إذا كان خبرًا عن مبتدأ، فإن مُيِّز بما هو من جنس المبتدأ، مثل: "مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ" جُرَّ التمييز، إلا إن أضيف اسم التفضيل إلى غير ذلك الذي هو من جنس المبتدأ، فيُنصب، مثل: "زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ مَالًا"، وإن مُيِّز بغير المبتدأ نُصب التمييز، نحو: "زَيْدٌ أَكْثَرُ عِلْمًا"(١).

أمّا ما هو فاعل في المعنى ولم يكن محوَّلًا صناعةً فجرُّه جائز بـ(مِن)، نحو: "لله / دَرُّهُ فَارِسًا"، يجوز: "مِنْ فَارِسٍ"، وإن كان معناه: عَظُمَتْ فُروسيَّتُه؛ لأنَّه ليس أصله. [٤٠٥]

ولم يقل: (ولا يكون صاحبه إلا معرفةً) (٢)؛ لأنَّه يكون من النَّكرة كما يكون من المعرفة، حتَّى إنَّه يكون من المبتدأ، بخلاف الحال؛ وذلك لأنَّه لَمَّا جاز أن يكون عامله الاسم الجامد – وهو خلاف القياس– جاز أن يكون عامله المبتدأ، وحتَّى إنَّه يكون من المضاف إليه بلا شرط.

ثمَّ يُعلم مِن جَعْلِهم "لله دَرُّهُ فَارِسًا" تمييزًا، أنَّه لا يلزم في أمثلةِ تمييز النِّسبة كلِّها أن تكون نشأت عن قول (الألفيَّة):

وَمَـــا يَـــلِي الْمُضَـــافَ يَـــأْتِي خَلَفًـــا ۞ .....

بأن تكون كلُّها محوَّلة عن المضاف الفاعل، أو المفعول، أو المبتدأ، وهكذا، بل يجوز أن تكون منها أمثلة غير محوَّلة لسبب من الأسباب، نحو ألَّا يكون لها أصل في التَّركيب إلا ذلك التَّركيب.

قال الخطيب في: "اِمْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً": «مِثل هذا التَّركيب وُضع هكذا ابتداءً»(٣).

ثمَّ هل يكون التَّمييز مؤكَّدًا كالحال؟ قالوا: نعم(٤).

۞۞۞

(١) انظر: شرح القطر لابن هشام ص٢٤١.

(٢) يعني ابن آجروم.

(٣) نور السجية ص٢٣٧.

(٤) انظر: المقتضب ١٥٠/٢، والخصائص ٨٤/١، والمفصل ص٣٦٢، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ص١٤١، وشرح التسهيل ١٥/٣، خلافًا لكثير من النحويين. انظر: التذييل ١١٥/١٠، ومغني اللبيب ص٦٠٣، وشرح الأشموني ٥٦/٢، والهمع ٣٤٥/٢، وحاشية الصبان ٢٨٨/٢.

باب بيان **المستثنى** المنصوب من المستثنى المرفوع والمجرور وهكذا

فالأصوليون بيَّنوا المستثنى منه، وهو أنَّه: المفردُ الاسم لجنس لا لشخص، إذا كان نكرة في سياق النفي عند الكلِّ، أو في سياق الإثبات عند من يقول: النكرةُ في سياق الإثبات تعمُّ -أيضًا-، والمثنَّى عند من يقول: يجوز استثناء النصف والجمع بأنواعه الثلاثة عند الكلِّ.

والنحويون بيَّنوا المستثنى من جهة ماله من إعراب الاسم عندهم في باب الإعراب.

قال الرَّاعي: يتعلَّق بهذا الباب ستُّ مسائل: الأولى: معنى المستثنى، الثَّانية: أدواته، الثَّالثة: تكراره، الرَّابعة: إعرابه، الخامسة: أقسامه، السَّادسة: ترتيبه(١).

فالمستثنى في اللُّغة: الْمُحاشَى، أي: الْمُخرَج، من قولهم: استثنت الشَّيء حاشيته، أي: أخرجته تنزيهًا له(٢).

وفي الاصطلاح: المخرَج تحقيقًا أو تقديرًا بـ (إلَّا)، أو ما في معناها(٣).

ولذلك كان المستثنى منه هو الاسم المتناول أكثر من اثنين، كالمفردِ النكرةِ المنفيَّة، والمفردِ المعرفةِ بـ (أل) الجنسيَّة، والمفردِ الذي يُستعمل تارةً في المفرد وتارةً في الجمع، مثل: (مَن)، والجمعِ، واسمِ الجمعِ، وهكذا، لا المفردُ الذي ليس كذلك، ولا المثنَّى، وهكذا.

قال: فقولنا: (المخرَج) يشمل سائر المخرجات.

وقولنا: (تحقيقًا)؛ لإدخال المستثنى المتصل، و(تقديرًا)؛ لإدخال المنقطع.

و(بـ(إلا)، وما في معناها)؛ لإخراج نحو قولك: "خَرَجَ الْقَوْمُ وَلَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ"(٤)، وما أشبه ذلك من أنواع التَّخصيص عند الأصوليين.

ثمَّ شروط الاستثناء ثلاثة: أن يُنوى قبل تكميل الكلام، وأن يتَّصل عرفًا -وإن لم يتَّصل حِسًّا-، وألَّا يستغرق. وفي الأوَّليْن خلاف(٥)./ [٤٠٦]

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٣٧.

(٢) انظر: لسان العرب (ثني) ١٢٤/١٤.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص٢٣٧.

(٤) انظر: السابق.

(٥) انظر: روضة الناضر ٨٤/٢.

وحروف الاستثناء، قال الخطيب: أي: وأدوات الاستثناء[١]، أي: كلماتُ جَعْلِ الاسمِ مستثنًى.

ثمانية حسب ما سُمع، كعدد أبواب الجنَّة، وهذا كقوله: وحروف العطف عشرة.

ولما شاركت في الاستئناف بها شاركت في الاسم الأليق بالكلمة التي توضع لهذا المعنى؛ إذ الاستثناء من معاني الحروف، كالاستفهام، وإن كانت في الصِّناعة ليس منها حرف باتِّفاق إلا (إلَّا).

قال الأنصاري: قوله: (ثمانية) ليس بجيِّد؛ لأنَّه ترك: (لا يكون)، و(ليس).

وقد يُقال: لأنَّه تقدَّم ذكرهما في بابهما.

ولم يذكر: (لا سيَّما)؛ لأنَّها لم يزدها إلا المبرِّد، وإن تابعه أبو علي[٢]، وقال الرَّاعي: تسعة[٣]. لأجلها.

وقدَّمها[٤]؛ لأنَّها علَّة لا يوجد المستثنى بدونها.

وهي: **(إلَّا)**، قال الأنصاري: كلُّ الأدوات تُقدَّر بها، وهي فقط حرف باتِّفاق؛ لأنَّها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، والأصل في الذي ينقل الكلام من حدٍّ إلى حدٍّ الحرف.

بسيطة عند غير الفرَّاء والكوفيِّين[٥]، معناها الموضوعة له: المغايرة؛ إذ الخصوص مغاير للعموم، ناصبة للمستثنى عند ابن مالك، ونسبه إلى سيبويه[٦]، وللمستثنى بعدها ثلاث حالات.

---

(١) انظر: نور السجية ص٢٣٩.

(٢) لم أقف على شيء من ذلك عند المبرد، أما الفارسي فقد نسب إليه ذلك أبو حيان في التذييل يقول ٣٦٤/٨: «أما (لاسيَّما)، فعدَّها الكوفيُّون وجماعة من البصريين كالزَّجَّاج وأبي علي والنحاس... من أدوات الاستثناء.». وانظر: شرح التسهيل ٣١٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٦٥.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص٢٣٧.

(٤) أي: قدَّم ابن آجروم الحديث عن حروف الاستثناء.

(٥) (إلَّا) عند البصريين بسيطة، وعند الفرَّاء والكوفيين مركَّبة من حرفين: (إنَّ) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف، فصار (إنَّ لا)، فخفِّفت النون، وأُدغمت في اللام. انظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢. وانظر المسألة في: اللامات ص٣٨، والإنصاف ١٧٢/١، والتبيين ص٤٠٠، وشرح الكافية للرضي ١١٥/٢

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢٧١/٢.

و(غيرُ) بالضمِّ بلا تنوين، وهي فقط اسم، وليس فيها لغة أخرى، ولذلك قدَّمها.

و(سِوَى) بكسر أوَّله، والقصر لا المدِّ، وفيها لغتان -أيضًا-، بيَّنهما بقوله: **و(سُوَى)** بالضَّمِّ، والقصر، **و(سَواءٌ)** بالفتح، والمدِّ، والتَّنوين.

زاد الشيخ خالد: و(سِواء) بالكسر، والمدِّ، والتنوين[١]، وقلَّ من ذكر هذه؛ لغرابتها.

وهذه الثَّلاثة من الثَّمانية إنَّما هي متغايرة صورةً، لا مادَّةً، أي: حروفًا.

قال الرَّاعي بعد أن قال: واسمٌ واحد وهو (غير): «وظرف مكان غير متصرِّف عند سيبويه، وهي (سوى)، ولغتاها»[٢]، وعند غيره هي اسم لا ظرف، كـ(غير)، ويأتي دليل سيبويه[٣]، وللمستثنى بعدها حالة واحدة.

و(خلا) قال الرَّاعي: «هي إذا تقدَّمتها (ما) فعلٌ لا غير»[٤]، وبدونها كذلك، وأجاز سيبويه فيها حينئذٍ الحرفيَّة[٥].

و(عدا)، وذكر أبو القاسم فيها الحرفيَّة[٦]، ولم يُثبتها فيها سيبويه[٧].

و(حاشا) فعل حتَّى عند أبي القاسم -أيضًا[٨]-، ولم يُثبت سيبويه فيها الفعليَّة[٩].

وفي (حاشى) لغتان -أيضًا-، كـ(سوى):

إحداهما: (حشا) بحذف الألف الأولى، وثانيتهما: (حاش) بحذف الألف الأخيرة.

---

(١) انظر: شرح المقدمة الأزهرية ص٤٢.

(٢) عنوان الإفادة ص٢٣٧.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٦٩١.

(٤) عنوان الإفادة ص٢٣٧.

(٥) انظر: الكتاب ٣٤٩/٢-٣٥٠.

(٦) انظر: الجمل، لأبي القاسم الزجاجي؛ تحقيق: د. علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، ص٢٣٣ (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

(٧) انظر: الكتاب ٣٤٩/٢-٣٥٠.

(٨) نقله عن بعض العرب. انظر: الجمل ص ٢٣٢.

(٩) يقول (الكتاب ٣٤٩/٢): «وأمَّا (حاشا) فليس باسم، ولكنَّه حرف يجرُّ ما بعده كما تجرُّ (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء».

وللمستثنى بعدها حالتان.

ثمَّ إذ قد عُدَّت حروف / الاستثناء، ثمَّ عُيِّنت، كما جرى في حروف العطف، فلنبيِّن [٤٠٧] الحكم هنا، كما بُيِّن هناك، فالمعطوف هناك بعد حروف العطف له حالة واحدة، والمستثنى هنا له حالات، منها ثلاث بحسب المستثنى منه، وهي:

إنَّه تارةً من المنطوق، نحو: "قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا".

وتارةً من تابع المنطوق، نحو: "قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا".

وتارةً من المفهوم، نحو: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[١]، مفهومه: فغيرهم يخاف، ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ﴾[٢]، إلى آخره.

ومنها ثلاثٌ بحسب الإعراب بعد (إلا) يجب بيانها:

فالمستثنى بـ (إِلَّا)، ولو ظرفًا، أو حالًا، نحو: "مَا سَافَرَ زَيْدٌ إِلَّا يَوْمَ الْخَمِيسِ"، و"مَا سَافَرَ إِلَّا ضَاحِكًا".

يُنصب وجوبًا في ثلاث مسائل: واحدة في الكلام الموجَب، وثنتين في الكلام المنفي، وإن كان حقُّ المستثنى لكونه بعضًا أن يتبع، كبدل البعض.

والأولى: هي **إذا كان الكلام** الذي فيه (إلا)، وهو الفعل والفاعل، الجمع أو اسم الجمع، والمبتدأ والخبر -كذلك-، **تامًّا**، أي: أجزاؤه كلها موجودة.

قال الرَّاعي: بمعنى أنَّ الكلام لم يتفرَّغ عن معموله لحذفه منه، حتَّى يطلب ما بعد (إلا) موضعه يكون معمولًا له[٣].

وقال الخطيب: هو الكلام الذي فيه المستثنى منه لم يُحذف[٤].

---

(١) سورة النمل: ١٠.

(٢) سورة النمل: ١١.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص٢٨٣.

(٤) انظر: نور السجية ص٢٤٠.

موجَبًا -بفتح الجيم-، قال الرَّاعي: بمعنى أنَّه لا يتصوَّر فيه أن يتفرَّغ عن معموله بحيث يحذف منه[١]، فيكون التَّمام لنفي وقوع التَّفرُّغ المذكور، والإيجاب لنفي تصوُّره -أيضًا-، ولا يمتنع تصوُّر التَّفرُّغ إلا في الكلام الذي لم يتقدَّمه نفي، ولا نهي، ولا استفهام.

والفاكهي نظر إلى هذا، فقال: الموجَب: هو الذي لم يتقدَّم عليه نفي، ولا نهي، ولا استفهام[٢]. وقال ابن إياز: الموجَب: المثبَت[٣]. وفي كلام آخر: الموجَب: ما وقع؛ لأنَّ الوجوب السُّقوط.

ولو قَدَّمَ[٤] موجبًا لأجل أنَّ صفة الإيجاب في الكلام تحدث فيه قبل صفة التَّمام لأوهمَ أنَّ الموجب تامٌّ وناقصٌ، ولا يكون الموجب ناقصًا أبدًا، على ما أشار إليه الرَّاعي.

نحو: "قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا"، و"خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا"

فـ(إلا): حرف استثناء، و(زيدًا) و(عمرًا): مستثنى، والمستثنى منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

والمثال الثَّاني توكيد من باب التَّوكيد اللَّفظي، وهلال رمضان يثبُت بواحد، فلذا -والله سبحانه أعلم- لم يأتِ بمثال ثالث كما في التَّمييز، ولم يمثِّل للاستثناء من منصوب أو مجرور؛ إشارةً إلى أنَّ نوع الإعراب لا دخل له هنا.

ويُنصب المستثنى بـ(إلا) -أيضًا- بعد الكلام المنفي التام إذا تقدم على المستثنى منه، نحو: "مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا القَوْمُ".

ويُنصب -أيضًا- بعد الكلام المنفي التام إذا تأخَّر وكان منقطعًا، نحو: "مَا قَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمَارًا"، ولكن النصب في هذا الأخير إنَّما وجوبه عن الحجازيين لا التميميين؛ لأنَّ النصب عندهم في المنقطع ليس واجبًا بل راجحًا[٥]./ [٤٠٨]

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٨٣.

(٢) انظر: الفاكه الجنية ص١٨٧.

(٣) انظر: المحصول ص٤٧٨.

(٤) أي: ابن آجروم في قوله: (تامًّا موجبًا).

(٥) انظر: المفصل ص٩٧، وشرح التسهيل ٢/٢٨٧، وشرح التصريح ١/٥٤٧.

وإن كان الكلام منفيًّا، ولو لأجل المنع الذي فيه كالنَّهي، أو لأجل كونه منفيًّا في الذِّهن كالاستفهام، فإنَّ الكلام معناه منفي عن الجاهل به.

وكان الكلام -أيضًا- **تامًّا** بأن ذُكر المستثنى منه ولم يقدَّر، وإن كان المقدَّر عندهم في حكم الملفوظ؛ إذ لكلِّ مقامٍ مقال.

جاز فيه -حتى ولو تقدم- **البدلُ**، بدل بعض من كلٍّ، **والنَّصبُ** -أيضًا- يجوز فيه **على الاستثناء**، والبدل أرجح.

نحو: **"مَا قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ"** بالرّفع على البدل من "القوم"، والبدلُ من المرفوعِ مرفوعٌ.

و"إِلَّا زَيْدًا" بالنَّصب على الاستثناء، والمستثنى منصوب.

والبدل يوافق المبدَل منه في الإثبات والنفي، وهذا يخالف، فكيف يكون بدلًا؟

والجواب: أنَّ هذا التوافق ليس هو المنظور إليه في باب البدل، وإنَّما المنظور إليه القصد إلى الكليَّة أو البعضيَّة بالحكم.

ثم شرط البدل أن يكون العامل يصح أن يكون للمستثنى منه وللمستثنى -أيضًا-، فإن كان لا يصح أن يكون للمستثنى، نحو: "مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا النَّقْصَ" يمتنع البدل؛ لعدم إمكانه حينئذ، وتعيَّن النصب على الاستثناء.

وإن كان الكلام ناقصًا، وهو هنا الذي فيه مستثنى وليس فيه مستثنى منه، ولا يكون الكلام النَّاقص ذلك إلا منفيًّا، **كان** المستثنى بـ (إلا) موضع ذلك النَّاقص، **على حسب العوامل** التي في ذلك الكلام النَّاقص.

قال الرَّاعي: وتقدَّر (إلَّا) حينئذٍ كأنَّها لم توجد[1].

ولكن إن كانت العوامل فيها حينئذٍ أهليَّة للعمل فيه.

نحو: **"مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ"** بالرَّفع.

و"مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا" بالنَّصب.

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٣٨.

و"**مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ**" بالخفض.

فتحصَّل أنَّ المستثنى بـ (إلا) له ثلاث حالات:

الأولى: وجوب النَّصب.

والثَّانية: جواز النَّصب، والأخذ على حسب العوامل على وجه الإتباع.

والثَّالثة: امتناع النصب، ووجوب الأخذ على حسب العوامل على وجه الاستقلال لا الإتباع.

ثمَّ النَّاصب اختلفوا فيه على أقوال، أصحُّها أنَّه (إلَّا) وحدها[1].

ثمَّ أخذ في بيان إعراب المستثنى بـ(غير)، و(سوى) بصورها الثَّلاث، وبه يتبيَّن أنَّه مجرور ليس من منصوبات الأسماء، فقال: **والمستثنى** بأربعة من الثَّمانية:

بـ (غير) بالكسر بلا تنوين.

و(سِوَى) بكسر أوَّله، والقصر.

و(سُوَى) بضمِّ أوَّله، والقصر -أيضًا-.

و(سَوَاءٍ) بفتح أوَّله، والمدِّ، والتَّنوين.

مجرور في كلِّ كلام **لا غيرُ**، أي: لا غير ذلك، أي: الجرّ، فحُذف المضاف إليه (غير)، ونوي معناه، فبُنيت على الضَّمِّ؛ كـ "قَبْلُ"، و"بَعْدُ".

---

(١) اختُلف في ناصب المستثنى على ستة أقوال -كما ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٧٧-، وهي: الأول: النَّاصب (إلا) وحدها، وهو الظاهر من مذهب سيبويه (الكتاب ٢/٣٣٠،٣١٩)، والمبرد (المقتضب ٤/٣٩٠)، وابن مالك (شرح التسهيل ٢/٢٧١). والثاني: النَّاصب ما قبل (إلا) من فعل وشبهه بواسطتها، وهو مذهب ابن السراج (الأصول ١/٢٨١)، والسيرافي (شرح الكتاب ٣/٦٠)، والفارسي (الإيضاح ص٢٠٥)، والجرجاني (المقتصد ٢/٦٩٩). الثالث: النَّاصب الفعل قبل (إلا) بدون واسطة، وهو مذهب ابن خروف فيما نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٧٧. الرابع: النَّاصب مضمَر، تقديره: "أستثني"، ونُسب إلى الزجاج، انظر: شرح التسهيل ٢/٢٧٨، وشرح ابن الناظم ص٢١٥. الخامس: قول الفرَّاء: إنَّ (إلا) مركَّبة من (إنَّ لا)، ثم خفِّفت (إن)، ورُكِّبا، فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم (إنَّ)، وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم (لا)، نسب إليه ذلك في شرح التسهيل ٢/٢٧٨؛ السادس: النَّاصب (أنَّ) مضمرة، والتقدير: "إلا أنَّ زيدًا لم يقم"، ونُسب إلى الكسائي في شرح السيرافي ٣/٦١، وشرح التسهيل ٢/٢٧٩.

ثمَّ هذه الأدوات أسماء معربة، فما إعرابها؟ / قالوا: (غير) قامت مقام المستثنى بعد (إلَّا)، [٤٠٩] فلها إعرابه من حالاته الثَّلاث المتحصِّلة فيه، والثَّلاثة الأُخر منصوبة على الظَّرفيَّة.

ثمَّ أخذ في بيان المستثنى بالأدوات الثَّلاثة الباقية، ويُعلم بأنَّها أسماء، أو أفعال، أو حروف، من حال المستثنى بعدها، ومن أنَّ نصبه هل هو على أنَّه مستثنى لا مفعول، أو على أنَّه مستثنى مفعول؟

فقال: **والمستثنى بـ (خَلَا)** -وهي أَبْيَن معنى-، **و(عَدَا)، و(حَاشَا)** بلغاتها، **يجوز نصبُهُ،** وهو أكثر وأرجح، على أنَّه مفعول، **وجرُّهُ،** وهو أقلُّ وأضعف.

نحو: "قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا" بالنَّصب، **و"زَيْدٍ"** بالجرِّ.

و"عَدَا عَمْرًا"، و"عَمْرٍو" كذلك.

ولم يمثِّل لـ (حاشا)؛ لأنَّ سيبويه ذكر أنَّه لم يُسمع فيها النَّصب(١)، حتَّى ضمَّها الزَّمخشري إلى (غير)، و(سوى)(٢).

ثمَّ الاسم قد يقع بعد (حاشا) مجرورًا باللَّام، نحو: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾(٣)، قال الفاكهي: «وإذا وَلِيَ (حاشا) مجرور باللام فارقت الحرفيَّة قطعًا؛ لأنَّه لا يدخل جارٌّ على جارٍّ»(٤)، وحينئذٍ يجوز أن تكون فعلًا، وأن تكون اسمًا منتصبًا انتصاب المصدر، فينوَّن، ثمَّ (حاشا) لا تصحب (ما).

قال النُّويري: وشذَّ الجرُّ بعد (خلا) و(عدا) إذا تصدَّرت عليهما (ما) المصدريَّة؛ لأنَّها لا يليها الحرف(٥)، قال ابن مالك: حتَّى قالوا: إنَّ دخولها هنا مشكل(٦).

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٤٩.

(٢) انظر: المفصل ص٩٨.

(٣) سورة يوسف:٣١.

(٤) مجيب النِّدا ص٤٣٥.

(٥) انظر: شرح المقدمات الكافية ص٥٥١.

(٦) يقول في شرح التسهيل ٢/ ٣٠٧: «معلوم أنَّ أفعال هذا الباب -الاستثناء- ليس لها مصادر مستعمَلة، فإذا وُصل ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل، فلا يُبالى بانفراده بذلك».

هكذا يُبيِّن هذا الباب للمبتدئ، ثمَّ فيه مباحث نفيسة من أوَّله إلى آخره:

الأوَّل: الشيخ هنا خالف عادته في (الآجرُّوميّة) في شيئين:

الأوَّل: عادتُه التبويبُ للمصدر، كالنعت، والعطف، وهكذا.

قال الأنصاري: غالب النحاة يترجم هذا الباب بباب الاستثناء، وإنَّما ترجمه الشيخ بباب المستثنى؛ لأنَّه في مقام تعداد المنصوبات.

والثاني: عادتُه التعريفُ أوَّلًا، ثم التقسيمُ.

والجواب عن هذا: أنَّه لا خاصيَّة للمستثنى المنصوب يفارق بها رفاقته إلا حالته بعد (إلا)، وذلك طويل -كما ستراه-.

الثاني: غير المستثنى المنصوب إنَّما ذُكر مع المنصوب؛ استطرادًا وتتميمًا لأقسام المستثنى.

الثَّالث: سبب المستثنى أنَّ الفاعلَ مفردٌ، ومثنًّى، وجمعٌ، ثمَّ المفرد يقبل المجاز، فيُدفع عنه بالتَّوكيد بالنَّفس، والعين، أو يُثبَت له ببدل البعض، أو الاشتمال، أو بتمييز النِّسبة، ويقبل الاشتراك، فيبيَّن المراد ببدل الكلِّ، أو بتمييز الذَّات.

والمثنَّى والجمع يقبل التَّخصيص، / فيُرفع عنه بالتَّوكيد بـ(كِلا)، و(كِلتا)، وهكذا، ويُثبت له بالمستثنى، وهكذا. [٤١٠]

فالمقصود من المستثنى ضدُّ المقصود من التّوكيد، وبهذا يظهر سبب حسن تتابع هذه الأبواب بهذا التَّرتيب دون غيره.

الرَّابع: قال الطُّوفي: الاستثناء في اللُّغة: استفعالٌ مشتقٌّ إمَّا من التَّثنية؛ لأنَّ المتكلِّم المستثني يأتي بالجملة مرَّةً ثانيةً، أو من: "ثَنَى الْفَارِسُ عِنَانَ فَرَسِهِ" إذا عطفه؛ لأنَّ المتكلِّم يعطف على الجملة، فيُخرج بالاستثناء بعضها عن الحكم[1]، ألا ترى أنَّك إذا قلت: "قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا" فقد عطفت "زيدًا" المذكور، وأخرجته من "القوم" بعد أن تناوله اللَّفظ، وإذا قلت: "قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو"، فقد عطفت "عَمْرًا"، وأدخلته في القيام بعد أن أخرجه مفهوم لفظ "زيد".

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ٢/٥٨١.

والاستثناء في الاصطلاح: قال الطُّوفي: قال قوم من الأصوليّين: لا يصحُّ تعريفه بالإخراج؛ لأنَّه تناقض، وإنَّما تعريفه: لفظٌ لا يستقلُّ بنفسه، متَّصلٌ بجملة، دالٌّ على أنَّ مدلوله غير مراد ممَّا اتَّصل به بحرف (إلا)، أو إحدى أخواتها، وبنى أبو بكر من أصحابنا مذهبه على هذا، فقال: الاستثناء في الطَّلاق لا يصحّ[١].

وكأنَّ الرضي اعتمد هذا، فقال: «الاستثناء هو المذكور بعد (إلا)، أو إحدى أخواتها، مخالفًا لما قبلها نفيًا، أو إثباتًا»[٢].

قال الطُّوفي: وقولهم هذا ليس بشيء؛ لأنَّ تعريف الاستثناء بالإخراج ليس تناقضًا؛ لأنَّ التَّناقض تدافُعٌ من نقيضين، ولا تدافع هنا؛ لأنَّ المستثنى داخل قبل التركيب خارج بالتركيب[٣].

وتحقيق هذا أنَّه لا شك أنَّ موضعَ الاستثناء الجمعُ، واسمُ الجمع، وما يدلُّ على الجمعِ تارةً، وعلى المفردِ تارةً، كلفظة (مَنْ) الاسمية، وهكذا، والعددُ الثَّلاث فما فوقها.

فالجمع ليس موضوعًا لأن يستغرق كلَّ فرد من أفراده ولا بدَّ في كلِّ استعمال له، بل هو موضوع لجماعة من أفراده، والجماعة تصدق على ثلاثة فما فوق، مع البقية تارةً، وبدون البقية تارةً، فإذا كان المحكوم به -وهو: الفعل، أو الخبر- إنَّما حدث من جماعة من الجمع، وهم فلان وفلان وفلان وهكذا، لا من فلان أو وفلان أو وفلان وهكذا، وأراد المتكلم الصدق، فطريقه الجمع ثمَّ الإخراج منه، وهو الاستثناء.

والعدد وإن كان ليس موضوعًا إلا لكلِّ أفراده لا لجماعة منها، إلا أنَّه [له][٤] حالات: منها أنَّه يقع فيه بعد وجوده الوفاء -مثلًا-، ومنها أنَّه يقع فيه الاستحقاق للشديد، ثم يعرض قصد التخفيف، وهكذا، فإذا قال: "لَهُ عَلَيَّ عَشرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً"، فصدقه ابتداءً، ثم أوفاه منها ثلاثةً، وهكذا، وإذا قال: "أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً" فصدقه تستحقين الثلاث، ثم رفعت

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ٢/٥٨١.

(٢) شرح الكافية ٢/١١١.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة ٢/٥٨٢.

(٤) في المخطوط: "لها"، والصواب ما أثبتُّه.

عنكِ الواحدة، ومن هنا قالوا: شرط الاستثناء النية قبل التلفظ بالمستثنى، واتصال المستثنى، وهكذا.

والذكي يفهم بالمثال الواحد.

وحينئذٍ فاختلفت العبارات في تعريفه بالإخراج، وأقربها: إخراج بعض ما يتوهَّم دخوله وجوبًا -وقيل: جوازًا- في اللَّفظ المتقدِّم.

أو إخراج الشَّيء ممَّا دخل فيه غيره.

أو إخراج الشَّيء ممَّا دخل فيه غيره بـ(إلا)، أو إحدى أخواتها.

ثمَّ هنا شيء، وهو أنَّ الإخراج هل هو من الواقع، أو من عِلم المتكلِّم؟ أي: إذا قال المتكلِّم: "قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا"، هل مراده: إلا زيدًا لم يقم، أو مراده: لم أعلم هل قام، أو ما قام؟

قال الفرَّاء: / من الحكْم[١]. [٤١١]

وقال الكسائي: من العِلم؛ فإنَّه قال: المستثنى مستثنى من الاسم لا من الحكم، بمعنى أنَّ المتكلِّم يستثني من عِلمه[٢].

وقال قوم: منهما[٣].

والحقُّ: تارةً، وتارةً.

ثمَّ هنا شيءٌ آخر: قال الطُّوفي -موافقةً لما سبق أنَّ الاستثناء لفظ لا يستقلُّ بنفسه، وتأييدًا له، وتحقيقًا له-: الاستثناء يتعلَّق بالمستثنى منه، ولا يصحُّ بدونه، والشَّرط يتعلَّق بمشروطه، ولا يصحُّ بدونه، ولهذا يُسمَّى التَّعليق بمشيئة الله استثناءً في الإيمان، وفي اليمين، وفي الطَّلاق، ونحو ذلك، ويجب أن يستويا في رجوع كلٍّ منهما إلى كلِّ جملة قبله، كما أنَّ الظَّرفيْن والحال كذلك لذلك[٤].

---

(١) انظر قوله في التذييل ٢/١٥٦-١٥٩، وتمهيد القواعد ٥/٢١١٥.

(٢) انظر قوله في التذييل ٢/١٥٦، وتمهيد القواعد ٥/٢١١٦.

(٣) نُسب إلى سيبويه، والجمهور. انظر: التذييل ٢/١٥٩، وتمهيد القواعد ٥/٢١١٥.

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة ٢/٦١٤.

الخامس: اتَّفقوا على أنَّ الاستثناءَ من الإثبات -أي: من الكلام الموَجب- نفيٌ، وعلى أنَّ الاستثناءَ من النَّفي -أي: من الكلام المنفيِّ التَّامِّ والنَّاقص- إثباتٌ.

ثمَّ اختلفوا: هل ذلك بالوضع، أو بالعرف -أي: الاستعمال-؟ فالجمهور على الأوَّل[١]، وأبو حنيفة في كلمة التَّوحيد على الثَّاني[٢].

ثمَّ إذ الاستثناء هكذا، ففيه حصر، وقصر، وتخصيص.

والفرق بين الثَّلاثة: أنَّ الحصر: إعطاءٌ ومنعٌ بالقصد، وهما فيه بالمطابقة، والقصر: إعطاء فقط بالقصد، ومنع بالالتزام، والتَّخصيص: مرَّةً هكذا، ومرَّةً هكذا؛ لأنَّه تُراعى فيه علَّة للإعطاء والمنع.

ولا فرق بين الثَّلاثة في الماصَدَق، أي: كلُّ موضع يوجد فيه هذا صدقًا يوجد فيه هذا كذلك، وهكذا.

قال العلماء: وأدوات الحصر أربعة:

الأوَّل: تَقَدُّم النَّفي قبل (إلَّا).

الثَّاني: تقدُّم لفظة (إنَّما).

الثَّالث: تقدُّم المبتدأ.

الرَّابع: تقدُّم المعمول[٣].

---

(١) جمهور الأصوليين والنحويين. انظر: شرح تنقيح الفصول، للقرافي؛ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأولى، ص٢٤٧ (شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م)، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ٢١٩/٢، والإبهاج ١٥١/٢، والبحر المحيط ٤٠٤/٤، وحاشية العطار ٥٠/٢، والهمع ٢٦٨/٢.

(٢) وقال به الكسائي من النحويين، جاء في الهمع ٢٦٨/٢: «وخالف في ذلك الكسائي، وقال: إنَّه مسكوت عنه، لا دلالة له على نفيه عنه ولا ثبوته، واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عُرف الشرع». وانظر: شرح تنقيح الفصول ص٢٤٧، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ٢١٩/٢، والإبهاج ١٥١/٢، والبحر المحيط ٤٠٤/٤، وحاشية العطار ٥٠/٢.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة ٧٥٤/١.

ثمَّ النَّفي قبل (إلَّا) والإثبات قبل (إنَّما) لم يختلفوا فيه، وإنَّما اختلفوا في الإثبات بعد (إلَّا)، وفي النَّفي بعد (إنَّما)، ولكن الاختلاف في الإثبات بعد (إلَّا): هل هو موجود، أو مسكوت عنه؟ والاختلاف في النَّفي بعد (إنَّما): هل هو من لفظها، أو لا؟ وعلى أنَّه من لفظها: / فهل [٤١٢] هو من جملتها، أو من لفظة (ما) فيها؟ وعلى أنَّه من لفظة (ما): فهل هي النَّافية، أو المؤَكِّدة؟ أقوال.

ثمَّ هل الحصر إعطاءٌ لشيء له ضدٌّ أو نقيضٌ، ومنعٌ لضدِّه وهكذا، أو لشيء له مثْلٌ أو خلافٌ، ومنعٌ لمثله أو خلافه؟ الظَّاهر الثَّاني.

السَّادس: إنَّما قال: (وحروف الاستثناء)؛ لتفيد ثلاث فوائد:

الأولى: أنَّ الاسم والفعل إذا كان موقعُهُ -أي: موضعه- في الاستعمال تركيبًا موضعَ الحرف، يجوز اصطلاحًا أن يُسمَّى حرفًا، ثمَّ هل هي تسمية اصطلاحيَّة حقيقيَّة، أو مجازيَّة؟ الظَّاهر الثاني.

وسبق أنَّ ابن عقيل قال: يُسمَّى في اللغة الاسمُ والفعلُ حرفًا.

الثَّانية: إنَّ الكلمة إذا دارت بين حالتين متقابلتين، ولو لم يكونا من معاني الحرف، جاز أن تُسمَّى باعتبار كلِّ حالة منهما حرفًا؛ إذ كلُّ حالة طرفٌ بالنِّسبة إلى الأخرى، ومن ثمَّ سمِّيت القراءة المقابلة للقراءة الأخرى حرفًا.

الثَّالثة: إنَّ الكلمات التي بعد (إلَّا) استُعيرت موضع (إلَّا)؛ لتأديتها مؤدَّاها، فجرى عليها اسمها؛ لغلبتها لها.

ثمَّ هذه الثَّمانية خمسةٌ منها متغايرةٌ حروفًا وصورةً، وثلاثةٌ منها متغايرةٌ صورةً لا حروفًا -كما رأيت-.

السَّابع: (سوى) اسمٌ لا ظرفٌ عند غير سيبويه والبصريين، قال الزَّجَّاج: كـ(غير) معنًى وإعرابًا[(١)]، وعندهم: ظرف مكان ملازم للظرفيَّة، معناه: مكانَك[(٢)]، فإذا قلت: "جَاءَ القَوْمُ

(١) لم أقف عليه في معاني القرآن وإعرابه، ولم أقف على من نسبه إليه من النحويين، ونُسب إلى الزَّجَّاجي في: التذييل ٣٥٢/٧، وأوضح المسالك ٢٤٠/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ٤٨٨/٢، وشرح التصريح ٥٥٩/١، ومجيب النِّدا ص٤٣٢.

(٢) أي: عند سيبويه والبصريين. انظر: الكتاب ٤٠٩/١، ٣٥٠/٢، والمقتضب ٣٤٩/٤، وشرح السيرافي ٩٨/٣، والتعليقة ٧٦/٢، والارتشاف ٩٨/٣.

سِوَى زَيْدٍ"، فالمعنى: مكانُ زيدٍ خالٍ منه، وعند الكوفيين: تارةً لا تكون ظرفًا، وتكون اسمًا، كـ(غير)، وتارةً تكون ظرفًا[١]، وصحَّحه ابن مالك[٢].

ثم أيُّهما أكثر؟ قال الرماني[٣] والعكبري[٤]: الثَّاني، واختاره ابن هشام في (التوضيح)[٥].

قال الرَّاعي: استدلَّ الإمام سيبويه[٦] -رحمه الله تعالى- على أنَّ (سوى) ظرف مكان غير متصرِّف بقولهم: "مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاكَ"؛ وذلك لأنَّ (مَن) هنا اسم موصول، وليس بعده إلا (سواك)، وهي كلمة واحدة، والكلمة الواحدة لا تكون وحدها صلةً؛ لأنَّ الصِّلة لغير (أل) من الأسماء الموصولة لا تكون إلا جملةً، ولا يمكن هنا تقدير مبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ في الصِّلة لغير لفظة (أي) من الموصولات لا يُحذف إلا أن تطول الصِّلة، أي: تزيد على لفظة واحدة، ولم تزد هنا، فتعيَّن أن تكون (سوى) ظرفًا؛ لأنَّ الظرف له متعلّق ولا بدَّ، وهو ومتعلّقه شبه الجملة جوَّزوا فيه لذلك أن تكون صلةً[٧].

الثَّامن: هل يجوز الرفع بعد (إلا) في الموجَب؟

سبق أنَّ ابن عقيل قال: إذا تقاربت المعاني تداخلت الألفاظ،/ وسبق أنَّ (إلا) للإخراج، **[٤١٣]** والمخرَج مغاير للمخرَج هو منه في الحكم، وهو الإثبات والنَّفي، لا في الصِّفات التي في ذاته، فلو غايره في الصِّفات التي في ذاته -أيضًا-، فـ(غير) موضوعة للمغايرة في الصِّفات التي في الذَّات، كما أنَّ لفظة (مثل) موضوعة لتماثل الصِّفات التي في الذَّات، ومن ثمَّ كانت إضافة (غير) إضافةً لفظيَّةً؛ كالأسماء المشتقَّة لا تفيد تعريفًا.

---

(١) انظر المسألة في: الإنصاف ٢٣٩/١، والتبيين ص٤١٩، والتذييل ٣٥٢/٧.

(٢) الظاهر من مذهب ابن مالك تصحيح كون (سوى) اسمًا لا ظرفًا، يقول في التسهيل ص١٠٧: «والأصحُّ عدم ظرفيَّته»، ويقول في شرحه ٣١٦/٢: «و(سوى) ليس كذلك، فلا يصحُّ كونه ظرفًا، وإن سُلِّم كونه ظرفًا لم يُسلَّم لزوم الظرفيَّة». وانظر: شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢.

(٣) انظر قوله في: الارتشاف ١٥٤٧/٣، وتوضيح المقاصد ٦٨٢/٢، وأوضح المسالك ٢٤١/٢.

(٤) انظر: اللباب ٣٠٩/١.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٢٤١/٢.

(٦) انظر: الكتاب ٤٠٩/١.

(٧) انظر: عنوان الإفادة ص٢٣٧.

ثمَّ وراء هذا أنَّ الرَّاعي قال: «أصل لفظة (غير) أن تكون صفةً، نحو: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكْ"، معناه: مغايرك في الصِّفات. وقد تأتي بمعنى لفظة (آخر)، نحو: "رَجُلٌ غَيْرُهُ عِنْدَكَ"، معناه: آخر عندك»[(١)]. وحينئذٍ فالإخراج بـ(غير) إنَّما هو بطريق الحمل على (إلا)، لا بطريق الأصالة فيها.

وإذن فهل تُحمل (إلا) على (غير) ويُراد بها المغايرة في الصِّفات؟ قال الفاكهي: (إلا) و(غير) يتقارضان، فيجوز في المستثنى بـ(إلا) في كلام موجَب تامٍّ أن يُرفع -أيضًا-، لا على جعل (إلا) للإخراج من العموم، بل على جعلها للمغايرة في الصِّفات[(٢)].

وتظهر ثمرة الفرق فيما لو قال إنسان: "لَهُ عَلَيَّ مِئَةٌ إِلَّا دِرْهَم"، فإن نَصب كان مُقرًّا للتِّسعة [والتسعين] [(٣)]، وإن رَفع كان مُقرًّا بالمئة؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ: "لَهُ عَلَيَّ مِئَةٌ مُغَايِرَةٌ لِدِرْهَمٍ"، هذا إن كان لا يلحن، أو كان يعرف العربيَّة، أمَّا إن كان يلحن، فالأصل في (إلا) للإخراج، فيُحمل عليه، ولا يلزمه إلا تسعة وتسعون.

ثمَّ بعد هذا من المواضع لغير المفرد الذي ليس فيه عموم، كالمفردِ المنكَّر المثبَت، نحو: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ"، والمفردِ المنكَّر المنفي المحذوف الموصوف بـ(غير)، نحو: "مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ"، وهذا لا يجوز أن تكون فيه (إلا) بمعنى (غير)؛ نظرًا إلى أنَّها إنَّما تُستعمل في المغايرة في موضع لها بالأصالة، وهو بعد العموم، لا في غير ذلك.

ومن المواضع لـ(إلا) ما لا يجوز أن تكون فيه إلا بمعنى (غير)، لا بمعنى الإخراج، وذلك إذا فسد المعنى، بأن لم يصدق الكلام، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[(٤)]؛ إذ لو كانت (إلا) للإخراج لكان مفهومه أنَّهما لو كان فيهما آلهة، وفي تلك الآلهة الله، لم تفسدا، ولو كانت (إلا) بمعنى (غير) يكون منطوقه أنَّهما تفسدان بوجود آلهة فيهما غير الله

(١) عنوان الإفادة ص٢٣٩.

(٢) انظر: الفواكه الجنية ص١٩١.

(٣) في المخطوط: (وتسعين)، والصواب ما أثبته.

(٤) سورة الأنبياء: ٢٢.

وحدها، أو مع الله، وهذا المعنى هو الذي قامت / عليه القرائن، وهي هنا مباني هذا الدِّين، أي: قواعده. [٤١٤]

وتقدَّم أنَّ الطوفي قال: القرائن في المخاطبات كالألفاظ، بل أبلغ في الإفهام.

ثمَّ هنا شيء آخر لجواز الرَّفع، وهو أن يُقدَّر للاسم الذي بعد (إلا) في الإيجاب خبر، كما قالوا في (حتَّى) الجارَّة أو العاطفة إذا رُفِعَ ما بعدها، وكان المعطوفُ عليه في العاطفة غيرَ مرفوع، فهنا يُقدَّر: "إِلَّا زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ".

التَّاسع: المستثنى الذي يجوز فيه البدل لا بدَّ فيه من شروط البدل، فلا بدَّ من تقدير ضمير معه يربطه بالمستثنى منه.

وقال ابن القيِّم: (إلَّا) هنا مُغنيةٌ عن الضَّمير، لا سيَّما والبدل في باب الاستثناء بدل في النيابة عنه في موضعه، لا في تصوُّر مسمَّاه منه لضعفه، ولا في إعطاء حكمه(١).

ثمَّ إذ هو بدل في النيابة عنه في موضعه، فلا بدَّ أن يقبل عمل العامل مع كونه بهذه الحالة، وهي أنَّه مستثنى، وأنَّه من نفيٍ ورفيقيه، وهما: النَّهي، والاستفهام.

وحينئذٍ فما لا يعمل في مثبَت لا يجوز البدل بعده هنا، بل يتعيَّن النَّصب، فلا يجوز البدل في نحو: "لَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ" برفع "زيد" على البدل من "أحد"؛ لأنَّ (لا) أخت (ليس) لا تعمل في مثبَت، اللهمَّ إلا أن يُرفع على البدل من محلِّ (لا) مع اسمها.

ولا في نحو: "لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعبَأُ بِهِ"؛ لأنَّ الجارَّ بعد (ليس) لا يعمل في الإثبات.

ولا في نحو: "مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا"؛ لأنَّ (مِن) الزَّائدة لا تعمل في مثبَت.

قال الرَّاعي: ومن شروط البدل أن يكون المستثنى مؤخَّرًا؛ لأنَّ البدل لا يتقدَّم على المبدَل منه(٢).

---

(١) انظر: بدائع الفوائد ٣/٦٠.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٤٠.

قال: ومن شروطه -أيضًا- أن يكون متَّصلًا، وهو أن يكون جزءًا ممَّا قبل (إلَّا)، لا منقطعًا، وهو ألَّا يكون جزءًا منه حقيقيًّا، حتَّى ولو كان جزءًا بنوعٍ من المجاز، وقالت بنو تميم: إن كان يصحُّ أن يكون جزءًا بصورٍ من المجاز جاز فيه البدل، ولكن النَّصب أحسن(١).

ثمَّ أصل جواز الاستثناء المنقطع أنَّ العادة أنَّ القوم إذا قاموا تتبعُهم أملاكهم من حَمِيرٍ وغيرها، وأتباعهم من غير جنسهم إن كانوا، حتَّى ما العادة أنَّه لا يتبع فلا يُستحضر لا يقع مستثنى منقطعًا، فلا يُقال: "قَامَ القَوْمُ إِلَّا / ثُعْبَانًا". [٤١٥]

وعبارة الفاكهي: لا يحسن أن يقع مستثنى منقطعًا(٢).

ثمَّ هنا شيء آخر: وهو أنَّه يجوز أن يُجعل الاستثناء المنقطع استثناءً متَّصلًا بالتَّقدير، بأن يُجعل هناك كلامٌ مقدَّر دلَّت عليه القرينة، وهي وجود المستثنى المنقطع، ولكن لو كان كذلك جاز في الاستثناء المنقطع البدل، وكان أرجح من النَّصب، مع أنَّه ممتنع عند الحجازيِّين، وأخذ به البصريُّون، ضعيفٌ عند التَّميميِّين، وأخذ به الكوفيُّون.

فتحصَّل أنَّ المستثنى في المنفي التَّام إن كان متَّصلًا فالبدل راجح والنَّصب مرجوح، وإن كان منقطعًا فالنَّصب راجح والبدل مرجوح عند التَّميميِّين، والكوفيِّين، وأمَّا عند الحجازيِّين والبصريِّين، فالبدل ممتنع(٣).

العاشر: الاستثناء من المنفي النَّاقص يسمَّى الاستثناء المفرَّغ، وكما يكون مفرَّغًا من الفاعل، والمفعول، والمجرور، ومن الخبر، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾(٤)، ومن الحال، نحو: "مَا جَاءَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا"، ومن الظَّرف، نحو: "مَا زَيْدٌ إِلَّا عِنْدَ"، ومن المصدر، نحو: "مَا ضَرَبَكَ زَيْدٌ إِلَّا هَلَاكًا".

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٤٠.

(٢) يقول في الفواكه الجَنِيَّة ص١٨٨: «ولا بدَّ حينئذ أن يكون ما قبل (إلا) دالًّا على ما يُستثنى به... ولهذا لا يحسن: "قَامَ القَوْمُ إِلَّا ثُعْبَانًا"».

(٣) انظر: شرح المقدمة المحسبة ٣٢٤/٢، وشرح التسهيل ٢٨٧/٢، والتذييل ٢٢٤/٨، وتوضيح المقاصد ٦٧٠/٢.

(٤) سورة آل عمران: ١٤٤.

قال الفاكهي: والاستثناء المفرَّغ يكون في الأحوال، والظُّروف، والمصادر، وهو من قبيل المتَّصل، لا المنقطع، وربما وقع بعد إيجاب، ولكن بشرط القرينة، نحو: "قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ"، أي: قرأت كلَّ يوم من أيَّام الأسبوع إلَّا يوم الجمعة.

حتَّى إن لم توجد قرينة لا يقع بعد إيجاب، نحو: "جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ"، فلا يُتوهَّم أنَّه يصحُّ من جهة أنَّه في تقدير: جاءني كلُّ أحد إلا زيد؛ لأنَّ هذا لا قرينة عليه(١).

ثمَّ قوله: (على حسب العوامل) (٢) أَفْهَمَ أنَّ "إِلَّا اللهُ" ليس خبرًا لـ(لا)؛ مع أنَّ خبرها محذوف، وهو حالٌّ محلَّه؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في المعرفة، وأنَّ (إِلَّا رسُولٌ)(٣) ليس خبرًا -أيضًا-؛ لأنَّ (ما) لا تعمل في المثبَت، وحينئذٍ فالرَّفع فيهما(٤) على البدليَّة من محلِّ النَّافي مع المنفي(٥).

وأفهمَ -أيضًا- أنَّ المستثنى لو تكرَّر هنا لم تعمل العواملُ إلا في واحد، ولو غير الأوَّل، ويتعيَّن نصب غيره، تقول: "مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا" بنصب أحدهما، لا برفعهما، ولا بنصبهما، هذا من جهة النَّحو.

وأمَّا من جهة الأصول للفقه، فقال الطُّوفي: «الطَّريق العامُّ في معرفة الباقي عند تكرُّر الاستثناءات مبنيٌّ على أنَّ الاستثناء / من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات»(٦). [٤١٦]

وحينئذٍ فضبطه بطريقين سهلين جدًّا:

الأوَّل: أن تعرف جملة الأعداد المثبتَة ثمَّ المنفيَّة، وتُلْقِي أقلَّهما من أكثرهما، والباقي هو الجواب، وتعرف المثبَت من المنفي بالبداءة بالأوَّل ثمَّ تأخذ الثَّاني منه، وهكذا حتَّى تأتي على جميع الاستثناءات.

الثَّاني: أن تُلْقِي بآخر الاستثناءات ممَّا قبله، ثمَّ الباقي منه ممَّا قبله، وهكذا إلى أن تصل إلى

---

(١) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٩٠-١٩١.

(٢) أي: ابن آجروم في قوله: (وإن كان الكلام ناقصًا كان على حسب العوامل).

(٣) سورة آل عمران: ١٤٤. في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾.

(٤) أي: "اللهُ"، و"رسولُ".

(٥) هما: "لا إله"، و"ما مُحَمَّد".

(٦) شرح مختصر الروضة ٦٠٦/٢.

المستثنى منه أوَّلًا، فما بقي فهو الجواب.

فإن تخلَّل الاستثناءاتِ استثناءٌ باطل، فهل يُنظر إليه ويعول على ما تؤول إليه جملة الاستثناءات الباطل منها والصحيح؟ أو يُلغى الباطل وما بعده؟ أو يُلغى وحده ويعول على ما بعده؟ ثلاثة أوجه.

ثمَّ الاستثناء الباطل هو المستغرق باتِّفاق، والأكثر والنِّصف على الخلاف(١).

الحادي عشر: في تكملة شرح حال (غير)، و(سوى)، تقدَّم أنَّ معنى (غير) المغايرة، وأنَّ معنى (سوى) معنى (غير) دائمًا، أو الظَّرفيَّة المكانيَّة دائمًا، أو تارةً وتارةً، والأكثر الظَّرفيَّة.

وحصر الأنصاري معاني (غير)، فقال: (غير) من الأسماء الملازمة للإضافة، وتأتي في الكلام على ثلاثة أضرب: وصفٌ لنكرة، وبدلٌ من معرفة، إذا كانت النكرة أو المعرفة ليست من مواضع الاستثناء، بأن تكون مفردةً لا عموم فيها، وأداةُ استثناء.

والأصل فيها الأوَّل، وأمَّا الثَّالث فهي دخيلة فيه على (إلا) -كما تقدَّم-، حتَّى إنَّ كل موضع يجوز أن تكون فيه أداة استثناء، يجوز أن تكون صفةً، لا العكس، وإذا كانت بدون استثناء لا تكون للنفي بعد الإثبات، ولا للإثبات بعد النَّفي.

و(سوى) من الأسماء الملازمة للإضافة، وتكون وصفًا لنكرة، نحو: "جَاءَنِي رَجُلٌ سِوَاكَ"، وبدلًا من معرفة، وأداةَ استثناء، ولكن تتعرَّف بالإضافة، بخلاف (غير).

ثمَّ وجه الجرِّ بـ(غير) و(سوى) لزوم الإضافة، وإعراب (سوى) إعراب (غير)، ولكن مقدَّر، إلا الممدودة، فإعرابها ظاهر.

ثم هنا مسألة، وهي: لو قال إنسان: "قَامَ القَوْمُ دُونَ زَيْدٍ"، أو "خِلَافَ / زَيْدٍ"، أو "بِلَا زَيْدٍ"، فهو مثل: "غَيْرَ زَيْدٍ". [٤١٧]

الثَّاني عشر: في تكملة شرح (خلا) و(عدا) و(حاشا)، المعتمَد أنَّ هذه الثَّلاثةَ أفعالٌ إن

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ٢/٦٠٤.

نصبت، وسبق أنَّ النَّصب هو الأكثر، وحروفٌ إن جرَّت، وسبق أنَّ الجرَّ هو الأقلُّ.

وحينئذٍ فـ(خلا) فعل من الخلوِّ، لازمٌ، وإنَّما تعدَّى في الاستثناء خاصَّةً، ومعناه: الفقد، فمن ثمَّ تعدَّى في الاستثناء، ومعناه في غيره: الانعدام من المكان.

و(عدا) فعل من العدْو، متعدٍّ، ومعناه: المجاوزة.

و(حاشا) فعل من الحشا، وهو الجانب، متعدٍّ، ومعناه: المباعدة إلى جانب آخر، ومعنى ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[(١)]: صار في جانب، أي: جَانَبَ نفسَهُ الفاحشةَ، أو هذا الذي نُسِبَ إليه، ويلزم من ذلك البراءة من ذلك الحكم عند أبي العباس المبرَّد[(٢)]، ومحاشته هذه لله تعالى، فـ(للهِ) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: محاشاته، أو تحاشيه، وهكذا.

وقُرئ في الشَّاذِّ: {حَاشًا لله} بالتَّنوين في (حاشًا)[(٣)].

قال الفاكهي: «هو كقولهم: "رَعْيًا لَكَ"»[(٤)].

وقيل: (حاشًا) حينئذٍ: مبتدأ، و(لله): خبره، ولكن هو نكرة، فلذلك عدل عنه الفاكهي.

ثمَّ هذه الأفعال أفعال جامدة، ثمَّ إنَّما صحَّ الاستثناء بها؛ لما سبق أنَّها من الخلوِّ والمجاوزة والمباعدة، وإنَّما نصبت وجرَّت؛ لأنَّ النَّصب من مقتضى معانيها، والجرَّ ثبت بالنقل الصحيح عن العرب، كالنَّصب -أيضًا-، فوجب قبولهما، وعند ذلك ذهب النُّحاة إلى أنَّ النَّصب بها على أنَّها أفعال متعدِّية يعتقد حينئذٍ فيها الفعليَّة والتَّعدِّي، وأنَّها فيها فاعل مضمَر وجوبًا على خلاف قاعدة الضَّمير المستتر في الماضي، تقديره: (هو)، عائد إمَّا على اسم فاعلها المفهوم منها، كمصدرها، وإمَّا على بعض الاسم المستثنى منه، وأنَّ المنصوب بها مفعول، وأنَّ الجرَّ بها على أنَّها حروف جرٍّ.

---

(١) سورة يوسف: ٣١.

(٢) جاء في معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٠٧: «وأمَّا على مذهب المحقِّقين من أهل اللغة، فحاشا مشتقَّة من قولك: "كُنْتُ فِي حَشَا فُلانٍ"، أي في ناحيةِ فلانٍ، فالمعنى في: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾: بَرَّأَهُ اللَّه».

(٣) وهي قراءة أبي السمال. انظر: البحر المحيط ٦/٢٦٩.

(٤) مجيب النِّدا ص٤٣٦.

ثمَّ على النَّصب بها هل لها محلٌّ من الإعراب، أو لا؟

قولان، قيل: هي حال، فمحلُّها النَّصب(١).

وقيل: هي مستأنفة(٢)، وصحَّحه ابن عصفور(٣)، فلا محلَّ لها.

قال الفاكهي: والمراد بالاستئناف عدم تعلُّقها بما قبلها في الإعراب فقط(٤).

وعلى الجرِّ لها محلٌّ، وهو النَّصب، ثمَّ هو على المفعوليَّة إن قلنا -على ما هو الواجب في حروف الجرِّ-: هي متعلِّقة / بما قبلها من فعل أو شبهه. [٤١٨]

وعن تمام الكلام إن قلنا: هي هنا مع كونها حروف جرٍّ غير متعلِّقة بشيء، وصوَّبه في (المغني)(٥).

هذا عند خلوِّ (خلا) و(عدا) عن (ما)، وأمَّا عند وجودها معهما فسبق أنَّ الجرَّ حينئذٍ شاذٌّ لم يصحَّ نقله، ومشكلٌ -أيضًا- من جهة أنَّها إذا كانت معهما ونَصَبا مصدريَّةٌ، والمصدريَّة لا تدخل على الأفعال الجامدة، وهما فعلان جامدان، وإذا كانت معهما وجَرَّا لا يليق أن تكون مصدريَّةً؛ إذ لا فعل حينئذٍ يأتي منها ومنه مصدر، فعلى ماذا تُحمل من محامل (ما)؟ ولم يجعله الجرمي شاذًّا، وجوَّزه(٦)، ولكن ردَّه في (المغني)(٧).

ثمَّ ما موضعهما حينئذٍ؟

قالوا: موضع (ما) مع صلتها هنا نصبٌ بلا خلاف، لكن هل هو على الحال، أو على

---

(١) وهو أحد قولي السيرافي. انظر: الارتشاف ١٥٣٧/٣، ومغني اللبيب ص٥٠٥.

(٢) وهو القول الآخر للسيرافي. انظر: الارتشاف ١٥٣٧/٣، ومغني اللبيب ص٥٠٥.

(٣) الظاهر من مذهب ابن عصفور تصحيح القول الأول؛ ففي المقرب ١٧٣/١ لم يذكر سواه، وفي شرح الجمل ذكر القولين مع إيمائه بقلَّة القول الثاني، يقول٢٦٥/٢: «ويكون موضع (خلا) و(عدا) و(حاشى) إذا كانت أفعالًا النَّصبَ على الحال...، وقد يجوز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، بل هي جملة مستأنَفة».

(٤) لم أقف عليه عند الفاكهي، وانظر نحوه في: شرح التصريح ٥٦٢/١.

(٥) انظر: ص١٧٨.

(٦) انظر قوله في: مغني اللبيب ص١٧٩.

(٧) انظر: ص١٧٩.

الظَّرف؟ قولان، فعلى الحال: "قَامُوا مُجَاوِزِينَ"[١]، وعلى الظَّرف: "قَامُوا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زَيْدًا"[٢].

الثَّالث عشر: في شرح (سيَّما) قال في (حاشية الشِّفا): لا يُستثنى بـ(سيَّما) إلا بعد جحد، فلو قلت: "جَاءَ القَوْمُ سِيَّما زَيْدٍ" لم يجز حتَّى تأتي بـ(لا)[٣].

قال: ويجوز بعد (سيَّما) الرَّفع، والنَّصب، والجرُّ؛ لأنَّه سُمع، فوجب قبوله.

وحينئذٍ فالرَّفع على أنَّ (سيَّا) بمعنى (مثل)، و(ما) موصول اسمي، وصدر الصِّلة محذوف، والتَّقدير: ولا مثل الذي هو زيد.

والنَّصب على أنَّ (سيَّما) من كلمات الاستثناء بمنزلة (إلَّا).

والجرُّ على إضافة (سي) إلى ما بعدها، وزيادة (ما).

ويُنشد بيتُ امرئ القيس بالأوجه الثلاثة، وهو:

..... ۞ وَلَا سِيَّمَا يَوْم بِدَارَةِ جُلْجُلِ [٤]

ولكن قال ابن البرهان [٥]: نصبُ المعرفة بعد (سيَّما) لا أعرف له وجهًا.

وقال ابن اللَّحام: منعه الجمهور[٦].

قال: ووجَّهه بعضهم بأنَّ (سيما) (ما) فيها كافَّة، وهي من أدوات الاستثناء، أو بمنزلة (إلا) من أدوات الاستثناء -وسبق-.

ورُدَّ بأنَّ الاستثناء مخرِج، وما بعد (سيَّما) داخل من باب أولى.

وأجيب بأنَّه مخرِج ممَّا أفهمَه الكلام السَّابق من مساواته لما قبلها، حتَّى قالوا: كما لا يستثنى

---

(١) نُسب إلى السيرافي في مغني اللبيب ص١٧٩.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص١٧٩.

(٣) لم أقف عليه عند الشمني في حاشيته على الشفا. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٧.

(٤) عجز بيت من الطويل، تتمته: "أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ"، لامرئ القيس، في ديوانه ص١٠. وهو في: المفصل ص٩٨، وشرحه لابن يعيش ٢/٦٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٢٥، والارتشاف ٣/١٥٥٠.
الشاهد فيه: قوله: "ولاسيَّما يوم"؛ حيث يجوز في (يوم) الجرُّ، ويكون مضافًا إليه باعتبار (ما) زائدة، والرفعُ، ويكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والنصبُ ويكون تمييزًا.
اللغة: (دارة جلجل): موضع فيه غدير ماء. انظر: الديوان ص١٠، وجمهرة اللغة ٢/١٠٥٧.

(٥) كذا في المخطوط، وما وقفتُ عليه أنَّه (ابن الدَّهان) انظر: مغني اللبيب ص١٨٧، والقواعد والفوائد الأصولية ص٣٢٥.

(٦) انظر: القواعد والفوائد الأصولية ص٣٢٥.

بها إلا بعد الجحد، لا يستثنى بها -أيضًا- إلا ما يُراد تعظيمه، وعلى هذا يكون استثناءً منقطعًا[١].

قال ابن الضَّايع -بالمعجمة فالمهملة-: وقد يجوز أن يكون النصب في البيت على التمييز، أو على الظرف[٢].

الرَّابع عشر: قال في (حاشية / الشِّفاء)[٣]: إذا كان المستثنى عزيزًا نادرًا يقولون: "اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَذَا". [٤١٩]

الخامس عشر: المستثنى والمستثنى منه قد يُحذفان، وذلك في قولهم: "قَامَ زَيْدٌ لَيْسَ إِلَّا"، أو "لَيْسَ غَيْرُ" بضمِّ (غير) على البناء؛ لحذف المضاف إليه، ونيَّة معناه، وهي خبر (ليس)، واسمها مستتر، والتَّقدير: قام زيد ليس له حالة إلا ذلك، أو ليس له حالة غير ذلك.

❁❁❁

(١) انظر: القواعد والفوائد الأصولية ص٣٢٥.

(٢) انظر قوله في: التذييل ٣٦٨/٨.

وابن الضايع هو: على بن مُحَمَّد بن على بن يوسف أبو الحسن الكناني الإشبيلي، المعروف بابن الضايع النحوي، بلغ الغاية في فن النحو، ولازم الشلوبين، من مؤلفاته: شرح الكتاب لسيبويه، وشرح جمل الزجاجي، توفي سنة ٦٨٠هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢٠٤/٢، وهدية العارفين ٧١٣/١.

(٣) لم أقف عليه، وانظر: شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، لشرف الدين الطيبي؛ تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، ١٢/ ٣٨٧٦ (مكتبة نزار مصطفى الباز -مكة المكرمة-الرياض ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، والبناية شرح الهداية ١٢/ ٤٥١، وعقود الزبرجد ١/ ١٦٨.

باب بيان **(لا)**

أي: لفظة (لا) التي هي قطعة من (إلَّا)، وعقبها بها؛ لأنَّ اسم (لا) بعدها له حالات؛ كما للاسم بعد (إلَّا) في الاستثناء حالات.

ولم يقل: باب اسم (لا)؛ ليفيد أنَّ بناءه هنا وإعرابه ليس بالنظر إلى ذاته، بل بالنظر إلى (لا).

وإيضاح (لا) أنَّ طالب النحو ليس له شغل إلا مقالبة الكلمات مفردةً ومركَّبةً؛ حتى يعرف مالها من الحالات، ومن المركَّبات المبتدأ والخبر، ومن حالاتها دخول (لا) عليها، فهل لها إذا دخلت عليهما تأثير فيهما، مثل: دخول (كان) وأخواتها، أو دخول (إنَّ) وأخواتها؟ أو لها تأثير آخر؟ أو لا تأثير لها فيهما بالكليَّة؟ فبيَّن الشيخ ذلك، وتأتي زيادة على هذا.

قال الرَّاعي: «يتعلَّق بهذا الباب سبع مسائل: الأولى: في معنى (لا)، والثَّانية: في شروطها، والثَّالثة: في عملها، والرَّابعة: في خبرها، والخامسة: في تكرارها، والسَّادسة: في توابع اسمها، والسَّابعة: في دخول الاستفهام عليها»[1].

اعلم -بكسر الهمزة-: مضارعه (أنت تعلم)، ويؤتى به في تعليم ما تشتدُّ الحاجة إلى علمه من القواعد والأصول وهكذا، وخُصَّ هذا الموضع به دون ما قبله وما بعده؛ لزيادة الالتباس فيه، وسببه أنَّ اسمها يكون بعلامات النصب الأربعة، ثم هي بالاسم المفرد علامات بناء، وفي المضاف والشبيه بالمضاف علامات إعراب.

أنَّ (لا)، أي: هذه الكلمة تدخل على المبتدأ والخبر؛ كما تدخل عليه (إنَّ) وأخواتها، ولكن (إنَّ) وأخواتها تعمل فيه وفي الخبر بلا تفصيل بين معرفة ونكرة، ولا بين مباشرة وعدم مباشرة، ولا بين تكرار وعدم تكرار، بخلاف هذه.

وتفصيل حالها أنَّها إن دخلت على معرفة وجب الرَّفع، ووجب تكرارها، وإن دخلت على نكرة فلها معها ثلاث حالات:

الأولى: المباشرة، وعدم التَّكرار.

---

(١) عنوان الإفادة ص٢٤٤.

والثَّانية: عدم المباشرة، بعدم تكرارٍ -أيضًا-، أو بتكرار.

والثَّالثة: المباشرة، والتَّكرار.

وأخذ الشَّيخ يُبيِّن أحكام ذلك، فقال: إنَّها: **تَنصب** وجوبًا، لفظًا أو محلًّا، **النَّكرةَ**(١)، وعند الكوفيين: المبتدأَ، نكرةً أو معرفةً(٢).

نصبًا **بغير تنوين**، فيكون هذا النَّصب بناءً لا إعرابًا(٣)؛ إذ التَّنوين إنَّما يتخلَّف عن الإعراب في الاسم الذي لا ينصرف فقط، وإنَّما كان بناءً لا إعرابا؛ لأنَّهم قصدوا في (لا) مع اسمها الإعلام بمزيد شدة الارتباط، كما في تركيب العدد، نحو: "خَمْسَةَ عَشَرَ"، وإنَّما اشتدَّ الارتباط؛ تبعًا لشدَّة النفي، وإنَّما لم يُبنَ اسم (إن) معها مع أنَّ فيها شدة الإثبات، كما أنَّ في (لا) شدة النَّفي؛ لأنَّ شدة إثبات (إن) ليس معه شدَّة تناول المثبتات، ونفي (لا) معه شدَّة تناول المنفيات.

وجوَّز ابنُ خروف في النَّكرة إذا كانت جمع مؤنَّث سالما تنوينَ المقابلة(٤).

ثمَّ إنَّما تنصب بشرطين، بيَّن الشَّيخ أوَّلهما بقوله: **إذا باشرت**، أي: وَلِيَت بشرتُها بشرةَ النَّكرة، أي: لاصقت **النَّكرة**، بأن لم يكن بينها وبينها لفظة، فلا يُفصل بينها وبين اسمها بخبرها، ولو مجرورًا أو ظرفًا، بخلاف (إنَّ) وأخواتها، ولا بمعمول خبرها إذا كان مجرورًا أو ظرفًا، بخلاف (ما) الحجازية، وهكذا./ [٤٢٠]

وبيَّن ثانيهما بقوله: **ولم تتكرَّر (لا)**، بأن لم تُذكر مرَّةً أخرى فأكثر مع نكرة أخرى فأكثر، أو معرفة كذلك.

---

(١) في نسخة النبهان: (النكرات).

(٢) ذهب الكوفيون إلى جواز إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة، خلافًا للبصريين فـ(لا) عندهم لا تعمل إلا في النكرة. انظر المسألة في: المحصول ٦٠٠/١، والارتشاف ١٣٠٦/٣، والهمع ٥٢٣/١.

(٣) ذهب أكثر البصريين إلى أنَّ اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا مبنيٌّ لا معرب، وذهب الكوفيون وجماعة من البصريين، منهم: الزجاج، والسيرافي، إلى أنَّه معرب منصوب. انظر المسألة في: الإنصاف ٣٠٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٧/٢، وشرح التسهيل ٨٥/٢.

(٤) نُسب إليه ذلك في: التذييل ٢٣٣/٥.

وإنَّما لم يكتفِ بالضمير؛ لئلَّا يُتوهَّم عوده على النكرة[١].

قال الفاكهي: ولها شرطان آخران: ألَّا يدخل عليها جارٌّ، وأن يكون خبرها مؤخَّرًا[٢].

ثم مثالها: **نحو: "لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ"**

وإعرابه: (لا): نافية للجنس، (رجل): اسمها، مبني معها على الفتح، و(في الدَّار): خبرها، وهو مرفوع محلًّا؛ لأنَّه شبه جملة، وشبه الجملة لا يظهر فيه إعراب.

ثمَّ أخذ الشَّيخ يذكر الحالة الثَّانية، وهي ما إذا لم تباشر النَّكرة، فقال: **فإن لم تباشرها**، بأن تقدَّم الخبر بينهما -مثلًا-، وهذا بيان فوات الشرط الأول.

وجب الرَّفع؛ لأنَّه حقُّ المبتدأ الذي لم يُنسخ، وحقُّ الخبر كذلك، وحقُّ الخبر الذي أبقاه النَّاسخ على رفعه.

ووجب -أيضًا- مع وجوب الرَّفع **تَكرار (لا)**، بفتح التاء، مصدر كرَّ، أي: لحق على وجه مخصوص، وهذا الوزن بفتح التاء إنَّما يجيء مصدرًا للثلاثيِّ عند قصد المبالغة والتَّكثير، ومنه: التَّهدار[٣]، والتَّلعاب، وهكذا.

ولم يكتفِ بالضَّمير هنا -أيضًا-؛ لئلَّا يُتوهَّم عوده إلى النَّكرة.

مثاله الذي يوضِّحه للتَّصوُّر: **نحو: "لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ"**، وهذا ظاهر لا يحتاج إلى بيان، وحكمه حكم: "لَا زَيْدٌ صَدِيقٌ وَلَا عَدُوٌّ".

وإعرابه: (لا): نافية، (في الدَّار): جار ومجرور، خبر مقدَّم، (رجل): مبتدأ مؤخَّر.

ثمَّ أخذ يذكر الحالة الثَّالثة، وهي إذا باشرت وتكرَّرت، فقال: **وإن باشرت وتكرَّرت**[٤]، وهذا بيان فوات الشَّرط الثَّاني، **جاز إعمالها** عمل (إنَّ)، وهو فتحهما، **وإلغاؤها**، وهو إعمالها عمل (ليس)، وهو رفعهما، أو نصب الثاني مع فتح الأول.

---

(١) أي: ابن آجروم، فلم يقل: (ولم تتكرر)، بإضمار (لا).

(٢) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٤٦، ومجيب النِّدا ص٢٩٨.

(٣) التَّهدار: من هدر دمه يهدر هدرًا، أي: بطل. انظر: الصحاح (هدر) ٨٥٢/٢.

(٤) في نسخة النبهان: (وإن تكررت)، بزيادة (إن).

نحو: "لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ" بفتحهما بلا تنوين، وهو عملها عمل (إنَّ)./ [٤٢١]

وإن شئت على الإلغاء **قلت: "لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ"** برفع الأوَّل والثَّاني، وهو إعمالها عمل (ليس) فيهما.

ثم يجوز أن تُعملها عمل (إنَّ) في واحد، وعمل (ليس) في واحد، وهذا صورتان -أيضًا-: عمل (إنَّ) في الأول وعمل (ليس) في الثاني، وعكسه، وهو عمل (ليس) في الأول وعمل (إنَّ) في الثاني.

ويجوز صورة خامسة، وهي عمل (إنَّ) في الأول وعمل (ليس) النصب في الثاني.

فتصير الصور خمسة: فتح الاسمين، رفع الاسمين، فتح الأول ورفع الثاني، رفع الأول وفتح الثاني، فتح الأول ونصب الثاني، ولا يجوز رفع الأول ونصب الثاني.

وبيَّن هذه الخمسة في (الألفية)[١]، وتبعها في (شرح القطر) بطريق آخر، فقال: لك في فتح الأول فتحُ الثاني ورفعُه ونصبُه، وفي رفعه فتحُ الثاني ورفعُه، لا نصبه[٢].

ثم لم يرجِّح واحدًا من هذه الخمسة على آخر، بخلاف أفعال القلوب إذا تأخرت، فإلغاؤها أرجح، وإن توسَّطت استوى الإعمال والإلغاء.

هذا -هكذا- يُبيِّن للمبتدئ، ويكفيه.

ثمّ هنا مباحث:

الأوَّل: بوَّب الشَّيخ للمستثنى وبيَّنه بأدوات الاستثناء، وبوَّب لاسم (لا) بها لا به[٣]، وبيَّنها به، ويأتي أنَّه بوَّب للمنادى وبيَّنه بأقسامه، وكلُّ ذلك من كثرة حرصه على إيصال العلم إلى المبتدئين بأسهل عبارة وأبلغها في إيقاع المعنى على وجهه في القلب.

وأفاد بذلك -أيضًا- أنَّ العالِم لا يتقيَّد في تعليم المتناسبات بأسلوب واحد؛ نظرًا إلى تناسبها، بل على ما هو الأقرب عنده من العبارات في التَّفهيم.

---

(١) انظر: الأبيات (١٩٨- ٢٠٢) ص٩٦.

(٢) انظر: شرح القطر لابن هشام ص١٦٨.

(٣) أي: لا بالاسم، كما في المستثنى، قلم يقل: (باب اسم لا).

أو يُقال: إنَّما جعل الباب في اسم (لا) لها لا له؛ ردًّا على الأخفش أنَّ (لا) لا تعمل شيئًا، حتَّى إنَّ النَّصب بعدها عنده بإضمار فعل[١].

الثاني: سبق أنَّ المفرد الشَّخصي لا يُعرَّف، وكذلك الجمع، وإنَّما التَّعريف للمفرد الجنسي، وهو ذو الأفراد المتماثلة، وإذن فهذه لفظها شخصها، أي: صورتها، والشَّخص آلةُ علمه البصرُ لا العقل وغيره من آلات العلم، ولكن هي في الوضع والاستعمال جاءت ذات أقسام.

وقبل بيان الأقسام فلنبيِّن الأصل لها، فاعلم أنَّ الحرف المسمَّى من حروف الهجاء بـ(اللام) يكون بالفتح للتأكيد بدون القسَم، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[٢]، ومع القسَم، مثل: "وَاللهِ لَأَصُومَنَّ".

وبالكسر للتَّعليل بدون الْمِلك، مثل: (لام كي)، و(لام الجحود)، وهكذا، وبالْمِلك أو الاستحقاق بدون اختصاص وباختصاص، ومن التَّعليلِ التَّعليلُ بالوقت، مثل: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[٣].

ثمَّ يُزاد عليها (الهمزة) من أوَّلها، فتصير للتَّعريف تارةً، واسمًا موصولًا تارةً، و(النُّون) من آخرها، فتصير للنَّفي والنَّصب، و(الميم) من آخرها، فتصير للنَّفي والجزم، و(الألف) من آخرها، فتصير هذه، ثمَّ هي ثلاثة أقسام: زائدة، وناهية، ونافية.

ومثَّل الرَّاعي الزَّائدة بنحو: "جِئْتُ بِلَا زَادٍ"، و"غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ"[٤].

قالوا: معنى الزيادة أن يكون الموضع ليس موضع معنى ذلك الزائد، وإن كان لا بدَّ منه في ذلك الموضع، ومعنى الزيادة -أيضًا- أن تقع الكلمة في تركيبٍ يصحُّ بدونها، بحيث تكون فيه مقحَمة، أي: مستغنى عنها، وهكذا.

---

(١) انظر مذهبه في: التذييل ٤/٢٨١.

(٢) سورة آل عمران: ٦٢.

(٣) سورة الطلاق: ١.

(٤) انظر: عنوان الإفادة ص٢٤٤.

قال ابن إياز: والنَّافية ذكروا لها [عشرة][(١)] استعمالات: عاطفة، ومهيِّئة، وداعية مع الماضي أو المضارع -مثلًا-، مثل: "لَا أَسْعَدَ اللهُ الظَّالِمَ، وَلَا يَعْفُو عَنْهُ"، / ونافية لهذا أو لهذا[(٢)] [٤٢٢] في غير جواب القسم، ونافية للمضارع المستقبل في جواب القسم، ونافية له بمعنى (لم)، ونافية بمعنى (غير)، أو بمعنى (ليس)، وهي النافية للفرد، أو مبرئة، وهي النَّافية للجنس[(٣)].

وإيضاح الفرد والجنس أنَّ للاسم فيه [دلالتين][(٤)]: دلالة على الفرد بلا تماثل، ودلالة على الفرد بتماثل، فسمَّوه نكرةً؛ بالنَّظر للأوَّل، وأعملوا (لا) فيه عمل (ليس)، وسمَّوه اسم جنس؛ بالنَّظر إلى الثَّاني، وأعملوا (لا) فيه عمل (إنَّ).

الرَّابع: قال الثمانيني: اعلم أنَّ (لا) النَّافية إذا دخلت على الفعل لم يلزم تكريرها، وإن دخلت على الاسم فتارةً لا تشبَّه بـ(ليس) ولا بـ(إنَّ)، وذلك إذا دخلت على معرفة، وتارةً بـ(ليس)، وذلك إذا دخلت على فرد نكرة بلا تماثل، وتارةً بـ(إنَّ)، وذلك إذا دخلت على فرد نكرة بتماثل[(٥)].

ثمَّ قال: «ولا تكون إلا جوابًا لاستفهام في اللَّفظ أو في التَّقدير»[(٦)]، ومعنى الاستفهام في التَّقدير أن يقصد المتكلِّم أنَّ مستفهِمًا قال ذلك، ثمَّ الاستفهام: سؤال الفهم.

وتارةً بدون (مِن)، مثل: "هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ؟"، وتارةً مع (مِن)، مثل: "هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟"، وحينئذٍ تقع (لا) في الجواب، فجواب الأوَّل: "لَا رَجُلُ فِي الدَّارِ" برفع "الرَّجل" على أنَّها عاملة عمل (ليس)، وجواب الثَّاني: "لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ" بنصب "رجل" بلا تنوين على أنَّها عاملة عمل (إنَّ).

قال الأنصاري: فالأوَّل لبعض العرب، حتَّى إنَّ أكثره في الشِّعر، بل قال ابن هشام: كلُّه في

---

(١) ما بين المعقوفتين في المخطوط: (عشر).

(٢) أي: للماضي، أو للمضارع.

(٣) ذكر في المحصول ثلاثة عشر وجهًا، انظر: ٥٩٩/١.

(٤) ما بين المعقوفتين في المخطوط: (دلالتان).

(٥) انظر: شرح اللمع ٤١٢/١.

(٦) شرح اللمع ٤١٢/١.

الشِّعر[١].

والثَّاني لفصحاء العرب[٢].

ويرد عليه: كيف ذلك و(لا) لنهاية النَّفي، و(إنَّ) لنهاية الإثبات، قال الخطيب: «الشَّيء قد يُحمل على نقيضه؛ كما يُحمل على نظيره»[٣].

الخامس: قال الثَّمانيني: لا تُشبَّه (لا) بـ(ليس) إلا باجتماع ثلاثة أوصاف: التَّنكير، حتى في الخبر -أيضًا-، والتَّقديم، واللُّصوق[٤].

قال الفاكهي: ولا يجوز أن يقترن الخبر بـ(إلَّا)؛ كما لا يجوز أن يتعرَّف، ولا أن يتقدَّم، حتَّى ولا معموله[٥]، ويجوز أن تدخل عليه (الباء)، مثل: "لَا رَجُلُ -بالرَّفع- بِمُنْطَلِقٍ".

وهذه لا تتكرَّر، فيجب رفع الخبر عند تكرُّرها؛ حتَّى لا تكون عاملة عمل (ليس) حينئذ؛ كما يجب رفع المبتدأ إذن؛ حتَّى لا تكون عاملة عمل (إنَّ).

وتُزاد (تاء) التَّأنيث على (لا) هذه، وقال ابن يعيش: القياس أنَّها هي لتأنيث لفظها[٦]، وقيل: لتقوية شبهه بالفعل، وقيل: لتقوية معناها، وهو المبالغة في النفي[٧].

فتنقص نقصين: أنَّ اسمها وخبرها لا يكونان حينئذٍ إلا من لفظ الحين، وأنَّ أحدهما لا يُذكر، بل / يُقدَّر، والأكثر أن يكون الاسم. [٤٢٣]

السَّادس: قال الثَّمانيني: نقصت (لا) المشبهة بـ(إنَّ) عنها خمسة أمور: بتنوين اسمها، وتعريفه، والفصل بينها وبينه بالمجرور والظَّرف، ورفعها للخبر وحدها أو مع الاسم، فليس مرفوعًا بها ولا بها وباسمها[٨]، وقال الأخفش: بها[٩]، وقال بعضهم: بها وباسمها، والعمل على

---

(١) وهو إعمال (لا) عمل (ليس). انظر: قطر الندى ص١١.

(٢) وهو إعمال (لا) عمل (إنَّ). انظر: عنوان الإفادة ص٢٤٥.

(٣) نور السجية ص٢٤٨.

(٤) انظر: شرح اللمع ٤١٣/١.

(٥) انظر نحو ذلك في: الفواكه الجنية ص١٣١، ومجيب الندا ص٢٦٤.

(٦) انظر: شرح المفصل ٢٦٩/١.

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٩/١.

(٨) انظر: شرح اللمع ٤١٣/١-٤١٤.

(٩) انظر: معاني القرآن ٢٤/١.

الأوَّل[١]، ولذلك سكت عنه المصنِّف في المرفوعات، وهنا.

وخبر (إنَّ) قلَّما يجيء محذوفًا، وخبر (لا) قلَّما يجيء مذكورًا، بل لم يوجد في كلام الحجازيِّين[٢].

وقال الأصمعي عن خبر (ما) الحجازية -وهي أقوى من (لا)-: ما سمعته في شيء من أشعار العرب[٣].

ثم يُعلم من هذا أنَّ (ما) تقع -أيضًا- في جواب الاستفهام الذي هو: "هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟"، فيقال: "مَا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ".

ثمَّ هل تُرك تنوين اسمها لضعفها في لفظها، أو معناها، أو في تركيبها، أو لسببٍ آخر؟

قال: لسببٍ آخر، هو تضمُّنها معنى (من) التي في الاستفهام؛ وذلك لأنَّ (من) إنَّما جاءت لتفيد استغراق الجنس[٤]، وهو الأفراد المتماثلة كلُّها من حيث التَّماثل، لا من حيث الفرديَّة، فوجب أن تكون (لا) نافيةً للجنس، وأن يكون اسم ذلك الجنس مبنيًّا، حتى لما كانت (من) لا يفصل بينها وبين مجرورها، امتنع الفصل هنا بين (لا) واسمها، وليقوى تركيبه معها تركيب كلمة واحدة، حتَّى قالوا: (لا) وما عملت فيه في موضع رفعٍ بالابتداء[٥].

السَّابع: قال الأنصاري: النَّكرة مع (لا) النافية للجنس على ثلاثة أقسام: نكرةٌ مطلقة، ونكرةٌ مضافة إلى نكرة، ونكرة ليست مضافةً ولكن مشبَّهة بالمضافة، من حيث إنَّ المضاف له

---

(١) وهو أنَّ الخبر بقي في الرفع على ما كان عليه، فارتفع؛ لأنَّه خبر المبتدأ، وهو مذهب سيبويه. انظر: شرح اللمع للثمانيني ٤١٤/١، ومغني اللبيب ص٣١٤.

(٢) ما وقفت عليه خلاف ذلك، وهو أنَّ حذف الخبر كثير في لغة الحجازيِّين، واجب في لغة التميميِّين، فقد مثَّل سيبويه في كتابه لذكر الخبر في لغة الحجازيِّين فقط. انظر: ٢٧٦/٢. ويقول ابن مالك في التسهيل ص٦٧: «إذا عُلِم -الخبر- كثر حذفه عند الحجازيِّين، ولم يُلفظ به عند التميميِّين». وانظر: المفصل ص٢٦٥، وشرحه لابن يعيش ٢٦٥/١. وفي المقرب لابن عصفور ١٩٠/١: «إنَّ الحذف والذكر عندهم سواء، وأمَّا بنو تميم، فإنَّهم يلتزمون الحذف».

(٣) انظر قول الأصمعي في: شرح الكتاب للسيرافي ٣٢٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٨/١.

(٤) انظر نحوه في: شرح الكافية للرضي ١٨٦/٢، وانظر: مغني اللبيب ص٣١٣.

(٥) انظر: الكتاب ٢٧٤/٢، والأصول ٣٨٠/١، وعلل النحو ص٤٠٧.

تمام بالمضاف إليه أي تمامٍ كان، فالاسم الذي معه لفظة أخرى بعده يحصل له بها تمام ما هو مشبه بالمضاف، وذلك أحد المشتقات الأربعة إذا نوِّن مع فاعله، أو مفعوله، أو مجروره، وهكذا، والأعداد التي يُنصب تمييزها.

وحينئذٍ فمذهب طائفة من البصريّين -كالسِّيرافي[١]، والزَّجَّاج[٢]- أنَّ الأقسام الثَّلاثة معربة، وهو ظاهر إطلاق الشَّيخ في قوله: (تنصب)، فالأول: بلا تنوين، والثاني: كذلك، والثالث: بتنوين.

ولكن هذا إذا كان أحدها يتعلَّق به الجار والمجرور والظرف، ووقعا بعده، صحَّ أن يُجعلا خبرًا لـ(لا)، وإن كان ذِكر خبرها قليلًا، فيكون حينئذ ذلك الاسم مبنيًّا، وصحَّ أن يُجعلا متعلِّقين بالاسم، فيكون الاسم معربًا، والخبر محذوفًا، والضابط أنَّ اسم (لا) متى ما كان أحدها يتعلَّق به المجرور والظرف فهذا حكمه.

والمذهب المشهور المنصور أنَّ الأوَّل فقط مبني لا معرب، وبناؤه لفظًا لا محلًّا؛ إذ هو منصوب محلًّا اتفاقًا، وسبق أنَّه مع (لا) مرفوع محلًّا، وبناؤه بعلامة نصبه مفردًا وتثنيةً وجمعًا، [وصحَّ][٣] البناء على علامة الإعراب؛ حملًا للبناء على الإعراب، وهو ضده./ [٤٢٤]

الثامن: إن سُمع التنوين في القسم الأول، وهو النكرة المطلقة، أي: التي ليست مضافًا ولا مشبَّهًا بالمضاف، جُعل النصب فيها بعامل آخر مقدَّر غير (لا)، مثل:

أَلَا رَجُـــــلًا جَـــــزاهُ اللَّهُ خَـــــيْرًا ۞ .....[٤]

التقدير: ألا تُروني.

وإن سُمع فتح معرفة بلا تنوين، فهي معرفةٌ قُصد بها التنكير، قالوا: العَلَم إذا اشتهر بمعنى

(١) انظر: شرحه على الكتاب ١٦/٣.

(٢) انظر قوله في: شرح الكتاب للسيرافي ١٥/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٢، وشرح الكافية للرضي ١٨٥/٢.

(٣) ما بين المعقوفتين طمس في المخطوط بمقدار كلمة، ولعلّ المثبَت أقرب معنى.

(٤) صدر بيت من الوافر، عجزه (يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ)، لعمرو بن قعاس المرادي في خزانة الأدب ٩١/٣.
وبلا نسبة في: الكتاب ٣٠٨/٢، والأصول ٣٩٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٢، وشرح التسهيل ٧١/٢، وشرح ابن الناظم ص١٤٠، والمقاصد النحوية ٨١٦/٢.

من المعاني نُزِّل منزلةَ الجنس الدالِّ على ذلك المعنى[١].

وإذا كان اسم (لا) جمع المؤنث السالم فهو مبنيٌّ على الكسرة بلا تنوين[٢]، وأجاز ابن خروف التنوين معها فيه؛ نظرًا إلى أنَّه للمقابلة لا للتمكين[٣]، وأجاز الأكثرون الفتحة -أيضًا- هنا في جمع المؤنث السالم[٤].

ثمَّ قال الفاكهي: راجحة[٥]، وقال ابن عصفور: واجبة[٦].

التاسع: سبق أنَّ (إنَّ) فرع في العمل المذكور لها على فعل تقدَّم منصوبه على مرفوعه، ثمَّ سبق أنَّ (لا) فرع على (إنَّ)، فضعفت بكونها فرع الفرع، حتى قال الأصوليون في القياس: إنَّ شرط الأصل الذي يُقاس عليه ألَّا يكون فرعًا مقيسًا[٧].

فمن ثمَّ لم تعمل في الفرع -وهو المعرفة-، ولا إذا تكرَّرت؛ لأنَّ الفعل لا يتكرَّر غالبًا أو دائمًا، ولا في اسمها المفصول عنها، ووجب معه تكرارها؛ جبرًا لضعفها، كوجوب تكرارها مع المعرفة -أيضًا-.

وقيل: وجب التكرار مع المعرفة ومع المفصول؛ ليكون عوضًا عن العموم الذي يفوتها معهما[٨].

ومن هذا يُعلم أنَّ (لا) في بابها هذا لها أثران: التأكيد للنفي، والتعميم له في الاسم، ولكن

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١٩٦/٢-١٩٨.

(٢) هذا مذهب الجمهور. انظر: شرح الكافية للرضي ١٨٧/٢.

(٣) نُسب إليه ذلك في: التذييل ٢٣٣/٥.

(٤) يقول ابن جني في الخصائص ٣٠٨/٣: «ولم يُجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة، إلا شيئًا قاسه أبو عثمان، فقال: أقول: "لَا مُسْلِمَاتَ لَكَ -بفتح التاء-». وانظر مذهب المازني في شرح الكافية للرضي ١٨٧/٢.

(٥) عبارته في الفواكه الجَنِيَّة ص١٤٧: «وقد يُبنى على الفتح؛ نظرًا للأصل في بناء المفردات، وهو أولى؛ للفرق بين حركته معربًا وحركته مبنيًّا».

(٦) وهو ظاهر كلامه في المقرّب ١٩٠/١.

(٧) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج ٣٥/٣.

(٨) يقول الرضي في شرح الكافية ١٩١/٢: «فإنَّه جُعل تكريرها مُنبِّهًا على كونها لنفي الجنس في النكرات...، وأمَّا في المعارف، فالتكرير جُبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن أن يحصل في المعرفة».

في النكرة لا في المعرفة؛ لأنَّ النكرة هي التي تقبله، ومن هنا جاء قول العلماء: النكرة في سياق النفي تعمُّ، ولَمَّا أثَّرت العمومَ في النكرة عملت فيما أثَّرت فيه، فالتأثير في اللفظ تابع للتأثير في المعنى؛ ليدلَّ عليه.

وقيل: إنَّما وجب التكرار مع الفصل؛ لكون الفصل علامة على أنَّ استفهامَه المقدَّر قبله الذي هو جوابه استفهامٌ فيه التكرار(١).

ثم لم يُبْنَ المضاف ولا الشبيه بالمضاف؛ للطول؛ لأنَّه لا تركَّب ثلاث كلمات ككلمة واحدة(٢)، ولم تعمل في المعرفة ولا في المفصول؛ لأنَّها لم تؤثِّر فيه تعميمًا استغراقيًّا حتَّى يشار إليه بالنصب.

ثم لفظة (ليس) معناها نفي الحال، و(ما) كذلك، و(لا) معناها نفي الماضي والحال والاستقبال، وحينئذ / (ليس) أشبهتها (ما) في النفي جنسًا ونوعًا، وأشبهتها (لا) في النفي [٤٢٥] جنسًا لا نوعًا، على أنه قيل: إنَّ (ليس) تنفي الثلاثة(٣)، ففيها قولان.

ثم قد تقدَّم أنَّ عمل (لا) عمل (ليس) قليل جدًا، حتى إنَّ المبرد لم يثبته.

العاشر: قال في (الألفية):

وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ۞ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ (٤)

وقال الغرناطي: إذا دخلت عليها الهمزة، وصارت بمعنى (ليت)، لا تعمل عمل (ليس)، ولا يجوز حينئذ في تابع اسمها المبني إلا النصب(٥).

ثم حذف اسم (لا) جائز، نحو: "لَا عَلَيْكَ"، أي: لا بأس عليك، إلا إذا لم يُذكر الخبر، أو

---

(١) انظر: أسرار العربية ص١٨٧.

(٢) انظر: أسرار العربية ص١٨٧.

(٣) وهو قول ابن مالك في التسهيل ١/٣٨٠.

(٤) البيت (٢٠٤) ص٩٧.

(٥) انظر: عنوان الإفادة ص٢٤٩.

ذُكر ولم يؤذِن هو ولا غيره به، نحو: ((لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ))[1]؛ إذ لا يُسفر عن المعنى وحي، وهكذا.

❁❁❁

(١) صحيح البخاري، بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام: ١٥١]،(ح٤٦٣٤) ٥٧/٦.

باب بيان **المنادَى** -بفتح الدال- أقسامًا، وأحكامًا

قال الأنصاري: عادتهم أن يُترجموا هذا الباب بالنداء، أي يقولون: باب النداء، لا باب المنادى.

والجواب: أنَّ التبويب للمنظور إليه أوَّلًا بالاعتماد والأصالة، لا للمنظور إليه باللزوم منه للمنظور إليه، أو بالتفريع منه عليه، وهكذا.

ثمَّ إنَّما ذكر الشيخ المنادى بعد (لا)؛ لأنَّ حروف النداء مصدَّرة على المنادى كتصدير (لا) على اسمها، وأيضًا اسم (لا) والمنادى يتساويان في شيء ويفترقان في شيء، يتساويان في أنَّ اسم (لا) مفرد تارةً، ومضاف تارةً، والمنادى كذلك، ويفترقان في أنَّ اسم (لا) المفرد والمضاف كل منهما إنَّما فيه علامةٌ من علامات النَّصب غير حذف النون؛ لأنَّه مختصٌّ بالأفعال، والمنادى المفرد فيه علامات الرفع غير النون، والمنادى المضاف فيه علامات النصب غير حذف النون.

وإنَّما أخَّره إلى هنا مع أنَّه مفعول به عند النحويين؛ ليعلم الطالب أنَّه يقدّم في التعلُّم من أبواب العلم ما يكثر بين الناس قبل الذي لا يكثر، وكذلك في مسائل الباب إنَّما يهتمّ الطالب بمعرفة ما يكثر منها وجوده بين الناس قبل الذي لا يكثر.

ثم المنادى -قال الراعي-: «هو في اللغة: المدعو؛ ليُقبل»[(١)].

وفي الاصطلاح: هو الاسم المدعو بحرف من حروف النداء؛ ليُقبل، فيخاطب.

قال الشيخ: **والمنادى**[(٢)] من جهة عدم وجود النصب في لفظه مع أنَّه مفعول، وعدم وجوده، فيه **خمسة أنواع**، حسبما وقع من ألسنة العرب، وله حكمه في نفس الأمر تؤخذ من القواعد في علم النحو مذكورة في المطولات.

ولو قال: نوعان: نوع مبنيٌّ، وهو الأكثر، ونوع منصوب، لاستقام.

المفرد عن الإضافة وعن شبهها، ولو مثنى أو جمعًا،/ **العلَم** على شخص أو جنس. [٤٢٦]

---

(١) عنوان الإفادة ص٢٥٠.

(٢) في نسخة النبهان: (المنادى)، بدون الواو.

قال أبو العباس المبرد: المعارف إذا نوديت نُكِّرتْ، ثمَّ تكون معارف بالنداء[١].

وخالفه أبو بكر بن السراج[٢].

والنكرة المقصودة، وهي: اسم نكرة عُدل به عن الشيوع في الأفراد إلى تعيينه في واحد منها، كتعيين العلَم لمسماه بقصدِ مسمًّى مخصوص من المسمَّيات، ولو مثنًّى، أو جمعًا.

والنكرة غير المقصودة، وهي: اسم نكرة أُبقي على شيوعه في مسمَّياته ولو مثنًّى أو جمعًا.

قال المازني: ولا يُتصوَّر وجود هذا النوع؛ إذ لا ينادى مبهم؛ لأنَّ النداء للإقبال، ولا يُطلب إقبال مبهم[٣].

وصوَّره غيره في الواعظ، وفي الأعمى؛ كما يقع الخطاب لغير معيَّن، بل لكل من يصلح، مثل: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ [٤]، وهكذا.

ثم ظاهر كلام الشيخ هذا أنَّ النكرتين هنا ليسا مفردًا، مع أنَّ النحويين يقولون: المفرد في باب النداء: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به، ولو مثنًّى أو جمعًا.

ثم استوفى الرابع والخامس، فقال: **والمضاف**، وهو: اسم لم يُجعل وجوده إلا لشيء يُذكر بعده، معرفةً كان أو نكرةً، مثل: "غُلَامُ زَيْدٍ"، و"غُلَامُ رَجُلٍ".

والشبيه بالمضاف[٥]، وأصله: اسم مشتقٌّ يُذكر بعده مرفوعُه، أو منصوبُه، أو مجرورُه.

ثم العادة أنَّ عند فراغ الأقسام تلتفت النفس إلى معرفة الأحكام، فبيانها فرعٌ لهذا الالتفات، وحينئذ: **فأمَّا المفرد العلم** ولو مبنيًّا، **والنكرة المقصودة** -كذلك-.

فيُبْنَيَان، ولو محلًّا لا لفظًا إن كانا مبنيَّيْن قبل النداء، مثل: "سِيبَوَيْهِ"، و"هَؤُلَاءِ".

---

(١) انظر: المقتضب ٤/٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) انظر: الأصول ١/٣٣٠.

(٣) انظر مذهبه في: أوضح المسالك ٤/١٥، والهمع ٢/٣٧.

(٤) سورة السجدة: ١٢ قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾

انظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي؛ تحقيق: علي عطية، الطبعة الأولى، ٤/ ٢٥٥ (دار الكتب العلمية-بيروت١٤١٥هـ).

(٥) في نسخة النبهان: (والمشبّه بالمضاف).

على الضم لفظًا إن لم يكونا مبنيَّيْن؛ كـ"زَيْد"، و"رَجُل"، ومحلًّا إن كانا مبنيَّيْن؛ كالاسمين المتقدِّميْن، والبناء على نائب الضم بناءٌ على الضم **من غير تنوين**.

ولم يقل هنا: فيُرفعان من غير تنوين، كما قال في (لا): تنصب النكرة بغير تنوين؛ لأنَّ هذين لم يقل أحد من علماء النحو: إنَّهما مرفوعان.

وإنَّما قال: (من غير تنوين)، لا بغير تنوين كما في اسم (لا)؛ ليفيد أنَّ التنوين في المعرفة كالملاصق، فلذا قيل فيه: بغير، وفي المبني كالآتي من غاية بعيدة، أو ليُفرِّقَ بين العبارتين؛ إعانةً للمبتدئ إذا أراد حفظ (الآجرُّوميّة) على الحفظ، وهكذا.

فالمعرَب منهما مبني على الضم لفظًا، والمبني منهما مبني على الضم محلًّا، ومع ذلك محلهما نصب؛ لأنَّ المنادى مفعول.

ثم مثالهما: / **نحو**: **"يَا زَيْدُ"** للمفرد العلم. [٤٢٧]

و"يَا رَجُلُ" للنكرة المقصودة.

قال الأنصاري: وهذان القسمان إنَّما بُنيا؛ لأنَّ المنادى يحلُّ محلَّ الضمير؛ إذ العرب تقول: "يَا إِيَّاكَ"، و"يَا أَنْتَ"، فحينئذ المنادى الظاهر يتضمن الخطاب، وقد سبق أنَّ المنادى يُدعى ليُخاطب، والبناء هنا طارئ، فأرادوا أن يكون بالطارئ، وهو الحركة، والضم هو أعدل الحركات، حتى لذلك هو أبوها وأقواها، كالرفع هو أبو الإعراب وأقواه؛ لأنَّ الله تعالى ما خلق الخلق إلا ليرفعهم ويكرمهم، وهكذا.

على أنَّه لو بُني على الفتح لكان لفظه كاسم (لا)، وكان يكون كله على حركة واحدة، أو على الكسر، لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم.

ثم قد سُمع التنوين في الضم، لكن في الشعر، قال الشاعر:

سَـــلَامُ اللَّهِ يَـــا مَطَـــرٌ عَلَيْهَـــا ۞ .....[1]

(١) صدر بيت من الوافر، عجزه: (وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ)، للأحوص الأنصاري، في ديوانه ص٢٣٧.
وهو في: الكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٤/٤، وأوضح المسالك ٢٠/٤، والمساعد ٥٠١/٢، وعنوان الإفادة ص٢٥٢.

وسُمع -أيضًا- فيه النصب بالتنوين، قال الشاعر:

أَلَا يَـــا نَخْلَـــةً مِـــنْ ذَاتِ عِـــرْقٍ ۞ .....[١]

قال في (الشذور): ويختار الجمهور في العلَم إذا وُصف بـ(ابن) متصل به مضاف إلى علم، أن يُفتح فتحةَ إتباع، والضمُّ أرجح عند المبرد[٢].

وفيه -أيضًا-: المنادى المفرد إذا كان له تابع مضاف ولو غير نعت، وكان لفظ التابع لفظ المتبوع، يجوز في الأول مع الضمِّ الفتحُ -أيضًا[٣]-، نحو:

يَـا زَيْـدُ زَيْـدَ الـيَعْمَلَاتِ..... ۞ .....[٤]

بضم "زيد" الأول، أو فتحه، وفتح "زيد" الثاني.

ثم العَلَم هذا حكمه وإن وصف، وأمَّا النكرة المقصودة فإنَّما هذا حكمها إذا لم توصف، فإن وصفت كانت منصوبةً لا غير؛ ترجيحًا لطول لفظها بالصلة على تعريف معناها بالقصد؛ لأنَّه تعريف لا بالوضع.

والثلاثة الباقية، أي: النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف، **منصوبةٌ** بتنوينٍ في الأول والثالث، وبدونه في الثاني؛ لأنَّه مضاف، **لا غير**، أي: لا غير النصب./ [٤٢٨]

ثم إنَّما كانت منصوبةً لا مضمومةً، مع وجود سبب البناء فيها؛ لأنَّه عند اجتماع سببين ضدَّين يُجعل السبب منهما هو الأقوى، وهنا غلب الإعراب؛ لأنَّه الأصل، ونظرًا إلى الإضافة

---

(١) صدر بيت من الوافر، عجزه: (بَرُودِ الظِّلِّ شاعَكُمُ السَّلامُ)، للأحوص الأنصاري في حاشية ديوانه ص٢٣٩.
وهو في: الأصول ٢٣٦/١، والخصائص ٣٨٨/٢، والارتشاف ٢١٧٤/٤، والمساعد ٤٧٥/٢، وعنوان الإفادة ص٢٥٢.

(٢) انظر: شرح الشذور ص١٤٨.
الظاهر من مذهب المبرد في (المقتضب ٢٣١/٤) أنَّ الضم أجود، وفي (الكامل ٦٤/٢) موافقته لمذهب الجمهور.

(٣) انظر: شرح الشذور ص٥٦٦.

(٤) جزء بيت من مشطور الرجز، تتمته: (يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّل)، لعبد الله بن رواحة، في ديوانه -دراسة في سيرته وشعره-، د. وليد قصاب، الطبعة الأولى، ص١٥٢ (دار العلوم ١٤٠١هـ-١٩٨١م). وهو في: الكتاب ٢٠٦/٢، والمقتضب ٢٣٠/٤، والمفصل ص٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤٦/١، والمساعد ٥١٩/٢.
اللغة: (اليعملات): مفردها يعملة، وهي الناقة السريعة. انظر: لسان العرب (عمل) ٤٧٦/١١.

وشبهها، ولئلَّا تزيد المبنيات على المعربات وتكثر، ولا سيَّما في باب واحد، والإضافة سبب للإعراب، وهي من شأنها أن تعارض شبه الحرف وشبه الفعل؛ لأنَّها تبعد عنهما.

وإنَّما قال: (لا غير)؛ تضعيفًا لتجويز تَغَلُّبِ سبب ضم المضاف الذي إضافته غير محضة.

ثمَّ في هذا الباب مسائل، قال الراعي: يتعلَّق بهذا الباب ثمان مسائل: الأولى: في معنى المنادى، والثانية: في حروف النداء، والثالثة: في إعراب المنادى، والرابعة: في نداء ذي الألف واللام، والخامسة: في نداء المضاف إلى ياء المتكلم، والسادسة: في توابع المنادى، والسابعة: في حذف حرف النداء والمنادى، والثامنة: في ترخيم المنادى(١).

قال الخطيب: «النداء -بكسر النون وضمها- لغةً: الدعاء»(٢).

وقال الأنصاري: تصويتك بمن تريد إقباله لتخاطبه، من: نَدَوْتُ القومَ، جلست معهم في ناديهم -مجلسهم- الذي يتحدثون فيه بالنداء وغيره، وهو لهم بالنَّظر إلى تلذُّذ نفوسهم به، كالنَّدى للنبات.

قالا: «والنداء في الاصطلاح: الدعاء بحرف مخصوص»(٣).

وقال الراعي: «دعاء من تريد إقباله عليك بحرف من حروف النداء»(٤).

قال: «وحروف النداء سبعة: الهمزة، و(أيْ)، و(يا)، و(أَيَا)، و(هَيَا)، و(آ)، و(وا)»(٥).

ثم هي ثلاثة أقسام: الهمزة للقريب، و(أيْ) للوسيط، والباقي للبعيد مسافةً أو حكمًا، فالأول: مَن بَعُدَ بدنُه عن بدنك مكانًا، والثاني: مَن قَرُبَ بدنُه من بدنك، ولكن هو نائم، أو [ساهٍ](٦)، فالنائم والساهي بعيد حكمًا؛ لأنَّه منزَّل منزلة البعيد، وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد، وعلى منع العكس.

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٥٠.

(٢) نور السجية ص٢٥٢.

(٣) نور السجية ص٢٥٢.

(٤) عنوان الإفادة ص٢٥٠.

(٥) عنوان الإفادة ص٢٥٠.

(٦) في المخطوط: "ساهي"، والصواب ما أثبتُّه.

[٤٢٩] ثم / اسم الله -تعالى- يتعيَّن في ندائه (يا)، وفي المستغاث -أيضًا-، وفي النُّدْبة تتعيَّن (وا)، ويجوز فيها -أيضًا- (يا)، ولكن عند أَمْن اللبس بالمنادى.

وحينئذ قول الناس: "وَا لَكَ" تفسيره أنَّ لفظة (وا) هي (لك)، فهي دعاءٌ على المخاطب بأن يكون النَّدب والنَّوح وهكذا عنده وله، ويجوز أن يكون تعجُّبًا، أي: عجبًا لك.

قال الأنصاري: وقد تقدَّم لك أنَّه ليس في الكلام ما يأتلف من حرف واسم سوى النداء، وصح ذلك؛ لأنَّ حرف النداء ناب عن فعل لا يجوز أن يظهر، ولهذا قالوا: المنادى مفعول من جهة المعنى، حتى إن لم يكن النصب في لفظه ففي محله.

ثمَّ ذلك الفعل "أُنَادِي"، أو "أَدْعُو"، أو"أُرِيدُ"، وهكذا، قال الراعي: وهذا الفعل خارج عن القياس؛ لأنَّه خبر، والنداء إنشاء، ولكن استعمال الخبر في الإنشاء شائع، مثل: "غَفَرَ اللهُ لَكَ"، و"رَحِمَكَ اللهُ"[(١)]، وأيضًا نقل الخبر إلى الإنشاء وقع، كصيغ العقود، على أنَّ هذا الفعل إنَّما تلفظوا به هكذا؛ ليتَّضح أنَّ المنادى مفعول، لا لأنَّ المعنى هكذا موجود.

ثمَّ قال: «وليس يُمال من الحروف إلا حرفان: (يا) أُميلت؛ لنيابتها عن الفعل، و(بلى) أُميلت؛ لشبهها بما يُمال، حسبما ذكره أهل المطوَّلات في موضعه»[(٢)].

قال: وحذف حرف النداء مع أنَّه نائب عن الفعل جائزٌ بشرطين:

أحدهما: كون المنادى معرفةً، وهو العَلَم، والمضاف إلى معرفة، وسُمع قليلًا في النكرة المقصودة، مثل: ((ثَوْبِي حَجَرُ))[(٣)]، و«أَطْرِقْ كَرَا»[(٤)]، والكرا: الذكر من الكَرَوَان، والكروان: طائر، والأنثى منه: كروانة[(٥)].

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٥١

(٢) عنوان الإفادة ص٢٥٠.

(٣) صحيح البخاري، باب: حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، (ح٣٤٠٤) ١٥٦/٤.

(٤) «يضرب مثلا للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام، فيقول المتكلم ذلك، أي: اسكت فإني أريد من هو أنبل منك. وقال غيره: يضرب مثلا للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله، والمعنى: اسكت ياحقير حتى يتكلم الأجلاء». جمهرة الأمثال ١/ ١٩٤.

(٥) انظر: لسان العرب (كرا) ٢٢٠/١٥.

وحينئذ فالكرا أصله كروان، فهل هذا الحذف ترخيم، أو لا؟ قال: «وليس بترخيم»[١].

والثاني: كون المعرفة ليست في موضع يخفى فيه أنَّ الاسم منادى، ولا في موضع يُطلب فيه مدُّ الصوت، وهو البعيد، والمستغاث، والمندوب[٢].

ويجب حذف حرف النداء في نداء اسم الله تعالى إذا عوِّض عن حرف النداء في آخره الميم المشددة.

قال: وحذف المنادى جائز -أيضًا[٣]-، قال الفاكهي[٤]: إلَّا إذا كان مستغاثًا، أو مندوبًا.

وعلى حذف المنادى اتِّجه أنَّ النداء من علامات الاسم، لم يدخل على فعلٍ في قوله -تعالى-: {يا اسجدوا}[٥]، ولا على حرف في قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[٦].

قال الأنصاري: ولا بدَّ أن يكون المنادى من ذوي العلم؛ حتَّى يصح للخطاب، وأمَّا نداء المنازل وما أشبهها؛ فللتذكير، وأمَّا قوله -تعالى-: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾[٧]؛ فلأنَّ الجمادات / في حق الله تعالى من ذوي العلم. [٤٣٠]

قال الراعي: المسألة الرابعة: اعلم أنَّه لا يُنادى اسمٌ فيه الألف واللام حتى يُفصل بينه وبين حروف النداء بلفظة (أي)، أو بلفظة اسم إشارة؛ وسبب ذلك أنَّهم لم يريدوا أن يجمعوا بين

---

(١) عنوان الإفادة ص٢٥٧.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٥٧.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص٢٥٧.

(٤) لم أقف عليه فيما وقفتُ عليه من مؤلفاته، والذي عليه النحويون عدم جواز حذف حرف النداء منهما، فلا يقال: "لَزَيْدٍ"، ولا: "مُحَمَّدَاهُ"؛ لأنَّ الغرض من النداء هنا رفع الصوت ومدُّه، أمَّا حذف المستغاث به فيجوز عندهم، فيقال: "يَا لَلْعَجَبِ"، و"يَا لَلْمُسْتَضْعَفِينَ". انظر: الأصول ١/ ٣٥٤، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٦٦، الكافية لابن الحاجب ص ٢١.

(٥) سورة النمل: ٢٥. قرأ الزهري وأبو جعفر وأبو عبد الرحمن وحميد وطلحة والكسائي بالتَّخفيف، وقرأ أبو عمرو وعاصم ونافع وحمزة: ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ﴾. انظر: إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس؛ تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤١/٣ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢١هـ).

(٦) سورة النساء: ٧٣.

(٧) سورة سبأ: ١٠.

أدواتَي تعريف على اسم واحد، فقالوا: "يَا أيُّ الرَّجُلُ"، فبَعُدَ ما في حرف النداء من التنبيه، فوضعوا بعد (أي) (هاء) التنبيه، فصار: "يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ"، فـ(أيُّ): وُصلة لنداء ذي الألف واللام، وانتقل النداء منه إليها، فصارت هي المناداة، وصار هو نعتًا لها، و(الهاء) حرف تنبيه، ثمَّ إذ هو نعت فذهب سيبويه إلى أنَّه يتعيَّن رفعه(١)، وأجاز المازني نصبه -أيضًا(٢)-، مثل: "يَا زَيْدٌ العَاقِلَ". ومثال اسم الإشارة: "يَا ذَا الرَّجُلُ"، أو "يَا هَذَا الرَّجُلُ"(٣).

ثم قد استثنَوا ممَّا فيه الألف واللام اللفظةَ المعظَّمةَ، فأجازوا نداءها بلا فصل بين حرف النداء وبين الألف واللام؛ لأنَّ لفظة (أي) ولفظة اسم الإشارة لا تدخل على الأعلام، ومن هنا صحَّحوا مذهب سيبويه، وأنَّه ليس مثل: "يَا زَيْدٌ الْعَاقِلَ"، ولم يمكنهم إسقاط الألف منها؛ لأنَّهما لازمتان، فقطعوا همزة الوصل؛ لأجل أنَّها دخل عليها ما قياسه ألَّا يدخل على الألف واللام، ثمَّ لأجل ذلك كثُر في كلام العرب العدول عن ذلك إلى حذف حرف النداء، وتعويض ميم مشدَّدة عنه في آخر اللفظة المعظَّمة، وحينئذ فاللفظة المعظَّمة اختصَّت بأحكام لا توجد في غيرها، وهي في أبواب متفرقة، منها في النداء هذه الثلاثة، وهي: مباشرة حرف النداء للألف واللام، وقطع همزة الوصل، وحذف حرف النداء مع تعويض الميم المشدَّدة.

وتختصُّ في باب القسم بدخول الباء واللام، وبتعويض همزة الاستفهام، أو هاء التنبيه، أو قطع همزة الوصل بين واو القسم، وبحذف حرف الجر وإبقاء عمله، وهذا لا يكون في غيرها إلا قليلًا جدًّا، والكثير إذا حذف حرف الجرّ أن ينصب المجرور، ونصبُه في القسَم أفصح منه / في غيره. [٤٣١]

ففي القسَم قوله -تعالى-: {فالحقَّ والحقَّ أَقُولُ}(٤)، أصله: "فبالحقِّ"، حُذف حرف الجرّ،

(١) انظر: الكتاب ١٨٨/٢.

(٢) انظر رأي المازني في: أمالي ابن الشجري ٤٤/٣، والمرتجل ١٩٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢٩/١.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص٢٥٢.

(٤) سورة ص: ٨٤. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي بالفتح فيهما، وقرأ عاصم وحمزة بضم الأولى وفتح الثانية. انظر: السبعة في القراءات ص٥٥٧، والحجة للقراء السبعة ٨٧/٦.

فانتصب المقسَم به، وانتصب الثاني على المفعولية لـ(أقول).

وفي غير القسم قوله -تعالى-: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[١]، وقوله -سبحانه-: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٢] على قولٍ[٣]، فالأصل: "سَفِهَ بنفسه"، "وفجَّرنا الأرض بعيونٍ".

قالوا: ونداء المضمَر شاذٌّ[٤]، ومنه قول العوام: "اليَوْم يَا هُو"، أو "يَا هُوهْ" بهاء السكت.

ثم قال الراعي: «المسألة السابعة: في نداء المضاف إلى ياء المتكلم»[٥].

اعلم أنَّ ياء المتكلم إمَّا في غير النداء، وإمَّا في النداء، ففي غير النداء إمَّا أن تكون بعد ساكن، مثل: ﴿هِىَ عَصَاىَ﴾[٦]، فتُفتح لا غير، وإما أن تكون بعد مكسور، فتُفتح -أيضًا- ؛ لأنَّه الأصل في الاسم الذي على حرف واحد، وتُسكَّن -أيضًا-.

وأمَّا في النداء، فللعرب فيها خمس لغات: فتحها، وسكونها، كما في غير النداء، وقلبها ألفًا، فتُقلب الكسرة التي قبلها فتحه، مثل: ﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[٧]، وحذفُها والاكتفاء عنها بالكسرة، كما يُحذف التنوين؛ لأنَّها تشبهه في أنَّها على حرف واحد، وأنَّها تقع طرفًا ساكنة، وحذفها وبناء الاسم على الضم؛ تشبيهًا بما حُذف منه التنوين في النداء؛ لأنَّها شبيهة به.

قال غيره: والمشبه للفعل، والمقصور، والمنقوص، لا يجوز حذفها منها، ويتعيَّن تسكينها أو فتحها مشدَّدةً في الأول، نحو: "يَا ضَارِبِيَّ"، و"يَا مُكْرِمِيَّ"، ففيه لغتان، ويتعيَّن فتحها في الآخرين، ففيهما حينئذ لغة واحدة[٨].

---

(١) سورة البقرة: ١٣٠.

(٢) سورة القمر: ١٢.

(٣) في نصب (عيونًا) أقوال. انظر: الهمع ٣٤١/٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٧/٤. وفي الارتشاف ٢١٨٣/٤: «ولا ينادى ضمير متكلِّم، ولا ضمير غائب، لا يقال: "يَا أَنَا"، ولا "يَا هُوَ"»، ويقول المرادي في توضيح المقاصد ١٠٥٣/٢: «فإن كان لمتكلِّم أو غائب لم يجز، لا يقال: "يَا أَنَا"، ولا "يَا هُوَ"، وإن كان لمخاطَب ففيه خلاف».

(٥) عنوان الإفادة ص٢٥٨.

(٦) سورة طه: ١٨.

(٧) سورة يوسف: ٨٤.

(٨) انظر نحوه في: أوضح المسالك ٢٩/٤، وشرح الأشموني ٤٠/٣، والفواكه الجَنِيَّة ص١٦٦.

و(الأب) و(الأم) مع جواز الخمس فيهما يجوز فيها سادسة: إلحاقهما (التاء)، قال: ولا تلحقها (الياء) إلا بثلاثة شروط: النداء، والإضافة إلى ياء المتكلم، وحذف ياء المتكلم[١]، وحينئذ فتكون مكسورةً لا غير.

قال: وأمَّا قولهم: "يَا ابْنَ أُمِّي"، و"يَا ابْنَ عَمِّي"، فالعرب / فيه فرقتان: [٤٣٢]

الأولى: لا يركّبونهما، وهؤلاء يُثبتون الياء ساكنةً أو مفتوحةً، فيقولون: "يَا ابْنَ أُمِّي"، و"يَا ابْنَ عَمِّي"، كما يقولون: "يَا ابْنَ خَالِي"، و"يَا ابْنَ خَالَتِي".

والفرقة الثانية: يركّبون (الياء) مع (أمّ)، و(عمّ)[٢]، قال الفاكهي: تركيب (خَمسةَ عشرَ)، ويجعلونهما كاسم واحد بمنزلة: (خمسةَ عشرَ)[٣]، فهما عند هؤلاء بمنزلة: "يَا غُلَامِي" في جواز الخمس لغات: فتح الياء، وسكونها، وقلبها ألفًا، وحذفها وإبقاء الكسر، أو إبداله بالضم، إلا أنَّه هنا لا يُبدل بالضم؛ لأنَّه لم يكن معرفةً قبل النداء، بل يُبدل بالفتح.

قال: «فصل: ومن المنادى: المستغاث به، والمتعجب منه، والمندوب»[٤].

فأما المستغاث به أو المتعجَّب منه، فهو المنادى على وجه الاستغاثة به أو التعجُّب منه، ولا ينادى إلا بـ(يا)، ولا تُحذف، وتلحق الاسم حينئذ لام الجرِّ مفتوحةً من أوله، وهي زائدة عند المبرد[٥]، واختاره ابن خروف[٦] -كما يأتي في حروف الجر-، وإنَّما تكون مفتوحةً إن وَلِيَتْ حرف النداء، وإلا بأن وليت حرف العطف، نحو:

---

(١) انظر نحوه في: أوضح المسالك ٣٢/٤، ومجيب النِّدا ص٣٦٩.

(٢) انظر المذهبين في: البديع في علم العربية ٤٠٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥٦/١، وتمهيد القواعد ٣٥٨٤/٧، والمقاصد النحوية ١٧٠٣/٤.

(٣) لم أقف عليه فيما وقفت عليه من مؤلفاته، وهو قول سيبويه والبصريين. انظر: البديع في علم العربية ١/ ٣٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥٦/١، وتمهيد القواعد ٣٥٨٤/٧، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٧.

(٤) عنوان الإفادة ص٢٦١.

(٥) يقول المبرد (المقتضب ٢٥٤/٤): «وتلك إنَّما هي بدل من قولك: "يَا زَيْدَاه" إذا مددت الصوت تستغيث به، فـ"يَا لَزَيْدٍ" بمنزلة: "يَا زَيْدَاه"»، فصحَّة إسقاطها دليل على زيادتها عنده. وانظر: الكامل ١٩٨/٣.

(٦) اختلف النحويون في اللام الداخلة على المستغاث، فقيل: هي زائدة، فلا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف، وقيل: ليست بزائدة، فتتعلق بفعل النداء وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور، أو تتعلَّق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني. انظر: المساعد ٥٢٦/٢، والارتشاف ٢٢١١/٤، ومغني اللبيب ص٢٨٨.

..... ۞ يـــا لَلْكَهُـــولِ وَلِلشُّـــبَّانِ لِلْعَجَـــبِ [١]

فمكسورة، فلام (لَلْكهول) مفتوحة، ولام (لِلشُّبَّان) مكسورة، ولام (لِلعجب) مكسورة؛ لأنَّها للمتعجَّب منه، كـ(لام) المستغاث من أجله، مثل: "يَا لَلْمُسْلِمِينَ لِلسَّارِقِينَ"، أو "يَا لَزَيْدٍ لِلسَّارِقِ".

قال: وإنَّما كانت مفتوحة في الأول؛ لأنَّها رجعت إلى أصلها من الفتح بعد أن كانت مكسورة؛ لأنَّها إنَّما كسرت خوفَ الالتباس بلام الابتداء، فلمَّا زال من جهة أنَّ لام الابتداء لا تقع هنا تعيَّن الفتح، والتي بعد حرف العطف والأخرى -وهي: لام المستغاث من أجله- لم يؤمَن فيهما ذلك.

ثم لام المستغاث به ولام المستغاث من أجله تتعلَّقان بمحذوفَيْن، تقديره في الأولى: (أَلجأ)، وفي الثانية: (أُنادي)[٢].

قال: والأجود أن يكونا خبرَيْن لمبتدأَيْن محذوفين؛ لأنَّ الفعل الذي يتعدَّى بحرف الجر يضعف حذفه، وإن لم تلحق الاسم حينئذ لام الجر من أوله لحقته ألف من آخره، نحو: "يَا زَيْدا"، ويوقف عليه بـ"ها" السكت، نحو: "يَا زَيْدَاه"، فلام الجر والألف لا يجتمعان[٣].

قال: وأمَّا / المندوب، فهو: منادى على وجه التفجُّع والحسرة عليه، إلا أنَّه لا يجيب، ثمَّ الشخص لا يُندب -أي: لا يُنادى على وجه التفجُّع والحسرة عليه- إلا بأشهر أسمائه، ولا يُنادى إلا بـ(وا)، أو (يا)، وتلحق آخره ألفٌ، كالمستغاث، ويوقَف عليه بـ(ها) السكت كذلك، ومن العرب من يتركه على حاله بصورة المنادى[٤]. [٤٣٣]

قال: المسألة الثامنة: في ترخيم المنادى.

---

(١) عجز بيت من البسيط، صدره: (يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغتَرِبٌ)، لم أقف على قائله، وورد غير منسوب في: الكامل ١٩٨/٣، والمقتضب ٢٥٦/٤، والأصول ٣٥٣/١، والإيضاح العضدي ص٢٣٧، وشرح ابن الناظم ص٤١٧، وأوضح المسالك ٤٣/٤، وعنوان الإفادة ص٢٦١، وخزانة الأدب ١٥٤/٢.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٦٢.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص٢٦٢.

(٤) انظر: عنوان الإفادة ص٢٦٢.

الترخيم في اللغة: هو الحذف[١].

وفي الاصطلاح: حذف آخر الاسم في النداء.

ثم الأسماء في الترخيم قسمان:

أحدهما: ما آخره تاء التأنيث التي تُبدل في الوقف هاء.

والثاني: ما ليس آخره ذلك.

فالأوَّل لترخيمه شرطان: أن يكون منادى، وأن يكون من المنادى الذي يُبنى على الضم، لا من المنادى المنصوب لا غير.

والثاني لترخيمه أربعة شروط: أن يكون منادى، وأن يكون مبنيًّا على الضم، وأن يكون علَمًا، وأن يكون على أربعة أحرف فصاعدًا[٢].

ثم هل الترخيم واجب، أو جائز؟

قال: إذا اجتمعت هذه الشروط جاز ألَّا يُرخَّم، وأن يُرخَّم[٣].

ثم هل يجوز في الترخيم حذف الآخر، والحرف الذي قبله -أيضًا-؟

قال: لا يجوز إلَّا حذف الآخر فقط، إلا في موضعين، هما: إذا كان آخرُ الاسم حرفين زائدين زِيدَا معًا -ولو لتثنية، أو جمع-، أو ألفًا ونونًا، مثل: "سَكْرَان"، أو ألفًا وهمزة، مثل: "حَمْرَاء"، إذا سمَّيت بواحد من ذلك.

وإذا كان ليس آخر الاسم زائدًا، ووُجدت فيه أربعة شروط: أن يكون ما قبل الآخر حرف لين، وأن يكون زائدًا، وأن يكون ساكنًا، وأن يكون قبله حركتان من جنسه، وأن يبقى الاسم بعد الترخيم على ثلاثة أحرف فأكثر، إلا أن يكون الاسم قد استُعمل على حرفين، نحو: "يَدَان"، و"دَمَان"، إذا سمَّيت بهما، فإنَّك تقول: "يَا يَدُ"، و"يَا دَمُ"، إذا رخَّمتهما، وما أشبه ذلك[٤].

ثم في الترخيم لغتان: لغة من لا ينوي، ولغة من ينوي، ويقال: لغة من لا ينتظر، ولغة من

(١) انظر: الصحاح (رخم) ٥/١٩٣٠.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٥٩.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص٢٥٩.

(٤) انظر: عنوان الإفادة ص٢٥٩-٢٦٠.

[٤٣٤]

ينتظر، فالأولون يبنون على الضم، والآخرون يقدِّرون المحذوف موجودًا، ويُبقون الحركة التي كانت قبل حذفه، أو السكون./

ثمَّ الاسم الذي فيه (التاء) منه نحو: "مُسْلِمَة" الذي مذكَّرها: "مُسْلِم"، وهكذا، فهذا النوع لو رُخِّم بلغة من لا ينوي يُضَمُّ، وحينئذ لا يُدْرَى أذكر هو، أو أنثى؟ فلا يُرخَّم على هذه اللغة.

والاسم الذي ليس فيه (التاء) إذا رُخِّم يكون منه ما يبقى آخره بعد الترخيم واوًا مضمومٌ ما قبلها، مثل: "يَا ثَمُو"، ولا يوجد في كلام العرب اسم عربي معرَب غير ملازم للإضافة آخره واو قبلها ضمة، حتَّى ترتب على ذلك أنَّه لو أدَّى قياسٌ إلى ذلك رُفض بقلب الضمة كسرةً، وقلب الواو ياءً؛ ووجهه أنَّ الأسماء لَمَّا كانت أحكامها العارضة لها الإضافة، والإضافة منها الإضافة إلى ياء المتكلم، وياء المتكلم تستدعي كسر ما قبلها، فلما كان كذلك منعوا هذا لهذا، من باب قولهم:

رَأَى الْأَمْـــرَ يُفْضِـــي إِلَى آخِـــرٍ ❁ فَصَـــيَّرَ آخِـــرَهُ أَوَّلَا [(١)]

وحينئذ فإذا وقع ذلك في الترخيم، فعلى لغة من ينتظر تبقي الواو ساكنةً سكون بناء لا سكون إعراب، فلا يضرُّ، وعلى لغة من لا ينتظر تضمُّ الواو فيصير كأنَّه معرب، فتركوا في هذه اللغة الضمَّ، وأبدلوها قبل الواو كسرةً، وأبدلوا الواو ياءً، فيقولون: "يَا ثَمِي".

ثم هل يجوز فيما يُرخَّم في النداء أن يُرخَّم -أيضًا- في غير النداء؟

قال: «وقد يجوز الترخيم في غير النداء في ضرورة الشعر حيث يُرخَّم في النداء»[(٢)].

❁❁❁

(١) من المتقارب، لم أقف على قائله. وورد غير منسوب في: الخصائص ٢١٠/١، وسر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني الموصلي، الطبعة الأولى، ٣٢٥/٢ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، ونتائج الفكر ص٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠٥/٣، وعنوان الإفادة ص٢٦١.

(٢) عنون الإفادة ص٢٦١.

باب بيان لفظ **المفعول من أجله**

وبيَّنه بشيئين: بالتعريف، ثمَّ بالمثال، لا غير.

ثم لبيانه بالتعريف مقدِّمة، والمقدِّمة: معنًى تقدَّم، أو شيء تقدَّم؛ ليترتَّب عليه معنًى مؤخَّرٌ أو شيء مؤخَّر، وهكذا، وقد سبق أنَّ الموجودَ وجودُه من المادَّة، والفاعل، والصورة، والثمرة، وسبب إيجادِ المادة وعملِ الفاعل والصورةِ هو الثمرةُ، فهي المفعول لأجله، أي: المفعول له هذه الثلاثة لأجله.

قال الرَّاعي: «يتعلَّق بهذا الباب ثلاث مسائل: الأولى: في معناه -والشيخ إنَّما ذكر هذه فقط-، ثم مثَّل لها، والثانية: شروطه، والثالثة: أقسامه»[(١)].

ثمَّ سبب تأخيره إلى هنا قلَّة استعماله؛ إذ الأكثرُ في / ذكر الثمرة استعمالُ الفعل المضارع [٤٣٥] بـ(كي)، أو (بلام) كي، أو بـ(حتى)، أو بالمصدر مجرورًا لا منصوبًا، على ما في هذا الباب.

وهو لغةً: الباعث، والغرض، والثمرة، والسبب، للفعل.

واصطلاحًا بالاختصار: اسم ذلك.

وبالبسط: **الاسم المنصوب**، وكلُّ المنصوبات من الأسماء اسم منصوب، فهذا هو **الذي يُذْكر بيانًا**، أي: لأجل البيان، أو ذكرًا بيانًا **لسبب وقوع الفعل** اللُّغوي، وهو العمل في الدنيا، ولسبب وقوع الفعل النَّحوي، وهو اللفظ في التركيب الإسنادي، أي: اسم يُذكر مع الفعل والفاعل؛ ليبيِّن السبب لإيجاد الفعل من العدم.

وإيضاحه أنَّ المصدر يُذكر بعد الفعل والفاعل؛ لبيان أربعة أشياء: التوكيد، والنوع، والعدد، والعلة، ثم هو في الثلاثة الأُوَل: المفعول المطلق، وفي الرابع -أي: العلة-: المفعول لأجله، ثم إنَّما هو مفعول لأجله بشرطين، أو شروط.

ومن هنا يُعرف أنَّ المفعول من أجله لا يكون إلا في الجملة الفعليَّة، أو الاسميَّة التي فيها مشتقٌّ، وهكذا -على ما سيأتي-.

---

(١) عنوان الإفادة ص٢٦٣.

وصورة ذلك **نحو قولك: "قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو"**، وأصله: قام زيد لإجلال عمرو، أي: أحدث زيدٌ القيام، وسببُ إحداثه إجلالُ عمرو، فإحداث القيام من زيد، وإحداث الإجلال لعمرو منه -أيضًا-، والإحداثان في وقت واحد.

ومن هنا يُعلم أنَّ شرط السبب والمسبَّب في هذا الباب أن يكونا من فاعل واحد، وأن يكونا في وقت واحد -أيضًا-.

ثم لم يقل: خضوعًا لعمرو، ولا ذُلًّا لعمرو؛ إعلامًا بأنَّ الإنسان في حالة التعظيم للإنسان إنَّما يكون بحالة التعظيم لنفسه -أيضًا- صورةً، لا بحالة الحاجة إليه، وهكذا، قال عمر ﷺ: ((كُنتُ مع رسولِ الله ﷺ عبدَه وخادمَه حتى قُبِضَ وهو عنِّي راضٍ، والحمدُ لله، وكُنتُ مع أبي بكر خادمَه وعونَه))[(١)].

ثمَّ مثَّل بمثال آخر؛ لزيادة تمكين صورة المفعول من أجله في النفس، أو للرَّدِّ على الجرمي؛ إذ منع وقوع المفعول لأجله معرفةً[(٢)].

قال الأنصاري: ليس في المفاعيل ما يمتنع من التعريف، ومنعه الجرمي هنا، وسبق.

فقال: **و"قَصَدْتُكَ اِبْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ"**.

ثمَّ إنَّه لم يقسِّمه؛ إمَّا لأنَّه ليس ظاهرًا ومضمرًا، كالمفعول به، وإمَّا لأنَّ أحكامه لا تختلف بالنَّظر إلى أفراده.

ولم يقل: ابتغاء إحسانك، أو صلاتك، وهكذا؛ إعلامًا بالقاعدة الشرعية، وهي أنَّ الإنسان لا يقصد الإحسان ولا الصدقة من الخلق، ويقصد منهم المعروفَ، والمعروف مالًا: ما تعارف الناس أن يتباذلوه؛ لكون الإنسان لا يمكن أن يستغني عنه من الإنسان، فهم يتباذلونه قصدًا للجمال والتزيُّن، أي: مروءةً، والصدقة قصدًا للثواب، والهدية قصدًا للهَدو بسبب التحابُب الناشئ عن ذلك، والإحسان قصدًا لحسن الحال للمعطَى أو للمعطي، وهكذا،

---

(١) المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم؛ تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، (ح٤٣٤) ٢١٥/١ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١١هـ- ١٩٩٠م).

(٢) نُسب إليه، وإلى الرياشي، والمبرد، في: الارتشاف ١٣٨٧/٣-١٣٨٨، والتذييل ٢٤٤/٧، وشرح الأشموني ٤٨٤/١.

والرحمة: هي الإحسان الناشئ عن رِقَّة، كرقَّة أحد الخارجين من رحمٍ واحدٍ على الآخر، والصلاة والصلة: الإحسان الناشئ عن تعظيم، كأن يقصد الاتِّصال بعظيم؛ ليكتسب منه عظم، وهكذا.

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم وراء هذا فوائد نحويَّة يتم بها الباب، وفوائد شرعيَّة تتعلَّق بالمثال.

قال الرَّاعي: «المفعول من أجله: هو الاسم المنصوب الذي فُعِلَ الفعلُ من أجله.

فقولنا: (الاسم) تحرَّزنا به عن الفعل والحرف، إلا أنَّه تقع في موضعه كثيرًا (أنْ) المصدريَّة مع ما بعدها، أو (أنَّ) المفتوحة الهمزة الناسخة مع ما بعدها، وتكونان بحرف الجرِّ ودونه، فتقول: "جِئْتُكَ لِأَنْ تُكْرِمَنِي"، و"قَصَدْتُكَ / أَنَّكَ فَاضِلٌ". [٤٣٦]

وقولنا: (المنصوب) تحرَّزنا به من المرفوع، والمجرور، وقد يكون مجرورًا بحرف التعليل، ولكنَّه لا يُعرب مفعولًا من أجله.

وقولنا: (الذي فُعل الفعل من أجله) معناه: أنَّ الفعل حدث من أجله، فهو سبب وعلة في إيقاع الفعل العامل فيه»[(١)].

قال: وشروطه ثلاثة:

أحدها: أن يكون الاسم مصدرًا، لا اسمًا آخر غيره.

والثاني: أن يكون الفاعل الذي فَعَلَ الفعلَ هو الذي فعله -أيضًا- لا فاعل آخر.

الثالث: أن يكون الوقت الذي فَعَلَ الفاعلُ فيه الفعلَ هو الوقت الذي فعل فيه ذلك المصدر -أيضًا-.

ثم عند وجود الشروط لا يجب وجود المشروط، فلا يجب نصب المفعول من أجله، بل يجوز جرُّه بحرفٍ من حروف التعليل، وإن نقص من الشروط شيء خرج من باب المفعول من أجله، ودخل في باب المجرورات[(٢)].

---

(١) عنوان الإفادة ص٢٦٣.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٦٣.

قال: وأقسامه ثلاثة:

مجرَّد عن الألف واللام والإضافة، كالمثال الأول، وهذا يجب فيه النَّصب عند الجزولي[١]، ويترجَّح عند غيره[٢].

ومحلَّى بالألف واللام، مثل: "قَصَدْتُكَ التَّعْلِيمِ"، ولم يمثِّل له المصنِّف، وهذا يترجَّح فيه الجرُّ، عكس الأول.

ومضاف، كالمثال الثاني للمصنِّف، وهذا يستوي نصبُه وجرُّه[٣].

هذا ملخص كلام الرَّاعي، وهنا فوائد زوائد عليه:

الأولى: اشترط جماعة في المصدر أن يكون قلبيًّا[٤]؛ نظرًا إلى أنَّ الجوارح لا تسع فعلين في وقت واحد، وإلى أنَّ الثمرة متأخِّرة خارجًا مقارِنة ذهنًا.

الثانية: حرف التعليل (اللام) حتى ولو بعض كلمة، كما في (لعلَّ)، وقد تقوم مقامها (الباء)، و(الكاف)، ولو مع (أنَّ) -المفتوحة المشدَّدة-، و(مِن)، و(في)، وهكذا.

الثالثة: خصَّ الشيخ المثالين بالجملة الفعلية؛ إشارةً إلى أنَّها في هذا الباب أَولى لا واجبة؛ إذ لو قيل: "زَيْدٌ قَائِمٌ لِعَمْرٍو إِجْلَالًا" لم يمتنع.

الرابعة: قال الأنصاري: يجوز تقديم المفعول من أجله، نحو:/ "مَخَافَةَ الشَّرِّ جِئْتُكَ"، لا المفعول معه. [٤٣٧]

الخامسة: المفعول من أجله إن كان بعد نفي يكون منفيًّا؛ لأنَّ انتفاء المسبَّب يكون لانتفاء السبب، إلا أن يكون للمسبَّب سببان فأكثر، أو يكون المفعول من أجله مانعًا لا ثمرةً، وهكذا، وسبق هذا عند (لم) في الجوازم.

---

(١) انظر: المقدمة الجزولية ص٢٦١-٢٦٢.

(٢) منهم: ابن مالك في شرح التسهيل ١٩٨/٢، وابن الناظم في شرحه ص١٩٩، وابن الصائغ في اللمحة ٢٦٤/١، وأبو حيان في التذييل ٢٤٥/٧، وابن هشام في أوضح المسالك ٢٠١/٢، والفاكهي في مجيب النِّدا ص٣٩٦.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص٢٦٤.

(٤) منهم: السهيلي في نتائج الفكر ص٣٠٤، وابن هشام في أوضح المسالك ١٩٧/٢، والأشموني في شرحه ٤٨١/١. وانظر: الارتشاف ١٣٨٣/٣، والتذييل ٢٣٥/٧، وتمهيد القواعد ١٨٨٧/٤، والهمع ١٣١/٢.

والحاصل أنَّ المادة والفاعل يعبَّر عنهما بالفعل والفاعل، وأنَّ الصورة يعبَّر عنها بالمفعول المطلق، وأنَّ الثمرة يعبَّر عنها بالمفعول من أجله تارةً، وبما يؤدِّي معناه تارةً من اسم مجرور، أو فعل مضارع منصوب، أو مرفوع، وهكذا.

وأمَّا الفوائد الشرعية، فاعلم أنَّ الإجلال: هو إعظام موجود لموجود على وجه الإحاطة، كتجليل الشعر للمرأة، وهكذا.

ثم إنَّما هو حقٌّ لمن يُخرِج من العدم إلى الوجود، قال في (شرح الجامع) للحنفية[١]: التعظيم لا يستحقه إلا الله -تعالى-.

قال الإمام الرازي: الجليل: الكامل في الصِّفات، والعظيم: الكامل في الصِّفات والذَّات[٢].

ولكن أذن الشرع فيه بأشياء لأشياء، فجعل ديننا مبنيًّا على أن يرى الإنسان بالقلب نفسه لم يكتسب مفاخر، ويرى غيره قد اكتسب مفاخر، وهكذا.

ثم الإجلال بالظاهر -وهو: البدن- يكون بعشرة أشياء: المصافحة، والبشاشة، والقيام، والركوع -وهو: الانحناء-، والسجود، والملاقاة، وإلقاء الوسادة تحته، والإجلاس موضعه، والتقبيل لليد، أو للرجل، أو الجبهة، أو للفم، أو للرقبة، وهكذا، والخدمة باللسان، كالمدح له في وجهه، أو بغير اللسان، كالجلوس بين اليدين على الركبتين، وهكذا.

قال في (الأنوار): تُسنُّ مصافحة الحاضر والقادم[٣].

وقال في (شرح الوافي) من الحنفية: لا بأس بالمصافحة؛ لأنَّها سنَّة قديمة متوارَثة[٤].

فجعل سُنِّيتها دليلًا على عدم البأس بها، وما اعتاده الناس من المصافحة بعد الصلاة لا أصل له، وهو من البدع المباحة.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) المطالب العالية من العلم الإلهي، لفخر الدين الرازي؛ تحقيق: د. أحمد حجازي، ٢٦٥/٣ (دار الكتاب العربي-بيروت).

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار في الفقه الشافعي، ليوسف الأردبيلي؛ تحقيق: مُحَمَّد السيد عثمان، ٤٠٣/٢ (دار الكتب العلمية-بيروت).

(٤) لم أقف عليه. وانظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٥/ ١٢٤.

وقال في (الملتقط): بدعة مكروهة في المذاهب الأربعة، حتى بعد الجمعة، والعيدين، وهكذا[١].

قال: وتُستحب البشاشة بالوجه، والدعاء بالمغفرة، ولا سيَّما مع المصافحة.

وأما القيام، فقال الله -تعالى-: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٢] فالقيام لله في الصلاة والركوع والسجود كذلك، والقيام أقلُّ مذلَّةً من الركوع والسجود، فأذِن فيه الشرع لثلاثة: الوالد، والعالم، والحاكم، وزاد النَّووي: ومن فيه شرف[٣].

والشَّرف: الرِّفعة، لا خصوص لشرف الشرفاء اليوم، وهو قرابة النبي ﷺ، من شرف الأرض، / أو الحائط: ما ارتفع منها[٤]. [٤٣٨]

ويشرُف الإنسان بالْمَفاخِر، وهي الأخلاق الحسنة، والأقوال الحسنة، والأعمال الحسنة، والحالات الحسنة شرعًا أو عرفًا، لم يذمَّه الشرع تحريمًا أو كراهةً.

وهل يشرف الإنسان بمفاخر الآباء؟ يشرف بها في الجملة، لا كالشَّرف بمفاخر النفس.

والمفاخر هي الحسب، وكانت العرب تفتخر بالمفاخر، فجاء الشرع بما تقدَّم من أنَّ الإنسان لا يرى نفسه بالمفاخر، ومنع ذلك وأبطله بقوله -تعالى-: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٥].

ثمَّ الإذن في القيام لمن ذُكر من الثلاثة، والرابع الذي زاده النووي، هو على طريق الإباحة، وقيل: مستحب، وقيل: واجب، وقيل: مكروه، وقيل: محرَّم لم يأذن الشرع في القيام لأحد غيره -سبحانه-.

قال ابن شُهبة: يُكره للرجل أن يطمع في قيام القوم له[٦].

---

(١) انظر قوله في: الدر المختار ٦/٣٨١.

(٢) سورة المطفِّفين: ٦.

(٣) انظر: المجموع شرح المهذب ٤/٦٣٥.

(٤) الصحاح (شرف) ٤/١٣٧٩.

(٥) سورة الفاتحة: ١-٢.

(٦) لم أقف عليه من كلام ابن شهبة، ووقفتُ عليه بنصِّه عند أبي البقاء الدميري في النجم الوهاج في شرح المنهاج ٩/٣٠٣.

قال ابن عبد البر[١]: وليس للرئيس أن يُكلِّف القوم أو يُلجئهم إلى القيام له، ويحرم عليه ذلك، أو كما قال، وقد بَعُد عهدي بعبارته.

وفي (القنية): القيام لغيره ليس بمكروه لعيْنه، إنَّما المكروه القيام لمن يحب ذلك، فإن لم يحبَّ القيام وقاموا، لا يُكره لهم[٢].

قال: وأفتى النووي بكراهة الانحناء بالرأس[٣]، والبغوي بحرمة الانحناء بالظهر لمخلوق[٤].

قال الرَّافعي: قال الأصحاب: الركوع والسجود محض عبادة، ولا يشرك فيها العادة[٥].

وكأنَّه خصَّ الأصحاب؛ لإخراج الحنفية، ففي (الدُّرر): الانحناء للسلطان أو لغيره مكروه؛ لأنَّه تشبُّهٌ بفعل المجوس[٦]، وأمَّا السجود بين يدي المشايخ وهكذا فحرام قطعًا بكل حال، حتى ولو قصد السجود لله -تعالى-، قال في (غنية الفتاوى): وعند بعضهم يَكفر[٧].

---

(١) لم أقف عليه.

وابن عبد البر هو: يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، من كبار حفاظ الحديث، من مؤلفاته: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار. توفي سنة ٤٦٣هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٦٦/٧، والأعلام ٢٤٠/٨.

(٢) انظر: قنية المنية لتتميم الغنية، لمختار الزاهدي الحنفي، مخطوط [٩٩/أ] (مكتبة جامعة الملك سعود-قسم المخطوطات)

(٣) انظر: فتاوى الإمام النووي، لأبي زكريا النووي؛ تحقِيق: محمَّد الحجَّار، الطبعة السادسة، ص٧٠ (دار البشائر الإسلامية-بيروت ١٤١٧هـ -١٩٩٦م).

(٤) انظر مذهبه في: النجم الوهاج في شرح المنهاج ٣٠٣/٩.

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، لأبي القاسم الرافعي؛ تحقيق: علي مُحَمَّد عوض-عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، ٦٧/٢ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

والرافعي هو: عبد الكريم بن مُحَمَّد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزوينين فقيه الشافعية، من مؤلفاته: المحرر والعزيز في شرح الوجيز. توفي سنة ٦٢٣هـ. انظر ترجمته في: فوات الوفيات ٣٧٦/٢، والأعلام ٥٥/٤.

(٦) لم أقف عليه، وانظر نحوه في: المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة ﷺ، لأبي المعالي برهان الدين الحنفي؛ تحقيق: عبد الكريم الجندي، الطبعة الأولى، ٣٩٦/٥ (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

(٧) لم أقف عليه.

بل السجود المفرد لله -تعالى- تقرُّبًا بغير سجدة التلاوة والشكر اختلفت الآراء في جوازه، فذهب بعضهم إلى أنَّ الأصحَّ أنَّه حرام، كالتقرُّب بركوعٍ منفردٍ، وقيل: إنَّه مباح -كما ذكر في (القنية)-، ولكن المباح إذا أدى إلى اعتقاده سنَّةً وواجبًا صار مكروهًا، ومن ذلك السجود الذي يفعله بعض العوامّ بعد الصلاة[١]./ [٤٣٩]

قال الشيخ زكريا: «يُسنُّ تقبيل وجه صاحبٍ قَدِم من سفر أو نحوه، ومعانقته؛ للاتِّباع. رواه الترمذي، ويُكره ذلك لغير القادم من سفر أو نحوه» [٢].

وقال في (الأنوار)[٣]: وتقبيل اليد لا أصل له في الشرع، وكان يشير إلى ما روى أبو هريرة، قال: دخلنا السوق مع رسول الله ﷺ، فاشترى سراويل، وقال للوزَّان: ((زِنْ، وَأَرْجِحْ))، فوثب إلى يد رسول الله ﷺ يقبّلها، فجذب يده، وقال: ((هذا [يفعله][٤] الأعاجمُ بملوكها، ولَستُ بمَلِكٍ، إنَّما أنا رَجُلٌ مِنْكُم))، فذهبت لأحمله، فقال: ((صَاحِبُ الشَّيءِ أَحَقُّ بِشيئِهِ أَنْ يحْمِلَهُ))[٥].

ولكن في حديث الأعرابي: ائذن لي يا رسول الله أن أُقبِّل يدك ورجلك، فأَذِن له[٦]، فيكون هذا على خلاف الأصل؛ لغرض شرعي ديني.

ومن ثمَّ قال ابن شُهبة[٧]: تقبيل يد الغير أو رأسه أو رجله إن كان لعلمه أو زهده أو صلاحه أو شرفه ونحوها من الأمور الدينية استُحب.

وكأنَّه أخذه من مذهب النَّووي في القيام.

---

(١) انظر: القنية/مخطوط [٣٨/أ].

(٢) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لزكريا الأنصاري، ١٨٦/٤ (دار الكتاب الإسلامي).

(٣) ٤٠٣/٢.

(٤) في المخطوط: "يفعلها"، والصواب ما أثبتُّه.

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ح٨٩) ٢٠٤/١.

(٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني؛ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: مُحَمَّد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحَّحه وأشرف على طبعة محب الدين الخطيب، ٥٧/١١ (دار المعرفة-بيروت ١٣٧٩م).

(٧) لم أقف عليه من كلام ابن شهبة، وانظر: الأذكار للنووي ص٢٦٢.

قال في (الوافي) وشرحه: يُكره أن يُقبِّلَ الرجلُ يدَ الرجلِ، أو فمه، أو شيئًا منه، أو يعانقه[١]، وقال أبو يوسف: لا بأس بالتقبيل والمعانقة؛ لأنَّ النبي ﷺ قبَّل ما بين عينَيْ جعفر حين قدم من الحبشة، وعانقه[٢].

وأجيب بأنَّ هذا كان قبل التحريم.

قال: ورخَّص بعض المتأخرين في تقبيل يد العالِم، أو المتورّع؛ على سبيل التبرُّك، ومذهب سفيان تقبيل يد العالم سنَّة، وتقبيل يد غيره لا يُرخَّص فيه، قال الصدر الشهيد[٣]: هو المختار. وما يفعله الجهَّال من تقبيل يد نفسه إذا لقي غيره فمكروه لا رخصة، وما يفعلونه -أيضًا- من تقبيل الأرض حتَّى بين يدي العلماء فحرام حتَّى الراضي به؛ لأنّه يشبه عبادة الوثن[٤].

قال النَّووي: والمدح في الوجه محرَّم[٥].

قال: والإجلال للدنيا -كثروةٍ، ووجاهةٍ، وشوكةٍ، ونحوها- مكروه شديد الكراهة[٦].

«وروي أن فضل بن ربيع وزير الخليفة شهد عند أبي يوسف في حادثة، فردّ شهادته، فشكاه إلى الخليفة، فقال الخليفة: أيُّها القاضي إنّ وزيري رجل دين لا يشهد بالزور، فلمَ رددت شهادته؟ قال: لإني سمعته يومًا قال للخليفة: أنا عبدك. فإن كان صادقًا فلا شهادة للعبيد، وإن كان كاذبًا فذلك أيضًا؛ لأنه إذا كان لا يبالي بالكذب في مجلسك، فلا يبالي

---

(١) وانظر قوله في: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٥/٦ (المطبعة الكبرى الأميرية-بولاق ١٣١٣هـ)، وفتح القدير للكمال ابن الهمام ٥١/١٠.

(٢) انظر قوله في: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٥/٦، وفتح القدير للكمال ابن الهمام ٥١/١٠.
والحديث في: المستدرك على الصحيحين (ح١١٩٦) ٤٦٤/١.
وأبو يوسف هو: القاضي يعقوب صاحب أبي حنيفة. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٧٨/٦.

(٣) الصدر الشهيد هو: عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، أبو مُحَمَّد، فقيه حنفي، من مؤلفاته: الفتاوى الصغرى، والكبرى، وشرح الجامع الصغير. توفي سنة ٥٣٦هـ. انظر ترجمته في: الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص١٥٠.

(٤) انظر: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٥/٦.

(٥) في المجموع شرح المهذب تفصيل، انظر: ٦٥١/٤، والأذكار ص٢٧٦.

(٦) انظر: المجموع شرح المهذب ٢٣/١.

بالكذب في مجلسي أيضًا، فعذره الخليفة فيه»[١]. كذا في الزيلعي.

قال الكمال: «والذي عندي أن ردّ أبي يوسف شهادته ليس للكذب؛ لأنّ قول الحرِّ لغيره: أنا عبدك. إنما هو مجاز باعتبار معنى القيام بخدمتك، وكوني تحت أمرك ممتثلا له على إهانة نفسي في ذلك، والتكلّم بالمجاز على اعتبار الجامع ووجه الشبه ليس كذبا محظورا شرعا»[٢].

ثم الإجلال بالقيام وهكذا ليس حمدًا ولا مدحًا؛ لأنَّه ليس باللِّسان، وليس شكرًا إن كان ليس في مقابلة إحسان، وإن كان ابتغاء الإحسان فتملُّقٌ وتواضع لغنيٍّ، وإن كان ليس لشيء من ذلك فهو تكرُّمٌ وتفضُّلٌ، قال القائل:

إِذَا لَـمْ يَكُـنْ لِي مِنْـكَ عِـزٌّ وَلَا غِـنًى ❁ وَلَا عِنْـدَمَا يَغْتَـالُنِي الـدَّهْرُ مَوْئِـلُ

فَكُـلُّ اِلتِفَـاتٍ لِي إِلَيْـكَ تَكَـرُّمٌ ❁ وَكُـلُّ سَـلَامٍ لِي عَلَيْـكَ تَفَضُّـلُ [٣]

قال في (الصحاح): البغية -بضم الباء وكسرها-: الحاجة، والابتغاء: طلب البغية، أي: طلب ما يُزيل الحاجة، / والبَغْي: كل مجاوزةٍ وإفراطٍ على العادة[٤]. [٤٤٠]

والمعروف وقوعًا: ما تعارف الناس وقوعَه بينهم؛ قصدًا للجمال والتزيُّن، أي: مروءةً، والمنكَر: ما لم يتعارفوا وقوعه بينهم، والعادة: ما اعتاد الوقوعَ بين الناس، والمعقول: ما طَبْع العقل قبوله، والعريف: الكثير الإدراك لما ينبغي أن يتعارفه الناس لنفعه، والعرَّاف: المدرك لما يدركه الكاهن، لكن الكاهن يدرِك بقوَّةٍ في النَّفْس، والعرَّاف يدرِك بقوَّةٍ على إدراك القرائن الخفيَّة الحاصل بها الإدراك للمقصود إدراكه.

❁❁❁

(١) تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق ٤/٢٢٦.

(٢) فتح القدير ٧/٤١٥.

(٣) سبق تخريجهما، انظر: قسم التحقيق ص ٢٠١.

(٤) انظر: (بغى) ٦/٢٢٨٢.

باب بيان لفظ **المفعول معه** تعريفًا، ومثالًا فقط

وهو آخر أبواب المنصوبات، وما بقي منها لم يبوَّب له.

قال الفاكهي: اختلفوا في هذا الباب، هل هو سماعيٌّ، أو قياسيٌّ؟ فلذا جعله آخر المفاعيل[١].

قال الرَّاعي: «يتعلَّق بهذا الباب ثلاث مسائل: معناه، أقسامه، ترتيبه»[٢].

ولا يتبيَّن معناه، ولا أقسامه، ولا ترتيبه، إلا بمقدمة، وهي: أنَّه قِسم من المعطوف بـ(الواو)، وهو المعطوف الذي قارن المعطوف عليه، فلم يتقدَّم ولم يتأخَّر، وسبق أنَّ (الواو) ساكتة عن غير الاجتماع، وهو المشاركة، فلا تبيّن تقدُّمًا ولا مقارنَةً ولا تأخُّرًا، فإذا بيَّنت المقارنةَ انتصب معطوفُها وجوبًا، وخرج عن العطف، وهل يجوز أن يُجعل -أيضًا- معطوفًا؟ يأتي بيانه بعد التعريف والمثال في بيان الأقسام.

قال ابن يعيش: (الواو) فيها الجمع -وهو: الضمُّ-، والعطف -وهو: الموافقة في الإعراب-[٣]، فإذا أريدت المقارنة منها نصًّا صريحًا خلع العطف، وبقي الجمع، ووُضعت موضع (مع).

قال الشيخ: **وهو** لغةً: شيء قارنه فاعل وقت فعل وهكذا، سواءً فعل الآخر -أيضًا-، أو لا.

واصطلاحًا: اسم ذلك الشيء.

وإيضاحه على عادة الشيخ في تعريف المنصوبات أنَّه: **الاسم المنصوب الذي يُذْكر** بعد الفعل والفاعل، أو بعد الابتداء والخبر؛ **لبيان من فُعِلَ معه الفعلُ**، ولا يتقدَّم على ذلك، قال الرَّاعي: «لأنَّ الأصل فيه العطف، فلم يقدِّموه؛ مراعاةً للعطف»[٤].

---

(١) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٧٦.

(٢) عنوان الإفادة ص٢٦٥.

(٣) انظر: شرحه على المفصل ٤٣٩/١.

(٤) عنوان الإفادة ص٢٦٥.

وخرج بـ(الاسم) الفعلُ، مثل: "وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ"، والجملةُ، مثل: "وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ"، مع أنَّ (الواو) فيهما للمقارنة، فلم يحكم النحاة على ذلك بأنَّه من هذا الباب؛ لقلَّة السماع فيه، حتى قيل: إنَّه سماعي[١] -كما تقدم-، ولم يقع في القرآن إلا باختلاف، لا بتعيُّن[٢].

وعبَّر بـ(مَن)؛ إشارةً إلى أنَّه ممَّن يعقل، وهل ذلك شرط فيه، فيكون دائمًا، أو لا، فيكون في الأكثر؟ تمثيله بالجنسيَّة يدلُّ على / الثاني. [٤٤١]

وهل المراد بالفعلِ اللغويُّ، وهو: العملُ، أو النَّحويُّ، وهو: الفعلُ الذي له فاعل وهكذا؛ حتَّى يخرج المبتدأ والخبر، فلا يكون معطوفهما مفعولًا معه؟

قالوا: لا يمتنع أن يكون مع المبتدأ والخبر -أيضًا- إذا كان الخبر اسمًا مشتقًّا.

ولم يمثِّل الشيخ لذلك، بل للفعل والفاعل فقط؛ لأنَّه المسموع، والباقي إنَّما حكمت به الصِّناعة.

قال في (التوضيح): «الثالثة -من المسائل التي يجب فيها حذف الخبر-: أن يكون المبتدأ معطوفًا عليه اسم بـ(واو)، وهي نصٌّ في المعيَّة، نحو: "كُلُّ رَجُلٍ وَضيْعَتُهُ"، و"كُلُّ صَانِعٍ ومَا صَنَعَ"، أي: مقترنان»[٣].

قال: «وزعم الأخفش والكوفيون أنَّ نحو: "كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ" مستغنٍ عن تقدير الخبر؛ إذ المعنى: "كُلُّ رَجُلٍ مَعْ ضَيْعَتِهِ"»[٤]، فـ(الواو) قائمة مقام الظرف الذي هو: (مع)، والظرف يكون خبرًا.

ثم قال: «ولو قلت: "زَيْدٌ وَعَمْرٌو"، وأردت الإخبار باقترانهما، جاز حذفُه وذكْرُه»[٥]. انتهى. أي: ولو لم تُرِد الإخبارَ وجب الحذفُ.

---

(١) انظر: توجيه اللمع ص٢٠١، وأمالي ابن الحاجب ٤٦٦/١، وشرح التسهيل ٢٦٣/٢، والتذييل ١٤٥/٨، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٣٠٨.

(٢) قال ابن هشام عن واو المفعول معه (المغني ص٤٧١): «ولم يأت في التنزيل بيقين».

(٣) أوضح المسالك ٢٢٠/١.

(٤) أوضح المسالك ٢٢١/١.

(٥) أوضح المسالك ٢٢٠/١.

وقال -أيضًا: «فإن قلت: فقد قالوا: "مَا أَنْتَ وَزَيْدًا"، و"كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا"، قلت: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قدَّروا الضمير فاعلًا لمحذوف لا مبتدأ، وأصل "ما أنت": ما تكون وزيدًا، وأصل "كيف أنت": كيف تصنع وزيدًا»[١].

ثم المثال الذي مثَّل به الشيخ هو **نحو**[٢]: **"جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْشَ"**، بنصب "الجيش" لا برفعه، وهذا مثالٌ لما المفعول معه مشاركٌ في الفعل، وعدل عن بيان المشاركة إلى بيان المقارنة، وإن كان هناك مشاركة، فهو يدلُّ على أنَّ مثالًا واحدًا يقبل الأمرين: العطف، والمشاركة.

وحينئذ فأيٌّ الأَولى؟

الأَولى الأصل، وهو العطف، فلا يُصار إلى الآخر إلا بقرينة، بخلاف العطف، فإنَّه يُصار إليه أوَّلًا؛ إذ هذا شأن الأصول.

و"اِسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ"، بنصب "الخشبة"، وهذا المثال لما المفعول معه لا يشارك في الفعل؛ إذ "الخَشَبَة" لم تُشارك "الماء" في الفعل، وهو الاستواء -أي: الارتفاع-، بل هو -أي: الماء- الذي ارتفع إليها حتى ساواها -أي: حاذاها-.

قال الأنصاري: فُهِم من المثالين أنَّ الباب قياسيٌّ، وهو الأصحُّ، فلا يُتوقَّف فيه على ما ورد به السماع، ولَمَّا كان قياسيًّا جاءت فيه الأقسام الخمسة المخرجة على القواعد في العطف.

قال الفاكهي: معنى (الواو) هنا: مقارَنة ما بعدها لما قبلها في وقت واحد[٣].

قال: وعدَّد المثال؛ لإفادة أنَّ ما بعد (الواو) قد يكون صالحًا لمشاركة ما قبله، كالمثال الأول، وقد لا يكون، كالثاني، ألا ترى أنَّ المراد ليس أنَّ "الخشبة" معوجَّة فاعتدلت، بل إنَّ "الماء" لم يزل يرتقي في الزيادة حتى لحق "الخشبة"، فكان معها في المسامتة[٤].

---

(١) أوضح المسالك ٢/٢١٣.

(٢) في نسخة النبهان بزيادة: (قولك).

(٣) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٧٦.

(٤) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٧٧.

قال أبو البقاء[١]: ولإرادة أنَّ ما بعد (الواو) متبوع -أي: معه ما قبلها- سمَّوه مفعولًا، وإن كان مقارنًا، والمقارن فاعل.

قال الرَّاعي: «والمسألة الثانية: في ترتيبه، فاعلم أنَّه يلزم تأخيره، ولا يجوز تقديمه، فلا يجوز أن تقول: "وَالْخَشَبَةَ اسْتَوَى الْمَاءُ"، ولا "اِسْتَوَى وَالْخَشَبَةَ الْمَاءُ"» [٢] وهكذا؛ إذ هو معطوف، وتقدَّم أنَّ الغرناطي قال: لا يجوز تقدُّم المعطوف على المعطوف عليه، ولا / على العامل[٣]. [٤٤٢]

والمسألة الثالثة: في أقسامه، هو قسمان، ترتقي إلى خمسة:

القسم الأول: معطوف يتعيَّن فيه العطفُ، وهذا عطف خارج عن بابنا هذا.

وضابطه: أن يذكر مبتدأ، ويعطف عليه، ولا يذكر خبر، وحينئذ فليس هناك فعل، ولا اسم مشتقٌّ، ولا يعمل في المفعول معه إلا هما؛ لأنَّه لم يُسمع إلا معهما، وسيأتي أنَّه هل هو سماعي فقط، أو وقياسي؟

نحو: "كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ"، فلا يُقال: "وَضَيْعَتَهُ" -بالنصب-، بل يتعيَّن: "وَضَيْعَتُهُ" -بالرفع-، والخبر محذوف وجوبًا في هذا المثالِ وبابِهِ، وهو: كل مبتدأ عُطف عليه بـ(الواو) على معنى المقارنة لا على معنى المشاركة.

القسم الثاني: معطوف يتعيَّن فيه النصبُ، نحو: "سِرْتُ وَالنِّيلَ".

وضابطه: معطوف لا يمكن فيه المشاركة من جهة المعنى، أو لا يمكن فيه العطف من جهة الصناعة، بأن يكون المعطوف عليه من الفاعل المضمَر لا المظهَر، فإنَّ العطف عليه لا يجوز بلا فاصل -كما تقدَّم في العطف-، نحو: "سِرْتُ وَالنِّيلَ".

الثالث: معطوف لا يتعيَّن فيه العطفُ ولا النصبُ، بل يجوزان فيه، والعطف أحسن؛ لضعف المفعول معه بمقتضى قواعد الصناعة، نحو: "مَا أَنْتَ وَقَصْعَةً".

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) عنوان الإفادة ص٢٦٥.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٥٦١.

وضابطه: مبتدأ وخبر ليس منهما اسم مشتقٌّ، ولكن المبتدأ إلى الفعل أولى، وهو اسم الاستفهام، فيصلح لأجل ذلك أن يعمل في المفعول معه، فيجوز: "وَقَصْعَةً" بالنَّصب لأجل، و"قَصْعَةٌ" -بالرفع-؛ عطفًا على (أنت)؛ لأنَّه ضمير مرفوع متَّصل لا منفصل، والعطف أحسن من النَّصب.

ومن هذا الباب -أيضًا-: "مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرو"، بجَرِّ "عَمْرو" على العطف، ونصبه على المفعول معه.

وقدَّروه إذا نُصِبَ: "مَا تَكُونُ أَنْتَ وَقَصْعَةً"، و"مَا تَكُونُ لِزَيْدٍ"، فحُذف (تكون) في هذا الموضع؛ لكثرته، وعملت (كان) الناقصة في المفعول معه.

القسم الرابع: ما / يجوز فيه الوجهان، والنصب أحسن؛ لضعف العطف بمقتضى الصناعة، [٤٤٣] نحو: "مَالَكَ وَزَيْدًا؟"، و"مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا؟"، بالنَّصب لا بالخفض؛ إذ الخفض إنَّما هو بالعطف على (الكاف) في المثالين، وهي مجرورة بالحرف في الأول، وبالمضاف في الثاني، والقاعدة في العطف على الضمير المخفوض أن يُعاد الخافض، ولم يكن كذلك هنا، فترجَّح المفعول معه لا المعطوف.

قال الراعي: «ونَصبتَ هنا بإضمار الملابسة، ولا تقدَّر فعلًا، وعطفتَ الملابسة على الخبر، كأنَّك قلتَ: [مَا كَائِنٌ لَكَ وَمُلَابَسَةٌ زَيْدا؟][(١)]»[(٢)].

قال: ويجوز أن يقدَّر هذا في: "مَا أَنْتَ وَقَصْعَةٌ؟"، و"مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو"، ويُستغنى عن إضمار (يكون)[(٣)].

الخامس: ما يستوي فيه الوجهان، وضابطه: ما لا يترجَّح فيه العطف ويضعف المفعول معه، أو يترجَّح فيه المفعول معه ويضعف العطف، نحو: "جَاءَ البَرْدُ وَالطَّيَالِسَة"، و"جَاءَ الأَمِيرُ

(١) عنوان الإفادة ص٢٦٦.

(٢) عنوان الإفادة ص٢٦٦.

(٣) ما بين المعقوفتين في المخطوط: (ما كان لك وملابسة زيد).

وَالجَيْش".

ولهم معطوف لا يجوز فيه العطف ولا المفعول معه، مثل:

عَلَفْتُهَـــا تِبْنًـــا وَمَـــاءً..... ❁ .....[١]

..... ❁ وَزَجَّجْـــنَ الحَوَاجِـــبَ وَالْعُيُونَـــا[٢]

لا يجوز العطف؛ لأنَّ (الماء) لا يُعلف، و(العيون) لا تُزجَّج.

ولا المفعول معه؛ لانتفاء الفائدة في الإعلام بمصاحبة التبن للماء، ومصاحبة العيون للحواجب.

فيتعيَّن في هذه المواضع وأمثالها تقدير عامل آخر، فيقدَّر في الأول: "وَسَقَيْتُهَا"، وفي الثاني: "وَكَحَّلْنَ"، أو "زَيَّنَّ"، وهكذا.

قال في (التوضيح): والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه، لا (الواو)، خلافًا للجرجاني[٣]، ولا محذوف، خلافًا للزَّجَّاج، ولا الخلاف، خلافًا للكوفيين[٤]. انتهى ملخَّصًا.

---

(١) جزء بيت من الكامل، تتمته: (عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا**حتى غَدَتْ همّالَةً عَيْنَاهَا)، لم أقف على قائله، قال عنه البغدادي في الخزانة ١٤٠/٣: «وأورد له العلامة الشيرازي والفاضل اليمني صدرًا، وجعلا المذكور عجزًا هكذا: (لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا ** عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا) وجعله غيرهما صدرًا، وأورد عجزًا كذا: (حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا)، ولا يُعرف قائله. ورأيت في حاشية نسخة صحيحة من الصحاح أنَّه لذي الرمَّة، ففتشت ديوانه، فلم أجده فيه»، وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي ٧٠/١، والخصائص ٤٣٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤١/١، وشرح ابن الناظم ص٢٠٩، والارتشاف ١٤٩١/٣، وأوضح المسالك ٢١٦/٢.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره: (وهِزَّةِ نِسْوَةٍ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ *** يُزَجِّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا)، للرَّاعي النميري في ديوانه، شرح: د. واضح الصمد، الطبعة الأولى، ص٢٣٢ (دار الجيل-بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

وهو في: الخصائص ٤٣٤/٢، وشرح التسهيل ٢٥٤/٢، وشرح ابن الناظم ص٢٠٩، والتذييل ١١٣/٨، وأوضح المسالك ٢١٧/٢، والمساعد ٤٤٥/٢.

اللغة: (الزَّجج): دِقَّة في الحاجبين وطول. وزَجَّجَت المرأة حاجبها: دقَّقته وطوَّلته. الصحاح (زجج) ٣١٩/١.

(٣) ما وقفتُ عليه خلاف ذلك، فالجرجاني يذهب إلى أنَّ ناصب المفعول معه ما تقدَّمه من فعل أو شبهه بواسطة الواو. انظر: المقتصد ص٦٥٩.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢١٤/٢.

والخلاف عامل معنوي، فيُضَمُّ إلى التجرُّد، والابتداء.

وأما خبر (كان) وأخواتها المعدود في المنصوبات من جهة تشبيهه بالمفعول.

واسم (إنَّ) وأخواتها -كذلك-.

فقد تقدَّم ذكرهما -وإن كانا من المنصوبات- **في المرفوعات**

الأوَّل منصوب مع مرفوع تبعًا للاسم، والثاني منصوب -أيضًا- مع مرفوع تبعًا للخبر، والمرفوع أقوى في نفسه، وإن كان قد يكون أضعف في موضعه، فيصلح أن يستتبع المنصوب، ولا يصلح المنصوب أن يستتبعه؛ لأنَّه أضعف منه، وخبر (كان): هو خبر المبتدأ بعد دخول (كان)، وعبارة ابن الحاجب: هو المسنَد إلى المبتدأ مع (كان)[١].

واسم (إنَّ): هو المبتدأ بعد دخول (إنَّ)، وعبارة ابن الحاجب: هو المسنَد إليه مع (إنَّ)[٢]، وهكذا./ [٤٤٤]

وكذلك التوابع الأربعة، **فقد تقدَّمت هنالك**[٣]، أي: فلا حاجة للمبتدئ إلى التبويب لها؛ إذ ليس فيها مسائل غير نصبها تحتاج إلى بيانٍ للمبتدئ هنا؛ إذ هنا لم يبيّن غالبًا للمبتدئ إلا التعريف، ثم الأقسام، وتعريف خبر (كان) وأقسامه عُرف من تعريف الخبر وأقسامه، وتعريف اسم (إن) وأقسامه عُرف من تعريف المبتدأ وأقسامه، والتوابع المنصوبات لا تخالف التوابع المرفوعات في الأحكام، فاحتاج إلى بيانها.

قال الأنصاري: لَمَّا ذكر هذه الثلاثة في المنصوبات، ووصل في التبويب إليها، اعتذر بأنَّه استغنى بذكرها في المرفوعات.

ولنذكر هنا خاصِّيَّة يختصُّ بها خبر (كان)، وهو أنَّه تارةً يقع بعد (إن) الشرطية، وتارةً يقع بعد (أنت)، ولا وجود معه في اللفظ لـ(كان)، فتحيَّل النحويُّون على صحَّة النصب حينئذ بجعله خبرًا لـ(كان).

---

(١) انظر: الكافية ص٢٦.

(٢) انظر: الكافية ص٢٦.

(٣) في نسخة النبهان: (هناك).

مثال الأول: "النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ".

وقبل بيانه مقدِّمة هي أنَّ المقصود المعنى لا اللفظ، إلا في موضع يُقصد فيه خصوص اللفظ -أيضًا-، والمعنى الأصل فيه أنَّه باللفظ، والإعراب لبيان المعنى، وإنَّما هو بالعوامل، والعوامل تُذكر وتُحذف، والعمدة في حذفها وذكرها الاتِّباع للعرب، كالاتِّباع للشرع الشريف في الأحكام الشرعية، وصحَّة الكلام بصدقه على أي تقدير أمكن.

قال النحويُّون: لك في هذا المثال على ما تقتضيه القواعد المسموعة من العرب أربعة أوجه: نصب الأول ورفع الثاني، وعكسه، ورفعهما، ونصبهما[1].

والأول بإضمار (كان) واسمها؛ لنصب الأول، وبإضمار مبتدأ بعد (الفاء)؛ لرفع الثاني، حتى يكون رفعه على أنَّه من باب الخبر، والتقدير: "إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ"، وهذا هو المختار؛ لما تقدَّم أنَّ المتَّبعَ في هذا العلم العربُ، يُحذف حيث حذفوا، وهكذا./ والعرب [٤٤٥] يحذفون فعل الشرط بعد (أن) و(لو) كثيرًا، ويحذفون -أيضًا- (كان) كثيرًا؛ لكثرتهما في الكلام، ويحذفون المبتدأ -أيضًا- كثيرًا، والتنزيل على الكثير أقوى من التنزيل على القليل، وتقليل الحذف أولى من تكثيره.

ومثال الثاني: قولهم: "أَمَّا -بفتح همزة (أمَّا)- أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ"، هكذا سُمع، فتحيَّر النحويُّون في هذا النصب بعد (أنت)، من أي باب من المنصوبات يُجعل؟ ثمَّ رأوا أنَّه من خبر (كان) كما في المثال الأول، ولكن في الأول (كان) محذوفة مع اسمها، وهنا وحدها، والأول بعد (إن) الشرطيَّة، وهنا بعد (أن) المصدريَّة.

وبيان ذلك أنَّ (أمَّا) هنا أصلها (أن ما)، أُدغمت النون في الميم، وكان قبل (أن) لام التعليل، وفعل معلَّل، وبعدها (كان) فيها اسمها ضمير متَّصل، فكانت صورته: "اِنْطَلَقْتُ لِأَنْ مَا كُنْتَ مُنْطَلِقًا"، فأُخِّر الفعلُ المعلَّل -وهو: "انطلقت"-، وحُذفت لامُ التعليل لأجل ذلك، وأُدغمت (أن) في (ما)، وحُذفت (كان) -أيضًا-؛ تخفيفًا، فصار اسمها منفصلًا؛ إذ لا يمكن

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٥، وشرح ابن الناظم ص١٠١.

اتصاله بلا لفظها ليتَّصل به، فصارت الصورة -كما ترى-: "أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ".

ثمَّ (أمَّا) المفتوحة هنا لا يقع بعدها فعل؛ لأنَّها كثرت هكذا حتى صارت كالمثل، والأمثال لا تُغيَّر.

و(إمَّا) المكسورة إذا وقع بعدها فعل لا يجوز أن يُحذف، وحينئذ لو أُظهرت (كان) بعد (إمَّا) بأن قيل: "إِمَّا كُنْتَ مُنْطَلِقًا اِنْطَلَقْتُ"، امتنع الفتح، وتعيَّن الكسر، وكانت (إمَّا) شرطًا محضًا، حتى لو جُعل مكانَ الفعل الماضي وفاعله -وهو: "انطلقتُ"- فعلٌ مضارع، فقيل: "أَنْطَلِقْ" انجزم، وكذا لو جُعل فعلٌ مضارع غيره، فقول الشاعر:

إِمَّـــا أَقَمْـــتَ وأَمَّـــا أَنْـــتَ مُـــرْتَحِلًا ۞ ..... [(١)]

هو بالكسر في الأولى، وبالفتح في الثانية؛ لظهور الفعل بعد الأولى، وإضماره -أي: حذفه- بعد الثانية.

ثمَّ أخوات (كان) لا يدخلهنَّ الحذف، فهو من خواصِّ (كان) عنهنَّ، كما تختصُّ عنهنَّ بالزيادة بين شيئين / متلازمين، وقد سُمع بين (ما) وفعل التعجُّب، وبين المنعوت والنعت، وبين [٤٤٦] الجار والمجرور.

والحذف لها على ثلاثة أوجه:

الأول: حذفها وحدها، ويعوَّض عنها (ما)، كما سبق.

الثاني: حذفها واسمها، كما سبق -أيضًا-، وكقوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾[(٢)]، لكن هنا المحذوف مضارعها.

الثالث: حذف بعضها -وهو: (النون)- بشروط: أن تكون من المضارع المجزوم، وألَّا يقع

---

(١) صدر بيت من البسيط، عجزه: (فَاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ)، لم أقف على قائله، قال عنه البغدادي في الخزانة ٢١/٤: «وهذا البيت مع استفاضته في كتب النحو لم أظفر بقائله، ولا بتتمَّته، والله أعلم به». وورد بلا نسبة في: المفصل ص١٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٢، وأمالي ابن الحاجب ٤١٠/١، وشرح التسهيل ٣٦٦/١، والارتشاف ١١٩٢/٣، والمساعد ٢٧٤/١، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٢٤٨/٣.

(٢) سورة النساء: ١٧١.

بعده ضمير، مثل: "إِنْ يَكُنْهُ"، وألَّا يقع بعده ساكن، مثل: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ (١).

وأمَّا اسم (أنّ)، فيجب فيه إذا خُفِّفت (أنَّ) -المفتوحةَ الهمزة- أن يُحذف، وأن يكون ضمير شأن، مثل: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (٢).

ومثل قول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا ۞ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَم سُؤْلِ (٣)

وتقدَّم أنَّه يُعطف عليه بالرَّفع، وأمَّا تابع المنصوب فلا أعرف له خاصِّيَّة أذكرها له يختصُّ بها عن تابع المرفوع والمجرور، والله -سبحانه وتعالى- أعلم.

۞۞۞

(١) سورة البيِّنة: ١.

(٢) سورة يونس: ١٠.

(٣) من الخفيف، لم أقف على قائله، وورد بلا نسبة في: شرح التسهيل ٤٤/٢، وشرح ابن الناظم ص١٣١، والتذييل ١٦٥/٥، والجنى الداني ص٢١٩، وتوضيح المقاصد ٥٤٠/١، والمساعد ٣٣١/١، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٣٩٩/٦.

والشّاهد فيه: (أَنْ يُؤَمَّلون)؛ حيث استعمل فيه (أَنْ) المخفَّفة من الثَّقيلة، وحذف اسمها وجوبًا الَّذي هو ضمير الشَّأن، و(يؤمَّلون) جملة الخبر.

باب بيان مخفوضات الأسماء

لَمَّا فرغ من المرفوعات والمنصوبات، وهو المركَّب الإسنادي، لم يبق إلا المخفوضات، وهو المركب الإضافي؛ إذ المجزومات تقدَّمت في الجوازم، وهو المركَّب التقييدي، وهذا آخر أبواب النحو، هكذا يبيَّن هذا للمبتدئ، ويكفيه.

ثم هنا أمور:

الأول: لا مخفوضات من غير الأسماء حتَّى يُحترز عنها بالأسماء، فالإضافة للبيان لا للاحتراز، اللهمَّ إلا أن يُقال: الجُمل منها مخفوض، فاحترز عنها.

قال الراعي: والعلة في عدم خفض الفعل أنَّ الفعل لا يملك، ولا يستحق، ولا يُتصور فيه أن يكون مع ما قبله كالشيء الواحد، والخافض ومخفوضه كالشيء الواحد[١]، حتَّى المضاف إليه منزَّل منزلة التنوين ممَّا قبله، والمجرور بالحرف مفعول.

الثاني: هذه الإضافة بمعنى (مِنْ)، لا بمعنى (اللام)؛ إذ لا مخفوض للأسماء، أو ليست كلها للأسماء، إن قلنا: المضاف إليه مخفوض بالمضاف[٢] لا بالإضافة[٣]، أو بالحرف التي هي بتقديره، وهو (اللام)، أو (مِن)[٤]، كما هو الصحيح؛ لأنَّ الإضافة معنًى؛ إذ هي ضمٌّ، أو انحياز، أو وصل -كما يأتي-، والمعنى عندهم لا يكون عاملًا إلا قصرًا عليهم إذا لم تمكن صناعة غيره، وإضمار الجارِّ ضعيف؛ إذ هو إذا حُذف يصار إلى النصب، وهو نزع الخافض، والاسم وإن كان ليس من شأنه العمل عَمِل هنا؛ للحاجة، كما في تمييز الذات.

الثالث: بيَّن المخفوضات عددًا، كما بيَّن المرفوعات والمنصوبات -كذلك-، ولكن لم يبوِّب لكلٍّ من المخفوض بالحرف والمخفوض بالإضافة بابًا كما هو طريقة أكثر النَّحويِّين.

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٦٧.

(٢) وفاقًا لسيبويه، وجمهور النحويين. انظر: المقتصد ٨٧١/٢، وأوضح المسالك ٧١/٣، وشرح ابن عقيل ٤٣/٣، والمقاصد الشافية ١٢/٤، والهمع ٥٠١/٢.

(٣) نُسب هذا المذهب إلى الأخفش في الهمع ٥٠١/٢، والسهيلي في المقاصد الشافية ١٢/٤.

(٤) نُسب إلى ابن الباذش في المقاصد الشافية ١٢/٤، وهو مذهب ابن يعيش في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٢.

الرابع: قال ابن يعيش: القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب؛ ليتميَّز صاحبه عن المرفوع والمنصوب، أي: عن الفاعل والمفعول؛ / إذ ثمرة الإعراب الفرق بين المعاني[١]. [٤٤٧]

قال في (شرح الشذور): والمخفوضات هي المضاف، وهو عمدة تارةً، وفضلة تارةً، فإن كان المضاف عمدةً فهو عمدة، مثل: "جَاءَ غُلَامُ زَيْدٍ"، وإن كان فضلةً فهو فضلة، مثل: "ضَرَبْتُ غُلَامَ زَيْدٍ"[٢].

الخامس: البصريُّون يسمُّون هذا النوع من الإعراب الجرَّ، والكوفيُّون يسمُّونه الخفض[٣].

المخفوضات: قال الراعي: جمع مخفوض، والمخفوض لغةً: المنزَل من علوٍّ إلى سُفْلٍ[٤]. فالمخفوضات لغةً: المنزَلات من عُلوٍّ إلى سفلٍ.

واصطلاحًا: أسماء اشتملت على علَم المضاف إليه، وهو الخفض، بأيِّ علامة من علامات الخفض كانت.

وهي **ثلاثة**، عدد المخفوضات في هذا الدين الذي معجزة نبيه اللفظ، وهم: الكافر، والمنافق، والفاسق.

مخفوض بالحرف يحتاج إلى بيان، قال الراعي: وهو الذي يترجمه النحاة بباب حروف الجرِّ[٥].

ومخفوض بالإضافة -كذلك-، وهو الذي يترجمونه بباب الإضافة.

وتابع للمخفوض، وتقدَّم بيانه، ولا بدَّ من ذكره، ولو كان إنَّما هو مجرور بالحرف أو بالإضافة، والصحيح أنَّ خافضه خافض المتبوع، إلا البدل.

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٢٣/٢.

(٢) لم أقف عليه في شرح الشذور لابن هشام، ولا للجوجري، وانظر نحوه في: تعليق الفرائد ٩/٣.

(٣) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص٣١١.

(٤) انظر: عنوان الإفادة ص٢٦٧.

(٥) انظر: عنوان الإفادة ص٢٦٧.

قال الأنصاري: الأسماء المخفوضة محصورة في هذه الأقسام التي ذكرها، ولم يذكر المجرور بالمجاورة؛ لأنَّه شاذٌّ، وإن ذكره في (الشذور) بدل الثالث هنا(١).

وهذا يكفي المبتدئ.

ثم هنا أمور:

إنَّما بدأ بالأول؛ لعمومه وكثرة استعماله، ولأنَّه متَّفَق على أنَّ خافضه الحرف.

قال الرَّاعي: «وتتعلَّق به مسألتان: الأولى: في بيان عدد حروف الجر، والثانية: في بيان معانيها»(٢).

وقبل بيانهما قال الطوفي: حروف الجر إنَّما وُضعت في الكلام؛ لتجرَّ معاني الأفعال إلى الأسماء، نحو: "جِئْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ"، و"ذَهَبْتُ إِلَى عَمْرٍو"، فـ(مِن) جرَّت المجيء، فجعلت ابتداءه من جهة زيد منصرفًا إلى غيرها، و(إلى) جرَّت الذهاب، فجعلته إلى عمرو(٣).

ثم هي مع ذلك تبيّن -أيضًا- كيفيَّة اتِّصال الفعل بالاسم مِن أنَّها لا على كيفيَّة اتصاله بالفاعل، ولا على كيفيَّة اتصاله بالمفعول، بل على كيفيَّات أُخَر، كل كيفيَّة يبيِّنها حرفها.

قال: والإضافة لغةً: الإمالة، وقيل: الإسناد(٤). انتهى.

وقال الغرناطي: «الإضافة والنسب والإسناد في اللغة بمعنى واحد»(٥).

واصطلاحًا: قال الأنصاري: ضمُّ اسم إلى اسم من غير فاصل، لا بقصد الإخبار، ولا بقصد المزج، ولا بقصد التبعيَّة، ضمًّا معنويًّا، ويُسمَّى الأول / المضاف، والثاني المضاف إليه، ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد. انتهى. [٤٤٨]

---

(١) نحو: "هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"؛ حيث روي بخفض "خرب"؛ لمجاورته لـ"ضَبٍّ"، وإنَّما كان حَقه الرفع؛ لأنَّه صفة للمرفوع، وهو: "جُحْر". انظر: ص٢٢.

(٢) عنوان الإفادة ص٢٦٧.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة ١/١٤٠.

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة ١/١١٥.

(٥) عنوان الإفادة ص٢٧٥.

وقال الفاكهي: إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين ممَّا قبله[١].

وقال الراعي: «إحلال الاسم الثاني من الأول محلَّ تنوينه لتمنعه، أو محلَّ ما يقوم مقام تنوينه لتمنعه -أيضًا-، ويصيران معًا كاسم واحد»[٢].

قال: فقولنا: أو محل ما يقوم مقام تنوينه، أدخلنا به نونَيْ التثنية والجمع فتمنعهما؛ والحكمة في ذلك أنَّ التنوين وُضع لأن يؤذِن بالتمام والانفصال، والإضافة تؤذِن بالاتصال، فلذلك لا يكون التنوين وسطًا، ولا يكون الاسم -أيضًا- مضافًا ويبقى بالألف واللام؛ والحكمة في ذلك أنَّهم لم يريدوا أن يجمعوا على الاسم تعريفين، كما أنَّ التنوين والألف واللام لا يجتمعان؛ حتَّى لا يجتمع على الاسم زيادتان[٣].

فالإضافة: وَصْل اسم باسم على وجه مخصوص؛ إذ وصل الفعل بالاسم هو المخفوض بالحرف، حتى إن أضيف فعل أو أضيف إلى فعل قدِّر بالمصدر، ووصل الفعل بالفاعل، والخبر بالمبتدأ، والتابع بالمتبوع، والحال بصاحبها، والتمييز بالمميَّز، والمستثنى بالمستثنى منه، هو على غير وجه الإضافة؛ وذلك لأنَّ الأصل انفراد الموجود عن الموجود، وسبب الإضافة من جهة المعنى: وقوع اتصال في الوجود بين موجودَيْن، أيّ اتصالٍ كان، ولو بأدنى علْقة.

وضبط ابن الحاجب سبب الإضافة أو العلْقة في خمسة أشياء: الشكل، والوصف، والكون عليه، والأول إليه، والمجاورة[٤].

وصاحب صدر الشريعة ضبطه في تسعة: الاستعداد، والمقابلة، والجزئيَّة، والسببيَّة، والشرطيَّة، والوصفيَّة، والحلول في الشيء، والكون عليه، والأول إليه[٥]. انتهى.

---

(١) انظر: مجيب النِّدا ص٤٥٦.

(٢) عنوان الإفادة ص٢٧٥.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص٢٧٦.

(٤) انظر قوله في: شرح التلويح على التوضيح ١٣٨/١.

(٥) انظر: شرح التلويح على التوضيح ١٣٨/١.

وصدر الشريعة هو: القاضي عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي، فقيه أصولي نحوي، من مؤلفاته: تنقيح الأصول، ثم شرحه وسمَّاه التوضيح في حل غوامض التنقيح، كان حيًّا سنة ٧٤٧هـ. انظر ترجمته في: الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص١١٠، ومعجم المؤلفين ٢٤٦/٦.

والعلاقة للمجاز عند الأصوليين مضبوطة.

ثمَّ لَمَّا كان الأصل انفراد الموجود عن الموجود ثمَّ يعرض اتصال الموجود، كان الأصل – أيضًا– انفراد الكلمة عن الكلمة، ثم يعرض اتصال الكلمة / بالكلمة إذا عرض اتصال الموجود [٤٤٩] بالموجود؛ إذ اللفظ تبع للمعنى، فإذا انضمَّت الكلمة إلى الكلمة، أي: انحازت إليها حتى التصقت بها، فإن كان انحيازها إليها لكون الأولى مسمَّاها حدث من الثانية، مثل: "قَامَ زَيْدٌ"، أو لكون الثانية حالةً للأولى، مثل: "زَيْدٌ قَائِمٌ"، فذلك الانحياز هو التركيب الإسنادي، وتانك الكلمتان هما المركب الإسنادي.

وإن كان انحياز الكلمة إلى الكلمة للمِلْك أو الاستحقاق أو لغير ذلك من أنواع العلاقة، فالمركَّب الإضافي.

قال ابن نجيم: والحقيقة: إضافة الشيء إلى سببه، وإضافة الشيء إلى شرطه مجاز[(١)].

ومن ثمَّ قال ابن الملك[(٢)]: الإضافة دليل السببيَّة.

وتعليل الراعي لعدم إضافة الفعل بأنَّه لا يملك ولا يستحق يؤذِن بأنَّ سبب الإضافة المِلْك والاستحقاق.

والطوفي يقول: إنَّ سبب الإضافة أدنى علقة، حتى إنَّ أحد الحاملين لخشبة يقول للآخر: "خُذْ طَرَفَكَ"، فيضيف الطرف إليه؛ لملابسته إياه، وإلا فالطرف إنَّما هو للخشبة، أو لمالكها[(٣)].

ويقول الرجل –أيضًا–: "لَقِيتُهُ فِي طَرِيقِي"، أضاف الطريق إليه؛ لمروره فيه، وإلا فليست مِلْكه.

وقد يُقال: هاتان الإضافتان للاستحقاق؛ لأنَّ الطرف والطريق صارا مِن استحقاق مَن أضيفا إليه.

---

(١) انظر: البحر الرائق ٢/٢٧١.

(٢) ابن الملك هو ابن فرشتا السابق ترجمته، انظر: قسم التحقيق ص ١٨٠.

(٣) لم أقف عليه عند الطوفي، وانظر نحوه في: الكافي شرح البزودي، لحسام الدين السِّغْنَاقي؛ تحقيق: فخر الدين سيد مُحَمَّد قانت (رسالة دكتوراه)، الطبعة الأولى، ٥/٢٣٩٤ (مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

ثمَّ إذ الإضافة سببها في اللفظ انحياز موجود إلى موجود في المعنى، فلا إضافة لأحد اسمين إلى الآخر إذا كانا لمسمًّى واحد، ولا موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها، وهكذا [١]؛ إذ لا يتجرَّد أحدهما عن الآخر وينفرد ثم ينحاز إليه، وهكذا، اللهم إلا أن يُقال لا يتجرَّد في الوجود الخارجي، وأمَّا في الوجود الذهني فيصحُّ فيه أن يتجرَّد، وحينئذ فتجوز الإضافة فيهما بالنظر إليه.

ثم ثمرة الإضافة –وهي: تأثيرها– ثلاثة أشياء، اثنان في اللفظ، وواحد في المعنى:

فالأول: منع الألف واللام والتنوين من الأول.

والثاني: تنزيل الثاني منه منزلة التنوين مع الكلمة التي هو فيها، فتُصيِّرُهُ الإضافة كالحرف من بنية الكلمة، لكن كالتنوين لا كغيره./ [٤٥٠]

والثالث: الاختصاص.

ثم العضد قال: إضافة اسم العين يُفيد الاختصاص مطلقًا، وإضافة اسم المعنى يُفيد الاختصاص باعتبار ما دلَّ عليه لفظ المضاف[٢]. انتهى.

ثم هل من ثمرة الإضافة العموم؟

قال شيخنا أحمد بن قاسم[٣]: الإضافة تنقسم انقسام (اللام) التي للتعريف، فتكون إضافة جنس، وإضافة عهد، وإضافة استغراق.

---

(١) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان. انظر المسألة في: الإنصاف ٣٥٦/٢.

(٢) انظر: شرح مختصر المنتهى الأصولي، لعضد الدين الإيجي؛ وعلى المختصر حاشية التفتازاني الجرجاني؛ تحقيق: مُحَمَّد حسن إسماعيل، ٦٤/١(دار الكتب العلمية–بيروت).

والعضد هو: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عَضُد الدين الإيجي، عالم بالأصول والمعاني والعربية. من مؤلفاته: المواقف، وشرح مختصر ابن الحاجب. توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٦٥/٢، والأعلام ٢٩٥/٣.

(٣) انظر: حاشية العبادي على شرح المحلي، ص ٩ (نسخ مكتب الرحاب).

وأحمد بن قاسم سبقت ترجمته في قسم الدراسة ص ٢٨.

وحينئذ قولهم: المفرد المضاف يعمُّ، هو مثل قولهم: الألف واللام من صيغ العموم.

ومن ثمرة الإضافة جعل المضاف معرفةً أو قريبًا من المعرفة، إلا في الإضافة اللفظية فيهما على الأصح، وفي مسألتين من الإضافة المعنوية: أن يكون المضاف شديد الإبهام، وأن يكون يستحق التنكير، قال في (شرح الشذور) عن الأول: «كـ(غير)، و(مِثْل)، و(شبه)، و(خِدْن) – بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة– بمعنى: صاحب»[١].

وقال عن الثاني: «كأن يقع حالًا، أو تمييزًا، أو اسمًا لـ(لا) النافية للجنس»[٢].

وليس من تأثير الإضافة جرُّ المضاف إليه؛ إذ هو على الأصحِّ بالمضاف، لا بالإضافة، ولا بما يقدَّر به، وتقدَّم[٣].

ثم قد استُثني من منعها الألف واللام أربع صور: "الضَّارِبُ الرَّجُلِ"، و"الضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ"، و"الضَّارِبَا زَيْدٍ"، و"الضَّارِبُو زَيْدٍ"، ولو كانت الإضافة فيهنَّ معنوية.

زاد في (شرح القطر) صورة أخرى، وهي: "وَالضَّارِبُ رَأْسِ غُلَامِهِ"[٤].

زاد في (شرح الشذور): إنَّ الفراء والكوفيين لم يشترطوا في الاسم المشتقِّ المفرَد أن يكون المضاف هو إليه فيه الألف واللام، مثل: "الضَّارِبُ الرَّجُلِ"، بل لو كان مضمَرًا، مثل: "الضَّارِبِي"، و"الضَّارِبُكَ"، و"الضَّارِبُهُ"، أو علَمًا، مثل: "الضَّارِبُ زَيْدٍ"، جاز –أيضًا–[٥].

ويأتي تقسيم الإضافة، ثم إيضاح المضاف، ثم إيضاح المضاف إليه، وهكذا.

فأمَّا المخفوض بالحرف، هذا أول الشروع فيما نبيِّنه هنا ممَّا ذكروه من المسائل في باب حروف الجرّ.

قال الرَّاعي: وهو مسألتان:

الأولى: في حروف الجر، والثانية: في معانيها[٦].

---

(١) شرح الشذور لابن هشام ص٤٢٣.

(٢) شرح الشذور لابن هشام ص٤٢٤.

(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٧٤٢.

(٤) انظر: شرح القطر لابن هشام ص٢٥٤.

(٥) انظر: شرح الشذور لابن هشام ص٢٠١.

(٦) انظر: عنوان الإفادة ص٢٦٧.

ولم يبيّن الشيخ هنا الثانية، ونحن نبيّنها، عند كل حرف بيان معناه.

فأمَّا المسألة الأولى: فعدَّة حروف الجر أحدٌ وثلاثون حرفًا، وهي على خمسة أقسام:

قسم على أربعة أحرف، وهنَّ أربع: (لولا)، و(لعلَّ)، / و(حتَّى)، و(حاشا). [٤٥١]

وقسم على ثلاثة أحرف، وهي ثمانية: (إلى)، و(على)، و(رُبَّ)، و(منذ)، و(حاش)، و(خلا)، و(متى)، و(عدا).

وقسم على حرفين، وهي تسع: (عن)، و(مِن) -بكسر الميم-، و(مُن) -بضم الميم-، و(مُذْ)، و(في)، و(رُبَ)-مخفَّفة-، و(هل)، و(بل)، و(كي).

والقسم الرابع على حرف واحد، وهي سبعة[١]: (الهمزة)، و(الباء)، و(الواو)، و(التاء)، و(الكاف)، و(اللام).

والقسم الخامس: ما هو على أقلّ من حرف واحد، وذلك قطع (همزة) الوصل في القسَم مع اللفظة المعظَّمة.

ولم يذكر الشيخ كل هذه، بل ما اختاره منها -لكثرته-، وهو خمسة عشر، فقسَّمه بقوله: **فهو ما يُخْفَض بـ: (مِن)**، وظاهر هذه العبارة الحصر، فتُحمل على الكثير، أي: الكثير الاستعمال هو مخفوض (مِن)، وظاهرها -أيضًا- منع خروج شيء مما ذكره إذا خفض عن الحرفيَّة، لا إلزامه بأن يكون خافضًا.

وهذا يكفي المبتدئ.

وفيها ثلاث مسائل:

الأولى: تقدم أنَّ ميمها مكسورة، وتُضم -أيضًا-، وظاهر كلام الرَّاعي أنَّها لا تُضم إلا إذا استُعملت في القَسم[٢].

قال في (شرح الجمل)[٣]: وهي مبنيَّة على السكون؛ لأنَّه الأصل، وتُحرَّك نونها إذا لقيها

(١) قال: «سبعة»، ولم يذكر إلا ستة.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٧٣.

(٣) لم أقف عليه.

ساكن، والأكثر أن تُحرَّك بالفتح؛ لخفَّته، ويجوز تحريكها بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تُشدَّد نونها، وقد تُحذف عند الألف واللام؛ لالتقاء الساكنين، ولا عمل لها غير الجر، ولا تكون إذا جَرَّتْ إلا حرفًا.

ثم هي تستعمل أمرًا من: مَانَ يَمِينُ، إذا كذب، والأمر: مِنْ، أي: اِكْذِبْ[١].

الثانية: هي أمُّ حروف الخفض، ولذلك تنفرد بجرِّ ظروفٍ لا تكون غير ظروف؛ كـ(قبل)، و(بعد)، و(عند)، و(مع)، و(لدى)، و(لدن)، و(عن) و(على) اسميْن.

الثالثة: ذكر النويري لها خمسة عشر معنًى[٢]، وزاد الأنصاري آخر، ولكن اختلف العلماء في هذه المعاني هل هي لها بطريق الحقيقة في الكل، فيكون مشتَرَكًا، أو بطريق الحقيقة في الأول والمجاز فيما بعده، أو بطريق الحقيقة في اثنين، أو في أربعة فقط؛ لشهرتها؟

الصحيح حقيقة في الأول فقط، وهذا الخلاف هكذا في كل الحروف الباقية.

الأول: ابتداء الغاية، قال الفاكهي: «مكانًا، أو زمانًا، أو غيرهما»[٣].

قال الأنصاري: في المكان اتفاقًا، وفي الزمان عند الكوفيّين[٤]، نحو: ﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾[٥].

ومثَّل الفاكهيُّ لغيرهما بنحو: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾[٦].

قال الأنصاري: ولانتهاء الغاية، نحو: "رَأَيْتُ الهِلَالَ مِنْ دَارِي مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ"، أي: من مكاني إلى خلل السحاب.

---

(١) انظر (مين): جمهرة اللغة ٢/٩٩٣، والصحاح ٦/٢٢١٠.

(٢) انظر: شرح المقدمات الكافية ص٦٠١.

(٣) مجيب النِّدا ص٤٣٩.

(٤) يقول ابن مالك في شرح التسهيل ٣/١٣٠: «ومجيء (مِن) لابتداء الغاية في المكان مُجمَع عليه...، ومجيؤها لابتداء غاية الزمان مُختلَف فيه، فبعض النحويين منعه، وبعضٌ أجازه، وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب». وانظر: المقاصد الشافية ٣/٥٨٩.

(٥) سورة الروم: ٤.

(٦) سورة النمل: ٣٠. وانظر: مجيب النِّدا ص٤٣٩.

والغاية لغةً: المسافة بين / الطرفين، والغاية -أيضًا-: الطرف الأخير، بل والأول. [٤٥٢]

واصطلاحًا: لفظ يدل على ظرف، كـ(قبل)، و(بعد)، وأسماء الجهات.

والثاني: التبعيض، نحو: "أَكَلْتُ مِنَ الرَّغِيفِ".

وردَّه المبرِّد[١]، وابن السَّرَّاج[٢]، والأخفش الصغير[٣]، وقالوا: إنَّما هي لابتداء الغاية دائمًا، وأرجعوا هذا وكلَّ معنًى ذُكِر لها غيره إليه، وظاهر كلام أصحابنا أنَّ هذا مذهبنا، قال الشيخ علاء الدين: (مِن) لابتداء الغاية عند أصحابنا، وأكثر النحاة[٤].

والثالث: التبيين، وعبارة الفاكهي: «لبيان الجنس»[٥].

والرابع: الزيادة، وهي التي لا معنى لها يمكن أن تسمَّى به، ولا متعلَّقها قاصر، فتُجعل للتعدية، وعبارة الأنصاري: وزائدة للتوكيد.

بشروط ثلاثة:

تقدُّم نفي، أو نهي، أو استفهام، زاد الفارسي: أو شرط[٦].

ثم كون مجرورها نكرةً، زاد الرَّاعي: «يُراد بها استغراق الجنس»[٧].

ثم كونه فاعلًا، أو مفعولًا، أو مبتدأً.

وخالف في الأوَّلَين[٨]، وخالف الأكثرون في الثالث[٩].

---

(١) يقول في المقتضب ١/٤٤: «كونها -مِن- في التبعيض راجع إلى هذا -ابتداء الغاية-؛ وذاك أنَّك تقول: "أَخَذْتُ مَالَ زَيْدٍ"، فإذا أردت البعض قلت: "أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ"، فإنَّما رجعت بها إلى ابتداء الغاية». وانظر: ٤/١٣٧.

(٢) انظر: الأصول ١/٤٠٩-٤١٠.

(٣) انظر مذهبه في: التذييل ١١/١٢٢.

الأخفش الصغير هو: على بن سليمان بن الفضل أبو الحسن النحوي. توفى سنة ٣١٥هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٢٧٦.

(٤) التحبير شرح التحرير ٢/٦٢٨.

(٥) مجيب النِّدا ص٤٣٩.

(٦) نُسب إليه ذلك في: مغني اللبيب ص٤٢٥، والهمع ٢/٤٦٢.

(٧) عنوان الإفادة ص٢٧٢.

(٨) انظر: معاني القرآن ١/١٠٥، ١/٢٧٦، ١/٢٩٨.

(٩) جاء في شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩٦، ٧٩٧: «والصحيح أنَّه لا يجوز ذلك؛ لأنَّك إذا قلت: "إِنْ قَامَ مِنْ رَجُلٍ قَامَ عَمْرٌو"، فالقيام وإن لم يكن واقعًا فهو مفروض الوقوع، ولا يمكن أن يُفرض إلا ما لا تناقض فيه».

=

قال الرَّاعي: «وهذه الشروط في غير باب التمييز، وأمَّا في باب التمييز فتُزاد (مِن) من غير شرط، وقد قيل: إنَّها تُزاد من غير شرط مطلقًا»[١].

ثم أشهر معانيها هذه الأربعة.

الخامس: معنى (عن): ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[٢].

السادس: معنى (على): ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾[٣].

السابع: معنى (في): ﴿نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ﴾[٤].

الثامن: معنى (رُبَّ)، قاله السيرافي[٥] وغيره[٦]، بشرط أن تدخل عليها (ما)، نحو:

وَأَنَّــا لَمِمَّــا نَضْــرِبُ النَّــاسَ ضَرْبَــةً ۞ .....[٧]

أي: لربَّما.

التاسع: معنى (الباء): ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[٨].

العاشر: معنى (اللام): ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ﴾[١].

= ذهب سيبويه وجمهور البصرين إلى أنَّ (مِن) لا تُزاد إلا بشرطين، وهما الأول والثاني، وذهب بعض الكوفيين إلى زيادتها بشرط تنكير مجرورها، وذهب الكسائي وهشام والأخفش إلى أنَّها تُزاد بلا شرط، ووافقهم ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٨/٣. انظر: المفصل ص٣٨٠، واللباب ١٥٥/١، وشرح التسهيل ١٣٨/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٧١/٤، وتوضيح المقاصد ٧٥٠/٢، والجنى الداني ص٣١٨، وشرح التصريح ٦٤٠/١.

(١) عنوان الإفادة ص٢٧٢.

(٢) سورة الأنبياء:٩٧.

(٣) سورة الأنبياء:٧٧.

(٤) سورة الجمعة:٩.

(٥) انظر: شرحه على الكتاب ١٧٩/١.

(٦) منهم: ابن خروف، وابن طاهر، والأعلم. انظر: التذييل ١٣٥/١١، والجنى الداني ص٣١٥، ومغني اللبيب ص٤٢٤.

(٧) صدر بيت من الطويل، لم أقف على رواية الشارح، والرواية التي وقفتُ عليها: (وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً *** عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ)، لأبي حية النميري، في ديوانه؛ تحقيق: د. يحي الجبوري، ص١٧٤ (منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي-دمشق ١٩٧٥م). وهو في: الكتاب ١٥٦/٣، والمقتضب ١٧٤/٤، وشرحه للسيرافي ١٧٩/١، والتذييل ١٣٥/١١، والجنى الداني ص٣١٥، ومغني اللبيب ص٤٢٤.

(٨) سورة الشورى:٤٥.

الحادي عشر: معنى (عند): ﴿مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾[٢]، أي: عند الله.

الثاني عشر: الفصل بين ضدين، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ﴾[٣].

الثالث عشر: البدل، نحو: ﴿مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾[٤]، أي: بدل الآخرة.

الرابع عشر: التنصيص على العموم، نحو: "مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ".

الخامس عشر: التوكيد للعموم، نحو: "مَا جَاءَنِي مِنْ ديَّارٍ".

والفرق أنَّ نكرة هذا -وهي "ديار"- لا تُستعمل إلا في النفي، وحينئذ فالنفي على وجه التعميم حاصل قبل (مِن) من لفظة "ديار"، فـ(من) لتوكيده.

و(إلى)، وفيها مسألتان:

الأولى: لا تخرج عن الحرفيَّة والجرّ.

قال الرَّاعي: «لا تكون إلا حرفًا خافضًا، ولا تكون زائدةً»[٥]، خلافًا للأخفش[٦].

والثانية: لها معانٍ ثمانية:

الأول: انتهاء الغاية.

قال ابن عقيل: «هي موضوعة لانتهاء / الغاية، نحو قولك: "رَكِبْتُ إِلَى زَيْدٍ"، و"كُلِ الطَّعَامَ إِلَى آخِرِهِ"، وتكون في هذا الموضع بمعنى (حتَّى)» [٧]. [٤٥٣]

وقال التتائي: مذهب سيبويه إن تقدمتها (مِن) فللغاية، وإلا احتمل كونها للغاية أو لا[٨].

=

(١) سورة نوح:٢٥.

(٢) سورة آل عمران:١٠.

(٣) سورة البقرة:٢٢٠.

(٤) سورة التوبة:٣٨.

(٥) عنوان الإفادة ص٢٦٨.

(٦) ما وقفتُ عليه خلاف ذلك، فالفرَّاء هو الذي زعم زيادتها. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤١، التذييل ١١/ ١٦٩، مغنى اللبيب ص١٠٥.

(٧) الواضح في أصول الفقه ١/١١٣.

(٨) لم أقف عليه في جواهر الدرر، ونقل ذلك عن سيبويه جماعةٌ من الأصوليين انظر: البرهان في أصول الفقه =

قال الفاكهي[١]: ومعنى انتهاء الغاية أنَّ ما دخلت عليه غاية لمتعلّقها، بمعنى أنَّ متعلّقها ينتهي به، أي: بملاصقته.

ثم الدخول والخروج هي ساكتة عنه لا دخل لها فيه؛ لأنَّه ليس من معناها، كالترتيب وعدمه في واو العطف، وحينئذ ففي تناول الفعل للغاية مذاهب، مذهب أبي حنيفة على ما ذكره ابن قدامة في (المغني) الدخول، ومذهب أحمد الخروج[٢].

قال ابن عقيل: «وإن أريد دخول الغاية في الكلام فبدليلٍ يوجب ذلك غير (إلى)» [٣].

ومذهب الجمهور الرجوع إلى القرينة[٤]؛ لأنَّه وُجد داخلًا، مثل: "إِلَى المرفقين" ، ووُجد غير داخل، مثل: ﴿إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾[٥].

قال التتائي: واللغويُّون يقولون: إن كانت الغاية من جنس المغيَّا أو جزءًا منه دخلت، كـ"بِعْتُ الثَّوْبَ مِنْ طَرَفِهِ إِلَى طَرَفِهِ"، فيدخل الطرفان[٦].

الثاني: ابتداء الغاية، نحو: "إِلَيَّ ابْنٌ أحمدُ"، أي: منّي.

الثالث: معنى (في): ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[٧].

الرابع: معنى (اللام): ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾[٨].

الخامس: التبيين، نحو: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [١]، وهي المبيّنة لفاعليَّة مجرورها بعد ما

=

٥٦،٥٧/١، وقواطع الأدلة ٤٢،٤٣/١، وإيضاح المحصول ص١٨٣، والكوكب الدري ص٣٢٠.

ولم أقف على هذا التفصيل عند سيبويه في كتابه ٢٣١/٤، وجاء في البحر المحيط في أصول الفقه ٢٢٠/٣: «وأنكر ابن خروف هذا على إمام الحرمين، وقال: لم يذكر سيبويه في كتابه من هذا ولا حرفًا، ولا هو مذهبه».

(١) لم أقف عليه فيما وقفتُ عليه من مصنفاته.

(٢) انظر: ٤٢/٦.

(٣) الواضح في أصول الفقه ١١٣/١.

(٤) انظر: الواضح في أصول الفقه ١١٤/١.

(٥) سورة البقرة: ١٨٧.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) سورة النساء: ٨٧.

(٨) سورة النمل: ٣٣.

يفيد حبًّا، أو بغضًا، من اسم تفضيل، أو فعل تعجُّب.

السادس: معنى (مع)، نحو: "الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ"، ولا يجوز: "الذَّوْدُ إِلَى زَيْدٍ مَالٌ" تبعًا للسَّماع.

السابع: معنى (عند)، كقوله:

..... ۞ أَشْـــهَى إِلَيَّ مِـــنَ الرَّحِيـــقِ..... (٢)

أي: عندي.

الثامن: الزيادة، أثبتها الأخفش(٣)؛ مستدلًّا بقراءة بعضهم: {تَهْوَى} بفتح الواو(٤)، أي: تهواهم.

وقال الرَّاعي والغرناطي: «لا تكون زائدةً»(٥)، وتقدَّم هذا عن الرَّاعي.

قال الرَّاعي: «وكان الأستاذ -رحمه الله- يسألنا عن إعراب قولك: "إِلَا إِلَى إِلي زَيْدٍ"، فـ(إلا) الأولى: فعل أمر مسند / [لألف](٦) الاثنين، وهو من وَأَلَ، إذا لجأ(٧)، و(إلى) الثانية: حرف جر، و(إلي) الثالثة: اسمُ واحدةِ الآلاء، وهي: النِّعَم(٨)»(٩). [٤٥٤]

و(عَن)، وفيها مسألتان:

---

(١) سورة يوسف: ٣٣.

(٢) جزء بيت من الكامل، تتمته: (أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ *** أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ)، لأبي كبير الهذلي، في ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، ٨٩/٢ (الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م). وهو في: شرح الكتاب للسيرافي ٤٧٤/٤، والارتشاف ١٧٣١/٤، والجنى الداني ص٣٨٩، ومغني اللبيب ص١٠٥، والهمع ٤١٥/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤٠٩/٢ وهو الظاهر من مذهبه، وأثبت الزيادة صراحةً الفرَّاءُ في معانيه ٧٨/٢.

(٤) سورة: إبراهيم ٣٧. (تَهْوَى) -بفتح الواو- قراءة علي بن أبي طالب، وأبي جعفر مُحَمَّد بن علي، وجعفر بن مُحَمَّد -عليهم السلام- ومجاهد، أمَّا قراءة الجماعة: (تَهْوِي) -بكسر الواو-. انظر: المحتسب ٣٦٤/١.

(٥) عنوان الإفادة ص٢٦٨.

(٦) في المخطوط: (إلى لألف)، والصواب ما أثبتُّه كما ورد في عنوان الإفادة.

(٧) انظر: الصحاح (وأل) ١٨٣٨/٥.

(٨) يقول الجوهري (الصحاح (ألا) ٢٢٧٠/٦): «والآلاء: النعم، واحدها (ألا) بالفتح، وقد يكسر ويكتب بالياء».

(٩) عنوان الإفادة ص٢٦٨.

الأولى: تخرج عن الحرفيَّة إلى الاسميَّة إذا دخلت عليها (من)، ولا تخرج عن الجرِّ حتى في حالة خروجها إلى الاسميَّة.

الثانية: لها معان عشرة:

الأول: المجاوزة، وهي الأصل، والمجاوزة: انفصال عن اتصال حقيقي، أو كالحقيقي، من الجواز عن الشيء، وهو المرور عنه، فتكون المجاوزة نحو الإزالة، مثل: "رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ"، أي: أزلت السهم عن القوس.

قال ابن نجيم: «وما بعد (عن) يكون سببًا لما قبلها»[١].

وعبارة الأنصاري: التجاوز: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾[٢]، أي: تجاوز عنه، أي: انزع عنه.

الثاني: التعليل: ﴿وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ﴾[٣].

الثالث: البدل: "صُومِي عَنْ أُمِّكِ".

الرابع: الاستعانة، نحو: "رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ"، مثَّل به ابن مالك لقولهم: "رَمَيْتُ بِالقَوْسِ"[٤].

الخامس: الظرفيَّة.

السادس: مثل (على): ﴿فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦ﴾[٥]، أي: عليها.

السابع: مثل (مِن)، نحو: ﴿يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ﴾[٦] أي: منهم.

الثامن: مثل (بعد): ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[٧]، أي: بعد طبق.

التاسع: مثل (الباء): ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾[١]، أي: بالهوى.

---

(١) البحر الرائق ٢/٢٧١.

(٢) سورة يوسف: ٢٩.

(٣) سورة هود: ٥٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٠.

(٥) سورة محمد: ٣٨.

(٦) سورة التوبة: ١٠٤.

(٧) سورة الانشقاق: ١٩.

العاشر: زائدة، وقال الرَّاعي والغرناطي: «لا تكون زائدة»[٢].

و(على)، وفيها مسألتان:

الأولى: تخرج عن الحرفيَّة، ولا تخرج عن الجرِّ، قال الرَّاعي والغرناطي: «وقد تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف الجرِّ»[٣].

قال الرَّاعي: «فنلحظ فيها معنى (فوق)»[٤]، وذلك هو التضمين.

قال: والفرق بين الحرفيَّة والاسميَّة أنَّ الحرفيَّة تقتضي المباشرة، والاسميَّة لا تقتضيها، فإذا قلت: "جَلَسْتُ عَلَى الحَائِطِ"، كان الجلوس مباشرًا للحائط، وإذا قلت: "فَوْقَ الحَائِطِ"، فقد يكون مباشرًا، وقد لا يكون[٥].

قال سيبويه: وإذا كانت اسمًا لا تكون إلا ظرفًا[٦].

وهذا يصدق على ما إذا كانت اسم فعل، وهو كذلك.

قال عبد المكارم[٧]: والشائعُ في الظروف التي هي اسم فعل ضميرُ المخاطب، وضمير الغائب شاذٌّ قليل، ولكنه واقع في قوله -عليه السلام-: ((مَنِ اشْتَهَى البَاءَةَ...، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ)) [٨]، واستعمالها بالباء وبدونه وجهان شائعان. انتهى.

ثم هل هي معربة، أو مبنية؟ الظاهر الأول[٩]، وإعرابها مقدَّر؛ للتعذُّر، أو للاستثقال.

هذا ويرد على من قال باسميَّتها لدخول حرف الجرِّ عليها أمران:

---

(١) سورة النجم: ٣.

(٢) عنوان الإفادة ص٢٧١.

(٣) عنوان الإفادة ص٢٦٩.

(٤) عنوان الإفادة ص٢٦٩.

(٥) انظر: عنوان الإفادة ص٢٦٩.

(٦) انظر: الكتاب ٢٣١/٤.

(٧) لم أقف عليه.

(٨) صحيح البخاري، باب: الصوم لمن خاف على نفسه العزبة، (ح١٩٠٥) ٢٦/٣.

(٩) انظر: الجنى الداني ص٤٧٥، والهمع ٤٤١/٢.

لِمَ خُصَّت اسميَّتها بحالة دخول حرف الجرِّ عليها فقط؟

ولِمَ لَمْ يُجعل حرف الجرِّ حالة دخوله عليها إنَّما هو داخل على اسم مقدَّر، كما في فعلٍ دخل / عليه حرف جرٍّ؟ [٤٥٥]

قال الرَّاعي: وقد تكون فعلًا من: علاه يعلوه، وحينئذ فلو قال قائل: "عَلَا عَلَى عَلَا"، فالأولى فعل، والثانية حرف، والثالثة اسم؛ إذ هو مصدر، وكان ممدودًا، فجُعل مقصورًا(١).

الثانية: لها تسعة معان:

الأول: الاستعلاء، أي: العلوُّ على المجرور، أو على ما يقرب منه، وهو حسيٌّ، نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (٢)، ومعنويٌّ، نحو: ﴿عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾(٣).

وعبارة بعضهم: حقيقيٌّ ومجازيٌّ(٤).

قال الطوفي: وحقيقة الاستعلاء لا تصحُّ إلا في الأجسام(٥).

قال: فقولنا: "فَلْيَتَكَلَّمْ عَلَى كَذَا" إنَّما يصحُّ تقديرًا؛ إذ الكلام عرض، والاستعلاء عليه إنَّما يصحُّ تقديرًا(٦).

وقال أهل المعاني: النعمة إذا ذُكرت مع الحمد لم تقترن في الغالب بـ(على)، وإذا أُريدت النقمة أُتي بـ(على)، كان رسول الله ﷺ إذا رأى ما يكره قال: ((الحَمْدُ للهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ))(٧)، ثبت ذلك في الصَّحيح(٨).

الثاني: المجاوزة، مثل (عن):

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٦٩.

(٢) سورة الرحمن: ٢٦.

(٣) سورة طه: ١٠.

(٤) انظر: مغني اللبيب ص١٣٧، وشرح الأشموني ٢/٩٠.

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة ١/١١٢.

(٦) انظر: السابق.

(٧) سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن ماجة؛ تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، باب فضل الحامدين، (ح٣٨٠٣)، ٢/١٢٥٠ (دار إحياء الكتب العربية).

(٨) انظر: عروس الأفراح ١/٤٠.

إِذَا رَضِـــيَتْ عَـــلَيَّ بَنُـــو قُشَـــيْرٍ ❁ ..... [١]

الثالث: موافقة (من): ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [٢].

الرابع: الظرفيَّة، مثل (في): ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾[٣].

الخامس: موافقة (الباء): ﴿عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [٤]، أي: بأن لا أقول، وكذا قرأ أُبيٌّ[٥].

السادس: التعليل، كـ(اللام): ﴿عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [٦]، فليست الآية على خلاف الفصاحة؛ لأنَّها هنا للتعليل لا للاستعلاء، فليست مناقِضةً لقول أهل المعاني السابق.

السابع: المصاحبة، مثل (مع): ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [٧].

الثامن: الاستدراك والإضراب، مثل: (لكن)، و(بل)، نحو: "فُلَانٌ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لِسُوءِ صُنعِهِ عَلَى أَنَّه لَا يَيْأَسُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ"، أي: لكنَّه، أو بل إنَّه.

التاسع: الزيادة: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ))[٨]، أي: من حلف يمينًا.

وقال الرَّاعي والغرناطي: «لا تكون زائدةً»[٩].

و(في)، ولا تخرج عن الحرفيَّة والجرّ.

قال الرَّاعي: «لا تكون إلا حرفًا خافضًا»[١٠].

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه: (لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا)، للقحيف بن سليم العقيلي يمدح حكيم بن المسيب. وقشير قبيلة تنسب إلى كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة. وهو في: المقتضب ٣٢٠/٢، شرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢، واللمحة ٢٣٠/١، والجنى الداني ص٤٧٧، وأوضح المسالك ٣٨/٣، والخزانة ١٣٢/١٠.

(٢) سورة المطفِّفين: ٢.

(٣) سورة القصص: ١٥.

(٤) سورة الأعراف: ١٠٥.

(٥) انظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، لمحمد الكرماني؛ تحقيق: عبد الكريم مدلج، الطبعة الأولى، ص١٨١ (دار ابن حزم- بيروت ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).

(٦) سورة البقرة: ١٨٥.

(٧) سورة البقرة: ١٧٧.

(٨) صحيح البخاري، باب: الخصومة في البئر والقضاء فيها، (ح٢٣٥٦) ١١٠/٣.

(٩) عنوان الإفادة ص٢٦٩.

(١٠) عنوان الإفادة ص٢٧٣.

ولها تسعة معان:

الأول: الظرفيَّة، قال الفاكهي: «وهي حلول الشيء في غيره»[١]، فالظَّرف وعاء يحلُّ فيه شيء.

ثم هل الظرفيَّة الاحتواء على الشيء على وجه يمنعه من التفرُّق، أو على وجه يعطيه استقرارًا وتمكُّنًا؟ / مذهبان: [٤٥٦]

فعلى الأوَّل: لا تكون حقيقةً إلا إذا كان الحالُّ والمحلُّ جسمين، نحو: "زَيْدٌ فِي الدَّارِ"، أو الحالُّ عَرَضًا والمحلُّ جسمًا، نحو: "الْحَلَاوَةُ فِي الْعَسَلِ"، وإلَّا فمجاز.

وعلى الثَّاني: تكون الظرفيَّة حقيقةً في الأجسام والأعراض؛ لوجود التمكُّن والاستقرار.

وعلى الأوَّل الأكثر.

وقال الجرجاني: الظرفيَّة الحقيقيَّة هي حيث يكون للظرف احتواءٌ وللمظروف تحيُّزٌ، نحو: "الدِّرْهَمُ فِي الْكِيسِ"، والمجازيَّة إذا فُقد الاحتواء، نحو: "زَيْدٌ فِي الْبَرِيَّةِ"، أو التحيُّز، نحو: "فِي صَدْرِ فُلَانٍ عِلْمٌ"، أو فُقِدا معًا، نحو: "فِي نَفْسِهِ عِلْمٌ"[٢].

الثَّاني: مثل (مِن).

الثالث: مثل (إلى): ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[٣].

الرابع: مثل (على): ﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾[٤].

وقال أبو البقاء: هي فيه للظرفيَّة[٥].

الخامس: مثل (الباء)، نحو: ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِ﴾[٦]، أي: يكثركم به.

وعبارة الفاكهي: «وللسببيَّة»[١].

---

(١) مجيب النِّدا ص٤٤٥.

(٢) لم أقف عليه من كلام علي الجرجاني، ونَقَلَ عنه هذا القول بنصِّه الفاكهيُّ في مجيب النِّدا ص٤٤٥.

(٣) سورة إبراهيم: ٩.

(٤) سورة طه: ٧١.

(٥) عبارة العكبري: «قوله تعالى: ﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾، (في) هنا على بابها؛ لأنَّ الجذع مكان للمصلوب ومحتوٍ عليه. وقيل: هي بمعنى (على) » التبيان في إعراب القرآن ٨٩٧/٢.

(٦) سورة الشورى: ١١.

وعبارة الأنصاري: السببيَّة، ومثَّل لها بـ((دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هرَّةٍ))[٢]، أي: بسبب هرَّةٍ، وبمعنى (الباء)، ومثَّل لها بما ذكر.

السادس: التَّعليل، مثل (اللام)؛ ﴿لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [٣].

ومثَّل له الأنصاري -أيضًا-: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ﴾ [٤]، أي: لأجل ما أخذتم.

وفي الفاكهي (شرح القطر): «وللسببيَّة، نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾[٥]»[٦].

السابع: المصاحبة، مثل (مع): ﴿ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾[٧].

ومثَّل لها الأنصاري: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾[٨]، أي: مصاحبًا لزينته.

الثامن: المقايسة لمفضول سابق على فاضل لاحق، نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْءَاخِرَةِ﴾[٩].

التاسع: الزيادة عوضًا عن نفسها، نحو: "ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتُ"، الأصل: "ضَرَبْتُ مَنْ رَغِبْتُ فِيهِ"، أو غير عوض مؤكِّدة، نحو: ﴿ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾ [١٠]، أي: اركبوها، على ما أجازه بعضهم[١١].

وقال الراعي والغرناطي: «لا تكون زائدةً»[١٢].

و(رُبَّ)، وفيها خمس مسائل:

الأولى: لا تخرج عن الحرفية والجر[١٣].

---

(١) مجيب النِّدا ص٤٤٥.

(٢) صحيح البخاري، باب: خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، (ح٣٣١٨) ١٣٠/٤.

(٣) سورة يوسف: ٣٢.

(٤) سورة الأنفال: ٦٨.

(٥) سورة النور: ١٤.

(٦) مجيب النِّدا ص٤٤٥.

(٧) سورة الأعراف: ٣٨.

(٨) سورة القصص: ٧٩.

(٩) سورة التوبة: ٣٨.

(١٠) سورة هود: ٤١.

(١١) انظر: الجنى الداني ص٢٥٢، ومغني اللبيب ص٢٢٦، وشرح الأشموني ٨٨/٢.

(١٢) عنوان الإفادة ص٢٧٣.

(١٣) القول بحرفيَّتها مذهب البصريين، وهي اسم عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه. انظر: اللباب ٣٦٣/١، وشرح

الثانية: قال الراعي: ومعناها: التقليل، وفيها معنى المباهاة والافتخار(١).

وقال ابن حجر: «للتقليل»(٢)، وعليه جرى عرف الفقهاء، وإن قيل: إنَّها للتكثير أكثر.

وقال الفاكهي: «هي موضوعة للتقليل والتكثير، واستعمالها في الثاني كثير»(٣).

وقال بعضهم: نادر(٤)، وعكس ابن مالك(٥).

وقال / بعضهم: معناها: الإثبات، لم توضع لتقليلٍ ولا لتكثيرٍ(٦). [٤٥٧]

الثالثة: مخفوضها إمَّا ظاهرٌ، وإمَّا مضمَر، فالظَّاهر نكرة موصوفة.

قال الغرناطي: «لا تجرُّ إلا النَّكرات، ويلزم مخفوضها الصفة»(٧).

والمضمَر غائب مفرد مذكَّر ولو لمثنًّى أو جمعٍ، أو مؤنَّث مفسَّر بتمييز نكرة، موافق لمعنى الضمير في الإفراد والتثنية والجمع، كفاعل (نِعم) و(بئس) الضمير، واجب النصب، وناصبه الضمير، وعند الكوفيين يثنَّى الضمير ويُجمع ويؤنَّث على حسب معناه(٨).

الرابعة: تتَّصل بها (ما) نكرةً موصوفةً، وتكون مجرورها الظاهر وإن كان مبهمًا، كقول الشاعر:

رُبَّمَـــا تَكْـــرَهُ النُّفُـــوسُ مِـــنَ الأَمْـــ ۞ ـــرِ لَـــهُ فَرْجَـــةٌ كَحَـــلِّ العِقَـــالِ (٩)

=

المفصل لابن يعيش ٤٨٢/٤، وشرح التسهيل ١٧٥/٣، والجنى الداني ص٤٣٨، ومغني اللبيب ص١٧٩.

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٧٠.

(٢) فتح الباري ١٥٨/١.

(٣) مجيب النِّدا ص٤٤٩.

(٤) نُسب إلى الفارابي وطائفة، واختاره السيوطي في الهمع ٤٣١/٢. وانظر: الجنى الداني ص٤٤٠، وتمهيد القواعد ٣٠٣٥/٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٧٦/٣.

(٦) وهو اختيار أبي حيان في التذييل ٢٨١/١١، وانظر: وتوضيح المقاصد ٧٤٢/٢، والهمع ٤٣١/٢.

(٧) عنوان الإفادة ص٢٧٠.

(٨) انظر مذهب الكوفيين في: الجنى الداني ص٤٤٩، وشرح التسهيل ١٨٤/٣، والهمع ٤٣٥/٢.

(٩) من الخفيف، واختُلف في نسبته، فنُسب لأميَّة بن أبي الصلت، وهو في ديوانه برواية: (رُبَّمَا تَجْزَعُ النُّفُوسُ)؛ تحقيق: د. عبدالحافظ السطلي، ص ٤٤٤.

ونُسب لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه برواية: (رُبَّمَا تَجْزَعُ النُّفُوسُ)؛ شرح: أشرف أحمد، الطبعة الأولى، ص ١٠٢ (دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

وهو في: الكتاب ١٠٩/٢، والمقتضب ٤٣/١، والأصول ٣٢٥/٢، شرح كتاب سيبويه ٢٩٣/٢، والمفصل ص١٨٦، وشرح التسهيل ١٧٦/٣.

=

وحينئذ هي[١] مجرورها الظاهر وإن كان مبهمًا.

وتقع بعدها الجملتان، وعند سيبويه الفعليَّة فقط إلا لضرورة[٢].

وقد تكون (ما) هذه زائدةً، كقول الشاعر:

رُبَّمـــا ضَرْبَـــةٍ بِسَـــيْفٍ صَـــقِيلٍ ۞ بَـــيْنَ بُصْـــرَى وَطَعْنَـــةٍ نَجْـــلَاءِ[٣]

وتُحذف بعد (الواو) كثيرًا، وبعد (الفاء) قليلًا، وبعد (الباء) و(بل) أقلُّ، ومع التجرُّد أقلُّ.

قال الفاكهيُّ: ويجب بعد الحذف بقاء عملها[٤].

واختلفوا بعد (الواو) هل العمل لها، أو للواو؟ قولان[٥]، الصحيح أنَّه لها.

قال الرَّاعي: وأمَّا (الفاء)، و(الباء)، و(بل)، فلم يُختلف في أنَّ الجرَّ بـ(رُبَّ) محذوفة[٦].

قال: ولها صدر الكلام من بين حروف الخفض، فلا يكون متعلّقها إلَّا بعدها[١]، نحو:

=

اللغة: (فَرجة): الفرج: ذهاب الغمّ، وانكشاف الكرب. تهذيب اللغة (فرج) ١١/ ٣٢.

(العِقال): الحبل تُربط به الدابة. انظر: الصحاح (عقل) ١٧٧١/٥.

(١) أي: لفظة (ما).

(٢) انظر مذهبه في: التذييل ٢٧٥/١١، والجنى الداني ص٤٥٦.

(٣) من الخفيف، نُسب لعدي ابن الرعلاء الغساني، شاعر جاهلي، والرعلاء اسم أمه. انظر: الأصمعيات، اختيار أبي سعيد الأصمعي؛ تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة السابعة، ص١٥٢ (دار المعارف-مصر ١٩٩٣م)، وخزانة الأدب ٥٨٣/٩. وهو في: اللمحة ٢٠٦/١، والارتشاف ١٧٤٨/٤، والجنى الداني ص٤٥٦، وتوضيح المقاصد ٧٧٣/٢، وأوضح المسالك ٥٦/٣، ومغني اللبيب ص١٨٣.

اللغة: (بُصرى): موضع بالشام. انظر: الصحاح (بصر) ٥٩٢/٢.

(نجلاء): واسعة. انظر: الصحاح (نجل) ١٨٢٦/٥.

(٤) انظر: مجيب النِّدا ص٤٥٠.

(٥) الأول: قول البصريين: إنَّ واو (رُبَّ) لا تعمل، وإنَّما العمل لـ(رُبَّ) مقدَّرة. انظر: الكتاب ٢٦٣/١، وشرح الكتاب ١٦١/٢، والإنصاف ٣١١/١، وشرح التسهيل ١٨٩/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥١٧/٤، والجنى الداني ص١٥٤، ومغني اللبيب ص٤٤٨، والمساعد ٢٩٧/٢، والهمع ٤٦٩/٢.

الثاني: قول الكوفيين: إنَّ واو (ربَّ) تعمل في النكرة الخفضَ بنفسها، وبه قال المبرِّد من البصريين. انظر: المقتضب ٣٤٧/٢-٣٤٨، والإنصاف ٣١١/١، وشرح التسهيل ١٨٩/٣، والجنى الداني ص١٥٤، ومغني اللبيب ص٤٤٨، والمساعد ٢٩٧/٢، والهمع ٤٦٩/٢.

(٦) لم يذكر حرف (الباء). انظر: عنوان الإفادة ص٢٧٠.

"رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُ"، وتقدَّم أنَّها تدخل عليها (التاء) مفتوحةً إلا للوقف.

الخامسة: قال الرَّاعي والغرناطي: «ولا تكون زائدةً»[٢].

و(الباء)، ولا تخرج عن الحرفيَّة والجرّ.

قال السَّمين[٣]: ولها عشرون معنى.

وقال النويري: ثلاثة عشر، وأصل معانيها: الإلصاق[٤].

قال الرَّاعي: «معناها الذي لا يفارقها: الإلصاق»[٥]، قال: وتُستعمل في معانٍ أُخر[٦].

وقال الجعبري: التعدية[٧].

الأول: الإلصاق، والإلصاق: إمساس الشيء الشيء، أو ما يقرب منه على وجه بكيفيَّة خاصَّة، بخلاف الملابسة، فإنَّها على أيِّ وجهٍ كان.

وعبارة الأنصاري: أن تضيف الفعل وتلصقه بشيء ما كان يُلصق به لولا دخولها.

وهو قسمان: حقيقيٌّ، ومجازيٌّ. / [٤٥٨]

الأول: الإلصاق بالشيء، نحو: "بِقَلْبِي غَرَامٌ"، أي: لصق به، بمعنى: قام به.

والثاني: الإلصاق بما يقرب من الشيء، نحو: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ"، أي: التصق مروري بموضعٍ يقرب من زيد، فكأنَّه التصق به؛ لأنَّ ما قارب الشيء يُعطى اسمه وحكمه، ومن هنا جاء قولهم

---

(١) انظر: عنوان الإفادة ص٢٧٠.

(٢) السابق.

(٣) لم أقف عليه.

والسَّمين هو: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن مُحَمَّد شهاب الدين السمين الحلبي الشافعي، من مؤلفاته: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك، توفي سنة ٧٥٦ هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين ١/١١١، والأعلام ١/٢٧٤.

(٤) انظر: شرح المقدمات الكافية ص٦١٤، ٦١٧.

(٥) عنوان الإفادة ص٢٧٤.

(٦) انظر: السابق.

(٧) كنز المعاني ١/٣٨.

في القلتين وهكذا: تحديدًا أو تقريبًا، وجاء تمييز النسبة؛ لأنَّ الفعل يُسند إلى الشيء، وإنَّما هو مسنَد لما يقرب منه بأيِّ قُرْبٍ كان، من نسب، أو ملك، أو مجاورة، إلى غير ذلك.

الثاني: الاستعانة، والاستعانة: طلب الإعانة، والإعانة: التقوية للغير بالعمل معه، والاستعانة هنا جعل مدخول (الباء) مُعينًا على إخراج الفعل من العدم إلى الوجود، ولو بكونه آلة، وحينئذ (باء) الاستعانة هي الداخلة على ما هو في الإعانة كالآلة أو هو آلة، نحو: "كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ"، فالقلم أعان الكاتب على جعل الحرف حرفًا في المحل وهكذا، وفي الاستعانة إلصاق الكتابة بالقلم.

الثالث: السببيَّة، والسببيَّة نسبة إلى السبب، والسبب: الوُصلة، ويكون بالمعين -أي بالاستعانة- وبغيرها، كالمادة وغيرها من كل موجود -ولو حالةً- له دخل في وجود موجود آخر، و(باء) السببية هي الداخلة على سبب وجود متعلَّقها، نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا﴾[1].

فالسببيَّة: جعل مدخول (الباء) سببًا في وجود الفعل لا على هيئة الإعانة.

وقد تُنفى السببية، مثل: ((لنْ يَدْخُلَ أَحدُكُم الجنَّةَ بِعمَلِهِ))[2]، وفي السببية إلصاق التحريم بالظلم، أي إلصاق المسبَّب بالسبب.

قال الأنصاري: والسببيَّة تنقل الفاعل فتصيّره مفعولًا، نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[3]، ففيها غير السببية للفعل، وغير سببية الفعل خصوصيَّة، وهي أخرى، وهي أنَّ مجرورها فَعَلَ الفعلَ الذي هي متعلِّقة به كفاعله.

الرابع: المصاحبَة، وهي: المقارنة، فتكون بمعنى (مع) حتى إنَّها تصلح في موضعها، نحو: ﴿﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾[4].

---

(١) سورة النساء: ١٦٠.

(٢) مسند أحمد، (ح٧٤٧٩) ٤٤٩/١٢.

(٣) سورة البقرة: ١٧.

(٤) سورة النساء: ١٧٠.

فالمصاحبة: جعل مدخول (الباء) مقارنًا لوجود الفعل وإن لم يكن مؤثِّرًا فيه، وفي المصاحبة إلصاق الصاحب بصاحبه، وهكذا.

قال ابن الملك[١]: والفرق بين (الباء) و(مع) في المصاحبة أنَّ (الباء) لاستدامة المصاحبة، و(مع) لانتدابها، ولا أجده من أصل (الباء) للإلصاق، وأنَّ (الباء) مدخولها ليس العمدة، و(مع) بالعكس.

الخامس: التعدية، والتعدية: تمشية الفعل من لزومه لفاعله إلى جعله واقعًا على مدخول (الباء)،/ والتعدية لغةً: الأخذ بالشيء من موضعه صائرًا به إلى موضع آخر. [٤٥٩]

وفي التعدية إلصاق المعدَّى بالمعدَّى إليه، فالتعدية يلزمها الإلصاق، والمجاوزة، والنقل، والجمع بالشيء الذي عدى إليه، ومن ثمَّ فُسِّرت التعدية بكلٍّ من الأربعة؛ لأنَّ لازم الشيء يجوز أن يفسَّر به الشيء؛ لقربه منه، وأيضًا لدلالة اللازم على الملزوم من جهة حضوره في الذهن عند سماعه؛ لأنَّه يلزمه فيحضر عنده أين سمع.

واعلم أنَّ حروف الجر كلٌّ منها تُمشي الفعل من لزومه للفاعل حتى تُوصله إلى المحل الذي يريد المتكلم إيصاله به على أيِّ وجه من وجوه الإيصال أراده، فإن كان يريد على وجه ابتداء الغاية أتى بـ(مِن)، أو على وجه انتهائها أتى بـ(إلى)، أو على وجه التعدية أتى بـ(الباء)، وهي اتصال الفعل بمدخول (الباء) فقط، أو على وجه الاستعانة أتى بـ(الباء) -أيضًا-، والاستعانة: إيصال الفعل بمدخول (الباء) على وجه زيادة التأثير فيه، أو على وجه الصُّحبة أتى بـ(الباء) -أيضًا-، والصُّحبة: إيصال الفعل بمدخول (الباء) على وجه المقارنة وهكذا، ومن ثمَّ قيل: إنَّ (الباء) في "بسم الله" للاستعانة، وقيل: للمصاحبة، وقيل: للملابسة[٢].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) جاء في الكشاف ٣/١، ٤: «فإن قلت: ما معنى تعلُّق اسم الله بالقراءة؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما أن يتعلَّق بها تعلُّق القلم بالكتابة في قولك: "كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ"...، والثاني: أن يتعلَّق بها تعلُّق الدُّهن بالإنبات في قوله: ﴿تَنْبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾، على معنى: متبرِّكا بسم الله أقرأ، وكذلك قول الداعي للمعرس: "بِالرَّفَاءِ والبَنِينَ"، معناه أعرستَ ملتبسًا بالرَّفاء والبنين، وهذا الوجه أَعرب وأَحسن».

وانظر: مغني اللبيب ص١٣٩، والبحر المحيط في التفسير ٢٩/١، وشرح التصريح على التوضيح ٦٤٦/١.

قال في (النهاية): «واللَّبس: الخلط، يُقال: لَبَسْتُ الأمر -بالفتح- أَلبِسه -بالكسر- لبسًا، إذا خلطت بعضه ببعض» [١].

وقال في (المصباح): و"لَبَسْتُ الْأَمْرَ عَلَى زَيْدٍ" من باب: "ضَرَب": خلطته، والتَّشديد مبالغة[٢]. انتهى.

فالملابسة تصدق على الإلصاق، والتعدية، والاستعانة، والسببيَّة، والمصاحبة، وهكذا، والتعدية -أيضًا- تصدق على الكل، قال في (الألفية):

وَعَـــدِّ لَازِمًـــا بِحَـــرْفِ جَـــرِّ ۞ ..... [٣]

وقال الأندلسي: ليست التعدية قِسمًا برأسه؛ لأنَّها منخرطة في تلك المعاني؛ إذ الإلصاق -مثلًا- تعدية المعنى، والفرق بين تعدية (الهمزة) وتعدية (الباء) أنَّك إذا قلت: "أَذْهَبْتُ زَيْدًا" لم يكن مصاحبًا له ولا بدَّ، بخلاف: "ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ"[٤].

وحينئذ فالجمع بين (الهمزة) و(الباء) في قوله تعالى: ﴿أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾[٥]، هل هو للتأكيد تقويةً لهذه التعدية، أو هو لإفادة سرٍّ آخر، هو أنَّ الهمزة أُتي بها لإفادة أنَّ الله أوقع الإسراء بعبده -أي: جعله ساريًا، أي: ماشيًا- في جزء الليل الأخير؟

وحينئذ فهل هذا الإسراء على العادة من إسراء الناس، أو هو إسراء ليس على العادة، بل هو على وجه لا يقدر عليه العبيد المخلوقون، وإنَّما يقدر عليه إلهٌ عظيم هو رب العالمين، فأتى بـ (الباء)؛ ليثبت هذا المعنى؟

أو (الهمزة) ليست معدِّية، بل هذا الفعل لازم بدون (الهمزة) وبـ(الهمزة) [٦]، وإن كان هذا خلاف الأصل في (الهمزة)، ولكن هذا يفوت به ذلك السر العظيم.

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٢٢٥.

(٢) انظر: المصباح المنير ٢/٥٤٨.

(٣) صدر البيت (٢٧٢)، تمامه: «وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ» ص ١٠٤.

(٤) انظر نحوه في: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٤٣، والهمع ٣/ ١٢.

(٥) سورة الإسراء: ١.

(٦) انظر: البرهان في علوم القرآن ٤/٢٥٤.

السادس: المقابلة، والمقابلة: جعل شيء تجاه شيء، مثل: "بِعْتُ هَذَا بِهَذَا"، و: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[١].

ومثَّل الفاكهيُّ التعويضَ / بالمثال الأول[٢]، فتكون المقابلة والتعويض سواءً. [٤٦٠]

وإذا قوبل شيء بشيء فما دخلتْه (الباء) سبب، وما لم تدخله (الباء) مسبّب، فتكون المقابلة والسببيَّة سواءً في الوجود في مثال واحد، وإنَّما تختلفان بالقصد.

السابع: البدليَّة، وهي: جعل شيء خلفًا عن شيء لا سببًا له ولا مقابلًا له، نحو: ((مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرَ النَّعَمِ))[٣]، أي: بدلها.

واعلم أنَّ (باء) الاستعانة، و(باء) المقابلة، و(باء) البدليَّة، و(باء) التعويض، وهكذا، قد تُجعل كلها للسببية؛ وذلك لأنَّ القوَّة التي في الآلة سبب لأخذها آلة، والأهليَّة في الشيء سبب لأخذه مقابلًا، وبدلًا، وعوضًا، وهكذا.

وحينئذ فـ(الباء) في قوله -عز وجل-: ﴿بِرُءُوسِكُمۡ﴾[٤]، إنَّما أُتي بها مع أنَّ الفعل متعدٍّ بنفسه لحكمةٍ هي أنَّ الرؤوس سبب للمسح؛ لضعفها عن الغسل في كل يوم خمس مرات مثلًا، والوجوه وهكذا سبب للغسل؛ لقوَّتها على الغسل، وهكذا.

الثامن: التبعيض عند الأصمعي[٥]، والفارسي[٦]، والقتيبي[٧]، وابن مالك[٨]، وجعلوا منه: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[٩]، أي: منها، فتكون حينئذ مثل: (من)، وأنكره ابن بَرهان -بفتح

---

(١) سورة النحل:٣٢.

(٢) انظر: مجيب النِّدا ص٤٤٨.

(٣) مسند أحمد (ح٨٠٧) ١٨٦/٢.

(٤) سورة المائدة: ٦.

(٥) يقول ابن مالك في شرح التسهيل ١٥٢/٣-١٥٣: «والموافقة (مِن) التبعيضية...، ذكر ذلك أبو علي الفارسي في التذكرة، ورُوي مثل ذلك عن الأصمعي». وانظر: والجنى الداني ص٤٣، ومغني اللبيب ص١٤٢.

(٦) نُسب إليه في: شرح التسهيل ١٥٢/٣-١٥٣، والجنى الداني ص٤٣، ومغني اللبيب ص١٤٢، وشرح التصريح ٦٤٧/١.

(٧) انظر: أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري؛ تحقيق: مُحَمَّد الدالي، ص٥١٥ (مؤسسة الرسالة).

(٨) انظر: شرح التسهيل ١٥٢/٣-١٥٣.

(٩) سورة الإنسان: ٦.

الباء- وغيره[١]، وقال: «من قال: إنَّ (الباء) للتبعيض فقد جاء أهلَ العربيَّة بما لا يعرفونه»[٢].

التاسع: المجاوزة، مثل: فـ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[٣]، أي: عنه.

وهل تختص (باء) المجاوزة بالسؤال كالمثال، أو لا، مثل: ﴿وَبِأَيْمَـٰنِهِمْ﴾[٤]؟ قولان[٥].

العاشر: الاستعلاء، مثل (على)، نحو: ﴿بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[٦].

الحادي عشر: الظرفيَّة، مثل (في)، وتدخل حينئذ على اسم الزمان، مثل: ﴿وَبِٱلَّيْلِ﴾[٧]، وعلى اسم المكان، مثل: ﴿بِبَدْرٍ﴾[٨].

الثاني عشر: القسَم، مثل: "بِاللهِ".

الثالث عشر: الزيادة، وهي في سبعة مواضع:

وجوبًا في واحد، وهو ثاني صيغتَي التعجب المشهورتين، نحو: "أَحْسِنْ بِزَيْدٍ"، فـ"زيد" هنا فاعل، أي: حسُن زيد حسنًا تزايد إلى الغاية حتى صار يُتعجَّب منه.

وجوازًا في الستة الباقية، وهي:

فاعل (كفى)، نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٩].

---

(١) يقول ابن جني (سر صناعة الإعراب ١/١٣٤): «فأمَّا ما يحكيه أصحاب الشافعي -رحمه الله- عنه من أنَّ الباء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت».

(٢) شرح اللمع ١/١٧٤.

(٣) سورة الفرقان: ٥٩.

(٤) سورة الحديد: ١٢.

(٥) القول الأول: إنَّها تختص بالسؤال، نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرا﴾[الفرقان:٥٩]؛ بدليل: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾[الأحزاب:٢٠].

القول الثاني: لا تختص به؛ بدليل: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَـٰنِهِمْ﴾[الحديد:١٢].

انظر: مغني اللبيب ص١٤١، والمقاصد النحوية ١/٦٤٧.

(٦) سورة آل عمران: ٧٥.

(٧) سورة الصافات: ١٣٨.

(٨) سورة آل عمران: ١٢٣.

(٩) سورة النساء: ٧٩.

والمبتدأ، نحو: "بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ"، و"خَرَجْتُ فَإِذَا بِزَيْدٍ قَائِمٌ"، و"كَيْفَ بِكَ إِذَنْ".

والخبر، نحو: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[١]./ [٤٦١]

وتَطَّرد زيادتها فيه إذا كان بعد (ليس)، نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ﴾[٢]، أو بعد استفهام، نحو: "هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ؟".

والحال المنفي عاملها، كقول الشاعر:

فَمَـــا رَجَعَـــتْ بِخَائِبَـــةٍ رِكَـــابٌ ۞ ..... [٣]

قاله ابن مالك[٤]، وخالفه أبو حيان[٥].

والنفس والعين في التوكيد، نحو: "جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ"، و"خُذْ هَذَا الشَّيْءَ بِعَيْنِهِ".

و(الكاف)، ولا تخرج عن الجرِّ، وتخرج عن الحرفيَّة إلى الاسميَّة في قليلٍ من الكلام، أو في شعر؛ لأنَّها على حرف واحد، ولا يوجد اسم على حرف واحد وليس ضميرًا سواها.

قال امرؤ القيس:

وَرُحْنَـا بِكَـابْنِ الْمَـاءِ يُجْنَـبُ وَسْـطَنَا ۞ ..... [٦]

---

(١) سورة يونس: ٢٧.

(٢) سورة الزُّمَر: ٣٦.

(٣) صدر بيت من الوافر، عجزه (حَكِيمُ بنُ المسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا)، للقحيف العقيلي في: خزانة الأدب ١٣٩/١٠، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٢٨٢/٨. وهو في: شرح التسهيل ٣٨٥/١، والتذييل ٣١٤/٤، والجنى الداني ص٥٥، ومغني اللبيب ص١٤٩، والمساعد ٢٨٨/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٨٥/١، وشرح الكافية الشافية ٧٢٨/٢.

(٥) يقول أبو حيان (التذييل ٣١٤/٤): «وما ذهب إليه المصنِّف -ابن مالك-... من زيادة الباء في الحال لا يتعيَّن؛ إذ يحتمل أن تكون الباء للحال لا زائدة في الحال، أي: فما رجعت بحاجة خائبة، أي: متلبِّسة بحاجة خائبة». وانظر: الارتشاف ١٢٢٠/٣.

(٦) صدر بيت من الطويل، عجزه (تَصَوَّبُ فِيهِ العَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي)، لامرئ القيس في ديوانه ص١٧٦. وهو في: التذييل ٢٦٢/١١، وتوضيح المقاصد ٧٦٢/٢، والمقاصد الشافية ٦٦٧/٣، وعنوان الإفادة ص٢٧٤، وخزانة الأدب ١٦٧/١٠.

اللغة: (ابن الماء): طائر يُقال له: الغرنيق، شبَّه الفرس به في سرعته وسهولة مشيه. انظر: خزانة الأدب ١٦٧/١٠.

=

فهذه اسم؛ لدخول حرف الجر عليها؛ لأنَّ حرفَي جرٍّ لا يلتقيان.

وقال الأعشى:

أَتَنْتَهُــونَ ولَــنْ يَــنهَى ذَوِي شَــطَطٍ ❁ كالطَّعْنِ يَـذْهَبُ فِيـهِ الزَّيْـتُ والفُتُـلُ [١]

فـ(الكاف) في "كالطعن" فاعل ينهى، أي: لا ينهى من هم متجاوزون طريق المعروف إلا الطَّعنُ في الحرب بالرماح.

ثم لها خمسة معان:

الأول: التشبيه، قال الأنصاري: إمَّا حقيقةً، كقولك: "هَذَا الثَّوْبُ كَهَذَا"، وإمَّا مجازًا، كقولك: "زَيْدٌ كَالْأَسَدِ".

الثاني: الاستعلاء، نحو قولهم: "كَمَا أَنْتَ"، أي: على ما أنت، وقيل لبعضهم: "كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟"، فقال: "كَخَيْرٍ"، أي: على خير.

الثالث: المبادرة، نحو: "سَلِّمْ كَمَا تَدْخُلُ"، و"صَلِّ كَمَا يَدْخُلُ الْوَقْتُ"، والظاهر أنَّه إذا اتَّصلت بها (ما) -كما ترى-.

والرابع: التعليل، نحو: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا﴾ [٢]، أي: اذكروني لإرسالنا، ونحو: ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ﴾ [٣]، أي: وي لأنَّه، ونفاه الأكثرون[٤].

=(يجنب):يقاد. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (جنب) ٤٦١/٧.

(١) من البسيط، للأعشى ميمون بن قيس، في ديوانه برواية: (هل تنتهون؟ ولن ينهى ذوي شطط) شرح وتعليق: د.محمد حسين، ص٦٣ (المطبعة النموذجية). وهو في: المقتضب ١٤١/٤، والأصول ٤٣٩/١، والمسائل الحلبيات ص٢٤٢، والخصائص ٣٧٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠٤/٤، وشرح الكافية الشافية ٨١٢/٢.

اللغة: (شطط): الجور والظلم. انظر: لسان العرب (شطط) ٣٣٤/٧.

(الفُتُل) جمع فتيلة، أي: ما يُستعمل في الجراحة. انظر: أساس البلاغة (فتل) ٦/٢.

(٢) سورة البقرة: ١٥١.

(٣) سورة القصص: ٨٢.

(٤) ذكر ذلك ابن هشام في مغني اللبيب ص٢٣٤.

والخامس: الزيادة، قال الأنصاري: للتوكيد، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١].

وإنَّما جُعلت هنا زائدةً؛ لأنَّا لو جعلناها أصليَّةً كان المعنى: ليس مثْلَ مِثْلِهِ شيء، وذلك يقتضي وجود مِثْل له، ولا مِثْل له -سبحانه-، فالمعنى: ليس مثله شيء، و(الكاف) زائدة.

وقال بعضهم: لا يقتضي جعلها غير زائدة -أي: أصليَّة- أنَّ هناك مِثْلًا له -سبحانه-؛ لأنَّ مِثل الشيء قد يراد به عينه عند إرادة المبالغة لا شيء آخر غيره يماثله، ومنه قولهم: "مِثْلُكَ لَا يَقُولُ كَذَا"، و"مِثْلِي لَا يَفْعَلُ هَذَا"، أي: أنت الأصل ومثلك فرعك، فإذا ترفَّع الفرع عن شيء فكيف بالأصل؟ فهذا من باب القياس[٢].

ويبقى علينا أن نقول: وإذا لم يقتضِ، فما المحوِج إلى الإتيان بها؟ ولِمَ لمْ يقل: "لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ"، أو "لَيْسَ شَيْءٌ مِثْلَهُ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ"؟

فالجواب: أنَّه لَمَّا وقع بين العرب في لسانهم أنَّهم يقولون: "مِثْلُكَ لَا يَبْخَلُ"، ويريدون به: أنت لا تبخل، ترتَّب عليه أنَّهم لو قالوا: "مِثْلُكَ لَا يَكُونُ" للزم أن يكون معناه: أنت لا تكون. وحينئذ فلو قالوا: "مِثْلُكَ لَيْسَ شَيْئًا" يلزم أن يكون معناه: أنت لست شيئًا، فحينئذ "لَيْسَ مِثْلَ مِثْلِهِ شَيْءٌ" معناه: ليس مثله؛ لأنَّ نفي مِثْلِ الْمِثْل نفيٌ للمثل، كما أنَّ نفي المثْل نفيٌ للعين، على أنَّه من القواعد أنَّ الكلمة لا يُنطق بها إلا بعد وجود معناها في الذِّهن، وُجد -أيضًا- في الخارج أو لم يوجَد، وعلى هذه القاعدة فلو قيل: "لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ" يقتضي إثبات المثل في الذهن حتى يصحَّ نفيه؛ إذ لا نفي إلا بعد تصوُّر، وهذا مقام ضيق، تعالى ربنا -سبحانه- عن الأمثال والأشباه ذهنًا وخارجًا، وإنَّما كلامه سبحانه عربي على أسلوب تراكيب العرب في حق بعضهم البعض.

و(اللام)، وفيها ثلاث مسائل:

الأولى: لا تخرج / عن الحرفيَّة والجرّ. [٤٦٢]

(١) سورة الشورى: ١١.

(٢) انظر نحو هذا الكلام في: الكشاف ٢١٣/٤، والبحر المحيط في التفسير ٣٢٦/٩.

الثانية: هي مكسورة مع الظاهر كله إلا مع المستغاثِ فقط، والمستغاث له على الأصل، وهو الكسر، وكذلك المعطوف على المستغاث -وتقدَّم-[١].

ومفتوحة مع المضمر كله إلا في لغة خُزاعة، فالمضمَر عندهم كالمظهَر، وتُستثنى في لغة غيرهم ياء المتكلم[٢].

وتقدَّم أنَّ حقَّ الكلمة التي على حرف واحد أن تُبنى على الفتح، فالفتح هنا الأصل، وإنَّما جاء الكسر؛ لأنَّ الفتح أخذته لام الابتداء؛ لأنَّها للمركَّب، وهو أثقل، والمستغاث محل التأكيد؛ لشدَّة الحاجة إليه، والضمير محل الضعف؛ لأنَّه باطن، فيحتاج إلى التقوية، على أنَّنا نقول: هذا على الأصل، وما جاء على الأصل لا يحتاج إلى تعليل.

والكاف مفتوحة دائمًا، والباء مكسورة دائمًا.

الثالثة: لها سبعة عشر معنى:

الأول: التعليل، وقال الراعي: «معناها: المِلْك، أو الاستحقاق»[٣].

وفي (التمهيد) من كتب الأصول: هي حقيقة في الملك، لا يُعدل عنه إلا لدليل[٤]. انتهى.

وهو مذهب الحنفية -أيضًا-.

والتعليل: تبيين العلة، وذلك تارةً بلفظ (اللام)، وهو الأصل، وتارةً بلفظ (كي)، وتارةً بلفظ (إن) المصدرية، وتارةً بلفظ (إذ)، قال الطوفي: (إذ) وُضعت في اللغة للدلالة على الزمان الماضي، وتُستعمل في عرف اللغة في موضع التعليل والدليل[٥].

قال: «وهذا الاستعمال العرفي مطابق للوضع اللغوي باعتبار المعنى؛ لأنَّ قولك -مثلًا-: "قُمْتُ إِذْ قُمْتَ" في معنى قولك: "قُمْتُ لَمَّا قُمْتَ"، و(لَمَّا) فيها معنى الزمان، أي: قمتُ

---

(١) انظر: قسم التحقيق ص٧١٩.

(٢) أي: لغة العرب غير خزاعة فتح اللام مع المضمر، وأمَّا خزاعة فلام الجر عندهم مكسورة كما هي إذا دخلت على المظهر، واتَّفقت اللغتان على كسر اللام مع ياء المتكلم. انظر: التذييل ١١/١٨٤.

(٣) عنوان الإفادة ص٢٧٥.

(٤) انظر: التمهيد في أصول الفقه ١/١١٤.

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة ١/١٤٦.

حين قمتَ»[١] فقيامك علة لقيامي من جهة ربطي إيَّاه به.

ثمَّ العلة التي تبيّنها (اللام) إن كانت أهلًا للمِلك فـ(اللام) للمِلك، وإن كان أهلًا للاستحقاق لا للمِلك فـ(اللام) للاستحقاق، ثمَّ المالك أو المستحِق إن لم يتجاوزه ما قبلها إلى غيره فـ(اللام) للاختصاص، ولا يقولون في هذه الثلاثة: (اللام) للتعليل، فمن ثمَّ قالوا.

الثاني: المِلك -بكسر الميم-: وهو قهر الشيء بحيث يُتصرَّف فيه لمصلحة القاهر.

والملك -بضم الميم-: قهر الأشياء بحيث يُتصرف فيها لمصلحتها، ومالك الْمُلك -سبحانه- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٢].

ثم المِلك قسمان: حقيقة، نحو: "وَهَبْتُ لِزَيْدٍ"، ومجاز: ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾[٣].

والثالث: الاستحقاق، وهو: أهليَّةٌ لحقٍّ، وأصله: طلب الحق، والحق: / الثابت، والأهل: هو اللائق في طبع العقل لضمّ شيء إليه. [٤٦٣]

الرابع: الاختصاص، والاختصاص: الافتراد، والافتراد: جعْل شيء لا يتجاوز موضعًا إلى موضع آخر من المواضع التي هي أهل له.

ثم قد اختلف العلماء في أيّ هذه الأربعة الأصل؟ ففي كلام العراقي أنَّ التعليل الأصل[٤]، وتقدَّم كلام (التمهيد)[٥]، وفي كلام السبكي: الأصل الاختصاص[٦].

ثم اختلفوا في (اللام) في: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾[٧] هل هي للملك -وهو مذهب

---

(١) شرح مختصر الروضة ١٤٦/١.

(٢) سورة الشورى: ١١.

(٣) سورة الزُّخرُف: ١٠.

(٤) جاء في الغيث الهامع ص٢١٦: «كذا جعلوا المِلك والاستحقاق قسيماً للاختصاص، والظاهر أنَّ أصلَ معانيها -اللام- الاختصاصُ».

(٥) انظر: قسم التحقيق ٧٧٣.

(٦) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج ١٦٦/٣.

(٧) سورة التوبة: ٦٠.

الشافعي[١]-، كقولنا: "الْمَالُ لِزَيْدٍ"، أو للاختصاص -وهو مذهب الثلاثة[٢]-، كقوله -تعالى-: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[٣]، وقوله -عليه السلام-: ((صوموا لرؤيته)) [٤]، أي: الطلاق والصيام مختصَّان بهذا الوقت؟

ثم هل التبليغ من الاختصاص؟ الظاهر: نعم.

والتبليغ: إيصال مسموع إلى سامعه، نحو: "قُلْتُ لَهُ"، و"أَذِنْتُ لَهُ" و"فَسَّرْتُ لَهُ".

الخامس: التبيين، وهو تارةً للفاعل، نحو: "مَا أَحَبَّنِي، أو مَا أَبْغَضَنِي لِزَيْدٍ" إذا كنت أنت الفاعل للحب والبغض، فإن قلت: "إِلَى زَيْدٍ" كان هو الفاعل لهما، وحينئذ فنحو: "العِلْمُ أَحَبُّ إِلَى زَيْدٍ" يفيد أنَّ اسم التفضيل فيه بمعنى المفعول، ونحو: "زَيْدٌ أَحَبُّ مِنِّي" اسم التفضيل فيه بمعنى الفاعل، فيكون اسم التفضيل تارةً بمعنى اسم الفاعل، وتارةً بمعنى اسم المفعول، وهذا يُضمُّ إلى ما ذُكر في اسم التفضيل في باب التمييز.

وتارةً تكون (لام) التبيين لتبيين المفعول، نحو: "سقيًا لِزَيْدٍ"، و"جَدْعًا[٥] لِزَيْدٍ"، وإنَّما كانت هنا للتبيين لا للتعدية التي هي الأصل؛ لأنَّ المصدر يتعدَّى إلى الفعل بنفسه، فـ(اللام) هنا ليست متعلِّقةً بالمصدر بل بمقدَّر.

قال ابن عصفور: تقديره: أعني[٦]، وقال غيره: تقديره: إرادتي[٧].

السادس: التعجُّب، وهو: استكثار الشيء واستعظامه لزيادته زيادةً باهرةً على ما يترقَّب

[٤٦٤]

(١) انظر: المجموع شرح المهذب ١٨٥/٦.

(٢) انظر: فتح القدير لابن الهمام ٢٦٥/٢، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير، لأحمد الصاوي؛ صححه: لجنة برئاسة الشيخ أحمد سعد علي، ٢٣١/١ (مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م).

(٣) سورة الطلاق: ١.

(٤) صحيح البخاري، باب قول النبي ﷺ: ((إِذَا رَأَيْتُمُ الهِلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا)) (ح١٩٠٩) ٢٧/٣.

(٥) الجدْع: القطع في الأنف، والأذن، والشفة، واليد، ونحوها. انظر: لسان العرب (جدع) ٤١/٨.

(٦) لم أقف على تقدير "أعني" لابن عصفور في المقرب ٣٥٧/١، ولا في شرح الجمل ٤٢٣/٢.
وقدَّره بـ"أعني" أبو حيان في التذييل ٧٠/٣، والمرادي في الجنى الداني ص٩٧، وابن عقيل في المساعد ٤٢٠/٢.

(٧) انظر: مغني اللبيب ص٢٩٢، وتعليق الفرائد١/١٠٠.

فيه، ويكون بالنداء، كقولهم: "يَا لَلْمَاءِ"، و"يَا لَلْعُشْبِ"، "وَيَا لَكَ / رَجُلًا عَالِمًا"، إذا تعجَّبت من كثرة ذلك.

ويكون -أيضًا- بغير النداء، كقوله:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ ❁ فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَزَوَّدَا [(١)]

السابع: مثل (مِن): "سَمِعْتُ لَهُ صُرَاخًا"، أي: مِنه.

الثامن: مثل (إلى): ﴿أَوْحَىٰ لَهَا﴾[(٢)]، أي: إليها.

التاسع: مثل (عن): ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[(٣)]، أي: عن.

العاشر: مثل (على): ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾[(٤)]، أي: على الجبين.

وقال ابن النَّحاس: لا نعرف (لهم) في اللغة بمعنى (عليهم)، و((اشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ))[(٥)]، أي: مِن أجلهم[(٦)].

الحادي عشر: مثل (في): ﴿لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[(٧)]، أي: في يوم القيامة.

الثاني عشر: مثل (الباء) في القسَم، ولكن تختص باسم الله -تعالى-، كقوله:

[للهِ] [(١)]يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ❁ ..... [(٢)]

---

(١) من الطويل، للأعشى ميمون، في ديوانه ص١٣٥. وهو في: شرح التسهيل ١٤٦/٣، والتذييل ١٧٤/١١، ومغني اللبيب ص٢٨٤، وشرح الأشموني ٨٠/٢.

(٢) سورة الزلزلة: ٥.

(٣) سورة الأحقاف:١١.

(٤) سورة الصافات: ١٠٣.

(٥) صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان الدارمي؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، باب الولاء، (٤٣٢٥) ١٦٧/١٠ (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

(٦) يقول (إعراب القرآن ٥٥/٣): «﴿وذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغاضِباً﴾، قال أبو جعفر: قد ذكرنا عن سعيد بن جبير أنَّه قال: مغاضبًا لربه -جلَّ وعزَّ-، وربّما أنكر هذا من لا يعرف اللغة، وهذا قول صحيح، والمعنى: مغاضبًا من أجل ربه، كما تقول: "غَضِبْتُ لَكَ"، أي: مِن أجلك...، وأكثر أهل اللغة يذهب إلى أنَّ قول النبيِّ ﷺ لعائشة -رضي الله عنها-: ((اشترطي لهم الولاء)) من هذا». وانظر: مغني اللبيب ص٢٨٠.

وابن النحاس هو: أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل المعروف بالنحاس، أبو جعفر، من مؤلفاته: معاني القرآن، وإعراب القرآن. توفي سنة ٣٣٨هـ. انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص٢٢٠، والوافي بالوفيات ٢٣٧/٧.

(٧) سورة الأنبياء: ٤٧.

ولا بدَّ فيه من معنى التعجُّب.

الثالث عشر: مثل (عند)، نحو: ((لَخَمْسُ صَلَوَاتٍ)) (٣).

الرابع عشر: مثل (بعد): ((صوموا لرؤيتِه))(٤).

الخامس عشر: مثل (مع)، كقوله:

فَلَمَّـــا تَفَرَّقْنَـــا كَـــأَنِّي وَمَالِكًـــا ❁ لِطُـولِ اجْتِمَـاعٍ لَـمْ نَبِـتْ لَيْلَـةً مَعَـا (٥)

السادس عشر: التعدية، قاله ابن مالك(٦):﴿فَهَبْ لِى﴾(٧)، ويمكن أن يُجعل هذا من التمليك المجازي(٨)؛ إذ التعدية لا يُصار إليها إلا عند تعذُّر وجود معنًى زائد.

السابع عشر: الزيادة، وهي نوعان: نوع في النفي، ونوع في الإثبات.

---

(١) في المخطوط: (لا)، وليس فيه شاهد، وما أثبتُّه الصواب كما ورد في كتب النحو.

(٢) صدر بيت من البسيط، تتمته: (للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ *** بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَانُ وَالآسُ)، اختُلف في نسبته، فهو لأميَّة بن عائذ في: الكتاب ٤٩٧/٣، والأصول ٤٣٠/١، ولعبد مناة الهذلي في: المفصل ص٤٨٤، وشرحه ٢٥٣/٥، والتذييل ٣٤٣/١١، ولبعض الهذليين في: توجيه اللمع ص٤٧٩. وانظر: الخزانة ٩٨/١٠، والمعجم المفصل ٣٩/٤.

اللغة: (حِيَد): الحيدة: العقدة في قرن الوعل. انظر: الصحاح (حيد) ٤٦٧/٢.

(٣) مسند أحمد، (ح ١٧٨٣٥)، ٣٧٩/٢٩.

(٤) صحيح البخاري، باب قول النبي ﷺ: ((إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا))، (ح١٩٠٩) ٢٧/٣.

(٥) من الطويل، لمتمم بن نويرة يرثي أخاه مالكًا، في ديوانه بعنوان: (مالك ومتمم اِبنا نويره اليربوعي)، جمع: ابتسام الصفار، ص١١٢ (مطبعة الإرشاد-بغداد ١٩٦٨م). وهو في: حروف المعاني والصفات ص٨٥، وشرح الكافية الشافية ٨٠٢/٢، واللمحة ٢٥٢/١، والتذييل ١٧٦/١١، والجنى الداني ص١٠٢، ومغني اللبيب ص٢٨١، وشرح الأشموني ٨٣/٢، والخزانة ٢٧٢/٨.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٨٠٢/٢.

(٧) سورة مريم: ٥.

(٨) يقول ابن هشام في مغني اللبيب ص٢٨٤: «التَّعدية ذكره ابن مالك في (الكافية)، ومثَّل له في شرحها بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّا﴾، وفي (الخلاصة)...، ولم يذكره في (التسهيل) ولا في شرحه، بل في شرحه أنَّ اللام في الآية لشبه التمليك».

وفي (شرح التسهيل) مثَّل ابن مالك للام شبه التمليك بغير الآية، يقول ١٤٤/٣: «ولام شبه التمليك، نحو: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَة﴾».

فالأول: (لام) الجحود.

والثاني ثلاثة أقسام: معترِضة، ومقويّة، وللاستغاثة.

فالمعترضة تكون بين الفعل المتعدّي ومفعوله، كقوله:

وَمَلَكْتَ مَا بَينَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ ۞ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسلِمٍ وَمُعَاهِدِ [١]

أي: أجار مسلمًا ومعاهدًا.

والمقويّة إمَّا مقويّةٌ فعلًا متعدّيًا ضَعُفَ بتأخيره، نحو: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[٢].

وإمَّا اسمًا مشتقًّا، نحو: "ضَارِبٌ لِعَمْرٍو".

وإمَّا مضافًا، نحو:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ..... ۞ ..... [٣]

أي: يا بؤس الحرب.

والاستغاثة، (لام) المستغاث عند المبرد[٤]، واختاره ابن خروف[٥].

قال في / (شرح الجمل): وقد تُحذف (اللام) ويبقى عملها[٦]، وتقدم أنَّ حروف الجر لا تُحذف ويبقى عملها، وإنَّما يُصار حينئذ إلى نصب مجرورها. [٤٦٥]

---

(١) من الكامل، للرماح بن ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، في ديوانه؛ تحقيق: مُحَمَّد الدليمي، ص٤١ (مطبعة الجمهورية-الموصل). وهو في: الارتشاف ٢٣٩٥/٥، والتذييل ٢٨/٧، والجنى الداني ص١٠٧، ومغني اللبيب ص٢٨٥، والمساعد ٢٥٩/٢، والهمع ٤٥٥/٢.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٤.

(٣) جزء بيت من مجزوء الكامل، تتمته: يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي *** وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا، نُسب لسعد بن مالك في خزانة الأدب ١/ ٤٧٣. وهو في: الكتاب ٢/ ٢٠٦، والأصول ١/ ٣٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٤٧، وشرح التسهيل ٢/ ٦٠.

(٤) لم يصرّح المبرد بالزيادة، لكنَّه ذكر أنَّ اللام معاقبة للألف، يقول (المقتضب ٢٥٤/٤): «وتلك إنَّما هي بدل من قولك: "يَا زَيْدَاه" إذا مددت الصوت تستغيث به، فـ"يَا لَزَيْدٍ" بمنزلة: "يَا زَيْدَاه" إذا كان غير مندوب».

(٥) انظر: شرح الجمل ٧٤٣/٢.

(٦) لم أقف عليه.

وبحروف[١] **القسَم**، قال الأنصاري: مصدر غير جارٍ على فعله؛ إذ فعله: أَقْسَمَ، مثل: أَكْرَمَ.

والقسَم له ستة أسماء: هذا، ويمين، وحَلِف، وعهد، وميثاق، وإيلاء.

وأشهرها اليمين، واليمين في اللغة: القوَّة[٢].

وفي الشَّرع: تقوية قصْد ما قصد إيقاعه في المستقبل من إثبات أو نفي بحيث لا يتخلَّف.

ثم هي نوعان: يمين بالله -تعالى-، ويمين بغير الله -تعالى-، وهي الشرط والجزاء، وهذا عند عامَّة العلماء؛ لأنَّ مَأْخذ الاسم دليل عليه، وهي أخذت من القوة، والقوة كما هي موجودة في اليمين بالله من حيث إنَّ الحالف يتقوَّى بها على البِرِّ، كذلك في الشرط يتقوَّى بالشرط على الجزاء، فيرجعان إلى أنَّه يتقوَّى بهما على الامتناع أو الفعل.

وقال أصحاب الظاهر: اليمين بغير الله مجاز؛ لأنَّ اليمين إنَّما يُقصد بها تعظيم المقسَم به، وهو عبادة، والعبادة لا تجوز لغير الله -تعالى-[٣].

وإيضاح هذا أنَّ سبب اليمين أمران:

الأول: سبب اليمين بالنسبة إلى الغير أنَّ الله تعالى أجرى العادة أنَّ عِظَم المنزلة والقدْر للشخص -مثلًا- في نفس الغير تحمله وتؤثِّر فيه أن يفعل إذا أريدَ منه الفعل، وأن يترك إذا أريد منه الترك، وهكذا؛ لأجل ذلك العظيم، والحُرْمة: هي الفعل أو التَّرك لأجل العِظَم، وهتْكها هو إلغاؤها بعدم الامتناع أو بالامتناع، ومن ثمَّ يجتهد الإنسان في أن يكون له في قلوب الناس عظم، ولَمَّا كان الأمر هكذا كان الإنسان إذا تصوَّر في نفسه قصورَ عِظَمِهِ في نفس آخر أن يفعل أو يترك لأجله، استعان بعِظَم عظيم فوقه في العِظَم، فذكر اسمه مقرونًا بالحرف الدَّال على العِظَم فيه، وهو حرف القسَم.

---

(١) في نسخة النبهان: (وحروف)، بدون الباء.

(٢) الصحاح (يمن) ٦/٢٢٢٠.

(٣) انظر قولهم في: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر الكاساني، الطبعة الثانية، ٣/٢ (دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

الثاني: سبب اليمين بالنسبة إلى النفس أنَّ الإنسان إذا دعاه طبعُهُ إلى فعل لذَّةٍ حاضرةٍ وعقلُه يزجرُهُ عنها، أو إلى ترك كريهةٍ لطبعِه وعقلُه يحثُّه عليها لحُسْن عاقبتها، فقد يضعُف عقلُهُ عن طبعِهِ فيحتاج إلى أن يَقوى، فيقوى بالحلف بالله -تعالى-؛ لِمَا عرف من قُبح / هتك [٤٦٦] حرمة اسم الله -تعالى-، وهذا المعنى -وهو قُبح هتك حرمة اسم الله تعالى- موجود في الطلاق، والعتاق.

ثم في القسم مسائل نحويَّة، ومسائل فقهيَّة.

فالنحويَّة أنَّ هذا المصدر له -مثْل ما لغيره- فعل ماضٍ، وفعل مضارع، وهكذا، وأنَّ فعله يجوز أن يُذكر مع حروفه، ويجوز أن يُحذف معها، ويجوز أن يُذكر بدونها؛ لأنه متعدٍّ.

والفقهيَّة أنَّ تعظيم الله -تعالى- فرض؛ لأنَّه القادرُ على الإيجاد من العدم، والموجِدُ، والمنعِمُ، والمتفضِّلُ، والمحسِنُ، إلى غير ذلك، وإنعامه وفضله -وهكذا- من إيجاده لا من إيجاد الغير، وليس هذا الوصف والشأن في غيره -سبحانه-، وأنَّ توحيدَه -سبحانه- بالعِظَم فرضٌ -أيضًا-، لذلك فلا يليق لغيره أن يتشوَّفَ للتعظيم، ولا أن يرى نفسه بالتعظيم ولو رآه موجودا وواقعًا له من النَّاس أو من الله -تعالى-، ولا يليق لأحد أن يعظِّم غيره -سبحانه-، إلا إن أمر هو -سبحانه- بتعظيمه، ومن ثمَّ -والله ﷻ أعلم- أوَّل ما أنزل الله -تعالى- في القرآن العظيم بيان أنَّ العِظَم له بسبب أنَّه هو المتفرِّد بالإيجاد والإنعام، وبيان بطلان تعظيم المخلوق للمخلوق حتَّى بالنَّدب للميِّت، والنِّياحة عليه، والحلف بغير الله -تعالى-، وهكذا، والصحيح في مذهب أحمد أنَّه يحرم الحلف بغير الله -تعالى-، وقيل: يُكره، وقيل: يجوز [(١)]، وتقدَّم الإجلال بالقيام والكلام[(٢)]، مثل: "يَا مَوْلَانَا وَيا سَيِّدَنَا"، وهكذا.

ثم إنَّما كان للقسَم حروفًا؛ لأنَّه شأن المعاني القلبية، كالتَّمنِّي.

---

(١) انظر: المغني لابن قدامه ٤٣٨/١٣، والإقناع في فقه الإمام أحمد ٣٣٣/٤.

وجاء في الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٣/ ٧٠٥: «قال الزيلعي: واليمين بغير الله تعالى -أيضًا- مشروع، وهو تعليق الجزاء بالشرط، وهو ليس بيمين وضعًا، وإنَّما سُمِّي يمينًا عند الفقهاء؛ لحصول معنى اليمين بالله -تعالى-، وهو الحمل، أو المنع، واليمين بالله -تعالى- لا يُكره، وتقليله أولى من تكثيره، واليمين بغيره مكروهة عند البعض؛ للنَّهي الوارد فيها».

(٢) انظر:قسم التحقيق ص٧٢٨.

وهي: (**الواو**) التي معناها الجمع، قال الرَّاعي: «فهي من حروف القسَم، ولا تَجُرُّ إلا فيه»[١].

و(**الباء**) التي معناها الإلصاق.

و(**التاء**) التي هي موضع (الواو).

وفي حروف القسَم ثلاث مسائل:

الأولى: لا تخرج عن الحرفيَّة والجرّ.

الثانية: استُعمل في القسَم أشياء أُخَر خمسة:

الأول: (مِن) التي هي أمُّ حروف الخفض، قال الراعي: «ولا تدخل إلا على (الرَّبِّ)، وهي من حروف القسَم»[٢].

وكذلك (مُن) بضمِّ الميم، وأصلها بكسر الميم، تقول: "مِنْ رِبِّي لَأُكْرِمَنَّكَ" -بكسر الميم-، و"مُنْ رَبِّي لَأُكْرِمَنَّكَ" -بضمِّ الميم-.

الثاني: / (اللام)، قال الأنصاري: وإذا جُرَّ بها في القسَم يكون فيها معنى التعجُّب، نحو قولهم: "للهِ لَا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ"، وما أشبهه. [٤٦٧]

الثالث: (هاء) التنبيه، ويجوز ثبوت ألفها وحذفها، ثمَّ وصل (همزة) الجلالة وقطعها.

الرابع: (همزة) الاستفهام ممدودةً، مثل: "آللهِ لَتَقُومَنَّ".

الخامس: قطع (همزة) الجلالة؛ إذ أصلها الوصل، فإذا قُطعت فقطعها لإرادة القسَم صحيح ليس بلحن.

قال الراعي: «جُعلت (التاء)، و(هاء) التنبيه، و(همزة) الاستفهام، وقطع (همزة) الوصل عوضًا عن (واو) القسَم عند دخولها -أي هذه الأشياء- في القسَم على اللَّفظة المعظَّمة»[٣].

---

(١) عنوان الإفادة ص٢٧٣.

(٢) عنوان الإفادة ص٢٧٣.

(٣) عنوان الإفادة ص٢٧٣.

الثالثة: الفرق بين الثلاثة الأُوَل[١] وهذه الخمسة[٢] أنَّ الجرَّ بالثلاثة الأُوَل متَّفق عليه، وأمَّا هذه الخمسة فالاسم بعدها مجرور اتفاقًا، لكن هل الجرُّ بها، أو بـ(الباء) مقدَّرةً؟

الأوَّل قول الأخفش[٣]، وجماعة من المحقِّقين[٤].

وقيل: بـ(الباء) مقدَّرةً؛ كما أنَّ النصب بـ(إن) مقدَّرةً[٥]، هذا من جهة النحو.

وأمَّا من جهة الفقه، فالقسَم بالثلاثة الأُوَل لا يُشترط له النية، والقسَم بالخمسة الأخيرة ليس قسَمًا إلا بالنية.

ثم لفظة (أَيْمُن) اسم مفرد عند البصريين وُضع للقسَم، وعند الكوفيِّين جمع (يمين)؛ لأنَّ اليمين تُجمع على أيمان، وعلى أيمُن[٦].

ثم على الأوَّل ألِفه ألف وصل عند أكثر البصريين[٧]، ولم تجئ في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، ثم هو -أيضًا- بضمِّ الميم والنون، ثم ربَّما حذفوا منه الياء، وربَّما حذفوا منه النون -أيضًا-، فقالوا: "أَمُنُ اللهِ"، و"أَمُ اللهِ"، وقالوا -أيضًا-: "أَيْمُ اللهِ".

وربَّما لم يُبقوا إلا الميم وحدها مضمومةً أو مكسورةً؛ لأنَّها صارت حرفًا واحدًا كـ(الباء)، فشبَّهوا (الميم) بـ(الباء) في أنَّها يُقسم بها كهي.

---

(١) وهي: (الواو)، و(الباء)، و(التاء).

(٢) وهي: (مِن)، و(اللام)، و(هاء) التنبيه، و(همزة) الاستفهام، وقطع (همزة) الوصل من لفظ الجلالة (الله).

(٣) نُسب إليه ذلك في: شرح التسهيل ٣/٢٠٠، والارتشاف ٤/١٧٦٨، والجنى الداني ص٣٤.

(٤) نُسب إلى ابن عصفور في الارتشاف ٤/١٧٦٨، والجنى الداني ص٣٤، وإلى ابن أبي الربيع في الارتشاف ٤/١٧٦٨.

(٥) وهو ظاهر مذهب سيبويه، يقول ٢/١٦٠، ١٦١: «ومثل ذلك: "اللهِ لَا أَفْعَلُ"، وإذا قلت: "لَاهَا اللهِ لَا أَفْعَلُ" لم يكن إلا الجر؛ وذلك أنَّه يريد: لا والله، ولكنَّه صار (ها) عوضًا من اللفظ بالحرف الذي يجرُّ وعاقبه، ومثل ذلك: "اللهِ لَتَفْعَلَنَّ؟" إذا استفهمت، أضمروا الحرف الذي يجرُّ، وحذفوا؛ تخفيفًا على اللسان، وصارت ألف الاستفهام بدلًا منه في اللفظ معاقبًا»، ونُسب إلى الكوفيين في الارتشاف ٤/١٧٦٩، وصححه ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٢٠٠.

(٦) انظر المسألة في: شرح الكتاب للسيرافي ٤/٢٤٣، والإنصاف ١/٣٣٤ن واللباب ١/٣٨٠، وشرح المفصل ٤/٤٩٥.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٥٠٣، ٤/١٤٨، والمقتضب ٢/٣٣٠، وشرح الكتاب ٥/١٧، والإيضاح العضدي ص٢٦٥، واللمع ص٢٢١.

وربما قالوا: "مُنُ اللهِ" -بضمِّ الميم والنون-، و"مِنِ اللهِ" -بكسرها-.

وبـ (واو رُبَّ)، وفيها ثلاث مسائل:

الأولى: لا تخرج عن الحرفيَّة والجرِّ.

الثانية: كلامه صريح بأنَّ الجرَّ بـ(الواو) كما في القسَم، ولا سيما و(رُبَّ) تُحذف بعد (الفاء) و(بل)، ولم يذكر الشيخ أنَّهما تجرَّان، ولا أنَّهما من حروف الجر، ثمَّ ما صرَّح به هو مذهب المبرد ومن وافقه، ومذهب سيبويه أنَّ الجرَّ بـ(رُبَّ) لا بـ(الواو)./ [٤٦٨]

الثالثة: ظهور (رُبَّ) مع (الواو) يُزيل كونها واوها ويُرجعها إلى العطف؛ كما أنَّ (في) إذا ظهرت مع الظرف كان مجرورًا.

وبـ (مُذْ)، و(مُنْذُ)، وفيهما ثلاث مسائل:

الأولى: ضبط لفظهما، فهما بضمِّ الميم، ويجوز كسرها، وبسكون آخر الأوَّل، وضمَّه بعضهم، وبضمِّ آخر الثاني[(١)].

الثانية: بيان معناهما، قال الرَّاعي: (مذ) و(منذ) معناهما ابتداء الغاية، أو الغاية كلها، وتلك الغاية في الزمان، فلا تدخل إلا على الزمان ظاهرًا أو مقدَّرًا[(٢)].

الثالثة: هل هما حرفان دائمًا، وهو مذهب بعض العرب، فلا يخرجهما عن الحرفيَّة والجرِّ، أو هما حرفان تارةً، واسمان تارةً، وهو مذهب أكثر العرب؟[(٣)].

قال الأنصاري: (مذ) و(منذ) يكونان حرفيْن تارةً، واسميْن أخرى.

قال الرَّاعي والغرناطي: ويكونان حرفيْن في موضعيْن، ولا يجوز أن يكونا اسميْن فيهما، أحدهما: إذا دخلا على (كم)، والثاني: إذا دخلا على الزمان الحاضر، نحو: "السَّاعَة"، وهكذا[(٤)].

---

(١) انظر لغاتهما في: توجيه اللمع ٢٣٩، وشرح التسهيل ٢/٢١٨.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٧١.

(٣) انظر: الجنى الداني ص٣٠٤، ٥٠٠.

(٤) انظر: عنوان الإفادة ص٢٧١.

قال الفاكهي: ولا يكونان خافضين إلا لزمنٍ غير مستقبَل ولا مبهَم[١].

فيمتنع دخولهما على الزمن المستقبَل، فلا تقول: "لَا أَرَاهُ مُذْ أَوْ مُنْذُ غَدٍ"، ويمتنع دخولهما -أيضًا- على الزمن المبهَم، فلا تقول: "مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَوْ مُنْذُ زَمَنٍ".

[قال][٢]: ويكونان اسمين في موضعيْن إذا دخلا على الجملة [الاسميَّة][٣]، مثل: "مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أو مُنْذُ زَيْدٌ قَائِمٌ"، أو الفعليَّة، مثل: "مُذْ أو مُنْذُ قَامَ زَيْدٌ"[٤]، فلا يكونان هنا حرفيْن.

قال الفاكهي: «فإن دخلا على جملة حُكِم بظرفيَّتها، وإضافتهما إليها، أو إلى زمن مضاف إليها»[٥].

[قال][٦]: وما عدا ذلك فالأكثر في (مُذ) الاسمية، فتقول: "مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ"، وفي (منذ) الحرفية، فتقول: "مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ"، وما أشبه ذلك[٧].

ولم [يُبيّن][٨] إعرابهما في الحرفيَّة والاسميَّة، وبيَّنه الأنصاري، فقال: وإذا كانا حرفيْن لم يُستعملا إلا حرفَيْ جرٍّ، ومعناهما حينئذ معنى (مِن) تارةً، ومعنى (في) أخرى؛ وذلك أنَّ متعلّقهما إن كان ماضيًا فمعنى (مِن)، وإن كان حاضرًا فمعنى (في)، فالأول: "سَافَرَ مُنْذُ يَوْمِ الجُمُعَةِ"، والثاني: "أَنْتَ مُقِيمٌ مُذْ اليَوْمِ".

وإذا كانا اسميْن لم يُستعملا إلا مرفوعيْن على الابتداء، قال الفاكهي: إن دخلا على جملة حُكم بظرفيَّتهما -كما تقدَّم-، وإن دخلا على اسم مرفوع فهما مبتدآن، وما بعدهما مرفوع على الخبر[٩]، قال الفاكهي: أو العكس[١].

---

(١) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٩٦.

(٢) في المخطوط: (قالا)، والصواب ما أثبتُّه؛ لأنَّه يعود إلى الراعي الغرناطي.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وهي مثبَتة في عنوان الإفادة ص٢٧١.

(٤) انظر: عنوان الإفادة ص٢٧١.

(٥) الفواكه الجَنِيَّة ص١٩٦.

(٦) في المخطوط: (قالا)، والصواب ما أثبتُّه؛ لأنّه يعود إلى الراعي الغرناطي.

(٧) انظر: عنوان الإفادة ص٢٧١.

(٨) في المخطوط: (يبيّنا)، والصواب ما أثبتُّه؛ لأنّه يعود إلى الراعي الغرناطي.

(٩) انظر: الفواكه الجَنِيَّة ص١٩٦.

ومعناهما حينئذ: المدَّة، أو أوَّل المدَّة، أو جميعها، تقول: "لَمْ آتِكَ مُذْ أَوْ مُنْذُ يَوْمَانِ"، تقديره: مدَّة عدم الإتيان يومان، أو عدم الإتيان مدَّته يومان، وهكذا.

ثم (مذ) و(منذ) جعلهما الشيخ آخر حروف الجرِّ -كما ترى-، ولعلَّ حكمته قوَّة اسميَّتهما / وشيوعها. [٤٦٩]

ثمَّ في حروف الجر ست مسائل لا تختصُّ بواحد منها دون الآخر:

الأولى: حروف الجر قسمان: قسم يَجرُّ الظاهر والمضمر، وهو: (مِن)، و(إلى)، و(عن)، و(على)، و(في)، و(الباء)، و(اللام)، و(لولا)، و(لعل)، و(خلا)، و(عدا)، و(حاشا).

قال الرَّاعي: (لولا) لا تكون إلا حرفًا، وقد تكون خافضةً لظاهر، نحو قولك: "أَرَدْتُ أَنْ أُكْرِمَكَ لَوْلَا زَيْدٍ" بخفض "زيد"، أو لمضمَر، نحو: "لَوْلَايَ"، و"لَوْلاكَ"، و"لَوْلَاهُ"، والجرُّ بها قليل، والأكثر رفع ما بعدها على الابتداء، وتكون حينئذ حرف ابتداء، تلزم الدخول على المبتدأ والخبرِ، والخبرُ محذوف(٢).

ومعناها: امتناع لوجود، أي: مدخولها مانع لجوابها من أن يترتَّب على سببه، نحو: "لَوْلَا زَيْدٍ لَأَكْرَمْتُكَ"، أي: لولا زيد موجود لأكرمتك.

و(لو) معناها: امتناع لامتناع، أي: مدخولها سببٌ فُقِدَ فَفُقِدَ مسبّبه، وقد يكون معناها امتناع سبب لم يمتنع مسبّبه؛ لكونه له سببان فأكثر، وقد يكون معناها إبطال سببيَّة سبب.

ثم لما كانت (لو) معناها امتناع لامتناع لزم أن اللذَيْن بعدها إن كانا مثبَتين كانا منفيَّين، وإن كانا منفيَّين كانا مثبتَين، وهكذا.

ثم قد تكون (لولا) لغير المعنى الأول، فتكون حرف عَرْض تارةً، وتكون حرف تحضيض تارةً أخرى، بمنزلة (أَلَا)، و(هَلَّا)، و(لوما)، وما أشبه ذلك، ولا يقع بعدها حينئذ إلا الفعل.

قال: وأمَّا (لعلَّ) فالجرُّ بها قليل(٣) -أيضًا- كالجرِّ بـ(لولا)، ولا تخرج فيه عن معناها، وهو

---

(١) انظر: السابق.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٦٨.

(٣) انظر: عنوان الإفادة ص٢٦٨.

الترجّي؛ كما لم تخرج فيه (لولا) عن معناها، وهو الامتناع لوجود.

وقسم يَجرُّ الظاهر فقط، وهو الباقي، ثمَّ هذا الذي لا يجرُّ إلا الظاهر منه ما لا يجرُّ إلا النكرات مع أنهَّ يدخل عل ضمير غائب ويجرُّه، وهو: (رُبَّ).

ومنه ما لا يجرُّ إلا لفظة (الرَّب)، وهو: (مِن) في القسم.

ومنه ما لا يجرُّ إلا اللفظة المعظَّمة في القسم، وهو: ما ذُكر بعد / (مِن) فيما تقدَّم. [٤٧٠]

ومنه ما لا يجرُّ إلا اللفظة المعظَّمة تارةً، ولفظة (الرَّب) مضافًا إلى الكعبة تارةً، وهو: (التاء) في القسَم، وندر قولهم: "تَالرَّحْمَنِ"، "وَتَحَيَّاتِكَ".

ومنه ما لا يجرُّ إلا الزمان المعين غير المستقبل، وهو: (مذ)، و(منذ).

ومنه ما يجرُّ كلَّ ظاهر، وهو: (حتَّى)، و(الكاف)، و(الواو)، و(خلا)، و(عدا)، و(حاشا)، على أنَّ (حتَّى) و(الكاف) قد تدخلان في ضرورة الشعر على الضمير.

الثانية: حروف الجرِّ ثلاثة أقسام:

ما يُستعمل زائدًا باتفاق، وهو: (من)، و(الباء).

وما لا يقع زائدًا باتفاق، وهو: (مذ)، و(منذ).

وما يقع زائدًا باختلاف، وهو: ما سبق ذكر الخلاف فيه.

الثالثة: حروف الجرِّ قسمان: ما تُزاد عليه (ما)، وما لا تُزاد.

والتي تزاد عليه قسمان:

ما لا يكفُّه عن العمل، وهو: (مِن)، و(عن)، و(الباء).

وما يكفُّه عن العمل غالبًا، وهو: (الكاف)، و(رُبَّ)، قال سيبويه: «جعلوها[١] مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة»[٢]، فيدخلان على الجملتين الاسميَّة والفعليَّة.

الرابعة: حروف الجر قسمان:

---

(١) أي: رُبَّ.

(٢) الكتاب ٣/١١٥.

قسم لا بدَّ له من متعلّقٍ، فعلٍ أو شبهِه، وعبارة الطوفي: «فعل، أو معنى فعل»[(١)]؛ لما سبق من أنَّ حروف الجرّ إنَّما وُضعت في الكلام لتجرَّ معاني الأفعال إلى الأسماء، فغير جائز في اللغة أن يبقى حرف الجر سائبًا بغير متعلّق، ثم معنى الفعل موجود في المصدر، وفي الأسماء المشتقَّة، وفيما ينزَّل منزلة ذلك، فإن لم يكن في الكلام ما يصلح أن يتعلَّق به حرف الجر -وهو: الفعل، أو معناه- قُدِّرَ له ذلك على حسب ما يقتضيه الكلام، وهذه قاعدة كليَّة في جميع الكلام من الكتاب، والسنَّة، والشِّعر، وغيره، وهي أنَّ الكلام إذا تضمَّن حذفًا وإضمارًا قُدِّر فيه ما دلَّ عليه السياق.

ثم معنى تعلُّق الحرف بالفعل أو معناه هو ألَّا يصلح معنى الكلام وينتظم إلا باتِّصاله به، ولو قُدَّرَ اتِّصاله بغيره لم يصح، فإذا سبقت -مثلًا- كلمات تصلح كلٌّ منها من جهة قواعد النحو للتعلُّق به، لم يُجعل التعلُّق إلا بما يناسب المقام / -أي: المعنى-، سواء كان هو الأقرب [٤٧١] إلى الجارّ والمجرور، أو الأبعد، وسبق أنَّ لام التبيين في: "سقيًا لِزَيْدٍ"، و"جَدْعًا لِزَيْدٍ"، لا تتعلَّق بـ"سقيا" وهكذا، مع أنَّه مصدر[(٢)]، ولام ﴿لِلَّهِ﴾[(٣)] لا تتعلَّق بالحمد وهكذا، مع أنَّه مصدر -أيضًا-.

قال ابن الزركشي: إنَّ المجرور إذا وقع خبرًا عن مصدر لا يتعلَّق به، بل بمحذوف، أي: المصدر لا يتعلَّق به خبره.

قال: ولا يتعلَّق به جارٌّ ذُكر بعد خبره؛ لأنَّه لا يخبَر عن المصدر قبل أن يكمل، نحو: "الحَمْدُ للهِ عَلَى كَذَا"، والتقدير: نحمده على كذا.

قال: وحرف النفي لا يُستبعد تعلُّق الجارّ به؛ لما فيه من معنى النفي، ولكن الأصل التعلُّق بالفعل المنفي لا بالنفي، إلا أن يتعذَّر لفساد المعنى وهكذا، مع أنَّه قال -أيضًا-: إنَّ الراجح أنَّ (ليس) لا يتعلَّق بها المجرور، فكأنه لفساد الصناعة من حيث إنَّها ليس فيها حَدَثٌ وهكذا.

---

(١) شرح مختصر الروضة ١/١٤٠.

(٢) انظر: قسم التحقيق ص٧٧٥.

(٣) سورة الفاتحة: ٢.

وقِسم من حروف الجرّ لا يحتاج إلى متعلّق، وهو: (رُبَّ)، قال في (المغني): إنَّ (رُبَّ) حرف زائد[١] لا يتعلَّق بشيء؛ لأنَّ الحرف الزائد لا معنى له حتَّى يُجعل متَّصلًا بفعل أو شبهه يجرُّ إلى مدخوله، وحينئذٍ فمحلُّ مجرورها في نحو: "رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ فِي الدَّار" رفعٌ على الابتداء، كمحلِّ: "بِحَسْبِكَ دِرْهمٌ"؛ إذ مدار المبتدأ على فقد ما يصلح للعمل فيه، وفي نحو: "رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ" نصبٌ على المفعوليَّة، وفي نحو: "رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُهُ" رفعٌ على الابتداء، أو نصبٌ على المفعوليَّة، كما في نحو: "هَذَا لَقِيتُهُ"، على ما في باب الاشتغال.

ثم المتعلّق تارةً يجوز ذكره وحذفه، وتارةً يجب ذكره، وتارةً يجب حذفه، ثمَّ تارةً يكون واحدًا، وتارةً يكون متعدِّدًا، كما أنَّ المجرور -أيضًا- تارةً يكون واحدًا، وتارةً يكون متعدِّدًا.

قال التتائي في قول خليل: «الفقير المضطر لرحمة ربه»[٢]: «يتعلَّق بالمضطر، أو بالفقير، أو بهما»[٣].

وكيف يقول: (بهما) مع أنَّهم ذكروا في التنازع أنَّه بأحدهما؟

الخامسة: حروف الجر أربعة أقسام:

قسم يُستعمل حرفًا فقط، وهو: (مِن) ورفاقتها[٤].

وقسم يُستعمل حرفًا واسمًا، وهو: (عن)، و(الكاف)، و(مذ)، و(منذ).

وقسم حرفًا واسمًا وفعلًا، وهو: (على) فقط.

وقسم يُستعمل حرفًا وفعلًا، وهو: (خلا)، وأختاها[٥]./ [٤٧٢]

السادسة: حروف الجر قسمان: ملفوظ، ومقدَّر.

---

(١) انظر: مغني اللبيب ص١٨٢.

(٢) مختصر العلامة خليل، لخليل بن إسحاق؛ تحقيق: أحمد جاد، الطبعة الأولى، ص١١ (دار الحديث-القاهرة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

وخليل هو: خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري، صاحب كتاب (مختصر خليل) في الفقه المالكي، توفي سنة ٧٧٦هـ. انظر ترجمته في: الأعلام ٣١٥/٢.

(٣) جوار الدرر ١١٤/١.

(٤) وهي: (إلى)، (في)، (الباء)، (اللام)، حروف القسم، (رُبَّ).

(٥) وهما: (عدا)، و(حاشا).

والمقدَّر قسمان: مقدَّر ويُبدل جرُّه بالنصب، ومقَّدر ويبقى جرُّه.

ثمَّ كل قسم قسمان: قياسي، وسماعي.

قال البصريون: لا تُقدَّر حروفُ الجرِّ كلُّها قياسًا إلا في موضعيْن خاصَّيْن: قبل (أَنْ) الناصبة للمضارع، وقبل (أَنَّ) الناسخة -بفتح الهمزة[١]-، واختلفوا، فقال الخليل: محلُّهما الجر[٢]، وقال سيبويه: محلُّهما النصب[٣].

ويقدَّر قياسًا جارُّ الجلالة في موضع واحد في القسَم، وتقدَّر اللام قياسًا في موضع واحد إذا جرَّت (كي) المصدريَّة وصلتها، وتقدَّر (رُبَّ) قياسًا إذا جرَّت النكرة الموصوفة.

وإذا حُذف حرف الجر في غير هذه لا يُقدَّر، وحينئذ فهل يُرفعُ مجرورُهُ، أو ينصبُ؟

قالوا: إن كان في موضع رفع يُرفع، نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٤]، "بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ"، "مَا جِانِي مِنْ أَحَدٍ"، وإن كان في موضع نصب بأن كان فَضْلة في موضع أحد المنصوبات الخمسة عشرة نصب.

ثم نصبه هل هو بنزع الخافض، أو بمتعلّق الخافض؟

قال الكوفيون: بنزع الخافض، وقال البصريون: بمتعلّق الخافض[٥]، وهي مسألة نزع الخافض.

والذي فهمته من كلام ابن المصنف أنَّ أصل حروف الجر لتعدية الفعل اللازم، ثمَّ إذا تعدَّى اللازم بحرف الجر صار المجرور مفعولًا به، والمفعول به منصوب، فيتزاحم الجرُّ والنصب، فجعلوا الجر في اللفظ والنصب في المحل، أي: في محل الجر، أو في محل المجرور، أي: موضع المجرور، ودلَّهم على هذا أنَّهم رأوا العرب عطفوا على المجرور بالنصب، نحو:

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٣٣/٢، وشرح ابن الناظم ص١٨٠، وتوضيح المقاصد ٦٢٥/٢.

(٢) انظر: الكتاب ١٢٧/٣، وشرحه للسيرافي ٣٤٦/٣.

(٣) الظاهر من مذهب سيبويه إجازة الوجهين، مع تقوية موضع الجر الكتاب ١٢٨/٣. يقول السيرافي ٣٤٦/٣: «وقد قوَّى سيبويه كونها في موضع جرٍّ من غير أن يُبطل قول الخليل أو يردَّه».

(٤) سورة النساء: ٧٩.

(٥) انظر: حاشية الصبان ١٣٠/٢.

يَـــذْهَبْنَ فِي نَجْـــدٍ وَغَـــوْراً غَـــائِرَا ۞ فَواسِـــقاً عَـــن قَصْـــدِهَا جَـــوَائِرَا [١]

ولَمَّا كان الجارُّ مُعِينًا للفعل حتى تعدَّى، وأيضًا هو حرفٌ، كان النَّصب إنَّما هو للمجرور، لا له وللجارِّ.

قال في (شرح اللباب)[٢]: فقول النحويين: الجارُّ والمجرور في محل النصب فيه تسامح، والتحقيق ما ذُكر[٣].

ثم القياس أنَّ الفعل إذا حُذف حرف الجر يعود إلى قصوره، فلا يُنْصَبُ الاسمُ به، بل يكون على ما يقتضيه عامل آخر وهكذا، ولكن لَمَّا كان المقدَّر كالموجود نظروا إلى هذا، وقياس النظر إليه الجر في الاسم، ولكن وجدوا العرب نصبت بعد أفعال قاصرة، وجرَّت بعد أفعال متعدِّية، فقالوا: النصب هو النصب الذي في المحل ظهر لَمَّا حُذف الجارُّ.

قال البصريون: وهو بالفعل بواسطة، كما له بحرف الجرِّ المقدَّر الذي جُعل كجزء منه، قال الكوفيون: هو بنزع الخافض[٤].

ثم قالوا: من النصب قياسي، ومنه سماعي.

والقياسي ما ذُكر آنفًا، والسماعي غيره.

والجرُّ كذلك منه قياسي، ومنه سماعي، فالقياسي في (رُبَّ)، وفي (مِن) بعد (كم) الاستفهامية إذا جرَّت بحرف جر، وفي لفظ الجلالة في اليمين، وفي كل حرف جر إذا تقدَّمه مثله، نحو: "فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالحُجْرَةِ عَمْرٌو"، وجوَّزه يونس في كل موضع[٥]، ومنه: "إِنْ لَا صَالِحٍ

---

(١) من الرجز المشطور، نُسب للعجاج في الكتاب ٩٤/١، وشرحه للسيرافي ٣٩٧/١، وتوجيه اللمع ص٣٧٨، ولرؤبة في أساس البلاغة / ٢٣. ولم أقف عليه في ديوان أيّ منهما.

اللغة: (نجد) النجد: ما ارتفع من الأرض. الصحاح (نجد) ٥٤٢/٢.

(غور) الغور: المطمئن من الارض. الصحاح (غور) ٧٧٣/٢.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) أي: النصب إنَّما هو للمجرور.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٢/ ١٣٠.

(٥) انظر: الكتاب ٢٦٢/١.

فَطَالِحٍ" -بجرّهما-، بتقدير: "إنْ لا أَمُرُّ بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ"، ومنه: "إِنْ زَيْدٍ وَإِنْ عَمْرٍو" -بالجرّ-، أي: "إنْ بزيدٍ وإنْ بعمرٍو"، و(لو) مثل (إن) في هذا الجرّ.

والسماعي سُمع في (على)، وفي (إلى).

هذا وقد قال النويري: يجب حذف حرف الجرّ إذا أشعر به لفظ أو معنى -ولو بعده- في ثلاثة عشر موضعًا:

الأول: بعد (كم) الاستفهامية مجرورةً بالحرف، نحو: "بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟"، أي: كم من درهم؟ وقال الزجاج: لا محذوف هنا، وجُرّ (درهم) بالإضافة[١].

الثاني: قولهم: "إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحُجْرَةِ عَمْرًا"؛ إذ لو لم نقدّر (في) وعطفنا "الحجرة" على "الدار" لزم فساد المعنى؛ وذلك لأنَّه يقتضي أنَّ زيدًا في الحجرة -أيضًا-، وليس كذلك، إنَّما فيها "عمرو"، ولزم -أيضًا- فساد في الصناعة، وهو عطف معمولَي عاملَيْن مختلفيْن، وذلك اسم (إنَّ) المعمول لها، وخبرها المجرور المعمول لمتعلّقه المقدَّر، فيكون "عَمْرًا" معطوفًا على "زيدًا"، و"الحجرةِ" معطوفًا على "الدَّارِ"، وكان التقدير: "وَإِنَّ عَمْرًا فِي الْحُجْرَةِ"، حذفنا (إنَّ)، وعطفنا معموليْها على معمولَي (إنَّ) الأولى، ومذهب سيبويه منعُه[٢]، ومذهب الأخفش جوازُه فلا محذوف عنده هنا[٣]، و"الحجرةِ" معطوفة على "الدَّارِ"، و"عَمرًا" معطوف على "زيدًا"، من العطف على معمولَي عاملَين مختلفَين.

وعندي أنَّ هذه المسألة إنَّما هي عند سيبويه في معطوف واحد يُعطف على معمولين / اثنين معًا لعاملين مختلفين رفعًا ونصبًا -مثلًا-، فيكون ذلك المعطوف الواحد مرفوعًا ومنصوبًا -مثلًا-، وهو فاسد. [٤٧٣]

الثالث: لفظ الجلالة في القسَم دون عوَض، نحو: "اللهِ لَأَفْعَلَنَّ".

---

(١) نُسب إليه ذلك في: شرح الكافية الشافية ٨٢٥/٢، وشرح ابن الناظم ص٢٧٠، وتوضيح المقاصد ٧٧٩/٢، وأضح المسالك ٦٨/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٦٤/١-٦٥.

(٣) انظر مذهبه في: شرح الكتاب ٣٤٢/١، وأوضح المسالك ٦٨/٣.

الرابع: بعد فاء الجزاء وقبلها، نحو قولهم: "مَا مَرَرْتُ بِصَالِحٍ إِنْ لَا صَالِحٍ فَطَالِحٍ"، أي: إن لا أمرُّ بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ.

الخامس: من المعطوف على خبر (ليس)، وخبر (ما) الحجازية الصالح لدخول (الباء)، نحو قول الشاعر:

بَـدَا لِيَ أَنِّي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى ۞ وَلَا سَـابِقٍ شَـيْئًا إِذَا كَـانَ جَائِيَـا [(١)]

أي: ولا بسابق.

السادس: بعد (ألا)، نحو:

أَلَا رَجُـلًا جَـزَاهُ اللَّهُ خَـيْرًا ۞ ..... [(٢)]

أي: ألا من رجل؛ لأنَّ همزة الاستفهام لا تغيّر (لا) النافية للجنس.

السابع: من جواب مسؤول عنه مجرور، نحو: "زَيْدٍ" -بالجرّ- في جواب: بمن مررت؟

الثامن: من معطوف على مجرور، ولا فاصل بين حرف العطف والمعطوف، نحو:

..... ۞ وَلِلطَّـيْرِ مَجْـرًى وَالْجُفُـونِ مَضَـاجِعُ [(٣)]

أي: وللجفونِ.

التاسع: المعطوف كذلك بفاصل هو (لا)، نحو:

---

(١) من الطويل، لزهير في ديوانه ص١٤٠ برواية (ولا سابقًا شيئًا) وليس فيها شاهد. وهو في: الكتاب ١٦٥/١، والأصول ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٤٤٦/١، وشرح التسهيل ٣٨١/١.

(٢) سبق تخريجه ص٧٠٦.

(٣) عجز بيت من الطويل، لم أقف على رواية الشارح، والرواية التي وقفتُ عليها: (أَلَا يَالَقَوْمِي كُلُّ مَا حُمَّ وَاقِعٌ**وَلِلطَّيْرِ مَجْرًى وَالجُنُوبِ مَصَارِعُ)، قال عنه العيني (المقاصد النحوية ١٢٨١/٢): «قائله هو قيس بن ذريح، والأصح أنَّ قائله هو البعيث، وهو خداش بن بشر الدارمي»، وهو في: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري؛ تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، ص٥٧٠ (دار المعارف)، وشرح التسهيل ١٩٠/٣، والارتشاف ١٧٥٨/٤، والتذييل ٣١٨/١١، وتوضيح المقاصد ٧٧٩/٢، والهمع ٢٢٣/٣.

مَـــا لِمُحِـــبٍّ جَلَـــدٌ إنْ هُجِـــرَا ۞ وَحَبِيـــــبٍ..... [١]

أي: ولا حبيبٍ[٢].

العاشر: المعطوف كذلك بفاصل هو (لو)، نحو: "جِيءَ بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو وَلَوْ كِلَيْهِمَا".

قال ابن مالك: وأجود من هذا المثال: "جِيءَ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَلَوْ أَحَدِهِمَا"؛ لأنَّ المعتاد أن يكون ما بعد (لو) أدنى[٣].

الحادي عشر: من المقرون بـ(الهمزة) بعد مجرور، نحو: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ"، فيُقال: "أَزَيْدِ بْنِ عَمْرٍو؟".

الثاني عشر: من المقرون بـ(هلَّا) كذلك، نحو: "جِئْتُ بِدِرْهَمٍ"، فيُقال: "فَهَلَّا دِينَارٍ؟".

الثالث عشر: من المقرون بـ(إن) كذلك، نحو: "اُمْرُرْ بِأَيِّهِمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٍ وَإِنْ عَمْرٍو"، أي: إن بزيدٍ وإن بعمرٍو[٤]. انتهى.

فهذه كلها مطَّردة يُقاس عليها، وغيرها لقلَّته لا يُقاس عليه، وحينئذ فهل حَذْفُ حرفِ الجَرِّ كلِّه الجائزِ والواجبِ وتقديرُه فيبقى عملُه وعدمُ تقديرِه فلا يبقى عملُه سماعٌ، أو قياسٌ؟ قالوا: سماع، إلَّا فيما تقدَّم فقياس.

هذا بيان المخفوض بالحرف.

وأمَّا ما يُخفض بالإضافة، فضابطه أنَّ الإضافة أربعة أقسام: نفيان، وإثباتان، ونفي وإثبات، وإثبات ونفي.

فالأول: "غُلَامُ زَيْدٍ"، ونحوه، فإنَّ "غلام" ليس صفة، أي: اسمًا مشتقًّا، وليس "زيد"

---

(١) كذا في المخطوط، وصواب البيت:... ولا حبيبٍ رأفةٌ فَيَجْبُرَا، بـ(لا) النافية بعد العاطف، وبهذا يستقيم الاستشهاد بالبيت، والبيت من الرَّجز، لم أقف على قائلِهِ، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل ١٩١/٣، والارتشاف ١٧٥٨/٤، والتذييل ٣٢٠/١١، وتوضيح المقاصد ٧٨٠/٢، والمساعد ٢٩٨/٢، والمقاصد ١٢٨٢/٣.

(٢) لا حاجة لهذا التقدير؛ لأنَّ (لا) النافية موجودة بالبيت.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٩١/٣.

(٤) انظر: شرح المقدمات الكافية ص٦٤٠.

معمولًا له.

والثاني: نحو: "ضَارِبُ زَيْدٍ"، فإنَّ "ضارب" صفة، و"زيد" معمول لها.

والثالث: نحو: "ضَرْبُ اللِّصِّ" -بإسكان الراء-، فإنَّ "ضرْب" ليس صفة، و"اللِّص" معمولٌ لها.

والرابع: نحو: "كَاتِبُ القَاضِي"، فإنَّ "كاتب" صفة، وليس "القاضي" معمولًا لها؛ لأنَّ (القاضي) ليس مكتوبًا لكاتبه، وإنَّما كاتبه يكتب له.

ثم الإضافة بهذه الأقسام الأربعة هل تقدَّر بـ(اللام)، أو تقدَّر بـ(من)؟

ثم المقدَّر بـ(اللام) والمقدَّر بـ(من) هل إضافته معنويَّة؟

فالأصل التقدير بـ(اللام)، إلا في بعضٍ من القسم الأول، وهو النفيان، وذلك البعض ضابطه إذا كان المضاف إليه يصحُّ أن يكون اسمًا للمضاف -أيضًا-، نحو: "خَاتَمُ حَدِيدٍ".

والأصل أنَّ الإضافة معنويَّةٌ، إلا القسم الثاني فقط، وهو الإثباتان -ويأتي بيانه-.

ثمَّ هذا انتقال إلى المخفوض بالمضاف، ولَمَّا كان المضاف ليس معيَّنًا كحروف الجر قال: (ما يُخفض) / ولم يقل: المخفوض، أي: الاسم المخفوض بالمضاف لا يُعرف بكلمة معيَّنة [٤٧٤] تدخل عليه، بل بالمثال، **فنحو**[(١)]: **"غُلَامُ زَيْدٍ"** من أمثلته.

ومن المضاف إليه ما يجوز فيه ألَّا يُجعل مضافًا إليه، وحينئذ فلا يُجَرُّ، أو يُجَرُّ على غير وجه الإضافة، ففصَّل فيه الشيخ تفصيلًا، وهو التقسيم له، فقال:

وهو على قسمين، لا على ثلاثة، وإن ذهب إليه عبد القاهر[(٢)]، والزمخشري[(٣)]، والشيخان

---

(١) في نسخة النبهان بزيادة: (قولك).

(٢) انظر: شرح الجمل ص٢٥٨.

(٣) في المفصل ما يُشعر بالقسم الثالث، وإن لم يصرّح به، يقول ص١١٣: «ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى (اللام)...، أو بمعنى (مِن) ». ويقول ابن يعيش في شرحه ١٢٦/٢-١٢٧: «وقوله: (في الأمر العام)، يريد أنَّ الغالب في الإضافة الحقيقيَّة ما قدَّمناه، وربَّما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين، قالوا: "فُلَانٌ ثَبْتُ الغَدَرِ" -بفتح الغين، والدال-، أي: ثابت القدم في الحرب والكلام». وانظر: الكشاف ٥٠٨/١.

ابن الحاجب[١]، وابن مالك[٢]؛ إذ ليست فائدة التقسيم هنا إلا جواز غير الجرِّ في المضاف إليه، وليس في التقسيم إلى ثلاثة شيء من ذلك لا يعطيه التقسيم إلى قسمين، وتقليل الأقسام أجود من تكثيرها ما أمكن، و-أيضًا- القسم الثالث لهم -وهو: المجرور بـ(في)- يقبل أن يكون مجرورًا بـ(اللام) مجازًا، والمجاز خير من الاشتراك.

ما يقدَّر بـ (اللام) التي للمِلك، أو للاستحقاق، أو للاختصاص.

وما يقدَّر بـ (مِنْ) التي للتبيين، أو للتبعيض، أو لابتداء الغاية، وهكذا.

وسبب ذلك أنَّ الانحياز إن لم يكن انحياز الفرد إلى جنسه ولو نوعًا فالأول، وإن كان فالثاني، وقدَّم الأول؛ لكثرته، وإن كانت (مِن) هي أمُّ حروف الخفض.

فالذي يقدَّر بـ (اللام) نحو: "غُلَامُ زَيْدٍ" الممثَّل به أولًا، ونحو "غلام زيد": كل اسم انتمى إلى غير جنسه، سواء كان ذلك الغير سببًا، أو غير سبب، وهكذا.

ثم كيف يمثِّل بـ"غلام زيد" للإضافة الشاملة للقسمين، فيدخل فيه المقدَّر بـ(مِن)، ثم يمثِّل به للإضافة التي لا يدخل فيها المقدَّر بـ(مِن)؟

والجواب: إنَّ اللفظ بالحيثيَّة كما العمل بالنيَّة، فممثَّل به أولًا من حيث الإضافة المطلقة، وثانيًا من حيث الإضافة المقيَّدة، فيكون هذا من الشيخ إعلامًا بهذه القاعدة.

وهذا يكفي المبتدئ في المقدَّر بـ(اللام).

ثم هنا زوائد:

الأول: الأسماء التي تلزم الإضافة كلها من المقدَّر بـ(اللام)، وهي قسمان: ظرف، وغير ظرف.

فالظرف: الجهات الست، ونحوها.

والجهات الست: (فوق)، و(تحت)، و(أمام)، وهكذا، كـ(حِذَا)، و(حِذَة)، و(تلقاء)،

---

(١) انظر: الكافية ص٢٨.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٢١.

و(تجاه).

ونحو الجهات الست: كلُّ مسمًّى لا ينفكُّ عن انتسابه إلى / غيره؛ لكونه لا يُتصوَّر بدونه، ثم هو: (عند)، و(لدن)، و(لدى)، و(بين)، و(وسط)، و(سوى)، و(مع)، و(دون)، وهكذا. [٤٧٥]

وغير الظرف: (بَيْدَ)، و(قِيد)، و(قِداً)، و(قاب)، و(قِيس)، و(قط)، و(قد)، و(قدر) - ويجوز فيه سكون الدال وفتحها-، و(أين)، و(بعض)، و(كُل)، و(كِلا)، و(ذو) مثنَّاة ومجموعة، و(أُلو)، و(أُلات)، و(حسب)، و(نحو)، و(مثل) وشبهه، و(غير)، وهذه الثلاثة لتوغلها في الإبهام لا تتعرَّف بالإضافة؛ إذ هي لا يمكن أن يكون معناها لا يختلف حاله، ثم إن أمكن فهو لا يطلع عليه؛ لكثرته.

الثاني: الأسماء التي تعمل عمل الفعل كلها من المقدَّر بـ(اللام) وهي ستة أنواع: اسم الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل، والمصدر.

و"كِتَابُ الطَّهَارَةِ" من المصدر، فهي بتقدير (اللام)، و"جُلُوسُ الدَّارِ"، و﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[١] كذلك، وعند عبد القاهر[٢] ورفاقته[٣] هي في هذين بتقدير (في).

ثم الأسماء التي تعمل عمل الفعل متردِّدة بين الأسماء وبين الأفعال؛ إذ اسم الفعل فيه الدلالة على لفظ الفعل، ولفظ الفعل دالٌّ على معنى الفعل، فاسم الفعل دالٌّ على معنى الفعل بالواسطة، واسم الفاعل دالٌّ على معنى الفعل الأصلي، وهو الحدث، وعلى ذاتٍ قام بها ذلك الحدث، فلأجل معنى الفعل هو يشبه الفعل، ولأجل الذات هو اسم، وهكذا في الباقي، فمن حيثيَّة الاسميَّة تضاف هذه الأسماء، وتَخفض ما تضاف إليه، ومن حيثيَّة الفعليَّة لا تُضاف ولا تَخفض، فلك فيها الإضافة لفاعلها أو مفعولها فتخفضه، وإذا خفضت واحدًا بقي الباقي من الفاعل أو المفعول على رفعه أو نصبه؛ ولك فيها ترك الإضافة فتنوَّن، ولا تخفض شيئًا من فاعلها أو مفعولها، بل يكون على حاله من رفع أو نصب وهكذا، واسم الفعل لا يُضاف، كما لا يكون مبتدأً، ولا خبرًا، ولا نعتًا، ولا حالًا، وهكذا.

---

(١) سورة سبأ: ٣٣.

(٢) لم أقف عليه فيما وقفت عليه من مصنفاته.

(٣) انظر: الكشاف ٥٠٨/١، وشرح التسهيل ٢٢١/٣.

[٤٧٦] ثم إذا أضيفت هذه الأسماء لم تنوَّن، ولم يكن فيها نون تثنية / ولا جمع، وهذا ثمرة الإضافة لفظًا، وثمرتها معنًى هو حصول التعريف من المضاف إليه للمضاف، وهذه الأسماء إضافتها لا تفيد تعريفًا، حتَّى قالوا: الإضافة قسمان: معنويَّة، ولفظيَّة، فالمعنويَّة: التي تفيد تعريفًا، واللفظيَّة: التي لا تفيد تعريفًا، وتسمَّى المعنويَّة محضةً -أيضًا-، وتسمَّى اللفظيَّة غير محضة.

والمعنويَّة ثلاثة أقسام:

الأول: لا المضاف صفة، ولا المضاف إليه معمولًا لها، مثل: "غُلَامُ زَيْدٍ".

الثاني: المضاف صفة، والمضاف إليه ليس معمولًا لها، مثل: "كَاتِبُ القَاضِي".

الثالث: لا المضاف صفة، والمضاف إليه معمول لها، مثل: "ضَرْبُ اللِّصِّ".

وهذه الثلاثة تخرج من شروط الإضافة اللفظيَّة، فإنَّهم جعلوها ثلاثة أخرجوا بها أشياء من الإضافة اللفظيَّة فجعلوا إضافتها معنويَّةً:

الأول: أن يكون المضاف صفةً.

والثاني: أن تكون الصفة بمعنى الحال أو الاستقبال.

والثالث: أن يكون المضاف إليه فاعلًا لها أو مفعولًا.

والمراد بالصفة: اسم يدل على معنًى في ذات، وإن لم يكن في ذلك التركيب نعتًا، بأن كان مبتدأً، أو خبرًا، وهكذا.

فخرج بالصفة الأسماء الجامدة، فليست إضافتها لفظيَّة، بل معنويَّة، إلا ما لا يتعرَّف بالإضافة.

وخرج بكون الصفة بمعنى الحال أو الاستقبال ما لو كانت بمعنى الماضي أو بمعنى الاستمرار، لا الحدوث؛ فإنَّ إضافتها حينئذ معنويَّة، ومن ثمَّ جعلوا إضافة الصفة المشبَّهة معنويَّة؛ لأنَّها إنَّما تدلُّ على الثبوت، لا الحدوث.

وخرج بكون المضاف إليه فاعلًا أو مفعولًا أو نائب فاعل ما لو كان المضاف إليه ليس فاعلًا وهكذا، نحو: "كَاتِبُ القَاضِي"، و"مَضْرُوبُ زَيْدٍ"، فإنَّ "القاضي" ليس مكتوبًا لكاتبه حتَّى يكون معمولًا له، ولا "زيد" مضروبًا بالمضروب وهكذا، فالإضافة حينئذ معنويَّة.

يحقِّق لك هذا ويوضِّحه ويجعله مستقرًّا في نفسك أنَّ صاحب (المحسبة) قال: الثالث -

يعني مجرور إضافة اللفظ والتخفيف- مثل: "هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ اليَوْمَ، وَآكِلٌ خُبْزٍ غَدًا"، فهذا ونحوه من أسماء الفاعلين والمفعولين التي للحال، مثل قولنا: "اليوم"، أو للاستقبال، مثل قولنا: "غدًا"، يجوز فيها أبدًا وجهان، ولو لم ينطق بلفظ "غدًا" إذا كان المراد ذلك إثباتُ التنوين والنصب، وحذفُ التنوين والجر، تقول: "هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا"، أو "ضَارِبُ زَيْدٍ"، و"آكِلٌ / خُبْزًا"، و"آكِلُ خُبْزٍ"[(١)]. [٤٧٧]

قال الفاكهي: «وقد قُرئ بالوجهين: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾[(٢)]».[(٣)]

فاسم الفاعل وجود شرط عمله لا يوجب عمله، فتجوز إضافته -أيضًا-، فما بعده من معمول له فيه النصب والجر إن كان مفعولًا، والرفع فقط إن كان فاعلًا؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يُضاف إلى فاعله.

وأمَّا الصفة المشبَّهة فلها فيما بعدها من معمولها ثلاثة أوجه من الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، وذلك مثل: "حَسَنُ وَجْهٍ"، و"كَرِيمُ أَبٍ"، و"طَاهِرُ ذَيْلٍ"، و"عَفِيفُ يَدٍ"، ونحوه من الصفات المشبَّهة[(٤)]. انتهى ملخَّصًا.

ثم إسناد الحُسن إلى الوجه من إسناد صفة الشيء إلى جزئه، وإسناد الكرم إلى الأب من إسناد صفة الشيء إلى واحد من قرائبه، وإسناد الطهارة إلى الذيل من إسناد صفة الشيء إلى ماله به تعلُّق وقُرْبٌ من بيانه وهكذا، وهو إسناد مجازيٌّ، وهل هو إضافة مجازيَّة مع أنَّها معنويَّة، أو هي إضافة حقيقيَّة؟ تقدَّم.

الثالث: لم يجعل الشيخ في أمثلته ما يشير إلى الإضافة اللفظيَّة؛ حتى لا يأخذ في بيانها المدرِّس للطالب، فيشتِّت باله بها، فيفوته تحقُّق صورة الإضافة في ذهنه.

---

(١) انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٣١-٣٣٢.

(٢) سورة الطلاق: ٣. قرأ حفص والمفضل عن عاصم بغير تنوين مضافًا، وقرأ الباقون بالتنوين. انظر: السبعة في القراءات ص٦٣٩، والحجة للفارسي ٦/٣٠٠.

(٣) مجيب الندا ص٤٨٨.

(٤) انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٣٣.

ثم قال الرَّاعي: المسألة الثالثة: في إعراب المتضايفين:

أمَّا المضاف فإعرابه بحسب ما تطلبه العوامل، ولكن المضاف لـ(ياء) المتكلم إن كان معربًا صحيح الآخر يُكسر آخره لـ(ياء) المتكلم، وإعرابه مقدَّر؛ لاشتغال المحلِّ بحركة المناسبة.

وإن كان مبنيًّا ساكن الآخر لحقتْه (نون) الوقاية، نحو: "لَدُنِّي"، و"قَدْنِي"، و"قَطْنِي"، وما أشبه ذلك.

وإن كان آخره ياءً أو واوًا ساكنتيْن قبلهما حركة من جنسهما فلا بدَّ من إدغامهما في (ياء) المتكلِّم، فتقول: "قَاضِيَّ"، و"غَازِيَّ".

وإن ألفًا ففيها لغات: لغة هُذيل إدغامها، وهم القائلون:

سَـــبَقُوا هَـــوَيَّ وَأَعْنَقُـــوا لِهَـــوَاهُمُ ۞ ..... [(١)]

واللغة الفصيحة إدغامها في غير المتمكِّن، والمتمكِّن: هو المعرَب، وسلامتها في المتكلِّم، وياء المتكلِّم تُفتح في المدغم كله[(٢)].

والذي يقدَّر بـ (مِنْ) السابقة قليلٌ بالنسبة إلى المقدَّر بـ(اللام)؛ إذ إضافة / الشيء إلى جنسه قليلة؛ لأنَّ الناس يعلمون أفراد الأجناس من الأجناس بلا بيان لهم من عارف بها وهكذا، ومع ذلك وقعت إضافتها، وأتى الشيخ منها بما يحفظ ويستر[(٣)]، ثمَّ بما يحفظ من استطالة الغير[(٤)]، ثمَّ بما يحفظ نوعَ حَفْظٍ مع إشارته إلى الختام[(٥)]. [٤٧٨]

فقال: **نحو: "ثَوْبُ خَزٍّ"**.

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه (فَتُخَرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ)، لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه، الطبعة الأولى، ص١٤١. وهو في: شرح الكتاب للسيرافي ١٦٣/٤، وشرح المفصل ٢٠٨/٢، وشرح التسهيل ٢٨٣/٣، وشرح ابن الناظم ص٢٩٥، وعنوان الإفادة ص٢٧٨.

(٢) انظر: عنوان الإفادة ص٢٧٨.

(٣) أي: يحْفظُ ويستُر عن الناس، وهو الثوب في مثال الآجرومي: "ثَوْبُ خَزٍّ".

(٤) أي: يحْفظُ عن أن يستطيل عليه أحد، وهو الباب في مثال الآجرومي: "بَابُ سَاجٍ".

(٥) وذلك في مثال الآجرومي: "خَاتَمُ حَدِيدٍ".

قال شيخنا الحجاوي: «هو: مَا سُدِّيَ بِإِبْرَيْسَمٍ وأُلْحِمَ بِوَبَرٍ، أو صوف، أو نحوه»[١].

قال: «وما عُمل من سقط حرير، أو مُشَاقَتِه[٢]، أو ممَّا يلقيه الصانع من فمه من تقطُّع الطاقات وهكذا، بعد أن دُقَّ ثُمَّ غُزل ونُسج، فيسمَّى الآن خزًّا -أيضًا-»[٣].

وعن هذا قال بعضهم: الخزُّ أردى الحرير[٤].

وقال الخطيب[٥]: نوع من الحرير، ولكن قال ابن الملك: الخزُّ: صوف غنم البحر[٦].

و"بَابُ سَاجٍ".

قال في (غُرر دُرر): «السَّاج: خشب مُقوَّم يُجلبُ من الهند»[٧].

و"خَاتَمُ حَدِيدٍ".

والحديد: يحدُّ الناس عن بعضهم البعض.

والحدُّ الشرعيُّ: توقُّف ابن آدم على نهاية مِن جُرأته لا يتجاوزها إلى ملابسة ما حرَّم الله -تعالى-.

وحدُّ الشيء: ختامه، وطرفه الذي ليس بعده شيء من أجزائه، وهذا ختام ما ألهم الله -سبحانه- إيراده.

---

(١) الإقناع ٩٣/١.

(٢) المشاقة هي: أخلاق الثياب، وقيل ما طار وسقط. انظر: لسان العرب (مشق) ٣٤٥/١٠.

(٣) الإقناع ٩٣/١.

(٤) لم أقف عليه، وإنما الخزُّ ما لُحمته صوف وسَدَاه من الإبريسم، وهو الحرير، فلعلَّه أردؤه لذلك. انظر: النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، لأبي عبد الله المعروف ببطال؛ تحقيق: د. مصطفى عبد الحفيظ، ١٠٨/١ (المكتبة التجارية- مكة المكرمة ١٩٨٨م - ١٩٩١م)، ولسان العرب ٥/ ٣٤٥.

(٥) انظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين الخطيب، الطبعة الأولى، ٥٨٣/١ (دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

(٦) جاء في الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٦/ ٣٥٦: «وفي شرح (المجمع): الخزُّ: صوف غنم البحر».

(٧) درر الحكام شرح غرر الأحكام، لمحمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا، ١١١/١ (دار إحياء الكتب العربية).

الفهارس

- **فهرس الآيات الواردة في الشرح.**
- **فهرس القراءات القرآنية الواردة في الشرح.**
- **فهرس الأحاديث والآثار الواردة في الشرح.**
- **فهرس الأشعار الواردة في الشرح.**
- **فهرس الأمثال الواردة في الشرح.**
- **فهرس الأعلام الواردة في الشرح.**
- **فهرس الكتب الواردة في الشرح.**
- **ثبت المصادر والمراجع.**
- **فهرس الموضوعات.**

فهرس الآيات الواردة في الشرح

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾	١	٢٤٣، ٧٢٧خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	٢	٤٤٢ ، ٧٢٧ ، ٧٨٧
﴿إِيَّاكَ﴾	٥	٢٤٣
﴿نَسۡتَعِينُ﴾	٥	٢٤٣
﴿ٱهۡدِنَا﴾	٦	١٥٨، ٢٤٣
﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾	٧	٥٨٠
﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ﴾	٧	٥٨٢
سورة البقرة		
﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾	٢	١٥٨
﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾	٦	٥٣٧
﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾	١٧	٧٦٥
﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ﴾	٢٠	٣٦٣
﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾	٣١	١٦٠
﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ﴾	٣٥	٤٤٣
﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا﴾	٣٥	٥٦٤
﴿ٱهۡبِطُواْ﴾	٣٦	٤١٦
﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم﴾	٤٦	٤٧٨
﴿ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّ﴾	٧١	٢٧٣
﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾	٩١	٦٥٥

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿كُن فَيَكُونُ﴾	١١٧	٥٣٠خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾	١٣٠	٧١٧
﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾	١٤٦	٢١٦، ٢٧٩
﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا﴾	١٥١	٧٧٢
﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ... وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ .	١٧٧	٥٥٨
﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾	١٧٧	٧٥٩
﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	١٨٤	١٥٧
﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	١٨٤	٤٢٩
﴿عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾	١٨٥	٧٥٩
﴿إِلَى ٱلَّيْلِ﴾	١٨٧	٧٥٤
﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾	١٨٧	٥٥١
﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾	١٩٦	٥٨٢
﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾	١٩٧	٦٣٦
﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾	٢٢٠	٧٥٣
﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾	٢٨٥	٢١٦
سورة آل عمران		
﴿مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾	١٠	٧٥٢
﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾	٢٨	٦٢٣
﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾	٦٢	٧٠٢
﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	٦٢	٤٣٠
﴿بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾	٧٥	٧٦٩

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾	٧٥	٤٨٣
﴿بِبَدْرٍ﴾	١٢٣	٧٦٩
﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾	١٢٨	٣٧٤
﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾	١٤٣	٤٧٣
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾	١٤٤	٦٩١
﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾	١٧٣	٢٨٤
﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾	١٧٨	٤٧٠
سورة النساء		
﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾	١١	٣٩٥
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾	٢٣	٣٧٦
﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾	٤٣	٦٦٢
﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾	٧٣	٧١٥
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩	٧٧٠ ، ٧٨٩
﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾	٨٧	٧٥٤
﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾	١٢٥	٦٥٤
﴿كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾	١٢٩	٦١٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾	١٣٦	٣٣٨
﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا ﴾	١٦٠	٧٦٥
﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾	١٧٠	٧٦٦٧٧١
﴿ٱنتهوا خيرًا لكمۚ﴾	١٧١	٧٤٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة المائدة		
﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾	٦	٥٥٨ ، ٦٠٣، ٧٥٤، ٧٦٨
﴿إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾	٦	٧٥٤
﴿لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي﴾	٢٥	٥٥٨
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ ﴾	٤١	٥١٥
﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا﴾	٧١	٤٧٩
﴿تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾	١١٤	٥٨٤
سورة الأنعام		
﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾	٥٤	٤٣٤
﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ ﴾	٩٥	٥٦١
﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾	١٠٣	١٩٥
سورة الأعراف		
﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾	٤	٥٢٩
﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ ثُمَّ صَوَّرۡنَٰكُمۡ ثُمَّ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ﴾	١١	٥٣٢
﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾	٢٦	
﴿ٱدخلوا فى أممٍ﴾	٣٨	٧٦١
﴿عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾	١٠٥	٧٥٩
﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗا﴾	١٤٣	٢١٦
﴿لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ ﴾	١٥٤	٧٧٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الأنفال		
﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ﴾	٢٦	٦٢٩
﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾	٥٨	٣٨٥
﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾	٦٠	٤٨١
﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾	٦٨	٧٦١٧٦٦
سورة التوبة		
﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾	٣	٢٤٠، ٥٥٩
﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	٣٦	٤١١
﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾	٣٨	٣٤٩
﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْءَاخِرَةِ﴾	٣٨	٧٦١
﴿مِنَ ٱلْءَاخِرَةِۚ﴾	٣٨	٧٥٣
﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾	٦٠	٧٧٥
﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾	١٠٤	٧٥٦
سورة يونس		
﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾	٤	٦٥٥
﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	١٠	٣٥٤، ٧٤١
﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾	٢٧	٧٧٠
﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾	٦٥	٤٦١
﴿لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾	٩٩	٦٦١
سورة هود		
﴿إِنَّنِي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢٥ أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾	٢٥، ٢٦	٣٥٣
﴿ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾	٤١	٧٦١، ٧٦٦

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾	٤٣	٤٤٢
﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾	٤٦	٢٧٣
﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾	٥٣	٧٥٦
سورة يوسف		
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾	٢٩	٧٥٥
﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾	٣١	٦٩٤
﴿ٱلْمُتَّنَّى فِيهِ﴾	٣٢	٧٦١
﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾	٣٣	٧٥٥
﴿فَأَرْسِلُونِ ۝١٥ ... أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾	٤٥، ٤٦	٥٣١
﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾	٧٦	٢٩٧
﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾	٨٢	١٥٧
﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾	٨٤	٧١٧
﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾	٩٦	٣٥٤
سورة إبراهيم		
﴿فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾	٩	٧٦٠
﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾	٤٥	٤٠٣٤٠٢
سورة الحجر		
﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾	٣٠	٥٧٠
سورة النحل		
﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾	٣٠	٥١٤
﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٣٢	٧٦٨
﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾	٥٨	٤٥٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾	٧٨	١٤١
﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ﴾	١٠١	٥٧٩
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ﴾	١٢٤	٣٦٣
سورة الإسراء		
﴿أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾	١	٦٢٤، ٧٦٧
سورة الكهف		
﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ﴾	٢٥	٦٧٠
سورة مريم		
﴿فَهَبۡ لِي﴾	٥	٧٧٧
﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا﴾	١٧	٦٥٧
سورة طه		
﴿عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى﴾	١٠	٧٥٨
﴿هِيَ عَصَايَ﴾	١٨	٧١٧
﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾	٤٤	٤٧٦
﴿وَلَقَدۡ أَرَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا﴾	٥٦	٢١٦
﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾	٦٨	٤٦٨
﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾	٧١	٧٦٠
﴿ٱهۡبِطَا﴾	١٢٣	٤١٦
سورة الأنبياء		
﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	٦٨٩
﴿فِجَاجٗا سُبُلٗا﴾	٣١	٥٦٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾	٤٧	٧٧٧
﴿وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾	٧٧	٧٥٢
﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَـٰهِدِينَ﴾	٧٨	٤١٣
﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾	٨٧	٢٩٤
﴿قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَـٰذَا﴾	٩٧	٧٥٢
سورة الحج		
﴿هَـٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟﴾	١٩	٢٨٤
﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾	٧٢	٥٩٣
سورة المؤمنون		
﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾	٥٣	٥٧٢
﴿وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾	٦٠	٤٧٧
سورة النور		
﴿ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً﴾	٤	٦١٧
﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ﴾	١٤	٧٦١
سورة الفرقان		
﴿وَيَجْعَل لَّكَ﴾	١٠	
﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾	٥٩	٧٦٩
سورة الشعراء		
﴿أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	٢٢	٥٣١
﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾	١٢٩	٤٧٦
﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾	٢٢٧	٤٨٤
سورة النمل		
﴿إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾	١٠	٦٧٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ﴾	١١	٦٧٨
﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾	١٨	٤٠٩
﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾	١٩	٦٦١
﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾	٣٠	٧٥٠
﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾	٣٣	٧٥٤
﴿مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾	٤٠	٤٤٣
سورة القصص		
﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	٨	٣٦٤
﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾	١٥	٧٥٩
﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾	٧٩	٧٦١
﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾	٨٢	٧٧٢
سورة العنكبوت		
﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾	٤٤	٦٠٣
﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾	٥١	٤٠٢
سورة الروم		
﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾	٤	٧٥٠
سورة السجدة		
﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	١،٢	٥٣٧
﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾	٣	٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠
﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾	٧	٥٨٠
﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾	١٢	٤٩٨ ، ٧١٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الأحزاب		
﴿لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ﴾	٣٦	٤١٦
﴿أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾	٣٦	٤١٦
سورة سبأ		
﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾	١٠	٧١٥
﴿قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾	٢٣	٤٨٣
﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾	٣٣	٧٩٦
﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾	٤٦	٢١٠
﴿أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ ﴾	٤٦	٢١٠
سورة الصافات		
﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾	٧	٥٢٥
﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾	١٠٣	٧٧٦
﴿وبِٱلَّيْلِ﴾	١٣٨	٧٦٩
﴿أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾	١٤٠	٣٤٩
﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾	١٤٧	٥٤٠
سورة ص		
﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٦٣٤
﴿ٱلصَّٰٓفِنَٰتُ﴾	٣١	٣٩٧
﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	٨٢	٥٧٦
سورة الزمر		
﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾	٣٦	٧٧٠
سورة غافر		
﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ﴾	٣	٥٨٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿أَبۡلُغُ﴾	٣٦	٣٧٤
﴿فَأَطَّلِعَ﴾	٣٧	٣٧٤
سورة الشورى		
﴿فَرِيقٞ فِي ٱلۡجَنَّةِ وَفَرِيقٞ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾	٧	٤٣٤
﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾	١١	٧٧٢، ٧٧٤
﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِ﴾	١١	**٧٦٠خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
﴿يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖ﴾	٤٥	٧٥٢
﴿إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾	٥٣	٤٥٥
سورة الزخرف		
﴿جَعَلَ لَكُمۡ﴾	١٠	٧٧٤
سورة الدخان		
﴿لَٰعِبِينَ﴾	٣٨	٦٥٨
سورة الأحقاف		
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾	١١	٧٧٦
سورة محمد		
﴿طَاعَةٞ وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ﴾	٢١	٤٣٤
﴿فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦ﴾	٣٨	٧٥٦
سورة الحجرات		
﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾	٩	٣٦٦
﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾	٩	٢٨٤
﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا﴾	١٢	٦٥٢، ٦٥٤
سورة الذاريات		
﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾	٥٦	١٤١

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة النجم		
﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾	٣	٧٥٧
سورة القمر		
﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾	١٢	٦٦٧ ، ٧١٧
﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً﴾	٣٨	٦٢٧
﴿وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾	٤٥	٢٨٤
سورة الرحمن		
﴿ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾	١، ٢	٢٧٥، ٢٣٧
﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾	٣، ٤	٢٣٧
﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾	٢٦	٧٥٨
﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ﴾	٥٠	٤١٦
﴿فِيهِنَّ﴾	٥٦	٤١٦
﴿رَفْرَفٍ خُضْر�ٍ وَعَبْقَرِيٍّ﴾	٧٦	٤١٦، ٤٩٢
سورة الحديد		
﴿وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾	١٢	٧٦٩
﴿حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾	١٤	٣٦٧
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾	١٦	٤٠٢
﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ﴾	١٨	٥٦٠
سورة الممتحنة		
﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾	١٠	٤٨١
سورة الجمعة		
﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾	٥	٥١٤
﴿نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ﴾	٩	٧٥٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الطلاق		
﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾	١	٧٠٢، ٧٧٥
﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾	٣	٧٩٨
﴿أُوْلَٰتِ حَمۡلٖ﴾	٦	٣٠٤
﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ﴾	٧	٣٣٨
سورة التحريم		
﴿مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَ﴾	١	٢٨٦
سورة القلم		
﴿كَصَاحِبِ ٱلۡحُوتِ﴾	٤٨	٢٩٣
سورة الحاقة		
﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾	١	٤٤٥
﴿سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾	٧	٦٣٥
﴿بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾	٤٤	٦١٧
سورة نوح		
﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا * يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا﴾	١٠، ١١	٢١٦
﴿نَبَاتٗا﴾	١٧	٦١٧
﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰتِهِمۡ﴾	٢٥	٧٥٢
سورة المزمل		
﴿تَبۡتِيلٗا﴾	٨	٦١٧
سورة المدثر		
﴿قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ﴾	٤٣	٤٨٢
﴿ٱلۡيَقِينُ﴾	٤٧	٤٨٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾	٥٠	٤٩١
سورة الإنسان		
﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾	٦	٧٦٩
﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾	٢٤	٥٣٧
سورة النبإ		
﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾	٤، ٥	٥٦٥
سورة المطففين		
﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾	٢	٧٥٩
﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٦	٧٢٧
سورة الانشقاق		
﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾	١٩	٧٥٦
سورة الفجر		
﴿جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ﴾	٩	٣٧٠
﴿دَكًّا دَكًّا﴾	٢١	٥٦٤
﴿صَفًّا صَفًّا﴾	٢٢	٥٦٤
سورة الضحى		
﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾	٧	٢٠٠
سورة العلق		
﴿بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾	١٥، ١٦	٥٨٣
سورة القدر		
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾	١	٤١٥، ٤٦١
سورة البينة		
﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾	١	٧٤٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الزلزلة		
﴿أَوۡحَىٰ لَهَا﴾	٥	٧٧٦
﴿مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا﴾	٧	٦٧١
سورة التكاثر		
﴿أَلۡهَىٰكُمُ﴾	١	٢٢٤
سورة الهمزة		
﴿ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا﴾	٢	٥٨٢

❁❁❁

فهرس القراءات القرآنية الواردة في الشرح

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
{حِطَّةً}	٥٨	٦١٦
{وَصِيةٌ لأَزْوَاجِهِم}	٢٤٠	٤٣٤
سورة المائدة		
{وأرجلَكم}	٦	٥٥٨
سورة الأنعام		
{حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِه}	١٢٤	٦٤٦
سورة الأعراف		
{بأن لا أقول}	١٠٥	٧٥٩
سورة يوسف		
{حَاشًا لله}	٣١	٦٩٤
سورة إبراهيم		
{تهوَى}	٣٧	٧٥٥
سورة النمل		
{يا اسجدوا}	٢٥	٧١٥
سورة ص		
{فالحقَّ والحقَّ أَقُولُ}	٨٤	٧١٦

فهرس الأحاديث والآثار الواردة في الشرح

الحديث	الصفحة
اِئذنْ لي يا رسولُ اللهِ أن أُقبّل يَدكَ ورجلَكَ، فأَذِن لَهُ	٧٢٩
أبناءَ الآخِرة، ما تنعَّم المتنعِّمون إلا بفضلِ نعيمكم	٢٠٠
إذا ظهَر العِلمُ وخُزِن العمل، تآلفت الأَلْسُنُ، وتَبَاغضت القُلوبُ...	١٧٤
اشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ	٧٧٦
اِقْتربُوا من أَفْواهِ المطيعِينَ، واِسْمعوا منهُم ما يقولون...	٢٧٥
أَلْحنُ بحجتِهِ مِنْ بَعْضٍ	٢٤٣
أمَّا رَسُولُ الله ﷺ فَقدْ بَاتَ بِمِنَى	٤٥٥
إنَّ الله ليَدفعُ بالمؤمنِ الصَّالحِ عن مئةِ أهلِ بيْتٍ من جِيرانِهِ البَلَاءَ	٢٠٠
إنَّ الله يُحِبُّ الرجلَ الرقيقَ الصَّوتِ، ويُبغضُ المجهارَ	١٥١
أنَّ النبي ﷺ قبَّل ما بين عينَيْ جَعْفَرَ حينَ قَدِمَ من الحبشةِ، وعَانقه	٧٣٠
إنَّما الأَعْمَالُ بالنِّياتِ	١٦٦، ١٩٠
إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ	٤٧٠
إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا	٦١٩
تصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ	٥٢٢
تعلَّموا العرَبِيَّةَ؛ فإِنَّها تُثَبِّتُ العقلَ، وتَزِيدُ في المروءة	٢٤٤
ثَوْبِي حَجَرُ	٧١٤
حُبُّ العَربِ إِيمانٌ، وبغضُهم كُفْرٌ	١٧٥
حتَّى تَروَهُ	٤١٤
الحمدُ للهِ تملأُ الميزانَ	٤٢٩
الحَمْدُ للهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ	٧٥٨
خيرُ الكلامِ ما قَلَّ ودَلَّ، ولم يَطُلْ فيُمَلَّ	٢٣٩

الحديث	الصفحة
دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هرَّةٍ	٧٦١
دخلنا السوق مع رسول الله ﷺ ، فاشترى سراويل، وقال للوزَّان: ((زِنْ، وَأَرْجِحْ))....	٧٢٩
صلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَاعدًا، وَصلَّى وَرَاءهُ رِجَالٌ قيامًا	٦٦٠
صُوموا لِرؤيتِهِ	٧٧٧
حديث: علامات المنافق أربع	٢١٧
فأَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ	٥٧٠
فَقَالَ رَجُلٌ: إذن نُكْثِر	٣٥٨
قَالَ اللهُ لأيوبَ -عليْهِ السَّلام-: أتدري ما جُرمك إليَّ حتى ابتليتُكَ؟...	١٧٤
كَادَ الخَيّران يَهْلِكَا	٣٠١
كَانَ العُلَماءُ والحُكَماءُ والأَتقياءُ يتكاتبون بِثَلاثٍ ليْسَ معهنَّ رَابِعة...	٢٠٠
كَلِمَتَانِ خَفيفتَانِ عَلى اللِّسَانِ... سُبْحَان اللهِ وبِحمدِهِ	١٦٨
كَمَا تكُونُوا يولَّى عَلَيْكُم	٣٥٥
كُنْتُ مع رسولِ اللهِ ﷺ عبدَه وخَادمَهُ حتَّى قُبِض وهو عنِّي راضٍ	٧٢٣
لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ	٧٠٨
لا تَكُنْ إمّعةً	٥٢٦
لا خيرَ في صُحبةِ مَن لا يرَى لك مِثلَ ما يرَى له	٢٠٣
لا صَلَاةَ لجارِ المسْجدِ إلَّا في المسْجدِ	٢٧٣
لَخَمْسُ صَلَوَاتٍ	٧٧٧
لن يَدخُلَ أحدُكُم الجنَّةَ بعملِهِ	٧٦٥
لَوْلا أنَّ الكَلامَ يُعَادُ لَنَفِدَ	١٢٩ ، ١٧٣
اللهمَّ أعِنَّا على ذكرِكَ، وشكرِكَ، وحُسن عبادتِكَ	٢٧٩
اللهمَّ إنَّا لا نستطيعُ إلَّا أن نفرَحَ بما زيَّنتَ لنا من الدنيا...	١٨٤

الحديث	الصفحة
لو أنَّ السمواتِ والأرضَ كانتَا على عبد رَتقًا، ثم اتَّقَى الله لجعَل له منها مخرجًا	١٩٩
ليس للرجلِ عن أخيه غِنًى، مثلُ اليدين لا يُستغنَى بإحدَاهمُا عن الأُخْرى	١٧٤
المروءة شيئان: ارتكاب الرجل ما يَزينه، واجتنابه ما يَشينه.	٢٤٥
ما جَاءكَ مِنْ هذا المال فخُذْه، وما لا فلا تُتبعه نفْسَك	١٩٧
ما رُئي رسول الله ﷺ فارغًا في أهله قط، حتى إنَّه يكون في مِهنة أهله...	١٩٨
مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْر النَّعَمِ	٧٦٨
مَنِ اشْتَهَى البَاءَةَ...، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ	٧٥٧
مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ	٧٥٩
مَن سَبَّ العَربَ فأولئك هم المشرِكون	١٧٥
مَن كَانَ نطقُهُ في غيرِ ذِكْرِ اللهِ فَقدْ لَغَا...	٢٣٩
مَن كانت الآخرةُ أكبرَ همِّه جعَل اللهُ غناهُ في قلبِه، وجمَع له أُمورَه	١٩٩
المؤمن أذلُّ شيءٍ نفسًا، أذلُّ من العبدِ	٢٠٤
هِجْران الأحمقِ قربانٌ عندَ اللهِ تعالى	١٧٤
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ	٤٤٦
وإِنْ كُنْتِ أَلْمَمْتِ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي الله	٣٨٦
وإِيَّاكُمْ وَذِكْرَ النَّاسِ؛ فَإِنَّهُ دَاءٌ	٢٣٩

❁❁❁

فهرس الأشعار الواردة في الشرح

أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
تَاء وَوَاوٌ	هَـــــــاءُ	الرجز	الخريشي	٤١٢
رُبَّمَـــــــــا	نَجْـــــلَاءِ	الخفيف	عدي الغساني	٧٦٣
هِـيَ الضَّـمِيُر	يُسْـــتَطَابْ	الرجز	الخريشي	٤١٢
إِنَّ السُّـيُوفَ	الْأَعْضَـــبِ	الكامل	الأخطل	٥٨١
فَصْـــــــل	يُعَـــــــبْ	الرجز	ابن مالك	٦١٩
رَحِـــــــــمَ	الطَّلَحَـــاتِ	الخفيف	عبيد الله ين قيس الرقيات	٥٨٦
أخَـــــــاكَ	سِـــــلاحِ	الطويل	مختلف فيه	٢٠٢
عَلَمِيَّـــــــةٌ	زَيْـــــــدَا	الرجز	الخريشي	٣٠٨
هَـــــــذِي	سَـــــيِّدَا	الرجز	الخريشي	٣٠٨
وَرُبَّمَـــــــا	مُعْتَمِـــــدَا	الرجز	ابن مالك	٤٦٦
شَـــــبَابٌ	تَـــــرَدَّدَا	الطويل	الأعشى ميمون	٧٧٦
(فَـــا) أَمْـــر	اطَّـــــــرَدْ	الرجز	ابن مالك	٤٨٨
وَمَلَكْـــــتَ	مُعَاهِـــــدِ	الكامل	الرماح بن ميادة	٧٧٨
نَكِـــــــرَةٌ	ذُكِـــــــرَا	الرجز	ابن مالك	٥١٨

أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
وَبَعْـــــدُ	يَفْتَقِـــــرْ		ابن الوردي	٢٤٥
وَمَـا بِـ(إِلَّا)	ظَهَـــــرْ	الرجز	ابن مالك	٦٠٧
يَـــــذْهَبْنَ	جَـــــوَائِرَا	الرجز	مختلف فيه	٧٩٠
وما راعني	بِكِيرِ	الطويل	لم أقف على قائله	٤٠٢، ٤٠٣
فَلَمَّـــــا	مَعـــــا	الطويل	متمم بن نويرة	٧٧٧
وإِنَّـــــكَ	أَجْمَعَـــــا	الطويل	حاتم الطائي	٣٩٠
إِذا أَنْـــــتَ	يَنفَـــــعُ	الطويل	قيس بن الخطيم	٢٠٢
وَمَـــا يَلِـــي	حُـــــذِفَا	الرجز	ابن مالك	١٥٧، ٢٦٠، ٣٧٦، ٤٠٦، ٤٨٦، ٥٦٢، ٦٦٤ ، ٦٧٤
وَمَـــا يُـــرَى	العُـــــرْفِ	الرجز	ابن مالك	٦٢٥
إِنَّ أَخَـــــا	لينْفَعَـــــكْ	الرجز	لم أقف على قائله	٢٠٢
وَمنْ إِذَا رَيْبُ	ليَجْمَعَـــكْ	الرجز	لم أقف على قائله	٢٠٢
رَأَى الْأَمـــرَ	أَوَّلَا	المتقارب	لم أقف على قائله	٧٢١
إِذَا لَمْ	مَوْئِـــــلُ	الكامل	المظفر الأصفهاني	٢٠١، ٧٣٠
فَكُـــــلُّ	تَفَضُّـــــلُ	الكامل	المظفر الأصفهاني	٢٠١، ٧٣٠

أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
وَفِي اخْتِيَارٍ	الْمُتَّصِلْ	الرجز	ابن مالك	٤١٣
وَوَصْلُ	الْعَمَلُ	الرجز	ابن مالك	٤٦٦
عَلِمُوا	سُؤْلِ	الخفيف	لم أقف على قائله	٧٤١
رُبَّمَا	العِقَالِ	الخفيف	مختلف في نسبته	٧٦٣
أَتَنْتَهُونَ	الفُتُلُ	البسيط	الأعشى بن ميمون	٧٧١
سَقَتْهُ	يُعْدَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٥٤٣
كِي	تَضْطَرِمُ	البسيط	لم يعرف قائله	٣٦١
وَمَهْمَا	تُعْلَمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٣٩٠
وغيرُ	الْكَلِمْ	الرجز	ابن مالك	٦٢٥
وَأَعْطِ	الِاسْتِفْهَامِ	الرجز	ابن مالك	٧٠٨
إِذَا كُنْتَ	للدين	الطويل	لم أقف عليه	٢٠١
وَلَا أَنْتَ	طِينِ	الطويل	الصلاح الصفدي	٢٠١
فَأَلِفٌ	مَيْنِ	الرجز	ابن مالك	٢٨٦
أَخِي	الإِحَنِ	البسيط	لم أقف على قائله	٢٩٣
إِنَّمَا شِعْرِيَ	بِالجُلْجُلانِ	مجزوء الرمل	وضاح اليمني	٣٤٢

أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
إِنَّ حَيْـــثُ	أَمَـــــانُ	الخفيف	لم أقف عليه	٦٤٧
نَظَمْتُـــــهُ	مُبَـــــاهِ	الرجز	ابن بري	١٣٨
صَـــــحِبْتُ	إِهَابِـــــهِ	الطويل	الشافعي	٢٩٣
فَجَـــــرَّدْتُ	بِذُبابِـــــهِ	الطويل	الشافعي	٢٩٣
فَـلا ذا يَـراني	بابِـــــــهِ	الطويل	الشافعي	٢٩٣
وبَعْـــــــدَ	عَمَلَـــــهْ	الرجز	ابن مالك	٦١٩
لِلْفَـــــــتَى	قَدَمُـــــهْ	المديد	طرفة بن العبد	٦٤٨
بَـــــــدَا	جَائِيـــــا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٧٩٢
وَإِنَّـــــكَ	آتِيَـــــا	الطويل	لم أقف على قائله	٣٩٠
تَمَـــــنٍّ	نَفْـــــيُ	الطويل	----	٣٦٩
وَحُـــــزْنِي	بَلِيَّـــــتِي	الطويل	ابن الفارض	٤٧٧
فَإِمَّـــــا أنْ	سَمِيْـــــنِي	الوافر	المثقب العبدي	٥٤٣
وَإِلَّا فَاطَّرِحْنِي	تَتَّقِيْـــــنِي	الوافر	المثقب العبدي	٥٤٣
أَشَـــــابَ	الْعَشِـــــيُّ	المتقارب	الصلتان العبدي	٦٢٢

❁❁❁

فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها الواردة في الشرح

نصف البيت أو جزؤه	البحر	القائل	الصفحة
أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ اِحْبِسِ اِحْبِسِ	الطويل	لم أقف على قائله	٥٦٥
أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضّهَا بَقَضِيضِهَا	الطويل	الشماخ الذبياني	٥٦٩
إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ	الوافر	القحيف العقيلي	٧٥٩
إِذَا عَاشَ الفَتَى مِئَتَيْنِ عَامًا	الوافر	مختلف فيه	٦٦٩
أشهى إِلَيّ من الرَّحِيق.....	الكامل	أبو كبير الهذلي	٧٥٥
أَلَا رَجُلًا جَزاهُ اللَّهُ خَيْرًا	الوافر	عمرو بن قعاس	٧٠٦، ٧٩٢
أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقِ	الوافر	الأحوص	٧١٢
إِمَّا أَقَمْتَ وأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا	البسيط	لم أقف على قائله	٧٤٠
(أَمَّا) كَ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ)....	الرجز	ابن مالك	٥٤٣
إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةُ الْحَسْنَاءَ	الرجز	لم أقف على قائله	٤٦٠
..... الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ	الوافر	المرار الأسدي	٥٩٤
..... بِهِبَاتٍ وِافِرَهْ	الرجز	ابن مالك	٤٩٢
تَعَالَوْا إِلى أَنْ يَأْتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ	الطويل	امرؤ القيس	٣٥٤
جاء الخلافة أو كانت له قدراً	البسيط	جرير	٥٣٦

نصف البيت أو جزؤه	البحر	القائل	الصفحة
..... الجُـــــزْءُ المِـــــتِمُّ الفَائِـــــدَهْ	الرجز	ابن مالك	٤٣٢
خرجـــــتُ بهـــــا أمشـــــي تَجُـــــرُّ وراءَنا	الطويل	امرؤ القيس	٦٥٤
سَـــــبَقُوا هَـــــوَيَّ وَأَعْنَقُـــــوا لِهَـــــوَاهُمُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٧٩٩
سَـــــلامُ اللَّهِ يَا مَطَـــــرٌ عَلَيْهَـــــا	الوافر	الأحوص	٧١١
صَـــــبْرًا بَـــــن عَبْـــــدِ الـــــدَّارِ	المنسرح	هند بنت عتبة	٣٣٨
عَلَـــــى كَـــــانَ الْمُسَـــــوَّمَة العِـــــرَابِ	الوافر	لم أقف على قائله	٤٥٢
عَلَفْتُهَـــــا تِبْنًـــــا وَمَـــــاءً.....	الكامل	لم أقف على قائله	٧٣٧
عَلَيْـــــكِ وَرَحْمَـــــةُ اللهِ السَّـــــلامُ	الوافر	الأحوص	٥٦١
عَهِـــــدْتُ سُـــــعَادَ ذَاتَ هَـــــوًى مُعَـــــنًّى	الوافر	لم أقف على قائله	٦٥٣
فَكَـــــأَنَّ البَـــــرْقَ مُصْـــــحَفَ قَـــــارٍ	المديد	عبد الله بن المعتز	٢٦٧
فَلَمَّـــــا تَبَـــــيَّنْ غـــــب أمْـــــرِي وَأَمْـــــرُه	الطويل	نهشل بن حري	٣٤٢
فَمَـــــا رَجَعَـــــتْ بِخَائِبَـــــةٍ رِكَـــــابٌ	الوافر	القحيف العقيلي	٧٧٠
كَـــــأَنْ ظَبْيَـــــةٍ.....	الطويل	ابن صريم	٤٦٤
لَا طِيـــــبَ لِلْعَـــــيْشِ.....	البسيط	لم أقف على قائله	٤٧٧
لَلُـــــبْسُ عَبَـــــاءَةٍ وَتَقَـــــرَّ عَيْـــــنِي	الوافر	ميسون بنت بحدل	٣٧٤، ٣٦٤

نصف البيت أو جزؤه	البحر	القائل	الصفحة
مَـــــا لِمُحِـــــبٍّ جَلَـــــدٌ إنْ هُجِـــــرَا	الرجز	لم أقف على قائله	٧٩٣
وَإِنْ يُـــزَدْ فيـــهِ فَمَـــا سِـــتٌّ عَـــدَا	الرجز	ابن مالك	٦١٩
وَأَنَّا لَمِمَّـــا نَضْـــرِبُ النَّـــاسَ ضَـــرْبَةً	الطويل	أبو حيّة النميري	٧٥٢
واضطرارا خففا*"مِيِّي" وَ"عَيِّي" بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا	الرجز	ابن مالك	٢٢٦
يَا بُـــــــؤْسَ لِلْحَـــــــرْبِ.....	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٧٧٨
وَجـــــيرَانٍ لَنَـــــا كَـــــانُوا كِـــــرَامٍ	الوافر	الفرزدق	٤٥٢
وَرُحْنَـــا بِكَـــابْنِ الْمَـــاءِ يُجْنَـــبُ وَسْـــطَنَا	الطويل	امرؤ القيس	٧٧١
وَزَجَّجْـــــنَ الْوَاجِـــــبَ وَالْعُيُـــــونَا	الوافر	الراعي النميري	٧٣٧
وَعَـــــدِّ لَازِمًـــــا بِحَـــــرْفِ جَـــــرِّ	الرجز	ابن مالك	٧٦٧
وغيرُه مَعْرِفَةٌ.....	الرجز	ابن مالك	٥١٨
..... وَلَا تَـــزَلْ ذَاكِـــرَ الْمَـــوْت	الخفيف	لم أقف على قائله	٤٧٧
وَلَا سِـــيَّمَا يَـــوْم بِـــدَارَةِ جُلْجُـــلِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٩٦
وَلِلطَّـــرِ مَجْـــرًى وَالْجُفُـــونِ مَضَـــاجِعُ	الطويل	مختلف فيه	٧٩٣
ومَـــا كَـــانَ نَفْسًـــا بِالفِـــرَاقِ تَطِيـــبُ	الطويل	مختلف فيه	٦٧٢
ومـــــا يَقْبَلُـــــهُ الْمَكَـــــانُ إِلَاّ	الرجز	ابن مالك	٦٣٧

نصف البيت أو جزؤه	البحر	القائل	الصفحة
يَا زَيْـــــدُ زَيْـــــدَ الـــــيَعْمَلَاتِ.....	مشطور	عبد الله بن رواحة	٧١٢
يالَلْكَهُـــــــولِ وَلِلشُّـــــــبَّانِ لِلْعَجَـــــــبِ	البسيط	لم أقف عليه	٧١٩

❁❁❁

فهرس الأمثال الواردة في الشرح

المثل	الصفحة
أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى؟	٦٥٩
أَطْرِقْ كَرَا	٧١٤
أَعْطِ القَوْسَ بَارِيْهَا	٢٦٤
تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ	٤٣٠
جَدُّكَ لَا كَدُّكَ	٥٤٧
سَرَعَانَ ذِي إِهَالَةً	٦٦٩
لَا أُكَلِّمُهُ القَارِظَيْنِ	٦٣٦

فهرس الأعلام الواردة في الشرح

العلم	الصفحة
إبراهيم بن أدهم	١٩٨، ٢٠٤
إبراهيم الخوَّاص	١٩٨
الأبهري	٢٨٣، ٢٨٧
ابن الأثير	٢٤٢، ٦١٠
أحمد الرفاعي	٢١٠
أحمد بن حنبل (الإمام)	١٤٤، ١٩٢، ٢١١، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٣٦، ٢٩١، ٢٩٤، ٥٢٣، ٧٥٤، ٧٨١
أحمد بن قاسم (العبادي)	٧٤٧
الأخفش-أبو الحسن (الأوسط)	١٥١، ٤٤٨، ٥١٠، ٥٢٤، ٥٥٧، ٥٧٩، ٥٨٣، ٥٨٨، ٦٤٧، ٧٠٢، ٧٠٤، ٧٣٣، ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٨٢، ٧٩١
الأخفش الصغير	٧٥١
الأزهري (أبو منصور)	٤٥٤
الإسنويّ	١٤٢
الأشعري	٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩
الأصفهاني (شمس الدين)	١٦١
الأصمعي	٦٠١، ٦٢١، ٧٠٥، ٧٦٨
الأعشى (الشاعر)	٧٧١
الزَّنْجَانِي	٢٤٣
إمام الحرمين	٥٧٠
امرؤ القيس (الشاعر)	٦٩٦، ٧٧١

العلم	الصفحة
الأنصاري (القدسي)	١٣٦، ١٣٧، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٣١، ٣٢٦، ٤٢٦، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٧٢، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٩٥، ٥٠٤، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٣٠، ٥٤٤، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٨٠، ٥٨٧، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٦، ٥٩٩، ٦٠٦، ٦١١، ٦١٢، ٦٢٣، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٦٣، ٦٧٦، ٦٨٣، ٦٩٣، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٠٩، ٧١١، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧٢١، ٧٢٣، ٧٢٥، ٧٣٤، ٧٣٨، ٧٤٤، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٦، ٧٦١، ٧٦٥، ٧٧١، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٤
ابن إياز	١٤٨، ١٩٤، ٢٩٥، ٣٨٧، ٤٢٧، ٥٦٣، ٥٨٤، ٥٨٦، ٦٠٠، ٦٢٦، ٦٤٩، ٦٦٥، ٦٧٩، ٧٠٣
أبو الأسود الدؤلي	٢٤٠
الأيكي	٢٣٤
ابن بابشاذ	٣٥٩
البخاري (الإمام)	١٣٢
ابن برهان	٧٦٩
البساطي	٢٣٨
البغوي	١٦٠، ٧٢٩
أبو البقاء –العكبري	٣٩٤، ٢٨٨، ٧٣٥، ٧٦٠
البقِّي	١٧٧، ١٧٨
بكلا المازني	٢٣٦

العلم	الصفحة
أبو بكر الباقلاني	١٤٤، ٢٧٩
أبو بكر بن المعتمر	١٨١
البلقيني (سراج الدين)	٣٨٢، ٣٩٥، ٦١٢
البهاء السُّبكي	٢٦٨، ٤٨٠، ٤٧٣
بهرام	١٩٠، ٢١٩
البيضاوي	١٨٠، ٢٤٣، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥٨٠، ٥٨٧، ٦١٦
التتائي	١٧٧، ١٨٠، ١٩٩، ٢٣٥، ٢٤٩، ٢٨٤، ٣٥٣، ٥٣٥، ٦٢٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٨٨
الترمذي	٧٢٩
التفتازانيُّ —سعد الدين	١٦٧، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٠، ١٨٣، ٢٠٧، ٢٣٧، ٢٦١، ٢٩١، ٣٦٩، ٥١١، ٥١٢
الثمانيني	٢٨٧، ٢٩٩، ٥١٧، ٦١٠، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٧، ٦٢٠، ٧٠٣، ٧٠٤
الثوري	٣٧٩
أبو ثور	٢٤٢
ابن الجبَّان	٦٢٥
ابن جرباش	١٣٩، ١٥٩، ١٦٣، ١٨٦،١٧٧، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٩، ٢٥٣، ٢٥٧، ٤٩٠، ٥١٣، ٥٢١، ٥٣٣، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥٢، ٦٢٤، ٦٢٥
الجرجاني —عبد القاهر	٤٠٠، ٥٥٢، ٧٣٧، ٧٩٥، ٧٩٦
الجرمي	٥٩٩، ٦٦٥
الجعبري	٣٩٥، ٦٦٤
أبو جعفر بن صابر	٢١٢

العلم	الصفحة
ابن أبي جمرة	١٧٩، ٢٠١، ٢٨٠، ٢٨٠، ٦٦٥
ابن الجوزي	٢٠٠
الجوهري	٢٤٣، ٣٠٣، ٦٤٠
ابن الحاجب	١٣٩، ١٨٩، ١٩٤، ٢٣٣، ٢٦٩، ٢٧١، ٣١١، ٣٢٤، ٤٣٠، ٤٩٦، ٥٢٣، ٥٨٣، ٥٩٦، ٦٤٤، ٦٦٤، ٧٣٨، ٧٤٥، ٧٩٥
أبو حامد اللقَّاف	١٩٨
الحجاوي	٨٠٠
ابن حجر (الهيتمي)	١٦٧، ١٧٠، ١٧٧، ٢٠٩، ٢٣٠، ٢٩٤، ٣٠٣، ٣٢٣، ٣٨٢، ٣٨٤، ٤١٥، ٥٠١، ٥٠٨، ٥١٣، ٥٨٧، ٦٤٩
ابن حجر العسقلاني	٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦، ٧٦٢
الحدادي الحنفي	٥٥٠
الحسن رضي الله عنه	٢٣٩، ٢٤٥
حسن شلبي	٣١٣
حسين الكرابيسي	٢٣٥
ابن الحطَّاب -الحطَّاب	٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧١، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٤١، ٣٧٧، ٣٩٤، ٤٢٣، ٤٤١، ٤٥٣، ٤٩٠، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٥٣، ٥٦٣، ٥٦٧، ٥٧٤، ٥٨٩، ٥٩٠، ٦٤٤
الحلَّاوي	١٣٦
حمَّاد بن سَلَمة	٢٤١
ابن أبي حمزة	١٩٨

العلم	الصفحة
أبو حنيفة (الإمام)	١٤٣، ١٧١، ٢١١، ٢٢٨، ٣٣٧، ٣٦٨، ٥٠٦، ٥٢٣، ٥٥٢، ٦٨٦، ٧٥٤
أبو حيَّان	١٤٤، ١٩٤، ٣٧١، ٣٩٨، ٤٢٩، ٥٤٧، ٥٨٨، ٧٧٠
خالد (الأزهري)	١٣١، ١٤٩، ١٥٩، ١٧١، ١٧٧، ١٨٠، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٩، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧٨، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٧٠، ٤٣٣، ٥٦٢، ٦٠٢، ٦٢٥، ٦٣٢، ٦٥٣، ٦٦١، ٦٧٧
ابن الخباز	٢٣٢، ٢٣٣
الخبيصي	٦٤٨
ابن خروف	٥٤٩، ٦٩٩، ٧٠٧، ٧١٨، ٧٧٩
ابن الخشاب	٢٣٢
أبو الخطاب (فقيه حنبلي)	٢٩١
أبو الخطاب (الأخفش الأكبر)	٦٦١
الخطابي	٣١٧
الخطيب (شارح الآجرومية)	١٣٦، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٥٧٨، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٤، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٦، ٦٧٨، ٧٠٤، ٧١٣، ٨٠٠
الخليل بن أحمد	١٣١، ١٣٥، ٢٤٦، ٤٢٢، ٥١٠، ٦٦٠، ٧٨٩، ٧٩٠
خليل (فقيه مالكي)	٧٨٨
داود الطائي	٢٠٠
ابن دريد	١٨١، ٤٨٠
الدماميني	٥٦٣

العلم	الصفحة
ابن الدَّهان	٣٤٣
ذو القرنين	١٧٩
الراعي –الغرناطي	١٣٦، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٧، ٢٠٨، ٢١٨، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨٢، ٣٠٢، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٥، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٦٢، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٤، ٥١٦، ٥٢١، ٥٢٥، ٥٣١، ٥٣٣، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٨، ٥٥٧، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩١، ٦٠٩، ٦١٦، ٦٤٢، ٦٤٤، ٦٤٧، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٩، ٦٧٢، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٨، ٦٩٠، ٦٩٨، ٧٠٢، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٣ن ٧١٤، ٧١٥، ٧١٧، ٧٢٢، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٣٢، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥١، ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٦٤، ٧٧٣، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥
الرَّافعي (فقيه شافعي)	٧٢٨
الرّبعي	٢٥٦، ٢٥٧، ٣٤٢، ٦٥٦

العلم	الصفحة
ابن الربيع	١٥٣، ٢٥٦
الرَّضي	١٥٤، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٥٢، ٤٣٦، ٣٤٣، ٣٥٣، ٥٣٢، ٥٤٠، ٥٥٢، ٦٣٦، ٦٨٤
الرّماني	٦٨٨
الزجاج	٥٤٧، ٦٨٨، ٦٧٢، ٦٨٧، ٧٠٦، ٧٣٧، ٧٩١
الزجاجي –أبو القاسم	٤٥٨، ٤٧١، ٦٧٧
ابن الزركشي	١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٣، ١٨٠، ٢٧٩، ٣٣٧، ٣٦٨، ٣٧٧، ٤٣٣، ٤٧٠، ٤٩٠، ٤٩٣، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٩، ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٧٠، ٥٧٣، ٧٨٧
زرُّوق	٤٧٥
زكريا (ابن زكريا الأنصاري)	١٨٣، ٢٤٤، ٣٨٢، ٤٧٣، ٥١٩، ٧٢٩
الزمخشري	١٧٩، ٣٣٥، ٤٥٠، ٤٨٧، ٤٨٩، ٥٥٢، ٥٨٢، ٥٩٨، ٦١١، ٦١٦، ٦٥٢، ٦٦٧، ٦٨٢، ٧٩٥
ابن أبي زيد (القيراوني)	١٣٢
ابن السّبكي	١٨٨، ٢٠٣، ٢٦٧، ٣٢٢، ٤٧١، ٤٧٨، ٥٢٣، ٧٧٥
ابن السَّراج	٤٤٧، ٥٧٣، ٧١٠، ٧٥١
أبو سعيد البقَّال	١٩٧
سعيد الغزَّال	١٩٢
السفاقسي	٣٠٢
سفيان (الثوري)	٧٣٠
السَّكَّاكي (صاحب المفتاح)	٥١٢، ٥٣٦
ابنَ السِّكِّيت	٢٧٥

العلم	الصفحة
سُلَيْم الرازي	١٧١، ١٩٠، ١٩١، ٢٢٨
أبو سليمان الداراني	٢٠٢
السَّمين (الحلبي)	٤٦٤
السهروردي	٢٠٨، ٢٠٩
سهل بن عبد الله التستري	١٩٧، ٢٠٤
سهل بن هارون	٢٤٦
سولون	١٨٤
سيبويه –صاحب الكتاب	٢٤٩، ٢٨٢، ٣١١، ٣١٣، ٣٥٧، ٤١١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٤، ٤٥١، ٤٧٨، ٥١٠، ٥٣١، ٥٤٩، ٥٧٥، ٥٨٠، ٦١٠، ٦١٥، ٦١٨، ٦٤٣، ٦٦٠، ٦٧٢، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٨٢، ٦٨٧، ٦٨٨، ٧١٦، ٧٥٣، ٧٥٧، ٧٦٣، ٧٨٣، ٧٨٧، ٧٨٩، ٧٩١
السَّيد الجرجاني (علي)	١٣٦، ٤٤٤، ٧٦٠
ابن السيّد (البطليوسي)	٤٧١
السيرافي	٥٥٢، ٧٠٦، ٧٥٣
ابن سيرين	٢٠٤
ابن سينا	١٨٣
السيوطي	٥٠١، ٥٠٨، ٥٠٩
شارح الجامع	٣٩٧، ٤٩٧
شارح الديباجة	٦٤٧
شارح القسطاس	١٣٩، ١٤٠
شارح الوغليسي	١٣٢
الشافعي (الإمام)	١٤٢، ١٤٤، ١٩٢، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٩١، ٢٩٣،

العلم	الصفحة
	٥١٢، ٥١٩، ٥٢٣، ٦١٠، ٧٧٥
ابن شُبْرُمَةَ	٢٤٤
ابن الشِّحْنَة	١٧٠، ٣٨٣
ابن أبي شريف (فقيه شافعي)	١٩٢
الشعبي	٢٤٥، ٣٢٢
ابن شقير	٤٥٨
الشلوبين	٦١٥
الشمس التونسي	٢٥١
الشهاب الحنبلي	٣٦٠
ابن شُهبة	٧٢٧، ٧٢٩
الشيخ سيف الدين	٢٥٧
الشيخ ولي الدين	٢٥٣
صاحب الدرَّة (الشريف التلمساني)	١٣٧، ١٤٢، ١٥١، ١٥٣، ٢٥١
صاحب المنبع	١٧٦، ٢٨٠، ٤٨٨
حاصب المحسبة	٧٩٨
صدر الشريعة	٧٤٥
الصدر الشهيد	٧٣٠
الصفّار	٥٦٠
ابن الضَّايع	٦٩٧
ابن الطَّحَّان	١٨٧، ٢٣٩، ٤٤١
طرفة (الشاعر)	٦٤٧
ابن الطراوة	٤٧١

العلم	الصفحة
الطوفي	١٤٠، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩١، ٣٥٧، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٩٢، ٤٢٣، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٩٧، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٥، ٥٣٦، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٩٠، ٦٩٢، ٧٤٤، ٧٤٦، ٧٥٨، ٧٨٤، ٧٨٧
ابن عبَّاس ﷺ	١٤٥، ٤٧٦
أبو العباس المبرد	٢٩٥، ٣٥٩، ٤٢١، ٥٠٩، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٧٩، ٦٧٢، ٦٧٦، ٦٩٤، ٧٠٨، ٧١٠، ٧١٢، ٧١٨، ٧٥١، ٧٧٩، ٧٨٣
ابن عبد البر	٧٢٨
عبد اللطيف موفق الدين البغدادي	٦٣١
عبد المكارم	١٦٧، ١٦٩، ٧٥٧
عبد الملك بن مروان	٢٤١
العبدي	٥٩٨
أبو عبيدة (معمر بن المثنى)	٤٧٩، ٦٣٩
أبو عثمان المغربي	٣٠٦
العراقي	٢٣٥، ٢٣٩، ٧٧٤
ابن عرفة	٦٢١
عزِّ الدين بن عبد السلام	١٩٦، ٢٤٠
العزّي	٣١٤، ٣٤١، ٦١٩
ابن عصفور	١٤٦، ٣١٦، ٣٥٩، ٤٧٧، ٥١٠، ٥١١، ٥٣٩،

العلم	الصفحة
	٥٦٩، ٦٩٥، ٧٠٧، ٧٧٦
العضد (عضد الدين الإيجي)	٧٤٧
ابن عقيل (الفقيه الحنبلي)	١٦٥، ١٦٩، ١٨٧، ١٨٩، ٢٠٦، ٢٥٧، ٢٩٤، ٣٣٨، ٣٧٠، ٣٨٦، ٤٧٠، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥١٣، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٤١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٩، ٦٨٧، ٦٨٨، ٧٥٣، ٧٥٤
علاء الدين (المرداوي)	١٨٧، ٧٥١
العلقمي	٢٣٥، ٣٨٢، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٨٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٤، ٦٣٨
علي رضي الله عنه	١٢٩، ١٧٣، ١٧٥، ١٩٩، ٢٤٠، ٥٠٢
علي بن غانم المقدسيّ	٢٤٦
أبو علي الفارسي	٣٥٧، ٤٥٨، ٥٤٨، ٥٨٨، ٦٦٣، ٦٧٦، ٧٥١، ٧٦٨
عمر رضي الله عنه	١٨٤، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٧٥، ٤٥٥، ٧٢٣
ابن عمر رضي الله عنه	٢٤١
ابن عمران	٢٣٣
عيسى عليه السلام	٢٠٠، ٢٣٩
الغزالي	١٤٤
الفاضل اليمني	٤٤٤
الفاكهي	١٥٠، ١٥١، ١٨٨، ٢٠٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٩٧، ٣١٠، ٣١١، ٣٣١، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٧، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤١٢، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٥٦،

العلم	الصفحة
	٤٨٠، ٤٩٠، ٤٩٨، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٣، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٥٠، ٥٥٣، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٨٠، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٣، ٦١٢، ٦١٥، ٦١٧، ٦٢٣، ٦٦٠، ٦٦٣، ٦٧١، ٦٨٣، ٦٧٩، ٦٨٢، ٦٩٢، ٦٩٤، ٦٩٥، ٧٠٠، ٧٠٤، ٧٠٧، ٧١٥، ٧١٨، ٧٣٢، ٧٣٧، ٧٤٥، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٤، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٨، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٩٨
أبو الفتح ابن جني	٣٧٦، ٥١٧
فخر الدين الرازي–الإمام	١٦٣، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٦، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣٨، ٢٤٢، ٥٣٠، ٧٢٤
الفرَّاء	٢١٢، ٣٥٩، ٤٧٨، ٥٣١، ٥٥٢، ٦٢٦، ٦٧٦، ٦٨٥، ٧٤٨
ابن فِرِشتا– ابن الملك	١٧٨، ١٨٦، ٢٢٧، ٥٠٩، ٦٤٦، ٧٦٦، ٨٠٠
القاضي التنوخي	٤٦٨
القاضي مجير الدين	١٧٠، ٤١٥
القتبي (ابن قتيبة)	٧٦٨
ابن قدامة	٦٣١، ٧٥٤
القرافي	١٤٥، ٣٦٨، ٥٦٨
القرطبي	١٨٠، ٤٨٠، ٦٢٢

العلم	الصفحة
القزويني —صاحب التلخيص	٤٩٨، ٥٢٤، ٥٣٢، ٥٧٢، ٥٨٠
قطرب	٢٢٤، ٥٣١
ابن قندس	٢٠٦
ابن القيم	١٥٧، ٢٢٠، ٣٨٦، ٤٣٣، ٥٢٢، ٥٣٨، ٥٤٠، ٦٢١، ٦٢٧، ٦٣٠، ٦٣٣، ٦٣٨، ٦٥٩، ٦٩٠
الكرماني	٣٠١، ٣٣٨
الكسائي	٣٥٩، ٦٢١، ٦٨٥
ابن كُلَّاب	٢٣٣
ابن كيسان	٥١٠، ٥٧٥، ٥٧٨
ابن اللحام	٢٣٤، ٥٢٩، ٥٣٢، ٦٩٦
اللخمي	١٥٩
الليث	٥٢٣
المازَرِي	٦٢١
المازني	٢٤٧، ٢٧٥، ٣٥٩، ٣٩٠، ٦٧٢، ٧١٠، ٧١٦
مالك (الإمام)	١٣٢، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٧١، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٤١، ٣٣٧، ٣٧٠، ٣٨٨، ٦٦٠
ابن مالك	١٥١، ١٥٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢١٧، ٢٥٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩٨، ٤٠٦، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٨٣، ٤٩٢، ٥١٠، ٥٤٠، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٩٠، ٦١٨، ٦٧٦، ٦٨٢، ٦٨٦، ٧٥٧، ٧٦٢، ٧٦٨، ٧٧٠، ٧٧٧، ٧٩٣، ٧٩٥
الماوردي	١٥٩

العلم	الصفحة
المحلي (جلال الدين)	٢٠٥، ٥٤٨
المعلى	٦٢٨
مُحَمَّد بن الحسن- الإمام مُحَمَّد	٣٩١، ٦٢٦، ٦٢٨، ٦٣١، ٦٣٢
أبو مُحَمَّد الزعفراني	٢٤٢
مُحَمَّد بن جماعة	٤٦٩
أبو مُحَمَّد ابن حزم	١٧٦، ٢٥٣، ٦١٠
مُحَمَّد بن عبد الله (التمرتاشي الحنفي)	٤١٥
المرادي	٦٠١
مسلم (الإمام)	١٣٢
ابن المصنِّف (بدر الدين بن مُحَمَّد بن مالك)	١٣٠، ٢٢٤، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٥١، ٣٦١، ٣٧٢، ٤٧٢، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢١، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٩، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٦، ٦٩٠
معاوية (بن أبي سفيان)	٢٩٢
ابن المعتز (الشاعر)	٢٦٧
ابن معطي	٤٤٠، ٤٩٦، ٦٥٧
ابن المقفع	١٨١
مكحول الشّامي	٢٩٢
مُلَّا جامي	١٥٤، ١٦٠، ٢٧٠، ٢٧٢، ٣١٨، ٣٩٧، ٤٣٧
أبو منصور بن عساكر	١٩٦
أبو موسى الجزولي	٥١٤، ٥٥٢، ٥٩٩، ٧٢٥
الناصر الطبلاوي	٢٥٠

العلم	الصفحة
نافع (أحد القرّاء العشرة)	١٣٨
ابن نجيم	٣٢١، ٦١٥، ٧٤٦، ٧٢٥
ابن النَّحاس	٧٧٦
النَّسائي (الإمام)	٢٤١
ابن نصر الله	١٦٤، ١٦٥، ٢٤٣، ٣٠٣، ٣٥٦، ٣٥٨، ٤٢٥، ٤٧٣، ٤٧٦، ٦٤٠
النووي	١٣٠، ١٣١، ١٥٢، ١٩٤، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٩٨، ٣١١، ٣٧٩، ٥٠٢، ٥٤٨، ٥٨٧، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠
النويري	١٨٩، ٢١٩، ٢٧٨، ٢٨٠، ٣٢٨، ٦٨٢، ٤٧٠، ٧٦٤، ٧٩١
ابن الهائم	١٨٨
الهروي	١٥٩
أبو هريرة	٧٢٩
هشام (الضرير)	٣٥٩، ٦٢٦
ابن هشام (صاحب الشذور)	١٥٧، ١٩٤، ٢١٠، ٢١٨، ٢٦٣، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٨، ٤٤٣، ٦٨٨، ٧٠٩
هلال	٢٠٣
ابن هلال	٢٠٨، ٥٠٤
ابن الهُمام	١٦٨، ٣٢٢
الهندي	٣٦٥
ابن الوردي	٢٤٦
الوزير ابن هبيرة	١٢٩

العلم	الصفحة
الوغليسي	١٦٥
يحيى بن خالد البَرْمَكي	١٣١
يحيى بن معاذ الرازي	١٩٨
ابن يعيش	١٤٩، ٥٩٢، ٦١٣، ٦٤٩، ٦٥٢، ٧٠٤، ٧٣٢، ٧٤٣
أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة)	٧٣٠
يونس (بن حبيب)	٥٤٩، ٥٥٠، ٦٦١، ٧٩١
يونس بن عبد الأعلى	٢٣٨

❁❁❁

فهرس الكتب الواردة في الشرح

الكتاب	الصفحة
الأذكار	٥٠٢
الارتشاف (ارتشاف الضرب)	٥٦٥
الأزهرية	١٧١، ٢١٣، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٨٦، ٣٤١، ٤٧٩، ٥٢١، ٥٤٤، ٦٥٠
الأصول (لابن السرّاج)	٥٧٣
الإعراب (إعراب الآجرومية للأزهري)	٣٠٠
الأقصى القريب	٤٦٨
الإقناع	١٩١
الألفية	١٤٧، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٨٦، ٣٧٦، ٣٩٧، ٤٦٦، ٤٨٦، ٤٨٨، ٥١٨، ٥٤٣، ٥٧٨، ٦٠١، ٦٠٧، ٦١٩، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٣٧، ٦٥٠، ٦٦٤، ٦٧٤، ٧٠١، ٧٠٨، ٧٦٧
الأمالي (أمالي ابن الحاجب)	٥٢٣
الأنوار	٧٢٦، ٧٢٩
الإيضاح	٣٦٨، ٤٩٦
بدائع الفوائد	٦٣٠
البرهان	٥٧٠
التسهيل	٣٧٥، ٥٧٣، ٥٦٩
تصريف العِزّي	٣١٤، ٣٤١، ٦١٩
تفسير الرازي	٢٣٨

الكتاب	الصفحة
التقريب والإرشاد	٢٧٩
التلخيص	١٨٥، ٤٩٨، ٥١٣، ٥٢٦، ٥٧٢، ٥٩٣
التلويحات	٢٠٩
التمهيد (في أصول الفقه)	٧٧٣، ٧٧٥
التوضيح (أوضح المسالك)	٣٠٩، ٤٦٣، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٦١٨، ٦٨٨، ٧٣٣، ٧٣٧
جامع الفصولين	٢٣٥
جمع الجوامع	١٨٩
حاشية الشفا	٢٠٧، ٢٤٩، ٦٩٦، ٦٩٧
حاشية المطول	٣١٣
حاشية مُلّا جامي	١٦٠
الخلاصة	١٩٠
الدر اللقيط	٦٥١
الدرة (شرح الآجرومية)	١٣٧، ١٥١، ١٥٣، ٢٢٢، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦٠
الدُّرر	٧٢٨
الديباجة	٦٤٧
رؤوس المسائل	١٧١، ١٩٠، ٢٢٨، ٣٣٦
زهر الربيع	٢٤٥
السُّنن (للنسائي)	٢٤١
الشذور	١٤٧، ١٥٤، ٢٥٨، ٣٨٠، ٣٨٧، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٢٠، ٤٣٧، ٥٠٥، ٥٤٦، ٥٥٩، ٥٦٤، ٦٠١، ٧١٢، ٧٤٤،
شرح الآجُرُّوميَّة (للأزهري)	١٧٥

الكتاب	الصفحة
شرح الأزهرية	١٤١، ١٨٦
شرح الألفية (لابن المصنف)	٢٨٨، ٢٩٠
شرح التَّجريد	٥٠٨
شرح التلخيص (لابن الزركشي)	٤٦٨، ٩٣٠
شرح الجامع	١٨٠، ٢٥٥، ٦٢٨، ٦٣١، ٧٢٦
شرح الجامع الصغير للسيوطي	٦٣١
شرح الجامع الصغير للعلقمي	٢٣٥
شرح الجامع الكبير	٢٥٤
شرح جمع الجوامع للعراقي	٢٣٥
شرح الجمل	٧٤٩، ٧٧٩
شرح الديباجة	٢٦١، ٣٧٨، ٦٥٢
شرح الشاطبية	٢٥٤
شرح الشذور (لابن هشام)	١٥٣، ١٧٣، ٢٧٠، ٤٠٠، ٤٥٩، ٤٨٥، ٥١٤، ٧٤٣، ٧٤٨
شرح القطر (لابن هشام)	٢١٣، ٢٨٠، ٢٩٩، ٣٦٥، ٣٧٨، ٣٩٠، ٤١٠، ٤٢٨، ٤٧٤، ٤٨٤، ٥١٠، ٥٢٩، ٥٨٢، ٦٣٠، ٦٣٥، ٦٦٨، ٦٧٤، ٧٠١، ٧٤٨
شرح القطر (للفاكهي)	٢١٨، ٢٣٢، ٧٦١
شرح الكافية (الكافية الشافية لابن مالك)	٥٦٦
شرح اللباب	٧٩٠
شرح المراح	٥٠٤

الكتاب	الصفحة
شرح المصباح	٢٤٤
شرح المنار	٥٤٥، ٥٤٨
شرح المنهاج (منهاج الطالبين)	١٤٣
شرح المهذب	١٣٠، ٢٣٦
شرح الوافي	٧٢٦، ٧٣٠
الشفا	١٨٤، ٢٤٩
الصحاح	١٧٦، ٧٣٠
الضوء	٢٢٥
غريب القرآن (للسجستاني)	٣٤٩
غنية الفتاوى	٧٢٨
غرر درر (درر الحكام في شرح غرر الأحكام)	٨٠١
القاموس	١٤١، ١٦٣
القسطاس	١٣٩، ١٤٠
قصص الأنبياء	٢٥٠
القطر	١٤٧، ١٧٣، ٢٨٥، ٣٤٣، ٤٣٧، ٤٥٥، ٤٦٧، ٤٩٩، ٥٥٠، ٥٦٤، ٦١٨، ٦٦٣
القنية	٧٢٨، ٧٢٩
القواعد (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب)	٣٩١، ٥٤٦
الكافية (لابن الحاجب)	١٤٠، ٢٩٤، ٢٩٥، ٤٣٧، ٥١٣، ٥٨٣
الكتاب	٤٧٨
الكشاف	٢٣٠

الكتاب	الصفحة
الكنز	١٣٢
اللمع	٦١٠
المحصول	١٨٤، ٢٣٤
المختصر (مختصر خليل)	١٩٠
مختصر الصحاح	١٨٥
المدونة	١٣٢
المصباح	٤٧٣، ٧٦٧
المطول	١٩١، ٤٧٨
المغني (مغني اللبيب)	٢٦٨، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٩٦، ٥٧٤، ٦٩٥، ٧٨٨
المغني (لابن قدامة)	٦٣١، ٧٥٤
المفتاح	٥٣٢
المقنع	١٧٤
الملتقط	٧٢٧
المنار	١٧٥، ٢١٩، ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٤٥، ٥٤٨
المنبع	١٧٦، ١٧٧، ٢٠٨، ٤٨٨
المنتخب	٢٣٤
المحسبة	٧٩٨
المنهاج (منهاج الطالبين)	١٤٣، ١٩٣
الموطأ	١٣٢، ٦٦٠
نحو القلب	١٣٦
النهاية	٦٤٨، ٧٦٧
الوافي	٧٣٠

ثبت المصادر والمراجع

١. (بحث منشور) الدليل إلى شروح الآجرومية، لمحمد تبركان أبي عبدالله، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٢. الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن أبي موسى الأشعري؛ تحقيق: د. فوقية حسين، الطبعة الأولى (دار الأنصار-القاهرة ١٣٩٧هـ).

٣. الإبهاج شرح المنهاج، لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

٤. الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).

٥. الآجرومية، لابن آجروم مُحَمَّد بن أبي عبد الله؛ تحقيق: حايف النبهان، الطبعة الثانية (دار الظاهرية – الكويت ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

٦. الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين ابن الخطيب، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٤هـ).

٧. أحكام القرآن، لأحمد بن علي الجصاص؛ تحقيق: عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

٨. الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن الآمدي؛ تحقيق: عبد الرزاق عفيفي (المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق)

٩. الإحكام في أصول الأحكام، لأبي مُحَمَّد بن حزم الأندلسي؛ تحقيق: أحمد شاكر (دار الآفاق الجديدة-بيروت).

١٠. إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي (دار المعرفة-بيروت).

١١. إخبار العلماء بأخبار الحُكماء، لجمال الدين أبي الحسن القفطي؛ تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

١٢. الإخلاص والنية، لابن أبي الدنيا؛ تحقيق: إياد خالد الطباع، الطبعة الأولى (دار البشائر ١٤١٣هـ).

١٣. الآداب الشرعية والمنح المرعية، لمحمد بن مفلح (عالم الكتب).

١٤. أدب الدنيا والدين، لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد الماوردي (دار مكتبة الحياة ١٩٨٦م)

١٥. أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري؛ تحقيق: مُحَمَّد الدالي (مؤسسة الرسالة).

١٦. الأذكار، لأبي زكريا النووي؛ تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط (دار الفكر-بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

١٧. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق: رجب عثمان مُحَمَّد، الطبعة الأولى (مكتبة الخانجي-القاهرة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

١٨. إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري، لشهاب الدين القسطلاني، الطبعة السابعة (المطبعة الكبرى الأميرية-مصر ١٣٢٣هـ).

١٩. أساس البلاغة، لجار الله الزمخشري؛ تحقيق: مُحَمَّد باسل، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

٢٠. الاستصحاب في النحو العربي، لتامر عبد الحميد (رسالة ماجستير-كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٤٢١هـ-٢٠٠٢م).

٢١. أسرار البلاغة، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني؛ تحقيق: محمود مُحَمَّد شاكر (مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة).

٢٢. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، الطبعة الأولى (دار الأرقم ابن أبي الأرقم ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٢٣. أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لزكريا الأنصاري (دار الكتاب الإسلامي).

٢٤. الأشباه والنظائر، لتاج الدين السبكي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية ١٤١١هـ-١٩٩١م).

٢٥. أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم، لأبي بكر مُحَمَّد الصولي (مطبعة الصاوي ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م).

٢٦. الإصباح على مراح الأرواح، لمحمد بن هلال، (مخطوط).

٢٧. إصلاح المنطق، لابن السكيت؛ تحقيق: مُحَمَّد مرعب، الطبعة الأولى (دار إحياء التراث العربي ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

٢٨. الأصمعيات، اختيار أبي سعيد الأصمعي؛ تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة السابعة (دار المعارف-مصر ١٩٩٣م).

٢٩. الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج؛ تحقيق: عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة-بيروت).

٣٠. إعراب الألفية المسماة بتمرين الطلاب في صناعة الإعراب، لخالد الأزهري، وبهامشه شرح الشيخ خالد: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب؛ راجعه: عزيز إيغزيز (المكتبة العصرية - بيروت ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

٣١. إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس؛ تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢١هـ).

٣٢. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى (مؤسسة المختار للنشر والتوزيع-القاهرة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٣٣. أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن، لابن الأحمر، إسماعيل الأنصاري؛ تحقيق: د.مُحَمَّد رضوان الداية، الطبعة الأولى (مؤسسة الرسالة- بيروت ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م).

٣٤. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية؛ تحقيق: مُحَمَّد عبد السلام، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١١هـ-١٩٩١م).

٣٥. الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي، الطبعة الخامسة (دار العلم للملايين٢٠٠٢م).

٣٦. أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي؛ تحقيق: د. علي أبو زيد، وآخرون، الطبعة الأولى (دار الفكر المعاصر-بيروت ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٣٧. الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي؛ تقديم وشرح: د. صلاح الدين الهوّاري، الطبعة الأولى (المكتبة العصرية-بيروت ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

٣٨. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي مُحَمَّد البَطَلْيَوسي؛ تحقيق: مصطفى السقا، وحامد

عبد المجيد (دار الكتب المصرية-القاهرة ١٩٩٦م).

٣٩. الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لموسى الحجاوي؛ تحقيق: عبد اللطيف السبكي (دار المعرفة-بيروت).

٤٠. ألفية ابن مالك في النحو والصرف، نظمها أبو عبد الله مُحَمَّد جمال الدين؛ تحقيق: د.سليمان العيوني، الطبعة الأولى (مكتبة دار المنهاج- الرياض ١٤٣٢هـ).

٤١. أمالي ابن الحاجب، لجمال الدين ابن الحاجب؛ تحقيق: د. فخر صالح قدارة (دار عمار-الأردن ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

٤٢. الأمالي الخميسية، لابن الشجري الجرجاني؛ ترتيب: القاضي محيي الدين العبشمي؛ تحقيق: مُحَمَّد حسن، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

٤٣. الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، الطبعة الأولى (المكتبة العنصرية-بيروت ١٤٢٤هـ).

٤٤. الأمثال، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم؛ تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى (دار المأمون للتراث ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠م).

٤٥. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال القفطي؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل، الطبعة الأولى (دار الفكر العربي-القاهرة ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م).

٤٦. الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة في الإعراب، لعلي الربعي؛ تحقيق: د. حاتم الضامن، الطبعة الثانية (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٤٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين، لأبي البركات الأنباري (دار إحياء التراث العربي).

٤٨. الأنموذج في النحو، للزمخشري؛ تحقيق: سامي المنصور، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)

٤٩. أنوار البروق في أنواء الفروق، لأبي العباس القرافي (عالم الكتب).

٥٠. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد البيضاوي؛ تحقيق: مُحَمَّد المرعشلي،

الطبعة الأولى (دار إحياء التراث العربي- بيروت ١٤١٨هـ).

٥١. الأنوار لأعمال الأبرار في الفقه الشافعي، ليوسف الأردبيلي؛ تحقيق: مُحَمَّد السيد عثمان لا(دار الكتب العلمية-بيروت).

٥٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي مُحَمَّد عبد الله بن هشام الأنصاري (المكتبة العصرية-بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٥م)

٥٣. إيجاز التعريف في علم التصريف، لجمال الدين ابن مالك؛ تحقيق: مُحَمَّد المهدي عبد الحي، الطبعة الأولى (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، والمرادي ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)،

٥٤. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب- جامعة الرياض ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م).

٥٥. إيضاح المبهم من معاني السلم في علم المنطق، لأحمد الدمنهوري (مطبعة مصطفى البابي الحلبي-مصر ١٣٤٢هـ).

٥٦. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي؛ تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة الخامسة (دار النفائس-بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٥٧. الإيضاح في علوم البلاغة، لجلال الدين القزويني؛ تحقيق: مُحَمَّد عبد المنعم، الطبعة الثالثة (دار الجيل- بيروت).

٥٨. الإيمان الأوسط، لابن تيمية؛ دراسة وتحقيق: د. علي الزهراني (رسالة دكتوراه) (دار ابن الجوزي ١٤٢٣هـ).

٥٩. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم، وفي آخره: تكملة البحر الرائق للطوري، وحاشية ابن عابدين، الطبعة الثانية (دار الكتاب الإسلامي).

٦٠. البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، الطبعة الأولى (دار الكتبي ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

٦١. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق: صدقي مُحَمَّد جميل (دار الفكر-

بيروت ١٤٢٠هـ).

٦٢. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد الحفيد (دار الحديث-القاهرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

٦٣. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير؛ تحقيق: علي شيري، الطبعة الأولى (دار إحياء التراث العربي ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

٦٤. بدائع البدائه، لعلي بن ظافر الأزدي الخزرجي (مصر-١٨٦١م).

٦٥. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر الكاساني، الطبعة الثانية (دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٦٦. بدائع الفوائد، لابن القيم الجوزية؛ تحقيق: علي بن محمّد العمران، الطبعة الأولى (دار عالم الفوائد- مكة المكرمة ١٤٢٥هـ).

٦٧. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد الشوكاني (دار المعرفة-بيروت)

٦٨. البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير؛ تحقيق: د. فتحي أحمد، الطبعة الأولى (جامعة أم القرى-مكة المكرمة ١٤٢٠هـ).

٦٩. البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي الجويني الملقب بإمام الحرمين؛ تحقيق: صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٧٠. البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل، الطبعة الأولى (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م).

٧١. البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع؛ تحقيق: د. عياد الثبيتي، الطبعة الأولى (دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).

٧٢. بشرى طلاب العربية بإعراب الآجرومية، لخالد الأزهري؛ تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، الطبعة الأولى (دار ابن حزم-بيروت ١٤٢٤هـ-٢٠٠٦م).

٧٣. البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي؛ تحقيق: د. وداد القاضي، الطبعة الأولى (دار صادر-بيروت١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

٧٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية-لبنان).

٧٥. البناية شرح الهداية، لبدر الدين العينى، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م).

٧٦. بهجة الْمَجَالس وأُنس الْمُجالس، لأبي عمر ابن عبد البر؛ تحقيق: مُحَمَّد الخولي (دار الكتب العلمية-بيروت).

٧٧. بهجة النفوس وتحليها بما لها وما عليها (شرح مختصر صحيح البخاري)، لأبي مُحَمَّد ابن أبي جمرة، الطبعة الأولى (مطبعة الصدق الخيرية-مصر ١٣٤٨هـ).

٧٨. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لشمس الدين الأصفهاني؛ تحقيق: مُحَمَّد مظهر بقا، الطبعة الأولى (دار المدني-السعودية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٧٩. البيان في شرح اللمع، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي؛ تحقيق: د. علاء الدين حموية، الطبعة الثانية (دار عمار- عمان ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

٨٠. البيان والتبيين، لأبي عثمان ابن الجاحظ (دار ومكتبة الهلال-بيروت ١٤٢٣هـ).

٨١. بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، د. عبد الكريم الأسعد، الطبعة الأولى (دار العلوم-الرياض ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٨٢. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد الزَّبيدي؛ تحقيق: مجموعة من المحققين (دار الهداية).

٨٣. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي؛ تحقيق: عمر التدمري، الطبعة الثانية (دار الكتاب العربي-بيروت ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).

٨٤. تاريخ الحنابلة في بيت المقدس، لبشير بركات، الطبعة الأولى (دار النوادر-دمشق ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م).

٨٥. تاريخ الخلفاء الراشدين الفتوحات والإنجازات السياسية، د مُحَمَّد سهيل، الطبعة الأولى (دار النفائس ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٨٦. تاريخ دمشق، لأبي القاسم ابن عساكر؛ تحقيق: عمرو العمروي (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

٨٧. التبصرة، لأبي الفرج بن الجوزي؛ تحقيق: أ.د مصطفى عبد الواحد، الطبعة الأولى (دار السلام-القاهرة ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

٨٨. التبصرة، لعلي بن مُحَمَّد المعروف باللخمي؛ تحقيق: د. أحمد عبد الكريم نجيب، الطبعة الأولى (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

٨٩. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي (عيسى البابي الحلبي وشركاه).

٩٠. تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين الزيلعي (المطبعة الكبرى الأميرية-بولاق ١٣١٣هـ).

٩١. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى (دار الغرب الإسلامي١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٩٢. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين المرداوي؛ تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، وآخرون، الطبعة الأولى (مكتبة الرشد-الرياض١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٩٣. تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للسملالي الشنقيطي، الطبعة الأولى (مكتبة التوبة-الرياض ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

٩٤. تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، لابن حجر الهيتمي (المكتبة التجارية الكبرى -مصر ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م).

٩٥. التحفة الوردية، لأبي حفص ابن الوردي؛ تحقيق: أحمد سالم الشنقيطي، الطبعة الأولى (مكتبة الشنقيطي للخدمات العلمية والبحثية-مكة المكرمة ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م).

٩٦. التخمير-شرح المفصل، لصدر الأفاضل الخوارزمي؛ تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين؛ الطبعة الأولى (دار العرب الإسلامي-بيروت ١٩٩٠م).

٩٧. التدريب في الفقه الشافعي (تدريب المبتدي وتهذيب المنتهي)، لسراج الدين البلقيني؛

تحقيق: أبو يعقوب نشأت، الطبعة الأولى (دار القبلتين-الرياض ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

٩٨. التذكرة الحمدونية، لمحمد بن الحسن بن حمدون، الطبعة الأولى (دار صادر-بيروت ١٤١٧هـ).

٩٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى (دار القلم-دمشق، ودار كنوز إشبيليا).

١٠٠. تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ، الطبعة الثانية (دار الغرب الإسلامي- بيروت ١٩٩٤م).

١٠١. التسعينية، لتقي الدين ابن تيمية؛ تحقيق: د. مُحَمَّد العجلان، الطبعة الأولى (مكتبة المعارف الرياض١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م).

١٠٢. تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة، ويليه: فائت التسهيل، لصالح بن عبد العزيز آل عثيمين؛ تحقيق: بكر أبو زيد، الطبعة الأولى (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)

١٠٣. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، لبدر الدين الزركشي؛ تحقيق: د. سيد عبد العزيز، ود.عبد الله ربيع، الطبعة الأولى (مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

١٠٤. تصريف العزّي، لعز الدين الزنجاني؛ عني به: أنور الشيخي، الطبعة الثالثة (دار المنهاج-بيروت ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م).

١٠٥. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني؛ تحقيق: د.عاصم القريوتي، الطبعة الأولى (مكتبة المنار-عمان ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

١٠٦. التعريفات، لعلي الجرجاني؛ تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م)

١٠٧. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين الدماميني؛ تحقيق: د. مُحَمَّد المفدى، (رسالة دكتوراه) الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)

١٠٨. تعليقة سنية على حلِّ ألفاظ الآجرومية، لأحمد البجائي؛ تحقيق: عبد القادر السعدي، (رسالة علمية).

١٠٩. التعليقة، للقاضي حسين المروروذي؛ تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود (مكتبة نزار مصطفى الباز-مكة المكرمة).

١١٠. التقريب والإرشاد (الصغير)، للقاضي أبي بكر الباقلاني؛ تحقيق: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، الطبعة الثانية (مؤسسة الرسالة ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).

١١١. تقويم الأدلة في أصول الفقه، لأبي زيد عبد الله الحنفي؛ تحقيق: خليل محيي الدين، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

١١٢. التلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني؛ ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوقي (دار الفكر العربي).

١١٣. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش؛ تحقيق: علي مُحَمَّد وآخرون، الطبعة الأولى (دار السلام-القاهرة ١٤٢٨هـ).

١١٤. التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب الكَلْوَذَاني؛ تحقيق: مفيد أبو عمشة، ومُحَمَّد بن علي، الطبعة الأولى (مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).

١١٥. التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي (عالم الكتب) .

١١٦. تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (دار الكتب العلمية-بيروت).

١١٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين القضاعي؛ تحقيق: د. بشار عواد، الطبعة الأولى (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

١١٨. تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري؛ تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، الطبعة الأولى (دار إحياء التراث العربي٢٠٠١م).

١١٩. توجيه اللمع، لأحمد ابن الخباز؛ تحقيق: د.فايز دِياب، الطبعة الأولى (دار السلام-القاهرة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

١٢٠. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين المرادي؛ تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى (دار الفكر العربي ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).

١٢١. التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، لضياء الدين الجندي المالكي؛ تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، الطبعة الأولى (مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

١٢٢. التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين الحدادي.

١٢٣. الثقات، لمحمد بن حبان، الطبعة الأولى (دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م).

١٢٤. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري (دار التربية والتراث-مكة المكرمة).

١٢٥. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري؛ عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

١٢٦. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله مُحَمَّد القرطبي؛ تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية (دار الكتب المصرية- القاهرة ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).

١٢٧. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر الخطيب البغدادي؛ تحقيق: د. محمود الطحان (مكتبة المعارف-الرياض).

١٢٨. الجامع لمسائل المدونة، لأبي بكر الصقلي، الطبعة الأولى (دار الفكر ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م).

١٢٩. الجراثيم، لأبي مُحَمَّد الدينوري؛ تحقيق: مُحَمَّد الحميدي (وزارة الثقافة- دمشق).

١٣٠. جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: مختار الهائج وآخرون، الطبعة الثانية (الأزهر الشريف-القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

١٣١. جمع الجوامع في أصول الفقه، لتاج الدين السبكي؛ تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم،

الطبعة الثانية، (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

١٣٢. جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري (دار الفكر-بيروت).

١٣٣. جمهرة اللغة، لأبي بكر ابن دريد؛ تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى (دار العلم للملايين-بيروت ١٩٨٧م).

١٣٤. الجنى الداني في حروف المعاني، لبدر الدين المرادي؛ تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ مُحَمَّد نديم فاضل، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

١٣٥. جواهر الدرر في حلِّ ألفاظ المختصر، لأبي عبد الله شمس الدين التتائي؛ تحقيق: نوري حسن المسلاتي، الطبعة الأولى (دار ابن حزم-بيروت ١٤٣٥هـ-٢٠١٦م).

١٣٦. الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، لابن المِبْرَد الحنبلي؛ تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى (مكتبة العبيكان-الرياض١٤٢١ هـ-٢٠٠٠م)

١٣٧. الجوهر النفيس في شعر الإمام مُحَمَّد بن إدريس؛ تعليق: مُحَمَّد إبراهيم سليم (مكتبة ابن سينا-القاهرة).

١٣٨. الجوهرة النيرة، لأبي بكر علي بن مُحَمَّد الحنفي، الطبعة الأولى (المطبعة الخيرية-١٣٢٢هـ).

١٣٩. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لأحمد الدردير (دار الفكر).

١٤٠. حاشية الشيخ مُحَمَّد أبو النجا على شرح الأزهري على الآجرومية؛ تحقيق: محمود نصّار، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

١٤١. حاشية الصاوي على الشرح الصغير، لأحمد الصاوي؛ صحَّحه: لجنة برئاسة الشيخ أحمد سعد علي (مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م).

١٤٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان مُحَمَّد الصبان الشافعي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

١٤٣. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن مُحَمَّد العطار (دار

الكتب العلمية).

١٤٤. الحاشية على الكشاف للزمخشري، للسيد الجرجاني؛ تحقيق: د. رشيد أعرضي (دار الكتب العلمية-بيروت).

١٤٥. الحاوي الكبير، لأبي الحسن الماوردي؛ تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

١٤٦. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، الطبعة الثانية (دار المأمون للتراث-دمشق، بيروت ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

١٤٧. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لزكريا الأنصاري؛ تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة الأولى (دار الفكر المعاصر-بيروت ١٤١١هـ).

١٤٨. الحدود في علم النحو، لأحمد البجائي الأُبَّذي؛ تحقيق: نجاة حسن نولي (مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- العدد ١١٢- ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

١٤٩. حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم الزجاجي؛ تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى (مؤسسة الرسالة-بيروت١٩٨٤م).

١٥٠. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى (دار إحياء الكتب العربية ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م).

١٥١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني (السعادة-بجوار محافظة مصر ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).

١٥٢. حماسة البحتري؛ تحقيق: د. محمَّد إبراهيم حُوَّر، وأحمد مُحَمَّد عبيد (هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث-أبو ظبي١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

١٥٣. الحماسة البصرية، لأبي الحسن البصري؛ تحقيق: مختار الدين أحمد (عالم الكتب-بيروت).

١٥٤. حياة الحيوان الكبرى، لمحمد بن موسى الدميري، الطبعة الثانية (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٤هـ).

١٥٥. خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي؛ تحقيق: عصام شقيو (دار ومكتبة الهلال-بيروت ٢٠٠٤م).

١٥٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي؛ تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة (مكتبة الخانجي-القاهرة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

١٥٧. الخصائص، لأبي الفتح بن جني؛ تحقيق: مُحَمَّد النجار، الطبعة الأولى (عالم الكتب-بيروت ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

١٥٨. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد ابن محب الدين المحبي (دار صادر-بيروت)

١٥٩. الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، لمحمد خير الحلواني (دار القلم العربي-حلب).

١٦٠. الدر الفريد وبيت القصيد، لمحمد بن أيدمر المستعصمي؛ تحقيق: د.كامل الجبوري، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م).

١٦١. الدر اللقيط من البحر المحيط في مختصر تفسير أبي حيان، لابن مكتوم (مخطوط).

١٦٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي؛ تحقيق: د. أحمد الخرَّاط (دار القلم-دمشق).

١٦٣. دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، للمختار أحمد ديره، الطبعة الأولى (دار قتيبة-بيروت ١٤١١هـ-١٩٩١م).

١٦٤. درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي مُحَمَّد الحريري؛ تحقيق: عرفات مطرجي، الطبعة الأولى (مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

١٦٥. الدرة النحوية شرح الآجرومية، لأبي عبد الله الشريف التلمساني؛ تحقيق: عبد القادر ياشي (رسالة ماجستير) (جامعة وهران-الجزائر٢٠١٠م).

١٦٦. درر الحكام شرح غرر الأحكام، لمحمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا (دار إحياء الكتب العربية).

١٦٧. الدرر السنية-حاشية على شرح الخلاصة، لزكريا الأنصاري؛ تحقيق: د. وليد الحسين (رسالة دكتوراه)، الطبعة الأولى (دار ابن حزم-بيروت ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

١٦٨. الدرر في شرح المختصر، لبهرام الدميري؛ تحقيق: د. حافظ خير، وأحمد نجيب، الطبعة الأولى (دار النوادر-بيروت ١٤٣٥هـ٢٠١٤م).

١٦٩. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني؛ تحقيق: محمود شاكر، الطبعة الثالثة (دار المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

١٧٠. دلائل النبوة، لأبي بكر البيهقي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٠٥هـ).

١٧١. ديوان أبي حية النميري؛ تحقيق: د. يحيى الجبوري (منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي-دمشق ١٩٧٥م).

١٧٢. ديوان أبي ذؤيب الهذلي، الطبعة الأولى.

١٧٣. ديوان الأحوص الأنصاري؛ تحقيق: عادل سليمان جمال، الطبعة الثانية (مكتبة الخانجي-القاهرة ١٤١١هـ-١٩٩٠م).

١٧٤. ديوان الأخطل؛ شرح: مهدي مُحَمَّد ناصر الدين، الطبعة الثانية (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

١٧٥. ديوان الإسلام، لشمس الدين أبو المعالي الغزي؛ تحقيق: سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١١هـ -١٩٩٠م).

١٧٦. ديوان الأعشى ميمون بن قيس؛ شرح وتعليق: د. مُحَمَّد حسين (المطبعة النموذجية).

١٧٧. ديوان الراعي النميري؛ شرح: د. واضح الصمد، الطبعة الأولى (دار الجيل-بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

١٧٨. ديوان الرماح بن ميادة؛ تحقيق: مُحَمَّد الدليمي (مطبعة الجمهورية-الموصل).

١٧٩. ديوان الشمَّاخ بن ضرار الذبياني؛ تحقيق: صلاح الدين الهادي (دار المعارف-مصر).

١٨٠. ديوان الصَّلَتان العبدي؛ تحقيق: شريف علاونة، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

١٨١. ديوان الفرزدق؛ شرح وضبط: علي فاعور، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

١٨٢. ديوان المثقب العبدي؛ تحقيق: حسن الصيرفي (معهد المخطوطات العربية ١٣٩١هـ-١٩٧١م).

١٨٣. ديوان النمر بن تولب؛ تحقيق: مُحَمَّد الطريفي، الطبعة الأولى (دار صادر-بيروت ٢٠٠٠م).

١٨٤. ديوان الهذليين؛ ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي (الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م).

١٨٥. ديوان أمية بن أبي الصلت؛ تحقيق: د. عبد الحافظ السطلي.

١٨٦. ديوان جرير (دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

١٨٧. ديوان حاتم الطائي (دار صادر-بيروت ١٤٠١هـ-١٩٨١م).

١٨٨. ديوان زهير بن أبي سلمى؛ شرح: الأستاذ علي فاعور، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

١٨٩. ديوان عبد الله بن رواحة -دراسة في سيرته وشعره، د. وليد قصاب، الطبعة الأولى (دار العلوم ١٤٠١هـ-١٩٨١م).

١٩٠. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات؛ تحقيق: د. مُحَمَّد يوسف نجم (دار صادر-بيروت).

١٩١. ديوان عبيد بن الأبرص؛ شرح: أشرف أحمد، الطبعة الأولى (دار الكتاب العربي-بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

١٩٢. ديوان متمم بن نويرة؛ جمع: ابتسام الصفار (مطبعة الإرشاد-بغداد ١٩٦٨م).

١٩٣. الذخيرة، لأبي العباس شهاب الدين القرافي؛ تحقيق: مُحَمَّد حجي وآخرون، الطبعة الأولى، ٢/ ٢٩٦ (دار الغرب الإسلامي- بيروت ١٩٩٤م).

١٩٤. ذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين السَلامي؛ تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى (مكتبة العبيكان-الرياض ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م).

١٩٥. ذيل وفيات الأعيان المسمى «درّة الحجال في أسماء الرّجال»، لابن القاضي؛ تحقيق: د. مُحَمَّد الأحمدي، الطبعة الأولى (دار التراث -القاهرة ١٣٩١هـ- ١٩٧١م).

١٩٦. ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، للزمخشري، الطبعة الأولى (مؤسسة الأعلمي-بيروت ١٤١٢هـ).

١٩٧. رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين، الطبعة الثانية (دار الفكر-بيروت ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

١٩٨. الردّ على النحاة، لابن مضاء القرطبي؛ تحقيق: د. مُحَمَّد البنا، الطبعة الأولى (دار الاعتصام ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

١٩٩. رسالة منازل الحروف، لأبي الحسن الرماني؛ تحقيق: إبراهيم السامرائي (دار الفكر-عمان).

٢٠٠. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين السبكي؛ تحقيق: علي معوض، وعادل أحمد، الطبعة الأولى (عالم الكتب-بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

٢٠١. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي؛ تحقيق: علي عطية، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت١٤١٥هـ).

٢٠٢. روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام، لابن الأزرق الأصبحي؛ تحقيق: سعيدة العلمي، الطبعة الأولى (مطبوعات كلية الدعوة الإسلامية-طرابلس ١٤٢٩هـ-١٩٩٩م).

٢٠٣. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لموفق الدين ابن قدامة، الطبعة الثانية (مؤسسة الريّان ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)

٢٠٤. رؤوس المسائل المختلف فيها، لسليم بن أيوب الرازي (مخطوط) (مصدر المصورة ورقمها: مكتبة الأستاذ الدكتور مُحَمَّد بن تركي التركي، أصل هذه النسخة في مكتبة مُحَمَّد مظهر الفاروقي، في المدينة النبوية).

٢٠٥. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري؛ تحقيق: د. حاتم الضامن، الطبعة

الأولى (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٢٠٦. زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن نور الدين اليوسي؛ تحقيق: د. مُحَمَّد حجي، د.مُحَمَّد الأخضر (الشركة الجديدة-دار الثقافة، الدار البيضاء).

٢٠٧. السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد؛ تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية (دار المعارف-مصر ١٤٠٠هـ).

٢٠٨. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، لمحمد بن عبد الله بن حميد؛ تحقيق: بكر أبو زيد، وعبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م)

٢٠٩. سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني الموصلي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

٢١٠. سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي؛ تحقيق: د. مُحَمَّد الدالي، الطبعة الثانية (دار صادر ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

٢١١. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، لناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى (دار المعارف-الرياض ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٢١٢. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة؛ تحقيق: محمود الأرناؤوط (مكتبة إرسيكا- إستانبول٢٠١٠م).

٢١٣. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن ماجه؛ تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء الكتب العربية).

٢١٤. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان الأزدي؛ تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، ومحَمَّد كامِل، الطبعة الأولى (دار الرسالة العالمية ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

٢١٥. السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن النسائي؛ تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، الطبعة الأولى (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

٢١٦. السنن الكبير، لأبي بكر البيهقي؛ تحقيق: د. عبد الله التركي، الطبعة الأولى (مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).

٢١٧. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي؛ تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة (مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٢١٨. الشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب؛ تحقيق: د. صالح الشاعر، الطبعة الأولى (مكتبة الآداب-القاهرة٢٠١٠م).

٢١٩. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف؛ تحقيق: عبد المجيد خيالي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية ٢٠٠٣م).

٢٢٠. شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي مُحَمَّد جمال الدين بن هشام الأنصاري، الطبعة الأخيرة (مكتبة مصطفى البابي الحلبي-١٣٥٧هـ-١٩٣٨م).

٢٢١. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين مُحَمَّد بن مالك؛ تحقيق: مُحَمَّد باسل، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

٢٢٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل؛ تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون (دار التراث-القاهرة١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

٢٢٣. شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة، للتنوخي؛ تحقيق: أحمد المزيدي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

٢٢٤. شرح الآجرومية لدى الجزائريين-دراسة في المنهج والمحتوى، لعيسى العزري (رسالة دكتوراه) (جامعة وهران-الجزائر ٢٠١٣م).

٢٢٥. شرح الآجرومية، لإبراهيم اللقاني؛ تحقيق: د. سعود الخنين (رسالة دكتوراه) الطبعة الأولى (جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية ١٤٣٨هـ-١٠١٧م).

٢٢٦. شرح الآجرومية، لنور الدين السنهوري؛ تحقيق: د. مُحَمَّد خليل، الطبعة الثالثة (دار السلام-القاهرة ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م).

٢٢٧. شرح الأزهرية، لخالد الأزهري (المطبعة الكبرى ببولاق-القاهرة).

٢٢٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن الأُشْمُوني، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٢٢٩. شرح التسهيل، لجمال الدين ابن مالك؛ تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. مُحَمَّد بدوي المختون، الطبعة الأولى (هجر للطباعة والنشر ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).

٢٣٠. شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

٢٣١. شرح التصريف، لأبي القاسم الثمانيني؛ تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، الطبعة الأولى (مكتبة الرشد-الرياض ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

٢٣٢. شرح التلقين، لأبي عبد الله المازري؛ تحقيق: سماحة الشيخ محمَّد المختار السّلامي، الطبعة الأولى (دار الغرب الإسلامي ٢٠٠٨م).

٢٣٣. شرح التلويح على التوضيح، لسعد الدين التفتازاني (مكتبة صبيح بمصر).

٢٣٤. شرح الجمل في النحو، للجرجاني؛ تحقيق: د. خليل عبد القادر، الطبعة العاشرة (دار ابن حزم-بيروت ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

٢٣٥. شرح الحدود النحوية، لجمال الدين الفاكهي؛ تحقيق: د. مُحَمَّد الطيب، الطبعة الأولى (دار النفائس-بيروت ١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

٢٣٦. شرح الطحاوية، لصدر الدين مُحَمَّد بن علاء الحنفي؛ تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد الله التركي، الطبعة العاشرة (مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

٢٣٧. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري؛ تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة (دار المعارف).

٢٣٨. شرح الكافية الشافية، لجمال الدين ابن مالك؛ تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، (جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي- مكة المكرمة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٢٣٩. شرح الكافية، لشهاب الدين بن شمس الدين الهندي، مخطوطات جامعة الرياض.

٢٤٠. الشرح الكبير على الورقات، لابن قاسم العبادي؛ تحقيق: مُحَمَّد حسن إسماعيل (دار الكتب العلمية-بيروت).

٢٤١. شرح اللمع، لأبي القاسم الثمانيني؛ تحقيق: د. فتحي علي حسانين، الطبعة الأولى (دار

الحرم للتراث-القاهرة ٢٠١٠م).

٢٤٢. شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، لشرف الدين الطيبي؛ تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى (مكتبة نزار مصطفى الباز -مكة المكرمة-الرياض ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

٢٤٣. شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش؛ تحقيق: د. إميل يعقوب، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

٢٤٤. شرح المقاصد في علم الكلام، لسعد الدين التفتازاني (دار المعارف النعمانية-باكستان ١٤٠١هـ-١٩٨٢م).

٢٤٥. شرح المقدمة الآجرومية، لخالد الأزهري؛ تحقيق: عادل أبو العباس (دار الطلائع-القاهرة ٢٠١٦م).

٢٤٦. شرح المقدمة المحسبة، لطاهر ابن بابشاذ؛ تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى (المطبعة العصرية-الكويت ١٩٧٧م).

٢٤٧. شرح المكودي على المقدمة الآجرومية، لعبد الرحمن المكودي؛ تحقيق: د. عبد الكريم قبول، الطبعة الأولى (المكتبة العصرية-بيروت ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م).

٢٤٨. شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش؛ تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى (المكتبة العربية-حلب ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).

٢٤٩. شرح المنار، لابن المِلك، وبهامشه شرح ابن العيني (منشورات مُحَمَّد علي بيضون/دار الكتب العلمية-بيروت).

٢٥٠. شرح الورقات في أصول الفقه، لجلال الدين المحلي؛ تحقيق: د. حسام الدين عفانة، الطبعة الأولى (جامعة القدس١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٢٥١. شرح تنقيح الفصول، للقرافي؛ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأولى (شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).

٢٥٢. شرح جمل الزجاجي، لعلي ابن عصفور؛ تحقيق: د. صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى

(عالم الكتب-بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

٢٥٣. شرح حدود ابن عرفة، لأبي عبد الله الرصاع، الطبعة الأولى (المكتبة العلمية ١٣٥٠هـ).

٢٥٤. شرح إعراب ديباجة المصباح، ليعقوب البروسوي، مخطوط.

٢٥٥. شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي؛ تحقيق: مُحَمَّد نور الحسن وآخرون (دار الكتب العلمية-بيروت ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م).

٢٥٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لجمال الدين ابن هشام؛ تحقيق: عبد الغني الدقر (الشركة المتحدة للتوزيع-سوريا).

٢٥٧. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين الجَوجَري؛ تحقيق: نواف الحارثي (رسالة ماجستير)، الطبعة الأولى (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م).

٢٥٨. شرح صحيح البخاري، لابن بطال؛ تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الطبعة الثانية (مكتبة الرشد-الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).

٢٥٩. شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لجمال الدين ابن هشام؛ تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة (القاهرة ١٣٨٣هـ).

٢٦٠. شرح قواعد الإعراب، للكوجوي؛ تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، الطبعة الأولى (دار الفكر المعاصر-بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

٢٦١. شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي؛ تحقيق: د. إميل يعقوب، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٢٦٢. شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني؛ تحقيق: سيف العريفي (جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية-الرياض ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٢٦٣. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي؛ تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ٢٠٠٨م).

٢٦٤. شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي؛ تحقيق: عبد الله التركي، الطبعة الأولى

(مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٢٦٥. شرح مختصر تصريف العزّي، لسعد الدين التفتازاني؛ تحقيق: د. العال سالم مكرم، الطبعة الثامنة (المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

٢٦٦. شرح مختصر المنتهى الأصولي، لعضد الدين الإيجي؛ وعلى المختصر حاشية التفتازاني الجرجاني؛ تحقيق: مُحَمَّد حسن إسماعيل (دار الكتب العلمية-بيروت).

٢٦٧. شرح مذاهب أهل السنة، لأبي حفص ابن شاهين؛ تحقيق: عادل بن مُحَمَّد، الطبعة الأولى (مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

٢٦٨. شرح منظومة ابن وهبان، عبد البر بن الشِّحنة (مخطوط).

٢٦٩. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، حاشية الشمني (دار الفكر ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

٢٧٠. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري؛ تحقيق: د. حسين العمري وآخرون، الطبعة الأولى (دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر- دمشق١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٢٧١. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين ابن مالك؛ تحقيق: د. طه محسن، الطبعة الأولى (مكتبة ابن تيمية ١٤٠٥هـ).

٢٧٢. الصاحبي في فقه اللغة العربية، لأحمد بن فارس، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٢٧٣. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي (دار الكتب العلمية-بيروت).

٢٧٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل الجوهري؛ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة (دار العلم للملايين-ببيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٢٧٥. صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان الدارمي؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

٢٧٦. صحيح الأدب المفرد، للبخاري؛ تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة (دار البشائر الإسلامية- بيروت ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

٢٧٧. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري؛ تحقيق: مُحَمَّد زهير الناصر، الطبعة الأولى (دار طوق النجاة ١٤٢٢هـ).

٢٧٨. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري؛ تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء التراث العربي-بيروت).

٢٧٩. الصناعتين: الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري؛ تحقيق: علي البجاوي، ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم (المكتبة العنصرية-بيروت ١٤١٩ هـ).

٢٨٠. ضرائر الشعر، لابن عصفور؛ تحقيق: السيد إبراهيم مُحَمَّد، الطبعة الأولى (دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٠م).

٢٨١. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين-دراسة على ألفية ابن مالك، د. إبراهيم الحندود (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

٢٨٢. ضعيف الجامع الصغير وزيادته، لناصر الدين الألباني؛ أشرف على طبعه: زهير الشاويش (المكتب الإسلامي).

٢٨٣. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي (منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت).

٢٨٤. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي؛ تحقيق: د. محمود الطناحي، ود. عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، الطبعة الثانية (هجر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٣هـ).

٢٨٥. طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة؛ تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، الطبعة الأولى (عالم الكتب-بيروت ١٤٠٧هـ)،

٢٨٦. طبقات الصوفية، لمحمد بن الحسين النيسابوري؛ تحقيق: مصطفى عبد القادر، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

٢٨٧. الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله ابن سعد؛ تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

٢٨٨. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة

الثانية (دار المعارف).

٢٨٩. طبقات علماء الحديث، لأبي عبد الله الدمشقي الصالحي؛ تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق (مؤسسة الرسالة -بيروت ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م).

٢٩٠. طوالع الأنظار من مطالع الأنظار، لناصر الدين البيضاوي؛ تحقيق: عباس سليمان، الطبعة الأولى (دار الجيل-بيروت، المكتبة الأزهرية-القاهرة ١٤١١هـ-١٩٩١م).

٢٩١. العُدّة في إعراب العُمدَة، لبدر الدين أبي مُحَمَّد ابن فرحون المدني؛ تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، الطبعة الأولى (دار الإمام البخاري-الدوحة).

٢٩٢. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي؛ تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى (المكتبة العصرية-بيروت ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

٢٩٣. العز بن عبد السلام -سلطان العلماء وبائع الملوك، لمحمد الزحيلي، الطبعة الأولى (دار القلم-دمشق ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٢٩٤. العزلة، لأبي سليمان الخطابي، الطبعة الثانية (المطبعة السلفية ١٣٩٩هـ).

٢٩٥. العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، لأبي القاسم الرافعي؛ تحقيق: علي مُحَمَّد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

٢٩٦. العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٠٤هـ)

٢٩٧. عقود الزَّبَرْجَد على مسند الإمام أحمد، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: أحمد تمّام، وسمير حلبي (دار الكتب العلمية-بيروت).

٢٩٨. علل النحو، لأبي الحسن ابن الوراق؛ تحقيق: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، الطبعة الأولى (مكتبة الرشد-الرياض ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٢٩٩. عمدة الكُتَّاب، لأبي جعفر النَّحاس؛ تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الطبعة الأولى

(دار ابن حزم ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

٣٠٠. عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، لابن هطيل اليمني؛ تحقيق: د.شريف النجار، الطبعة الأولى (دار عمار-الأردن ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م).

٣٠١. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني؛ تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة (دار الجيل ١٤٠١هـ -١٩٨١م).

٣٠٢. عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة، لشمس الدين الراعي؛ تحقيق: سليمان تاج الدين أحمد (رسالة ماجستير) (جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٣٠٣. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي؛ تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي (دار ومكتبة الهلال)

٣٠٤. عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٨هـ)

٣٠٥. غاية المرام في علم الكلام، لأبي الحسن الآمدي؛ تحقيق: حسن عبد اللطيف (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-القاهرة).

٣٠٦. غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين ابن الجزري (مكتبة ابن تيمية).

٣٠٧. غاية الوصول في شرح لب الأصول، لزكريا الأنصاري (دار الكتب العربية الكبرى-مصر).

٣٠٨. الغُرَّة في شرح اللمع، لسعيد ابن الدهان؛ تحقيق: د. فريد الزامل، الطبعة الأولى، ٦٦٥/٢ (دار التدمرية-الرياض ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

٣٠٩. غريب القرآن، لمحمد السجستاني؛ تحقيق: مُحَمَّد أديب جمران، الطبعة الأولى (دار قتيبة-سوريا ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

٣١٠. الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لولي الدين أبي زرعة العراقي؛ تحقيق: مُحَمَّد تامر حجازي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

٣١١. الفاخر، للمفضل بن سلمة؛ تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الطبعة الأولى (دار إحياء الكتب العربية ١٣٨٠هـ)

٣١٢. الفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم الزمخشري؛ تحقيق: علي البجاوي، ومُحَمَّد أبو الفضل، الطبعة الثانية (دار المعرفة-لبنان).

٣١٣. فتاوى الإمام النووي، لأبي زكريا النووي؛ تحقِيق: محمَّد الحجَّار، الطبعة السادسة (دار البشائر الإسلامية-بيروت ١٤١٧هـ -١٩٩٦م).

٣١٤. الفتاوى الكبرى، لابن تيمية، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).

٣١٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني؛ رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: مُحَمَّد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحَّحه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب (دار المعرفة-بيروت ١٣٧٩م).

٣١٦. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لزكريا الأنصاري؛ تحقيق: عبد اللطيف هميم، وماهر الفحل، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م).

٣١٧. فتح الرحمن في تفسير القرآن، لمجير الدين بن مُحَمَّد العليمي؛ تحقيق: نور الدين طالب، الطبعة الأولى، (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

٣١٨. فتح القدير، لكمال الدين ابن الهمام (دار الفكر).

٣١٩. فتح الوهاب بشرح المنهاج، لزكريا الأنصاري (دار الفكر ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

٣٢٠. فرائد المعاني في شرح حرز الأماني؛ تحقيق: د.عبد الرحيم نبولسي (رسالة دكتوراه) (جامعة أم القرى ١٤٢٧هـ-١٩٩٧م).

٣٢١. الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية، لعبد القاهر الأسفراييني، الطبعة الثانية (دار الآفاق الجديدة-بيروت ١٩٧٧م).

٣٢٢. الفصول الخمسون، لابن عبد المعطي؛ تحقيق: محمود الطناحي (عيسى البابي الحلبي وشركاه).

٣٢٣. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين العلائي؛ تحقيق: حسن الشاعر، الطبعة الأولى (دار البشير-عمان ١٤١٠هـ -١٩٩٠م).

٣٢٤. فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي؛ تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى (إحياء التراث العربي ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م).

٣٢٥. فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر؛ تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى (دار صادر- بيروت ١٩٧٤م).

٣٢٦. الفواكه الجَنِيَّة-شرح على متممة الآجرومية، لجمال الدين الفاكهي؛ تحقيق: خليل إبراهيم (دار الكتب العلمية-بيروت ١٩٧١م).

٣٢٧. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات الهندي؛ عني به: أبو فراس النعساني، الطبعة الأولى، (دار السعادة بجوار محافظة مصر ١٣٢٤هـ).

٣٢٨. الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام؛ لسراج الدين البلقيني؛ تحقيق: د. مُحَمَّد يحيى بلال، الطبعة الأولى (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-قطر ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م).

٣٢٩. الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو، للمولى عبد الرحمن الجامي؛ تحقيق: أحمد عناية، وعلي مصطفى، الطبعة الأولى (دار إحياء التراث العربي-بيروت ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

٣٣٠. القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادى؛ تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، الطبعة الثامنة (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م).

٣٣١. القانون في الطب، للحسين بن عبد الله بن سينا؛ تحقيق: مُحَمَّد أمين الضناوي.

٣٣٢. قصص الأنبياء، لمحمد بن عبد الله الكسائي؛ تصحيح: إسحاق بن ساؤول (مطبعة بريل-ليدن ١٩٣٣م).

٣٣٣. قطر الندى وبلّ الصدى، لأبي مُحَمَّد جمال الدين بن هشام الأنصاري، الطبعة الأولى (دار العصيمي للنشر والتوزيع).

٣٣٤. قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، لأبي مُحَمَّد الهِجراني؛ تحقيق: مكري، وخالد زواري، الطبعة الأولى (دار المنهاج-جدة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م)

٣٣٥. قنية المنية لتتميم الغنية، لمختار الزاهدي الحنفي، (مخطوط-مكتبة جامعة الملك سعود-قسم المخطوطات).

٣٣٦. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لعز الدين بن عبد السلام؛ تحقيق: طه عبد الرؤوف، (مكتبة الكليات الأزهرية-القاهرة ١٤١٤هـ-١٩٩١م).

٣٣٧. قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز البغدادي؛ تحقيق: د. يس أبو الهجياء وآخرون (دار الأمل-إربد ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

٣٣٨. القواعد والفوائد الأصولية، لابن اللحام؛ تحقيق: عبد الكريم الفضيلي (المكتبة العصرية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٣٣٩. قوت المغتذي على جامع الترمذي، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: ناصر الغريبي (رسالة دكتوراه) (جامعة أم القرى-مكة المكرمة ١٤٢٤هـ).

٣٤٠. القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين، للدكتور إبراهيم الحندود، الطبعة الأولى (نادي القصيم الأدبي ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

٣٤١. القياس في اللغة العربية، لمحمد الخضر حسين (المطبعة السلفية-القاهرة ١٣٥٣هـ).

٣٤٢. الكافي في فقه أهل المدينة، لأبي عمر يوسف ابن عبدالبر؛ تحقيق: مُحَمَّد مُحَمَّد الموريتاني، الطبعة الثانية (مكتبة الرياض الحديثة- الرياض ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

٣٤٣. الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، لجمال الدين ابن الحاجب؛ تحقيق: د. صالح الشاعر (مكتبة الآداب-القاهرة٢٠١٠م).

٣٤٤. الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة (دار الفكر العربي-القاهرة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

٣٤٥. كتاب الفروع لمحمد بن مفلح الحنبلي، ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين المرداوي، وحاشية ابن قندس؛ تحقيق: عبد الله التركي، الطبعة الأولى (مؤسسة الرسالة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٣٤٦. الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان؛ تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة (مكتبة

الخانجي-القاهرة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

٣٤٧. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري، الطبعة الثالثة (دار الكتاب العربي-بيروت ١٤٠٧هـ).

٣٤٨. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعلاء الدين الحنفي (دار الكتاب الإسلامي).

٣٤٩. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن مُحَمَّد الثعلبي؛ تحقيق: أبو مُحَمَّد بن عاشور، تدقيق: نظير الساعدي، الطبعة الأولى (دار إحياء التراث-بيروت ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

٣٥٠. الكشكول، لبهاء الدين الهمذاني؛ تحقيق: مُحَمَّد عبد الكريم النمري، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٣٥١. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب الكفوي؛ تحقيق: عدنان درويش، ومُحَمَّد المصري (مؤسسة الرسالة- بيروت).

٣٥٢. الكُنّاش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل شاهنشاه؛ تحقيق: د.رياض الخوام (المكتبة العصرية- بيروت ٢٠٠٠م).

٣٥٣. كنز الدقائق، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي؛ تحقيق: أ.د. سائد بكداش، الطبعة الأولى (دار البشائر الإسلامية-دار السراج ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

٣٥٤. كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، لإبراهيم الجعبري؛ تحقيق: أحمد اليزيدي (وزارة الأوقاف-المغرب ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٣٥٥. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لشمس الدين الكرماني، الطبعة الثانية (دار إحياء التراث العربي-بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

٣٥٦. الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، للشيخ مُحَمَّد الأهدل، ويليه منحة الوهاب العلية لعبد الله الشعَبي، الطبعة الحادية عشرة (دار الكتب-بيروت ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).

٣٥٧. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين الغزي؛ تحقيق: خليل المنصور، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٣٥٨. الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، لجمال الدين الإسنوي؛ تحقيق: د. مُحَمَّد حسن عواد، الطبعة الأولى (دار عمار- عمّان ١٤٠٥هـ).

٣٥٩. اللامات، لأبي القاسم الزجاجي؛ تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة الثانية (دار الفكر- دمشق ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٣٦٠. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الطبعة الأولى (دار الفكر-دمشق١٤١٦هـ- -١٩٩٥م).

٣٦١. لسان الحكام في معرفة الأحكام، للسان الدين ابن الشِّحْنَة، الطبعة الثانية (البابي الحلبي-القاهرة ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م).

٣٦٢. لسان العرب، لابن منظور مُحَمَّد بن مكرم؛ تحقيق: اليازجي وجماعة من اللغويين، الطبعة الثالثة (دار صادر-بيروت ١٤١٤هـ).

٣٦٣. اللمحة في شرح الملحة، لمحمد ابن الصائغ؛ تحقيق: إبراهيم الصاعدي، الطبعة الأولى (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

٣٦٤. ما يجوز للشاعر في الضرورة، لمحمد بن جعفر القيرواني؛ تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي (دار العروبة-الكويت).

٣٦٥. المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر النيسابوريّ؛ تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي (مجمع اللغة العربية-دمشق ١٩٨١م).

٣٦٦. متن الرسالة، لأبي مُحَمَّد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (دار الفكر).

٣٦٧. متن القصيدة النونية، لابن قيم الجوزية، الطبعة الثانية (مكتبة ابن تيمية-القاهرة ١٤١٧هـ).

٣٦٨. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين ابن الأثير؛ تحقيق: الحوفي، وبدوي طبانة (دار نهضة مصر للطباعة-القاهرة).

٣٦٩. مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب.

٣٧٠. مجمع الآداب في معجم الألقاب، لكمال الدين ابن الفوطي؛ تحقيق: مُحَمَّد الكاظم،

الطبعة الأولى (مؤسسة الطباعة والنشر-إيران ١٤١٦هـ).

٣٧١. مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني؛ تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد (دار المعرفة-بيروت)

٣٧٢. مجمل اللغة، لابن فارس؛ تحقيق: زهير عبد المحسن، الطبعة الثانية (مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٣٧٣. مجموع الفتاوى، لأبي العباس ابن تيمية؛ تحقيق: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

٣٧٤. المجموع شرح المهذب -مع تكملة السبكي والمطيعي، لأبي زكريا النووي (دار الفكر)

٣٧٥. مجيب النِّدا في شرح قطر الندا، لجمال الدين الفاكهي؛ تحقيق: د. مؤمن عمر، الطبعة الأولى (الدار العثمانية-عمَّان ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

٣٧٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح ابن جني (وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٣٧٧. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد، لمجد الدين أبي البركات ابن تيمية، الطبعة الثانية (مكتبة المعارف-الرياض ١٤١٤هـ-١٩٨٤م).

٣٧٨. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، لفخر الدين الرازي؛ تحقيق: طه عبد الرؤوف (مكتبة الكليات الأزهرية).

٣٧٩. المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي؛ تحقيق: د. شريف عبد الكريم نجار، الطبعة الأولى (دار عمار-عمَّان ١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

٣٨٠. المحصول، لفخر الدين الرازي؛ تحقيق: د. طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة (مؤسسة الرسالة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م)

٣٨١. المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده؛ تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)

٣٨٢. المحلى بالآثار، لابن حزم (دار الفكر-بيروت).

٣٨٣. المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة ﷺ، لأبي المعالي برهان الدين الحنفي؛ تحقيق: عبد الكريم الجندي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

٣٨٤. مختار الصحاح، لأبي عبد الله مُحَمَّد الرازي؛ تحقيق: يوسف الشيخ مُحَمَّد، الطبعة الخامسة (المكتبة العصرية- بيروت ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٣٨٥. مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لأبي الفتح ابن جني؛ تحقيق: د. حسين بوعباس، الطبعة الأولى (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات-الرياض ١٤٣٢هـ-٢٠١٠م).

٣٨٦. مختصر العلامة خليل، لخليل بن إسحاق المالكي؛ تحقيق: أحمد جاد، الطبعة الأولى (دار الحديث-القاهرة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

٣٨٧. مختصر المعاني، لسعد الدين التفتازاني، مع الحاشية لشيخ الهند محمود حسن (مكتبة البشرى-باكستان).

٣٨٨. المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام الحنبلي؛ تحقيق: د. مُحَمَّد مظهر (جامعة الملك عبد العزيز- مكة المكرمة).

٣٨٩. مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لجمال الدين ابن الحاجب؛ تحقيق: د. نذير حمادو، الطبعة الأولى (دار ابن حزم-بيروت ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

٣٩٠. المخصص، لأبي الحسن ابن سيده؛ تحقيق: خليل إبراهم جفال، الطبعة الأولى (دار إحياء التراث العربي-بيروت ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م).

٣٩١. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم الجوزية؛ تحقيق: مُحَمَّد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة الثالثة (دار الكتاب العربي-بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

٣٩٢. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، لمهدي المخزومي، الطبعة الثانية (مطبعة مصطفى البابي الحلبي-مصر ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م)

٣٩٣. المدونة، لمالك بن أنس بن مالك الأصبحي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

٣٩٤. المرتجل، لابن الخشاب؛ تحقيق: علي حيدر (دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).

٣٩٥. المروءة، لأبي بكر المرزبان؛ تحقيق: مُحَمَّد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى (دار ابن حزم- بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

٣٩٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).

٣٩٧. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين ابن عقيل؛ تحقيق: د. مُحَمَّد كامل، الطبعة الأولى (دار الفكر-دمشق١٤٠٠هـ).

٣٩٨. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لشهاب الدين العدوي، الطبعة الأولى (المجمع الثقافي- أبو ظبي١٤٢٣هـ).

٣٩٩. المسائل البصريات؛ تحقيق: د. مُحَمَّد الشاطر أحمد مُحَمَّد أحمد، الطبعة الأولى (مطبعة المدني١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٤٠٠. المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى (دار القلم-دمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٤٠١. مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري البغدادي؛ تحقيق: مُحَمَّد خير الحلواني، الطبعة الأولى (دار الشرق العربي-بيروت ١٤١٢هـ -١٩٩٢م)

٤٠٢. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم؛ تحقيق: مصطفى عبد القادر، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١١هـ-١٩٩٠م).

٤٠٣. المستصفى، لأبي حامد مُحَمَّد الغزالي؛ تحقيق: مُحَمَّد عبد السلام، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٣هـ-١٩٩٣م)

٤٠٤. المستطرف في كل فن مستظرف، لشهاب الدين الأبشيهي، الطبعة الأولى (عالم الكتب-بيروت ١٤١٩هـ).

٤٠٥. المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم الزمخشري (دار الكتب العلمية-بيروت ١٩٨٧م).

٤٠٦. المستقل بالمفهومية في حلِّ ألفاظ الآجرومية، لشمس الدين الراعي؛ تحقيق: أحمد مُحَمَّد جاد الله، الطبعة الأولى (دار النوادر-دمشق ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

٤٠٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، الطبعة الأولى (مؤسسة الرسالة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).

٤٠٨. مسند الشاميين، لأبي القاسم الطبراني؛ تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الأولى (مؤسسة الرسالة-بيروت١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م).

٤٠٩. مصابيح الجامع، لبدر الدين الدماميني؛ تحقيق: نور الدين طالب، الطبعة الأولى (دار النوادر-سوريا١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

٤١٠. مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب-المعروف بحاشية السيد، للسيد العلامة مُحَمَّد بن عز الدين؛ تحقيق: عبد الله حمود الشمام، الطبعة الأولى (مكتبة التراث الإسلامي-صعدة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

٤١١. مصباح السالك في أحكام المناسك، لسليمان بن علي بن مشرف؛ تحقيق: د. سليمان أبا الخيل، الطبعة الأولى(فهرسة الملك فهد الوطنية-الرياض ١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

٤١٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس الحموي (المكتبة العلمية-بيروت).

٤١٣. المصون في الأدب، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري؛ تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية (مطبعة حكومة الكويت ١٩٨٤م).

٤١٤. المطالب العالية من العلم الإلهي، لفخر الدين الرازي؛ تحقيق: د. أحمد حجازي (دار الكتاب العربي-بيروت).

٤١٥. المطلع على ألفاظ المقنع، لشمس الدين البعلي؛ تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، الطبعة الأولى (مكتبة السوادي للتوزيع١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

٤١٦. المطول شرح تلخيص المفتاح، لسعد الدين التفتازاني؛ تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي (دار الكتب العلمية-بيروت).

٤١٧. معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي مُحَمَّد الحسين البغوي؛ تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى (دار إحياء التراث العربي-بيروت ١٤٢٠هـ).

٤١٨. معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش؛ تحقيق: د. هدى قراعة، الطبعة الأولى (مكتبة الخانجي- القاهرة ١٤١١هـ-١٩٩٠م).

٤١٩. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج؛ تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى (عالم الكتب- بيروت ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

٤٢٠. معاني القرآن، للفراء؛ تحقيق: أحمد النجاتي وآخرون، الطبعة الأولى (دار المصرية للتأليف والترجمة-مصر).

٤٢١. معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد ابن الأعرابي؛ تحقيق: عبد المحسن الحسيني، الطبعة الأولى (دار ابن الجوزي ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٤٢٢. معجم الأدباء، لشهاب الدين الحموي؛ تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى (دار الغرب الإسلامي-بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

٤٢٣. معجم البلدان، لياقوت الحموي، الطبعة الثانية (دار صادر-بيروت ١٩٩٥م).

٤٢٤. معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري؛ تحقيق: بيت الله بيات، الطبعة الأولى (مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين- قُم ١٤١٢هـ).

٤٢٥. المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

٤٢٦. معجم المؤلفين، لعمر كحالة (دار إحياء التراث العربي-بيروت).

٤٢٧. معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي؛ تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس (مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر-القاهرة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٤٢٨. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: أ.د. مُحَمَّد إبراهيم عبادة، الطبعة الأولى (مكتبة الآداب-القاهرة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م).

٤٢٩. معدن الجواهر ورياضة الخواطر، لأبي الفتح مُحَمَّد بن علي الكراجكي؛ تحقيق: حسين الموسوي، الطبعة الأولى (مكتبة العلّامة المجلسي-قم ١٤٣٠هـ).

٤٣٠. معيار العلم في فن المنطق، لأبي حامد الغزالي؛ تحقيق: د. سليمان دنيا (دار المعارف- مصر ١٩٦١م).

٤٣١. معيد النعم ومبيد النقم، لتاج الدين السبكي، الطبعة الأولى (مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).

٤٣٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام؛ تحقيق: د. مازن المبارك، ومُحَمَّد علي حمد الله، الطبعة السادسة (دار الفكر-دمشق ١٩٨٥م).

٤٣٣. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين الخطيب، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

٤٣٤. المغني، لموفق الدين ابن قدامة؛ تحقيق: د. عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الثالثة (عالم الكتب، الرياض - السعودية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م)

٤٣٥. مُغيث النِّدا شرح قطر النَّدى، لشمس الدين الخطيب؛ تحقيق: سيد بن شلتوت الشافعي (دار الضياء-الكويت).

٤٣٦. مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، لمحمد الكرماني؛ تحقيق: عبد الكريم مدلج، الطبعة الأولى (دار ابن حزم- بيروت ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).

٤٣٧. مفاتيح العلوم، لأبي عبد الله الخوارزمي؛ تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية (دار الكتاب العربي).

٤٣٨. مفاتيح الغيب-التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي، الطبعة الثالثة (دار إحياء التراث- بيروت ١٤٢٠).

٤٣٩. مفتاح العلوم، ليوسف السكاكي؛ تحقيق: نعيم زرزور، الطبعة الثانية (دار الكتب

العلمية-بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٤٤٠. المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله الزمخشري؛ تحقيق: د. علي بو ملحم، الطبعة الأولى (مكتبة الهلال-بيروت ١٩٩٣م).

٤٤١. مفيد العلوم ومبيد الهموم، لأبي بكر الخوارزمي (المكتبة العصرية-بيروت ١٤١٨هـ).

٤٤٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي؛ تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرون، الطبعة الأولى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى-مكة المكرمة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

٤٤٣. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني؛ تحقيق: أ.د. علي فاخر، وأ.د. أحمد السوداني، ود. عبد العزيز فاخر، الطبعة الأولى (دار السلام -القاهرة ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م).

٤٤٤. مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس؛ تحقيق: عبد السلام هارون (دار الفكر-١٩٧٩م).

٤٤٥. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني؛ تحقيق: د. كاظم المرجان (دار الرشيد للنشر- العراق ١٩٨٢م).

٤٤٦. المقتضب، لمحمد بن يزيد المبرد؛ تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة (عالم الكتب-بيروت).

٤٤٧. مقدمة ابن الصلاح، لعثمان ابن الصلاح؛ تحقيق: نور الدين عتر (دار الفكر المعاصر-بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٤٤٨. المقدمة الأزهرية في علم العربية، لخالد الأزهري؛ تحقيق: د. مُحَمَّد السبهين، الطبعة الثانية (كنوز إشبيليا- الرياض ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م).

٤٤٩. المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي؛ تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب (مطبعة أم القرى).

٤٥٠. المقرب، لعلي ابن عصفور؛ تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).

٤٥١. المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لموفق الدين ابن قدامة؛ تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين الخطيب، الطبعة الأولى (مكتبة السوادي-جدة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٤٥٢. الملل والنحل، لأبي الفتح مُحَمَّد الشهرستاني (مؤسسة الحلبي).

٤٥٣. المنار في أصول الفقه، لحافظ الدين النسفي (مطبعة أحمد كامل ١٣٢٦هـ).

٤٥٤. مناقب الإمام أحمد، لجمال الدين الجوزي؛ تحقيق: د. عبد الله التركي، الطبعة الثانية (دار هجر ١٤٠٩هـ).

٤٥٥. المناهج الكافية في شرح الشافية، لزكريا الأنصاري؛ تحقيق: د. رزان خدّام، الطبعة الأولى (سلسلة إصدارات الحكمة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٤٥٦. المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان القرطبي الباجي، الطبعة الأولى (مطبعة السعادة-بجوار محافظة مصر ١٣٣٢هـ).

٤٥٧. منهاج الطالبين وعمدة المتقين في الفقه، لأبي زكريا محيي الدين النووي (دار الفكر ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م).

٤٥٨. منهاج الوصول إلى علم الأصول، لناصر الدين البيضاوي؛ تحقيق: د. شعبان مُحَمَّد، الطبعة الأولى (دار ابن حزم-بيروت ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

٤٥٩. مواهب الجليل في مختصر خليل، لشمس الدين الحطاب، الطبعة الثالثة (دار الفكر ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٤٦٠. المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، أحمد بن مُحَمَّد القسطلاني (المكتبة التوفيقية-القاهرة).

٤٦١. الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، لوليد بن أحمد الحسين وآخرين، الطبعة الأولى (مجلة الحكمة، مانشستر-بريطانيا ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٤٦٢. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي الفاروقي التهانوي؛ تحقيق: د. علي دحروج؛ نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الطبعة الأولى (مكتبة لبنان ناشرون-بيروت ١٩٩٦م).

٤٦٣. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري؛ تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الطبعة

الأولى (دار الرسالة-بيروت ١٤١٥هـ-١٩٩٦م).

٤٦٤. موطأ الإمام مالك، لمالك بن أنس المدني؛ تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء التراث العربي-بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).

٤٦٥. الموفي في النحو الكوفي، للسيد صدر الدين الكنغراوي؛ علَّق عليها: مُحَمَّد البيطار (مجلة مجمع اللغة العربية-دمشق ٢٠١٠م).

٤٦٦. ميزان الاعتدال، للذهبي؛ تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، الطبعة الأولى (دار المعرفة-بيروت ١٣٨٢هـ -١٩٦٣م).

٤٦٧. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٤٦٨. نثر الدر في المحاضرات، لمنصور بن الحسين الرازي؛ تحقيق: خالد محفوط، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م).

٤٦٩. النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، لصلاح بن علي بن أبي قاسم؛ تحقيق: د.مُحَمَّد جمعة حسن، الطبعة الأولى (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية-صنعاء ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)

٤٧٠. النجم الوهاج في شرح المنهاج، لأبي البقاء الدميري؛ تحقيق: لجنة علمية، الطبعة الأولى (دار المنهاج-جدة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

٤٧١. نحو القلب-شرح الآجرومية، لعلي بن ميمون؛ تحقيق د. عاصم إبراهيم الكيَّالي (كتاب ناشرون ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م).

٤٧٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري؛ تحقيق: إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة (مكتبة المنار-الأردن ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٤٧٣. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ مُحَمَّد الطنطاوي؛ راجعه: سعيد اللحام، الطبعة الأولى (عالم الكتب-بيروت ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

٤٧٤. نصائح الإمام الخريشي إلى ولاة أمور المسلمين، لشمس الدين الخريشي؛ تحقيق: بشير

عبد الغني، الطبعة الأولى (دار المقتبس-دمشق ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).

٤٧٥. النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، لأبي عبد الله المعروف ببطال؛ تحقيق: د. مصطفى عبد الحفيظ (المكتبة التجارية- مكة المكرمة ١٩٨٨م - ١٩٩١م).

٤٧٦. النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل، لمحمد كمال الدين الغزي؛ تحقيق: مُحَمَّد مطيع الحافظ، ونزار أباظة، الطبعة الأولى (دار الفكر-دمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)

٤٧٧. النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري؛ تحقيق: د. يحيى مراد.

٤٧٨. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين الرملي (دار الفكر-بيروت ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

٤٧٩. نهاية الوصول في دراية الأصول، لصفي الدين الهندي؛ تحقيق: د. صالح اليوسف، ود.سعد السويح، الطبعة الأولى (المكتبة التجارية- مكة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

٤٨٠. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير؛ تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي (المكتبة العلمية-بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

٤٨١. النهر الفائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم الحنفي؛ تحقيق: أحمد عزو عناية، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

٤٨٢. النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لمحيي الدين العَيْدَرُوس، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٠٥هـ).

٤٨٣. نُور السَّجِيَّة في حَلِّ ألفاظ الآجرومية، لشمس الدين مُحَمَّد الخطيب الشربيني؛ تحقيق: الشيخ سيد بن شَلْتُوتٍ الشافعي، الطبعة الثالثة (دار المنهاج ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م).

٤٨٤. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا؛ تحقيق: د. عبد الحميد الهرامة، الطبعة الثانية (دار الكاتب-طرابلس٢٠٠٠م).

٤٨٥. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل البابانى (طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م/ دار إحياء التراث العربي بيروت-لبنان).

٤٨٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: عبد الحميد هنداوي (المكتبة التوفيقية-مصر).

٤٨٧. الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء ابن عقيل؛ تحقيق: د. عَبد الله التركي، الطبعة الأولى (مؤسسة الرسالة -بيروت ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩ م).

٤٨٨. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي؛ تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى (دار إحياء التراث-بيروت١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

٤٨٩. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان؛ تحقيق: إحسان عباس (دار صادر- بيروت).

❁❁❁

فهرس الموضوعات

إجازة الرسالة ٣
ملخص الرسالة..... ٤
المقدمة..... ٥
القسم الأول: الدراسة
التمهيد
أولا: التعريف بابن آجروم، ومقدمته الآجرومية
١ـ التعريف بابن آجروم ١٢
٢ـ مقدمته الآجرومية ١٨
ثانيًا: شروح الآجرومية..... ٢٠
ثالثًا: محمد الخُرَيْشِي حياته، وآثاره..... ٢٥
الفصل الأول
المبحث الأول: طريقته في تناول المتن ٣٣
المبحث الثاني: الإيجاز والتوسع ٤٥
المبحث الثالث: عنايته بالتقسيم ٤٩
المبحث الرابع: موقفه من الأصول النحوية..... ٥١
المبحث الخامس: حدوده ومصطلحاته ٥٢
الفصل الثاني
المبحث الأول: السماع..... ٦٣
المبحث الثاني: القياس ٧٣
المبحث الثالث: الإجماع..... ٧٧

المبحث الرابع: الاستصحاب..... ٧٨

الفصل الثالث

المبحث الأول: العلماء ٨٢

المبحث الثاني: الكتب ٨٣

الفصل الرابع

المبحث الأول: موقفه من المدرستين..... ٨٥

المبحث الثاني: موقفه من ابن آجرُّوم..... ٨٨

المبحث الثالث: موقفه من شُرَّاح الآجرومية

أولاً: موقف الخريشي من الراعي الغرناطي. ٩٣

ثانيًا: موقف الخريشي من الأنصاري القدسي..... ٩٧

ثالثًا: موقف الخريشي من الفاكهي. ١٠٠

رابعًا: موقف الخريشي من الخطيب..... ١٠١

المبحث الرابع: اتجاهه النحوي..... ١٠٣

الفصل الخامس

المبحث الأول: المزايا..... ١٠٥

المبحث الثاني: المآخذ..... ١١٠

القسم الثاني: التحقيق

أولاً: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ١١٦

ثانيًا: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق. ١١٨

ثالثًا: وصف عمل المحقِّق في التحقيق ١٢٠

رابعًا: نماذج مصوَّرة من المخطوط..... ١٢٢

خامسا: النص المحقق

مقدمة ١٢٨

مقدمات في شرح الآجِرُّوميَّة ١٣٤

باب الإعراب ٢٤٧

باب معرفة علامات الإعراب ٢٧٧

باب الأفعال ٣٣٠

باب مرفوعات الأسماء ٣٩٧

باب الفاعل ٣٩٩

باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ٤١٨

باب المبتدأ والخبر ٤٢٦

باب العوامل الدَّاخلة على المبتدأ والخبر ٤٤٩

باب النعت ٤٨٥

باب العطف ٥٢٠

باب التوكيد ٥٦١

باب البدل ٥٧٧

باب منصوبات الأسماء ٥٩٤

باب المفعول به ٦٠١

باب المصدر ٦٠٨

باب ظرف الزمان وظرف المكان ٦٢٠

باب الحال ٦٤٩

باب التَّمييز ٦٦٣

باب المستثنى ٦٧٥

باب (لا) ٦٩٨
باب المنادَى..... ٧١٠
باب المفعول من أجله..... ٧٢٣
باب المفعول معه ٧٣٣
باب مخفوضات الأسماء..... ٧٤٧
الفهارس
فهرس الآيات الواردة في الشرح..... ٨٠٤
فهرس القرءات القرآنية الواردة في الشرح ٨١٩
فهرس الأحاديث والآثار الواردة في الشرح..... ٨٢٠
فهرس الأشعار الواردة في الشرح..... ٨٢٣
فهرس الأمثال الواردة في الشرح..... ٨٣١
فهرس الأعلام الواردة في الشرح..... ٨٣٢
فهرس الكتب الواردة في الشرح ٨٤٨
ثبت المصادر والمراجع..... ٨٥٤
فهرس الموضوعات..... ٨٩٦
Abstract ٨٩٩

❁❁❁

Abstract

The subject of this study is: (Zimam Sharh al-Ajramiyah by Muhammad bin Ahmad al-Khuraishi d.1001 AH as a study and investigation).

For the researcher: Manal bint Muhammad Al-Bateen.

I have divided the work on this topic into two parts: the study and the investigation, preceded by an introduction that includes: the importance of the topic and the reasons for choosing it, the objectives of the topic, previous studies, and the plan of the topic.

As for the first section: the study, it contains five chapters, preceded by an introduction in which I presented a translation of Ibn Ajrum, an introduction to his introduction to al-Ajurum, and mentioned its explanations, and then I translated it by the commentator Muhammad al-Khuraishi.

As for the chapters of the study, the first chapter was about the author's approach to the commentary, in which I talked about his way of dealing with the body of the preface to the Ajramiya, where al-Khuraishi began his book with an introduction in which he revealed his approach that he would follow in explaining al-Ajrmiyyah, then he adhered to it. To his special way of blending brevity and expansion harmoniously; And that is according to the method that he painted for itself first, starting with the explanation briefly, then the explanation broadly, then I indicated his clear concern for the division. It is not possible to know a thing except by knowing its parts - as he says - then I made a brief reference to his position on the grammatical principles, then I talked about its limits and terminology.

As for the second chapter, it was about his grammatical principles, where al-Khuraishi in his explanation invoked all the grammatical principles inferred by the grammarians.

And I spoke in the third chapter about his sources in the commentary, whether from scholars or from books, where he quoted a large number of scholars and their books in various arts and sciences in his commentary.

In the fourth chapter, I talked about the positions of the grammatical commentator, starting with his position on the Basri and Kufi schools, passing through his stance on the compiler Ibn Agrum, and ending with his position on the commentator al-Ajurumiyya, then I mentioned his grammatical doctrine.

As for the fifth chapter, it was in the calendar, in which I mentioned the features of the explanation, from his commitment to the curriculum that was stipulated in its introduction, and its tight link between the grammatical chapters, and its containment of some of the overall rules, grammatical controls, and others, then I mentioned the drawbacks to it, such as digression and disturbance in the curriculum And the error in the ratio of some grammatical sayings.

As for the second section: the investigation, it documents the attribution of the book to its author, a description of the copy approved in the investigation, a description of the investigator's work in the investigation, and illustrated samples of the manuscript, then the edited text.

Then I sealed the work with technical indexes serving it.

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

Ministry of Education
Qassim University
Faculty Of Arabic Language and Social Studies
Arabic language and literature

Al-Zimam

A commentary on al-Ajrumiyyah

By: Mohammad Bin Ahmad al-Khuraishi (d.1001 A.H.)

Study & Editing

Athesis submitted to acquire Doctor Philosophy degree in Linguistics Studies

By:

Manal Mohammed Al-Butain

University indentation number: 362218760

Supervisor:

Mohammed Ibrahim Al-Saif

Professor of grammar in the department

1442 A.H.